

















# المحاضرة

مجلد ثانياً شهر ربيع

نصفه الثاني المحامين

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ  
الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ  
تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ

صدق الله العظيم

يناير وفبراير  
١٩٨٣

السنة الثالثة والستون

العددان  
الأول والثاني







# المحاضرة

مجلد ثانی شہادت

نفسہا نفاہ المومنین

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ  
الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ  
تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ

صدق الله العظيم







# قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقَضِ الْمَدِينِيَّةِ

١

٢١ نوفمبر سنة ١٩٨٠

ايجار . « ايجار الامكن » . الاجرة وفقا  
للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

الاجرة التي تتخذ اساسا للتخفيض بنسبة  
٣٥ ٪ م ٢ ق ٧ لسنة ١٩٦٥ هي الاجرة التي اتفق  
عليها المتعاقدان بارادتهما الحرة . الابنية المأجرة  
لوزارة التربية والتعليم والمحددة اجرتها طبقا  
لقرار الجمهوري ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل  
بالقرار الجمهوري ٩٥ لسنة ١٩٥٨ لا تخضع  
للتخفيض المذكور .

اذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان  
المقصود بالاجرة المتعاقد عليها التي عناها المشرع  
في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وانفذهها اساسا  
للتخفيض بنسبة ٣٥ ٪ طبقا للمادة الثانية هي  
الاجرة التي اتفق عليها الطرفان دون قيد  
على ارادتهما ، اذ هي التي اقترش فيها المشرع  
المخالة في التقدير ، متى انتفت هذه النسبة تكون  
بنائى عن هذا التخفيض ، وكان الطاعن قد  
تمسك امام محكمة الموضوع بأنه قام بالاتراض  
لبناء المدرسة مثار النزاع تنفيذا للاوضاع  
والشروط التي حددها القرار الجمهوري رقم ١٠٤  
لسنة ١٩٥٦ : المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٩٥  
لسنة ١٩٥٨ واستلمتها وزارة التربية والتعليم  
ثم قدر الطرفان اجرتها بنسبة ٥ ٪ من قيمة  
الارض و ٦ ٪ من قيمة المبانى تنفيذا لهذين  
القرارين الجمهوريين فانهم يبين من ذلك ان الشارع  
هو الذي حدد الاجرة جبرا على ارادة المتعاقدين  
ولا تخضع لمخالق ارادتهما الحرة ، وبالتالي لا يصح

، تتخذ اساسا للتخفيض الذي تخفى به القانون  
رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في مادته الثانية ، اذ هي  
اجرة تقيد المتعاقدان في تحديدها بالنسبة التي  
حددها القرار الجمهوري رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦  
المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٨ .  
دون ان تخضع لطرواف العرض والطلب بما لا  
يمكن معه اعمال التخفيض عليها بمعدل خمسة  
وثلاثين في المائة ، واذا خالف الحكم المطعون  
فيه هذا النظر واجرى التخفيض آلف الذكر على  
الاجرة المحددة في عقد الايجار ، ورتب على ذلك  
قضاءه فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما  
يستوجب نقضه .

( الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٤٥ ق ) .

٢

١٣ ديسمبر سنة ١٩٨٠

ايجار « ايجار الامكن » خبرة « مهمة الخير » .  
حكم . ما يعد قصورا .

تكيف الرابطة بين الخصوم بمسألة قانونية  
لا يجوز للخير التطرق اليها ولا للمحكمة النزول  
عنها وصف الخير للعلاقة بين الخصوم بأنها  
تاجر من الباطن وليست مشاركة في الاستغلال .  
اعتداد المحكمة بالتقرير دون ان تعرض بأسباب  
مستقلة لتكيف العلاقة . قصور خطا .

اذ كان الثابت من المستندات المقدمة من  
الطاعنين بهلف الطعن انهم تمسكوا امام محكمة  
الموضوع بدرجتها بدفاع مؤداه ان الرابطة  
القانونية بينهم وبين آخر هي مشاركته في استغلال



مؤدى نصوص المواد ١٨ ، ٢٠ ، ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . في شأن تاجر وبيع الاماكن وتنظيم المعاملة بين المؤجر والمستاجر الذى عمل به في ٩/٩/١٩٧٧ ، ان القسواعد الاجرائية والاجراءات التى تضمنها القانون المتكرر تسرى وتطبق على الدعاوى التى اقيمت امام المحاكم بعد نفاذ احكامه ، اما الدعاوى التى اقيمت قبل نفاذ احكامه فتستمر المحاكم فى نظرها طبقا للقواعد الاجرائية والاجراءات السارية قبل العمل باحكامه ومن هذه الدعاوى الطعون على قرارات لجان تحديد الاجر منذ رفعها امام المحاكم الابتدائية خلال مراعاتها المختلفة اذ بها تبدأ الاجراءات التى يلجأ عن طريقها صاحب الحق او مدعيه الى القضاء لمباشرة حق الدموى مان القانون السابق — الذى رنعت فى ظله . هو التى تسرى احكامه عليها سواء فى مواعيد الطعن او تحديد الجهة التى تنظر هذا الطعن . ومن ثم فالطعن فى قرار لجنة تحديد الاجره الذى كان قائما امام المحكة الابتدائية ومقت بسده العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يستمر نظره امام تلك المحكة وفقا للقواعد الاجرائية والاجراءات السارية قبل نفاذه ، ويكون حكم المحكة الابتدائية فيه قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة ولو صدر بعد نفاذ احكام هذا القانون .

وادارة جزء من الورشة المقلية على ارض النزاع وان هذه المشاركة لا تعد تاجيرا من الباطن او تنازلا عن الايجار ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى النتيجة التى خلص اليها على ما سلكه الخبر فى تقريره للتدليل على ان التصرف القانونى للسدى اجراه الطامن الاول وهو تاجر من الباطن وان عقد الشركة المقدم هو صورى ورتب الحكم على ذلك قضاه بفسخ العقد حالة ان وصف الرابطة بين الخصوم واسباغ التكيف القانونى عليها .

— وهى مسألة قانونية يحته — فلا يجوز للخبر ان يتطرق اليها ولا للمحكمة ان تنزل عنها لانهاء ولايتها وحدها هذا الى ان الحكم لم يتناول دفاع الطامنين بالبحث والتحصيل ولم يورد اسبابا تكفى لحمل ما انتهى اليه من رفض ما تلجأوا به رغم ان مثل هذا الدفاع لو صح فانه يؤثر فى النتيجة ويختبر به وجه الراى مما قضاه ان تواجهه محكة الموضوع صراحة ونفرد اسسباليا للرد عليه . وما اقصى عنه اخصامها لما اوردته الخبر فى هذا الصدد واذا لا غناء عن ان تقول هى كلبتها فى شئانه واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عما اثاره الطامنون من دفاع جوهرى فانه يكون مشوبا بقصور فى التسبيب بصره الى خطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٠ ق . )

## ٤

١٧ يناير سنة ١٩٨١

١ — ايجار « ايجار الاماكن » قانون « اثبات طرق اثبات » .

التزام المؤجر بتحرير عقد ايجار متضمنا بيانات معينة حماية للمستاجر . م ١٦ فى ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بمخالفة ذلك للمستاجر اثبات العلاقة ايجارية بكافة طرق الالابات .

## ٣

١٧ يناير سنة ١٩٨١

ايجار « ايجار الاماكن » قانون « ايجار الاماكن » « القانون الواجب التطبيق » .

المطعون فى قرارات لجان تحديد الاجرة التى اقيمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اثره . الاحكام الصادرة فيها ولو فى تاريخ نال لنفاذه فى ٩/٩/١٩٧٧ . جواز استئنائها طبقا للقواعد العامة .



## ٢- أهلية • وكالة •

أهلية التصرف القانوني الوكالة وحول توافرها في الموكل دون الوكيل له ذلك جواز توكيل التاجر المميز في تصرف لأهليه له فيه •

١ - بمقاد نص المادة ١٦ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن المشرع قد غرض على المؤجر التزاما بتحرير عقد إيجار تثبت فيه بياضات معينة حماية للمستأجر وأنه للأهمية البالغة التي عليها المشرع على فرض الالتزام قد أباح للمستأجر عند المخالفة إثبات العلاقة الإيجارية بكافة طرق الإثبات •

٢ - إذ كانت أهلية التصرف القانوني • نسل الوكالة يجب أن تتوافر في الموكل فائده لا يجب توافرها في الوكيل ، لأن أثر هذا التصرف لا ينصرف اليه بل ينصرف الى الموكل فيجوز توكيل التاجر في تصرف لا أهلية له فيه ، إذ يكفي أن يكون الوكيل مميز مدام يعمل باسم موكل لا باسمه الشخصي •  
(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٠ ق) •

## ٥

١٩ نوفمبر سنة ١٩٨١

١ - حكم • نقض • « الخصومة في الطعن » • الاختصاص في الطعن بالنقض • شرطه •  
٢ - حكم • « نص غير منتج » •

قضاء المحكمة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثالث والمطعون ضدها الرابعة • التمس على الحكم المطعون فيه بإبطالان لعدم اعلانهما بصحيفة الاستئناف • غير منتج •

٣ - إيجار • « تأجير المال الشائع » • شيوع • ملكية •

تأجير المال الشائع • حق لأغلبية الشركاء على أساس الانصب • أفراد أحد الشركاء بالتأجير أو من أن تكون له أغلبية الانصب • أثره عدم سريانه في حق باقي الشركاء مالم يرتضوه •

٤ - عقد • « عقد البيع » • « آثار عقد البيع » •

عقد البيع • انتقال منفعة البيع الى المشتري كآثاره • وقوعه من تاريخ إبرام العقد مسجلاً أو غير مسجل •

١ - الطعن في الحكم لا يجوز الا من المحكوم عليه ، كما أن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون الا بين من كانوا خصوما حقيقيين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه •

٢ - إذ كانت المحكمة - قد انتهت الى عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثالث والمطعون ضدها الرابعة ، فإن النص على الحكم المطعون فيه بإبطالان لعدم اعلانهما بصحيفة الاستئناف - ايا كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج •

٣ - مؤدى نص المادة ٨٢٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن حق تأجير المال الشائع لا يثبت للأغلبية المطلقة للشركاء فحسب على أساس الانصب ، وأن الإيجار الصادر من أحد الشركاء دون أن تكون أغلبيته الانصب لا يسري في حق الانصباء أصحاب الأغلبية الا على ما ارتضوه صراحة أو ضمناً ، اعتباراً بأن الإيجار يقع في جزء منه على ما لحق الغير فيحق لهؤلاء الشركاء اخراج المستأجر من احدثهم باعتباره من لهم فيها يملكون • وإذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم نفاذ عقد الإيجار الصادر من اللعانة الثالثة للأولى في حق المطعون ضدهم الثلاثة الأولى - او الأغلبية - يكون قد التزم صحيح القانون •



٢ — اذ اقيم الحكم على الطاعنين وكانت احداها كاتبة وحدها لجله فان تعييبه في الدعاية الاخرى — بفرض صحته — يكون غير فتح (٢) . ومتى كان التائب من الحكم الملعون فيه انه اقيم على الطاعنين الاولى هي ان الملعون ضده الاول كان يشغل العيادة منذ يونيه سنة ١٩٦٧ وان قرار اداريا صدر من مؤسسة القامين التي تنبئها الطاعة قضى باعتقاد شاغل الاعيان المؤجرة قبل نهاية سنة ١٩٦٧ . واذا لم ينقل الملعون على الحكم من هذه الدعاية - وهي وحدها كاتبة لحمل قضائه برفض الدعوى ، فان النعمى على الحكم في استنفاده الى المادة رقم ٥٩٤ مدنى — مع صحته — يكون غير فتح .

( الملن رقم ٩٠١ لسنة ٤٦ ق ) .

## ٧

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨١

١ — عقد « عيوب الرضا » • بطلان (بطلان التصرفات) •

الاكراه المبط للرضا • تحققه بنهيد المتعاقد بخطر جسيم يحدق بالنفس أو المال أو باستعمال وسائل لا قبل له بالاحتالها أو التخلص منها ويؤدى الى قبول المتعاقد ما لا يقبله اختبارا • مثال •

٢ — محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الاكراه » • عقد « عيوب الرضا » •

٣ — تقدير وسائل الاكراه بمبلغ جسامتها ونائرها على نفس المتعاقد - امور موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع •

١ — الاكراه المبط للرضا ينحقق — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض بنهيد المتعاقد يكون بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو

٤ — مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض (٢) أن من اكمل عقد البيع نقل متفعة المبيع الى المشتري من تاريخ إبرام عقد البيع ، يستوى في ذلك أن يكون مسجل أو غير مسجل ، ويرتب على ذلك قيام حق المشتري في ادارة المبيع .

( الملن رقم ٢٧١ لسنة ٤٧ ق ) .

## ٦

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨١

١ — نقض • « السبب الجديد » •

خلو الأوراق مما يفيد تمسك الطاعنه أمام محكمة الموضوع بأن الملعون ضده كان يشغل العين بصفته وكلا لا بصفته الشخصية سبب جديد • لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض •

٢ — حكم • « تسبب الحكم » •

اقامة الحكم على دعامتين • كفيه احداها لحمل قضائه • تعييبه في الدعاية الاخرى • غير منتج •

١ — اذ كانت الأوراق قد خلت مما يفيد أن الطاعنه تمسكت أمام محكمة الموضوع بما اورثته في نعيها من أن الملعون ضده الاول لا يشغل العين بصفته الشخصية وانها باعتباره وكلا . فيستنتج عليه الامادة من القرار — الادارى الصادر من المؤسسة المصرية العامة الثابتة باعتماد شاغلى الاعيان المؤجرة — الملكة باعتماد التالين التابعة لها — قبل نهاية ديسمبر سنة ١٩٦٧ كمستاجر ( • باعتباره مستاجرا • ، ومن ثم فان التمسك بهذا الدفاع يعتبر من الاسباب الجديدة التى لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض •



محكمة النقض متى كانت عناصره مطروحة على  
محكمة الموضوع ،  
أيجاز . « أيجاز الأملكن » .

دعوى الإخلال للتاجر من الباطن أو للتأثر عن  
عقد الإيجار . ما هيتهيا . فسخ عقد الإيجار عدم  
جوازه فسخ العقد على غير عاقلية أثر ذلك .  
لا تستقيم الدعوى إلا باختصاص المستاجر .

— أنه وإن لم يسبق للطاعن التمسك بهذا  
النمى أمام محكمة الموضوع — بأن فسخ العقد  
لا يقع على غير عاقلية فله يتعلق بسبب قانوني  
كانت عناصره الواقعية مطروحة عليها مما يجوز  
أثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

— دعوى الإخلال للتاجر من الباطن أو للتأثر عن  
الإيجار بدون أننى كتابي من المالك محلها والإيجار  
الصادر منه إلى المستاجر الأصلي يجب رفعها  
على هذا الأخير إذ لا تستقيم الدعوى لمستاجر من  
الباطن وحده أو للتأثر له عن الإيجار وحده  
لاتعدام العلاقة العقدية بين أى وبين المالك  
وباعتبار أن العقد لا يفسخ على غير عاقلية (٢) .

( لطن رقم ٧٠٩ لسنة ٤٧ ق ) .

٩

٢ ديسمبر سنة ١٩٨١

نقض . « حالات الطعن » . قوة الأمر المقضى .  
أيجاز .

الطعن بالنقض البنى على تناقض حكمين  
انتهايين . شرطه تناقض الحكم  
المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى  
في مسألة كلية شاملة لأثر حولها النزاع واستندت  
حقيقتها بين طرفي الخصومة بالنصل فيها في الحكم  
السابق . مثال في إيجاز .

باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له بالحظاها  
أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول  
رهبه تحمله على الاتفاق بقبول ما لم يكن ليقبله  
اختياراً . وإذا كان الطاعن لم يخصم اختياراً  
عن النزاع لاستعمال هيئة الكهرباء دون مقابل  
وإنما جساء ولید ضغطها عليه بانها لسن توصل  
تيار الكهرباء لعقاره إلا بعد تنازل لها بغير  
مقابل عن الانتفاع بحجرة فيهه تفسع فيها  
الكلبات والمحولات المخصصة لاستعمالها ، وكانت  
هيئة الكهرباء هي التي تقوم وحدها دون غيرها  
بتوصيل تيار الكهرباء للمعارات ومنها عقار  
الطاعن فانه تحت ضغط تهديده بحرقه من توصيل  
تيار الكهرباء الى عقاره واعتقاداً منه ان خطراً  
جسيماً وشيك الحلول به ويتهدده من هذا الحزمان  
هو عجزه عن الانتفاع بعقاره الانتفاع المعتاد لفل  
هذا العقار بغير اثاره بالكهرباء مما أجبره على  
قبول طلب الهيئة التي استغلت هذه الوسيلة  
الوصول الى غرض غير مشروع هو الانتفاع  
بالحجرة التي تضع فيها الكلبات والمحولات بغير  
مقابل . إذ كان ذلك فان الحكم المطعون فيه  
يكون خالف الثالث بالاوراق وأسس قضاءه بنفى  
حصول الإكراه على الطاعن من استدلال غير ملائم

٢ — تقدير وسائل الإكراه وبلغ جسامتها  
وتأثيرها على نفس المتناقد هو من الأمور  
الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها محكمة  
الموضوع ، متى تأملت قضاءها على أسباب  
سائلة .

( لطن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٦ ق ) .

٨

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨١

— نقض . « أسباب الطعن » .  
السبب القانوني . جواز أثارته لأول مرة أمام



المادة ٣٥ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة  
بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ لا يجوز للمؤجر طلب  
إخلاء الاطيان المؤجرة الا بعد انذار المستأجر  
بوفاء الاجرة المستحقة . وكان الحكم المطعون فيه  
قضى برفض رفع الطاعنين بعدم قبول الدعوى  
على أساس ان الطاعن الثاني غير مستأجر فلا  
ضرورة لانذاره قبل مخاصمته بدعوى الاخلاء ،  
فانه يكون قد فصل في النزاع خلافا لحكم آخر سبق  
أن حدد بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر  
المقتضى مما يكون معه الطعن بالنقض جائزا .  
( الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٠ ) .

١٠

٧ ديسمبر سنة ١٩٨١

## ١ — إيجار «تاجر الاماكن مفروشة» .

الاماكن المؤجرة مفروشة . عدم سريان الامتداد  
القانوني عليها وعدم خضوع اجرتها للتحديد  
القانوني . شرط ذلك شمول الاجارة بالإضافة الى  
منفعة المكان في ذاته مفروشة او منقولات كافية  
للفرض الذي قصده المتعاقدان من استعمال العين .

٢ — محكمة الموضوع «تسأل الواقع» صوريه  
إيجار لتاجر الاماكن مفروشة » . اثبات تقدير  
جعية القروش او صوريته من سلطة محكمة  
الموضوع . الصوريه ، جواز اثباتها بكافة طرق  
الاثبات . غلة لك .

٣ — حكم «تسبب الحكم» . إيجار « إيجار  
الاماكن » .

تقرير الحكم أن تخفيض الاجرة بمقدار العوائد  
نفاذا للقانون ٥٥٠ رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ يسرى  
على الاماكن المؤجرة مفروشة مقرر قانوني  
خطيء .

١ — مبادئ نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢

— مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات  
يسجل على ما جرى به قضاء محكمة النقض  
على أن الطعن المبني على تناقض حكيم انتهائين  
يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد  
ناقض قضاء سابقا حاز قوة الامر المقتضى في  
مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع بين طرفي  
الخصومة واستمدت حقيقتها بينها بالفصل  
فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه  
المرتبطة بالمنطوق . فإذا كان البين من الحكم  
الصادر في الاستئناف ٣٥٨ لسنة ١٩٧٨ مخني مختلف  
النها بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٩ بين الخصوم انه  
قضى انتهائيا باعتبار الطاعن الاول مستأجرا  
أصليا لاطيان إلتزاع مع أخيه الطاعن الثاني وليس  
مستأجرا من باطنه ولا مجرد ضامن له فحسب ،  
وانتهى الى رفض الدعوى التي رفعها ضدها  
المطعون عليه بطلب الحكم بإخلائها لعدم  
انذاره قبل رفعها وكان الحكم المطعون فيه الصادر  
بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٠ قد أسس نضاه برفض دفع  
الطاعنين بعدم قبول الدعوى لظوعها من التنبيه  
على الطاعن الاول بالوفاء بالشكل القانوني ،  
وبالإخلاء استنادا الى ما جاء في أسبابه ( ..... )  
فانه يمكن قد ناقض قضاء الحكم السابق الذي  
صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقتضى  
وحكم نهائيا في المسألة الكلية الشاملة المتنازع  
عليها بأن الطاعن الاول مستأجر أصلي للاطيان  
المؤجرة للطاعن الثاني وليس ضامنا له ، ولا مرة  
باختلاف السنة المتحول بالتخلف عن الوفاء  
باجرتها ولا بأن الحكم الاول لم يصبح انتهائيا فيها  
اسبغه من صفة المستأجر الأصلي على الطاعن  
الاول الا في تاريخ لاحق للدعويين ٧٥٦  
لسنة ١٩٧٨ ، ١٤٦ لسنة ١٩٧٩ سبيلوط الجزئية  
المطروحتين لما هو مقرر في هذا الخصوص من  
أن الاحكام كالتسفة وليست بمنشئة فيفترض في  
المطعون ضده العلم بصفة الطاعن الاول  
كمستأجر أصلي منذ تحريره عقد الإيجار المؤرخ  
١٠/١١/١٩٦٢ مثار النزاع . لما كان ذلك وكالت



١١

٩ ديسمبر سنة ١٩٨١

(٢٠١) حكم • إيجار • « إيجار الامكن » •  
« الاخلاء » •

(١) حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم  
مذكرات حتى لجل مدين • اذ • اعتبار باب  
الرافعة مقابلاً لتضاء هذا الاجل •

(٢) طلب اخلاء المستاجر لمقدم الوفاء  
بالاجرة • جواز توقيه بداء الاجرة وملحقاتها حتى  
اقتال باب الرافعة في الاستئناف • م ٢٣ من  
في ٥٢ لسنة ١٩٦٩ •

١ - اذا حوزت القضية للحكم مع التصريح  
بتقديم مذكرات في ميعاد معين فان باب الرافعة  
يعد مقولاً بانتهاء الاجل الذي حددته المحكمة  
للخصم ليقدم مذكرته فيه لانه يقتل اذا انتهت  
الرافعة فعلاً لسفوية كانت او كتابية •

٢ - لمصاد نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٦٩ ان المشرع رتب للمؤجر الحق في اخلاء  
المستاجر بمجرد انقضاء خمسة عشر يوماً من  
تكليفه بوفاء الاجرة المستحقة دون الوفاء بها •

ورغبة منه في التيسر على المستاجرين اسبح لهم  
مجال الوفاء بالاجرة المتأخرة حتى تاريخ اقتال باب  
الرافعة في الدعوى • بحيث أصبح قيام  
المستاجر بوفاء الاجرة وملحقاتها حتى ذلك التاريخ  
مستقلاً لحق المؤجر في الاخلاء • واذا كان التاخير  
بمدونات الحكم المطعون فيه ان المحكمة قررت  
بجلسة ١٩٧٧/٥/٣ حجز القضية للحكم لجلسة  
١٩٧٧/٦/٧ وحرصت بتقديم مذكرات في اربعة  
ايام • فقدم الطامن بعد انتهاء ذلك الاجل بمذكرة •  
ارفق بها اقرار عرض للاجرة المطلوبة بتاريخ  
١٩٧٧/٥/١٦ على الطعون ضدها • وهو تاريخ  
لاحق لتاريخ اقتال باب الرافعة • فانه لايجوز

لسنة ١٩٦٩ عدم سريان الاقرار القانوني على  
الامكن المؤجرة مفروشة بحيث تنتهي عقود  
ايجارها بنهاية مدتها المتفق عليها وهو ايضاً مفاد  
ما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة  
١٩٧٧ قبل الغائها • وما نصت عليه صراحة الفقرة  
الاخيرة من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة  
١٩٨١ • هذا فضلاً عن عدم خضوع اجرة الامكن  
المؤجرة مفروشة للتحديد القانوني • الا انه يلزم  
لاعتبار المكان المؤجرة مفروشة ان تكون ايجاره  
قد شملت بالاضافة الى منفعة المكان في ذاته  
مفروشات او منقولات كافية للغرض الذي تصده  
المتعاقدان من استعمال المكان مفروشاً •  
والا اعتبرت العين خالية تنخفض للاعتداء  
القانوني وللتحديد القانوني للاجرة •

١ - يجوز للمستاجر اثبات ادعائه بأن العين  
اجرت خالية على خلاف التاثير بالعقد بكافة  
طرق الاثبات لانه ادعاء بالتحايل على احكام امرة  
تتعلق بالنظام العام • والمحكمة الموضوع تقدير  
جدية العرض او صوريته في ضوء ما تستنبطه من  
ادلة وقرائن قضائية سائفة اذ العبرة بحقيقة  
المال لا بمجرد وصف العين في العقد بينهما  
مؤجرة مفروشة •

٣ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد واجه القرينة  
التي تستلزمها الطامنة بشأن تخفيض الطعون عليهم  
الاجرة بمقدار العوائد • فنادا للقانون رقم ١٦٩  
لسنة ١٩٦١ - بلحاظه الى ما تاله حكم محكمة  
اول درجة من ان الامضاء منها يسرى على الامكن  
المفروشة • وهو قول غير صحيح • فانه يكون  
قد انطوى على تقرير قانوني خاطئ حجه عن  
تحصيل تلك القرينة •

( الطعن رقم ١٧١ لسنة ٤٥ ق ) •



## ١٣

٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١

### ١ — إيجار «إيجار الامكن» •

هدم العقار • حق المستاجر في شغل وحدة فيه بعد إعادة بنائه • شرطه • م ٣/٣٩ في ٥٣ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ •

### ٢ — نقض السبب الجدى «الثبات»

الأفراد •

الخصوم • عدم جواز اثره لأول مرة أمام طلب اعمال الاثر القانونى لاتقرار صدر من أحد محكمة النقض •

١ — مفاد نص المادة ٣٩ بقرة تالية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، والمادة الاولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ أن الشارع اعطى المستاجر البناء الذى هدم طبقا لاحكام الباب الثانى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الحق في شغل وحدة بالمعار المنشأ على أن يمين هذه الوحدة وله أن يلجأ للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم للحصول على البيانات اللازمة لذلك ، ثم يخطر المالك برغبته في شغل هذه الوحدة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يبين فيه موقعا وذلك خلال شهرين من تاريخ الشروع في إعادة البناء ، فان تألم بهذا الاخطار للمالك وجب على هذا الاخر أن يخطر • بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بالموعد الذى يحدد للتعاقب ، وان لم يقر به في الميعاد المحدد سقط معه في شغل وحدة بالمعار المنشأ •

٢ — إذ كان الثابت ان الطاعة أسست دفواها على الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتي تعطى للمستاجر في حالة هدم العقار طبقا لاحكام الباب الثانى من هذا القانون الحق في شغل وحدة بالمعار المنشأ ، الى

للطاعن توخى طلب الاخلاء لادائه الاجرة وملحقاتها بعد ائتمان باب المرافعة ، واذا طرح الحكم المطعون فيه انذار العرض فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون •

( الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٧ ق ) •

## ١٢

٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١

### ١ — نقض «الخصوم في الطعن» •

الاختصاص في الطعن بالنقض • وجوب أن يكون للطعون عليه مصلحة في النفع من الحكم ضد صدره •

### ٢ — عقد «أثر العقد» •

أثر العقد • انصرافه الى طرفيه وإلى الخلف العام أو الخاص • عدم حجبيته على الخلف اذا استند في اثبات بكيته الى سبب آخر غير التلقى •

٣ — إيجار «انفساخ العقد» • عقد • هلاك العين المؤجرة هلافا كلياً • انصره • انفساخ عقد الإيجار من تلقاء نفسه إما ككل السبب في هذا الهلاك • م ١/٥٦٩ مدني •

### ٤ — قانون سريان القانون من حيث الزمان «إيجار الامكن» •

هدم العقار المؤجر قبل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ • لا محل لا عمل حكم المادة ٣٩ من هذا القانون على واقعة النزاع ولو بطريق التماس •

( الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ ق ) •



١ - اذ كان الطاعن لم يقدم رفق طعنهما صورة رسميه من المحضر الادارى الذى يتولان ان الحكم المطعون فيه استخلص منه نتائج لا تتفق مع ما جاء به حتى تستطيع المحكمة ان تتحقق من صحة هذا التمسك على الحكم المطعون فيه فان قولها في هذا الخصوص يكون مائرا عن الدليل .

٢ - اذ كان التمسك بملحق عقد الاجار التزام الطاعنين باستعمال الفسار الابيض في ادارة الاتى الفرق ، ولما كان قرار وزير التامين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٨ يحظر استعمال هذا الفسار قد التى بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٩ بمثل ذلك بمسود التزام الطاعنين سلك الذكر ، ويكون تسكما بنفاذ القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٨ في مدة تالية لالتائه لا يستند الى اساس قانونى صحيح ، ومن ثم فان اغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصورا له .

٣ - اذ لم يطلب الطاعن امام محكمة الموضوع تطبيق نظرية الظروف الطارئة التى نصت عليها المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى فلا يجوز له ابداء هذا الطلب لأول مرة امام محكمة النقض .

٤ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان محكمة الموضوع ان تعتمد في استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح امامها حتى ولو استخلصها من تحقيق شكوى اداريه .

٥ - ان طلب اعادة الدعوى الى المرافعة ليس حقا للخصوم تحت اجابتهم اليه بل هو متروك لحكمة الموضوع التى تستقل بتقدير مدى الجدوى ، ولا محل للطعن على حكمها بانه اخل بحق الدفاع متى رأت للأسباب المساقه التى أوردها ان هذا الطلب غير جدى ولم يقصد به غير اطالة امد الخصومة .

( الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٦ ق )

قرار وزير الاسكان رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ الصادر بقواعد واجراءات استعمال هذا الحق او كان استنادها الى القرار سلف الذكر على انه يفيد علم المطعون عليهم الاربعة الاول برغبتها في شغل وحدة بالمقار المنشأ يفنى عن اخطارهم بهذه الرغبة بخطاب موهى عليه مع علم الوصول ، ولم تتمسك به كنصرف قانونى ولم تطلب اعمال اثره كأساس للحكم بطلانها ، يعد سببا جديدا لم الطعن من . جوب اعمال اثر القرار المذكور كأساس للحكم بطلانها ، يعد سببا جوى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

( الطعن رقم ٣ لسنة ٤٦ ق )

## ١٤

٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١

١ - نقض « اسباب الطعن » .

عدم تقديم الطاعن الدليل على ما تتمسك به من اوجه الطعن . نعى لا دليل عليه .

٢ - حكم : « ما لا يعد قصورا » .

دفاع الطاعن . عدم استناده الى اساس قانونى صحيح اغفال الحكم الرد عليه ، لا قصور .

٣ - نقض « السبب الجديد » .

طلب تطبيق الظروف الطارئة م ٢/١٤٧ مدنى عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

٤ - اثبات « القرائن » . محكمة الموضوع .

لحكمة الموضوع التعويل في حكمها على ماورد بشكوى ادارية . اعتبار ذلك قرينة قضائية .

٥ - دعوى « اعادة الدعوى للمرافعة » .

طلب اعادة الدعوى للمرافعة . عدم التزام المحكمة باجابهته متى استبان ان المقصد منه الماطلة .



١٦

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٨١

ايجار • « ايجار الامكن » • « غرف الخدم » .

غرف الخدم • اضافتها الى غرف الوحدة السكنية من عديم • معياره • القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦١ بتفسير احكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ • مثال .

— النص في المادة الخامسة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦١ الصادر من اللجنة العليا للتفسير احكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والتي تعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيرا تشريعا ملزما على ان « تعامل الغرف المخصصة للخدم بالبروصات او باعلى المباني طبقا للوصف الوارد في الحصر والتقدير » يدل على ان العبرة بالنسبة لدرجة الخدم بما وصفت به في دفتر الحصر والتقدير ، لمن وصفت بانها منافع وبالنسبة لم تربط عليها ضريبة مستقلة عولمت على اساس هذا الوصف فلا تضاف الى عدد غرف الوحدة السكنية وان وصفت بانها حجرة وربط عليها ضريبة مستقلة عولمت على اساس هذا الوصف واضيفت الى عدد غرف الوحدة السكنية . لما كان ذلك وكان الحكم للطعن فيه قد انتهى الى ان عين النزاع تشمل الشقة وغرفة الخدم وكان الثابت من الكشف الرسمي المستخرج من دفتر الحصر والتقدير عن الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٣ اى وقت العمل باحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والذي طرح على محكمة الموضوع والمقدم بطلب الطعن ان غرفة الخدم وصفت بانها غرفة وربط عليها ضريبة ومن ثم تمسح اضافتها الى عدد غرف الشقة ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واقتصر على حساب عدد الشقة دون غرفة الخدم وربط على ذلك عشم اخضاع عين النزاع للاعفاء من الضريبة المقررة

١٥

٢١ ديسمبر سنة ١٩٨١

١ — ايجار « نقض منفعة العين المؤجرة » • دعوى « الطلبيات في الدعوى » •

طلب تحقيق الاجرة لنقض في المنفعة تكييفه طلب نسخ جزئي لمعد ايجار • اثر ذلك وجوب نقض الاجرة بقدر ما نقض من الانتفاع سواء كان ذلك راجعا الى فعل المؤجر او الى سبب اجنبى •

٢ — نقض « سلطة محكمة النقض » • « تسبيب الحكم » •

انتهاء الحكم الى نتيجة صحيحة لا يطله ما يكون قد اثبتت عليه اسبابه من اخطاء قانونية • محكمة النقض تصحيح هذه الاخطاء

١ — طلب تخفيض الاجرة • قابل للنقض في المنفعة انما هو طلب بفسخ جزئي لمعد ايجار فيما يتعلق بهذا النقض ، ومعاد نص المادة ٥٦٥ من القانون المحنى ان الاجرة تنقص بمقدار ما تنقص من الانتفاع سواء كان ذلك راجعا الى فعل المؤجر او الى سبب اجنبى ، وهو حكم يتفق مع مواعيد الفسخ والانتساح والتي تسوى بين المسافتين الحاليتين في الامر المترتب على نقص المنفعة •

٢ — اذ كان الحكم قد انتهى الى النتيجة الصحيحة وهي انتقاص الاجرة بقدر ما تنقص من المنفعة ، فلا يطله ما اقام عليه قضاؤه من ان سبب عدم اتمام المطلة غير خارج عن ارادة الطامن من تقرير قانونى خاطيء دون ان تبطله •

( الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٧ ) •



ذلك جتها من زيادة نفقات التقاضي ، ولما كان البين من الأوراق أن الدعوى أقيمت أمام المحكمة الابتدائية بطلب فروق الاجرة المترتبة على تحديد القيمة الاجبارية وكتسا حكامها الصاغر في ١٩٧٠/٥/٢٨ بنحب خير لحساب فروق الاجرة وان حوى في اسبابه قضاء طعنيا بتخفيض اجرة عن النزاع الى ٨٠٠ مليم ٧ جنيه ، الا ان هذا القضاء غير منه للخصومة كلها ويخرج عن نطاق الاحكام القابلة للتنفيذ الجبري فان الطعن عليه بالاستئناف يكون غير جائز .

٢ - اذ كانت محكمة الاستئناف قد اخطأت وتبطل الطعن في هذا الحكم بالاستئناف وقضت في موضوعه بتعديل قيمة الاجرة الى ٤٠٠ ١٠ جنيها فان حكما هذا رغم خطئه لقوله الاستئناف شكلا لا يكون بدوره منهي للخصومة ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالنقض الا بعد حسم الخصومة كلها اذ لا ينفذ خطأ محكمة الاستئناف مبرا لتجارها محكمة النقض في ذلك .

( الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٤٧ ق )

## ١٨

٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨١

١ - ايجاز « تلجر الاماكن مفروشة » .  
اعتبار المكان المؤجر مفروشا . شرطه . الا يكون الفرش صوريا .

٢ - محكمة الموضوع « تقدير الدليل » .  
استغلال قاضي الموضوع بتقرير الاثبات والقرائن متى كان استنباطه سافحا .

٣ - حكم . نقض « السبب غير المتنج » .  
انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة قانونا .  
التمى عليه فيما استطرد اليه من دعايات اشرق لقضائه . غير منتج .

١ - يشترط لاعبار المكان المؤجر مفروشا الا يكون الفرش صوريا يقصد التمايل للتخلص منه

وفعا للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٤٦ ق )

## ١٧

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٨١

( ٢٠١ ) استئناف . الاحكام في الجواز استئنافها . حكم . نقض .

١ - الاحكام الصادرة اثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها . عدم جواز الطعن فيها استقلا . الاستئناف . حالته . م ٢١٢ . مراجعات . الحكم بنحب خير لحساب فروق الاجرة . تضمن اسبابه قضاء طعنيا بتخفيض اجرة النزاع . غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن عليه بالاستئناف .

٢ - خطأ محكمة الاستئناف بقولها الطعن في حكم غير منه للخصومة . قضاها في الموضوع لا يكون بدوره منهي للخصومة برمتها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .

١ - اذ كانت المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات بانه تسرى علما قضايا الطعن امام محكمة النقض القواعد الخاصة بالاحكام فيها لا يتعارض مع النصوص الواردة بالفصل الخاص بالنقض . وكان مفاد المادة ٢١٢ من ذات القانون ان المبرع وضع قاعدة ملية يقتضاه ان الاحكام التي تصف أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن في الحكم المنهي للخصومة ، سواء كانت تلك احكام طعنية او متعلقة بالاثبات ، ولم يستثن من ذلك الا الاحكام التي يبينها بيان حصر وهي الاحكام الوقفية والمستعجلة والمصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبري ، وان رائده في ذلك - حلي ما اصبحت منه المذكرة الايضاحية - هو الرغبة في منع تقطيع اوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحكم . وما يترتب على ذلك احسانا من تحويق الفصل في موضوع الدعوى وما يستتبع



- ٢ ، ٤ — ايجار . « ايجار الامكن » . .  
« تحديد الاجرة » . « الاجرة القانونية » .

٢ — تحديد الاجرة طبقا للمادة ٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . تحديد حكى . قيامه مقام تقدير لجان تقدير الاجارات . سريانه بالثر رجعى من وقت التعاقد .

٤ — طلب تحديد اجرة الشقة طبقا لقرار لجنة تقدير الاجارات . التظلم من القرار وعدم الفصل فيه . صيرورته غير نهائى . القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . اشره . الاجرة القانونية للمعين هي الاجرة المتعاقد عليها بعد التخفيض وليست المحددة بقرار اللجنة .

١ — المقرر فى قضاء محكمة النقض ان المنع من اعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها يشترط فيه ان تكون المسألة واحدة فى الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة الا ان تكون هذه المسألة أساسية لا تتغير وان يكون الطران قد تناقشا فيها فى الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا وان تكون هي بذاتها الاساس فيما يدعى به بالدعوى الثانية ، وينبنى على ذلك ان ما سم تنظر المحكمة فيه بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم حائز قوة الامر المقضى .

٢ — المقرر ايضا فى قضاء محكمة النقض ان حجية الشيء المحكوم فيه لا تثبت الا لما قضى به الحكم فى منطوقه والاسباب المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا ولازما للنتيجة التى انتهى اليها وتكون مع منطوقه وحدة لا تقبل التجزئة . لما كان ذلك وكان القضاء يرفض دعوى المسالك السابق قد اقيم على ما جاء باليئد التاسع من عقد البيع الابتدائى من ان البائع تنازل للبشرى — الطامن الحالى — من الاجارات المتأخرة لسدى السكان وان فروق الاجرة التى استحققت فى ذمة المستأجرين نتيجة تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ لا تخرج عن كونها جزءا من الاجرة مغلخرا فى ذمتهم يشملها حتى اليئد التاسع من عقد البيع الابتدائى ، لمن هذا الذى تتره الحكمان — يرفض الدعويين لان الطامن وحده

التعويض التى نص عليها قانون ايجار الامكن ، مما مفاد ذلك ان تشمل الاجارة بالإضافة الى منفعة المكان فى ذاته مفروشت او مفقولات كاثلية للغرض الذى تصنعه المتعاقدان من استعمال المكان مفروشا .

٢ — تقدير الادلة والقرائن مما يستلزم فيه قاضى الموضوع ، متى كانت مستمدة من اوراق الدعوى ومستخلصة منها استخلاصا سائفا ، فيكون النعى فى هذا الشأن بمحاولة فى سلطة قاضى الموضوع فى ترجيح استخلاص على آخر بغية الوصول الى نتيجة اخرى وهو ما لا يجوز .

٢ — اذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص ان المعين اجرت خالية اخذا بما جاء بصريح عبارات الايصال المشر الىه ودلائها على النحو الوارد فى الرد على السبب الاول منفصلا عن انه لم يرد بمقد ايجار ان المعين مؤجرة مفروشة ، وكانت هذه الدعامة وحدها تكفى لحمل الحكم ، فان تعيينه فيها تتره من ان الطامن اقر فى مذكرة مقدمة منه فى دعوى اخرى ان حجرة النزاع اجرت خالية فى حين ان المذكرة تتناول حجرة اخرى — يرفض صحته — يكون غير منسج .

( الطن رقم ١٠١٥ لسنة ١٩٧٢ ق ) .

١٩

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨١

( ٢ ، ١ ) قوة الامر المقضى . حكم . (حجية الحكم) .

١ — منع اعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه . ما لم تنظر المحكمة فيه بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم حائز قوة الامر المقضى .

٢ — اسباب الحكم . حيازتها المجبة التى كانت مرتبطة بالمنطوق ولازمة لحمل نتيجته . ما عدا ذلك لا يجوز حجة . منسأل فى ايجار .



تظلم سلف الطاعن المملك السليبي حين هذا القرار وقد استوفى تظلمه اوضاعه القانونية فبليت قرار لجنة التقدير غير نهائى ولم يتم تلييل من الاوراق على ان هذا النظم قد فصل بينه بصورة تجعل قرار اللجنة نهائيا وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فان الاجرة القانونية لامين النزاع تكون هى الاجرة المتعاقد عليها فى عقد الاجارات العائقة عند العمل به بعد تخفيضها بنسبة ٣٥ ٪ من قيمتها تطبيقا لهذا القانون وليست الواردة بقرار لجنة تقدير الاجارات .

( انظر رقم ١٠٤٧ لسنة ٤٥ ق ) .

٢٠

١١ يناير سنة ١٩٨٢

١ - دعوى « الطلبات فى الدعوى » . ايجار « ايجار الامكن » .

الطلب المريع يطرح على المحكمة الفصل فيما ينطوى عليه من طلب ضمنى . مثال تسان طلب اخلاء شقة .

٢ - ايجار « ايجار الامكن » ( ا ) الائتداد القانونى « . ايلت عيبه الاثبات » . الائتداد بالامتداد القانونى لعقد الايجار بعد وفاة المستاجر فى ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . شرطه . اقلية المستفيد مع المستاجرين عادة عند وفاته . ايلت ترك المستفيد للعين نهائيا . وقوعه على عائق المؤجر .

١ - ان الطلب المريع ايضا على التاضى الفصل فيما ينطوى عليه من طلب جزئى ، واذا كان المطعون ضدهم من الاول الى السابعة قد اتابوا الدعوى بطلب الزام الطاعنين والمطعون ضدهما الثانى والتاسع بخلاء شقة النزاع وتسليمها تاسيسا على انتهاء عقد الايجار السابق لمورث . الاخيرين فمضى الحكم المطعون فيه بانتهائه وبخلاء الشقة وتسليمها لانه لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم .

هو صاحب الحق فى انتفاء فروق الاجرة - لا يعتبر فصلا فى مدى التزام المستاجرين بتطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بصورة ترتب فى ذمتهم فروقا بالاجرة ، فحجية الحكمين مقصورة على الفصل فى النزاع بين المالك السابق والطاعن من منها - طبقا لشرعة العقد بينهما - له حق المطالبة بهذه الفروق التى لم يحث الحكمان مدى استحقاقها فى ذمة المستاجرين . ولما كان الحكم الصادر فى الدعوى ٢٥٤ لسنة ١٩٦٩ مدلى السيدة زينب التى رفعها الطاعن ضد المستاجر السابق للشقة التى تشغلها المطعون ضدها الثالثة وان قضى للطاعن ببلغ ستة واربعين جنيها استنادا الى ان مديونية المستاجر السابق ثابتة من الاقرار المؤرخ ١٥/٢/١٩٦٩ الواقع عليه منه دون ان يتنازل الطرفان فى قانونية الاجرة المستحقة لهذه الشقة ولم تحسمها المحكمة ، فلا حجية لهذا الحكم بشأن تحديد الاجرة القانونية فى الدعوى التى تقبها المستاجرة الحالية لهذه الشقة ضد الطاعن ، لما كان وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز نظن الدعوى لسبق الفصل فيها ، فان النعى عليه فى هذا السبب يخالف القانون والخطا فى تطبيقه يكون على غير اساس .

٣ - المقرر فى قضاء النقض ان مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ان حالات المباني الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى كانت لا تزال معروضة عند صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ سواء اسلم لجان التقدير او مجالس المراجعة ولم يكن قد صدر فى شأنها تقدير نهائى غير قابل للطعن وتكون فيها اجرة متعاقد عليها بارادة الطرفين الحرة قبل صدور قرار اللجنة فانه يتم تصعيد الاجرة القانونية لها على اساس الاجرة المتعاقد عليها مع تخفيضها بالنسبة للفرقة فيه ، على ان يقدم هذا التحديد الحكمى للاجرة بمقام تقدير اللجان ويكون له اثر رجعى من وقت المتعاقد .

٤ - اذ كان كل من المطعون ضدهم يطلب فى دعواه تحديد اجرة الشقة التى يستاجرها بما قدرها به قرار لجنة تقدير الاجارات ، وقد



من الثالث ، حتى الآخر انهم ليسوا ملزمين في الخصومة التي حسبها الحكم المطعون فيه ، فان اختصاصهم في الطعن بالنقض غير جائز .

٢ - اذا كانت المادة الاولى من توانين الاجرار الاستثنائية المنعاقبة قد اخضعت لاحكامها كافة الاماكن ايا كان الغرض الذي اوجرت من اجله ، الا ان شرط ذلك ان يكون المكان بذاته هو محل الاعتبار في التعاقد ، بحيث انه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة انقض اذا كان الغرض الاساسي - الاجرار ليس المكان في ذاته وانما ما اشتمل عليه من عناصر مادية او معنوية وان المكان لم يكن الا عنصرا ثانويا فاما الاجارة تخرج من نطاق تطبيق توانين الاجرار الاستثنائية وتخضع لاحكام القواعد العامة .

٣ - اذا كانت المعلومات المعنوية التي تتمثل في عنصر الاتصال بالعملاء والسمة التجارية والموقع التجاري هي عماد فكرة المتجر وأهم عناصره باعتبارها المحور الذي يدور حوله العناصر الأخرى بحيث يترتب على فيثتها انتفاء فكرة المتجر ، فان لازم ذلك انه اذا ينصب الاجرار على منشأة تجارية توافرت لها مقوماتها المعنوية على النحو المتقدم او بعضها ، قامت قرينة قضائية على ان المكان مجرد عنصر ثانوي وان العناصر المعنوية هي محل الاعتبار الرئيسي في التعاقد ، الا ان يقدم الدليل على ما يناقض ذلك . لما كان ما تقدم وكان الثابت في الأوراق ان محل عقد النزاع « سينما ريفولي » وهو اسم تجاري وشبهه الى جانب المبنى ما يحويه من عدد وآلات وتركيبات ، وكان المظون ضدها الاولان قد اقرا بذكريتهما امام محكمة اول درجة ان العين المؤجرة كانت تدار في ذات النشاط الذي اوجرت من اجله ومنذ سنوات سابقة على التعاقد ، وكان ذلك يكفي لاكتسابها السمة التجارية نتيجة تردد العملاء عليها خلال تلك الفترة بحيث يتكون منها ومن المبنى او ما يحويه من عدد وآلات منشأة تجارية لا يخضع عقد اجارها لتوانين الاجرار الاستثنائية .

٤ - مؤدى المادة الثالثة من امر نائب الحاكم العسكري ٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن

٢ - يشترط للاعتراض بالابتداء القانوني لعقد الاجرار بعد وفاة المستاجر في ظل العمل بالحكم القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ان يكون المستفيدون من هذا الابتداء مقيمين عادة مع المستاجر منذ وفاته ، وينتهي حق المستفيد بتركه هذه الامتياز عملا مع انصراف نيقته من العودة ايها دون ما حاجبة للربط بين حالته وبين حالة مستفيد آخر لما كان ذلك وكلفت البيئة على من يدمي خلاف الاصل ، وكان الثابت ان الطاعة ظلت مقيمة بعين النزاع قبل وبعد وفاة والدها في سنة ١٩٦٧ ، فان اثبت الادعاء بتركها العين نهائيا لزواجها يتبع على عائق المؤجرا . واذا طرح الحكم المطعون فيه اسوال الطرفين لان افعالهم جاءت مطلقة وغير محددة ، فقد كان يتعين عليه اثبات الطاعة لعين النزاع ان يورد لذلك اسبابا سائغة تدل على الترك .

( الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٦ ق )

٢١

١٣ يناير سنة ١٩٨٢

١ - نقض « الخصوم في الطعن » .

الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .

٢ - اجار « اجار الاماكن / قاقون . استهداف الاجارة عنصر مادية ومعنوية غير المكان بذاته . اثره . ضوعوها للقواعد العامة .

( ٣ : ٤ ) اجار « اجار الاماكن » . اقلبي المفروض « اثبات » القرائن التفضيلية .

٥ - ورود الاجار على منشأة تجارية . اثره . قيام قرينة على ان المكان مجرد عنصر لقوى وان العناصر المعنوية هي محل الاعتبار الرئيسي في التعاقد .

٦ - الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ . اقتصر احكامه على الاماكن المؤجرة للسكنى . تلك المؤجرة للاغراض التجارية .

١ - خصومة الطعن بالنقض قاصرة على من كان طرفا في النزاع امام محكمة الاستئناف واذا كان مؤدى الحكم بنعم يتول تبطل المظنون ضدهم



حلوله محل المستاجر رغم خلو الأوراق من الدفيل على ذلك • مخالفة للثابت في الأوراق وقصور •

— اذ كلن المطعون ضده قد أقام الدعوى بصفتة للشخصية مستندا الى عقد الأيجار المؤرخ ١١/١/ ١٩٦١ الصادر له بصفتة رئيسا للجمعية التعاونية الزراعية بناحية ناي مركز قليوب وكان البين من الأوراق أن صفته هذه قد زالت منذ سنة ١٩٦٢ وكان الثابت كذلك أن الجمعية المستأجرة انتهت هذه العلاقة الاجارية بينها وبين الهيئة المؤجرة ، فان الحكم المطعون به اذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنين بانتفاء صفة المطعون ضده في رفع الدعوى على سند من انه حل محل الجمعية المستأجرة رغم خلو الأوراق من أى دليل على ذلك فانه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه الفساد في الاستدلال والقصور •

( الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥١ ق ) •

## ٢٤

١١ فبراير سنة ١٩٨٢

١ — « ايجار » ايجار امكن » • عقد « الشرط الفاسخ الصريح » •

اغتال الحكم الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالمعقد تعارضه مع نص المادة ٢١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • صحيح • علة ذلك •

٢ — حكم « تسبيب الحكم » •

تناول الحكم — ردا على دفاع احد الخصوم — مركزا قانونيا لشخص غير ممثل في الخصومة • لا عيب •

١ — جرى تضام هذه المحكمة على أنه يشترط لامال الشرط الصريح الفاسخ الا يتعارض مع نص قانوني يتعلق بالنظام العام بما يبطله واذ تنص المادة ٣١/١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧

بعض التدابير الخاصة بايجار الاماكن — وعلى ما استقر عليه تضام محكمة النقض ان المشرع عمد الى قصر احكامه على الاماكن المؤجرة المؤجرة لغرض السكنى دون تلك المؤجرة للاغراض التجارية ، سواء كانت مؤجرة من مالكا او من المستاجر الاصل لها •

( الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٧ ق ) •

## ٢٢

١٨ يناير سنة ١٩٨٢

ايجار « ايجار الامكن » • غرائب •

الاعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ • عدم سرقتها على الاماكن المؤجرة مغروشة • علة ذلك •

الاماكن المؤجرة مغروشة من عند مالكا لا تخضع اجرتها — على ما حوى به تضام هذه المحكمة — للتحديد القانوني بها يعنى عدم وجود أى قيد على حرية المتعاقدين في تحديد الاجرة التى يرتضيها كل منهما او بها يعنى جواز اختلاف هذه الاجرة زيادة او نقصا من مستاجر الى آخر بالنسبة للكان الواحد ، بما تقتضاه ان لا يسرى على الاماكن المؤجرة مغروشة تخفيض الاجرة بمقدار الضريبة التى نص عليها القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ •

( الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٥ ق ) •

## ٢٣

١٨ يناير سنة ١٩٨٢

حكم « تسببيه » « مخالفة للثابت في الأوراق » • قصور •

القضاء برفض الدفع المبدى بانتفاء صفة المطعون ضده في رفع الدعوى استنادا الى



الواحد م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ نطابقه عدم امتداد الحظر لزوجة المستاجر . علة ذلك .

١ — عقد ايجار المسكن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يخضع للاصل العام المقرر في المادة ١٥٢ من القانون المدني فيقتصر السهر على طرفيه والخلف العام ، ولكن كان له طابع على عاتلي يتصلد فيه رب الأسرة ليقوم فيه مع باقي افراد أسرته الا ان رب الأسرة المتعاقد يبقى دون افراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الاصيل في العقد ولا يعتبر نائب عنهم .

٢ — نص المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صريح الدلالة على أن حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد قاصر على الشخص الواحد بذاته دون غيره ولو كان ذلك الغير من افراد أسرته كالزوجة إذ أن للزوجة شخصيتها القانونية المستقلة من شخصية الزوج ، ولو أن المشرع قصد أن يحظر على الزوجين معا احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد لأفصح من تصدده بالنص الصريح كما فصل بشأن ايجار الاماكن المروثة إذ نص في المادة ٣٩ من نفس القانون على أنه « في تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجه وأولاده القصر ملكا واحدا » ثم أن المادة ٧٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد فرضت عقوبة على من يخالف الحظر الوارد في المادة الثانية سائلة البيان ويأتي بهذا شخصية العقوبة أن يعاقب أحد الزوجين من فعل ارتكبه الزوج الآخر وهو ما يؤدي اليه القول بأن احتجاز أحد حق المسكن يعتبر احتجازا له بمعرفته الآخر في آن واحد ، وبما يؤكد أن المشرع لم يقصد أن يعتبر الزوجين بمثابة شخص واحد في مفهوم نص المادة ٨ سائلة الذكر أنه أثناء مناقشة مشروع هذا النص في مجلس الشعب قدم اقتراحان بتعديلها اولها يقضى بأن « لا يجوز للشخص وأولاده القصر أن يحتجزوا في البلد الواحد أكثر من مسكن مسكن » وثانيها بأنه « لا يجوز للشخص أن

في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر على أن للمؤجر طلب إخلاء المكان المؤجر » إذا لم يتم المستاجر بوفاء بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما تاريخ تكليفه بذلك ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستاجر قبل قتل بلب المرافعة في الدعوى بإداء الاجرة وكلفة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية » — وكان هذا النص متعلقا بالنظام العام فيبطل الشرط الصريح الفاسخ فيما يخلفه ومبذو ذلك التزام قاضي الموضوع — المنوط به الفصل في المنازعة حول نسخ عقد ايجار اعمال هذا النص . لما كان ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه أهله الشرط الصريح الفاسخ في المنازعة الموضوعية المعروضة عليه وأعماله لقانون ايجار الاماكن بغض النظر عما يكون قد صدر من حكم وقتي من القضاء المستعجل بطرد المطعون ضده .

٢ — إذ كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بعقد ايجار ادعوا صدوره منهم للغير فلا يعيب الحكم أن يتعرض لهذا الدناغ برد قانوني شديد وان تناول مركزا قانونيا للشخص غير مثل في الخصومة طالما أن هذا الحكم لا حجية له تبيله .

( اللعن رقم ٧٦ لسنة ٤٩ ق ) .

٢٥

١١ فبراير سنة ١٩٨٢

١ — ايجار . « ايجار الاماكن » .

رب الأسرة المستاجر المسكن . اعتبره دون افراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الاصيل في عقد الايجار . عدم اعتباره نائبا عنهم .

٢ — ايجار . « ايجار الاماكن » . « حظر احتجاز أكثر من مسكن » .

حظر احتجاز الشخص لأكثر من مسكن في البلد



١ - المقرر في قضاء محكمة النقض ان الخصم الذى نزل من التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير ان يقدم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لاثبات ما أراد اثباته بذلك الورقة .

٢ - تجيز المادة السادسة عشر من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للمستاجر اثبات واقعة للتأجير وجميع شروط العقد بكلفة طرق الإثبات .

٣ - لحكمة الموضوع استخلاص ما تراه من أقوال الشهود خصوص الواقعة المطلوب تحقيقها واتقابلة قضائها على ما استخلصته متى كان سائفا وغير مخالف للثابت وذلك بغیر معقب عليها من محكمة النقض .

٤ - استناد الحكم المطعون فيه إلى الدلالة المستفادة من امداد هيئة الكهرياء شقة النزاع بالتيار الكهربائى ووضع عداد فيها باسم المطعون ضده في اثبات الاجارة ، لا يبدو ان يكون استنباطا لقرينة قضائية صحيحة .

المقرر في قضاء محكمة النقض ان استنباط القرائن القضائية في الدعوى من المسائل الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع ويعتمد عليها في تكوين عقيدته متى كان استخلاصه منها من شأنه ان يؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها (الطن رقم ١٠٦ لسنة ٥١ ق) .

٢٧

٢٤ فبراير سنة ١٩٨٢

( ١ - ٣ ) ايجار . « ايجار الامكن » . « تحديد الاجرة » . تأملينات اجتماعية .

١ - قيمة الأرض في حساب القيمة الإيجارية وجوب تقديرها بقيمتها السوقية وقت تمام انشاء البناء . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٢ - اصاب تصحيح وتنفيذ وتكاليف تخليص البناء . اعتبارها من عناصر التكلفة الفعلية .

يحتجز في البلد الواحد باسمه واسم زوجته ولولاده القصر أكثر من مسكن دون مقتض « وقد رفض الاقتراحان وتمت موافقة المجلس على النص كما ورد في القانون .

(الطن رقم ٩١٣ لسنة ٥١ ق) .

٢٦

١٧ فبراير سنة ١٩٨٢

١ - اثبات . تزوير .

تنازل الخصم عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير لا يحول دون حقه في تعقيم ما لديه من أدلة قانونية أخرى واثبات ما أراد اثباته بذلك الورقة .

٢ - ايجار . « ايجار الامكن » . اثبات . واقعة التأجير وجميع شروط العقد للمستاجر وهذه اثباتها بكلفة طرق الإثبات . م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٣ - محكمة الموضوع . « تقدير الدليل » . « أقوال الشهود » .

تقدير أقوال الشهود . من سلطة محكمة الموضوع دون معقب متى كان استخلاصها سائفا .

٤ - حكم . اثبات . « القرائن » . استناد الحكم إلى الدلالة المستفادة من امداد هيئة الكهرياء شقة النزاع بالتيار الكهربائى ووضع عداد بها باسم المطعون ضده في اثبات الاجارة استنباط لقرينة قضائية صحيحة .

٥ - قاضى الموضوع . « القرائن » . دعوى .

استنباط القرائن القضائية في الدعوى . استقلال قاضى الموضوع بها . شرطه ان يكون استخلاصه منها من شأنه ان يؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها .



بما يتعين معه تقييم هذا العنصر واعتباره من عناصر التكلفة الفعلية .

٣ — اشتراكات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من العمال الذين تابعوا بالبناء تعتبر من المصروفات التي تدخل ضمن التكاليف الفعلية للبناء التي يجب مراعاتها عند تقدير قيمة المباني ، واذ كان الحكم الابتدائي المتبدل لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد ا طرح احتسابها هي واتصلب تصميم وتنفيذ وتكاليف الترخيص كمعصر مستقل يجب ان يضاف الى تكلفة المتر المربع فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٧ ق ) .

## ٢٨

٨ مارس سنة ١٩٨٢

١ — عقد « اثر العقد » . وكالة .

الاصل وجوب ثبت التعامل مع الوكيل من تقييم الوكالة وحدودها . تجاوز الوكيل حدود وكلفته . اثره . عدم انصراف اثر التصرف للاصيل . لا يفي من ذلك ان يكون الوكيل حسن النية او سوء النية قصد الانصراف بالموكل او بغيره .

٢ — وكالة « اثبات الوكالة » ، « التزامات الوكيل » اثبات .

عيب اثبات الوكالة ومداها يقع على من يدميها . تجاوز الوكيل حدود وكلفته . اثره .

٣ — نقض « السبب الجديد » . وكالة الدفاع الذي يخالف واقع عدم جواز التحدي به لأول مرة امام محكمة النقض . مثال بشأن الوكالة الظاهرة . —

٤ — محكمة الموضوع . اثبات .

وجوب اضافتها الى كافة عناصر تكلفة المبني في مقام تحديد الاجرة القانونية . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٣ — اشتراكات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن العمال الذين تابعوا بالبناء . وجوب احتسابها ضمن تكاليف المبني عند تقدير الجيرة .

١ — قضاء المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض .

ان الجيرة في تقدير قيمة الارض هي ثمن المثل ان المبيرة في تقدير قيمة الارض هي المثل وقت تمام انشاء المباني على اساس قيمتهما السوقية دون اعتداد بثمن الشراء . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه انه اعتمد النتيجة التي خلص اليها الخبر في تقديره من تقدير ثمن الارض المتعام عليها البناء موضوع النزاع بالثمن المحدد لشرائها بمقد البيع ، وكان البين من الحكم المطعون فيه ان البناء قد تم خلال سنة ١٩٧١ فانه يتعين تقدير قيمة الارض بقيمتها السوقية في هذا التاريخ واذ قدر الحكم المطعون فيه هذه الارض بثمن الشراء الذي تم في سنة ١٩٦٨ فانه كان في قد اخطأ في تطبيق القانون .

٢ — نص المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر بها قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٤٢ لسنة ١٩٦٩ عملا بالتفويض التشريعي الوارد بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على انه « يجب ان يضمن قرار اللجنة تقدير لقيمة الارض والاساسات والمرافق والمباني وكافة عناصر التكلفة التي تسم على اسمها تحديد الاجرة » ولما كان الشايت من النموذج حرف ( ا ) الملحق بهذه اللائحة انه قد تم على البيانات المحددة الخاصة بكمية تقدير القيمة الاجارية . منها البيان رقم ١٢ وهي التكاليف التقديرية للمباني والتمسك بتصميم وتنفيذ وتكاليف ترخيص البناء



من قبل الوكالة الظاهرة ، فانه لا على الحكم المطعون فيه ان اغفل بحث النيابة الظاهرة ويكون ما اثاره الطاعنان في هذا السبب غير مقبول لانه يتضمن دفعا جديدا يخالطه واقع لم يسبق التمسك به امام محكمة الموضوع فلا يجوز التحد به لأول مرة امام محكمة النقض .

{ — لمحكمة الموضوع ان ترفض مطالب الاحالة الى التحقيق الذي يطلب منها كذا رأت انها ليست في حجة اليه بما لها من سلطة تامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليها تقديميا صحيحا وترجيح ما تضمن اليه منها واستخلاص ما تراه من واقع الدعوى .

٥ — من المقرر — وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة ان المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع العناصر من ثلث ومتقول ومن مقومات مادية ومعنوية ، ويوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل وهذا التعميد مبروك لقاضي الموضوع متى كان استخلاصه سافحا .

٦ — اذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذونات ، ان الثابت من عقد الايجار موضوع الدعوى ومن كشف محتويات الشقة المؤجرة المرافق لعقد التنازل من الايجار الصادر من المستأنف الاول « الطعون ضده الثالث » للمستأنفين الثاني والثالث « الطاعنين » . . . . ان هذه العين مسكن وليست بتجرا او مستنفا ومن ثم لا يجدي المستأنفين الاحتجاج بنص المادة ٥٩٤ من القانون المدني ويكون طلب التحقيق المدعى منهم في هذا الصدد غير منتج في النزاع . واذ كان هذا الاستدلال من الحكم له اسله الثابت بالاوراق ويسوغ النتيجة التي انتهت اليها من نفي وجود غفرة المتجر أصلا في شقة النزاع فان ما يكره الطاعنان بهذا السبب لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذي اسندت اليه محكمة الموضوع وهو ما لا يجوز اثارته امام هذه المحكمة .

( الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق ) .

**لمحكمة الموضوع رفض طلب الاحالة الى التحقيق متى رأت انها ليست في حجة اليه .**

٥ — ايجار « ايجار الامكن » ، « بيع الحدك » . محكمة الموضوع .

المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع العناصر من ثلث ومتقول ومقومات مادية ومعنوية . تحديد هذه العناصر من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سافحا .

٦ — نفى « الاسباب الجديدة » .

الجدل فيما استخلصه الحكم بالاسباب سائلة من ان العين المؤجرة هي مسكن وليست بتجرا . جدلا موضوعيا في كفاية الدليل . لا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

١ — الاصل في تواجد الوكالة ان الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه ان يثبت من قيام الوكالة ومن حدودها ، وله في سبيل ذلك ان يطلب من الوكيل اثبات وكالة من تحضر فعليه تفسيره ، وان جاوز الوكيل حدود وكالة فلا ينصرف اثره مقدمة الى الاصل ، ويسوى في ذلك ان يكون الوكيل حسن النية او سيئها قصد الاضرار بالموكل او بغيره .

٢ — من المقرر في تضاء هذه المحكمة ان عبث اثبات الوكالة يقع على من يدعيها ، فاذا احتج الغير على الموكل بالوكالة ليرجع عليه بالاثبات التصرف القانوني الذي عقده مع الوكيل كان الى الغير ان يثبت الوكالة ومداها ، وان الوكيل قد تصرف في نطاقها حتى يستطيع الزام الموكل بهذا التصرف ، بان الوكيل لا تكون له صفة الوكالة من الموكل اذا عمل باسم هذا الاخير وجاوز حدود الوكالة .

٣ — اذ كان الثابت من الاوراق ان دفاع الطاعنين امام محكمة الموضوع مؤداه متمسكها بالتصرف اثر التصرف الذي حدث من الموقع على الشاه حذر التنازل عن العقد او التاجر من الباطن انها حدث منه باعتباره وكيلا حقيقيا عن المؤجرين « المطعون ضدها الاول والثاني » ودون ان يتمسك الطاعنان بان وكالة الذكور هي



بأنهاء العقد على هذا الاساس رغم التحفظ الوارد بالشهادة والذي يشكك في أن ما ورد بهما من بيانات ليس خاصا بالمستأجرة الاصلية بطريق الجزم بل قد تكون خاصة بأخرى غيرها فانه يكون قد شابها فساد في الاستدلال .

( الطن رقم ٦٠٩ لسنة ٥١ ق ) .

٣٠

١٠ مارس سنة ١٩٨٢

حكم « عيوب التندليل » ، « ما يعد قصورا » ،  
اغفال الحكم واسباب تقرير الخبر السؤى  
اعتمده الرد على دفاع جوهرى . قصور .

اذ كان الثابت بالاوراق ان الطامان ابدى في مذكرته امام محكمة الموضوع امراضاته على تقرير الخبر ومن بينها ان البناء على جزء من الممر الخاص لا يشكل اعتداء على خط التنظيم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بفسخ عقد الايجار وبإخلاء الطامان من العين المؤجرة على ما اورده في محتواته من ان « الثابت للمحكمة من تقرير مكتب الخبراء المقدم امام محكمة الدرجة الاولى والذي لم يوجه اليه مطعن ما يمكن تحقيقه ان المستأنف ضده مستأجر مین النزاع » افسلف مساحة جديدة بسطح ٨٥ متر مربعاً للمعين المؤجرة استقطعها من الممر الخاص امام تلك العين واصبح عرض الممر ١٥٠ سم وفي هذا تعدى على خط التنظيم مما يوقع المؤجر تحت طائلة القانون . . . . . وكان البين من تقرير مكتب الخبراء انه لم يوضح اساس ما قرره من ان البناء على جزء من الممر الخاص يعتبر تعدياً على خط التنظيم مما يوقع المطعون عليه المؤجر تحت طائلة القانون ، ومن ثم فان اسباب الحكم المطعون فيه واسباب تقرير مكتب الخبراء الذى اعتمده لم تتضمن الرد على دفاع الطامان — ومؤداة انتفاء وقوع صور للمطعون عليه من البناء على جزء من الممر الخاص — وهو دفاع جوهرى قد يتغير به الراى في الدعوى ، ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسييب .

( الطن رقم ١٤١٧ لسنة ٥١ ق ) .

٢٩

١٠ مارس سنة ١٩٨٢

٢ — ايجار . حكم « الفساد في الاستدلال »  
المضى .

القضاء النهائي . اكتسابه قوة الامر المضى .  
شرطه . مثال في ايجار .

٢ — ايجار حكم « الفساد في الاستدلال »  
اقامة الحكم قضاءه بانه عقد الايجار على  
اساس بيانات ليست خاصة بالمستأجرة الاصلية  
بطريق الجزم بل قد تكون خاصة بأخرى غيرها .  
فساد في الاستدلال . مثال .

١ — المقرر في قضاء محكمة النقض ان القضاء النهائي لا اكتسب قوة الامر المضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية ، اما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل فلا يمكن ان يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الامر المضى ، فالمحكم الذى لم يتناول الا البحث فيما اذا كان التاجر من الباطن بتصريح من المؤجر من عبه ولم يعرض لواقعة ترك المستأجر الاصلى لاهيان النزاع ، لا يجوز قوة الامر المضى بالنسبة للترك لاختلاف السبب في الدمويين .

٢ — اذ خلص الحكم الى أن عقد استئجار المستأجرة الاصلية قد انتهى بتركها المعين بنعمة عدم العودة اليها وبالتالي انتهاء عقود الايجار من الباطن التى تستند اليه ، واذا كان ذلك وكان الثابت بالشهادة المؤرخة ١١/٢٧/١٩٨٠ الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة . والجنسية ان فيهه مسير حبيب اياف باشكس بن فليكس باشكس من مواليد سنة ١٩٤٩ كتبت مصرية وغادرت البلاد بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٠ واستقطت عنها الجنسية بالقرار ١٠٢ لسنة ١٩٧٢ في ١٦/١/١٩٧٢ . . . الخ وفي البند الثالث من هذه الشهادة اورد التحفظ الآتى : « تأهل التحقق من ان البيانات عاليه تخص السيدة المقصودة » . واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قطع بأن البيانات الواردة بالشهادة سالفة الذكر خاصة بالمستأجرة الاصلية انيس باشكس واتسلم قضاءه



العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة ويعاملون في شأن التوظيف معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة» يدل على ما اصبحت منه المذكرة الايضاحية على أن المشرع استثنى الفلسطينيين العرب من شرط الجنسية المنصوص عليه في البند (١) من المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة بما يسمح بتعيينهم في وظائف الدولة والمؤسسات وعلى أن يعاملوا في شأن التوظيف معاملة رعايا جمهورية مصر العربية ، وذلك ايضاً من جمهورية مصر العربية بتقديم كل عون للفلسطينيين العرب الذين سلبت قوى البنى ، والاستعمار وطغى العربى حتى يتمكنوا من الحياة في بيئة كريمة ، وكان النص سالف الذكر نص استثنائي من القواعد العامة التي تحكم نظام موظفي الدولة والمؤسسات العامة ويلزم اعمال نطقه في حدود الهدف الذي ابتغاه المشرع ومن وضعه وهو معاملة الفلسطينيين العرب معاملة المصريين في شؤون التوظيف فقط ، ومن ثم فلا يقاس عليه ولا يحد حقوق الفلسطينيين العرب الى حقوق المصريين الاخرى التي لم تشملها النصوص صراحة ، وكان قانون ايجار الامكن من القوانين الاستثنائية المؤقتة التي وردت على خلاف الاحكام العامة المقررة في عقد الايجار مما يعين معه عدم التوسع في تفسيرها شأنها في ذلك شأن كل تشريع استثنائي ، فان الفلسطينيين العرب الذين يستأجرون مسكن في مصر لا يستفيدون من حكم المادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، ايا كانت الحقوق التي منحها لهم قوانين اخرى اجازت لهم حق تلك العقارات في مصر اذ ان هذا النص قاصر على المصريين فقط دون سواهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة الصحيحة فان النص عليه بالخطا في تطبيق القانون يكون على غير اساس .

٢ - المقر في تضام هذه المحكمة انه ولئن كان لعقد ايجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الاسرة ليقع به مع باقي افراد أسرته الا أن ذلك لا يبنى نسبته اثر عقد (الاجار من حيث

١٨ نوفمبر سنة ١٩٨٢

١ - ايجار . ايجار الامكن . » القلج  
المفروش . قانون اجانب .

حق المستاجر المصرى المقيم بالخارج في تاجر  
المكان المؤجر خاليا او مفروشا - م ٢/٢٦  
في ٥٢/٦٩ . نطقه . النص على معاملة  
الفلسطينيين العرب المقيمين في مصر معاملة  
المصريين في شأن التوظيف - م ١ في ٦٦ لسنة  
١٩٦٢ . لا يمتد نطاقه الى الحق المقرر للمصريين  
في هذا الشأن - م ٢٦ في ٥٢/١٩٦٩ . علة ذلك .

٢ - ايجار . ايجار الامكن . »

رب الاسرة المستاجر للمسكن . اعتباره دون  
افراد أسرته الطرف الاصيل في عقد الايجار .  
زوجه واولاده والديه القيون معه ليسوا  
مستأجرين اصليين . لا محل لعمال احكام اقلية  
الضمنية او الاشتراط لمصلحة الغير . م ٢ في  
٥٢ سنة ١٩٦٩ .

١ - المقرر في تضام هذه المحكمة أن النص  
في الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم  
٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الامكن وتنظيم  
العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أن  
« وللمستأجرين من مواطني جمهورية مصر العربية  
في حالة اقلية بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان  
المؤجر له مفروشا أو غير مفروش » يدل على أن  
المشرع خول للمستاجر المصرى المقيم بالخارج  
بصفة مؤقتة - دون الاجنبى - استثناء وللضرورة  
أن يؤجر المكان المؤجر له من الباطن مفروشا أو  
غير مفروش ، لما كان ذلك وكان النص في  
المادة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن  
تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة  
والمؤسسات العامة على أنه . « استثناء من  
حكم البند (١) من المادة السادسة من  
القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام  
موظفي الدولة ، يجوز تعيين الفلسطينيين



المستاجر نائبا عن الاشخاص الذين اوردتهم النص في استئجار العين ، ولذلك نص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيما منهم مع المستاجر عند وفاته أو تركه العين ، وما كان في حاجة لإيراد هذا الحكم لو أن المستاجر قد تعاهد عن نفسه ونيلبة عن افراد أسرته ، ومن ثم فإنه لا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستاجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذ بإحكام النيابة الضمنية مسواة كانت اقامتهم في بداية الإيجار أو بعده .

( الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٨ ق ) .

الاشخاص فلا يلتزم به غير عاتديه الاصليين الذين ياتهمون بتأتون العقد ، وعلى ذلك فإن رب الأسرة المتعاقد يبقى — دون لفراد أسرته المتقيين معه — هو الطرف الاصيل والوحيد في العقد يؤيد هذا النظر أن النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه « . . . لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستاجر أو تركه العين اذا بقى فيها زوجه وأولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . . . » ويلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم الحق في الاستمرار في شغل المند بدل على المشرع لم يعتبر





# دراسات قانونية







# قيرو تقاليد السلطة القضائية

للسيد الدكتور أحمد رفعت خفاجي  
مستشار محكمة النقض

يسرني أن أعود إلى الخرطوم ، بعد أن جئت إليها مرات عديدة . حضرت إليها  
أول مرة في صيف ١٩٥٩ استاذاً بكلية الحقوق جامعة القاهرة ( فرع الخرطوم ) ومكنت  
بها زهاء سنتين من الزمان .

ثم ترددت عليها في مناسبتين أخريين تتصلان بالتكامل التشريعي بين السودان  
ومصر والتعاون بينهما في مجال القانون ، وكان ذلك في عام ١٩٧٧ بعد تشكيل اللجنة  
الفنية المشتركة للشؤون القانونية .

واليوم أعود إليها لالتقي بكم أخوة في جنوب وادي النيل ، محاضراً في « قيم  
وتقاليد السلطة القضائية » .

أسأل الله أن يوفقني في عرض هذا الموضوع ، وأن ينفع به ، إنه سميع  
بحيب الدماء .

أحمد رفعت خفاجي



## مقدمة

## ١ — تمهيد :

جدير بي في مستهل حديثي أن أشير الى أنه لا يكفى أن يظن القاضي دراسة الحقوق ومعرفة القوانين ، فهذا العلم غير كاف للفصل في الخصومات ، بل لابد أن يتحرس على كيفية تطبيقها حتى يكتسب فن القضاء ، ذلك أن الدراسة القانونية في معاهد الحقوق تهتم بالجانب النظري منسحب .

والقضاء صنعة ، أما العلم والتبحر فيه فوصف للمقطع من العلماء . ومثل التقاضي العوامل والمآل المتقطع كالمسائح في الأرض ودارس علم الجغرافيا . ولئن كان العلم شرطاً في القاضي إلا أنه يتميز — فضلاً عن ذلك — بتطبيق العلم وتحرسه باستقلال الحوادث على لحكاية .

يقول دومولين « أن القوانين يلتمها الطالب بشراة في المدرسة ثم يهضمها في المحكم » .

Legis in scholis deglutuntur, digeruntur in palatio. les lois sont englouties aux lycées, elles sont digérées au palais.

ج . رانسون القاضي في محكمة السين ، فن القضاء L'art de juger ١٩١٢ ترجمة للمستشار محيد رشدي ، ١٩٤٧ ، ص ٩٤ .

قال لاروش فلانين « la Roche Flavin » ان مثل طائفة الحقوق اذا لم تكلمه التجارب التي تكتسب في ساحة المحكم وفي غرف الجلسات كبطل آلة ضخمة يجربها الانسان على نماذج صغيرة ، أو بعبارة أخرى ان مثل من يتعلمون العلم دون ان يكون عليهم مشغوعا بتجارب كبطل جماعة اشتبكوا في معارك وهمية دون ان يروا عدوا .

ان أرسطو في كتابه De Mundo يريد ان يشرب القاضي الشاب منذ حداثة عهده حب العدل وأن يسلك مسيله . ولا يكفى لذلك ان يقتصر على ما تعلمه في المدارس بل لابد له من تطبيقات يلتهمها في دور القضاء .

( تقديم ريوند بوانكاريه في سنة ١٩١٠ مؤلف فن القضاء المرجع السابق ) .

• نأجل هذا ، نقد بكت ضروريا تنظيم دراسة عملية تعنى بالناحية التطبيقية في مجال العمل القضائي حتى يتم اعداد القاضي لممارسة عمله وتاهيله للقيام بمهام وظيفته ورفع مستواه في الاداء . قيل بوجود انشاء مدارس تطبيقية للتمرين على طرق الفصل في الخصومات ، وبعبارة أخرى يدرس فيها فن القضاء .

كما نظمت بعض الدول دورات تدريبية لرجال القضاء ، وهي — ولا شك — ذات فائدة للشباب من القضاة لمساندة من مجموعة خضبة لدروس عملية .



## ٢ - غبطة الدراسة :

لما كان العدل اسمى حق للمواطن ومن أعز آياله وأعلى أمانتيه ، وهو في ذات الوقت واجب من أقدس واجبات الدولة أزاء مواطنيها ، ونظرا لجلال وظيفة القضاء ورسالة العدل ، فقد وجب تأهيل رجل العدالة بترسيخ التقاليد القضائية التوبة اقتداء بعضة أرسوا للقضاء تقاليد ، وحفظوا عليه كرامته واستقلاله ، والحفاظ على المثل العليا من أن تهتز أو تضع في خضم مشاكل وإزمات المجتمع المعاصر . تمعن تلتين تلك التقاليد والمثل التي تكونوا عليها وأدوا رسالتهم بها والتي تحكم تصرفاتهم وعلاقاتهم في الحياة . فكل هذه الدراسة تستهدف تنبيه الاحساس برسالة القضاء والتمرس على من القضاء ، وهو من كبير الخطر جليل الأثر .

سامررض في هذه الدراسة خلاصة أبحاث وتجارب اجتمعت لي من مزاويتي العمل بالنيابة العامة والقضاء فيها وثلاثين عاما ، أذكر فيها بأداب القضاء وتقاليدته حتى يظل مسلك القاضي مقفا دائما مع المبادئ المثالية التي ينشدها كل من يتمسك بالفضيلة . « ونكر من الذكرى تنفع المؤمنين » .

فليس أخطر من رسالة القضاء ، وليس اسمى من القضاء ، فبالقضاء تعصم الدماء وتطلق الحريات وتحفظ الأموال .

والعدل صفة من صفات الله ، لو تمثل لكان خلقا جميل الطلعة طلق الحيا حلو الحديث مؤلنا للقلوب ساميا في وفاء الكفاية على الصواب ، في بسمة الطهارة والسلام ، وفي راحته البركة والرخاء والنعيم المقيم .

إلى الذين ينشدون العدل صفة من صفات الله ، إلى هؤلاء الذين يقولون في الناس كلمة الحق لا تضمنهم رغبة أو رهبة اليهم جنيما أقدم هذه الدراسة .

قال تعالى « كذلك يضرب الله الحق والباطل ، فلما أزيد فيذهب جفساء وأما ما ينفخ الناس في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال » صدق الله العظيم

وقال تعالى :

« إن الله يبارك من يؤدي الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » .

صدق الله العظيم

على ضوء ما تقدم على سبيل دراسة الموضوعات الآتية :

١ - استقلال السلطة القضائية .

٢ - صفات القاضي .

٣ - واجبات القاضي .

٤ - تسفير القاضي في رسالة جبر بن الخطيب إلى أبي موسى الأشعري .



## استقلال السلطة القضائية

## ٣ — الاستقلال مبدأ دستورى :

نصت الدساتير المختلفة على اعتبار القضاء سلطة مستقلة عن سلطات الدولة باعتباره مظهرا من مظاهر سيادتها . ثم حرصت هذه الدولة على تأكيد هذا الاستقلال وتنظيمه بالتشريعات المادية لى تكفل للقضاء حرية واستقلاله وحيدته . غنمت هذه التشريعات على أن القضاء مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون ولا يجوز لاية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة ، وبذلك يكون القضاء قد ارتفع من الخضوع لباقى سلطات الدولة ، فالقضاء فى جميع الدول محل عناية وتقدير لانهم فوق المحكومين والحكّمين . ويدهى أن استقلال القضاء لا يمكن أن يتوفر الا بالاعتراف به كسلطة مستقلة فى نطاق النظام الديمقراطى الذى يرتكز على مبدأ الفصل بين السلطات . (الدكتور حافظ هريدى ، مستشار ممتاز نصر ، مجلة القضاء المصرية ، عدد يولييه سنة ١٩٦٨ ) .

## ٤ — حكمة الاستقلال :

والواجب أن يكون للقضاء مظهر يوافق رسالته العظيمة ، وليس هذا محسب ، وإنما يجب كذلك أن يدعم الدستور سلطته بحيث يضع العقاب الصارم على أى عدوان يقع عليه أو عصيان لاحكامه بالقضاء فى كل دولة هو عنوان نهضتها ومعيار تقدمها ومظهر رقيها وما من دولة تخلف فيها القضاء الا تخلفت عن ركيب المدنية وأسباب الارتقاء . فالقضاء هو سياج الحقوق ومؤن المظلوم وحابى للحريات ، وهو السلطة العليا القائمة فى كل دولة على ارساء قواعد العدالة ويسط أسباب الاطمئنان والامن والسلام الى كل من تظلم سماء الدولة ، ويوم يفقد المواطنون ثقتهم بالعدالة تتعرض الدولة — كما يتعرض نظام الحكم فيها الى أشد الاخطار .

للقوانين التى يبدعها الشارع أيا كان حثها من السمو أن تبلغ الغرض من سنّها الا اذا توبر على أعمالها قضاء لا يتفيا الا ادراك مرادها وفرض سلطتها على كافة دون تمييز .

ومن أجل ذلك حرصت الدول المختلفة على تحقيق أسباب الاستقلال وتوفير عناصر الاطمئنان لهذه السلطة الجلية واحاطتها بكافة الضمانات التى تكفل لها الاضطلاع بعبئها الخطير وتعينها على الخى فى اداء رسالتها المقدسة وهى بمان من كل تأثير أو ترغيب لى أقرء .

ولا شك أن القصد من تقرير هذه الضمانات أن تشيع فى نفوس المتقاضين روح الثقة والاطمئنان الى أن الفصل فى منازعاتهم واقتضيتهم بعيد من كافة الاهواء



وال مؤثرات ، مما يمكن معه القول بحق — بأن هذه الضمانات مقررّة من أجل حماية المتقاضين أنفسهم بإيجاد القاضي العادل الذي يحتكمون إليه .

لم يكن للقاضي راتب في صدر الاسلام بل كان يأخذ من بيت المال ما يكفيه دون رقيب أو محاسب . كل ذلك من أجل أن يضمن له الاسلام حياة مطمئنة كريمة ويرقى به عن مواطن التثني وعوامل الأفراد . قال الامام علي كرم الله وجهه « ان القاضي يأخذ من بيت المال ما يكفيه انه يجب أن يعطى له ما يرتفع به عن الاختلاط بالناس » .

#### ٥ - ضمانات الاستقلال :

ان حرية القاضي واستقلال القاضي هما حقه الطبيعي وجزء لا يتجزأ من الحرية العامة لا يتم تشييدها الا به ، فلا يجوز أن يقال لقاضٍ مزيلك لانك حكمت أو اقصيك لانك تحدثت وما خضعت . ان تاريخ القضاء يشهد بأن القضاة صفوا لكل طابع في استقلاله وان كل ما في استقلال القضاء لا يفنى عن امرين : احدهما امانة في امانات القضاء والثاني امانة في امانات القائمين في الدولة . اما من الامر الاول فانه خير ضمانات القاضي للحفاظ على استقلاله هي تلك التي يستلزمها من قرارة نفسه وخبر حصن يلجأ اليه هو ضميره . نقول أن نقش من ضمانات القاضي فنش عن الرجل تحت وسم الدولة فلن يضمن منه الوسم قاضيا ان لم يكن بين جنبيه نفس القاضي وعزة القاضي وكرامة القاضي وغلبة القاضي لسلطانه واستقلاله . هذه العصبة النفسية هي اساس استقلال القضاء لا تخلها النصوص ولا تقررها القوانين ، انها تقرر القوانين الضمانات التي تؤكد هذا الحق وتدعمه وتسد كل شفرة قد ينفذ بنها السوء الى استقلال القضاء . هي ضمانات وضعية تنف بجانب الحصانة الذاتية سدا في وجه كل عدوان وغد كل انتهاك لحرمة استقلال القضاء ، بل أن شئت نهي السلاح بيد القوى الامين يزود به من استقلاله ويحمي حياه . والامر الثاني هو أن ينفذ القائمون في الدولة القانون بروح المؤمن باستقلال القضاء كحقيقة من الحقائق فلا يتركوا شفرة يمكن أن ينفذ اليه منها الا سحوا وان يفسروا القانون دائما بهذه الروح . لنا ان نفاخر بأن القضاء قد بلغ اشدّه وادى لمجوريته خير اداء ، انه لمن السكّن على أنفسهم وحياتهم ولبالهم ، انه ثبت في اذهانهم معاني العدل والحرية والمساواة انه لا تسوى لديه ولا ضعيف . ان محكمته على اختلاف درجاتها قد أخرجت للناس في كل نوع من انواع الاتصية احكاما لا يلفها الحصر تشهد لرجالها بسمة العلم وبسمة الملاحظة وسلامة التقدير وجوده التعبير . ومن ملرئ نعلمه أن يقرأ مجالات الاحكام القضائية نعلمه لا رأى غير مطلع عليه .



## ٦ - مظاهر الاستقلال :

يستلزم الحفاظ على استقلال القضاء ان يتحرر القاضى من امور ثلاث :

(أ) من تأثير السلطة التنفيذية .

(ب) من تأثير الرأى العام .

(ج) من تأثير الأفراد .

## ٧ - الاستقلال عن السلطة التنفيذية :

وإذا كان من طبيعة القضاء أن يكون مستقلا ، فكل مساس بالاستقلال من شأنه أن يبعث بجلال القضاء وكل تدخل فى عمل القضاء من جانب أية سلطة من السلطاتين الأخرين وبالأخص من السلطة التنفيذية يخل بميزان العدل ويقوض ديمقراطى الحكم . ان فى قيام القاضى بإداء وظيفته حرا مستقلا مطمئنا على كرسىه آمنا على مصيره أكبر ضمانة لحماية الحقوق ، اليس هو الامين على الارواح والحريات والاموال اليس هو الحارس للشرف والعرض اليس من حق الضعيف اذا ناله ضيم او حاق به ظلم ان يطعن الى أنه أمام القضاء قوى بحقه مهما يكن خصمه قويا بجله او نفوذه او سلطانه اذ يجب أن ترمى الجميع من العدالة . تلك حقيقة ابرزها كبير القضاة الأمريكيين ستورى Story منذ عشرات السنين حين قال « انه لا توجد فى الحكومات البشرية سوى قوتين ضابطين : قوة السلاح وقوة القوانين ، وإذا لم يتول قوة القوانين قضية فوق الخوف وفوق كل ملابة فان قوة السلاح هى التى ستسود حتما ، وبذلك تؤدى الى سيطرة النظم العسكرية على المدنية » (الدكتور محمد مصغور ، استقلال السلطة القضائية ، ١٩٦٨ ، ص ٢ ) .

ووظيفة الحكومة فى القضاء ان تعمل على بناء الجودة فى الصنعة والمثانة فى الخلق واصل عليها السلب أى الابتعاد عن كل ما يمس القاضى فى نفسه وفى عمله حتى لا تشوش عليه صنعته .

وإذا كان الاستقراء تدل على ان السياسة فى بعض الدول الأخرى كفرنسا كانت لها اساليب متعددة تنفذ منها الى قس القضاء ( راجع ج رانسون ، المرجع السابق ) ، إلا انه يجب ان يتبعد السياسة من القضاء . يجب على الحكومة الاتوى الى القضاء بتجاه معين فى القضايا ، ذلك ان اتصال السياسة بالعدالة يفسده وأى مفسدة ، هذا فضلا عن الإخلال الصارخ ببدا الفصل بين السلطات . وإذا كان الأمر كذلك من تحريم تدخل الدولة فى سمر العدالة او فى القضايا اذ لا يكون على القضاء سلطان فى قضائهم لتغير القانون ، فانه لكفالة ذلك قرر القانون ضمانات للقضاة فى مواجهة السلطة التنفيذية . ومن الضمانات التى قرررها القانون لرجال



**حلولة محل المستاجر رغم خلو الأوراق من الدليل على ذلك • مخالفة للثابت في الأوراق وقصور •**

— إذ كان المطعون ضده قد أقام الدعوى بصفته الشخصية مستندا إلى عقد الإيجار المؤرخ ١١/١/ ١٩٦١ الصادر له بصفته رئيسا للجمعية التعاونية الزراعية بناحية ناى مركز قليوب وكان البين من الأوراق أن صفته هذه قد زالت منذ سنة ١٩٦٢ وكان الثابت كذلك أن الجمعية المستاجرة انتهت هذه العلاقة الإيجارية بينها وبين الهيئة المؤجرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع الجدى من الطامعين بانقضاء صفة المطعون ضده فى رفع الدعوى على سند من أنه حل محل الجمعية المستاجرة رغم خلو الأوراق من أى دليل على ذلك فانه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور •

( الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥١ ق ) •

٢٤

١١ فبراير سنة ١٩٨٢

١ — إيجار « إيجار إماكن » • عقد « الشرط الفاسخ الصريح » •

إغفال الحكم الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالمعقد لتمارضه مع نص المادة ٢١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ • صحيح • علة ذلك •

٢ — حكم «تسبب الحكم» •

تناول الحكم — ردا على دفاع احد الخصوم — مركزا قانونيا لشخص غير ممثل فى الخصومة • لا عيب •

١ — جرى قضاء هذه الحكة على أنه يشترط لأعمال الشرط الصريح الفاسخ ألا يتعارض مع نص قانونى يتعلق بالنظام العام بما يبتلله وأذ تنص المادة ٣١/ ١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧

بعض التدابير الخاصة بإيجار الإماكن —وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض أن المشرع مبد إلى قصر أحكليه على الإماكن المروثة المؤجرة لغرض السكنى دون تلك المؤجرة للانغراض التجارية ، سواء كانت مؤجرة من مالكها أو من المستاجر الاصلى لها •

( الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٧ ق ) •

٢٢

١٨ يناير سنة ١٩٨٢

إيجار « إيجار الإماكن » • شرائب •

الإعفاءات الضريبية المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ • عدم سريانها على الإماكن المؤجرة مفروشة • علة ذلك •

الإماكن المؤجرة مفروشة من عند مالكها لا تخضع اجرتها سوى ما حوى به قضاء هذه المحكمة — للتحديد القانونى بما يعنى عدم وجود أى قيد على حرية المتعاقدين فى تحديد الاجرة التى يرتضيها كل منهما أو بما يعنى جواز اختلاف هذه الاجرة زيادة أو نقصان مستاجر الى آخر بالنسبة للمكان الواحد ، مما يقتضاه أن لا يسرى على الإماكن المؤجرة مفروشة تخفيض الاجرة بمقدار الضريبة التى نص عليها القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ •

( الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٥٤ ق ) •

٢٣

١٨ يناير سنة ١٩٨٢

حكم • (تسببه) «مخالفة للثابت فى الأوراق» • قصور •

القضاء برفض الدفع الجدى بانقضاء صفة المطعون ضده فى رفع الدعوى استفاداً الى



الواحد ٨ م ٤٩ لسنة ١٩٧٧ نطقه عدم امتداد الحظر لزوج المستاجر . علة ذلك .

١ — عقد ايجار المساكن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يخضع للاصل العام المقرر في المادة ١٥٢ من القانون المدني فيقتصر اصره على طرفيه والخلف العام ، ولكن كان له طابع عائلي يتعاقد فيه رب الاسرة ليقيم فيه مع باتي افراد أسرته الا ان رب الاسرة المتعاقد يبقى دون افراد أسرته القيمين معه هو الطرف الاصيل في العقد ولا يعتبر نائب عنهم .

٢ — نص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صريح الدلالة على ان حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد قاصر على الشخص الواحد بذاته دون غيره ولو كان ذلك الغير من افراد أسرته كالزوجة اذ ان للزوجة شخصيتها القانونية المستقلة عن شخصية الزوج ، ولو ان المشرع قصد ان يحظر على الزوجين معا احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد لافصح عن قصده بالنص الصريح كما فعل بشأن ايجار الاماكن المفروضة اذ نص في المادة ٣٩ من نفس القانون على انه « في تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجه ولولاده القصر ملكا واحدا » ثم ان المادة ٧٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد فرضت عقوبة على من يخالف الحظر الوارد في المادة الثانية سالفة البيان ويأتي مبدأ شخصية العقوبة ان يعاقب أحد الزوجين عن فعل ارتكبه الزوج الآخر وهو ما يؤدي اليه القول بأن احتجاز أحد حق المسكن يعتبر احتجازا له بعمرة الآخر في آن واحد ، ومما يؤكد ان المشرع لم يقصد ان يعتبر الزوجين بمثابة شخص واحد في مفهوم نص المادة ٨ سالفة الذكر انه أثناء مناقشة مشروع هذا النص في مجلس الشعب قدم اقتراحان بتعديله اولها يقضى بأن « لا يجوز للشخص ولولاده القصر ان يحتجزوا في البلد الواحد أكثر من مسكن » وثانيها بأنه « لا يجوز للشخص ان

في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستاجر على ان للمؤجر طلب اخلاء المكان المؤجر » اذا لم يتم المستاجر بالوانه بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما تاريخ تكليفه بذلك ولا يحكم بالاخلاء اذ قام المستاجر قبل قفل باب المرافعة في الدعوى باداء الاجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية » — وكان هذا النص متعلقا بالنظام العام فيبطل الشرط الصريح الفاسخ فيما يخالفه ومؤدى ذلك التزام تاضي الموضوع — المنوط به الفصل في المنازعة حول نسخ عقد الايجار اعمال هذا النص . لما كان ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه اعماله الشرط الصريح الفاسخ في المنازعة الموضوعية المعروضة عليه واعماله لقانون ايجار الاماكن بغض النظر عما يكون قد صدر من حكم وقتي من القضاء المستعجل بطرد المطعون ضده .

٢ — اذ كان الطاعنون قد تسكوا امام محكمة الموضوع بعقد ايجار ادموا صدوره منهم للغير فلا يعيب الحكم ان يتعرض لهذا الدفاع برد قانوني شديد وان تناول مركزا قانونيا لشخص غير ممثل في الخصومة طالما ان هذا الحكم لا حجية له تبليه .

( للنسخ رقم ٥٧ لسنة ٥١ ) .

٢٥

١١ فبراير سنة ١٩٨٢

١ — ايجار . « ايجار الاماكن » .

رب الاسرة المستاجر للمسكن . اعتباره دون افراد أسرته القيمين معه الطرف الاصيل في عقد الايجار . عدم اعتباره نائبا عنهم .

٢ — ايجار « ايجار الاماكن » . « حظر احتجاز أكثر من مسكن » .

حظر احتجاز الشخص لأكثر من مسكن في البلد



١ - المقرر في قضاء محكمة النقض أن الخصم الذي تزل عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير أن يقدم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بتلك الورقة .

٢ - تجيز المادة السادسة عشر من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للمستاجر إثبات واقعة للتأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات .

٣ - لمحكمة الموضوع استخلاص ما تراه من أقوال الشهود خصوص الواقعة المطلوب تحقيقها وإثبات قضائها على ما استخلصته متى كان سائفاً وغير مخالف للذات وذلك بغیر معقب عليها من محكمة النقض .

٤ - استناد الحكم المطعون فيه إلى الدلالة المستفادة من إمداد هيئة الكهرباء شقة النزاع بالتيار الكهربائي ووضع عداد فيها باسم المطعون ضده في إثبات الإجارة ، لا يبدو أن يكون استنباطاً لقرينة قضائية صحيحة .

المقرر في قضاء محكمة النقض أن استنباط القرائن القضائية في الدعوى من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ويمتد عليها في تكوين عقيدته متى كان استخلاصه منها من شكلة أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها

(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٥١ ق ٢) .

## ٢٧

٢٤ فبراير سنة ١٩٨٢

( ١ - ٢ ) إيجار . « إيجار الإماكن » . « تحديد الإجرة » . « تأميمات اجنباعية » .

١ - قيمة الأرض في حساب القيمة الإيجارية وجوب تقديرها بقيمتها السوقية وقت تمام إنشاء البناء . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٢ - أتعاب تصميم وتنفيذ وتكاليف تخلص البناء . اعتبارها من عناصر التكلفة الفعلية .

يحتجز في البلد الواحد باسمه واسم زوجته وأولاده القصر أكثر من مسكن دون مقتض . وقد رغب الاقتراحان وتبت موافقة المجلس على النص كما ورد في القانون .

(الطن رقم ١١٣ لسنة ٥١ ق ٢) .

## ٢٦

١٧ فبراير سنة ١٩٨٢

١ - إثبات . تزوير .

تسأل الخصم عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير لا يحول دون حقه في تقديم ما لديه من أدلة قانونية أخرى وإثبات ما أراد إثباته بتلك الورقة .

٢ - إيجار . « إيجار الإماكن » . إثبات . واقعة التأجير وجميع شروط العقد للمستاجر وحده إثباتها بكافة طرق الإثبات . م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٣ - محكمة الموضوع . « تقدير الدليل » . « أقوال الشهود » .

تقدير أقوال الشهود . من سلطة محكمة الموضوع دون معقب متى كان استخلاصها سائفاً .

٤ - حكم . إثبات . « القرائن » .

استناد الحكم إلى الدلالة المستفادة من إمداد هيئة الكهرباء شقة النزاع بالتيار الكهربائي ووضع عداد بها باسم المطعون ضده في إثبات الإجارة استنباطاً لقرينة قضائية صحيحة .

٥ - قاضي الموضوع . « القرائن » . دعوى .

استنباط القرائن القضائية في الدعوى . استقلال قاضي الموضوع بها . شرطه أن يكون استخلاصه منها من شكلة أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها .



بما يتعين معه تقييم هذا العنصر واعتباره  
من عناصر التكلفة الفعلية .

٣ — اشتراكات الهيئة العامة للتأمينات  
الاجتماعية عن العمال السخين قاموا بالبناء  
تعتبر من المصروفات التي تدخل ضمن التكاليف  
الفعلية للبناء التي يجب مراعاتها عند تقدير  
قيمة المبنى ، واذا كان الحكم الابتدائي المتخذ  
لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اطرح احتسابها  
هي وتمتص بتصميم وتنفيذ وتكاليف الترخيص  
كعنصر مستقل يجب ان يضاف الى تكلفة المتر  
المربع فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٧ ق ) .

## ٢٨

٨ مارس سنة ١٩٨٢

١ — عقد « اثر العقد » . وكاله .

الاصل وجوب تثبت التعامل مع الوكيل من  
قيام الوكالة وحدودها . تجاوز الوكيل حدود  
وكالته . اثره . عدم انصراف اثر التصرف  
للانصاف . لا يفهم من ذلك ان يكون الوكيل حسن  
النية او سوء النية قصد الاضرار بالموكل او  
بغيره .

٢ — وكالة « اثبات الوكالة » ، « التزامات  
الوكيل » اثبات .

عيب اثبات الوكالة ومذاها يقع على من  
يدعيها . تجاوز الوكيل حدود وكالته .  
اثره .

٣ — نقض « السبب الجديد » . وكالة  
النفاع الذي يخالط واقع عدم جواز التحدي  
به لأول مرة امام محكمة النقض . مثال بشأن  
الوكالة الظاهرة . —

٤ — محكمة الموضوع . اثبات .

وجوب اضافتها الى كافة عناصر تكلفة المبنى في  
مقام تحديد الاجرة القانونية . ق ٥٢ لسنة  
١٩٦٩ .

٣ — اشتراكات الهيئة العامة للتأمينات  
الاجتماعية عن العمال الذين قاموا بالبناء .  
وجوب احتسابها ضمن تكاليف المبنى عند تقدير  
الاجرة .

١ — قضاء المادة ١١ من القانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٦٩ وعلى ما جرى به قضاء محكمة  
النقض .

ان العبرة في تقدير قيمة الارض هي ثمن المثل  
ان المبصرة في تقدير قيمة الارض هي المثل  
وقت تمام انشاء المبنى على اساس قيمتها  
السوقية دون اعتداد بثمن الشراء . ولما كان  
البين من الحكم المطعون فيه انه اعتمد النتيجة  
التي خلص اليها الخبير في تقديره من تقدير ثمن  
الارض المقام عليها البناء موضوع النزاع  
بالمثل المحدد لثرائها بعد البيع ، وكان البين من  
الحكم المطعون فيه ان البناء قد تم خلال  
سنة ١٩٧١ فانه يتعين تقدير قيمة الارض  
بقيمتها السوقية في هذا التاريخ واذا صدر للحكم  
المطعون فيه هذه الارض بثمن الشراء الذي تم في  
سنة ١٩٦٨ فانه كان في قد اخطأ في تطبيق  
القانون .

٢ — نص المادة الرابعة من اللائحة  
التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر  
بها قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٤٣  
لسنة ١٩٦٩ عملاً بالتفويض التشريعي الوارد  
بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على  
انه « يجب ان يتضمن قرار اللجنة تقدير  
لقيمة الارض والاساسات والمرافق والمباني  
وكلفة عناصر التكلفة التي تم على اساسها  
تحديد الاجرة » ولما كان الثابت من النموذج  
حرف ( ١ ) الملحق بهذه اللائحة انه قد نص  
على البيانات المحددة الخاصة بتقدير  
القيمة الاجارية . منها البيان رقم ١٢ وهي  
التكاليف التقديرية للبناء والانصباب  
وتصميم وتنفيذ وتكاليف ترخيص البناء



من قبل الوكالة الظاهرة ، فإنه لا على الحكم المطعون فيه ان اغفل بحث النيابة الظاهرة ويكون ما لثاره الطاعنان في هذا السبب غير مقبول لانه يقتضي دفعا جديدا بخلافه واقع لم يسبق التمسك به امام محكمة الموضوع فلا يجوز التحد به لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - لمحكمة الموضوع ان ترفض طلب الاحالة الى التحقيق الذي يطلب منها كلياتها انها ليست في حيلة اليه ما لها من سلطة تامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليها تقديمها صحيحا وترجيح ما تضمن اليه منها واستخلاص ما تراه من واقع الدعوى .

٥ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع العناصر من ثابت ومتقول ومن مقومات مادية ومعنوية ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل وهذا التحديد متروك لقاضي الموضوع متى كان استخلاصه سالفا .

٦ - اذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد بهدونات ، ان الثابت من عقد الإيجار موضوع الدعوى ومن كشف محتويات الشقة المؤجرة المرافق لمعد التناول من الإيجار الصادر من المستأنف الأول « المطعون ضده الثالث » للبستانيين الثاني والثالث « الطاعنين » . . . . ان هذه العن مسكن وليست متجرا او مصنعا ومن لم لا يجدي المستأنفين الاحتجاج بنص المادة ٥٩٤ من القانون المدني ويكون طلب التحقيق الذي منظم في هذا الصدد غير منفع في النزاع . واذ كان هذا الاستدلال من الحكم له أصله الثابت بالاوراق ويسوغ النتيجة التي انتهت اليها من نفى وجود فكرة المتجر أصلا في شقة النزاع فمان ما يكره الطاعنان بهذا السبب لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذي استندت اليه محكمة الموضوع وهو ما لا يجوز اثرته أمام هذه المحكمة .

( الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٤٧ ق ) .

لمحكمة الموضوع رفض طلب الاحالة الى التحقيق متى رأت انها ليست في حيلة اليه .

٥ - ايجار « ايجار الامكن » ، « بيع الجذك » . محكمة الموضوع .

التجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني بشأن بيع الجذك . مقوماته . جميع العناصر من ثابت ومتقول ومقومات مادية ومعنوية . تحديد هذه العناصر من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاص سالفا .

٦ - نقض « الاسباب الجديدة » .

الجدل فيما استقلصه الحكم بالسبب سائلة من ان العين المؤجرة هي مسكن وليست متجرا . جدلا موضوعيا في كفاية الدليل . لا يجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - الاصل في قواعد الوكالة ان الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه ان يثبت من قيام الوكالة ومن حدودها ، وله في سبيل ذلك ان يطلب من الوكيل اثبات وكالة من حضر عليه نصيره ، وان جاوز الوكيل حدود وكالته فلا يصرف اثره مقدمة الى الاصل ، ويستوى في ذلك ان يكون الوكيل حسن النية او سيئها قصد الاضرار بالموكل او بغيره .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان عبث اثبت الوكالة يقع على من يدعيها ، فاذا احتج الغير على الموكل بالوكالة ليرجع عليه باثر التصرف القانوني الذي عقده مع الوكيل كان الى الغير ان يثبت الوكالة ومداه ، وان الوكيل قد تصرف في نطاقها حتى يستطيع الزام الموكل بهذا التصرف ، بان الوكيل لا تكون له صفة الوكالة من الموكل اذا عمل باسم هذا الاخير وجاوز حدود الوكالة .

٣ - اذ كان التباين من الاوراق ان دفاع الطاعنين امام محكمة الموضوع مؤداه تمسكها بالتصرف اثر التصرف الذي حدث من الموقع على الفاء حظر التناول عن المعدو والتجيز من الباطن انما حدث منه باعتباره وكيلا حقيقيا عن المؤجرين « المطعون ضدها الاول والثاني » ودون ان يتمسك الطاعنان بان وكالة الذكور هي



بانتهاه العقد على هذا الأساس رغم التحفظ الوارد بالشهادة والذي يشكك في أن ما ورد بها من بيانات ليس خاصا بالمستأجرة الاصلية بطريق الجزم بل قد تكون خاصة بأخرى غيرها ما يكون قد شابها فساد في الاستدلال .

( الطن رقم ٦٠٩ لسنة ٥١ ق ) .

٣٠

١٠ مارس سنة ١٩٨٢

حكم « عيوب التذليل » ، « ما يعدم قصورا » .  
اغفال الحكم وأسباب تقرير الخبر السدي  
اعتمده الرد على دفاع جوهرى . قصور .

اذ كان الثابت بالأوراق ان الطمان أبدى في مذكرته أمام محكمة الموضوع اعتراضاته على تقرير الخبر ومن بينها ان البناء على جزء من الممر الخاص لا يشكل اعتداء على خط التنظيم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بنسخ عقد الإيجار وبإخلاء الطمان من العين المؤجرة على ما أورده في مدوناته من ان « الثابت للحكمة من تقرير مكتب الخبراء المقدم أمام محكمة الدرجة الاولى والذي لم يوجه اليه مطعن ما يمكن تحقيقه ان المستأجر ضده مستأجر مهن النزاع » اضاف مساحة جديدة بمسطح ٨٥ م٢ مريعا للعين المؤجرة استقطعا من الممر الخاص أمام ملك العين واصبح عرض الممر ١٥٠ سم وفي هذا تعدى على خط التنظيم مما يوقع المجر تحت طائلة القانون ٠٠٠ » وكان الين من تقرير مكتب الخبراء انه لم يوضح أساس ما قرره من ان البناء على جزء من الممر الخاص يعتبر تعديا على خط التنظيم مما يوقع المطعون عليه المؤجر تحت طائلة القانون ، ومن ثم فان أسباب الحكم المطعون فيه وأسباب تقرير مكتب الخبراء الذي اعتمده لم تتضمن الرد على دفاع الطمان — وبؤداه انتفاء وقوع صور للمطعون عليه من البناء على جزء من الممر الخاص — وهو دفاع جوهرى قد يتغير به الراى في الدعوى ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب .

( الطن رقم ١٤٧ لسنة ٥١ ق ) .

٢٩

١٠ مارس سنة ١٩٨٢

٢ — ايجار . حكم « الفساد في الاستدلال » .  
المضى .

القضاء النهائي . اكتسابه قوة الامر المقضى .  
شرطه . مثال في ايجار .

٢ — ايجار حكم « الفساد في الاستدلال » .  
اقالة الحكم قضاءه بانه عقد الإيجار على أساس بيانات ليست خاصة بالمستأجرة الاصلية بطريق الجزم بل قد تكون خاصة بأخرى غيرها .  
فساد في الاستدلال . مثال .

١ — المقرر في قضاء محكمة النقض ان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بسنة صريحة أو ضمنية حتمية ، أما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل فلا يمكن ان يكون موضوعا للحكم يحوز قوة الامر المقضى ، فالحكم الذى لم يتناول الا البعث فيما اذا كان التاجر من الباطن بتصريح من المجر من عدمه ولم يعرض لواقعة ترك المستأجر الاصلى لاعميان النزاع ، لا يجوز قوة الامر المقضى بالنسبة للترك لاختلاف السبب في الدعويين .

٢ — اذ خلص الحكم الى ان عقد استئجار المستأجرة الاصلية قد انتهى بتركها العين بنية عدم العودة اليها وبالتالي انتهاء عقود الإيجار من الباطن التي تستند اليه ، واذا كان ذلك وكان الثابت بالشهادة المؤرخة ١١/٢٧/١٩٨٠ الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ان نوبه بنسر حبيب ايف باشكس بن نبلكس باشكس من مواليد سنة ١٩٤٩ كانت مصرية وغادرت البلاد بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٠ واستقطت عنها الجنسية بالقرار ١٠٢ لسنة ١٩٧٢ في ١٦/١/١٩٧٢ . . . الخ وفي البند الثالث من هذه الشهادة اورد التحفظ الآتى : « تامل التحقق من ان البيانات عاليه تخص السيدة المقصودة » . واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قطع بان البيانات الواردة بالشهادة سالفة الذكر خاصة بالمستأجرة الاصلية انيس باشكس واقام قضاءه



العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة ويعاملون في شأن التوظيف معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة » يدل على ما انصحت عنه المذكرة الايضاحية على ان المشرع استثنى الفلسطينيين العرب من شرط الجنسية المنصوص عليه في البند ( ١ ) من المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة بما يسمح بتعيينهم في وظائف الدولة والمؤسسات وعلى ان يعاملوا في شأن التوظيف معاملة رعايا جمهورية مصر العربية ، وذلك ايضاً من كون للفلسطينيين العرب العربية بتقديم كل عون للفلسطينيين العرب الذين سلبت قوى البغي ، والاستعمار وطنهم العربي حتى يتكثروا من الحياة في عيشة كريمة ، وكان النص سالف الذكر نص استثنائي من القواعد العامة التي تحكم نظام موظفي الدولة والمؤسسات العامة ويلزم افعال نطقه في حدود الهدف الذي ابتغاه المشرع من وضعه وهو معاملة الفلسطينيين العرب معاملة المصريين في شئون التوظيف فقط ، ومن ثم فلا يقاس عليه ولا تهدد حقوق الفلسطينيين العرب الى حقوق المصريين الاخرى التي لم تشملها النصوص صراحة ، وكان قانون ايجار الامكن من القوانين الاستثنائية المؤقتة التي وردت على خلاف الاحكام العامة المقررة في عقد الايجار ما يتعين معه عدم التوسع في تفسيرها شأنها في ذلك شأن كل تشريع استثنائي ، فان الفلسطينيين العرب الذين يستأجرون مساكن في مصر لا يستفيدون من حكم المادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، ايا كانت الحقوق التي منحتها لهم قوانين اخرى اجازت لهم حق تلك العقارات في مصر اذ ان هذا النص تاصر على المصريين فقط دون سواهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة الصحيحة فان النص عليه بالخطا في تطبيق القانون يكون على غير اساس .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة انه ولئن كان لمعد ايجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الاسرة ليعتمد به مع باقي افراد أسرته الا ان ذلك لا ينبئ بنسبية اثر عقد الايجار من حيث

١ - ايجار . « ايجار الامكن » . « التاجير المفروش » . « قفون اجانب » .

حق المستأجر المصري المقيم بالخارج في تاجير المكان المؤجر خاليا او مفروشا - م ٢/٢٦ ق ١٩٥٢ . نطقه ، النص على معاملة الفلسطينيين العرب المقيمين في مصر معاملة المصريين في شأن التوظيف - م ١ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يند نطقه الى الحق المقرر للمصريين في هذا الشأن - م ٢٦ ق ١٩٦٩/٥٢ . علة ذلك .

٢ - ايجار . « ايجار الامكن » .

رب الاسرة المستأجر للسكن . اعتبره دون افراد أسرته الطرف الاصيل في عقد الايجار . زوجه واولاده ووالديه المقيمون معه ليسوا مستأجرين اصليين . لا محل لاعمال احكام التيابة الضمنية او الاشتراط لصحة العقد - م ٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة ان النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الامكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على ان « وللمستأجرين من مواطني جمهورية مصر العربية في حالة اقامته بالخارج بصفة مؤقتة ان يؤجر المكان المؤجر له مفروشا او غير مفروش » يدل على ان المشرع خول للمستأجر المصري المقيم بالخارج بصفة مؤقتة - دون الاجنبي - استثناء وللضرورة ان يؤجر المكان المؤجر له من الباطن مفروشا او غير مفروش ، لما كان ذلك وكان النص في المادة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تعيين الفلسطينيين العرب في وظائف الدولة والمؤسسات العامة على انه . « استثناء من حكم البند ( ١ ) من المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، يجوز تعيين الفلسطينيين



المستأجر نائبا عن الأشخاص الذين أوردتهم النص في استئجار العين ، ولذلك نص على استئجار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيما منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين ، وما كان في حاجة لإيراد هذا الحكم لو أن المستأجر قد تعاضد عن نفسه ونياية عن أفراد أسرته ، ومن ثم فإنه لا يسمو الغول بأن المتهين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذ بالحكام النيابة الضمنية سواء كانت أماتهم في بداية الإيجار أو بعده .

( المظن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٨ ق ) .

الأشخاص فلا يلتزم به غير عاتديه الأصليين الذين ياتهمون بقانون العقد ، وعلى ذلك فإن رب الأسرة المتعاقد يبقى — دون أفراد أسرته المقيمين معه — هو الطرف الأصلي والوحيد في العقد يؤيد هذا النظر أن النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه « . . . لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه وولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . . . » ويلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار إن لهم الحق في الاستمرار في شغل العد يدل على المشرع لم يعتبر





# دراسات قانونية







# قيمو تقاليد السلطة القضائية

للسيد الدكتور أحمد رفعت خفاجي  
مشاريع محكمة القضاة

يسرني ان اعود الى الخرطوم ، بعد ان جئت اليها مرات عديدة . حضرت اليها  
اول مرة في صيف ١٩٥٩ استاذاً بكلية الحقوق جامعة القاهرة (عرع الخرطوم ) ومكثت  
بها زهاء سنتين من الزمان .

ثم ترددت عليها في مناسبتين أخريين تتصلان بالتكامل التشريعي بين السودان  
ومصر والتعاون بينهما في مجال القانون ، وكان ذلك في عام ١٩٧٧ بعد تشكيل اللجنة  
الفنية المشتركة للشئون القانونية .

واليوم اعود اليها لالتقي بكم اخوة في جنوب وادي النيل ، محاضرا في « قيسم  
وتقاليد السلطة القضائية » .

اسأل الله ان يوفقني في عرض هذا الموضوع ، وان ينفع به ، انه سميع  
جيب الدعاء .

أحمد رفعت خفاجي



## مقدمة

## ١ - تمهيد :

جدير بى في مستهل حديثى أن اشر الى انه لا يكفى ان يلقى القاضى دراسة الحقوق ومعرفة القوانين ، فهذا العلم غير كاف للفصل في الخصومات ، بل لابد أن يدرس على كيفية تطبيقها حتى يكتسب فن القضاء ، ذلك أن الدراسة القانونية في معاهد الحقوق تهتم بالأجانب النظري فحسب .

والقضاء صنعة ، أما العلم والتبحر فيه فوصف للمنقطعين من العلماء . ومثل القاضى العامل والعالم المنقطع كالسائح في الأرض ودارس علم الجغرافيا . ولئن كان العلم شرطاً في القاضى إلا أنه يتميز - فضلاً من ذلك - بتطبيق العلم ودرسه باستئزال الحوادث على أحكامه .

يقول ديمولين « أن القوانين يلتمها الطالب بشراة في المدرسة ثم يهضمها في المحكم » .

*Legis in scholis deglutuntur, digeruntur in palatio. les lois sont englouties aux écoles, elles sont digérées au palais.*

ج . رانسون القاضى في محكمة السين ، فن القضاء L'art de juger ١٩١٢ ترجمة للمبتشر محمد رشدى ، ١٩٤٣ ، ص ٩٤ .

قال لاروش فلافين « la Roche Flavien » ان مثل طالم الحقوق اذا لم تكمله التجارب التى تكتسب في ساحة المحاكم وفي غرف الجلسات كمثل آلة ضخمة يجريها الانسان على نماذج صفرية ، او بعبارة اخرى ان مثل من يتعلمون العلم دون ان يكون عليهم مشغوعا بتجارب كمثل جماعة اشتيكوا في معارك وهيبة دون ان يروا هدوا .

ان أرسطو في كتابه *De Mundo* يريد ان يشرب القاضى الشباب منذ حداثة عهده حب العدل وان يسلك سبيله . ولا يكفى لذلك ان يتنصر على ما تعلمه في المدارس بل لابد له من تطبيقات يلتهمها في دور القضاء .

( تقديم ريموند يوانكاريه في سنة ١٩١٠ مؤلف فن القضاء المرجع السابق ) .

• انجل هذا ، فقد بات ضروريا تنظيم دراسة عملية تعنى بالناحية التطبيقية في مجال العمل القضائى حتى يتم اعداد القاضى لممارسة عمله وتأهيله للقيام بمهام وظيفته ورفع مستواه في الاداء . قيل بوجود انشاء مدارس تطبيقية للتدرب على طرق الفصل في الخصومات ، وبعبارة اخرى يدرس فيها فن القضاء .

كما نظمت بعض الدول دورات تدريبية لرجال القضاء ، وهى - ولا شك - ذات فائدة للشباب من القضاة لما تضمنته من مجموعة خصبة لدروس عملية .



## ٢ - خطة الدراسة :

لما كان العدل أسمى حق للواطن ومن أعز آماله وأغلى أمانيه ، وهو في ذات الوقت واجب من أقدس واجبات الدولة أزاء مواطنيها ، ونظرا لجلال وظيفة القضاء ورسالة العدل ، فقد وجب تأهيل رجل العدالة بترسيخ التقاليد القضائية القوية اقتداء بقضاة أرسوا للقضاء تقاليد ، وحفظوا عليه كرامته واستقلاله ، والحفاظ على المثل العليا من أن تهتز أو تضعف في خضم مشاكل وأزمات المجتمع المعاصر . نعين تلحن تلك التقاليد والمثل التي تكونوا عليها وأدوا رسالتهم بهيأة والتي تحكم نصراتهم وعلاقاتهم في الحياة . فكان هذه الدراسة تستهدف تهيئة الإحساس برسالة القضاء والتدريس على فن القضاء ، وهو فن كبير الخطر جليل الأثر .

ساعرض في هذه الدراسة خلاصة أبحاث وتجارب اجتمعت لي من مزاويتي العمل بالنيابة العامة والقضاء نيفا وثلاثين عاما ، أذكر فيها بأدب القضاء وتقاليده حتى يظل بمسلك القاضي متفقا دائما مع المبادئ المثالية التي ينشدها كل من يتمسك بالفضيلة . « ونذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين » .

فليس أخطر من رسالة القضاء ، وليس أسمى من القضاء ، فبالقضاء تعمم الدماء وتطلق الحريات وتحفظ الأموال .

والعدل صفة من صفات الله ، لو تمثل لكان خلقا جميلا الطلعة طلق المحيا حلو الحديث مؤلما للظلم ساميا في وفاء الكافة على السواء ، في يسمته الطمأنينة والسلام ، وفي راحته البركة والرخاء والنعيم العظيم .

إلى الذين ينشدون العدل صفة من صفات الله ، إلى هؤلاء الذين يقولون في الناس كلمة الحق لا تضعهم رغبة أو رهبة اليهم جميعا أقدم هذه الدراسة .

قال تعالى « كذلك يضرب الله الحق والباطل » فلما أزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال »

صدق الله العظيم

وقال تعالى :

« ان الله يبارككم ان تؤدى الامانات الى اهله ، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل » .

صدق الله العظيم

على ضوء ما تقدم غائي مساقول دراسة الموضوعات الآتية :

١ - استقلال السلطة القضائية .

٢ - صفات القاضي .

٣ - واجبات القاضي .

٤ - دستور القاضي في رسالة عمر بن الخطاب الى ابي موسى الاشعري .



## استقلال السلطة القضائية

## ٣ — الاستقلال يبدأ دستوري :

نصت الدساتير المختلفة على اعتبار القضاء سلطة مستقلة عن سلطات الدولة باعتباره مظهرا من مظاهر سيادتها . ثم حرصت هذه الدولة على تأكيد هذا الاستقلال وتنظيمه بالتشريعات المادية لكي تكفل للقضاء حريته واستقلاله وحيدته . فنصت هذه التشريعات على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة ، وبذلك يكون القضاء قد ارتفع عن الخضوع لباقي سلطات الدولة ، فالقضاة في جميع الدول محل منية وتقدير لانهم فوق المحكومين والحاكمين . وبدىي ان استقلال القضاء لا يمكن أن يتوفر الا بالاعتراف به كسلطة مستقلة في نطاق النظام الديمقراطي الذي يرتكز على مبدأ الفصل بين السلطات . ( الدكتور حافظ هريدي ، مستشار ممتاز نصار ، مجلة القضاء المصرية ، عدد يولييه سنة ١٩٦٨ ) .

## ٤ — حكمة الاستقلال :

والواجب ان يكون للقضاء مظهر يوافق رسالته العظيمة ، وليس هذا محسوب . وانما يجب كذلك ان يدعم الدستور سلطته بحيث يضع المقاب الصارم على أى عدوان يتبع عليه أو عصيان لاحكامه فالقضاء في كل دولة هو عنوان نهضتها ومعمار تقدمها ومظهر رقيها وما من دولة تخلت فيها القضاء الا تخلت عن ركيب المدنية واسباب الارتقاء . فالقضاء هو سياج الحقوق وهؤمن المظلوم وحامي للحريات ، وهو السلطة العليا القائمة في كل دولة على ارساء قواعد العدالة وبسط اسباب الاطمئنان والامن والسلام الى كل من تظلم سماء الدولة ، ويوم ينقد المواطنون ثقتهم بالعدالة تعرض الدولة — كما يتعرض نظام الحكم فيها الى أشد الاخطار .

فالتوانين التي يبدعها المشرع ايا كان حظها من السمو لن تبلغ الغرض من سننها الا اذا توفر على اعمالها قضاء لا يتفيا الا احراك مراميها وفرض سلطتها على الكلفة دون تمييز .

ومن اجل ذلك حرصت الدول المختلفة على تحقيق اسباب الاستقلال وتوفر عناصر الاطمئنان لهذه السلطة الجلية ولحمايتها بكافة الضمانات التي تكفل لها الاضطلاع بعينها الخطير وتعينها على المضي في اداء رسالتها المقدسة وهي يبلن من كل تأثير أو ترقيب أو أغراء .

ولا شك أن القصد من تقرير هذه الضمانات ان تشيع في نفوس المتقاضين روح الثقة والاطمئنان الى أن الفصل في منازعاتهم واقتضيتهم بعيد من كآبة الاهواء



والمؤثرات ، مما يمكن معه القول بحق — بأن هذه الضمانات مقررة من أجل حماية المتقاضين أنفسهم بإيجاد القاضي العادل الذى يحتكمون اليه .

لم يكن للقاضى راتب فى صدر الاسلام بل كان يأخذ من بيت المال ما يكفيه دون رقيب أو محاسب . كل ذلك من أجل أن يضمن له الاسلام حياة مطمئنة كريمة ويرقى به عن مواطن التكثير وموئل الاغراء . قال الامام صلى كرم الله وجهه « أن القاضى يأخذ من بيت المال ما يكفيه أنه يجب أن يعطى له ما يرتفع به من الاختلاط بالناس » .

#### ٥ - ضمانات الاستقلال :

أن حرية القاضى واستقلال القاضى هما حقهما الطبيعى وجزء لا يتجزأ من الحرية العامة لا يتم تشييدها الا به ، فلا يجوز أن يقال لقاضى مزلناك لذك حكمت أو التميناك لذك تحديث وما خُفست . أن تاريخ القضاء يشهد بأن القضاء صيدوا لكل طمع فى استقلاله وإن كل ما فى استقلال القضاء لا يغنى عن أمرين : أحدهما امانة فى ائتماق القضاء والثانى امانة فى ائتماق القائمين فى الدولة . أما عن الامر الأول فانه خير ضمانات للقاضى للحفاظ على استقلاله هى تلك التى يستند بها من قرارة نفسه وخير حصن يلجأ اليه هو ضميره . فقبل أن تقتضى عن ضمانات للقاضى نعت من الرجل تحت وسام الدولة فلن يصنع منه الوسام قاضيا . أن لم يكن بين جنبيه نفس القاضى ومزة القاضى وكرامة القاضى وغضبة القاضى . لسلطانه واستقلاله . هذه العصمة النفسية هى أساس استقلال القضاء لا تظلمها النصوص ولا تقررها القوانين ، أنها تقرر القوانين الضمانات التى تؤكد هذا الحق وتدعمه وتسد كل ثغرة قد ينفذ منها السوء الى استقلال القضاء . هى ضمانات وضعية تفل بجبايت الحصانة الذاتية سدا فى وجهه كل عدوان وضد كل انتهاك لحرمة استقلال القضاء ، بل أن شئت فهو السلاح بيد القوى الامين بنود به من استقلاله ويحمى حماه . والامر الثانى هو أن ينفذ القانون فى الدولة القانون يروج المؤمن باستقلال القضاء كحقيقة من الحقائق فلا يتركوا ثغرة يمكن أن ينفذ اليه منها الا سدوها وأن يفسروا القانون دائما بهذه الروح . لنا أن نفاخر بأن القضاء قد بلغ أشده وادى ما بوزيته خير أداء ، انه أمن السكان على أنفسهم وحياتهم وأموالهم ، انه ثبت فى اذهانهم مغاى العدل والحرية والمساواة انه لا سوى لديه ولا ضعيف . أن محكمته على اختلاف درجاتها قد أخرجت للناس فى كل نوع من أنواع الافضية احكاما لا يبلغها الحصر تشهد لرجالها بسعة العلم ودقة الملاحظة وبسلامة التقدير وجوده التعبير . ومن مارى فعليه أن يقرأ مجالات الاحكام القضائية - نفعه لا راي لغير مطلع عليهم .



## ٦ — مظاهر الاستقلال :

يستلزم الحفاظ على استقلال القضاء أن يتحرر القاضي من أمور ثلاث :

(أ) من تأثير السلطة التنفيذية •

(ب) من تأثير الرأي العام •

(ج) من تأثير الأعراذ •

## ٧ — الاستقلال عن السلطة التنفيذية :

وإذا كان من طبيعة القضاء أن يكون مستقلا ، فكل مساس بالاستقلال من شأنه أن يعيث بجالال القضاء وكل تدخل في مهل القضاء من جانب أية سلسلة من السلطاتين الأخرين وبالاخص من السلطة التنفيذية يخل بميزان العدل ويتوغل دماغ الحكم • أن في قيام القاضي بإداء وظيفته حرا مستقلا مطمئنا على كرسيه إنما على مصيره أكبر ضمانة لحماية الحقوق ، اليس هو الأمين على الأرواح والحريات والأموال اليس هو الحارس للشرف والعرض اليس من حق الضعيف إذا ناله ضيم أو حاق به ظلم أن يطعن إلى أنه أمام القضاء قوى بحقه معها يكن خصمه قويا بباله أو نفوذه أو سلطانه إذ يجب أن ترعى الجميع بين العدالة • تلك حقيقة أبرزها كبير القضاة الأمريكيين ستوري Story منذ عشرات السنين حين قال « أنه لا توجد في الحكومات البشرية سوى قوتين ضابطين : قوة السلاح وقوة القوانين ، وإذا لم يتول قوة القوانين قضاة فوق الخوف وفوق كل بلاهة فإن قوة السلاح هي التي ستسود حتما ، وبذلك تؤدي إلى سيطرة النظم العسكرية على المدنية » (الدكتور محمد عصفور ، استقلال السلطة القضائية ، ١٩٦٨ ، ص ٢ ) •

ووظيفة الحكومة في القضاء أن تعمل على بقاء الجودة في الصنعة والمثانة في الخلق وأصل عملها أسلوب أي الامتناع عن كل ما يمس القاضي في نفسه وفي عمله حتى لا تتوشى عليه صنعة •

وإذا كان الاستتراء قد دل على أن السياسة في بعض الدول الأخرى كفرنسا كانت لها أساليب متعددة تنفذ منها إلى قدس القضاء ( راجع ج رانسون ، المرجع السابق ) ، إلا أنه يجب أن تبعد السياسة عن القضاء • يجب على الحكومة ألا توحى إلى القضاء باتجاه معين في القضايا ، ذلك أن اتصال السياسة بالعدالة يفسده وأي مفسدة ، هذا فضلا عن الإخلال الصارخ بمبدأ الفصل بين السلطات • وإذا كل الأمر كذلك من تحريم تدخل الدولة في سير العدالة أو في القضايا إذ لا يكون على القضاة سلطان في قضائهم لغير القانون ، فإنه لكثافة ذلك قرر القانون ضمانات للقضاة في مواجهة السلطة التنفيذية • ومن الضمانات التي قررها القانون لرجال



كتابه معين الحكام قال : « والأصوب في زماننا عدم القبول مطلقاً لان الهدية تورث اذلال المهدي واغناء المهدي اليه » وفي ذلك ضرر القاضي ودخول الفساد عليه . قيل ان الهدية تطفئ نور الحكمة . قال ربيعة : « اياك والهدية فانها خريصة الرشوة » . وفي كل موضع لم يحل للقاضي اخذ الهدية وجب عليه ان لا يقبلها فان قبلها وجب عليه ان يردها لصاحبها ، فلو تعذر الرد اياها لعدم معرفته او لعدم مكانته ووضعها في بيت مال المسلمين .

واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قبل الهدية فانه معصوم .

٢ - ويجب على القاضي اذا دعي لتناول الطعام ان لا يقبل الدعوة طالما كانت هناك خصومة قائمة مع الداعي . واذا لم تكن هناك خصومة فيجب عليه الا يجيب اية دعوة الا اذا وثق من خلوها من الميوقات .

٣ - واذا دخل القاضي على الخصوم سلم عليهم تسليماً ما لان المسلم من سنة الاسلام ، وكان القاضي شريح يسلم على الخصوم ولكن لا يخص احدهم بالتسليم عليه دون الآخر وهذا قبل جلوسه مجلس القضاء . اما اذا جلس للحكم فلا هو يسلم عليهم ولا هم يسلمون عليه .

٤ - ولا ينبغي على القاضي ان يركب مع الخصوم الا اذا انتقل الى اجراء معينة لحل النزاع .

٥ - ومن آداب القاضي موعظة الخصوم ، اي تعريفهم بأن من خاسم في باطل فانه خاسر في سخط الله ، ومن حلف ليقتطع مال اخيه يبين فاجره فليتبوا بتمده من النار .

٦ - اما من اساء ادبه من الخصوم في مجلس القضاء اي ارتكب ما يطلق عليه بجرائم مجلس القضاء كما لو قال أحد الخصوم للقاضي « خلبتي » او أهاته بأي شكل من الاشكال عزره القاضي . ويرى بعض الحكماء ان المنع في مثل هذا اهل من العقوبة .

## ٢١ - علاقات القاضي بالغير :

### ١ - اصحاب القاضي :

لا ينبغي للقاضي ان يكثر الدخال عليه او الركاب معه ولا من يجالسه في غير حاجة كانت لهم ، الا ان يكونوا اهل امانة ونصيحة ومفضل فلا بأس بذلك . ويكفي القاضي في معرفة تبسح حال الرجل ان يصحبه في غير حاجة ولا ربح مطلوبة ولا خصومة ، وحق عليه ان يمنعه من ذلك ، لانهم انما يازمون ذلك لاستفكال اموال الناس لانهم يرون ان لهم عند القاضي منزلة . ولهذا قالوا من تردد الى القاضي ثلاث مرات في غير حاجة فذلك جرحه في مدالته .



## ٢ — علاقته بالشهود :

**شهادة الشهود** **Lapreuve Testimoniale** **هي الطريق الطبيعي**

للإثبات . يجب على القاضي احترام الشاهد . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « أكرهوا الشهود فإن الله تعالى يحق بهم الحقوق » فينبغي على القاضي ألا يوجه إلى الشاهد أي تلميح أو تصريح يفيد الاستهانة بشأنه أو تعليق يتضمن معنى كذبه ؛ حتى لا يصل إلى حالة انكار الشهادة بما قد تضارب به العدالة . لا يسوغ له أن يظهر أمام الشهود بمظهر المتشكك في أقوالهم بإبداء ملاحظات أو إشارات تبعث الخوف في نفوسهم وتعطل السنتهم عن تقرير ما أزمعوا الإدلاء به من حقائق في الدعوى . كما يجب عليه من ناحية أخرى مواعظهم .

## ٣ — علاقته بالمحامين .

المحامي معاون للعدالة على اظهار الحقيقة . ينبغي عدم اساءة الظن به حين يسمى في القيام برسالته . ويجب أن يمكن المحامي من اداء واجبه وان . يجب الى طلبه ما أمكن ذلك ، هذا مع مراعاة عدم تعطيل الفصل في الدعوى . كل ذلك من أجل ألا ينقد المتقاضون ثقتهم بالعدالة .

## ٤ — علاقته بموظفي المحكمة :

يجب أن تتسم تلك العلاقة بروح من الود والتفاهم لما فيه صالح العمل على أن يتوافر الحزم اللازم عند الضرورة . ولا يصح أن توصل علاقة العمل إلى التفاضي من الأخطاء أو الإهمال الذي قد يتبع من أحدهم .

## مستور القاضي

### ٢٢ — أسلوب القاضي وأدابه في الشريعة الإسلامية :

نعرض فيما يلي لأسلوب القاضي وأدابه كما وضعه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في العهد الذي ولى به أبا موسى الأشعري قضاء الكوفة . هذا العهد — ولا شك — صفحة من صفحات التشريع الإسلامي الخالدة ، يقف فيها القاضي الشاب على ما وصل إليه الفقهاء المسلمون من قرون مضت في تقرير صفات القاضي وواجباته .

إنها رسالة في سياسة القضاء وتعبير الحكم ، اشتملت على كثير من المبادئ القانونية العامة التي يلتفتها القضاة من أسلافهم المعاصرين ، وتضمنت عددا من أحكام الإجراءات كما حوت من القوانين الأساسية في القضاء وفي طرق التقاضي وفي آداب القضاء ما لم تصل إليه الشرائع الوضعية .



## ٢٣ - عدل عمر :

لعل هذه الصفة هي أبرز صفات عمر بن الخطاب على الإطلاق ، حتى أصبح لفظ عمر عليا على العدل وبرز له في جميع العصور التي تلت وفاته . فعنقه قد انطلق الجميع ، فلم يميز مرة واحدة بين قريب وغريب أو بين عربي وأعجمي . ( الدكتور سليمان محمد الطماوي ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ، سنة ١٩٦٩ ، ص ٤٠ ) .

كما سمي بالفاروق لأنه كان يفرق بين الحق والباطل فهو الغائل « ان الحق قديم والرجوع الى الحق خير من التنادي في الباطل » . وأول من سماه الفاروق هو الرسول عليه الصلاة والسلام قال « ان الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه ، وهو الفاروق فرق الله به بين الحق والباطل » .

وتتمثل فرائسته في تقدير شهادة الشهود والاقوال المتهمين ، وذلك عند متولهم في مجلس القضاء ورقابته لهم أثناء الادلاء بالقولهم عن طريق ملاحظة ملامحهم وحركاتهم فكيدا من صدقهم أو كذبهم في الاقوال التي يقولون بها . وقد كان عمر يحكم بين الناس مستعينا بالفرائسة ، ولم تكن تخطئ فرائسته .

كتب عمر الى عماله « أما بعد ، ماياكم والهدايا فانها من الرشا » .

وقد اجاز عمر تبادل الهدايا بين حكام الدول الاسلامية ، الا انه وضع مبدأ مايا وهو ايلولة هذه الهدايا الى الدولة وعدم اختصاصها للمهدي له .

قال عمر في إحدى خطبه « ايها الناس من رأى منكم في اعوجاجا فليقومه فقال بعض السامعين والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا » . فقال الحاكم المعادل الحمد لله الذي جعل في أمّة محمد بن يقوم عمر بالسيف » .

واليكم فيما يلي رسالة عمر الى ابي موسى الأشعري عندما ولاه قضاء الكوفة :



بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة عمر بن الخطاب

الى ابي موسى الاشعري عندها ولاة قضاء الكوفة

من عبد الله عمر ابي المؤمنين

الى عبد الله بن قيس

سلام عليك :

أما بعد — فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة . . .

فإنهم إذا ادعى اليك وأنفذ إذا تبين لك فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاد له .  
أما بين الناس في مجلسك وفي وجهك وتضالك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يياس  
ضميف من عدلك .

البيئة على من ادعى واليمين على من انكر . . . .

والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا . . .

ولا يملك قضاء قضيتك بالاسس فراجعت فيه نفسك وهديت فيه لرسلك  
أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم لا يبطله شيء والرجوع الى الحق خير من التبادي في  
الباطل .

ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة ماضية له لمبدأ ينتهي اليه ، فإن بينه  
أعطيت بحقه ، وإن أعجزه ذلك استحللت عليه القضية ، فإن ذلك أبلغ للعدر  
وأجلى للعمى .

الفهم . . الفهم فيما ادعى اليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة .  
ثم تأيس الأمور عندئذ وأعرف الأبطال ثم أعمد فيما ترى الى أقربها الى الله  
وأشبهها بالحق .

المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجرياً عليه شهادة زور أو مجلوداً في  
حد أو ظنينا في ولاء أو قرابته ، فإن الله تولى من مبلاده السرائر وستر عليهم  
الحدود الإلبيينات والإيمان .

وايك والغضب والقلق والضرر والتبذى بالخصوم والتكر عند الخصومات . .  
فإن القضاء في مواطن الحق مما يوجب الله به الإجر ويحسن به الذكر ،  
ومن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كراه الله ما بينه وبين الناس . .

ومن تزين بما ليس في نفسه شاكه الله ، فإن الله تعالى لا يقبل من العباد  
إلا ما كان خالصاً ، فما ظنك بواب عند الله في عجل رزقه وخزائن رجبته .

والسلام عليك ورحمة الله



#### ٢٤ - شرح رسالة عمر :

- القضاء عريضة بحكمة : فرض ( وهو الواجب وجوباً لازماً ) لا اختلاف فيه .
- وسنة مبتعة : طريقة بينها الرسول صلى الله عليه وسلم واتبعها المسلمون .
- فانهم : عليك ببذل الجهود في اصابة الحق ، بأن تكون فهمياً عند الخصومة لتجعل سمعك وتلك الى كلام الخصوم فتصيب الحق بنوعين من الفهم :
- فهم للواقع ، اى دراسة ملف القضية والاقوال الخصوم ومستنداتهم .
- فهم للقانون ، اى فهم حكم القانون في هذا الواقع فتطبق احدهما على الآخر .
- وصحة الفهم نور يقضه الله في قلب العبد يميز به الصحيح والفاقد .
- اذا ادلى اليك : اذا رفعت الخصومة اليك ، والادلاء بأن ترسل الدلو في البئر لتعلمها ماء ، استمارة لارسال كل من الخصمين حجته .
- وانفذ اذا تبين لك : اى تنفيذ الحق اذا فهمه الحكم .
- فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له : من يطلى بحجته مهما يكن بليفاً فان كلامه لا ينفعه اذا لم يكن هذا الكلام نفاذا الى قلب القاضي ، اى لا ينفع تكلم بحق لا يخالط القلوب فلا ترضى عنه لانه لم يقم على الحجة الصحيحة .
- قال الرسول عليه الصلاة والسلام :
- « لعل احكم أن يكون الحن بحجته من الآخر فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فاقبأه قطعاً له قطعة من النار » .
- أس : سو ، اى إن القاضي يعدل بين الخصوم من كل وجه .
- في مجلسك : في مجلس القضاء .
- في وجهك : في النظر الى الخصمين والاقبال عليهما ، اى في استقبالهما ومواجهتهما .
- وقضائك : هو العدل بين الخصوم ، فلا تغفل لعظيم على خسر ولا لكبير على صغير ولا لشريف على وضيع .
- حتى لا يطع شريف في حيفك : الحيف هو الميل والجور .
- ولا يياس ضعيف عن عدلك : تدبجز الضعيف من اثبات حقه بالحجة ، والغافى هو التسبب في ذلك باقباله على احدهما وتركه التسوية بينهما فيصير بينهما باليسل .
- البينة على من ادعى واليمين على من انكر : قاعدة في قانون الاثبات .
- الصلح جائز بين المسلمين : النص يدمو القاضي الى الصلح بين الفريقين .
- الاصلح لعل حراماً : كتمطيل حصد من حدود الله .



او حرم حلالا : كالصلح على منع القصاص .

الرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل : لا يقصد بذلك الرجوع من حكم سابق الى حكم جديد في نفس الواقعة ، وانما يقصد به ان للقاضي الحرية التامة في قضائه ، فهو اذا قضى في حادثة بقضاء ثم رُغمت اليه حادثة مماثلة وكان تد راي غير الراى قضى في الحادثة الجديدة بما رآه ولا ينقض تنسائه الاول .

وبذلك يكون عمر بن الخطاب قد سلك في القضاء بمسلك الا يتقيد بالحكم السابق ، فقد اثر عنه انه قضى في حاليتين متشابهتين بحكمين مختلفين فلما سئل في ذلك قال : « تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضى » ( الدكتور سليمان محمد الطباوى ، المرجع السابق ، ص ٣٣٥ ) .

اضرب له امدا : قد تكون حجة المدعى او بينته غالبة فعلى القاضي ان يضرب له امدا ليحضر حجه ، فان ظهر عناد احد الخصمين لم يضرب له امدا بل يفصل في النزاع لان ضرب هذا الامد انما كان لهم العدل فاذا كان فيه ابطال للعدل لم يجب اليه الخصم .

فان بينه اعطينه بحقه : اذا اقام المدعى بينته على حقه حكم له القاضي بحقه .  
وان اعجزه ذلك استطلعت عليه القضية : اى حكم برضى دعيواه .  
فان ذلك ابلغ للعذر : اى ابلغ في العذر للقاضي عند توجه القضاء عليه .  
واجلى للمعى : اى لازالة الاشتباه .

ثم فليس الامور : يجب على القاضي ان يتبع في قضائه ما جاء بالكتاب والسنة ، او ان يتيسر ما جاءه من الحوادث التي لم ينص عليها الكتاب والسنة على ما ورد فيها فهو مطالب بالاجتهاد .

المسلمون عدول بعضهم على بعض : صفة العدالة ثابتة لكل مسلم باعتبار اعتقاده ، فان دينه يمنعه من الانقسام على ما يعتقد الحرمة فيه فيبدل على انه صادق في شهادته .

الا مجريا عليه شهادة الزور : ويستثنى من ذلك من لا يوثق بشهادتهم لانهم غير عدول وهم : من جرب عليه شهادة الزور ولو مرة واحدة ، فلا يوثق فيه بعد ذلك لظهور خيافته بارتكاب كبيرة من الكياف .  
او مجلودا في حدة : من جلد في حدة .

او غنيما في ولاء او قرابة : اى متبها في ولاء او قرابة - فلا تجوز شهادة السيد لعتيقه ، او شهادة العتيق لسيده ، ولا تقبل شهادة القريب لقريبه .



فإن الله تولي من عباده المرائي : يعني أن الحق والمبطل ليس للقاضي طريق إلى معرفة حقيقته فإن ذلك غيب ولا يعرف الغيب إلا الله ، ولكن الطريق للقاضي إنما يظهر عنده الحجة وما يقسم من براهين .

ستر الله عليهم الحدود إلا بالبينات والأيمان : ستر الله عليهم الذنوب إلا بالبينات أو الإيمان أي إيمان الزوج في اللعان ، وأولياء القتل في القسامة ( وهي الحكم بالدية ) .

إيك والغضب والتلق والفسج : التلق والفسج نوعان من اظهار الغضب . والتلق هو شيق الصدر أي الحدة .

والفسج هو قلة الصبر أي رفع الصوت في الكلام فوق ما يحتاج إليه . والقاضي منهي عن ذلك لأنه يكسر قلب الخصم ويمنعه من إقامة حجته .

إيك والتأذي بالخصوم : يعني اظهار الملل منهم إذا أطال أحدهم في كلامه بما لا حاجة به إليه ، فلا ينبغي للقاضي أن يظهر التأذي بذلك ما لم يتجاوز المنظم الحسد . فيجب على القاضي أن يكون واسع الصدر متروياً في أحكامه .

إيك والتفكر عند الخصومات : أي أن يقطب وجهه إذا تقدم إليه الخصمان ، فإن فعل ذلك مع أحدهما فهو جور ، وأن لمعه مهما ربما عجز الحق عن اظهار حقه نذهب وترك حقه .

من تزين بما ليس في نفسه شأنه الله : من أظهر للناس خلاف نيته وهو المرائي بعمله حين يقصد اكتساب محبة أو مثال شيء مما في يد الناس فإنه يكون قد فاته ثواب الله . قال تعالى :

« ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو للد الخصام » .

## ٢٥ - الوصايا العشر التي يجب أن يتبناها القاضي :

كما وضعها القاضي ج. برانسون ( قاضي محكمة السين ) في ختام مؤلفه « من القضاء » طبعة ١٩١٢ ، ترجمة المستشار محمد رشدي ، ص ١٠٥ .

١ - يجب على القاضي أن يحرص على اليقين التي أقسمها غاية الحرص وأنه يراها بأافية الدقة .

٢ - أن يحافظ على الحضور في ميعاد الجلسة .

٣ - وأن يتقبل المتداعين باللباشاشة واليسر .



منه -

- ٤ - وان يكون رغوفا بالضعفاء المحرومين (١)
- ٥ - وان يتجنب طلب الشهرة والاعلان من نفسه .
- ٦ - وان يسعى في الصلح بين المتداعين .
- ٧ - وان يوفق بين اللاتون وبين ما يؤدي اليه اجتهاد رايه .
- ٨ - وان لا يفالي في الاعتماد بنفسه .
- ٩ - وان يفر من العمل للرأب قراره من الطاعون (٢)
- ١٠ - وان يعترف بخطئه اذا اخطأ (٣)
- ١١ - وان يقضى بالبراءة حالا في حالة الشك .
- ١٢ - وان يكون قاسيا لشد القسوة على غلاظ القلوب .
- ١٣ - وان لا يكون صاحب نكته .
- ١٤ - وان يبسط الاجراءات اذا امكن ذلك بغير ضرر .
- ١٥ - وان يقرأ اوراق الدهوى على مهل وبحقة .
- ١٦ - والا يسرع في حمل النزاع والا يبطئ .
- ١٧ - وان لا ينسأ وقت المراجعة .
- ١٨ - وان يحرر احكامه تامة ومع الاختصار وبخط يقرأ .
- ١٩ - والا يفكر في الترقية الا يوم الاحد .
- ٢٠ - وان يكون خافيا مطيعا للقانون الى ان يختاره الله الى جواره .

(١) وان هذا تأكيد للمثل اللاتيني الذي يقول « كن رحيمًا مع المستضعفين واتهر المستكبرين » .  
Parcere subjectis et depellere superbos. Etre clément avec les assujettis et vaincre les orgueilleux.

(٢) الا يتقيد للقاضي كثيرا بالسل للراتب ، اذ المرفوق عند القاضي انه يميل بطبعه الى انه يعمل بمحض ارادته .

(٣) هذا تأكيد للمثل اللاتيني الذي يقول ( الخطأ جائز على الانسان ولكن الاصرار عليه غرابة والاقتراب منه حذرة ) .

Errare humanum est perseverare diabolium

Fateri prope divinum.

Se tromper est humain, persister dans l'erreur est diabolique, la confesser est presque divin.

يقول « مونسكيير ان اخطاء كثيرة لا تعد لها تكف في اعمال الانسان دون ان يشعر بها » .  
ثم يقول « ان القلم الذي يتبع على شخصي لئلا هو شبح مخيف يهدد الآخرين » .  
فإذا كان الانسان عرضة للخطأ فلا يخشى للقاضي الاعتراف بالخطأ لانه لفيلة تحل على عدم الاستسلام لما يمتور الانسان من نفس .



### خاتمة

واختتم حديثي شاكرا حسن استماعكم لهذه المحاضرات ، داعيا لكم بدوام  
التوفيق في عملكم .

سدد الله خطاكم ، حتى تحققوا ما ترغبوا البلاد على ايديكم من خير وبركة .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .





# ظاهرة الخطأ في الحكم الجنائي

للمستشار / سعيد عبدالسلام  
القاضي بمحكمة شين الكوم

تتلول مقدمة البحث الابتية :

- ١ - تحديد فكرة الخطأ في الحكم الجنائي .
- ٢ - مسابرة هذا الخطأ مع الدموى الجنائية .
- ٣ - خطورة الخطأ في الحكم الجنائي .
- ٤ - أسباب الخطأ في الحكم الجنائي .
- ٥ - نطاق الخطأ في الحكم الجنائي .

## «خطبة البحث»

### فكرة الخطأ في الحكم الجنائي :-

(١) الخطأ خلّة بشرية لم ينجح منها البشر حتى الانبياء منهم ولا عصبة لغمر الله وبناء على ذلك فان مواجهة التنظيم القضائي لابد وان تنطلق من الاعتراف الكايل بقابلية القائمين على تشفيله . للوقوع في الخطأ وهذه قضية مسلم بها ما ممنا لم نصادق من عارض فيها من قريب او بعيد ولما كانت الفلسفة الكلية لقانون الاجراءات الجنائية تستهدف حماية اشراف الناس ممن شاعت بهم الاقدار ان يسافوا الى ساحة قضاء المحاكمة في القضاء الجنائي ولم يثبت عليهم ذنب جنائي بعد ومن ثم كان للاجراءات الجنائية هدف لا تتعقب سواء وهو « حصر الخطأ في الكلمة النهائية لقضاء الحكم فتتوقاه من البداية وتعمل على علاجه من بعد في بقية المراحل التي يمر بها صدور الحكم اى السابقة على صدوره وعلى اقلية شبكة وثائية من الاجراءات تهدف الى منع وقوع الخطأ وتثبط بعد صدور الحكم وقبل حيازته لحجية الشيء المقضى نيه لتصحيح ما عاة قد وقع بالرغم من أخطاء بتطهيره من الخطأ المفترض فيه ورفع الخطأ المحتمل منه اذا ما توافرت القرائن على هذا الخطأ .

فالحكم الجنائي عنوان الحقيقة في الادعاء الجنائي المعروف على القضاء ولذلك يجب على قضاء الحكم ان يترتب في اعلان تلك الحقيقة النهائية الا بعد تطهير ما يمكن ان يصيب تلك المحصلة من خطبا مفترض ورفع احتمالاته منها ما وتصبح الإخطاء المحددة التي وقعت بالفه لفاذا عبر الحكم تلك المرحلة فقد افترضت منه السلامة القانونية » .



أى أن الحكم قد أعلن الحقيقة في الادعاء وحازت تلك الحقيقة حجية الشيء المقضى فيه فإذا ثبت أن الحقيقة لم تترك. كان الحكم مصيباً بالخطأ القضائي .

ومما لا شك فيه أن التنظيم الإجرائي هو التنظيم التقديرى على حصر هذا الخطأ أما التنظيم . الذى يكون الخطأ التقضائى فيه سمة ظاهرة فانه تنظيم فاشل ينبغى أن يتوجه إليه الإصلاح برمته .

## ٢ - مسابقة الخطأ مع الدعوى الجنائية :-

في الواقع أن الخطأ في مفهومه الواسع أن التحالف مع ما يجب مسابقته مع الدعوى . الجنائية في مختلف المراحل التى تعبرها سواء في مرحلة .

(أ) الاستدلالات .

(ب) التحقيق الابتدائى .

(ج) المحاكمة .

فكلما أظهرت الاستدلالات أو كشفت التحقيقات من عدم صحة الواقعة أو عدم الجريمة أو عدم معرفة الفاعل إلى المراحل السابقة على قضاء الحكم أو عدم كفاية الأدلة لتسبب الواقعة إلى المتهم أو لسبب قانونى كقوافر سبب من أسباب الإباحة أو الإعفاء من العقاب أو انقضاء الدعوى - في هذا التساير واقع وصحيح لكن الواقع أن تنبيه السلطة القائمة على أمر الدعوى الجنائية من طغاء نفسها أو بناء على دفاع الخصوم هذا في ذاته يكفى لتدارك الخطأ عن طريق استخدام المنظمات القانونية المختصة وهى بالتوالى : أمر الحفظ - الأمر بالأوجه - الحكم بالبراءة فإذا لم تنبيه تلك السلطة لهذا الخطأ أو لم تتركه أنصب ذلك في الحكم الصادر من قضاء الحكم وهو معنى مخصص للخطأ يتحدد منه ابتداء الخطأ العام ليحاط هذا .

والخطأ في الحكم بوجه عام إما أن يكون في شكل الادانة الخاطئة وتقع بصورة مباشرة ضد مصلحة المتهم وبصفة غير مباشرة ضد مصلحة المجتمع وإما أن يافذ شكل البراءة الخطأ هنا مباشرة ضد مصلحة المجتمع وبصفة غير مباشرة ضد مصلحة المتهم فالشكل الاول « الادانة الخاطئة يعطى الحق للمتهم وحده بالظن في المعارضة في الحكم ويعطى للنيلبة الطعن بالاستئناف والنقض واعادة النظر على حسب طبيعة الخطأ الواقع في الحكم .

أما الشكل الثانى « البراءة الخاطئة » فيعطى للنيلبة منفردة الحق بالطعن بالاستئناف والنقض فقط في الحكم الذى تضمن هذا الخطأ وأيضا كان شكل الخطأ فانه يعنى : اختلاف الحقيقة التى أعلنها قضاء الحكم مسواء في جانبها الإجائونى أو الواقعى عن الحقيقة التى كان على الحكم أن يعلنها فإذا كانت الادانة خاطئة



فذلك لان الجريمة التى اعلنتها الحكم اما لم تقع او وقعت من غير المحكوم عليه  
واذا كانت البراءة خاطئة فذلك لان الجريمة التى اعلنتها الحكم اما لم تقع او وقعت  
من غير المحكوم عليه اذا كانت البراءة فذلك لان الجريمة وقتلت من المتهم على عكس ما اعلنته  
تضاء الحكم من عدم وقوعها او عدم نسبتها اليه وعلى كل حال فان الادانة الخاطئة  
وان كانت تنزل عقوبة على البريء وتفصل بشرف هؤلاء الابرياء فالبراءة الخاطئة  
تؤدى الى افلات مجرم من العقاب او اغتصابه لعقوبة مقررة لجريمة اخف وكلاهما  
ينشأ نوعا من القلق يجاوز ولا شك مجرد خيبة الامل لهدف الحكم الجنائى .

### ٣ - خطورة الخطأ فى الحكم الجنائى :-

لما كان الحكم الجنائى هو ان الحقيقة فى الكلمة النهائية التى يقولها قضاء  
الحكم فلذا ما صدر الحكم وتبين انه حكم خاطئ فان الاثر الذى يحدثه هذا الحكم  
الخاطئ لا يتجاف فقط مع دواعى العدل الانسانى متطلباته بل انه يكاد يقضى  
على دور القانون الجنائى والذى لا يمكن ان يتحقق الا اذا نزلت العقوبة على من  
تعدى ويخلق نوعا من القلق العام وخيبة الامل اى انه يخل ببقاء وامن الجماعة  
الاجتماعية .

### ٤ - اسباب الخطأ فى الحكم الجنائى ونطاقه :-

الحكم الجنائى محصلة عمليات ثلاث يقوم بها قاضى الموضوع يثبت فى الاولى  
وقائع الادعاء الجنائى ونسبها الى المتهم والناحية تكييف الوقائع تكييف قانونى والثالثة ازال  
النتائج المستخلصة من التكييف القانونى على الوقائع ونشاط القاضى فى تلك العمليات  
اما نشاط قانونى او نشاط واقعى فيتبع الخطأ فى النشاط للقاضى اذا كان قد  
وقع فى علاقة الحكم بقواعد القانونية المطبقة فيه او تاسيسها عليها او فى ظلها  
او فى علاقة الحكم بقواعد القانون العقوبات او الاجراءات الجنائية ويقف التصور  
العلمى سببا ظاهرا لهذا الخطأ .

وغنى عن البيان ان صور هذا الخطأ من التعدد بكثير بحيث يستحيل  
حصرها لان تحققة جائز فى علاقة الحكم بأية قاعدة من قواعد القانون الجنائى لكن  
من الممكن حصر تلك الصور فى اصول تضمنها :

( ا ) الاقرار الوجودى (المادى او القانون ) للتاعدة القانونية او انكاره .

(ب) الاقرار القانونى للمساعدة او انكاره .

(ج) اقرار العلاقة بين الواقعة والقانون او انكارها .

(د) الفكر المعنوى .

( ا ) الاقرار الوجودى او المادى او القانونى للتاعدة او انكاره .

يكون الحكم خاطئاً فى علاقته بقواعد القانون اذا جهل قاضى الموضوع الوجود



المبادئ لقاعدة واجبة النفاذ أو التطبيق أو تجاهل عبدا وهذه هي الصورة الأخيرة التي يمكن حدوثها في الأحوال السياسية الفلقة أو الجرائم السياسية عندما يتنازع القاضي مع مضمونها .

(ب) الإقرار القانوني للقاعدة أو إنكاره .

لما كان القانون بمسلماته تشريعا ولوائح أو بناء على تفويض ممن يملك هذا .

هو المصدر الأساسي للقاعدة القانونية الجنائية فيكون الحكم الجنائي خاطئا في علاقته بقواعده القانونية إذا طبقت فيه إحدى اللوائح أو الأوامر بصرف النظر عن وجودها المادي أو القانوني إذا كانت قد صدرت بدون تفويض أو من غير الأشخاص المفوضين في غير الأحوال والحدود التي ينص عليها التفويض والفصل في ذلك أن تلك القواعد لا يقرها القانون كما لابد أن يقرها الدستور ويكون الحكم خاطئا إذا طبق قاعدة لا قررها الدستور بصرف النظر عن وجودها المادي والقانوني .

(ج) إقرار الصلابة بين الواقعة والقانون .

يتبع الخطأ هنا في عملية التكيف القانوني ( استباط القاعدة القانونية على الواقعة ) ويحدث الخطأ في هذا الاختيار نتيجة للمسلك الخاطئ للعلاقة المشتركة بين الواقعة القانونية .

## ٥ - الأفكار المعنوية للقاعدة :-

القاعدة القانونية أو الإجرائية إما أن تضع حل لمسألة قانونية وإما أن تضع حد على القاضي في محصه للدعوى والقضاء فيها ويكون الحكم خاطئا في علاقته بالتأويل في كل أفكار معنوية للقاعدة إذا تصرف القاضي خارج الحدود المرسومة في محص وقائع الدعوى .

وإما من ناحية الخطأ في النشاط الواقعي للقاضي : يكون كلما وقع في علاقة الحكم بقواعد العقل والمنطق والعدالة ( دائرة اقتناع القاضي وتشمل تلك الدائرة بيانات الوقائع المشكلة للركن المادي والمعنوي للجريمة ونسبة هذه الوقائع إلى المصم كما تضم تقدير القاضي للمعقبة ونشاط القاضي في تلك الدائرة هو نشاط مركب يقوم على مجموعة من الأحكام الفرعية تجتمعها وحدة الإدعاء الجنائي وينتهي القاضي من هذا النشاط بمضمون لقراره .

وعلى أية حال فإن الخطأ في النشاط الواقعي يأخذ شكلين :-

١ - الخطأ في المنطق ( القضاء السوء أي التحالف مع قواعد المنطق والعدالة ) .



٢ - الخطأ في الواقعة والخطأ في مضمون القرار الذي انتهى اليه القاضي كلها تخالف مع الحقيقة المادية ويتفق خضوع التحقيق أو تصور القاضي في دلالة التحقيق سبباً ظاهر لهذا الخطأ .

ولا شك أن التطبيق الصحيح للقانون الجنائي هو من لخص مهام الدولة والحكم الجنائي الصحيح هو الثمرة الوحيدة لهذه المهمة ويهتف المجتمع في الدعوى الجنائية إلى المحافظة على كيانته وبقائه وله كذلك الحق في عقاب كل فعل من شأنه أن تضر بهذا الكيان والبقاء وقد انطأ المجتمع هذه الوظيفة الاحتكارية للنسابة العامة ليس لها مصلحة لوجودها سوى التطبيق الصحيح للقانون الجنائي ومن ثم فلا يجوز محاسبتها عن نتيجة الدعوى الجنائية لانها تبني على الدوام الصحيح للقانون الجنائي في الحكم والطعن الجنائية كمنظمات موجودة لإسالة الحكم ورفع الأخطاء المحددة فيه ليس سوى امتداد لمهمة المجتمع الاحتكارية في هذا التطبيق الصحيح للقانون الجنائي .

وما كان التسليم بالحق في الطعن للمحكوم عليه سوى نوع من الإرشاد التشريعي لتنشيط النيابة العامة في أداء دورها وتحقيق الرقابة على أعمالها ولذلك فلا يجوز أن يضر الطاعن بطعنه . ولعلنا بعد هذه المقدمة نكون قد استطعنا أن نحدد أطرافها لبحث في الخطأ في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية محاولة تهيئ منها إلى تاصيل أسباب الطعن الجنائي وهذا الخطأ يأخذ في الحكم الجنائي لحدسككين :-

( أ ) الشكل الأول : خطأ عام أي خطأ غير محدد يستقيم في جوهره على نظام القرائن المعروف بغير الخطأ في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية إذا جرت المحلثة بفتقرة الي ضلطة أساسية من ضمانات سلامة الحكم وهي حضور المتهم وبالتالي فإن غيبة المتهم تضع قرينة على خطأ الحكم وهذا هو سبب المعارضة ومحور احكامها كما يعتبر الخطأ محققاً في الحكم على أساس الاستئناف الذي يهدف إلى التحقق من سلامة الحكم قبل حيازته لمحجية الشيء المحض فيه ويعتبر تملك الخصم بـه قرينة على احتمال الخطأ فيه .

( ب ) الشكل الثاني خطأ محدد أي يكون وقع في الحكم بالفعل ويمكن تحديده بقاءه وهو ما لا يكون إلا بعد عبور الحكم مرحلة تصحيح الخطأ العام وهذا الخطأ قد يكون في القانون ويأخذ شكل مخالفة القانون التي هي سبب للطعن بالنقض كما قد يكون في الواقع وهو سبب الطعن في إعادة النظر .



وعلى هدى من تلك الفكرة ينقسم بحثنا الى قسمين .

القسم الاول : طبيعة الخطأ في تقدير قاعدة الطعن بالمعارضة والاستئناف .

يتضمن باثنين .

الباب الاول : الخطأ المفترض .

الباب الثاني : الخطأ المحتمل .

القسم الثاني : نوعين الخطأ في الطعن بالنقض واعادة النظر .

ويتضمن باثنين أيضا .

الباب الاول : الخطأ القانوني .

الباب الثاني : الخطأ في الواقع .



### القسم الاول

#### الباب الاول

#### الخطأ المفترض

في هذا الباب ننظم من ثلاثة نقاط كل منها على هدى من اصول ثلاثة :

#### (أ) الفصل الاول :

#### فكرة الطعن بالمعارضة

#### (ب) الفصل الثاني :

نطاق الخطأ المفترض في الحكم الجنائي .

#### (ج) الفصل الثالث :

الخطأ المفترض كأساس للطعن بالمعارضة .



## الفصل الأول

### فكرة المفرضية

أن القاضي في جلسته يكون أمامه خصمان ، الخصم الأول النيابة العامة ممثلة المجتمع والخصم الثاني المتهم فالنيابة تقف بالمواجهة التي تجرى أمام القاضي حائذة بما استطاعت من أدلة لتفني قرينة البراءة التي يمتصم بها المتهم لأن الأصل في الإنسان البراءة (١) كما تقضى بذلك الشريعة الإسلامية الذي يتوجه بدوره هو الآخر لتبديد كل قرينة في عقيدة القاضي الذي يستقبل الإدعاء الجنائي خالياً من أى رأى مساعياً من ذلك إلى تكوين عقيدته التي هي أساس الحكم الجنائي وذلك هو الوضع الطبيعي لنوال الحكم .

جدلتفق فيه النيابة مدعية مرتكزة على ما سبق أن جمعته من حجج وبراهين وأدلة وتراثن في مرحلة المدعاة يقابله انتصاب حق المتهم في إبعاد وتبديد أدلة النيابة وتفويضها والقاضي بين الخصمين ويبني عقيدته بحرية كاملة على الأدلة التي طرحت أمامه فالنيابة العامة دائمة مصاحبة للتقضاء الجنائي وفيها يطل على وينع تشكيل الحكمة كما صرحت بذلك المادة ٢٦٩ ق ١٠ — ج ولكن على العكس من ذلك قد ينجذب المتهم عن الحضور في الجلسة أما جهلاً وأما تهاً وأما عبداً كما تسد يأي الجلسة هرا بخفارا أو مجبرا معتقلا وغياب المتهم كمسبب للخطأ القضائي بالمعنى الواسع يكون ابتداء من اللحظة التي يصل فيها الإدعاء الجنائي إلى زمام القاضي وهذه اللحظة الزمنية تتحدد ابتداء منذ لحظة تكليف المقدم بالحضور بالتكليف بالحضور يعتبر دعوى قانونية تحقق للخصوم العلم القانوني بالمتصال دعواهم بقضاء الحكم وهو وحده الذي ينشأ على مائق المتهم « الالتزام القانوني بالحضور » ولما كان هذا التكليف هو مصدر الزام الخصم بالحضور أمام قضاء الحكم لذا يجب أن تتوافر فيه بكل حقة كافة المعلومات المؤدية بالفصل إلى ايصال الادعاء الجنائي إليه وعلى هذا الأساس يلزم لكل ينشأ هذا الالتزام أن توجه الدعوى إلى المتهم أولاً ثم تكون صحيحة ثانياً ولا يكون ذلك إلا إذا كانت تاطمة الدلالة على هذا التكليف أى أن تكون ورقة التكليف بالحضور مشتملة على كافة البيانات التي أوجبتها ق ١٠ ج كي تكون أساس المصدر بالتكليف .

ويبقى بعد ذلك وسيلة الاتصال بورقة التكليف بطريقة صحيحة حتى تكون منتجة لانفازها وعلى هذا الأساس فإن غياب المتهم يمكن أن ينبعث عن ثلاثة أسباب :

(١) مبدأ أن الأصل في الإنسان البراءة اعترفت به المادة ١/١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك المادة ١/٦٧ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سنة ١٩٧١ م .



١ - وقد يكون غياب المتهم من جهل (١) إما لأن التكليف بالحضور لم يوجه اليه اطلاقاً أو وجه اليه وكان باطلاً فاعداً للحكمة المرجوة منه كان لم يتضمن التكليف بالحضور . تاريخ الجلسة - أو الحكمة التي تنعقد امامها المحكمة ، مثل هذا الخصم لم ينشأ عليه الى التزام قانوني بالحضور .

٢ - قد يكون غياب المتهم عن مقرر (٢) كان يكون اعلن الشخصية أو موطنه بالتكليف الصحيح الموجه اليه بالحضور ولكن عذراً ما حال بينه وبين الاستجابة لدعوة القضاء كالمرض أو السجن فعلى الرغم من نشوء الالتزام قانوناً فقد تحقق هذا حال بينه وبين الحضور .

٣ - قد يكون غياب المتهم عن مقرر (٣) أي أن يكون غيابه عن رغبة أو همت وفي الحالتين يكون قرار الخصم بالامتناع عن الحضور ( الغياب ) ارادياً راغباً فيه .

واقتراع القاضي يقوم على تصنيفين الاول تؤكد وهى الانتهام - والثانية تنفى وهى الدفاع وفي غياب الدفاع يصبح الخيار للقاضي بين امرين إما أن يتطرق الى موضوع الدعوى ويصدر حكماً بالادانة في ذلك يغير شك كل ماله من سلطاته وقد رأت للتعرف على الحقيقة وما أن ينتظر حضور من غاب من الخصوم أو الدفاع ليعلم الحكم بداء من اساسية الدفاع والانتهام وإذا كان هذا الامر فيها يتعلق بموقف القاضي أمام غياب المتهم فيثور السؤال التالي » .

ما هو موقف المتهم اذا ؟ لا شك أن هناك التزام عاماً مفروضاً على الكافة بطاعة القانون والامثال لآوابره ولا شك كذلك أنه لا يمكن للمتهم أن يعطل العدالة بتفجييه والا احتل ميزان العدالة واصبحت طوع امره ان شاء عملها وان شاء عطلها فيقت جهاز العدالة فاقبل االم وظيفة في كشف النقاب .عن مقترف الجريمة ردحا له وزجرا للمجتمع واستقرارا للجماعة الاجتماعية وجدير بالذكر أنه يمكن القول بأن من حق المتهم الغائب على المعنى الذى سوف ننقهي اليه في تحديد الغياب أن يعارض في الحكم الصادر ضده في غيابه بحيث يمكن حسابها .

( ١ ، ٢ ، ٣ ) يقول الدكتور المصطفى : هذا بخصوص ، لا أهمية للفرقة بين التائب المعلن وتائب الرغبة وهذه للفرقة لا أهمية لها في لتاتون الفرنسي حيث أن هناك صورة تشريعية لجانب الرغبة يعتبر فيها الحكم حضوري . م ١/٤١٤ ، وهى حالة يطلب منها الخصم من الحكمة القضاء في غيبته تنصر بحضور من يمثلها اذا تدرت أن لا أهمية للحضور بالرغم من ما قد يبدو من اختلاط في الحدود بين غائب الرغبة وغائب المعلن الا لانهما يتميزان بالسبب الارضى ( الباعث ) ففى غالبية الرغبة هو عالم بالحضور سوف لا يندبتم حيوية ومطامح للسبب للنفس البعيد وراء غيابه فان غائب المعلن قد تكون لديه حجة لا تكون لكن السبب للنفس البعيد وراء غيابه ويمكن يكن ) للتسويق فقط .



وبعد سرد هذا البيان لاهمية المعارضة كطريق لاصلاح هذا النوع من الخطأ الذي يوجد بسبب غياب المتهم امام تاضي محكمة الدرجة الاولى لقبيل الحقيقة عنه فان الشرع الاجرائي قد تسبب في غين المتهم ولنا اعتراض على الفاء هذا الطريق من طرق الطعن لانه يضيع احدى درجتى التقاضى على المتهم وذلك بحرمانه من ضمانة أساسية هامة وقد صادق هذا السراى رأى مقهى أخسر وهو .

١ - يفرق قانون الاجراءات الجنائية امام المحكم الجنائية والمدنية بين الاحكام التى تصدر فى الغيبة وتقبل المعارضة من المحكوم عليه الغائب الى ذات الحكمة التى أصدرتها لتراجع قضائها على ضوء ما يبيده وبين الاحكام التى يصدر فى الغيبة ويعتبرها القانون رغم ذلك بمثابة الاحكام الحضورية التى لا تقبل المعارضة .

اما آلات المحكوم عليه قد تشمل شخصيا ورقة التكليف بالحضور ولم يبد بعضا يبرر تخطئه من حضور المحكمة او ايسد عفرا ولم تقبله المحكمة .

وأخيرا فان الحكم يكون حضوريا غير قابل للمعارضة اذا حضر المحكوم عليه فى أية جلسة ولو تخلف بعد ذلك .

وغنى من البيان انه فى الحالات التى يمتنع فيها على المحكوم عليه فى الغيبة الطعن بالمعارضة فان ذلك يفوت عليه فرصة الدفاع عن حقه فى احدى درجتى التقاضى ولا يكون امام سوى طريق الطعن بالاستئناف وهو على عكس المعارضة لا يمنع من تلييد الاحكام الجنائية بالفرامة أيا كانت الجريمة التى صدرت فيها واحكام الحبس فى جرائم السرقة .

غير أن للمشرع الاجراءات قد سن قواعد فى الدعوى المدنية تحول دون اطالة امد التقاضى وتتشى مع طبيعة هذا النوع من الدعوى بتمييز الحكم حضوريا وهو ما يطلق عليه حضورى اعتبارى اذا تظف المدعى عليه وحده فى الجلسة الاولى لنظر الدعوى متى كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخصه ايا اذا لم يكن قد ادى لشخصه فان القانون الزم المحكمة فى غير أن الدعوى المستقبل بتأجيل نظر الدعوى الى جلسة تالية يعطى بها المدعى عليه مع اعتبار الحكم حضوريا غير قابل للمعارضة ولو لم يكن المدعى عليه قد أعلن فى المرة الثانية لشخصه وهذا لم يعد بتصورا صدور احكام غيابية فى الدعوى المدنية وبالتالى التى طريق الطعن بالمعارضة .

وقد تصور المشرع تعديل قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ فى ١١/٤/١٩٨١ امكانية الفاء طريق الطعن بالمعارضة .



في الاحكام الجنائية اسوة بما اخذ به المشرع الاحكام المدنية والتجارية الا انه قد فاته التوفيق ووقع في خطأ : (١)

#### ١ - انه نهج منهج الشرع الجسيم للاسباب التالية :

الاجراءات المدنية بالفوسفة من حالات اعتبار الحكم حضوري اعتباري اذا اعتبره كذلك اذا لم يحضر دون الذي لم يحضر الخصم الذي اعلن لشخصه وتبين للمحكمة انه لا مبرر لعدم حضوره رغم ان الخصم الذي لم يحضر لا متصور انه سيقدم للمحكمة عذره الذي تبين معه او لا يتبين مبررات غيابيه اذ سيحكم عليه في الجلسة التي قضيت فيها ولن يتقبل الحكم الصادر ضده سوى الطعن بالاستئناف .

كما اعتبر الحكم حضوريا اذا لم يكن الخصم الغائب قد اعلن لشخصه واجلجت القضية لجلسة ثانية اعلن بها لغير شخصه ايضا مسائرا بذلك ما اخذ به قانون الاجراءات في الدعاوى المدنية رغم اختلاف طبيعتها عن الدعاوى الجنائية .

٢ - انه اجاز للمحكمة ان تحكم غيابيا على الخصم الذي لم يحضر دون ان يشترط تثبت المحكمة من ان ورقة التكليف بالحضور قد سلبت لشخص المحكوم ضده ولا يغفل للمشرع وقوع في هذا الخطأ الا اذا كان قد اجاز الطعن بالمعارضة رغم انها غيابية الا اذا لم تكن قابلة للطعن بالاستئناف فانه بذلك يكون قد انفى احدى درجتى العقاضى دون مقتضى .

٣ - انه رغم وضوح ان مشرع الاجراءات الجنائية في التعديلات التي اضطلت عام ١٩٨١ اراد ان ينفذ اثر مشروع قانون الاجراءات المدنية الصادر عام ١٩٦٨ الا انه نكث الطريق السليم لان قانون الاجراءات المدنية حين انفى نظام الطعن بالمعارضة قد وضع من الضوابط ما يكفل لفراض علم المحكوم عليه بالخصومة رغم عدم حضوره بما يبرر له اعتبار الحكم حضوريا في جميع الاحوال وعدم تصور امكن صدور احكام غيابية مدنية .

لما تعديلات قانون الاجراءات الجنائية الاخيرة من التنظيم الذي وضعه المشرع للحكم في الغيبة قد لبقى على نظام الاحكام الغيابية مع النص على عدم جواز الطعن فيها بالمعارضة وذلك نتيجة غير مقبولة ولا ساقطة .

(١) المستشار محمد صالح عائشة مقال بجريدة الجمهورية العدد ١٠٣٢٩ لسنة ٢٩ من



ومن كل ما سبق يتضح ضرورة تعديل المادتين ٢٣٨ ، ٣٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية بما يكفل التنسيق بين تعريف الحكم الغيابي وتعريف الطعن بالمعارضة ويفتح الباب أمام جميع المحكوم عليهم غيبيا للطعن بطريق المعارضة لتلافي اضاءة احدى درجتى التقاضى عليهم القول بأن الغياب يولد الحق فى المعارضة فان العكس غير صحيح على الاطلاق فوجود الحق فى المعارضة لا يعطى للمتهم الحق فى الغياب (١) ولا يدخل غيابه باى حال من احوال فى حق من حقوق الدفاع وقد سلمت ببدا حق المتهم فى الغياب محكمة النقض الفرنسية حتى سنة ١٩٣٥ بمسألة فى ذلك الى الفقه والقضاء الفرنسى والصحيح أن للمتهم حق فى المعارضة لان حق المتهم الوحيد فى القانون هو ألا يعاقب بمقتوبة مقرر لواقعة هو يرى منها ولما كان تغيبه هذا ينشأ مثل هذا الخطر فان الحكم الصادر عليه يستحق المعارضة ولا يكون نهائيا وليس الغياب حق للمتهم وليس رخصة له لان القانون يميز القضى على المتهم الغائب فى الجنائيات وليس هذا موقفا يتخذ ضد صاحب الحق وليس حقا كذلك وليس رخصة لانه لا حق للمتهم ولا رخصة أى اسقاط عقوبة بمعنى السدة فتح الحضور الجنائى مشروط لمصلحة المجتمع لا المتهم وهو وحده صاحب الحق فيها .

(١) جرى للفقه الفرنسى وتوافقت احكام للنقض الفرنسية على ما يسمى « حق المتهم فى الغياب » باعتباره حق من حقوق الدفاع منطلقا فى القانون لصالح للمتهم ولهم ان يمارسوه بحرية كاملة محتفظين به حتى ولو كانوا خاضعين لامر قبضى او كانت جريمتهم من جرائم الجلسات ومن الغريب ان محكمة النقض الفرنسية لم تحاول قبل سنة ١٩٣٥ ان تحد من هذا مفهوم الضالعة بل يبدو انهما كانتا توافق عليه تماما من خلال فهمهما لوقت المأخذ عن الحضور .

— الدكتور محمود مصطفى — الدكتور المصغرى « اصول الاجراءات الجنائية » ص ٧١٤ فى مؤلفهما ١٩٧٠ يقولان لا شك انه لا حق للإنسان فى صعيان الضالعة او تعطيل المصادلة وذلك مبدا يطو على البرهان من ناحية ولا استثناء عليه وعلى اساس تؤكد لانه من حق للرد ان يلفت من دعوى قانونية وجهت اليه بالكل اسم احدى المنظمات للقانونية « المالك » لنظر الدعوى التى هو متهم فيها فاذا ما تنوب فلا يمكن القول بأنه يستعمل ما يمكن ان نسميه الحق فى الحضور من عنه . ( ان الصحيح ان نقول لانه لخل بالالتزام مفروض عليه وهو فى هذا الاخلال مضطرا ويتحمل تبعا لذلك تبعته لا يلف منها الا باقبال الاخذ القبول الذى حال بينه وبين هذا الالتزام وقد ختم الفقه ان هذا الجهد يطبق على الغياب الجنائى سواء تعلق الامر بجنائية او مخالفة .



## الفصل الثاني

## نطاق الخطأ المفترض

نتكلم في هذا النطاق من قواعد الحضور والغياب في التشريعين الفرنسي والمصري وبمقتضى منا ذلك تبينا لنطاق الخطأ المفترض في الحكم الجنائي ان نتحدث عن :

- ١ - التصور التشريعي للحضور في فرنسا ومصر .
  - ٢ - التصور التشريعي للغياب في الجنائيات في مصر وفرنسا .
  - ٣ - التصور التشريعي للغياب في الجنح والمخالفات في فرنسا .
  - ٤ - التصور التشريعي للغياب في الجنح والمخالفات في مصر .
- ١ - قواعد الحضور في التشريعين المصري والفرنسي :

يتفق التشريعان الفرنسي والمصري على ان الحضور في مواد الجنائيات مبدأ لا استثناء عليه ويمكن القول بان الحضور التاملي كما يسميه استاذنا الدكتور « على زكي العرابي » يعتبر محظورا في فرنسا لكن الواسع يخلط في التشريع المصري في مواد الجنح والمخالفات فقد اجاز المشرع المصري الحضور التاملي للتهمة في الجنح والمخالفات المعاقب عليها بغير الحبس الا اذا امرت المحكمة بحضور المتهم بشخصه اما المشرع الفرنسي فقد اجاز الحضور التاملي في جميع المخالفات المعاقب عليها بغير الحبس دون الاخلال بها للمحكمة ان تأمر بحضور المتهم شخصيا في مواد الجنح التي لا عقاب عليها بغير الغرامة أو الحبس مدة اقل من سنتين بشرط ألا تأمر المحكمة بحضوره شخصيا .

وهذه الحلول غرق انها لا تستقيم مع منطق الحضور الجنائي وما يستلزمه تفكير من الناحية النظرية حتى الى المنطق البحت فلا هي تسير مع معيار « جسامه الجريمة » لان الجنح في مصر وفرنسا منها ما يجوز فيه التاميل وما لا يجوز ولا هي تسير مع معيار « نوع العقوبة » وذلك لان المخالفات المستوجبة لعقوبة الحبس في مصر يجوز فيها الحضور والتاميل بينما لا يجوز بالنسبة للجنح كما في فرنسا فغير جائز في المخالفات المعاقب عليها بالحبس جائز في الجنح المعاقب عليها بالحبس لكن اقل من سنتين . هذا وان كان منطق المشرع المصري بالنسبة للمخالفات مفهوم ويتفق مع ما نصت عليه م ٣١٠ ق . ا ج « من انها حجة بما ورد فيها بالنسبة للوقائع التي يقوم بها المأمورون المختصون الى ان يثبت ما ينفيها » .



أما موقفه بالنسبة للجنح والشرع الفرنسي بأن أسبابه ائسح اذ أن عقوبة الغرامة مضاف إليها الحبس مدة أقل من سنتين عقوبة جنائية ليست بسيطة أن جواز التعبير .

## ٢ — قواعد الغياب في الجنائيات في التشريعين المصري والفرنسي :

يتفق التشريعان على وجوب حضور المتهم في الجنائيات وفقاً لفكرة المثل المادي ( التواجد الجسدي ) ليكون المتهم تحت بصر وبصيرة قضاة العدالة وفي كفة ميزانها ولكن يلاحظ في فرنسا أن فكرة المثل المادي لها إجراءات معينة يجب اتباعها قبل ذلك المثل لماذا لم يمثل المتهم بعد ذلك فقد يوضع تحت طائلة جزاء خطير هو وضعة « خارج حماية القانون » فيتوقف عن ممارسة حقوقه كمواطن وأهليته في مباشرة الدماوى القضائية والحجر على أمواله أما الوضع في مصر إذا تغيب المتهم المكلف بالحضور قانوناً فالمحكمة تحكم في غيبته ويترقب على صدور هذا الحكم إذا كان بالإمانة حرمان المتهم من أن يتصرف في أمواله أو يديرها ، وبطلان كل تصرف أو التزام يتعهد به المحكوم عليه « م ٣٩٠ ق ١٠ ج » .

## ٣ — قواعد الغياب في الجنح والمخالفات في التشريع الفرنسي :

قد انخفضت فكرة الغيبة في التشريع الفرنسي في ظل قانون تحقيق الجنائيات « معنى مادي ومعنوي » لحضور المتهم يعني ذلك تواجده المادي ولو يظله مادام ذلك جائز ثم تواجده المعنوي أي اشتراكه بالفعل في المرافعات ومعنى آخر كان يشترط كي يكون الحكم حاضرياً أن يتواجد المتهم وأن يدافع عن نفسه وعلى أساس هذا القصور كان لغياب المتهم في مواد الجنح والمخالفات صورتان .

( ١ ) الغياب عن الحضور بعد صدور تكليف بذلك حراً ومعتقلاً إلى الجلسة بشخصه .

(ب) الغياب عن الدناع ويكون ذلك حيث يتحقق بالفعل الحضور المادي للبتهم بالجلسة لكن بسبب أو لآخر يمتنع أو يرفض الاشتراك في المرافعات .

وقصور الغياب على هذا التحديد يجد أساسه فكرة الحضور المعنوي إذ على الرغم من تواجده المادي فإن تواجده المعنوي أو الفكري يتخلل برنفسه الاشتراك في المرافعات فاصبح غالباً بالرغم من حضوره .

ومن الجدير بالذكر أن محكمة النقض الفرنسية قبل سنة ١٩٣٥ وقد نقلت فكرة الحضور المعنوي إلى القضاء الجنائي فليس من وجهة نظرها ونظر مؤيديها على ما كان مقرراً في قانون المرافعات المدنية وذلك لوحدة العدالة المدنية والجنائية واتخاذ طبيعة الحكم فيهما ولكن لغياب العلة في التمييز بين التصور المادي والمعنوي من







ق ١٠ ج على ان « اذا كلف المتهم قانونا بالحضور ولم يمثل أمام المحكمة في اليوم المحدد بورقة التكليف بالحضور جاز الحكم في غيبته .

يشترط لكي تقضى المحكمة في الغيبة ان يكون علم المتهم اتصل بالدعوى المقامة ضده أمام قضاء الحكم ففي حالة ما اذا تم التكليف الشخصى فهنا ينشأ عليه التزام بالحضور ولكن يحدث ان يتم الاعلان الى موطنه أو لجهة الادارة في هذه الحالة يكون علم المتهم محتتملا أو محل شك على الاقل ومن هنا فان هذا الشرط يستوعب غائب الجاهل أو المخذر أو العمد الى ان هذا الشرط قد جاء عاما لان يتضمن من غيباب المتهم بطاقته يريجون خطأ .

ونعتقد ان مرد ذلك الى عدم الانضباط التشريعى في تنظيم اعلان المتهمين والسبب - في ذلك يرجع الى ان المشرع المصرى تردد في التحديد الاخير لمعنى الغيبة وعلى الاق في عدم تطبيقها على موقف المتهم فقط ففوض الامر للمحكمة لتكون بامتنار اذا ما تحقق الشرط الثاني ( عدم مئول المتهم في اليوم المحدد بورقة التكليف بالحضور فللمحكمة ان تحكم في غيبة المتهم م ٢٣٨ / ١١ ج أو تؤجل الدعوى وتامر باعادة الاعلان دون ان يبدن المشرع باساس موضوعى يتحدد على اساسه اختيارها ومن هنا فمن المتصور ان تصدر المحكمة حكما غيابيا بالرغم من ان غياب المتهم كان بظلمة منطوق اعلان لشخصه ولكن طرأ عذر قهرى كما يتصور في هذه الحالة ان تامر المحكمة بتأجيل نظر الدعوى واعاده الاعلان ليصبح تكرار الاعلان الاول وفي الحالاتين يقلت هذا الغائب من تبعته ( الاخلال بالتزامه بالحضور (١) .

ويتصور من ناحية اخرى ان يكون غياب المتهم عن جهل منه بالادعاء بتمام الاعلان لغير شخصه وعدم توافر علمه الفعلى فيمتصور في هذه الحالة ان ترى المحكمة التأجيل واعادة الاعلان ويصبح تكرارا عقابا اذا تم كذلك بغير شخص المتهم .

هذا الاختلاط ينتج حكما من غياب الاساس الموضوعى الذى يسمح للمشرع نفسه بترتيب الاحكام المناسبة كما يسمح بالقول بنشأة الالتزام القانونى على عاتق المتهم بالحضور ويدع للقاضى الفرصة في النهاية لتفريد فئات الغائبين .

هذا الاساس هو في نظرها ( انتصار الآثار القانونية المترتبة على ورقة التكليف بالحضور على الحال التى يتم فيها الاعلان الى شخص المتهم أو ثبوت العلم اليقيني بالتعاودة اذا ان عدم مئول المتهم المكلف بالحضور بنفسه أو بممثله ان جاز يجيز للمحكمة ان تامر بالتأجيل واعاده الاعلان أو ان تقضى في غيبته م ٢٣٨ / ١١ ج ١٠ ج هذه الرخصة تنزع من المحكمة تارة وتارة تضاف اليها رخصة اخرى فيصير الحكم

(١) الدكتور محمد ذكى ابو عامر في مرجعه للتعليم ص ١٨٢ « شائبة الخطأ » في الحكم الجنائى وهو المؤلف مستقى البحث .



حضوريا وجوبيا بالرغم من عدم بثول المتهم ماديا اذا حضر الخصم بنفسه او وكالة عند النداء على الدعوى ثم غادر الجلسة او تظلف عن حضور بعض جلسات المرافعة المتتالية دون ان يقدم عذرا مقبولا .

هذه الصورة من النياب العمد اذا ما انسحب المتهم من الجلسة او تظلف عن حضور الجلسات المتتالية دون عذر فلا يعتبر اخلال بالتزام نشأ على عاتقه بسوى الرغبة فى التسوية والاستخفاف بحرمة القضاء والمثمة بخلاله هذا يكون قد اخطأ وقد شاء المشرع ان يكون جزاء هذا الخطأ صدور الحكم حضوريا على مواجهته على الرغم من عدم بثوله واتحيا أمام المحكمة .

وهناك حالتان يتزايد فيها رخص القاضي :

١ - فبدلا من ان يقف عند امكانه اصدار حكم غيابي او لتجمل الدعوى والاعلان بلا أصبح بإمكانه ان يصدر حكما حضوريا وهذا هو ما اقتض من نص المادة ٢٤٠ ق ١ ، ج « فيجوز للمحكمة متعا لتضارب الاحكام واطالة الاجراءات اذا رعت ويحتوى على مدة اشخاص من واقعة واحدة وتظلف بعضهم رغم تكليفهم بالحضور قانونا فيجوز للمحكمة اذا لم تقرر الحكم فى غيبتهم ان تؤجل الدعوى وتلزم باعادة الاعلان من تظلف مع تنبيههم الى انهم اذا تخللوا سيكون الحكم حضورى » .

لكن يؤخذ على نص تلك المادة من الناحية الموضوعية ذلك التردد الذى يبدو فى الترخيص المستمر للمحكمة برغم تعدد الاجراءات ويؤخذ عليها ايضا من ان المحكمة تبين انه لا مبرر لحضور الخصوم وهو امر يفترض قدرا من الايمان من جانب المحكمة فى البحث عن اعداء المتهمين، وخصوصا اذا ما تم الاعلان لغير شخص المتهم اى لجهة الادارة او الوطن .

٢ - الحالة الثانية وهى التى يظل للقاضي فيها ذات الرخص فيتحقق فى حالة ماذا تم الاعلان لشخص المتهم ولم يحضر ولم يقدم عذرا م ٢٣٨ / ١ ق ١٠ . ج لماذا كان للمحكمة ان تؤجل وتملن مرة اخرى فهو تكرار عقيم لانه على احسن الفروض سوف يتم كذلك لشخص المتهم واذا كان لها ان تصدر الحكم غيابيا فهذه رعاية لا ينبغي ان يحظى بها غائب اخل بالتزامه القانونى بالحضور وفى كلتا الحالتين يفلت الغائب من كل جزاء اخلال عدى يبقى اخيرا التساؤل عن الفارق فى هذه الحالة وحالة انسحاب المتهم من الجلسة وتظلفه عن حضور الجلسات المتتالية بالجزاء فى هذه الحالة جوزاى والثانى وجوبى .

واخيرا لا ننكر ان هذه الحلول تتم عن رغبة المشرع المصرى فى التقليل ما أمكن من فرض صدور الحكم فى غياب المتهم حيث تبرك للقاضي بتقدير مناسبة اصداره وترك



له كفاءة عامة منسبة اصدار الحكم حضوري ليعطيه الفرصة في النهاية الى الاستجابة لمقتضيات سلامة الحكم كما استوجب ذلك وجوب حضور أو داخله الشك في الإعلان الفعلي وهو اتجاه حسن ومحمود من المشرع المصري .

ومن ناحية اخرى لا تنسحب في تطبيقها العام مع ما ينفي للقانون نفسه من احترام وليس العدالة في تحري الحقيقة من انتظام لان تعميم الطول على نحو لم تراخ فيه التفريد الواجب بين ثلث القاطنين دون ان يكون هناك اساس موضوعي يمكن التناقص من هذا التفريد الواجب بين ثلث القاطنين دون ان يكون هناك اساس موضوعي يمكن التناقص من هذا التفريد وهذا يمكن ان يؤدي حتما اذا سلطنا جدلا صلاحية الجزاء التثريعي الموجود على الاخلال بالالتزام بالحضور وهو اعتبار الحكم حضوري في حالة غيابه في حالة غائب الصمد ولمل هذا الحظر (١) هو ما دافع الشرع الى اجازة المعارضة في الحكم الحضوري اعتباري بشروط ٢٤١ / ٢ ق ١٠ ج .

---

(١) الدكتور محمود مصطفى - ولوف صبيد - المصفاوي : يتلقون على ان جواز المعارضة يترتب على شرطين ١ - ان يثبت للحكوم عليه ان نيابه قام عقرا على منعه من الحضور ولم يستطع تعميمه للمحكمة .

٢ - ان يكون استئناف الحكم غير جاز .

- يرى الدكتور المصفاوي ان على المحكمة ان تؤجل نظر الدعوى وتامر باعادة التكميل بالحضور .



## الفصل الثالث

## الخطأ المفترض كأساس للظن بالمعارضة

يقضى بنا البحث في تاصيل الخطأ المفترض لوجود وسيلة للظن وهي المعارضة أن نبحث في العناصر التالية :

١ - طبيعة الحضور في الدعوى الجنائية والمدنية ونتائج المعارضة فيها :

٢ - منوال اصدار الحكم الغيابي يفترض الخطأ .

٣ - قيود تصحيح الحكم الغيابي وعلاقته بالخطأ المفترض .

## ١ - طبيعة الحضور في الدعوى الجنائية والمدنية ونتائج المعارضة فيها .

اتضح مما سبق أن التصور الذي اعطى للغياب العنائي بادي ذي بدء بفكرة « المثلث المادي » للمتهم امام المحكمة بحيث كان الحضور والغياب يتناسبان تناسباً عكسياً فواهم ماثول او عدم ماثول المتهم وقد ظل ذلك في مواد الجنائيات في فرنسا ومصر ابا في مواد الجنح والمخالفات فقد لحق التطور النظام القضائي في مصر وفرنسا وانقلب نظام الحضور الاعتباري على غرار ما تم في القانون المدني لاسباب تكن في جيلتها ضرورة توافر جزاء على الغياب العمدى الذى كان يلجا اليه المتقاضون تطويلا لابد التقاضى وتسويبا للعدالة فاعتبرت بعض الاحكام حضوريا على الرغم من عدم ماثول المتهم المادى وقد ظهر في اللغة الفرنسية معيار جديد للغياب هو خطأ المتهم ( اذا أعلن لشخصه وثبت عليه الفعلى بالتكليف وانتهى لديه العذر واعتبر الحكم حضوريا وقد اقتصر الفقه في معالجة فكرة الحضور امام القضاء الجنائى على الإشارة الى ضرورة مباشرة الاجراءات في حضور الخصوم او تمكينهم من حضورها وعلى تعداد الاباحات التشريعية الممنوحة للقاضى دون بحث لنوعى الحضور امام القضاء الجنائى وما تقتضيه هذه الدوامى من حلول وخصوصا الطول التشريعية في مصر وفرنسا لمشكلة الحضور وهى قد جاءت في رأينا خالية حتى من المنطق البحث .

ولكن يبدو أن المواجهة الصحيحة لفكرة الحضور هى وحدها التى تكفل التحديد الصحيح لفكرة الغيبة والاعتبار الملائم لمعالجة الخطأ الناجم عنها وفى الواقع ان الحضور في المواد الجنائية يتبع بضرورة قد لا توجد على الاقل بنفس الكثافة في المواد المدنية وان المشرع في مصر وفرنسا قد تأثر فى تصوره لطبيعة الحضور الجنائى بالمشرع المدني الى حد كاد ينسبه ما يتميز به هذا الحضور من طبيعة خاصة تستلزم ان يكون الاصل العام هو الحضور التخصى في المواد الجنائية بسلا تفرقة بين جنائية وجنحة ومخالفة فطبيعة الحضور الجنائى لا تتنوع بحسب جسامه الجريمة ولا نوع العقوبة وذلك لان الحقيقة دائما محفوظة في قلب المتهم على نحو يشكل حظرا على اقتناع القاضى وبالتالي على سلامة الحكم ومما لا شك فيه ان الحضور



الشخصي للمتهم امام المحكمة ليس كأي إجراء يستنفذ الغاية منه بحضوره ولكنه مطلوب لذاته وذلك لانه فيه احضار للحقيقة وهي من ضرورات ودوامى القانون الجنائي الحديث في تفريد العقوبة واختيار التحديد الوثائقى اللازم لتطبيقه على المتهم ولأن كان للحضور الشخصي للمتهم في مواد الجنائيات ضرورة قد ملائمتها المشرع والفقه من كل تأثير لما فيه من بروز للطبيعة الجنائية في الحضور لتلك المواد الا ان الفقه قد خاض بالجلد في مواد الجنس والمخالفات الامر الذى يستتبع توحيد المنطق التقنوى للطول استجابة للدور الجديد الذى انيط بالقانون الجنائي الوفاء به لكنه اذا تصافت وكثت الحقيقة محفوظة في الأوراق وهو أمر يقتصر على بعض المخلفات فانه يمكن السماح بالحضور التمثيلي للمتهم تكون قد اقتربنا من منوال الحكم المبنى لان قوام المصالح المرتبطة بالدعوى المدنية ادعاءات متناقضة بالأخص مالية بين اطرافها فتقبلور ما هيته من خلال تحديد الخصوم انفسهم لطلباتهم وانعكست تلك الطبيعة على دور القاضي المبنى في الإثبات فكان مبدأ حياد القاضي او سلبيةه مالايجابات يجرى لخدمة مصالح خاصة بالخصوم يرددون ادعاءاتهم ثم يخللون عليها بأن سمعرت حجبتها وهو بينهم كمن يحمل ميزان وصنجة يعطى الحق لمن ترجح موازينه وقد قيل في هذا الشأن ان الدعوى المدنية هي نشاط امام المحكمة اما الدعوى الجنائية هي ردع وسيطه العقوبة او العلاج وهي مصلحة عامة لان الجريمة تخل ببناء وكيان وامن الجماعة أى أن موضوع تلك الدعوى واحد في كل الجرائم وهو مطالبة سلطة القضاء بتوقيع العقاب على المتهم هذه السلطة تعين ان تستعين بكل الوسائل لا تتقيد ببليل بحد حجيته لكي تصل الى ائق معرفة بمسكة للجريمة وتعطيها والوصف القانوني المجرد وتنزل عليها بقدر من العقوبة الامر الذى يستدعى القول بان الدعوى الجنائية « هي نشاطا المحكمة على العكس من الدعوى المدنية » .

### نتيجة المفارقة في طبيعة الحضور في الدعويين :

خلصنا بما سبق وعلى اساسه فان الحضور في المواد المدنية يخلط من الدعوى الجنائية بالقصور القانوني لاهمية الحضور فيها يعتبر الحضور الشخصي في المواد الجنائية حقا خالصا للمجتمع لا ينبغي ان يتنازل عنه الا حيث تقتضى مبرراته وفنون ان يكون على اذنه من القاضي وعلى هذا الاساس فان اجازة الحضور التمثيلي في مواد الجنس والمخالفات في مصر وفرنسا يحتاج الى اعادة نظر .

انه اذا كان الحضور الشخصي حقا خالصا للمجتمع فان هذا الحق يعاقلة التزام شخصي بالحضور لكن يثور السؤال :

ماهى اللحظة الزمنية التى ينشأ فيها الالتزام والتصرف الذى يترتب عليه :

ينشأ الالتزام منذ اتصال علم المتهم بالادعاء الجنائي المحصول ضده لتمام قضاء الحكم مستكفلا بدقة كافة المعلومات والبيانات التى تؤدي الى هذا العلم اليقيني ونفس



الوضع اذ اتصل العلم ولكن عذرا لا اراديا مثل هذا لا يكون نسبة خطأ في جانبه وبالتالي يكون الحكم غيبيا في حقه بكل ما يقرّب على الحكم الغيابي من آثار أما غالب العمد الذي اخل بالالتزام الحضورى لا ينيى أن يبر خطؤه دون جزاء وهذا الأساس الوحيد الذى يكفل سلامة الحكم فى الواقع فإن المشرع الفرنسى كان اكثر احركا لطبيعة هذا الالتزام فاشترط العلم الفعلى بالتكليف على العكس من ذلك المبررى الذى اخذ بالعلم القانونى فى المواد ٢٢٨ - ٢٤٠ ق ١٠ ج ورخص للقاضى بناء على ذلك العلم ان يصدر حكما حضوريا اعتباريا مع العلم بان العلم الثانوى قد لا يتفق مع العلم الفعلى للمتهم وهو امر لا يجوز استغلاله فى الاحكام القضائية واستخلاص الخطأ منه وتوقع الجزاء عليه الامر الذى دفع بالمشرع المصرى احساسا منه بهذه المخاوف الى ايجازة المعارضة فى الحكم الحضورى الاعتبارى بشروط خاصة وهو فى حد ذاته امر غريب . هذا وقد اخذ المشرع الفرنسى بفكرة الرغبة المقبولة للمتهم تلك الحالة المنصوص عليها فى م ٤١١ ق ١٠ ج . ف (٢) لكن هذه الحالة محدودة الخطر على سلامة الحكم القضائى لانها مقصورة على الحالات التى يجوز فيها التمثيل الحضورى وتوقعه على تقدير مزدوج : تقدير المتهم المضيون التهمة وحدودها واعتماد القاضى لهذا التقدير الذى قوامه ان دفاع المتهم سوف لا يشهد جيدا الى الحقيقة امام القاضى .

إما المشرع المصرى فقد سوى بين فكرة الغياب العمدى المأهول للجزاء فكره اخرى جديدة وهى « منع تغارب الاحكام واطالة الإجراءات » م ٢٤٠ ق ١٠ ج .

واقل من يقال فيها ان غائب الجهل أو العذر لم يرتكب خطأ يمكن تحمله بمسببه جزاء صدور الحكم عليه حضوريا .

## ٢ - مآول اصدار الحكم الغيابى يفترض الخطأ .

ان الحكم الغيابى يصدر دون سماع دفاع المتهم على مواد الجنائيات فى مصر وفرنسا . لا يتعامل قضاء الحكم الا مع جانب الاتهام فاذا تغيب المتهم عن حضور الجلسة يقرأ امر الاحالة الى المحكمة والاوراق التى تثبت اعلانه ثم تتقدم النيابة والمدعى الحنفى ان وجد باقوالهما وطلبتهما اما فى مواد الجنح والمخالفات فانه قد يصدر الحكم واحضوريا اعتباريا فى حالة مآول المتهم ماديا بشخصه .

(١) الحضور الشخصى فى مواد الجنائيات ضرورى فى مصر وفرنسا ونظام الحكم الاتعبارى لا يعتمد به فى لتبائله على مواعد الحضور والغياب فى مواد الجنائيات « حكم نفس » فى ١٧٥/٥/٢٨ احكام للنفسى س ١٨ ق ١٥٤ م ٥٨ م ٢٨٤ ق ١٠ ج . م .  
(٢) م ٤١١ ق ١٠ ج ف : من لاحالة للى يطلب فيها التهم القضاء فى غيبته ولا تدرى المحكمة امسية لظسورة .



فإذا كان غيبيا صدر بعد الاطلاع على الأوراق م ٢٢٨ ق ١٠ م بينما على المحكمة أن تحقق الدعوى كما لو كان الخصم حاضرا فالفرق بين التعبيرين ينتهي في الواقع المطى الى الاشياء لغيب حامل الحقيقة لكن هذا القانون يحتاج الى تفصيل مقبول فيه ان المحاكم وفقا لمبادئ القانون الطبيعي ان لا تنطق الا بما تراه عادلا ومؤسسا في الادعاءات التي اخصت بالفعل فيها سواء كان المتهم حاضرا او غائبا وعلى هذا الاساس فلان غيب المتهم لا يسقط من مهمة المحكمة ولما غيابه يعقد من هذه المهمة الصعبة « اذ عليها ان تمارس وظيفتها في البحث والتفتيش والسعى الى الحقيقة حتى ولو واجهها المشرع القضاء بعد الاطلاع على الأوراق » .

ولكن بالرغم من وضوح هذا المبدأ وما يدعمه من ان غيب المتهم ولو كان عبدا ليس مبررا لادانته لان الجريمة التي تغيب عن الحضور فيها للدفاع عن نفسه لا الغياب نفسه هي الحقيقة التي يسعى عنها قضاء الحكم بالرغم من ان هذا المبدأ معوق من النشاط مائتا صلبا « هو غيب حامل الحقيقة » ذلك ان الادعاء الجنائي الذي يصل الى زمام قضاء الحكم ينسب الى ذلك المتهم ويستقبله القاضي بفكر خال من اى تأثير لتشكل عقيدته حتى تتسطر في النهاية في شكل حكم قضائي يعلن الحقيقة لماذا ما تمت المحاكمة غيبيا فلانها تكون مفتقرة الى ضمانات اساسية من ضمانات المحاكم في الدعوى من ضماناتها وهي كذلك ان توفر معرفة كافية بالدعوى هو حضور حامل الحقيقة ومن هنا كان من مبدأ مسيطرة الاجراءات في حضور المتهم يمكن القاضي بعقيدته ان يصدر الحكم بمعاونة الاساسيين : الدفاع والادعاء ومن الجدير بالذكر ان هذا الخطأ المفترض وتوهمه في الحكم الغيابي لغيب المتهم الدفاع لا يلزم ان يقتصر على شكل الادانة بل انه من الناحية النظرية على الاتساع ان يتخذوا شكل البراءة سواء في جنائية او جنحة او مخالفة .

وعلى اساس من ذلك كله تؤكد ان غيب المتهم يمد سببا قويا وشاملا قويا الى الحد الذي نستطيع معه ان يكون مفترضا وشاملا لانه صالح لان يحقق ذلك الخطأ في اى من جوانب الحكم الامر الذي يسمح معه بالقول بان فئة قانونية على ان غياب المتهم يمنع القاضي من التقدير الصحيح للوقائع انفرادا بالمتهم وبالجميع الذي ان يأخذ شكل البراءة الخاطئة او الادانة الخاطئة .

وليس هذا اجترار على الفكر المستقر في الفقه المصري والفرنسي ولاننا نرى فيه استخلاصا لهذا الفكر وتبني له فلان كان الفقه لم يعبر صراحة عن فكرة الخطأ المفترض في الحكم القضائي بسبب الغيبة فلان توجهه الاساس في معالجة الموضوع كان ابدا الى المعارضة دون مواجهة لفكرة الغياب في ذاتها مجردة من المعارضة كوسيلة لاصلاح الاخطاء الناتجة منها .

واخيرا فنوال اصصدار الحكم الغيابي في غيبة المتهم يقودنا الى تقريرين



الخطأ في جانب الحكم لانه الادانة لشخص دون سماع اقواله ولهذا السبب نفسه فان الحكم الجنائي لا يجوز ان ينهى منها بالتنبية للقضاء الذي اصدره سواء تعلّق الامر بجنائية أو جنحة أو مخالفة إلا بسماع دفاع المائب وذلك هي الدعاية الاولى التي تستخلص على اساسها (فكرة الخطأ المفترض) .

### ٣ - قيود تصحيح الحكم الجنائي وعلاقتها للخطأ المفترض :

ينبغي ابتداء ان نلاحظ ان الحكم الجنائي بالادانة لا يتحقق الا بعد اعلان المحكوم عليه من جانب النيابة اعلانا صحيح فيكون بذلك قد تحقق علمه به ولحسن الحظ ان يتشدد المشرع المصري في شروط هذا العلم وترتية الاثارة فبعد ذلك يانه لا بد ان يتخذ الاعلان في ظروف تقطع بذاته في تحقيق العلم للمحكوم عليه وهذا ما يكون في القانون المصري الا اذا تم الاعلان لشخص المتهم اما اذا تم الاعلان في الوطن او جهة الادارة فلا تسري اثاره الا اذا علم به المحكوم عليه فعلا ماذا تطلبت الادانة بجانيه فان تصحيحا يفلت من كل شكله ولا يخضع في القانون لتقيد ما هو يتوقف دائما على محض واقعة مادية وهي حضور المتهم اراديا او جبريا بهذا الحضور وحده يسقط الحكم بالادانة الصادر غيابيا بقوة القانون لتستقيم المحاكم من يصيد في الاوضاع الطبيعية واذا كان تصحيح الحكم يفلت من كل قيد على هذا النحو فيستحيل فهم ذلك الا اذا قدرنا بان ثمة تسليم تشريعي بخطأ الادانة تسليفا مسبقا لا تقدر من بعده ( وهذا بالاضبط التسجيل لتحقيق لفكرة الخطأ المفترض في الحكم وسبب الغيبة ) وقد كان من المنطق ان يند هذا الى الادانة الصادرة في الجنب والمخالفات مادامت العلة وهي الغيبة وقد توافرت لكنه انسيانا وراء الاسباب التاريخية التي ادت الى اختلاف فكرة الغيبة في مواد الجنب والمخالفات منها في مواد الجنائيات فقد خضع تصحيح الادانة الغيبية في مواد الجنب والمخالفات الى قيود ثلاثة وهي : ١ قيد شخصي ٢ - قيد زمني ٣ - قيد شكلي .

#### ١ - القيد الشخصي .

فلان الخطأ المفترض في الحكم الجنائي انما يتبع اساما عن غياب جانب من جانبه الاساسيين وهو الدفاع فان المطالبة باصلاحه لا تكون بمعقوبة الا من المحكوم عليه باعتباره الذي غاب امام النيابة العامة فهي لا تغيب ولا يعنى بالتالي ادعائها فالمحكوم عليه هو من حقيقة الحكم القضائي ليتحمل المعقوبة او التنبير الواردة فيها .

#### ٢ - القيد الزمني .

بعد اعلان الحكم للمحكوم عليه الصادر بالادانة فان فرصة للموازنة بين ان يعارض في الحكم الصادر ضده أو يتيله وبلواتها ينسحب القلق من طبيعة الحكم ويصبح من المستحيل التمثل بالغيبة في سبيل اصلاح هذا الخطأ الذي كان مفترض فيه ويترتب على عدم الطعن قبول الحكم وبما يسمى بالآثر الموقت للمهاد الطعن وهذا الاثر يقضي على الحكم لا يكون تابلا للتنفيذ الا بعد فوات هذا الميعاد أو بعد صدور حكم القضاء المختص اذا مارح الطعن .



## ٢ - القيد الشكلي :

اعلان الإرادة من جانب المتهم المحكوم عليه في التمسك بالخطأ المفترض في الحكم  
مالمحكوم عليه الغائب من خلال الفرصة الزمنية التي سبق ذكرها في القيد السابق انه اذا  
انقضت تلك الفرصة دون اعلان الإرادة عد ذلك قبولا للحكم اى تسليبا بخلوه من  
الخطأ .

من خلال تلك القيود يمكن القول بان المشرع الادانة الصادرة غيابيا في جنائية  
يضع قرينة قاطعة على خطأ الحكم ويعتبر حضور المحكوم عليه هو القيد الوحيد  
لاعادة نظر الدعوى بيننا جعل من المحكوم عليه المرجع الوحيد في خلو الحكم من  
الخطأ في مواد الجنب والمخالفات وتنعكس طبيعة هذا الخطأ على موال التصحيح  
فتفترض ان يجرى على مرحلتين .

المرحلة الاولى : سقوط الحكم الغيابي .

المرحلة الثانية : اعادة نظر الدعوى .

ففي مواد الجنائيات يجرى تصحيح الادانة الصادرة غيابيا على ذات المرحلتين  
فيسقط الحكم الغيابي سقوطا فوريا بمجرد الحضور المادي للمحكوم عليه حبرا  
او معتقلا وثانيا ييدا اعادة نظر الدعوى تمهيدا لاصدار حكم جديد في الاوضاع الطبيعية  
وعلى ذات النوال يجرى التصحيح في مواد الجنب والمخالفات في فرنسا ونفسا لما  
قرره م ٨٤٩ في ١٠ ج . ١ . ف اما في مصر . في مواد الجنب والمخالفات فيجرى  
التصحيح على مرحلة واحدة وهي اعادة نظر الدعوى مع بقاء الحكم الغيابي  
تلكم دون سقوط م ١٠١ ق ١٠ ج . ١ . م .

ومن الجدير بالذكر ان قاضي المعارضة في مصر وفرنسا كما هو الحال بالنسبة  
لواد الجنائيات هو قاضي الحكم الغيابي . فطعن المحكوم عليه بالمعارضة يعيد  
الاختصاص الى المحكمة التي صدورت الحكم الغيابي .

وفي الواقع ان الخلاف بين القانون المصري والفرنسي بين بقاء وسقوط الحكم  
الغيابي لا يمدد ان يكون خلافا نظريا بقا غير البديهي ان يتوقف الحكم الذي  
سقط من انتاج اى اثر قانوني فان التشريع المصري ورغم قيام الحكم يكساد هو  
الاخر ان يكون نفس الشيء لتفيذه الموقوف بفعل الاثر الموقوف للطعن وثانيا فانقد  
الاثر بالنسبة للزيد في صحيفة السوابق او الاعتداد به في العود فقاضى المعارضات  
ينظر الدعوى من جديد بصرف النظر عن بقاء الحكم او سقوطه .

(١) الدكتور نجيب حسني - الدكتور رؤوف مبيد : لسول ومبادئ الاجراءات الجنائية ١٩٧٠ .  
١٩٧١ ان الحكم الجنائي الغيابي للمصادر من محكمة الجنائيات حكم تمهيدي يسقط بمجرد التقيض على  
لتهم او تسليبه من تلقاء نفسه .

- في هذا المعنى تقول محكمة للتقضى الفرنسية : يستوى في سقوط الحكم الغيابي بين ان ياتي  
لتهم حرا او معتقلا .



## الباب الثاني

### الخطأ المحتمل

يقتضينا البحث الى تاصيل فكرة الخطأ المحتمل التي تصفها طريقة تبسك الخصم بالاستئناف الى البحث عن افكار ثلاث كل على حدة .

١ - الفصل الاول : فكرة عامة عن الاستئناف .

٢ - الفصل الثاني : النطاق التشريعي للخطأ المحتمل .

٣ - الفصل الثالث : الخطأ المحتمل كأساس للطعن بالاستئناف .

### الفصل الاول

#### فكرة الاستئناف

تحديد بدئى الأساس الاستئناف :

يعتبر الاستئناف اقدم طرق الطعن وجودا ايا ما كان الابر يعنى الاستئناف انه بصور الحكم حضوريا او حضوريا اعتباري او يصدر الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن تستند محكمة الدرجة الاولى ولايتها في الادعاء الجنائي المحتمل الى زمام قضاء الحكم لكن الحكم يظل قابلا لرحلة من التصحيح بالاستئناف يصبح من بعدها نهائيا .

ويعتبر الاستئناف بهذا المعنى التجميع لمبدء التقاضي على درجتين ومنه ان الاحكام الصادرة من قضاة الدرجة الاولى يمكن من حيث المبدأ استئنافها او اعادة نظر الدعوى التي كان قد صدر فيها الحكم وهذا هو الوجه الايجابي للمبدأ أما الوجه السلبي ان جريان المحاكمة يتوقف بعد صدور الحكم من تلك الدرجة فلا استئناف لاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف .

وعلى هذا الأساس وذلك المبدأ يمكن القول بان صدور الحكم الابتدائي مفترضا فيه الخطأ ماذا كانت المعارضة تصبح من هذا الخطأ المحتمل فان الاستئناف طريق وقائي للاحكام التي تتضمن احتمال اخطاء ولم نشأ الخوض في البحث عن الأساس التاريخي بطريق الطعن بالاستئناف لان ذلك ليس موضوعا قانونيا بقدر ما هو سرد تاريخي لوقائع نحن بمسدها في غنى عنها ويجدر بنا يادى ذى بدء انه طالما ان هناك طريق مرسوم لرثع الخطأ المحتمل في الحكم الجنائي ان تحدد النطاق التشريعي الذي على أساسه تحديد الخطأ الذي يجتعل ان يقع فيه القاضي كي يصدر الحكم مضوبا بهذا الخطأ المحتمل واساس الطعن بالاستئناف لرثع مثل هذا الخطأ المحتمل وقد شئنا في بحثنا هذا ان نقيم لنطاق الخطأ المحتمل في الحكم الجنائي وجعله أساسا للطعن بالاستئناف كل منهما في بحث مستقل وهذا هو ما ياتي تفصيلا في الفصل الثاني والفصل الثالث . .



## الفصل الثاني

## التطابق التشريعي للخطأ المحتمل

ان الاستثناء كطريقة من طرق الطعن في الاحكام يقتضى توافر درجتين للتقاضى في المواد الجنائية عموما ويمثل الامر بجنائية او جنحة او مخالفة .

وان يجرى التسليم التشريعي باحتمال الخطأ في الحكم الصادر من الدرجة الاولى في مختلف تلك المواد فان المشرع سواء في مصر أو فرنسا قد اتخذ موقفاً مختلفاً نسلم في بعض الاحكام الصادرة في بعض تلك المواد باحتمال الخطأ بايجازته الطعن فيها بالاستثناء ونفى احتمال الخطأ بالنسبة للبعض الآخر واحل لها قرينة السلامة على التسليم التشريعي باحتمال الخطأ بعدم جواز استثناءها .

جاء التسليم التشريعي باحتمال الخطأ كاملاً في سائر الاحكام الصادرة في الجنج وكان فيها مبدأ التقاضى على درجتين أما بالنسبة للجنايات وبعض المخالفات لايجوز استثناءها وقد تقرر مبدأ التقاضى على درجتين في مواد الجنج في فرنسا وفقاً لما قرره المادة ٤٩٦ / ١ ق . ١٠ ج . ف بتقريرها قابلية الاحكام الصادرة في مواد الجنج بالاستثناء وتقرر أيضاً في مصر لكن القانون المصرى لا يجيز استثناء الاحكام الصادرة في مواد الجنج من محكمة الجنايات وذلك لأن نص م ٤٠٢ / ١ ق . ١٠ م تجيز استثناء الاحكام الصادرة في الدموى من المحكمة الجزئية .

ويمكن القول بان موقف المشرع بالنسبة للجنايات موقف منطقي . وموقفه من التسليم بالخطأ المحتمل في مواد الجنج من المحكمة الجزئية يشمل الاحكام حضورية — غيابية — حضورية اعتبارية سواء كانت بالادانة ام بالبراءة . هذا عن الجنج اما بالنسبة للمخالفات فان المبدأ واحد في التشريعين المصرى والفرنسى وهو التضيق من حق الاستثناء وان اختلف كل منهما في تصنيفات معينة .

١ — نفى فرنسا المشرع الفرنسى قرر احتمال الخطأ في أحكام الادانة الصادر بالحبس في مواد المخالفات ايا كان قدرها اما اذا كانت بالبراءة او عقوبة غير الحبس ايا كان قدرها او نوصها فلا يحتل الخطأ فيها الا اذا كانت العقوبة التى طالب فيها الادعاء تطبيقها تتجاوز مبلغ ١٦٠ فرنك .

٢ — نفى مصر فان الاحكام الصادرة في مواد المخالفات طبقاً لنص المادة ٤٠٢ / ٢ لا يجوز استثناءها من جانب المتهم الا اذا كانت العقوبة غير الغرامة والمصاريف .



لما النية محتمل في الاستئناف يتوقف على شرطين .

١ - أن يكون النية قد طلبت بتوقيع عقوبة غير الغرامة والمصاريف .

٢ - صدور حكم بالبراءة أو لا تقضى المحكمة بما طلبته النية .

وبهذا يتضح انه بينما تكون العقوبة الصادرة هي مناط حق المتهم في الاستئناف من الطلب هو مناط حق النية أو على هذا الأساس فإن المشرع المصري لم يسلم باحتمال الخطأ في الأحكام الصادرة بالغرامة أو المصاريف فقط من جانب المتهم ولأن الأحكام التي لم تطلب النية العامة في الدعوى التي صدر فيها الحكم بتوقيع عقوبة غير الغرامة والمصاريف أو إذا طلبت ذلك وحكم لها بما طلبته سواء كان الحكم حضوري - غيابي حضوري اعتباري . لكن يصدر تلك الأحكام التي أدخل بها المشرع قرينة السلبية محل التسليم التشريعي باحتمال الخطأ أجاز فيها الطعن بالاستئناف إذا كان الحكم مصاباً بمخالفة للقانون .

فمن هذا كله ان التسليم التشريعي بالاحتمال الخطأ في الحكم لم يجرء شاملاً لآثار أحكام القضاء فالوجه السلي لبدأ التقاضي على درجتين يرفع هذا الاحتمال مطلقاً بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فيصبح الحكم فيها نهائياً ويحل محل التسليم التشريعي بالاحتمال الخطأ دية تسليها أضل بسلامة الحكم القانوني .

أما بالنسبة للوجه الإيجابي للمبدأ فقد رأينا ان يقتصر على استيعاب الأحكام الصادرة في مواد الجنائيات في فرنسا وسائر الأحكام من محكمة الجنائيات في مصر ثم لا يستوعب ثانياً عدد من الأحكام الصادرة في مواد المخالفات .

وهذا هو التحديد الأول لنطاق الخطأ المحتمل ومن جهة أخرى نستطيع القول بان المرجع الوحيد في تحديد خلو الحكم من الخطأ المحتمل أو عدم تعلقه أو إرادة الخصوم المتهم أو النية فرغ الاستئناف من جانب إيهما يكفى قرينة أما إذا غوت الخصوم ميعاد الاستئناف دون التقرير به عد ذلك قرينة على سلامة الحكم وخلوه من الأخطاء » .



## الفصل الثالث

يقتضى بحث الخطأ المحتمل كسباس للطعن بالاستئناف أن تفصل النقطة التالية كل منها في مبحث خاص كي يتضح لنا أساس الطعن بالاستئناف وهي :

- ١ — موقف الفقه من النظرية التاريخية للاستئناف وضمانات سلامة الحكم .
- ٢ — الضمانة الناتجة من علوية قضاء الاستئناف .
- ٣ — الموقف المختر .
- ٤ — عمومية الاستئناف .
- ٥ — بعد قضاء الاستئناف عن التأثير المحلي .
- ٦ — نفعية الاستئناف في توفير الأمن القضائي .
- ٧ — الاستئناف واعتبارات العدالة .
- ٨ — نفعية رقابة الاستئناف .
- ٩ — الاستئناف وصحية الشيء المقضي فيه .
- ١٠ — الاستئناف ووحدة التغير الجزئي .
- ١١ — الاستئناف وسرعة التجرى وإطالة الاجراءات .
- ١٢ — الموقف الشخصي .

## ١٠ — موقف الفقه من النظرية التاريخية

## للاستئناف وضمانات سلامة الحكم .

يعتبر أساس الاستئناف من المسائل الشائكة التي انقسم الفقه بصدرها انقساما مبنا وكان لذلك اثر في موقف التشريعات تجاه تنظيم الاستئناف من جهة وموقف الفقه من جهة اخرى فلا زال مبدأ التقاضي على درجتين مسلم به في معظم التشريعات لكن هذا الاعتراف لم يعد قائما تائرا بالحجج التي يعتمد عليها خصوصه فمعظم التشريعات مبدت الى طبيعة في وسط ترحاب عام من الفقه الامر الذي يحدد بناء الى تحديد اساس الاستئناف ثم ابدته او طرحه وما يقتضيه هذا الموقف او زال من حلول للاستئناف يقوم على اساس الحكم الاسلام منظورا الى الحكم الصادر من الاستئناف او على فكرة تصحيح الخطأ المحتمل للحكم الصادر من الدرجة الاولى وهو بهذا الاساس ضرورة لا تحتل المنازعة فالمفحص الثاني لمبادئ الدوى امام قضاء الاستئناف انما يجعلهم ينظرونها عن بصر وبصيرة ويقلون اوجه الدفوع التي نلت او ظن الخصوم ان قضاء الدرجة الاولى قد اسعوا في تقديرهم لها ويذلك يكون هناك فرصة الاصدار الحقيقية في صورة حكم .



اسلم من سائر الاخطاء التي يحتفل وقوع قضاة الدرجة الاولى سواء في القانون او الواقع او مجرد القضاء المسوء .

لكن في الحكم عادة الاستئناف لا يرون فيه ضمانات قضائية تهدف الى تصحيح تلك الاخطاء المحتملة في الحكم الابتدائي وانما هو محصن تاريخ مخصص لحل مشكلة لم تعد موجودة الان « وهى المركزية والتوحيد » ففى نظر خصوم الاستئناف انه نشأ في الوقت الذى توسعت فيه الضعوب في اراخيتها وبات خلف الادارات فيها امر ضرورى واتجهت نحو المركزية والترح فنشأ الاستئناف ولعب دوره في تجميع مختلف ادارات العدالة وما نشأ الاستئناف في فرنسا الا كوسيلة سعى بها الملوك الى التغلب على سلطة القضاء الاتطامى وتجميع مختلف ادارات العدالة في ايديهم لكنه سار مع الزمان جيلا بعد جيل دون التساؤل عن قيمته ومدى تجاريه مع الحاجة الجيدة . وفي الواقع ان في النقد اصرار على ادانة الاستئناف باى ثمن واصبح له هدف آخر دون السابق وهو تصحيح الاخطاء المحتملة في الاحكام الصادرة من الدرجة الاولى اى انه ضمانات قضائية هدفها سلامة الحكم لكن امتدت يد هؤلاء الى التيسل منه معتمدين في ذلك على :

١ — اذا كان الاستئناف يقوم على اساس احتيال وقوع قضاة الدرجة الاولى في الخطأ وعلى فرصة قضاة الاستئناف يقوم على ادراك الحكم الافضل فليس هناك ما يدل على عصية هؤلاء من الخطأ .

٢ — تعدد الاحكام في الادعاء الواحد من شأنه ان لا يعطى الفرصة لتنوع الحقيقة القضائية وتفاوتها وهو امر خطير .

٣ — ان افضلية قضاة الاستئناف من شأنه ان يقلل من هيبة واحترام قضاة الدرجة الاولى لكن هذا النقد فيه مغالطة :

ان قولهم بان قضاة الاستئناف ليسو معتمدين من الخطأ في ادراك الحقيقة الاسلم يمكن القول بان الاستئناف لم يقم على اساس عصية هؤلاء القضاة وانما الصالح الجديد للدعوى محكم ترتيبية الزمنى ونوعية وخبرة القائمين به في العمل القضائى يعطيه بدقة اكثر بعدا للحقيقة القضائية ليس هناك ما يدمو للانزعاج من تعدد الحقيقة وتفاوتها لان القضاء لا يقول كلمته التي استخلصها الا بعد الاستئناف فيها .

ان القول بتقليل هيبة قضاة الدرجة الاولى فان ذلك ليس بصحيح لانهم يمكن ان يصحروا الحكم الاسلم لو اتاحت لهم فرصة قضاة الاستئناف .



## ٢- الضمانة الناتجة من علوية قضاء الاستئناف

يرى البعض بحق أن الحكم الاسلم يتحقق ( نتيجة العلوية قضاء الاستئناف ) فهو طريق من طرق الطعن يطلب المستأنف من القاضي الا على اصلاح الاخطاء التي يدمى وقوعها من القاضي الأدنى فهو بهذا المعنى يفترض قضاء أعلى يقدم ضمانات أكثر مما يقدمها قضاء الدرجة الأولى وهذه العلوية هي الضمانة الأساسية والعلم الحقيقي للاستئناف (١) وتجد هذه العلوية مصدرها في عدد وخبرة قضاة الاستئناف ومركزهم في التدرج القضائي والتسليم بذلك لا يعني سيادة محاكم الاستئناف لان مبدأ استقلال القضاء بعضه عن بعض مبدأ سلطيم به الاستئناف لا يقتصر على نوعية وعدد قضاتها بل وتشمل نوعية معاونيها فان درجة معينة يشترطها القانون في رجال النيابة العامة لدى محاكم الاستئناف والمحامين المقبولين للرافعة امامها لاشك ان في ذلك كله عمق وتركيز للتحقيق الاستئناف ولكن عداته نالوا من ذلك بالنقد نقالوا انه اذا كان قضاء الاستئناف يصدر عن احكاما اسلم بسبب الخبرة والمعد والندرج في النصف القضائي فلماذا لا تشكل المحاكم الجزئية من هؤلاء ابتداء وان الخصوم الذين شاعت الفرصة ان يصلوا الى الاستئناف حيث القضاة ذوي الخبرة دون قضاة عديمي الخبرة لماذا لم يعط جميع الخصوم القضاة لاكثر خبرة وبذلك تتلاقى العدالة من ناقضها وعدم اليقين في بعض احكامها .

في الواقع ان الراى رغم بساطته النظرية في تقريره ويقع من الناحية العلمية في دائرة المستحيل . بالغاء محاكم الدرجة الاولى وتشكيلها من قضاة الدرجة الثانية يعنى البغاء محاكم الاستئناف فتضع سائر المحاكم على قدم المساواة وجميع الاحكام نهائية ثم يعنى تشكيل المحاكم من قضاة الدرجة الثانية ان القضاة انفسهم لا يكسبون الخبرة الا بممارسة العمل القضائي كما ان الاستئناف لا يميز بين مواطنيه لانه يعطى الفرصة لمن يشاء وفي الحقيقة ان هذا النقد لا يكاد يخلو من اللبس بالانقاط .

(١) قرا صفحة ٨٧ ج ٦ آن الخافقات التي تمت في للجمعية للتقريرية في جلستها المنعقدة في ١٥ مايو ١٩٦٦ ابرزت اجماعا على مبدأ علوية محكمة الدرجة الثانية .  
- وصرح بذلك أيضا الدكتور مصطفى الطلعي . الاجراءات للجاندية ص ٤٨٥ .  
- صرحت لسباب التشريع للفرنسي للصادر في ١٨٥٦ ان الاستئناف لا يشكل ضمانات جديرة الاذا كانت المحكمة التي تنظره اعلى في تسام القضاء من محكمة لدرجة الاولى .  
- تردد ميكيرنو ٢٥ يونيو ١٩٧٤ لأنه يكن أن يجتمع ثلاثة قضاة لهم خبرة طويلة وعويقة عن قضاة الدرجة الاولى لكي ينظروا اوجه مختلف للدعوى .



## ٣- الموقف المختار

حقيقة الامر ان الاستئناف كما يرى البعض انه يقوم على فرع من نظريات ثلاثة تهدف الى جعله ضمانة قضائية لتصحيح الاخطاء المحتملة من احكام الدرجة الاولى باصدار حكم جديد اسلم عن طريق اخضاع الدعوى لفحص متعاقب او اعادة نظرها امام قضاة اكثر عددا وخبرة . وان الاستئناف ليس تنظيها اداريا او سياسيا تطور عبر قرون الزمان واستخدم لتحقيق اغراض اخرى غير الحكم لكن تلك الثلاث نظريات معا في مزيج واحد تشكل الاساس الحقيقي للاستئناف وهو « ضمانة قضائية محتومة للخصوم ضد الاخطاء المحتمل من القصور المتوقعة حكم الدرجة الاولى وهذه الضمانة تنتج من الفحص الجديد » من قضاة أعلى وهو في نفس الوقت تنظيم يساعد على ضمان وجود التفسير الجزئي للقانون في الدولة ويساعد على تحقيق التوازن في ادارة القضاء وذلك هو الانقسام الذي اتخذه الفقه تجاه الاستئناف والواقع الحقيقية اليه من بعده دخل دعاء وعداء الاستئناف في حوار الحجج الجانبية التي اراد بها كل منهم ان يدعم موقفه المتخذ سلفا وقد شئنا وضع هذه الحجج في ترتيب تالي لا تكرر هذا الفصل اى بالتسلسل الذي نسير عليه في نقاط البحث .

## ٤- أولا : حجة العمومية

مقتضاها ان الاستئناف يجد بتريره في عمومته والاحجام المستند عليه خلال مخطف حقب التطور الا اذا كان يقدم بلا ادنى شك ضمانات جدية تبرر وجوده واستمراره ولكن تلك الحجة لم تكن في نظر عدائه كافية وذلك لانه لم يكن موجودا في جميع مراحل التطور التاريخي للشعوب « كما انه لم يلق تطبيقا في فرنسا الا بعد ان رأى الملوك انه وسيلة ملائمة لتحقيق اهدافهم في التوحيد والمركزية ومثل تلك الحجة لا يمكن اعتنادها الا بافتراض مقدمة لا يمكن التسليم بها وهي ان التنظيم الذي عرفه شعب بعض يكون قابلا من حيث المبدأ للتطبيق على الشعوب الاخرى اى ان هذه الحجة لم تكن حاسمة الا اذا ثبت منها ثبات الحاجات التي دفعت وجوده في ذات الامة ومن مخطف الامة .

والتنظيم الحالي للاستئناف لم يعد يتجاوب مع حججه العالمية تلك في منكر في الجنايات وبعض المخالفات وفي القضاء الخاص وفي القضاء العسكري .

وفي الواقع ان هذا النقد غيه مغالاة لانه لا يقصد بالعمومية ان الاستئناف وجد في كل يوم من ايام تاريخ الشعوب حتى يمكن القول بانه لم يتحقق فيها وان العمومية هي ذاتها التي تثبت ثبات حاجاته مع الزمن اما عن نكران الاستئناف في بعض المواد فليس عيبا في الاستئناف وموقف المشرع من تنظيم مالا يصلح حكما على سلامته .



### ٥ — ثانيا : الحجة المستخلصة من بعد قضاة الاستئناف عن اسباب

#### التأثير المحلى

مقتضاها ان قضاة محكم الدرجة الاولى بحكم تربهم الشديد من المتقاضين يكونون اكثر عرضة لاسباب المصلحة او الميل الى حقد او غير ذلك من اسباب التأثير المحلى وفى الاستئناف تكمن ضمانة المتقاضين ضد هذه التأثيرات التى يفلت قضاة الاستئناف فيها ولكن تعرضت هذه الحجة للنقد .

فالقول بذلك فيه تشاؤم فالقاضى السوء سىء فى الدرجة الاولى او الثانية ولكنه يمكن الرد بالقول بان القاضى فى الدرجة الثانية ليس وحده الذى يصير الحكم فيكون من اسباب التأثير المحلى ابعد لمقصود بالحجة هو ضمانة قضاة الاستئناف ضد اسباب التأثير المحلى التى قد يقع فيها قضاة الدرجة الاولى ولا معنى قط بعقد قضاة الاستئناف عن معايشة الدعوى ملايسة المتهم » .

### ٦ — ثالثا : الحجة المستخلصة من نفعية الاستئناف

#### في توفير الامن القضائى

مقتضاها انه في غياب الاستئناف تصب الاحكام نهائية وينشأ في نفوس المتقاضين شعورا بالقهر ضدها وبالأذى من احتمال الخطأ فيها وهذا كله يمرض بل يخلق عدم الثقة في تنظيمات القضاء فينبغى ان يجعل المشرع من ذلك الطعن وسيلة لتحقيق الحماية والشعور العميق بالامن وليس امامه من وسيلة سوى اقرار الاستئناف بالاضافة الى ذلك ان ارتباط المتقاضين بالاستئناف رغم توقف استخدامه على محض ارادتهم ان ذلك لا يبلغ ذليل على الثقة التى يضمنونها فيه فعلى ذلك لا ينبغى الفأوه الا لاسباب قاهره تمنع حرمانهم منه لكن امتدت يد عداته الى نقد هذا الحجة بقولهم :

انه اذا كان الصحيح ان المشرع عليه ان يستجيب فيما يقره من تنظيمات ليس فقط الى الخلاصات العلمية وانما ايضا ان يستجيب كذلك للإنكار المتجاوبة مع مواطنيه في اللحظة الزمنية التى يتناولها التشريع الا انه من المشكوك فيه حدوث هذا الأذى المزعوم لولا الاستئناف فالتنظيمات القانونية القديمة والحديثة ضمنت عددا من الحالات التى يكون فيها حكم محكمة الدرجة الاولى نهائيا ولم يثبت هذا الأذى الذى هو خيال اكثر منه حقيقة .

### ٧ — ريعا : الحجة المستخلصة من اعتبارات العدالة

مقتضاها ان التنظيم القضائى كان ولا يزال بشريا في اعدادده وتشغيله والخطأ خلة بشرية فاذا كنا لا نستطيع بحكم وسائلنا ان ندرك اليقين والكمال فان واجبا وما ندفعنا اليه القانون الطبيعى ان تقترب منها باقصى ما يمكن وعلى ذلك فينبغى الا نكتفى بدرجة واحدة للقضاى وانما يكون تعدد الضمانات الواجبة ضد فرص الخطأ والاستئناف ابلى وسيلة لذلك لكن اعتراض على ذلك من عداته بقولهم :



ان هذه الحجة تضع اساس الطعن بصفة عامة لا الاستئناف لان قضائه هم بشر وغير معصومين من الخطأ :

ولكن المقصود بهذه الحجة ان الاستئناف يقتل من فرص الخطأ ولسم يقتل احد بانه يعدمها كما يضاعف من احتمالات الوصول الى الحقيقة ولم يجزم احد بارتكابها .

#### ٨ — خامسا : الحجة المستخلصة من نفعية رقابة الاستئناف

بمقتضاها ان احساس قاضي الدرجة الاولى برقابة قضاة الدرجة الثانية يجعله يبتذل حرصا اكثر من التحقيقات وعناية اكبر في الحكم اى يكون اكثر شمولاً وعمقاً ولكن تعرضت هذه الحجة من عدائته للنقد بان قالوا :

ان ذلك يجعل قاضي الدرجة الاولى لا يتوخى الدقة في قضائه الا بتأثير من الخوف من رقابة قضاة الاستئناف الامر الذى يجب ان ينبعث من ضميره واحساسه للمسئولية اى ان رقابة الاستئناف تؤدي الى تكاسل القاضي الجزئى نتكون احكامه اكثر رموزة .

#### ٩ — سادسا : الحجة المستخلصة من نفعيته في تعلقه

##### بحجية الشيء المقضى فيه

بمقتضاها : ان مبدا الحجية دوره القانونى يفترض اقتراب الحكم بالقضى ما يمكن من الحقيقة ولهذا يجب ان نعمل قبل اكتساب الحكم بتلك الحجية على توافر كافة الفرص للتحقق من سلايقته والاستئناف يعمل تماما على تسهيل الوصول الى تلك السلامة لسببين .

١ — انه يسمح بالاستفادة بعنصر الزمن .

٢ — يقدم ضمانات اكثر للوصول للحقيقة بسبب ما يوفره التحقيق الاستثنائى ونوعية القائمين به وعندهم .

ولكن عدائته اعترضوا على ذلك :

ان الزمن في الدموى الجنائية باى حال لاتمتع فيه وسرعة اصدار الحكم وهى ضرورة لا يجوز حرمان الابرياء منها ووضع مصرهم في الشك بتجاهلها .

كما ان الحجية القول فيها ان الاستئناف يعطى يقين اكثر انها حجة ليس حاسمة وذلك لان قضاة الاستئناف كما سبق القول بشر قبلون للوقوع في الخطأ .



١٠ — سلباً : الحجة المستخلصة من دور الاستئناف

## في تحقيق هذه التفسير الجزئي للقانون

مقتضاها : ان صدار العدالة لم يعد يتوقف على شعور القاضي وحسن استخلاصه لها بل يتوقف ايضاً على علمه ومعرفته بالقانون ومن ثم فان القاضي الافضل لم يعد بالضرورة القاضي الامثل لكنه كذلك الا علم قضاة الاستئناف بما لديهم من خبرة قانونية اخصب واعمق فيقومون على اى حال على تحقيق وحدة التفسير الجزئي للقانون ولكن كمادة عداته امتدت بد النقد الى هذه الحجة التي يتورعون في كل حديث عنها من اشهرها جهاراً او يتهاسروا في ثنايا الكلام اعماد على .

١ — ان الاستئناف يؤدي الى اطالة الاجراءات .

ان هدف الاجراءات الجنائية هو الوصول الى اقرب وافق معرفة للحقيقة ونوتى الاخطاء التي يمكن اذا اعينا سرعة التجريم كناية والاستئناف كتتظيم يسعدنى الى ضبط الحقيقة والتقليل من فرصة الخطأ فيها لا يجوز ادانته باملائته للتجريم واطالته للاجراءات .

٢ — ان الاستئناف تنظيم يلائم الإمبرار غط ويسمح للمحاكمين بالمشاكسة فيكون بلائم للاغنياء فهذا نقض مرغوض لان ذلك لايفينه وان ادانته مصاريفه التي ينبغي ان تخفض حتى تكون في مستوى الناس لمن يلاحظ فيها ارتفاعاً (١) وأما عن أنه يسع للمشاكسين بالمشاكسة يمكن الرد على ذلك بان من يستعمل حقه لا يشاكس واستعمال الحق ليس فيه مباحكة .

## ١١ ثانياً : رأينا الشخصي في المشكلة

تلك كانت هي القيمة التي تصاحب كل حديث عن الاستئناف يرى فيه دماثة انه تنظيم ضرورى وتابع بهنما يصر عدانته على مقفه وضرره وأنه يفتقر الى سند تاريخى والواقع ان التاريخ كسند لظهور فكرة الاستئناف لا يصلح حكماً على سلامة نظام ما والا كنا احفظنا بسائر قوانيننا والتنظيمات القديمة ومن ثم فالاستئناف لا يهدف الى تصحيح خطأ محدد بالفعل في الحكم وإنما يسمى الى التقليل من غرض هذا الخطأ ولكنه لا يقدم لنا يقيناً على سلامة الحكم الحقيقية المعلنة في حكمه شأنه في ذلك الحكم القديم .

وعلى هذا الاساس ينبغي في نظر معارضي الاستئناف من الاستئناف والاستملاء عنه بالبرين :

١ — اولا : الغاء محاكم الدرجة الاولى التي ارادوا ان يذهبوا بان الاستئناف يفترض مقبها وتشكيل المحاكم من القضاء ذوي الخبرة .

(١) للنقد المصغر يجمع :

لا ينصرف هذا النقد الى تنظيم الاستئناف في مصر .



٢ - ثانياً : اعطاء القضاء دائياً الوسيلة لاصلاح الاخطاء المحددة التي تقع بالفعل في الحكم والقصد من ذلك الاعتماد على تنظيم النقد واعادة النظر لرؤسـة خطا القانون والواقع على التوالي .

ولكن يمكن الرد على ذلك تنظيم النقد واعادة النظر لا يفي عن الاستثناء لانه له فائدة ذاتية وفائدة لانتسب لسواه ويؤيد ذلك التحليل العلمي للحكم القضائي ان هناك جانبين للحكم القضائي الجانب القضائي في الحكم والجانب الواقعي (١) .

اولاً : الجانب القضائي في الحكم : اي انه كل تقدير محكمة قاعدة قانونية مجردى وفق الحدود التي رسمها القانون للقاضي المختص في اعداده واخرجه للحكم للقاضي ماذا كان القول بانه اذا كان صحيحا ان الخطأ في القانون في هذا الحكم يقصد لتصبحه تنظيم النقد على نحو يمكن معه الاستغناء عن الاستثناء عن الصال يخلقه بالنسبة للجوانب . الاخرى من الحكم .

ثانياً : الجانب الواقعي « الحكم الواقعي » هو يشتمل على عملية مركبة من الاحكام الفرعية التي تشكل في النهاية الحكم الواقعي وتمتعده في الدرجة الاولى على عمليات الاستنتاج المنطقي والاستخلاص العقلي وهذه الاحكام تنتهي بالحكم الواقعي وهو قرار ثبتت نسب الفعل الى المتهم .

والخطأ الواقع في ذلك يعتبر خطأ في الواقع ولا يمكن بالاستعانة باعادة النظر في اصلاح ذلك الخطأ لان حالته محددة على سبيل الحصر .

وعلاوة على ذلك فان الحكم الواقعي يمكن ان يكون فيه ما يسمى بالخطأ المنطقي اي التقدير الشخصي للقاضي الذي لا تحكه قاعدة في القانون وهو عمل يحتل من عمل القاضي الجنائي مساحة ضخمة وذلك لان الحكم الجنائي يقوم على افتناع القاضي « اي مبدأ حرية افتناع » لكن هذا الافتناع ليس حر بالمعنى الحقيقي للكلمة اللفظية السابقة لانه يلتزم بقواعد الاستنتاج العقلي والاستخلاص المنطقي والاحساس السليم .

وبعبارة موجزة يمكن القول بان دائرة افتناع القاضي لا ترد عليها فكرة الخطأ في القانون ولا يجدي منها النقض او اعادة النظر لانه ليست خطأ في مضمون القرار واتخاذ العملية التركيبية السابقة عليه بهذا الوقت الضروري للاستئناف .

وفي الواقع : ان الاستئناف كطريق من طرق الطعن قادر على تصحيح اخطاء القانون واخطاء الواقع فهو كذلك بمثابة مراجعة للحكم برمته لتصحيح ما وقع فيه من اخطاء قانونية او واقعية . وفي النهاية نقول :

ان الاستئناف يقوم على اساس رفع الخطأ المحتمل في الحكم للفصل الى حكم تكون الحقيقة المطلقة فيه اكثر يقيناً .

(١) يجمع الفقه والقضاء الفرنسي على ان : - للحكم القضائي يمثل جانبين احدهما جانب قانوني والثاني جانب واقعي وقد اصطلح على تسمية كلاهما بالحكم القانوني - للحكم الواقعي .

(٢) قررت محكمة النقض : ان للقانون قد ترك للقاضي الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدته في حقيقة الواقعة المروعة بها للدعي او في علاقة المتهم بها في اي دليل مستخلصة مما يقوم به بالجلسة مقام اثبات في الدعوى « مجموعة احكام النقض من ٣١ ق ص ٣٣١ في ١/٤ ١٩٧٠ »



### القسم الثاني

#### نوعية الخطأ في الطعن بالنقض وإعادة النظر

يقتضينا التحدث من نوع الخطأ الذي يرتصد لفصححه طريقي الطعن غير الماديين ( التفتض وإعادة النظر ) أن نتحدث في بابين مستقلين عن الخطأ في القانون والخطأ في الواقع مما يجعلنا نمثل الى التقسيم التالي :

#### الباب الأول

##### الخطأ في القانون

##### ١

#### الباب الثاني

##### الخطأ في الواقع والخطأ القضائي



## الباب الأول

### الخطأ في القانون

يتضمننا البحث في هذا النوع الخطأ الذي رصد الطعن بالنقض كطريق لتصحجه يتطلب منا التحدث عن الابتكار التالية : كل في مبحث مستقل وهي :

الفصل الأول : فكرة النقض .

الفصل الثاني : الخطأ في القانون مفهومه وأشكاله .

الفصل الثالث : نطاق الخطأ في القانون .

الفصل الرابع : ارتباط الخطأ في القانون بدور محكمة النقض .

## الفصل الأول

### فكرة النقض

بعد عبور الحكم مرحلتى التطهير من الخطأ المفترض ومن الخطأ المحتمل أو بفرض سلامة الحكم القانونية وذلك إما لانتجاع الطعن فيه قانونا أو موات المبدأ دون التقرير به ينفصل بعد ذلك الجانب الواقعى فى الحكم الواقعى « من الجانب القانونى وكل منهما له حجية تتفاوت فى درجته » .

١ - فالجانب الواقعى « الحكم الواقعى » يكتسب حجية القوة المقتضى فيه فلا يصح النظر اليه ومناقشته إلا فى حالات استثنائية .

٢ - أما الجانب القانونى « الحكم القانونى » فلا يكتسب مثل هذه الحجية لأن عبور الحكم لمرحلتى الخطأ المفترض والمحتل يودى الى افتراض السلامة القانونية فيه ويلزم لقبول الطعن فى الجانب الذى لم يكتسب الحجية « الحكم القانونى » التمسك بخطأ قانونى محدد وقع الفعل فى الحكم (١) . والواقع ان انفصال الحكم

(١) يجمع الفقه فى فرنسا ومصر على أن الحكم لا يكتسب حجية الشيء للنقض فيه إلا بمسند استنفاد واستحالة طريقتى الطعن بالنقض وتنتفى مع اللغف فيما يتعلق بالحكم القانونى فقط دون الحكم الواقعى .

- إلا أن الدكتور مصدق مصطفى الإجماعيات الجنائية ٧٠ ص ٤٨٨ يقول : يعتبر الحكم للحضورى نهائى أو للحكم الذى صار غير قابل للطعن فيه بالمعاصرة ولا بالاستئناف أو التماس بدله حائز لقوة الشيء المحكوم فيه ويكون ذلك أو أن الطعن بالنقض أو إعادة للنظر جائز بل ولو طعن فيه بالفعل بأى من هذين الطريقين ومتى تول أن كان يصحق بالنسبة لإعادة النظر إما للنقض إذا كان الطعن لا يزال به ممكنا فكيف يجوز حجية الشيء المحكوم فيه .



الواقعي والحكم القانوني يرتد في مجموعه الى أسباب تاريخية بالدرجة الأولى دفعت النظم القانونية في معظم بلاد العالم الى تليده لتحقيق وحدة القضاء التي لاوجود لوحدة القانون دونها وبيننا ان النقص لم يكن شرة تطور اسلمهم من اعتبارات الشهور بالعدالة حيث يتوجه الى رفس الخطا القانوني من الحكم كوسيلة وغاية لكنه اسند بالأكثر من اعتبارات سياسية واذا كانت مخالفة القانون هي القطب الذي يدور حوله الطعن بالنقض فان طبيعة الأمور تقتضي بان يقتصر نشاط المحكمة على الحكم القانوني دون الحكم الواقعي ولكن المحكمة العليا قد اتخذت من الطعن بالنقض مبررا لان نشر سلطانها فلا تقصر مراقبتها على الخطأ في القانون وانما تبدها الى الخطأ في الواقع وفوق كل ذلك فان النقص بوجه عام كان ميدانا لتطبيق مبدأ قانوني بالغ الصعوبة وهو التفرقة بين الحكم الواقعي فينسحب الأخير من ساحة القضاء ليعني الحكم القانوني قابلا للطعن فيه اذا شابه ميب « الخطأ في القانون » (١) .

وهذه التفرقة حار فيها الفقه حيرة عظمى فتجمعت حينا في التفرقة بين القانون والواقع وحينا آخر في تحديد النشاط النهائي لقاضي الموضوع وحينا ثالثا في حدود رقابة محكمة النقض .

والواقع ان هذه التجسيدات ليست الا اوجه مختلفة لمشكلة واحدة هي « ماهية الخطأ في القانون » وإذا كان لاشك ان احكام النقض تلقى نفوذا كبيرا لدى القانونيين ميوما لانه لا قول من بعد قولها ولكن هذا الجروح الفقهى العام للتسليم بأحكام محكمة النقض وغياب الجهود الفقهية الضرورية لبيان اختصاص تلك المحكمة في معيار واحد فتحدد به مسائل القانون التي يعتبر الخطأ فيها خطأ في القانون يستوجب تدخلها ويبرر قضائها حتى بات طبيعيا أن جواز القول ان محكمة النقض ولا قول بعد قولها هي التي حدثت ولا زالت تحدد اختصاصها وهذا هو أمر غريب ويبقى أخيرا ان نذكر من جديد ان هذا الخطأ لا يجوز التمسك به الا اذا كان هناك خطأ قانوني وقع بالفعل في الحكم .

(ج) يقرر الدكتور محمود مصطفى في ١٦١ ج ان الحكم النهائي هو الذي يصدر من محكمة ثاني درجة أو من أول درجة ويكون استئنافية جائز ثم يقول في ص ٦١٤ « ان الحكم الصادر من آخر درجة كان من محكمه جزئية وغير قابل للطعن بالاستئناف او صادر من الجنائيات او الاستئناف » .

(١) الخلاف في القانون المقصود به : كل مخالفة للقانون التشكلى او الموضوعى يقع في الحكم الجنائى الصادر من آخر درجة وهذا الحكم هو دائما حكم نهائى لكن لا يمكن غير صحيح فالحكم النهائي هو الحكم الذى لم يعد قابلا للاستئناف اما لاستئناف المبدأ او لانتخاب اصلا او لغرض التهاد دون حصوله اما الحكم الصادر من آخر درجة هو الذى يصدر من آخر درجة يسمح بها القانون سواء الدرجة الأولى أو الثانية ولا يقبل الطعن بالنقض سوى للحكم الصادر من آخر درجة .

١ - يقرر الدكتور المصطفى في ٩٧٣ الاجراءات الجنائية ٧٠ ان الحكم النهائي لا يقبل الطعن بالمعاصرة او الاستئناف والحكم الصادر من آخر درجة هو الحكم الصادر من محكمة الجنائيات او الجنب المستأنف من ٩٧٤ .

ب - يقرر الدكتور فتحى سرور : الاجراءات الجنائية : - ان الحكم النهائي هو الذى يصدر من المحكمة الاستئنافية او من محكمة أول درجة اذا كان استئنافية غير جائز او لنقض ميوما .



## الفصل الثاني

### المفهوم التشريعي للخطأ في القانون

عبر المشرع فكرة « مخالفة القانون » كسبب للنقض في حصر حالاته في ثلاث حالات :

١ - إذا كان الحكم فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم .

٣ - إذا وقع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

وبناء على ذلك فإن المشرع المصري قد قسم سبب النقض إلى « مخالفة للقانون » و« بطلان » سواء في الحكم أو الإجراءات المؤدية إليه .

٢٢٨

ولكننا نرفض التسليم بالبطلان كسبب للنقض لأن البطلان عيب يصيب الحكم وليس مخالفة لأحكام القانون فتقابلية الحكم الذي خولفت فيه القواعد الإجرائية التي يترتب على اغفالها البطلان لا نجد أسبابها في بطلانه أو بطلان ذلك الإجراءات وإنما في مخالفة القانون في ذاتها . والرفض بهذا التسليم إنما هو رفض للخلط بين السبب والنتيجة .

وذلك حتى لو تصورنا أن المقصود بالبطلان ليس البطلان في ذاته وإنما النطاق الذي يرد عليه أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهري لاته البطلان في ذاته . وبناء على ذلك فمعتبر سائر أخطاء القانون الموضوعي بوجه عام سبباً للنقض أو فيها . يتعلق بالمخالفات المتعلقة بإجراء جوهري أثر في الحكم ويكون الإجراء جوهري كلما كانت الغاية منه هي المحافظة على المصلحة العامة في تخفيض المعدلة أو على مصلحة الخصوم وخصوصاً ما يتعلق بحقها في الدفاع .

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم : من البديهي أن عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بمسحة إجراء الحكم أو مسحة تحرير نسخة الأصلية تؤثر في الحكم لأنها تقع مباشرة فيه فيه وهذا هو ما عبر عنه المشرع « بطلان وقع في الحكم » .

٣ - بطلان في الإجراءات أثر في الحكم : من البعيد أن يكون المشرع قصد بهذا التأثير « هو البطلان » ولو كان ذلك تصده لاكتفى بالحالة الثانية .

وهي بطلان وقع في الحكم « والواقع أننا لم نعثر على أى مخالفة لأحكام القانون المتعلقة بإجراء جوهري أى على بطلان في الإجراءات يمكن أن يكون له



تأثير مستقل عن الحكم ذاته ولعل هذا السبب في احجام الفقه عن التعليق على ذلك الفترة .

واخيرا يمكن تحديد سبب الطعن بالنقض في « مخالفة القانون » وينقسم الى :  
(أ) مخالفة القانون الموضوعي وتشمل كل خطأ في قانونية التقدير الذي بذله القاضي الموضوع في الحكم في تطبيقه أو تفسيره لقاعدة جنائية .

(ب) مخالفة القانون الشكلي « وهي كل مخالفة للقواعد التي ترسم الحدود التي يمارس قاضي الموضوع على أساسها وفي ظلها هذا التقدير. وهذه لا تكون الا في القواعد الجوهرية .

### اشكال الخطأ في القانون :

يتميز الخطأ في القانون شكلين هما :

١ — خطأ في التطبيق .

٢ — خطأ في التفسير .

— الخطأ في التطبيق : يكون في حالة امتناع القاضي من تطبيق القامضة القانونية التي تحكم التقدير لما من جهل أو انكار غابا أن يجهل القاضي نفاذا القاعدة القانونية أو يجهل وجودها المادي نفسه .

وقد يحدث الخطأ في التطبيق عن طريقة الأفكار فيكون حيث يفهم القاضي مضمونه الحقيقي لكنه يرفض تطبيقه وذلك يكون في الحالات السياسية القلقة ويصدد الجرائم السياسية — الخطأ في التفسير : فيكون حيث يمسك القاضي إمساكا صحيحا بالقاعدة الواجبة التطبيق ويرغب في تطبيقها لكنه يخطئ في تحديد مفهومها فيعطيها نصاً غير قضائها الحقيقي . وواضح أن الخلاف السابق هو خلاف في درجة المخالفة لها في الطبيعة نفسها .



## الفصل الثالث

## نطاق الخطأ في القانون

- ١ - لزومية الفصل بين الحكم القانوني والواقعي واختصاص النقص طعنا ومحكمة بالاول .
- ٢ - الاتجاه المنطقي للفصل بين الحكم القانوني والواقعي .
- ٣ - الاتجاه الثاني للفصل بين الحكم القانوني والواقعي وتقديره .
- ٤ - الخطأ في القانون ومرحلة التكييف القانوني للوقائع .
- ٥ - الخطأ في القانون ومرحلة التكييف القانوني للتطبيق للقانون على الوقائع .

## ١ - لزومية الفصل بين الحكمين

بمصرورة الحكم نهائيا يفترض فيه السلامة القانونية ولها يبقى بعد ذلك سوى رقابة النقص « الرقابة الشرعية » أي محكمة النقص تراقب سلامة تطبيق القانون لم يصيب المصلحة العليا « وحدة القضاء » هدفا مباشرا لنشاط محكمة النقص على نحو يتحقق فيه بطريقة غير مباشرة مصلحة الخصوم في الحصول على حكم مطابق للقانون ولما كانت ذلك الرقابة لها تحتل من النقص سوى النظر الى الجانب القانوني في الحكم لرفع ما عساه قد وقع فيه من أخطاء ولما كان الجانب الواقعي يستحيل أن يتضمن اعتداء على شرعية الحكم فإن جاز أن يتضمن اعتداء على المنطق أو الصواب .

## « التمهيد النظري لنطاق الخطأ في تطبيق القانون »

## بين الاتجاه المنطقي والثاني

## ٢ - الاتجاه المنطقي ومما يبرره :

## (أ) التفرقة بين المسائل البسيطة والمسائل المعقدة :

فالحكم القانوني يشكل في المسائل البسيطة المعلة أي التي لها أن تحتاج في تفسيرها أو لتطبيقها لغير النص ذاته .

أما الحكم الواقعي يشكل في المسائل المعقدة التي تحتاج في تفسيرها ليس فقط الى النص في ذاته وإنما كذلك الى ظروف خارجية عنه ولكن الفقه نفي هذه التفرقة بانسابهما بالغموض والقصور وسهولة الخلط لانهما تستقيم على تفرقة في الدرجة لها يمكن أن تغير من طبيعة تقدير القاضي .

(ب) التفرقة بين التكييف العام الذي يشكل منه الحكم القانوني والتكييف الخاص الذي يشكل الحكم الواقعي .



فالتكفييف العام يكون اذا قرر القاضى بطريفة عامه أن هذا الاصطلاح ينطبق أولا ينطبق على طائفة ما من الوقائع .

وبكون التكفييف خاصا : اذا كان القاضى قد قرر أن الوقائع التى اثبتها نهائيا تسقط أولا تسقط فى المضمون القانونى لقاعدة معينة .

ولكن هذا المعيار تعرض للنقد :

فالتكفييف العام : ليس الا تحديد لمعنى القانونى للقاعدة ومحكمة النقض كسائر المحاكم لها يمكنها أن تقدر بطريفة عامة سائر الآثار التى تترتب على التحدد القضائى المبذول للاصطلاح القانونى الذى لم يحدد المشرع معناه .

أما التكفييف الخاص : ليس الا تطبيقا للقاعدة القانونية على الوقائع التى اثبتها القاضى وفقا لمفهومه .

(ج) طبيعة النشاط المبذول من القاضى :

التقدير موبيا بمعنى المواجهة بين واقعة ما بين قاعدة وكل قاعدة تنسب الى نظام أملى يصفها بالطابع العام وامتدادا لهذه الفكرة تقدير قانونى وتقدير مابى ومعنوى . الاول يشكل الحكم القانونى والاخران يشكلان الحكم الواقعى .

ولكن هذا المعيار تعرض لهجوم من النقد .

بأنه لم يقدم تصوره عن مضمون التقدير القانونى وترك إمكانية الفصل بينه وبين التقديرات الأخرى وعلاوة على ذلك فإن التقدير المعنوى أو المادى يمكن فى الوقت ذاته تقدير قانونى .

### ٣ — الاتجاه الفالى ومعانيه

يتخذ هذا الاتجاه منطق من الغاية التى من أجلها انشأت محكمة للنقض واختصت بسببها بمسائل القانون فقط ولكى نبرز حدود المشكلة يجب أن يتحدد اعداد النشاط المطلوب من القاضى فى الموضوع انجازه هذا النشاط يمكن تمثيله فى مقدمة كبرى ومقدمة صغرى ونتيجة .

فالمقدمة الكبرى هى مضمون القاعدة التجريبية أى شقى التكفييف والجزاء .

والمقدمة الصغرى : هى تأكيد أو افكار لثبوت الوقائع المشكلة لمضمون القاعدة التجريبية أما الخلاصة فهى ترتيب النتيجة القانونية البراءة أم الإدانة .

والخطأ الذى يكون وقوعه من قاضى الموضوع فى المقدمة الكبرى أما : عن جهل أو افكار لذات أو مضمون أو نفاذ قاعدة تجريبية .



هذا الخطأ يتعلق بوجه عام بملازمة القاضي بقانون العقوبات لكنه قد يخطأ في القواعد المفروضة عليه اتباعها أى علاقته بالإجراءات الجنائية وعلى هذا الأساس فإن أحدا لم ينازع في أن المقدمة الكبرى تعتبر منطقة قانونية محضة كانت رقابتها هي الباعث الحقيقي والوحيد لانفصال الحكم القانوني عن الحكم الواقعي وراء انشاء محكمة المنقض .

أما الخطأ الذى يقع في المقدمة الصغرى : يتخذ صورة الإنبات السيء للوقائع أى خطأ في التكيف وهذا الخطأ يستحيل أن يكون الا في اختيار خاطيء للمقدمة الكبرى .

على أن خطأ القاضي قد يقع في الخلاصة ويتخذ صورة وحيدة وهي ميب التسلل والذي ينتهى بنتيجة لها ترسجها المتكملت .

وأخيرا فإنه من المعترف لدى أنصار هذا المذهب بأن معيارهم لبرؤيته البالغة ليس معيارا بالمعنى الحقيقي وإنما هو « مبدأ توجيهي » تقرر على هدى منه تقديرات قاضي الموضوع بطريقته فردية وفي كل حالة على حقتها وبحكمه النقض ذاتها لدى هذا الاتجاه هو الفصل الاول والاخير في تطبيق هذا المبدأ التوجيهي تبد أو تحد من نطاق هذا الحكم أو ذلك كلها عنى لها أن تغير « قضاءها » وفقا لمبادئها القضائية وهذا هو ما سارت عليه محكمة النقض في فرنسا .

وابتداء يمكن أن ندلى بتعريفنا للحكم القانوني من وجهة نظر أخطاء القانون بلانه « كل تقدير قانوني جرى وفق الحدود التي رسمها القانون لقاضي الموضوع المختص في اعدادده وأخراجه للحكم القضائي ولتحليل هذا التعريف الى شقين » :

١ - الاول : — يشمل كل تقدير قانوني لقاضي الموضوع في فصله في الادماء الجنائي المحمول اليه والتقدير القانوني هو كل تقدير تحكمه قاعدة في القانون .

٢ - الثاني : ويشمل الحدود القانونية التي رسمها القانون لقاضي الموضوع في اعدادده وأخراجه للحكم القضائي ليكتسب الحكم الصفة القانونية .

والخطأ الذى يقع في الحكم القانوني يتخذ ثلاثة صور تتعلق :

١ - أبا بالسلطة التي أصدرت الحكم .

٢ - وأما بذات التقدير القانوني المبذول في الحكم .

٣ - وأما بعملية أخراج الحكم القضائي .

#### ١ - أخطاء تتعلق بالسلطة التي أصدرت الحكم

يتوقف اكتساب الحكم القضائي للصفة القانونية على سلامة الاوضاع المتعلقة بالسلطة التي أصدرته وثمة أصول ثلاثة يتوقف عليها سلامة الاوضاع المتعلقة بالسلطة التي تصدر الحكم القضائي .



(أ) الوضع الأول :

أن يكون الحكم صادر من محكمة قضائية مشكلة تشكيل قانوني من حيث تمثيل النيابة في الجلسة وقلم الكتاب وأن يكون القاضي مصدر الحكم بالتعيين الصحيح .

(ب) الوضع الثاني :

أن يكون الحكم صادرا من محكمة لها اختصاص في إصداره « أي مراعاة قواعد الاختصاص النوعي والمكاني » .

(ج) الوضع الثالث :

الاستتجاوز هذه المحاكم في قضائهما السلطة المخولة للسلطة القضائية كتقيد للقوانين أو التعرض لمبدأ من مبادئ السيادة أو تأويل الإبر الإداري أو وقف تنفيذه .

٢ - أخطاء تتعلق بالتقدير المبني في الحكم

تكوين الحكم القضائي يقتضى من القاضي عبور مراحل ثلاث :

١ - مرحلة الوقائع .

٢ - مرحلة التكيف .

٣ - مرحلة تطبيق القانون .

أولا : مرحلة الوقائع :

يلزم القاضي عند حمل الادعاء اليه بالقيام بأول عملية تقدير قانوني للتحقيق من الوضع الأول للوقائع في مسألة الاختصاص - شروط قبول الدعوى - طلبات الخصوم غير أن القاضي ليس ملزما بالتكيف التي تضعه سلطة الاتهام على الوقائع فسلطة القاضي تنحصر في الفصل في قيام أو عدم قيام حق الدولة في العقاب بالنسبة للواقعة التي حملها الادعاء اليه وقد تكون الواقعة محلا لتجاوزة وقد تكون محلا لأعماله . فإعمال القاضي قد يكون عفوا أو عبدا وتتخذ صور الإعمال في الفصل في إحدى أوجه الاتهام المحمولة إلى القاضي أو فيما يتعلق بواحد أو أكثر من المتهمين المدعىين للمحاكمة أو عدم الرد على طلبات الخصوم ومن هنا يشكل إعمال القضاء أو القضاء بأكثر مما طلبه الخصوم « خطأ في القانون » يفتح باب الطعن بالنقض (١) .

(١) هذا العيب المختار اليه في التشريع الفرنسي كسبب للنقض م ١٩٣/٢ ، ق ١٠ ج ١٠ م ٣١٠

يجب على المحكمة أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم وتبين الأسباب التي تستند إليها .

- الدكتور محمود مصطفى ص ٥٠٥ الإجراءات القضائية في شروط الطلب التي تلزم المحكمة بالفرد عليه يولف للناشرين السابقتين .

- الدكتور المصفاوي - الدكتور فتحي سرور من أنصار ذلك الرأي .



ثانيا : مرحلة التكيف القانوني للوقائع :

ان التكيف القانوني بشكل من الناحية النفسية حكما حقيقيا هو عصب الحكم القضائي الصادر بلا شك . ولما كانت التوالب الاجرامية لختلف الجرائم بفشل مبدأ الشرعية محددة سلفا فيكون بذلك التكيف مجرد عملية اختيار للقالب الذي يتطابق مفهومه المجرد مع الخصائص القانونية التي استخلصها القاضي استخلاصا منضبطا وهذا التحليل انما يجرى في ذلك قانوني والخطأ الواقع فيه هو مرتد الى الخطأ في الاختيار يعتبر بلا شك خطأ في القانون ولكن يلاحظ كما سبق القول ان هذا الاختيار يتوقف على تكوين القاضي الشخصي على المستوى العلمي والمستوى الفني وخبرة الحياة وهي مؤثرات تطبع دورها تحت السطح الظاهر ولا يمكن ضبطها الا بالتحليل النفسي .

ثالثا : مرحلة تطبيق القانون :

بعد عبور مرحلتى الثبوت والتكيف ينتهى القاضي الى تطبيق وانزال حكم القانون على القالب الاجرامى الذى اختاره اى تطبيق العقوبة المقررة لكل خطأ اذا في التكيف هو خطأ في تطبيق القانون وذلك للارتباط الوثيق بينهما .

وجدير بالذكر ان الخطأ الذى يصيب الحكم هنا هو يعتبر خطأ في التكيف لا في التطبيق على الوقائع ويؤدى الى واحد من اثنين .

اولا : اعلان الجريمة في الواقعة حيث لاجريمة فيها .

ثانيا : اعلان الجريمة في الواقعة مع انها تتطابق مع القالب الاجرامى لجريمة اخرى» .

### ٣ - اخطاء تتعلق بعملية اخراج الحكم القضائي

وتشمل كل مخالفة تقع من القاضي لاحدى القواعد القانونية اللازمة لصحة اصدار الحكم كتعاودة « سرية الداوات علنية النطق بالحكم — قواعد صحة نسخة الحكم الاصلية — عدم كتابة الحكم الصادر بالادانه — عدم التوقيع خلال ٣٠ يوما على الحكم من رئيس المحكمة — عدم تسبيب الحكم .



## الفصل الرابع

### ارتباط الخطأ في القانون بدور

#### محكمة النقض

يقتضى منا بحث هذا الارتباط ان نحدد دور المحكمة في تحديد هذا الخطأ وقد ذهبت مفاهيم شتى في تأصيل وبحث هذا الدور وبيان هدف محكمة النقض من الرقابة الشرعية والنتائج التي تترتب على هذا الارتباط . الامر الذي يجدر بنا الى تخصيص كل على حده .

#### ١ - تأثير دور محكمة النقض على تحديد الخطأ في القانون

مما لا شك فيه ان فكرة الخطأ في القانون ترتبط بدور مرتبط بدور محكمة النقض ارتباطا وثيقا وقد جرى منطق الفقه على أن هذه المهمة مطلوبة من محكمة النقض انجازها . هي التي تبارس تأثيرها في تحديد فكرة الخطأ في القانون بالتوسيع أو التضييق وهو منطق وان كان صحيح في ذاته الا انه انطلق من بداية قلته هي تحديد هذه المهمة وبالتالي بات لزاما علينا ان نحدد ماهيته حتى يمكن على أساسه تحديد فكرة الخطأ في القانون كوسيلة عليها أن تطوله دون أن تتجاوزها الى هدف آخر .

#### ٢ - المفاهيم التي تقيت بشأن دور المحكمة في تحديد

##### الخطأ في القانون

١ - ان محكمة النقض لا تختلف في طبيعتها عن المهمة التي تسير عليها مسائر محاكم الدولة وليس الطعن امامها سوى وسيلة لكي يحصل منها المتناضون على حكم مطابق للقانون في الادعاء المطعون في الحكم الصادر فيها ولكن هذا المفهوم ينحصر في مصلحة الخصوم فقط ونسى ما لمحكمة النقض من كل سبة خاصة وضرورة فرضتها بطبيعة النشاط المكلفة به . ولو كانت غاية المحكمة مصلحة الخصوم لامتد سلطانها الى الحكم الواقعي .

والواضح ان هذا الاتجاه يتجه الى اعطاء تلك المحكمة إمكانية تحقيق المعدل في الادعاء المطعون في الحكم الصادر فيه وهي فكرة مرفوضة جملة وتفصيلا وذلك لانها تخرج من المهمة الحقيقية لمحكمة النقض .

٢ - ان مهمة محكمة النقض هي حمل القضاء الأدنى على احترام القانون فهي أداة السلطة القضائية أو التشريعية للوصول الى هذا الهدف . وفي الواقع ان هذا المفهوم لا يمكن بذاته هدف محكمة النقض .



٣ - ان مهمة محكمة النقض « مهمة قانونية » هي تدعيم الحقيقة القانونية بالرقابة الشرعية بالمعنى الضيق ( أى التطبيق السليم للقانون ) لتحقيق وحدة القضاء ومن ثم وحدة القانون نفسه فهذه محكمة النقض تحقيق مصلحة عامة تملو على الحكم المطعون فيه وعلى مصلحة الخصوم « هي وحدة القضاء في الدولة » .

ولا شك ان هذا هو المفهوم الذى يجسج عليه الفقه الحديث تلك هي المفاهيم التي قيلت في شأن دور محكمة النقض في تحديد الخطأ في القانون الذى رصد الطعن بالنقد لتصحيح هذا الخطأ الامر الذى يجعل دور المحكمة هو وحدة القضاء ولا شك ان وحدة القضاء كانت السبب وراء انفسال الحكم القانونى عن الحكم الواقعى واسناد الاول الى محكمة النقض . وما لا شك فيه ايضا ان وحدة القضاء تعتبر من الاهداف الاساسية حتى في البلاد التي لا تعرف نظام محكمة النقض وهي الانظمة الانجلو امريكية وذلك لأن نظامها القضائى يقوم على السوابق القضائية فالقاضي هناك لا يصعد بالواقعة الى نص في القانون وانما الى سابقتها من سوابق هذا التنظيم بطريقة تلغائية تحقق وحدة القضاء .

### ٣ - النتائج التي تترتب على مبدأ وحدة القضاء

#### كهدف لمحكمة النقض

١ - لما كان الخطأ في القانون قابلا لان يتحقق في جميع الاحكام القضائية سواء كانت جنائية او مخالفة فإن محكمة النقض يتعين عليها رقبته ولو وقع في مادة مخالفة لان الخطأ الذى يقع في المخالفة يتبع بنفس القدر الذى يقع في جنائية او جنحة .

٢ - لما كان الخطأ في القانون ينضمّن اعتداء على التطبيق الموحد للقانون الذى تشرف المحكمة على تحقيقه من ثم فإن سلطتها في المراقبة تنحصر في الحكم القانونى دون الواقعى أى ان المحكمة لا يجوز لها نظر الدعوى من جديد أو قبول ائسلة جديدة (١) .

(١) الدكتور عمر المسيد - الإجراءات الجنائية ص ٤٧٢ يقول « ان محكمة النقض تقضى حكم لا تقضى

دعوى أو خصوم » .



المبحث الثاني

الخطأ في الواقع والخطأ القضائي

- الفصل الأول : فكرة إعادة النظر
- الفصل الثاني : أساس إعادة النظر
- الفصل الثالث : الصور التشريعية للخطأ القضائي



## الفصل الأول

### نشرة إعادة النظر

يطلب منا البحث في تاصيل فكرة إعادة النظر تاصيلًا قانونيًا إن تميز الخطأ الواقعي والخطأ القضائي ومواجهة الاعتراف بالحق بإعادة النظر لما فيه من حلول ترشح بل وتظهر الحكم بعد حيازته لحجية الشيء المحكوم فيه وفي هذا الفصل أن نتكلم عن :-

١ - التفرقة بين الخطأ الواقعي والخطأ القضائي .

٢ - حجية الاعتراف بالحق في إعادة النظر .

### أولاً : التفرقة بين الخطأ الواقعي والخطأ القضائي :

يعتبر كل خطأ قضائي في الواقع والمكس غير صحيح فظالمًا كان الحكم لا يزال قابل للطعن فيه بالمعارضة أو للاستقوط بالحضور أو للطعن بالاستئناف ويعتبر الخطأ الواقع فيه خطأ قضائي وذلك لأن القضاء لم يقل كلمته النهائية فيه بعد .

والأمر واضح فيما يتعلق بالحكم النهائي الصادر من محكمة الجنايات فهو حكم ذو طابع تهديدي لم تصدر كلمة القضاء النهائية فيه .

أما بخصوص الأحكام الغيابية الصادرة في الجنح والمخالفات فإن الغيبة في ذاتها تفترض الخطأ وما المعارضة إلا مراجعة قانونية دون قصد بخلاف الأمر في إعادة النظر الذي لا بد له من التمسك بخطأ محدد وقع بالفعل وبالتالي تعتبر الأخطاء الواقعة فيه أخطاء قضائية طالما أن القضاء لم يقل كلمته فيها نهائياً .

ومن خلال البحث تم التركيز على انفصال الحكم القانوني عن الواقعي واتخاذ الطعن بالنقض وسيلة لتصحيح الأول دون الثاني والثاني يكتسب حجية لا تتعرض لها النقض لأنها لا تمس بخلافه في القانون وتؤكد أنه من المستحيل مواجهة هذا الخطأ الآخر بالنقض ولا توافق على تطبيق تصحيح هذا الخطأ في استنفاد طريق الطعن بالنقض أو فوات الميعاد .

وكل ما يشترط في إعادة النظر أن يكون الحكم النهائي منتظماً للنقض لا يختلف عن إعادة النظر في مسألة الميعاد وإنما لا بد للتمسك به أن الخطأ المحدد لا تظهر أسبابه إلا بفضل وقائع تتكشف فيما بعد .



### ثانيا : حجية الاعتراف بالحق في اعادة النظر :

ان الخطأ القضائي كما يمكن ان يقع ضد مصلحة المجتمع « البراءة الخاطئة » امكن ان يقع ضد مصلحة المتهم « الادانة الخاطئة » وكلاهما يولد الذم في نفوس الكافة ويتجاوز بلا شك مجرد خيبة الامل لهدف القانون الجنائي .

واذا كان التنظيم القضائي مددا من المتطلبات القانونية التي يمكن ان تخفف الى حد ما ثار هذا الخطأ في وجهه الاكند قسوة فان هذه المنظمات ينبغي استبعادها تماما عند مواجهة مشكلة الخطأ القضائي وذلك لانها لا تتوجه الى الخطأ القضائي أساسا ولا تخفف من الفاحية القانونية من هوله .

العفو البسيط الذي يشمل تأجيل تنفيذ العقوبة او ابدالها بخفف منها يمكن ان يلعب دورا في تحقيق آثار هذا الخطأ فهذا العفو ليس حقا للمحكوم عليه وانما هو منحة للسلطة التشريعية والعفو الشامل ايضا ليس حقا للمحكوم عليه بل هو اجراء تشريعي في اساسه غير شخصي فهو يرد على المذنبين بالمعنى الحقيقي ولا ينفي الادانة المعنوية التي وصمت المتهم باعتباره فاعلا للجريمة .

الامر الذي يبدو ولا شك فيه منح الحق في اعادة النظر لتبديد الشك الذي يكون حول شخصه وهو ما يجرى عليه القضاء الفرنسي .



## الفصل الثاني

### أساس إعادة النظر

#### ١ - إعادة النظر اعلاء للحقيقة الواقعية :

إعادة النظر تنظيم رصد لمواجهة الأخطاء القضائية وأنه لم يبق في الغالب كثير اهتمام في بيان الأساس الذي يستقيم عليه والهدف الذي يسعى اليه فالبعض يرى أن إعادة النظر يستقيم لدى البعض وتهدف الى اعلاء الحقيقة الواقعية التي هي هدف - ق ١٠ - ج فالمفروض أن تتطابق الحقيقة التي اعلنها قضاء الحكم مع الحقيقة الواقعية فإذا ما ثبت التباعد بينهما وحيث أن وجبت اعادة نظر الدموى اعلاء لتلك الحقيقة الأخيرة وعلى هذا الأساس استقام العديد من التشريعات .

#### ٢ - إعادة النظر ترياق لبقاء حجية الشيء المقضي فيه :

انه اذا كان من المستحيل اصلاح الخطأ القضائي بمعد حيازة الحكم لحجية الشيء المقضي فيه فيأتي إعادة النظر وهو نوع من التظمين أو الترياق الذي يرد الاخطاء الذي أصاب الكافة وغاية ما في الامر تعليق إعادة النظر على ظهور وقائع جديدة بعد حيازة الحكم للحجية .

#### ٣ - إعادة النظر عامل من عوامل رفع شأن القضاء :

يرى البعض أن إعادة النظر يجد أساسه في رفع شأن القضاء فالقصاص الثاني للدعوى التي صدر فيها حكم حائز لقوة الشيء المقضي فيه بقصد اصلاحه اذ تصانف وتضمن خطأ قضائياً هذا النظر من جانب السلطة القضائية ذاتها يؤدي الى رفع شأنها وتنظيمه في نظر الكافة باعتبارها صوت الدولة والقاضي في إعادة النظر يقول لسدي اصلاحه لقاضي الحكم الطعون فيه « انا احكم بما كان يمكن لك انت نفسك أن تقضي به لو كنت تعرف ما أمره الآن » على العكس من ذلك قاضي الاستئناف الذي يقول لقاضي الحكم المستأنف « لقد اخطأت وأنا أصحح لك خطأك » .

#### ٤ - إعادة النظر نجد أساسها في مبادئ العدالة :

تتأسس إعادة النظر على مبادئ العدالة التي يعطى للمحكوم عليه الحق في طلب إعادة اعلان براءته أمام القضاء باعتبارها حق طبيعي له ولو كان الحكم قد حاز قوة الشيء المقضي فيه ويؤدي هذا الرأي إعادة النظر يقتصر على الادانة الخاطئة أما البراءة الخاطئة فانها تعطى للتهم حتى لا ينتهك وهذه هي نقطة الضعف في هذا الأساس .



### الفصل الثالث

#### الصور التشريعية للخطا القضاى

نبحث فى هذا الفصل طبيعة تلك الصور التشريعية وهى إما أن تكون صور خاصة ( وجود المدعى قتله حيا — تعارض الأدانات — ادانة اهد الاثله ) .

وأما صور عامة ( ظهور وقائع جديدة — أوراق لم تكن — حاضرة وقت نظر المدوى من شأنها — ثبوت براءة المحكوم عليه ) .

#### ١ — طبيعة الصور التشريعية للخطا القضاى

أن نطاق الخطا القضاى فى الحكم وفقا للتشريع المصرى والفرنسى تتسع لتنظيم العديد من الصور التشريعية لذلك الخطا فقد اتجه جانب من الفقه لجعل من تلك الأخطاء صورتان صورة خاصة تعتبر من قبيل الصور الحسابية للخطا القضاى واتخذت تلك الصورة المصفة الحسابية من الحقيقة الشكلية أى تعنى دليلا قانونيا على وقوع خطا قضاى فى الادانة بصرف النظر عن القوة الموضوعية ولما كان الاتبات الجنائى يستقيم على الدليل القانونى والدليل القانونى فى مضمونه دليل حسابى بالمعنى الدقيق. يؤدى الى نتيجة محددة وصورة عامة تعتبر من قبيل الصور التقديرية للخطا القضاى .

#### ٢ — الصور الخاصة بصور الحسابية للخطا القضاى

##### (١) الصورة الأولى : —

##### وجود المدعى قتله حيا .

عبثت من ذلك م ٤٤١ ق . ١ . ج بقولها « إذا حكم على المتهم فى جريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا أمام ٦٢٢ م ق . ١ . ج ف عبثت متبعا لتقدم بعد الادانة الخاطئة أما البراءة الخاطئة فانها تغطى للبتيم حقا لا ينهك وهذه هى قتله .

فيأدى ذى بدء أن هذه الصورة من الخطا تدور فى نطاق جريمة القتل عمدا أو خطأ وكذلك جريمة الضرب أو الجرح المفضى الى الموت وحدها لكنها تستبعد الشروع فى القتل لأن وجود المدعى قتله حيا لا يفيقذ فى شيء .

ومن الناحية الواقعية أنها لا تستوعب من يلب أولى سائر الجرائم الأخرى ولو تماثل الخطا من الناحية الواقعية كوجود الماتى من جريمة المعاهة .

وجدير بالذكر أن هذه الصورة لا تتحقق الا اذا كانت الادانة الصادرة اعتبرت على ظهور امارات غير اكتشاف الجثة وآثار القتل عاصرت أو لحقت اختفاء شخص ما أو ولدت اعتقادا كاذبا على أن — شخصا ما قد قتل وأنه هو الذى اختفى .



وقد اختلفت مواقف التشريعات تجاه تلك الصورة واختارت لنفسها لذلك الحالة صياغة تشبهها أمثال التشريع الفرنسي لم يعترف بالخطأ القضائي الذي ينتج من الكلفة المطلق للأمارات التي تأسس عليها الادانة واشترط بالتالي أن يكون المدعى قتله حيا الى لحظة مسخوّر الادانة فقد اشترط أن تكون الاداء لا حقة على صدور الادانة اذا كانت تلك الادلة قد تحيت أثناء نظر الدموى مفروض ان القضاء قد قدرها وقدر قصورها في اثبات وجود المدعى قتله واشترط أيضا ان تكون حوافز هذه الادلة من شأنها أن تولد امارات كافية على وجود الدموى قتله .

ومن ثم فالادلة التي تولد امارات كافية على عدم وجوده اى موته قبل الفعل الذى اتهمته على أساسه الدموى موتا تقريبا أو طبيعيا أو جنائيا من غير المحكوم عليه لا تستوعب هذه الصورة .

ولكن يرى بعض الفقهاء أن هذا تفسيراً موسعاً لا تحمله الفاظ النص اما في مصر فالمرجع المصرى لم يعترف الا بالخطأ القضائي الذى ينتج من الكتب المطلق للامارات التي تأسست عليها الادانة ويبدو ذلك واضحا في صياغة م ٤٤١ ق ١ . ج « ... ثم وجد الدموى قتله حيا » وبالتالي يكفى أن يكون المدعى قتلته لم يزل يحيا لحظة الادانة ولو كان قد مات موتا طبيعيا أو تقريبا أو جنائيا بعد الادانة .

لكن محكمة النقض المصرية قد تطوعت في أحد أحكامها بالقول « أن المشرع المصرى احترازا للحجية لا يكتفى كالمشرع الفرنسى لجرد ظهور الدليل على وجود الدموى قتله حيا بل أوجب بالفعل وجوده حيا مما يؤكد أن التشريع القائم لدينا لا يستعمل الدليل المحتمل بل يتطلب الدليل في ذاته في ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوطه على ادانته .

#### (ب) الصورة الثانية : تعارض الادانات :

ميرت م ٤٤١ ق ١ م عن هذه الصورة « اذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما » .

ولها ق ١ . ح . ف عبر في م ٦٦٢ « اذا صدر بعد ادانته في جنائية أو جنحة حكم جديد يدين لنفس الواقعة بينهما آخر بحيث لا يمكن التوفيق بين الادانتين ويصبح تعارضهما دليلا على براءة أحد المحكوم عليهما فالمفروض أن يكون الحكم القضائي تعبير عن الحقيقة القضائية — في الادعاء الجنائي الذى صدر منه والمفروض أن تلك الحقيقة هي ذاتها الحقيقة الواقعية — فاذا صدر منه هو ذاته حكم جديد يعبر عن حقيقة قضائية مختلفة عن تلك التى عبر عنها الحكم السابق فذلك معناه أن أحد الحكمين على الأقل هو تناقض مع الحقيقة الواقعية وأن خطأ قضائى

(١) حكم نقض في ١٩٦٧/١/٢٦ — مجوعة أحكام للنقض في ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢ .

— يزيد ناس المني الدكتور محمود مصطفى ص ١٦٧ الاجازات الجنائية .



تد وتنع وتعارض الاحكام قابلا لان يتحقق في الاحكام على استثناء سواء كانت بالبراءة أم — بالادانة ثم ان وقع يعد دليلا كايلا على الخطأ القضائي يستبد تواته من الاحكام ذاتها ولم يرى كل من المشرع المصري والفرنسي ادخال تعارض الاحكام بينهما في عداد الصور الحسابية للخطأ القضائي لكنه اختص من بينهما تعارض الادانات فقط والسبب في ذلك انها يتفقان مع كائسة التشريعات التي التزمت بتنظيم اهادة النظر في التسليم بهذه الصورة .

وتعارض الادانات يرجع يادى ذى بدء الى وقوع النيابة العامة في خطأ اجرائي في تحريك الدعوى الجنائية فالاواقع ان صدور حكم جنائي نهائي بادانة شخص ما عن واقعة معينة وان كان لا يحرم النيابة العامة من رفع الدعوى الجنائية على كافة المساهمين في تلك الواقعة سواء بوضعهم فاعلين له مع المحكوم عليه أم شركاء نه في ارتكابها فانها تفقد حقها في رفع الدعوى الجنائية على شخص آخر بوضعه الفاعل الحقيقي للواقعة التي صدرت الادانة النهائية بشأنها للنيابة بل وعليها ان تبدأ باتخاذ اجراءات اعادة النظر لصالح المحكوم عليه الذي كُثِّفَت لها الوقائع الجديدة المسؤولية الماتعة لغيره عنها وان النيابة العامة لا تسترد حريتها في رفع الدعوى الجنائية على الفاعل الحقيقي (١) .

وايا ما كان الامر بان تعارض الادانات لا يتحقق الا بشرطين : —

اولها : صدور حكمين مستقلين بالادانة .

ثانيا : تعارض الادانات تعارضا يستنتج منه براءة المحكوم عليهم .

(ج) الصورة الثالثة : ادانة أحد الأدلة .

مبرت م ٤٤١ ق ١٠ ج ٠ م من تلك الصورة بقولها « اذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالمعتوبة لشهادة الزور أو اذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان لتلك الشهادة أو — تقرير الخبر أو الورقة تأثير في الحكم أو اذا كان الحكم بينها على حكم صادر من محكمة مدنية أو من احدى محاكم الاحوال الشخصية .

أما القانون الفرنسي في م ٦٢٢ ق م ٠ ج ٠ ب (ج) واذا حوكم بعد صدور الادانة أحد الشهود اللذين سمعوا ضد المتهم ادين للشهادة الزور لا يجوز سماع هذا الشاهد في المرافعات الجديدة » .

(١) الدكتور مصطفي الاجرايت للجنائية ص ٦٧١ — ص ٦٧٢ ورن النيابة العامة ليس لها الحق في تسترد كامل مستقلتها في تحريك الدعوى الجنائية بعد ظهور الفاعل الحقيقي في اعادة النظر والا كان التنظيم الاجرائي فاسدا في ميكله ويصبح تناقض منطقي في زملة نقش « ١٩٦٩/٣/٢١ مجموعة النقض ص ٢٠ من ٤٠١ .



وتنظم هذه الحالات أحد الأدلة التي أثرت في تكوين عقيدة القضاة التي كانت أساسا للحكم الصادر بالإدانة والمطلوب إعادة النظرية ولهذه المسورة ما يميزها عن غيرها من الصور السابقة للخطأ القضائي حيث لا تنصب مباشرة كغيرها على ذات قرار القاضي بثبوت أو عدم ثبوت الوقائع ونسبها إلى المتهم فتبطله بدليل حاسم وإنما تتوجه مباشرة إلى الأدلة التي كانت أساسا لهذا القرار كأنها أو بعضها فتبطل قوتها الاقتناعية وإذا كان المشرع الفرنسي قد اقتص من بين الأدلة الشهادة فقط ليجعل من إبطال قوتها الاقتناعية دليلا حسابيا على الخطأ القضائي وسببا بالتالي لإعادة النظر تاركا ما دون الشهادة من أدلة إلى حكم الواقعة الجديدة .

فإن موقفه بالتالي يعوزه المنطق لأنه ليست هناك فوارق في القانون الجنائي بين القدرة الاقتناعية المنبثقة من دليل وآخر .

فالقاعدة في المواد الجنائية وهي تساند الأدلة (١) ومن ذلك كله يتضح كيف أن هذه الصورة تسقط مباشرة على الأدلة التي صرحت بالدعموى التي صيرت فيها الأدلة قد مارست بالفعل تأثيره على تلك الإدانة ذهب رأى محكمة النقض المصرية والفرنسية إلى أنه يشترط هذا التأثير (٢) وفي الواقع : أن هذا الاشتراط قد جعل إعادة النظر في هذه الصورة خدية لمحكمة النقض لاحقا للمحكوم عليه ولكن سرعانا ما عدلت من ذلك محكمة للنقض الفرنسية .

وسارت مع رأى جماعة الفقه الذى يقضى بأن إدانة الخليل « الشهادة الزور » يؤدي حتما إلى إعادة نظر الدعوى كحق للمحكوم عليه لكنه لا يلزم أن يؤدي بذات الختم إلى براءته .

## ٢ - الصورة العلمية

عبرت عنها م ٤٤٩ / ٥ ق ١ . ج ٥ م « إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قضت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأنها ثبوت براءة المحكوم عليه » .

أما م ٤٦٢ / ٤ ق ١ . ج ٥ ف : إذا حدثت أو ظهرت بعد الإدانة أو قضت أوراقا

(١) الدكتور محمود مصطفى . الإجراءات الجنائية ص ٦٧٢ فضلا من أنه يقر بالمتهم لأن اشتراط أن تكون الواقعة الجديدة من شأنها براءة المحكوم عليه من شأنه أن يمنع استعادة لهم من اعادة النظر بمعد للشهادة الزور نفسها .

(٢) حكم نقض : إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإتيان بسبب تزوير في شهادته وشرط أن ترى محكمة النقض أن للشهادة الزور تد أثرت على فكرة القضاء .

« نقض في ٢٩ / ٥ / ١٩١٤ مجموعة ج ٦٠ ق ٣٦٥ ص ٤٩٧ » .



لم تكن مطلوبة لدى المرافعات وكان من طبيعة الواقعة أو الورقة اثبات براءة المحكوم عليه .

ويرى البعض ان الصور العالمة انما تهدف الى اصلاح الحكم الذي كان يحقّق القاضى فيه خاطئاً أو قاصراً أو سيئاً في فهمه للواقعة نظراً لغياب الدليل سواء لان هذه الصورة انما جاءت لسد الثغرات التي يمكن ان يتخلف عن التعداد الحسابي لصور الخطأ ومن ثم فانها تقسم هذه الحالات وتتجاوزها ولان المشرع اراد لهذه الصورة ان تكون سبيلاً لاصلاح سائر الاخطاء القضائية لا وتوفى ما ينصف الطريق لتصلح البعض وترفض الآخر وبعبارة أخرى فقد جاءت هذه الصورة لتكون سبباً لاصلاح الاخطاء بتشكك في حق المدفوع .

### خاتمة

خاتمة هذا البحث ليس تلخيص له وإنما هو مخزاه ومغزى هذا البحث ليس سوى دعوى لان يظل هدف الاجراءات الجنائية وهدف الحكم الجنائي اعلان الحقيقة الواقعية في الادعاء على القضاء وهي دعوى لاستشعار الطعن ويعنى كل طريق من طرقه لتخليصه من الانتكاس المسبقة وتطويقه في ذات الوقت بامثاله انشط المتطلبات الاجرائية فيه لبلوغ هدف الاجراءات الجنائية .





# تغير الظروف الواقعية وأثره في شرعية اللائحة الاقتصادية دراسة مقارنة للميد الدكتور / حسني درويش

تمهيد :

من الثابت أن القرار الإداري يستند في إصداره إلى مجموعة من الظروف الواقعية ، وهي بمثابة ركن السبب في القرار الإداري . وهي التي تدفع بمصدر القرار إلى التدخل لإصدار قراره ، وهذه الظروف هي التي تؤخذ في الاعتبار عند النظر في مشروعية القرار .

فالمساعدة العامة في شأن مشروعية أو عدم مشروعية القرار الإداري يجب أن تقدر بالنظر إلى وقت إصدار القرار ، وعلى القاضي الإداري أن يرجع إلى تاريخ إصدار القرار ، ليتحقق من توافر أو عدم توافر أسباب الإلغاء والحكم بشرعية أو عدم مشروعية القرار .

والقاعدة المشار إليها يختلف تطبيقها في القرارات الفردية عنها في اللوائح « القرارات التنظيمية » .

فبالنسبة للنوع الأول من القرارات ، فإن شرعيتها أو عدم شرعيتها تقدر بالنظر إلى وقت إصدارها دون النظر إلى الظروف اللاحقة التي قد يكون من شأنها زوال سبب إصدارها .

فالمعبرة في تقدير صحة القرار الفردي هي بوقت صدوره دون أثر للظروف اللاحقة على شرعيته .

وعلى هذا يجري قضاء مجلس الدولة الفرنسي (١) .

وقد أخذ القضاء الإداري المصري (٢) بذات القاعدة المشار إليها وهي تجري على النحو التالي :

« إن المعبرة في تقدير صحة القرار ، هي بوقت صدوره دون أثر للظروف اللاحقة المستحدثة ، فلا يسوغ في مقام الحكم على مشروعية القرار وسلامته جعل

---

(١) راجع : قضاء مجلس الدولة الفرنسي ، على سبيل التمثيل لا المص : حكم المجلس في قضية ( Pin Louis ) في ٢١ ديسمبر ١٩٥٦ ، مجموعة دالوز ١٩٥٧ ، ص ٧٨ تقرير مفوض للدولة . ( Heamann )

حكم المجلس في قضية Société Pour Pesthetigus gèmer acouug et ap edo ص ١١٥

(٢) وفي قضاء مجلس الدولة المصري حكم محكمة القضاء الإداري ، ق ١٠٦ ل ٩ ، ص ١١ ، ص ٤ . ومن تشابه الحثيث ، ق ١٠٦٠ ل ٢٧ جلسة ١٩٧٨/٤/٤ ، ص ٣٢ وغير منشور .



اثر الظروف اللاحقة المستجدة ينعطف على الماضي لإبطال قرار صدر صحيحا أو تصحيح قرار صدر باطلا في حينه .

والاستناد من ذلك ، هو أن العبرة في تقدير ما إذا كان القرار صحيحا هو بكونه كذلك وقت صدوره لا بما قد يجد بعد ذلك من أحداث يكون من شأنها أن تفسر وجه الحكم عليه ، إذ لا يسوغ في مقام الحكم على مشروعية القرار وسلابته ، جعل الظروف اللاحقة المستجدة من أثر في شرعيته .

لما القاعدة في شأن القرارات التنظيمية ، فهي على خلاف المقررة في مسدد القرارات الفردية ، فهي تقوم على أساس تقدير مشروعيتهما ليس فقط في ضوء القواعد القائمة وقت صدورهما ، بل أيضا في ظل القواعد والظروف الجديدة . ومرد ذلك الاختلاف ، إلى أن القاعدة التنظيمية دائمة التطبيق وهي تستهدف التنظيم بالنسبة للمستقبل ، ولهذا فمن المفروض أن تتوافق وتتواءم مع الظروف الجديدة حتى تسير الأوضاع الجديدة والا تصاب بالجهود المطلق .

أما القرارات الفردية ، فهي تولد حقوقا ومزايا لأصحاب الشأن وتقوم على أساس مبدأ عدم المساس بالأثار التي تترتب على القرارات الفردية ، وبالتالي يصعب الخروج عليه واهداره إلا في أضيق الحدود وفي حالات محددة وبطريق يعرف بالقرار المضاد (١) .

ونخلص مما تقدم إلى أن الظروف الواقعية اللاحقة على صدور القرار الفردي لا تؤثر في شرعيته من حيث المبدأ (٢) .

أما القرارات التنظيمية فإن تغير الظروف الواقعية التي صدرت في ضوئها تؤثر في شرعيتهما بطريق غير مباشر وتفتح ميعادا جديدا للطعن بالإلغاء بمعنى أنه يحق للأفراد أن يطلبوا من الإدارة إلغاء أو تعديل اللائحة نتيجة تغير الظروف التي أدت إلى إصدارها ، فإن رفضت حق لهم أن يطعنوا في هذا القرار لدى مجلس الدولة ، الذي يقضى بإلغاء قرار الرفض .

عرضنا في المقدمة السابقة لفكرة تغير الظروف ووقت تقدير مشروعية القرارات الفردية والتنظيمية .

وننتقل الآن للحديث عن صلب الموضوع ، ونعرض له في المبحثين التاليين :

المبحث الأول : تطبيق النظرية في القضاء الإداري الفرنسي .

المبحث الثاني : تطبيق النظرية في القضاء الإداري المصري .

(١) راجع : رسالتنا نهاية «القرار الإداري عن غير طريق القضاء ١٩٨١» ص ٦٠٤ وما تلاها .

(٢) ما زال مبدأ عدم المساس بالأثار التي تترتب على القرارات الفردية قائما ومطبقا غير أن مجلس الدولة الفرنسي قد خرج على هذا المبدأ التقليدي «البريتوري» في حكمين هما :

الأول : بتاريخ ١٩٢٨/٢/١٠ ، في حكم ( pechdo ) ، سوري ٢٥ - ٣ - ١٩٢٩ تطبيق مسير البيرو .

الثاني : بتاريخ ١٩٧١/١/٨ في حكم

re covement de cotisation de récurité sociale et d'all ocation familliales desa Lres - maritimer.

تطبيق مفوض الحكومة ( vught ) وانتهى فيها إلى تعزيز الحق للإدارة في التدخل لأداء أو تعديل المراكز القانونية لاختياره للمستقبل لتتوافق مع الظروف الجديدة .



## المبحث الاول

### تطبيق النظرية في القضاء الإداري الفرنسي

تطورت هذه النظرية في القضاء الفرنسي حتى وصلت الى صورتها الحالية . ولعل من المفيد أن نعرض بإيجاز لهذا التطور ثم ننقل الى الحديث عن موضوعنا ، وذلك من خلال العرض التالي :—

#### تطور القضاء الفرنسي :

شمل تطور قضاء مجلس الدولة الفرنسي ، في هذا الصدد مرحلتين هما : —

**المرحلة الأولى ، بدأت في ١٠ يناير سنة ١٩٣٠ :** تتمثل في حكمه الشهير (١) ( Despujol ) (٢) . وانتهى الى أنه يجوز لصاحب المصلحة أن يطعن في اللوائح « القرارات التنظيمية » سواء أكانت سلبية أم معيبة برغم فسوات ميعاد الطعن فيها بالإلغاء في حالة تغير الظروف الواقعية التي بررت إصدارها وذلك عن طريق التقدم الى السلطة الإدارية في أى وقت يطلب إلغاء اللائحة أو تعديلها والطعن بعد ذلك أمام مجلس الدولة في القرار الذي تصدره برفض طلبه أم صراحة أو ضمنا « وهذا الشق يعالج تغير الظروف الواقعية » .

أما فيما يتعلق بتغير الظروف القانونية فقد انتهى المجلس الى أن « لصاحب الشأن أن يطعن أمام مجلس الدولة مباشرة مطالبا بإلغاء اللائحة ذاتها التي غدت معيبة نتيجة تغير الظروف القانونية المحيطة بإصدارها — وذلك في غضون مدة شهرين » أى خلال مواعيد الطعن بالإلغاء القضائي « وذلك اعتبارا من تاريخ نشر القانون الجديد أو اللائحة الجديدة وفقا للطريق المعمول بها قانونا في شأن نشر القوانين والقرارات التنظيمية التي استحدثت وضعا قانونيا جديدا يتعارض واللائحة القديمة » .

استمر تطبيق هذا الحكم باطراد وانتظام حتى ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ (٢) ، حيث بدأ المجلس يخلو من قضائه التقليدي جزئيا فيما يتعلق بتغير الظروف القانونية والتي كانت تتبع لصاحب الشأن أن يطعن مباشرة في اللائحة المعيبة أمام مجلس الدولة في خلال مواعيد الطعن القضائي ، الى تمكن ذى الشأن من مطالبة جهة الادارة بتعديل أو إلغاء اللائحة التي غدت معيبة نتيجة تغير الظروف القانونية التي صدرت اللائحة على أساسها .

(١) راجع حكم مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ ١٠ يناير ١٩٣٠ ، ص ٣ وراجع الحكم أيضا في مجموعة سيزي ١٩٣٠ - ٢ - ٤١ تقرير سيزي للبرير وايضا دالوز ١٦/٣/١٩٣٠ وتقدير سيزي ( P. I. L )

(٢) راجع حكم المجلس في قضية Peneveu بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٤٣ ، ص ٢٤٤ ، وحكمه بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٤٨ ، ص ٤٧٦ .



ويتضح مما تقدم ان الطعن في اللائحة المعينة نتيجة تغير الظروف الواقعية او القانونية يتم على درجتين هما :-

الاولى : مطالبة جهة الادارة بالتدخل لالغاء أو تعديل اللائحة .

الثانية : في حالة رفض الادارة صراحة أو ضمناً بالتدخل لالغاء أو تعديل اللائحة لمصاحب الشآن الطعن في قرار الرفض امام مجلس الدولة فيلغيه .

ولكن من الملاحظ ان هناك اختلافا في مواعيد التظلم امام جهة الادارة بالنسبة لتغير الظروف الواقعية عنها بالنسبة لتغير الظروف القانونية ويتبلل ذلك في الآتي :

ففي الحالة الاولى : لصاحب الشآن حق التظلم لدى جهة الادارة في اى وقت .

وفي الحالة الثانية : لصاحب الشآن حق التظلم امام جهة الادارة في خلال مدة شهرين اعتبارا من تاريخ نشر القانون الجديد أو اللائحة الجديدة .

وهذا الخلاف مرجعه الى انه في الحالة الاولى يستحيل تحديد بداية فترة تغير الظروف الواقعية الجديدة حتى يمكن تحديد بداية سريان مدد التظلم والطعن ، أما في الحالة الثانية وهى المتعلقة بتغير الظروف القانونية فانه من اليسر تحديد بداية تغير الظروف وذلك ان هذا التغير مرتبط بصور قانون جديد أو لائحة جديدة أو تعديل قانون أو لائحة سابقين ، وبديهي ان هذا يتم في تواريخ محددة بملنة .

يتضح من خلال العرض السابق ، ان المجلس قد وحد أساس الطعن فيما يتعلق بتغير الظروف الواقعية والقانونية .

**المرحلة الثانية بدأت في ١٠ يناير ١٩٦٤ :** تطور مجلس الدولة الفرنسي لم يتوقف عند هذا الحد ، بل أمتد ليشمل مجالات أخرى أثرت بدرجة ملحوظة على جوهر نظرية الظروف الواقعية او القانونية . ويتمثل هذا التطور في صدور حكمين بتاريخ ١٠ يناير ١٩٦٤ من الدائرة المجتعة للمجلس كحكما تأثرا بالنسبة في قضائيه التقليدي المتمثل في حكمة ( Despujol ) . الحكم الاول صدر في قضية وزير الزراعة ضد السيد سيمونييه (١) وهو يتناول « مسألة تغير الظروف الواقعية » وهو محل دراستنا . والثاني صدر في قضية النقابة المبطلة لكواكر المكتبات ضد وزير التعليم الوطني (٢) وهو يتناول مسألة تغير الظروف القانونية » .

ونتناول في هذا المقام استعراض وثائق الحكم وشروط تطبيقه وآثاره ورائبنا على الترتيب التالي : حكم المجلس في قضية وزير الزراعة ضد السيد سيمونييه :

(١) راجع حكم المجلس بتاريخ ١٠ يناير ١٩٦٤ في قصة *Ministre de l'Agriculture c / A. I. D. A* ، ومفتشر ايضا في مجموعة ١٩٦٤ ، ص ٢ / ١٦٤ ، وايضا *Sinn Simonnet* ، ص ١٦ ، ومفتشر ايضا في مجموعة ١٩٦٤ ، ص ١٧٢ ، تكرير . *Bnaibant* ، مجموعة *Gaz pola* ، ١٩٦٤ ، ومجلة *R. D. P* ، ١٩٦٤ ، ص ١٨٢ .

(٢) راجع حكم المجلس في قضية للنقابة المبطلة لكواكر المكتبات ضد وزير الزراعة ، ١٠ يناير سنة ١٩٦٤ ، ص ١٧ .



يعد هذا القضاء بصفة عامة تطبيقا لحكم المجلس في قضية ( Derpujol ) في شقة المتعلق بتغير الظروف الواقعية من جانب ، كما أنه يعد تطور هام لقضاء المجلس في شأن تغير الظروف الواقعية ، من جانب آخر .

وبهذا الحكم يكون المجلس قد خرج لأول مرة عن قضائه التقليدي المتعلق بقرارات سلطة البوليس الى نطاق الانتصاد الموجه والقرارات الاقتصادية .

وقد اثار هذا الحكم ردود فعل واسعة لدى فقهاء القانون العام في فرنسا وقد انبرى الاساتذ المالين (١) للتعلق على هذا الحكم حيث اشار الى انه قد اثر ليس فقط على نظرية تغير الظروف ذاتها بل أيضا على جوهر وطبيعة هذه النظرية .

وقائع هذا الحكم : يخلص في انه بتاريخ ٢٣ ابريل ١٩٥٦ تقدم السيد / سيونييه صاحب احد مصانع السكر باحدى مستعمرات فرنسا « جزيرة Gaudeloupe » بنظم « نظم ولائي » الى وزير الزراعة يلتبس فيه الغاء

أو تعديل الرسوم المؤرخ في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣ المتضمن اعادة توزيع حصص انتاج الروم « Rhum الكحول » بين المنتجين للسكر من اصحاب المصانع بالجزيرة بسند اساس توزيع آنذاك هو متوسط انتاج السكر في السنتين

الآخريتين ١٩٣٢ ، ١٩٣٣ وشمن تطلبه ان انتاج السكر بالجزيرة اصبح مقفرا لدرجة ملحوظة بين المصانع للسكر بالجزيرة في الفترة ما بين ١٩٣٣ - ١٩٥٦ « أي

في الفترة ما بين صدور الرسوم المحدد لاساس توزيع حصص الروم وبين تاريخ تقديم تطلبه » وان الطائفة الانتاجية لمصنعه قد تجاوزت الى حد بعيد سند

الاساس الذي تم وضعه كمياري لتوزيع حصص انتاج الروم بالإضافة الى انه قد واكب هذه الفترة العديد من المتغيرات « الحرب العالمية الثانية ، والآفة

الاقتصادية العالمية » وهي متغيرات ذات تأثير مباشر ومؤثرات ينعين مراعاتها . وبالرغم من ذلك ظل الوضع على ما هو عليه لم يصبه تغير . وفي ضوء هذه

المتغيرات جميعها فقد بات من المؤكد ان الاساس السابق لا يتناسب البتة مع الظروف الجديدة . وانهى طلباته باعادة توزيع عادل يتم على اساس الانتاج الحالي

لكل مصنع من المصانع المنتجة للسكر بالجزيرة . ولم يجب الوزير على تظلم صاحب الشأن ، خلال المدة القانونية مما يعتبر سكوتة قرار ضمنى بالرفض . وازاء ذلك

تقدم التظلم بطعن امام المحكمة الادارية « Basse-Terre » يلتبس الغاء قرار الوزير الضمني بالرفض وقضت المحكمة بالغاء قرار الوزير مطبقة قضاء المجلس في

المتعلقة بتغير الظروف . واستئنفت الوزير الحكم ( Despujol ) بحكمه قضية امام مجلس الدولة ملتبسا الغاء حكم محكمة اول درجة . وقد قدم مفوض الحكومة

Bnaibant (٢) تقريراً في هذه القضية ضمنه ضرورة التزام الادارة بالتدخل من جانبها لاحداث المؤاماة بين اللوائح والظروف المتعلقة بالسياسة الاقتصادية . ويستشف من تقرير المفوض انه يرى في اطلاق تطبيق قضاء المجلس في حكمه في قضية

(١) راجع فائين - مجلة لقانون العام للفرنسية ١٩٦٤ ص ٥٥ وتعليقه على حكم المجلس في

قضية وزير الزراعة ضد السيد سيونييه في ١٠ يناير ١٩٦٤ بعنوان :

l'effet du chngement de Circonstances Sur la validité des actes d'administritifs.

« Gaudeloupe

(٢) رجع : تقرير مفوض الحكومة في القضية المذكورة ، بمجلة لقانون العام للفرنسية ١٩٦٤ .

ص ١٨٢ وما تلاها .



( Despujol ) قد يقضى الى عدم الاستقرار والاضطراب في الحياة الاقتصادية التي يمكن أن تتعرض الأوضاع الاقتصادية نتيجة ذلك مما يكون موضع نقد . وعرض لتلاني المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأوضاع الاقتصادية نتيجة ذلك من خلال أعمال مبدأ الملائمة المتروك لجهة الإدارة في تقدير مناسبات اصدار قراراتها الاقتصادية وهو أمر ينبغي ألا يكون للسلطة القضائية فيه من سبيل لرسم سياسات اقتصادية والا أدى ذلك الى الاضرار بالأوضاع الاقتصادية .

Le neceuns paun excès de powoin mèst pas an instrument de politigue èconomique.

نقد رأى مفوض الحكومة لتلاني هذه المخاطر الأخذ بعين الاعتبار بالشروط التالية :

**الشرط الأول :** أن يكون تغير الظروف على جانب كبير من الاهمية بحيث تفقد الثلاثة أساسها القانوني الى حد كبير (١) وأزاء هذا الوضع تلتزم الحكومة بالتدخل لأجراء موثمة بين الثلاثة والظروف الجديدة والعكس صحيح .

**الشرط الثاني :** أن يكون لتغير الظروف اثار ذات نتائج قانونية . يؤدي هذا الشرط انه لا يكفي أن يكون تغير الظروف على جانب من الاهمية وإنما يؤدي الى أحداث نتائج قانونية وترتب التزاما على عاتق الحكومة لمواجهة الظروف الجديدة وأحداث التعامل والمواثمة بين الظروف الجديدة والثلاثة القديمة .

**الشرط الثالث :** مؤاده أن الإدارة تحتفظ بصدد اجراء المواثمة بين الثلاثة التنظيمية والظروف الجديدة بحرية حركة في اختيار الوسائل المناسبة لمواجهة هذه الظروف ، والقاضي في هذه الحالة لا يحل محل الإدارة وهو مكلف بالبيات أن المواثمة ضرورة لضمان احترام القاعدة القانونية ولا يملك القاضي التدخل في هذا الصدد لتحديد الوسائل الواجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف .

وهذا الشرط في تصورها من قبل القيود التي تفرض على سلطة القاضي وهو شرط مفروض ، وهو من المناطق التي يحظر على القاضي ارتيادها . وهو مبدأ مستقر في القضاء والفقه الإداري ويقضي بأن للإدارة سلطة تقديرية وهي بمسدد تقرير بلائمة أو مناسبة العمل الإداري ولا تخضع في ذلك لرقابة القضاء .

وقد انتهى مفوض الحكومة في تقريره الى توافر الشروط المشار اليها في شأن القضية المطروحة أمام المجلس وقد أوصى برفض طعن وزير الزراعة .

وفي هذا العام انتقد العميد Auty (١) الشرط الأول وقد ارتكز في نقده على محاور ثلاثة :

**الأول :** مؤاده أن تغير الظروف في شأن الامور الاقتصادية تحدث اثارا على جانب

(١) على هذا النهج الاستاذ فالين ، حيث يتطلب في الظروف ان تكون على جانب كبير من الاهمية واجمع تطبيقه المسابق الإشارة لايه ص ٤٥٥ .

(٢) راجع : أولي - مجموعة ميسري ١٩٦٤ ص ٢٧٧ ، مناسبة تطبيقه على حكمي المجلس في ١٠ يناير سنة ١٩٦٤ ، قضية وزير الزراعة ضد السيد سيمونييه وقضية للقطبية المحلة لكوادر المكتبات العامة ضد وزير للتعليم الوطني .



كبير من الخطورة والحساسية وإن هذه التغيرات كثيرة الوقوع فإذا رتب التزاماً مورياً على عائق الإدارة بضرورة التدخل لأجراء الموائمة فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى عدم استقرار النصوص اللائحية .

**الثاني :** يتمثل في أن للظروف التي تبني عليها التنظيمات الاقتصادية بمسانئها تلك الظروف التي تعد سبباً قانونياً لهذه التنظيمات غالباً ما لا تكون على سبيل الحصر وتقدير تأثير انعكاس هذه الظروف على اللوائح هو من الأمور الحقيقية والصعبة .

**الثالث :** أن اشتراط أن يكون تغير الظروف على جانب كبير من الاهمية يخالف القاعدة التي استقر عليها قضاء المجلس والتي تقضي بأن يكون من شأن تغير الظروف الواقعية أن تؤثر في سلامة اللائحة واستمرارها دون اشتراط أن تكون هذه الظروف على درجة من الاهمية في هذا الصدد .

**رابعاً في هذا الشأن :** في الحقيقة ، أن رأينا ، في شأن مسألة أن يكون تغير الظروف التي استوجبت اصدار اللائحة على درجة كبيرة من الاهمية بحيث تنظر الى سند مشروعيتها يتركز على التفرقة بين الاوضاع الادارية وبين الأمور الاقتصادية .

**ففي الأولى :** يؤثر موقف مجلس الدولة الفرنسي في عدم تطلبه أن يكون لتغير على جانب من الاهمية .

ويرجع ذلك الى أنه من الصعوبة بهكان تقدير ما اذا كان التغير ذات اهمية ما يستتبع معه تدخل الإدارة لإلغاء أو تعديل اللائحة أو يسيراً مما تقتضي معه حكمة أعمال هذا القضاء ، علاوة عن ، أن محاولة إيجاد معياراً للتفرقة بين التقدير الجسيم أو اليسير يزوج بنا الى محاولات فقهية لا طائل منها ، ونصل في نهاية المطاف الى تقرير أنها تعد مسألة موضوعية تقدر وفقاً لكل حالة على حدة وإن القاضي يتحقق من وجود تغير في الظروف الواقعية ومن خلال هذا نتعرض لتقدير ما اذا كان التغير كبيراً أو يسيراً وأثر هذا في شرعية اللائحة .

وأنه يمكن الاستدعاء في هذا الصدد بمعيار مؤداه أن تغير الظروف التي تحدث تأثيراً في شرعية اللائحة هي تلك التي تتصل بالعناصر التي تتأثر بها اللائحة كتلك التي تطرأ على الأسباب المتطلبة في القاعدة القانونية الصادرة تطبيقاً أو استناداً إليها .

أما التغيرات التي تطرأ على عناصر إجرائية كتلك المتعلقة بالاختصاص أو الإجراءات فإنها لا أثر لها على شرعية اللائحة (١) ، ذلك أن مشروعية

(١) وفي ضوء هذه التفرقة بين العناصر التي تتأثر بها شرعية اللائحة وتلك التي لا تتأثر بها فقد استشهد البعض بالعناصر الرئيسية للقرار وهي المل والسبب والشكل والاختصاص والغاية ودعب الى التغيرات التي تطرأ على عناصر المل والسبب هي التي تؤثر في شرعية اللائحة ، أما للتغيرات التي تطرأ على العناصر المتعلقة بالشكل والأجزاء والغاية فهي لا تتأثر بها شرعية اللائحة فالعناصر الأولى هي التي يحول عليها عند تكوين مشروعية اللائحة وقد اصدراها .

رابع - مجموعة الأبحاث والدراسات المتعلقة بالقانون الإداري الفرنسي ، عدد ديسمبر سنة ١٩٧٧ ،



اللائحة تقاس في ضوء القواعد الاجرائية السائدة وقت صدورها . ونخلص من ذلك الى ان « التغيرات التي تحدث تأثيرها في شرعية اللائحة واستمرارها هي فقط تلك التي تتعلق بالاسباب المطلوبة في اصدار اللائحة في ضوء القاعدة القانونية التي تصدر على اساسها والتي يجب تطويرها دائما على مقتضاها » .

كما ان المستقر في قضاء مجلس الدولة الفرنسي في شأن اللوائح الادارية انه لا يشترط في الظروف اللاحقة ان تكون على جانب كبير من الاهمية .

وتخرج المجلس على هذه القاعدة المستقرة في حكمين تتطلب فيها ان يكون تغير الظروف على درجة كبيرة من الاهمية بحيث تفقد اللائحة اساس وسند شرعيتها .

### الحكم الاول :

بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٣٨ ( chamben de commerce de Daker ) اقترط المجلس في تغير الظروف الواقعية ان تكون على جانب كبير من الاهمية بحيث تفقد اللائحة سند مشروعيتها ، وان غياب هذا الوصف من شأنه ان يجعل اللائحة نافذة ومنتجة لآثارها ولا يشوبها الادعاء باعقارها لسند مشروعيتها نتيجة تغير الظروف وبالتالي لا يفتح لصاحب الشأن فيها ميعاد جديد للطعن في اللائحة . ومحكمة الثاني في ١٢/٢/١٩٥٤ في قضية S. Roger aiwa

ويذهب العميد اوبى (١) الى ان هذا القضاء يقتصر على هذين الحكمين ولم يشمل غيرها من احكام المجلس ، ويؤثر اعمال القاعدة المستقرة في هذا الصدد . ومجلس الدولة الفرنسي قد اخذ بهذا المعيار في بعض احكامه فقد قضى في حكمه بتاريخ ١٩٣٨/١١/٢٣ (٢) برغض الطعن المبني على عيب في الاجراءات التي اتبعت في سن اللائحة وذلك تأسيسا على ، ان هذا لا يؤثر في شرعية اللائحة واستمرارها لعدم تعلقه بالعناصر الاساسية المطلوبة لاصرار اللائحة .

**ففي الثانية : فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية ،** قلنا نؤثر ان يكون تغير الظروف على جانب من الاهمية ويرجع ذلك الى ان اطلاق العنان بالغاء او تعديل اللوائح الاقتصادية دون ضوابط او التشديد في ذلك من شأنه ان يزعزع من الاستقرار الواجب توافره بالنسبة لهما .

وانشاء نظر الطعن امام مجلس الدولة مسدود مرسوم من جهة الادارة في

(١) راجع لوبى تطبيقه التماس لليه والمقتور بمجموعة سيزى ١٩٦٤ ، ص ٢٣٧ .

(٢) راجع حكم المجلس بتاريخ ١٩٣٨/١١/٢٣ ، ص ٨٧٤ .

وايضاً حكمه في قضية C.E 16 pd. 1952, union foraine junassienne.

حيث قضى المجلس برفض الطعن تأسيسا على ان الطاعن قد استند في طعنه الى اصدار اللائحة لاجل حرية التجارة والصناعة ولم يستند الى فكرة تغير الظروف الاقتصادية التي تبرر طلب تدخل الادارة لانشاء او تعديل اللائحة بما يقتضيه مصلحة الاعمال هذا القضاء .



## ١٢١ تغير الظروف الواقعية واثره في شرعية القوائم الاقتصادية

١٩٦٦/٩/١١ رسم بمقتضاها سياسة جديدة لتحديد حصص انتاج الروم لكل مصنع من مصانع السكر بالجزيرة على اساس طاقته الانتاجية السنوية من السكر وقد تحقق للبلعون ضده السيد / سيومنيه ما كان يرمى اليه من طعن من تعديل اساس تحديد حصة الروم والتي يسمح له بانتاجها نتيجة تغير الظروف التي ساءت تلك الحصص على الاساس القديم .

وقد تبنى مجلس الدولة وجهة نظر مغايرة تماما لما خلص اليه بغرض الحكومة وقضى بالغاء حكم اول درجة وأنه « فيما يتعلق بالامور الاقتصادية فان تغير الظروف التي صدرت اللائحة على اساسها تجردها من اساسها القانوني نتيجة تغير تلك الظروف ، ويشترط ان تكون هذه الظروف مستقلة عن ارادة اصحاب الشأن ومؤدية بذاتها الى تفويض الاوضاع التي صدرت اللائحة على اساسها ، وان تكون هذه الظروف غير وارادة في حسابان مصدر اللائحة » .

وهذه الفقرة تحوي شروط خمسة ينبغي توافرها لعمال هذا القضاء وهي على النحو التالي :

**الشرط الاول :** ان يحدث تغير في الظروف الواقعية التي صدرت اللائحة في ضوئها وهذا شرط اساسي في نظرية تغير الظروف ، بل هو جوهر هذه النظرية .

**الشرط الثاني :** الا يكون لارادة اصحاب الشأن دخل في احداث تغير الظروف بل ان تقع بعيدا عن ارادتهم او بمعنى آخر ان يكون تغير الظروف نتيجة سبب اجنبي عن ارادة اصحاب الشأن .

وفي تصورنا ان هذا الشرط ما هو الا ترميد للحكم الذي تقوم عليه نظرية الظروف الطارئة في العقود المدنية او الادارية . ومن هنا يتضح تطبيقها في القرارات التنظيمية انطباقها في العقود المدنية والادارية .

**الشرط الثالث :** ان تكون الظروف المشار اليها مؤدية الى تفويض اللائحة من اساسها القانوني .

**الشرط الرابع :** ويتطلب في الظروف ان تكون متوسطة للاوضاع التي تنظمها اللائحة (١) .

**الشرط الخامس :** يشترط في الظروف ان تكون غير وارادة في تقدير مصدر اللائحة . وهذا الشرط ما هو الا شرط عام متطلب في نظرية الظروف الطارئة . والحصول النهائية المترتبة على هذا الحكم هي ان اللائحة تعد غير مشروعة .

(١) يبدو ان قضاء مجلس الدولة ، فيما يتعلق بتقدير تغير الظروف للواقعية واثرها في شرعية اللائحة تنقسم الى قسمين : حيث قضى ، في حكمه في قضية ( Roger crime 3 ) السابق الإشارة اليه ، برفض اللعن لعدم حدوث تغير في الظروف يبرر الغاء او تعديل اللائحة .



ويتضح من العرض السابق ان الشروط التي جاء بها حكم مجلس الدولة قد جعلت المعايير والضوابط التي تحكم نظرية تغير الظروف الواقعية واثرها في تعديل او الغاء اللائحة في شأن الامور الاقتصادية اكثر تحديدا وتشددا وذلك لضمان استقرار الأوضاع الاقتصادية والتي يترتب على اهدارها عواقب وخيمة واضطر تهديد الاقتصاد القومي ، وان الشروط التي صاغها لاماكن تعديل او الغاء اللوائح الاقتصادية يمكن وصفها بانها تمثل اتجاها متزمتا .

ونرى ان الادارة ملزمة بالتدخل تلقائيا لمواجهة التغيرات الجديدة بتعديل او الغاء لوائحها وتوارياتها الاقتصادية بقصد الموازنة بينها وبين الاوضاع الجديدة .

وقد ذهب الفقيه Au dicou (١) الى ان هذا الحكم قد اكسد المبدأ الذي مؤاده ان القاضي الاداري له ان يراقب نتائج تغير الظروف واثريها في شرعية اللائحة الاقتصادية بالنسبة للمستقبل .

ونخلص مما تقدم الى ان النقص والقضاء قد استقرا غيبا يتعلق باللوائح الادارية على الزام الادارة بالتدخل لالغاء او تعديل اللائحة اذا ما استجبت ظروف واقعية او قانونية يكون من شأنها التأثير في شرعية اللائحة واستمرارها اما غيبا يتعلق بالقرارات التنظيمية التي تتناول امورا اقتصادية فان الغائها او تعديلها يتم تحت رقابة القضاء .

ومرجع ذلك الى ان اهدارها من جانب الادارة من شأنه ان يؤدي الى اضعاف الثقة والاثمان في تصرفاتها ، بالإضافة الى الضرر البالغ الذي يهدد الاقتصاد القومي بأسره .



(1) A udicou ( A lain ) : le délai du recours en annulation contre les décisions administratives, The Revner 1971. p. 339 ets.



### المبحث الثاني

#### تطبيق النظرية في القضاء المصري

هل اخذ قضاؤنا الإداري ، بما انتهى اليه القضاء الفرنسي في صدد نظرية تغير الظروف الواقعية والقانونية أم سلك اتجاهها بمقايير ؟ .

المتبع لاحكام القضاء الإداري المصري ، على الرغم من انه قضاء وليد ، يلاحظ بوضوح انه قد بنى نظرية تغير الظروف في الظل من احكامه ، وهي لم تعالج هذه الفكرة باستفاضة لاستخلاص اتجاهات القضاء المصري في شأنها ، وعلى الرغم من ذلك امكنا اثبات وجود هذه النظرية بحدودها وصورها المختلفة .

فقد اشار في حكمه بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٥ (١) الى جوهر النظرية حيث جاء بحجيات الحكم : « اذ كان الثابت أن دعوى المدعي بحسب مفهومها تنصب على إلغاء القرار الضمني القاضي برفض سحب الرسوم الصادر بنزع الملكية بعد أن زالت مبرراته ، فإن مثل هذا الطلب لا يتضمن الطعن على الرسوم الصادر بنزع الملكية لسنة ١٩٤٧ ، بل هو منصوب الى القرار الضمني بإقتناع الحكومة عن سحب هذا الرسوم لأسباب لاحقة ، والمعبرة بتصوير المدعي لدمواه وطالما هو لا يطلب إلغاء الرسوم في ذاته ولكن بنى طعنه على امتناع الإدارة عن سحبه بعد ان زالت مبررات إصداره ، فإن الخلع بعدم قبول الدعوى يكون في غير محله » .

ومن هذا الحكم ، يتضح ان قضاؤنا قد اقر بما يكون لتغير الظروف الواقعية او القانونية من تأثير في شرعية القرارات الادارية .

والحكم المشار اليه قد اجمل المبادئ التي انتهى اليها القضاء الفرنسي في شأن تغير الظروف الواقعية وهي تقوم على ان تغير الظروف من شأنها تجديد مواعيد الطعن في اللائحة المعيبة بالنظر لدى جهة الإدارة للتدخل لإلغاء أو تعديل اللائحة المعيبة ، وفي حالة الرفض الطعن أمام مجلس الدولة في قرار الرفض خلال مدد الطعن القضائي .

اما فيما يتعلق بتغير الظروف الواقعية وأثره في شرعية اللوائح الاقتصادية فإن محكمتنا الادارية العليا قد أخذت بهذه الفكرة وطبقته في المجالات الاقتصادية وأقرت بتدخل الإدارة لتعديل اللائحة كلما تغيرت الظروف الواقعية التي صدرت في ضوءها اللائحة .

• ونخلص ونتائج هذا الحكم الهام في العبارات التالية :

صدر الامر العالي في ١٨٨١/٣/٨ في شأن الالات الرافعة ، وقد جاء خلا من نص الامر بغرض بمقتضاء وزير الاشغال في تحديد اجور الرى بهذه الالات الامر

(١) محكمة للتقاضي الإداري ٧ جلسة ١٠/٢/٥٥ م. ٩ ص ٢٨٦ .



الذى جعل وسيلة التحديد بطريق النص في رخص مستغلى الآلات على تعهدهم بقبول  
رأى اراضى المتعاقدين منهم بالثالثات التى تحددها القرارات التى يصدرها وزير  
الاقتصاد .

ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ فى شأن اجور الـرى من الآلات  
الرافعة الذى نقل تقدير هذه الاجور من المجال المتعاقدى الى المجال الجبرى  
بتحويله وزير الاقتصاد سلطة تقديرية فى تحديد هذه الاجور بقرارات يصدرها .

فانظر الجدل حول ما اذا كان من الامر الضرورى ان يكون القرار الصادر  
بتحديد اجور هذه الآلات تنفيذا للرسوم بقانون مستندا اثره الى تاريخ العمل  
بالرسوم بقانون او من تاريخ نشر القرار .

وقد قضت المحكمة بان المشرع استهدف بالرسوم بقانون ٢٠ لسنة ١٩٥٣ حماية  
المزارعين من تحكم اصحاب الآلات الرافعة من جهة ومجاراة الانتشاء الحديث فى الحد  
من موجة الغلاء بتخفيض نفقات الانتاج الزراعى من جهة اخرى . كما ان الحكمة من  
جعل ادائه قرارات يصدرها الوزير بتعيين ثلث هذه الاجور هى تيسر اصدار قرارات  
وزارية بتعديل الاجور بالزيادة او النقصان وفقا لمقتضيات الحالة الاقتصادية كلها  
تطلب الامر ذلك .

فللوزير اصدار هذه القرارات كلها تغيرت الظروف الواقعية والعوامل الاقتصادية  
بما يقتضى التعديل ، وهى سلطة بطبيعتها تقديرية وتستتبع بحكم اللزوم ان يكون  
له ذات السلطة التقديرية فى تعيين التاريخ الذى يسرى فيه العمل بالاجور التى يحددها  
فى كل فاصل زمنى بما يتلائم مع حقيقة الاوضاع القائمة فيه بخضوع هذه الاجور  
لعوامل غير مستقرة دائمة التطور ويملك الوزير ان يستند قراره الاول بتنفيذ المرسوم  
بقانون الى تاريخ اصدار المرسوم بقانون ، دون ان يكون فى هذا ترتيب اثر رجعى  
للقرار كما يملك بحكم المرونة التى توخاها الشارع بتوقيضه فى اصدار القرارات المحددة  
لثلاث الاجور ان يجعل التى استقر عليها رأى الوزير اثنا ربطت على اساس التكاليف  
العملية والعوامل الاقتصادية الجارية وقت هذا الربط (١) .

ولعل اهم ما تضمنه الحكم هو اقرار سلطة الادارة فى تعديل قراراتها  
التنظيمية بالزيادة والنقصان وفقا لمقتضيات الحالة الاقتصادية كلها تطلب الامر  
ذلك ، وكلما تغيرت الظروف الزمنية والعوامل الاقتصادية بما يقتضى هذا التعديل  
وان سلطة الادارة فى هذا انها هى سلطة تقديرية . واتساقا مع هذا المنطق لصاحب  
المصلحة ان يتقدم بطلب لجهة الادارة بالغاء او تعديل القرارات التنظيمية التى اسبابها  
المعار نتيجة تغير الظروف الواقعية . واذا رفضت الادارة ذلك صراحة او ضمنيا ،  
فله ان يطعن فى قرار الرفض امام مجلس الدولة فى خلال مدد الطعن القضائى « بدة  
شهرين اعتبارا من تاريخ صدور قرار الرفض » محكمة القضاء الإدارى « فيلغى قرار  
الرفض .

(١) راجع مجموعة الجايدى للقانونية للمحكمة الاطرية لاطلأ فى ٧ ل ٤ س ٤ مبدأ ٣٣ ص ٢٧٧ .



ومن الجهة المعاكسة اذا قامت الادارة بالغاء او تعديل اللائحة ذات الصبغة الاقتصادية وترتب على ذلك اصابة البعض باضرار جسيمة فهل يملك صاحب الشأن ان ينظم لجهة الادارة طالبا الغاء او تعديل قرارها في هذا الشأن ؟ .

المطلق القانونى المجرى يقضى بفتح سبل النظم ومواعيد الطعن لصاحب الشأن في هذه الحالة على قرار ما هو مقرر له في شأن طلب تدخل الادارة لالغاء او تعديل اللائحة نتيجة تغير الظروف . هذا التصرف من شأنه ان يحصل اسمى آيات الشرعية باناحة سبل النظم والطعن للأفراد في اللوائح الادارية والاقتصادية .

وقد اكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة في مصر في الوقت الحاضر بسبب انتهاز الدولة سياسة اقتصادية جديدة تقوم على الانفتاح الاقتصادى ويطلب تنفيذ هذه السياسة اصدار قوانين ولوائح معينة لتنظيم تلك الأوضاع الاقتصادية .

وقد تجد ظروف معينة ، تؤثر في شرعية تلك اللوائح ، فيكون والحالة هذه اناحة سبل النظم لاصحاب الشأن في النظم لدى مصدر القرار طالبا ايلاه الغاء او تعديل اللائحة التى اصبحت معينة نتيجة تغير الظروف .

#### الختام :

نخلص مما تقدم الى أن تغير الظروف الواقعية ذو تأثير غير مباشر في شرعية اللائحة وفي وجودها واستمرارها ، بحيث تقتصر الى سند مشروعيتها . وهذا الوضع من شأنه ان يفتح ميعادا جديدا للطعن بالالغاء القضائى كما يستتبع تدخل الادارة لاجراء الموائمة بين الظروف الجديدة والأوضاع الاقتصادية بها يضمن استقرار الحياة الاقتصادية وعدم تقويضها بصورة أخرى نظرا للآثار البعيدة المدى التى تترتب على اضطراب الحياة الاقتصادية .

كما ان تصحيح المسار الاقتصادى يتطلب استقرارا في التشريعات والقرارات بما يحقق للمنتجين والمعاملين في النشاطات الاقتصادية استقرارا يضيغ في هذه الآونة التى تعتمد فيها التشريعات التى يصعب ملاحظتها .





# الملاحح الأساسية للنظام القضائي السوداني

## للسيد الدكتور حسن السبيحي

### رئيس المحكمة

#### تقديم :

بمناسبة التكامل بين شعبي وادي النيل ، شماله وجنوبه ، محره وسودانه  
نقدم للقارئ بصفة عامة ولقارئ القانون بصفة خاصة دراسه وصفيه تحليلية  
للملاحح الاساسية للتنظيم القضائي السوداني .

كما تقدم لاضاء برلمان وادي النيل والمهتون بشئون التشريع في كل من  
السودان ومصر هذه الدراسة ، حتى يمكن على ضوءها وضع تنظيم قضائي موحد  
لشعبي وادي النيل ، أو على الأقل التقريب بين وجهات النظر المتعارضة بينهما ،  
استكمالاً لمسيرة التكامل التاريخية والمصرية بينهما .

ويمكن أن نقرر بادي ذي بدء أن النظام القضائي السوداني يستمد مصدره  
التاريخي من كل من النظامين الإنجليزي والهندي .

ويعتمد القضاة في إبحاثهم على السوابق القضائية ، رغم تأخر مرتبتها بين  
مصادر القانون السوداني ، حيث أصبحت تشغل المصدر الثالث بين مصادر القانون  
السوداني بعد كل من التشريع ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وقد تعرض نظام  
السوابق القضائية لهجوم محدود من جانب قضاة المحكمة العليا السودانية ، إزاء  
كثرة الأحكام الصادرة من المحكمة المذكورة ، وتضاربها (١) ، الأمر الذي أخل

---

(١) وقد جاء في محكمة النقض الصادر في الحكم /١/ م/١٦٠/١٩٧٨ والقصور  
بنشرة الأحكام التشريعية الصادرة عن رئاسة اللجنة القضائية وللخاصة بتاريخ مايو ويونيو  
وفبراير ١٩٧٨ ص ٨٥ « ... ومعلوم أن المحكمة العليا مكونة من دوائر مستقلة تتصل أحياناً  
أو يعمل بعضها وهو في مسئلة عما يدور في البعض الآخر - وأما أسبابه العديدة - وتتمثل في  
مقتضيات ومتناقضات في مجالات عديدة وجوهرية تتطلب وحدة الرأي ولا لاحتاج لتكبير عناه للتفصيل على  
ذلك ولكن بما نحن فيه - قد يكون لاختلاف الرأي وجهته وهو هام ومطلوب في هذه الفترة  
من حياتنا القانونية . وإن رأينا ضرورة تشجيعية أو التمسك به في قضاء المحكمة العليا غير اللازمة  
بالتقيد بأحكامها فلا بد من إعطاء المحاكم الأدنى فرصة للحركة والاختيار لأنها تواجه بالمسابق  
التضاربة في الموضوع الواحد ، وإن أردنا تقييد حرية تلك المحاكم فلا بد من البحث عن سبيل  
لتوحيد قضاء المحكمة العليا مثل أن تعرض السوابق القضائية على المحكمة العليا مجتمعة لتصدر  
فيها رأياً واحداً وذلك على سبيل المثال ، تقول هذا ولضما في الاعتبار أن لقها قانوني المستند  
من القانون العام مبني على نظام المسابق ولقي تطور المجتمعات الاقتصادية والسياسية والحضارية  
مستلظة في ذلك أحوال عديدة من بينها أداة التمييز بين سوابق بالتماس الاختلافات مهما كانت طفيفة =



بفكرة السوابق القضائية واضعها ، ووجد كل من القاضى الجزئى وقاضى المديرية نفسه امام سوابق قضائية متضاربة ، الامر الذى اضطر معه لاجمال رايه واجتهاده والترجيح بينها ، مما حدا بقضاة المحكمة العليا بالمساعدة بضرورة توحيد الاحكام لاستقرار فكرة السوابق القضائية .

وسوف نتناول بيان الملاحج الاساسية للتنظيم القضائى محل هذا البحث فى فصول ثلاثة يتقدمها فصول تمهيدى نتناول فيه مراحل تطور النظام القضائى السودانى ، ثم نتناول فى الفصل الاول التنظيم القضائى السودانى ، ونوضح فى هذا الفصل ترتيب وتنظيم المحاكم السودانية وحدود دور النائب العام السودانى ، نظرا لاهمية هذا الدور وخاصة بعد ان الفيت وظيفته وزير العدل واحلال النائب العام محله بموجب القانون رقم ١٩٧٣/٨ أما فيما يتعلق بشئون القضاة فقد استندت الى رئيس القضاء ( وهى وظيفة تعادل وظيفة رئيس محكمة النقض المصرية ) . ونتناول فى الفصل الثانى قواعد الاختصاص للمحاكم السودانية سواء المحلى أم القبلى أو النوعى .

ونتناول فى الفصل الاخير الاحكام السودانية ومدى قابليتها للظمن ، وسوف نعرض فى هذا الموضوع بيان طبيعة الحكم والاراء القانونية وكيفية تنفيذها وبينان طرق الظمن المختلفة ضد الاحكام السودانية .

### والله ولى التوفيق

= فى الواقع لاختصاص من للتبديد بالمسابقة المحددة للجدا القانونى الذى ترى المحكمة ضرورة تبديله او تحديه استجابة لدواعي التطور . رغم ذلك يمكن القول بأنه لابد من احترام مبدأ استقرار الاحكام وضوحها وعدم التبدل فيها والتغيير الا بعد مضي فترات طويلة عليها ، وبعد ثبوت وجود المبرر للتغيير ، ولقول بغير ذلك يجعل الناس فى دولهم لا يعرفون الاسباب المقبولة لتأسيس دعواهم .

وقد اقرت المحكمة هذا للاراء واخذت به فى القضية للسابق الاشارة اليها .

- وفى حكم اخر تقضى المحكمة العليا « بان قاعده الحكم للحاق ينسج او يلقى الحكم للمسابق لا مجال لتطبيقاته الا لا يوجد - كما اسلفنا - راي موحد من المحكمة لطاها حول هذه المسألة وطالما ان هناك اختلاف فى الرأى فيجوز للمحكمة الاثلى ان تأخذ باى منهما حتى ولو كان تاريخ صدور سابقا على صدور الاخر » ( م ع ط م / ٢٣٥ / ١٩٧٩ حكم منشور بشرة الاحكام للشورى عشرة يناير / فبراير / مارس ١٩٨٠ ص ٤٥ وما بعدها ) .

وصدر هذا الحكم بخصوص دعوى استرداد حيازة منزل لعدم لوفاء بالاجرة ( دعوى اخلاء وتسليم لعدم الوفاء بالاجرة ) وقد اشارت هذه الدعوى لمسألتين :

الاولى : المسابقة م ع ط م / ١٧٩ / ١٩٧٦ والتي تقضى بان ميسار الاخلال بمتغيرات الاجرة الذى يستلزم الحكم بالاخلاء هو تاريخ رفع الدعوى بعد دفع الرسوم .  
والثانية : المسابقة م ع ط م / ٢١٩ / ١٩٧٧ والتي تقضى بأنه فى حالة عدم وجود اتفاق حول ميعاد دفع الاجرة فان مداولها بعد الاسبوع الخامس من الشهر يعتبر انشالا يستوجب للحكم للمؤجر باسترداد حيازة المتعار موضوع النزاع .

ولذا تضارب للموايق قوت المحكمة لطاها للمودلية حكمها السابق الاشارة اليه .



## الفصل التمهيدى

### مرآحل تطور النظام القضائى السودانى

مر النظام القضائى السودانى فى تطوره بمرآحل عدة ، يمكن ردها الى  
مرآحل ثلاثة هى :

#### المرآلة الاولى :

وتبدأ بدخول العرب والاسلام للسودان ، وتنتهى ببداية الحكم الثنائى  
عام ١٨٩٨ ، وقد كان القضاء طوال تلك الفترة اسلاميا موحداً حيث كان القاضى  
يفصل فى جميع المنازعات المدنية والجنائية ، وظل هذا النظام سائداً طوال  
حكم أسرة محمد على للسودان منذ عام ١٨٢٠ والى بداية ١٨٨٥ م ، بداية  
عهد الحكوة المهدية والملاحظ أن حركة الاصلاح القضائى (١) التى تمت فى هذه الفترة  
تمت فى حدود الاطمار العام للنظام القضائى الاسلامى ، وقد كان يتكون النظام  
القضائى فى هذه المرآلة من كل من المحاكم العادية .

#### والمحاكم الاهلية ومحاكم الرؤساء .

#### اولاً : المحاكم العادية :

وكانت تتكون من المحاكم الآتية :

١ - المحكمة العليا : ومقرها السودان ، وكان يطلق عليها مجلس استئناف  
السودان ، ويشكل من عدد من القضاة برئاسة قاضى عموم السودان وللمجلس  
مبنى يسمى مبنى مجلس استئناف السودان .

٢ - محاكم المخيريات : وتوجد بكل مخيرية ، ويطلق عليها محكمة المخيرية (٢) ،  
وتختص محكمة المخيرية بالنظر كدرجة استئنافية فى الاحكام المطعون فيها والمصادرة  
من قضاة الاقسام التابعة لها . كما تختص بالفصل بصفة ابتدائية فى المنازعات  
المروغمة اليها من سكان المخيرية مباشرة .

٣ - محاكم المدن : وتختص بالفصل فى جميع المنازعات المروغمة اليها ،  
وتقضى فيها بموجب احكام الشريعة الاسلامية .

(١) فنظر مذكراتنا بعنوان « الاجراءات المدنية السودانية » لعلقة جامعة ام درمان الاسلامية  
شعبة للشريعة والقانون ص ٣٩ وما بعدها .  
(٢) والمخيريات التى كانت موجودة وقت الفتح وهى مخيرية دنقلة - جريب - الخرطوم - سنخار -  
فأشوده - خط الاستواء - بحر الكزال - دار فور - كرفان - كسلا - تنظر مذكراتنا للمسابق  
الاشارة اليها ص ٤٠ وما بعدها .



**ثانيا : المحاكم الاهلية :**

وكانت توجد فى جميع مديريات السودان عدا مديريات الجنوب الثلاث (تندبا) وهى بحر الغزال ، وخط الاستواء ، واهلى النيل ، والمناطق الاخرى التى يسرى عليها قانون محاكم الرؤساء .

وتشكل المحاكم الاهلية من زعماء القبائل او الاتليم ، وبعض الاهلى كبار السن وتتكون من خمس درجات من المحاكم كالاتى وهى :

- محكمة الشيخ : وهى محكمة يرأسها شيخ ويجلس معه باقى الاءضاء .
- محكمة الشيخ الجالس : وهى محكمة تتكون من شيخ يجلس بين مجموعة من كبار السن .

— محكمة القرية .

— محكمة الشيخ بمفرده .

— المحكمة الخاصة .

وتنشأ هذه المحاكم بأمر من رئيس القضاة فى الاماكن التى يرى من المناسب انشاء محاكم بها .

**ثالثا : محاكم الرؤساء :**

وتوجد هذه المحاكم فى مديريات الجنوب الثلاث ( مديرية بحر الغزال ، المديرية الاستوائية ، مديرية اعالى النيل ) كما توجد فى المناطق التى يسكنها قبائل نجورك الدنكا بمديرية كردفان .

وتشكل هذه المحاكم من رؤساء القبائل او القرى او اى شخص من الاهلى يباشر بموافقة الحكومة سلطات قبلية او على جزء من قبيلة او على قرية او مركز وتتكون من درجات ثلاث هى (١) :

- محكمة تتكون من رئيس بمفرده .
- محكمة تتكون من رئيس يجلس مع اءضاء .
- محكمة خاصة تشكل طبقا لنص المادة ٨ من قانون محاكم الرؤساء .

وقد انتم نظام القضاء فى عهد الحكومة الذهبية ، بل نظام الحكم كله بطابع دينى اسلامى محض .

ومشية استقلال السودان عام ١٨٨٥ م غدا الامل المهدى هو الرئيس

(١) للمزيد من التصيل انظر الدكتور محمد عبد الجواد - قانون المرافعات المدنية السودانى .



الاملى للقضاء ، وكان يتكون النظام القضائى فى عهد الحكومة المهدية من المحاكم التالية (١) والى كان يغلب عليها الطابع الدينى الاسلامى :

١ - المحكمة العليا : وتتكون من عشرين قاضيا يجتمعون للقضاء بمسجد الخليفة بام درملان .

٢ - محاكم المعاملات : (المجريات) (٢) :

وتتكون بمحكمة المعالة من عدد من القضاة يختلف عددهم بحسب اتساع واهمية المعالة ( المديرية ) . ويعرض الخصم منازعته على من يشاء من القضاة للفصل فيها متى كتبت بسيطة ، اما اذا كتبت تتسم بالاهمية فتعرض على الرئيس وباقى الاعضاء .

٣ - محكمة المكره .:

وهى محكمة وحيدة ، مقرها ام درملان ، وتختص بالنظر فى قضايا جنود الجهادية ( وهم الجنود السود الذين وقعو فى الاسر من جيش الحكومة المصرية ) والمتعلقة بالزواج والطلاق والارث واقامة الوصايا والجراسم .

٤ - محكمة السرية :

وهى محكمة تتشكل مع القوات اثناء خروجها للقتال فى سبيل الله ومهمتها الفصل فى المنازعات التى تنور بين افراد الجيش او بينهم وبين اهالى الجهات التى خرج اليها الجيش .

٥ - محكمة رد المظالم (٣) :

عين المهدي بعد نجاح ثورته قضاة يطلق عليهم قضاة رد المظالم ، وتتلك محكمة رد المظالم من قاض وكاتب وامير ليتولى مهمة تنفيذ الاحكام ، وتعلو سلطات محكم رد المظالم على سلطات واختصاصات المحاكم الاخرى ، حيث تختص بالفصل فى القضايا التى يتيمها الافراد والجماعات على الاسراء اذا انخرقوا من طريق الانتصاف وعلى عمال الخراج اذا اشتلوا فى جمع العشور والزكاة والنظر فى تظلم الانتصار المجاهدين اذا نقصت رواتبهم ، والنظر فى كل ما يعجز عنه القضاة .

وفى عام ١٨٩٨ تم استدعاء قضاة وامراء رد المظالم الى ام درملان لحضور واقعة « كبرى » وبتركهم مجالسهم عاد وهم الظلم بالبلاد .

(١) للقاضى حسين سيد احمد « تطور نظام القضاء فى السودان » ١٩٥٦ م .

(٢) انظر « الاجراءات الخفية السودانية » مذكرتنا السابق الاشارة اليها لطباعة جامعة

أم درمان الاسلامية ص ٤١ .

(٣) انظر « الاجراءات الخفية السودانية » - مذكرتنا السابق الاشارة اليها ص ٤٥ .



## ٦ - محكمة المحاسب :

وتوجد فى كل مدينة محكمة يطلق عليها محكمة المحاسب او « صاحب السوق » وعمل صاحبها المحاسب يتطرق بالاشراف على الاسواق ومراقبة ما يقوم به التجار من مكر وغش وخداع وخيلة وعدم الوفاء بالعهود .

## ٧ - محكمة بيت المال (١) :

وانشأت الحكومة المهدية بيتا للمال بام درمان ، وذلك لحفظ العثور والزكاة والغرامات والنفائس . كما انشئ بكل عمالة بيت للمال يتبع البيت الكبير بام درمان . وعين قضاة عرفوا باسم القوابل للحكم فى الحقوق المتعلقة ببيت المال ولا اختصاص لهم فى غير ذلك ، وتسلم الدموى من او على لبن بيت المال والفير .

**المرحلة الثانية :** وتبدأ ببداية الحكم الثنائى عام ١٨٩٨ م وعند اتفاقية ١٨٩٩ م بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، والتي كانت تؤول الحكم العام سلطة اصدار القوانين فى السودان وبموجب هذه السلطة صدر قانون المرافعات السودانى عام ١٩٠٠ م ، والذي كان ملخوذاً عن القانون الهندى والذي كان مثائراً بدوره الى حد بعيد بالقانون البريطانى ثم صدر فى عام ١٩٢٩ م قانون القضاء المدنى وكان كسابقه فى التأثير بكل من القانون الهندى والبريطانى كمصدرين تاريخيين للقانون السودانى .

وقد طرأ على القانون المذكور العديد من التعديلات اهمها تعديل ١٩٥٣ ، ١٩٥٦ عقب الاستقلال ، وقد لى القانون المذكور بصور قانون المرافعات المدنية عام ١٩٧٢ والذي كان شديد التأثير بقانون المرافعات المصرى والذي لم يكتب له التطبيق لفترة طويلة .

**المرحلة الثالثة :**

وتبدأ هذه المرحلة بالقضاء قانون المرافعات المدنية السودانى الصادر عام ١٩٧٢ وذلك بموجب المادة الثانية من قانون القوانين الصادر فى ١٥/٥/١٩٧٣ م ، والذي لى بموجب قانون الاجراءات المدنية الصادر عام ١٩٧٤ م وقد طرأ على القانون الاخير وهو المعلن به حالياً عدة تعديلات كان اهمها قاطبة التعديل الصادر بالامر المؤقت فى ١٩٨٢/٧/١ والمعلن به اعتباراً من ١٩٨٢/١٠/١ م .

(١) للزمزم من للتصيل يرجع الى القضاة حسين سيد احمد - المرجع السابق .

- نصور شكير - تاريخ السودان - تحقيق وتقديم د. محمد ابراهيم ابراهيم - دار للجل بيروت .

- د. زاهر رياض - السودان الصادر - مكتبة الانجوى المصرية ١٩٦٦ م .



## الفصل الاول

### التنظيم القضائي السوداني

بعد مرض مراحل تطور النظام القضائي السوداني ، تناول في هذا الفصل بيان ترتيب وتنظيم المحاكم السودانية في بحث اول وحدود دور النائب العام السوداني في بحث ثاني . في محاولة لانتقاء الضوء على الملاحح الاساسية لتنظيم القضائي السوداني .

## المبحث الاول

### ترتيب وتنظيم المحاكم السودانية

قرر المشرع السوداني في تقنين الهيئات القضائية ( مادة ١/٤ ) بان ولاية القضاء في السودان ان تكون لجهة قضائية واحدة تسمى الهيئة القضائية . وبلاذئذ ذى بسده يمكن أن نقرر من تطيل النظام القضائي السوداني بان السودان يأخذ بنظام القضاء الموحد ، ويتشابه في ذلك مع النظام الاتحادي في مصر ، بمعنى انه توجد جهة قضائية واحدة تختص بالفصل في جميع أنواع المنازعات سواء التي تنشأ بين الأفراد وبعضهم البعض ، أم بينهم وبين السلطة الادارية خلافا للنظام المزدوج الذي يقوم أسساً على وجود جهتين قضائيتين تختص الاولى بمنازعات الأفراد ( المنازعات العاديه ) وتتكون من المحاكم العاديه والتي تنفي على رأسها محكمة النقض ( كما هو الشأن في مصر وفرنسا ) ، وتختص الثانية بالمنازعات الادارية ( وهي التي تمثل فيها الادارة باعتبارها سلطة عامة ) وتتكون من محاكم متخصصة للفصل في هذه الطائفة من المنازعات . من ذلك يمكن أن نقرر ان السودان تمسك من الدول ذات القضاء الموحد . على عكس النظام القضائي المصري الذي يتسم بالازدواجية حيث توجد جهتان قضائيتان ، احدهما للمنازعات العاديه وتأتي على رأسها محكمة النقض المصرية والاخرى ويمثلها مجلس الدولة بمحاكمه الادارية المختصة بالفصل في المنازعات الادارية ، ويقتضى التكليف بين السودان ومصر ضرورة التوفيق بين النظام القضائية ، لا سيما ويوجد حالياً اختلاف جدرى في طبيعة النظام القضائي لكل منهما وفي مفهوم النظريات القانونية السائدة ومصادر القانون لكل منهما . لذا فمن الضروري العمل على التوفيق بين النظام القضائية والاسس القانونية لهما .

ويعتقد النظام القضائي السوداني كل من مبدأ التقاضي على درجتين والاضد بنظام الطعن بالنقض (١) . لذلك تمحدث طبقاً للمحاكم في السودان « (٢) » .

(١) للمزيد من التفصيل عن نظام وحدة القضاء وقائتيته فنظر مؤلفنا « دور القضاء في امارة

الادارية » - دراسة مقارنة - عالم الكتب - ١٩٨١ -

(٢) لنظر مكتركنا السابق الإشارة إليها ص ٧ وما بعدها .



وتتكون الهيئة القضائية السودانية وفقا لقانون الهيئات القضائية الصادر بالامر المؤقت فى عام ١٩٨٢ وتقتون الاجراءات الدتية المعدل بالامر المؤقت الصادر فى عام ١٩٨٢ من كل من :

#### ١ - المحكمة العليا :

وتتلى على قمة التنظيم القضائى باعتبارها اعلى محكمة فى السودان وتوجد بالماصمة الخرطوم .

#### ب - الاجهزة القضائية على مستوى الاقاليم .

١ - محكمة الاستئناف على مستوى الاقليم وهى اعلى محكمة على مستوى الاقليم .

٢ - محاكم للمديرىات .

٣ - المحاكم الجزئية وتتكون من ثلاثة انواع من المحاكم الجزئية على النحو التالى :

— محكمة قاضى من الدرجة الاولى

— محكمة قاضى من الدرجة الثانية

— محكمة قاضى من الدرجة الثالثة

٤ - مجالس القضاة :

٥ - المحاكم المحلية الشعبية (١) .

ويكون لكل جهاز قضائى ميزانية منفصلة (٢) ، ويرأس الجهاز القضائى بكل اقليم رئيس محكمة الاستئناف بالاقليم ، ويكون الجهاز القضائى مستقلا اداريا . وسوف نقاول كل محكمة من المحاكم السابقة بالتفصيل .

#### اولا : المحكمة العليا :

وتتكون من رئيس ويسمى رئيس القضاء وكما سبق القول ان هذه الوظيفة تعد اعلى وظيفة قضائية ، وهى التى اسند اليها المشرع السودانى الاشراف على شئون القضاة بعد الخاء وظيفة وزير العدل ، بالإضافة الى رئيس القسم الشرعى ويسمى قاضى القضاة ونائبين لكل منهما وعدد كلف من قضاة المحكمة العليا .

ويكون مقر المحكمة العليا بدينة الخرطوم ، ويجوز عند الضرورة أن تتعقد فى أى مكان آخر بقرار يصدره رئيس القضاء .

(١) لنظر الامر المؤقت رقم ١٩٧٧/٢٩ الخاص بتقنين المحاكم المحلية للشعبية السودانية .

(٢) لنظر المادة ٣/٦ من الامر المؤقت بتقنين الهيئات القضائية للمصادر عام ١٩٨٢ .



وتتكون المحكمة العليا من الدوائر الآتية :

- (أ) دائرة للفصل في المسائل الدستورية ودستورية القوانين والتفسير وتنزع الاختصاص ويطلق عليها الدائرة الدستورية .  
 (ب) دائرة لنظر الطعون في المسائل القانونية الجوهرية التي تشهد على أهميتها محكمة الاستئناف المختصة أو اثنين من قضاة المحكمة العليا .  
 (ج) دائرة للفصل في الطعون الإدارية (١) - وهذه دائرة استحدثها تعديل قانون الإجراءات المخنية الصادر عام ١٩٨٢ ، ومن ذلك يبين لسان المشرع السوداني يدرك معنى التفرقة بين طبيعة كل من المنازعة العادية والإدارية ، إلا ما استحدث لها دائرة خاصة وأعهد إليها مهمة الفصل في هذه الطائفة من المنازعات .

وتشكل الدائرة الدستورية من سبعة قضاة ، ويرأسها رئيس القضاة ويراعى في تشكيلها بقدر المستطاع أن تشمل قاضى القضاة وثلاثى رئيس القضاة ، وذلك في المسائل المتعلقة بدستورية القوانين . أما في المسائل المتعلقة بتفسير النصوص وتنزع الاختصاص القضائى ، فتشكل الدائرة من خمسة قضاة ويجب أن تشمل قاضى القضاة أو من ينوب عنه .

أما بالى الدوائر فتشكل من ثلاثة قضاة ويرأس كل دائرة رئيس القسم المخصص أو نائبه ويجوز عند الاقتضاء أن يرأسها أقدم القضاة بها . ويجوز تعدد الدوائر بقدر الحاجة إليها . ونصدر الأحكام بأغلبية الآراء ، ولا تخضع لأحكام المحكمة العليا للطعن بالرجعة .

#### ثانياً : الأجهزة القضائية :

ويتكون كل جهاز قضائى من محكمة للاستئناف ، ومحاكم للمحريات ومحاكم جزئية بقواعدها الثلاثة .

#### ١ - محكمة الاستئناف :

تنشأ محكمة الاستئناف بموجب أمر تأسيس يصدره رئيس الجمهورية ويكون مقرها مواسم الاتليم (٢) ويجوز عند الضرورة أن تتمتع المحكمة في أى مكان داخل دائرة اختصاصها بقرار من رئيسها .

(١) نظر المادة ١١ من الأمر المؤقت للمؤسسات القضائية الصادر عام ١٩٨٢ والمعدل به اعتباراً من ١٠/١٩٨٢ م .

(٢) شام المشرع السوداني بموجب قانون الحكم الاتليمي رقم ٣٦/١٩٨٠ المصوب به اعتباراً من ١٩٨٠/١٢/٣٦ بتقسيم للتراب السودانى الى الاتليم الثلاثة ، الاتليم للشمال وعاصمته الدامر ، والاتليم للشرق وعاصمته كسلا ، والاتليم الأوسط وعاصمته مدنى ، واتليم كردفان وعاصمته الأبيض ، واتليم دارفور وعاصمته الفاشر بالإضافة الى الاتليم الجنوبي وعاصمته جوبا وذلك بالإضافة الى مديرية الخرطوم العاصمة لجمهورية السودان الديمقراطية .

انظر مذكرتنا مطبوعات في القانون الإدارى - دراسة نظرية وتطبيقية للإدارة السودانية لطالبة جامعة أم درمان الإسلامية شعبة الشريعة والقانون ص ٧٧ وما بعدها .



وتتشكل دوائر محكم الاستئناف من ثلاث قضاة ( رئيس وقاضيان ) من قضاة الاستئناف ، أو من دونهم درجة اذا اقتضت ذلك ضرورة - ونصدر الأحكام من محكم الاستئناف بالأغلبية (١) .

ويكون لرئيس محكمة الاستئناف سلطة الاشراف الادارى على المحاكم التى تقع فى دائرته اختصاصه .

## ٢ - محكم المديرية (٢) :

تنشأ فى كل مديرية محكمة يطلق عليها محكمة المديرية ، ويكون مقرها عاصمة المديرية أو المدينة التى يحددها رئيس محكمة الاستئناف المختص . وتتكون محكمة المديرية من قاضٍ فرد « قاضى المديرية » أو أكثر ويكون لها اختصاص ابتدائى على النمو الذى يحدده قانسون الإجراءات المدنية - ولقائى المديرية سلطة الاشراف الادارى على المحاكم الجزئية التى تقع فى دائرته اختصاص محكمته .

## ٣ - المحاكم الجزئية :

تنشأ بدائرة اختصاص كل محكمة مديرية محاكم جزئية .

ويكون انشاء المحاكم الجزئية وتعيين مقرها وتحديد دائرة اختصاصها بامر (قرار) من رئيس محكمة الاستئناف المختص . (٣) ويتسا لقواعد الاختصاص القضى والنوعى التى وضعها المشرع السودانى تتنوع المحاكم الجزئية الى انواع ثلاث محكمة قاضى من الدرجة الاولى ، محكمة قاضى من الدرجة الثانية ، محكمة قاضى من الدرجة الثالثة - وتشكل المحاكم الجزئية من قاضٍ فرد ، فى الموارد المدنية ، وتباشر اختصاصها الابتدائى بالاضافة الى اختصاص استئنائى وهو خاص بمحكمة قاضى من الدرجة الاولى ، حيث اسند اليها المشرع دون سواها من المحاكم الجزئية سلطة الفصل فى الطعون ضد الاحكام الصادرة من مجالس القضاة (٤) .

## ثالثا المحاكم المحلية الشعبية :

وهى محكم تواجد فى المدن والقرى والبادى بغية الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين السكان وبعضهم البعض ، بموجب الاعراف المساعدة فى تلك المدن والقرى والبادى .

والغرض منها تقريب المحكم من المتقاضين من ناحية ، وتطبيق امراء تلك

(١) انظر المادة ١٢ من قانون الهيئات القضائية عام ١٩٨٢ م .

(٢) انظر المقتون ١٣ ، ١٤ من قانون الهيئات القضائية عام ١٩٨٢ م .

(٣) انظر المادة ١٥ من الامر المؤقت بقانون الهيئات القضائية لعام ١٩٨٢ .

(٤) انظر المادة ١٩٠ من قانون الإجراءات المدنية المعدل .



المحليات على ما ينور امامها من منازعات . وتكون سلطة انشائها جوارية لرئيس القضاء بعد اخذ رأى رجال الادارة .

وتتنوع المحاكم المحلية على النحو العالى :

١ - تتنوع المحاكم المحلية (١) فى جميع السودان - عدا الاقليم الجنوبى - الى محاكم محلية شعبية ، محاكم محلية شعبية خاصة بالفصل فى مخالفات الاوارير المحلية الصادرة بموجب قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة ١٩٧١ ، ومحاكم محلية وبسطى ، محاكم شعبية خاصة .

٢ - اما فى الاقليم الجنوبى (٢) فتتنوع المحاكم المحلية به الى محاكم كلية شعبية ، محاكم محلية شعبية خاصة وتكون مهمتها للفصل فى مخالفات الاوارير المحلية الصادرة بموجب قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة ١٩٧١ ، ومحاكم محلية شعبية اقلية ، محكمة شعبية رئيسية فى الاقليم الجنوبى .

وتكون المحكمة المحلية الشعبية من رئيس ومعدد كاف من الاعضاء ( من غير المنخصمين فى القاتون حيث الحكم يكون بمقتضى التقاليد والاعراف السائدة بالقرى والبادى ) يختارهم رئيس القضاء .

ويتم اختيار الرئيس للمحكمة بناء على توصية من القاضى المقيم وبعد اخذ رأى الضابط الادارى ، وضابط الامن ورئيس المجلس الشعبى وامين الاتحاد الاشتراكى فى المنطقة التى تقع فى دائرة اختصاص المحكمة المحلية الشعبية ، على ان تؤيد هذه التوصية من قاضى المديرية المختص ومحافظ المديرية قبل رفعها الى رئيس القضاء . اما بالنسبة للاقليم الجنوبى فانه يتعين اضافة الى ما سبق - الحصول على تأييد وزير الادارة والشرطة والسجون للاقليم الجنوبى قبل رفع التوصية الى رئيس القضاء .

ويمبر عادة رئيس القضاء اللوائح اللازمة والتى تحكم وتحدد كل من شروط الاهلية والطريقة التى يتم بها اختيار واعضاء رئيس ونائب الرئيس واعضاء المحاكم الشعبية .

- الاجراءات الواجب اتباعها فى حالة الاستئناف .

- الكيفية التى تنفذ بها احكام وقرارات المحاكم المحلية والشعبية .

ونخلص مما تقدم ان السودان يأخذ بنظام القاضى البسرد فى مستوى المحاكم الجزئية ومحاكم المديرية ، بينما يأخذ بنظام تعدد القضاة فى تشكيل محاكم الاستئناف والمحكمة العليا . ومعيار التفرقة يقوم على اساس مدى اهية المزمومة .

كذلك يأخذ المشرع السودانى بفكرة تعدد القضاة فى مستوى المجالس القضائية والمحاكم المحلية الشعبية دون اعتماد منه بالمعيار السابق ، وذلك لعلمه ان القائمين عليها من غير المنخصمين .

(١) انظر المادة ٤ من قانون المحاكم المحلية للشعبية للسابق الاشارة اليه .

(٢) انظر المادة ٧ من قانون المحاكم المحلية الشعبية للسابق الاشارة اليه .



## المبحث الثانى

## حدود دور النائب العام السودانى

يعد النائب العام فى السودان المستشار القانونى للدولة ، ويتولى نيابة عنها جميع الاعمال ذات الطبيعة القانونية .

ومن اجل القيام بذلك اسند اليه المشرع المهام والاختصاصات (١) التالية :

- ١ - السعى لبسط مبدأ سيادة القانون ، وتوفير العدالة فى النظام القانونى .
- ٢ - السعى لتحسين الاداء فى مهنة القضاة ولوضع الاسس والتقاليد السليمة للمهنة وازمالية نظمها وبخلافاتها .
- ٣ - السعى لمراجعة القوانين واصلاحها لتمثل التعبير الامم عن قيم العدالة فى المجتمع السودانى ولتواكب التطور فى حياته .
- ٤ - ان يعمل على تشجيع البحوث والدراسات القانونية ونشرها .
- ٥ - ان يصوغ مشروعات القوانين وسائر التدابير التشريعية فى الدولة .
- ٦ - ان يشارك على سير الدعاوى المدنية والجنائية واجراءات التحرى فيها ويتولى الادعاء امام المحاكم الجنائية .
- ٧ - ان يتولى الاشراف على مد اجهزة الدولة بحاجتها من الخدمات القانونية فى صياغة القرارات والمقود والاتفاقيات ومراجعتها ، وفى ابداء النصح حسب كل اى تصرف او نزاع يعنى تلك الاجهزة وفى تمثيلها امام الجهات التى تتصل فى الدعاوى المدنية .
- ٨ - ابداء النصح القانونى فى المسائل التى تنشأ بين اجهزة الدولة وان يتولى التحكيم فى المنازعات المدنية بين تلك الاجهزة .
- ٩ - يتولى تسجيل المعاملات التى توكل اليه قانونه وتوفير المستندات واخذ الشهادات القانونية واصدارها .
- ١٠ - تقديم الخدمات القانونية للجمهور فى الفتوى والمساعدة فى التقاضى .
- ١١ - مباشرة اية مهمة قانونية يسندها اليه رئيس الدولة ويوكلمها اليه .

من عرض هذه المهام نخلص الى ان دور النائب العام السودانى اعم وافضل من نظيره المصرى ، حيث يمتد دور النائب العام السودانى ليشمل كل من دور النائب العام وادارة قضايا الحكومة وقسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، وادارة التشريع

(١) انظر قانون النائب العام رقم ١٩٨١/٨١ ولوائح النائب العام الصادرة عام ١٩٨١ والمعلقة بتنظيم الجوارى ، وللتحكيم والخدمات القانونية .



بوزارة العدل في النظام القضائي المصري بالإضافة الى دوره في الاشراف القانوني على جميع أجهزة الدولة الادارية ومدها بالنصح والارشاد من ناحية والتحكيم فيما قد يثور بينها من منازعات .

#### جهاز ألقاب العام :

ويتكون جهاز (ديوان) النائب العام من المكاتب والادارات التالية :

- ١ - مكتب النائب العام .
- ٢ - مكتب الوكيل .
- ٣ - المكتب التنفيذي ويكون له رئيس يعينه النائب العام .
- ٤ - الادارة العامة للتشريع ويكون المستشار العام للتشريع رئيسا لها .
- ٥ - الادارة العامة للشئون المرفئية ويكون المحام العام رئيسا لها .
- ٦ - الادارة العامة للشئون الجنائية ويكون المدعي العام رئيسا لها .
- ٧ - الادارة العامة للقانون العام ويكون المستشار العام للقانون العام رئيسا لها .
- ٨ - الادارة العامة للإفتاء والبحوث ويكون المستشار العام للإفتاء والبحوث رئيسا لها .
- ٩ - الادارة العامة للشئون الادارية ويكون رئيس الادارة العامة للشئون الادارية رئيسا لها .
- ١٠ - مكتب النيابة العامة ويكون ممثل النيابة العامة رؤساء لها ويعينهم النائب العام .
- وتنقسم الادارة العامة للشئون المدنية الى ثلاث شعب تتولى الاختصاصات المدنية المقررة لها وهي :
- ١ - شعبه الرأى :

وتختص بإبداء الرأى القانونى لأجهزة الدولة في جميع المسائل القانونية ذات الطابع المدني .

#### ٢ - شعبه المناضاه بالقانون الخاص :

وتختص بتنفيذ أجهزة الدولة في كل تقاضى او نزاع يتعلق بمسائل القانون الخاص واجراء التسويات في ذلك .

#### ٣ - شعبه المناضاه الادارية :

وتختص بتنفيذ أجهزة الدولة في كل تقاضى او نزاع يتعلق بالمعقود والقرارات



الادارية كما تختص بالاشراف على التحكيم بين اجهزة الدولة ومناعبة اجراءاته وحفظ الوثائق المتعلقة به .

كما تختص الادارة العامة للمشئون الجنائية (١) بالاختصاصات الاتية :

- ١ - الاشراف على سير الدعاوى الجنائية واجراءات التحرى فيها .
- ٢ - الادعاء امام المحاكم الجنائية .
- ٣ - ابداء المشورة لاجهزة الدولة اى مسألة تتعلق بالقوانين الجنائية .



## الفصل الثاني

### قواعد الاختصاص للمحاكم السودانية

يتبع المشرع عادة أحد معيارين في تحديد الاختصاص (١) ، الاول ينظر الى موضوع الدعوى ، وذلك لتحديد نوع المحاكم التي تختص بها ، والثاني ينظر الى مكان المحكمة لتحديد أي محكمة من المحاكم التي حددها وفقا للمعيار الاول والمتنشره في الدولة هي التي تختص بها . ويطلق على الاختصاص وفقا للمعيار الثاني اختصاص محلي أو اقليمي ، كما يطلق على الاختصاص وفقا للمعيار الاول اختصاص نوعي أو قيمي .

ومن الملاحظ أن هذه القواعد لا تتبع أصلا إلا لهما طبقة بمحاكم الدرجة الاولى ( كمحاكم المديرية والمحاكم الجزئية ومجالس القضاء ) ولا تثار مشاكل الاختصاص هذه بالنسبة لطبقة الاستئناف أو النقض . حيث أنه لا توجد على مستوى الاستئناف في السودان سوى محكمة استئناف واحدة يتمها - كما سبق وأن ذكرنا - عدد من محاكم المديرية والمحاكم الجزئية ، بينما لا يوجد على مستوى التراب السوداني جميعة سوى محكمة واحدة لنظر الطعون بالنقض وهي المحكمة العليا بمشاكل الاختصاص تثار عادة على مستوى محاكم الطبقة الاولى السليق ذكرهما .

## المبحث الاول

### الاختصاص القيمي

ترمي قواعد الاختصاص القيمي الى توزيع القضايا حسب قيمة المنازعة بين المحاكم . وتقدر قيمة المنازعة بالنظر الى قيمة المطالبة القضائية (٢) اذ المطالبة هي التي تحدد نطاق الدعوى التي ينظرها القاضي ، والتي يحكم فيها ، والدعوى الواحدة قد تقتصر على طلب واحد ، وقد تعتمد فيها الطلبات .

وتراعي القواعد التالية عند تقدير قيمة الدعوى :

١ - أن تحدد القيمة على أساس الحق المطالب به ، فلا مرة بما يحصل أن يعود على الطالب من حصوله على ما يطلب .

٢ - تقدر القيمة على أساس ما يكون محلا للمنازعة ، فإذا كان المتنازع حوله هو جزء من حق فإن قيمة هذا الجزء هي التي تكون محل التقدير ، ولا تقدر الدعوى بقيمة الحق كله .

(١) أنظر الأستاذ / الدكتور فتحي والي - الوسيط في قانون القضاء المدني - طبعة ١٩٨٠ مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ص ٣٦٦ وما بعدها .

(٢) أنظر الأستاذ الدكتور / فتحي والي المرجع السابق ص ٣٦٨ .



- ٣ - أن تقدر قيمة الدعوى وقت رفعها ، ولا عبء بقبلة الحق الحقيقية السابق على رفع الدعوى او قيمته عند الفصل فى الدعوى .
- ٤ - يدخل فى التقدير ملحقات الطلب ، كالإيجار ، اذا كان محدد المدة ، اما اذا كان غير محدد المدة فإنه يصبح طلب غير قابل للتقدير .
- ٥ - وتوزع القضايا وفقا لمعيار الاختصاص القبلى فى السودان بين مجالس القضاة .
- ٦ - والمحكم الجزئية بدرجاتها الثلاث ، ومحكمة المديرية وفقا للتفصيل التالى :

#### **أولا : اختصاص مجالس القضاة : (١)**

حدد المشرع السودانى اختصاص مجالس القضاة بنظر الدعاوى ابتداءً متى كانت لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠ جنيه سودانى ، حسبها يحدد فى الامن العبادات بتشكيلها بما عدا القضايا التالية :

- ١ - الدعاوى التى تكون أى مصلحة او وحده حكومية او مؤسسة او أى هيئة اخرى ذات شخصية اعتبارية طرفاً فيها .
- ٢ - الدعاوى التى تكون متعلقة بملكية او حيازة أموال عقارية .
- ٣ - الدعاوى التى يقوم سبب الدعاوى فيها على اوراق تجارية .
- ٤ - الدعاوى التى ينشأ فيها نزاع على تفسير أى نص تشريعى .
- ٥ - الدعاوى التى يصدر بشأنها امر من وقت لآخر من رئيس المحكمة العليا .

نخلص مما تقدم أن المشرع أسند لمجالس القضاة سلطة الفصل فى المنازعات الاكمل الاهمية ، وحدد قيمتها بما لا يتجاوز مبلغ ٥٠٠ جنيه سودانى ، كما استثنى عدداً من الدعاوى وأخرجها على سبيل الحصر من اختصاص مجالس القضاة نوعياً حتى ولو كانت تدخل فى حدود اختصاصها القبلى .

نماداً عرضت على أى من المجالس القضائية دعوى لا تدخل فى اختصاصه تمييزها او نوعياً لمعى المجلس أن يحيلها الى المحكمة المختصة ، وعلى المحكمة التى احيلت اليها المسألة أن تفصل فيها .

#### **ثانياً : اختصاص المحكمة للجزئية :**

وتختلف قواعد الاختصاص القبلى للمحاكم الجزئية بحسب درجاتها ومما اذا كانت محكمة تافى من الدرجة الاولى ، او الدرجة الثانية او الدرجة الثالثة .

(١) ينظر المادة ٢٠ من قانون الاجراءات المدنية المحل .

أما فيما يتعلق بالاختصاص القبلى وللزعم للمحكمات الشعبية فيرجع الى مفكرتنا عن الاجراءات المدنية السودانية - المسئلة الاشارة اليها من ٦٦ يوماً بعدما .  
وايضاً انظر الرائد ٥٠٤ ، ٧٠٠ ، ٨٠١ ، ١٢٠ ، ١٤٠ من قانون المحاكم الشعبية رقم ١٦٧٧/٢٩ .



### ١ — محكمة قاضي من الدرجة الاولى :

تختص بالنظر في الدعاوى التي لا تجاوز قيمتها عشرة الاف جنيه كما تختص بنظر الاستئنافات التي ترفع اليها ضد الاحكام والاوامر الصادرة من مجالس القضاة (١) .

ونظرا من ذلك ان المشرع حدد المحاكم قاضي من الدرجة الاولى بنومين من الاختصاصات الاولى باعتبارها محكمة اول درجة ( ابتدائية ) وقد حدد اختصاصها القيمي بما لا يجاوز عشرة الاف جنيه سوداني (٢) والاختصاص الثنائي كمحكمة استئنافية ( كترجة استئنافية ) واستند اليها وحدها دون غيرها من المحاكم سلطة الفصل استئنافية في الطعون ضد الاحكام الصادرة من مجالس القضاة ويكون حكمها في الطعن نهائيا .

### ٢ — محكمة قاضي من الدرجة الثانية :

تختص محكمة القاضي من الدرجة الثانية بالفصل في الدعاوى الابتدائية التي لا تجاوز قيمتها ٣٠٠٠ جنيه سوداني . وقد كان النصاب قديما ( قبل تعديل ١٩٨٢ ٥٠٠ جنيه ) الا ان المشرع رأى رفع النصاب كي يكون ١٠٠٠ جنيه سوداني تقديرا منه للقيمة الحقيقية للتقود عقب ارتفاع الاسعار العالي ، ثم عدل عن هذا التقرير كي يصبح ٣٠٠٠ جنيه بموجب التعديل الاخير ازاء الارتفاع المتزايد لمستوى الاسعار العالي .

### ٣ — محكمة قاضي من الدرجة الثالثة :

وتختص بالفصل في الدعاوى الابتدائية التي لا تجاوز قيمتها ٢٠٠ جنيه سوداني ويستثنى من ذلك الدعاوى التي تكون في مواجهة الحكومة او المتعلقة بالمعارات .

### نظرا : الاختصاص القيمي لمحكمة المديرية :

لم يمش المشرع السوداني ان يضع قيودا قيميا على ولاية محكمة المديرية ، كما حدث بالنسبة لمجالس القضاة الجزئية يجعل الاختصاص بمنعدا لمحكمة المديرية للحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية دون تحديد لقيمتها او نوعها الا ما استثنى بنص خاص .

فقيما عدا القضايا المحددة قيميا لاختصاص المجالس — مجالس القضاة — والمحكمة الجزئية ينمذ الاختصاص المديرية للحكم فيها بصفه ابتدائية .

(١) انظر المادة ١٩/١ من قانون الاجراءات المدنية المعدل .

(٢) قديما كان يتحدد الاختصاص القيمي للمحكمة الاولى بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه سوداني ، الا ان المشرع عدل عن هذا التقرير مطلقا في قانون ١٩٧٧/٣٦ وجعل اختصاصها القيمي عاما — دون تحديد بمبلغ محدد — الا انه صادف في تعديل ١٩٨٢ للجرمات المدنية وحدد النصاب القيمي بمبلغ عشرة الاف جنيه سوداني .

انظر مذكرات الاجراءات المدنية للموطنية للسابق الاشارة اليها ص ٥٤ .



## قواعد تقرير قيمة الدعوى :

ويتمين مراعاة القواعد الآتية في تقدير قيمة الدعوى (١) :

١ - في الدعاوى الخاصة بالتقوّد ، تقدر بالبلغ المطلب به .

٢ - في دعاوى النفقة ، تقدر بجسلة المبلغ المطلوب اذا كانت المدة المطلب بها اقل من سنة وفي الاحوال الاخرى تقدر بأجمالي نفقة اثني عشر شهرا .

٣ - في الدعاوى التي يطلب فيها اثبات حق دفع مبلغ دوري غير النفقة تقدر بعشرة امثال المبلغ المطلوب دفعة في سنة واحدة .

٤ - في دعاوى قسمة العتار ، تقدر بقيمة العتار المطلوب قسمته وقت رفع الدعوى .

٥ - في دعاوى الضعفة تقدر الدعوى بقيمة المبلغ الذي يطلب المدعى الضعفة به .

٦ - في دعوى استرداد الحيازة بسبب الاخلال بشروط عقد الإيجار تقدر بمقدار أجرة العقار لسنة شهر .

٧ - في دعاوى الاموال الاخرى ، غير ما سبق النص صراحه تقدر القيمة حسب قيمة المال في السوق تقدر في تاريخ تقديم صحيفة الدعوى .

٨ - في الدعاوى الخاصة بتمين او عزل الاوصياء ( غير وصي الخصومه ) والقوامة - تقدر بقيمة المال الموضوع تحت الوصاية او القوامة .

٩ - في سائر الدعاوى الاخرى ، تقدر بقيمة الشيء المطلب به كما يقدره المدعى في دعواه فاذا عجز عن التقدير او قدرها بثل من قيمتها فان المحكمة تقضى بشطب الدعوى (٢) .

(١) انظر المادة ٣ من الامر للمجلس من الجدول الاول الحق بقائون الاجراءات الخفية والحال

لها بموجب نص المادة ٥٧ من ذات القوانين .

(٢) انظر المادة ٢/٣٨ من قانون الاجراءات الخفية .



## المبحث الثاني

### الاختصاص النومي

تستهدف قواعد الاختصاص النومي تحديد اختصاص المحكمة بدعاوى معينة بنوعها ، وذلك بالنظر الى طبيعة الرابطة القانونية محل الحماية بصرف النظر عن قيمتها . ويسلك المشرع السوداني في احوال الاختصاص النومي مسلكا مغايرا فتارة يتبع معيار الاختصاص النوعي مجردا ، وتارة اخرى يدمجه مع معيار آخر هو الاختصاص القيمي .

عادة ما يسند المشرع دعاوى معينة لجهات قضائية معينة ، ويكون اساس التحديد هو نوع الدعوى . مثال ذلك :

١ - جعل الفصل في دستورية القوانين للمحكمة العليا (١) . فجميع الدعاوى المتعلقة بدستورية القوانين ينمقد الاختصاص بالفصل فيها للمحكمة العليا ، وبذلك تختص المحكمة العليا نوعيا بهذه الطائفة من الطعون .

٢ - اسند المشرع للمحكمة العليا مهمة الفصل في الطعون الادارية ضد القرارات الادارية الصادرة من الحكومة المركزية (٢) واجهزتها . وكذلك الفصل في الطعون ضد القوانين الاتلية والقوانين الفرعية بحجة مخالفة اى منها للقوانين المخولة . وذلك بموجب تفعيل ١٩٨٢ .

٣ - كذلك خول المشرع لمحكمة الاستئناف سلطة الفصل في طائفة معينة من الطعون باعتبارها محكمة اول درجة (٣) ، وهى الطعون ضد القرارات الادارية التى لاتصدر من الحكومة المركزية او اجهزتها . وكذلك الفصل في طلبات التمويض المتعلقة بها .

٤ - كما اسند المشرع لمحاكم المديرية اختصاصا نوعيا يتبلن فيما خولها من سلطة الفصل في طائفة معينة من الدعاوى التى تتعلق بالشركات والعلامات التجارية واسماء الاعمال والافلاس والصلح الواتى (٤) والاحوال الشخصية لغير المسلمين اى كانت قيمة الدعوى .

نخلص من ذلك أنه اذا اتلم شخص اى من هذه الدعاوى امام اى من المحاكم الجزئية ، لكن قضاء المحكمة الأخيرة هو عدم اختصاصها نوعيا واحالة القضية الى محكمة المديرية المختصة نوعيا بنظر القضية .

(١) انظر المادة ١١ من قانون الهيئات القضائية السوداني الصادر عام ١٩٨٢ .

وايضا المادة ١٦ فقرة ب من قانون الاجراءات الخفية المحل .

(٢) انظر المادة ١٦ فقرة ج من قانون الاجراءات الخفية المحل .

(٣) انظر المادة ١٧ فقرة ١ من قانون الاجراءات الخفية .

(٤) انظر المادة ١٨ من قانون الاجراءات الخفية .



الحالة الثانية : الجمع بين الاختصاص القيمي والنوعي :

وفي هذه الحالة لا يمتنع المشرع السوداني معيار واحد في الاختصاص ، وإنما جمع بين أكثر من معيار ، وعادة ما يجمع بين المعيار القيمي والمعيار النوعي . وذلك بأن يخرج طائفة معينة من الدعاوى من اختصاص جهة من جهات القضاء ، رغم دخولها تيمياً في اختصاص هذه الجهة . وهو ما أتيمه مع كل من مجالس القضاء ومحكمة قاضي من الدرجة الثالثة الجزئية . فبعد أن حدد نصاب الاختصاص القيمي لمجالس القضاء بببلغ ٥٠٠ جنيه أخرج من بين هذا النصاب الدعاوى المتعلقة بالحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة ، والدعاوى المتعلقة بالملكية أو الحيازة أو المتعلقة بالأوراق التجارية ، أو تلك التي تتعلق بالنزاع حول تفسير نص تشريعي (١) . وفي حالة محكمة قاضي من الدرجة الثالثة الجزئية ، نجد أن المشرع بعد أن حدد النصاب القيمي لهذه المحكمة بببلغ ٢٠٠ جنيه سوداني عاد وأخرج طائفة من الدعاوى التي تدخل في حدود النصاب القيمي لها والتي تتعلق بالحكومة ( في مواجهتها ) أو التي تتعلق بالمعقل .

وفي حالة مجالس القضاء فإن المنازعات التي استثنائها المشرع من النصاب القيمي لها غدت تدخل في اختصاص محكمة قاضي من الدرجة الثانية الجزئية ويكون اختصاصه بها اختصاصاً نوعياً ، كذلك الحال في حالة محكمة قاضي من الدرجة الثالثة ، فإن المنازعات التي أخرجها المشرع من اختصاصه نوعياً غدت تدخل هي الأخرى في اختصاص محكمة قاضي من الدرجة الثانية ، ليس لاختصاصه قيمياً (١) ،

(١) وبالمبحث في أحكام المحكمة العليا نجد أن المحكمة العليا قضت في أحد أحكامها بأن قبول الطائفة المناقضة أمام قاضي غير مختص قيمياً يعتبر تجاوزاً ولا يبطل الإجراءات . إلا إذا أصبح الاطيرال .

( حكم مع / ١٤/ ١٩٧٦ والقشور بنشرة الأحكام الشهرية مايو ويونيو ١٩٧٧ ص ٢٩ ) .  
وتستطرد المحكمة في تسبيبها لهذا الحكم « بأنها تؤيد محكمة الاستئناف في أنه بالرغم من أن قانون الإجراءات قد حدد الاختصاص القيمي للدعاوى ، إلا أن هناك ثمة ضوابط لهذا ويتعينها تخرج مسألة الاختصاص القيمي من القضايا التي يجب تحت النظام العام ، لأن قبول المناقضة أمام قاضي غير مختص مسألة شخصية ويثير تساؤلاً ولا دخل لهذا بالنظام العام . وهذا والضابط الأخير هو أن المناقضة في الاختصاص لا أثر لها إلا إذا لم يثبت العدالة ، وفي رأيها الخاص أن هذا الحكم بعد مسابقة خطيرة حيث يتجاهل كليا أن تنظيم قواعد الاختصاص تتعلق بحسن سير القضاء بالدرجة الأولى .



## المبحث الثالث

## الاختصاص المحلى

المشاهد لقواعد الاختصاص المحلى أن المشرع عادة ما يضع قواعد عامة تحكم الاختصاص المحلى (١) ، ثم يضع قواعد خاصة بالنسبة لدمواى معينة كما أنه يضع قواعد احتياطية لدرء التعذر في الاستدلال ونفا لاي من المعايير السابقة . ويحكم المشرع عن تنظييه لهذه القواعد المختلفة عدة اعتبارات ، أهمها تحقيق مبدأ المساواة والتوازن بين الخصوم ، فالدمى هو الذى يختار الوقت الذى يتيسر فيه دمواه ، ويستطيع أن يعد مستنداته قبل رفع الدموى ، فيجب للموازنة بين مراكز الخصوم ، رفع الدموى أمام محكمة موطن المدمى عليه . أو المحكمة التى وقع فيها الفعل المسبب للضرر . أما بالنسبة للقواعد الخاصة فإن المشرع يستهدف من ورائها اسناد الدموى للتكميى الاترب والافتد من غيره على مباشرة وظلنسه بالنسبة لها . أما فيما يتعلق بالقواعد الاحتياطية فإن المشرع يرمى الى تحديد محكمة معينة بالنص في حالة تعذر الاستدلال بأى من القواعد العامة أو الخاصة .

أولاً - القاعدة العامة في التشريع السودانى لتحديد الاختصاص المحلى : -

ينعقد الاختصاص محليا في السودان لاي محكمة من المحاكم الإبتية (٢) :-

١ - للمحكمة التى ينشأ في دائرة اختصاصها سبب الدموى كليا أو جزئيا .

٢ - للمحكمة التى يقع في دائرتها محل إقامة المدمى عليه وكان عمله وقت رفع الدموى .

٣ - للمحكمة التى يقع في دائرة اختصاصها محل إقامة أحد المدمى عليهم لو كان عمله مفد رفع الدموى إذا ألفت المحكمة بذلك .

٤ - أما بالنسبة للشركات أو الجمعيات أو المؤسسات فإنه يعتبر محل إقامتها هو المكان الذى تمارس فيه نشاطها أو مقرها الرئيسى أو أحد فروعها .

من كل ذلك يتبين لنا ، أن المشرع السودانى قد وضع مجموعة من القواعد العامة التى تحكم الاختصاص المحلى ، ويكون للمدمى الخيار في أن يرفع دمواه أمام أى من هذه المحاكم .

ثانياً - القواعد الخاصة التى تحكم الاختصاص المحلى : -

وهذه القواعد تتعلق بنوع معين من الدماوى ، كالدماوى العقارية ، والدماوى المتعلقة بالعتود .

(١) انظر الأستاذ القصور غنى والى - المرجع السابق - من ٣٩٤ وما بعدها .

(٢) انظر المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية لاسودنى .



## ١ - الدعوى العقارية :-

جعل المشرع الاختصاص المحلى ينمقد بالنسبة لهذه الطائفة من ادعواى للمحكمة التى يقع فى دائرتها العقار أو اى جزء منه (١) . وتقتض بهذا الدعاوى المحكة التى يوجد فى دائرتها محل العقار . ويبرر هذه القاعدة أن القاضى القريب من محل المال أقدر من غيره على الفصل فى الدعوى المتعلقة به لما قد يقتضيه من الانتقال للمعاينة ، وتطبق هذه القاعدة على الدعاوى العينية المنقولة أو الدعوى الشخصية، ويستوى أن تستهدف الدعوى حماية حق عيى عقارى أصلى أو تبعى أو أن ترمى الى حماية الحيازة . وفى حالة وقوع العقار فى دائرة أكثر من محكمة ، فإن الاختصاص ينمقد لاية محكمة يقع فى دائرتها جزء من العقار .

## ٢ - الدعوى المتعلقة بالمقود (٢) :-

حدد المشرع سبب الدعوى (٣) بأى من الاماكن التالية :-

— المكان الذى أبرم فيه المقد .

— المكان المتفق على تنفيذ المقد فيه كليا أو جزئيا .

— المكان المشترط صراحة أو ضمنا أن تدفع فيه اية نقود بمقتضى المقد .

ويكون للدعى المتعاقد أن يقيم دعواه المتعلقة بالمقود أمام أى من المحاكم الموجودة فى مكان إبرام المقد ، أو المكان المتفق فيه على التنفيذ الكلى أو الجزئى ، أو المكان الذى اشترط أن تدفع فيه اية نقود صراحة أو ضمنا ، وذلك بالإضافة الى القواعد العامة التى تحكم الاختصاص المحلى .

## ثالثا - القواعد الاحتياطية :-

وهى مجموعة القواعد التى يرمى المشرع السودانى من ورائها الاحتياط فى حالة تعذر الاستدلال بأى من المعايير السابقة ، فيفترض بحلا معيننا ينمقد فيه الاختصاص لمحكمة ذلك المحل .

(١) انظر ه الإجراءات الخنية لسودانية - المرجع السابق ص ٦٠ .

ولنظر أيضا المادة ٣٣ من قانون الإجراءات الخنية .

(٢) انظر المادة ٢/٢ من قانون الإجراءات الخنية .

(٣) وقد قست المحكمة العليا السودانية « بأن الاختصاص المحلى يتحدد بالمكان الذى نشأ

فيه سبب الدعوى ، وليس بالطالبات التى يطلبها الدعى ترتبها على ذلك السبب » .

( حكم م/ع ط م ١١٧٦/٣٣ /لشور بنشرة الأحكام للشهرية ٤ ، ٥ ، ٦ لعام ١٩٧٦ ص ٣٦ ) .



وقد قرر المشرع السوداني (١) أنه إذا لم يكن للدمى عليه مكان اقامة أو مكان عمل في السودان ، ولم يتيسر تعيين المحكمة المختصة بموجب الاحكام الواردة في هذا الفصل يكون الاختصاص للمحكمة التي يقع في دائرتها محل اقامة أو مكان عمل المدعى . وإذا لم يكن للدمى مكان اقامة أو عمل ، يكون الاختصاص لمحكمة الخرطوم .

تخلص من ذلك أن المشرع قد افترض أمرين هما : —

الاول — عدم الاستدلال لمحل اقامة المدعى عليه أو مكان عمله في السودان ، وفي هذا الفرض جعل الاختصاص يتمتع للمحكمة التي يقع في دائرتها محل اقامة أو مكان عمل المدعى .

الثاني — إذا لم يكن للدمى — هو الآخر — مكان اقامة أو عمل بالسودان فإن الاختصاص يتمتع لمحكمة الخرطوم .

ونرى أن هذا النص محل نقد ، حيث أنه كان يتعين على المشرع السوداني في الفرض الثاني ( وهو في حالة عدم وجود محل اقامة أو عمل للدمى بالسودان ) أن يلزم المدعى باتخاذ موطن مختارا له بها ، وذلك حتى يمكن أن تتم فيه الامتلاءات ، ويمكن الاتصال به في خصوص دمواءه ، لا أنه إذا لم يكن له محل اقامة أو عمل بالسودان فانه سيعجز الاتصال به . وإذا ما أخذ المشرع بهذا الرأي فإن محل الدعى سيكون بالمحكمة التي يقع في دائرتها محل الدعى المختار .



## القضايا المطروحة

100

### الأحكام السودانية ومدى قابليتها للظمن

وسوف نتناول في هذا الفصل بيان طبيعة الحكم وآثاره القانونية وكيفية تنفيذه في بحث أول ، وكذلك بيان طرق الطعن المختلفة وهي الاستئناف والتفويض والمراجعة وذلك في البحث الثاني من هذا الفصل .

## المبحث الأول

### الحكم طبعته وآثاره وكيفية تنفيذه

الحكم بالضم ثم النسكون في اللفظة يعنى الصرف والنوع للإصلاح ، ويجيء بمعنى النصل والقضاء والابت والقطع ويقال حكم بينهم ، والحكم فى العرف يعنى استناد أمر الى آخر ايجابا أو سلبا (١) .

والحكم هو النهاية الطبيعية للدعوى ، فكل دعوى قضائية تنتهي بحكم سواء تتعلق بالموضوع أو جزء منه ، أو بمسألة متفرعة عنه ، كما قد يصدر في الخصومة الواحدة أكثر من حكم .

والحكم هو غاية طلب الحماية القضائية ، فالالتجاء الى القضاء غاية الحصول على حكم يفسح حد للتنازع والاعتدال على الحق أو المركز القانوني المتعدى عليه والمطلوب حمايته .

وهناك عدة تقسيمات للأحكام ، فمن حيث جويتها تنقسم إلى أحكام قطعية وأخرى غير قطعية . والأحكام القطعية هي التي تصمم موضوع الدعوى كلياً أو في جزء منه ، أو مسألة تتعلق به كالحكم الصادر بعدم الاختصاص ، أو بعدم قبول الدعوى ، والحكم الصادر بسقوط الخصومة ، أو بقبول تركها . أما الأحكام غير القطعية فهي التي لا تتعلق بموضوع الدعوى ، كالأحكام الوتية التي تستهدف اتخاذ إجراء وقائي لحماية مصالح الخصوم ، كالحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار الخصم اللصل في الخصومة ، كما تعتبر الأحكام المتعلقة بإجراءات الخصومة والبيات من قبيل الأحكام غير القطعية ، كالقرار بتأجيل الدعوى أو بوقفها أو بإنتقال التهمة للباعية (أو تنويع شخص التدريات والمعالجة أو تنويع شخص لاجراء تسمية عتار ) . وهذه مسألة عليها أحكام تهمسدة أو تحضبة .

ويترتب على هذا التقسيم أن الحجة لا تخلق إلا الحكم القطعي ، كما أن الحكم القطعي لا يسقط بسقوط الخصومة ، كما أنه لا يتناول الزوال والالغاء الذي يتناول إجراءات الخصومة عند الحكم بتركها .

(١) انظر مؤلفنا عن « دور القضاء في المنازعة الإدارية - دراسة مقارنة » عام ١٩٨١ للفائز  
عالم للكتب - ص ٣٦٠ هاجس ١٠



كما تنقسم الاحكام من حيث قبليتها للطن الى احكام ابتدائية ونهائية وبانه ، والاحكام الابتدائية هي التي تصدر من اول درجة ويقبل الطعن فيها بالاستئناف كالاحكام الصادرة من مجالس القضاء ، ومحكمة قاضي من الدرجة الثالثة او الدرجة الثانية او الدرجة الاولى وكذلك احكام محكمة المديرية . فجميع هذه الاحكام هي احكام ابتدائية يقبل الطعن فيها بالاستئناف والاحكام النهائية هي الاحكام الصادرة في الطعن بالاستئناف ، او التي تكون قد استنفذت ميعاد الطعن فيها بالاستئناف ، مثال ذلك الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف بالمحليات السودانية المختلفة فهي احكام نهائية .

وكذلك الاحكام الصادرة من محكمة قاضي من الدرجة الاولى الجزئية في الطعون ضد الاحكام الصادرة من مجالس القضاء احكام نهائية (١) .

اما الاحكام الباتة فهي الاحكام التي لا يقبل الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن كالاحكام الصادرة من المحكمة العليا والمتعلقة بالطعن بالنقض فهي احكام باتة لا يقبل الطعن فيها او التي يكون قد استنفذت ميعاد الطعن فيها بالنقض امام المحكمة العليا .

كما تنقسم الاحكام من حيث مآلها في مواجهة الخصوم او غيبتهم او غياب بعضهم الى احكام حضورية واخرى غيابية . والحكم الحضوري هو الذي يصدر في مواجهة اطراف الخصومة او بطلهم . ويعتبر الحكم حضوريا ولو لم يحضر الخصم الا جلسة واحدة ، او لم يحضر مطلقا وانما قدم مذكرات في الدعوى ، لان الغرض من الحضور هو تحقيق علم الخصم بالخصومة ، اما الحكم الغيابي فهو الحكم الصادر في مواجهة خصم لم يعلن بالخصومة .

وقد قرر المشرع السوداني ضرورة سبب الاحكام حيث اوجب ضرورة اشتغال الحكم على اسبابه (٢) .

وجوب بيان الاسباب التي استند اليها الحكم من القواعد الاساسية التي تحرم عليها التشريعات المختلفة ، ومنها التشريع السوداني . ويرى تمسبب الحكم الى تحقيق عدة اهداف فهو اولا يدفع القضاء الى التفكير والتروي في الحكم قبل اصداره ، وثانيا يقوم للخصوم برهانا على عدالة الحكم مما يؤدي بهم الى الاطمئنان الى سلامته واحترامه عن انتفاع بعد الثقة واخيرا فهو يساعد على قياس البض

(١) مزيد من التتصيل في التصنيفات المختلفة للاحكام يرجع الى كل من .

- الاستاذ الدكتور رمزي سيف - الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية طبعة ١٩٦٨ ص ٦٧٧ وما بعدها .

- الاستاذ الدكتور احمد ابو الوفا : المرافعات المدنية والتجارية - الطبعة الثالثة ١٩٦٥ ص ٣٩٧ وما بعدها .

- الاستاذ الدكتور فتحي والي : المرجع السابق - ص ٣٢٠ وما بعدها .

- مؤلفنا السابق الاشارة لصيد ص ٣١٠ وما بعدها .

(٢) انظر المادة ١٠٤/٥ اجراءات مدنية .



العلمى لاتجاهات القضاء ومعه مراعاة هذه الاحكام من جانب المحكمة الاعلى .  
وعدم تسبب الحكم بطله الحكم وهو ما اخذت به المحكمة للعليا السودانية حيث  
قضت .

١ - ينعين على المحكمة اعلان الحكم للاطراف ويسرى ميعاد الطعن من  
تاريخ اعلان الحكم فيها عدا الحالات التى نصت عليها المادة ١٩٦ ( من قانون  
المرافعات لعام ١٩٧٢ ) من أن ميعاد الطعن يسرى من تاريخ مسدوره .

٢ - اعلان المحكوم عليه بالجراءات التنفيذ للحكم الفياى لا يقوم بدسلا  
للاعلان بالحكم فى معنى المادة ١٩٦ السابق الاشارة اليها .

٣ - عدم اشتغال الحكم على الاسباب التى بنى عليها ببطله (١) .

### حجية الشيء المقضى :-

الدعوى كما سبق وان ذكرنا هى وسيلة الحماية القضائية للحقوق والمراكز  
المعتدى عليها ، وتنتهى الدعوى عادة بحكم ، اما برفضها او قبولها والحكم الفاصل  
فيها سواء بالرفض او القبول يتمتع بحجية يطلق عليها حجية الامر المقضى .

ويقصد بالحجية أن الحكم اذ يطبق ارادة القانون فى العالة المعينة ، فانه  
يجوز الاحترام سواء امام المحكمة التى اصدرته او امام المحاكم الاخرى ، بحيث  
رفع احد الخصوم ذات الدعوى التى فصل فيها مرة اخرى ، تمنع عدم قبولها « لسابقة  
الفصل فيها » واذا اثر ما سبق وان قضى نية ، وجب التسليم به دون بحث مجدد  
لاستنفاد ولاية المحكمة بالنسبة لتلك الوقائع .

من ذلك يمكن القول أن الحجية (٢) نوع من الحرمة يتمتع بها الحكم ،  
وبمقتضاها يعتبر الحكم قد صدر صحيحا من حيث اجراءاته ، وإن ما قضى به هو  
الحق بمعينه من حيث الموضوع ، وأنه عنوان للحقيقة ، واقتضى ذلك اعتبارين  
اساسيين هما :

الاول : وضع حد للتنازع امام القضاء ، حيث يكون الحكم هو نهاية المنازعة

(١) انظر حكم المحكمة العليا السودانية م ع / ط م / ١٧٨ / ١٩٧٤ المنشور بنشرة الاحكام  
الشهرية عدد مايو ويونيو ١٩٧٧ ص ٦٩ وما بعدها .

وللاطلاع لمصانعة الاحكام السودانية ان تصاغ فيها اراء كل قاض من قضاة الدائرة التى اصدرت  
الحكم سواء من طبقة الاستئناف او للنقض ، من لائق ومن مخالف والراى الذى تؤيده الدائرة  
بالاغلبية .

وعدا التقليد مأخوذ عن النظام الانجوسكونى والذى يعطى للمظلية الحق فى ابداء رايها  
واعلانه فى الحكم ، الا ان من شأن هذا المسلك أن يؤدى الى التشكيك فى سلامة الحكم من جانبها  
المحكوم عليهم .

وللاطلاع ان دائرة الاحوال الشخصية بالمحكمة العليا السودانية بدأت المحول عن هذا المسلك  
لتوفير الثقة والاطمئنان فى سلامة الاحكام .

(٢) انظر مؤلفنا السابق « دور القضاء فى المنازعة الادارية » ص ٤٠٦ وما بعدها .



ومع عدم إمكان عودتها للقضاء بدعوى مبتدأة ، وذلك حتى تستقر الحقوق والمعاملات ، ولكى لا تتلبذ المتنازعات الى مالا نهاية أمام القضاء (١) .

الثانى : الحفاظ على وحدة الأحكام القضائية وانسجامها وعدم تعارضها لانه اذا سمح للمحكوم عليه أن يعيد تنازعه أمام القضاء بدعوى جديدة مبتدأة ، كان هناك احتمال صدور حكم قد يختلف جزئيا أو كليا أو قد يتفق مع الحكم السابق ، وهذا من شأنه أن يؤدي الى اضطراب وتعارض أحكام القضاء ، والذي قد يتجمل منه ضرر جسيم يتسبب في عدم ثقة والمؤمنان المتقاضين للأحكام ، ازاء تضاربها وتعارضها في المنازعة الواحدة ، بالإضافة الى أنه يؤدي الى عدم استقرار الحقوق والمراكز القانونية .

ولا تعنى الحجية بصادرة الحق في الالتجاء الى القضاء ، وإنما يكون للشخص الحق في الالتجاء للقضاء بالظمن في الحكم بطرق الظمن المقررة ، وليس من طريق دعوى جديدة مبتدأة .

وقد قرر المشرع السوداني حجية الامر المقضى في الفصل السادس من الباب الأول تحت عنوان المسائل التي تخرج من سلطات المحاكم « حجية الامر المقضى فيه » وقرر :

١ - انه لا يجوز لاية محكمة أن تنظر في أي امر كان موضع خلاف جوهرى ومباشر في دعوى سائلة بين نفس الأطراف ، أو من يدمسون نفس الحق من طريقهم أمام أية محكمة مختصة في السودان ، وينشأه بموجب ضد القانون أو أي قانون آخر اذا كانت تلك المحكمة قد سمعت الدعوى السائلة ونصبت فيها نهائيا .

٢ - أي طلب من الطلبات الواردة في عريضة أو دفع في الدعوى السابقة تعتبر موضع خلاف جوهرى ومباشر فيها .

٣ - أي طلب من الطلبات الواردة في عريضة الدعوى ولم يحكم به جراحة يعتبر لاغراض هذه المادة انه قد رفض (٢) .

من ذلك نستخلص أن المشرع يظن قد قرر للأحكام حجية ، وبوجوب هذه الحجية يمتنع على المحاكم إعادة النظر الدعاوى التي سبق وان فصل فيها بين نفس الخصوم وحول ذات الحق ، كما يمتنع على المحاكم إعادة بحث موضوع أو أي واقعة سبق وان قضى فيها بحكم . وهذا المنع منع وجوبى وليس جوازى ، بمعنى أنه لا يملك المحكمة أن تخالفه ، الامر الذي نرى معه أن المشرع اعتبر الحجية من النظام العام بحيث لا يتوقف التمسك بها على إرادة الخصوم ، وإنما للمحاكم أن تشرها من تلقاء نفسها . ويتقضى التمسك بالحجية وحده الخصوم والسبب

(١) الفقرة ١ من مرسوم سيف - المرجع السابق - ص ٦٢٤ .

(٢) انظر المادة ١/٢٩ - ٢ - من قانون الإجراءات الجنائية .

ولنظر أيضا مذكرتنا السابقة الإشارة إليها ص ٢٣ وما بعدها .



والحل ، وهو ما قضت به المحكمة العليا السودانية (١) بقولها « أن الدفع بحجبة الأمر المقتضى فيه بالنسبة للدعوى الجديدة يتطلب توافر اتحاد الخصوم والطلبات والسبب في الدعويين مما مؤداه أن الدعوى لا تكون واحدة لأجردهم وحده موضوعها لأن العبرة في الموضوع هو بالطلبات المقدمة في الدعويين ومن ثم متى اختلفت الدعويين في أى عنصر من العناصر المذكورة أعلاه فإنه لا محل لقبول هذا الدفع » .

### تنفيذ الأحكام :

التنفيذ طريق للحماية القضائية وبداية القوة التنفيذية للحكم . والقوة التنفيذية هي صفة في الحكم أو الأمر ، وهي تختلف عن الحجة حيث أن الحجة نهاية طلب الحماية القضائية بواسطة الدعوى ، أما القوة التنفيذية فهي بداية لطريق آخر للحماية القضائية وهو التنفيذ . والقوة التنفيذية تعنى قابلية الحكم أو الأمر أو السند الرسمى للتنفيذ . وقد نظم المشرع السودانى التنفيذ في الباب العاشر من قانون الاجراءات المدنية ، وقرن بين تنفيذ الاحكام الصادرة في مواجهه عامة الاشخاص ، وتنفيذ الاحكام الصادرة في مواجهة الحكومة .

**وبالنسبة للطائفة الاولى :** قرر المشرع للمحكوم له تقديم عريضة لتنفيذ الحكم الصادر له الى المحكمة التى اصدرت الحكم (٢) وتتضمن العريضة رقم القضية واسماء الخصوم وتاريخ الحكم ، وعما اذا كانت قد حصلت ونساء ومقداره أو أى تسوية اخرى وبمعية التسوية ، وبيان كاف بما يراد التنفيذ استيفاء له ، واسم الشخص المراد تنفيذ الحكم عليه ، والطريقة المراد تنفيذ الحكم بها فإذا كان الحكم ب تسليم شئ على وجه التعيين أو اذا كان التنفيذ بحجز مال وبيعه ، يبين في العريضة ذلك الشئ أو المال ومكان تواجده واسم حائزه فإذا كان عقاراً يبين وصف كلف له وتبيين مقدار حصة المدين ، فإذا كان العقار مسجلاً ترفق شهادة بكتب رسمية منه .

وللمحكمة التى اصدرت الحكم مراجعة العريضة والتأكد من استيفاء البيانات ومساعدة طالب التنفيذ في الاستيفاء ، ومتى قبلت العريضة وجب عليها إما أن تنفذ الحكم أو أن ترسل العريضة للتنفيذ بواسطة محكمة أخرى (٣) .

والاصل ان يتم التنفيذ دون ما حاجة إلى اعلان المحكوم ضده الا في الحالات الآتية (٤) .

١- إذا قضت العريضة بعد مضي سنة أشهر من تاريخ الحكم أو من تاريخ آخر اجراء اتخذ في التنفيذ . من ذلك يتبين أن المحكوم له الحق في تقديم عريضته لطلب التنفيذ بعد صدور الحكم مباشرة ودون تقيد بمدة معينة ، فإذا انقضى على صدور الحكم سنة أشهر تعين اعلان المحكوم ضده بعريضة التنفيذ .

- 
- (١) حكم المحكمة العليا للسودانية مع / طم / ١٩٧٩/٨٨ المقشور بفترة الاحكام التشريعية عدد ٤ ، د ، ٦ لسنة ١٩٧٩ ص ٤٦ وما بعدها .
- (٢) انظر المادة ٣٢٤ من قانون الاجراءات المدنية .
- (٣) انظر المادة ١/٢٢٥ - ٢ من القانون الصالح .
- (٤) انظر المادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات المدنية .



٢ - اذا كان التنفيذ ضد الورثة أو من يقوم مقام المحكوم عليه .

ويجب ان يتضمن الاعلان في هاتين الحالتين تكليف المطلوب بالتنفيذ ضده بان يبين خلال اجل مدد اوجه اعتراضه على التنفيذ برغم ما نص عليه في المادة ٢٢٦ / ١ اجراءات مدنية ، وقد خول المشرع المحكمة سلطة اصدار اى امر يتعلق بالتنفيذ بدون اعلان سابق اذا تبين لها ان اصدار الاعلان قد يسبب تأخيرا يضر بالعدالة (١) .

واذا قدرت المحكمة التى اصدرت الحكم والتي قدمت اليها عريضة التنفيذ ارسالها الى محكمة اخرى ، فانه يتعين ان ترسل للمحكمة المحال اليها صورة من منطوق الحكم المطلوب تنفيذه ، وشهادة بما يراد بالتنفيذ استيفاء له ، وكافة البيانات والاوراق الاخرى اللازمة للتنفيذ (٢) .

وتلتزم المحكمة الآخرة بقبول صورة المنطوق والشهادة دون اثبات آخر مالم تأمر به المحكمة لأسباب خاصة تدونها (٣) . كما تلتزم المحكمة المحال اليها بالتنفيذ ان ترسل للمحكمة المختصة - التى اصدرت الحكم - بيان بما تم فى التنفيذ أو بالظروف التى حالت دون اجرائه (٤) .

وقد رسم المشرع السودانى للمحكمة المكلفة بالتنفيذ سواء التى اصدرت الحكم أو المحال اليها لمباشرة - طرق التنفيذ المخططة (٥) ، وعليها مباشرة التنفيذ باى من تلك الطرق التى حددها لها المشرع وهى :

١ - ان تأمر بتسليم اى مال محكوم به على وجه التعمين .

٢ - حجز اى مال ويبيعه .

٣ - القبض على المحكوم عليه ووضعه فى السجن .

٤ - تعيين حارس .

٥ - اية كيفية اخرى تستلزمها طبيعة الشيء المحكوم به (٦) .

وبلاحظ لنا ان المشرع بعد ان حدد طرق التنفيذ الاربعة الاولى على سبيل الحصر ، اطلق يد المحكمة المكلفة بالتنفيذ بموجب الطريقة الخامسة ، بمعنى خول للمحكمة المكلفة بالتنفيذ سلطة تقديرية فى اختيار اى الطرق أو الوسائل التى تراها ملائمة وطبيعة الشيء المحكوم به لتنفيذ الحكم المنوط اليها تنفيذه . وحسنا فعمل المشرع السودانى بتحويل الحكم سلطة فعلية فى تنفيذ الاحكام اى كان نوعها ،

(١) انظر المادة ٢/٢٢٦ من قانون الاجراءات المدنية للسودانى .

(٢) انظر المادة ٢٢٧ من قانون الاجراءات المدنية للسودانى .

(٣) انظر المادة ٢٢٨ من قانون الاجراءات المدنية للسودانى .

(٤) انظر المادة ٢٢٩ من قانون الاجراءات المدنية للسودانى .

(٥) انظر المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات المدنية للسودانى .

(٦) انظر المادة رقم ٢٣٢ من قانون الاجراءات المدنية .



نبا قيمة حكم لا يستطيع مصدره من تنفيذه ، أن الامتناع عن تنفيذ الاحكام (١) ، بل وعجز الحاكم عن تنفيذ أحكامها يضعف من هبة الحاكم من ناحية ويقال من ثقة المتقاضين في أحكام القضاء ، مما يجعلهم يقبلون الرضوخ لمساومات المحكوم عليهم بعد فقدانهم الثقة في الاحكام والهيئة القائمة عليها ، والتي تظهر بمظهر العاجز . لذلك تؤيد بحق موقف المشرع السوداني في اطلاق يد الحاكم لتكفل تنفيذ الاحكام في حدود التسلطون .

واسند المشرع السوداني للمحكمة المكلفة بالتنفيذ سلطة الفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية (٢) أيا كانت قيمتها سواء أكانت مقدمة من الخصوم أو من الغير . كما قرر المشرع السوداني أن المنازعة في التنفيذ لا توقف السير في عالم تر المحكمة الأمر بوقف التنفيذ ولحين الفصل في المنازعة (٣) . فإذا طعن المحكوم عليه في الحكم الذي يجري تنفيذه أو كان ميعاد الطعن فيه لا يزال قائما جاز للمحكمة التي تبأثر التنفيذ أن تأمر بوقفه لمدة مناسبة يستصدر خلالها من المحكمة الطعون إياها في الحكم أو من المحكمة التي أصدرته بحسب الاحوال أما بوقف تنفيذ الحكم حتى يفصل في الطعن .

#### أما بالنسبة للطائفة الثانية وهي الاحكام الصادرة ضد الحكومة :

فان المشرع اتجه بالنسبة إليها مسلكتا مفاهرا وذلك بأن أوجب أولا ضرورة أن يشتل الحكم الصادر ضد الحكومة على الميعاد الذي يجب فيه الوفاء به (٤) ، بمعنى أن يحدد الحكم المطلوب تنفيذه ضد الحكومة ميعاد التنفيذ ، فإذا انقضى هذا الميعاد دون تنفيذ للحكم — كلى أو جزئى — فانه يتمين — بناء على طلب المحكوم له — على المحكمة التي أصدرت الحكم إبلاغ ذلك الى رئيس القضاء ( رئيس المحكمة العليا ) .

ومنى عرفنا أن أعلى وظيفة قضائية هي وظيفة رئيس القضاء بعد الفاء وظيفة وزير العدل ، فانه ينهم أن الغرض من إبلاغ رئيس المحكمة العليا ( رئيس القضاء ) هو استخدام صلاحيته الفنية والإدارية وأجراء الاتصالات مع الحكومة بخصوص تنفيذ الحكم . وخول المشرع لرئيس المحكمة العليا ( رئيس القضاء ) مهلة ثلاثة اشهر لأجراء تلك الاتصالات لتنفيذ الحكم ، فإذا انقضت تلك المهلة دون تنفيذ كان للمحكمة المكلفة بالتنفيذ استخدام كافة صلاحياتها في التنفيذ بالطرق التي حددها لها المشرع والسابق الإشارة إليها .

معنى ذلك أن المشرع منح الحكومة المحكوم ضدها مهلتان الأولى يحددها الحكم المطلوب تنفيذه بأن يحدد لها مدة معينة للتنفيذ فإذا لم يتم التنفيذ — أى كانت أسباب عدم التنفيذ — خولها مهلة ثانية مقدارها ثلاثة اشهر تبدأ من تاريخ إبلاغ رئيس المحكمة العليا ، وفى خلال هذه المدة يتصرف رئيس المحكمة العليا على أسباب الامتناع عن التنفيذ ويحاول أن يخلل ما قد يعترض التنفيذ من صعوبات فإذا انقضت المدة ،

(١) انظر مقالتنا عن « دور القضاء في تنفيذ أحكامه الإدارية ومدى فاعليته » والمذكورة بمجلة الحاماة العددان الخامس والسادس قصة لثالثية والسبتون ( مايو ويوليو ٨٢ ) ص ٢٥ وما بعدها .

(٢) انظر المادة ٢٣٥ من قانون الاجراءات المدنية .

(٣) انظر المادة ٢٣٥ من قانون الاجراءات المدنية .

(٤) انظر المادة ٣٣١ لجرامات مدنية .



استفادت المحكمة سلطاتها في التنفيذ . والقاضى بطلنته وحرمه يستخدم الطرق المناسبة التي تتلاءم مع طبيعة الشيء المحكوم به والمحكوم ضده .

ومن ثم فإن الحكومة لن تفاجئ بتنفيذ حكم عليها في ظل هذه الإجراءات . بل انه لا تنزع أى دعوى ضد الحكومة أو ضد موظف عام الا وفقاً لإجراءات معينة أهمها إبلاغ النائب العام (١) بالنية في رفع الدعوى اذا كانت قد قدمت الى المحكمة ، وباعتباره المستشار القانونى للدولة ولجميع أجهزتها الادارية ، فيكون بمثابة صمام أمان فإذا تبين لحقية الطالب في دعواه فإنه يعمل على إزالة الخلاف والاطمئنان بلحقية دون حاجة الى اللجوء للقضاء كما أن أجهزة النائب العام تتابع الدعوى أثناء سيرها باعتبارها المظلة قانوناً لأجهزة الدولة — وتقوم بدور إدارة قضايا الحكومة في مصر — وبالتالي تكون على علم بالاحكام والمدد القانونية التي تحددها الاحكام للتنفيذ في خلالها ، وبالتالي تتخذ أجهزة النائب العام اجراءات التنفيذ . فإذا انقضت تلك المدد وبمدة الثلاثة أشهر التي تعقب إبلاغ رئيس المحكمة العليا دون تنفيذ ، مع ضمان علم المحكوم ضده ومن يمثله قانوناً بذلك ، وأصراره على عدم التنفيذ ، لذلك يكون منطقياً ان يستعيد القاضى سلطته وصلاحيته في اللجوء الى أى من طرق التنفيذ التي حددها المشرع في المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات المدنية والسابق ذكرها .

وقد قضت المحكمة العليا السودانية (٢) : « ١ — أن الفرض من الإنذار المنصوص عنه في المادة ٣/٢٣ من قانون الإجراءات المدنية هو اعطاء النائب العام فرصة تتييم الموقف القانوني وأجراء التنفيذ اللازم أو تسوية المطالبة دون حاجة الى التقاضي ويعتبر الإنذار كافياً متى ما تحقق الفرض منه ٢ — أن تمييز الجهات الحكومية عن غيرها بمنحها الإنذار المنصوص عليه في المادة ٣/٢٣ لا يعنى الاضرار بحقوق المدعين ولهذا السبب استبعدت مدة الإنذار عند احتساب فترة التبادىم حتى لا يضر المدعى » .

ونرى أن المشرع السوداني قد نجح — بحق — في إيجاد حل منطقي معقول لمشكلة تنفيذ الاحكام (٣) وخلاصة الاحكام الصادرة ضد الحكومة بأن خول للمحاكم سلطة فعلية في مراقبة ومتابعة تنفيذ الاحكام . بالإضافة الى دور النائب العام السوداني — الشامل — باعتباره رجل قانون وإدارة وله سلطة فعلية على أجهزة الدولة الادارية حيث يجمع بين سلطات النيابة العامة وإدارة قضايا الحكومة وتسم الفئوى والتشريع بمجلس الدولة وإدارة التشريع بوزارة العدل في مصر . هذا الدور يخوله سلطات فعلية تضمن تنفيذ الاحكام وخاصة الصادرة ضد الحكومة والتي يعتبر مستشارها القانونى .

(١) انظر المادة ٣/٢٣ من قانون الإجراءات المدنية .

(٢) انظر حكم المحكمة العليا السودانية ١٩٧٩/٤٢٠/م/١٩٧٩ المنشور بنشرة الاحكام الشهرية ١٩٨٠ ، ١٩٧٩ .

(٣) أن مشكلة تنفيذ الاحكام وخلاصة الاحكام الصادرة ضد الحكومة « (الإدارة) » متضمنة المشكلات التي تعاني منها كثير من النظم القضائية وخاصة النظام القضائى المصرى والفرنسى والجزائرى — انظر فى عرض المشكلة وأسبابها والحلول المقترحة ومدى فعاليتها واقتراح علاج جديد لها . فى مقالاتنا من « دور القضاء » فى تنفيذ احكامه الادارية ومدى فاعليته — السابق الإشارة اليها والنشرة بجملة المطامع — ص ٢٥ وما بعدها .



## المبحث الثانى

### طرق الطعن فى الاحكام السودانية

قد يحدث أن يصدر الحكم مشوباً بظلاً إما فى الاجراء أو فى التقدير وتسد يكون مرجع الخطأ القاضي أو الخصوم أو الغير .

ونظم المشرع السودانى طرق الطعن فى الاحكام السودانية وحددها على سبيل الحصر وهى الاستئناف والتقض والمراجعة . وقيل أن تعرض لهذه الطرق المختلفة نتناول بيان الاحكام التى يجوز الطعن فيها .

نما هى الاحكام التى يجوز الطعن فيها :

الاصل العام الذى يعتد به المشرع السودانى وهو عدم جواز الطعن استقلالا . فى الاحكام غير المنهية للخصومة . وقد قرر عدم جواز الطعن فى الاوامر التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها (١) الا انه لم يأخذ بهذا الاصل العام على اطلاقه وانما اورد عدد من الاستثناءات على هذا الجذا على سبيل الحصر بحيث لايجوز التماس عليها أو التوسع فيها . وهذه الاستثناءات هى :

- ١ - الاوامر التى ينض القانون صراحة بجواز استئنائها .
- ٢ - الاوامر الصادرة لوقف الدعوى أو تعليقها .
- ٣ - قبول الاختصاص .
- ٤ - الاوامر القابلة للتنفيذ الفورى .
- ٥ - الامر بالفاء قرار الاحالة عند عدم تقديم قرار التحكيم فى خلال المدة التى حددتها المحكمة .
- ٦ - الامر الصادر فى قرار التحكيم الصادر للمحكمة فى شكل دعوى خاصة
- ٧ - الامر بتعديل أو تصحيح قرار التحكيم .
- ٨ - الامر بإيداع أو رفض ايداع مشاركة التحكيم .
- ٩ - الامر بوقف أو رفض وقف دعوى فى حالة وجود مشاركة التحكيم .
- ١٠ - الامر برفض الغاء قرار التحكيم أو اعادته للمحكى .
- ١١ - الاوامر المتعلقة برفض طلب استبعاد الحكم الفياى (٢)

(١) انظر المذلة ١٧٦ من تفرز الاجراءات المنهية - ولتظر ايضاً حكم المحكمة العليا السودانية ع / ط م / ١٤٧/١٧٧٩ القشور بقترة الاحكام القشورية قشرة ٧ ، ٨ ، ٩ لصفة ١٩٨٠ .

(٢) اصنعت هذه القشرة بموجب تحصيل ١٩٧٩ وعمل بها اعتباراً من ٧٩/٨/١ .



وحدد المشرع السوداني من له الحق في الطعن في الحكم بتقريره أنه لا يجوز الطعن في الاحكام والاوامر الا من المحكوم عليه ولا يجوز من قبل الحكم او من قضى له بكل طلباته (١) .

وهذا الموقف للمشرع السوداني يتضمن — في نظرنا — قواعد ثلاثة للطعن في الاحكام (٢) :

١ — ان الحق في الطعن لا يثبت الا للمحكوم عليه .

٢ — أنه اذا قيل المحكوم عليه الحكم فانه يسقط حقه في الطعن ولا يقبل منه اذا عاد اليه سواء كان مقبولا صريحا أو ضمنيًا .

٣ — ان الحق في الطعن لا يتبع به من قضى له طلباته وهو المحكوم له ويستند من مخالفة النص ان الحق في الطعن يثبت لمن قضى له ببعض الطلبات دون البعض الآخر فيكون له حق الطعن فيما يتعلق بالطلبات التي لم يفض له بها .

ولا يستفيد من الطعن الا من رغبه ولا يحتج به الا على من رفع عليه (٣) . وسع ذلك اذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة او في التزام بالتزامن او في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين جاز لمن فوت ميّاد الطعن من المحكوم عليهم او قيل الحكم ان يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه بنفسه اليه في طلباته فان لم يفعل ابرت المحكمة الطامن باختصاصه في الطعن واذا رفع الطعن على أحد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد نواته بالنسبة اليهم (٤) .

والطعن لا يوقف تنفيذ الحكم وقد أجاز المشرع السوداني للمحكمة المرفوع اليها الطعن ان تاهر — بناء على طلب ذي الشأن — بوقف التنفيذ اذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ ، او لاسباب أخرى تقدرها المحكمة وتراها مسوغة لذلك (٥) ، ويجوز لها اصدار الايقاف بحضور طرف واحد بمعنى انه لا يشترط في الإجابة على طلب وقف التنفيذ مواجهه . فاذا قررت المحكمة ضرورة وقف التنفيذ ، كان عليها ان تلزم الطامن بتنظيم كماله او اتخاذ أى اجراء تراه كفيلا بصيانة حق المحكوم له أو عليه (٦) .

وسوف نبين فيما يلي طرق الطعن المختلفة ضد الاحكام السودانية .

(١) انظر المادة ١٧٥ لجراءات متنية سرديتي .

(٢) انظر مذكورتنا عن الاجراءات المعنية السودانية — المسلق الإشارة إليها من ١١٧ وما بعدها .

(٣) انظر المادة ١/٧٩ من قانون الاجراءات المعنية .

(٤) انظر المادة ٢/١٧٩ من قانون الاجراءات المعنية .

(٥) انظر المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات المعنية .

(٦) انظر المادة ١٨١ من قانون الاجراءات المعنية .



## المطلب الاول

## الاستئناف

الاستئناف هو طريق طعن عادى ، به يطرح الخصم الذى صدر الحكم كلبا او جزئيا لغير صالحه ( سواء اكان المدعى عليه او المدعى اذا قضى له ببعض طلباته دون البعض الاخر ) القضية كلها او جزء منها امام محكمة اعلى من تلك التى اصدرت الحكم . وهو الوسيلة التى يطبق بها القضاء مبدأ التقاضى على درجتين .

وتنظر التشريعات الحديثة الى الاستئناف على اساس ان حكما واحدا فى النزاع لا يقدم ضمانات كافية ، بمعنى ان يكون للخصوم فرصة عرض منازعتهم على أكثر من درجة تقاضى وحصولهم على حكم من كل درجة ، على أساس أن يتحدى قاضى الاستئناف الاخطاء التى قد يكون وقع فيها قاضى أول درجة . وبالتالي لا يكون الاستئناف الامرة واحدة .

نما هى الاحكام التى يجوز الطعن فيها بالاستئناف ؟

الاصل فى النظام السوءانى أن جميع الاحكام الصادرة من مجالس القضاء ومن محكمة قاضى من الدرجة الثالثة ومن محكمة كل من قاضى من الدرجة الاولى والثانية ومن محكمة المديرية تكون قابلة للطعن فيها بالاستئناف .

وتستأنف الاحكام الصادرة من مجالس القضاء امام محكمة قاضى من الدرجة الاولى الجزئية ويكون حكمه نهائيا (١) . بينما تستأنف احكام المحاكم الجزئية الثالث سواء محكمة قاضى من الدرجة الاولى ام من الدرجة الثانية ام من الدرجة الثالثة ( بالإضافة الى الاحكام الصادرة من محاكم المديرية امام محكمة الاستئناف المختصة بالتظلم (٢) ) .

## ميعاد الطعن بالاستئناف :

وقد حدد المشرع السوءانى ميعاد الاستئناف بخمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ اعلان الحكم او الامر المطعون فيه . أما اذا كان الطامن قد حضر جلسة النطق به او كان قد اعلن بالجلسة ولم يحضر فيحسب بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ النطق بالحكم او الامر محل الطعن (٣) .

(١) انظر المادة ١٩٠/٢ من قانون الاجراءات الخفية .

(٢) انظر المادة ١٩٠/١ من قانون الاجراءات الخفية .

وتبيل تسجيل ١٩٨٢ للاجراءات الخفية كانت تستأنف احكام المحاكم الجزئية اسام محكمة المديرية وتستأنف احكام محكمة المديرية الصادرة باعتبارها محكمة أول درجة محكمة الاستئناف . ونرى ان ما جاء بالتسجيل الجديد كان اكثر توفيقا مما كان معمول به من قبل .

(٣) انظر المادة ١١٧ لجراءات مدنية .



وقد انتهت المحكمة العليا (١) الى أن « المراد بالإعلان الذي يبدأ منه ميعاد الطعن هو الإعلان الذي يتم على الوجه المقرر قانونا لتنفيذ الاعلان أي بورقة من أوراق التكليف ومقا للإجراءات المنصوص عليها في الباب الثاني من قانون الإجراءات المدنية سنة ١٩٧٤ ولا يغني عن ذلك أي إجراء آخر كان يطلع الخصم أو محاميه على الحكم ولو نتج عن ذلك عليه به عليا قانونيا » .

وقد استقرت أحكام المحكمة العليا على تخويل محاكم الاستئناف سلطة مواعيد الطعن بالاستئناف وعدم التقيد بأشكال القانون وتقضى (٢) « بأنه تلك المحكمة سلطة تقديرية واسعة في مسد ميعاد الطعن (بالاستئناف) متى كانت الأسباب المحددة لذلك كافية طبقا للمادة ٧٠ من قانون الإجراءات المدنية » كما أن للمحكمة سلطة طبيعية أيضا يمكن ممارستها حتى ولو كانت الأسباب التي أبقاها الطاعن غير كافية متى ثبت لديها من أوراق الدعوى وظروفيها ولباساتها وقرائن الأحوال فيها أن من العداله أن يمد الميعاد للنظر والفصل في الطعن موضوعا دون الوقوف عند حد الشكل » .

وفي حكم آخر حديث نسبيا تقضى « بأن الإخطاء الواضحة والصارخة التي شابته حكم محكمة الموضوع توجب على محكمة المديريسة مد المواعيد ولو لم يطلب المستأنف (٣) ذلك فراحه ولو لم ينكر الأسباب التي أدت الى التأخير وليس صحيحا أن سلطة محكمة الموضوع في مد المواعيد رهينة بتقديم طلب صريح في هذا الخصوص » .

#### إجراءات الطعن بالاستئناف :

يرفع الطعن بالاستئناف بموجب عريضة للمحكمة المختصة بنظر الطعن ، ويتمين أن تتضمن عريضة الاستئناف بالإضافة الى البيانات التي تتطلبها عريضة الدعوى العادية البيانات الخاصة بالحكم أو الامر المطعون ضده ، رقم الدعوى وتاريخ صدور الحكم والأسباب التي يؤسس عليها الطاعن استئنافه وطلبات الطاعن . ويتمين أن ترفق بعريضة الطعن صورته رسمية من منطوق الحكم أو الامر المطعون فيه . ولا يجوز للطاعن إبداء أية طلبات جديدة في عريضة الاستئناف ، حيث الاصل صدم قبول الطلبات الجديدة في الطعن وتقضى المحكمة بعدم قبولها من تلقاء نفسها (٤) وفي هذا قضت المحكمة العليا « بأن الطلبات والدفع التي لم تفصل فيها محكمة الموضوع لعدم اثرتها أمامها ، لا يجوز أن تكون حلا للطعن لان الطعن لا يكون الا من الطلبات التي فصل الحكم فيها فراحه أو ضمنا (٥) » .

(١) انظر حكم المحكمة العليا للسودانية م/ع/ط/١٩٧٦/٢٦٩ المنشور بنشرة الاحكام لاشهر ١٩٧٨ ص ٢٦ وما بعدها .

(٢) انظر حكم المحكمة العليا للسودانية م/ع/ط/١٩٧٧/٢٨٥ المنشور بنشرة الاحكام الشهرية لاشهر ٧٠٦ لسنة ١٩٧٨ ص ٢٨ وما بعدها .

(٣) انظر حكم المحكمة العليا للسودانية م/ع/ط/١٩٧٧/١٣٢ المنشور بنشرة الاحكام الشهرية ١٩٧٨ ص ٩٠٨ لسنة ١٩٧٧ ص ٣٤ وما بعدها .

(٤) انظر المادة ١٨٨ إجراءات مدنية .

(٥) انظر حكم المحكمة العليا للسودانية م/ع/ط/١٩٧٧/١٣٢ المنشور بنشرة الاحكام الشهرية لاشهر ١٩٧٨ ص ٧٢ لسنة ١٩٧٨ وما بعدها .



يعتبر الطعن مرغوعاً من تاريخ دفع الرسم أو من تاريخ تقديم مذكرة الطعن إذا كان الطاعن قد ألقى من الرسوم بمقتضى قانون أو بقرار من المحكمة (١) .

وعقب تقديم العريضة ودفع الرسم تقوم المحكمة بنظرها ، ولها أن تشطب الطعن دون الاستماع إلى المطعون ضده ، إذا تبين لها أن الطعن غير جدى ولا أمل فيه . (٢) . أما إذا وجدت أن الطعن مهيأ للفصل فيه بناء على المذكرات المكتوبة والمقدمة من الطرفين فيجوز لها أن تفصل فيه بناء على ذلك (٣) ، أما إذا كان غير مهيأ فانها تحدد ميعاداً لسماع الاطراف ويعطى لهم . وفي اليوم المحدد تسبح المحكمة من المستأنف ما يؤيد استئنائه ومن المستأنف ضده ما يدفع به الاستئناف ولللمستأنف الحق في الرد على ما يثيره المستأنف ضده (٤) .

أما إذا تخلف المستأنف عن الحضور في اليوم المحدد لسماع الاستئناف ، جاز للمحكمة أن تأمر بشطب الاستئناف ، أما في حالة حضور المستأنف وتخلف المستأنف ضده ، جاز للمحكمة السير في الاستئناف في غيبة الآخر بعد التأكد من اعلانه (٥) .

ويكون لمحكمة الاستئناف حق التصدى للخصومة بأكملها ، فإذا تبين لها أن المحكمة المطعون في حكمها قد فانها الفصل في بعض الطلبات فانها تحدد تلك الطلبات التي أفغلت وتحيلها إلى المحكمة للفصل فيها وإعادتها بقرار مسبب (٦) . كما أنه إذا تبين لها أن أحد لطراف الخصومة المطعون في حكمها من شأن الحكم الصادر بالاستئناف أن يمس مركزه القانوني ولم يكن قد اقتصم في الاستئناف ، فلها أن تأمر بضمه كمستأنف ضده (٧) .

ولكل من طرق للخصومة الاستئنافية الاعتراض على أى قرار تصدره المحكمة المختصة بنظر الاستئناف وتحدد له المحكمة ميعاداً لتقديم مذكرة باعتراضه .

ثم تبدأ المحكمة الفصل في الاستئناف بعد انقضاء المواعيد التي تحددها للخصوم بتقديم مذكراتهم . وتصدر حكمها بعد المداولة وبأغلبية الآراء .

وقد أوجب المشرع السوداني على قضاة محاكم الاستئناف ضرورة الفصل في الطعون في خلال ستون يوماً من تقدير المحكمة صلاحية الطعن للحكم فيه وهو بذلك حديث انتهجه المشرع في التصديق الأخير لقانون الإجراءات المدنية الصادر عام ١٩٨٢ .

(١) انظر المادة ١٨٣ لجراءات مدنية .

(٢) انظر المادة ١٨٦ لجراءات مدنية .

(٣) انظر المادة ١٩٥ لجراءات مدنية .

(٤) انظر المادة ١٩٧ لجراءات مدنية .

(٥) انظر المادة ١٩٨ لجراءات مدنية .

(٦) انظر المادة ١/٢٠١ لجراءات مدنية .

(٧) انظر المادة ٢٠٠ لجراءات مدنية .



والحكم الصادر في الاستئناف يعد حكماً نهائياً لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف وانما يمكن الطعن فيه بالنقض أو المراجعة متى توافر فيه أسباب كل منهما .

وفي مجال التفرقة بين الاستئناف المقابل والفرعي والاصلى قضت المحكمة العليا السودانية (١) « بأن الاستئناف المقابل هو الذى يرغمه المستئناف ضده على المستئناف عن حكم سبق أن استأنفه الآخر ولا بد أن يكون المستئناف ضده قد أخطر بالاستئناف الاصلى وقدم استئنائه قبل قتل باب المرافعة .

والاستئناف الفرعى (٢) هو الذى يرغم بعد فوات ميعاد الاستئناف أو بعد قبول المستئناف الفرعى للحكم ، اذا كان القبول قد تم قبل رفع الاستئناف الاصلى . والاستئناف الاصلى هو الذى يقضى كل طرف ( خصم ) دون أن يعلم باستئناف الطرف الآخر ونسرى عليه قواعد الاستئناف الاصلى المنصوص عنها في القانون . »

### المطلب الثاني

#### الطعن بالنقض

يستهدف الطعن بالنقض أساساً نقض الحكم المخالف للقانون موضوعياً أو إجرائياً . وتتقوم على هذا الطعن المحكمة العليا السودانية كى تضمن التطبيق الصحيح للقانون وتؤكد أن القانون كما تطله المحاكم يطابق ذلك الذى اراده المشرع ، وتوجد فهم المحاكم للقانون . فهى الى جانب وظيفتها في مراقبة دستورية القوانين مقبها تقوم الى جانب ذلك :

١ - المحافظة على وحدة تفسير القواعد القانونية في أنحاء السودان وبهذا التفسير تتأكد وحدة القانون في الدولة ، كما يتأكد من الناحية العملية مبدأ مساواة الأفراد أمام القانون .

٢ - مراقبة تطبيق القانون من جانب المحاكم فهى لا تعمل على تأكيد احترام القواعد الموضوعية بل وايضا القواعد الاجرائية ، فالمحكمة العليا باعتبارها محكمة نقض تراجع من ناحية تطبيق القواعد الموضوعية للتأكد مما اذا كانت القاعدة المطبقة موجودة من الناحية المجردة ، وما اذا كانت هذه القاعدة تطبق على الحالة المحددة ، وهى من الناحية الاخرى تتأكد من احترام المحاكم للقواعد القانونية التى تحكم نسلطها ، أى تراقب احترام القواعد الاجرائية . وتتقوم المحكمة العليا مباشرة وظيفتها هذه في نطاق خصومة معينة بنشاء على طلب الخصم الذى أصابته خساره من جراء مخالفة الحكم الصادر في الخصومة للقانون .

(١) انظر حكم المحكمة العليا السودانية مع / طم / ٢٠٧/٢٢٥/١٩٧٧ القشور بنشرة الاحكام لاشهرية لاشهر ٨ ، لسنة ١٩٧٨ ص ٣٩ وما بعدها .

(٢) وقد نظم المشرع قواعد كل من الاستئناف الفرعى والمقابل ، انظر المادة ١٩١ لاجراءات مدنية .

(\*) وللزيد من التفصيل في هذا الموضوع يرجع الى مذكرتنا بعنوان الاجراءات المدنية السودانية . السابق الاشارة اليها - ص ١٢١ وما بعدها .



ويتسم الطعن بالنقض بالسهولة الآتية :

١ - أنه طريق طعن غير عادي ولا يكون إلا لعيوب معينة على سبيل الحصر يحددها المشرع وتلحق الحكم المطعون فيه ويجعله مخالفا للقانون :

٢ - ولا يؤدي الطعن بالنقض الى نفس التفتية التي نظرتها محكمة الموضوع - كما هو الحال في الطعن بالاستئناف - وإنما يؤدي الى طرح قضية أخرى هي البصحة حول مخالفة الحكم للقانون .

٣ - يترتب على ذلك أن المحكمة العليا باعتبارها المحكمة المختصة بالنقض بالسودان لا تعيد نظر النزاع ، ولا تنشغل بالوقائع التي اكدها الحكم المطعون فيه ، بل انهما تقبل الوقائع كما اكدها هذا الحكم لتري ما اذا كان القانون السدي مطبق عليها موجودا وما اذا كان تطبيقه صحيحا سليما من عدمه .

٤ - وعليه تنحصر وتليفتها - كمحكمة نقض - في الموافقة أو عدم الموافقة على تطبيق قاضي الموضوع للقانون فليس مهمتها بعد نقض الحكم نظر الموضوع لا حلال حكم جديد محل الذي الفتة ، الا أن المشرع اجاز للمحكمة في حالة نقض الحكم المطعون فيه ، أن تصدر حكما جديدا ، أو اعادة التفتية للمحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، أو لمحكمة الموضوع للفصل فيه من جديد (١) .

وليس للاحكام التي تصدرها المحكمة العليا باعتبارها محكمة نقض أي تية قانونية الا في نطاق النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، وإن كان من الناحية الواقعية والادبية تمثل أحكام المحكمة العليا باعتبارها محكمة نقض مكانه هامة تجعلها تقترب من التواءد القانونية باعتبارها أعلى محكمة في درجات المحاكم . وتعتبر من قبيل السوابق التي تطبقها المحاكم الدنيا كقواعد يعمل بها في خصوصيات مماثلة مستقبلة .

لها هي الاحكام التي يقتل الطعن ضدها بالنقض ؟ .

القاعدة العامة أنه لا يقبل الطعن بالنقض الا ضد الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف .

وهذا الرأي أخذ به المشرع السوداني في التعديل الأخير لقانون الإجراءات المدنية وذلك بأن قصر الطعن بالنقض على طائلة الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف (٢) بل أنه لم يجعل جميع أحكام محاكم الاستئناف قابلة للطعن نبيها بالنقض ، وإنما قصرها على الاحكام الصادرة في القضايا التي لا تقل قيمتها عن ثلاثة آلاف جنيه سوداني .

وفي القضايا التي تقل قيمتها عن ثلاثة آلاف جنيه فإنه تطلب من الطامن أن يستحصل على إذن من رئيس القضاء أو من يفوضه من قضاة المحكمة العليا

(١) انظر المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات المدنية .

(٢) انظر المادة ٢٠٧ من قانون الإجراءات المدنية :



لاستثنائه من النصاب القيسى للطنع بالنقض ، ويكون القرار الصادر في هذا الشأن نهائيا لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن .

ويستثنى من كل ما تقدم ، أنه يخرج من نطاق الطعن بالنقض الاحكام الصادرة من محكمة قاضي من الدرجة الاولى في الطعن بالاستئناف ضد احكام مجالس القضاة . والاحكام الصادرة من محكم الاستئناف بالاتاليم - غير المتطرفة بملكية الاراضي او حقوق الارتفاق - والتي نقل قيمتها عن ثلاثة آلاف جنيه سوداني ما لم يستحصل الطامن على الاذن السابق الاشارة اليه .

وقد قضت المحكمة العليا (١) بأن « الحصول على اذن رئيس القضاء لرفع الطعن في الدعاوى التي نقل قيمتها عن الف جنيه ( قديما وحديثا ثلاثة آلاف جنيه ) ولا تتعلق بملكية عقار ، هو اجراء جوهرى واغفاله يترتب عليه سقوط الحق في الطعن . ولا يعتبر في حكم الاذن اجراء المحكمة العليا بتحصيل رسوم الطعن او اى اجراء آخر كوقف اجراءات التنفيذ » .

والاذن قاصر على الدعاوى التي نقل قيمتها عن ثلاثة آلاف جنيه الا انه يستثنى من هذه الطائفة من المنازعات ، المنازعات التي تتضمن احكامها آراء مخالفة لقائه لا يحتاج في هذه الحالة الى اذن للطعن بالنقض (٢) .

#### اسباب الطعن بالنقض :

لما كان الطعن بالنقض طريق غير ماضى ، فانه يتعين أن يستند على اسباب معينة يحددها الشرع ، وقد حدد المشرع السوداني اسباب الطعن بالنقض في الاسباب الآتية (٣) .

١ - اذا كان الحكم المطعون فيه ببنيا على مخالفة القانون او خطأ في تطبيقه او تأويله .

٢ - اذا وقع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم .

والمقصود بمخالفة القانون في السبب الاول من اسباب النقض انكار وجود قاعدة قانونية موجودة ، او تأكيد وجود قاعدة قانونية لا وجود لها ، اما الخطأ في التطبيق فانه يكون عند تطبيق قاعدة قانونية على واقعة لا تنطبق عليها او تطبيقها على نحو يؤدي الى نتائج قانونية مخالفة لتلك التي ارادها القانون ، او يرفض تطبيقها على واقعة ينطبق عليها . اما الخطأ التأويل فيوجد عندما يخطئ القاضي في تفسير نص قانوني غامض ، والمقصود بالقانون كل قاعدة قانونية عامة واجبة التطبيق بواسطة المحكمة التي يطعن في حكمها .

(١) انظر حكم المحكمة العليا للسودانية م/ط/١٠٤/١٩٧٨ المنشور بنشرة الاحكام شهرية لاشهر

١٩٧٨/٩٠٨ ص ٣٣ .

(٢) انظر المادة ٢٠٧/٢ والمضافة بموجب تعديل ١٩٨٢ للاجراءات الخفية .

(٣) انظر المادة ٢٠٧ من قانون الاجراءات الخفية .



وينطوى السبب الثانى من اسباب النقض التى حدها المشرع السوءانى على سببين ، الاول بطلان الحكم والثانى بطلان الاجراءات التى اثرت على الحكم . وفى الفرضين يعتبر سبب النقض بطلان الحكم ، وبطلان الحكم قد يرجع الى عيب ذاتى فى الحكم كعدم توقيع الناضى او عدم تسبيب الحكم ، وقد يكون العيب فى الاجراءات السابقة كان يكون عيبا موضوعيا مثال ذلك ما يتعلق باهلية الخصوم او تمثيلهم فى الخصومة ، وقد يكون عيبا شكليا مثل عدم اشتغال عريضة الدعوى او صحيفة الاستئناف على ما يجب أن تشتغل عليه من بيانات .

#### ميعاد الطعن بالنقض واجراءاته :

حدد المشرع السوءانى ميعاد الطعن بالنقض بثلاثون يوما تبدأ من تاريخ اعلان الحكم المطعون فيه (١) بمعنى انه يتعين على الطاعن أن يقيم طعنه خلال هذه المدة فاذا انقضت تلك المدة سقطت حق الطعن .

ويقام الطعن بواسطة عريضة تشتغل على جميع البيانات التى يتعين أن تشتغل عليها العريضة يضاف اليها بيان الحكم المطعون فيه ، واسباب الطعن وترفق بالعريضة صوره رسمية من الحكم المطعون فيه . ولا يجوز للخصوم التمسك بأسباب غير تلك التى وردت فى صحيفة الطعن .

ومنى قبلت المحكمة العليا الطعن فلها أن تقضى (٢) بأى من القرارات التالية :

- ١ - إما نقض الحكم المطعون فيه .
  - ٢ - أو تعديل الحكم المطعون فيه .
  - ٣ - أو اصدار حكم جديد .
  - ٤ - أو اعادة القضية للمحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أو لمحكمة الموضوع للفصل فيه من جديد .
- أما اذا وجدت أن منطوق الحكم المطعون ضده مرافق للقانون بحسب النتيجة فانها تقضى برغض الطعن (٣) .

والاصل أن الحكم الصادر فى الطعن بالنقض هو حكم بات ، لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن ، وإن كان يجوز الطعن فيه من طريق دعوى جديدة مبتداه ، وفى دعوى البطلان الأصلية .

ويحدد أساسا نطاق قضية النقض بحمل الطعن دون غيره . ولا تمتد قضية النقض الى نظر الموضوع والنصدى له كحكمة الاستئناف ، وبالتالي لا تقبل الطلبات الجديدة ولا الاسباب القانونية الجديدة التى يخالفها واقع ، حيث يتمتع على المحكمة العليا - باعتبارها محكمة نقض - اجراء أى بحث يتعلق بالوقائع كما لا تقبل ادلة الإثبات الجديدة ، ولا تقبل الاحكام الصادرة من قبل المحكمة العليا الطعن فيها بالمراجعة .

(١) لنظر المادة ٢٠٨ من قانون الاجراءات الخنية .

(٢) لنظر المادة ٢١٣ من قانون الاجراءات الخنية .

(٣) لنظر المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الخنية .



## المطلب الثالث

## الطعن بالمراجعة

تنظم التشريعات المختلفة طريق طعن خاص ضد الاحكام النهائية ، يرفع اياها المحكة التي اصدرت الحكم المطعون ضده ، ويستهدف هذا الطعن معالجة ما يشوب الحكم من خطأ في تقدير الوقائع ومخالفتها للحقائق ، متى كان هذا الخطأ قد اثر في قرار القاضي ويسمى هذا الطعن في السودان بالمراجعة وفي مصر بالنسبة اعادة النظر مع اختلاف في التفاصيل والاجراءات بينها .

ويقابل الطعن بالمراجعة الطعن بالنقض ، والطعن بالنقض يستهدف مواجهة الخطأ في القانون اما الطعن بالمراجعة فانه يستهدف مواجهة الخطأ في الوقائع . والاصل ان هذا الخطأ - خطأ الوقائع كان يمكن معالجته بالطعن بالاستئناف ، الا ان محله وهو الحكم المطعون فيه يكون قد استنفذ ميعاد الطعن فيه بالاستئناف دون مراعاة هذا الخطأ ومن ثم لا يبقى من سبيل للطعن ضد سوى الطعن بالمراجعة .

## فما هي الاحكام التي يقبل الطعن فيها بالمراجعة :

والاحكام التي يقبل الطعن فيها بالمراجعة هي الاحكام الصادرة بصفة نهائية ، وهذه الصفة لا تثبت الا للاحكام الصادرة في الاستئناف او الاحكام التي استنفذ بالنسبة اليها ميعاد الاستئناف ، فتصبح احكام نهائية .

والاحكام التي يقبل الطعن فيها بالمراجعة في السودان هي الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وكان يتمتع في ظل تعديل ١٩٨٢ أن يشمل الطعن بالمراجعة الاحكام الصادرة من محكمة قاضي من الدرجة الاولى باعتبارها درجة استئنائية وذلك فيما يتعلق بالاحكام الصادرة في الطعون ضد الاحكام الصادرة من مجالس القضاء الا أن ما جاء بالمادة ٢١٦ اجراءات مدنية يسظم (١) بما كان يتمتع اتباعه حيث قصر الطعن بالمراجعة على الاحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فقط .

(١) وفي رايها ان الشرع عند اجراء تعديل ١٩٨٢ سمى عليه اجراء تعديل لملادة ٢١٦ اجراءات مدنية وطيل ذلك اولا - انه وفقا للنص للقائم حاليا فان احكام محكمة الجورية قبل الطعن فيها بالمراجعة وهو ما يخالف طبيعتها باعتبارها احكام يقبل الطعن فيها بالاستئناف والاحكام التي تكون قليلة للطعن فيها بالاستئناف ، لا يجوز الطعن فيها بالمراجعة لكونه طعن قاصر على الاحكام النهائية وهذا الوضع كان متبول قبل التعديل حيث كان الشرع يسند لحاكم الجورية سلطة الفصل بالاستئناف ضد احكام المحاكم الجزائية الا الشرع سلبها تلك السلطة فكان يتعين تعديل هذا النص ان للطعن بالمراجعة لا يكون الا ضد الاحكام النهائية وتعد جعل للتعديل الجديد احكام محكمة اول درجة فيما يتعلق بالاستئناف احكام مجالس القضاء نهائيا . لذلك فن الامر كان يستوجب اجراء تعديل لنص المادة ٢١٦ كي تتواءم مع ما استجد من تعديل .



كما ان الاحكام الصادرة من المحكمة العليا باعتبارها محكمة نقص لا يقبل الطعن فيها بالمراجعة . وقديما كان يقبل الطعن ضدها بالمراجعة ، الا ان مسلك المشرع الاخر كان اكثر توفيقا من مسلكه السابق حيث ان احكام المحكمة العليا هى احكام بائنة لا يجوز الطعن فيها باى طريق من طرق الطعن ، وعلة ذلك ، ان اناحة الطعن ضدها من شأنه التشكيك في احكام هذه المحكمة والتي هى اعلى محكمة في التنظيم القضائى في السودان .

### اسباب الطعن بالمراجعة :

يتمتع ان يؤسس الطعن بالمراجعة على عيب من العيوب التي حددها المشرع على سبيل الحصر نظرا لطبيعة هذا الطعن باعتباره طعن غير عادى يقوم على اسباب معينة ومن ثم يجب ان يستند الطاعن في طعنه بالمراجعة على احد الاسباب التي حددها المشرع على سبيل الحصر (١) . وهى الاسباب التالية :

١ - اذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم ويفترض هذا السبب الامور التالية :

(١) وجود غش في القضية ويكون من شأنه منع الخصم من حرية الدفاع . ويعد غشا الوسائل الاحتمالية ، فلا يعد ذلك مجرد الكذب او - استعمال حيلة مشروعة اثناء الدفاع . وتقدير ما يعتبر غش من محمه يخضع لتقدير المحكمة .

(ب) ان يصدر الفش من المحكوم له او من يمثله ، وينسب الفش للخصم ولو صدر من الغير اذا كان الخصم قد ساهم فيه او استعمله عالما بذلك ، ولا يعتبر غشا تواطؤ الخصمين فيما بينهما لاختفاء حقيقة معينة من القاضي كما لو ان سبب الدين هو القمار او ممارسة الدعارة ، لانه يتمتع لاماكان الطعن بالمراجعة الجهل بواقعة الفش حتى وقت اكتشافها .

(ج) ان يكون الفش خاتيا على الطاعن طالب المراجعة طوال نظر الدموى الصادر فيها الحكم المطعون فيه بالمراجعة .

(د) ان يكون الفش قد اثر على الحكم بمعنى ان يكون الفش اثر على تقدير القاضي ، وغير سري جري الخصومة لصالح الطرف الآخر ، اما اذا لم يؤثر على الحكم ، فلا يقبل الطعن في الحكم بالمراجعة ، ولو كان قيمة غش ، حيث لم يؤثر على المظنون ضده .

٢ - اذا حصل بمقدم طلب المراجعة على بيئة او وسائل هابة لها تأثير مباشر في الحكم ، ولم يكن في وسعه الحصول عليها او العلم بها قبل صدور الحكم (٢) .

وصياغة هذا السبب تحيطه بعمومية لا تتفق وطبيعة الطعن بالمراجعة كطعن غير عادى خاص . وفي رأينا ان المشرع قد افترض في هذا السبب ابران : -

الاول : حصول الطاعن على بيئة بعد صدور الحكم .

(١) انظر المادة ٢١٧ لاجراءات مدنية .

(٢) انظر المادة ٢١٧ فترة ب من قانون الاجراءات المدنية .



واشترط فيهما :-

(ب) أن يكون من شأن هذه البيئة أو هذه المسألة التأثير على الحكم ، بمعنى أنه إذا كانت البيئة أو المسألة لا تؤثر على الحكم فلا يقبل الطعن بالمراجعة ولو توافرت لدى الطاعن تلك البيانات وتلك المسائل الهامة .

وفي حكم آخر تقول « ٢ - أن الخطأ في تطبيق القانون لا يصلح أساسا للمراجعة التي تكشف فيها وقائع أو أشياء لم يكن متاحا الإطلاع عليها قبل الحكم (٢) ».

والملاحظ ان الخطأ في كل من السبب الاول والثاني مرجعه طرق الخصومة ، أما الخطأ في السبب الثالث فمرجه القضاء ، كما لو تونت خطأ واقعة معلى خلاف حقيقتها ، وتضى بناء على ما ورد بالحضر ، فانه يكون للخصم الحق في مراجعة الحكم ، وإبانت الظاهر بالمرحضر ، بشرط ان يكون قد اثر في الحكم وان يتجاوز هذا الخطأ مجرد حقوة وسقطه العلم .

وهذا السبب الآخر نقله المشرع السوداني من قانون المرافعات الهندي، وكأنها أراد أن يحتاط للأمر، فأورد هذا السبب والذي يقسم بعمومية مطلقة لا تتلف في نظرنا مع طبيعة هذا الطعن الخاص. وبموجب هذا النص يكون المشرع قد خول المحاكم سلطة تقدير كتابية الأسباب من عليها للطعن بالمرافعة، فريضة أن تكون الأسباب الكافية أسباب تتعلق بتغيير القانون وتطبيقه، وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة في العديد من أحكامها الهامة (٣) بقولها «أن حالة السبب الكافي في المادة ٢١٧ (د) من قانون الإجراءات المدنية لا تبتدئ إلى خطأ الحكم المطلوب مراجعته في تفسير القانون وتطبيقه، وقصد الشارع بفتح طريق المراجعة إلى تمكن المحكوم عليه من فرصة أخيرة لإصلاح صور خاصة من الخطأ حددها على سبيل

(٣) انظر أحكام المحكمة العليا م/ع/ط'م/٤١٨/١٩٧٧ - م/ع/ط'م/٤١٩/١٩٧٧ ، مع/مراجعة / ٧٧/٣٠ المنشورة بنشرة الاحكام الشهرية لاصح ٤ ، ٦/١٩٨٠ من ٣٨ وما بعدها .



الحصر فى حالات استثنائية تبين فيها المحكة أن وجه الصواب قد غاب عنها لأسباب ليس لأراحتها نخل فيها والا فإنه يكون من العبث السماح بالتظلم الى المحكة من الأحكام التى أصدرتها فى جميع الأحوال - حيث أن المفروض ألا يعدل القاضى عن حكمه فى غير الحالات الخاصة » .

#### بيعاد الطعن وأجراءاته : -

يرفع الطعن بالمراجعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الحكم (١) ، إلا أنه فى حالة الفشل فإنه يبدأ احتساب مدة الثلاثين يوما من تاريخ اكتشاف الفشل .  
ويقدم الطعن بعريضة للمحكة التى أصدرت الحكم المطمون ضده بالمراجعة ، وتشتمل على البيانات اللازمة بالمراض ويضاف اليها بيان الحكم المطمون فيه وتاريخه وأسباب الطعن (٢) .

#### وير الفصل فى الطعن بهرحلتين هما : -

الأولى : مرحلة قبول الطعن ، وللمحكة أن تتأكد من جدية الالتباس ( الطعن ) ومن توافر أسبابه وشرائطه ، ولا فى حالة عدم اقتناعها بتوافر أى من الأسباب والشروط أن تقضى برفض الطعن - أما اذا تحرت توافرها فتبدأ فى نظر الطعن .

الثانية : مرحلة نظر الموضوع : قد تحدد المحكة جلسة لنظر موضوع الالتباس ( الطعن ) ولكى يقدم طرفى الخصومة مذكراتهم المكتوبة وقد تحكم فى ذات الجلسة اذا ما تبين لها كفاية المذكرات المقدمة من الخصوم ، ويلاحظ أن هذا الطعن مثله مثل سائر الإجراءات لا يكون الا فى المواجهة ، بمعنى ضرورة اعلان الطرف الآخر كى تتكفل له حق إبداء رايه والنفاع .

والحكم الصادر بالمراجعة لا يقبل الطعن فيه بالمراجعة .

#### الخلاصة :

ونخلص من كل ما تقدم اختلاف التنظيم القضائى السودانى عن التنظيم القضائى المصرى اختلافا جديرا من حيث الموضوع والإجراءات ، وقد كانت هناك محاولة للتقريب بينهما فى ظل قانون المرافعات المدنية السودانى الصادر عام : ١٩٧٢ إلا أنه لم يكتب النجاح حيث أبقى القانون المذكور عام ١٩٧٢ (٣) نتيجة اختلاف النظامين : فالنظام القضائى السودانى يقوم على أساس وحدة القضاء على النحو السابق ذكره فى هذه المقالة ، بينما يأخذ النظام القضائى المصرى بأزدواجية القضاء . كما تظهر أوجه الاختلاف فى الإشراف على الهيئة القضائية والقضاء ومدى استقلالها واستقلال الأجهزة القضائية فى النظام القضائى السودانى على مستوى محاكم الاستئناف حيث قرر المشرع لكل منها ميزانية منفصلة ومستقلة على مستوى كل إقليم من أقاليم السودان - (والتي تقابل المحافظات فى مصر ) بل أن المشرع السودانى رسم للمحكة العليا دور يجمع فى حقيقته بين دور كل من محكمة النقض المصرية ومجلس الدولة

(١) انظر المادة ٢١٨ من قانون الإجراءات المدنية .

(٢) انظر المادة ٢١٩ من قانون الإجراءات المدنية .

(٣) وهو ما لم تتكره المحكة العليا صراحة فى حكمها ، حيث قضت بأن نص المادة ١٧٦ من =



يقسميه القضائي والاستشاري — والمحكمة الدستورية — كما رسم للنائب العام السوداني دور يخوله سلطة فعلية بحيث يجمع بين دور كل من النيابة العامة وإدارة قضايا الحكومة المصرية وقسم الفتوى بمجلس الدولة وإدارة التشريع بوزارة العدل بالإضافة إلى دوره في التحكيم في المنازعات التي تنور بين أجهزة الدولة المختلفة ودوره الفعال في تنفيذ أحكام القضاء .

ما تقدم يمكن أن نقرر أن أوجه الخلاف بينهما يكمن في اختلاف طبيعة كل منهما واختلاف الأسس والمبادئ التي يقوم عليها كل نظام ، وما يقرب على ذلك من اختلاف في القواعد الإجرائية .

وعليه فإن الأمر يقتضي استكمالاً لمسيرة التكامل التوفيق بين النظريتين والاسس القانونية بما يكفل تحقيق وحدة النظام القانوني والقضائي في كل منهما .

---

== قانون الإجراءات المدنية جاء واضحاً وقابلها بحيث أنه قصر الأمر الذي تقبل الطعن المباشر على تلك الأوامر التي تنتهي بها الخصومة كلها وليس بعضها أو جزء منها ، ويبدو أن المشرع لم يشأ أن يجاري قانون المرافعات المصري الذي اقتبس منه هذا النص والذي أورد قاعدة عامة مفادها أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، لا يجوز للطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع .

حكم المحكمة العليا السودانية م/ع/طام/١٤٧/١٩٧٩ المنشور بنشرة الأحكام الشهرية نشرة يوليو

وأعطي وسبتمبر ١٩٨٠ .



## فهرس

الصفحة

٢٥

دراسات قانونية

تيم وتقاليد السلطة القضائية

٢٧

للسيد الدكتور / أحمد رفعت خفاجي مستشار بحكمة النقض

ظاهرة الخطأ في الحكم الجنائي

٥٨

للسيد الأستاذ / سعيد عبد السلام القاضي بحكمة شعبين الكوم

تغير الظروف الواقعية واثره في شرعية اللوائح الاقتصادية — دراسة مقارنة

١١٣

للسيد الدكتور / حسنى درويش

الملاحح الاساسية للتنظيم القضائى السودانى

١٢٦

للسيد الدكتور / حسن السيد بسيونى رئيس المحكمة



رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	الموضوع
١	٣	٢١ نوفمبر ١٩٨٠	قضاء محكمة النقض المدنية
٢	٣	١٣ ديسمبر ١٩٨٠	١ - اجبار « اجار الاماكن » . الاجرة وفقا للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . ٢ - الاجرة التي تتخذ اسلما للتخفيض بنسبة ٣٥ ٪ م ٢ ق ٧ لسنة ١٩٦٥ هي الاجرة التي اتفق عليها المتعاقدان براحتهما المرة . الابنية المؤجرة لوزارة التربية والتعليم والمحددة اجرتها طبقا للقرار الجمهوري ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار الجمهوري ٩٥ لسنة ١٩٥٨ لا تخضع للتخفيض المذكور .
٣	٤	١٧ يناير ١٩٨١	١ - اجبار « اجار الاماكن » . اجرة « مهمة الخير » . حكم ما يحد قصورا . ٢ - تكيف الرابطة بين الخصوم مسألة قانونية لا يجوز للخير الطرقي اليها ولا للمحكمة النزول عنها وصف الخير للعلاقة بين الخصوم بانها تأجير من الباطن وليست مشاركة في الاستغلال . اعتماد المحكمة بالقرار دون ان تعرض بالسبب مستقلة لتكيف العلاقة . قصور وخطا .
٤	٤	١٧ يناير ١٩٨١	١ - اجبار « اجار الاماكن » . قانون « القانون الواجب التطبيق » . ٢ - المطعون في قرارات لجان تحديد الاجرة التي اقيمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اثره . الاحكام الصادرة فيها ولو في تاريخ تال لنفسه في ١٩٧٧/٩/٩ . جواز استئنافها طبقا للقواعد العامة .
٥	٥	١٩ نوفمبر ١٩٨١	١ - اجبار « اجار الاماكن » اثبتت طرق اثبات التزام المؤجر بتحرير عقد اجار يتضمننا بيانات معينة حمالة للمستاجر . م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بخالفه ذلك المستاجر اثبتت العلاقة الاجارية بكافة طرق اثبات . ٢ - اهلية وكالة . اهلية التصرف القانوني الوكالة وحول توامرها في الموكل دون الوكيل له ذلك جواز توكيل التاجر المميز في تصرف لا اهلية له فيه .
٦	٦	١٩ نوفمبر ١٩٨١	١ - حكم . نقض « الخصومة في الطعن » . الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . ٢ - حكم . نص غير منتج .
٧	٧	١٩ نوفمبر ١٩٨١	قضاء المحكمة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثالث



الحكم الصفحة	رقم رقم	التاريخ	البيان
			والمطعون فدها الرابعة . التعمي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم اعلانها بصحيفة الاستئناف . غير منتج .
			٣ - ايجار . تجار المال الشائع . حق لاغلبية الشركاء على اساس الانصبة . انفراد احد الشركاء بالتاجر او من ان تكون له اغلبيه الانصبة . اثره عدم سريته في حق باقى الشركاء بالمرضى .
			٤ - عقد . عقد البيع . آثار عقد البيع . عقد البيع . انتقال منفعة المبيع الى المشتري كالمسخر من آثاره . وقومه من تاريخ إبرام العقد مسجلا او غير مسجل .
٦	٦	٢٥ نوفمبر ١٩٨١	١ - نقض . السبب الجديد .
			خلو الأوراق مما يفيد تمسك الطاعنة أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده كان يشغل المنصب بصفته وكيل لا بصفته الشخصية سبب جديد . لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
			٢ - حكم . تسبيب الحكم .
			اقالة الحكم على دعوتين كفاية احدها لحمل قضائه . تعيينه في الدعامة الأخرى . غير منتج .
٧	٦	٢٥ نوفمبر ١٩٨١	١ - عقد . عيوب الرضا . بطلان . بطلان التصرفات .
			الاكراه المبطل للرضا . تحققه بتهديد المتعاقد بفطر جسمه يحدق بالنفس أو المال أو باستعمال وسائل لا قبل له باحتيالها أو التخلّص منها ويؤدى الى قبول المتعاقد بالاقبلة اختيارا . مثال .
			٢ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الاكراه .
			عقد « عيوب الرضا » .
			٣ - تقدير وسائل الاكراه وبلغ جسلتها وتاثيرها على نفس المتعاقد . امور موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع .
٨	٧	٢٦ نوفمبر ١٩٨١	١ - نقض . أسباب الطعن .
			الذنب القاتون . جواز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع .
			ايجار . ايجار الاماكن .
			دعوى الاخلاء للتاجر من الباطن أو للتنازل عن عقد الإيجار . ماهيتها . فسخ عقد الإيجار عند جوازه فسخ العقد على غير ماعديه اثر ذلك . لا تستقيم الدعوى الا باختصاص المستاجر .



رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٩	٧	٢ ديسمبر ١٩٨١	نقض « حالات الطعن » • قوة الامر المقضي • ايجار الطعن بالنقض المبني على تناقض حكمين انتهائين • شرطه منافية الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الامر المقضي في مسألة كلية شاملة لثار حولها النزاع واستندت حقيقتها بين طرفي الخصومة بالفصل فيها في الحكم السابق • مثال في ايجار •
١٠	٨	٧ ديسمبر ١٩٨١	١ — ايجار « تاجر الامكن مفروشة » • الامكن المؤجرة مفروشة • عدم سريان الامتداد القانوني عليها وعدم خضوع اجرتها للتحديد القانوني • شرط ذلك تسبيل الاجارة بالاضافة الى منفعة المكان في ذاته مفروشات او منقولات كافية للفرض الذي تصده المتعاقدان من استعمال المين •
			٢ — محكمة الموضوع « تساق الواسع » صوريه ايجار تاجر الامكن مفروشة • اثبات تقدير جدية الفرش او صوريته من سلطة محكمة الموضوع • الصورية ، جواز اثباتها بكافة طرق الالبات • عللة ذلك •
			٣ — حكم « تسبيل الحكم » • ايجار « ايجار الامكن » • تقرير الحكم ان تخفيض الاجرة بمقدار العوائد نفاذا للقانون ٠٠٠ رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ يسرى على الامكن المؤجرة مفروشة مقرر قانوني خاطيء •
٩	١١	٩ ديسمبر ١٩٨١	١ — حكم • ايجار • ايجار الامكن • « الاخلاء » • ١ — حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات حتى اجل معين • اثره • اعتبار باب المرافعة مغفلا باقتضاء هذا الاجل •
			٢ — طلب اخلاء المستاجر لعدم الوفاء بالاجرة • جواز توخيه ببدء الاجرة ومطالعتها حتى اقفال باب المرافعة في الاستئناف م ٢٣ من ق ٥ لسنة ١٩٦٩ •
١٢	١٠	٢١ ديسمبر ١٩٨١	١ — نقض « الخصوم في الطعن » • الاختصاص في الطعن بالنقض • وجوب ان يكون للطعون عليه مصلحة في الدفاع عن الحكم ضد صدوره •
			٢ — عقد « اثار العقد » • اثار العقد • انصراد الى طرفيه وإلى الخلف العلم أو الخاص • عدم حجته على الخلف اذا استند في اثبات ملكيته الى سبب آخر غير التلق •
			٣ — ايجار « انفساخ العقد » • عقد • ممالك المين المؤجرة هلافا كليا • اثره انفساخ



رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	الموضوع
			عقد الايجار من تلقاء نفسه ايا كان السبب في هذا الهلاك م ١/٥٦٩ مدنى .
			٤ - قانون سريان القانون من حيث الزمان « ايجار الامكن » .
			هدم المتار المؤجر قبل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، لا محل لا عمل حكم المادة ٣٩ من هذا القانون على واقعة النزاع ولو بطريق القيلس .
١٣	١٠	٢١ ديسمبر ١٩٨١	١ - ايجار « ايجار الامكن » .
			هدم المتار . حق المستأجر في شغل وحيدة فيه بعد اعادة بنائه . شرطه م ٣/٣٩ ق ٥٣ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ .
			٢ - نقض السبب الجدى « اثبات » الافراد .
			للخصوص : هدم جواز اثرته لأول مرة أمام طلب أعمال الاثر القانونى لاتقرار صدر من احد محكمة النقض .
١٤	١١	٢١ ديسمبر ١٩٨١	١ - نقض « اسباب الطعن » .
			عدم تقديم الطامن الدليل على ما تبسك به من اوجه الطعن . نعى لا دليل عليه .
			٢ - حكم : « ما لا يمد قصورا » .
			دفاع الطامن . عدم استقلاده الى اساس قانونى صحيح اغفال الحكم الرد عليه ، لا قصور .
			٣ - نقض « السبب الجديد » .
			طلب تطبيق الظروف الطارئة م ٢/١٤٧ مدنى عدم جواز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .
			٤ - اثبت « التران » . محكمة الموضوع .
			لمحكمة الموضوع التحويل في حكمها على ما ورد بشكوى ادارية . اعتبار ذلك طريقة قضائية .
			٥ - دعوى « اعادة الدعوى للمرافعة » .
			طلب اعادة الدعوى للمرافعة . عدم التزام المحكمة بلجائته متى استبانت أن القصد منه الماطلة .
١٥	١٢	٢١ ديسمبر ١٩٨١	١ - ايجار « نقض منفعة العين المؤجرة » . دعوى « الطلبات في الدعوى » .
			طلب تحقيق الاجرة لتقضى في المنفعة تكليفه طلب نسخ جزئى لمعد الايجار . اثر ذلك وجوب نقض الاجرة بمقدار ما تقضى من الانتفاع سواء كان ذلك راجعا الى فعل المؤجر او الى سبب اجنبى .



رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيانات
			٢ — نقض « سلطة محكمة النقض » • « تسبيب الحكم » •
			انتهاء الحكم الى نتيجة صحيحة لا يبطله ما يكون قد اشتبهت عليه اسبابه من اخطاء قانونية • محكمة النقض تصحح هذه الاخطاء •
١٦	١٢	٢٣ ديسمبر ١٩٨١	• ايجاز • « ايجاز الامكن » • « غرف الخدم » • غرف الخدم • اضافتها الى غرف الوحدة السكنية من عمه • معياره • القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦١ بتفسير احكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ • مثال •
١٧	١٣	٢٣ ديسمبر ١٩٨١	( ٢٤١ ) استئناف • « الاحكام غير الجائز استئنافها » • حكم • نقض •
			١ — الاحكام الجادرة اثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها • عدم جواز الطعن فيها استقلا • الاستثناء • حالاته • م ١٢ مرافعات • الحكم بتدبير خبير لحساب فروق الاجرة • تضمن اسبابه قضاء قطعيا بتخفيض اجرة النزاع • غير منه للخصومة • عدم جواز الطعن عليه بالاستئناف •
			٢ — خطأ محكمة الاستئناف بقبولها الطعن في حكم غير منه للخصومة • قضاؤها في الموضوع لا يكون بدوره منهيا للخصومة برمتها • الطعن فيه بالنقض • غير جائز •
١٨	١٣	٢٨ ديسمبر ١٩٨١	١ — ايجاز « تلجير الامكن مغروشة » • اعتبار المكان المؤجر مغروشا • شرطه • الا يكون الفرش صوريا •
			٢ — محكمة الموضوع « تقدير الحليل » • استغلال قاضي الموضوع بتقرير الادلة والقرائن متى كان استنباطه سائجا •
			٣ — حكم • نقض « السبب غير المنتج » • انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة قانونا • النعي عليه فيما استورد اليه من دمايل اخرى لقضائه • غير منتج •
١٩	١٤	٣٠ ديسمبر ١٩٨١	( ٢٤١ ) قوة الامر المقضي • حكم • « حجية الحكم » •
			١ — منع اعادة نظر النزاع في المسألة المقضية فيها • شرطه • ما لم تظفر المحكمة فيه بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الامر المقضي •
			٢ — اسباب الحكم • حيازتها الحجية التي كانت مرتبطة بالمنطوق ولازمة لحمل نتيجته • ما عدا ذلك لا يجوز حجته • مثال في ايجاز •



رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	الميلاد
			٣ ، ٤ - ايجار . « ايجار الاماكن » . « تحديد الاجرة » . « الاجرة القانونية » .
			٣ - تحديد الاجرة طبقا للمادة ٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . تحديد حكمي . قبله . بتسام . تقدير لجان تقدير الايجازات . سريته بآخر رجعي من وقت التعاقد .
			٤ - طلب تحديد اجرة الشقة طبقا لقرار لجنة تقدير الايجازات . التظلم من القرار وعدم الفصل فيه . صيرورته غير نهائي . القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . اثره . الاجرة القانونية للمعين هي الاجرة المتعاقد عليها بعد التخفيض وليست المحددة بقرار اللجنة .
٢٠	١٥	١١ يناير ١٩٨٢	١ - دعوى « الطلبات في الدعوى » . ايجار « ايجار الاماكن » .
			الطلب الصريح يطرح على المحكمة الفصل فيما ينطوي عليه من طلب ضمنى . مثال شأن طلب اخلاء شقة .
			٢ - ايجار « ايجار الاماكن » ، الامتداد القانوني « . اثبات عبء اثبات « الانتفاع بالامتداد القانوني لمعد الايجار بعد وفاة المستأجر في ظل القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . شرطه . اقلية المستفيد مع المستأجرين مادة عند وفاته . اثبات ترك المستفيد للمعين نهائيا . وقوعه على ملق المؤجر .
٢١	١٦	١٣ يناير ١٩٨٢	١ - تقضى « الخصوم في الطعن » . الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه .
			٢ - ايجار « ايجار الاماكن / قانون . استهداف الاجارة عناصر ملحية ومعنوية غير المكان بذاته . لغزه . خصوصها للقواعد العامة .
			٣ ( ٤ ، ٣ ) - ايجار « ايجار الاماكن » . التاجر المبروش « اثبات » القرائن القضائية .
			٥ - ورود الايجار على منشأة تجارية . اثره . قيسام تريئة على أن المكان مجرد عنصر ثانوي وأن العناصر المعنوية هي محل الاعتبار الرئيسي في التعاقد .
			٦ - الامر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ . اقتصار احكامه على الاماكن المؤجرة للسكنى . تلك المؤجرة للاغراض التجارية .
٢٢	١٧	١٨ يناير ١٩٨٢	ايجار « ايجار الاماكن » . ضرائب . الاعفاءات الضريبة المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . عدم سريتها على الاماكن المؤجرة بغروشة . علة ذلك .



رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
٢٣	١٧	١٨ يناير ١٩٨٢	حكم « تسببيه » بخالفة الثابت في الأوراق « قصور القضاء برفض الدفع المبدى بانتفاء صفة المطعون ضده في رفع الدعوى استناداً الى حوله محل المستاجر رغم خلو الأوراق من الحليل على ذلك » بخالفة للثابت في الأوراق وقصور .
٢٤	١٧	١١ فبراير ١٩٨٢	١ — ايجار « ايجار امكن » عقد « الشرط الفاسخ الصريح » . اغفال الحكم الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالعقد لتعارضه مع نص المادة ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . صحيح . علة ذلك . ٢ — حكم « تسبيب الحكم » . تسبيل الحكم — رداً على دفاع أحد الخصوم — مركزاً قانونياً لشخص غير ممثل في الخصومة . لا عيب .
٢٥	١٨	١١ فبراير ١٩٨٢	١ — ايجار . « ايجار الامكن » . رب الأسرة المستاجر للسكن . اعتباره دون انفراد أسرته المقيمين معه الطرف الاصيل في عقد الايجار . عدم اعتباره نائباً عنهم . ٢ — ايجار « ايجار الامكن » . « حظر احتجاز أكثر من مسكن » . حظر احتجاز الشخص لأكثر من مسكن في البلد الواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تطلقه عدم امتداد الحظر لزوجة المستاجر . علة ذلك .
٢٦	١٩	١٧ فبراير ١٩٨٢	١ — اثبتت . تزوير . تناول الخصم من التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير لا يحول دون حقه في تقديم ما لديه من أدلة قانونية أخرى واثبتت ما أراد اثباته بتلك الورقة . ٢ — ايجار . « ايجار الامكن » . اثبتت . واقعة التاجر وجميع شروط العقد للمستاجر وحده اثباتها بكافة طرق الاثبات . م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ٣ — محكمة الموضوع . « تقدير الحليل » . « أسوال الشهود » . تقدير أسوال الشهود . من سلطة محكمة الموضوع دون معقب . مضى كان استخلاصها سابقاً . ٤ — حكم . اثبتت . « القرائن » . استناد الحكم الى الدلالة المستفادة من امداد هيئة الكهنة شقة للنزاع بالتيار الكهربائي ووضع مداد بها باسم المطعون



رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			ضده في اثبات الاجارة استنباط لقريظة قضائية صحيحة .
			• قاضي الموضوع • « القرائن » • دعوى •
			استنباط القرائن القضائية في الدعوى • استقلال قاضي
			الموضوع بها • شرطه أن يكون استخلاصه منها من شأنه
			أن يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها •
٢٧	١٩	٢٤ فبراير ١٩٨٢	( ١ - ٣ ) • ايجار • الامكن • « تحديد الاجرة » •
			تأهيلات اجتماعية •
			١ - قيمة الارض في حساب القيمة الاجارية • وجوب
			تقديرها بقيمتها السوقية وقت تمام انشاء البناء • ق ٥٢
			لسنة ١٩٦٩ •
			٢ - اتماع تصميم وتنفيذ وتكاليف تظييس البناء • اعتبارها
			من عناصر التكلفة الفعلية •
			وجوب اضافة الى كلفة عناصر تكلفة المبنى في مقام
			تحديد الاجرة القانونية • ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ •
			٣ - اشتراكات الهيئة العلمية للتأهيلات الاجتماعية من
			المعال الذين قبلوا بالبناء • وجوب احتسابها ضمن تكاليف
			المبنى عند تقدير الحجرة •
			١ - قضاء المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
			وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض •
٢٨	٢٠	٨ مارس ١٩٨٢	١ - عقد « اثر العقد » • وكالة •
			الاصل وجوب تثبيت المتعيل مع الوكيل من قيام
			الوكالة وحدودها • تجاوز الوكيل حدود وكالة • اثره •
			عدم انصراف اثر التصرف للاصيل • لا يفر من ذلك ان يكون
			الوكيل حسن النية او سوء النية قصد الاضرار بالموكل او
			بغيره •
			٢ - وكالة « اثبات الوكالة » • « التزامات الوكيل » اثبات
			ميب اثبات الوكالة ومدادها يقع على من يقدمها • تجاوز
			الوكيل حدود وكالة • اثره •
			٣ - نقض « السبب الجديد » • وكالة الدفاع الذي يخالف
			واقع عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام محكمة
			النقض • مثال بشأن الوكالة الظاهرة •
			٤ - محكمة الموضوع : اثبات •
			لمحكمة الموضوع رفض طلب الاحالة الى التحقيق متى رأت انها
			ليست في حاجة اليه •
			٥ - ايجار « ايجار الامكن » • « بيع الجدك » • محكمة
			الموضوع •
			المتجر في معنى المادة ٥٩٤ • معنى بشأن بيع الجدك •
			مقوماته • جميع العناصر من ثابت ومنقول ومقومت مادية
			ومعنوية • تحديد هذه العناصر من سلطة قاضي الموضوع
			بمى كان استخلاص سائقا •



رقم الحكم الصفحة	التاريخ	البيان
		٦ — نقض « الأسباب الجديدة » . الجدل فيها استخلصه الحكم بأسباب سائفة من أن العين المؤجرة هي مسكن وليست متجرا . جدلا موضوعيا في كفاية الدليل . لا يجوز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٩ ٢٢ ١٠ مارس ١٩٨٢		١ — إيجار . حكم « الفساد في الاستدلال » . المنفى . القضاء النهائي . اكتسابه قوة الأمر المقضي . شروطه . مثال في إيجار .
		٢ — إيجار حكم « الفساد في الاستدلال » . اتامة الحكم قضاءه بانهاء عقد الإيجار على أساس بيانات ليست خاصة بالمستجرة الأصلية بطريق الجزم بل قد تكون خاصة بلخرى غيرها . نفاذ في الاستدلال . مثال .
٣٠ ٢٢ ١٠ مارس ١٩٨٢		حكم « عيوب التتليل » ، « ما يحد تصورا » . اغفل الحكم واسبب تقرير الخبير الذي اعتمدته الرد على دفاع جوهري . قصور .
٣١ ٢٣ ١٨ نوفمبر ١٩٨٢		١ — إيجار . « إيجار الامكن » . « التاجر المفروش » . قانون ألقب . حق المستاجر المصري المقيم بالخارج في تأجير المكان المؤجر خلالها أو مفروشا — م ٢/٢٦ في ٦٩/٥٢ . نطائه . النص على معاملة الفلسطينيين العرب المقيمين في مصر معاملة المصريين في شأن التوظيف — م ١ في ٦٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يمتد نطاقه الى الحق المقرر للمصريين في هذا الشأن — م ٢٦ في ١٩٦٩/٥٢ . علة ذلك .
		٢ — إيجار . « إيجار الامكن » . رب الأسرة المستاجر للمسكن . اعتباره دون أفراد أسرته الطرف الاصيل في عقد الإيجار . زوجته وأولاده والديه المتقيمون معه ليسوا مستأجرين أصليين . لا محل لأعمال أحكام الثيابة الضمنية أو الاشتراط لمصلحة الغير . م : ٢ في ٥٢ سنة ١٩٦٩ .







دار الطباعة الحديثة  
٦ كتيمة الارمن - اول ش الجيش  
تليفون : ٩٠٨٣٦٨



# المحاضرة

محاضرة قضائية شريفة

نصرتها نفاة المحاميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ  
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ







# المحاضرات

محاضرة قضائية شريفة

نصرة لقائمة المحامين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا لِلْحَقِّ  
وَآثَرِهِ تَعْلَمُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الرابع  
أبريل

السنة الثالثة والستون  
١٩٨٣

الثلاث  
مارس







الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما  
عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه  
أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة  
التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الامر من القاضي  
المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لاحكام القانون .

مادة ٤١ من الدستور الدائم







العقوبة شخصية ، ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ،  
ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائي ، ولا عقاب الا على الافعال  
اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون .  
مادة ٦٦ من الدستور الدائم







بسم الله الرحمن الرحيم

فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فتنك من  
سبيل الله • ان الذين يصلون من سبيل الله لهم  
عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب •

صدق الله العظيم







# قضاء ميخا كذا القيم

القش والتدليس والتواطؤ بالاستيلاء على  
اموال كبيرة من البنوك والشركات تهريبها ،  
للخارج دلائل جنية للاضرار وتقريب اقتصاديات  
البلاد . موجب لفرض الحراسة .

باسم الشعب

محكمة القيم

حكم

بالجلسة المنعقدة علنا بقر المحكمة بدار  
القضاء العالي بمدينة القاهرة في يوم السبت  
٢٥ جباد آخر سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ٩ من ابريل  
سنة ١٩٨٣ م المؤلفة برئاسة السيد المستشار  
الدكتور/ أحمد رمت خلفي نائب رئيس محكمة  
النقض .

وعضوية المستشارين السادة :

مهمب مبد العظيم الرغامي/ رئيس محكمة  
الاستئناف بمحكمة استئناف القاهرة .

جمال شومان/ نائب رئيس محكمة  
استئناف القاهرة .

محمد موسى ديباب/ المستشار بمحكمة  
استئناف القاهرة .

والشخصيات العامة السادة :

جوزيف تافريس يوسف/ رئيس محكمة  
استئناف الاسكندرية سابقا .

جمال الدين حسنى رضا/ وكيل اول وزارة  
الزراعة .

محمد عبد التعم سرور/ وكيل اول وزارة  
الاقتصاد .

وبحضور السيد المستشار/ حسنى عبد  
الحديد معوض مساعد المدعى العام الاشتراكى .

اصحرت الحكم الاتى :

في الدعوى رقم ٨ سنة ١٩٨٢ جهاز المدعى  
انعم الاشتراكى المفيدة بجدول المحكة برقم ٢٨  
سنة ١٢ ق حراسلت .

١

٩ ابريل ١٩٨٣

الحراسة في مفهوم القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١  
طلب التدخل .

الحراسة التي يطلب الى هذه المحكمة  
الحكم بفرضها تغاير تلك التي ينطويها  
القانون الخاص . ذلك بان الحراسة في مفهوم  
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض  
الحراسة وتأمين سلامة الشعب انما هي تدبير  
تحفظى او وقائى يفرض لصالح المجتمع كله  
بقصد تثبيت دعائم استقامة السعى بين المواطنين  
والاشتراف على حركة رأس المال عند ما يتحرك  
صاحبه للاضرار بالمصالح العامة للمجتمع .

ويتولى الادعاء في قضايا الحراسة مدع  
عام هو الذى يقوم باجراءات التحقيق السابقة  
على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض  
الحراسة . وخوله القانون في هذا الادعاء  
صلاحيات تقارب صلاحيات النيابة العامة في  
الدعوى الجنائية . ثم عهد الى هذه المحكمة -  
وهي مشكلة تشكيلا خاصا - بنظر دعوى طلب  
فرض الحراسة والحكم فيها .

هذه الدعوى ليست من قبيل الدعوى  
الجنائية وفقا لحكم المادتين ١٢٦/١٢٧ من قانون  
المرافعات . ومن ثم فليس لاي من اهل الناس  
ان يلائر ادعاء له بحق ما امام محكمة القيم  
اذ مجال تلك المحكمة الجنائية المختصة . تأكيدا  
لما نصت عليه المادة ٢٥ من قانون عملية  
القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ من انه  
لا يجوز الادعاء الجنائي امام محكمة القيم .

م ٢/٢ ق ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم وفرض  
الحراسة .

دلائل جندية .



١٢ - أحمد/حنفي عمارة .

١٣ - فهميه أبو مشهور عوض المتقدمة  
شارع الليثي - ميت غمر - محافظة الدقهلية .

١٤ - نبيل عبد الحى سليم المتيم شارع  
الليثي ميت غمر - محافظة الدقهلية .

### الوقائع

أحال المدعى العام الاشتراكى المدعى عليهم  
الى محكمة القيم لأنهم حتى يوم ١٩٨٢/٢/٢١  
بدائرة محافظات القاهرة والجيزة والاسكندرية  
والبحيرة والغربية والدقهلية .

### المدعى عليه الأول :

أتى افعالا من شأنها الاضرار بالمصالح  
الاقتصادية للمجتمع الاشتراكى على النحو  
التالى :

١ - استورد وباع وطرح للبيع كمية كبيرة  
من الدواجن المفسدة والمضرة بصحة الانسان  
وذلك على النحو الموضح تفصيلا بالتحقيقات .

٢ - توصل بطرق ملتوية الى الحصول  
على تسهيلات ائتمانية وقروض من بنوك « القومية  
والائتمان الزراعى والاستثمار العربى وقناة  
السويس والوطنى المصرى والمهندس والاعتقاد  
والجارة ومصر أمريكا الدولى » تروى على الثلاثة  
عشر مليوناً من الجنيهات وامتنع عن سدادها  
مما يضر بالراكز الاقتصادية للبنوك المذكورة .

٣ - استخدم الفسح والتواطؤ فى التعامل  
مع الشركة المصرية للتجارة الخارجية ومؤسسة  
دار الشعب للطباعة والنشر بان عرض على  
الأولى استيراد دواجن لحسابه من الخارج  
وتقدم لها شيكا بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكى  
سدادا لجزء من مستحقاتها لديه وتبين انه بدون  
رصيد وتوصل من ذلك الى الاستيلاء على بضائع  
قيمتها ٨٥٦٠٥٩٩ جنيه ، وافق مع الثانية على  
توريد أوراق للطباعة حصل بموجبها على مبلغ  
وسندات ائتمانية بلغت قيمتها ١٣٧٥٠٠ جنيه وامتنع  
عن سدادها .

### المرفوعة من :

السيد المدعى العام الاشتراكى

### ضد

١ - توفيق عبد الحى سليم أبو العطا  
سن ٤١ المتيم ٦٦ ب شارع جسر السويس -  
قسم الزيتون - محافظة القاهرة .

٢ - فائق محمد مسلم الأشوح سن ٢٣  
المتيم ٦٦ ب شارع جسر السويس - قسم  
الزيتون - محافظة القاهرة .

فائزه محمود عثمان المتيم ٣ شارع  
الليثي ميت غمر محافظة الدقهلية .

٤ - محمد توفيق عبد الحى سليم أبو العطا  
ناصر مقيم ٦٦ ب شارع جسر السويس - قسم  
الزيتون - محافظة القاهرة .

٥ - تامر توفيق عبد الحى سليم أو العطا  
ناصر مقيم ٦٦ ب شارع جسر السويس - قسم  
الزيتون - محافظة القاهرة .

٦ - محمد مسلم الأشوح سن ٧١ المتيم  
٣٦ شارع عبد اللطيف الصوفائى سيدى جابر  
الاسكندرية .

٧ - عبد السلام عبس محمد سن ٤٢ المتيم  
٢ شارع المهندس سميد مطر - ميدان الكيت كفت  
محافظة الجيزة .

٨ - سميد مصطفى عوف العشرى المتيم  
١٠ شارع الرشيدى متفرع من شارع القصر  
العينى - محافظة القاهرة .

٩ - عبد الرحمن محمود أحمد عبد الوهاب  
المتيم ١٦ شارع الطيران شقة ٦١٠ مدينة  
نصر - محافظة القاهرة .

١٠ - صديق رفعت صديق مرسى المتيم  
١٠ شارع الرشيدى المتفرع من شارع القصر  
العينى - محافظة القاهرة .

١١ - فؤاد عليوه عبد الله المتيم ١٦ شارع  
الشهيد صبحى فهمى الحى الثالث مدينة  
نصر - محافظة القاهرة .



والنحقيقات التي تمت فيها وما دار في شأنها  
بجلسات المرافعة - تخلص في أن المدعى عليه  
الأول توفيق عبد الحى سليم أبو العطا بدأ حياته  
العملية في إصدار نشرات وعمل الاعلانات  
واقامة الحفلات ، ثم اتهم نفسه بعد ذلك بالعمل  
في مجال الصحافة فاصدر عددا من المجلات  
الشهرية وعين نفسه رئيسا لتحريرها دون ما سند  
من خبرة يؤهله ، فضلا عن أنه غير مقيد بنقلية  
الصحفيين .

واذ وضع نصب عينيه جمع المال بأى طريق  
سلك سلوكا يتنافى للأخلاق ، لا هدف له إلا  
الوصول لغرضه الخبيث بلا جهد أو علم أو شرف  
أو اخلاق ، فاستاق في تيار الجريمة بغية الكسب  
الحرام ، واحتال على عديد من المواطنين بان  
اصدر اليهم شيكات بدون رصيد قضى عليه  
بسببها بأحكام كثيرة بالسجن مع الشغل لانها  
بالاحتيال والنصب .

وفي غضون عام ١٩٦٢ اعترف السفر الى  
الدول العربية الشقيقة في جولة صحفية منتحلا  
صفة المدير المسئول لمجلة الجامعة العربية ،  
ولمضيه المشين حقن المسئولون من سفره حرصا  
على سمعة البلاد فادرج اسمه في ١٩٦٢/٨/٤  
على قوائم المنوعين من السفر ، واستبهر هذا  
المتع قائما لفترة طويلة رغم محاولاته المتكررة  
اذ قدم عدة التماسات لالغاء هذا المنع باع  
كلها بالفشل ولم يرفع اسمه من قوائم المنوعين  
من السفر الا في خلال ١٩٧٩ ، وادرج اسمه  
على قوائم ترقيب الوصول بعد ذلك .

ثم أحاط نفسه بالعالم ضخم يخفى سلبياته  
وشروبه من أجل الوصول الى أغراضه . ثم  
تسلق بلفناق والمهانة والرياء الى مكان مرموق  
في عالم الرياضة على الرغم من أن قوام هذا  
العالم الاخلاق والقيم والفضيلة ، فاستطاع ان  
يكون رئيسا لنادى هيلويليو وكيلا أيضا لاتحاد  
التايكوندو والذي يرأسه اللواء عبد الكريم درويش  
مساعد وزير الداخلية ورئيس أكاديمية الشرطة  
في غفلة من الزمن رغم ما يشبه المشين .

٤ - امتنع عن سداد المستحق عليه لمصلحة  
الجمارك والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية  
والتي بلغت ١٥١٣٧ جنيه .

### المدعى عليهم جميعا :

تضخم اموالهم نتيجة ارتكاب المدعى عليه  
الأول للأعمال الآتية :

١ - الانجرار في المنوعات والتلاعب بقوت  
الشعب بان باع كمية كبيرة من الدواجن الفاسدة  
والغير صالحة للاستهلاك الآدمي .

٢ - الاستيلاء بغير وجه حق على الاموال  
العامة والخاصة المملوكة للدولة والاختلاس  
الاغتيابي بان استولى على الاموال الموضحة في  
البند ٢ و ٣ و ٤ آنفة الذكر .

٣ - استخدام الغش والتواطؤ والرشوة في  
التمتع مع حى وسط استكثارية على القيام  
باحتكار الاعلانات على جميع اعمدة الانارة  
الخاصة بالحى المذكور مقابل دفع ايجار ١٥٠  
عمود فقط في حين ان الحى المذكور طلب من  
شركة الاهرام للاعلان لارساء المزداد عليها سداد  
ايجار ستة آلاف عمود دفعة واحدة مما ادى الى  
انحساب الشركة الأخيرة من المزداد وارسلته على  
شركة ايريك المملوكة للمدعى عليه الأول . الامر  
المطبق على المواد ٢ و ٣ و ١٨/أخيرة من القانون  
رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم تفرض الحراسة  
وتأمين سلامة الشعب .

وتاريخ اول يونية سنة ١٩٨٢ حدد لنظر  
الدعوى جلسة ١٨ من الشهر ذاته وتداولت  
بالجلسات التي سمعت فيها المرافعة ثم اجل  
النطق بالحكم لجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة  
الشفوية والدولة قانونا .

من حيث أن واقعت الدعوى - حسبما  
استقرت في يقين المحكمة من مطالعة أوراقها -



المسؤولين فيها عن امكانه القيام بتوريد اوراق للطباعة لها ، فانخدعوا في طريقه الاصيلية وسلوه سندات ائنية ومبالغ نقدية كبيرة - الا انه بعد ان حصل على كل تلك الاموال لم يتم بتنفيذ ما وعد به بل استغل هذه الاموال في مشروعاته الخاصة.

واذ كان لا يؤمن بالقيم والاخلاق ، واذا طبع على القش والخيانة ، واذا جبل على الامساك وتقديم الرشوة ، سولت له نفسه الخيانة استخدام جزء كبير من الاموال التي حصل عليها من البنوك في استيراد دواجن ولحوم ونفليات دواجن. اتضح ان كليات كبيرة منها فاسدة منذ ثبت من تقارير التحليل الطبيعية عدم صلاحيتها للاستهلاك الاذى . ومع ذلك قام بعرضها للبيع في منافذ التوزيع الذي شيدها بمساعدة من الدولة وباعها فعلا لجمهور المواطنين في انحاء مخطلة من الجمهورية . وقد ضبقت هذه الدواجن واللحوم الفاسدة ، وحررت عن ذلك محاضر تبيحت ضده ، فاضر بذلك ضررا يلحقا باقتصاد البلاد وصحة المواطنين . ولانه لم يكن يؤمن بمصلحة مصر بل كان هدفه تحقيق اغراضه بالوصول الى مال من اقصر طريق تمكن باساليبه القنوية وبالدهاء والمكر من تهريب جزء كبير من الاموال التي استولى عليها الى خارج البلاد اذ كشفت تحريات مباحث امن الدولة عن قيامه بممارسة عدة أنشطة تجارية بالخارج في اثينا والولايات المتحدة ، ولم يكن له من مال يستطيع به ذلك ، ولكنها الاموال التي استولى عليها من البنوك لخدمة مصر ، فآثر ان يهرب بها خارج البلاد دون ان يريى الله والوطن مساهما بذلك في تخريب اقتصاد البلاد .

ولما انكشفت للمسؤولين مزاعمه وسقطت شعاراته وضبقت بضائعته الفاسدة ، وشعر بانته لا محالة في طريقة للوقوف باسم العدالة لمحاكمته بما اقترف في حق مصر ، هرب الى خارج البلاد في ١٩٨٢/٢/٢٠ ، بعد ان استولى على اموال البنوك والشركات سائلة الذكر ، ولم يدفع المستحق عليه للضرائب وشعره ٣٠١ مليون و ٣١٧.٥٠٠ مليون من الجنيهات،

وما ان اعلنت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي لتحقيق التنمية الشعبية وزيادة الانتاج وتوغير السلع للمواطنين حتى استغل هذه الفرصة للبحث بمقدرات الشعب والاستيلاء على الاموال المودعة في البنوك لحساب المواطنين، الشراء ابتغاء ثراء فاحش حرام على مصنعة الوطن والمواطنين ، فانتصل ببعض القائمين على التنمية الشعبية واوهمهم كذبا بليكانته المساهمة في تحقيق الهدف من سياسة الانفتاح فانخدعوا فيه ومنحوه نقتهم وسهلوا له تحقيق رغبائه ، مع انه كان يتعين عليهم قبل ذلك ان يتحققوا من ماضيه للوقوف على مدى نزاهته وحصن سيرته وسمنته . ولكنه بالبنفاق والدهاء والغش تمكن من خداعهم وحصل على تزكية منهم تؤهله للميل في اخطر المجالات وهو مجال التنمية الشعبية حيث قوت الجبابرة الكاذبة .

ويمكن بعد حصوله على هذه الثقة التي لم تكن في محلها من الاتصال بالمسؤولين في بنوك قناة السويس ، والهندس ، والاستثمار العربى والتنمية والائتمان الزراعى ، والوطنى المصرى ، والاعتقاد ، والتجارة الدولى - وحصل منها على اموال طائلة بلغت عدة ملايين من الجنيهات في فترة زمنية قصيرة لا تزيد على ثلاث سنوات وبلغ مقصده من ذلك نتيجة تواطؤ بعض العاملين في تلك البنوك معه تارة ، او نتيجة تهاون المشرفين على امورها واهمالهم اموالا جسيما في اداء عملهم وعدم احكام الرقابة عليها تارة اخرى .

ولم يقتنع الدعى عليه الاول بالاستيلاء على اموال تلك البنوك بل استعمل ذات الوسائل غير المشروعة مع الشركة العربية للتجارة الخارجية اذ عرض على المسؤولين فيها استيراد دواجن لحسابه من الخارج وقدم لها شيكا بمبلغ مائة الف دولار امريكى سدادا لجزء من مستحقاتها لديه تبين انه بدون رصيد ، كما تمكن ايضا من الاستلاء على بضائع منها بلغت قيمتها ٨٥٦٥٩٩.٠٠٠ دولارا امريكيا .

ولم يقتصر الامر على ذلك ، بل امتد نشاطه الاجرامى الى مؤسسة دار الشعب ، ماوم



دولارات . وقد وافق مدير علم البنك ، بموجب التفويض الصادر له من رئيس مجلس الإدارة في ذلك الوقت ، على أن يقوم البنك بمسداد القية نيابة عن العميل ، على أن يمنح العميل مهلة شهر يمدد خلالها قيمة هذه الكبيالة للبنك . ورغم تخلف العميل عن السداد في ميعاد الاستحقاق ، فقد قام البنك بتسليمه بعض مستندات شحن واردة عن اعتمادات مفتوحة ، دون أن تدخل بضائع الواردة على قوة هذه الاعتمادات في تضمين الحيوية .

٢ - تم تسليم العميل مستندات شحن من بضائع واردة باسمه ببلغ ٢١٣.٠٠٠ مائتين وثلاثة عشرة ألفاً من الدولارات . وقد أوضحت المذكرة الخدمية في الفرع المؤرخة ١٩٧٦/١١/٥ أنه من بين الضمانات الموجودة تحت يد البنك ٤١٥ أربعمائة وخمسة عشرة طناً من الكبد ، ١٧٥ مائة وخمسة وسبعين طناً إبراج ، ٩٠ تسعين طناً كبدة فسرانج ، وقد أثير الجدير العام بالآتي : « أوافق استثنائياً ويداع موقع العميل بالاستمرار ويعرض » . ولم يتبين من الأوراق التي أطلعت عليها اللجنة ، سوى ما يفيد وجود ٥٠٠ خمسمائة طن كبدة مخزنة لصالح البنك في التاريخ المفترض لهذه العملية .

وقد تراكمت محيونيات العميل حتى بلغت في نهاية سنة ١٩٧٩ حوالي ١٨٠ مليون دولاراً . ولم تجد اللجنة بين الأوراق ما يفيد أن البنك قد اتخذ إجراءات جدية للحفاظ على حقوقه ، سوى مطالبته بغطيات عالية بمسداد المستحق عليه ، وبقيت حسابات العميل معلقة دون سداد حتى أعيد التعامل معه في الفترة اللاحقة خلال يونيو سنة ١٩٨٠ .

وجاء بتقرير البنك المركزي المصري أن المدعى عليه الأول بدأ التعامل مع بنك قناة السويس عام ١٩٧٨ من خلال الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية ( أريك ) توفيق عبد الحى وشركاه حتى يونيو سنة ١٩٨٠ .

كما جاء بتقرير البنك المركزي أن التعامل مع المدعى عليه الأول تركز بصفة رئيسية في فتح

والمستحق عليه لمصلحة الجمارك وقدره ١٢٠ مليون و ١٠٩٥٨ جنيه - والمستحق عليه للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وقدره ٥٢٨ مليون و ٤١٧٨ جنيه .

وحيث أن هذه الوثائق على النحو السابق بيته قد توافرت للمحكمة الدلائل على صحتها وثبوتها على وجه اليقين في حق المدعى عليه الأول بما أطلعت إليه من واقع الأوراق ووثائقها وتقرير البنك المركزي وشهادة الشهود في التحقيقات وإمام المحكمة بجلسات المحاكمة ، وما أسفرت عنه تحريات رجال ببلط أن الدولة .

### واقعة بنك قناة السويس والشركة العربية للتجارة الخارجية :

المرحلة الأولى في الفترة من يونيو سنة ١٩٧٨ حتى يونيو سنة ١٩٨٠ :

بدأ المدعى عليه الأول تعامله مع بنك قناة السويس - وهو بنك استثمار ساهم في تأسيسه بعض البنوك الوطنية وشركة مصر للتأمين - في يونيو سنة ١٩٧٨ من خلال شركة أريك . وعند بدء التعامل مع العميل المذكور منحه البنك اثنتان دون دراسة ائتمانية واقعية ، من حيث كفاية الاستسلام عن العميل ، وبين مركزه المالي ، وسابقة أعماله وميزانياته ومعاملاته مع البنوك الأخرى ، استناداً إلى تقديمه بمقدد مع دار الشعب لاستيراد أسمنت بما قيمته خمسة ملايين دولار . وخلال تعامله مع البنك في الفترة من يونيو سنة ١٩٧٨ إلى يونيو سنة ١٩٨٠ منح البنك له حدا ائتمانياً مصرفياً ببلغ مليون جنيه رفع بعد ذلك إلى مليون ونصف جنيه ثم إلى ٢ مليون جنيه ، وقد تم ذلك بموافقات من السلطات الائتمانية المختصة .

وتبين من تقرير اللجنة الفنية لبنك قناة السويس الآتي :

١ - استحق على العميل في ١٩٧٩/١/٢٩ إحدى كمبيالات الموردين ببلغ ٦٦٦٣١٢ دولار ستمائة وستة وعشرين ألفاً وثلاثمائة وثلاثة عشرة



على تسهيل اتجاها من بنك قناة السويس بتمية العملية الاستثمارية ، وفتحت اعتمادا مستنديا بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤ لصالح شركة اكسلانس ، رغم أن خطاب الاستعلامات من بنك قناة السويس مؤرخ ١٩٨٠/٧/٢ . والثابت من صورة مذكرة رئيس قطاع الشؤون القانونية ورئيس قطاع الشؤون المالية للشركة العربية للتجارة الخارجية ، أن تعامل شركة أريك مع الشركة بمقتضى مؤرخ ١٩٨٠/٦/١ والتعديلين الحاصلين في ١٩٨٠/٩/٨ ثم اتفاق مؤرخ ١٩٨١/٨/١٢ . والدعى عليه الأول مدعى للشركة العربية بمبلغ ٨٥٦٩٩٠ دولارا ، كما تبين أن أحد الشيكات الغتمة من المذكور بدون رصيد، وأبقيت نيابة عابدين في ١٩٨٢/٢/٦ .

وجاء بتقرير البنك المركزى أن مدير عام بنك قناة السويس قد وافق بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٩٨٠ بناء على الطلبات المقدمة من الدعى عليه الأول بصفته رئيس مجلس إدارة لكل من أريك وشركة اكسلانس بتاريخ ١ يونيو سنة ١٩٨٠ ، ٧ يوليو سنة ١٩٨٠ ووفقا لتوصية مدير فرع القاهرة باستخدام جزء من حصة شركة اكسلانس في مصاد مديونيات شركة أريك الثالثة، مع السماح لشركة أريك باستخدام حد الاعتماد السابق تقريره لها بمبلغ اثنين مليون جنيهه مصرى . وجاء بالتقرير أن الرصيد الدائن لشركة اكسلانس عن فتح اعتمادات مستندية بمقابل اعتماد محلى مفتوح من الشركة العربية للتجارة الخارجية لاستيراد مواد غذائية . وتم بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٨٠ تحويل نحو ١٧٨٦٨٧٥ مليون وسبعمائة وستة وثلاثون ألفا وثمانمائة خمسة وسبعين جنيها من حساب شركة اكسلانس الى حساب شركة أريك بسدادا لمديونيات قبل البنك ، وقام العميل بفتح اعتمادات مستندية على قوة الحد السابق الموافقة عليه لاستيراد مواد غذائية مجيدة بلغت جملة مستندات الشحن الواردة على قوتها نحو ٤٦ مليون دولارا .

وجاء بالتقرير انه قد تخلف عن ذلك لرصد حينة على شركة أريك تدرها نحو ٨٠٠ مليون دولار أمريكي ونحو ستة آلاف جنيه مصرى في ٣١ مارس سنة ١٩٨٢ .

اعتمادات مستندية ، وقد وافق عليها رئيس مجلس إدارة بنك قناة السويس في ضوء الدراسة الانتقائية المقدمة وتوصية لجنة الائتمان بالمركز الرئيسى .

المرحلة الثانية « في الفترة من يونيو سنة ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٢ :

لم يتمكن الدعى عليه الأول من الاستمرار في التعامل مع بنك قناة السويس لمديونياته هذا من ناحية ، ولم يتمكن المسئولون بالبنك من مساعدته . فليسا للشركة العربية للتجارة الخارجية من خلال شركة أريك ، وتعاقد معها في ١٩٨٠/٦/١ مع ممثل الشركة سمر محمود سلمى ، وذلك بأن تقوم الشركة العربية بتحويل لستيراد ثلاثة آلاف طن دواجن مجيدة حديثا خلال شهر يوليو سنة ١٩٨٠ ، من الولايات المتحدة الأمريكية ، بمبلغ ٣٧٥٠٠٠ ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف دولار أمريكي ، من المورد « وهو الدعى عليه الأول ولكن تمت ستار شركة اسمها اكسلانس » وفتحت الشركة العربية اعتمادا مستنديا لصالح شركة اكسلانس بهذا المبلغ لدى بنك قناة السويس . وهكذا عاد الدعى عليه الأول لبنك قناة السويس مرة أخرى، بمساعدة مصطفى حبلى مدير فرع القاهرة لبنك قناة السويس .

وتثبت من صورة الخطاب المرسل من بنك قناة السويس للشركة العربية والموقع عليه من مصطفى حبلى نائب المدير العام ، ردا من الاستعلام الخاص بشركة أريك ، أن معلومات بنك السويس تقيد أن الإكتمالات المالية كبيرة يصعب تقديرها ، والسمة حسنة ولا يوجد ما يسوء اليها ، والخطاب مؤرخ ١٩٨٠/٧/٢ ، وذلك رغم أن أريك أوفقت تعاملها مع البنك لكبر حجم مديونيتها ، وهذا الخطاب يبين بجلاء مدى تورط مسئولى بنك قناة السويس مع الدعى عليه الأول .

وجاء بكتاب الشركة العربية للتجارة الخارجية للمدعى العام الاشتراكى ، أن الشركة حصلت



## موقف شركة اكسلانس :

للتعامل معه خلال الشهر التالي لبدء نشاطه الفعلي في أول يونيو سنة ١٩٧٨ ، ولم تكن حاصلة وقتذاك على أية تسهيلات ائتمانية من الجهاز المصرفي ، وقام بتدبيرها وتعريضها لدى البنك المهندس اسماعيل عثمان .

وجاء بتقرير البنك المركزي ، انه على ضوء مدى توافق الاجراءات التي اتبعتها البنك مع الأصول والقواعد المصرفية يبين الآتي :

١ - مسألة رأس مسال الشركة بالقياس لحجم التسهيلات التي منحت لها من البنك ، الأمر الذي يضمن من الضمانات المقابلة لسداد الدينونية

٢ - المؤشرات التي اظهرتها ميزانيات شركة اريك في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، والثناء لتعامل الشركة مع البنك تعبير غير مطمئنة ، لما تعكسه هذه المؤشرات من ضعف السيولة النقدية لدى الشركة وضخامة مديونياتها وتحققها خسائر في عام ١٩٧٩ بلغت ٣٧٩٩ ثلاثمائة وتسعة وسبعين ألفاً من الجنيهات خفضت بها تحقق من ارباح في عام ١٩٨٠ بلغت ٤٥٤ ألف جنيه فضلاً عن عدم سلامة المركز المالي للعميل بصفة عامة .

٣ - قيام البنك بالواقعة على اعادة استخدام باقي حصة اعتمادات شركة اكسلانس « البنينة » الملوكة للميل ، والناجمة عن عملية فتح الاعتماد للشركة العربية للتجارة الخارجية ، واعادة استخدام شركة اريك للجدد السابق الموافقة عليه لها بعد سداد مديونيتها من حساب شركة اكسلانس في ٤ سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، امر كان يجب ان يكون محل اعتبار البنك في ضوء الظروف التي مر بها التعامل مع العميل من حيث عدم قدرته على تصريف البضائع وتخلف رصيد مدين يبلغ ٨٨ مليون دولار في ٤ سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، خلاصة مع التزام البنك بأحكام المراسلين بسداد قيمة الاعتمادات الخاصة بشركة اكسلانس بعد اثني عشرة شهراً والخلاصة باعتمادات الشركة العربية للتجارة الخارجية .

بدأت التعامل مع بنك قناة السويس في ١ يونيو سنة ١٩٨٠ باعتماد مستندى محلي يفتح لدى البنك من الشركة العربية للتجارة الخارجية بمبلغ ٣٧٥٠٠٠ ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسين ألف دولار امريكي ، زيد بعد ذلك الى ٥٤ مليون دولار يسدد بالكامل ويستحق بالاطلاع على مستندات الشحن ، مع استخدام ناقض العملية وقدره ٣٩٥٠٠ ثلاثمائة وتسعون ألف دولار في سداد جزء من مديونية شركة اريك القائمة قبل البنك . وتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٨٠ تقدمت شركة اكسلانس « الدعي عليه الأول » بطلب الموافقة على الآتي : ١ - استخدام حصة اعتماد شركة اكسلانس في فتح اعتمادات مغطاه بالكامل لاستيراد دواجن مجهزة في حدود ٢ مليون دولار ، وتحقيق عدة دورات نشاط لتحقيق عائد مناسب يمكنه من سداد مديونيات شركة اريك .

٢ - سداد المديونية المستحقة على شركة اريك بالدولار والمارك الألماني من حصة اعتماد شركة اكسلانس . وقد وافق مدير عام البنك بناء على توصية مدير فرع القاهرة . وبموجب الموافقة المذكورة ، تم فتح اعتمادات مستندية لحساب شركة اكسلانس ، بلغت مستندات الشحن التي وردت على قوتها نحو ٥٥ مليون دولار ، لاستيراد سلع غذائية مجهزة تخلف عنها رصيد مدين قدره ٤٨ مليون دولار في ٣١ مارس سنة ١٩٨٢ .

وجاء بتقرير البنك المركزي أن شركة اريك تقدمت للبنك للتعامل معه خلال الشهر التالي لبدء نشاطه الفعلي في أول يونيو سنة ١٩٧٨ . وقد تم بتقديم الشركة وتعريضها للبنك المهندس اسماعيل عثمان ، وذلك حسب ما هو ثابت من مذكرة البنك رقم ٣٨/١٣ المعروضة على مجلس ادارة البنك بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ .

وجاء بالمذكرة رقم ٣٨/١٣ للاجتماع الثامن والثلاثين لمجلس ادارة بنك قناة السويس - الانتهاجيلية ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ أن شركة اريك من أولى شركات التي تقدمت الى البنك



من معلومات شركة أريك بالحسابات الجارية المفتوحة باسمها ، أن البنك كان يسمح بصرف شيكات اصداها العميل لصالح الغير في مقابل ثمنه بليداغ بالغ ثمانمئها رغم أن رصيده كان مدينا في ذلك الوقت ببالح كيرة .

ويبين من هذا أن بنك قناة السويس ومسئولية « زكريا توفيق عبد الفتاح رئيس مجلس الإدارة ، ومحمد حمزة العدوى مدير عام البنك ومصطفى حليم مدير فرع القاهرة » ، ساعدوا المدعى عليه الأول في منحه اثنتان جديدا بعد أن بلغت مديونيته حجما لا يمكن معه بنعه اثنتان ، من طريق الشركة العربية للتجارة الخارجية من خلال شركة اسمها المدعى عليه الأول اكسلانس ، مخذين من الشركة العربية ستارا ليعود به توفيق عبد الحى لبنك قناة السويس مرة أخرى . ودخل ذلك أن ما سدد للشركة العربية للدين الذي نتج عن عملية الاعتماد المستندي الذي فتح في يونيو عام ١٩٨٠ ، كان عن طريق بنك قناة السويس ، بصرفه شيكات صادرة من المدعى عليه الأول ضمانا للاعتماد المذكور ، رغم مديونيته . ويؤيد هذا النظر أيضا المخالفات العديدة التي وقع فيها بنك قناة السويس واشتبا تقرير اللجنة الفنية لبنك قناة السويس ، وتقرير البنك المركزي . وقد شارك مسئولو بنك قناة السويس في المسؤولية عن الاستيلاء على أموال البنك والشركة العربية للتجارة الخارجية ومسئولها سمير محمود سامي ، والدليل على ذلك فتح الاعتماد المستندي لشركة اكسلانس قبل ورود الاستعلاء من بنك قناة السويس .

وجاء بتقرير اللجنة الفنية لبنك قناة السويس أن فرع القاهرة للبنك قد ضمن بذكرته المؤرخة ١٩٨٠/٧/١٧ بياناً بممتلكات المدعى عليه الأول العقارية ، دون أن يشمل ملف العميل على مستندات مؤيدة لذلك .

وجاء بتقرير اللجنة الفنية لبنك قناة السويس ١٩٨٠/٧/١٧ ، « تخصص بطلب امسادة استخدام التسهيل السابق تقريره لشركة أريك ببالح

ورغم هذه الملاحظة التي جاءت بتقرير البنك المركزي بكتاب مصطفى حليم للشركة العربية للتجارة الخارجية عن معلومات بنك قناة السويس لشركة أريك ، أن الامكانيات المالية كبيرة يصعب تقديرها والسمة حسنة ولا يوجد ما يسيء اليها .

وجاء بذكره مصطفى حليم اسم هذه المحكمة ، أن هذه العبارة التي جاءت بذكره الاستعلاء الذي وقع عليها المذكور ، انها هي عبارة جرى العرف على استعمالها في استعلامات البنوك في حالة صعوبة تقدير حجم رأس المال المستثمر للعميل ، كما أن الاستعلاء وحده لا يكفي ولا يعمل عليه في منح الائتمان ، فهو عنصر من عناصر كثيرة تؤخذ في الاعتبار لدى منح الائتمان ، يضاف الى ذلك أن منح الاعتماد للشركة العربية لصالح اكسلانس وأريك قد تم قبل وصول خطاب الاستعلامات . وجاء بتقرير البنك المركزي - امتدادا للملاحظة الثالثة هذه - وكان من مقتضى شروط الموافقة السابقة ، أن يتم الحصول على تعهد من العميل بتفزين السلع لحساب البنك في حالة عدم بيعها مقدما من التامين عليها ، والا يفرج عنها الا بعد سداد قيمتها ، ومرافقة تسوية المديونية أولا بلول ، ورغم ذلك فان رشيد البضائع الخزنة لصالح البنك في ٣١ مارس سنة ١٩٨٢ لا يتناسب وحجم المديونية القائمة في ذات التاريخ فضلا عن عدم التامين عليها .

٤ - كان يتم الخصم على الحساب الجارى للعميل بقيمة المبالغ المستحقة عن الاعتمادات المستندية المفتوحة له في تواريخ استحقاقها ، الأمر الذي أدى الى ترايد الرصيد الحين لهذا الحساب ، دون أن يكون هناك تحد مصرح به .

٥ - قام البنك - فرع القاهرة - بقبول صرف شيكات مسحوبة من العميل على حسبه الجارى رغم رصيده المدين ، لصالح الشركة العربية للتجارة الخارجية بلغت قيمتها ٢٠٢ مليون دولار .

وجاء بتقرير اللجنة الفنية لبنك قناة السويس ، أنه تبين من الفحص المستندي لعينة



بالتبنيك في ذلك الوقت ، بالنسبة لاحتياجات العمل ، وعلى الأخص من حيث عدم وجود أجهزة للاستعلامات والمتابعة والتفتيش في مرحلة من مراحل العمل ، وعدم كفاية هذه الأجهزة بعد تكوينها فيما بعد . كما جاء بالذكر أن السياسة التوسعية في منح الائتمان التي اتبعتها إدارة البنك منذ بداية مباشرة النشاط الفعلي في أول يونيو ١٩٧٨ ، والتيسير في الإجراءات ، الهدف منه اجتذاب العملاء . كما جاء بالذكر أن ملف المدعي عليه الأول الائتماني متداول بكامله على المستويات الأعلى ودوره يقتصر فقط على الدراسة والاقتراح .

وقرر زكريا توفيق عبد الفتاح رئيس مجلس إدارة بنك قناة السويس أمام المحكمة أن مديونية المدعي عليه الأول للبنك بلغت ١٨ مليون دولاراً أمريكياً وخمسة مائة ألف مارك ألماني عندما تولى رئاسة مجلس إدارة البنك في ١٩٧٩/٢/٢٤ وذلك عن معاملاته السابقة في السنتين ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ومع ذلك استمر البنك في التعامل معه . ولما بدأت الصحف تنشر أخبار هرب المدعي عليه الأول إلى الخارج لفت نظره هذا الخبر فلم يستدعي معاونيه في البنك ، وعلم منهم أن مديونية المدعي عليه الأول للبنك بلغت تسعة ملايين جنينها ، فشك في الأمر واشتباه في أن يكون ثمة تواطؤ بين المدعي عليه الأول وبين بعض العاملين في البنك تمكّوه من الاستيلاء على كل هذه الأموال ، فامر بتشكيل لجنة من أعضاء متخصصين في الأمور المصرفية للوقوف عن المسئول عن ذلك . وأضاف إلى ذلك قوله أن سبب هذه المديونية الكبيرة التي بلغت حوالي تسعة ملايين من الجنيهات هي الموافقة التي تمت للمدعي عليه الأول من محمد حمزة العدوي ومصطفى فايز جيلس على إعادة استثمار الحصة الخاصة بالشركة العربية للتجارة الخارجية . وبمضي قتالاً أنه وافق ذات مرة على تسليم المدعي عليه الأول خمسة مائة ألف من الدواجن المرهونة لصالح البنك رغم عدم سداد المدعي عليه الأول ثمنها فاقصدت بذلك منحه فرصة للسداد ولكنه لم يسدد شيئاً . وأردف قائلًا أن الملاحظات التي وردت بتقرير اللجنة الفنية لبنك قناة السويس والملاحظات

لميونين من الجنيهات بغطاء ٢٥٪ ، واستفاد من حصيلته الاعتماد المتحجج من الشركة العربية لصالح شركة أكسلانس بغطاء ١٠٠٪ لمبيعات استيراد مضبونة ، وقد وافق على المذكرة مدير عام البنك وعضو مجلس الإدارة المنتخب . وجاء بالتقرير أنه من ناحية الجزء الأول في الطلب فإن فرع القاهرة لم يشر إلى انتضاء مدة صلاحية حد الاعتماد الممنوح لشركة « أريك » البالغ قدره ٢ مليون دولار بغطاء ٢٥٪ ، والذي كان من شأنه - في حالة الانتضاء - إلى انتضاء مدة الصلاحية - أن تخرج الموافقة على هذه المذكرة عن نطاق سلطة المدير العام وعضو مجلس الإدارة المنتخب ، مما كان يتطلب عرضها على رئيس مجلس الإدارة أو مجلس إدارة البنك . وبخصوص استخدام ٢ مليون دولار من حصيلته الاعتماد المستند المتحجج لشركة أكسلانس والشركة العربية ( والتي يلزم البنك بسدادها للمرسلين في الخارج في مواعيد استحقاقها ) والتي وافق المدير العام وعضو مجلس الإدارة المنتخب على استخدامها بشروط موضحة بالذكر المعتمدة منه ، فلجنة - أخذه في الاعتبار ظروف تعامل العميل السابقة ومركزه المالي ، وأخذة في الاعتبار أيضاً حجم العملية ككل - ترى أن الأمر كان يستدعي عرض الموضوع برمته على مجلس الإدارة .

وجاء بمذكرة مصطفى فايز أحمد جيلس أمام هذه المحكمة ، أن ما ذكرته اللجنة من أن ملف العميل ، لا يستقبل أي مستندات مؤيدة لممتلكات العميل العقارية الموضحة بمذكرة الفرع المؤرخة ١٩٨٠/٧/١٧ ، فله لم يكن العمل يجري بالبنك بصفة عامة على التثبت من الممتلكات بالمستندات المؤيدة لها ، وذلك من باب التيسير على العملاء ، والاكتفاء بالثقة فيما يقدمونه من بيانات بشأن ممتلكاتهم . كما جاء بمذكرة المذكور أن التسمية الفعلية والإشراف المباشر على أنشطة العلاقات الخارجية والمعاملات المصرفية الخارجية ، لمدير عام البنك . وأضاف في مذكرته أنه لا يوجد بالبنك تسويق وعلاقات عمل واضحة فيما بين الائتمان والاعتمادات والصلاحيات على وجه الخصوص ، بالإضافة إلى نقص العمالة



ولما أعيد بحث الموضوع وتبين له أن المدعى عليه الأول بدأ في سداد جزء يسير من ديونه الكبيرة عدل عن قراره السابق بالرغم من موافق مع استمرار التعامل مع المدعى عليه الأول بشرط ألا تزيد المديونيات لشركة المدعى عليه الأول عن الحصيلة في عمليات مخطئة وأن تجرى مراقبة تسوية مديونياته أولا بأول مع الضمانات المقررة . ومضى قائلا أنه في ١٩٧٩/١/٢٣ قرر تأجيل ديون المدعى عليه الأول ، وفي ١٩٧٩/٥/٢٢ أوصى بفتح اعتمادات جديدة له ، وفي ١٩٨٠/٧/١٧ وافق على استخدام حصيلة شركة أكسلنس في سداد مديونيات شركة المدعى عليه الأول ، وفي ١٩٨٠/٨/٧ وافق على استخدام حصيلة شركة أكسلنس في فتح اعتماد جديد للمدعى عليه الأول لاستيراد دواجن بضمائم البضاعة ليس غير . وأن المسئول عن تسليم البضاعة قبل سداد المدعى الأول الثمن هو مصطفى فايز حبلص وأن هذا تجاوز سيال عنه . واستطرد قائلا أن زكريا توفيق عبد الفلاح رئيس مجلس إدارة البنك كان يشارك في اتخاذ كافة قرارات تسهيلات الائتمان . التي منحت للمدعى عليه الأول . واختتم اتوالة بأن كافة الملاحظات التي وردت بتقرير البنك المركزي وبنك قناة السويس وعلى الأخص زيادة قيمة الاعتمادات إلى مبلغ ٢٥٢ مليون جنيه مع أن الموافقة على الاعتماد كانت لا تتجاوز ٥٤ مليون جنيه إنما تردى فيها المسئولون عن البنك - وهو من بينهم - نتيجة الإهمال في تادية أعمال وظيفتهم .

وقرر مصطفى فايز حبلص رئيس فرع بنك قناة السويس بالقاهرة - والمنتدب حاليا مديرا عاما للبنك أنه قام بدراسة حالة العميل المدعى عليه الأول لتحه الاعتماد المطلوب وتحرى منه فلم يصل إلى عليه ما يسىء إلى سمعته . ونفى معرفته بصيق مندور . أحكام عليه أى على المدعى عليه الأول في جرائم النصب والاحتيال وأعضاء شبكات بدون رصيد . وأنه قام بتسليمه البضاعة قبل سداد ثمنها دون ضمانات فعلية سوى قيام المدعى عليه الأول بتحرير إيصالات أمانة بقبته البضاعة لصالح البنك . وأنه وافق على زيادة

الأخرى التي وردت بتقرير البنك المركزي بشأن ما شاب التسهيلات الائتمانية التي منحت للمدعى عليه الأول من بنك قناة السويس في مطها . وأن هناك أخطاء وتجاوزات تورط فيها المسئولون عن البنك وعلى رأسهم محمد حمزة العدوى مدير عام البنك وتقتض مصطفى فايز حبلص المدير السابق لفرع القاهرة . واستطرد قائلا أن أولها قد استقال من بنك قناة السويس للعمل مضا متدنيا لبنك مصر العربي الإفريقى . أما الثاني فقد أصدر مجلس الإدارة قراره بتدبه مديرا عاما لبنك قناة السويس بدلا من محمد حمزة العدوى على الرغم من المخالفات التي نسبت لكل منهما . وأضاف أنه علم في أحد الاجتماعات من محمد حمزة العدوى أن اسماعيل عثمان هو الذى قدم المدعى عليه الأول إلى البنك .

وأقر بأنه في ١٩٧٩/٣/١٤ وافق على تأجيل ٧٥٪ من ديون المدعى عليه الأول ، كما أقر بأنه في ١٩٧٩/٥/٢٢ وافق على منح اعتماد له بمبلغ ٤٣٥٠٠٠ دولار أمريكى مع تأجيل التزاماته . وقرر محمد حمزة العدوى مدير عام البنك سابقا والمعضو المنتدب لبنك مصر العربي الإفريقى الآن أنه حين مديرا عاما لبنك قناة السويس في ١٩٧٨/٤/١٢ ، وزاول العمل اعتبارا من ١٩٧٨/٦/١ حتى ١٩٨٢/٩/٢٠ وأنه هو الذى قام بدراسة حالة العميل المدعى عليه الأول حين طلب الأخير فتح اعتماد له بالبنك ماجرى تحريات عنه فلم يجد ما يسىء إلى سمعته ، وأن مديونية المدعى عليه الأول للبنك بدأت في مايو سنة ١٩٧٩ . وبعد حوالى عام ونصف تبين أنه مدين بمبلغ ١٨ مليوناً من الجنيهات ، ومع الرغم من ذلك استمر البنك في التعامل معه ومنحه قروضا أخرى في حدود الائتمان الممنوح له وقدره مليونان من الجنيهات . ومضى قائلا أن المدعى عليه الأول طلب بعد تمرره في السداد إعادة استخدام التسهيلات المقررة له بالأموال الناتجة من عملية الشركة العربية للتجارة الخارجية عرفض الموافقة أولا لتوقف المدين عن الدفع إلا أن مصطفى فايز حبلص رئيس فرع القاهرة بالبنك حرر مذكرة بناء على طلب مقدم من المدعى عليه الأول لإعادة النظر في قراره .



رميد . فبلغت الشركة النيابة العامة ضد  
الدعى عليه الاول وقالت نيابة عابدين بالتحقيق  
معه وقيدت القضية برقم ١٢٢٠ سنة ١٩٨٢ جنح  
جنح عابدين ثم رفعت ضده الدعوى الجنائية .

وبالاستعلام من النيابة المختصة تبين انه قد  
قضى في هذه الجفحة على المدعى عليه الاول  
بجلسة ١٩٨٢/٥/٢٧ غايلا بحبسه مع الشغل  
لدة ثلاث سنوات وبإلزامه بان ينفذ للشركة  
الدعوى بالحق المذنى ببلغ مائة وواحد جنبا على  
سبيل التعويض الموقت وماتى قرش مقابل  
اتعاب المحاماة والمصرفات المدنية والجنائية .

وحيث انه يبين مما تستخدم ومن مطالعة  
الأوراق وقرير البنك المركزى وتلدير اللجنة  
الفنية لبنك قناة السويس ان هناك عدة امور  
نشر التساؤل وتدعو الى الريب والظنون في موقف  
المسؤولين عن هذا البنك وهم زكريا توفيق  
عبد الفتاح ومحمد حمزة العدوى ومصطفى فايز  
حبلس ، واية ذلك ما يلى :

اولا - ان الدعى عليه الاول حين تقدم بطلب  
فتح اعتماد منح اعتمادا على الفور قبل اجراء  
دراسة التمهاتية واقية . وقالت زينب الصفتى  
مديرة الائتمان بالبنك انها حررت مذكرة في هذا  
المسند املاها عليها محمد حمزة العدوى مدير  
عام البنك تتضمن ان اسماعيل عثمان هو الذى  
قدم الدعى عليه الاول كممثل للبنك بتزكية منه  
بينما نفى اسماعيل عثمان في اقاله امام هذه  
المحكمة شيئا من ذلك بقررا انه لم يحدث ان  
اوصى لى بنك قناة السويس لفتح اعتماد  
للممثل المذكور . ومع التسليم بوجود توصية  
لدى البنك - فان هذه التوصية لا تعتمد العاملين  
بالبنك عن اتخاذ الاجراءات المصرفية المفردة  
في هذا الشأن وبجوب القيام بدراسة اثباتية  
عن العميل قبل منحه والحصول على ضمانات  
الوفاء للحفاظ على اموال البنك وخشية ضياعها  
بالتعامل مع عميل سىء النية .

ثانيا - ان العادة جرت في البنوك على  
التعامل مع العملاء حسن السمة والسيرة

الائتمادات الممنوحة له في فترة لا تتجاوز ثلاثة  
اشهر رغم توقفه عن سداد كل ما هو مستحق  
عليه وبمضى تقلا انه حرر خطبا للشركة العربية  
للتجارة الخارجية في ١٩٨١/٧/٢ يزكى فيه  
المدعى الاول ، ويشيد ببركه المسالى وسيمنه  
الاحصنة . ونفى مسؤوليه عن التجاوزات  
والاخطاء التى كشف عنها تقرير البنك المركزى  
وتقرير اللجنة الفنية لبنك قناة السويس والتي  
اقتت الى زيادة مديونية المدعى عليه الاول الى  
ذلك الحد الكبير .

وقررت زينب الصفتى مدير الائتمان بينك  
بنفا السويس امام المحكمة ان طبيعة عملها ينحصر  
في الاشراف على ادارة الائتمان وليس لها دور  
في التسهيلات التى منحت للمدعى عليه الاول .  
واستطردت قائلة انها حررت مذكرة اوضحت  
بها معاملات الدعى عليه المذكور مع البنك منذ  
عام سنة ١٩٧٨ وان محمد حمزة العدوى  
بدير عام البنك وقتئذ املى عليها عبارة دوتتها في  
هذه المذكرة ، فغادها ان المهندس اسماعيل  
عثمان هو الذى قدم الدعى عليه الاول للبنك .

وشهد عبد الرحيم محمد الجزيرى رئيس  
قطاع الشؤون القانونية بالشركة العربية بأنه  
في اوائل شهر يونيو سنة ١٩٨١ تقدم الدعى عليه  
الاول الى الشركة عارضا عليها تنفيذ عملية  
استيراد دواجن مجهزة من شركة اكسلانس  
بفلوايت المتحدة الأمريكية لحسابه مقابل عمولة  
تاخذها الشركة وتضمن ذات العرض  
ان يقوم بنك قناة السويس بتحويل  
هذه العملية التى بلغت قيمتها خمسة  
ملايين من الجنيهات . واستطرد قائل ان  
بنك قناة السويس قد منع الشركة هذه التسهيلات  
نتيجة تدخل الدعى عليه الاول لدى المسؤولين  
السويس فجالوه في ذلك ، لان البنك كان قد  
رضى منح تسهيلات مماثلة للشركة قبل هذه  
الواقعة بأسبوعين برغم عدم تأكيد البنك من سلامة  
بركر الشركة المسالى . وبمضى تقلا انه ترتب  
على هذه العملية مديونية الدعى عليه الاول  
لشركة ببلغ ٨٥٦٩٩٩٠٠ دولارا امريكا من  
بئنها شيك بمبلغ مائة الف دولار حرره الدعى  
عليه الاول لصالح الشركة ثم اتضح انه بدون



**خامساً —** على الرغم من أنه تبين بما لا يدع مجالا للشك لدى زكريا توفيق عبد الفتاح وحيد حمزة العدوى ومصطفى فايز جيلس أن المدعى عليه الأول ممرض ومتوقف عن الدفع وسوء النية، وعلى الرغم من مديونيته التي بلغت ٨٨ مليوناً من الجنيهات — إلا أنهم تسلبوا جميعاً — كل فيها يخصه — بعد ذلك في منحه العديد من عمليات الائتمان وفي تأجيل ديونه لفترات متتالية حتى تراكمت هذه الديون وبلغت إلى ما يتجاوز تسعة ملايين من الجنيهات . بل أنهم لم يحركوا سلكاً أبان التعامل معه منذ يونيو سنة ١٩٧٨ وحتى تاريخ هربه في ١٩٨٢/٢/٢ ، ولم يتخذوا ضده الإجراءات القانونية المطلوبة أمام القضاء بحقوق البنك . كل ذلك يلقى ظلالاً كثيفة من الشكوك والريب بتواطؤهم مع المدعى عليه الأول على اغتيال أموال البنك ظلماً منهم أن أحداً لن يحاسبهم ، ونسوا أن يوم الحساب آت لا ريب فيه .

#### واقعة بنك المهندس :

بدأ المدعى عليه الأول تعامله مع بنك المهندس « القاهرة » — وهو بنك استثمار اسمه بنك قناة السويس ونقابة المهندسين في عام ١٩٧٩ — وذلك من خلال شركة أريك اعتباراً من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩ .

فقد تقدمت الشركة الدولية للمعاملات الصناعية والتجارية — أريك — ( توفيق مبد الحى سليم وشركاه ) في ٢ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بطلب يتضمن منحها التسهيلات التالية :

( أ ) اعتبارات مستحقة .

( ب ) خطابات ضمان ملاحية .

( ج ) خطابات ضمان .

وذلك في حدود خمسة ملايين دولاراً أمريكياً ، بغرض الاسترداد من الخارج ، يسدد منها ١٠٪ مقدماً ، ٩٠٪ بعد تسعين يوماً .

وتم الاستعلام عن العميل بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٩ من بنك قناة السويس ، وكذلك

والمتهمين بمرآة مالية مستقرة . وتحقق البنك في اختيار هؤلاء العملاء حتى لا تضطر إلى اتخاذ إجراءات قانونية قبلهم تفسيح خلالها وقتها وسمعتها ومالها — إلا أن القائمين على أمر البنك تجاهلوا هذا العرف المصرفي وتعاملوا مع المدعى عليه الأول ومنحوه اعتبارات وتسهيلات مصرفية بعدة ملايين من الجنيهات قبل إجراء التحريات الكافية عنه . ولو تأملوا بقليل من الجهد في هذا الشأن لوصلوا إلى حقيقة مركز المدعى عليه الأول المسمى ولوثقوا على سمعته السيئة .

**ثالثاً —** ان المسئولين عن البنك قد سلموا المدعى عليه الأول سندات البضاعة والشحن قبل قبليه بسداد تدينتها اكفاء بتوقيعه على مستندات اذنية وإيصالات امانة وهو ما كان يصح لهم التنازل عن ذلك الضمان اللهم إلا إذا كان هناك ثمة توافيق بينهم وبين الميسل المذكور مكته من الاستيلاء على جزء من أموال البنك .

**وأخيراً —** أنه على الرغم من أن المؤشرات التي أظهرتها شركة المدعى عليه الأول قد دلت على ضعف السيولة النقدية لديها وضخامة مديونياتها وتحققها خسائر وعدم سلامة المركز المالي للدمى عليه الأول وتوقفه عن سداد المحتق عليهم الاعتماد الأول الذي تم منحه له — على الرغم من كل ذلك — فقد وافق المسئولون سلفى الذكر على منحه اعتبارات أخرى بدون ضمانات فعلية ، وهو الأمر الذي ترقب عليه أن بلغت مديونية المدعى عليه الأول للبنك أكثر من تسعة ملايين من الجنيهات بعد أن كانت لا تتجاوز مليونين من الجنيهات وهو ما يكشف بجلالة ووضوح على أن القائمين على أمر هذا البنك قد سهواً للمدعى عليه الأول الاستيلاء على أمواله بغير وجه حق . ولم يكتفوا بذلك فقط بل مكثوه من الاستيلاء على أموال بنك الاستثمار العربى وبنك المهندس والشركة العربية للتجارة الخارجية حين أرسلوا للمختصين في تلك الجهات ما يفيد أن المدعى عليه سمعته حسنة ومعاملاته ممتازة : في الوقت الذي كان فيه متوقفاً عن الدفع ، وهو ما أدى بالنتيجة إلى اغتيال المدعى عليه الأول لأمواله .



وقد وافق مجلس إدارة البنك على منح التسهيلات السابق ذكرها بجلسته في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، وقد قام البنك بالحصول من الدعي عليه الأول على ما يلي :

١ - تعهد حساب جارى مدين موقع منه غير مؤرخ بمبلغ ٧٥ ألف جنيه .

٢ - تعهد حساب جارى مدين موقع منه على بياض غير مؤرخ .

٣ - تعهد حساب جارى مدين موقع منه ومن ضامن ( زوجته فاتن محمد الأشوح الدعي عليها الثانية ) .

وجاء بتقرير البنك المركزى ، أن الجانب الأكبر من معاملات الدعي عليه الأول مع البنك ، تركز في عمليات فتح ونهول الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد بضائع ، حيث تم فتح خمسة عشر اعتمادا مستنديا خلال الفترة من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩ حتى ١٤ أبريل سنة ١٩٨١ بلغ اجمالى قيمتها نحو ٩٣ مليون دولار أمريكى التى منها أربع اعتمادات بدون استخدام قيمتها ٢٨ مليون دولارا أمريكيا . وقد بلغت اجمالى قيمة مستندات الشحن الواردة على قوة هذه الاعتمادات خلال تلك الفترة نحو ٦٣ مليون دولار أمريكى ، بيانها كالاتى :

( أ ) اجمالى مستندات الشحن الواردة على قوة الاعتمادات ٢٣١٢٢٣٨٢٢ دولارا .

( ب ) الجزء المحظى منها ٥٢٠٣١٠٧ دولارا .

( ج ) اجمالى ما قام البنك بتحويله ٩١٩٢٨٠٢٤ دولارا .

وورد أيضا بتقرير البنك المركزى عن فتح البنك قروضا بدون ضمان لشراء سيارات وبيانها كالاتى :

( ١ ) وافق البنك بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٨٠ على منح الدعي عليه الأول قرضا بمبلغ أربعين ألف جنيه لشراء سيارات .

حصل البنك على البيان المجمع لاحتسابات الائتمان المصرف الضامن بالشركة المذكورة والشريك المتضامن والمدير المسئول ( توفيق عبد الحى سليم ) عن حجم التسهيلات الائتمانية التى يتعمون بها فى البنوك في ٣١ اغسطس سنة ١٩٧٩ ، كما تم اعداد الدراسة الائتمانية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، وانتهى فيها رأى إدارة الائتمان بالبنك الى اقتراح الموافقة على تقرير التسهيلين الاثنيين لصالح العميل مع الحصول على توفيق الشريك والمدير المسئول على عقد التسويل الثانى وسند ائضى بقيته تحت الطلب لصالح البنك ، ويسرى مفعولها لدة عام بالمعولات العادية :

١ - حد قدره ثلاثة ملايين دولارا أمريكيا لفتح اعتمادات مستندية بغطاء نقدى ١٠٪ يزداد الى ٢٠٪ عند تسليم مستندات الشحن ويسدد الباقى خلال ثلاثة شهور من تاريخ الشحن .

٢ - حد قدره مليونين وأربعمائة ألف دولار أمريكى ، للسحب على المكشوف ، يخصص للفحسم عليه بنسبة ٧٠٪ من قيمة مستندات الشحن المسجلة للعملاء عن اعتمادات مفتوحة ضمن الحد السابق ، وتحسب الفوائد وفقا للأسعار العالمية السائدة . وذلك تاسيسا على ما ينتج به الشريك المتضامن والمدير المسئول من خبرة في مجال نشاط الشركة وتمييز الأصناف التى تستوردها الشركة بسهولة التصريف نظرا للإقبال عليها ، مع ملاحظة كبر حجم التسهيلات المطلوبة وكذا المنوطة عن طريق بنك قناة السويس .

وأشارت المذكرة الى أنه لصفة الاستعمال ، لقد تم فتح اعتمادات مستندية لصالح العميل نحو ٤٢ مليون دولار .

وعرضت دراسة إدارة الائتمان على مدير بام البنك والعضو المنتخب الذى أحالها لرئيس مجلس إدارة البنك باقتراح الموافقة على العرض على مجلس الإدارة حيث وافق بدوره على ذلك .



وجاء بتقرير البنك المركزي أن المؤشرات  
عكسها ميزانية الشركة (أريك) في ٣١ ديسمبر  
سنة ١٩٧٩ تعتبر غير مطمئنة ، لذا تم  
عذه المؤشرات من ضعف السيولة النقدية لم  
الشركة وعملها جديويته قبل البنوك وتحديداً  
ضائق بلغت ١٧٩٩ ألف جنيه وهو مبلغ  
رأس المال والبالغ تحده خسومون ألف جنيه  
هذا التاريخ وحقوق الشركاء فاضلا عن جزء  
من حقوق الغير ، وكذلك الحال بالنسبة لجزء  
الشركة في ١٦٨٠/١٢/٣١ . بالإضافة إلى  
رأس المال الشركة بالقياس إلى ما منح لها  
من سيولة بنوك ، وعدم توافر ضمانة  
عينية .

و جاء بالتقرير أن البنك منح العميل  
سداد مدتها مائة وثلاثون يوما من تاريخ شهر  
القبضاعة للاعتمادات المستندية التي تحت  
الحدة من ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٠ الى ١٩ أبريل  
سنة ١٩٨١ ، بلغ قيمة الجزء غير المقضى نظف  
من هذه الاعتمادات قام البنك بـ ١٦٧,١٣٦,١٧ دولار  
أ وهو الجزء الذي قام البنك بتحويله  
بمصلحة سداد تعتبر طويلة نسبيا بالنسبة لنوع  
القبضاعة المستوردة (سلع غذائية مجمدة) والتي  
يتم تصديرها في وقت وجيز كما أنه يصعب تخزينها  
لفترة طويلة لتعرضها للتلف وهو ما ساعد على  
تفراغ المديونيات على العميل ، خاصة وأنه  
قد فتح تلك الاعتمادات أثناء فترة السماح للعميل  
لنفسه .

وقرر المهندس أحمد علي كبال رئيس مجلس إدارة بنك المهندس انه استلم العمل بالبنك في ١٩٨١/٨/٨ ، وكان للسيد / ابراهيم سالم محمدين رئيسا لمجلس الإدارة وقت تعادل الخبر عليه الأول مع البنك ، ويعمل حاليا كمهندس استشاري لمصنع الحديد والصلب بالاسكندرية ، وكان وزيرا للصناعة حفيدا لسلفه .

وقرر محمد السعيد نوار مدير الإفتاء ببناء المهندس أمام هذه المحكمة : أنه قام بإجراء الدراسة الائتمانية ولوحى بمنح المدعى عليه الأول تسهيلات في حدود ثلاثة ملايين دولاراً

١٠٦ : وافق البنك بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٨١ على منحه قرضا بمبلغ اثنين وخمسين ألف جنيه لشراء سيارات وقد تم سداد هذا القرض .

وَجَاءَ أَبُوهُ بِثُبُورٍ أَنْ الْيَنْفِ أَصْدَرُ مَضَابَبِ  
ضَمَنَ وَبَيَّاتُهَا كَالْأَتَى :

١ / خطاب ضمن بتيمة ألف جنيه لصالح  
ندى البراء بالاستفدية - بحساب الشركة  
انجونه نملانات الصناعية والتجارية « اريك »  
سنرى المفعول هـى ٩ ديسمبر سنة ١٩٨١  
بجدة بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨١ ليكون  
سارى المفعول حتى ٣١ نفيى سنة ١٩٨١ بقضاء  
سندى ٢ /

أب : خطاب شسمان مؤرخ ٩ ديسمبر  
سنة ١٩٨٠ قمته اثنا عشرة ألفا من الجنبهات  
لصالح هيئة النقل العالم بالاكندرية لصالح  
الشركة الدولية للمحلات الصناعية والقجارية  
« أريك » سدرى الفصول حتى ٩ ديسمبر  
سنة ١٩٨١ سجد بترخيص ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨١  
نسكون سسارى الفصول حتى ٣١ مارس  
سنة ١٩٨١ بغطاء نقدى ٢٠٪ .

واضاف التقرير ان مركز مديونية المدعى عليه  
الاول في ٣١ مارس سنة ١٩٨٢ قبل البنك على  
النحو التالي :

١ - رسید مدين بالجنيه المصرى قدره  
٢٨١ ملیم و ١٣٤.٦٨٣ ر. جنيہ .

۲ - رسید متین بالدولار امریکی قدره  
۶۸۱.۵۴۰.۶۰۰ دلار

خطابی ضمان قائمین :

١١) خطاب ضمان رقم ٢١٥٠ قيمته ألف جنيه  
مغض بنسبة ٢٠٪ (ماتى جنيه) لصالح نادى  
القرام بالاسكندرية .

( ب ) خدساب ضمان رقم ٢١٥١ بقائمة  
انتفى عشرة ألفا من الجنيهات مغطى بنسبة  
٢٠٪ ( الفان وأربعمائة جنيه ) لصالح هيئة النقل  
العام بالاسكندرية .



موقف المدعى عليه الأول السالى بينك قنافة السويس . وأضاف بأن مدير العلاقات العامة بينك المهندس ابراهيم حيزه العدى وهو شقيق محمد حيزه العدى .

وجاء بهذكرة السيد/ زكريا توفيق عبد الفتاح رئيس مجلس ادارة بنك قناة السويس ، امام هذه المحكمة ، انه بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٩ ابلغ كتابيا باختياره عضوا لأول مجلس ادارة لبنك المهندس . وتم عقد اول اجتماع لمجلس ادارة بنك المهندس يوم ٢٠/١٢/١٩٧٩ ، وعرض في هذا الاجتماع الفكرة الائتمانية الخاصة بحالة الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية ( اريك ) . وقال في الفكرة ان التسهيلات الائتمانية التى منحت للشركة من خلال بنك المهندس ، تم الموافقة عليها وتم في ضوئها فتح كافة الاعتمادات المستندية للشركة محززة وغير قابلة للانساء وذلك تبيل العرض على مجلس الادارة ، حيث جاء في نهاية الفكرة المعروضة على المجلس - « ولصفة الاستعجال نقد تم فتح اعتبارات مستندية لحساب الممبل ببنك ٢٧١٥٨٨ دولارا أمريكى » .

وجاء بالفكرة ايضا انه لم يكن امام احد اعضاء مجلس الادارة الخيار في الاعتراض او الموافقة على ما جاء في الفكرة ، نظرا لأن ادارة بنك المهندس كانت قد وافقت سلفا ، وقامت بتنفيذ الموافقة ثم عرضت على المجلس للاحاطة بما تم . واختتم الفكرة قائلا انه يبدو جلبا من الاطلاع على الفكرة القادمة من ادارة بنك المهندس الى مجلس ادارته ما يلى :

١ - ادارة البنك المذكور كانت على علم كامل بمعاملات المدعى عليه الاول مع بنك قنافة السويس .

٢ - كان تحت يد ادارة البنك المذكور بيانات كاملا بوقف مديوناته على مستوى جميع البنوك في مصر ( من واقع البيان المجمع الذى يعده البنك المركزى المصرى ) - الوارد تفصيله في الفكرة .

على أساس مركزه السالى والسعة والخبرة ونوعية النشاط ، وهناك احتمالية تشير الى اجسالى ما عنده وامكانياته من منفذ متعددة بالمحافظات ، كما افاد بنك قناة السويس بانه لا يوجد ما يسه الى سمته في آخر عام ١٩٧٩ . وأضاف ان السيد / زكريا توفيق عبد الفتاح رئيس مجلس ادارة بنك قناة السويس وعضو بمجلس ادارة بنك المهندس . كما ان مجلس ادارة البنك هو الذى منح المدعى عليه الاول التسهيلات الائتمانية .

قرر محمد عبد السلام بدر الدين مدير عام بنك المهندس امام هذه المحكمة ، ان مجلس ادارة البنك هو الذى منح المدعى عليه الاول التسهيلات الائتمانية ، وكان ذلك بحضور عضو مجلس الادارة السيد/ زكريا توفيق عبد الفتاح ، والذى لم يثر مسألة مدونية هذا المدعى عليه الاول لبنك قناة السويس .

اما الضمانات التى يحصل عليها البنك فتتمثل في سند انضى بقيمة المبالغ وايصال امانة عند استلام البضاعة لحين تصريفها والسداد . وأضاف انه تقابل مع المدعى عليه الاول وقت طلبه منح التسهيلات الائتمانية وذكر له بانه يتعامل مع بنك قناة السويس ، ويقدم ميزانية شركته ، اما من مسألة خسارة الشركة ، فهى مسألة لا تؤخذ في الاعتبار عند فتح التسهيلات ، لانها لا تمثل الواقع . ورد في اقواله انه كان اربا على السيد/ زكريا توفيق عبد الفتاح ان يبين حقيقة الموقف السالى للممبل بينك قنافة السويس .

وقرر السيد/ ابراهيم سالم محمدين عضو المجلس القومى للانتاج ورئيس شركة اسكندرية للحديد والصلب ورئيس مجلس ادارة بنك المهندس سابقا ، ان مجلس ادارة البنك هو الذى منح المدعى عليه الاول تسهيلات ائتمانية ، ولم يعترض السيد/ زكريا عبد الفتاح ، ولم يشر الى موقف المذكور السالى في بنك قناة السويس ، ولو فعل ذلك لاعدى النظر في تلك الموافقة ، كما ان محمد حيزه العدى قد افاد لبنك بسلامة



**ثالثاً -** انه من البديهيات في الأمور المصرفية بأنه عند فتح الاعتماد يستلزم الأمر استلام البنك لمستندات الشحن عند ورودها وتعتبر البضائع الواردة بموجب الاعتماد رهونة لدى البنك ضماناً للوفاء برصيد الحساب المدين إلا أن المسؤولين عن البنك فضلاً عن أنهم لم يحصلوا على ضمانات عينية من المدعى عليه الأول اكتفوا بقبول سند أذن مسحوب عليه بقيمة الدين وإيصالي أمانة ومكثوا المدعى عليه الأول بذلك من استلام البضاعة وبيعها والاستيلاء على ثمنها .

**رابعاً -** ما جاء بمذكرة زكريا توفيق عبد الفتاح عضو مجلس إدارة البنك التي أرسلها للمحكمة تقييد بأن التسهيلات الائتمانية التي منحت للمدعى عليه الأول كانت قد تبنت الموافقة عليها ومنه في ضوءها فتح كافة الاعتمادات المستندية لشركته معززة وغير قابلة للإلغاء وذلك قبل العرض على مجلس الإدارة فلم يكن أمام الأعضاء الخيار في الاعتراض أو الموافقة على فتح ذلك الاعتماد وأن ما عرض كان للحاطلة فقط وهو الأمر الذي يكشف عن مدى نفوذ المدعى عليه الأول لدى العاملين في ذلك البنك وتواطؤه معهم حتى استطاع الاستيلاء على جزء كبير من أموال البنك المذكور .

#### واقعة بنك الاستثمار العربي :

بتاريخ ١٩٨١/٦/٨ قام المدعى عليه الأول بفتح اعتماد مستندي مع بنك الاستثمار العربي بمبلغ قدره ٨٦٢٧٢٠٦١ دولاراً أمريكياً طبقاً لشروط فتح الاعتماد المحررة بسمرة البنك وتوقيع العميل عليه ، ومن بين هذه الشروط استلام البنك لمستندات الشحن واعتبار البضائع الواردة بموجب هذا الاعتماد رهونة للبنك ضماناً للوفاء بالدين . . وفي ١٩٨١/٦/٢١ نفذ البنك ذلك الاعتماد بموجب التوكيد المرسل الى مراسله بالولايات المتحدة الأمريكية . وقام المدعى عليه الأول بالتعاقد في الخارج على شراء بضاعته . وأصدر البنك على أثر ذلك خطابي ضمان ملاحى الأول مؤرخاً في ١٩٨١/٦/٢٥ والثاني مؤرخاً في ١٩٨١/٦/٢٩ بالمبلغ المذكور

٣ - أن حسابات المدعى عليه الأول خلال عام ١٩٧٩ مع بنك قناة السويس ، انضمت بالحركة والنشاط .

وحيث انه يبين ما سبق ايضاحه مدى التواطؤ الذي ارتكبه المسؤولون عن هذا البنك حين تعاملوا مع المدعى عليه الأول ويتفطن ذلك فيما يلي :

**أولاً -** ان الثابت من الأوراق أن البنك عندما تعاقد مع المدعى عليه الأول وفتح له الاعتماد استفدى اكتفى المسؤولون بالتحري عن موقعه من بنك قناة السويس حيث افاد محدد جزء المعنوي مدير عام بنك قناة السويس بأن مركز العميل المذكور سليم وسمعته حسنة في الوقت الذي كان فيه متوقفاً عن سداد بعض ما هو مستحق عليه لذلك البنك . يضاف الى ذلك ما تراه ابراهيم سالم محصدين رئيس مجلس إدارة البنك وقتئذ أمام المحكمة بأن مجلس إدارة البنك هو الذي منح المدعى عليه الأول التسهيلات الائتمانية وكان زكريا توفيق عبد الفتاح رئيس مجلس إدارة بنك قناة السويس حاضراً ذلك الاجتماع باعتباره عضواً في مجلس إدارة بنك المهندس ولم يعترض على ذلك ولو كان قد انصاع من حقيقة مركز المدعى عليه الأول المسالى لتغير وجه النظر في قرار منحه تلك التسهيلات .

**ثانياً -** انه على الرغم مما تبين من أن ميزانية شركة المدعى عليه الأول في ١٩٧٩/١٢/٣١ كانت غير مطمئة ، لما تمكنه مؤشراتنا من ضعف السيولة النقدية لدى الشركة وضخامة مديونياتها وتحققها خسائر يفوق راسمالها وكذلك الحال بالنسبة لميزانية الشركة في ١٩٨٠/١٢/٣١ فقد وافق المسؤولون في البنك على منحه مهلة سداد طويلة مدتها ستة أشهر على خلاف ما جرى عليه العرف المصرفي في هذا الشأن وفتح اعتماد من خلال هذه الفترة بلغ قيمة الجزء غير المغطى نقداً مبلغ ١٦٧٩٩٣١٠١ مليون دولاراً أمريكياً مما أدى الى مديونية العميل بببالغ كبيرة لم يتم سدادها .



على حقّه والتفويض عليها في حالة تعثر المدين وعدم سداده الالتزامات المستحقة عليه في الميعاد المناسب .

وأقر الدكتور وجيهه محمد شندى رئيس مجلس إدارة البنك السابق في مذكرته التى أرسلها هيئة الحكة بموافقة على فتح الاعتماد للعميل بصفة استثنائية قبل صدور توصية لجنة الائتمان، وكان ذلك بناء على ما أشار به أحمد طلعت البنا المشرف على إدارة الائتمان في مذكرته التى عرضها عليه والتى يطلب فيها سرعة الموافقة على فتح الاعتماد المذكور جنباً لمعاملات العميل لدى البنك، وما أشار به كذلك حسن فايق عبد المجيد مستشار البنك ورئيس لجنة الائتمان من تزكية للعميل . وورد بمذكرة مجلس إدارة البنك السابق أيضاً أن المدعى عليه الأول قد تسلم مستندات البضاعة والشحن مقابل الضمانات الآتية :

١ - سداده بمقدم نقدى قدره ١٤٦٥٦٨ دولاراً أمريكياً من قيمة البضاعة .

٢ - التوقيع على إيصال أمانة بكامل قيمة البضاعة المستوردة على سندات اذنية بكامل قيمة المديونية .

٣ - التوقيع على عقد تسهيلات فتح اعتمادات مستندية بصفته الشخصية وبمسئله ولياً طبيعياً على أولاده القصر كضامنين .

٤ - توقيع زوجته بصفقتها شريكة متضامنة بالشركة .

وثبت من مذكرة الاستعلامات عن العميل اتى حررها مصطفى زين العابدين الموظف بالبنك لحسن فايق عبد المجيد مستشار البنك - بمناصفة طلب المدعى عليه الأول لاعتماد مستندى آخر قيمته خمس مليون دولاراً أمريكياً وخطاب ضمان تقيته خمس مليون دولاراً أخرى - أنه استقى معلومات عن العميل بصفة شفوية من إدارة الائتمان بينك المهندس والابى افانغت بان العميل حسن السمعة ولمترق في معاملاته مع البنك ، وأنه تخرى أيضاً من العميل المذكور من محمد رجب الموظف بالبنك وعضو مجلس الشورى والحزب الوطنى الديمقراطى والذي اتفاد بأن

المفوح باسم العميل لكى يستطيع استلام البضاعة التى وصلت الى الاسكندرية على دفعتين الأولى في ١٩٨١/٦/٢٦ والثانية في ١٩٨١/٦/٣٠ .

وقد تبين أن البنك منحه تسهيلات تخالف ما نص عليه في عقد فتح الاعتماد الجرم بينهما تتبل فيها إلى :

١ - توقيع العميل بصفته الشخصية على عقود التسهيلات بصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر كضامنين متضامنين .

٢ - توقيع زوجة العميل والشريكة المتضامنة على عقود التسهيلات كضامنة متضامنة .

٣ - الاكتفاء بتوقيع العميل على إيصال أمانة بتقبل استلام مستندات البضاعة .

٤ - توقيع العميل على مستندات اذنية بنية البضاعة .

وجاء بتقرير البنك المركزى أن جملة المديونية الناشئة عن الائتمان سالف البيان مبلغ ٤٣٥٤٥٢ دولاراً أمريكياً . ثم كشف التقرير المذكور على الأمور الآتية :

١ - أن الموافقة على فتح الاعتماد للعميل كانت بصفة استثنائية من رئيس مجلس إدارة البنك السابق الدكتور وجيهه محمد شندى بناء على اقتراح المشرف على ادارتى الائتمان والخارجية وذلك قبل استكمال الدراسة الائتمانية اللازمة عن مركز العميل لصفة الاستعمال وأن تلك الموافقة هى التى أسفرت عنها المديونية المستحقة على العميل .

٢ - أن المؤشرات التى تمكسها ميزانية شركة العميل فى ١٩٨٠/١٢/٣١ تعتبر غير مطمئنة لما تمكسه هذه المؤشرات من ضعف السيولة النقدية لدى الشركة وفضخلة مديونياتها وتحقيقها خسائر فى عام سنة ١٩٧٩ بلغت ٣٧٩١ ألف جنيه ، فضلاً عن عدم سلامة المركز السالى للعميل بصفة عامة .

٣ - أنه كان ينبغي على البنك للحصول على الضمانات العينية التى تمكته من الحصول



ولا بجديه - للانفلات من هذه المسئولية - ان يتفرع بموافقة محالونه ، طالما ان الامر بوضعه الصحيح قد عرض عليه وترك له لير البت فيه بالموافقة ، فسارع اليها بصفة استثنائية ودون التنبيه باتخاذ الحيلة عند تنفيذ الاعتدال وعند ورود البضاعة .

**ثانيا -** ان القرارات التي صدرت لصالح المدعى عليه الاول بتسليمه مستندات البضاعة والشحن اكتفاء بالإيصالات التي حررها وضل ذويه من اولاده القصر وزوجته جاءت مخلفة لشروط عقد فتح الاعتماد المستندي العميل به وفقا لنظام البنك والتي تقضي بأن فتح الاعتماد يستلزم استلام البنك لمستندات الشحن عند ورودها وان تعتبر البضائع الواردة بموجب الاعتماد مرهونة لدى البنك ضمانا للوفاء برصيد الحساب المدين بموجب الاعتبارات المستندية . فاذا ما دفع العميل هذه الخيسة سلهه البنك مستندات البضاعة ، والا ظل البنك حليبا للمستندات ويستلم بمقتضاها البضاعة عند وصولها ويستوفي قيمة الاعتماد بالتنفيذ عليها ، بمعنى ان عقد الاعتماد المستندي يكون مضونا برهن يقع على المستندات التي تمثل البضاعة اي ان حق البنك في استرداد المبلغ يضمنه رهن حيازي يرد على المستندات التي تمثل البضاعة المستوردة .

ورغم كل هذه الضمانات التي وردت في عقد فتح الاعتماد ، الا ان المسئولين بالبنك تنزلوا عنها لصالح المدعى عليه الاول مكتفين في هذا الصدد بتوقيعه على سندات اذنية وايصال امانة وضمان اولاده القصر وزوجته ، مع ان كل ذلك لا يعدم ان يكون مجرد ضمان شخصي على المدعى عليه الاول العميل لا يضمن حق البنك لان اولاده القصر وزوجته تابعين له ولا يملكون شيئا . ولم يكن يصح لذلك ان يتنازل البنك عن المستندات الحثيثة التي تكفل له الضمان في استرداد امواله مقابل الايصالات التي حررها المدعى عليه الاول والتي لا تمثل اي ضمان مما يمكن معه القول بان الامر قد يكون وراءه غش وتلبس وتواطؤ من المسئولين عن هذا

المدعى عليه الاول على عضو مؤسس بدار مايو للنشر وله نشاط كبير بالامانة العامة للجمعية الشعبية وملتزم ولا يوجد ما يسيء الى سمعته . وكذلك استعلم عن العميل من بنك قناة السويس والذي افاد بانته أي العميل يتبع بمسحة حسنة .

وجاء باتوال احمد طلعت محمد البنا مدير ادارة الائتمان بالبنك انه غير مسئول عن الموافقة الاستثنائية التي تمت للعميل لفتح الاعتماد المستندي وان المسئول عنها هو رئيس مجلس الادارة السابق الدكتور رجب محمد شندى . واقر بان الاعتماد قد فتح للعميل قبل استكمال الدراسة الائتمانية اللازمة عن مركزه المالي .

واقر كذلك حسن نايك عبد المجيد مستشار البنك امام المحكمة بان الاعتماد الذي فتح للعميل قد تمت الموافقة عليه قبل دراسته في ادارة الائتمان للظروف التي كانت تستدعي البت فيه بسرعة ، دون ان يوضح الظروف التي استلزمت ذلك . واستطرد قائلا انه وان كان قد اوصى بالموافقة الا انه غير مسئول ، وانما المسئول عن القرار هو رئيس مجلس ادارة البنك الذي اصدره وان دورته هو يقتصر على مجرد ابداء الراي دون البت في الامر .

وتبين مما سلف ايضاحه ان هناك عدة امور تدعو الى الشبهات الكثيرة في تصرف العاملين في هذا البنك لتمثل فيما يلي :

**اولا -** ان رئيس مجلس ادارة البنك السابق الدكتور رجب محمد شندى هو المسئول الحثيثة عن ضياع هذا المبلغ ، فهو الذي منح الموافقة بصفة استثنائية بغير مسوغ معقول ، ودون قيام البنك بدراسة ائتمانية متبقة على ذلك ، اذ هي لازمة للتعرف على المركز المالي للعميل ، وهو ما يعد مخالفا للمرفق المصرفي وما جرى عليه العمل في البنوك ، فضلا عن انه كان جديرا به - وهو صاحب القرار - اذ وافق استثناء ان يشترط تنفيذ هذه الموافقة التي صدرت بصفة ضمانا عينيا من اجل الحفاظ على اموال البنك . استثنائية ضرورة تقديم العميل المدعى عليه الاول



توقفت مع رئيس الجمهورية لتحويل التعامول  
الاستهلاكي وتدعيم التوسع في منافذ التوزيع .

في ١٦/٥/١٩٨١ أرسل نائب رئيس الوزراء  
للتنمية الشعبية خطابا الى رئيس مجلس ادارة  
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي  
السيد/ فتح الله رفعت يشير فيه الى الكتاب  
السابق . وارفق به بيان ببعض شركات التنمية  
الشعبية واحتياجاتها من هذه القروض لانقاذ  
ما يراه مناسبا في شأن منح هذه الشركات  
التيسيرات المطلوبة ، وتضمن الخطاب بيان  
اسماء هذه الشركات ومن بينها شركة اريك  
الخاصة بالمدعى عليه الاول وانه قد خصص لها  
ببلغ ٥٠٠ ألف جنيه .

في ٧/٦/١٩٨١ تقدم المدعى عليه الاول  
بصفته ممثلا لشركة اريك بخطاب الى رئيس مجلس  
ادارة البنك الرئيسي يطلب فيه الموافقة على منحه  
القرض سالف الذكر . ولشار فيه الى ان الشركة  
هي احدى كبرى شركات استيراد المواد الغذائية  
من الخارج ، وانها تقوم بتسويق بعض المنتجات  
المحلية ، وانها تامة بتركييب مائة منذ بحافظة  
الجيزة سيتم الانتهاء من تركيب خسين منها خلال  
شهر يونيو والباقي على ثلاثة شهور وتكاليف  
اقامة المنفذ الواحد ٦٥٠ جنيه . وانه يرى تقديم  
خطاب ضمان من احد البنوك التي يتعامل معها  
مثل بنك قناة السويس أو بنك المهندس ، على  
ان يعطى سنة سماح يتم فيها تركيب المنفذ ثم  
يقوم بعدها بسداد قيمة القرض في السنوات  
الثلاث التالية فضلا عن الفوائد .

في ١٥/٦/١٩٨١ صدر عن مدير عام التنمية  
في البنك الرئيسي مذكرة بالموافقة على القرض  
على ان يصرف قيمة ١٠٠ ألف جنيه بمجرد اعداد  
القرض لتسديد القممات الخمسة ، ٤٠٠ ألف جنيه  
عند التوقيع على العقد بعد تقديم خطاب الضمان  
من بنك قناة السويس يغطي قيمة القرض تسدد  
خلال اربع سنوات مع التامين على جميع الخافذ  
ضد الحريق وكافة المخاطر لصالح البنك لدى  
احدى شركات التأمين المصرية وفتح حساب جار  
للشركة طرف البنك لاجراء المعاملات المالية

البنك مع المدعى عليه الاول حين فتح هذا الاعتماد  
بصفة استثنائية .

**ثالثا -** من المسلم به ان البنوك بصفة عالية  
تستند بصفة اساسية في التعامل مع العملاء  
حسن السمعة والتمتعين ببرازك مالية مستقرة .  
وانها لذلك ، تدق في اختيار هؤلاء العملاء حتى  
لا تضطر الى اتخاذ اجراءات الالتجاء الى القضاء  
حرصا على مالها ووقتها وسمعتها — ومع كل  
ذلك فان المسؤولين عن الاستعلامات في البنوك  
لم يقوموا باجراء التحريات الكافية للوصول  
الى مركز العميل المدعى عليه الاول اذ اكتفى  
المختصون من هذا الامر بالاستعلام شفاهه من  
بنكي قناة السويس والمهندس وهما البنكان اللذان  
تورط معهما المدعى عليه الاول واستولى منهما  
على قدر كبير من المال . كما لا يكتفى بمجرد  
التحري من محمد رجب عضو مجلس الشورى  
والذى يعمل في ذات البنك ، للوصول الى مركز  
المدعى عليه الاول ، ولو كانت هناك تحريات  
جادة من المختصين خاصة وان المدعى عليه قد  
تقدم في بادئ الامر بطلب فتح اعتماد عام  
بمبلغ كبير قدره عشرة ملايين من الدولارات  
لاحتكم بلا شك الوصول الى حقيقة مركزه  
المالى النسيء وماضيه غير المشرف ولامتنعوا  
بعد ذلك عن اعطائه ما يطلبه ، ولما ضامنت  
اموال البنك التي استولى عليها المدعى عليه  
الاول غدرا واحتيالا — ولا يجدى البنك بعد ذلك  
ما اتخذ من اجراءات بعد ان غر هاربا الى الخارج  
لا نفطى اصوله ديونه الكبيرة .

#### واقعة بنك التنمية والائتمان الزراعي :

في ٢١/٣/١٩٨١ أرسل نائب رئيس الوزراء  
للشئون الاقتصادية والمالية الى نائب رئيس  
الوزراء للتنمية الشعبية كتابا بالموافقة على  
تخصيص مبلغ ١٩ مليون جنيها كقروض ميسرة  
بفائدة ٣٪ سنويا ووضعها تحت اشراف أجهزة  
التنمية الشعبية لتوزيع وتوزيعها وتوزيعها  
التوسع في منافذ التوزيع بالمحافظات وتوزيعها من  
خلال أجهزة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان  
الزراعي وبنوك المحافظات ووفقا للخطة التي



بالجيزة ، فأشار الى مضمون الوثائق سالفة الذكر . وفكر أن مديونية البنك بلغت بالفوائد ٣٧٤ مليون و ٠٩٦٢٧ جنيه . وأن المدعى عليه الأول تم له انشاء ٦٠ منفذا وأنه تم توقيع الحجز على ٤٢ منفذا استنادا لحق الامتياز العام المقرر للبنك عملا بالمادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ، وأن هذه الحجوز تمت في المدة من ٢٧ الى ١٩٨٢/٣/٣١ ولم يتم الحجز على باقي المنفذ لتقليم جهاز المدعى العام الاشتراكي بوضع اختتام على القاذف . وأضاف بأن خطابات نائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية الى رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسي اعطى ثقة للتعلم مما يشجع البنك على اقراضه ، وأن قيام البنك بالصرف دون خطاب ضمان يسأل عنه ابراهيم احمد غالى .

بالجلسة ردد الشاهد السابق اقواله . وأضاف أن ابراهيم احمد غالى لا يملك تعديل العقد والضمان للوارد به ، وأن صاحب السلطة هو مجلس ادارة البنك الرئيسي وأنه كان يتعين الرجوع له .

كما شهد منير جرجس مسيحه خبير بنك التنمية بالجيزة ومدير عام الشؤون المالية والإدارية سابقا بأن القرض منح وأن تقديم أى خطاب ضمان بالجلبج رغم اشتراط ذلك بالعقد وأن الذى منح التمويل بدون ضمان هو ابراهيم احمد غالى .

وقرر محمد عبد القادر عبد الواحد نائب المدير العام للبنك الرئيسي أن صاحب السلطة في تعديل العقد هو مجلس ادارة البنك الرئيسي وليس من سلطة ابراهيم احمد غالى اجراء هذا التحصيل منفردا . كما قرر أنه لم تحصل منه موافقة على هذا التعديل كما يدعى بذلك ابراهيم احمد غالى .

وقرر ابراهيم احمد غالى أن التعديل وأن صدر عنه . الا أن ذلك بعد موافقة شفوية من محمد عبد القادر عبد الحميد . وذكر أن القصد من الضمان هو اقامة القاذف طبقا للسياسة العليا

معها وايداع الإيرادات الخاصة بالقاذف والسحب منها ، وأشارت الفكرة الى أن الشركة بدلت فعلا باتامة ٣٥ منفذا ، وينتظر أن تصل الى مائة منفذ في نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ . وقد تأخر على الفكرة بالموافقة وتحرير القرض في ١٩٨١/٦/١٥ من رئيس قطاع التنمية والاستثمار بالبنك الرئيسي ، وفي ١٩٨١/٦/١٦ من نائب رئيس مجلس ادارة البنك ( محمد عبد القادر عبد الحميد ) وفي ١٩٨١/٦/١٧ من رئيس المجلس .

في ١٩٨١/٨/١٧ تم تحرير عقد القرض بين ابراهيم احمد غالى بصفته رئيس مجلس ادارة بنك التنمية بالجيزة والمدعى عليه الأول نائبا عن شركة اريك بالشروط سالفة الذكر .

تقدم المدعى عليه الأول خطب ضمان صادر من بنك قناة السويس نص فيه على الا يسرى بمسئولة الا بعد ايداع مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه بالبنك ، أي ان الخطاب مشروط .

تحرر لاحق للمعد ( غير مؤرخ ) بين طرفيه سألنى الذكر لتقرير فيه الى تمتر تقديم المدعى عليه الأول خطاب الضمان ، وأنه لذلك رأى العهول من البند الوارد بالاعتد منه ، وأن بنك التنمية بالجيزة يقوم باصدار خطاب ضمان للبنك المفوض به الاعتماد بالوافقة على تراهه على تمويل الاعتماد المذكور في حدود مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه والمبلغ المتبقي من القرض عن طريق البنك الرئيسي ومفاد هذا الحق أن القرض أصبح بلا ضمان .

استنادا للعقد تم صرف مبالغ للمدعى عليه الأول على دفعات في المدة من ١٩٨١/٨/١٨ الى ١٩٨٢/١/٥ .

في ١٩٨٢/٤/٢٦ وإثر ما تكرر من استيراد المدعى عليه الأول . أغذية فاسدة تقدم للبنك بشكوى لنابية الأموال العامة العليا خاصة بالمدىونية . ويتحقق الشكوى مسئل عبد الرحمن محمد شحاته مدير ادارة التنمية ببنك التنمية



وهو ما لا يملكه فضلا عن أنه يصطدم مع نص المادتين الأولى ، ١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء البنك والتي تعتبران البنك الرئيسي هو السلطة العليا الهيمنة على البنك وتروعه التابعة له . وواضح مما تقدم أن القرض لم يتم التعاقد عليه الا بعد دراسة من ادارة الائتمان بالبنك الرئيسي والتي استقرت وجوب تقديم خطاب الضمان .

**رابعا -** لم يكن تقديم هذا الخطاب شرطا رئيسيا بالمعقد فقط ، بل سبقه عرض من جانب المدمى عليه الأول بالموافقة عليه عندما تقدم بطلب للبنك الرئيسي يطلب فيه الموافقة على منح القرض ، ومن ثم فإن عجز المدمى عليه الأول من تقديمه كان دلالة واضحة على مركزه المالي غير المأمون . ومع ضخامة القرض والذي يمثل ثمة رأس مال الشركة المسمى في عقد الشركة ، واهميته بالنسبة لسياسة الدولة فإن ذلك وجوب الرجوع الى البنك الرئيسي أو الاستعانة من العميل من بنك قناة السويس أو غيره من البنوك التي يتعامل معها المدمى عليه الأول للوقوف على حقيقة مركزه المالي طبقا للأصول المصرفية التي تستلزمها المسادة الأساسية من القانون سالف الذكر والتي لو تمت لكشفت عن حقيقة توقفه عن الوفاء بديونه .

أما القول بأن تعديل العقد بالتنازل عن شرط خطاب الضمان فلم يتعلق بعملية التحصيل أو التنفيذ تنطوي تحت سلطة ابراهيم احمد غالى فلا سند له من القانون .

وكذا القول بأن القرض مضمون الوفاء به بما قدمه المدمى عليه الأول من بوالص تأمين مبادرة عن بنك المهندس ، يرد عليه أن هذه البوالص تغطي مخاطر الحريق فقط دون غيرها من المخاطر التي استلزم العقد تغطيتها .

ومن ثم يكون ابراهيم احمد غالى قد نوت بإجراء التعديل والتنازل عن شرط خطاب الضمان تأمينا جوهريا لضمان الوفاء بدين البنك بعيدا عن

للدولة وأن المدمى عليه الأول بدأ في عمل منفذا تبيل استخدام القرض ، وأنه طبقا للعقد كان في امكانه الحصول على مائة الف جنيه بدون ضمان ، وإن شرط خطاب الضمان يعد تعسفيا ، ولم يكن من الممكن تقديمه ، ذلك لأنه لو توافر المبلغ لديه لقام بعمل المنفذ دون حاجة للقرض . وأضاف أنه أراد تحقيق أهداف سياسة الدولة وذلك بأن يتم التنفيذ بالتمويل الذاتي وأنه نجح في ذلك حيث أقام المدمى عليه الأول ٧٠٠٠ نفذا قيمة تكاليف كل منفذ حوالي ٧٠٠٠ جنيه تزيد قيمتها على القرض المنوح ، فضلا عن تقديم المدمى عليه الأول بوالص تأمين ببلغ ٤٨٥ ألف جنيه طبقا للمعقد . وأخيرا فإن دين البنك مضمون بحق الامتياز العام ، وقد تم توقيع الحجز على ٢٠٠٠ نفذا ، وأن تعديل العقد تم في حدود سلطته ذلك لأن التعديل خاص بعملية التحصيل وهو من العمل التنفيذي الذي لا يستوجب العرض على مجلس الإدارة .

وتستخلص المحكمة من سرد الواقعة على هذا النحو ما يأتي :

**أولا -** استغل المدمى عليه الأول عدم ارتفاع ابراهيم احمد غالى الى مستوى المسئولية بالتنازل عن شرط جوهري هو وجوب تقديم خطاب الضمان ، وعدم جدية الاستعانة من المدمى عليه الأول ، فضلا عن انعدام رقابة البنك الرئيسي على أعمال فرع الجيزة على تنفيذ القرض عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ سالف الذكر ، كما استغل ثقة كبار المسؤولين بالدولة فيه للاستيلاء على أموال البنك وليضم هذا البنك الى قائمة ضحاياه من البنوك الأخرى .

**ثانيا -** لم يتم دليل في الأوراق على احترام المدمى عليه الأول ما جاء بالمعقد من وجوب أيداع ايراد المنفذ الحساب الجارى بالبنك .

**ثالثا -** قام ابراهيم احمد غالى بتعديل شرط المعقد بالتنازل عن شرط تقديم خطاب الضمان فأصبح معه القرض بلا ضمان .



الزراعى . وفكر ان كلا من شركة الشرق للتأمين وبنك التنمية والائتمان الزراعى بالقاهرة وصندوق تأمين ضباط القوات المسلحة يشتركا في تأسيس البنك بنسبة ٧٪ أما باقى المساهمين فهم أفراد مصريون ، ويخضع هذا البنك لاشراف البنك المركزى . ويشير الى الوثائق مسالفة الذكر الخاصة بفتح الاعتماد واضاف انه في ١٩٨١/١٠/٥ تمت الموافقة على زيادة قيمة الاعتماد الى ٥٦٩١٥٠ دولار امريكي لضرورة استكمال قيمة الشحنة حيث انها كانت تزيد عن المبلغ الذى سبق الموافقة عليه وان الشحنة كانت مبادرة ٣٠٠ طن دبوس رومى ، ٢٥٠ طن كبد فراخ وان عملية الشحن تمت في ١٩٨١/١٢/٢٢ ووردت مستندات الشحن في ١٩٨٢/١/١٥ وان قيمة المستخدم من الاعتماد بلغ ٥٤٢٠٢٣٦٨ دولارا امريكيًا ، وان الباقي في ذمة المدعى عليه الاول بعد اضافة الفوائد المستحقة للبنك واستنزاف قيمة العطاء المودع لدى البنك تبلغ في ١٩٨٢/٦/٢١ ما يعادل ٨٠٢ مليون و٣٩٢٥٦ جنيه . واضاف ان مبررات منح التمويل الائتماني هو الاستعلاء الذي تم بسمرة كمال السعداوى بنحوب الاستعلاء بالبنك والذي اظهر ان العميل يتبع بسمرة طيبة وان مصادر استعلائه هي بنك قنسة السويس وبنك المهندس وبنك الاستثمار العربى . واقر في اقواله بان نتيجة الاستعلاء من البنك المركزى دلت على انه حين للبنوك بما يزيد على مليون جنيه ، وان هذه الاملاءة ليس معناها انه يتخلف عن سداد تلك الديون وانها تعبر عن حركة نشاطه .

ولام هذه المحكمة رد عمام الدين محمود فوزى مدير الائتمان بالبنك اقوال الشاهد السابق فيما يتعلق بمبررات فتح التمويل واضاف ان من الضمانات الحصول على العميل على اصال امانة متابل استلامه مستند الشحن وان الاصال يسير الرهن الحيزى . واضاف بلنه اذا صح من تقرير البنك المركزى ان العميل كان وقت فتح الاعتماد متمترا فان البنوك التى اعطت الاستعلاء لم تكن على مستوى امانة المسؤولية .

كما رد كمال على معوض مدير عام البنك امام المحكمة اقوال الشاهد السابق .

ديون المدعى عليه الاخرى ، والتي بلغت ١٩ مليون جنيا .

### واقعة البنك الوطنى المصرى :

في ١٩٨١/٦/١٥ تقدم المدعى عليه الاول بصفته رئيسا لمجلس ادارة الشركة القومية للعلاقات الصناعية والتجارية ( اريك ) بطلب لتج اعتماد مستندى .

انتهى راي ادارة الائتمان بالبنك الى ان توسع العميل يفوق امكانياته الظاهرة ، وان تعدد نشاطاته وتداخلها يجعل من الصعب التيقن من استقلاله كل نشاط خاصة وانه المسئول الوحيد عن كل الانشطة وان الجزائية المعروضة له تعبر عن سوء مركزه المالى .

ومع ذلك فقد جاء بتقرير الاستعلامات ان العميل ذو سمعة طيبة وانه يعمل دائما على الوفاء بالتزاماته ، وعلى هذا الاساس وافق البنك في ١٩٨١/٨/٢٠ على فتح الاعتماد المستندى في حدود مبلغ نصف مليون دولار امريكي لاستيراد مواد غذائية على ان يقوم بتغطية ٢٥٪ من قيمة الاعتماد نقدا عند فتحه وان يسدد الباقي خلال ١٨٠ يوما عن طريق ابداع حسيلة مبيعات البضاعة موضوع الاعتماد في حساب ابداع لدى البنك .

في ١٩٨٢/٤/٢٠ تقدم البنك ببلاغ لتبليغ الاموال العلمية العليا تضمن ان شركة اريك مدينة للبنك بمبلغ ٩٠٨٠٥٨١ دولارا امريكيًا مستحقة الوفاء في ١٩٨٢/٦/٢١ ناتجة عن فتح الاعتماد سالف الذكر .

بنتحقيقا لواقعة بسمرة التبليغ العلمية قرر عبد الحم صابر الموائى بقديم البلاغ انه عضو مجلس الادارة المتعبد والمشراف على الجهمسار التنفيذى للبنك ويعتبر في حكم المسئول عنه نظرا لان رئيس مجلس الادارة وهو السيد/ فتح الله رعمته غير متفرغ بالبنك لانه يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان



الائتمان قام بتسليم مستندات الشحن الى الدعي عليه الاول مقابل الحصول على ائصال امانته .  
 مما ادى الى شياع حقوق البنك .

**رابعا -** لما كان يبين من اتوال عبد المنعم صابر اللواتى عضو مجلس الإدارة المنتخب انه المسئول عن العمل في البنك الوطنى المصرى نظرا لأن رئيس مجلس ادارته وهو فتح الله رفعت غير مفرغ بالبنك اذ يشغل وظيفة اخرى هى رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - تتسائل المحكمة كيف يتسنى لهذا الأخير ان يظل محتفظا بوظيفته بالبنك الوطنى المصرى ، وهل يتقاضى مرتبا ومخصصات اخرى على الرغم من ذلك .

#### واقعة بنك الاعتماد والتجارة الدولى :

بتاريخ ١٩٨١/٤/٦ قام الدعى عليه الاول باعباره ممثلا للشركة الولية للمعاملات الصناعية والتجارية ( اريك ) رقم ١٩٨١/١٦٦٥٢ لدى البنك المذكور فرع ٢٦ يوليو ) بمبلغ ١٦٦.٠٠٠ دولارا امريكا ، وقام الدعى عليه الاول بدفع ٢٥٪ من ثبئة الاعتماد مند فتحه على ان يكون الباقى بشمان بضائع مستوردة لحساب الشركة من شركة اكسلانس اوف امريكا الكائنة بنيو اورليانز بلولايت المتحدة الأمريكية عبارة عن كبدية وفراخ وديوك روى واجزاء خلفية وذلك خلال تسعين يوما من تاريخ فتح الاعتماد .

ولبت من الاطسلاع على شروط مقد فتح الاعتماد المستندى البرم بين البنك والدعى عليه الاول ان جميع البشفع ويوالص الشسحن والصكوك واوامر التسليم ومستندات الملكية والتأهينات بجميع انواعها انهى تكون قد سلطت الى البنك نتيجة لفتح هذا الاعتماد تحبر مرهونة وتظل مرهونة للبنك كشمان لاية مبالغ دفعت بواسطة البنك ، ويكون للبنك السلطة في بيع جميع هذه البضائع من غير اخطار العميل بذلك .

سبق للبنك ان قام بالاستعلام من بنك قناة السويس عن المركز السالى للدعى عليه الاول،

انتهى تقرير اللجنة الفنية المشكلة بطلب نيابة الأموال العامة العليا الى ان خطأ البنك يتمثل في منحه للعميل تسهيلات ائتمانية دون اى ضمان عبنى .

كما انتهى البنك المركزى الى ان المؤشرات التى تعكسها ميزانية العميل في ١٩٨٠/١٢/٣١ لا تعتبر مطمئة لما تعكسه هذه المؤشرات من ضعف السيولة التقفية للشركة وضخامة مديونياتها وتحقيقتها خسائر سنة ١٩٧٩ بمبلغ ٢٧٩١٩ ألف جنيه ، فضلا عن عدم سلامة المركز السالى للعميل بصدية عامة ، وانه لا يتوافر اى ضمانات عينية تمكن البنك من اقتضاء حقه في حالة تضرر الدين وعدم سدادده للالتزامات المستحقة عليه في الوعد المناسب .

ويبين مما تقدم ما يلى :

**اولا -** ان الدعى عليه الاول قد استغل البنك المذكور لفتح اعتماد مستندى لحسابه لديه بعد ان قام بالوفاء بقدر ٢٥٪ من قيمة الاعتماد عند منحه . ثم نجح في الحصول من البنك على مستندات الشحن مقابل تحرير ائصال امانة - الامر الذى يدل على التواء مسئلكه وسوء نيته .

**ثانيا -** ان كلا من بنك قناة السويس والمهندس والاستثمار العربى قد ارتكب غشا ، اذ اعلى بمعلومات غير صحيحة الى البنك الوطنى المصرى بهناسبية الاستعلام عن سمة هذا العميل ، حين اعطى استعلاما كاذبا عن مركزة السالى ، وهو امر ينافى القيم والاخلاص ويجافى الشرف والامانة .

**ثالثا -** ان قيام البنك الوطنى المصرى ويتمثل في كل من عضو مجلس الإدارة المنتخب عبد المنعم جابر اللواتى ومديره العام كمال على معوض ورئيس ادارة الائتمان عصام الدين مخنود فوزى قد ارتكب خطأ جسيما الحق ضرا جسيما بالسال العام حين منح الدعى عليه الاول ائتمانه رغم خسارة ميزانيته وعدم سلامة مركزه السالى ودون ضمان عبنى . هذا الى ان رئيس ادارة



## ويستند مما سلف ما يلي :

**أولاً -** ان الدعى عليه الأول قد استغل البنك المذكور وفتح الاعتماد لحسابه لديه بعد الوفاء بقدر ٢٥٪ منه عند فتحه ، ثم نجح في الحصول من البنك على مستندات الشحن مقابل تحرير سنداً أذنياً مؤرخاً في ١٩٨١/٥/٢٢ دون الوفاء بقيته - الأمر الذى يدل على مسئلة الملتوى غير الجدير بالثقة . وقد تأيد ذلك بقباهه بتحرير شك دون مقابل وفاء بعد ذلك .

**ثانياً -** ارتكب بنك قناة السويس غشاً : اذ توالم مع الدعى عليه الأول في سبيل الاحتيال على بنك الاعتماد والتجارة الدولى بنسبة الاستعلاء عن سمعة هذا العميل . وقد سبق للمحكمة ان عرضت لديونية الدعى عليه الأول لدى بنك قناة السويس - الأمر الذى يبين انه ان الاستعلاء الصادر منه في ١٩٨١/٤/١ الى بنك الاعتماد والتجارة الدولى عن المركز المالى للدعى عليه الأول وشركته لم يرتفع الى مستوى الاخلاق القوية والامانة والشرف والشموه بالمسئولية .

فاجاب البنك الاخير في ١٩٨١/٤/١ بأن الدعى عليه الأول يمثل شركة اريك التى أسست في ١٩٧٧/١/١ كشركة توصية بسيطة ترتبط بالاستيراد والتصدير والنوكيلات التجارية وخاصة استيراد الحبوب المجددة ، وان الشركة ذات استثمارات عالية كبيرة ، وتتمتع بسمعة راسخة جداً .

بتاريخ ١٩٨١/٥/١٤ ورد للبنك اشعار خصم من مراسله في الخارج يفيد خصم مبلغ ٦٩٨٢٣٦٩ دولاراً امريكياً تمثل قيمة البضاعة التى تم شحنها بموجب الاعتماد المستندى المذكور .

في ١٩٨١/٥/٢٢ قام البنك بتسليم الدعى عليه الأول مستندات الشحن مقابل تحريره بصفته لصالح البنك سنداً أذنياً مؤرخاً ١٩٨١/٥/٢٢ بمبلغ ٧١٨٤٨٨ دولاراً امريكياً مستحق الوفاء في ذلك التاريخ مع فوائد بواقع ٢٪ سنوياً . وهذا المبلغ يمثل ٧٥٪ من قيمة المبلغ الذى تمام مراسل البنك بخصمه على حساب البنك .

لم يتم الدعى عليه الأول بالوفاء بقيمة السند الأذنى ، ولكنه حرر ضماناً له الشيك رقم ٤٠٥٠٢ بتاريخ ١٩٨١/٨/١٩ بمبلغ ٧٢٤٥٠٠ دولاراً امريكياً وذلك لصالح البنك ومحمولاً عليه أيضاً . وتبين انه بلا رصيد قائم وقابل للسحب عند تقديمه للصرف في ذلك التاريخ - الأمر الذى حدا بالبنك لرغمة الجنحة المبشرة رقم ٢١٧١ سنة ١٩٨٢ الازكية طالبا عقاب الدعى عليه الأول من جريمة اصدار شيك بدون رصيد عملاً بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزاه ان يدفع للبنك مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت عما اصاب البنك من اضرار مالية واجدية . وبجلسة ١٩٨٢/٤/٢٦ قضت المحكمة فيليبيا بحجبه ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة قدره عشر ايام جنيه لوقت التنفيذ والزاه بان يدفع للبنك تعويضاً مؤقتاً ٥١ جنيه والمصاريف .

**ثالثاً -** كما تنوه المحكمة ايضاً الى خطأ البنك - وهو فرع لمنشأة اجنبية تبشر نشاطها في مصر للتعامل بالعملة الحرة بمقتضى ترخيص من الهيئة العامة للاستثمار ، صادر في ١٩٧٥/١٢/٢٠ ويخضع في بساطة نشاطه لاشراف البنك المركزى للدولة - اذ لم يرجع الى البنك المركزى قبل فتح التسهيلات المصرفية التى يتمتع بها وحجم المستخدم منها فضلاً عن عدم وجود بضاعة تحت يد البنك او ما يفيد تخزين بضائع لصالحه طبقاً للعقد الموقع مع العميل وعدم وجود سجلات لطلب البضائع لدى البنك للتعرف على حركتها او رصيدها ، وقد اشار لذلك كله تقرير اللجنة الفنية المنتدبة من نيابة الاموال العامة العليا ، فضلاً عن قيام البنك بتنظيم العميل مستندات الشحن مقابل الحصول منه على مجرد سند اذنى ، مما ادى الى حقيقة مؤلمة هي ضياع ضمان الوفاء بقيمة الدين الذى اصبح ديناً شخصياً مجرداً من أى ضمان لادائه - الأمر الذى يعرض



وتبينوا أن العنبر الخاص بشركة اريك مغلق لاحتفاظها بفتحها حسبما أخبرهم نائب مدير التلاجة ، فوضوا الجمع الأحمر عليه حتى قدم في اليوم التالي مندوب الشركة ابراهيم عبد الحميد الجنائني وقام بفتح العنبر بعد أن تأكلوا من سلامة اختاره فضبوا مائتين وسبعين طناً من الدجاج المستورد من اليونان ، وتبينوا من الفحص الظاهري لها وجود فطر منتشر على جلدها ونفخ خواصها الطبيعية من حيث الرائحة والقوام ، وأرسلوا عينات منها الى معمل التحليل حيث اسرعت النتيجة من عدم صلاحيتها للاستهلاك الأسمى لوجود رائحة كريهة بها ولنفس خواصها الطبيعية من حيث اللون والرائحة والقوام واعتلال حيوانات التجارب بنسبة من ٨٠٪ الى ٩٠٪ . ثم حصلوا يوم ١٩٨٢/٢/٢٨ على عينات من بلبى الأغذية الموجودة بنفس العنبر وأرسلوها لمعمل التحليل .

وتأيدت أقوالها بما ورد بتقارير معمل التحليل مما ضبط بتلاجة مرغم بالمعربة يوم ١٩٨٢/٢/٢٢ ، كما ثبت من تقارير معمل التحليل ان اللاتشون الرومي المضبوط يوم ١٩٨٢/٢/٢٨ غير مطابق لقرار وزير التجارة رقم ١٣٩٨ لسنة ١٩٧٥ لعدم تدوين تاريخ الصلاحية على العبوات وأن اللحم المحروم المضبوط في نفس اليوم المذكور غير صالح للاستهلاك الأسمى لانتهاء تاريخ الصلاحية المدون على العبوات .

وقرر ابراهيم عبد الحميد الجنائني انه يعمل بشركة اسكندرية لانتاج وتوزيع المواد الغذائية والتي تحصل عليها من الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية ومن مخازنها بتلاجة مرغم بالمعربة وان الشركتين ملوكتان للدمى عليه الأول توفيق عبد الحى سليم .

وصادق عضوى اللجنة فيما ذكره بشأن مرافقتهم الى التلاجة وفتح العنبر لهم .

وقرر محمد محمود امين مراقب الأغذية بجبرك الاسكندرية أنه سبق ان ورد لحساب

أموال البنك للخطر ، وهو ما انتهى اليه الموقف الحالى .

### واقعة استيراد الدواجن واللحوم الفاسدة من الخارج :

شهد الرائد محمد كمال نعيم بقسم مباحث التتويين بالاسكندرية انه بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢١ تلقى مكالمات هاتفية كما وردت اليه معلومات تفيد بأن غروع شركة اسكندرية لتوزيع المواد الغذائية وشهرتها اريك تقوم بعرض وبيع دواجن مجمدة خلا غلافها الخارجى من بيان تاريخ انتهاء صلاحيتها ، فاقبلت بمرافقة مفتش الأغذية الحشية أحمد سعيد الجمال الى فرع الشركة بالأثرارطة ، وتم ضبط اثنين وسبعين كجاجة مستوردة من اليونان ، ثم توجه الى فرع الشركة بطبعم حيث تم ضبط مائة واثنى عشرة كجاجة من نفس النوع ولم يبين على أغلفتها جيمسا تاريخ الانتاج . وأضاف ان ينشئ الأغذية قام بأخذ العينات اللازمة منها وأرسلها لمعمل التحليل الذى اصادت بعدم صلاحيتها للاستهلاك الأسمى لتغير خواصها الطبيعية من حيث اللون والرائحة والقوام وتحلل انسجنتها .

وشهد أحمد سعيد الجمال بمضمون ما شهد به الشاهد السابق .

وتأيدت أقوالها بما ورد بتقارير معمل التحليل .

وقد تحرر من هذه الوثيقة محضر اللجنة ٨٩٤ لسنة ١٩٨٢ باب شرقى ، وتأيدت الدموى الجنائية ولم يفصل فيها بعد .

وأمرت مديرية الشؤون الصحية بالاسكندرية بتشكيل لجنة لتفتيش التلاجات الكنتنة بمنطقة رابع وضبطه اغذية فاسدة . وشهد عضوان من هذه اللجنة هما غاروق عبد العزيز صالح مساعد مراقب عام الأغذية وأحمد فايز أحمد مفتش اغذية المعربة ارج اعضاء اللجنة انتقلوا يوم ١٩٨٢/٢/٢١ الى تلاجة مرغم بالمعربة ،



٧ - رسالة شرائح رومى مجمدة وآردة من امريكا في ١٩/٥/١٩٨١ بوزن ٨٢٠٥ طنا رفضت صحيا واذا تمام مفتش اغذية المايورسة في ٢٨/٢/١٩٨٢ لضبطها فلم يجد سوى ١٣٠٠ كرتونة وكان اصل الرسالة ٢٠١٥ كرتونة .

وقرر محمد سيد نونيق وكيل وزارة الصحة بالاسكندرية بمضون ما قرره محمد محمود امين .

وقرر اسماعيل فهمى محمد مدير عام مزرع الهيئة العليا للرقابة على الصادرات والواردات بالاسكندرية ان الهيئة رفضت سبنا وعشرين رسالة مستورة لحساب الشركة الدولية للعلاقات الصناعية لخلقتها المواصفات النومية .

واضلف ان الهيئة لا تتخذ اى اجراء بشأن الرسالة المرفوعة سوى اخطار المستورد بقرار الرفض .

وقرر حلم زكى بكارى مدير ادارة العجر البيطرى بالاسكندرية ان الهيئة رفضت ثلاث رسائل مستورة لحساب الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية ، وهى الرسائل الاولى والثانية والسبعة الواردة باتوال محمد محمود امين .

وشهد سعد الدين مصطفى غياض مفتش اغذية الوردان اته حصل في ١٩٨٢/٤/١ على عينات من الديوك الرومى الكنبلة واجزاؤها من ورك وديوس وجناح ومؤخرة الودعة بثلاثة ماهر حتى بالوردان لحساب الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية واسفر تحليلها عن عدم صلاحيتها للاستهلاك الادمى عدا الديوك الرومى الكنبلة .

وتايحت اتواله بما ورد بتقرير معمل التحليل .

وقرر احمد محمد علية مراقب سلام الاغذية بمخرسة الشئون الصحية بالاسكندرية ان مراتبة الاغذية بجرك بور سعيد اخطرتة في ٢١/٢/١٩٨٢ لضبط رسالة دواجن مودعة

الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية ( اريك ) سبع رسائل اغذية مستورة ورفضت لعدم صلاحيتها للاستهلاك الادمى وهى :

١ - رسالة دواجن وآردة من النمنما في ١٣/٥/١٩٧٩ بوزن ٩٧ طنا واعيد تصديرها الى الخارج .

٢ - رسالة دواجن من اليونان في ٢٢/٦/١٩٧٩ بوزن ٣٠٨٣٧٠ طنا اخرج من مائة طن منها لصلاحيتها واعيد تصدير الباقى لعدم صلاحيتها .

٣ - رسالة دواجن وآردة في ٦/١١/١٩٧٩ بوزن ١٩٣٤٩٣ طنا اخرج عنها بناء على ما ورد بتقرير معمل الاسكندرية من صلاحيتها للاستهلاك الادمى ولودعت ثلاثة رمادة بالقليوبية ، ثم ورد بتقرير معمل التحليل بالقاهرة ان العينات المأخوذة من هذه الرسالة غير صالحة للاستهلاك الادمى لوجود ميكروب السلومونيلا بها فارسلوا لحدريية الشئون الصحية بالقليوبية لضبط الرسالة فلم تضبط سوى خمسة طن في ١٧/١/١٩٨٠ وتبين ان الشركة كانت قد تصرفت في باقى الرسالة .

٤ - رسالة دواجن وآردة من اليونان في ١٢/٩/١٩٨٠ بوزن ٣٥٨٤٠ طنا اعدمت لعدم صلاحيتها .

٥ - رسالة دواجن وآردة من اليونان في ٢٠/٩/١٩٨٠ بوزن ٥٨٦٨٠ طنا واعيد تصديرها الى الخارج .

٦ - رسالة دواجن وآردة من امريكا في ديسمبر سنة ١٩٨٠ بوزن ١١٢١١٢ طنا ، لودعت بثلاثة المايورسة في ٧/٢/١٩٨١ تحت النخط لحين صدور القرار النهائى ثم مسخر في ٢٥/٢/١٩٨١ برفض الرسالة صحيا واخطرت الشركة بذلك ولم يتم اعدامها ولم يحرر محضر بتصريف الشركة فيها الا في ٢٢/٢/١٩٨٣ .



مصر للتبريدات والتخزين طبقا لتقرير التحليل، المؤرخ ١٩٨٢/٥/٢٢ ولانتهاء صلاحيتها في شهر أبريل سنة ١٩٨٢ .

وقد كشفت الأوراق والتحقيقات التي أجريت في هذا الشأن عن وجود سلبيات تستدعي وضع ضوابط محكمة لتلافيها ومنع تكرار ما حدث ، وعن وقوع خطأ أو تقصير يستدعي مؤاخذة المسئول عنه بعد مباشرة التحقيق معه بمعرفة الجهة المختصة ويمثل ذلك فيما يلي :

١ - أن معمل التحليل بالإسكندرية أمرت بالانتراج النهائي من بعض الأغذية قبل ورود نتيجة تحليل العينات المأخوذة منها من معامل القاهرة . مما يسر للبدعي عليه الأول التصرف فيها قبل ورود تقرير معمل القاهرة بعدم صلاحيتها للاستهلاك الأدنى . وقد علل حليم فريد مسلم مدير معمل الإسكندرية تصرفه هذا بأنه شام به بنساء على خطب من الدكتور عبد الغنى أبو السمود الوكيل الوقائى بمديرية الشؤون الصحية بالإسكندرية تضمن أنه حرر بنساء على تعليمات من الدكتور أحمد محمد المقاد وكيل وزارة الصحة للشؤون الصحية الوقائية ، إلا أن الأخير نفى صدور هذه التعليمات بأنه ولن يسأل الدكتور عبد الغنى أبو السمود لوجوده بالخارج الأمر الذى قد يستدعي اجراء تحقيق لتقصيد المسئولية .

٢ - أن كلا من مراقبة الأغذية وإدارة الحجر البيطرى وهيئة الصافرات والواردات الخوط بها فحص رسائل الأغذية الواردة كل فيما يخصه تكفى باخطار المستورد برمض الرسالة المستورده دون أن تتخذ الإجراءات السريعة والكفيلة بإعدام الرسالة المربوطة أو إعادة تصغيرها حسب الأحوال للحيلولة بين المستورد والتصرف فيها ، الأمر الذى يسر للبدعي عليه الأول التصرف فى ثلاث رسائل دواجن ثبت من التحليل عدم صلاحيتها للاستهلاك الأدنى ، والقيلام ببيعها للمواطنين والإصرار بصحتهم ، ولم تحرك الجهات الصحية المختصة ساكنا إلا بعد ضبط الدواجن

بتلاصة أبو شيف بمنطقة أبيس بالإسكندرية لحساب الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية ، كانت قد وردت الى ميناء بور سعيد فى ١٨/١/١٩٨٢ وسلمت الشركة تحت الحفظ حتى يصدر قرار نهائى بالانتراج عنها ثم تقرر رفضها صحيا ، فالتفت لجنة الى التلاجة ولم تجد بها سوى ١٣٢٢ كرتونة و ١٠٧ شيكارة بلاستيك بن كيدة الدواجن الجيدة الأمريكيتى فى حين أن أصل الرسالة ٢١٦١ كرتونة .

وثبت من محاضر اعدام المجددات الثالثة لعدم صلاحيتها للاستهلاك الأدنى والتي كانت مودعة بالتلاجات لحساب الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية انها عبارة عن :

١ - ١٠٣٢٢ كرتونة جنساح رومى و ٢١٣ كرتونة كبد دواجن بتلاجة شركة الجيزة للتبريد بالمواحدة طبقا لتقريرى التحليل المؤرخين ١٩٨٢/٣/٢ و ١٩٨٢/٥/٢٢ .

٢ - ٢٢٢٧٠٤ طنا دواجن واجزائها بتلاجة راماد تنيوب التابعة لشركة جبركو طبقا لتقرير التحليل المؤرخ ١٩٨٢/٣/٢٨ .

٣ - ٥٤٣٢٨٠ طنا من دواجن واجزائها ونحم مفروم وسجق بتلاجة مرغم بالمعمرية التابعة لشركة مصر للتبريد والتخزين وهى الكمية المخبوطة فى الجنبعة ٨٩٤ لسنة ١٩٨٢ بباب شرقى .

٤ - ٣٧٧٥ كرتونة و ١٨١ شيكارة دواجن وكبد دواجن واجنبعة بتلاجة أبو شيف هريدى بمنطقة أبيس طبقا لتقرير التحليل عن العينات التى أخذت فى ٢٢/٤/١٩٨٢ .

٥ - ٢٤٨ قطعة دجاج بتلاجة ميت عمر طبقا لتقرير التحليل المؤرخ ١٩٨٢/٦/٧ وتحرر عنها المحضر رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٢ جنح أمن دولة ميت عمر .

٦ - ٢٥٥٢٩٨ طنا دواجن واجزائها ولحم مصنعة بتلاجة كفر الجبل بالمهرم التابعة لشركة



طباعتهما . وأن المؤسسة رغم ذلك استمرت في طباعة هذه الجلات والكتب وتسليمها للمدعي عليه الأول بالخلفه للقواعد المقررة والتي تقضى بعدم تسليم المطبوعات الا بعد سداد قيمتها - نظرا للصلات القوية والشخصية التي كانت تربطه بالرحوم أحمد إبراهيم حمروش رئيس مجلس ادارة المؤسسة السابق وهاجر عبد العزيز متولى سعودي مدير الشؤون الادارية والمالية للمؤسسة السابق ، واستغلاله نفوذه لحيثها حتى وصل الأمر الى حد تقدير قيمة المطبوعات المطلوبة بأقل من تكلفتها الحقيقية .

ومن ناحية أخرى فان المؤسسة المذكورة قد تعاقبت بالأمر المباشر مع المدعي عليه الأول لتوريد انواع مختلفة من أوراق الطباعة ، بالخلفه للقواعد المقررة والتي تقضى بأن يكون التعاقد من طريق مناقصة علية في هذا الشأن ، فقد قام رئيس مجلس ادارة المؤسسة ومديرها سلفي الذكر رغم رفض الإدارة التجارية بالمؤسسة بالتعاقد مع المدعي عليه الأول ، وقدم له مبلغ ٢٠٦٢٥ جنيه بالإضافة الى احدى عشر سندا اذنية على المؤسسة قيمتها ١١٦٨٧٥ جنيه . في الوقت الذي لم يقدم بمسه المدعي عليه الأول الا أوراق طباعة بلغت قيمتها ١٥٢٨٥ جنيه . وتبين أن هذه الأوراق إما خالصة لا تصلح للاستعمال أو تخالف مواصفات التعاقد ، فضلا عن أن بعضا من هذه الأوراق لم تكن المؤسسة بحاجة اليها أصلا لوجود كميات كبيرة منها بمخازنها ، والبعض الآخر يتم تصنيده محطيا وكنت المؤسسة تشتريه مباشرة من الشركات المنتجة دون وسيط . وقد تبين أن هذه السندات الاذنية موقعة عليها من رئيس مجلس ادارة المؤسسة ومديرها للشؤون المالية والإدارية السابقين دون أن تكون ثابتة في القيد المحفورية للمؤسسة ، لاتعدام السبب القابل في عدم توريد بضاعة للمؤسسة وقت انقضاء في التاريخ الوارد بها أو في تواريخ استحقاقها . كما تبين أن المدعي عليه الأول استغل سببها هذه السندات الاذنية التي حصل عليها دون وجه حق وقدمها لبنك قناة السويس .

الفاسدة بمعرفة الرائد محمد كمال مهيم في ١٩٨٢/٢/٢١ أي بعد حوالي عام .

٣ - أنه كان يجب اعدام البضاعة المستوردة وعدم اسباح باعادة تصديرها في حالة رفضها صحيا ، وتحصيل ٢٥٪ من قيمة الرسالة لصالح وزارة التجارة لذا اعيد تصديرها في حالة رفضها لأسباب أخرى غير صحفية ، كما أنه يجب على مصلحة انجبارك اخطار لجنة التيسيرات الاستيرادية بهذه المخالفات بمجرد اخطارها برفض الرسالة من السلطات الصحية المختصة وذلك حسبما شهد به محمد بهاء الدين خالد رضوان مدير عام التجارة الخارجية ورئيس لجنة التيسيرات الاستيرادية .

٤ - أنه هنك رسائل اغنية فاسدة أخرى وردت للبلاد ولم يتخذ بشأنها أي إجراء وهي رسالة لتقاطع الخصاص عام ١٩٧٩ ورسالة لتقاطع الخصاص وثلاث رسائل لهيئة السلع التموينية ورسالة لشركة مصر للتجارة الخارجية عام ١٩٨٠ ورسالة لتقاطع الخصاص عام ١٩٨١ وذلك حسبما ورد بالتوال بعد عبد الله ميسوى مراتب الاغنية بيمرك الاستكفورية بجلسة المعاكسة والكشف القدم منه من رسائل الجيومات المرموعة خلال اعوام ١٩٧٩/١٩٨٠/١٩٨١ .

٥ - وأخيرا فان الجهات الصحية المختصة لا تقوم بالتفتيش الدوري في فترات متقاربة على الاغنية المعنولة بالتالجات للتأكد من صلاحيتها .

#### واقعة التعاقد مع مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر :

شاهد محمد عبد الحمم محمد مراد ، نائب المدير العام لمؤسسة دار الشعب في التحقيقات وبجلسة المحكمة بأن لجنة شكلت برئاسة لفحص الحساب بين مؤسسة دار الشعب وشركات المدعي عليه الأول وتبين له أن الأخير مدين للمؤسسة بمبلغ ٦٤٤ ألف وم ٤٣٥٨١ ، وأن مصدر هذه المديونية قيم المدعي عليه الأول بطبع بعض الجلات والكتب المحفورية دون سدادها قيمة



الأول وشركته قدرها ٣٠١ مليم ١٩٥٠.٣١٧ جنبيه .

وجاء بتبنيه الدفع والإنذار بالحجز الموجه الى المدعى عليه الأول من جبرك الاسكندرية والمؤرخ في ١٩٨٢/٢/٨ أنه ملتزم بدفع مبلغ ٦٣٠ مليم و ١٠٩٥٨ جنبيه فرق رسوم جبركية .

كما ثبت من مكتب الهيئة العلية للتأمينات الاجتماعية المؤرخ في ١٩٨٢/٤/١٧ ان المدعى عليه الأول لم يتم بسداد ما هو مستحق للهيئة من اشتراكات للمالين لديه بمقداره ٢٨٠٢٨ جنبيه .

وشهد سلطان محمود احمد الصحفي بجهة اكوبر في التحقيقات وبجلسة المحاكمة بأنه لدى مطلعته بعض الصحف لفت نظره ورود اسم توفيق عبد الحى المدعى عليه الأول بصحافتها باعتباره مسؤولاً عن التهميش الشعبية و الاسكندرية ، رغم سبق معرفته بصفه المشين وسبق اتهام حياته سنه الاشرع وابنها مجدى الاشوح يقتل سيده طامعة في السن تدمى زكيه محمد على بقصد سرقتها وصور حكم من محكمة جنليات الاسكندرية على زوج شقيقته باعدامه شنقا وبالإشغال الشاقة على حياته ، نحرر مقالاً بالمجلة بعنوان « على التهميش الشعبية الدلال بالاسكندرية » .

ثم استورد قائلًا أنه علم ان بعض كبار المسئولين عن التهميش الشعبية قد ارسلوا خطابات الى محافظ الاسكندرية يزكون فيها المدعى عليه الأول ويطلبون فيها منحه تسهيلات عديدة للدفع منقذ لتوزيع ما يستورده من دولجين ولحوم فيها ، وقد وافق محافظ الاسكندرية الاسبق المهندس نعيم ابو طالب على ذلك ، واستنكر الشاهد اختيار المهندس عثمان احمد عثمان للمدعى عليه الأول مسئولاً عن الامن الغذائي .

ولرف قائلًا أنه علم بأنه قد ضبط بمنافذ التوزيع التى شيدها المدعى عليه الأول دولجين ولحوم ناسدة وغير صالحة للاستهلاك الادمى ،

واضاف الشاهد بان المدعى عليه الأول بنتيجة نفوذه لدى رئيس مجلس ادارة المؤسسة ومدير الشؤون الادارية والمالية ساقى الذكر - حصل على مبلغ عشرين الف جنيه من المؤسسة كمموله له مقابل توسطه في رسو عينية طباعة على المؤسسة خاصة بشركة الحارث والهندسة ، باجراءات ملنوية .

وشهد محمد صلاح عيد الفلاح ، مدير عام مؤسسة دار الشعب السابق ، بجلسة المحاكمة، بأنه قد استندت اليه ادارة التكاليف بالمؤسسة في اوائل عام ١٩٧٨ . ويخصصه الفواتير الخاصة بتعامل المؤسسة مع المركز الثقافي الجامعى الذى يملكه المدعى عليه الأول ، تبين له ان قوائم اسطر التعامل مع المركز المذكور تقل كثيرا من تكلفتها الحقيقية وتكبد المؤسسة خسارة جسيمة ، فضلا عن ان المدعى عليه الأول معين للمؤسسة بمبلغ يربو على اربعين الف جنيه قيمة طبع المجلات والكتب الدورية التى لم يتم بسداد ثمة طباعتها بالمخالفة للقواعد المقررة التى تقتضى بعدم تسلم المطبوعات الى العملاء الا بعد سداد كامل قيمتها . لذلك فقد تقدم لرئيس مجلس ادارة المؤسسة السابق بذكره سئنها عدم تجديد العقد مع المركز الثقافي الجامعى الذى يملكه المدعى عليه الأول أو الارتباط بقوائم الاسعار السابقة خلال عام ١٩٧٨ لسا تكبده للمؤسسة من خسارة جسيمة الا ان رئيس مجلس الادارة السابق التفت عنها ، وأصدر قراره بنقله لامل آخر ، وقد تبين له ان المدعى عليه الأول تربطه برئيس مجلس الادارة السابق صلات قوية وشخصية واستغل نفوذه لديه الى حد تقدير قيمة المطبوعات باقل من تكلفتها الحقيقية . كما نعى الشاهد المالكور عليه بالسندات الانفية سالفة البيان ، ولكد عدم ثبوتها في العيود الدفترية للمؤسسة .

**واقصة عدم سداد الضرائب والرسوم واشتراكات هيئة التأمينات الاجتماعية :**

ورد بمكتب رئيس الادارة المركزية للشئون التنفيذية بمصلحة الضرائب المؤرخ فى ١٩٨٣/٣/٢٠ ان الضرائب المستحقة على المدعى



مع التسفل لاتهامه في تضاييا عديدة بالاحتيال  
وانصدار شيكات بدون رصيد ، وأنه مطلوب شتيعز  
حكم صادر ضده بالحبس مع التسلل مدة ثلاثة  
اشهر في القضية رقم ٢٩٠٣ سنة ١٩٧٨ بولاق  
لاعطته شيكا بدون رصيد ، كما ان الحكم الصادر  
ضده في القضية رقم ١٩٢٣ سنة ١٩٧٢ بالحبس  
مع التسلل مدة شهرين لاعطائه شيكا بدون رصيد  
م ينفذ حتى الآن .

واضلفت التحريات انه للمضيه السيرة  
وسجله التحلل بالاجرام ظل ادراجه على قوائم  
المهنيين من السفر سوريا حتى ١٩٧١/٦/٣٠  
حيث تم رفع اسمه من قوائم المهنيين عندما قام  
بمباشرة نشاط تجاري في التصدير والاستيراد  
فصرح له بالسفر للخارج عدة مرات .

كما كشفت التحريات كذلك عن ان المدعى  
عليه الاول قد حصل من بعض بنوك الاستثمار  
والشركة العربية لتجارة الخارجية على تسهيلات  
ائتمانية جاوزت خمسة عشر مليوناً من الجنيهات  
بناه على اعتمادات مستندية بدون أية ضمانات  
عقارية مستنداً في ذلك على صلاته ببعض  
الشخصيات العدة واتجاه الدولة نحو توسيع  
السلع الاستهلاكية . واستغل جزءاً من هذه  
الأموال في استيراد كميات من الدواجن ولم يسدد  
مديونياته للبنوك . وثبتت ان جزءاً من الدواجن  
التي استوردها غير مسموح للاستهلاك الانسي  
وضبطت في منفذ التوزيع التي شيدها غاسدة .  
وجرت ضده القضايا ارقام ٧٣ ، ١١٢ جنح لمن  
الدولة المسيدة زينب ، ١٨٢ جنح لمن الدولة  
الهم : القضية رقم ١٠ احوال قسم العمارة  
والقضية ٨٩١ جنح باب شرق بالاستكفيرة  
سنة ١٩٨٢ وامرت النيابة في هذه القضية الأخيرة  
بضبط واحضار المدعى عليه الاول . وعلى اثر  
ذلك هرب المدعى عليه الاول الى الخارج خشية  
المحاكمة الجنائية ، وتردد انه بأمريكا حالياً  
ولا ينوي العودة .

وقام الدفاع الحاضر بالجلسة ان المدعى  
عليه الاول سافر الى الخارج يوم ١٩٨٢/٢/٢٠  
بقائه على قرار صادر من رئيس المجلس الأعلى

تم هرب المدعى عليه الاول الى الخارج قبل ضبط  
هذه السلع الفاسدة بيوم واحد .

وقرر المهندس اسماعيل ابراهيم احمد عثمان  
بأنه توجيء أثناء عمله بوزارة التعمير - لبنان ان  
كان المهندس عثمان احمد عثمان وزيراً لها -  
بالمدعى عليه الاول في مكتبه حاملاً معه مجسلة  
تسمى مجلة صوت الطلاب ، وعرضها عليه ،  
فلما طالعها ، قرا بها عدة مقالات تتضمن نقداً  
لنظام الحكم واتهام للمسنولين بالفساد والرشوة  
والحسوبيية ، فنفى له ما جاء بترك المجسلة .  
وعندئذ سأل له المدعى عليه الاول بأنه مقتنع  
بالجهود التي بذلها وزارة التعمير ، وابدى  
استعداده للمساهمة في الاعلان عن اعمال عبذه  
الوزارة بلقضاء جريدة تحمل اسمها ، على ان  
يكون هو رئيساً لتحريرها ، فوافق على ذلك ،  
وتم انشاء هذه الجريدة بتحويل من ميزانية وزارة  
التعمير . وارفد قتلاً ان المدعى عليه الاول  
وزوجته المدعى عليها الثانية عملا كمحجرين في  
الجريدة المذكورة مقابل مبالغ مالية تقاضاها كل  
منهما . ونفى ما نسب اليه من تعزيزه طلباً  
للمدعى عليه الاول لدى بنك نشاة السويس  
للحصول على تسهيلات ائتمانية .

وثبت من الاطلاع على دفتر اذن استلام  
البضائع الفاسدة بشركة استكفيرة لتتاج وتوزيع  
المواد الغذائية ( احدى شركات المدعى عليه  
الاول ) وتبين كذلك من فحص مستندات شركة  
أريك ( احدى شركاته ايضاً ) ان هاتين الشركتين  
تابتا على اعطاء هدايا او تقديم مبالغ أو دفع  
اكراميات لبعض العاملين في الجهات الحكومية .

### واقعة هرب المدعى عليه الاول :

ثبت من تحريات مباحث أمن الدولة ان المدعى  
عليه الاول ادرج على قوائم المهنيين من السفر  
في ١٩٨٢/٨/١ على اثر ورود معلومات للمضمن  
اعتزاه السفر في جولة صحفية للدول العربية  
منتحلاً صفه المدير المسئول لجلة الجامعة العربية ،  
رغم انه لا يعمل بالمصحفة وغير مقيد بمتقابلة  
المصنفين . كما انه سبق الحكم عليه بالحبس



على سفره في ١٩٧٤/٢/٢١ من وزير الداخلية وقتئذ السيد /مدوح سالم ، ثم أدرج المدعى عليه الأول ثانية على قوائم المخوفين من السفر في ١٩٧٤/٥/٢٩ بموافقة وزير الداخلية السيد /مدوح سالم . ثم قدم المدعى عليه الأول عدة التماسات بحثت في ١٩٧٩/٦/١٤ بمعرفة مباحث أمن الدولة . وبم العرض ووافق مدير الإدارة على السماح بالسفر . وبتاريخ ١٩٨٠/٩/١٧ تم عرض فكرة على السيد نائب رئيس الوزراء وسمح له بالسفر إلى الخارج ، وفي ١٩٨٠/١٠/١٨ أدرج على قوائم ترقيب الوصول ، وأنه بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠ سافر المدعى عليه الأول بصفته رئيساً لوفد رياضية التايكوندو للاشتراك في بطولة العالم التي أقيمت باكواور .

وقرر أمام المحكمة اللواء عبد الكريم درويش مساعد أول وزير الداخلية ورئيس الاتحاد المصري للتايكوندو أن هذا الاتحاد قد أنشئ في عام ١٩٧٨ واتخذ أكاديمية الشرطة مقراً مؤقتاً له ، وقد تم اختيار المدعى عليه الأول وكيلاً لهذا الاتحاد ، ونفى سفر هذا الأخير ضمن بعثة التايكوندو إلى اكواور . وقدم مذكرة أورد بها سفر المدعى عليه الأول يوم ١٩٨٢/٢/٢٠ إلى الخارج كان مع ركاب شركة مصر للطيران إلى اثينا .

وقد طلبت المحكمة من المدعى المصام الاشتراكي بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٧ إرفاق الفكرة التي تم بقبضهاها الموافقة على سفر المدعى عليه الأول للخارج في ١٩٧٩/٦/١٤ أو صورة منها غير أن هذه الفكرة لم ترد لمحكمة حتى فصل في الدعوى .

والمحكمة بعد استعراض ما سلف تهييب بوزارة الداخلية أن يجري تحقيقاً يتناول موضوع سفر المدعى عليه الأول للخارج بعد أن حالت حوله الشبهات وكان في طريقه إلى يد العدالة للوقوف على ظروف سفره وسببه ومن سهل له سبيل هذا السفر حتى ينال من مناعته في هذا الشأن الجزاء الأوفى .

للشباب والرياضة في البعثة التي كان يرأسها اللواء عبد الكريم درويش مساعد أول وزير الداخلية ورئيس أكاديمية الشرطة بصفة المدعى عليه الأول وكيلاً للاتحاد المصري للتايكوندو . وقدم صورة لبعض صفحات جواز سفره تضمنت احداها تائسرة دخول من سفارة اكواور مؤرخة في ١٩٨٢/٢/١٦ .

وقد امرت المحكمة بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٠ بالاتصال بالمسؤولين بوزارة الداخلية لبحث من المدعى عليه الأول واستدعائه لتهول أمام المحكمة على أن يستعير في ذلك بالشرطة الجنائية الدولية مع ملاحظة أن بطلب في هذا الخصوص قواعد القانون الدولي بصفة عامة وما نصت عليه الاتفاقيات المبرمة بين مصر وسائر الدول في شأن تسليم المجرمين بصفة خاصة .

وقد أضافت محكمة الأمن المصام بوزارة الداخلية بكتيبها المؤرخ في ١٩٨٢/٢/٢٠ بأن المدعى عليه الأول سافر البلاد بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٠ متجهاً إلى اليونان ، وغادرت زوجته البلاد في ١٩٨٢/٢/٢١ بصحبة نجلها الأول للاحق بزوجة ثم عادت ثانية إلى البلاد وغادرتا في ١٩٨٢/٣/٩ إلى دبي مع نجلها الثاني للاقامة مع شقيقتهما الذي يصل بدبي . وقد أخطر القربول اثينا بوصول المذكور ، واذا طلبت المعلومات من تتركاته أفاد بوضوله إلى اثينا بتاريخ آخر مغادرة من القاهرة . وتم أخطر البند التي اشترت التحريات إلى ترده عليها وممارسته الأنشطة التجارية بها ومن بينها فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وأنه قد أخطرت للسكرازية العامة تديبداً لاستصدار تأشيرة قورية حواء ومتابعة نتائج البحث التي تقوم بها الدول التي أخطرت بذلك .

وأخيراً فإن المعلومات من المصادر السرية نذل على قيام المذكور ببعض الأنشطة التحرية في الخارج وتردده على بعض المحلات .

وافادت إدارة مباحث أمن الدولة أيضاً بأن المدعى عليه الأول كان ممنوعاً من السفر ثم ووفق



٧ - ١٤٢٢٦٠٥٦٤ جنبها قيمة رصيد حساب  
جارى بالعملة المحلية رقم ١٢١١٤/١٠/٥١ باسم  
الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية  
طرف بنك قناة السويس .

٨ - ٨٩٥٠ جنبها قيمة رصيد الحساب  
رقم ١٠٠١٢١٧ باسم الشركة الدولية للعلاقات  
الصناعية والتجارية طرف بنك الاعتماد والتجارة  
الدولى حتى تاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨ .

٩ - ٦٩٧٤٠٠٤٦ جنبها قيمة رصيد الحساب  
الجارى المفتوح باسم الشركة الدولية للعلاقات  
الصناعية والتجارية طرف بنك التنمية والائتمان  
الزراعى فرع الجيزة في تاريخ المطابقة .

١٠ - ٥٥٢٠٥٢٢ جنبها قيمة رصيد  
الحساب رقم ١/١٥٠١٦/٨٠ باسم الشركة  
الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية طرف بنك  
الهندس في تاريخ المطابقة .

١١ - ٥٠٨٨٦٦٥ جنبها قيمة رصيد  
الحساب رقم ١٢٤١ بالبنك الوطنى للتنمية فرع  
بلب اللوق حتى ١٩٨٢/٤/٣٠ .

١٢ - ٣٦٤٠٣٨٠ جنبها قيمة رصيد  
الحساب رقم ٢٠٤٠٢ باسم شركة اريك للاعلان  
طرف بنك قناة السويس حتى ١٩٨٢/١/٣١ .

١٣ - ٢٩٨٠٧١٢ جنبها قيمة رصيد  
الحساب رقم ٣/٣١/١٩١١٥٠ باسم الشركة  
الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية طرف بنك  
الاستكفارية فرع الجيزة حتى ١٩٨١/١٢/٣١  
ويرتضمن هذا الحساب أرصدة الحسابين رقمى  
٣١/١٩٠٤٠٠ باسم شركة اريك للاعلان  
و ٣١/١٩٠٤٥٠ باسم شركة اريك للتخزين  
المحولين للصنف الماكور .

١٤ - ١٩٩٧٠٠٠ جنبها قيمة رصيد  
الصنف رقم ٥٢٢٢٢٧ طرف بنك مصر فرع  
خلوصى بشبرا باسم شركة اريك للاعلان .

وحيث انه جاء ببيان عناصر الذبة المالية  
لهدمى طلبة الاول توفيق عبد الحى ابو العطا  
وعائلته المرسى بأوراق الدعوى والمؤرخ  
١٩٨٢/٥/٢٠ ان مركزه المالى يتنثل فيما يلى :

#### اولا - السيولة التقديرية :

##### ( ١ ) أرصدة حسابات جارية دائنة بالبنوك :

١ - ١٤٢٠٠٠ جنبها قيمة رصيد حساب  
جارى بالعملة المحلية رقم ٤٠٠٨٣٧ باسم  
الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية  
طرف ائنيك الوطنى المصرى حتى ١٩٨١/١٢/٣١ .

٢ - ٩٨٠٨٠١٣ جنبها قيمة رصيد حساب  
جارى بالعملة المحلية رقم ٢٠٠٤٤/١٠/٥١ باسم  
الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية  
طرف بنك قناة السويس حتى ١٩٨٢/١/٣١ .

٣ - ٩٠٧٣١٨٠ جنبها قيمة رصيد حساب  
جارى بالعملة الحرة رقم ٩٩ - ٤٠٠٨٣٧ - ١ -  
باسم الشركة الدولية للعلاقات الصناعية  
والتجارية طرف بنك الاستثمار العربى حتى  
١٩٨١/١٢/٣١ .

٤ - ٥٥٧٨٩١٦٧ جنبها قيمة رصيد  
الحساب الجارى بالعملة المحلية رقم ١٤٩٣٥٧  
باسم الشركة الدولية للعلاقات الصناعية  
والتجارية طرف بنك الاستثمار العربى حتى  
١٩٨٢/١/٣١ .

٥ - ٢٠٨٢٥٥٩٠ جنبها قيمة رصيد حساب  
جارى بالعملة المحلية باسم شركة اريك ٥ شارع  
شريف الصغير طرف البنك الوطنى المصرى فرع  
ثروت .

٦ - ١٦١٢٩٨١٠ جنبها قيمة رصيد حساب  
جارى بالعملة الحرة باسم الشركة الدولية  
للعلاقات الصناعية والتجارية طرف بنك قناة  
السويس حتى ١٩٨١/١٢/٣١ حسب كشف  
التقوية المحرر بمعرفة حسابات الشركة وبمبناها  
كالاتى : ٢٦٠٥٥٦٤٠٠٠ مراكا للمانيا - ٦٥٥٣٦٦ فرنكا  
فرنسيا - ١١٦٠٦٢ جنبها استراليا .



محمد توفيق عبد الحى — المدعى عليه الرابع —  
حسب كتاب البنك رقم ١٧٩٤ فى ١٩٨٢/٤/٤ .

#### ( ج ) مديونيت طرف الغير :

١ — مبلغ ٦٦١٤٤ جنيهات قيمة الرصيد  
النقدى لخزينة المقر الرئيسى لشركة أريك للعلاقات  
الدولية ١٠ شارع الرشيدى بالقصر العبنى فى  
الدولية ١٩٨٢/٢/١٤ طرّف محمد سمعد بلاط مدير  
حسابات الشركة .

٢ — مبلغ ٦٧٢٢٢ جنيهات قيمة الرصيد  
النقدى لخزينة شركة أريك للإعلان فى  
١٠/١/١٩٨٢ طرّف آين زكريا عذب الموفل  
بالشركة حسب محضر تسليم الخزينة بقايفه .

٣ — مبلغ ٢٤٩٨ جنيهات قيمة رصيد سلك  
طرّف المبالغين بالشركة الدولية للعلاقات  
الصناعية والتجارية حسب المبن بسجلات  
الشركة .

٤ — مبلغ ٦٧٢٧٨٥ جنيهات قيمة ايصالات  
إتاة تحت التسوية باسماء مذكورين حسب المقيّد  
بسجلات الشركة الدولية للعلاقات الصناعية  
والتجارية فى ١٩٨١/١٢/٣١ .

٥ — مبلغ ١٣٠٥٢٧٠٠ جنيهات قيمة كمبيالات  
مستحقة الاداء مسحوبة على مذكورين لحساب  
الشركة الدولية للعلاقات الصناعية والتجارية  
حسب المقيّد بدفاتر الشركة فى ١٩٨١/١٢/٣١ .

٦ — مبلغ ١٦٧٠٠ جنيهات قيمة كمبيالات صادرة  
لمصالح الشركة الدولية للعلاقات الصناعية  
والتجارية ضد حسين منان ومردة من البنك  
دون تحصيل .

٧ — مبلغ ١٥٢٠٦٠٠ جنيهات قيمة كمبيالات  
صادرة لمصالح شركة أريك للإعلان بالقاهرة ضد  
مذكورين ومردة من البنك دون تحصيل .

٨ — مبلغ ٢١٨٠٢٤٥٠ جنيهات قيمة رصيد  
دائن باسم شركة أريك للإعلان بالاسكندرية طرّف

١٥ — ١٢٩٣٣٧٨ جنيهات قيمة رصيد  
الحساب الجارى بالعملة الخرة رقم ١٤٩٣٥٧  
باسم الشركة الدولية للعلاقات الصناعية  
والتجارية طرّف بنك الاستثمار العربى حتى  
١٩٨٢/١/٣١ وقدره ١٥٥٨٢٩٠ دولارا أمريكيا .

١٦ — ٨٩١٨١٨ جنيهات قيمة رصيد  
حساب جارى بالعملة الحرة رقم  
١٢١١٤/٢٠/٧١ باسم الشركة الدولية للعلاقات  
الصناعية والتجارية طرّف بنك قناة السويس حتى  
١٩٨٢/١/٣١ قدره ١٠٧٤٤٨ دولارا أمريكيا .

١٧ — ١٥١٨٦٦ جنيهات قيمة رصيد  
حساب جارى باسم المركز الثقافى الجامعى  
( توفيق مبد الحى سليم ) طرّف بنك القاهرة فرع  
رمسيس فى ١٩٨٢/٣/٣٠ .

١٨ — ٧٨٨٥٠ جنيهات قيمة رصيد حساب  
جارى بالعملة الحرة رقم ٢١٥ طرّف بنك القاهرة  
فرع ميت غمر قدره ٩٥ دولارا أمريكيا حسب  
كتاب البنك رقم ٤٩٩٣ فى ١٩٨٢/٤/٢١ .

#### ( ب ) الاسهم والسندات :

١ — مبلغ ١٠٠٠٠ جنيهات قيمة مساهمة شركة  
أريك الاسكندرية فى رأس مال بنك الاسكندرية  
الوطنى للتنمية ( تحت التأسيس ) بعدد ١٠٠٠  
سهم حسب كتاب البنك رقم ٣٣٧ فى  
١٩٨٢/٥/٥ .

٢ — مبلغ ١٠٠٠٠ جنيهات قيمة اكتتاب المدعى  
عليه الأول فى رأس مال دار مايو الوطنية للنشر  
بعدد ١٠٠٠ سهم حسب كتاب المؤسسة رقم  
١٨٦٩ فى ١٩٨٢/٤/٦ .

٣ — مبلغ ٩٩٠٠ جنيهات قيمة اكتتاب فى رأس  
مال بنك المهندس بالدولار الأمريكى بعدد  
٢٥٠ سهم اصدار اول قيمتها ما يعادل ٢٥٠٠ جنيه  
و ٢٤٥ سهم اصدار ثانى قيمتها ما يعادل  
٢٤٥٠ جنيه باسم القاصر تهر توفيق عبد الحى —  
المدعى عليه الخامس — ومثلها باسم القاصر .



بالاسكندرية حسب كتاب محافظة الاسكندرية  
رقم ٤٠٦ في ١٩٨٢/٤/١ .

٢ - مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه قيمة تأمين مدفوع  
بشركة اريك للاعلان بالاسكندرية لحي شرق  
الاسكندرية على خبة استغلال اعمدة الانارة في  
نطاق الحي حسب كتاب محافظة الاسكندرية  
رقم ٤٠٩ في ١٩٨٢/٤/١١ .

٣ - مبلغ ٣٧١٨٠.٢٠٠ جنيه قيمة تأمينات  
لدى الغير لصالح الشركة الدولية للملاصات  
الصناعية والتجارية حسب المقيّد بفقرات الشركة  
في ١٩٨١/١٢/٣١ .

#### ثانياً - الأراضي :

١ - أرض غشاء للدمى عليه الأول كاتنة  
ببيت شم الزقاريق تبلغ مساحتها ١١٠٠ متر  
مخصصة لعمل ثلاثية صغيرة لتكوين ثلاث  
محافظات بالمواد الغذائية هي الدقهلية والشرقية  
والقليوبية سمعتها ٢٥٠ طن .

٢ - أرض بور غير منزوعة مساحتها عشرة  
أعنة وخمسة عشر قيراطا للدمى عليه الأول  
كاتنة بزرعة الكرنك رقم ١ بحوض زاوية  
عبد القادر وأبو خديجه ٢ قسم أول لمصل أول  
بناحية سيدى مسعود بزماء العامرية بمحافظة  
الاسكندرية حسب كتاب الجمعية التعاونية  
الزراعية بالقناية رقم ١٢٥٢ في ١٩٨٢/٥/٣  
وهذه المساحة مخصصة لاقامة مشروع ثلاثة  
ومزرعة دواجن ممولة من هيئة الفوفاز الفرنسية .

٣ - أرض غشاء مسورة مساحتها ثمانا  
وثلاثة عشر قيراطا وتسعة عشر سهما للدمى  
عليه الأول كاتنة بالقطر أرقام ٧٧ و ١٢٦ و ١٢٨  
و ١٣٢ و ١٣٤ بحوض بين الجسرين رقم ٢٥  
بقرية عرب الوراقى بناحية كفر زعادة مركز  
تليوب مقام عليها بالمسح تقتل على ثلاثة  
لحفظ جميع المواد الغذائية ومكاتب ومخازن  
حسب كتاب الهيئة المصرية العامة للمساحة  
رقم ٢٥٢٨ في ١٩٨٢/٥/١٠ .

حي وسط الاسكندرية حسب كتاب الحي الموزع  
١٩٨٢/٣/٣٠ .

٩ - مبلغ ٦٧٢٨١٦ جنيه قيمة رصيد  
التقدي بخرينة شركة الاسكندرية لانتاج وتوزيع  
المواد الغذائية في ١٩٨٢/٣/٢٩ عهدة حلة مؤاد  
حفظ امانة الخزينة حسب كشف حركة العهدة  
المستدية .

١٠ - مبلغ ٦٨١٦٩٢٩ جنيه قيمة رصيد  
التقدي بخرينة شركة اريك للاعلان بالاسكندرية  
بتاريخ ١٩٨٢/٣/٣ عهدة زويه عبده ابراهيم  
امينة الخزينة حسب محضر التسليم والتسلم  
المحرر في ذلك التاريخ .

١١ - مبلغ ١٦٥٥٠ جنيه قيمة ايصالات  
امانة تحت التسوية طرف العاملين بشركة  
الاسكندرية لانتاج وتوزيع المواد الغذائية .

١٢ - مبلغ ٦٦٥٩٧١٣٣٢٢٢ جنيه قيمة  
مديونيات من محمولين مع الشركة الدولية  
للملاصات الصناعية والمجارية في ١٩٨٢/٢/١٨ .

١٣ - مبلغ ٤٠٦٨٣٢٨٦ جنيه قيمة  
ايصالات امانة طرف مذكورين وجدت حال النحفظ  
على مقر شركة الجيزة الوطنية للأمن الغذائي في  
١٩٨٢/٣/٢٠ .

١٤ - مبلغ ١٨٤٥٦٠ جنيه قيمة رصيد  
دائن طرف شركة جبركو للفريد والهندسة حسب  
كتاب الشركة رقم ٢٤٩٧ في ١٩٨٢/٤/٢٨ .

١٥ - مبلغ ١١٧٩٦ جنيه قيمة مديونية  
مذكورين لصالح شركة اريك للاعلان بالقاهرة  
حسب كتاب الشركة الموزع ١٩٨٢/٢/٢٤ .

#### (د) تأمينات :

١ - مبلغ ٩٠٠.٠٠٠ جنيه قيمة تأمين  
مدفوع لحي شرق الاسكندرية على خبة تأمين  
الحبل رقم ١٠ بالبلوك رقم ٤ مسكن بكوس  
الاقتصادي والواجرة لشركة اريك للاعلان



## ١١٣٥ - العقارات :

١ - سبعة محلات شريك كثيفة بارتام  
٣ شارع الجمهورية الجديدة و ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٦٠٥  
شارع الجمهورية القديم و ١٤ بشارع السوق  
النجارى بناحية أبو قير تحت التجهيز لاقليسة  
تلاجات بها باسم شركة اسكندرية لانتاج وتوزيع  
المواد الغذائية .

٢ - كامل ارض و بناء وتجهيزات مخبز نصف  
الى كائن بشارع وابور المياه المقترع من شارع  
بور سعد بيت غير مقلم على مساحة ٢٠٠  
متر مربع .

٣ - منزل ملك الدعى عليه الاول بقرية  
سنتيماى مركز ميت غير بمشكلاته .

٤ - حصة بقرها النصف في مزرعة انربية  
الدواجن بناحية قرية ابو بنهان كثنة على طريق  
ميت غير المقصورة .

## ١١٣٦ - السيارات :

بملك الدعى عليه الاول بصفته الشخصية  
وباسم شركائه اسطولاً من السيارات الالكي  
والنقل يبلغ عددها ٧٤ سيارة بملكا كالآتي :

- ١ - السيارة رقم ٩٤٥١ مرسيدس ٢٨٠
- ٢ - السيارة رقم ١٠٨٦٦٦ نصر ١٢٨
- ٣ - السيارة رقم ١٩٧٥ ملاكى
- ٤ - السيارة رقم ٧٦/١٣٢ فيات
- ٥ - السيارة رقم ٢٦٦٧٣ اولدنز موبيل ملاكى
- ٦ - السيارة رقم ٢٦٦٧٤ ايسوزو
- ٧ - السيارة رقم ٢٩٦٢٢ مكدان نقل
- ٨ - السيارة رقم ٣٧٩٨٢ دايهاتسو نقل
- ٩ - السيارة رقم ٣٧٩٨٣ دايهاتسو نقل
- ١٠ - السيارة رقم ٢٨٥٠٤ دايهاتسو نقل
- ١١ - السيارة رقم ٢٨٥٠٥ دايهاتسو نقل
- ١٢ - السيارة رقم ٢٨٥٠٦ دايهاتسو نقل
- ١٣ - السيارة رقم ٢٨٥٥٢ دايهاتسو نقل
- ١٤ - السيارة رقم ٢٨٥٥٣ دايهاتسو نقل
- ١٥ - السيارة رقم ٢٨٧١٤ دايهاتسو نقل
- ١٦ - السيارة رقم ٣٩٣٢٤ دايهاتسو نقل
- ١٧ - السيارة رقم ٣٩٣٢٥ دايهاتسو نقل

- ١٨ - السيارة رقم ٣٩٣٢٦ دايهاتسو نقل
- ١٩ - السيارة رقم ٣٩٣٢٧ دايهاتسو نقل
- ٢٠ - السيارة رقم ٣٩٣٢٨ دايهاتسو نقل
- ٢١ - السيارة رقم ٣٩٣٢٩ دايهاتسو نقل
- ٢٢ - السيارة رقم ٤٨٠٠ ميكروبلس
- ٢٣ - السيارة رقم ٤٨٠٠ ميكروبلس
- ٢٤ - السيارة رقم ٨٧١٢٤ بيجو ٥٠٤
- ٢٥ - السيارة رقم ٢٦٢٧٦ ايسوزو
- ٢٦ - السيارة رقم ٣٧٩٩٢ دايهاتسو
- ٢٧ - السيارة رقم ١٦١٤/٨٢٨٢ اسكندرية
- ٢٨ - السيارة رقم ٢٤٢٣٨/٤٤٦١ اسكندرية
- ٢٩ - السيارة رقم ٢٤٢٨٥ اجرة اسكندرية
- ٣٠ - السيارة رقم ٤٧٨٢ نقل اسكندرية
- ٣١ - السيارة رقم ١٧٨٨/٣٥٣١٢
- ٣٢ - السيارة رقم ٢٥٤٦٣/٤٧٨٢
- ٣٣ - السيارة رقم ٢٦١٨٢/٤٧٨٠
- ٣٤ - السيارة رقم ٢٥٦٤٢ اسكندرية
- ٣٥ - السيارة رقم ٢٦٥٢٦ ، ٣٦ - السيارة رقم ١٩٦٥٧
- ٣٧ - السيارة رقم ٢٦١٦٠ اسكندرية
- ٣٨ - السيارة رقم ٢٧١٦١ اسكندرية
- ٣٩ - السيارة رقم ٣٧٢٠ نقل غربية
- ٤٠ - السيارة رقم ٢٢٨٩/١١٠٠٥ اسكندرية
- ٤١ - السيارة رقم ٢٢٨٩/١١٠٠٥ اسكندرية
- ٤٢ - السيارة رقم ٢٢٨٩/١١٠٠٥ اسكندرية
- ٤٣ - السيارة رقم ٢٢١٧٦ اسكندرية
- ٤٤ - السيارة رقم ٢٥١١٨ اسكندرية
- ٤٥ - السيارة رقم ٢٥٣٩٤ نقل اسكندرية
- ٤٦ - السيارة رقم ٦٤٤٦٩ نقل اسكندرية
- ٤٧ - السيارة رقم ٢٢٣٧٢ نقل اسكندرية
- ٤٨ - السيارة رقم ١٥٧٤١/٢٦٣٧٧ نقل القاهرة
- ٤٩ - السيارة رقم ١٨١٠٠/٧١٥٠ نقل اسكندرية
- ٥٠ - السيارة رقم ١١٩١٠ نقل اسكندرية
- ٥١ - السيارة رقم ٣٥٥٠٤ نقل القاهرة
- ٥٢ - السيارة رقم ٣٩٣٢١ نقل القاهرة
- ٥٣ - السيارة رقم ١٠٧٥٥ نقل القاهرة
- ٥٤ - السيارة رقم ٥٥٨ نقل اسكندرية
- ٥٥ - السيارة رقم ١٠٧٦١ نقل اسكندرية
- ٥٦ - السيارة رقم ٢٤٨٠٨/٤٥٧٤
- ٥٧ - السيارة رقم ٥١٢٤٩ نقل القاهرة
- ٥٨ - السيارة رقم ٣٥٢٢/٩٥٢٣ نقل القاهرة
- ٥٩ - السيارة رقم ٢٤٥٣/٨٥٥٦ نقل اسكندرية



شريف الصغير بالقاهرة يتبعها ورشة كثة علم،  
مساحة ٢٠٠ متر يقسم الدقي محافظة الجيزة  
كما تمتلك مواقع بالشوارع وتراخيص وورشتين  
لصنع اللوحات والحدادة والتجارة ومائة وثلاثين  
ترخيصاً صغاراً من محافظتي القاهرة والجيزة  
لوضع لوحات وملصقات دعائية ومخزين للبراي  
والأخشاب بالجيزة والدقي .

٣ - شركة الجيزة الوطنية لإنتاج وتوزيع  
المواد الغذائية « أريك للواد الغذائية شركة  
توصية بسيطة » بغرض إنشاء مزارع للدواجن  
والمخازن الآلية وإنتاج وتعبئة الخضار والفواكهة  
وقرية المواشي وتصنيع النعوم والألبان ومقرها  
الرئيسي ١٦ ب شارع مراد بالجيزة وينتقل  
سنتين منفذا بدائرة محافظتي الجيزة والقاهرة .

٤ - شركة أريك للتعمير « توفيق عبد الحمى  
سلم وشركاه » شركة توصية بسيطة بين المدعى  
عليه الأول وزوجته المدعى عليها الثانية وولديه  
المدعى عليهما الرابع والخامس غرضها إنشاء  
وتجهيز المسكن والبيوت الجاهزة والقروض  
وتقسيم الأراضي مقرها الرئيسي ١٠ شارع  
الرشيدى قسم السيدة زينب محافظة القاهرة .

٥ - شركة أريك للتخزين والتوريد والهندسة  
شركة توصية بسيطة تحت التأسيس طبقاً  
للقانون الاستثمار الأجنبي باسم المدعى عليه  
الأول وزوجته المدعى عليها الثانية وولديه المدعى  
عليهما الرابع والخامس غرضها إقامة ثلاث  
تلاجات تبريد وتجميد الأولى بمنطقة طلويب على  
طريق القاهرة الإسكندرية الزراعي والثانية  
بمنطقة ميت غمر بمحافظة الدقهلية والثالثة  
بمنطقة العاصرية بمحافظة الإسكندرية .

٦ - فرع شركة اكسلانس لوف أمريكا  
بالقاهرة شركة بتنية الجنسية أسستها المدعى  
الأول وزوجته المدعى عليها الثانية والمدعى عليه  
الثاني مقر أحمد حننى عمال مركزها القاهرة  
١٠ شارع الرشيدى بالسيدة زينب ولها فروع  
بأثينا ولندن وبريس وتامبا وفلوريدا بالولايات  
المتحدة الأمريكية .

٦٠ - السيارة رقم ١٨٩٠٤ نقل إسكندرية ،  
٦١ - السيارة رقم ٤٧٨٤/٢٦٨٠٨ نقل  
إسكندرية ، ٦٢ - السيارة رقم ٧٧٤٩ إسكندرية،  
٦٣ - السيارة رقم ١٢٤٦٩ إسكندرية ،  
٦٤ - السيارة رقم ٣٥٠٢١ بجو ملكي القاهرة،  
٦٥ - السيارة رقم ٧١٨٤٨ نقل داهياتسو  
القاهرة ، ٦٦ - السيارة رقم ٣٩٢٣٨ نقل  
داهياتسو القاهرة ، ٦٧ - السيارة رقم ٨٧١٣٥  
نقل داهياتسو ، ٦٨ - السيارة رقم ٣٥١٣٤  
بجو ملكي القاهرة ، ٦٩ - السيارة رقم  
٢٦٩٧٣ أبسوزو نقل ، ٧٠ - السيارة رقم  
٨٢٠٢ فيست ١٢٢ موديل ١٩٧٧ ، ٧١ -  
السيارة رقم ٣٣٥٤٨ نقل إسكندرية ،  
٧٢ - السيارة رقم ٧١٢٨٩ نقل القاهرة هـ  
طن ، ٧٣ - السيارة رقم ١٠٩٢٣ نقل دقهلية ،  
٧٤ - السيارة رقم ٧٤٥٨٤ برسيدس دقهلية ،

#### خامساً - الشركات ومناقل التوزيع التابعة لها :

١ - الشركة الدولية للعلاقات الصناعية  
والتجارية « أريك » شركة تسليمن بين المدعى  
عليه الأول وزوجته المدعى عليها الثانية  
ماتن محمد مسلم غرضها التصدير والاستيراد  
والتوكيلات التجارية مقرها الرئيسي ١٠ شارع  
الرشيدى بالنيرة قسم السيدة زينب وقد أتممت  
شأنية منافع للتوزيع بمدينة القاهرة في الزيتون  
ونادى هورابو والسيد زينب وشبرا ونقابة  
الهندسين ونادى مصر للبولي والواردى وأقيل  
كما تمتلك ثلاثة محلات بفرعي الدراج تعمل في  
توزيع المواد الغذائية وتتبعها بخلاف منافع للتوزيع  
بمدينة القاهرة سبعة منافع بمدينة المنصورة  
بشارع عبد المنعم رياض وجامع النصر والجلاد  
والشيخ حسنين وكلية العلوم وطولوين وسنوب  
ومنفذ واحد بميدان المحطة بميت غمر .

٢ - شركة أريك للأعلان « توفيق عبد الحمى  
سلم وشركاه » شركة توصية بسيطة بين المدعى  
عليه الأول وزوجته المدعى عليها الثانية والمدعى  
عليه السابع عبد السلام عباس محمد غرضها  
مزاولة نشاط الدعاية والإعلان والمصطفات بتواها  
مقرها الرئيسي شقة ٢٠٧ بالمقار رقم ٥ شارع



عن : ثلاث ثلاجات بالمصرية كهر الجبل مرغم تابعة لشركة مصر للتبريد والتخزين ، ثلاجة الوردان تابعة لشركة ماهر حفى واولاده ، ثلاجة ابيس التابعة لثلاجة محمد-ابو زيف بالرسيل ، ثلاجة الكائنات تابعة لشركة ميكات العالية ، ثلاجة رمادة تابعة لشركة جركو للتبريد والهندسة ، ثلاجة الحوامدية تابعة لشركة الجيزة للتبريد ، ثلاجة ابيس/٢ تابعة للشركة المصرية للتبريد والتلج والمجففات . وذلك بخلاف ثلاجة طوخ المملوكة للشركة الكائنة على طريق مصر الاسكندرية الزراعى ، كما نبتك الشركة منافية نافذة بدائرة حى غرب الاسكندرية وبسمة منفذ بدائرة حى وسط الاسكندرية وحصلت كذلك على موافقة من محافظ الاسكندرية باتشاء مائة منفذ تابعة لها باحياء المدينة .

#### سائسا - المقولبات :

١ - ٥٠٠٠ جنيه قيمة مجموعة من الاعمدة الحديدية واللافتات الخشبية مشونة بنساء امرا طلق بشارع محطة ترام-السيوف امام ٣٥ قسم المنزة ملك شركة اريك للاملان بالاسكندرية .

٢ - محتويات الورشة الكائنة بقسم النقى محفظة الجيزة ملك شركة اريك للاسلا ن بالقاهرة .

٣ - عدد ٩٤ لافنة اعلانية ملك شركة اريك للاملان بالاسكندرية قامت الشركة بتنفيذ تماقاداتها بموجب ترخيص صادر من هيئة النقل المصام بالاسكندرية لمدة ثلاث مسنويات تبدأ من ١/١/١٩٨١ .

٤ - اثلاث ومغروشات محل اتابه المدمى عليه الاول بالفيلة الكائنة برقم ٦٦ ب شارع جسر السويس قسم الزيتون محافظة القاهرة .

٥ - اثلاث ومغروشات محل اتابه المدمى عليه الاول بالافقة الكائنة بالمطار رقم ٣ شارع اللشى ببيت عمر .

٧ - شركة اريك للمصمم والاستشارات الهندسية شركة تصت التأسيس مقرها ١٠ شارع الرشيدى قصر المعنى بالقاهرة .

٨ - شركة اريك للاملان بالاسكندرية « محمد مسلم الاشوح وشركاه » شركة توصية بسيطة بين المدمى عليه السادس محمد مسلم الاشوح والمدمى عليها الثالثة عشر نهيه ابو مشهور عوض والمدمى عليه الاول بصفته وليا على وليه المدمى عليها الرابع والخلص غرضها ممارسة نشاط المدنية والاعلان والمصنات بانواعها مقرها الرئيسى ٣٥٥ طريق الحرية قسم مدي جابر محافظة الاسكندرية وقد تماقتت مع الهيئة العامة لنقل الركاب بالاسكندرية على منحها حق استغلال مواقع اعلان داخل وخارج المنشآت والوحدات المتحركة التابعة للهيئة لمدة ثلاث مسنويات تنهى فى ١٩٨٣/١٢/٣١ كما تماقتت مع نادى الترام الرياضى على استغلال اسوار وواجهه النادى لمدة ثلاث مسنويات تنهى فى ١٩٨٣/١٢/٣١ .

٩ - شركة اسكندرية لانتاج وتوزيع المواد الغذائية « اريك للمواد الغذائية » شركة توصية بسيطة بين المدمى عليه السادس محمد مسلم الاشوح شريك بخصامين وآخرين موصين غرضها انتاج الخضر والفاكهة وتعبئتها وانشاء مزارع للواجن وتسويق المواد الغذائية وغيرها مقرها الرئيسى ٨ شارع كامل كيلاتى قسم باب شرق محافظة الاسكندرية ونبتك الشركة اثنين وثلاثين منفذا للبيع منها ١٩ بعبينة الاسكندرية ، ٤ بعبينة دمنهور و ٤ بعبينة كفر الدوار وواحد بعبينة المحمودية و ٤ بعبينة كفر الزيت كما يتبهما ستة محلات تجارية كائنة بارقام ٣ شارع الجمهورية الجديدة و ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ شارع الجمهورية القديمة و ١٤ شارع السوق التجارى بمنطقة ابو قير وقد تماقتت على اقلية ثلاجة لحفظ اللحوم المجددة بالمحلات الكائنة بشوارع الجمهورية وسعدت مبلغ عشر آلاف جنيه لى وسط الاسكندرية على فية تلك هذه المحلات ، هذا والثلاجات المجررة بعبينة الشركة عسيرة



٣ - مبلغ ٤٠٣٨٦٩ر٦٠٠ جنيهها للمصرف  
الاتحادى العربى للتنمية والاستثمار ( بنك  
الاستثمار العربى ) .

٤ - مبلغ ٨٢١٢٨٦٩ر٨٠٠ جنيهها لبنك قناة  
السويس .

٥ - مبلغ ٣٦٩٢٥٩ر٨٠٢ جنيهها للبنك  
الوطنى المصرى .

٦ - مبلغ ٨٨٥٩٥٨ر١٢٤ لبنك المهندس .

٧ - مبلغ ١٧٩٩ر١٥٠ جنيهها لبنك الامتداد  
والتجارة الدولى .

٨ - مبلغ ٤٩٢٧٢ر٨٦٤ جنيهها لشركة مصر  
للتوريدات والتخزين .

٩ - مبلغ ٤١٧٨٥٣٨ جنيهها للهيئة العامة  
للتأمينات الاجتماعية قيمة متفرقات اشتراكات  
العاملين بشركة اريك للاعلان بالاسكندرية وشركة  
اسكندرية لانتاج وتوزيع المواد الغذائية بفسلاف  
النوائد والغرامات .

١٠ - مبلغ ١٠٩٥٨ر٦٣٠ مستحق لصحة  
الجبارك .

١١ - مبلغ ١٥٠٣١٧٢ر١٥٠ جنيهها  
للفرائط المستحقة لصحة الضرائب على الدمى  
عليه الاول وشركائه فى منشأته الدجارية .

هذا ولد تقدم ممثل الدمى العام الاشتراكى  
بالجنسية بلحق لبيان عناصر الذمة المالية  
للدمى عليه الاول بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٣ جاء  
به ان هناك اصولا مختلفة اخرى فى ذمة الدمى  
عليه توفيق عبد الحى سليم توأما ما يلى :

#### ١ - السيولة النقدية :

( أ ) مبلغ ٣٣٣٦١ر٤٩١ جنيهها قيمة رصيد  
حساب جارى المدعى عليه لدى ادارة ائضاء  
الاستثمار بالبنك الاهلى المصرى حسب كتاب  
البنك رقم ١٨٠٨ / ١٢ / ٢٣ .

( ب ) مبلغ ١٠٢٥٠ جنيه قيمة مبالغ تم  
التحفظ عليها بمعرفة نيابة الاموال العامة لدى

٦ - موجودات وتجهيزات محل الدنا للتوزيع  
والمواد الغذائية ١٣ شارع بور سعيد بميت غمر  
من ضمنها ثلاثى تجميد وثلاجة عرض .

٧ - موجودات وتجهيزات بوتيك غبنوس  
بشارع بور سعيد بميت غمر .

٨ - موجودات وتجهيزات مركز لتوزيع  
الالبان بشارع بور سعيد بميت غمر .

٩ - محتويات مخزنين ملك الدمى منية  
الاول احدهما كتان بشارع محمد شافى البكرى  
بميت غمر والاخر بحارة الدش بميت غمر .

#### سابعا - المصوغات والجوهرات :

١ - ٦٠٠٠ جنيهه قيمة مجموعة من  
المشغولات الذهبية وجدت بحل امانة الدمى  
عليه الاول وزوجته الدمى عليها الفضية بالمغار  
الكتان برقم ٦٦ ب شارع جسر السويس وببيتها  
كالاتى : خاتم ذهب بفصوص حمراء ، عدد ٣  
سلسلة منها واحدة بيضاء ، عدد ٥ ما شاء الله  
منها واحدة بيضاء ، عدد ٢ خاتم ابيض بفص ،  
عدد ٢ بزوش ، طقم قميص مكون ٢ زرار ودبوس  
واحد ، طاقم حبر جاف ، طقم مقعد وحلق كريسطل ،  
عدد ٤ فردة حلق ، فيلة حلق .

٢ - ٥٠٠ جنيهه قيمة مجموعة من المصوغات  
الذهبية وجدت بحل امانة الدمى عليه الاول  
الكفنة برقم ٣ شارع الليلى بميت غمر وببيتها  
كالاتى : عدد ٤ سلسلة ، عدد ٤ ما شاء الله  
منها واحدة مرصعة بالماس ، خاتم بفص ،  
غويشة كفيته بفص ، فيلة .

#### ثانيا - الخصوم المحققة :

١ - مبلغ ٤٠٩٦٢٧ر٢٧٤ جنيهها لبنك  
التنمية والائتمان الزراعى .

٢ - مبلغ ٨٨٦٧٢ر٧٦٠ جنيهها للشركة  
العربية للتجارة الخارجية .



المختصة . ومما يؤكد ذلك المعنى ما نصبت عليه المادة ٢٥ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ من أنه لا يجوز الإدعاء الخفى أمام محكمة القيم . لما كان ما تقدم ، فإن طلب التدخل المبدي من طالب التدخل سالف الذكر يكون بغير سند من القانون خليقا من ثم بعدم القبول .»

وحيث أن محل الإدعاء افتتح مرافقته ثقلا ان المدعى عليه الأول عضو في جمعية مهمتها تحطيم قوى الشعب وتحطيم اقتصاد مصر ، مساهم في مؤامرة كبرى ارتكبت في حق مصر تهدف الى القضاء على اقتصاده والأجهال على شعبه بالتسلسل الى قوته وصحته . انهاء عصابة منظمة تعمل بأسلوب علمي وتخطيط محموس . سرق المدعى عليه الأول الشعب من ودائع الاستراد بالبنوك التي تساهم فيها بعض البنوك وشركات القطاع العلم وقام بتزويرها للخارج . فلم المدعى عليه الأول ابتداء بالاستيلاء على تسع مليون جنيه من بنك قناة السويس وكثفت زوجته الخدع عليها الثانية هي الضمان الوحيد للواء بهذه الملايين . وتكرر هذا النهج مع سائر البنوك الواحد تلو الآخر . فالمصابة واحدة والمخطط واحد والطريقة واحدة . فزعم المدعى عليه الأول بالكتابة الابن الغذائي لأرهاب النفس في غذائهم ، متخذاً من تأسيس شركات وهمية مثل شركة الجيزة الوطنية برؤس أموال وهمية وإجراءات وتوقيعات مزورة — متخذاً من ذلك سندا لمخه تسهيلات دون ضل .

واستطرد قولا ان المسؤولين نسبوا على رأس هذه البنوك أفرادا جهلوا بأعمال البنوك ، إذ قال لخدم في بنك قناة السويس « ملكم ومال البنك ، ماذا يضايكم في تصرفاتنا في هذه الأموال هذا مالنا ونحن أحرار فيه » .

ثم قام بمثل الإدعاء بشرح الوثائق المسندة الى المدعى عليهم وأسفدها الواقعية التي نقل على توافر الإدعاء عليهم ، مردداً إن المدعى عليه الأول حصل على الأموال التي يريدها بدون ضمانات حقيقية حتى استطاع في فترة وجيزة أن

بنك القاهرة فرع سيزوستريس بالاسكندرية تهفل بمساهمة المدعى عليه الأول في رأس مال بنك الاسكندرية الوطنى للتنمية .

## ٢ - الختومات :

سيارات جرى التحفظ عليها بمعرفة نيابة الأموال العامة بجراج محافظة الاسكندرية بالحضرة وزيبتها كالآتي : أربعة سيارات نقل مستعملة مختلفة المراكات وسيارة بيجو رقم بدون موديل ٥٠٤ ملاكى اسكندرية مستعملة .

وحيث ان سبرم بحيد المعاصى مثل اسام المحكمة بجلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨ ، وطلب التدخل في الدعوى للمطالبة بحقوق له وباستياد أموال زعم ملكيته لها من الحراسة .

وحيث أن الحراسة التي يطلب الى هذه المحكمة الحكم بفرضها تغاير تلك التي ينطهيا القانون الخفى والتي لها معناها وضوابطها في القانون الخاص ، ذلك بان الحراسة في مفهوم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب انها هي تدبير تحفظى او وقائى يفرض لصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استقامة السعى بين المواطنين والإشراف على حركة رأس المال منعا وتحرك صاحبه للأضرار بالمصالح العامة للمجتمع .

ويتولى الإدعاء في تضام الحراسة مدع علم هو الذى يقوم بإجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى المحكمة المختصة بفرض الحراسة ، وخوله القانون في هذه الإدعاء صلاحيات تتارب صلاحيات النيابة العامة في الدعوى الجنائية . ثم عهد الى هذه المحكمة — وهى مشكلة تشكيلا خلسا — بنظر دعوى طلب فرض الحراسة والحكم فيها .

وقى هذا ما يدل على أن هذه الدعوى ليست من قبيل الدعوى الخفية وإنما لحكم المسادتين ١٢٦ ، ١٢٧ من قانون المرافعات ، ومن ثم فليس لأى من اصداد الناس أن يباشر ادعاء له بحق ما أمام محكمة القيم إذ مجال تلك المحكمة الفنية



قام بالافتراض من البنوك واستورد بالآوال  
التي حصل عليها دواجن ولحوما من الخارج  
تم عجز بعد ذلك عن السداد لظروف تهوية -  
فلا تثريب عليه فيها اثناء ولا مسئولية وانه  
بالتالى فلا مسئولية على سائر المدى عليهم .

وان المدى عليه الاول لم يكن وحده الذى  
اعطيت اليه قروض من بنك قناة السويس ، بل  
هناك عملاء آخرون حصلوا على قروض ، وقد  
كلفت المحكمة هذا البنك بتقديم برهان بها ولكنه  
لم يفعل مقررعا بالسرية ، كما انه تتابعس من  
مطالبة اغلب مدنييه بالبالغ المستحقة منهم .

واستطرد الدفاع قائلا انه علاوه على ما تقدم  
فقد كان المدى عليه الاول محل ثقة المسنولين  
عن التنمية الشعبية في البلاد بتنفيذ سياستهم  
في استيراد السلع من الخارج لأفراد الشعب  
وقدم تديلا على ذلك المستندات الآتية :

( ا ) صورة فوتوغرافية من خطاب موجه  
لرئيس مجلس ادارة بنك الاسكندرية موقع عليه  
بتوقيع منسسوب للمهندس عثمان احمد عثمان  
رئيس قطاع التنمية الشعبية يتضمن أن قطاع  
اشمية اشعبية والأمن الغذائى بالحزب الوطنى  
الديمقراطى قد وافق على أن تقوم شركة اريك  
بالتعاون مع قطاع التنمية الشعبية وتحت  
اشرافها بالقيام بإنشاء اربعمئة وخمسة وسبعين  
منفذا لتوزيع المواد الغذائية المستهلك مباشرة  
باسعار مناسبة بمحافظات القاهرة والجيزة  
والاسكندرية وسوف تقوم الشركة بتعيين خريجي  
الجامعة بهذه المنفذ ثم تلك لهم بعد ذلك ،  
وان هذا المشروع سيوفر السيطرة على الأسعار  
والعمل على استقرارها . وانتهى الخطاب الى  
رجاء بالموافقة على تمويل شركة اريك بما تطلبه  
بالجنية القصرى بمساعدة لها في تادية رسالتها  
الوطنية .

( ب ) صورة فوتوغرافية من خطاب موجه  
لحافظ الاسكندرية موقع عليه بتوقيع منسسوب  
للمهندس عثمان احمد عثمان رئيس التنمية  
الشعبية يتضمن أن لجنة التنمية الشعبية بالحزب  
الوطنى الديمقراطى قد درست العرض التقدم من

يستولى على عدة ملايين من الجنيهات بعد أن  
منحه المسنولون عنها ثقة في غير محلها ، كما  
استطاع أيضا الاحتيلال على الشركة العربية  
للنجارة الخارجية ومؤسسة دار الشعب للطباعة  
والنشر واستولى من أموالها على الآلاف من  
الجنيهات ، واستورد بعد ذلك بجزء من هذه  
الأموال دواجن ولحوما ثبت فساد بعضها والذى  
كان يعرضه للبيع لجمهور المستهلكين مما اضر  
بصحة البلاد الاقتصادية . وأرجع كل ذلك الى  
تخاذل المسنولين من تلك البنوك وتهاونهم في اداء  
عليهم حينما منحوه كل تلك الأموال قبل أن يتحققوا  
من سمعته والتي كلفت معروفة للجميع لخسبه  
الحافل بالاجرام . ولك أن ما ارتكبه المدى عليه  
الاول عند تعمله مع هذه البنوك من اتصال  
خفية لا تعد من تبيل مخطر الائتمان كما يزعمون .  
واختم مرامته قائلا ان المدى عليه الاول هرب  
وسوف تكشف الايام عن سر هربه وكيف هرب  
ومن كان وراء هربه . وانتهى الى طلب تطبيق  
مواد الادعاء قبل المدى عليه الاول وتابعة من  
بالتالى لمدى عليهم .

وحيث ان المدى عليهم الاول وفويه المدى  
عليهم الثانية والرابع والخامس لم يملوا اسلم  
المحكمة رغم اعلانهم ، ويجوز الحكم في غيبتهم  
عملا بأحكام المادة ٣٧ من القانون رقم ٩٥  
لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من  
الغيب .

وحيث ان الحاضرين مع بالتالى المدى عليهم  
دفعوا الادعاء الموجه الى المدى عليهم الثانية  
عشر والرابع عشر ببطلان الاجراءات التحفظ على  
أموالها من قبل المدى عليهم العام الاشتراكى استنادا  
الى نص المادة السابعة من القانون رقم ٣٤  
اسبنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتلبي  
سلامة الشعب والتي لا يجيز انضال اجراءات  
التحفظ الا على أسوال الخافسح لو زوجته  
أو اولاده القصر أو البلقين خون غيرهم . ثم  
طلبوا استبعاد الأموال المملوكة لهما من  
الحراسة ، لأنهما من أموالهم ولم يكن المدى  
عليه الاول مصدرها وليست خاضعة لسيطرته.  
واستأنوا في الموضوع قو لهم ان المدى عليه  
الاول لم يرتكب أى فعل مؤثم قاتونا لأنه



الزراعة مؤرخ ١٩٨١/٩/١٣ موجه للبدعى عليه الأول ويتضمن دعوته لحضور الاجتماع الذى سينعقد بديوان عسلم وزارة الزراعة يسوم ١٩٨١/٩/١٦ لدراسة انشاء شركة تنمية القوى المنتجة ، وإن هذه الدراسة ستعرض على المهندس عثمان احمد عثمان والسيد/ سعد الشريبنى رئيس التفتية الشعبية ثم على المؤتمر العام للحزب الوطنى الديمقراطى الذى سوف ينعقد فى نهاية سبتمبر سنة ١٩٨١ .

وحيث ان القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم غرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب قد نص فى مادته الثانية على انه « يجوز فرض الحراسة على اموال الشخص كلها أو بعضها اذا قامت دلائل جديده على انه لى أهلاً من شأنها الاضرار بأمن البلاد من الخارج أو الداخل أو بالمصالح الاقتصادية للجمع الاشتراكى أو بالمكاسب الاشتراكية للفلاحين والعامل أو افساد الحياة السياسية فى البلاد أو تعريض الوحدة الوطنية للخطر » .

وجرى نص المادة الثالثة من هذا القانون على انه يجوز فرض الحراسة على اموال الشخص كلها أو بعضها اذا قامت دلائل جديده على ان تضخم امواله أو الاموال المنصوص عليها فى المادة ١٨ مقرة اخيرة من هذا القانون قد تم بلاذات أو بواسطة الغير بسبب من الاسباب التى أوردتها ومن بينها استخدام الشخص أو التواطؤ أو الرشوة فى تنفيذ عقود المزاومات أو التوريدات أو أى عقد ادارى مع الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو أى من الأشخاص الاعتبارية العامة والاتجار فى المهنوعات أو فى السوق السوداء أو التلاعب بقوت الشعب والاستيلاء بغير وجه حق على الاموال العامة أو الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية .

وجام بالمذكرة الايضاحية للقانون تعليقا على هاتين المادتين « انهما » تعرضان للحالات التى يجوز ان تعرض فيها الحراسة على اموال الشخص كلها أو بعضها . وانه من الواضح

شركة اريك لانشاء مركز توزيع بكوردون محافظة الاسكندرية ينفذ على ثلاث مراحل خدمة لأهل الاسكندرية تعرض فيه بسلعها للمستهلكين بأسعار مناسبة ، وان اللجنة قد وافقت على اعفاء المشروع من تسديد رسوم المياه والكهرباء لمدة عشر سنوات . واختتم الخطاب بمناشدة المرسل اليه التعاون مع هذه الشركة لتنفيذ هذا المشروع - ومؤشر بذيل هذا الخطاب بتوقيع منسوب لمصالح الاسكندرية الاسبق المهندس نجيم ابو طلف بالموافقة على المشروع على ان يكون تكلفة المياه والكهرباء على حسب المشروع نفسه .

( ج ) صورة فوتوغرافية من خطاب موقع عليه بتوقيع منسوب ل احمد نبوى اسماعيل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وعضو مجلس الشعب عن دائرة الدرب الأحمر مؤرخ مارس سنة ١٩٨١ وموجه لرئيس مجلس ادارة شركة اريك يحيطه فيه عليا بانه قد صدر القرار رقم ٢٨٤٥ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٢ بمضيها الشهر الجمعية الوطنية لتنمية المجتمع بالدرب الأحمر والننى يدخل ضمن اغراضها اقامة منافذ توزيع للأمن الغذائي وانه يرجو لذلك الموافقة على اقامة خمسة اكشاك متوعة كمنافذ للتوزيع بدائرة الدرب الأحمر .

( د ) صورة من خطاب موقع عليه بالمشاء منسوب للواء مازوق حامد العزيزى مدير الاعلام والملاقات العامة بكتب نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الشعبية موجه لوكيل وزارة الشباب بمحافظة القاهرة يحيطه فيه عليا بأن المضى عليه الاول قد تولى رئاسة تحرير نشرة التنمية الشعبية التى تصدرها وزارة التنمية الشعبية بالتنسيق مع قطاع التنمية الشعبية بالحزب الوطنى الديمقراطى وانه يرجو لذلك اعتماد ما تقرر فى هذا الشأن لدى الهيئات التابعة لوزارة الشباب والسماح بتداول النشرة لدى الأندية والهيئات ومراكز الشباب .

( و ) صورة من خطاب موقع عليه بتوقيع منسوب للمهندس سعد مهندس نائب وزير



ان هذه الاعمال على المجتمع . أما العنصر الثاني وهو المال الذي هو محل الحراسة ولا قيام لدعواها بدونه فان قضاء هذه المحكمة تد استقر على أن الشرع لم يقصد بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ الترخيص في فرض الحراسة وتوسيع نطاقها كما لم يقصد فرض الحراسة على مال قل أم أكثر ، وانما استهدف المال الذي يصح شل حركته عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصالح الوطن العليا والذي وصفته المذكرة الإيضاحية للقانون المشار اليه بأنه رأس مال أو القيام بأعمال المال عادة غرضها ووسيلتها بما يستتبع وضعه تحت رقابة المجتمع وإدارته حياية له من انحرافه . وهذا يعني أن يكون المطلوب فرض الحراسة على ماله يملك مالا ينطبق عليه الوصف الذي حددته المذكرة الإيضاحية باعتباره الوسيلة التي تساعد صاحبه على التحرك للاضرار بمصالح الوطن العليا والتي نوجب على المجتمع أن ينشأ لدفع خطره عن طريق تجريده من سلاحه الذي يستخدمه وبالتالي فان هذا المال يجب أن يكون له تأثيره وأن يكون فعلا وعونا لصاحبه ووسيلته فيما يقوم به .

وحيث انه عبا اثره الدعا الصلح على النحو سالف البيان ، فمرود عليه بما تبين من ظروف الدعوى وملابساتها أن هناك دلائل جدية قاطعة ضد الدعي عليه الأول على ارتكابه أعمالا اضررت بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي . فقد كشفت التحقيقات عن قيامه بالفسخ والتفليس والتواطؤ بالاستيلاء على اموال كبيرة من البنوك والشركات سائلة البيان بلغت أكثر من خمسة عشر مليونا من الجنيهات ولم يتم بسدادها مما الحق بأبلغ الضرر بالمصالح الاقتصادية والقومية للبلاد وأثر تأثيرا سينا على سياسة الإنفتاح التي هدفت الدولة من ورائها الى تحقيق الرفاهية لأفراد الشعب . كما تسم بغير وأزع من ضمير أو وطنية باستيراد دواجن ولحوم بجزء من هذه الأموال التي حصل عليها ثبت أن بعضها فاسد وغير صالح للاستهلاك الأدنى ، ومع ذلك طرحه للبيع في منافذ لجمهور الشعب غير عابى بمضته إذ لم يكن يمسك الا الى تحقيق للمال الحرام بأى وسيلة ، وتم

من الأحكام الواردة في المصلتين المذكورتين أن الحراسة تفرض لمصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استقامة السعى بين المواطنين وشل حركة رأس المال عندما يتحرك صاحبه للاضرار بمصلحة الوطن العليا وفي هنا تشير المادة الثانية الى أنواع من الأعمال المال عادة عرضها ووسيلتها من شأنها الضرر بالوطن وأمنه وسلامته واستقرار نظامه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحياة الطيبة السلية لأبنائه وعمله وقيام دلائل جدية على ارتكاب الشخص لمثل هذه الجرائم الهادمة لمبادئ المجتمع وقيمته . مما يستتبع أن يدرا خطره بوضع ماله تحت رقابة المجتمع وإدارته حسلية للمجتمع من انحرافاته . أما المادة الثالثة فتشير الى حالات تسفخ اموال الشخص من طريق الاتراء الذي يعتد على النهب والاختصاص والفدر والإيذاء والذي يميز قيم المجتمع ويلحق بأبلغ الضرر بالإنسان الذي يعتبر أمثا رأس مال في مجتمعنا الاشتراكي ويلجأ صاحبه عادة للتحايل على القانون والخذلى حتى لا تصل اليه يد القانون لتجريم أعماله . ثم استطرقت هذه المذكرة قائلا « أن هذا القانون وضع لمواجهة الحالات التي تلت انتظار الناس بضخامة المال الحرام فيها » .

ثم جرى نص المادة الثامنة عشر فقرة أخيرة من القانون سالف الذكر على أنه يجوز للمحكمة أيضا أن تفرض الحراسة على مال يكون في الواقع تحت سيطرة الشخص الخاضع للحراسة ولو كمن على اسم زوجته أو أولاده الضر أو البالغين أو غير هؤلاء إذا كان الخاضع هو مصدر هذا المال .

وحيث أنه ترتيبا على ما تقدم فإن فرض الحراسة يستلزم وفق أحكام المادتين الثانية والثالثة سالفين الذكر توافر الدلائل الجدية على قيام عنصرى الخطر والمال باعتبار انهما يكشفان عن خطورة الشخص على المجتمع الذي يتعين درؤه عن طريق فرض الحراسة على امواله كلها أو بعضها . وعنصر الخطر انما هو وصف لحالة الشخص يستخلص من مجموع ما يتصل به ويسلوكه وبالأعمال التي اناها وبدى



المادة السابعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب من أن التحفظ على الأموال لا يعدد إلا بالنسبة لأموال زوجة المنوع من التصرف بالدين أو القصر دون غيرهم ، لأنه طالما انتهت الحجة في قضائها على نحو ما سلف إلى فرض الحراسة على أموالها فلا يؤثر في ذلك بالنسبة لهما بطلان أو صحة إجراءات التحفظ التي اتخذتها المدعى العام الاشتراكي وما ترتب عليهما من نتائج ، إذ لا تلازم بين التحفظ على الأموال بمعرفة المدعى العام الاشتراكي وفرض الحراسة عليها من المحكمة .

كما لا تعول المحكمة على ما ذهب إليه النفاذ من أن المدعى عليه الأول كان مثل ثقة المسئولين من التنمية الشعبية في البلاد ، ذلك أن هؤلاء المسئولين كانوا واهمين ، ويجرون وراء سراب ، حين منحوه تلك الثقة . ولم يكن بدور في خدمهم أن المدعى عليه الأول سيفوق الأمانة ، ويهدر تلك الثقة ، ويقرّب اقتصاد مصر على نحو ما سلف البيان .

وحيث أنه بالنسبة للمدعى عليها الثالثة فلم تكشف الأوراق عن وجود مال لها ومن ثم يتعين رفض الدعوى بالنسبة لها ، كذلك الحال بالنسبة للمدعى عليها من السابع حتى الثاني عشر ، لأن ما أثير في الأوراق من مشاركتهم للمدعى عليه الأول في رأس مال شركة الجيزة الوطنية لم يتم عليه ثمة دليل إذ ثبت من الإطلاع على عقد تلك الشركة أن المدعى عليها السابع والثاني عشر يساهمان فقط بميلهما في الشركة ولم يدفعما شيئاً في رأسمالها ، كما نرى سائر المدعى عليها من الثامن حتى الحادي عشر مشاركتهم المدعى عليه الأول في رأس مال هذه الشركة . وإنكروا التوقعات المنسوبة لهم على عقد تأسيسها ، مقررين أنها مزورة عليهم وأن المدعى عليه الأول هو الذي اصطنعها ، وأن الشركة كلها مملوكة للمدعى عليه الأول . وإذا خلت أوراق الدعوى بعد ذلك من مال للمدعى عليها المذكورين بمصدره المدعى عليه الأول وخاضعاً لسيطرتهم ، فانه ترتباً على ما تقدم تكون

خبط هذه الكيانات غير الصالحة ، وأمرت نيابة الاسكندرية بعد تحقيق الواقعة بقيد الواقعة ضده وتقدمته للمحكمة الجنائية . أما الجزء الأكبر من هذه الأموال التي استولى عليها فتشير الدلائل إلى ثيابه ولاشك بتحويلها للخارج ، حيث قام ونفى ما أسفرت عنه التريصلات من افتتاح عدة أنشطة في الخارج في أثينا وأمريكا في وقت معاصر لحصوله على هذه الأموال وأمريكا في وقت معاصر اقتصاديات البلاد .

ولم يقتصر الأمر على مجرد ذلك ، بل تهرب من سداد الضرائب المستحقة عليه وقدرها ٣٠١ مليون و ٢١٧ ١٥٩٥٠ مليوناً من الجنيهات . كما لم يدفع المستحق عليه لمصلحة الجمارك وقدره ٦٣٠ مليون و ١٠٩٥٨ جنيهها والمستحق عليه للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وقدره ٤١٧٨٥٢٨ جنيهها فتضخمت أمواله تضخماً ملحوظاً للاشمال التي اتفاه على النحو المبين بالمركز المالي المرفق بالأوراق .

وفي ضوء ذلك فانه يتعين فرض الحراسة على أمواله لدرء خطره على المجتمع عملاً بأحكام المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب - مع فرضها كذلك عملاً بالفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون سالف الذكر على أموال المدعى عليها الثانية والرابع والخامس والسادس والثالثة عشر والرابع عشر الواضحة بأسباب هذا الحكم بعد أن كشفت أوراق الدعوى أن المدعى عليه الأول هو مصدر هذه الأموال التي ألت إلى المدعى عليها بخالي البيان لمصلحة القريب التي تربطهم به ، فضلاً عن أن تلك الأموال هي في الواقع خاضعة لسيطرة المدعى عليه الأول ولم يتم ثمة ترينة على أن تلك الأموال قد ألت اليهم من دخل خاص بهم .

ولا يجدي المدعى عليها الثالثة عشر والرابع عشر بعد ما سلف بيانه التمس على إجراءات التحفظ التي قام بها المدعى العام الاشتراكي بالبطلان طولاً منها بأن إجراءات التحفظ قد استطلعت إلى أموالها على خلاف ما تنص به



المسؤولين وما قدمه من اكراميات وتسهيلات مادية وهدايا لمسؤولين بحى وسط الاسكندرية .

وقرر محمد فايز عثمان رئيس حى وسط الاسكندرية في ذلك الوقت انه اتخذت اجراءات طرح استغلال اعمدة الاضاءة في نطاق الحى بزيادة عامة علنية كقرار المحافظ السابق والمجلس التنفيذي للمحافظة ، بغرض زيادة الموارد المالية للاحياء ، وتم نشر اعلان الزايدة المحدد لها يوم ٢٧ يونيو سنة ١٩٨١ بجريدة الاخبار ، ولم يرسو المزايد على اى من الوكالات الاعلانية المشتركة في الزايدة لعدم التقدم بالسعر الاساسى القدر بعمرة لجنة تحديد السعر للملحود الواحد ( ١٠٠ جنيه ) ، اذ انتهى المطام بمبلغ ٤٥ جنيهه ، واعمالا للاثقة المتخصصات والمزايدات ، رأت اللجنة المختصة بذلك اعادة الزايدة فتحدد لها يوم ١٩٨١/٧/١١ الا انه في هذه التاريخ لم تحضر جلسة الزايدة كل من وكالة الاهرام والافخبر وشركة الاعلانات المصرية رغم اخطارهم شركة المحدد لها ، ومثلت شركة اريك للاعلان وشركة الاتنلس التجارية للاعلان ووكالة كاتدل للاعلان ، الا ان اللجنة - حرصا منها على اشتراك الشركات التي لم تحضر سائلة الذكر - بجلسة الزايدة - قررت تأجيلها الى يوم ١٩٨١/٧/١٨ ، وفي هذا التاريخ المحدد مثلت جميع الشركات المذكورة ، وانتهت الزايدة برسوها على وكالة الاهرام للاعلان بسعر ١٧٠ جنيه للملحود الواحد في السنة من الدرجة الممتازة ، ١٥٠ جنيهه للملحود في باقى المناطق وسدحت وكالة الاهرام التامين النهائي ، وقلم الحى باخطار الوكالة المذكورة بالموافقة على رسو مزايد استغلال اعمدة الاضاءة في الحى عليها ، وطلب منها موافاته بعدد الاعمدة المستغلة فعلا بمعرفتها ، وكذلك المراد استغلالها لاتخاذ اجراءات التعاقد وسداد التبادل المستحق على ضوء ذلك ، وحتى يمكن للحى تسليم الاعمدة خالية من كل احتلال وقد حدد خمسة ايام لذلك ، وقد ورد للحى كتاب وكالة الاهرام في الثامن من اغسطس سنة ١٩٨١ ، زدا على خطاب الحى سالف البيان ، مضمنا اعتراضها على السعر الذى رسى به المزايد ، فضلا عن تمسكها باستمرار

الدعوى ضددهم على غير استاس من الواقع او القانون الامر الذى يتعين معه القضاء برفضها بالنسبة لهم ايضا .

وحيث انه اعمالا للمادة ١٧ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ فان المحكمة ترى نهديد المصروفات اللازمة لادارة الاموال المحروص عليها الحراسة بواقع ٥٪ من صافي ايرادها السنوى .

### واقعة الاعلانات باعمدة الانارة بالاسكندرية :

وحيث ان الادعاء نسب الى المدعى عليه الاول ايضا انه استخدم الفس والتواطؤ والرشوة في التعاقد مع حى وسط الاسكندرية على القيام باحتكار الاعلانات على جميع اعمدة الانارة الخاصة بالحى المذكور مقابل دفع ايجار ١٥٠ عامودا نقط في حين ان الحى المذكور طلب من شركة الاهرام للاعلان لارساء المزايد عليها سداده ايجار ستة آلاف عامود دفعة واحدة مما ادى الى انسحاب الشركة الاخرى من المزايد وارساله على شركة اريك المملوكة للمدعى عليه الاول .

واستند الادعاء في ذلك الى شهادة مصطفى عبده يوسف ، المحامى بشركة الاعلانات المصرية التابعة لجريدة الجمهورية .

فقد شهد بان حى وسط الاسكندرية طرح حق استغلال اعمدة الانارة للاعلان في دائرته ، وذلك في منتصف علم ١٩٨١ ، بطريق المراد العلنى ، لاعلى الاسعار المعروضة ، على ان يلتزم الراسى عليه المزايد بدفع ثمة ايجار ١٥٠ عامود كحد اثنى ، وقد رسى المزايد على وكالة الاهرام للاعلان بواقع ١٧٠ جنيهه مقابل استغلال الملحود الواحد ، الا ان هذه الوكالة موجت بحى وسط الاسكندرية بطلبها بتنفيذ شروط غير شروط الزايدة ، ويتوهم بارساء المزايد على المطام التالى وهو لشركة اريك المملوكة للمدعى عليه الاول ، وبازالة جميع الاعلانات الخاصة بالوكالات الصحفية المملوكة للقطاع العام التابعة على اعمدة الحى مما اضرب بها . واضلح ان ذلك قد تم عن طريق استغلال المدعى عليه الاول لتفوقه مع



الراى القانونى ، بعدم احقية الوكالات الاعلانية فى شكواها .

واذ تضررت شركة نوزيسع الكهرباء بالاسكندرية ومراقبة الكهرباء بالحق بان الاعلانات المضنية قد ركبت بغير الطريقة الفنية ، عرض الأمر على محافظ الاسكندرية السابق الذى وافق بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٧ على رأى المستشار القانونى للمحافظة على إلغاء المزايدة لخللة شركة اريك للقواعد المنظمة فى هذا الشأن والتنبيه على الحق باتخاذ الاجراءات القانونية بصدد المخالفات القانونية المنوه عنها بمذكرة شركة توزيع الكهرباء سائلة الذكر ، مع اعادة طرح استغلال عملية الاعلانات فى مزايدة علمية فى اقرب فرصة حرسا على المال العام .  
ويتم محمد نليز عثمان ، تأييدا لاتواله حافظة انطوت على صور مستندات ، يصحى على التثبت منها ، بما قرره فى شهادته .

وحيث أن المحكمة تلمن كل الاطراف الى اتسوال محمد فايز عثمان ، التى جاءت مؤيدة بالمستندات المتبعة منه فى هذا الشأن ، اذ يبين منها أن المسؤولين بحى وسط الاسكندرية سلخوا فيما قاموا به من اجراءات لرسم المزايدة ، المسلك القانونى السليم ، وفقا لمسلك الموظف الحريص على المال العام ، وقد عرض الأمر فى العديد من المرات على المحافظ السابق ، بطلب الراى والخشورة القانونية فاعتمد المحافظ استمرار اسناد عملية استغلال اعمدة الاضاءة فى نطاق حى وسط الاسكندرية الى شركة اريك ، وعدم احقية الوكالة الاملائية المتخللة فى تنظيمها لعدم قيامه على سند من الواقع والقانون ، وفقا لخطاب المستشار القانونى للمحافظة فى ١٩٨١/١٠/٢١ ( المرفق ١٤ من حافظة المستندات المتبعة من رئيس الحى ) . لساكن ذلك ، فان الواقعة بالصورة سائلة البيان قد خلت تماها من توافسر ثمة دلائل على ثبوت استخدام الفشى والنواطى والرشوة فى تعاقد الحى عليه الاول مع حى وسط الاسكندرية فى شأن اسناد عملية استغلال اعمدة الاضاءة بالحق اليه ، ومن ثم تلتفت المحكمة عما اسند اليه فى هذا الصدد .

تعاقدتها السابق مع مؤسسة الكهرباء حتى نهاية ١٩٨١ ، وقلم الحى باعادة اخطار وكالة الاهرام فى ١٢ ، ١٦ اغسطس ١٩٨١ للحضور لانسام التعاقد الا ان الوكالة المذكورة امتلكت كتابها الوارد للحى فى ١٩٨١/٨/٢٣ ، بانه بتعين ان يكون لها حق الامتياز على جميع اعمدة الحى ، فقام الحى باخطار الوكالة بالخطاب المؤرخ ١٩٨١/٨/٢٧ انه يجب عليها فى حالة رغبتها المذكورة سداد المقابل طبقا للاتحة المزايدات والمتاقصات ، وازاء ذلك قلم الحى بعرض الوثائق المذكورة على محافظ الاسكندرية السابق بمذكرة مؤرخة ١٩٨١/٩/٢٤ ، خلصت الى انه امعلا للاتحة المتاقصات والمزايدات ، تسند عملية استغلال اعمدة السطء الثانى فى المزايدة وهى شركة اريك بسس ١٦ جنيه للعالمود حتى الدرجة الثالثة ، ١١٢ جنيه بلى اعمدة ، واذا اخطرت الشركة المذكورة بذلك ، قامت بسداد قيمة التأمين النهائية ، كما قدمت خطبا مرفقا به شيك ببلغ ٢٥٥٠ جنيه مقابل استغلال ١٥٠ عالمودا من الدرجة الثالثة ، كما قامت بمعدن بسداد مبلغ ١٦٨٠٠ جنيه . فاصبح جملة المبلغ المسددة منها شاملة التأمين النهائية هى ٤٢٥٠ جنيه . فنظمت الوكالات الاعلانية من ذلك لحافظ الاسكندرية السابق ، وقد قام المستشار القانونى للمحافظة ببحث التسنوى المقدمة فى هذا الشأن على ضوء الوثائق الثابتة بالمستندات والذى خلص منها الى ان النظم المقدم لا يقوم على سند من القانون والواقع ، مع اخطار وكالة الاهرام للاعلان بسحب عملية استغلال اعمدة الاضاءة بنطاق الحى ، واستمرار اسناد العملية مع شركة اريك للاعلان ، وقد تم اعتداد ذلك من محافظ الاسكندرية السابق . ومن ثم قام الحى باخطار وكالات الاعلان فى ١٩٨١/٩/٢٢ ، ١٩٨١/١١/٤ بارالة الاعلانات المضنية المركبة بدون سند قانونى واذا لم تستجب لذلك خلال مدة الشهر المحدد ، قام الحى باتالتها فى ١٩٨١/١٢/٢٦ ، فنظمت وكالة الاهرام للاعلان وشركة الاعلانات المصرية من هذا الاجراء - لحافظ الاسكندرية السابق - . وقد تم بحث الشكويين بمعرفة المستشار القانونى للمحافظة ، وبعرض الأمر على المحافظ السابق ، وافق على



في المادة ٢٩ أن الانحياز واجب وطني تصبیه الدولة وتشجيعه وتنظمه .

ونصت المادة الثانية من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة على تمتع المال المستثمر بضمانات معينة مع تحريم فرض الحراسة عليه أو تأميمه . وأنشأ في المادة الحادية عشرة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والمناطق الحرة لتقوم على تنفيذ هذا القانون ورئاسة المال المستثمر حتى لا يحيد عن الغرض المقدر أن يقوم به وفق الخطة العامة للدولة .

ثم جاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن إصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، وألغى القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه . ونص في مادته الثالثة على أنه يكون استثمار المال العربي والأجنبي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السياسة العامة للدولة وخطةها القومية مثل التصنيع واستصلاح الأراضي البور والمحروية واستزراعها وتغذية الانتاج الحيواني والفرقة المائية والسكن ، ويتحقق ذلك بواسطة بنوك الاستثمار التي تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية ، ومنع القانون مزايا للمستثمر ، كما حرم في المادة السابعة تأميم الخسومات أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو تجديدها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائي . وأكدت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون وجوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي واتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة حجم الاستثمارات المنفذة في إطار الاعتماد القومي .

وتظهر أهمية دور البنوك في تنفيذ وسائل تمهئة المخبرات وتبنيها وذلك بتشجيع الانحياز الاختياري لديها وهو المصدر الذي يمكن الاعتماد عليه لتعير موارد جديدة بالنقد المحلي أو النقد الأجنبي . كل ذلك من أجل زيادة حجم الاستثمارات والانتاج والعملية وخفض الاعتماد على العالم الخارجي ، ومن هنا لوحظ ارتفاع

وحيث أنه يجدر بهذه الحكمة أن تشير في صدد الوقائع الثابتة إلى أن الأوراق والتحقيقات التي أجرتها المحكمة بالجلسة قد كشفت عن أنعاش اقتصرها المدعى عليه الأول ومن عاونه على النحوس سالف البيان ، وأن هذه الأعمال تقع تحت طائلة العقاب إذ تكون جرائم عديدة من بينها جرائم الرشوة ( المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات ) وجرائم تسهيل الاستيلاء بغير حق على المال العام والحاق الضرر الجسيم بالمال العام ( المصاد ١١٣ و ١١٦ مكررا ، ١١٦ مكررا ١٥ و ١١٨ ، ١١٨ مكررا ١١٦ و ١١٩ مكررا من قانون العقوبات ) والتزوير في المحررات ( المصاد ٢١١ وما بعدها من قانون العقوبات ) وجريمة اعتداء شخص على القرار من وجه القضاء ( المادة ١٤٤ من قانون العقوبات وجريمة تهريب الأموال إلى الخارج ( المواد ٤ و ٥ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي - والمادة ٥٨ من لائحة التنفيذية ) وجرائم التهريب الضريبي والجمركي وعدم سداد أقساط التأمينات الاجتماعية .

وإذ أنما القانون بسططات مخصصة التحقيق في هذه الجرائم ثم إجراء المحاكمة عنها طبقا لإجراءات جنائية معينة - فإن الحكمة تهييب بتلك السلطات اتخاذ شئونها فيها .

وحيث أن الدولة قد أعلنت عن سياستها الاقتصادية مخفة الحرية الاقتصادية اتجاهها ، والباب المتوخ سياسة " والانفتاح الاقتصادي طريقا من أجل تحقيق التنمية والأزدهار ، وذلك بتشجيعها الانحياز والتسبل على جنب رؤس الأموال واستغلالها في مجال الصناعة والزراعة وهما القطاعان الانتاجيان الرئيسيان لتحقيق سلامة الاقتصاد القومي .

فقد أورد الدستور في الفصل الخامس بالمعلومات الاقتصادية الممنوع نص المادة ٢٣ التي تقرر أن الاقتصاد القومي ينظم وفقا لخطة ضمنية شاملة تكلل زيادة الدخل القومي ، وتكر



تلتون البنوك والائتمان . فقد نصت المادة الأولى منه على أن البنك المركزي للدولة يقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقا للخطوة العامة للدولة بها يساعد على دعم الاقتصاد القومي واستقرار النقد المصري ، ويجب عليه مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالي . وأكدت تلك المادة ٣٧ منه حين أعلنت أن هذا البنك يقوم بالرقابة والإشراف على البنوك طبقا للضوابط المشار إليها في هذا القانون .

ولا يدع المسئولية من بعض المعلنين بهذه البنوك قولهم أن بنك قناة السويس قد ساهم في تقديم مطلوبات خاطئة للبنوك الأخرى من العميل الذي عليه الأول رغم خسارة ميزانيته وسوء سمعته ، خروجاً منه على شرف المهنة المصرفية بتضليل سائر البنوك ، وتمكين الذي عليه الأول من الحصول على ائتمائهم دون مسوغ . بل كان يجدر هؤلاء المصرفيين أن يلتزموا بقلوع المصرفية المشار إليها فيما سبق عند منع الذي عليه الأول للائتمان تضاداً من وقوع كارثة مصرفية كما هو الحال في الدول المثلثة أدت إلى ضياع ما يجاوز ١٥ مليوناً من الجنيهات .

وحيث أنه - فضلاً عما سلف بيانه - فإن الذي عليه الأول تمكن من خلال أجهزة التغطية الشعبية التي منحه لثقته بغير مبرر ودفعت به إلى بعض المعلنين بنوك الاستثمار فسهلوا له الأمر وفتحوا له خزائن البنوك ليحصل منها على ما حصل عليه من أموال . وقد كان في وسع الذي عليه الأول أن يحصل على المزيد من تلك الأموال لو استمر به الحال طويلاً في مصر ، إلا أنه فر هارباً إلى الخارج بعد احتسابه باكتشاف أمره وبقينه بأنه على وشك التحقيق معه وبأنه لا يد ملأ أمام العدالة تقتض منه لاقتراحه هذه الأعمال الخبيثة وجرائمه النكراء . وتختتم المحكمة قولها يؤكد أن الادخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه كما بقضى بذلك نص المادة ٣٩ من الدستور .

في نمو الودائع لدى الجهاز المصرفي إذ نشطت بنوك الاستثمار في تجديدها وجذب المدخرات .

وحيث أنه على الرغم مما تقدم ، وعلى الرغم من أن المصرفيين السابق ذكرهم يعملون في مصارف استثمار مصرية برأس مال مصري ، وكان أجدر بهم أن يلتزموا بهذه السياسة الائتمانية ولا يحدوا عنها وأن يعملوا على تأكيدها ونجاحها . ولكنهم أخذوا يواجههم أخلاقاً جسيماً مما الحق ضرراً جسيماً بالمال العام بالمعنى الذي عرفته المادة ١١٩ من قانون العقوبات . ويتجمل ذلك في منحهم الذي عليه الأول قروضاً وتسهيلات ائتمانية على الرغم من أن ميزانيته خاسرة تكشف من تدهور مالي ملحوظ ، وبلا ضمانات ودون الحصول على تامينات كافية من هذا العميل .

وغني عن البيان أن هذه التامينات قد تكون كتابة أي ضمان شخصياً من آخر التزم بسداد الدين في حالة عدم وفاء المدين الأصلي به ، أو ضمان بضائع بوضع السلفة التي يتاجر فيها العميل بخزن خاص تحت سيطرة البنك على أن يتم السداد عند سحب كمية منها بأن يستند العميل قيمتها قبل سحبها ، أو ضمان أوراق تجارية مثل الكبيلات المحبوبة على تجار آخرين بحيث تزيد قيمتها عن القرض المطلوب بعد أن يستعلم البنك عن مدى ملادة هؤلاء التجار الملتزمين بسداد الكبيلات ، أو ضمان أوراق مالية كالأسهم والسندات . وهذه أوليات أو بدييات في عمليات البنوك خرج عليها هؤلاء المصرفيون ، حين منحوا الائتمان ، إذ لا ينبغي لعلاقات شخصية أو لجزائية خاسرة ، بل بموجب ضمانات كافية تجنباً من التعامل مع عميل سوء السمعة .

وكان حرياً بالبنك المركزي للدولة أن يشدد من رقابته وإشرافه على بنوك الاستثمار والمعلنين فيها لمنع العبث بأموالها . وغني عن البيان أنه يلتزم بهذا الواجب - بوصفه بنك البنوك - بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار



المادة الأولى منه ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ .

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٤/٦/٢٢ ينص بالمادة الأولى على أن يطبق في شأن الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ القواعد المبينة بهذه المادة ومنها ما جاء بالفقرة السادسة من أنه « يجوز لكل شخص من هؤلاء الأشخاص أن يحتفظ بمسكنه الخاص الذي يشغله « فيلا » والذي كان مملوكاً له .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١٥ لسنة ١٩٦٤ المعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٤/١١/٢٤ يقضى بمكانته الأولى بأن « إذا كان المسكن الخاص الذي يشغله الخاضع للحراسة ومماثلة شقة أو فيلا » في عمارة تم التصرف فيها وكانت مملوكة له أو لأحد أفراد عائلته كان له ولأفراد عائلته حق الانتفاع بهذا المسكن « الشقة أو فيلا » مدى الحياة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المنشر عليه .

الأمر الصادر بتخصيص طابقين كمسكن خاص ينطوي على مخالفة سابقة . للقانون والدستور — ولا يستهدف تحقيق مصلحة عامة .

امر رئيس الجمهورية بإعادة المدعين الى مسكنهم .

حسن النية — توافر عنصرها الذاتي والموضوعي المادة ٩٦٥ منى — المادة ١٢٩ في الدستور سنة ١٩٦٤ .

#### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المراجعة الشفوية والداولة قانوناً .

من حيث أن الوقائع على ما يبين من سائر الأوراق — تتحصل في أن المدعين اتلبوا دعواهم

#### فهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ٣٤ والمادة ٣٦ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

وعلى المواد ٢ و ٣ و ١٨/٣ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة السحب .

#### حكمت المحكمة :

أولاً — بفرض الحراسة على أموال المدعى عليهم الأولى والثانية والرابع والخامس والسادس والثالثة عشر والرابع عشر وتوفيق عبد الحى سليم ابو العطا وثمان محمد مسلم الأشوح ومحمد توفيق عبد الحى سليم ابو العطا وتامر توفيق عبد الحى سليم ابو العطا ومحمد مسلم الأشوح ومهيبه أبو مشهور عوض وتنبيل عبد الحى سليم ابو العطا الموضحة بأسباب هذا الحكم . وتدرت المحكمة المبرونة في اللائحة لإدارة الأموال المخروضة عليها الحراسة بواقع ٥٪ مع صافي إيرادها السنوى .

ثانياً — بفرض الدعوى بالنسبة للدمى عليهم الثالثة والثمان والتاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر ، بإزالة محمود عبلان وعبد السلام عباس محمد وسعيد مصطفى صوف المشرى وعبد الرحمن محمود أحمد عبد الوهاب وصديق رفعت صديق موسى رفعت وفؤاد عليوه عبد الله وأحمد حنى مبار .

٧ مايو ١٩٨٢

الدفع بعدم اختصاص محكمة القيم .  
المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

الدفع بتقادم الحق في رفع الدعوى — المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٢ .  
الفترة الثانية من المادة ٦٨ من الدستور المعمول به في ١٩٧١/٩/١١ .

قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بلبن الدولة . القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤



الدكتور حسن عبد الفتاح الباسوسي المستشار القانوني لرئيس الوزراء كتابا مرييا الى وكيل وزارة الاسكان والمرافق يفيد اعتماد رئيس الوزراء لاستئجار السيد/ محمد عصام الدين حسونة وزير العدل الدعى عليه الخامس ، والسيد/ احمد حمدي عبيد وزير الدولة لشئون الادارة المحلية الدعى عليه السادس ، شقيتين بالمعيار ، وقد ابلغ الكسب الى الشركة المصرية لاعادة التأمين - المشتري - لعمل التعديلات اللازمة لفصل الطابق الثالث عن الرابع بعد ان كتبا نيلا واحدة لامكان تاجيرها كشقتين منفصلتين ، ثم قبلت الشركة بتأجير الشقتين الى المذكورين ، وانه بالنسبة للطابق الذي كانت تشغله بالاجار السيدة/ اميلي باخوم ، فقد ابلغت الادارة السامية لاملاك الحكومة بوزارة الاسكان الشركة المشتري للمعيار بان هذا الطابق خصص لسكن السيد/ محمد احمد البلتاجي محافظ الجيزة ، الدعى عليه السابع ، فقبلت الشركة بتأجير هذا الطابق الى المذكور بتاريخ ١٩٦٦/١١/١ وقد حاولت الدعية الاولى تكوينها من مسكنها الخاص الذي استولت عليه الحراسة بالمخالفة للقواعد التي تنص على ان يحتفظ الخاضع للحراسة بمسكنه الخاص وقت خضوعه للحراسة ، وام تمكن من ذلك ، فنجلت الى رئيس الجمهورية الذي امر بان يسلم المسكن لها ، بيد ان الدعى عليهم رفضوا الاذعان لهذا الامر بدعوى انهم حصلوا على عقود اجار من الشركة المشتري ، فنجلت الدعية الى ديوان الظالم طالبة الفصل على تنفيذ امر رئيس الجمهورية ، وقد انتهى رئيس الديوان بعد بحث مظهرتها الى حقها في العودة الى مسكنها الخاص، وانه يتعين على هيئة الشرطة تنفيذ امر رئيس الجمهورية ، وقد اشار رئيس الوزراء في هذا الوقت باحالة الموضوع الى وزير الخزانة للتنفيذ وتوسم ثلاث شقق اخرى من شركات التأمين للمدعى عليهم ، الا ان كلا من هؤلاء رفض اخلاء المسكن ، ولانتهت الى القول بان له كان قرار فرض الحراسة جاء على خلاف الدستور لما يتضمنه من اعتداء على حرية الناس وعلى حقهم في املاكهم الخاصة واموالهم ، مما يصحبه بقصد السلطة ويجعله مجرد متبة مادية لا يترتب عليها اي اثر قانوني ولا تتمتع ببلية حصانة ،

ابتداء امام محكمة القضاء الاداري : وطلبوا الحكم .

**اولا -** بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه الصادر في ١٩٦٥/١/٢٥ فيها تضمنه من فرض الحراسة على اموال وممتلكات مورثهم الدكتور توفيق جورجي مفرج وعائلته .

**ثانيا -** بوقف تنفيذ كافة التصرفات التي استندت اليه ، الاثار التي ترتبت عليه .

**ثالثا -** الحكم بصله مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر باخلاء المسكن الخاص بالمورث الكائن بالمعيار رقم ١٠٨٣ شارع كورنيش النيل بجاردن سيتي وتسليمه حاليا من شافليه وفي الموضوع ببطالان كافة التصرفات التي ترتب عليه وبا يترتب على ذلك من اثار والزام المدعى عليهم بالصرفات .

وقالوا بيانا لدعواهم انه في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٥ فرضت حراسة الامن على الاموال وممتلكات مورثهم الدكتور توفيق جورجي مفرج وعائلته بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٥ استنادا الى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الخاص بتدابير امن الدولة ، وكان من الممتلكات التي فرضت عليها الحراسة العقار « القصر » رقم ١٠٨٣ شارع كورنيش النيل بجاردن سيتي وهو المسكن الخاص بالمورث وعائلته . وانه عند تسليم جهاز الحراسة للمعيار تحرر محضر تسليم اثبت به وجود متعلقات خاصة بالمورث وعائلته في الطابق الارضي والطابقين الثالث والرابع من المعيار بوصفها المسكن الخاص بالمذكورين ، اما الطابق الثاني فكانت تستأجره السيدة/ اميلي باخوم ، وان جهاز الحراسة انتهز سفر المورث وعائلته الى لبنان وقام بنقل اثاثهم ومتعلقاتهم الموجودة بالطوابق سكنهم الى مخازن الحراسة ، وقبلت الحراسة ببيع المعيار الى الشركة المصرية لاعادة التأمين ، وبعد ان اخلت الحراسة الطابقين المشار اليهما من المعيار سلمته الى الشركة المشتري في ١٩٦٥/٧/٢٠ ، وانه بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٩ ارسل



قد تنفذ فعلا وانقضى امره واصبح امر الفائه  
غير ذى موضوع .

ثانيا - عديم قبول الدعوى لرفعها بعد  
الميعاد ، وقد أسس المدعى عليه هذا الدفع على  
سند القول بأن ميعاد الستين يوما المخصوص  
عليه بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة ،  
والقرار لرفع دعوى الافاء قد انقضى ، كما ان  
المأخذ التى ساقها المدعون طعننا فى القرار  
الادارى بفرض الحراسة ، لا تجرد هذا القرار  
من سببه الذى يقوم عليه ، وليس من شأنه ان  
يسلبه قوامه وكيناه ويجعله منعجا .

ثالثا - عدم قبول الدعوى لانقضاء خمسة  
عشر عاما على صدور قرار فرض الحراسة ،  
تأسيسا على أنه بانقضاء هذه المدة على تاريخ  
القرار الصادر بفرض الحراسة يتمتع الطعن  
عليه بأى وجه من اوجه الطعن ويسقط الحق  
فى رفع الدعوى بشأنه بالتقدم عملا بأبدا العام  
المخصوص عليه بالمادة ٣٧٤ من القانون  
الذى .

واضاف المدعى عليه الخامس بذكرات دفاعه  
بان قرار فرض الحراسة صدر صحيحا استنادا  
الى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى كان  
يجيز بمادته الثانية فرض تدابير الحراسة على  
اموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون امالا  
« بقصد ايفاء العمل بالالتزامات أو الاضرار  
بمصالح العمال أو تتعارض مع المصالح القومية  
للدولة » - وقد أسند هذا القرار على ما نسب  
الى مورث المدعين من جرائم تهريب اموال كانت  
محل تحقيق النيابة العامة . واستطرد المدعى  
عليه قائلًا ان عقد الإيجار الصادر له تحميه  
مسلط القانون ، ذلك أنه من المقرر فقها وقضاء  
أنه يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب  
المركز الظاهر المخالف للحقيقة الى الغير حسن  
النية ما يترتب على التصرفات الصادرة من صاحب  
المركز الحقيقى ، متى كانت الشواهد المحيطة

فاته يكون من حق المدعين طلب الحكم بالفائه  
وبطلان جميع ما ترتب من أكثر .

وبعد ان تداولت الدعوى امام محكمة  
القضاء الادارى ، قررت تلك المحكمة بطلان  
١٩٨١/١١/٢١ اهالة الدعوى بحالتها الى محكمة  
القيم للاختصاص .

ولدى نظر الدعوى امام هذه المحكمة ضمن  
المدعون مذكرتهم التقدمة بجلسة ١٩٨٢/٥/٢  
الدفع بعدم اختصاص محكمة القيم بنظر الدعوى،  
تأسيسا على القول بان النزاع موضوع الدعوى  
ليس من بين الأنزعة التى تختص بها محكمة  
القيم ، ذلك ان قرار فرض الحراسة ، قرار منعهم  
فعلا ، وبالتالي فإن حكم القضاء فى شأنه ما هو  
الا حكم كاشف من حالة الملت بالقرار ، ومع ذلك  
فان الدعوى لا تنصرف فى الحقيقة الى قرار فرض  
الحراسة ذاته ، بل تنصب على قرار جهة الادارة  
بتأجير العقار ، وقد تمحص هذا القرار بعد  
ان صدر قرار رئيس الجمهورية برد العقار الى  
المدعين خاليا من عقود الإيجار التى أبرمتها  
الحراسة من قرار بالانزعاع عن تنفيذ امر رئيس  
الجمهورية فى هذا الشأن ومن ثم يجمل وضع  
يد المدعى عليهم وضع الخالص . وبالنسبة  
للموضوع منهم المدعون على طلباتهم ، وتضمنت  
مذكرات دفاعهم ترديدا لاستنيد دعوهم التى  
ساقوها بالصحة ، وردا على ما ابداه المدعى  
عليهم من دفع ودفاع ، كما قدم المدعون ثلاث  
حواشٍ اشتملت على العديد من مستنداتهم .

وقدم المدعى عليه الخامس - السيد/ محمد  
عصام الدين حصونه - عدة مذكرات تضمنت

اولا - الدفع بعدم قبول الدعوى لورودها على  
غير محل . تأسيسا على ان القرار الجمهورى  
الصادر فى ١٩٦٥/١/٢٥ بفرض الحراسة على  
اسبوال مورث المدعين الذى فى ١٥ سلسلرس  
سنة ١٩٦٩ ولم يعد قائما ، ومن ثم يكون طلب  
الفائه قد ورد على غير محل ، وانه بالنسبة  
لطلب المدعين الفاء ما سبوه قرارا صدر بخلاء  
مستكمهم ، فهو ان صنع وجود مظه ، فاته يكون



دفاعه القول بأن الدعوى رُفعت بعد الميعاد بمطالبة هذا المركز للحقيقة وأن حق المالك في إبطال هذا التصرف يستلزم أن لا يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات طبقاً لحكم المادة ١٤٠ من القانون المدني ، ولقد أكد القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشمولية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة حق المستأجر للمعاملات التي رُفعت الحراسة عنها فمضى بأن تعاد إلى أصحابها محالة بمقتضى الإيجار الصادرة بشأنها ، وذلك طبقاً للفترة الأخيرة من المادة العاشرة من هذا القانون . وإنه متى كان ذلك ، فإن فسخ عقد بيع العقار محل النزاع وتسلطه إلى المدين الذي حدث بعد صدور عقد الإيجار من الشركة المستترة إلى المدين عليه لا يؤثر على نفاذ عقد الإيجار الذي لم يجمده المدين والذي يندد وفق قوانين إيجار للأماكن . وقدم المدعي عليه الخامس لتأييده لدفاعه عقد الإيجار الصادر له ومبصرة من القرار الجمهوري برفض الحراسة . وبالفكرة المقدمة بجلسة ١٩٨١/١١/٢٤ ذهب الحاضر من الحكومة ( المدعي عليهم الثلاثة الأول ) إلى عدم اختصاص محكمة القضاء الإداري بنظر الدعوى ، وباختصاص محكمة القيم بنظرها . كما أورد الحاضر من جهاز تصفية الحراسات بذكره دفاعه القول بأن الدعوى رُفعت بعد الميعاد القانوني فهي غير مقبولة شكلاً ، وأنه بالنسبة لموضوع الدعوى فإن قرار فرض الحراسة صدر صحيحاً وفق القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ، وقد تم بيع العقار طبقاً للسلطات المخولة للحارس العام بالأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ .

وقدم الحاضر من الحكومة حافظتين طويت أولهما على أوراق ملف الحراسة على العقار محل النزاع وهو الملف رقم ١٦٤ - ٧/٤ واشتملت الثانية على الملف رقم ٥٩٤/هـ الخاص بالعقار رقم ١٠٨٢ شارع كورنيش النيل . وبالإطلاع على هذه الأوراق تبين أنه بموجب القرار رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ١٩٦٥/١/٢٥ فرضت الحراسة على أموال وممتلكات الدكتور توفيق جرجي مخرج - مورت المدعين - ومقاتله : وشملت الحراسة ست

عقارات أولها العقار رقم ٨ شارع الحرس بجاردن سيتي والثاني العقار رقم ٣٦ شارع العروبة بمصر الجديدة والثالث العقار رقم ٢ شارع بغداد بمصر الجديدة والرابع العقار رقم ٤ شارع بغداد بمصر الجديدة والخامس العقار رقم ٢ ، ١٢ ، ٢ ب ميدان جمال الدين أبو الحسن بجاردن سيتي والسادس العقار رقم ١٠٨٣ شارع كورنيش النيل بالقاهرة وهو عقار النزاع . وهذا العقار بيع إلى الشركة المصرية لإعادة التأمين في ١/٧/١٩٦٥ لها باقى المعاملات فبيعت بالمراد العلني إلى محمود محمد عبد الرحمن ومحمد عبد الفتاح الحيدى وآخرين . وجاء بكشف أسماء مستأجرى عقار النزاع ( ١٠٨٣ ) شارع كورنيش النيل ( المحرر بمعرفة مندوب الحارس العام والمرفق بمحضر التسليم أن الدور الأرضي من هذا العقار مشغول بمنقولات تخص الخاضع للحراسة ( مورت المدعين ) وكذلك الدورين الثالث والرابع فوجدت مشغولة بمنقولات تخص المورت أما الدور الأول فيستأجره الدكتور يوسف براده ، والدور الثاني مؤجر إلى ورشة نعيم باخوم . وتضمنت مذكرات جهاز الحراسة العامة والشركة المصرية لإعادة التأمين ، وهي الشركة المستترة العقار أن رئيس الوزراء أمر بتخصيص الدورين الثالث والرابع لسكن السيد/محمد مصطفى الدين حسونة وزير العدل والسيد/أحمد حمدي عبيد وزير الدولة لشئون الإدارة المحلية ، وهين من المستندات التي تقدمها المدعون أن الدكتور حسن عبد الفتاح الياسوي المستشار القانوني لرئيس الوزراء حرر كتاباً تاريخه ١٩٦٥/١٠/٩ إلى وكيل وزارة الإسكان والمراقب ضمنه أنه بالاختارة إلى المخكرة المورخة ١٩٦٥/١٠/٧ بشأن طلب كل من السيد/ محمد عصام الدين حسونة وزير العدل والسيد/ أحمد حمدي عبيد وزير الدولة لشئون الإدارة المحلية باستئجار شقة بالدور الثالث الرابع من عقار النزاع رقم ١٠٨٣ شارع كورنيش النيل بجاردن سيتي والذي كان يملكه السيد/ توفيق مخرج الخاضع للحراسة - مورت المدعين - فقد أشر رئيس الوزراء بأعتماد ذلك ، وبناء على هذا الكتاب تحرر توفيق جرجي مخرج - مورت مدير الشركة المصرية لإعادة التأمين - الشركة



محمد أحمد البلتاجى محافظ الجسيمة لاستعماله سكنا خلاصا له وبأن يكون التنازل عن المين المؤجرة له دون من تنازلت له المستأجرة ، ومن ثم قامت الشركة بطلب رد أوراق التنازل التى سبق ان أرسلتها الى محافظة القاهرة المقسمة رغبة المستأجرة للتنازل عن النسيئة الى كل من سميرة عبد الرحمن أبو سعدة ثم الدكتور ابراهيم محمد رفعت ، وعلى هذا الأساس تم تعاقد الشركة مع السيد/ محمد أحمد البلتاجى بتأجيره الطابق الثانى من العقار ، ولما طلب هذا الأخير اجراء تحسينات فى المين المؤجرة اجابته الشركة المؤجرة الى طلبه وأجرت هذه التحسينات التى كلفتها ٤٤٦ مليون و ١٠٨ جنيه ، فى حين أن أجرة المين قيمتها ١١٢ مليون و ١٨ جنيه شهريا .

وجاء بمذكرة الحارس العام المؤرخة ١٩٦٩/٧/١٠ ان الشقتين الكائنتين بالدور الثالث والرابع بالعقار محل النزاع تم تسليمهما الى الشركة المشتريه فى ١٩٦٥/١٠/٣١ بعد اخلائها من منقولات الخاضع وعائلته حيث كانت الشقتان مختلفتين ، وأنه تم تأجير الدور الثالث الى السيد/محمد عصام الدين حسونه بعدد ايجار مؤرخ ١٩٦٥/١٠/١٠ على أن يسرى اعتبارا من ١٩٦٥/١١/١ وأن الدور الرابع تم تأجيره الى السيد/ حمدي عبيد بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٩٦٥/١٠/١٢ على أن يسرى اعتبارا من ١٩٦٥/١١/١ كما أن الدور الثانى من العقار تم تأجيره للسيد/ محمد أحمد البلتاجى بمقد ايجار مؤرخ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وأنه نظرا للشكوى المقدمة من ارملة الخاضع للحراسة لقد امر رئيس الجمهورية برفع الحراسة عن الخاضع وعائلته وصدر قرار فى ١٩٦٦/٤/١٥ بالانحراج النهائي عن اموال وممتلكات المذكور .

كما جاء بمذكرة رئيس جهاز تصفية الجراسات المؤرخة ١٩٧٣/٩/١٣ أنه بناء على موافقة رئيس الجمهورية فى ١٩٦٩/٥/٢٠ تم منسخ عقد بيع العقار محل النزاع وأعيد تسليمه عينيا الى مالكه ، وأنه لدى عرض مذكرة مؤرخة ١٩٧٠/١٠/٢٨ على رئيس الجمهورية بمناسبة

مستفترية العقار — بطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لفصل الدورين المشار اليهما واستقلال كل منهما عن الآخر لامكان تأجيرهما كسكنين منفصلين وذلك على اساس ان تتصلف بالقيمة الاجبارية الحالية ما يوازي ٨٪ من المبلغ الذى ستصرف فى سبيل هذا التعديل والاعداد للسكنى ويكون ربط الاجار حسب القيمة الاجبارية المعدلة . وبموجب محضر مؤرخ ١٩٦٥/١٠/١٤ انتقل منسوب الحراسة العامة الى العقار وأثبت بالمحضر أنه وجد الدورين الثالث والرابع مشغولين بمنقولات الخاضع للحراسة الذى كان يسكن بهذين الدورين هو وعائلته وأنه عام ينقل جميع المنقولات الموجودة بالدورين الى مخزن الحراسة الا بعض المنقولات التى لم ير نزاعها من حوائط العقار .

وجاء بمذكرات الحراسة العامة أيضا ان الشركة المشتريه انتقلت بمبلغ ٢٣ . مليون و ٥٢٧ جنيه فى عملية فصل الدورين الثالث والرابع واجراء تحسينات تمت بهما بناء على طلب المستأجرين وأضيف الى ايجار الدور الثالث مبلغ ٢٨٤ مليون و ٤ جنيه كما أضيف الى ايجار الدور الرابع مبلغ ٦٦٢ مليون و ١٠ جنيه وهو ما يعادل ٨٪ كعائد شهري من قيمة التصفينات .

وجاء بمذكرة الشركة المصرية لاعادة التأهيل المؤرخة ١٩٧٣/١/٦ ( المقدم صورتها من المدعين ) أنه بالنسبة للدور الثانى من العقار محل النزاع الذى كانت تستأجره ورثة فهم بلخوم ، فقد تقدمت ارملة بلخوم — ارملة الحورث — بطلب الى الشركة يبدى موافقتها على التنازل عن مقد ايجار الى سميرة عبد الرحمن أبو سعدة اعتبارا من ١٩٦٦/٦/١ ثم عدلت عنه الى التنازل من المين الى الدكتور ابراهيم محمد رفعت وقد اعلنت الشركة هذا الطلب الى محافظة القاهرة التى تختص بالفصل فيه ، ثم ورد الى الشركة من مدير عام املاك محافظة القاهرة كتاب تاريخه ١٩٦٦/١٠/٢٠ ضمنه هذا الأخير ان الادارة العامة لاسلاك الحكومة قد ابلغته بكتليها رقم ٣٣/٢/٢ سرى المؤرخ ١٩٦٦/١٠/٢٢ بالموافقة على تخصيص الطابق الثانى من عقار النزاع الذى تستأجره ورثة فهم بلخوم الى السيد/



وهو حق مكتول لسيادته .. وترتبط على ذلك بضحي العملية المركبة كلها باطله من أسسها لأن انعدام القرار الذي يندمج في عملية مركبة من شأنه إبطالها برمتها فلا يلتزم بها الأفراد وحدهم بل الإدارة ذاتها » . وانتهى بمستشار ديوان الظالم بمذكرته إلى أن تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية بعد رفض الشاغلين لا يتأتى إلا بالقوة الجبرية استنادا إلى ضرورة تمكين رئيس الجمهورية من مباشرة سلطاته الدستورية في السهر على احترام الحقوق الدستورية وسيادة القانون . وتأسيسا على هذه الفكرة قرر الاستاذ انور حبيب رئيس ديوان الظالم كتيلين مؤرخين ١٩٧٥/١/٢٥ و ١٩٧٥/٤/٢١ إلى السيد / محمود سالم رئيس الوزراء بوجوب تنفيذ قرار رئيس الجمهورية .

وحيث أن المدعى عليها السادس والسابع أعلنوا قتلونا ولم ينحسروا ، وقد أعيد إعلانها ولم يبد أي منها دفاعا في الدعوى .

وحيث أن الدفع بعدم اختصاص محكمة القيم بنظر الدعوى في غير محله ، ذلك أن المادة السادسة من القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن نصية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد نصت على أن « تختص محكمة القيم المنصوص عليها في قانون حماية القيم من المييب المصادر بالقانون ١٥ ١٩٨٠ ودون غيرها بنظر المخالفات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها في المادة السابقة ، وكذلك المخالفات الأخرى المتعلقة بالحراستات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتلخيص سلطة الشعب أو المترتبة عليها وتحال إليها جميع المخالفات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها » . واذ يبين من الأوراق أن النزاع موضوع الخصومة في الدعوى ، نشأ بسبب الحراسة التي فرضت على المدعين ومورثهم قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ومن ثم فإنه وفقا لنص هذه المادة تكون محكمة القيم هي وحدها المختصة بنظر الدعوى .

شكوى أرملة الخاضع — لجاء توفيق مفرج — من عدم تسليمها مسكنها خاليا ، اثر سيادته : بالآتي : « كأم الرئيس الراحل يسلم المنزل وتتيمة الفتولات » وأنه بعرض الموضوع من كافة جوانبه على رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، اثر تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية ، وأنه يمكن بحث توفيق ثلاث شقق لشاغلي العقار ويمكن الاتصال بوزير الاقتصاد لتنفيذ ذلك — ولأنه بناء على ذلك تم إخطار المستأجرين في ١٩٧٣/٩/١١ عن شقتين خاليتين في عقارين مملوكين لشركات التأمين أحدهما الشقة رقم ٥٢ بالعقار ٣ ميدان عرابي تتكون من ٦ غرف وأجرتها ٣٧٢ مليون و ١٠ جنيه وشقة بالدور الثالث من العقار رقم ١٥ عماد الدين تتكون من ١١ غرفة وأجرتها الشهرية ٣٢١ مليون و ٣٠ جنيه ، إلا أن المستأجرين لم يردوا على إخطارهم بالواناسة على ترك أعيان النزاع .

وتبين من مذكرة ديوان الظالم المرفق صورتها بحافظة مستندات المدعين ، أن الدعية الأولى تقدمت بشكوى إلى الديوان فقرر المستشار جمال الدين توفيق المستشار القانوني للديوان مذكرة أورد بها الآتي — « ... أن تلجأ المسكن الخاص بالملك لعائلة الخاضع للحراسة أنها في الأصل والاساس استنادا إلى قرار إداري صادر من رئيس الوزراء في ذلك الحين ، ولا يغير من تلك الحقيقة أن يرتبط التاجر بعد ذلك بمقود إيجار مبرمة بين الشاغلين الحاليين وشركة التأمين الحائزة للعقار ، كل ما هنالك أن شغلهم للمسكن رغبا عن شاغليه الأصليين أنها جاء ولید عملية مركبة لها جانبان أولها إداري وثانيهما تعاقدی ... أما الجانب الإداري فقد ووجه بإجراء مصاد من السيد الرئيس الراحل ثم من السيد رئيس منهد انور السادات عندما امر بوجوب إخلاء المسكن من شاغليه الحاليين وتسليمه لأصحابه وبالتالي أصبح استئجار شغلهم له عيلا من أعمال النصب بتعين أزالتة ... وانطلاقا من هذا الأصل فإن قرار السيد رئيس الجمهورية إخلاء المسكن وتسليمه لأصحابه ليس في حكم القانون والواقع إلا سحبا وأعداها ضمينا لقرار السيد رئيس الوزراء بإبرام عقود الإيجار



الوارد بالنص آتف البيان ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من الدستور المعمول به في ١٩٧١/٩/١١ على أن « يحظر النص في القوانين على تخصيص أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء » - ومن ثم فإن مدة تقادم حق المدعين في رفع دعواهم يبدأ سريانها في ١٩٧١/٢/٤ وهو تاريخ صدور حكم المحكمة العليا آتف البيان . واذ يبين من الأوراق أن المدعين رفعوا دعواهم أمام محكمة القضاء الإدارى في ١٩٨١/٨/٢ فإن الدعوى تكون قد رفعت قبل مضي خمسة عشر سنة على تاريخ صدور قرار غرض الحراسة .

وحيث أنه من طلب المدعين الحكم بطرد المدعى عليها الخامس والسادس من الأعيان المؤجرة إليهم من الشركة المصرية لاعادة التأمين وتسليمها لها ، فإن الثالث في الأوراق أنه وقت صدور قرار غرض الحراسة في شهر يناير سنة ١٩٦٥ ، كان مورث المدعين وعائلته يتخذون من الطبقتين الثالث والرابع من عقار النزاع مسكناً خالصاً لهم ، اذ كانوا يقيمون فيها ويستعملونها بامتعتهم الخاصة ، وذلك حسبما أقر به رئيس جهاز الحراسة بذكراته العديدة ، وما تبين من محضر التسليم المؤرخ ١٩٦٥/١٠/١٤ سلف الإشارة إليه ، وكان كل من المدعى عليها المذكورين يشغل منصباً وزارياً في تلك الوقت ، وقد تقدمنا بطلب الى رئيس الوزراء لتخصيص شقة لكل منهما بالمعار ، فاستجاب لها وأمر بتخصيص الطابق الثالث للمدعى عليه الخامس والطابق الرابع للمدعى عليه السادس . وحين أخطرت بذلك الشركة المصرية لاعادة التأمين أتت اشترت العقار ، وطلب منها فصل الطابق الثالث عن الرابع لتنفيذ أمر التخصيص الصادر من رئيس الوزراء ، بادرت الى فصل الطبقتين من بعضهما ، ثم قبلت بتحرير عقد إيجار للمدعى عليه الخامس تاريخه ١٩٦٥/١٠/١٠ وعقد إيجار للمدعى عليه السادس تاريخه ١٩٦٥/١٠/١٢ على أن يبدأ نفاذ المقتدين في ١٩٦٥/١١/١ ، وكانت الحراسة قد مهنت الى اخلاء الطالبين من أمتة مورث وعائلته بنقلها

وحيث أن البين من الأوراق أن قرار غرض الحراسة على أموال وممتلكات المدعين ومورثهم ، قد ألغى ، ورفعت الحراسة عنهم ، ولما كُن القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر بمقتضاه قرار غرض الحراسة لم يعد يعمل به ويعتبر ملغياً يعد صدور القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذى حظر غرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين الا بحكم قضائى وفي الأحوال الواردة بأحكامه ونفا للضوابط التى نص عليها ، ومن ثم فإن الخصومة في الدعوى لا تعدو أن تكون مجرد منازعة مدنية ، قوامها ما ينهه المدعون على الاجازة الصادرة الى الدعى عليهم الثلاثة من الشركة المصرية لاعادة التأمين توصلا الى طلب طرد الدعى عليهم المذكورين من الأعيان المؤجرة محل النزاع ، وبناء على ذلك فلا يجدى الدعى عليه الخامس ما ذهب اليه من القول بأن الدعوى وردت على غير محل ، كما لا وجه له في التحدى بالجمادى المفصوص عليه بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة .

وحيث أن الفسخ المبدى من الدعى عليه الخامس بتقادم الحق في رفع الدعوى بضئ المدة الطويلة ، في غير محله ، ذلك بأن المادة الأولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ كانت تنص على أن « لا تصح أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن في أى تصرف أو قرار أو تدبير أو إجراء ويوجه أمام أى عمل لم يمت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بغرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات وذلك سواء اكان مباشراً بطلب الفسخ أو الانفاء أو التعديل أو وقت التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض ... » - ومؤدى هذا النص انه كان يتمتع على المدعين رفع دعواهم طوال فترة العمل به ، ومن ثم فإن مدة تقادم الحق في رفع الدعوى لا تبدأ في ظل العمل بهذا النص ، بل يتأخر سريانها حين رفع الحظر الوارد به . ولما كانت المحكمة العليا قد قضت بحكمها الصادر بتاريخ ١٩٧١/٢/٤ في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ ق بعدم دستورية المرح عن التقاضى



بها هذا المسكن قد تم التصرف فيها ويأثم لا يجوز حرمان الخاضع للحراسة من مسكنه الخاص بل يتعين على جهة الحراسة أن تبقى له وتبقيه من الانتفاع به ، ومن ثم فإن الأمر الصادر من رئيس الوزراء بالامتناع عن تسليم المدعين مسكنهم الخاص بالطابقين الثالث والرابع من العقار ، والأمر الصادر منه بتخصيص هذين الطابقين كمسكن خاص لكل من المدعى عليهما الخامس والسادس الوزيرين بوزارته ينطويان على مخالفة سافرة للقانون بل ولأحكام الدستور الذي يصون حرمة المسكن ويحظر المساس بها ، فضلا عن أن الأوراق خلو من دليل على أن هذين الأمرين استهدف منها تحقيق مصلحة عليا ، بل أن أوراق الدعوى تنبئ في وضوح وجلاء أن الأمرين لم يقصد منهما سوى الهوى والمجاملة الشخصية والارتكان إلى النفوذ ، ومن ثم يتفرض الأمران عن مجرد واقعة مادية تنطقت في غصب امتياز النزاع وتمكين الوزيرين منها وتبعا يفقد الأمران كمالهما ومقومات وجودهما ويسقط كل منهما منعهما باطل الأثر وقد استشرفت جهة الإدارة هذا الخطأ وما ترتبه عليه من ظلم وقع على المدعين فباعترت إلى تدارك ذلك فاصدر رئيس الجمهورية أمرا في سنة ١٩٦٩ بإعادة المدعين إلى سكنتهم ، ولما لم ينفذ هذا الأمر لرفض المدعى عليهما ترك امتياز النزاع وانتقل إلى شقتين أخريين مملوكتين لشركات التأمين ، أصدر رئيس الجمهورية أمرا آخر في سنة ١٩٧٠ بتنفيذ القرار السابق بتعيين المدعين من مسكنهم الخاص ، ولا مراء في أن هذين الأمرين اللذين من رئيس الجمهورية وهو على قمة الجهاز الإداري في الدولة ، أمران مضادان لأمر رئيس الوزراء ومن ثم يرتب عليهما ليس فقط سحب أمرى رئيس الوزراء بل الغامها وبحو كل أثر لهما .

وحيث أنه لما كان ذلك ، وكان البين مسن الأوراق أن المشتغل القانوني لرئيس الوزراء أرسل كتابا إلى وكيل وزارة الإسكان والرفاق بتاريخ ١٩٦٥/١/٩ يقض أن رئيس الوزراء اعتد طلب كل من المدعى عليه الخامس - وزير العدل - والمدعى عليه السادس - وزير الدولة

إلى مخازن الحراسة وذلك في ١٤/١/١٩٦٥ . ولما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ، وهو القانون الذي صدر بموجب قرار فرض الحراسة على أموال وممتلكات مورت المدعين وعائلته ، قد صدر استنادا إلى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ حسبما جاء بإعلان إصداره ، أي أنه منبثق عن هذا القانون الأخير ، وكان قد صدر بعد ذلك القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الذي نص بالمادة الأولى على أن يرفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بقرضى أوامر جمهورية ليبيا لأحكام قانون الطوارئ ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سريان بعض القواعد على الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، والمعمول به من تاريخ نشره في ٢٢/١/١٩٦٤ ينص بالمادة الأولى على أن تطبق في شأن الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ القواعد الجينة بهذه المادة ، ومنها ما جاء بالفقرة السادسة من أنه « يجوز لكل شخص من هؤلاء الأشخاص أن يحتفظ بمسكنه الخاص الذي يشغله « فيلا » والذي كان مملوكا له .. » ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١٥ لسنة ١٩٦٤ المعمول به من تاريخ نشره في ٢٤/١١/١٩٦٤ يقضى بإعائه الأولى بأنه « إذا كان المسكن الخاص الذي يشغله الخاضع للحراسة ومماثلة شقة أو فيلا » في عبارة تم التصرف فيها وكانت مملوكة له أو لأحد أفراد عائلته كان له ولأفراد عائلته حق الانتفاع بهذا المسكن « الشقة أو الفيلا » مدى الحياة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه لما كان ذلك ، وكان مؤدى هذه النصوص التي صدرت جميعها وسرى معمولها في تاريخ سابق على تاريخ فرض الحراسة على أموال وممتلكات مورت المدعين وعائلته ، مؤداه في دلالة واضحة أن نية المشرع اتجهت إلى أحقية الخاضع للحراسة ، ومن باب أولى من سيخضع لها في الاحتفاظ بمسكنه الخاص سواء أكان « فيلا أو شقة » ، وبأحقية في الانتفاع به حتى ولو كانت العبارة التي يوجد



المؤجرة كانت تلك العقار وقت صدور الإجازة منها وأنه استأجر المين خالية ، مما يقوم على حسن نية ، ذلك أن المادة ٩٦٥ من القانون المدني تنص بفتحها الأولى على أن « لا يعد حسن النية من يحوز الحق وهو يجهل أنه يعتدي على حق الغير ، إلا إذا كان الجهل ناشئاً عن خطأ جسيم » . ويؤخذ من هذا النص أنه حتى يعتبر الحائز حسن النية يجب توافر عنصرين أحدهما ذاتي والآخر موضوعي ، فالعنصر الذاتي هو أن يكون الحائز جاهلاً أنه يعتدي على حق الغير ، فأي شك يخلط في صدره أنه قد يكون معتدياً على حق الغير يهدم هذا العنصر الذاتي ويجعل الحائز سوء النية ، والعنصر الموضوعي هو أن يكون الحائز في جهله أنه يعتدي بجواربه على حق الغير لم يرتكب خطأ جسيم يقارب سوء النية فيجعل الحائز ، وهو حسن النية ذاتياً ، سوء النية موضوعياً ، ومن ثم فإن أي شك يخالج الحائز يجعله سوء النية ، حتى ولو لم يخالجه أي شك بل كان على يقين تام من أنه لا يعتدي على حق الغير بجواربه ، فإن الخطأ الجسيم يهدم حسن نية واذ أن هذا الخطأ هو بمثابة سوء النية . وقد اتجه بعض الفقهاء إلى أن حسن النية لا يشتمل إلا على عنصر موضوعي هو انتفاء الخطأ . فالحائز يكون حسن النية إذا كان في اعتدائه بجواربه على حق الغير لم يرتكب أي خطأ ولو كان يسيراً ، أما إذا ارتكب خطأ ولو يسيراً فله يكون سوء النية ، ولو كان من الناحية الذاتية يجهل في أنه يعتدي على حق الغير ، ومن ثم يكون الجائر سوء النية إذا ثبت أنه وإن كان لا يعلم بأن جواربه اعتداء على حق الغير ، فله كان ينبغي عليه أن يعلم ذلك ، فيكون جهله بل أنه يعتدي على حق الغير نتيجة خطأ جسيم ( يراجع الوسيط في شرح القانون المدني للدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري - الجزء التاسع ص ٨٦١ وما بعدها ) . وجدير بالحكمة - في هكة المسند - أن تشير إلى ما نص عليه المستور المعمول به في ذلك الوقت وهو دستور سنة ١٩٦٤ الذي يسرى ابتداء من ١٩٦٤/٣/٢٥ فقد قررت المادة ٣٩٩ منه على أنه « لا يجوز للوزير في أثناء توليه منصبه » أن يزول منه حرة أو عملاً عسكرياً أو مالياً

لشئون الإدارة المطيبة - في استئجار شقتين بالمقار رقم ١٠٨٢ شارع كورنيش النيل الذي كان يقطعه تونين مخرج الخلف للحراسة وتضمن الكتاب المؤرخ ١٩٦٥/١٠/١١ المرسل إلى مدير الشركة المصرية لإعادة التأمين ، بناء على كتاب المستشار القانوني لرئيس الوزراء المتقدم بطلبه : التنبيه بأخذ الإجراءات لعمل التعديلات اللازمة لفصل الدورين واستغلال كل منهما من الآخر لإمكان تاجرها كشتين منفصلتين ، ويتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٠ حوت الشركة المصرية لإعادة التأمين عقد إيجار للدمى عليه الخامس جاء به أن الدكتور يشغل منصب وزير العدل وأن محل الإجازة هو الدور الثالث من المقار رقم ١٠٨٢ كورنيش النيل لاستعماله سكناً خاصاً للمبتاجر ، كما حشرت الشركة المشترة عقد إيجار آخر إلى الدمى عليه السادس تاريخه ١٩٦٥/١٠/١٢ عن الدور الرابع وملحقته وهي « روف جارن بالسطح » على أن يسرى نفساذا العقدين اعتباراً من ١٩٦٥/١١/١ ، وثبت من الاطلاع على الجريدة الرسمية العدد ٢٢٢ الصادر في ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

أنه صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل الوزارة في أول أكتوبر سنة ١٩٦٥ برئاسة السيد/ زكريا محي الدين وبتميين السيد/ محمد عصام الدين حسونة وزيراً للعدل والسيد/ أحمد حمدي عبيد وزير دولة للإدارة المطيبة . واذ كان مفاد ذلك ، أن تحرير عقدي الإيجار الصادرين للدمى عليهما الخامس والسادس تم نفاذ الأمر التخصيص الصادر من رئيس الوزراء إلى الشركة المشتري للمقار ، وكان هذا الأمر قد صدر بعد تعيين كل من الدمى عليهما الخامس والسادس وزيرين وقيل غوات عشرة أيام على هذا التعيين ، ومن ثم فقد ثبت للمحكمة بما لا يدع مجالاً للشك أنه أبر منعم وباطل الأثر ، وبالتالي فإن الإجازة محل العقدين تقع باطلية لانعدام سندها وتكون يد الدمى عليهما على اعيان النزاع بلا سند قانوني ، فهو يد غاصبة يضمن رفعها .

وحيث أنه لا يثير من هذا النظر ما ذهب إليه الدمى عليه الخامس بدفاعه من أن الشركة



وغاته ، وظلت تنفع بها بعد فرض الحراسة على مورث المدعين ، وفي سنة ١٩٦٦ أصبحت المذكورة رغبتها في التنازل عن عقد الإيجار الى سمير عبد الرحمن أبو سعدة ثم علفت ورغبت في التنازل عن العقد الى الدكتور ابراهيم محمد رفعت . وقد أحالت الشركة مشققة المغار طلب التنازل الى محافظ القاهرة بوصفه المختص ببحث الطلب والفصل فيه وقيل أن ينظر محافظ القاهرة الطلب ويفصل فيه ، صدر أمر بتفصيل الشقة الى السيد/ محمد أحمد البلجاسي محافظ الجيزة - ادعى عليه السابع - وأبلغت الإدارة العامة لأملاك الحكومة بوزارة الإسكان أمر التفصيل لهذا الأمر للشركة المشتري ، محررت الشركة عقد إيجار للمدعى عليه المذكور . واذ كان يبين من هذا أن التنازل الصادر من المستأجرة كان تنازلاً مطلقاً على شرط هو تأجير الشقة إن ارتلت المستأجرة التنازل عن الإجارة إليه ، وأنه قبل أن يبحث محافظ القاهرة أمر هذا التنازل ويبدى رأيه فيه ، صدر أمر بالتفصيل الذي انطوى على مصادرة تامة لرغبة المستأجرة وإهدار الحق بلكة المين التي تحوز المستأجرة المين لحسابها وتجاوز سافر لأحكام القانون وسلطة الجهة الإدارية الموكول إليها بحث رقبة التنازل . ولا مراء في أن هذا الأمر بالتفصيل كان مردة المجاملة الشخصية واستغلال النفوذ من جانب المدعى عليه السابع الذي كان يشغل وقتئذ منصب محافظ الجيزة ، مما يصح بسوء النية والانحراف في استعمال السلطة بل وغصبها ، ومن ثم يقع هذا الأمر باطلاً عديم الأثر - فضلاً عن عرض سبق أن عرض عليه بتاريخ ١٩٧٢/٩/١١ اختيار شقة من شقتين خاليتين من رئيس جهاز التصفية بدلا من الشقة موضوع النزاع فرفض هذا العرض . وكان عقد الإيجار الصادر للمدعى عليه السابع جاء نتيجة لهذا الأمر المعيب والتعبد الأثر ، فإن هذا العقد يقع هو الآخر باطلاً بطلان سنده وتكون يد المدعى عليه الخكور على المين المؤجرة يدا غاصبة يتعين رفعها .

وحيث أنه بناء على ما تقدم تكون دعوى المدعية قد تاهت على سند منحى من القانون ،  
٩ / م / المساماة

او صناعيا ، أو أن يشتري أو يستأجر شسينا من اموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شسينا من امواله أو أن يتأقضا عليه . . ولما كان البين من الأوراق أن الأعيان المؤجرة محل النزاع المطوقة أصلا لمورث المدعين ، بيعت ، بعد فرض الحراسة على هذا الآخر ، من الحراسة العامة الى شركة من شركات القطاع العام ، اذ جاء بكتاب المستشار القانوني لرئيس الوزراء المرسل الى وكيل وزارة الإسكان والمراسق والمخروح ١٩٦٥/١٠/٩ ، آتف الإشارة اليه ، الذي تضمن تخصيص شققتي النزاع للمدعى عليهما الخامس والسادس ، جاء به سراحة أن هاتين الشقتين يتظنهما مورث المدعين ، كما ثبت من محضر التسليم المحرر بمعرفة مندوب الحراسة العامة بتاريخ ١٩٦٥/١٠/١٤ ، أن الشقتين كانتا مشغولتين بالأمتعة والحقولت الخاصة بمورث المدعين ، وتبين أيضا من الكتاب المؤرخ ١٩٦٥/١٠/١١ المرسل الى مدير الشركة المصرية لاعادة التأهيل - الشركة المشتري - أن للشقتين كانتا وحدة سكنية واحدة موصولة ببرج داخلي ، وأنه تنبه على الشركة بإجراء فصل الطباختين على بعضها لآمكان استغلالهما كشقتين تستقل كل منهما عن الأخرى . لما كان ذلك ، وكفت هذه الظروف التي لا يست تلجر أعيان النزاع تكثف في جلاء من سلوك خاطيء من المدعى عليهما المذكورين ، اذ أنها تدخلت بصفتها بجائرة لدى رئيس الوزراء لاستئجار الأعيان التي تملكها شركة من شركات القطاع العام ، وهى من الشركات التي تملك الحكومة توجيهها بما لها من حق في أموالها وممتلكاتها ، وسلطة في الاشراف عليها ، مما ينطوى على مخالفة صريحة لأحكام الدستور والقانون ، كان ينبغي عليهما أن يتبا بتسيهما عنها ، الأمر الذي ينتفى معه القول بحسن نيتهما ، وتبعا يتعين اطراح دفاعهما .

وحيث أنه عن منازعة المدعية بالنسبة للشقة التي يستأجرها السيد/ محمد أحمد البلجاسي - المدعى عليه السابع - بالطلاق الثاني من المقار ثالثات في الأوراق أن هذه الشقة كانت مؤجرة أصلا من مورث المدعين الى فهم بالخوم ، واذ توفى الخكور انتقلت بها زوجته ايلي بالخوم بعد



### فلهذه الأسباب

#### حكمت المحكمة :

اولا - برفض الدفوع بعدم اختصاص المحكمة باختصاصها .

ثانيا - برفض الدفوع الجداة من المدعى عليهم .

ثالثا - بطرد كل من السيد/ محمد عصام الدين حسونه والسيد/ أحمد حمدي عبيد والسيد/ محمد أحمد البلتاجي من الشقة التي يشغلها المبنية بصحيفة الدعوى والكائنة بالمعاز رقم ١٠٨٣ شارع كورنيش النيل جاردن سيتي بالقاهرة وتسليمها الى المدعية والزنت المدعى عليهم المصاريف .

القضية رقم ٢٤٦ لسنة ٢ في ايم برئاسة السيد المستشار الدكتور أحمد بهجت خفاجي نائب رئيس محكمة النقض وعضوية السادة المستشارين سليم عليوه المسلمي وجمال أحمد شومان ومحمد موسى هباب .

ومن ثم يتعين اجابتهم الى طلبهم ، والحكم بطرد المدعى عليهم الخامس والسادس والسابع من الاعيان المؤجرة بالمعاز رقم ١٠٨٣ شارع كورنيش النيل جاردن سيتي بالقاهرة .

وحيث ان المحكمة وقد انتهت الى ما تقدم لا يفوتها ان تنوه بما ثبت لها من مآذيات الدعوى ان تاجر الوحدات السكنية سائلة البيان للمدعى عليهم السادة محمد عصام الدين حسونة وحمدي عبيد ومحمد أحمد البلتاجي ، وقد كانوا من كبار المسؤولين في الدولة لم يكن الباعث منه تحقيق أية مصلحة عامة بل الهوى والمجيلة الشخصية ، التي كان من المفروض على هؤلاء ان يناووا عنها حتى لا يرجع صداها الى نفوس افراد الشعب فنقدتهم نقدهم في الهيئة الحاكمة ، التي اودعوها مصالحهم امانة ليرعوا وجه الله فيها ، دون تفريط وتنكب عن الطريق السوي الا انهم لم يكثرثوا بهذه العاتى ونسوا ان يوم الحساب آت لا ريب فيه .

وحيث ان المدعى عليهم خسروا الدعوى فيتمتع الزامهم المصاريف عملا بالسادة ١٨٤ من قانون المرافعات .



در استیقا و نیت



## « مـنـكـرة »

ببلاغ السيد الأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان  
فى الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ حراسات المدعى العام  
المرفوعة من المدعى العام الاشتراكى  
والمنظورة امام محكمة القيم  
بجلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٨٠

مقدمة من السيد الدكتور / احمد قحى سرور  
استاذ ورئيس قسم القانون الجنائى بجامعة القاهرة

## « الوقائع »

احال المدعى العام الاشتراكى دعوى طلب فرض الحراسة رقم ٢ لسنة ١٩٨٠ مكتب  
المدعى العام الى محكمة القيم .

## تـمـيـيـد

• الاستاذ الدكتور/ عبد العزيز حافظ سليمان

لانه فى خلال الفترة من ١٨/٥/١٩٧٧ وحتى ٣٠/٧/١٩٨٠ بدائرة محافظة  
القاهرة .

اتى افعالا من شأنها تضخم امواله بسبب استغلال منصبه كرئيس لجامعة عين  
شمس بأن انفرد بصرف الاموال الواردة الى مشروع ابحاث الملايا ومشروع الدورات  
التعليمية لوفود طلاب دولة قطر دون رقابة الجامعة والتي بلغت قيمتها ٣٠٠ ألف  
جنيه مصرى و ١٦١٤٦٤ دولار أمريكى والتي وردت اليه بوصفه رئيسا لجامعة  
عين شمس .

وطالب المدعى العام الاشتراكى الى محكمة القيم القضاء بفرض الحراسة على  
اموال المدعى عليه وزوجته وأولاده الثابتة بالتحقيقات .

## الـدـفاع

### كلمة عامة :

لقد حملت امانة الدفاع فى هذه الدعوى ، وهى امانة خطيرة يعفها الاحساس  
باداء واجب الدفاع ويزيد من روعتها شعورى بعبء مضاعف الانتقال ، هو عبء واجب  
الزميل الأستاذ الذى عليه لزملائه الاساتذة ، وقد أدرك كل الادراك هيبه العلم ومكانة  
العلماء .

نادلتى هذا الواجب ، فلبيت نداءه ، مستهدفا اعلاء كلمة القانون ورفع راية  
العبد شامخة بكل وقار ولجلال .

لعل هذه الدعوى هى الاولى من نوعها فى تاريخ القضاء المصرى .

فالتهمة الواردة بها موجهة ضد عالم كبير من علماء مصر ، ورئيس جامعة  
من اكبر جامعاتها ، تحاول النيل من مكانته وإمانته فى اداء وظيفته ، وتطمعن فى



الصميم ما يتمتع به العلم من هبة ووقار . فلقد استلهمت الجامعات في تقاليدها هذه البيئة التي امتدت جذورها الى الدين والفلسفة . فقد قال الله تعالى ( إنما يخشى الله من عباده العلماء ) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (العلماء ورثة الأنبياء ) . وجعل الفلاسفة العلم غاية من غايات الفلسفة .

كل هذه الجذور صنعت تقاليد الجامعة وكانت هي الأساس الذي قامت عليه حرمة الجامعة واستقلالها . ومن هنا ، فإن المحاكمة التي تنعقد اليوم تكسب أهمية خاصة ويعدا خطيرا .

إن سيادة القانون لا تعنى التسرع في توجيه التهم وإن المساواة أمام القانون والقضاء لا تعنى النزول بالعلماء الى مستوى التجريح دون مبرر جدى .

إن أجيالا من العلماء يتطلعون اليكم بإقضاة محكمة القيم . وقد أعطوا ثقتهم في العالم الكبير رئيس الجامعة . وراؤا فيه القوة والنور والأمل .

ومن هنا نتجسد خطورة هذه الدعوى . ويتضاعف عبء الاحساس بالواجب اننى لا أدافع عن الحال اليكم وحده . وإنما أدافع عن سمعة الجامعة نفسها . وأدافع عن هبة العلم ومكانة العلماء .

### الطبيعة القانونية للواقعة المراد فرض الحراسة من أجلها .

#### ( ١ ) الأموال التي توجب فرض الحراسة كتبيير جنائى :

عرف القانون المصرى ثلاث أحوال لغرض الحراسة كتبيير جنائى على النحو التالي :

أولا - نصت المادة ٢٠٨ مكررا ( ١ ) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه للناائب العام اذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، ( أن يأمر ضمائنا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة الجنى عليها بمنع المتهم من التصرف فى أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية مع تعيين وكيل لإدارة هذه الأموال ) .

ثانيا - نص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع فى الفقرة الأولى من مادته العاشرة على أنه للهيئة المختصة بالتحقيق أن تأمر بمنع المتهم أو زوجته أو أولاده القصر من التصرف فى أموالهم كلها أو بعضها واتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة لتنفيذ الأمر . وقد نصت الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه على إدارة الكسب غير المشروع أن تعرض الأمر فى ميعاد معين على محكمة الجنايات المختصة لى تقضى أما بتأييد الأمر أو تعديله أو إلغاءه .

ثالثا - نص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ فى مادته السابعة على أنه يجوز للمدعى العام اذا تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص على أنه أتى فعلا من الأعمال المنصوص عليها فى المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون أن يأمر بمنع التصرف فى أمواله



أو ادا انتهاكها ، واتخاذ ما يراه من الاجراءات التحفظية في هذا الشأن ٠٠٠ الخ ، ونص هذا القانون في مادته التاسعة على أن تكون احالة دعوى طلب فرض الحراسة الى المحكمة المختصة بقرار مكتوب ومسيب من المدعى العام . ونصت المادتان السابعة عشر والثامنة عشر من القانون المذكور على مضمون ونطاق الحكم الصادر بفرض الحراسة .

#### ب - الطبيعة القانونية لتدبير الحراسة :

يتميز تدبير الحراسة بطبيعة قانونية مختلفة ووفقا للمحالات التي يتقرر فيها . فالحالتان الاولى والثانية سالفتا الذكر يعتبر فيهما فرض الحراسة اجراء من اجراءات التحقيق . هذا بخلاف الحالة الثالثة فان فرض الحراسة بناء عليها يعتبر عقوبة بالمعنى القانوني . وايد ذلك أن فرض الحراسة طبقا للمادة ٢٠٨ مكررا (١) يصدر من النائب العام أثناء التحقيق (٢) ، وأن فرض الحراسة طبقا لقانون الكسب غير المشروع تصدره الهيئة المختصة بالتحقيق . ودور محكمة الجنايات يقتصر على تأييد الامر أو تعديله أو إلغاءه . فهذه المحكمة تباشر سلطتها كدرجة ثانية لقضاء التحقيق فيما يتعلق بفرض الحراسة طبقا لهذا القانون ، فهي لا تنشئ هذا التدبير وإنما ترافق هيئة التحقيق فيما قررته فتؤيد قرارها أو تعدله أو تلغيه .

أما في الحالة الثالثة حيث يرفع المدعى العام الاشتراكي دعوى طلب فرض الحراسة ، فإنه يطلب من محكمة القيم اتخاذ هذا التدبير بحكم قضائي . وواضح من صريح نص المادة ١٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ أن محكمة القيم لا تؤيد ما عسى أن يتخذه المدعى العام الاشتراكي من أمر بمنع التصرف أو الإدارة طبقا للمادة السابعة من القانون المذكور ، ولكنها تصدر حكما بفرض الحراسة . وهذا الحكم يكون بمثابة عن أي تحقيق تجريه النيابة العامة بشأن أية جريمة منسوبة الى المطلوب وضحه تحت الحراسة ، وإنما يفرض استقلالا من أجل وصف قانوني متميز ينص عليه القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ ، وقد أبرزت هذا المعنى المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ إذ قالت (أما المادة الثالثة فتتخير في حالات تضمن أموال الشخص عن طريق الاثراء الذي يعتمد على النهب والاعتصاب والغدر والايذاء والذي يهز قيم المجتمع ويلحق الضرر بالانسان الذي يعتبر أثمن رأس مال في مجتمعنا الاشتراكي ويلجأ صاحبة للتدخل على القانون والتخفى حتى لا تصل اليه يد القانون لتجريم أعماله ) . وان العبارة الأخيرة تقطع بان دعوى طلب الحراسة المرفوعة أمام محكمة القيم مبنية الصلة بالتحقيق الذي تجريه النيابة في جريمة معينة . ومن هنا ، فإن فرض الحراسة يحكم من محكمة القيم لا يعتبر اجراء من اجراءات التحقيق . فما هو طبيعته القانونية ؟ انه تدبير احترازي مانع يواجهه الخطورة الاجتماعية لبعض الأشخاص (٢) . يبيح في ذلك التدابير التي ينص عليها القانون لمواجهة بعض حالات الخطورة الاجتماعية مثل التشرد والاشتبا . فلقد استهدفت السياسة الجنائية الحديثة اضعاف وصف التجريم على بعض حالات الخطورة لتبرير اتخاذ تدابير احترازية لمواجهة هذه الحالات في نطاق مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات . وكان مثالا في القانون المصري حالي التشرد والاشتبا طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

وقد كان تدبير الحراسة من تفرضه السلطة الادارية لمواجهة خطورة بعض الاشخاص . وهو مملكة يهدد الحرية الشخصية ويتنافى منع مبدأ أن القضاء وحده هو الحارس الطبيعي للحريات . لذلك جاء القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ فصمغ هذا الوضع الخاطئ وأسند الى القضاء وحده مهمة فرض هذا التدبير متمشيا

(١) اتفق في تكليف اجراء فرض الحراسة الصادر من النائب العام طبقا للمادة ٢٠٨ مكررا (٢) . مؤلف الدكتور احمد قاضي مسرور ، الوسيط في قانون العقوبات للقسم الخاص طبعه ١٩٧٩ من ٢٢٠ . (٢) وقد نادينا بهذا الرأي في كتابنا ( اصول السياسة الجنائية ) طبعه ١٩٧٢ من ٢٧٥ و ٢٧٦ .



بذلك مع أحدث الاتجاهات في الميمنة الجنائية ، والتي تجعل فرض التدابير التي تواجه الخطورة بيد القضاء وحده دون السلطة الادارية . ومنذ ذلك الوقت أصبح تدبير الحراسة امانة في يد القضاء يباشرها في اطار من الضوابط القانونية .

ومن هنا ، فإن تدبير الحراسة الذي تقضى به المحكمة طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ قد اتخذ تكييفه القانوني كجزاء جنائي ، من توافر العناصر القانونية الاتية :

- ١ - المساس بحرية المحكوم عليه ، وهو يذاته مضمون الجزء الجنائي .
- ٢ - صورة يتساءل على سبب معين هو الحالة الخطرة كواقعة بذاتها . وكما سنبين فانها تمثل في ذاتها الجريمة التي تقرر الجزاء من اجلها .
- ٣ - صدوره بإداة معينة هي الحكم القضائي . فلا عقوبة بغير حكم قضائي ( المادة ٦٦ من الدستور ) .

وقد اكد هذا المعنى تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع قانون حماية القيم من العيب (٢) ، اذ قال بان فرض الحراسة طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ هو مجرد تدبير مانع يواجه خطورة الاشخاص .

ويعتبر تدبير فرض الحراسة عقوبة بالمعنى القانوني وان لم يسرد في قائمة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات . فلقد استقر قضاء محكمة النقض ان التدابير الاحترازية وان لم تذكر ضمن العقوبات الاصلية والتبعية التي اوردتها القانون الا انها في الواقع عقوبات حقيقية نص عليها قانون العقوبات في مواد اخرى اُصنف خاص من الجناة (٤) . وقد اعتنق مشروع قانون العقوبات الفرنسي الجديد لسنة ١٩٧٨ هذا الاتجاه فأجاز الحكم بالتدابير بعقوبات اصلية .

وبناء على ما تقدم ، فإن تدبير فرض الحراسة طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ يعتبر عقوبة بالمعنى القانوني لمواجهة حالات الخطورة المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون .

#### ج - الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ :

بينما فيما تقدم ان فرض الحراسة طبقا للقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ يعتبر جزاء جنائيا ، ويتخذ وضعه كعقوبة بالمعنى القانوني . ولعلنا ان هذا الجزاء تواجه احدى حالات الخطورة التي نصت عليها المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر ، مما يجعل هذه الحالات جرائم في نظر القانون ، اسوة بجرائم التشرد والاشتباه . وقد عرف القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب هذا النوع من التجريم في الوقائع المنصوص عليها في المادتين الثالثة والرابعة منه . فقد جاء في تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية عن مشروع القانون المذكور (١) اما للفصل الثاني بشأن الجزاءات فقد راعى المشروع مواجهة خطورة من تثبتت مسئوليته عن العيب بوضع تدابير تواجه هذه الخطورة . وقال التقرير في

(٢) انظر التقرير للأمين والسبعون . مجلس الشعب ، في ٢٤ / ٤ / ١٩٨٠ .

(٤) انظر بالنسبة الى الاحداث نقض ١٦ يناير سنة ١٩٧٢ مجموعة الفواعد ج ٣ رقم ٧٥ ص ١٠٨ .  
٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ج ٤ رقم ١٣٥ ص ١٢٠ . وانظر بالنسبة الى تدبير المنع في مكان معين واعتباره من العقوبات نقض اول يناير سنة ١٩٨١ . الطعن رقم ١٩٦٥ سنة ٤٩ ق ١



موضع آخر ( وإذا كانت الدعوى الجنائية تنصرف أساسا الى التكيف القانوني للأفعال المنصوص عليها في هذا المشروع ، بينما دعوى المسؤولية السياسية تنصرف أساسا الى الحالة الخطرة لمن صدر عنه العيب الموجب للمسئولية ) (٥) .

وقد وضع هذا المعنى جليا في عبارة المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ حين نصت على أنه ( يجوز فرض الرقابة على أموال الشخص كلها أو بعضها لدرء خطره على المجتمع ) . وإذا كانت المادة الثالثة قد جاءت خلوا من هذه العبارة الأخيرة ، فإن هذا الخل لا يغير من الطبيعة القانونية للواقعة التي نصت عليها ، وهي حالة الخطورة . نظرا لوحدة الجزاء الجنائي ( الوضع تحت الحراسة ) المقرر للمادتين الثانية والثالثة وهو ما اكده تقرير اللجنة الدستورية والتشريعية مشروع القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب حين تحدثت عن طبيعة الأفعال الواردة في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ . وقد تأكد هذا المعنى مرة أخرى عندما جاء القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ سالف الذكر ، فوجد المحكمة التي تفصل في حالات العيب والمآلات التي تبرر فرض الحراسة ، وجعلها محكمة القيم . وكما جاء في تقرير اللجنة الدستورية والتشريعية سالف البيان ، فإن هذه المحكمة جهة قضاء منى لاعقابى ، والمسئولية التي تنظرها المحكمة تقوم على خطورة الشخص . والتدابير التي تقضى بها المحكمة ذات طابع منعى بحث للحيلولة دون استعمال هذه الخطورة (٦) .

وبناء على ذلك ، فإن الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ هي جرائم تقوم على الحالة الخطرة . هي من ذات النوع الذى تنتمى اليه جرائم الاشتباه .

والقضاء الذى يفصل في هذه الجرائم يقضى بالجزاء الجنائي مستهدفا تحقيق منع الجريمة مستقبلا ، لا مجرد العقاب التى سبق ارتكابها .

ويقرب على هذا التكيف القانوني أن الركن المادى في هذه الجرائم ليس هو الأفعال وإنما هو الحالة الخطرة المستفادة من نسبة بعض الأفعال اليه (٧) . وعند قضت محكمة النقض بأنه وإن كان القانون قد عد حالة الاشتباه حالة إجرامية إلا أنها ما زالت متحررة عن ذلك النشاط الذى يمارسه الجاني عندما يقارف جريمته (٨) .

ونظرا لأن المشرع لم يشبه تدبير الوضع تحت الحراسة بأية عقوبة مما عرفها القانون للجنايات والجنح ، خلافا لما فعل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذى اعتبر الوضع تحت مراقبة البوليس كعقوبة الحبس ، فإن جرائم الخطورة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ لها طبيعة خاصة . وقد انعكست هذه الطبيعة الخاصة في إجراءات الادعاء والمحاكمة عنها .

(٥) انظر للتقرير الثامن والسبعين للجنة الشؤون الدستورية والتشريعية ، الفصل التشريعي الثالث ، دور الاتحاد المادى الاول ، جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٠ ص ٦ و ٨ .

(٦) انظر التقرير السالف الإشارة اليه ص ٨ .

(٧) انظر احمد تقي مسرور في كتابه عن ( اصول السياسة الجنائية ) طبعة ١٩٧٢ ص ٣٦٨ وما بعدها .

(٨) نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ مجموعة الاحكام ص ٦ رقم ٤٥٧ ص ١٥٠ ، ١٢ أبريل سنة ١٩٥٦ ص ٧ رقم ٤٦١ و ٤٨١ رقم ١٧٣ ص ١٦٥ ورقم ١٧٤ ص ٦١٨ .



## ٢ - العناصر القانونية للتهمة المستندة الى المدعى عليه :

اسند المدعى العام الاشتراكى الى المدعى عليه تهمة القيام بأفعال من شأنها تضييق أمواله بسبب استغلال المنصب . وهى التهمة المنصوص عليها فى المادة الثالثة (أولا ) من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .

ويشترط لقيام هذه الجريمة توافر العنصرين القانونيين الآتيين : ( أولا ) استغلال المنصب مما أدى الى تضييق أمواله . ( ثانيا ) توافر الخطورة الاجتماعية بسبب هذا الفعل .

وبالنسبة الى العنصر القانونى الأول فإنه يقوم على ركنين ( أولهما ) ركن مادى يتكون من نشاط إجرامى هو استغلال المنصب ، ونتيجة مادية هى تضييق الاموال ، وعلاقة سببية بين الاثنين . ( ثانيهما ) ركن معنوى هو القصد الجنائى . أما العنصر القانونى الثانى ، والذي يميز بذاته هذه الجريمة عن جنائية الاختلاس أو الاستيلاء بفنير حق على المال العام ، أو الكسب غير المشروع ، فهى توافر الخطورة الاجتماعية لدى الشخص وتعنى هذه الخطورة توافر حالة خلقية ظاهرة بالشخص بسبب ما ارتكبه من أفعال تفيد استعداده لارتكاب الجريمة . ويتم تقدير هذه الخطورة بسبب الأفعال التى صدرت عنه . فلا يكفى مجرد استغلال المنصب على نحو يؤدى الى تضييق الاموال ، فذلك وحده يكون جنائية الكسب غير المشروع . ولا يجوز معاقبة شخص عن جريمة معينة أكثر من مرة واحدة مهما تعددت أوصافها القانونية ( المادة ٤٥٦ إجراءات ) .

فلا يجوز قانونا فرض الحراسة بناء على مجرد الأفعال ( العنصر القانونى الأول ) والا يجب على محكمة القيم أن توقف نظر الدعوى انتظارا للفصل فى الدعوى الجنائية التى حركت امام نيابة الاموال العامة العليا طبقا للمادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يحول دون هذا الايقاف غير التسليم بأن جوهر هذه الجريمة هو الخطورة لا الأفعال . وما هذه الأفعال غير امارات يستترشد بها القاضى فى توافر حالة الخطورة فى ضوء ظروف الدعوى .

## ٣ - سلطة محكمة القيم عند نظر دعوى طلب الحراسة :

تترتب على امتياز فرض الحراسة عقوبة بالمعنى القانونى لمواجهة خطورة الشخص نتيجتان هامتان هما :

( ١ ) يجب أن تتأكد المحكمة من أن الدلائل الجدية المشار اليها فى المائتين الثانية والثالثة صالحة للكشف عن خطورة صاحبها . فجدية الاتهام بواقعة معينة وحدها غير كافية ، لأن فرض الحراسة ليس عن التهمة الجنائية المنسوب الى صاحبها ، وإنما لمواجهة خطورتها على المجتمع . وهى حالة نفسية وخلقية يجب أن تكشف عنها الدلائل الجدية على قيام الشخص بالأفعال المنصوص عليها فى المائتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ . وتعتبر هذه الحالة من واحد مع ١٠ / م .



حالتى التشدد والاشتباه ، فكلها حالات للخطورة الاجتماعية . وقد اكدت محكمة النقض بجسد جريمة الاشتباه ضرورة التاكيد من ان الدلائل الكافية صالحة للكشف عن حالة الخطورة (٩) .

(ب) يجب ان تبلى المحكمة حكمها على الجرم واليقين . فتلك هى طبيعة الاحكام . وهى تختلف عن طبيعة اجراءات التحقيق التى يكتفى فيها بمجرد الاتهام الجدى . واذا كان القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد اشار الى الدلائل الجدية على قيام افعال معينة ، فان ذلك لا يودى الى الخروج بالاحكام عن طبيعتها الاصلية . ففرض الحراسة حكم قضائى طبقا للمادة ١٧ من القانون . والشك يفسر لمصلحة الاتهام . ولا يمكن ان تبلى الاحكام على الشك والاحتمال ، وانما يجب على اليقين والتاكيد . ولكن اليقين المطلوب هنا ليس اليقين بارتكاب الافعال وانما اليقين بتوافر الخطورة . فاذا كان القانون قد نصح على الدلائل الجدية لارتكاب الافعال ، فان هذه الافعال ليست هى التهمة التى من اجلها تفرض الحراسة . بل تقضى بهذا التدبير من اجل خطورة الشخص لا من اجل فعله .

ومن هنا ، وجب على المحكمة ان تتأكد من توافر خطورة المطلوب فرض حراسته وان يصل اقتناعها بالخطورة الى حد اليقين .

وعلى المحكمة ان تبين فوق ذلك سندها فى توافر الدلائل الجدية على ارتكاب الافعال ، بمنطق قانونى سليم . وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بان الاتهام لا يعتبر جديدا من مجرد قيد الواقعة ضد المتهم فقد تنتهى بالحفظ لعدم الصحة او لعدم وجود الجناية (١٠) .

والخلاصة ان ، فان اعتبار فرض الحراسة حكما قضائيا يوجب على المحكمة تأسيس قضائيا على اليقين ، وتفسير الشك لمصلحة المتهم .

### « الحساب القضائى »

#### انتفاء التهمة المساعدة الى المدعى عليه

#### تمهيد :

احال المدعى العام الاشتراكى المدعى عليه الى محكمة القيم بتهمة استغلال منصبه كرئيس لجامعة عين شمس مما أدى الى تضمض امواله . وقد استند المدعى العام الاشتراكى فى هذا القرار الى قائمة بالدلائل تتلخص فى اقوال السيد / نبيل عبد الحميد عشوش عضو الرقابة الادارية وعدد آخر من شهود بشأن واقعة صورية شراء المعل ، وواقعة شراء السيارات باسم المدعى عليه واسمته ،

(٩) اتظر نقض ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ مجموعة الاحكام من ١٣ رقم ١٢٨ من ٥٠١ .

(١٠) نقض ٧ مارس سنة ١٩٤٩ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٣٦ من ٧٩٤ .



وواقعة تدريب طلاب جامعة قطر . هذا بالإضافة الى تحريات مباحث أمن الدولة وتحريات الرقابة الادارية عن قيمة الملاك المدعى عليه ، وما ورد بتقرير خبراء وزارة العدل حول صورية شراء المعمل ، والمبالغ الواردة من جامعة قطر .

ويتضح من وصف التهمة كما ورد في قرار الاحالة ان المدعى العام الاشتراكي قد اعتمد في قيام التهمة على عنصرين .

( الاول ) استغلال المنصب في صورة انفراد المدعى عليه بوصفه رئيسا للجامعة بصرف الاموال الواردة الى مشروع ابحاث الملايا ومشروع الدورات التعليمية لطلاب جامعة قطر دون رقابة الجامعة .

( الثاني ) تضخم اموال المدعى عليه بسبب استغلال المنصب .  
ويهمنا فيما يلي ان نناقش كلا من هذين العنصرين ، وان نبين بجلاء ان التهمة المسندة الى المدعى عليه لا تقوم على اى اساس .

#### ( اولا )

##### الادعاء باستغلال المنصب

ينصرف الادعاء باستغلال المنصب الى التصرف منفردا في اموال مشروع ابحاث الملايا ، واموال مشروع الدورات التدريبية لوفود طلاب جامعة قطر دون رقابة الجامعة .

وهذا الادعاء مردود ، بان التصرف في هذه الاموال تم على وجه مشروع ، على ما سنبينه الان .

##### ١ - مشروع ابحاث الملايا

##### ( ١ ) طبيعة اموال مشروع الملايا :

يبين من الاطلاع على ملف الدعوى ان الاموال المعتمدة لبحوث الملايا - محل الادعاء - قد اُرسلت من وحدة بحوث البحرية الامريكية .

وفقا للقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ( المادة ٢٣ ) يختص مجلس الجامعة وحده بقبول التبرعات . وهو ما لم يحدث بالنسبة الى هذه الاموال . وعلى العكس من ذلك ، فقد اصدر مجلس جامعة عين شمس قرارا صريحا ينفي هذا المعنى ، هو القرار رقم ١٣ بجلسة ٣٠ يونيه سنة ١٩٨٠ م ، فقد جاء في هذا القرار ان هناك اموال ترصدها هيئات اجنبية للبحث بناء على اتفاقيات بحثية خاصة شخصية كذلك التي يتولى الاشراف عليها السيد/ رئيس الجامعة بصفته استاذاً لعلم العشرات ، وانها تعتبر مالا خاصا بلا مرأ ، وان تصديق مجلس الجامعة على فعل هذه الاتفاقيات الشخصية ، لا يصيبها بالصيغة العامة ولا يؤدي الى احوالة اعتماداتها الى الجامعة كمال عمام ( المستند رقم ٩ ) .



وبالإطلاع على الاتفاق الخاص بالاعتمادات الأمريكية لمشروع الملايا ( المستند رقم ٢ ) ، نجد أن الاتفاق المذكور قد تضمن صهيفته الثالثة ما يلي :

"Unexpended Funds and Earned Interest : After the end of the Grant period, any uncommitted funds and interest earned by Grant funds on deposit, shall be returned to the Office Naval Research by check made payable to the Treasurer of the United States."

وهو ما يعنى أنه بعد نهاية مدة المنحة تعود كافة المبالغ غير المنصرفة أو الفوائد المتحصلة من إيداع الوازنة ، الى هيئة بحوث البحرية بواسطة شيك قابل للدفع لأمين خزانة الولايات المتحدة .

ولا يتسنى ذلك مطلقا ، لو كانت منحة البحث قد دخلت الذمة المالية ، لأن ذلك يتنافى مع انتقال ملكية الهيئة الى الموهوب له بمجرد القبض .

وقد أكد الأستاذ الدكتور / زغلول مهران نائب رئيس جامعة عين شمس للدراسات العليا بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣ أن بحث الملايا قد جرى باستقلال تام عن الجامعة من حيث الميزانية ، وأن الأموال الواردة من هيئات اجنبية لتمويل أحد البحوث تخضع لأشراف الجهة الأجنبية الممولة وترفع التقارير المالية لها مباشرة ( مستند رقم ٣ ) .

#### ( ب ) مدى خضوع أموال مشروع الملايا لرقابة الجامعة :

أوضح السيد الأستاذ الدكتور زغلول مهران نائب رئيس جامعة عين شمس في المستند رقم ٣ مآلف الذكر نقطتين هامتين :

( الأولى ) أن المسمى عليه قد تعاقد على إجراء البحث مع هيئة البحرية الأمريكية ، وقد اعتمد البحث المذكور من الجهات القانونية بالجامعة .

( الثانية ) يتعين التمييز بين البحث الذى يجرى بالجامعة ممولا من أموالها العامة ، فذلك يخضع للنظم والقواعد الحكومية . أما البحث الممول بالهيئات الأجنبية ، فإن أمواله تخضع لأشراف الجهة الأجنبية الممولة وترفع التقارير المالية لها مباشرة .

وقد أكد هذا المستند السيد / مدير عام الشؤون المالية بجامعة عين شمس في مذكرة المؤرخة فى ١٩٨٠/٧/٩ أن أثبت بأنه لا توجد لدى الشؤون المالية أية تعليمات خاصة بأموال هذه البحوث حيث أنها لا تراجع بمعرفة الشؤون المالية بالجامعة ( مستند رقم ٤ ) .

ويتأكد هذا المعنى مرة أخرى من مذكرة الكابتن وأتن المسئول في وحدة بحوث البحرية الأمريكية بتاريخ ٨ يونية سنة ١٩٨٠ ( المستند رقم ٥ أصل الخطاب ) ، فهو يشهد - بما لا يقطع مجالا للشك - أن الميزانية المخصصة بواسطة هيئة البحرية الأمريكية للبحث تحت الاشراف المباشر لهيئة بحوث البحرية الأمريكية ، وكذلك فإن هذه الميزانية لا تخضع لأى اشراف محلى أو لمراجعة أو وصاية أية أجهزة أخرى .



وقد سبق أن أكد هذا المعنى الكليتين واثن في مذكرة له بتاريخ ١٢ مايس سنة ١٩٨٠ ( المستند رقم ٦ ) قال فيها أن الأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان مسئول عن البحث اداريا وعلميا وماليا ، وأن الوثائق والمستندات المالية عن المشروع تقدم سنويا لادارة هيئة بحوث البحرية الامريكية بأرلنجنون - فوجينا وليس لاية هيئة من اى نوع غير هيئة البحرية الامريكية بأرلنجنون بفرجينا مسئولية بهذه المستندات . وقد حرص الكليتين واثن مرة أخرى في مذكرة له بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٨٠ أن يؤكد أن عقد الاتفاق قد عقد وفقا للنموذج الذى اصدره مكتب بحوث البحرية ، وأن الالتزامات الواردة فى العقد من مسئولية المدعى عليه ، وأنه مسئول عن اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالشراء ومنها السيارات ( المستند رقم ٧ ) .

وبالرجوع لللائحة الداخلية لوحدة حساب البحوث بالجامعة والمعتمدة من مجلس جامعة عين شمس فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٧ يبين أن المادة ١٤ من اللائحة فيما يخص بالعمل باتفاقيات البحوث العلمية مع جهات اجنبية - قد نصت على أن تخضع اجراءات الصرف لوافقة الباحث الرئيسى وفقا للشروط الواردة بالعقد والميزانية المخصصة له ( المستند رقم ٨ ) .

وعلى الرغم من أن الاتفاق بشأن التمويل الامريكى لبحاث الملايا قد تم بتاريخ اول يونية سنة ١٩٧٧ وقبل صدور هذه اللائحة ، فانه من الواضح أن اللائحة الداخلية لوحدة حساب البحوث سالفة الذكر قد اخضعت اجراءات الصرف لوافقة الباحث الرئيسى وفقا للشروط الواردة بالعقد والميزانية المخصصة له .

كل ذلك يؤكد أن أموال بحوث الملايا ليست خاضعة لرقابة الجامعة .

ولذلك اوصت هيئة الرقابة الادارية بتكليف الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعة مشروع الملايا وجميع المشروعات الماثلة على مستوى الجامعات . ولو كان المشروع خاضعا لهذه الرقابة لما احتاج الأمر الى توصية بهذا الشأن ، اكتفاء بالتنبيه الى اعمال حكم القانون . أما التوصية بتطبيق قرار وزير التعليم العالى رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٠ باصدار اللائحة الداخلية لحساب البحوث بالجامعة ، فلا محل له قانونا . ذلك أن القرار المذكور صدر فى ظل القانون القديم رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الجامعات . وقد سقط هذا القرار قانونا بصدور القرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات حيث اصبحت الاختصاصات للمجالس الجامعية ( المادة ١٤ ) . ونص القانون المذكور فى المادة ٩/٢٥ على أن مجلس الدراسات العليا والبحوث يختص باعداد نظام حساب البحث العلمى فى الجامعة . ولذلك نجد أن السيد/ وزير التعليم والبحث العلمى حين أخطر المدعى عليه فى خطابه السرى المؤرخ ١٩٨٠/٥/٦ بتوصيتى هيئة الرقابة الادارية ، لم يطلب من المدعى عليه غير الاستجابة للتوصية الاولى بشأن تكليف الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعة مشروع الملايا المشار اليه وجميع المشروعات الماثلة على مستوى الجامعات ( المستند رقم ٩ ) .

والسند القانونى لمقوط القرار الوزارى هو مبدأ تدرج القواعد التشريعية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ الذى نقل الاختصاصات للمجالس الجامعية قد نسخ بقوة القانون قرار وزير التعليم العالى سالف الذكر .



## (ج) مشروعية تصرف المدعى عليه في أموال بحوث المالريا :

شهدت هيئة البحرية الامريكية بسلامة تصرفات المدعى عليه بالنسبة الى الاموال التي قدمت لبحوث المالريا في مذكرة بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٨٠ ( المستند رقم ١٠ - أصل المذكرة ) ، وفي مذكرة أخيرة بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٨٠ أكد الدكتور والسن مرة أخرى أن الاجراءات المالية التي اتبعها المدعى عليه بوصفه الباحث الرئيسي للمشروع ، مرضية وتتفق مع نصوص العقد . وأكد أن النظام الذي أنشأه المدعى عليه في التصرف في الميزانية كان مطابقا للجراءات المعتادة والتي وافقت عليها هيئة البحرية الامريكية ( المستند رقم ١١ - أصل المذكرة ) .

كما شهدت هيئة البحرية الامريكية بمذكرة لها بتاريخ ٨ يونية سنة ١٩٨٠ ( المستند رقم ١٢ ) يفيد أن التقارير المطلوبة عن المشروع بالنسبة الى الميزانية والتقارير الأخرى الفنية قدمت بانتظام عن السنوات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وقد أكدت هذا المعنى من قبل في مذكرتها بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٧٩ ( المستند رقم ١٣ ) .

وأكدت هيئة البحرية الامريكية مرة أخرى في خطاب أرسله الدكتور Emery مدير البرنامج الى الدكتور واتسن ( المستند رقم ١٤ ) يشير فيه بأنه لم ير أي دليل ولم يسمح بوجود أي دليل على سوء استعمال الأموال أثناء تنفيذ المشروع . كما أكدت هذه الهيئة مرة وأبسة بخطاب أرسله الدكتور ويليم ويكن الى الكاتبين والسن يشير فيه أنه بمراجعة الدفاتر ، لم يتبين وجود ما يدل على سوء ادارة الأموال . ( المستند رقم ١٥ ) .

ويجدر التنبيه الى أهمية كل هذه التقارير الواردة من الجانب الأمريكي فكلها تشهد بسلامة تصرفات المدعى عليه . وهي وحدها كافية لانقضاء شبهة استغلال المنصب للأسباب الآتية :

١ - يترتب على احتفاظ الهيئة الاجنبية بملكية المال المرصود للبحث نتيجة قانونية هامة هي ضرورة اثبات عدم رضاه هذه الهيئة بالتصرف في المال عند الادعاء بوجود استيلاء عليه . ولا يؤثر في ذلك أن يقال بأن المال خاضع لإشراف الجامعة وإدارتها ، وأنه يعتبر لذلك مالا عاما طبقا للقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . فالتمسليم بخضوع المال لإشراف الجامعة جدلا وهو مالا تسلم به كما بينا - لا يحول دون ضرورة بحث من جهة المدعى عليه في جرائم الاعتداء على المال العام . ولو أن هذه الجرائم كانت ضد ادارة الدولة أو إشرافها على المال ، لقلنا بوضوح ويسر أن الدولة هي المدعى عليها . ولكن جرائم الاعتداء على المال العام هي جرائم ضد المال نفسه . والاعتداء على المال يعني الاعتداء على ملكيته . فهناك جرائم أخرى تقع أعتداء على ادارة الدولة وإشرافها تتمثل في الرشوة وفك الاختتام والامتناع عن تنفيذ الاحكام ونحو ذلك . أما صفة المال وكونه عاما أو خاصا ، فذلك مسألة لاحقة يستوفى بحثها بعد ثبوت الاعتداء على المال ابتداء .

٢ - أن هذه التقارير في حد ذاتها دليل واضح على عدم صحة استغلال المنصب . فكلها تشهد بسلامة تصرفاته . وأنه من المؤلم حقا أن يشهد الاجنبي بسلامة تصرفات كبير من كبراء رجالنا العلماء ، ثم نتشكك نحن في دهمتهم وأمانتهم . أمرا مؤلم حقا !



ومهما قيل من ادعاءات غير صحيحة حول مخالفة اللوائح ، فإن هذه الادعاءات تدحضها شهادة الجانب الأمريكى بسلامة تصرفاته .

٢ - ويتضح من العقد الموقع مع الجانب الأمريكى أن المدعى عليه بوصفه الباحث الأول فى المشروع هو المسئول عنه . وأكد ذلك الأستاذ الدكتور عادل مروان فى تحقيق النياية العامة ( ص ١٣٢ ) انه قرر بأن المدعى عليه مسئول عن مشروع الملايا أمام الجانب الأمريكى ماليا وعلميا . فإذا كان الطرف الثانى فى العقد يصرح بما لا يدع مجالا للشك بأن المدعى عليه المسئول عن تنفيذ العقد قد قام بمهمته خير قيام بأمانة وشرف ، فماذا بعد ذلك ؟ وهل يجوز أمام ذلك الادعاء بأن المدعى عليه لم ينفذ هذا العقد تنفيذا سليما من الناحية المالية ؟ أن هذا الادعاء لا يمكن أن يستند الى أساس من الواقع ما لم يكن الطرف الثانى فى العقد ( الجانب الأمريكى ) الذى احتفظ بحق الرقابة على الصرف ، قد اشترك أيضا فى هذا الادعاء . وهو ما لم يقل به أحد بل يحضه بعضا الجانب الأمريكى .

#### د ) سلامة شواء السيارات :

ورد بتقرير الرقابة الادارية الذى شهد به السيد / خليل عيد الصعيد عشوش عضو الرقابة الادارية ، انه تم شواء أربع سيارات شيفورليه من أموال مشروع الملايا المكونة من الدعم الأمريكى رخصت باسم المدعى عليه واسم زوجته واسم ابنته ، ثم نقل ملكية السيارات المقيمة باسماء زوجته وابنته الى الدكتور شريف الصعيد . وقد أورد المدعى العام الاشتراكى هذه الأقوال فى قصة الدلائل التى يستند اليها ضد المدعى .

وهذه الواقعة فى حد ذاتها لا تنهض دليلا ضد المدعى عليه لعيبه من الأسباب :

١ - ليس لمشروع الملايا أى كيان خاص وليست له شخصية معنوية . والتعبير عنه بوحدة الملايا هو تعبير مجازى لا يتفق مع القانون . فقد نصت المادة ٣٠٧/١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى شأن تنظيم الجامعات على انه يجوز بقرار من مجلس الجامعة إنشاء وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فنى وإدارى بمالى من الوحدات الآتية (٩ وحدات ليس من بينها وحدة الملايا ) . ونصت الفقرة الثانية من المادة ٣٠٧ مسالفة الذكر على انه ( يجوز إنشاء وحدات أخرى ذات طابع خاص بقرار من المجلس الأعلى للجامعات بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختصة ) . ولم يصدر قرار من المجلس الأعلى للجامعات بإنشاء ما يسمى بوحدة أبحاث الملايا .

ومن المسلم أن الملكية لا تثبت الا للأشخاص القانونية ( الطبيعية او المعنوية ) . كما نصت المادة العاشرة من قانون المرور ( القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ ) على أن يقدم طلب الترخيص من مالك المركبة أو نائبه . فكيف يجوز تملك هذه السيارات لمشروع الملايا ، بينما لم يكتسب المشروع شخصية معنوية يمكن أن تجعله مالكا ، وأن يصدر ترخيص المرور باسمه ؟!



٢ - أقرت هيئة البحرية الامريكية أن المدعى عليه قد اشترى السيارات للركوب وللرحلات الحلقية بعلمها ، وأن هذه السيارات تحت اشرافه المباشر ومسؤوليته الشخصية ، وأن تكاليف هذه السيارات هي بمثابة مصاريف أساسية لازمة ( المستند رقم ١٦ ) .

بل أقرت هيئة البحرية الامريكية صراحة في المسند رقم ١٤ أنها تعلم بأن المدعى عليه وغيره قد سجلوا باسمائهم سيارات رخص بشرائها من منح البحوث ، للتأكد من أن هذه السيارات صالحة في كل الوقت لتخصيصها في الأغراض الادارية وأغراض البحوث فقط .

وأضافت هيئة البحرية الامريكية صراحة في المسند رقم ١٤ المشار اليه بأنه على الرغم من أن السيارات في متحتى البحث قد سجلت باسم المدعى عليه الدكتور شريف السعيد ، فإنها مملوكة لجامعة عين شمس ، وسوف تعود الى الجامعة بعد الانتهاء من البحوث . ويتفق هذا البيان مع ما ورد في عقد الاتفاق المبرم مع الجانب الامريكي ( الفقرة الاخيرة من ص ٢ ) من أن جميع المعدات التي تشتري من الاموال الممنوحة سوف تصبح ملكا للجامعة بعد شرائها (١١) .

٣ - السيارة التي اشترى باسم زوجة المدعى عليه والتي اشترى باسم ابنته نقلت ملكيتها فوراً الى مدير المشروع . ولم يستغرق ذلك غير أيام معدودات مما يدل على حسن نيته . والادعى من ذلك أن السيارتين ليستا معدتين للاستعمال الشخصى ، فهما سيارتان امتيتشن مبة ١٥ راكب ، معدتان للأبحاث الميدانية في النحوق على النحو المبين في المسند رقم ١٧ .

٤ - من المقرر قانوناً في مجال الصورية أن المبرة هي بالعقد المستقر لا العقد الصوري . وقد اتجا المدعى عليه الى هذه الصورية لخدمة أهداف المشروع ، بعد أن تعذر عليه وفقاً لقانون الجمارك المعمول به سنة ١٩٧٧ أن يستورد من خلال البركة البائنة أكثر من سيارة واحدة باسم واحد . وقد تجلت هذه الصورية مرة اخرى عندما بيعت السيارتان بفن زهيد الى مدير المشروع لعدم دفع رسوم تسجيل باهظة توفيرا لأموال المشروع .

والواضح من المستنديين رقم ١٤ و١٦ أن الهيئة صاحبة المال كانت على علم تمام بالنية المستترة للمدعى عليه ، وهى أن السيارات مخصصة لخدمة أهداف المشروع .

٥ - لم يلحق الجامعة أى ضرر من جراء هذه الصورية . فالمدعى عليه واضح في اعلان هذه الصورية . وهو ما اقتنع به المدعى العام الاشتراكي نفسه عندما أمر بتسليم السيارات المرخصة باسم المدعى عليه والدكتور شريف السعيد ، الى السيد/ عميد كلية العلوم - جامعة عين شمس والتنبية بضرورة ترخيصها باسم البحث

(١١) تؤكد هذه الفقرة ما سبق أن قلناه من الاموال مملوكة للجهة الاجنبية . فلو كانت مملوكة للجامعة لا احتاج الامر الى النص على أن المعدات تصبح مملوكة للجامعة بعد شرائها .



وليس باسم الأشخاص ( انظر المذكرة المرفقة بقرار الاحالة ) . وهذا القرار يدل على اقتناع الدعي العام الاشتراكي بأن الدعي عليه لم يستقل على السيارات ، والا لشمليها قرار التحفظ على الاموال . وقد شهدت الجهات المختصة بالمحافظات التي اجريت فيها الرحلات الحقلية بأن السيارات كانت تستخدم في هذا الغرض ( المستند رقم ١٨ ) .

وليس صحيحا ما جاء على لسان السيد / نبيل عشوش عضو الرقابة الادارية في تحقيق النيابة ( ص ٤٥ من أن شراء السيارات من الائتلاف الامريكى سنة ١٩٧٧ ادى الى تخصيص مبلغ ٦٠ الف جنيه في هذا العام من الجامعة للانفاق على المشروع . وهذا القول ينطوى على خلط كبير بين بحث الملايا الذى تموله الجامعة وبحث الملايا الذى يموله الجانب الامريكى . وهو مشروع بحثى مختلف عن البحث الذى تموله ولكل منهما ميزانية مختلفة . هذا فضلا عن أن الجامعة نفسها اعتمدت عام ١٩٧٨ مبلغ خمسين الف جنيهها لبحث الملايا الخاص بها . واعتمدت عام ١٩٧٩ مبلغ اثنين وسبعين الف جنيهها لهذا البحث . ولم يحدث في هذين العامين شراء للمسيارات ١٦ مما يدل دلالة واضحة على سوء استنتاج عضو الرقابة الادارية .

#### ( هـ ) العمل المتقفل :

جاء في تقرير الرقابة الادارية ما يفيد أن الدعي عليه قد اعتمد شراء معمل متقفل من حساب الجامعة بعد أن سبق شراؤه من قبل لحساب المشروع . وهذه الواقعة رغم ما احاطها من ظروف تمس سلامة الاجراءات تسبب فيها الدكتور . شريف السعيد . الا انها في النهاية لم تلحق بالجامعة اى ضرر . ولم يشبها اى استقلال للمنصب . وذلك للأسباب الآتية :

١ - لم يثبت أن الدعي عليه كان على علم بواقعة شراء المعمل المتقفل بالظروف التي تم بها . او انه هو الذى يادر باجراء هذا التصرف فقد شهد مجد جبريل شحاته ( رغم أن شهادته لا تمل من التجريح ) في صفحة ٦٦ من تحقيق النيابة أنه احاط الدعي عليه بأمر شراء المعمل المتقفل اثناء حديثه عن الخلافات مع الاساتذة . وتاريخ هذه الخلافات لاحق على نوفمبر سنة ١٩٧٨ . بينما تم اعتماد الدعي عليه لمصغر شراء المعمل في ١٢/٢٨/ ١٩٧٧ . بل أكد نفس الشاهد في صفحة ٦٧ من تحقيق النيابة بأنه لم يعلم أن الدعي عليه قد علم بأمر شراء المعمل المتقفل من انجلرا قبل حديثه معه .

وشهد الدكتور عادل جاد في صفحة ١١٢ من تحقيق النيابة ، بأنه لم يتصل بطه أن الدعي عليه كان على علم بشراء المعمل المتقفل .

وشهد الدكتور عادل مردان في صفحة ١١٦ و ١١٧ من تحقيق النيابة بأنهم انهموا الدعي عليه بأنه يمكن شراء المعمل باسم الجامعة من بعض الوفورات .

وشهد الدكتور شريف السعيد في صفحة ٢١٣ من تحقيق النيابة بأنه هو الذى طلب من الدعي عليه شراء المعمل من اموال الجامعة . وازاد في صفحة ٢٤٤ من هذا التحقيق بأنه أخبر الدعي عليه بأمر التماس في شراء المعمل بعد أن تمت .



وتد اكد الدعى عليه فى تحقيق النيابة هذا المعنى حين قال فى صفحتى ٢٩٥ و ٢٩٦ من هذا التحقيق انه لم يعلم بواقعة شراء العمل من انجلترا ولا بأمر تمويل المبالغ .

وفى التحقيق الإدارى الذى أجرته الجامعة وأشرف عليه الأستاذ الدكتور نبيل مدحت أستاذ القانون الجنائى بجامعة عين شمس ( مستند رقم ٢٠ ) بناء على طلب السيد/ وزير التعليم ( مستند رقم ١٩ ) قرر الدكتور شريف السعيد فى صفحة ٩٦ و ٩٧ من هذا التحقيق انه هو والدكتور عادل مروان قد اقترحا إجراء المقابلة مع مكتب اسكا العلمى وانه أخطر الدعى عليه بأمر المقابلة التى تمت شراء العمل بعد اتابها بالعدل ، وقال الدعى عليه لم يبال بهذا الأمر طالما انه قد تم استرداد أموال المشروع الأمريكى وتمت تسوية الحساب الثانى عن شراء المخطورة بهذه الأموال .

وشهد الدكتور عادل مروان فى الصفحة رقم ٦٩ من التحقيق الإدارى المذكور ( المستند رقم ٢٠ ) . انه هو صاحب فكرة المقابلة مع مكتب اسكا العلمى مع الدكتور شريف السعيد ولا يدري ما اذا كان الدعى عليه قد أخطر بذلك .

٢ - حاول مجدى جبريل شحاته ( بسبب خلافاته مع الأساتذة على اثر اتهامه بعدم الأمانة العلمية ) انظر ص ٢٩٤ من تحقيق النيابة على سبيل المثال ) ، ان يشوه الحقيقة . فقال بأنه يستنتج بأن سبب المضايقات التى لحقت به هو عدم ارسال المخطورة الى عنوان الدكتور شريف السعيد فى منزله ( ص ٥٩ من تحقيق النيابة ) ، ورغم أن هذا القول هو مجرد استنتاج لا يجوز الالتفات اليه ، فقد دحضه دحضا زميله فى انجلترا الدكتور محمد امين قنواوى حين قرر انه وزميله مجدى جبريل شحاته العمل باسم الجامعة بناء على طلب الدكتور يوسف السعيد للدكتور عادل مروان لهما فى مكانة تيمونية ( ص ١٨٥ من تحقيق النيابة ) .

٣ - أوضح الدكتور عادل مروان فى تحقيق النيابة ١١٥ وما بعدها ) فى شهادة منطقية واضحة فكرة العمل المنفل ، فقال بأن المتخصصين الأمريكيين أوضحوا لهم بأن تكاليف شراء العمل المنفل تبلغ حوالى ٤٠ الف جنيه مصرى ، وقدبوا لهم النصح بشراء مخطورة مما تستخدم فى الرحلات العادية ثم تحويلها الى عمل منتقل عن طريق تزويدها بالأجهزة .

وقد أوضح نبيل عشوشى عضو الرقابة الادارية فى تحقيق النيابة ( ص ١٧ و ١٩ ) بأن ما تم شراؤه من انجلترا هو المخطورة ( الكارانان ) وجهاز التكيف وخيلم وبطاريتين فقط ، وانه عين العمل ولم تكن به اجهزة علمية .

كما جاء فى تقرير لجنة خبراء وزارة العمل ( ص ١٠ من التقرير ) انه تبين من المستندات ان ما ورد من انجلترا هو الكارانان . وخيتمان وجهاز تكيف فقط .

وقد تمى مجدى جبريل شحاته فى تحقيق النيابة ( ص ١٣١ ) انه قد تم شراء ميكروسكوبات من انجلترا .



ولقد الدكتور محمد أمين تناوى الذى شارك فى شراء المظتورة من انجلترا . فى تحقيق النيابة ١ ص ١٩١ وما بعدها ، أن مشتريات العمل وهى ١٢ ميكروسكوب وخميتين ودرتهما شركة ناكواكسبورت فضلا عن تركيب جهاز التكيف الذى اشترى من انجلترا .

لما ما ورد فى تقرير لجنة خبراء وزارة العدل ١ صفحة ٧ ، من انه لم برد باوامر التوريد ما يفيد ذكر الميكروسكوب . فهو مردود بما تدره الدكتور شريف السعيد فى تحقيق النيابة ( ص ٢٢٥ ) بأنه قد ورد فى البند الثالث من خطابه كلية العلوم الى شركة تاكو انه من ضمن مشتريات العمل تركيب الميكروسكوبات ، وانه لم ينص مراحة على الاثنى عشر ميكروسكوبا لأنه وقت التوريد لم يكن معروفا نوع الميكروسكوب المطلوب ، واكد فى ص ٢٢٦ من هذا التحقيق بأنه قد تم توريد ١٢ ميكروسكوبا .

وقد قدم محمد عبد الحليم متولى مدير مكتب اسكا العلمى فى صفحة ١٦٠ من تحقيق النيابة أبصالحين صاندين من الدكتور شريف السعيد يفيد اولها استلام خميتين من مكتب اسكا العلمى ويفيد الآخر اسلام ١٢ ميكروسكوب واكد هذا المعنى مرة اخرى فى صفحتى ٥٠ و ٥١ من التحقيق الادارى الذى اجرته جامعة عين شمس ( المستند رقم ٢٠ ) .

٤ - يبين من الاطلاع على تقرير لجنة خبراء وزارة العدل المقدم الى نيابة الاموال العامة ( لعليا ) ص ٧ ) انه قد تم صرف مبلغ ١٩٨٢٢٩٤ من الوحدة الحسابية بكلية العلوم قيمة عمل ابحاث متنقل ، وذلك بعد استقطاع الضرائب ، وكانت قيمة المبلغ الاصلى ٢٠٣٠٠ جنيهها . وهذا المبلغ لا ينطوى على أية مبالغة لأنه يقابل النفقات الآتية :

(١) المظتورة وغيرها مما اشترى من انجلترا ٤٧٦٧ جنيه استرلينى - ٥٩١٤ جنيه مصرى .

(٢) مصروفات النسخ : ١٨٨٧٧٥٥ جنيه مصرى .

(٣) المشتريات من السوق المحلى ( ١٢ ميكروسكوب ، ٢ خبسة جانبية ) = ١٩٤٠١٧٥٥ جنيه فيكون الاجمالى وفقا للفواتير المرفقة هو ١٩٤٠١٧٥٥ جنيه بالإضافة الى ٨٥٥١٢٩ جنيه طلبتها الشركة العربية لأعمال النقل البحرى كقيمة فرق حساب تكاليف الشحن . وقد ارسل الدكتور شريف السعيد مستندات بذلك فى ٢٢/٧/١٩٨٠ الى مدير مكتب الخبراء بوزارة العدل للتأكد من هذه المعلومات ( المستند رقم ٢٠ مكررا ) .

فإذا أضفنا ذلك نصيب الشركة الموردة فى الربح وتغطية نفقات النقل ، نجد أن شراء الجامعة للمعمل المتنقل بمبلغ ٢٠٣٠٠ جنيه خال من المبالغة ولا ينطوى على أى أضرار بها ولا يحمل فى طياته أى استغلال للمنصب .

يؤكد كل هذا المعنى تقريران استشاريان تقدمهما تديما لوحدة نظر الدفاع :



٦٠ المستند رقم ٢١ . وهو تقرير من المكتب العلمي والتجاري للخدمات الفنية من قيمة العمل بالجنيه المصري . ويفيد أن القيمة وقت الشراء هي ١٩٥٨٠ ألف جنيه . وأنها تبلغ الآن في سنة ١٩٨٠ مبلغ ٣٠٧٥٠ جنيه .

( ب ) المستند رقم ٢٢ . وهو تقرير من شركة أورنتيال بقيمة هذا العمل ويفيد أن قيمة العمل سنة ١٩٧٧ هي ٢٠٩٥٠ جنيه وأن قيمته سنة ١٩٨٠ هي ٣١٠٠٠ جنيه .

وما هو الدكتور عادل مردان يقرر صراحة في تحقيق النيابة ( ص ١٢٢ ) أن المبلغ الذي دفعته الجامعة لشراء العمل المنقل يكاد أن يكفي لتكاليفه .

وللاسف الشديد فإن لجنة خبراء وزارة العدل لم تكن باستجلاء قيمة العمل في ضوء ما أشتري من ميكروسكوبات وخيام اعتماداً على عدم ورود ذكر الميكروسكوبات في أوامر التوريد بطريقة واضحة . وكان يجب على اللجنة أن تكون أكثر دقة ويقتطع في بحث الأمور وخاصة وأنه قد سأل بعض الشهود الذين قرروا لها صراحة بأمر توريد الميكروسكوبات والخيام ( ص ٩ و ١٠ ) . وعلى أية حال فإن تقريرها الحالي هو تقرير مؤقت وكان يجب عليها الانتظار حتى تقدم التقرير النهائي ( ١٢ ) .

٥ - لم تلحق أموال الجانب الأمريكي في مشروع أبحاث الملايا أي ضرر فقد عادت الأموال إلى المشروع عن طريق المقاصة مع مكتب أسكا العلمي الذي كان دائنًا لمشروع الأبحاث بما يزيد عن قيمة ما صرف من أموال المشروع لشراء المقطورة وجهاز التكيف . وقد أكد ذلك صراحة محمد عبد الحليم متولي . مدير مكتب أسكا العلمي في تحقيق النيابة ( ص ١٥٩ و ١٦٠ ) . وهذه حقيقة لا يجادل فيها ، وأكدتها هيئة التحري الأمريكية في مذكرة لها بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٨٠ ( المستند رقم ٢٢ ) . ويؤكد وجود اتفاق بين المشرفين على مشروع الملايا ومدير مكتب أسكا العلمي على فتح حساب مكشوف لمطالبات وحده بحوث الملايا ( المستند رقم ٢٤ ) .

**والخلاصة :** فإنه لم تصب الجامعة أي ضرر من جراء شراء العمل المنقل ولم تصب الأموال الأمريكية بأي ضرر آخر .

فعلام هذه الضجة إذن ؟ وأين هو استغلال المنصب للأثراء غير المشروع ؟ !

**و - مناقشة الدلائل المقدمة من المدعى العام الاشتراكي في واقعة أموال بحوث الملايا :**

أفادت كل هذه الدلائل بوضوح أمام الحقائق التي ثبتت فيما تقدم وهي :

١ - عدم خضوع أموال مشروع الملايا لرقابة الجامعة . وهنا نقف لحظة لكن نؤكد على سبيل الجدل القانوني أن أي خلاف في وجهة النظر القانونية في هذا الشأن لا يمكن أن يساعل عنه المدعى عليه فمن المقرر قانوناً أنه يكفي أن قيمة

( ١٢ ) ختمت لجنة الخبراء تقريرها طموحي إلى محكمة الجنايات الذي تقيت عدم وجوب أي إدراج في السجلات بالنسبة إلى العمل المنقل . وقد قضت محكمة الجنايات ببرأته من تهمة الاستغلال غير المشروع .



اعتقاد المدعى عليه - وهو استاذ - علم الحشرات - الى ان الاموال الاجنبية غير خاضعة لرقابة الجامعة لكي تأخذ بهذا الاعتقاد في نفى القصد الجنائي نفياً تاماً في أية جريمة يتهم بها ، ذلك ان الجهل أو الغلط في النصوص غير المتعلقة بالتجريم والعقاب . ينفي القصد الجنائي . وفقاً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

**يؤكد كل ذلك ان المدعى عليه كان يتصرف في هذه الاموال بوصفه الباحث الرئيسي للمشروع بصفته الشخصية التي اختير بناء عليها ( المستند رقم ٢٥ ) لا بصفته رئيس الجامعة .**

٢ - مشروعية تصرف المدعى عليه في اموال بحوث الملايا بشهادة الجانب الأمريكي .

٣ - حسن نية المدعى عليه في واقعة شراء السيارات وتأييده من الجانب الأمريكي .

٤ - عدم حدوث أي اضرار بالجامعة ولا بمشروع الملايا المدعوم بالاموال الأمريكية من واقعة شراء العمل المتنقل .

٥ - أما الاقوال التي وردت على لسان مهدي جبريل شحاتة فانا نرى بالمدعى العام الاشتراكي ان يستند اليها في قائمة الدلائل . ويقول على لسانه بان المدعى عليه والدكتور شريف السعيد سببا له مشاكل عديدة بسبب عدم ارسال المعص المتنقل الى عنوان مسكن الدكتور شريف السعيد . ذلك قول كاتب . دحضه زميله محيد أمين إقناوي كما بينا من قبل ( ص ١٨٥ في تحقيق النيابة ) الذي قال صراحة بان الدكتور شريف طلب ارسال العمل باسم الجامعة . بل ان كل مزاعم مهدي جبريل شحاتة تبدو واهية ، من كونه قد عاد من انجلترا في اكتوبر سنة ١٩٧٧ . ثم حدثت الخلافات في نوفمبر سنة ١٩٧٨ حين اُبعد عن المشروع . وقد قرر ذلك صراحة في تحقيق النيابة . واضاف اليه انه عندما اخبر الدكتور شريف بانه ارسل العمل باسم الجامعة لم يبد أي اهتمام بذلك ( ص ٥٦ من تحقيق النيابة ) .

وقد امر المدعى عليه باجراء تحقيق اداري في شكوى مهدي جبريل شحاتة حول تاخير أبحاثه وانتهى الأمر برأي المستشار القانوني بحفظ الشكوى . ( المستند رقم ٢٦ ) .

٦ - يشرف المدعى عليه على عدة بحوث مشتركة مع الجانب الأمريكي وقد قدم التقارير العلمية بشأنها عند طلبها وبما يقبض حسن أداء المشروعات وفقاً للخطة المرسومة لها . ( المستند رقم ٢٧ ) .

٧ - سبق ان قامت منظمة الصحة العالمية بتقديم منحة لتدعيم وحدة أبحاث الملايا التي يشرف عليها المدعى عليه . وقد شهدت بتسوية حسابات المنحة وقدمت للاشتراطات والنظام الخاص بمنظمة الصحة العالمية ( المستند رقم ٢٨ ) .

٨ - وأخيراً فان مشروع الملايا ليس هو الوحيد في الجامعة . فهناك مشروعات أبحاث أخرى مدعومة بالجانب الاجنبي تسيير وفقاً لنفس القواعد التي سار عليها مشروع الملايا . وهذه المشروعات مبنية في المستند رقم ٢٩ .



٩ - نود التعاقد ببرز المعهد الصحي الامريكى والمدعى عليه ( هر ٤١ بند ٧ )  
 ببقاء ملكية كل ما يشتري لبحث الملايا للولايات المتحدة الامريكية طيلة مدة المشروع  
 ( مستند ٢٩ مكر ) .

## ( ٢ ) البرنامج المقرر لطلاب جامعة قطر

( ١ ) طبيعة الاموال المرسلة من جامعة قطر :

اختارت جامعة قطر المدعى عليه بصفته الشخصية للإشراف على تدريب طلاب جامعة قطر . وهو أسلوب مألوف في المشروعات العلمية حيث تتعاقد المؤسسة العلمية التي تهدف القيام بمشروع معين مع أحد الخبراء لكي يقوم بتنفيذ المشروع . وقد اختارت جامعة قطر الأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان نظرا لمكانته العلمية للقيام بهذه المهمة . ويشهد على ذلك خطاب واضح صريح من مدير جامعة قطر موجه الى المدعى عليه بتاريخ ١٩٨٠/٦/٧ م يقدم فيه الشكر اليه باسم جامعة قطر لما قدمته من رعاية للبرنامج ولإشرافه العام عليه بصفته الشخصية مما ضمن له الانطلاق الفعالية وعدم التقيد الا بما يؤدي الى نجاحه وتحقيق الغرض منه (المستند رقم ٣٠) .

ولا يحول دون ذلك أن الشيك الأول قد أرسل باسم عميد جامعة عين شمس وليس للجامعة عموماً . وقد أفهم المدعى عليه أن المقصود هو صفته الشخصية فأودع الشيك في حساب خاص بمشروع جامعة قطر ولم ينفرد وحده بالصرف معه بل شارك معه الأستاذ الدكتور عبد العزيز البيومي وجعله مشرفاً تنفيذياً على المشروع .

ذلك مشروع خاص لا ريب فيه ، قام به المدعى عليه بصفته الشخصية وحصل كثير من مخطي الجامعة وعلى رأسهم أمينها السيد/ محمد أحمد عمار على مكافآت نظير الاسهام في الاشراف . كما حصل اساتذة الجامعة وعلى رأسهم نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث على مكافآت أخرى نظير الاشراف العلمى على تدريب الطلاب . كما هو واضح من المستندات المرفقة بتعقيب النيابة . وكما هو واضح في التعقيب الإدارى الذى أجرته الجامعة ( من ١٠٨ - ١١٠ من المستند رقم ٢٠ ) .

وقد أكد الدكتور على لاط في المستند رقم ٢١ أن الاموال وضعت تحت اشراف المدعى عليه بصفته الشخصية .

( ب ) مضمون البرنامج :

لا يقتصر البرنامج على مجرد الدورات التدريبية . ولقد اوضح الأستاذ على لاط المشرف على الدورات والأستاذ بجامعة قطر أن البرنامج يشتمل على الدورات العلمية ، بالإضافة الى أنشطة أخرى مختلفة اجتماعية وثقافية . وأنه في عام ١٩٧٩ قد اشتمل على الإقامة الكاملة بالفندق .

ومع ذلك - هـ - اقتضت لجنة خبراء وزارة العدل على مناقشة موضوع الدورات التدريبية . مما أدى الى أن يكون تقريرها ناقصاً في هذا الشأن وعجزها عن ذلك ان الإقامة الصامه قد اقتضت على طلب بحث الدورات التدريبية في مركز الحساب العلمى دون غيرها من عناصر البرنامج .



## ج، مشروعية التصرف في الأموال :

١ - من الناحية القانونية ، فإن رضا صاحب المال بأسلوبه وأوجه الصرف كإبداء ائحة مسئولية - وقد أوضح الأستاذ الدكتور على لاط الشرف على الدورات ( المستند رقم ٢١ ) أنه قد تم صرف الميزانية وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع المدعى عليه طبقاً للبرنامج المد لئلك - وتوج ذلك كله خطاب الشكر المرسل من مدير جامعة قطر الى المدعى عليه ( المستند رقم ٣٠ ) .

٢ - أثبت تقرير لجنة خبراء وزارة العدل أن اجمالي الايداعات المعولة الى المصرف العربي هو ١٦١٤٦٤ دولاراً . ولاحظ ذلك المستشار القانوني للجامعة الذي قام بالتحقيق الإداري وذلك من واقع اطلاعه على الصورة الفوتوغرافية لكشوف حساب الدورات ( من ١١٧ من المستند رقم ٢٠ ) . ويسؤال الدكتور عبد العزيز البيومي الأستاذ حالياً بجامعة قطر والذي كان مشرفاً تنفيذياً على حساب وفود جامعة قطر ، قال في التحقيق الإداري ( من ١١٧ من المستند رقم ٢٠ ) ، أن هذا الرصيد يتضمن خمسين ألف دولار قيمة شيك صادر من منظمة الصحة العالمية لحساب الدورة التدريبية الثانية للملاريا ، فيكون الرصيد فقط هو ١١١٥٠٠ دولار .

وقد أوضح تقرير لجنة خبراء وزارة العدل أن اجمالي التمويلات الى مركز الحساب العلمي هو ٢٥٧٥٠ دولار .

ويتفق ذلك كل الاتفاق مع بيان اجمالي حساب البرنامج المقرر لطلاب جامعة قطر ( المستند رقم ٣٢ ) . فلقد اثبت الملف الذي يتضمن هذا الحساب ما يلي :

اجمالي الاعتماد	١١١٥٠٠	دولار
مصرفات لمركز الحساب العلمي	٢٥٧٥٠	»
انشطة واقامة بالفنسايق	٢٠٢٨٠	»
حسابات	١٨١٣٧	»
اشتمالات	٢٤٠٠٠	»
التقاضي	١٢٢٢٣	»
بنسود أخرى للمصرف	١٠١٠٣,٥٤	»
المتبقي تقريبي	٣٢٣٠,٤٦	دولار

وللاسف الشديد ، فقد اقتصر تقرير لجنة خبراء وزارة العدل على القول بوجود مبالغ صرف بشيكات لا يعلم أوجه صرفها ، ولم تجشم اللجنة نفسها عبء البحث في موضوع شائك دقيق يمس سمعة عالم كبير تغفر به مصر واقتضرت على ذكر هذه العبارة المرسلة المحفوفة بالشكوك دون دقة ودون تدقيق .

وقد جاء الاستاذ الدكتور حسن كمال وكيل كلية التجارة بجامعة عين شمس ، فاءتد هذا الحساب ( المستند رقم ٣٢ ) ، ويبين من الاطلاع على الحساب المذكور في الفقرة ٣ من البند الثاني من التقرير أن الباقي النقدي بالبنك هو ٣٢٢٧,٤٦ دولار .



( وهو ما يتفق مع الباقي للتقريبى الوارد فى الحساب الذى اظهره المستند ٢٢ - يضاف اليه مبلغ ٢٦٠٠ دولار مبالغ منصرفه لحساب مشروع الملايا . والمشروع مدين لحساب برنامج طلاب جامعة قطر بالاضافة الى ١٤٧٥٦ ألف جنيه .

هذه هى الحقيقة والمستند رقم ٢٢ يوضح بجلاء أوجه الصرف بكل تفصيل .

فلا صحة إذن لافراد المدعى عليه بالصرف . ولا صحة إذن للشبهات التى اورد الإلقاء عليه . فمهما تجتمعت خيوط الظلام فلا بد أن تنقشع بظهور فجر الحقيقة .

### ( ثانيا ) الادعاء بتضمم أموال المدعى عليه

#### ( ١ ) دلائل الادعاء :

يسوق لإدعاء تدليلا على تضمم أموال المدعى عليه ما يلى :

١ - تحريرات مباحث أمن الدولة التى تفيد أن المدعى عليه يملك قطعة أرض بمدينة نصر اقام عليها عمارة من خمسة طوابق وانفق عليها ١٦٠ ألف جنيه اقترض منها ٢٢٩٠٠ جنيه . هذا بالاضافة الى تحريرات مباحث أمن الدولة التى تفيد أن المدعى عليه اشترى عمارة بمصر الجديدة قيمتها ١٣٦٥٠٠ جنيه دفع منها مبلغ ١٧١٢٥٠ جنيه . وامتلاكه سيارتين ( بويك وشيفورليه . وامتلاك زوجته وابنته لسيارتي شيفورليه وابنة لسيارة هوندا ) .

٢ - قرر المدعى عليه فى تمقيقات مكتب المدعى العام الاشتراكى أن كافة مدخراته واثراذ أسرته بلغت منذ عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٨٠ ٢٧ ألف جنيه .

٣ - تبين من التحقيقات أن كافة دخول المدعى عليه وأعضاء أسرته لا تفي باثمان ممتلكاته الثابتة فى التحقيقات والتحريرات .

٤ - هناك تعاصر زمنى بين شراء تلك الممتلكات وشغل المدعى عليه لمنصب رئيس الجامعة مما يشير الى أن اثمان شرائها كانت وليدة استغلال المنصب .

#### ( ب ) الرد على هذه الدلائل بما يفندنا تفصيلا :

١ - استقر قضاء محكمة النقض بأن التحريات وحدها لا تصلح دليلا تستند اليه المحكمة فى تكوين اقتناعها . وتساءل من الذى قام بهذه التحريات ؟ بالطبع من خمباط مكتب مباحث أمن الدولة ؟ هل استعانوا بخبراء مهنيين ؟ وما أساس تقديرهم ؟ كل شيء مجهول وأساس التقدير مجهول ؟ فعلم أن يثبت التحريات ؟ لا شيء واضح . ومن هنا فإن التحريات وحدها تبدو بعيدة كل البعد عن دائرة الاقتناع والتدقيق . ولقد خلت الدعوى من أى دليل مادى أو فنى يؤيد تضمم ثروة المدعى عليه وأسرته .



٢ - **مبنى مدينته نصر :** (أ) الأرض متاوتية حصل عليها المدعى عليه ضمن سبعين عضواً من أعضاء هيئة التدريس في المستشفيات من شركة مدينة نصر . وقد بدأ أسوة بعدد من الزملاء في إقامة مبنى تعاوني عليها بالاقتراف عام ١٩٧٧ . وما تم خلال ٤ سنوات ( ١٩٧٧ - ١٩٨٠ ) هو ميلك خرساني وطوب فقط لخدمة ادوار ( اجمالي ١٠ شقق فقط ) . وقد بلغت تكاليف ما تم من هذا البناء حوالي خمسة وخمسين ألف جنيه . فقد قدمت لجنة استشارية من الاستاذ الدكتور محمد الهاشمي عميد هندسة عين شمس ، والاستاذ الدكتور فاروق الجوهري الاستاذ بهندسة عين شمس ، تقريراً يفيد بأن تكلفة المبنى تبلغ ٥٨ ألف جنيه ( المستند رقم ٢٤ ) . كما قدمت لجنة استشارية أخرى من اساتذة مهندسين تقريراً يفيد أن تكلفة هذا المبنى هي خمسة وخمسين ألف جنيه ( المستند رقم ٣٥ ) .

واكدت هذا المبنى لجنة أخرى من المهندس الوكيل الذي يقوم بالبناء وهو ( الدكتور حسين بركات ) نفس الحقيقة . اذ قدم تقريراً يفيد أن قيمة ما أنفقه هو ٤٨٣٥٩ ألف جنيه ( المستند رقم ٣٧ ) .

( ب ) والادعى من ذلك فإن المدعى عليه مدين بسبب هذه التكاليف بالمبالغ الآتية :

- حصل المدعى عليه على قرضين من البنك العقاري المصري ( ٣٥ ألف جنيه ) ومن الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان - ( ١٤٥٠٠ جنيه ) فيكون الإجمالي ٤٩٥٠٠ - جنيه ( المستند رقم ٢٨ . وقد استنفذ القرض من البنك العقاري بالكامل . واستنفذ ثلاثة آلاف من قرض هيئة التعاونيات . وتقدم بطلب جديد من البنك العقاري للحصول على قرض قيمته ٢٥ ألف جنيه ولم يوافق البنك لعدم تقدم البناء .

- ثبت من تقرير المهندس الوكيل عن المدعى عليه في إقامة المبنى ( المستند رقم ٣٧ ) أن المدعى عليه لا زال مديناً له بمبلغ ١٠٣٥٩١٥٠ جنيه . وعلى هذا الضم فيكون إجمالي المديونية بسبب هذا المبنى هو ٣٨٠٠٠ + ١٠٣٥٩١٥٠ = ١٠٣٥٩١٥٠ جنيه .

فهل يصح ذلك يمكن أن يقال بأن المدعى عليه قد تضخمته شروته ١٩٠٠ أنه للقول هزل ٠١

٣ - **مبنى مصر الجديدة :** هذا المبنى مكون من خمس شقق صغيرة . وقد تم التعاقد عليه عام ١٩٧٤ مع شركة المساكن الشعبية كمند من الزملاء من الجامعة والعاملين خارجها في الحكومة وغيرها وقبل أن اعزم إقامة المبنى التعاوني بمدينة نصر بثلاث سنوات . وقد بلغ ما سدد من ثمن هذا المبنى بما في ذلك ما أسخر في دفتر الانشاء مع الشركة اعتباراً من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ ( ١٧ ) سبعة عشر ألف جنيه وذلك حتى مارس سنة ١٩٨٠ . ويتبقى من ثمن مقدم الشراء سبعة عشر ألف جنيه لم يصدد حتى الآن ، ويتبقى من ثمن العمارة ١٠٢٢٥٠ جنيه مقسطة على عشرين سنة .

ولم يسدد المدعى عليه أي قسط من الانقضاء المطلوبة حتى الآن . وقد أعلن المدعى عليه عن التصرف في أجزاء من هذا المبنى ثلاث مرات مرة قبيل تسلمه ( في سبتمبر ١٩٧٩ ) ومرتين بعد تسلمه لمحاولة التقلب على الضائقة المالية التي واجهها . ١٢/٢ المعاماة



( ج ) تطور الذمة المالية للمدعى عليه وأسرته :

( أولا ) مصادر الدخل الإضافية :

- ١ - مرتب هيئة الأمم المتحدة بالعملة الصغرى عن عمله كخبير منظمة الصحة العالمية في بعض الدول العربية لمدة عامين ونصف ١٩٥٧ - ١٩٥٩ .
- ٢ - الترجمة لمؤسسة فرانكلين الأمريكية للترجمة والنشر عن وضع سنوات .
- ٣ - المؤلف للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ( البيئة وغيرها ) ( مدير إدارة العلوم د' محمد صابر سليم ) .
- ٤ - إشراف واشتراك في مهام علمية للمنظمة العربية والتربية والثقافة والعلوم خارج وداخل البلاد ( مدير إدارة العلوم - د' محمد صابر سليم ) لسنوات عدة .
- ٥ - أجر الإشراف على بحوث وبرامج تدريبية لمنظمة الصحة العالمية منذ ١٩٦٦ وكان آخرها عام ١٩٧٩ م .
- ٦ - مكافآت الإشراف على مهام علمية وتدريبية مختلفة مثل دورات طلاب قطر للتدريبية ( ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ) .
- ٧ - أجر عن الإشراف على بعض مشروعات البحوث الأمريكية ( الهيئة البحرية ووزارة الصحة الأمريكية ) منذ مايو ١٩٧٧ وحتى الآن .

( ثانيا ) دخول السيدة حرمة :

- ١ - مدخرات عضوية الهيئة بأمريكا - لمدة ثلاثة أعوام ١٩٥٧ - ١٩٦٠ م .
  - ٢ - مكافأة أمانة المرأة عن علمين ١٩٧٥ - ١٩٧٧ . علما بأنها لم تتلق مكافأة عن عملها للعامين التاليين وحتى إلغاء التنظيم النسائي .
- ويمكن التأكد من عدم إضافة لأى مبالغ دخل إضافية وردت لحسابه في البنك رهو برقم ٨٦١ بنك مصر ( هليوبوليس ) وكذلك مما يمكن إثباته بقينا سحبه المقررات في هيئة بضمنه آلاف من الجنيهات على دفع مختلفة لتجنيدها للأهداف والمشاريع المضار اليها فيما بعد . وكذلك يمكن التثبت من نفس الشئ بالنسبة لحساب زوجته ( د' سماد أبو السمود ) برقم ٨٦٢ بنك مصر هليوبوليس . ويمكن التأكد من حقيقة ذلك بمراجعة رصيد الحسابين المضار اليهما حاليا حيث لا يتعدى بضمن مئات من الجنيهات في كل منهما .

( ثالثا ) : لم يغير مقر سكنته الذي أستأجره منذ عام ١٩٥٤ للآن ( ٧ شارع نفيسة روكسى مصر الجديدة ) .

ولم يجدد ممتلكاته أو أثاث منزله أو أجرى أى تعديلات على أسلوب معيشته بنظام حياته منذ عشرات السنوات .

وليست في حياته أبواب صرف كمالية بالرة وليس عنده من المظاهر ما يتطلب مصاريف إضافية بأى حال وليس له أنشطة تستوجب الصرف غير العادى سواء في حياته اليومية أو خلال الإجازات الصيفية .



وكان عنده سيارة فورد منذ ١٩٤٩ ويبيع ولم يتم بشراء غيرها لشخصه  
كما كانت عنده سيارة رمسيس قام ببيعها أيضا عام ١٩٧٦ والسيارتان اللتان  
وضعا تحت يديه يخلصن مشروعات الأبحاث وليسا مملوكين له ملكية مقلية .

والسيارة الوحيدة الخاصة بزوجته هي موديل ١٩٥٩ سفيرواية امبالا احضرتها  
معه من أمريكا عند عودتها من يمتها عام ١٩٦٠ ورقم لوحاتها ٧٧٥٣٦ ملكي  
القاهرة ( وسيارة ابنه الهوندا مشتراة في ١٠/١/١٩٧٧ قبل توليه رئاسة الجامعة .  
وقد بدأ منذ فترة في بيع بضع قراريط من أرض زراعية للأسكان امتلكها بالوراثة  
بجهة ميت أبو عربى مركز الزقازيق ( شرقية ) بواقع ألف جنيه للقرراط وقد تم  
بيع حوالي ٨ قراريط حتى الآن وجارى البيع فى بقيتها أيضا .

#### ( د ) عدم توافر تضمم الأموال

المقصود بالتضمم الذى يبرر فرض الحراسة هو زيادتها بشكل ظاهر مبالغ  
فيه على نحو لا يتناسب مع دخل الشخص هو وامرته . وهذا المعنى لا يتوافق حلقا  
فى هذه الدعوى . فالأصل الموجود متقل بالدين والدعى عليه واسرته قادران على  
الكسب والادخار ومن حلقهما أن يهتيا ثمرة جهدهما طوال العمر . ولم يتمكن المدعى  
عليه الا من تخطيط آمال عجز عن تحقيقها الا بالاقتراض . ثم عجز عن مواصلة  
الطريق وعجز مرة ثالثة عن دفع أقساط القروض وبعد ذلك يقال بأن أمواله قد  
تضخمت ! قول يدعو الى المسفوية حقا .

#### ( هـ ) انقضاء الخطورة الاجتماعية

قلنا فى القسم الأول من هذه المذكرة أن منطاب الحكم بتدبير الحراسة هو الخطورة  
الاجتماعية التى تتوافر بناء على استغلال المنصب على نحو يؤدى الى تضمم الثروة .  
والآن وقد بدأ واضحا جليا أن المدعى عليه وهو عالم كبير كرمته الدولة ووثقت  
به الى حد أن جعلته على قمة جامعة عين شمس ، لم يستغل منصبا ، ولم يجمع  
مالا ، وانما بذل كل جهده وعرقه من أجل العلم .

انى أرى بنفسى أن أتمرض للشكاوى الكيدية التى وجهت ضده الى المدعى العام  
الاشتراكي من أجله تلطيخ سمعته . فتلك هي ضريبة كل رجل ناجح فى عمله .

لقد انهارت من أساسها ، فلم يستغل الرجل منصبه ، بل وثق به الأمريكى  
والعربى معا وأودعا عنده المال فأحسن الاتفاق منه على أوجه النشاط العلمى واستحق  
تقدير الجميع وثناهم . ولم يجن الرجل مالا . بل حاول أن يبنى بعد كفاح سبعين  
عام ( مجموع كفاحه هو وزوجته ) ، فلم يتمكن الا من الاقتراض ولم يستطع غير  
الديونية لتمثل فى مياكل خرسانية مثقلة بالدين وأقساط القروض لا زالت تلاحقه .  
هل من أجل هذا الرجل انشئت مكتبة القيم ! هذه هي مصفة هذا الرجل أقدمها  
البكم وهذه هي خطورته :

التاريخ العلمى : بكالوريوس علوم درجة خاصة بمرتبة الشرف ١٩٤٢

ماجستير علوم من جامعة القاهرة ١٩٤٦

دكتوراه من جامعة مينسوتا بأمريكا ١٩٥٠

التاريخ الوظيفي : معيد بكلية العلوم جامعة القاهرة ١٩٤٧ - ١٩٤٢

عضو بعثة بأمريكا ١٩٤٧ - ١٩٥٠



١٩٥٠ - ١٩٥٤	مدرس وأستاذ مساعد بطوم الاسكندرية
١٩٥٤ - ١٩٦٦	أستاذ مساعد وأستاذ بكلية العلوم - جامعة عين شمس
١٩٦٦ - ١٩٦٧	رئيس قسم ووكيل كلية العلوم - جامعة عين شمس
١٩٦٩ - ١٩٧١	عميد كلية العلوم بجامعة عين شمس
١٩٧١ - ١٩٧٧	نائب رئيس جامعة عين شمس
١٩٧٧ وبقار -	رئيس جامعة عين شمس
١٩٧٧	جمهورى فى مايو
١٩٧٧	مستبد
	أسدة رئاسة
	الجامعة حتى
١٩٨٠/١٠/٢١	

#### الواجبات والأنشطة الوظيفية :

القيام بأعباء كل الوظائف التى تولاها بكفاءة تامة يشهد بها الترقى فى السلم الوظيفى حتى نهايته .

#### الأنشطة العلمية :

القيام بواجبات تعليم الطلاب لمرحلة البكالوريوس والدراسات العليا وقد حصل عشرات اشرف عليهم على درجات الماجستير والدكتوراه .

#### المصووث العلمية :

- اجرى ونشر ما يقرب من مائة بحث علمى قُدرت فى مصر والخارج .
- اشترك ورأس العديد من المؤتمرات العلمية فى مصر والخارج .

#### عضوية الجمعيات العلمية :

- نائب رئيس الجمعية المصرية للطبليات ( منتخب ) .
- وكيل الجمعية المصرية لعلم الحشرات ( منتخب ) .
- عضو مجلس إدارة اكااديمية العلوم الاهلية ( منتخب ) .
- عضو جمعية السيجماساى الامريكية .

#### تمثيل الجامعة فى الهيئات ( بحكم الوظيفة ) :

عضو مجلس اكااديمية البحث والتكنولوجيا وعضو المجلس الأعلى للجامعات منذ ١٩٧١ وحتى الآن ( حتى ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ ) وعضو المجلس القومى للعلوم ، وعضو المجلس القومى للتقانة .

#### الأنشطة اجتماعية وعامة :

رئيس مجلس إدارة نادى هيئة تدريس الجامعة ( منتخب ) ورئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية لبناء المساكن لاعضاء هيئة التدريس ( منتخب ) ورئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية التعليمية لكلية السلام ( منتخب ) ورئيس مجلس إدارة جمعية التشجير بمصر الجديدة ( منتخب ) وعضو جمعية تنمية المجتمع ورابطة ميت ابو عربى وعضو مجلس إدارة نادى الشئى الرياضى ١٩٦٨ - ١٩٧١ م .



### الارتباط بينات علمية اجتبية وعالية :

- عضو اللجنة الدائمة للملايا بالشرق الاوسط ( منظمة الصحة العالمية )
- المشرف على عدة مشاريع بحثية في الملايا والامراض الطفيلية ( هيئة البحرية الامريكية ) - وزارة الصحة الامريكية
- المشرف على مركز التدريب للملايا بجامعة عين شمس ( منظمة الصحة العالمية )
- خبير منظمة الصحة العالمية ( ١٩٥٧ - ١٩٥٩ )

### الريادة الطلابية :

- رائد لجان اتحاد الطلبة ١٩٥٠ - ١٩٧١
- رائد شباب جامعة عين شمس ١٩٧١ - ١٩٧٧
- ورئيس مجلس اتحاد الطلبة

### الانشطة السياسية :

- امين لجنة الاتحاد الاشتراكي بكلية العلوم ١٩٦٢ - ١٩٦٦
- مسئول الجامعات بالاتحاد الاشتراكي ١٩٦٨ - ١٩٧٠
- عضو الامانة العامة بالاتحاد الاشتراكي ١٩٦٨ - ١٩٧٠
- ومقرر لجنة البحث العلمي
- عضو امانة القضاة
- سكرتير حزب مصر بدائرة مصر الجديدة ١٩٦٨ - ١٩٧٠
- اقسام مدينة نصر - النزهة - مصر الجديدة ١٩٧١ - ١٩٧٧
- عضو اللجنة التأسيسية للحزب الوطني الديمقراطي ١٩٧٨

### انشطة عامة اخرى :

- عضو لجنة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٧٥ - ١٩٧٧
- ( المسئول عن الجوانب العلمية )
- عضو لجان المنظمة العربية للثقافة والعلوم
- ( مستمر ) في التأليف والشؤون العلمية
- عضو لجان تطوير العلوم ( البيولوجي )
- مركز تطوير العلوم بجامعة عين شمس
- امين صندوق نقابة المهن العلمية ١٩٦٦ - ١٩٦٨
- رئيس - مؤتمر البيولوجيين العرب ١٩٧٧

### « الخلاصة »

يبين مما تقدم ان الدلائل التي عرضها المدعي العام الاشتراكي لا اساس لها من الصحة . وعلى الرغم من ان الاصل في المتهم البراءة ، وأن الشك يفسر لصالح المتهم . الا اننا قدما بما لا يدع مجالاً للشك ، أن الرجل لم يستقل منصبه ، ولم يجمع ثروته . وانما كانت ثروته هي خدمة مصر وانشاء مدرسة علمية يباهي بها زملاءه من العلماء . تلك هي ثروته وهذه هي امواله التي تخفضت وهذه هي خطورته العلمية . خطورة تستحق كل تقدير واجلال .

لا زالت الجامعة بخير ورئيسها يرى من كل ادعاء مفروض اثيم .

### « لنتك »

يلتمس الدفاع من محكمة القيم الحكم برفض دعوى فرض الحراسة .



## المبادئ القانونية :

### وأسم الشعب محكمة القيم حكم

فرض الحراسة : توافق دلائل جديده على الشخص افعلالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي او أن تضخم الواردة في القانون ومنها استغلال المنصب او امواله او اموال زوجته وأولاده بسبب من الاسباب الوظيفية او الخوف .

الاستيلاء يغير وجه حق على الاموال العامة او الخاصة المملوكة للدولة او الاشخاص الاعتبارية .

المواد ٢ و ١/٢ و ٥ و ٢/١٨ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

### الوقائع

أحال المدعي العام الاشتراكي المدعي عليه الأول الى محكمة القيم لأنه في خلال الفترة من ١٩٧٧/٥/١٨ وحتى ١٩٨٠/٧/٣٠ بدائرة محافظة القاهرة أتى افعلالا من شأنها تضخم امواله بسبب استغلال منصبه كرئيس لجامعة عين شمس بأن انفرد بصرف الاموال الواردة الى مشروع أبحاث الملايا ومشروع الدورات التعليمية لوفود دولة قطر دون رقابة الجامعة والتي بلغت ٣٠٠ الف جنيه مصري و ١٦١٤٦٤ دولار أمريكي والتي وردت ليه بوصفه رئيسا لجامعة عين شمس .

وطالب القضاء بفرض الحراسة على امواله و اموال زوجته ولديه عملا بأحكام القانونين رقمي ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب و٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب .

وبتاريخ ١٩٨٠/٨/١٧ حدد لنظر الدعوى جلسة الأحد ١٩٨٠/٨/٢٦ ثم قوالى تأجيلها لجلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ وفيها سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة ثم أجل النطق بالحكم لجلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ .

## المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والدولة قانونا .

من حيث أن المدعي العام الاشتراكي اصدر بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣٠ قرارا بمنع المدعي عليه الأول عيد العزيز عيد الحافظ سليمان من التصرف في امواله المقارية والمنقولة وادارتها وأن يصرى المنع على زوجته المدعي عليها الثانية ولديه المدعي عليها الثالثة والرابع . ثم طلب الى المحكمة فرض الحراسة على اموال المدعي عليه الأول وزوجته ولديه الثابتة بالتحقيقات لأنه في خلال الفترة من ١٩٧٧/٥/١٨ حتى ١٩٨٠/٧/٣٠ أتى افعلالا من شأنها تضخم امواله بسبب استغلال منصبه كرئيس لجامعة عين شمس بأن انفرد بصرف الاموال الواردة الى مشروع أبحاث الملايا ومشروع الدورات التعليمية لوفود طلاب دولة قطر دون رقابة الجامعة والتي بلغت قيمتها ٣٠٠ الف جنيه مصري و ١٦١٤٦٤ دولار أمريكي والتي وردت اليه بوصفه رئيسا لجامعة عين شمس الامر المؤتم بالمادة الثالثة من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ .

وبجلسة المحكمة اهدف مساعد المدعي العام الاشتراكي في مواجهة المدعي عليه الأول أن هذا الأخير أتى افعلالا من شأنها الاضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي الامر المنطوق على المادة الثانية من القانون المشار اليه .

وشرحا للمدعى افاد المدعي العام الاشتراكي أن المدعي عليه الأول قد تضخم امواله باستغلال أن المدعي عليه الأول قد تضخم امواله باستغلاله لمنصبه كرئيس لجامعة عين شمس في ارتكاب التصرفات الآتية :

أولا : انفراده بالتصرف في الاموال الواردة لمشروع الملايا رغم قراره بأن تلك الاموال تخضع لرقابة الجامعة .

ثانيا : انفراده بالتصرف في الاموال الواردة من دولة قطر لصالح الدورات التعليمية لطبقتها بمركز الحساب العلمي بجامعة عين شمس موزع حسيب او رقيب رغم اقراره بأن اموال المركز جزء من اموال الجامعة فكان يتعين عليه اخضاع



فحص الممارسة من المدعى عليهما الثانية ثم من المدعى عليه الأول بصفته رئيس الجامعة ورئيس المشروع . وأضاف الشاهد أن ذلك الشراء من السوق المحلي بإجراءاته كان صوريا محضاً بهدف الاستيلاء على المال العام . كما شهدت يانته تم شراء أربع سيارات شيفرولية من أموال مشروع الملايا المكونة من الدعم الأمريكي ومن الاعتمادات الدورية للتجدة من ميزانية جامعة عين شمس وتستعمل استعمالاً شخصياً بلغ ثمنها ٢٠٠ ٧٤٧٢٥ جنيه ورخصت اولها باسم المدعى عليه الأول والثانية باسم زوجته المدعى عليها الثانية والثالثة باسم ابنته نانسى والرابعة باسم شريف السعيد ثم نقلت ملكية السيارتان الثانية والثالثة الى الاخير الا ان زوجة المدعى عليه الأول وابنته ظلتا يستعملانهما . فضلاً عن شراء المدعى عليه الأول سيارة هوندا موبيل ١٩٧٧ ثم قيامه ببيعها لولده أحمد وأكد الشاهد استيلاء المدعى عليه الأول على بعض المبالغ الواردة من دولة قطر لتدريب طلابها بمركز الحساب العلمي بجامعة عين شمس .

كما شهد مجدى جبريل شحاته ومحمد أمين قنأوى بأن شريف السعيد طلب منهما اثناء وجودهما بلندن شراء معمل متنقل بمستلزماته وحول لهما ثمنه فاشترياه وأرسله باسم الجامعة وأكدا صورية الاجراءات التى اتخذت لاثبات شراء المعمل ومستلزماته من السوق المحلى .

وشهد أحمد عزب حوسى المدرس المساعد بكلية العلوم بجامعة عين شمس بأن ممحلاً واحداً هو الذى تم شراؤه وكان الشراء من لندن وفقى اشتراكه فى اية لجان بشأن شراء المعمل من السوق المحلى وأكّد تزوير التوقيع المنسوب اليه وأضاف بأن شريف السعيد طلب منه الاقرار بحضوره فى لجنة المعارضة لشراء المعمل من السوق المحلى .

كما نفى طارق مصطفى عاشور مدير مؤسسة تاكو اكسبورت شراء المعمل - المدعى بشراؤه من السوق المحلى - من مؤسسته وأضاف بأن سمير توفيق يشأى حصل منه على

نسخ الحسابات لرقابة الجهاز المركزى للحسابات .

ثالثاً : سماعة بتكرار شراء سيارة كارافان من ميزانية الجامعة من السوق المحلى من مؤسسة تاكو اكسبورت رغم سبق شرائها من الخارج من التمويل الأمريكى لمشروع الملايا وعلمه بصورية الشراء من السوق المحلى .

رابعاً : شراؤه أربع سيارات شيفرولية باسمه واسم زوجته واسم ابنته واسم شريف السعيد فضلاً عن سيارة بولك باسمه من أموال مشروع الملايا التى قرر بخسومها لرقابة الجامعة .

وحيث ان تلك الوقائع توافرت الدلائل الجدية على قيامها مما شهد به كل من نبيل عبد الحميد عشوش ومجدى جبريل شحاته ومحمد أمين قنأوى وأحمد عزب موسى وطارق مصطفى عاشور وعادل محمود جاد وعادل ابراهيم حجازى مروان ونجاة حكيم عياد ومحاسن يحيى محمد وشريف السعيد محمد وعزت مصطفى مصطفى ومحمد أحمد عمار وما تضمنه تقرير مكتب خبراء وزارة العمل وبيان المركز المالى للمدعى عليهم :

فقد شهد نبيل عبد الحميد عشوش عضو الرقابة الادارية بأن شريف السعيد المدرس بقسم المشترات بكلية العلوم والمشرق المساعد لمشروع الملايا طلب من مجدى جبريل شحاته ومحمد أمين قنأوى المدرسين الساعدين بقسم المشترات اثناء وجودهما بلندن فى اجازة دراسية شراء معمل متنقل بمستلزماته « كارافان » وأرسل لهما مبلغ ٣٠٠٠ دولار ٣٥٠٠ جنيه استرلينى فقاما بشراؤه بمبلغ ٣٥٩٠٥٦ جنيه استرلينى وأرسله باسم الجامعة فى ميناء الاسكندرية وأقرج عنه دون سداد رسوم جمركية : كما طلب ثانياً شريف السعيد من المدعى عليه الأول الموافقة على شراء المعمل من السوق المحلى من ميزانية الجامعة فوافق على الشراء وشكلت لجنة ممارسة برئاسة شريف السعيد وربما المعمل على مؤسسة تاكو اكسبورت واثبتت اللجنة انها فحست الكارافان وتحرر مستند باستلامه وأضافته الى مخازن كلية العلوم وتم صرف مبلغ ٢٠٢٠٠ جنيهها كتمن له من



هو أذير. بينما، «بوع» باسم مؤسسة وقد تكون  
أمة. حلت في إثبات شراء العمل من مؤسسته  
وذكر التوقيعات المنسوبة إليه فيها .

وشهد عادل محمود جاد المدرس المساعد  
بكلية علوم عين شمس بمضمون ، ما شهد به  
زميله محمد أمين قناوى .

وشهد عادل إبراهيم حجازى الأستاذ المساعد  
بكلية العلوم بأن المدعى عليه الأول كان على علم  
بشراء العمل من السوق المحلى .

كما شهدت نهضة حكيم عياد أمانة مخزن  
كثيرة العلوم ومحامين يحيى محمد وكلية الحسابات  
بأن العمل المدعى بشراؤه من السوق المحلى لم  
يورد الى مخازن الكلية .

وشهد شريف السعيد المدرس بكلية علوم  
عين شمس يعلم المدعى عليه الأول بأزدواجية  
شراء العمل من لندن ومن السوق المحلى وبأن  
صرف جميع المبالغ كان يتم بعلم المدعى عليه الأول .

وشهد عزت مصطفى مصطفى رئيس الشعبة  
المباشرة بالجهاز المركزى للمحاسبات ومحمد  
أحمد عمار أمين عام جامعة عين شمس بأن  
مشروع الملايا يخضع لرقابة النولة وأن أمواله  
أموال عامة وكذلك الأموال الواردة من دولة قطر  
لمركز الحساب العلمى التابع لجامعة عين شمس .

كما ثبت من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل  
أن أموال مشروع الملايا تتكون من دعم من هيئة  
التعوية الامريكىة ودعم مواصل من الجامعة .

ومن ثم تعتبر أموالا عامة عملا بحكم المادة ١١٩  
عقوبات الأدلة بالقانون ٦٣ سنة ١٩٧٥ . كما  
ثبت من ذات التقرير أن العمل المنقول تم شراؤه  
بمقتدراته من لندن بمبلغ ٤٥٩٦٥٠ جنيته  
استرلينى ولم يتم شراء غيره وأن إجراءات  
شراء العمل المنقول المدعى بشراؤه من السوق المحلى  
إجراءات صورية ، مما يكشف عن أن تلك  
الاجراءات تمت بهدف الاستيلاء على الثمن المدعى  
بسداده فى الشراء من السوق المحلى .

كما ثبت من ذلك التقرير أيضا أن جملة  
المبالغ الواردة من دولة قطر لحساب الدورات

التدريبية لطلابها بمركز الحساب العلمى بجامعة  
عين شمس مبلغ ١١٤٦٤ دولار أمريكى فى السنة  
من ١٩٧٧/٧/٢٠ الى ١٩٨٠/٦/٢٢ لم يحول  
مقه لمركز الحساب العلمى سوى ٢٥٧٥٠ دولار  
والرصيد المتبقى منه بالمصرف العربى مبلغ  
٢٢٢٧٤٦ دولار وأما ببالى المبلغ وقدره  
١٢٢٤٧٦٥٤ دولار فلا يعلم الاوجه التى قيم  
صرفها فيها .

كما ثبت من المركز المالى للمدعى عليهم أن  
ما تملكوه اعتبارا من ١٩٧٧/٥/١٨ تاريخ تولى  
المدعى عليه الأول رئاسة جامعة عين شمس  
ما يأتى :

١ - أن لهم أرصدة مالية دائنة ببنك القاهرة  
فرع على وينك مصر فرع هوليوبوليس جملتها  
١١٠٢٤٨٨ جنيته .

٢ - العمارة رقم ١٩٢ شارع المحجاز  
بمصر الجديدة بالشراء بالتقسيط فى مارس سنة  
١٩٨٠ من شركة التعمير والمساكن الشعبية  
مكونة من خمس طوابق خلافت الدور الأرض وكل  
دور وحدتان سكنيتان والثمن قدره ١٣٦٥٠٠  
جنيته سدد منه نقدا ١٧١٢٥ جنيته واتفق على  
مسداد الباقي مقدم الثمن وقدره ١٧ ألف جنيته على  
سنتين بفائدة ٦٪ أى بواقع ٩٢٧٢٠٠٠ جنيته كل  
سنة وباقي الثمن وقدره ١٠٢٢٧٥٠٠ يسدد على  
القسط شهرية لمدة ٢٠ سنة بفائدة ٦٪ وبواقع  
٧٤٢٨٠٠ جنيته شهريا اعتبارا من أول ابريل  
سنة ١٩٨٠ .

٣ - عبارة تحت التشطيب من ست طوابق  
بكل طابق شقتان بالقلمسة رقم ١٢ بملوك ٨٤  
بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر قام المدعى عليه الأول  
بشراء أرضها من شركة مدينة نصر للسكان  
والتعمير فى ١٩٧٤/١٢/١١ وسجلها باسمه  
واسمها باقى المدعى عليهم بواقع ٦ لكل  
واقام عليها المبانى اعتبارا من أغسطس ١٩٧٧  
وقدر البنك المقارى المصرى قيمتها بمبلغ ٩٠٠٠٠  
فى ١٩٧٧/٨/٧ بناء على شكوى المدعى عليه  
الأول لزيادة قيمة القرض الذى طلبه ( المستند  
٣ حافظة المدعى المقدمة بجملة ١٩٨٠/١٠/١٢



كما تضمن الملحق رقم ١ الملحق بها توقيع المدعى عليه الأول بصفته رئيساً لجامعة عين شمس قائد فريق البحث ، وكذلك بما ثبت من الخطابين المقدمين من الكائنتين ريموند واثرن شاهد الفنى المؤرخين ٦ و٧/١٠/١٩٨٠ من أن التصايد كان بين البحرية الأمريكية وجامعة عين شمس وأن المدعى عليه الأول هو الباحث الرئيسى للمشروع . وعلاوة على ذلك فقد ثبت من الأوراق أن جامعة عين شمس قد ساهمت من ميزانيتها فى نفقات المشروع . وكذلك بما تضمنه خطاب مدير جامعة قطر الى المدعى عليه الأول بصفته رئيساً لجامعة عين شمس فى ٧/٦/١٩٨٠ من أن جامعة قطر درجت على عقد دورة تدريبية للحاسب الالكترونى فى جامعة عين شمس منذ سنة ١٩٧٦ أى من قبل تولى المدعى عليه الأول رئاسة تلك الجامعة ( مستند ٢٩ من حافظة الأستاذ إبراهيم عزت الحامى عن المدعى عليه الأول ) وتبين من الأوراق أن البالغ التى أجرت تمويلها كانت تتم لحساب عميد جامعة عين شمس وليست لحساب شخص معين .

ونفى الدفاع علم المدعى عليه الأول بائذولوجية شراء العمل المنقول وصورية الشراء من المسوق المحلى وهو قول ثبت فساده من الدلائل سالفة الذكر .

كما ذهب الدفاع الى القول بعدم تضمخ ثروة المدعى عليه الأول وإن تقدير قيمة العمارة الكائنة بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر يبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه مبالغ فيه وقدم تقارير استشارية وشهود نفى على أن تكافئ تلك العمارة لا تتجاوز ٥٥ ألف جنيه . وكهو دفاع مردود بأن تقدير البنك المقارى كان بناء على شكوى من المدعى عليه وليس من شك فى أن تقدير البنكة فى هذه الحالة الأول يصمد طلبه قرضاً منه بضمان ذلك العقار يكون أقل من القيمة الحقيقية ضماناً لحقه .

أما عن التقارير المقدمة فيبين منها أنها وضعت لفتنقى الى ما انتهت اليه .

كما ادعى الدفاع فى سبيل نفى تضمخ الثروة أن نخل المدعى عليه الأول وأسرته باقى المدعى عليهم فى الفترة منذ تولية رئاسة الجامعة

٤ - شقة تمليك رقم ٢٠١ بالمقار ٦ بلوك ٦٥ بالمنطقة الثامنة بمدينة نصر مشترى المدعى عليها الثالثة نانسى عبد العزيز ( ابنة المدعى عليه الأول ) من شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير قيمتها خالية من الاثاث مبلغ ١٢٠٠٦٢٠٠ جنيه .

٥ - منقولات سكنى المدعى عليها الثالثة نانسى عبد العزيز ( ابنة المدعى عليه الأول ) بالمقار رقم ١٩٢ شارع الحجاز بمصر الجديدة وقيمتها ٨٤٤٥ جنيهها بعد استبعاد المنقولات الخاصة بزوجها .

٦ - سيارة هوندا موديل ٧٥ رقم ١٧٧٧١٢ ملكى القاهرة باعها المدعى عليه الأول لابنه أحمد عبد العزيز سليمان بعقد مسجل فى ٨/٨/١٩٧٨ قيمتها ٣٠٠٠ جنيه .

وحيث أنه بالإضافة الى الدلائل السابقة فقد ثبت من كتاب شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير والبيان المرفق ، ( المستند ١١ حافظة المدعى المقسمة بملسة ١٢/١٠/١٩٨٠ ) عن بيانات سداد ثمن قطعة الأرض ١٢ بلوك ٨٤ بالمنطقة الثامنة مشترى المدعى عليهم بواقع ٦ طوابق لكل أن القسط الثانى المستحق فى يناير ١٩٧٧ وقسرة ٢١٧ جنيه لم يسدد الا فى ١٢/١٢/١٩٧٧ - بعد تولى المدعى عليه الأول رئاسة الجامعة - وفى نفس ذلك اليوم عجل سداد القسط الثالث المستحق فى يناير ١٩٧٨ كما عجل بسداد باقى الثمن ويلج جملة ما تسدد فى ذلك اليوم مبلغ ٢٢٢٦٠٧ جنيه .

وحيث أن الدفاع عن المدعى عليهم ذهب الى أن اموال مشروعات الملايا ومشروع الدوريات التدريبية لطلاب دولة قطر بمركز الحساب العلمى بالجامعة اموال خاصة وانه قيام المدعى عليه الأول بالاشراف على المشروعات كان بصفته الشخصية وليس بصفته رئيساً للجامعة ، وهو دفاع مردود بما سبق بيانه من دلائل فضلا عما ثبت من بروتوكول مشروع الملايا من أن الحاصل على النحة هو جامعة عين شمس ( ص ٢ من الصورة التوليفية للبروتوكول وص ٣ من ترجمتها الرسمية لإدارة التشريع )



فرض الحراسة على أموالهم السالف ذكرها عملاً بالمواد ٢ و ١/٢ ، و ٣/١٨ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

وحيث أن المحكمة تقدر نسبة ٥٪ من صافي إيرادات أموال المدعى عليهم الموضوعة تحت الحراسة كمصروفات لازمة لإدارة تلك الأموال كما تقدر المرتب الحكومي لكل منهم كتنفقة شاملة له عملاً بالمادة ١٧ من القانون سالف الذكر .

### ظهره الأسباب

ويعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بأصدار قانون حماية القيم من العيب .

وعلى المواد ٢ و ٢ و ١٧ والفقرة الثالثة من المادة ١٨ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

حكمت المحكمة بفرض الحراسة على أموال المدعى عليه عبد العزيز عبد الحافظ سليمان وزوجته سعاد أبي السعود السيد ولديه نائسي وأحمد والموضوعة بأسباب هذا الحكم وأقرت المصروفات اللازمة لإدارة الأموال المفروضة عليها الحراسة بواقع خمسة في المائة من صافي إيرادات السنوي . وأسرت باستمرار صرف المرتب الحكومي لكل من المدعى عليهم كتنفقة شاملة .

الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٨٠ ( مقيدة برقم ٢ لسنة ١٠ ق حراسات ) برئاسة السيد المستشار الدكتور أحمد راجح خلفي نائب رئيس محكمة النقض وعقوبة السادة المستشارين محمود طه زكي وجنح عثمان حمار ومامر قلادة وأصف .

حتى بداية التحقيق مبلغ ٥٤ ألف جنيه ادخروا منه نصفه وهو ادعاء لم يتم عليه ثمة دليل ولو صح لتقدم بكتفونه حماسيه بالبنك الذي تجمعت به تلك الآلاف ، وبالإضافة الى ذلك فإن المبلغ المدعى بادثاره وما تم صرفه فعلاً من قروض ما كان ليغطي ما ظهر من تضخم قروضه هو رأسرته حسيماً جاء ببيان مركزهم المالي .

وحيث أنه عن باقي المستندات التي تقدم بها الدفاع فلا تلقى المحكمة بها لما ثبت من أنها لاحقة في تواريخها لبده التحقيق وأغلبها من مرقى المدعى عليه الأول الذي كان الى حين إصدار تلك المستندات يعمل رئيساً لجامعة عين شمس مما يحيطها بشك يعمل على عدم الثقة بها أو الإطعنات إليها وكذلك الشأن بالنسبة لما تقدم به من مستندات الجانب الأمريكي .

وحيث أنه عملاً بالمواد ٢ و ٣/١٨ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ يكفي للمحكم بفرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها وكذلك أموال زوجته وأولاده إذا كان هو مصدرها . يكفي في ذلك مجرد توافر الدلائل الجدية على اتيانه الفصلاً من شأنها الأضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي أو أن تضم أمواله أو أموالهم كان بسبب من الأسباب الواردة في القانون ومنها استغلال المنصب أو الوظيفة أو النفوذ ومنها كذلك الاستيلاء بغير وجه حق على الأموال العامة أو الخاصة للملكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية .

وحيث أن المحكمة تستخلص مما تقدم جميعه أن الدلائل الجدية قد توافرت على أن المدعى عليه الأول قد أتى أفعالا من شأنها الأضرار بالمصالح الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي ، وأن أموال المدعى عليهم قد تضخمت بصورة واضحة لا تحتمل الشك وأن ذلك التضخم كان نتيجة استغلال المدعى عليه الأول لمنصبه ونفوذ كمدبر لجامعة عين شمس واستيلائه بغير وجه حق على الأموال العامة - الأمر الذي يمتنع معه



**الحكم المنعدم**  
**في ظل قواعد المرافعة والإجراءات الجنائية**  
**للسيد الأستاذ محمد عبد السلام**  
**القاضي بمحكمة شبيبة الكوس**

لقد أوشك القرن العشرين على الانتهاء وسنبداً في بنوع فجر جديد للقرن الحادي والعشرين ولا زالت نظرية الانعدام في طي الكتمان سواء في مجال القانون المدني أو في مجال القانون الجنائي . ولذلك أثرت أن أطل بهذه النظرية على صفحات كتب القانون لعلها تحظى بحظ وافر من الكتابات ويتنبه اليها المشرع في أفكاره أو تسيطر عليها أضيواء الفقه وسنبداً أولاً في بيان تأصيل فكرة الانعدام ثم بيان معيار الانعدام وأنواعه ووسيلة التمسك بالانعدام ثم تقدير نظرية الانعدام في ضوء آراء الفقهاء وأحكام القضاء وفصلت أن أبرز معالم هذه النظرية عن فكرة البطلان ولذلك بات لزاماً علينا أن نستعرض لبعض ما يقتضيه الصال للفرقة بين الانعدام والبطلان .

**ونبداً أولاً : عرض النظرية في ضوء قواعد المرافعات :**

نعلم يقيناً على السلف أن للحكم المدني أركان ثلاثة هي :

- ١ - أن يصدر من محكمة قضائية مختصة .
- ٢ - أن يصدر بما لها من سلطة قضائية .
- ٣ - أن يكون مكتوباً .

وإذا فقد ركناً من هذه الأركان مجتمعة فإنه يفقد صفة أي أن هذا الميعب يمتد إلى كيان الحكم وصحته فيكون حكماً معدوماً . وهذا هو بنوع لفكرة الانعدام وحالات الانعدام هي أغنى حالات العوار التي تصيب صفة الحكم أي أكثر من حالات البطلان وتظهر هذه الأهمية في أن الحكم الباطل يعد قائماً مرتباً كل إثارة القانونية إلى أن يحكم ببطلانه باللجوء إلى طرق الطعن المقررة قانوناً أما الحكم المندوم فهو والصدم سواء ولا يلزم الطعن فيه للتمسك بانعدامه وإنما يكفي إنكاره عند التمسك بما لا تمل عليه من قضاء ويجوز رفع دعوى مبتدأ بطلب انعدامه (١) .

١ - ولا تزول حالة انعدام الحكم بالرد عليه بما يدل على اعتباره صحيحاً أو بالقيام بعمل أو إجراء باعتباره كذلك .

ويعد بيان فكرة الانعدام على هذا النحو ما هو معيار الانعدام وما هي أهمية التفرقة بين الحكم الباطل والحكم المنعدم .



( ب ) معيار الانعدام :

استقرت كتابات الفقهاء في هذا الصدد (٢) على أن الحكم يعتبر منعدماً إذا فقد أحد مقوماته الأساسية سواء : من ناحية صدوره محكمة غير مشكلة طبقاً للقانون أو صدوره في غير خصوصية قضائية أو عدم تحرير الحكم .

أولاً : من حيث صدوره من محكمة غير مشكلة طبقاً للقانون :

١ - يعتبر الحكم معدوماً إذا صدر من شخص لا يعتبر قاضياً أو من قاضي لم يملف الميّن القانونية أو من قاضي زالت عنه ولاية القضاء بسبب العزل أو الإحالة على المعاش أو الاستقالة .

٢ - وقيل أيضاً بانعدام الحكم الصادر من قاضي جاء تعينه باطلاً ومخالفاً للقانون بصورة صريحة وكذلك يعتبر معدوماً الحكم الذي يصدر من قاضي موقوف بصفته مؤقتة وكذلك إذا جهر على القاضي فإن الأحكام الصادرة من تاريخ توقيع الحجر عليه .

ويعتبر معدوماً كذلك الحكم من متأخدين بدلاً من ثلاثة بشرط أن يكون الحكم قد صدر بالفعل منهما دون الثلاثة ولكن إذا ورد خطاً مادي قد ورد في محضر الجلسة أن الذي أصدره هم القضاة الثلاثة الميّن أسمائهم في المحضر .

٣ - وأما صدور حكم من أربعة قضاة فهو باطل وليس منعدماً .

٤ - وكذلك إذا صدر حكم من قاضي غير صالح لنظر الدعوى لتوافر سبب من أسباب عدم الصلاحية المقررة فإنه باطل أيضاً .

٥ - وكذلك عدم تمثيل النيابة العامة وجوباً فإن الحكم يكون باطلاً وايضاً هناك حالات خلافية يرى بعض الفقهاء أن الحكم باطل والبعض الآخر يرى أنه معدوم ومن ثم يعتبر الحكم الصادر من جهة قضائية غير مختصة متمتعاً بكامل حجته أمام محاكم تلك الجهة :

وأما يعد معدوماً في نظر الجهات القضائية الأخرى (٣) .

(٢) إذا تولى للقاضي بعد المداولة وقبل النطق بالحكم وجب متع باب المرافعة من جديد وإعادة تشكيل الهيئة بأشخاص عضو يحمل محل المتوفى والا احتبرت الهيئة التي أصدرت الحكم غير التي سمعت المرافعة ( د - أحمد أبو الوفا - نظرية الأحكام ص ٢٢٠ ) أما إذا تولى بعد جلسة النطق بالحكم التي حضرها وقبل التوقيع على مسودته فإن الحكم يكون باطلاً وليس معدوماً ( نفس المؤلف طرة ٤٠ نظرية الأحكام ) .

- راجع نقض مدني ( ١٩٥٨/٦/٨ ) السنة ١٩ من ٥٢٦ ، ١٩٦٢/١/٧٤ السنة ١٤ من ١٦٢ .

- راجع د - أحمد أبو الوفا للزيم السابق ص ٣١٠ .

- نقض مدني ١٩٥٣/٦/٢٥ السنة ٢١ ق راجع رقم ٤٧ وما يليه .

- نقض مدني ١٩٧٢/٥/١٨ .

- د - أحمد أبو الوفا المرجع السابق ص ٣١٢ .

(٣) راجع أبو الوفا - المرجع السابق لفرة ٢٨ .



وفي رأى البعض بإبطال فى رأى الآخرين ومن ثم يعتبر معدوما أو باطلاً فى رأى آخر (٤) .

• وذلك الحكم الذى يصدر من محكمة ادارية فى مسألة هى من اختصاص جهة القضاء (٥) العادى كذلك الحكم الصادر من دائرة من ودائر الاحوال الشخصية اذا كان يدخل فى تشكيلها أحد رجال القضاء الشرعى أو أكثر فى غير المسائل التى أشير اليها فى المادة ١/٤ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . والخاص بإلغاء المحاكم الشرعية لأن المشرع أنما ما لحق هؤلاء بالمحاكم المدنية للإفادة من خبرتهم بنظر الدعاوى التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية الملغاة .

ثانيا : من حيث صدوره فى خصومة قضائية :

نعلم سلفا انه يشترط لاعتقاد الخصومة وبالتالي أعمال حكم القانون عليها ان تكون مصيقتها مملنة الى المدعى عليه وان يكون كل من طرفيها اهلا للمقاضى والا فانها تعد معدومة هى جميع الاحكام التى تصدر فيها وبناء على ذلك يعتبر معدوما الحكم الصادر على من لم يعلن اطلاقا بمصيغة الدعوى أو على من تم اعلانه بإجراء معدوم كما اذا ثبت بحكم من القضاء تزوير محضر الاعلان لفقد الاعلان كيانة ووجودة .

وكذلك يعتبر الحكم معدوما على من أخرجه المحكمة من الخصومة قبل صدور الحكم فيها (٦) .

ويبقى الامر اذا توفى المدعى أو فقد أهليته قبل انعقاد الخصومة وقيل اعلان مصيقتها واستمرت وصدر الحكم فيها على ورثته فى غفلة منهم ودون علمهم ان مورثهم قد شرع فى اقامة الخصومة قبل وفاته وانها قد انعقدت بإعلان مصيقتها الى المدعى عليه بعد هذه الوفاة تكون الخصومة معدومة . والحكم فى غير ما طلبه الخصم أو أكثر مما طلبه يعتبر فى الواقع الامر صادرا فى غير خصومة ويعمد معدوما (٧) .

ومع ذلك يعتبره القانون قابلا لالتماس اعادة النظر (٨) .

ثالثا : من حيث تحرير الحكم :

يعتبر الحكم غير المكتوب أو الذى لم يوقع عليه رئيس الهيئة التى أصدرته والكتائب معدوما . وقد ذهب بعض الفقهاء الى القول بأن الحكم الذى يذكر فيه اطلاقا اسم المحكوم له والمحكوم عليه يعد معدوما (٩) .

(٤) استئناف المتصورة ١٩٦٥/١/٢ . نقض مئلى ١٩٧٢/٥/٢ ص ٩٦١ .

(٥) راجع أبرز الوفا : كتاب المرافعات ، نقض ١٣٨٧/١١/١٦ .

(٦) راجع ذات المؤلف : نظرية الدفوع .

(٧) ذات المؤلف : نظرية الاحكام ص ٦٠٠ .

(٨) ذات المؤلف : المرجع السابق رقم ٨ .

(٩) المادة ١١٦ من قانون المرافعات الإيطالية الصادر عام ١٩٤٠ لرفع الدعوى ومن حيث نصاب

استئنافه فإنه يخضع لقيمة الدعوى عملا بالمادة ٢٢٦ مرافعات .



ويجدر بنا التنبيه في هذا الصدد الى أن هذه القاعدة لا تنطبق على الأوامر على العرائض ومعاشر الصلح التي تتم طبقاً للمادة ١٠١ من قانون الرافعات ليس في شيء ولكن لأنها لا تعد من قبيل الأحكام .

وبعد هذا البيان وبمقد تقرير مبدأ الانعدام القانوني وذلك لتمييزه عن الانعدام المادي الذي لا وجود له على الإطلاق . فلا بد أن نتعرض لوسيلة المنسك بهذا الانعدام ولكن يثور السؤال عن ذلك المعنى ونريد القول ما هي المحكمة المختصة بذلك الانعدام من حيث النوع والحل .

#### الاختصاص النوعي والمحل لطلب انعدام الحكم :

اختلف الرأي بصدد تقدير قيمة الدعوى بطلب انعدام الحكم فقيل انها دعوى غير مقدرة القيمة تأسيساً على عدم تقدير قيمة مالية لها ومن ثم تكون من اختصاص المحاكم الابتدائية في كل الأحوال وذهب رأي آخر الى أن هذه الدعوى تقدر على أساس قيمة يا قضي به الحكم المراد ابطاله لأن طلب الخصم هو ابطال هذا الحكم الصادر عليه وذهب رأي ثالث الى أن هذه الدعوى تقدر على أساس قيمة الدعوى التي صدر فيها الحكم المراد للقضاء بانهائه وذلك على اعتبار أن هذا الحكم قد يصدر برأى كل المطلوب أو بعضه .

وأزاء هذا الخصم الزاخر من خلاقات الفقه لا نرى وجهاً لنقاشها ونرى . أن المحكمة لا تستغنى ولايتها بالنسبة للنزاع إلا بإصدار حكم في الدعوى سواء أكان صحيحاً أم قابلاً للإبطال إنما لا تنتهي مهمتها بأمر معدوم فإذا كانت الخصومة معدومة تفقد هي والحكم في حكم عدم وبناء على ذلك فإن الدعوى بطلب انعدام الحكم ترجع الى ذات المحكمة التي أصدرته بطلب إعادة النظر فيه ومما يبرر وجهة النظر هذه أن سلطة التنظيم القضائي تتطلب أن تفصل في الدعوى بانعدام الحكم ذات المحكمة التي أصدرته حتى لا تكتف محكمة من الاشراف على قضاء صادر من محكمة أعلى درجة فيها إذا قد يصدر الحكم المعدوم من محكمة الاستئناف فكيف يسمح لمحكمة ابتدائية أن تنظر في طلب انعدامه والعكس صحيح ولكن يثار التساؤل ما هي إجراءات طلب الانعدام اتجه الرأي الى أن دعوى طلب الانعدام ترفع بالإجراءات المعتادة (١٠) .

#### ثانياً : عرض النظرية في مجال الإجراءات القضائية :

يأبى ذي بدء يجب التنويه الى أن القانون المدني أول من عرف نظرية انعدام الأعمال القانونية وقد انتقلت منه الى سائر الفروع الأخرى للقانون وكما سبق أن ذكرنا أن انعدام العمل القانوني هو عدم وجوده .

وهذا شيء يختلف في كيفية عن البطلان والاختلاف بين البطلان والانعدام مصدره التباين بين عدم الوجود وعدم الصحة فمظهر عدم الوجود هو الانعدام وجزاء عدم الصحة هو البطلان وبذلك يتضح أن العمل المنعقد يختلف عن العمل الباطل بالمعنى الدقيق فهما وأن تلاقياً في تعطيل آثار العمل القانوني إلا انهما يختلفان في سبب هذا التعطيل فالانعدام يعني بحكم طبيعته أن العمل غير موجود وبالتالي فلا أثر له أما البطلان فانه يعني بنسأ على أمر القضاء أن العمل يجب أن يتجرد من آثاره القانونية



ولم تلق هذه النظرية كثيرا من الاهتمام في مجال الاجراءات الجنائية وقد طرحت هذه النظرية على بساط البحث بوجه خاص في ايطاليا والمانيا الاتحادية . واخذ بها القضاء الايطالي الذي توجه حكم الدوائر المجتمعة لمحكمة النقض الايطالية في يونيو ١٩٥٠ الذي اقر بأن هناك حكم باطل وآخر منعدم ورتب نتائج على التفرقة بين الحكم المنعدم والبطلان أمهما : ان الاندما يترتب بقوة القانون على خلاف البطلان .

والاندما لا يقبل التصحيح على خلاف البطلان فان مقتضيات الاستقرار القانوني قد تسمح بالتفاخي عنه وافترض صحة العمل القانوني ولا يحتاج الاندما الى تنظيم الشرع أما البطلان يتوقف الحكم به على تنظيم الشرع معيار الاندما :

بداءة يجب ان تلفت نظر القارئ الى ان المقصود بالاندما ليس الاندما المادي للعمل القانوني وانما الاندما القانوني ويعتبر العمل منعدما اذا كان من غير نص في القانون او اذا تمت مباشرته دون ان تنفذ الحكومة الجنائية .

(١) من حيث المصدر القانوني : يجب ان يكون العمل الاجرائي مصدره القانون وبذلك يكون الموجود القانوني للعمل الاجرائي يتركز على القانون كمصدر له .

ويعتبر العمل الجنائي منعدما اذا كانت مباشرته مشوبة باغتصاب السلطة التشريعية في تحديده ويعتبر العمل الاجرائي منعدما قانونا اذا لم تسمح به القوانين كأن تنشئة تعليمات النائب العام او قرار وزاري او تستحدث المحكمة في مثل هذه الاموال يحدث اغتصاب لاختصاص السلطة التشريعية وهو ما يترتب عليه الاندما القانوني للاجراء وذلك باعتبار ان القانون لا يعترف به فيكون منعدما في نظره .

(ب) من حيث جوهر العمل الاجرائي : فهذا يدور وجودا وعدما بوجود الخصومة الجنائية فهو الوحدة التي تتكون منها الخصومة وهو العمل المؤثر تأثيرا مباشرا في نشأتها ومباشرتها وانقضائها ويعترض ذلك انقضاء الخصومة .

ويعد بيان فكرة الاندما وبعبارة ما هي الوسيلة المقترضة للتمسك به في مجال الاجراءات الجنائية .

ذهب بعض الفقهاء الى انه يحدث التمسك بالاندما بالطرق الآتية :

١ - الطعن في الحكم : اذا كان الحكم المنعدم قابلا للطعن فيه فانه يمكن التمسك بالاندما عند الطعن فيه . وقد اشار البعض ذلك وحجته في ذلك على انه لا حاجة لاعدام المدوم وقال بان المحكمة التي اصدرت الحكم لم تستنفذ ولايتها بعد طالما ان حكمها منعدم .

٢ - تجاهل صدور حكم المنعدم : يترتب الاندما بقوة القانون فهو لا يحتاج الى حكم يقرره . ومن ثم يجوز للمنيابة العامة ان تتجاهل الحكم المنعدم وترفع الدعوى الجنائية من جديد على المتهم . فاذا ما دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها دفعت النيابة العامة بالاندما بالحكم السابق صدره .



٢ - **الاشكال فى التنفيذ** : للمحكوم عليه أن يستشكل فى تنفيذ الحكم المنعزم وذلك بناء على أن سسند التنفيذ وهو الحكم الجنائى غير موجود قانونا . وفى هذه الحالة يتمين على محكمة الاشكال فى هذه الحالة بأنها قد جاوزت سلطتها. بالبحث فى مدى صحة الحكم أو بطلانه لأنها بحثها يتعلق بمدى وجود الحكم المطلوب تنفيذه لا بمجرد صحة .

٤ - **دعوى البطلان الاصطفية** : شار البحث عن مدى جواز رفع دعوى اصلية للتوصل الى تقرير انعدام الحكم أو اختلاف الرأى ما بين مؤيد ومعارض . وقد اقرت الدائرة المدنية لمحكمة النقض بذا رفع هذه الدعوى بشأن الحكم المنعزم .

( ١ ) أما الدائرة الجنائية لمحكمة النقض فقد ذهبت الى أن الطعن فى الاحكام بدعوى البطلان الاصطفية غير جائز الا فى حالة واحدة وهى المنصوص عليها فى المادة ٣١٤ مرافعات قديم وهى تقابل المادة ٢/١٤٧ مرافعات جديد . بشأن بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض لعدم صلاحية الهيئة التى أصدرته .

( ب ) الا أن هذا القضاء الاخير لا يصلح مبدأ فى هذا الصدد وذلك لأن محكمة النقض كانت تتحدث عن البطلان لا عن الانعدام . وخصوصا أن هذا المثال هو من امثلة البطلان وليس بانعدام الحكم .

وواقع الامر أن ما يسميه الفقه بدعوى البطلان الاصطفية هو فى الحقيقة دعوى تقرير سلبية تهدف الى تأكيد عدم وجود الحكم وفى رأينا أن هذه الدعوى جائزة قانونا . ولا مجال للاحتجاج بأن القانون لم يسمح بها . لأن الانعدام أيضا لم ينظمه القانون باعتباره أمرا منطقيا لا يحتاج الى تنظيم والحكمة المشفصة بتقرير الانعدام هى التى أصدرت الحكم لأن ولايتها على الدعوى لا تزول بحكم غير موجود قانونا .

### « تقدير نظرية الانعدام »

لقد تمرضت هذه النظرية للانتقادات العديدة ونذكر أهم هذه الانتقادات وهى قائمة على أسباب أهمها :

أولا : قيل بعدم فائتها بناء على أن القاضى فى الانعدام والبطلان واحد لا يتغير لانه فى الحالتين يقرر ولا ينشئ .

ثانيا : أن هذه النظرية مخالفة للقانون لأن المشروع لم ينظم الاحكام القانونية للانعدام .

ثالثا : غموض معيار الانعدام لأن هذه المعايير التى قيل بها لا تفلح فى التمييز بين الانعدام والبطلان .

ولكن هذه الانتقادات يمكن الرد عليها فى سهولة ويسر .



(أ) أن دور القاضي في البطلان والانعدام تختلف من حيث التقرير وليس الاتشاء  
فالحكم المنعقد قانونا غير موجود بقوة القانون ودور القاضي هو كشف هذا الانعدام  
وتدخله غير لازم لتقرير هذا الانعدام خلافا للحكم الباطل فان بطلانه يحتاج الى  
حكم القضاء (١١) .

(ب) القول بأن المشرع لم ينظم أحكام الانعدام فان القانون لا يحتاج الى تقرير  
العدم وذلك حكم واضح لا يحتاج الى تنظيم من جانب المشرع .

(ج) القول بأن المعيار الذي ارتكزت عليه نظرية الانعدام غامض فهذا العيب يمتد  
الى آراء الفقهاء وليس عيبا في هذه النظرية بذاتها ولقد استطلعنا أحكام محكمة  
النقض المصرية لم نجد أنها تستبعد هذه النظرية . فقد قضت بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦  
بأنه « اذا جاز القول في بعض الصور بانعدام الاحكام لفقدانها مقوماتها الاساسية  
فليس في هذا الشأن في الدعوى الاصلية » .

بل انها اعتنقت هذه النظرية في بعض الاحيان رفضت أن تكتسب بعض الاحكام  
قوة الامر الملقى رغم استنفاد طرق الطعن فيها (١٢) .

(١١) نقض جنائي ١٩٦٠/٤/٢٦ مجموعة الاحكام س ١٢ رقم ٧٧ من ٢٨٠ .

(١٢) نقض جنائي ١٩٤٥/١/١٩ مجموعة القواعد ه ٦ رقم ٤٦١ من ٦٠٥ .

وانظروا ايضا : نقض جنائي ١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد في ٢٩ عاما من ١ رقم ٣٦ من ١٣٩ .



## دور الفرد في مراقبة قرارات وتصرفات الحكومة

« الدراسة »

المسيد القرضاوي الدكتور / حسن بن درويش

هل للفرد الحق في ممارسة نوع من الرقابة على قرارات الحكومة « الادارة » ، المخالفة للقانون وردها الى جادة الشريعة والصواب ؟ او بمعنى آخر هل للفرد دور - ولو بسيط - في تصحيح مسار قرارات الادارة المخالفة للقانون وردها الى حظيرة الشريعة والقانون ؟

قبل ان نتطرق للاجابة عن هذا السؤال ، نعرض بايجاز لماهية تصرفات او قرارات الادارة وهي تنقسم في هذا الصدد الى قسمين :

### الأول : تصرفات الادارة العادية :

وهي التي تجريها الادارة في ظل الظروف العادية وتتمتع الادارة في اصدارها بنسب من الحرية والسلطة التقديرية وتهدف الادارة من ورائها الى تحقيق المصلحة العامة .

ولهذا فان الحرية المستمدة من تلك الفكرة لا تنال من قواعد الشريعة من قريب او بعيد ، وكل ما هنالك أنها تترك للادارة حرية الاختيار بين عدة حلول كلها مشروعة وفقا لظروف الحال .

وهذه التصرفات تخضع لرقابة القضاء الفاء او تعويض او بمعنى آخر انه اذا شاب هذه القرارات عيب او اكثر من العيوب التي تبرز طلب الفائها عن طريق القضاء او سببها من جانب جهة الادارة ، فلصاحب الشأن ان يتظلم منها لدى مصدرها او لدى السلطة الرئاسية او الطعن عليها بالالغاء خلال سدد الطعن القضائي « شهرين في فرنسا وستون يوما في القانون المصري » ، كما له ان يطالب بالتعويض عن الاضرار التي لحقت به ، بشرط توافر العناصر والمقومات اللازمة للحكم بالتعويض ، وان يكون التعويض بقدر الفرد او معادل له .

وتقوم هذه القرارات على تسيير المرافق العامة بانتظام واطراد دون تخلف او انقطاع وعلى تصريف الامور العادية التي يتطلبها نشاط الادارة للوفاء بمتطلبات الافراد وايضا تقوم على حفظ النظام .

### الثاني : تصرفات الادارة في الظروف الاستثنائية :

وهي التصرفات التي تجريها الادارة في ظل ظروف استثنائية ، بقصد مواجهة بعض الظروف والامور الصعبة التي تواجه الدولة وتتقضى اتخاذ اجراءات سريعة في مواجهتها ، وفي هذه الحالة لا يستتبع القول بالالتزام الادارة بان تكون قراراتها في اطار المبرورية وفي جانب القانون بل تصح تصرفاتها ولو تجاوزت تلك الحدود .

فهمل نفسي بسلامة الدولة وأمنها احتراماً لقواعد الشريعة الصارمة أم تخول الادارة سلطة التصرر بعض الشيء من قواعد الشريعة ، لكي تتمكن من التغلب على



تلك الظروف الاستثنائية ؟ لا شك ان سلامة الدولة فوق القانون وان الضرورات تبيح المحظورات .

نتيجة لذلك فانه من المسموح به للإدارة أن تتحرر من قواعد المشروعية بالقدر اللازم لمواجهة الظروف الاستثنائية .

غير أن هذا التحرر من قواعد المشروعية قد يكون نتيجة قوانين صدرت خصيصا لمواجهة تلك الظروف وحينئذ تعتمد سلطة الإدارة لا سيما سلطة البوليس بالقدر الذي تخوله تلك التشريعات . ويكون التحرر من قواعد المشروعية العادية بأذن المشرع نفسه ، مما جعل هذا الخروج على القواعد العادية مشروعا في ذاته .

وهذه القرارات أو التصرفات تندرج في إطار نظرية سلطات الحرب والظروف الاستثنائية (١) .

وهي تقوم على أن بعض القرارات الإدارية غير المشروعة في الظروف العادية ، يعتبرها القضاء مشروعة إذا ما ثبت أنها ضرورية لحماية النظام أو لتأمين سير المرفق العام بسبب حدوث ظروف استثنائية وهكذا تفصل الإدارة مؤقتا من القيود المشروعية العامة للتمتع باختصاص واسع لم يرد به نص وان سلطات الظروف الاستثنائية مقصورة على هذه الظروف وحدها وبالقدر الضروري لمواجهتها .

وتخضع الإدارة في ممارستها لسلطات الظروف الاستثنائية للقضاء فالذي يحدث في حالة الظروف الاستثنائية أن قواعد المشروعية العادية تنصع بالقدر الذي يمكن الإدارة من أداء واجباتها في المحافظة على النظام العام وسير المرافق العامة ولكن المشروعية قائمة .

وعلى هذا الأساس يملك الأفراد طلب إلغاء القرارات الإدارية الصادرة بناء على السلطات الاستثنائية ، فيبحث مجلس الدولة ما إذا كانت الإدارة قد واجهت ظروف استثنائية لا يمكن معها أن تؤدي واجبها إذا التزمت بحود المشروعية العادية ، ويتأكد أيضا عما إذا كانت الإدارة قد اقتصرت على القدر الضروري من السلطة لمواجهة تلك الحالة الاستثنائية ذلك ان السلطات الاستثنائية هي سلطات واسعة يجب ممارستها بحدود والقدر المناسب والضروري لمواجهة الحالة الاستثنائية . فما هو دور الفرد في مراقبة تصرفات وقرارات الإدارة في الظروف العادية . وفي ظل الظروف الاستثنائية ؟

(١) : دكتور مصطفى أبو زيد ، رسالته نظرية سلطات الحرب والظروف الاستثنائية باريس ١٩٥٤ ،

وقد اضاء بها الأستاذ غالين الأستاذ القانون العام بجامعة السوربون والثاني على صاحب الرسالة - راجع مجلة القانون للعام للفرنسية ١٩٥٥ - ص ٩٧٠ وما تلاها .

وأيضا العميد سليمان الطماوي ، النظرية العامة للقرارات الإدارية ، الطبعة الرابعة ١٩٧٦ ص ٩٠٤ وما تلاها .

وهذه النظرية تختلف عن نظرية أعمال السيادة- أو الحكومة فعن السيادة ينبو من كل رقابة فيمثل بالتالي نقطة سوداء في جبين المشروعية العميد الطماوي ، المرجع السابق ص ١٢١ وما تلاها .



### أولاً : دور الفرد في مراقبة تصرفات وقرارات الإدارة في الظروف العادية :

من المتعين في البداية أن نحدد نطاق هذا الدور ، ويشمل كافة قرارات وتصرفات الإدارة أم - أنها مقصورة على بعض التصرفات والقرارات دون البعض الآخر ؟ -

في الحقيقة أن القاعدة في هذا الشأن مطلقة ، بمعنى أن مراقبة الفرد يشمل كافة تصرفات وقرارات الإدارة سواء أكانت فردية أو تنظيمية ، وغير مقصورة على بعض التصرفات دون البعض الآخر ، أما فيما يتعلق بأعمال السيادة أو الحكومة فهي تخرج عن الرقابة القضائية ، فهي تخرج من باب أولى عن رقابة الأفراد .

فيما يتعلق بالقرارات الفردية ، فللأفراد الحق في التظلم منها لجهة الإدارة . سواء أكان التظلم اختياريًا أو إجباريًا ، أو الطعن فيها أمام جهة القضاء بطلب الغائها أو التعميـض عنها .

أما فيما يتعلق بالقرارات التنظيمية « اللوائح »

نسوق الفرض التالي لايضاح أبعاد هذا الدور :

أصدرت الإدارة قرار تنظيميًا لتنظيم أوضاع معينة نتيجة ظروف معينة مثـال ذلك قرار تحديد ساعات العمل للمعامل التجارية للقطاع العام والخاص ، . رأت الإدارة تنظيمها بقرار بتحديد ساعات العمل ولكن إذا زالت مبررات إصداره وقامت الإدارة بالرغم من ذلك باستمرار تطبيقه وأنه بهذه الصورة يحد من حرية الأفراد أو يحد من حيداً حرية ممارسة التجارة أو الصناعة . فما هو السبيل القانوني أمام الأفراد للضغط على الإدارة في الرجوع عن قراراتها التي من هذا القبيل ؟ -

أباح القضاء في هذا الشأن للأفراد حق مطالبة جهة الإدارة بطلب إلغاء أو تعديل للقرارات التنظيمية التي أصبحت تفقر إلى مسند مشروعيتها نتيجة تغيير الظروف وإذا رفضت الإدارة طلب أصحاب الشأن ، فلهم حق الطعن بالإلغاء في قرارات الرفض أمام القضاء ، وله في سبيل ذلك إلغاء قرار الرفض (٢) .

ويظهر أهمية ذلك أيضاً في شأن اللوائح الاقتصادية التي تنظم أوضاعاً اقتصادية معينة في ظل ظروف معينة ، ثم تتغير تلك الظروف ويصبح بقاء هذه اللوائح على حالها دون تغير يتسق ويتوافق مع الظروف الجديدة ضرر بالغ بالأفراد وبصفة خاصة الدول الرأسمالية التي تقـدس الحرية الفردية وحرية ممارسة التجارة والصناعة .

وللأفراد في هذه الحالة ، حق مطالبة جهة الإدارة بالإلغاء أو تعديل لللائحة المعنية نتيجة تغير الظروف الواقعية أو القانونية ، وإذا رفضت الإدارة ذلك ، فلهم

(٢) راجع : رسالتنا « نهاية القرار الإداري عن غير طريق للقضاء » ١٩٨١ ص ٩٨ وما تلاها .

وأيضاً مقالنا بعنوان « نظرة قانونية حول قرارات إعادة الانضباط » جريدة الأخبار ، ٤ فبراير سنة ١٩٨١ العدد ٨٩٢٩ ص ٢٩ ص ٥ .



حق الطعن في قرار الرفض ، وللقضاء الغاء قرار رفض الإدارة بالغاء أو تعديل اللائحة .

كما أن للأفراد حق الطعن في القرار التنظيمي « اللائحة » الذي صدر بالمخالفة للقانون وتحصن بقوات مدد الطعن القضائي ، ويعامل نتيجة لذلك معاملة القرار السليم ابتداءً ، ويخضع لقواعد الالغاء بالنسبة للمستقبل .

ولذلك في حالة تطبيقه على حالته ، إذا ترتب على ذلك إصابته بشرى وأفضى إلى سدم المساواة بين المراكز القانونية للأفراد مع التساوي في نفس الظروف والأوضاع القانونية .

وللأفراد دور في مراقبة تصرفات الإدارة وهي بصدد إدارة وتسيير المرافق العامة .

فإذا قامت بالغاء مرفق عام وهذا القول « ينصرف إلى المرافق الاختيارية لا الإجبارية ، حيث أن الإدارة تتمتع بالنسبة للأولى بسلطة تقديرية على خلاف الأخرى التي تكاد تنصدم فيها سلطاتها التقديرية فلنؤي الشأن التقدم بتظلم لدى جهة الإدارة للعدول عن تصرفها ، فإذا لم تجيبهم إلى طلبهم غلهم حق الطعن في تصرفها بالالغاء (٣) .

يل المطالبة بالتعويض عما فاتهم من ضرر من جراء ذلك .

ويخلص مما تقدم إلى أن للفرد دور في توجيه قرارات وتصرفات الإدارة الوجهة القانونية السليمة وريدها إلى جادة الصواب ، ووسيلة ذلك هو طلب الإدارة الغاء أو تعديل القرارات التنظيمية المعيبة نتيجة تغير الظروف أو التي تؤدي إلى أضرار قاعدة المساواة بين الأفراد أصعاب المراكز القانونية المتشابهة .

**ثانياً : دور الفرد في مراقبة قرارات الإدارة في ظل الظروف الاستثنائية :**

من المسلم به ، كما سبق أن نوهنا ، أن الظروف الاستثنائية هي التي تهدد البلاد بخطر دائم أو وشيك وقروح ، حرب أو اضطراب الأمن أو حدوث فيضانات أو وباء أو كوارث ... » .

وللإدارة إزاء هذه الظروف سلطات واسعة في إطار مبدأ المشروعية وليست بعيدة عنه ولا تنال منه .

وهذه السلطات مقصورة على هذه الظروف وبالقدر اللازم لمواجهة ما إذا أصدرت الإدارة قراراً لمواجهة حالة من هذه الحالات ، وانتهى هذا الطرف - سواء طال مدته لم قصرت - واستمرت الإدارة وبالرغم من ذلك في تطبيقه .

وللفرد في هذه الحالة حق مطالبة جهة الإدارة بالغاء القرار التنظيمي الذي صدر في ضوء الظروف الاستثنائية والتي تلاشت وزال وبالتالي مبررات إصداره فالعراق

(٣) راجع في تفاصيل ذلك د. محمد آزاد مهنا مقالة بعنوان حقوق الأفراد إزاء المرافق العامة ، بحث وبيان حق الأفراد في مراقبة سير المرافق العامة في الانتفاع بخدماتها وفي مساءلتهم عن أضرار مجلة مجلس الدولة ، السنة الثامنة عدد يناير ١٩٥١ ص ١٦٥ - ٧٨١ .



يرتبط وجودا وعدمًا مع ظروف ومبررات إصداره ، فإذا زالت تلك المبررات ، وأفترق بذلك إلى سند مشروعيته ، فمن الطبيعي أن تعود الأوضاع إلى مدارجها العادية . خاصة وأن هذه الظروف من شأنها أن تحصد من حرية الأفراد فإذا لم تلقزم الإدارة بذلك فللأفراد إلزامها بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل إصدار القرار .

ويتضح مما تقدم أن للأفراد دورًا لا يستهان به في رد تصرفات الإدارة في ظل الظروف غير العادية إلى أطوارها الشرعية بما يتوافق مع الظروف العادية .

### الخلاصة :

نخلص من جماع ما تقدم إلى أن المفرد دور في مراقبة تصرفات وقرارات الإدارة وهو يمثل في مطالبة الإدارة بإلغاء أو تعديل القرارات المخالفة للقانون نتيجة تفسير الظروف ، وهو في ذلك يحمل اسمى آليات الشرعية ، يجعل الإدارة ملزمة باحترام القانون وعدم الخروج عليه أو إهداره لما يترتب على ذلك من أضرار بالغة بحقوق الأفراد وحياتهم .

وهذا الالتزام يفرض على الإدارة ضرورة مراجعة تصرفاتها وقراراتها من وقت لآخر ومطابقته بالقانون ، فإذا تبين لها أنه مطابق للقانون ظل القرار نافذاً ومطبقاً ، وإذا تبين لها أنه مخالف للقانون أو عد غير مطابق له وجب عليها الغائه أو تعديله بما يتفق والقانون وهذا التصرف من جانب الإدارة يحمل على أنه مبادرة جادة على طريق احترام حقوق وحيات الأفراد .

ومن هذا المنطلق تلتقى وجهة نظر الإدارة والأفراد حول بعض الأمور الأساسية والتي تتملق بحرياتهم وحقوقهم في ظل مبدأ المشروعية وسيادة القانون .



# عيوب الإرادة في عقد الصلح للسيد الأستاذ الدكتور / ياسين محمدي أكاديمية الشرطة

## « مقدمة »

لكي ينعقد عقد الصلح انعقاداً صحيحاً ، لا بد أن تتوافر له أركان ثلاثة هي :  
التراضي ، أو الرضاء ، والمحل ، والمبب .

والتراضي هو الركن الاساسي في العقد ويتم بتبادل التعبير عن ارادتين متطابقتين .

ولا يكفي أن يكون التراضي موجوداً ، بل يجب أن يكون صحيحاً ايضاً . وهو لا يكون كذلك الا اذا كان صادراً عن شخص لديه الاهلية لإبرام العقد ، ولم تكن ارادته مشوهة بمبب من عيوب الارادة وهي : الغلط ، والتدليس ، والاكراه ، والاستغلال .  
وعقد الصلح شأنه شأن سائر العقود ، فإذا شابته ارادة أحد طرفيه عيب من العيوب المذكورة ، كان له أن يطعن فيه طالباً بإبطاله . والبطلان هنا يطلق عليه البطلان النسبي تمييزاً له عن البطلان المطلق ، لانفراد كل منهما بأحكام خاصة على تفصيل في النظرية العامة للعقد .

ولما كانت عيوب الإرادة لها أهمية خاصة بالنسبة لعقد الصلح ذلك ان الغلط يتميز بأحكام خاصة في عقد الصلح من دون سائر العقود ، لنص المادة « ٥٥٦ » من القانون المدني على عدم جواز الطعن في الصلح بسبب غلط في القانون .

لذلك رأيت أن أبحث عيوب الإرادة في عقد الصلح وأن أفردها لهذا البحث .

والله المستعان ...

## ١ - خطة البحث :

لما كان الغلط كمبب من عيوب الإرادة في عقد الصلح يتميز بأحكام خاصة عن سائر العقود ، ولا كذلك عيوب الإرادة الأخرى وهي : التدليس ، والاكراه ، والاستغلال ، لذلك سوف أقسم هذا البحث الى قسمين - اتناول في الفصل الاول : الغلط في عقد الصلح سواء اكان غلطاً في القانون أو غلطاً في الوقائع .

واتناول في الفصل الثاني سائر عيوب الإرادة في عقد الصلح وهي : التدليس ، والاكراه ، والاستغلال .



## الفصل الأول :

### — الغلط في عقد المصلح —

#### ٢ — تمهيد والتقسيم :

الغلط هو تروم غير الحقيقة ، أو بعبارة أخرى هو اعتقاد صفة أمر — في حقيقته — هو غير صحيح .

وقد كان الفقه التقليدي الفرنسي (١) يقسم الغلط اتساما ثلاثة :

**الأول** — غلط يمنع من انعقاد العقد ويسمى بالغلط المانع . وهذا الغلط قد يكون في ماهية العقد أو في محله أو في سبب الالتزام . ويقترب عليه تخلف التراضي وعدم انعقاد العقد . والجزاء عليه هو البطلان المطلق .

**والثاني** — غلط يعيب الإرادة . في هذه الحالة يكون التراضي موجودا ، ولكنه غير صحيح لوقوع المتعاند في غلط أثر في الإرادة . ويشترط للاعتداد بهذا الغلط أن يكون جوهريا وهو يكون كذلك إذا وقع في مادة الشيء محل الالتزام ، أو في شخص المتعاند إذا كانت شخصيته محل اعتبار في العقد . ويترتب على هذا الغلط عدم صحة التراضي ، ولكنه لا يمنع من انعقاد العقد الذي يكون قابلا للإبطال لصلحة من نظر المتعاند الذي وقع فيه ، أي أخذ بالمعيار الذاتي لتحديد الغلط بدلا من المعيار وقع في الغلط . والجزاء على هذا الغلط هو البطلان النسبي .

**والثالث** — هو الغلط الذي لا يؤثر على صحة التراضي ولا يعيب الإرادة ويقع في حالات أربع هي : غلط في صفة غير جوهرية للشيء محل الالتزام ، وغلط في قيمة الشيء محل الالتزام ، وغلط في شخص المتعاند إذا كانت شخصيته ليست محل اعتبار في العقد ، وغلط في الباعث على التعاقد . وهذا القسم من الغلط لا يسمح لمن وقع فيه أن يطلب إبطال العقد .

ولكن هذا التقسيم الثلاثي للغلط لم يلق قبولا لدى الفقه الحديث فاستبعد القسم الأول من الغلط لانه يتعلق بوجود الإرادة لا بصحتها . كما جمع بين القسمين الثاني والثالث ، وأتبع معيارا مرنا لتحديد الغلط إذ اشترط أن يكون الغلط « جوهريا » في الموضوع الذي كان سائدا من قبل .

وقد أخذ التقنين المدني المصري بالمعيار الذاتي لتحديد الغلط وذلك بصفة أساسية ، ومزجة بالمعيار الموضوعي من أجل استقرار التعامل فاشتراط أن يكون الغلط جوهريا لجواز إبطال العقد ، وأن يكون المتعاند الآخر قد وقع في الغلط ، أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه أن يتبينه « م ١٢٠ مدني » .

(١) انظر : بونري لاكتنري — ج ٢ — ص ١٤ ، السنهوري في الوسيط — ج ١ — مصادر الالتزام —



ويكون الغلط جوهريا إذا بلغ حدا من الجسامة بحيث يمتنع معه التعاقد عن إبرام العقد أو لم يقع في هذا الغلط « م ١/١٢٦ » ، هذا هو المعيار الذاتي لتحديد الغلط . وبالإضافة إلى هذا المعيار الذاتي أخذ التقنين المدني بالمعيار الموضوعي إذا اعتبر الغلط جوهريا إذا وقع في صفة للشئ يجب اعتبارها جوهريا لما يلبس العقد من ظروف ، ولما ينبئ في التعامل من حسن النية « م ٢/١٢٦ » .

ولما كان الغلط الذي يقع فيه التعاقد قد يكون في القانون ، أو في الوقائع لذلك سنبحث أحكام كل منهما في عقد المصلح وذلك في مبحثين على النحو التالي :

#### المبحث الأول - الغلط في القانون

#### المبحث الثاني - الغلط في الوقائع

### المبحث الأول

### الغلط في القانون

#### ٢ - تمهيد وتقسيم :

١ - تنص المادة ٥٥٦ من التقنين المدني على أنه : « لا يجوز الطعن في المصلح بسبب غلط في القانون » .

خرج المشرع بهذا النص على القواعد العامة في نظرية الغلط من جواز طلب إبطال العقد إذا شاب إرادة أحد المتعاقدين غلط في القانون أو غلط في الوقائع .

ولكن المشرع في عقد المصلح قد أجاز طلب إبطاله إذا كانت إرادة أحد الطرفين مميية بغلط في الوقائع ، بينما لم يجز ذلك في حالة وقوع أحد الطرفين في غلط في القانون .

وقد اختلف الفقهاء في تحديد الأساس القانوني لعدم جواز الطعن في عقد المصلح بسبب غلط في القانون .

فقد ذهب رأى في تحليل هذا النص الاستثنائي إلى تشبيه المصلح بالحكم النهائي .

ويعمل رأى آخر هذا النص بأن الغلط في القانون ناسر الصدوث في عقد المصلح .

بينما يذهب رأى ثالث في تحليل هذا الاستثناء بصعوبة إثبات الغلط في القانون في عقد المصلح .

ويرى بعض الفقهاء أن هذا الاستثناء مرده إلى أن الغلط في القانون لا يعتد به في عقد المصلح لأن المصلح دائما مبيها عادلا .

وأخيرا فإن رأيا في الفقه يعمل هذا الاستثناء بتنازل الطرفين في عقد المصلح من حق الدعوى الأمر الذي يتضمن تنازلهما عن التمسك بالغلط في القانون .



ونبحث فيما يلي : مفهوم الغلط في القانون ، والاساس لعدم جواز الطعن في الصلح لغلط في القانون ، والآراء المختلفة التي قيلت في هذا الصدد ، ومناقشتها وأخيرا بيان رأينا في هذا الاستثناء .

#### ٤. - مفهوم الغلط في القانون :

يقصد بالغلط في القانون العلم الخاطيء بحكم القانون . ويشترط أن يكون الغلط في القواعد القانونية التي ليست محلا للخلاف . أما الغلط في المسائل القانونية المختلف عليها ، وترجيح أحد الآراء خطأ فلا تأثير له على صحة العقد (٢) .

ولكن يشترط أن تكون المسألة قد اختلفت منها المحاكم فعلا . فإذا لم تكن عرضت على المحاكم ، فإن الشخص إذا رجع رأيا على رأي خطأ منه عن هذا من قبيل الغلط في القانون (٣) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يجوز للاحتجاج على فساد الرضاء التمسكه بأنه بني على حصول غلط في القانون الا اذا كان الغلط قد وقع في حكم منصوص عليه صراحة أو مجمع عليه من القضاء . فإذا حصر أحد متكوبي حريق حدث بقطار سكة حديد الحكومة اقرار بأنه تصلم من خزانة المديرية ١٥٠ جنيهها بصفة احسان وأنه ليس له بعد احسان الحكومة وعطفها هذا أي حق في مطالبتها بشيء ما ، فهذا الاقرار لا يعتبر مشوبا بغلط في القانون . والحكم الذي يعتبره كذلك مستندا الى ان المقر كان حين الاقرار يعتقد أن مصلحة السكة الحديد غير مسئولة عن الضاغط ، وأنه اذن يكون تنازل عما يعتقد أنه لا حق له فيه هو حكم مخالف للقانون متعين نقضه .

وذلك لأن الامر الذي يحتمل أن صاحب الاقرار كان يجهله هو المسؤولية المترتبة على الدولة بسبب الخلل في تنظيم المصالح الحكومية أو سوء ادارتها . وهذه المسؤولية لا يقطع بها في القانون المصري نص صريح فيه أو اجماع من جهة القضاء ، فجهلها اذن لا يشوب الاقرار بالغلط المستوجب لفساد رضاء المقر . ويتمين اذن أعمال الاقرار وأخذ صاحبه به (٤) .

وينبغي أن يلاحظ أن الغلط في القانون يختلف عن الجهل بالقانون . فالغلط في القانون هو خطأ في حكم القانون . ويعتد به اذا كان غلطا جوهريا ووقع فيه الطرف الآخر في العقد أو كان علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه أما الجهل بالقانون فهو عدم علم بالقانون ولا يقبل من أحد ادعاءه الجهل بالقانون طبقا للمبدأ المقر بأنه لا يعذر المرء بجهله للقانون .

(nul n'est censé ignorer la loi).

(٢) انظر استئناف مختلف تي ١٩٣٠/١/٢٢ - البليتان - س ٤٢ - ج ٢٧٦ . وفي ١٩٢٤/٥/٢٤ - س ٤٦ - ج ٢٠٢ . وفي ١٩٤٥/٣/٦ - س ٥٧ - ج ٨٤ .

(٣) انظر : استئناف مختلف في ١٩٢٤/١/١٦ - البليتان - س ٥٦ - ج ١٥٦ . السنهوري في الوسيط - ج ١ ص ٢٣٠ - هامش (١) .

(٤) انظر : نقض مدني في ١٩٢٨/٦/٢ - مجموعة عز - ج ٢ - قاعدة رقم ١٢٧ - ص ٢٩٤ .



## ٥ - الأساس القانوني لعدم جواز الطعن في الصلح لغلط في القانون :

أجاز المشرع المصري لأحد المتعاقدين طلب بإبطال العقد ، إذا وقع في غلط في القانون ، وذلك إذا كان هذا الغلط جوهريا ، ووقع فيه المتعاقد الآخر ، أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه أن يتيقنه « م ١٢٠ مدني » .

ولكن المشرع المصري قد استثنى عقد الصلح من هذه القاعدة العامة ، إذ لم يجر الطعن في الصلح بسبب غلط في القانون ( م ٥٥٣ مدني ) .

ومن قبل فقد نص التقنين المدني الفرنسي في المادة ٢/٢٠٥٢ منه على عدم جواز الطعن في عقد الصلح بسبب الغلط أو بسبب الغبن .

(Elles "les transactions" ne peuvent être attaquées pour cause d'erreur de droit, ni pour cause de lésion).

وقد اختلف الفقه في تحديد الأساس القانوني لاستثناء عقد الصلح من القاعدة العامة التي تقضي بجواز الطعن في العقد لغلط في القانون ، وظهرت في هذا الصدد آراء مختلفة ، نعرضها فيما يلي ، ثم نعلق عليها برأينا في الموضوع .

## ٦ - تشبيه الصلح بالحكم النهائي :

ذهب فريق من الفقهاء إلى القول بأن المشرع الفرنسي قد استثنى الصلح من الطعن فيه لغلط في القانون تشبيها له بالحكم النهائي (٥) ذلك أن الحكم النهائي لا يقبل الطعن فيه إذا كان مبنيا على خطأ في تفسير القانون فيما عدا الطعن بالنقض والتماس إعادة النظر ، ولما كان الصلح له حجية الحكم النهائي طبقا للمادة ١/٢٠٥٢ من التقنين المدني الفرنسي ، فمن ثم لا يجوز الطعن فيه لغلط في القانون .

هذا الرأي محل نظر ، لأنه مهما قبل من وجود شبه بين الصلح والحكم النهائي ، ثم فوارق بينهما لعل أهمها أن الصلح كعقد من العقود يطعن فيه بدعوى البطلان ، في حين أن الحكم يطعن فيه بالطرق المقررة للطعن في الأحكام القضائية . ومن جهة أخرى فإن الحكم القضائي قابل للطعن فيه بالنقض إذا أخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وعلى ذلك فإن التحليل المشار إليه لا يصلح كأساس قانوني لاستثناء المنصوص عليه في المادة ٢/٢٠٥٢ من التقنين المدني الفرنسي .

## ٧ - الغلط في القانون نادر الحدوث :

ذهب رأي في الفقه (٦) إلى تحليل عدم جواز الطعن في الصلح لغلط في القانون بأن هذا الغلط نادر الحدوث . ذلك أن الإجراءات التي يتم بها عقد الصلح ، واشتراك رجال القانون فيه مما يقلل احتمال وقوع مثل هذا الغلط .

(٥) هذا الرأي مشار إليه في فرويمسكو - رسالة في الغلط في الصلح من باريس ١٩٧٣ - ص ٢٦ .

(٦) كوليه دي سانتير - ج ٨ - فقرة ٢٨٦ - ص ٢٤٠ .



هذا التعليل لا يمكن قبوله ، لانه من الناحية العملية كثيرا ما تيرم عقود الصلح ، وأطرافها ليسوا على بينه من حكم القانون في المسائل محل النزاع التي حسمها عقد الصلح كما أن اشتراك رجال القانون في صياغة عقد الصلح لا تحول دون وقوع غلط في القانون . ذلك لأن القواعد القانونية من الكثرة والتشعب بحيث يصعب على رجال القانون الاحاطة بها (٧) .

#### ٨ - صعوبة اثبات الغلط في القانون :

ذهب فريمنسكو - في رسالته عن الغلط في الصلح - في تعليل استثناء عقد الصلح من الطعن فيه لغلط في القانون ، بالطبيعة الخاصة لعقد الصلح ، وكونه يهدف الى حسم النزاع أو توفي وقوعه ، الامر الذي يقتضي عدم جواز الطعن فيه لغلط في القانون . فمثل هذا الغلط يصعب اثباته . هذا بالإضافة الى ما يثيره الطعن في الصلح لغلط في القانون من مسائل دقيقة أمام القضاء أريد بالصلح حسمها ، ومنع رفعها الى القضاء (٨) .

وبعد عرض هذا الرأي ، فإن فريمنسكو نفسه قد انتقده بقوله ان هذه الاسباب المذكورة لتعليل منح الطعن في الصلح لغلط في القانون ، يمكن أن تقال في حالة الطعن في الصلح لغلط في الوقائع . ومع ذلك فإن المشرع الفرنسي في المواد من ٢٠٥٢ - ٢٠٥٧ من التفتين المدني ، أجاز الطعن في الصلح لغلط في الوقائع (٩) .

#### ٩ - السبب العادل لعقد الصلح :

ذهب الفقيه الفرنسي تولونج في تعليل هذا الحكم الاستثنائي الى القول بأن الغلط في القانون لا يمتد به ، لأن للصلح دائما سبب عادل "juste cause" هو حسم النزاع ، وإسدال الستار على المنازعات بين الطرفين (١٠) وقد انتقد هذا التعليل ، لأن فكرة السبب العادل أن صحت لما أجاز الطعن في عقد الصلح لأي سبب من الاسباب كما أن هذه الفكرة غامضة (١١) .

#### ١٠ - الغلط في القانون لا يقتضي :

ذهبت الاعمال التحضيرية للتفتين المدني الفرنسي في تعليل النص الخاص بعدم جواز الطعن في الصلح لغلط في القانون بشأن الغلط في القانون لا يقتضي "Les erreurs de droit ne s'excuse point."

وقد كان القانون الفرنسي القديم - نقلا عن القانون الروماني - لا يعترف بالغلط في القانون كميبي من عيوب الإرادة في العقد بصفة عامة ، وذلك على عكس الغلط في

(٧) في نقد هذا الرأي انظر : فريمنسكو - المرجع السابق ص ٢٢ .

(٨) فريمنسكو - السابق - ص ٢٢ - ٢٤ .

(٩) وفي نقد هذا الرأي انظر أيضا : بواييه - رسالة في الصلح من جامعة تولوز - ١٩٤٧ - ص ٦٩ - ٧٠ .

(١٠) تولونج - شرح القانون المدني - ج ١٧ - فقرة ١٢٥ .

(١١) في نقد هذا الرأي انظر : فريمنسكو - السابق - ص ٢٥ . اكاريص رسالة في الصلح من

باريس - ١٨٦٢ .



الوقائع إذ كان يحتمل به . أى أنه كان يميز بين الغلط في القانون والغلط في الوقائع . ثم جاء التقنين المدني الفرنسي ولم يأخذ بهذا التمييز ، واعتد بالغلط في القانون كعيب من عيوب الإرادة شأنه في ذلك شأن الغلط في الوقائع . ولكنه مع ذلك استبقى هذا التمييز بين النوعين من الغلط في عقد الصلح فهذا النص الاستثنائي إذن بقية من بقايا القانون الفرنسي القديم تقليدا للقانون الروماني (١٢) .

ومن الملاحظ أن تعليل هذا الاستثناء بأن الغلط في القانون لا يفتر ، يتضمن خلطا بين الغلط في القانون والجهل بالقانون . فالجهل بالقانون هو عديم علم به وهو لا يفتر لأن الجهل بالقانون ليس يعتر . أما الغلط في القانون فهو خطأ في حكم القانون أو في فهمه ، ومن ثم فهو قابل لأن يفتر . وعلى ذلك فإن هذا التعليل لا يبرر وجود هذا النص الاستثنائي في عقد الصلح دون سائر العقود .

#### ١١ - الصلح يتضمن تنازلا عن معرفة حكم القانون :

يرى الفقيه الفرنسي بوابيه أنه يمكن تفسير الاستثناء الوارد في المادة ٢/٢٠٥٢ من التقنين المدني الفرنسي بعدم جواز الطعن في الصلح لغلط في القانون ، وذلك بتعليل عقد الصلح . فهذا العقد يفترض وجود نزاع بين الطرفين نتيجة وجود ادعاءات متعارضة بينهما . وفي هذه الحالة إذا حسم النزاع بواسطة الحكم القضائي فإن هذا الحكم يفصل في النزاع لصالح أحد الطرفين ، ويقدر في الوقت نفسه أن ادعاء الطرف الآخر قائم على وجود غلط في القانون .

أما إذا حسم بواسطة عقد الصلح ، فإن هذا يعني أن كلا من الطرفين قد تنازل عن حق الدعوى "le droit d'action" وعن الحصول على الاعتراف القضائي بأحقية في ادعاءاته .

ومن ثم يكون من غير المقول بعد ذلك أن يسمح لهما بالطعن في الصلح لغلط في القانون ، ذلك لأنهما بالصلح قد تنازلا عن حكم القانون فأجازة مثل هذا الطعن ، لهما مخالفة لإرادة المتعاقدين في عقد الصلح ، وللفرض الذي يهدف إليه (١٣) .

ويحدد بوابيه نطاق هذا الاستثناء بقصره على الغلط في القانون المتعلق بموضوع النزاع كما تصوره الطرفان فقط ، أما ما عداه من غلط في القانون لا ينصب على ذات النزاع كما تصوره الطرفان فلا محل لعرض من وقع فيه من التمسك به لطلب إبطال الصلح .

وهذا التفسير للاستثناء الوارد في المادة ٢/٢٠٥٢ من التقنين المدني الفرنسي لا يغفل عن النقد . ذلك بأنه إذا كان الطرفان في عقد الصلح قد تنازلا عن ادعاءاتهما ، فإن هذا التنازل لا يتضمن تنازلا عن الغلط في القانون . بل لعل المتعاقدين إذا اكتشفا هذا الغلط ، لما أقدما على إبرام عقد الصلح . ومن ثم لا يمكن قبول افتراض أنهما بالصلح قد تنازلا عن الغلط في القانون .

(١٢) لوران - القانون المدني الفرنسي - ج ٢٨ - نظرية ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(١٣) انظر - بوابيه - رسالة في الصلح من كلية حقوق جامعة تولوز - ١٩٤٧ من ٧١ .



وإذا صبح انهما تنازلا عن حكم القانون ، فإن مثل هذا التنازل يكون عن حكم القانون الصحيح لا عن حكم القانون المشوب بالغلط .

## ١٢ - تحليل المذكرة الإيضاحية للتقنين المدني المصري :

ذهبت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للتقنين المدني المصرى فى تحليل عدم جواز الطعن فى الصلح لغلط فى القانون بقولها : « والسبب فى أن الغلط فى فهم القانون لا يؤثر فى الصلح » ان المتصالحين كانا وهما فى معرض المناقشة فى حقوقهما ، يستطيعان التشبث من حكم القانون فيما قام بينهما من نزاع على هذه العقود ، بل المفروض انهما تثبتا من هذا الامر فلا يسمع من احدهما بعد ذلك انه غلط فى فهم القانون (١٤) .

وقد انتقد معظم شراح القانون المدني المصرى هذا التعليل . ولم يروا فيه مقننا يسر الخروج على القواعد العامة فى الغلط فى عقد الصلح دون سائر العقود (١٥) .

## ١٣ - رأى الفقه المصرى :

ومع انتقاد الشراح المصريين للتعليل الوارد فى المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للتقنين المدني ، ولهذا الاستثناء الوارد فى المادة ٥٥٦ من التقنين المدني ، فقد حاولوا ان يجنوا تعليل لهذا الاستثناء .

ولعلم لم يأتوا بجديد فى هذا الشأن . ويبرز من بين هذه التعليلات تعليلان من احدهما للاستاذ الدكتور اكرم الخولى حيث يقول فى ذلك : « وقد حاول الفقه الفرنسى مع نقده لهذا المبدأ ( يقصد هذا الاستثناء ) ان يجد له اساميا منطقيا . وافترضت تعليلات كثيرة ، لحل احدها واصحها ما يقوم على رد هذه القاعدة الى طبيعة الصلح ذاته ، وحقيقة ارادة المتصالحين . وذلك أن الطرفين حينما يتنازلان بالصلح عن حق الدعوى الثابت لكل منهما ، فانما يتنازلان عن طرح النزاع امام القضاء ليقول كلمة القانون فيه ، مبينا ما يقوم عليه أحد الادعاء من غلط فى القانون - فهما فى الواقع يتنازلان عن معرفة حكم القانون فى نزاعهما ويفضلان حسمه من غير الطريق الطبيعى لفظة متحملين بذلك مخاطر ما قد يقعان فيه من غلط فى فهم احكام القانون . فاذا اجزنا لهما بعد ذلك الطعن فى الصلح بالغلط فى القانون ، لخالفتنا الفرض من الصلح ، واهدنا ارادة المتماقدين وتعن تميل الى الاخذ بهذا التعليل لانه يتفق مع طبيعة عقد الصلح ، وما ينطوى عليه من تنازلات متبادل عن حق الدعوى » (١٦) .

(١٤) مجموعة الاموال التفسيرية للقانون المدني - ج ٤ - ص ٤٦١ .

(١٥) انظر فى نقد هذا التعليل : اكرم الخولى - العقود المذمومة - ص ٢٢ ، محمد على مرفعة - شرح القانون المدني - ص ٤٢٠ ، جمال الدين منصور زكى ، العقود المسماة - ص ٢٤ ، السنهوري فى الوسيط - ج ٥ - ص ٥٢٩ - ٥٤٠ ، محمد لبيب شنب - العقود الصغيرة - ص ٤٩ - ٥٠ .

(١٦) اكرم الخولى - المرجع السابق ص ٢٢ - ٢٤ .



ومن الملاحظ أن هذا التعليل مأخوذ عن الفقيه الفرنسي بوابيه ، وقد سبق أن عرضناه ، ووجهنا إليه النقد (١٧) .

والتعليل الآخر وقد قال به الفقيه الكبير الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري - رحمه الله تعالى - حيث يقول : « وإذا كان لا بد من تعليل لهذا الحكم ( يقصد الاستثناء الوارد في المادة ٥٥٦ من التقنين المدني ) فالظاهر أن أقرب تعليل هو أن المتصلحين ما داما على بينه من الواقع ولم يقع في غلط فيه ، إنما يتصلحان على حكم القانون في النزاع الذي بينهما . وسواء علما حكم القانون في هذا النزاع أو لم يعلماه ، فهما قد قبلتا حسم النزاع بينهما على الوجه الذي اتفقا عليه مهما كان حكم القانون . فلو أن أحدهما كان في غلط في حكم القانون وتبين غلطة قبل أن يبرم الصلح ، لما منعه تبينه للغلط من أن يمضي في الصلح الذي ارتضاه هذا هو ما افترضه المشرع ، فجعل الغلط في القانون ليس بالغلط الجوهرى في عقد الصلح ، وليس من شأنه إذا علمه من وقع فيه أن يمنعه من التعاقد » (١٨) .

وهذا التعليل - في نظرنا - لا يخلو من النقد فعلى أى أساس افترض المشرع أن الغلط في القانون في عقد الصلح ليس بالغلط الجوهرى ؟ ، وعلى أى أساس قرر هذا الرأى أن المشرع افترض أن من وقع في غلط في حكم القانون ، وتبين غلطة قبل أن يبرم الصلح ، لم يمنعه تبينه للغلط من أن يمضي في الصلح ؟ ليس في هذا التعليل مخالفة للمنطق ؟ ذلك لأن المتصلحين إذا تبين له غلطة في حكم القانون قبل إبرام الصلح ، فإنه قد يعدل عن إبرام الصلح . وأخيرا فإن هذا الرأى يتضمن مصابرة على المطلوب حين يقرر أن الغلط في القانون ليس من شأنه إذا علمه من وقع فيه أن يمنعه من التعاقد . ذلك أن محل البحث هو لماذا استثنى المشرع الغلط في القانون في عقد الصلح من الاعتداد به على خلاف القواعد العامة في سائر العقود .

#### ١٤ - رأينا في النص الاستثنائي الوارد في المادة ٥٥٦ من التقنين المدني المصرى :

بعد استعراض مختلف الآراء والمناقشات التي أثارت في الفقه الفرنسى والمصرى حول النص الاستثنائي الوارد في المادة ٥٥٦ من التقنين المدني المصرى المأخوذ من المادة ٢٠٥٢/٢ من التقنين المدني الفرنسى من عدم جواز الطعن في الصلح لغلط في القانون ، وبعد استعراض التعليلات التي اقترحت تبريرا له أو تفسيريا لمضمونه أو تأصيلا لاساسه القانونى ، أرى أن هذا النص الاستثنائي ليس له ما يبرره .

ومهما قيل في تعليله أو تفسيره أو تبريره ، فإن الصلح باعتباره عقدا من العقود حسم نزاعا كان قائما أمام القضاء ( الصلح القضائى ) ، أو بسبيل رفعه الى القضاء ( الصلح الرضائى ) ، أولى بالرعاية من غيره من العقود التي ليست لها هذه الميزة الخاصة .

(١٧) راجع لفقرة ١١ أيضا سبق .

(١٨) السنهوري - المرجع السابق ص ٥٤ .



وإذا كانت القواعد العامة تقضى بأن أى عقد يجوز طلب ابطاله إذا وقع احد طرفيه فى غلط جوهري فى القانون وقع فيه الطرف الآخر أو كان على علم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه ، وذلك حماية للمتعاقد الذى وقع فى هذا الغلط . فان هذه الحماية - فى نظرننا - يجب أن تتوافر - من باب أولى - للمتعاقد فى عقد الصلح ، الذى أثر أن يتنازل عن بعض حقوقه والا يرفع النزاع الى القضاء ، أو الا يترك الخصومة تبلغ أجلها أمام القضاء ، فحرم بذلك من كلمة القانون فى النزاع ، فيجب الا يحرم أيضا من حماية القانون إذا كان ضمية غلط فى معرفة حكم القانون أو فى فهمه على الوجه السليم .

والقول بخلاف ذلك فيه تضمينة مزدوجة للمتعاقد فى عقد الصلح الامر الذى يقتضى مع العدالة ومع ارادة المتعاقدين .

ومن جهة أخرى فان التنازل لا يفترض ، ومن ثم فانه من الصعب القول بأن الطرفين قد تنازلا فى عقد الصلح عن التمسك بالغلط فى القانون .

، وصولة القول أن المشرع المصرى لم يكن موقفا فى نقل هذا النص الاستثنائى عن مشروع سنة ١٨٠٤ فى فرنسا خاصة بعد أن تعرض هذا النص للنقد المستمر من جانب الفقه الفرنسى طيلة قرن ونصف من الزمان .

١٥ - مواقف القضاء المصرى من قاعدة عدم جواز الطعن فى الصلح لغلط فى القانون :

نبحث فيما يلى موقف القضاء المصرى من قاعدة عدم جواز الطعن فى الصلح لغلط فى القانون . وبهنا هذا الموقف قبل صدور التقنين المدنى الحالى ، حيث لم تكن هذه القاعدة منصوصا عليها فى التقنين المدنى السابق .

فقد كانت المادة ٥٢٥ من التقنين المدنى السابق المقابلة للمادة ٦٥٧ من التقنين المدنى المختلط تنص على أنه : « لا يجوز الطعن فى الصلح الا بسبب تدليس أو غلط محسوس واقع فى الشخص أو فى الشيء أو بسبب تزوير السمندات التى على موجبها صار الصلح ، وتبين بعده تزويرها » .

ويبين من نص هذه المادة أنها حددت أوجه الطعن فى عقد الصلح ، ونكرت من بينها الغلط فى الشخص أو فى الشيء أى الغلط فى الواقع ، ولكنها لم تذكر الغلط فى القانون .

ومن جهة أخرى فان هذه المادة لم تنص صراحة على استبعاد الغلط فى القانون من أوجه الطعن فى عقد الصلح . فصيغة هذه المادة اثن قد حددت أسباب الطعن فى عقد الصلح على سبيل الحصر ، ولم تذكر من بينها الغلط فى القانون .

وبناء على هذه الصياغة فان القضاء المختلط والقضاء الاهلى ذهبا بصفة عامة الى عدم جواز الطعن فى الصلح لغلط فى القانون ، وتواترت الاحكام الصادرة منهما



على ذلك (١٩) وقد ذهبت بعض الأحكام (٢٠) في تحليل ذلك الى القول بأن أسباب الطعن في عقد الصلح قد حددها القانون على سبيل الحصر في المادتين ٥٣٥ ، ٥٣٦ وليس منها جهل القانون . وبناء على ذلك فلا يجوز إبطال الصلح لغلط في القانون .

ومن الملاحظ على هذا التحليل انه قد خلط بين الجهل بالقانون والغلط في القانون مع ان كلا منهما يتميز عن الآخر كما سبق القول (٢١) .

كما انتقد هذا التحليل لأنه كان من الممكن عدم جواز الطعن في الصلح لغلط في القانون لا لأن المادة ٦٥٧/٥٣٥ مدني قد حددت أسباب الطعن في عقد الصلح على سبيل الحصر ، ولكن على أساس مفهوم المخالفة من قولها : « لا يجوز الطعن في الصلح الا بسبب ..... غلط محسوس دافع في الشخص أو في الشيء ..... » أي لا يجوز الطعن في الصلح الا بسبب غلط في الواقع ، فخرج بذلك الغلط في القانون من أسباب الطعن وذلك على أساس مفهوم المخالفة (٢٢) .

ومع ذلك فقد ذهبت محكمة أسيوط الكلية الاملية في حكمها الصادر في ١٩٣٠/١٢/٢١ الى انه وإن كانت المادة ٥٣٥ من التقنين المدني قد ذكرت أوجه الطعن في عقد الصلح على سبيل الحصر ، الا انه لا نزاع في ان الصلح عقد من العقود يصح الطعن فيه بأسباب البطلان العامة المبينة في المادة ١٣١ مدني وما يندرج كالصفروالأكراه وغيرهما ٢٠٠ ولا يقتصر الطعن فيه بما هو منصوص عليه في م ٥٣٥ مدني بكافة أسباب البطلان العامة (٢٣) .

ويستدل من هذا الحكم على انه يجوز الطعن في عقد الصلح لغلط في القانون . وإن كان هذا القول يخالف ظاهر نص المادة ٥٣٥ سالف الذكر .

وفي الحقيقة فإن نص المادة ٥٣٥ لا يساعد على القول بجواز الطعن في عقد الصلح لغلط في القانون إذ انه حدد أوجه الطعن في الصلح على سبيل الحصر . وهذا التمهيد معيب لانه لم يذكر الأكراه أو صفروالأكراه من بين هذه الأوجه مع انه لا جدال

(١٩) انظر : استئناف مخطوط في ١٨٨٩/٤/١٠ - البابلتيان - ١ من ١١٥ ، وفي ١٩١٧/٤/٢٢ - ٢٦ - ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، وفي ١٩٣٧/١/٢٨ - ٤٩ - ص ٨٩ ، وفي ١٩٤٣/١/٢٤ - ٥٥ - ص ٢٠٠ . وفي القضاء الاملي انظر :

حكم محكمة الاستئناف في ١٨٩٩/٥/٤ ( القضية رقم ٢٨ مستقلة المجموعة الرسمية للمحاكم الاملية السنة الاولى - ص ٩ - ١٠ وجاء بإسبابه : « ..... » بحيث انه لا يجوز الطعن في عقد الصلح بجهل القانون لأن أسباب الطعن فيه قد حددها القانون وحصرها في م ٥٣٥ ، ٥٣٦ مدني وليس منهجه جهل القانون . وبما انه لا خلاف في ذلك بين العلم والعمل اما الرأي الذي تستند عليه المستأنفة فهو بحث فيها ينبغي ان يكون محلاً لا فيما قضى به النص فعلاً .

(٢٠) راجع حكم محكمة الاستئناف الاملية الصادر في ١٨٩٩/٥/٤ والمشار اليه في الهامش السابق .

(٢١) راجع فقرة ٦٠ فيما سبق .

(٢٢) في نفس المعنى : جمال الدين زكي في العقود المصماء ص ٢٢ - ٢٤ .

(٢٣) انظر : حكم محكمة أسيوط الكلية الاملية في ١٩٣٠/١٢/٢١ - القضية رقم ٢٠ سنة ١٩٢٠ -

للحامات - السنة ١١ - ٤٨٧ - ص ٩٦٨ - ٩٧٦ .



في جواز الطعن في عقد الصلح إذا شاب إرادة أحد المتعاقدين فيه عيب الإكراه .  
أو كان أحدهما صغير السن ليست لديه الأهلية اللازمة لإبرام عقد الصلح .

### المبحث الثاني الغلط في الوقائع

#### ١٦ - تطبيق القواعد العامة :

من الملاحظ أن التقنين المدني المصري لم يأت بأى حكم استثنائى فيما يتعلق بالغلط في الوقائع في عقد الصلح ومن ثم فطبق القواعد العامة في الغلط في الوقائع المنصوص عليها في المادتين ١٧٠ ، ١٧١ من التقنين المدني .

وعلى ذلك يكون عقد الصلح قابلاً للإبطال إذا وقع أحد المتعاقدين في غلط جوهري في الوقائع . سواء أكان الغلط في شخص المتعاقد أو في صفته ، أم في الشيء محل النزاع أو في صفته ، أم في الباعث .

وذلك متى كان هذا الغلط هو الدافع إلى التعاقد وكان المتعاقد الآخر قد وقع في هذا الغلط ، أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه أن يتبينه .

وقد كان المشروع التمهيدى للتقنين المدني العالى يتضمن أربع مواد تنظم الغلط في البطلان في عقد الصلح هي المواد من ٧٤٨ إلى ٧٥١ ، وهي مقابلة للمواد من ٢٠٥٤ إلى ٢٠٥٧ من التقنين المدني الفرنسى . ولما تليت نصوص هذا المواد في لجنة المراجعة ، اقترح حذفها ، لأن أحكامها مستفادة من القواعد العامة ، فوافقت اللجنة على ذلك (١) .

(١) مجموعة الأعمال التفسيرية للتقنين - ج ٤ ص ٤٥٨ - ١٦٢ وتستعرض نصوص هذه المواد فيما يلى :

م ٧٤٨ - يكون الصلح قابلاً للإبطال ، إذا كان قد أبرم تقليداً لمسند باطل وكان المتعاقد يجهل هذا البطلان بسبب غلط مادي والغلط مفروض لصالح من يدعي ، إلا إذا ثبت العكس . أما من عبارات لفظ ذاته ، أو من إقرار المدعى أو من تكلفه عن كليهما . أما إذا وقع الصلح مراعاة على بطلان السند ذاته ، فإن العقد يكون صحيحاً .

م ٧٤٩ - يكون الصلح قابلاً للإبطال إذا بنى على أوراق ثبت بعد ذلك أنها مزورة .

م ٧٥٠ - يكون الصلح قابلاً للإبطال إذا حسم نزاعاً سبق أن صدر بحله حكم نهائى . وكان الطرفان أو أحدهما يجهل صدور هذا الحكم .

م ٧٥١ - إذا تنازل الصلح جميع المنازعات القائمة بين الطرفين بوجه عام ، ثم ظهرت بعد ذلك أوراق لم تكن معروفة وقت الصلح ، فلا يكون ذلك سبباً في بطلان العقد ، ما لم تكن هذه الأوراق قد أغلقت وكان ذلك يعلم أحد المتعاقدين .

أما إذا لم يتنازل الصلح إلا نزاعاً معيناً ، وظهرت بعد ذلك أوراق ثبت أن أحد المتعاقدين لم يكن له حق فيما يدعيه ، فإن الصلح يكون باطلاً .

وللاضحة أن التقنين المبنى السابق قد خصص مادتين للغلط في عقد الصلح هما المادتان ٥٢٥ ، ٥٢٦ ونصهما كالآتي .

م ٥٢٥ - لا يجوز الطعن في الصلح إلا بسبب إغليس أو غلط محسوس واقع في الشخص أو في الشيء أو بسبب تزوير المستندات التي على موجهها صار الصلح وتبين بعده تزويرها .

م ٥٢٦ - يجب تصحيح الغلط في أرقام الحساب .



وقد أثار تطبيق هذه النصوص جدلا عنيفا في الفقه الفرنسي (٢) .

ومن الملاحظ أنه وأن كان المشرع المصري قد أحسن صنعا بحذف نصوص هذه المواد من التقنين المدني لأن أحكامها مستفادة من القواعد العامة ، إلا أن تطبيق القواعد العامة على الحالات التي تضمنتها المشرع التمهيدى لا يؤدي تماما الى الاحكام التي تضمنتها النصوص بل أن منها ما لا يمكن أن يؤدي اليه مجرد تطبيق القواعد العامة في الغلط (٣) .

#### ١٧ - الغلط في الحساب :

كانت المادة ٥٢٦ من التقنين المدني السابق تنص على انه : « يجب تصحيح الغلط وأرقام الحساب » ولم ينص التقنين المدني الحالي على نص مماثل ومع ذلك فيطبق النص الوارد في المادة ١٢٢ من التقنين الذي يقرر انه : « لا يؤثر في صحة العقد مجرد الغلط في الحساب ، ولا غلطات القلم ، ولكن يجب تصحيح الغلط » .

وبناء على هذا النص اذا وقع أحد المتعاقدين في غلط في الحساب في عقد الصلح ، فلا يبطال الصلح لهذا الغلط ، ولكن يجب تصحيحه ، وكذلك الامر بالنسبة لغلطات القلم .

ويشترط أن يكون الغلط المطلوب تصحيحه ظاهرا في الأرقام الثابتة في الكشف الممتدة بعقد الصلح ، أو أن تكون هذه الأرقام قد نقلت خطأ من ورقة أخرى معترف بها أو غير مطابقة لأرقام أخرى ثابتة قانونا (٤) .

### الفصل الثاني

#### التدليس والإكراه والاستغلال في عقد الصلح

#### ١٨ - تمهيد وتقسيم :

إذا كان أحد المتعاقدين في عقد الصلح قد أبرمه نتيجة تدليس أو إكراه أو استغلال ، جاز له أن يطلب إبطال العقد ، لأن إرادته لم تكن سليمة وقت التعاقد ، بل كانت معيبة بعبث من العيوب المذكورة .

(٢) انظر : ترولونغ - المرجع السابق - ص ٦٦٢ - ٦٧٩ ، انسيكلويدى واللوز - ج ٥ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، بيدان - ج ١٢ - للمقود المدنية ص ٤١١ - ٤١٤ ، بلانيل وريبيير وسالفانيه - ج ١١ ص ١٠٥٢ - ١٠٥٩ بولاييه - المرجع السابق - ص ١٢٢ - ١٥٢ ، فريسنكر - المرجع السابق ص ٦١ - ٨٦ ، كولان وكابيتان - شرح القانون المدني الفرنسي ج ٢ - ص ٨٨٥ .  
(٣) انظر القولى - المرجع السابق - ص ٢٥ - ٢٧ .  
(٤) انظر السنهورى في الوسيط - ج ٥ ص ٥٤٢ - ٥٤٣ ، محمد على عرفة - شرح القانون المدني ص ٤٧١ - ٤٧٢ ، محمد كابل مرسى - شرح القانون المدني الجديد - المقود النساء - ص ٢٨٦ - انظر ايضا : حكم محكمة بروكسل ببلجيكا الصادر في ١٩٢٢/١١/٢ ( الحاماة - ص ٥ - ٨٧ - ص ٨٧ ) وجاء به : « الغلط في الحساب اذا وقع قبل امضاء عقد صلح بين المتصلحين لا يجوز الطعن في عقد الصلح ولا يجيز اعادة المناقشة في الحساب ، والراد بالغلط في الحساب هذا العمليات الصوابية التي اشترك في عملها الطرفان المتصلحان لمعرفة ما لكل واحد وما عليه قبل امضاء عقد الصلح » .



ويلاحظ أن التقنين المدني المصري لم يرد به نص خاص بشأن هذه العيوب في عقد الصلح ، وذلك على خلاف التقنين المدني السابق ، حيث كانت المادة ٥٢٥ تنص على أنه : « لا يجوز الطعن في الصلح إلا بسبب تدليس أو غلط محسوس واقع في الشخص أو في الشيء أو بسبب تزوير السندات التي على موجبها صار الصلح وتبين بعده تزويرها » .

من أجل ذلك فلا مناص إذن من تطبيق القواعد العامة الخاصة بهذه العيوب على عقد الصلح .

ونبحث فيما يلي هذه العيوب في عقد الصلح في ثلاثة مباحث على التمر التالي :

- المبحث الأول - التدليس في عقد الصلح .
- المبحث الثاني - الإكراه في عقد الصلح .
- المبحث الثالث - الاستغلال في عقد الصلح .

### المبحث الأول

#### التدليس في عقد الصلح

١٩ - تعريف التدليس :

التدليس هو إيقاع المتعاقد في غلط ينفعه إلى التعاقد (١) والتدليس لا يجعل العقد قابلاً للإبطال إلا للغلط الذي يولده في نفس المتعاقد .

وقد نظم التقنين المدني أحكام التدليس في المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ .

فقتنص المادة ١٢٥ على أنه : « يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيل التي لجأ إليها أحد المتعاقدين أو نائب عنه من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد » .

ويعتبر تدليسا السكوت عمداً عن واقعة أو حلاصة ، لذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بقله الواقعة أو هذه الحلاصة .

كما تنص المادة ١٢٦ على أنه : « إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين فليس للمتعاقد الدّاس عليه أن يطلب إبطال العقد ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفرّض حتماً أن يعلم بهذا التدليس » .

(١) السنهوري في الوسيط - ج ١ - ص ٢٤٧ حيث يشير إلى أن التدليس يختلف من الفسخ ، لأن التدليس يكون في أثناء تكوين العقد ، أما الفسخ فقد يقع بعده تكوين العقد أو خارجاً عن دائرته للعقد ويختلف التدليس المدني "dol civil" عن التدليس الجنائي "dol pénal" وهو المنسوب بأن للطرف الاحتياالية في المنصب عنصر مستقل قائم بذاته وتكون عادة المدعى جماعة من الطرق الاحتياالية المستعملة في التدليس المدني .



ويبين من استقراء هاتين المادتين أن للتدليس عنصرين :

الأول - استعمال طرق احتيالية .

الثاني - أن تكون هذه الطرق دافعة إلى التعاقد .

ونبحث هذين العنصرين فيما يلي :

#### ٢٠ - استعمال طرق احتيالية :

قد تكون الطرق الاحتياطية صادرة من أحد المتعاقدين على التعاقد الآخر وقد تكون صادرة من شخص آخر من الغير على أحد المتعاقدين .

وعلى كل حال يشترط أن تكون هذه الطرق الاحتياطية كافية لخداع المتعاقد المدلس عليه والمعيار هنا ذاتي أي ينظر فيه إلى شخص التعاقد وظروفه المختلفة .

وتأخذ الطرق الاحتياطية صورا مختلفة . فقد تكون انتحال صفة غير حقيقية أو اصطناع مستندات مزورة ، أو إحاطة الشخص نفسه بمظاهر تخدع الناس .

ولا يشترط في كل الأحوال أن تتخذ الطرق الاحتياطية مظهرا إيجابيا لكي يوجد التدليس فقد يكون اتخاذ موقف سلبي تدليس كما إذا تعمد المتعاقد السكوت عن الواقعة أو ملاحظة إذا ثبت أن التعاقد المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بهذه الواقعة أو الملاحظة .

#### ٢١ - الطرق الاحتياطية دافعة إلى التعاقد :

يشترط أيضا أن تكون الطرق الاحتياطية المستعملة هي التي دفعت التعاقد المدلس عليه إلى إبرام العقد ، بحيث لو علمها لما أقدم على التعاقد . والتحقق من ذلك مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع ، مع الاستهداء بالمعيار الذاتي للمتعاقد ، وبما تواضع عليه الناس في تعاملهم .

إذا توافر هذان العنصران ، فإن التدليس يوجد كميب من عيوب الإرادة وقد يقع التدليس من أحد المتعاقدين على التعاقد الآخر . كما قد يقع من شخص من الغير على أحد المتعاقدين لكن يشترط إذا صدر التدليس من الغير أنه ليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب إبطال العقد إلا إذا أثبت أن التعاقد الآخر كان يمسلم أو كان من المفروض حتما أن يعلم بهذا التدليس .

ومن الأمثلة على التدليس في عقد الصلح قيامه على أوراق ثبت بعد ذلك أنها مزورة بفعل أحد المتعاقدين وكذلك إذا تناول الصلح جميع المنازعات بين الطرفين ثم ظهرت بعد ذلك أوراق كانت قد أخفيت بفعل أحد المتعاقدين (٢) .

وقد حكم في فرنسا بأنه إذا تصالح المستامن مع المؤمن على أن يأخذ مبلغا معينا في مقابل أن يتنازل له عن ملكية السفينة إذا ما وصلت سالمة إلى الميناء .



وكان الممتان قد أخفى على المؤمن الالتزامات المحملة بها السفينة ففي هذه الحالة يكون الصلح معيبا بالتدليس (٣) .

## ٢٢ - تطبيقات قضائية :

نستعرض فيما يلي بعض تطبيقات القضاء المصري فيما يتعلق بالتدليس في عقد الصلح .

١ - إذا ادعى مدعى أنه في حالة اعصار ، قدفع بذلك دائته إلى قبول الصلح معه ، جاز للدائن إبطال الصلح للتدليس (٤) .

وقد حكم ببطالان الصلح الذي أبرمه الدائن على مبلغ من المال نتيجة غلط أوقعه فيه الدين فيما يتعلق ببيماره (٥) .

٢ - حكم ببطالان الصلح للتدليس إذا ربح سند جائزة ويكتم بائع السند عن مشرويه هذا الربح ، وطالبه بالفسخ لعدم دفع الثمن ، ثم صالحه على الفسخ (٦) .

٣ - قضت محكمة الاستئناف الوطنية بأنه يشترط لقبول الطعن في عقد التمازج من الميراث بالتدليس وبطلانه أن يثبت المدعى طريقة التدليس التي كان من نتائجها قبول الصلح والتوقيع عليه (٧) .

٤ - حكمت محكمة الاستئناف الوطنية بقبول التماس إعادة النظر نتيجة لحصول أحد طرفي عقد الصلح في دعوى على حكم نتيجة غش ، لأنه رغم الصلح الذي تم ومن غير علم الطرف الآخر أخذ يحضر الجلسات ويبدى أوجه دفاعه حتى حكم له حضوريا ، فالتمس الخصم الآخر إعادة نظر القضية . فقبلت المحكمة التماسه لأنها اعتبرت الغش الحاصل من خصمه سببا وجيها لقبول الاستئناف (٨) .

(٣) حكم محكمة يورود الصادر في ١٨٢٥/٤/٢ - مفسار اليه في ترولوج المرجع السابق من ٦٥٩ - ٦٩٠ .

(٤) انظر : استئناف مختلط في ١٨٩٣/٦/٧ - البليتان ٥ - من ٣٩٩ ، وفي ١٨٩٣/١٢/٦ - ١ - من ٥٧ .

(٥) استئناف مختلط في ١٩٢٨/٤/٢٨ - ٥٠ - من ٣٦١ .

وفي جواز الطعن بالتدليس في الصلح الواقع من الإفلاس انظر : استئناف مختلط في ١٩٠١/٥/٢٨ - البليتان ١٢ - من ٣٣٢ ، وفي ١٩٣١/١١/١٨ - ٤٤ - من ١٦٧ .

(٦) استئناف مختلط في ١٩٢٩/١٢/٢١ - البليتان ٤٣ - من ١٢٤ .

(٧) استئناف وفيه في ١٩٢٢/١/٧ - المجموعة الرسمية للمصالح الأهلية - السنة ٢٤ - من ٥٠ - ٥١ .

(٨) استئناف وطني في ١٩١٤/١٢/١٥ - القضية رقم ١٣٦٥ سنة ٢١ ق - المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية السنة ١٦ - من ٦٠ وفي بطلان الصلح للغش انظر : استئناف مختلط في ١٩٤٠/٥/٨ - البليتان ٢٥ - من ٢٤٩ .



## المبحث الثاني

## الإكراه على عقد المصلح

## ٢٣ - تعريف الإكراه :

الإكراه هو ضغط تتأثر به إرادة الشخص فيندفع الى التعاقد . وقد يعدم الإكراه الإرادة كما اذا أمسك شخص بيد آخر وأجبره على التوقيع على عقد . ففي هذه الحالة يكون العقد باطلا بطلانا مطلقا ولا ينتج أى أثر قانونى .

وقد يعيب الإكراه الإرادة ولا يعدمها كما اذا قام شخص بالتوقيع على عقد تحت تأثير تهديد له . ففي هذه الحالة يختار المكرة أهون الضررين الا ان ارادته لم تكن حرة مختارة ، ويكون العقد قابلا للإبطال لمصلحة من وقع عليه الإكراه أو بمبادرة أخرى يكون باطلا بطلانا نسبيا .

## ٢٤ - عناصر الإكراه :

لم يتضمن التقنين المدنى السابق أو الحالي نصا خاصا بالإكراه كعيب من عيوب الإرادة في عقد المصلح ، وذلك على خلاف التقنين المدنى الفرنسى والتقنين المدنى اللبئانى (٩) .

وقد كانت المادة ١/٧٤٧ من المشروع التمهيدي للتقنين المدنى تنص على أنه : « يجوز الطعن فى المصلح بعميب الإكراه أو التدليس » ، ولكن حذف هذا النص فى لجنة المراجعة لأن حكمه مستفاد من القواعد العامة .

وبناء على ذلك فإن ابطال المصلح للإكراه انما يخضع للقواعد العامة فى الإكراه والمنصوص عليها فى المادتين ١٢٧ . ١٢٨ من التقنين المدنى ونعرض نسبهما فيما يلى : م ١٢٧ - يجوز ابطال العقد للإكراه اذا تعاقد شخص تحت سلطات رهبة بمثابة المتعاقدين الأخرى فى نفسه دون حق وكانت قائمة على أساس .

وتكون الرهبة قائمة على أساس اذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذى يدهيها أن خطرا جسيما محققا يهدده هو أو غيره فى النفس أو الجسم أو الشرف أو المال .

ويراعى فى تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنة وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الإكراه .

م ١٢٨ - إذا صدر الإكراه من غير المتعاقدين فليس للمتعاقدين المكرة أن يطلب

(٩) تنص المادة ٢/٢٠٣ من التقنين المدنى الفرنسى على قابلية المصلح للإبطال فى حالة التدليس أو الإكراه ونصها كالآتى :

"Elle peut l'être (rescindée) dans tous les cas où il ya vol et violence".

كما تنص المادة ٤٢-١/٢ من قانون الوجبات والمعقود اللبئانى على أنه « يمكن الطعن فى عقد المصالحة : أولا لفرق الإكراه أو الخداع » .



ابطال العقد ، ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض جتما أن يعلم بهذا الإكراه .

ويبين من استقراء هاتين المادتين أن للإكراه عنصرين : الأول - استعمال وسائل للإكراه تهدد بخطر جسيم محقق يصيب من وقع عليه الإكراه أو شخصا عزيز لديه .

وقد يقع الإكراه على جسم المكره فيسمى بالإكراه المادى ، كما قد يقع على نفسه فيسمى بالإكراه الانبى . ويمثل فى التهديد بإيقاع الاذى دون إيقاعه بالفعل .

والعبارة فى جسامة الإكراه بحالة المكره لا بوسائل الإكراه فمعيار تحديد الإكراه هو معيار ذاتى لا موضوعى .

**العنصر الثالثى - رهبة فى النفس** يبعثها الإكراه فتصل على التعاقد . ولتقدير هذه الرهبة ينظر الى حالة المتعاقد الذى وقع عليه الإكراه ، والظروف التى أحاطت به . فيراعى جنس من وقع عليه الإكراه ، وسنة ، وحالته الصحية ، والعقلية ، والاجتماعية والمعيار هنا شخصى أو ذاتى .

ومضى توافر هذان العنصران فقد وجد الإكراه ، وتكون الإرادة معيبة . والإكراه قد يقع من أحد المتعاقدين على التعاقد الآخر ، وقد يقع من شخص من الغير على أحد المتعاقدين .

وإذا وقع الإكراه من غير المتعاقدين ، فلا يجوز للمتعاقد المكره أن يطلب ابطال العقد الا اذا اثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان المفروض حتما أن يعلم بهذا الإكراه .

والإكراه قد يقع من أحد المتعاقدين على التعاقد الآخر ، وقد يقع من شخص من الغير على أحد المتعاقدين .

وإذا وقع الإكراه من غير المتعاقدين ، فلا يجوز للمتعاقد المكره أن يطلب ابطال العقد الا اذا اثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتما أن يعلم بهذا الإكراه .

#### ٧٥ - تطبيق القواعد العامة على الإكراه فى عقد الصلح :

إن القواعد العامة فى الإكراه - سالفة الذكر - تنطبق على عقد الصلح . فيكون الصلح قابلا للإبطال اذا أمره أحد الطرفين تحت تأثير الإكراه .

وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بإبطال عقد الصلح الذى اكراه عليه ربهان سلفينة برفع دعوى عليه لا سند لها من القانون . وكان الغرض الوحيد منها هو



الحكم عليه بتعويض لاحق للعدوى فيه ، وترتب عليها توقيع الحجر على المبقية ومنعها من مغادرة الميناء في اليوم السابق مباشرة على اليوم المحدد لرحيلها (٢) .

وقد حكمت محكمة استئناف مصر الأهلية بأنه إذا تم الصلح أثناء نظر الدعوى وصدقت المحكمة عليه فلا يجوز للمدين أن يطلب الحكم بطلانه بحجة أن الدائن اغتتم فرصة ضعفه واحتياجه ، واستكثبه تعهدا يطوى على ربا فاحش إذا اتضح من ظروف القضية أنه لم يكن هناك لكره أبى (٣) .

(٢) حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر في ١٩/٧/١٨٧٥ ( واللو - ٧٩ - ١ - ٤٤٥ ) مشار إليه في مجال زكى في الملغود المساء - ص ٢٢ . كما يشير أيضا إلى حكم محكمة روان الصادر في ١٥/٧/١٨٨١ ( صيرى - ١٨٨١ - ٢ - ٢٤٢ ) الذي حكم بإبطال تنازل المؤمن له عن مبلغ التأمين المستحق له بسبب حريق الكائن المؤمن عليه تحت تأثير تهديد المؤمن بالتعويض في سبب الحريق بعد أن اشغل في رومة أن ذلك سيؤدي إلى إدانته ولله .  
انظر أيضا - حكم محكمة اللين بباريس الصادر في ١٢/١٢/١٩٢٠ ( مجلة المحاماة - السنة ٢ - ١٢٨ - ص ١٨٧ ) .

وتخلص قائمته في أن ضيفا استاجر منفلا ثم طلب من شركة المياه اشتراكا فرفضت بصفة أن الاشتراك السابق لم يدفع لها قيمة اشتراكه ثم شرطت لاطاؤه المياه أن يدفع قيمة التاخر على سلفة .  
فاضطر المستاجر الجديد أن يتصلح مع الشركة على مبلغ ٥٠٠ فرنك لتغطية الاشتراك لعدم تعاطفه منفلا .  
فهل يحق للمستاجر الجديد أن يطالب شركة المياه برد مبلغ الـ ٥٠٠ فرنك التي دفعها بناء على أن دفعها مكررا ؟

حكمت محكمة السين بالإيجاب مؤسسة حكمها على أن الصلح لم يقع تسوية لعلالة قانونية بين المستاجر الجديد والشركة ، ولا تسوية لدَيْن للشركة على المستاجر الجديد .  
والصلح غير مثبت منها في ذمة الرجل ، ولا ميراثا لثمنه من دين ما دام المستاجر الجديد لم تكن له سابقة علاقة بالشركة ولم يكن مدينا لها بشيء .  
إنما وجد المستاجر بين عاملين : أما الرضوخ لأوامر الشركة الاستيعادية يدفع المبلغ لها للحصول على مياه وأتمته في احتكار للشركة ، ولذا انقلا مفصلة لعدم وجود المياه اللازمة لتدفقه .

(٣) انظر : حكم محكمة استئناف مصر الأهلية في القضية رقم ٧٠٢ سنة ٢٤ ق الصادر في ١٣/٧/١٩١٨ ( المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية - السنة ٢٠ - ص ٦٢ - ٦٥ ) وجاء بأصواب الحكم :  
« ... وحيث أن القانونين الفرنسي والمصري مجعنان على حد جواز الطعن في البيع إلا لسبب شليس أو غلط محسوس والنع في الشخص أو الشيء أو لسبب تزوير المستندات التي على موجبها صار الصلح وتبين بعده تزويرها ( م ٥٢٥ مدني ، م ٢٠٥٥ ، م ٢٠٥٥ مدني فرنسي ) ذات أولهما سبب الكراهة » .

وحيث أن وكيل المستأجرين نفسه استشهد في مذكرته بحكم يؤيد هذه النظرية ..  
وحيث أنه يجب إذن البحث فيما إذا كانت توافرات في هذه الدعوى حالة من الأحوال السابق ذكرها حتى يصبح للمستأجرين الطعن في الصلح الذي قبلاه .

وحيث أن المستأجرين معترفان بعدم حصول غلط في الأشخاص ولا في الشيء المصطلح عليه ، ولم يقلوا بحصول غش أو تدليس من قبل المستألف عليه ، وغاية ما قالوا أن هذا الأخير إلتهم فرصة احتياج أسكندر ( بك ) شديد ورجحة وحسن لاولهما أن يقرضه مبلغا من المال ليسد به حاجته فآلرضها مبلغ ٤٦٠٠ جنيه فلما ولداقنى ربا لأحسن .

وحيث أن حالة أسكندر ( بك ) شديد والمديدة حرمه وسنوما ودرجة تعاطفهما ورتبتهما ومركزهما في الهيئة الاجتماعية ، والأعمال المالية الذي يديرها أسكندر ( بك ) شديد لا يحتل معها تصديق القول بأنها يقبلان هذا التعامل بمجرد أن يحسن اسماعيل ( باشا ) عاصم لاحدهما الاقتراض ويطمئنان اضعاغا مضاعفا من الربا ، ويوجدان على اتصهما هذه الوصفة بصفة رسمية أمام القضاء ... .



### المبحث الثالث الاستقلال في عقد الصلح

#### ٢٦ - نصوص قانونية :

نظم التقنين المدني أحكام الاستقلال كميب من عيوب الإرادة في المادتين ١٢٨ ، ١٣٠ .

فقتض المادة ١٢٩ على أنه : « إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتماشى البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد ، أو مع التزامات المتعاقدين الآخر ، وتبين أن المتعاقدين المغبون لم يتم العقد إلا لأن المتعاقدين الآخر قد استغل فيه طيشا بيتا أو هوى جامعا ، جاز للقاضي بناء على طلب المتعاقدين المغبون أن يبطال العقد أو أن ينقض التزامات هذا المتعاقدين » .

ويجب أن ترفع الدعوى بذلك خلال سنة من تاريخ العقد ، وإلا كانت غير مقبولة ويجوز في عقود المعارضة أن يتوفى الطرف الآخر دعوى الإبطال إذا عرض ما يراه القاضي كافيا لرفع الغبن » .

كما تنص المادة ١٣٠ على أنه : « يراعى في تطبيق المادة السابقة عدم الإخلال بالأحكام الخاصة بالغبن في بعض العقود أو بسعر الفائدة » .

#### ٢٧ - عناصر الاستقلال :

يتبين من نصوص المادتين ١٢٩ ، ١٣٠ سالف الذكر أن للاستقلال عنصريين :

##### الأول - عنصر موضوعي :

وهو اختلال التبادل اختلالا فادحا بين طرفي العقد . وهذا العنصر عبرت عنه المادة ١٢٩ بقولها : « إذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتماشى البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد ، أو مع التزامات المتعاقدين الآخر » . والمعبرة في تقدير قيمة الثمرة بقيمته في نظر المتعاقدين لا بقيمته في حد ذاته . والمقياس هنا معيار شخصي ينظر فيه إلى ظروف المتعاقدين وإلى جميع الملاحظات الأخرى » .

##### الثاني - عنصر نفسي :

وهذا العنصر عبرت عنه المادة ١٢٩ بقولها : « وتبين أن المتعاقدين المغبون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقدين الآخر قد استغل فيه طيشا بيتا أو هوى جامعا » ،

ومعنى ذلك أن إرادة المتعاقدين الذي وقع عليه الاستقلال تكون إرادة معيبة



كما أن إرادة المتعاقد المستقل تكون إرادة غير مشروعة إذا أنها انصرفت إلى استغلال المتعاقد الآخر (١) .

والجزء الذي يترتب على الاستغلال هو أن يكون للمتعاقد الذي وقع عليه الاستغلال بالخيار في رفع إحدى دعوتين : دعوى إبطال العقد ، أو دعوى انقضاء التزاماته .

ويشترط أن ترفع هذه الدعوى خلال سنة من تاريخ العقد والا كانت غير مقبولة .

#### ٢٨ - تطبيق القواعد العامة في الاستقلال على عقد المصلح :

لم يفرد التقنين المدني أحكاماً خاصة للاستغلال في عقد المصلح ، ومن ثم تطبق القواعد العامة في الاستقلال على عقد المصلح ، وقد كانت المادة ٢/٧٤٧ من المشروع التمهيدى للتقنين المدني تنص على أنه : « ولا يجوز الطعن فيه (أي المصلح) بسبب الغبن ... » وكانت منكرة المشروع التمهيدى تنص على أن : « أما الغبن فلا يؤثر في المصلح إلا إذا تبين أن أحد المتصلحين قد استغل حاجة المتصلح الآخر أو عدم خبرته أو ضعف إدراكه ، فيجوز الطعن في المصلح وفقاً للمادة ١٧٩ من المشروع » .

ولقد حذف النص السابق من المشروع في لجنة المراجعة لأن حكمه مستفاد من القواعد العامة (٢) .

وتنص المادة ٢٠٥٢ من التقنين المدني الفرنسى على عدم جواز الطعن في المصلح بسبب الغبن . ويمثل الفقه الفرنسى هذا الحكم بصعوبة إثبات وجود غبن في المصلح (٣) .

(١) انظر : السنهوري في الوسيط - ج ١ - ص ٢٩٨ حيث يقرر أن في القضاء المصرى أمثلة على توافر هذا العنصر كأن يعمد رجل طامع في السن إلى الزواج من امرأة لا تزال في مقتبل عمرها . وأن تعتمد الزوجة على استقلال ما تلقاه عند زوجها من موى ، فتستكتبه من العقود لنفسها ولاولادها ما تشاء . وقد تزوج امرأة غنية من زوج ضابط عن ميل موى ، فيعمد الزوج إلى استقلال الزوجة ، وابتزاز مالها عن طريق عقود يملها عليها . ولقد قلنى الطيش والنزق بشباب ورث مالا كثيراً في ابهى المراهقين والمستغلين فيستكتبونه من العقود ما يورده من الكثير من ماله وهم يستغلون في ذلك ذقنة الشديد وخليشة البين ..

(٢) مجموعة الأعمال التمهيدية - ج ٤ - ص ٤٦٠ .

(٣) ترولوني - الرجوع السابق - ص ٦٥٨ - وهذا الحكم يرد عليه استثناء فيما يتمثل بمقدور المصلح التي يبرمها القصر إذ يجوز الطعن فيها بالغبن وكذلك يجوز الطعن بالغبن في المصلح الذي يقع بين الورثة ويتضمن قسمة « م ماله » ويرى كثير من الشراح الفرنسيين أن النص على عدم جواز الطعن في المصلح بسبب الغبن من قبيل التقييد وذلك لأن الغبن باعتباره سبباً من أسباب طلب إبطال العقد لا يجوز إلا في حالات محددة منصوص عليها على سبيل القصر وأن هذا النص مصدره القانون الفرنسى القديم « ويرى « بوابيه » أن استبعاد الطعن في المصلح بسبب الغبن يرجع إلى نفس السبب الذي من أجله منح الطعن في المصلح بسبب غلط في القانون ، ويرجع ذلك إلى طبيعة النزول المتبادل في عقد المصلح وتعليله بأنه يتضمن تنازلاً عن حق الدعوى ، وأن الغبن ليس إلا غلطاً في مقدار الحق المتنازع عليه بوابيه في رسالته عن المصلح الصادر إليها سابقاً ص ٧٤ - ٧٧ » .



ويقتضى تطبيق القواعد العامة في الاستغلال سالف الذكر على عقد الصلح ، انه اذا استغل أحد الطرفين في الطرف الآخر طيشا بينا او هوى جامعا ، فدفعه الى إبرام الصلح ، فانه يجوز للطرف الذي وقع عليه الاستغلال ان يطلب ابطال الصلح للاستغلال وذلك برفع دعوى الاستغلال طبقاً للقواعد العامة المذكورة انفا .

وقد حكم في ظل التقنين المدني السابق بعدم جواز الطعن في الصلح بسبب الغبن (٤) ذلك لان هذا التقنين لم يعتبر الاستغلال عيبا من عيوب الارادة وذلك على عكس التقنين المدني الحالي ، وانما اعتد بالغبن في بعض الحالات التي نص عليها على سبيل المصير .

### والعهد لله رب العالمين

ونحن لا نقدر الاستاذ ، جوايه ، على هذا الرأي ذلك لان مبدئ عدم جواز الطعن في الصلح بسبب الغبن ليس خاصاً بمقد الصلح فحسب - في القانون الفرنسي وانما يطبق على عقود كثيرة بل يكاد ويكون قاعدة عامة .

ومن جهة اخرى فان هذا التحليل يتوسع في مفهوم النزل المتبادل فوصلا لا تسمح به القواعد العامة التي تقتضي بان التنازل لا يقتض . وخير تحليل لهذا الحكم - في نظرنا - هو انه اثر من اثار النزعة الفرعية التي سادت في فرنسا غداة الثورة الفرنسية ، وما تبع ذلك من سيادة مبدأ سلطان الارادة وتضييق دائرة الغبن .

(٤) انظر : استئناف مختلف في ١٩١٤/٤/٢٢ - المجلد ٣٦ - ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، وفي ١٩٣٩/١/١٨ - السنة ٥١ - ص ١١٨ .



## فهرس قضاء محكمة القيم

رقم الحكم	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	الياسن
--------------	---------------	-------------	--------

### احكام محكمة القيم

١ ٩ ٩ ابريل ١٩٨٣  
الحراسة فى مفهوم القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ طلب  
التدخل .

الحراسة التى يطلب الى هذه المحكمة الحكم بفرضها  
تفاير تلك التى ينظمها القانون الخاص . ذلك بان الحراسة  
فى مفهوم القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة  
وتأمين سلامة الشعب انما هى تدبير تحفظى او وقائى يفرض  
لمصلحة المجتمع كله بقصد تثبيت دعائم استقامة السعى بين  
المواطنين والاشراف على حركة رأس المال عندما يتحرك  
صاحبه للاضرار بالمصالح العامة للمجتمع .

ويتولى الادعاء فى قضايا الحراسة مدع عام هو الذى  
يقوم باجراءات التحقيق السابقة على تقديم الدعوى الى  
المحكمة المختصة بفرض الحراسة . وخوله القانون فى هذا  
الادعاء صلاحيات تقارب صلاحيات النيابة العامة فى الدعوى  
الجنائية . ثم عهد الى هذه المحكمة - وهى مشكلة تشكيلا  
خاصا - بنظر دعاوى طلب فرض الحراسة والحكم فيها .

هذه الدعاوى ليست من قبيل الدعاوى المدنية وفقا  
لحكم المادتين ١٢٦/١٢٧ من قانون المرافعات . ومن ثم فليس  
لاى من اهاد الناس ان يباشر ادعاء له بحق ما امام محكمة  
القيم اذ مجال تلك المحكمة المدنية المفتصة . تأكيدا لما نصت  
عليه المادة ٢٥ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥  
لسنة ١٩٨٠ من انه لا يجوز الادعاء المدنى امام محكمة  
القيم .

٣/٢ ق ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم وفرض الحراسة .

دلائل جديدة .

الفش والتدليس والتواطىء بالاستيلاء على اموال  
كبيرة من البنوك والشركات تبريها ، للخارج دلائل جديدة  
للاضرار وتضريب اقتصاديات البلاد . موجب لفرض  
الحراسة .



## احكام محكمة القيم

رقم الحكم	رقم الصفحة	تاريخ الحكم	البيان
٢	٥٦	٧ مايو ١٩٨٢	الدفع بعدم اختصاص محكمة القيم • المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ •
			الدفع بتقادم الحق في رفع الدعوى - المادة الاولى من القرار بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ • الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من الدستور المعمول به في ١٩٧١/٩/١١ •
			قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بامن الدولة • القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المادة الاولى منه ترفع الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى اوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ •
			قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن مريان بعض القواعد على الاشخاص الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٤/٦/٢٢ ينص بالمادة الاولى على ان يطبق في شأن الخاضعين لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ القواعد المبينة بهذه المادة ومنها ما جاء بالفقرة الصانعة من انه « يجوز لكل شخص من هؤلاء الاشخاص ان يحتفظ بمسكنه الخاص الذي يشغله « فيلا » والذي كان مملوكا له •
			قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١٥ لسنة ١٩٦٤ المعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٤/١١/٢٤ يقضى بامدته الاولى بان « اذا كان المسكن الخاص الذي يشغله الخاضع للحراسة ومماثلة شقة أو فيلا » في عمارة تم التصرف فيها وكانت مملوكة له أو لاحد افراد عائلته كان له ولافراد عائلته حق الانتفاع بهذا المسكن « الشقة أو فيلا » مدى الحياة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه •
			الامر الصادر بتخصيص طابقتين كمسكن خاص ينطوى على مخالفة سافرة • للقانون والدستور - ولا يستهدف تحقيق مصلحة عامة •
			امر رئيس الجمهورية باعادة المدعين الى مسكنهم •
			حسم اللية - توافق عنصرها الذاتي والموضوعي المادة ٩٦٥ مدني - المادة ١٣٩ ق الدستور سنة ١٩٦٤ •



## فهرس الأبحاث

### الصفحة

- منكزة بدفاع الأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان فى الدعوى رقم ٢  
لسنة ١٩٨٠ حراسات • مقدمة من الأستاذ الدكتور / أحمد فتحي سرور ٦٨
- الحكم المقدم فى ظل قواعد المرافعات والإجراءات الجنائية للسيد الأستاذ/  
سعيد عبد السلام القاضى بمحكمة شبين الكوم • • • • • ٩٩
- دور الفرد فى مراقبة قرارات وتصرفات الحكومة للسيد الأستاذ  
الدكتور / هسنى درويش • • • • • ١٠٦
- عيسوب الارادة فى عقد الصلح للسيد الأستاذ. الدكتور/  
يامين محمد يحيى • • • • • ١١١



---

نادر وهمدان للطباعة والنشر

٦ ميدان بركة الرطلي

٩٢١٤٤٤ - ٩٠٥٠٣٦ ٥











# المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِنِ شَهْرِ رَجَبِ

تَعْرِيفُ نَفَائِدِ الْمَوَاقِفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ  
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

عدد خاص وثائقى

الجزء الاول

مايو - يونية  
١٩٨٣

السنة الثالثة والستون

المصدفان  
الخامس والستون







# المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِيَّةِ شَهْرَةِ

نفسه فانفاية الماسين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ  
صدق الله العظيم

عدد خاص وثائقى

الجزء الاول

مايو - يونية

١٩٨٣

السنة الثالثة والستون

المسجلان  
الخامس والستون



## فهرس العدد

صفحة

٣	مقدمة الأستاذ محمد فهم أمين سكرتير عام نقابة المحامين
٥	مقدمة الأستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين
٧	مقدمة الأستاذ الدكتور محمد عصفور المحامي
٤١	صحيفة الدعوى رقم ٢٤٧٦ لسنة ٣٥ ق يطلب وقف تنفيذ والغاء القرار الصادر بطل مجلس نقابة المحامين ... الخ
٤٧	قرار محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٤٧٦ لسنة ٣٥ ق بتكليف المدعين برفع الدعوى بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١
٤٩	تقرير الطعن أمام المحكمة الدستورية العليا بطلب الحكم بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١
٦٩	مذكرة الأستاذ أحمد الخواجة والأستاذة أعضاء المجلس أمام هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا
٧٩	تقرير هيئة المفوضين أمام المحكمة الدستورية العليا
١٥٢	مذكرة بدفاع الأستاذ أحمد الخواجة والأستاذة أعضاء المجلس أمام المحكمة الدستورية العليا
١٧٩	حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ ق بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١
١٨٨	وجهة نظر مجلس نقابة المحامين حول حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١
٢٠٠	صحيفة الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ ق بطلب الحكم بوقف تنفيذ والغاء القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت تنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢
٢١١	مذكرة بدفاع الأستاذ أحمد الخواجة والأستاذة أعضاء المجلس في الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ ق
٢٢٢	حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ ق بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت تنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ وحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا ... الخ
٢٣٧	تقرير طعن أمام المحكمة الإدارية العليا على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ ق
٢٦١	تقرير السيد مفوض الدولة في الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ عليا
٢٧١	مذكرة بدفاع الأستاذ أحمد الخواجة والأستاذة أعضاء المجلس في الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ عليا
٢٧٦	حكم المحكمة الإدارية العليا في الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ ق والقاضي برفض الطعن



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## أيها الزملاء الأعزاه

لقد اثبت نضال جموع المحابيين من اجل مودة مجلس النقابة الشرعى ان نقابة المحابيين ستبقى دائما قلعة للحرية والنضال دفاعا عن حريات المواطنين وحرية الوطن واستقلاله .

ستبقى نقابة المحابيين ضمير هذا الشعب وصوته الذى يدعو الناس ليمشوا احرارا ضد القوانين المقيدة للحريات وضد الاطباع الاستعمارية والصهيونية .

ان نضال نقابة المحابيين من اجل مودة الشرعية هو ملحمة تاريخية وتجربة فريدة محل دراسات فى الجامعات العربية والاجنبية .

ان نضال المحابيين ومجلس نقاباتهم من اجل مودة الشرعية هو دفاع عن استقلال كل نقابة مهنية ، دفاع عن استقلال كل مؤسسة ديمقراطية .

ولا يفوتنا ان ننوه ان قضاه مصر العظيم كان له الفضل كل الفضل فى تأكيد سيادة القانون وعودة مجلس النقابة الشرعى الى موقعه .

لهذا كان حتما ان ننشر وثائق هذا النضال فى صحدين الاول — وهو سعدنا الحالى — يتضمن الوثائق ايام محكمة القضاء الادارى والمحكمة الدستورية العليا والثانى يتضمن تسلسل الاحداث بداية من الحل غير الشرعى لمجلس النقابة حتى مودة مجلس النقابة الشرعى بفضل نضال المحابيين وصلابة المناضلين من اعضاء مجلس النقابة .

والله الموفق لما فيه خير مصر والمحباء .

سكرتير عام النقابة

محمود فهيم أمين

الحامى







## بسم الله الرحمن الرحيم تقديم

### للمسيد الاستاذ احمد الخواجه نقيب المحامين

هذا سجل لمن المحايه والمحامين ، قبل ان يكون عددا يتلقاه المحايون ، من نقاباتهم فهم الشايخون - المالايه هياتهم - بالتصاتهم بالحق ، واستمسكهم بالقانون .

انهم المحايون الذين دافعوا عن نقاباتهم ، وراعوا الله في تاريخها وفي حرمتها .  
انهم المحايون الذين ائقوا نقاباتهم ، فلم يستطع احد ان يفرق بينهم ، في غاية اتحدوا عليها ، هي ان تكون نقاباتهم مستقلة ، الكلية الطايا فيها ، للجسمية العمومية لهم دون سواهم ، لا يفرقون فيها تمصبا ولا تحزبا ، ولكن يعرفون امة ووطنها يفتدونها بحياتهم .

هم المحايون الذين ضربوا المثل ، على حاية الدستور . والقانون ، ليدتي فوق كل سلطة ، واعلى من كل ارادة ، لم يرجعهم في سبيل ذلك - صناعا تانون ظالم مخالف للدستور - بمصدر خصيصا لتفحيط مجلس نقاباتهم وتعيين مجلس يديل لهنة ، بقرار من السلطة ، ولم يفت في عضدهم ، اعتقال نصف اعضاء مجلس النقابة وتمسكوا في مواجهة ذلك بالدستور والقانون واعتصموا بقضاء ، يلمون ، انه اللجا والملاذ - لكل مظلوم ، وانه بقى وسيبقى ابد الدهر ، شابا يرمى العدل - بين الناس يرد الحق لاصحابه ، ويدفع التهر ، عن كل مظلوم ، وفي رحابه - يتساوى المتخاصمون ، لا يفضل احدهم الاخر ، بجاه او منصب او سلطة . ولا يرتفع بين جنباتها الا العدل والحق وصحيح القانون .

ويفضله وعمله دكت حصون الظلم ، وسقط القانون الظالم الذي اخرج المجلس الذي ائتخيه المحايون وعاد مجلس المحايين الى موقعه ، واخرج من نقابتنا المجلس الذي اتلته السلطة بقرار منها ، ولتنتصر ارادة المحايين الحقية ، على الارادة الباغية ، على انقام قضاء المحكمة الدستورية الطايا ، في تقريرها .

« ان مؤدى هذا النص ( المادة ٥٦ ) الذي اوردته الدستور في باب الحريات والحقوق »

هذا هو قول القضاء ، وهو القول الفصل ، لانه ان يكون هاديا لكل من تمول له نفسه ممارسة الاعتداء على الدستور والقانون لكي يفيق الى سواء السبيل .

وبعد ذلك كله . . . . .

تحية وشكر للمحايين الذين حموا نقاباتهم وتحية وشكر باسبهم الى الاستاذ الاجلاء الزملاء الذين حلوا عباء الخصومة القضائية ونخص بالذكر منهم الاستاذ الدكتور محمد عصفور الحاي .

وتحية وشكر كل صاحب راي وحامل ظلم ، انتصر للحق ، مؤمنا ان الحرية كل لا يتجزا ، وان الرسالة الاولى لحرية الصحافة ، هي النفاع عن الحرية اما القضاء العظيم ، فلا يملك احد شكره ، ولا يجوز له ذلك ، وكفاه ويكفيها انه في محرابه القدس ينشر العدل في ربوع ارض مصر باسم الله .

وحمدا لك اللهم ، ان نصرت المؤمنين من عبادك واعززت بهم امتهم ، لا يحبون الا اياك مخلصين لك الدين . ولو كره الظالمون .

نقيب الحايين  
احمد الخواجه







بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

السيد الأستاذ الدكتور محمد عصفور المحامي  
أزمة الحريات .. ويوجه خاص الحرية النقابية

### جو « كليب ديفيد » وغزو نقابة الصحفيين

منذ توقيع اتفاقيات « كامب ديفيد » وانقسام الصف العربي انقساماً شديداً عزلت مصر رسمياً عن الشعب العربي ، غير أن الشعب المصري العربي لم يقبل هذه العزلة ، ولا هو استجاب - رغم الضغوط الحكومية الشديدة - لنداء التطبيع - الشاذ الذي فرضته « كليب ديفيد » على مصر .. وقد أتت المقاومة العنيفة التي أبدتها الشعب المصري - وبصفة خاصة طليعته الواعية ممثلة في نقابتي المحامين والصحفيين - إلى ردود فعل عنيفة من جانب الحكومة ..

غير أن ردود الفعل هذه لم تتبد في قوانين استثنائية وشاذة نصبت ، وإنما اتخذت صورة أكثر عنفاً في هجوم مركز شنه رئيس الجمهورية الراحل على نقابتي الصحفيين والمحامين بوجه خاص ، وعلى أحزاب وتيارات المعارضة بوجه عام ، وقد استطاع نظام الحكم أن يقتحم أحد المعقلين الصينيين للمعارضة ، ونمنى بذلك نقابة الصحفيين ، فقد مارست الحكومة ضغوطاً شديدة في انتخابات هذه النقابة ونجحت في أن تقلد بعض مرشحي الحزب الحاكم مراكز النقيب وبعض الأعضاء داخل مجلس النقابة .

غير أنه من التبسيط الشديد أن يعتبر نجاح الحكومة في هذا الشأن نتيجة ضغوطها التي مارسها في انتخابات النقابة ، وإنما ساعدها على هذا النجاح عدة أمور لعل أهمها :

أولاً - إصدار قانون جديد للصحافة ليس له مثيل في شذوه في العالم الحديث ، ويمقتضى هذا القانون الذي أوهم الناس والصحفيين أن الصحافة صارت إحدى سلطات الدولة أو الشعب ، تحولت الصحافة من حرية إلى سلطة ، وهو ما يعنى في الحقيقة إخماد حرية الصحافة إلى الأبد :

فهذه الحرية التي كان يمارسها المواطنون في تفردهم واجتماعهم قد تحولت إلى سلطة تقديرية تملكها سلطة الحكم من خلال مجلس أعلى للصحافة يقترب كثيراً من مثيله في عهد إيطاليا الفاشية .. وعلى نحو ما تحولت حرية الصحافة إلى سلطة تحولت مهنة الصحافة الحرة ذاتها إلى إحدى الوظائف العامة ، فصار الصحفيون مجرد موظفين عابيين يعملون تحت إمرة مؤسساتهم الصحفية في علاقة تبعية كاملة .. ومن الاتصاف أن نقرر أن هذا الوضع لم يستحدثه قانون سلطة الصحافة أو تمسديل الدستور نفسه لفرنس هذا المعنى الشاذ ولما ولد هذا الوضع منذ صدور قرار بتأميم الصحافة منذ سنة ١٩٦٠ .. ولكن هذا الوضع المستحدث كان حتى وقت صدوره شاذاً كل الشذوذ في ظل المبادئ القديمة والحديثة في الدستور التي كانت لا تزال نتحدث عن حرية للصحافة . وقد زال هذا الشذوذ ليس بإزالة التناقض بينه وبين المبادئ الدستورية التقليدية التي كانت لا تزال تنسح مكاناً لحرية الصحافة ، وإنما كان زوال التناقض بإعداد هذه المبادئ الدستورية التقليدية التي نتحدث عن حرية للصحافة ، وذلك باترار مفيداً جديد يطمى الصحافة وصف السلطة ! وكان أشد الظواهر التي تبعت على الحرية ، البقاء النص الذي يحى حرية الصحافة بجانب النص



المبتدع الذى يصور الصحافة سلطة لدولة او لشعب !! • على الرغم من التنافس الشديد بين النصين •

**ثانياً -** غير أن عابلا لها آخر ساعد الحكومة على اقتحام حصن نقابية الصحفيين ، فلقد تضاعفت قوى وسائل الاعلام ( التى تحتكرها الدولة ) على أن تصور نقابة الصحفيين المعارضة لسياسات الدولة ، وكأنها خارجة على الخط الوطنى ، وقد كان لهذه الدعاية القائمة على انكار الولاء القومى على الصحفيين المعارضين ، أثرها وسط شباب الصحفيين والناشئين الذين لم يعايشوا الصحافة فى زمنها القديم عندما كانت مهنة حرة مستقلة ، وانما وجدوا أنفسهم موظفين او شبه موظفين فى مؤسسات لا تختلف فى شيء عن المؤسسات الحكومية او عن اجهزتها ، وليس هناك ما هو أكثر اغراء على مسايرة الحكومة فى سياساتها من روح الوظيفة العمالة التى تسيطر على طائفة هامة كالصحفيين فقتل فيهم روح المواطنة المستقلة •

**ثالثاً -** ولعل أكثر العوامل تحقيقاً لنجاح الحكومة هو انقسام المعارضة نفسها بين اليمين واليسار ، ذلك أن مجموع الاصوات التى حصل عليها مرشحاً هذه المعارضة المنقسمة زادت عن مجموع أصوات مرشح حزب الحكومة ، ولو أن المعارضة وحتت صفوفها ، وتراجعت المصالح الشخصية امام الاعتبارات القومية ، لسيطرت مرشح الحكومة بدون شك •

وقد كان لهذا النجاح الذى حققته الحكومة فى اقتحام حصن نقابة الصحفيين اثره الصاعق على رئيس الدولة الراحل ، وهو ذلك قد أعلن فى خطبه ابتهاجه الشديد بسقوط هذا المعتل ، وقال فى شتماته انه لم يتبق من معاتل المقاومة سوى نقابسة المحايين وقد كان ذلك نذيراً بشن الهجوم على هذه النقابة •

#### محولات الحكومة لضرب نقابة المحايين :

##### وقد لجأت الحكومة الى عدة وسائل لضرب نقابة المحايين :

فحاولت غزو نقابة المحايين من الداخل ، وذلك عن طريق العناصر التى تدن لها بالولاء ، غير أن هذه العناصر كانت ضئيلة العدد ، ضعيفة الاثر ، ولهذا لجأت الى القس والخديعة ، فانتهزت فرصة عقد جمعية عمومية عادية ، لكى تستجلب أمين عام الحزب الوطنى ( وهو بحام سابق غير مشغول ) ، هو ومجموعة من أفراد الحزب ، الوطنى لكى يحولوا هذه الجمعية — بعد انتفاضها الى ندوة لسحب الثقة من مجلس النقابة الشرعى، وقد كان هذا الاجراء مخالفاً لقانون النقابة الذى لايجيز سحب هذه الثقة الا فى جمعية عمومية غير عادية تمتد خصيصاً لهذا الغرض وتتوافر فيها اغلبيه خاضعة من مجموع المحايين المتقيدين • غير أنه من المؤسف أن ترحب الحكومة بهذا الاجراء وتبادر اجهزة الاعلام الى اعلانه كخبر قومى هام ، ويبارك رئيس الدولة الراحل هذا التصرف على أنه تصحيح من جانب المحايين أنفسهم لمسار نقابتهم •

غير أن هذه الخطة : خطة الهجوم الخاطف الصاعق على مجلس النقابة ( بمعرفة حصان طروادة او الطليبور الخامس ) قد فشلت • عندما عقد مجلس النقابة الشرعى مؤتمراً صحفياً على الفور دعى فيه الصحافة العامة ، وفضح فيه تصرفه بحزب



الحكومة المناهضة صارخة لقانون النقابة ، ولهذا السبب اضطر رئيس الدولة الراحل الى ان يقوم بنفسه بالهجوم المباشر على مجلس النقابة ، في شكل بيان اذاعه وخطاب وجهه الى مجلس الشعب يحتوى - في الحقيقة - على قرار اتهام وادانة لاجزاء مجلس نقابة المحامين ، وقد ظهرت الخطة - وراء هذا البيان - في ان تشكل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق ، وان تنتهي هذه اللجنة الى قرار بادانة مجلس النقابة وان تقترح حله او انتهاء مدته ، وكذلك اقتراح تعديل في القانون يسمح للحكومة بان تتسلط على مجلس النقابة من خلال اقلية بسيطة داخل الجمعية العمومية تستطيع الحكومة ان توفرها بشراء ولاء اعداد كبيرة من المحامين غير اصحاب المكاتب وهم اقرب الى الموظفين منهم الى المحامين الاحرار ، ويبلغ عددهم بالنسبة لعدد المحامين اصحاب المكاتب اضعافا مضاعفة .

وقد سارت الامور حسب الخطة الموضوعة فصدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذي أنهى مدة مجلس النقابة الشرعى وخول وزير العدل تشكيل مجلس نقابة مؤقت . ٠٠ وانتهى الامر باصدار قانون جديد تماما هو القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتنظيم شؤون المحامين .

#### قرارات سبتمبر الجفونة :

وبعد ان فرغ رئيس الجمهورية الراحل من نقابتي الصحفيين والمحامين - وقد صفي كلا منهما بطريقة مختلفة - توجه الى المعارضة بكافة اتجاهاتها دينية وعلمانية، يمينية ويسارية ، ليبرالية ومتطرفة . ٠ غير انه افعل حادثا طائفا خطيرا هو ما اسماء فيما بعد الفتنة الطائفية ، حيث وقعت مصادبات دامية ومؤسفة بين المسلمين والاثنياع ، كان لبعض المأجورين من المواطنين الماديين ومن قوات الامن دور فاصل في انفكاكها . ٠ وقد اتهم الرئيس الراحل احزاب المعارضة والسياسيين وبعض رجال الدين الاسلامي والقبلي بالاشتراك في هذه الفتنة الطائفية .

وبقرارات هوجاء وكاسحة وضع آلاف المواطنين المصريين المشتغلين بالمسائل العامة او حتى المهتمين بها من شتى الاجنحة تحت التحفظ استنادا الى المادة ٧٤ من الدستور ( وهي تماثل المادة ١٦ من الدستور الفرنسي ) وبالفعل تم اعتقال تلك الآلاف المؤلفة في السجون والليمانات ، ولم يستثن من هذه المعاملة الجائرة مريض او مسن او مبدعة او مفكر او رجل دين ! وكان المفروض ان يحال هؤلاء المنقولون جميعا الى محكمة القيم لمحاكمتهم محاكمة سياسية ( ١٤ ) عن طريق مكتب المدعي العام الاشتراكي ، وذلك لاماكن وضعمهم هم واموالهم تحت الحراسة .

غير ان حادثة النصة واغتيال الرئيس الراحل اجهض هذه الاجراءات الى حين ، وان كان حادث الاغتيال نفسه قد اعقبه - وفي الحال - اعلان الحكم العرفي او حالة الطوارئ لادة سنة قابلة للتجديد . وبعد حوالي شهرين بدأ الافراج عن بعض الزعماء السياسيين بعد ان استشهد داخل الليمان اكثر من سيمامى من ابرزهم الدكتور مهندس عبد العظيم ابو العطا الوزير السابق للري والزراعة في عهد السادات وامين عام حزب مصر ( الذي تحول بعد ذلك الى حزب مصر الوطني الديمقراطي ) . ٠٠ . وبعد



الانراج عن خمسة وثلاثين سياسيا مات منهم — بعد بضعة اسابيع — سياسيان بارزان هما عبد العزيز الشوربجي نقيب المحامين السابق والدكتور مهندس محمود القاضي زعيم المعارضة في عهد السادات .

ومن المرجح أن تكون الوفاة بسبب المعاملة القاسية والمهينة وغير الانسانية التي تعرض لها المعتقلون السياسيون ، وبصفة خاصة من كانوا يسمون «المعتقلون الملاك» ( أي الخصوصيون ) لحساب الرئيس الراحل ! وما كان يستجبه هذا الوصف الذي خلط عليهم من معاملة خاصة !! .

وقد كانت هذه التدابير كلها التي اتخذها الرئيس الراحل محل طعن أسام القضاء :

انتهاء مدة مجلس نقابة المحامين بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ .  
وضع التحفظ على السياسيين ونقل اسلحة الجامعات والصحف ، وتمطيل الصحف المعارضة .

واخيرا عزل بطريك الاقباط وتحديد اقامته في احد الاديرة .

وصدرت احكام هامة من محكمة للقضاء الادارى والحكمة الدستورية العليا ، وهذه الاحكام لا تتحل معالم بارزه في تاريخ القضاء المصرى فحسب ، ولكنها تمثل كذلك معالم بارزة في تاريخ شعب مصر السياسى والقومى . ومن هذا النطاق تناول بالتعقيب الاحكام الخاصة بنقابة المحامين .

غير اننا قبل ان نتناول بالتطبيق بعض هذه الاحكام نرى من الضرورى ان نشير بليجاز لى اهم الموضوعات والابحاث التي اثارتها الاحكام الصادرة في شان نقابة المحامين .

فهناك من جهة حكمان صادران في شان حل مجلس نقابة المحامين .

وكذلك طعن اتيم من الحكومة امام محكمة القضاء الادارى في شان تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا ولم يفصل فيه الا في شهر مارس ١٩٨٤ .

### بداية النزاع القضالى :

كانت بداية النزاع القضائى بين الحكومة والنقابة تلك الدعوى التي اقامها مجلس نقابة المحامين طعنا في قرار وزير العدل بتشكيل مجلس نقابة مؤقت تنفيذيا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وقد اصدرت محكمة القضاء الادارى حكما في هذه الدعوى في اوائل شهر اغسطس ١٩٨١ وهذا الحكم لم يقضى بوقف تنفيذ هذا القرار وانما اوقف الطعن في الطلب المستعمل وكلف مجلس النقابة بالطعن امام المحكمة الدستورية العليا في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وقد اقام مجلس النقابة هذا الطعن وصدر فيه الحكم بعدم دستورية القانون المذكور وتبيل أن تصدر المحكمة الدستورية العليا حكما في الطعن ، بادرت الحكومة عن طريق مجلس شعبها — وتبيل يوم واحد فقط من نظر هذا الطعن — باصدار قانون كامل بتنظيم مهنة المحاماة حسو



القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ نصت فيه على إلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وفي نفس الوقت نصت على تشكيل لجنة مؤقته من رئيس محكمة النقض رئيسا وعضوية كل من رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة استئناف القاهرة ، تقوم باختيار مجلس نقابة مؤقت ! ولقد كان قصد الحكومة الواضح من التعميل بإصدار هذا القانون صد المحكمة الدستورية العليا عن الاستمرار في نظر الطعن بعدم دستورية قانون صدر قانون بإلغائه تشريعا ! غير أن المحكمة الدستورية العليا لم تعيا بهذا القانون الجديد ولا بإلغائه التشريعي للقانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بالنسبة للمستقبل ، وإنما مضت في نظر الطعن وقضت بعدم دستورية هذا القانون بكافة مواده .

وقد اضطربت الحكومة اضطرابا شديدا بسبب صدور هذا الحكم الذي كان يحتاج لها . حاولت عزلة تنفيذ هذا الحكم بإساليب شتى ، من بينها الادعاء بأن الحكم لم يمس القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والذي يعتبر واجب النفاذ ، وهو لم يطن فيه بعدم الدستورية .

وقد اضطرب مجلس النقابة الى رفع دعويين لرفعين :

● احدهما بوقف تنفيذ أقرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت تنفيذا للاحكام الوقتية الصادر بها القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة القضاء الإداري . وهذه الدعوى قد صدر فيها حكم المحكمة في يولية ١٩٨٣ . بوقف تنفيذ هذا القرار وبإحالة الطعن في الاحكام الوقتية التي تضمنها القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الى المحكمة الدستورية العليا .

وقد بادرت الحكومة بالطعن في هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا وخالفت الاجراءات الخاصة في تحديد جلسة عاجلة للغاية لم تراعى فيها المواعيد . واضطرت النقابة الى التعميد تفصيلا بهذا الاسلوب الى ان استقر الامر في النهاية عند احدى دوائر نخص طعون للمحكمة الادارية العليا التي قضت أولا برفض طالع وقف التنفيذ الذي طلبته الحكومة في طعنها ، ولكنها أجالت الطعن في موضوع الطالع الى المحكمة الادارية العليا للفصل فيه وقد انتهى تقرير هيئة المتراضين الى طالع رفض الطعن واستجابت المحكمة في شهر مارس الى هذا الطالع .

● أما الدعوى الأخرى التي رفعتها النقابة فهي تلك المعلقة أمام المحكمة الدستورية العليا كمنارعة في تنفيذ الحكم ، ولتحديد الوعد الذي تنقضي فيه مدة مجلس النقابة ، وما اذا كانت تحتسب مدة السنتين التي عطل فيها المجلس عن مباشرة اختصاصه . وذلك كله لبيان ما اذا كانت ستجرى الانتخابات في موعدها أم في موعد آخر . وقد رفعت دعوى أخرى أمام محكمة القضاء الإداري في هذا الشأن طعنا في قرار موعد تحديد الانتخابات هذا العام وأساس الطعن - بجانب عدم استنفاد مجلس النقابة مدته الشرعية - عدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذي سوف تجري الانتخابات في ظله .



**المسائل القانونية الكبرى التي اثارها نزاع نقابة المحامين :**

يحتوى هذا العدد الخاص من مجلة المحاماة — وهو عدد وثلاثى ، على كائفة الوثائق من عرائض دعاوى وتقارير مفوضين وأحكام صادرة فى شأن الحكم الصادر بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وكذلك الاحكام الصادرة فى شأن الامتناع عن تنفيذ مذل الحكم استنادا من جانب الحكومة على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وهو القانون الذى صهر على عجل عشية اليوم السابق على اليوم الذى كانت ستظفر فيه المحكمة الدستورية العليا الطعن فى دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ — وكلنت الحكومة تهدف من اصدار هذا القانون ( والذى جاء باحكام جديدة وشاذة فى مجال التنظيم النقابى ) • انتهاء الخصومة الدستورية المنظورة امام المحكمة استنادا الى ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد ألغى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ . فانقضت بهذا العمل التشريعى الخصومة فى شأن القانون الملقى ا •

وقد تصورت الحكومة انها تستطيع بهذه الوسيلة ان تحول بين المحكمة الدستورية العليا وبين دىخ القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لعدم الدستورية • وقد زين لها الفتون ان للمحكمة الدستورية العليا قضاء سابقا فى بعض الحالات المماثلة •

**غير ان اصرار النقابة على نظر الطعن — بالاستناد الى اصول قانونية راسخة — هو الذى ادى الى ان تستجيب المحكمة الدستورية العليا الى مطلب النقابة •**

ونظرا لخطورة هذا الموضوع ودقته فقد اشرنا ان نعلق عليه فى هذه التقدمة ، بجانب التطبيق على القانونين رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ و ١٧ لسنة ١٩٨٣ من حيث المطاعن بعدم الدستورية التى توجه الى كل منها •••

وقبل ذلك نتناول الجو الذى احاط صدور حكم المحكمة الدستورية العليا وما ثار فى شأنه وشأن تنفيذه من جدل •

وبعد ذلك نتناول تباعا وبليجاز المسائل التالية :

- اوجه الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ •
- اوجه الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ •
- اثر صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على الخصومة الدستورية المطلقة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذى تشريعيا •



### استطلاع الرأي في شأن حكم المحكمة الدستورية العليا ؟!

كما هو الشأن دائما في كل كارثة أو هزيمة ، يحاول المهزوم أن يستغل الهزيمة أو يستثمرها لتغطية فشله .. ومن هذا القبيل ما صرح به أحد المحلين المنتصرين إلى حزب الحكومة بمناسبة الحديث عن حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فادعى أن هذا الحكم « وسام على صدر النظام السدّي تتأكد في ظله سيادة القانون قولا وفعلًا وسلوكًا !! » .

أما الحقيقة التي تجرى المحاولة لاختفائها فهي أن هذا الحكم تاج نفسه مصر على هامة قضائنا العالی ووسام تزين به صدر المدالة فهو قد رد الاعتبار للدستور وسيادة القانون بأن اثم عدوانا تشريعيا هائلا . وما أثنت الضغوط الهائلة قضايا الدستوري عن أن يقف بصلاية دفاعا عن كرامته وولايته كمؤسسة دستورية ، وعن أصول الديمقراطية على نحو ما أرساهما دستور يناقض السلوكان الحكومي والتشريعي مبادئه الأساسية ! .

**فلا تلتفت للقانون سيادة قولا أو فعلا أو سلوكا قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا أو بعده ..**

**أما قبل صدور الحكم فقد توافقت الاعتداءات على نقابة المحامين سواء في شكل قائمة اتهام أذاعها رئيس الجمهورية الراحل وقدمها إلى مجلس الشعب ، أو في شكل لجنة برلمانية للمحاكمة من صفوف الحزب الحاكم . أو في قرار بالإلادنة ، أو في حكم تشريعي في شكل القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ أو القانون المعدل رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ وأخيرا في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذي تظاهر بأنه يفصل يديه من دماء مجلس النقابة الشرعي بإلغاء القانون ١٢٥ مستقبلا ثم يرتكب نفس الخبذة ليقيم تشكيلا مؤقتا بالقانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ تمهيدا لانتخابات تتم وفقا لمبادئ مستحقة تحثيف الحرية النقابية للمحامين تحيثا شديدا .**

**هل يجزئ قانوني على القول بأن كان لسيادة القانون - مع هذه الضمرات الجائرة - معنى أو وجود ؟**

**وأما بعد صدور الحكم ، الذي يعتبره بعض الخزيين وسلما على صدر النظام ،** فإن سيادة القانون في نظر هؤلاء تنف عند حد الاعتراف بأنه ليست لهذا الحكم سوى قيمة تسجيلية أو تاريخية ، وأن المحكمة الدستورية لم تقبل شيئا وإنما كان مسا فطته تحصيل حاصل لأن المشرع سبقها فلغى هو القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بقانونه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ! . ولهذا السبب يحصر هؤلاء الحكوميون أثر الحكم فيما ييسونوه برد الاعتبار إلى مجلس نقابة المحامين الذي أنهيت مدته قبل تمامها ، ومن كان منهم سخيّا فقد أجاز مطالبة هذا المجلس بتعويض أن كان هناك محل لتعويض !! أما الشرعية التي أكدها حكم الدستورية لمجلس النقابة الشرعي ، وأما الولاية التي عادت بحكم القانون والقضاء الدستوري إلى هذا المجلس فهي ما حاول الحكوميون الوقوف في وجهه وتصفيه ! ! بزاعم مختلفة تنفلت في مدى جهلها بالقانون بسين تاجمل مفروض ، وجعل مطبق ! . . .

ولقد لسننا هذه المحاولة في تصرفات متتالية رسمية وشبه رسمية .



**أما التصرفات الرسمية** فمن بينها ماذهب اليه رئيس الوزراء من أنه لاقيمة عملية لحكم الدستورية ، وإنما مجرد حكم تشجيلي أو تاريخي ! وكذلك كان موقف اللجنة المؤقتة التي ادعت ان الحكم لن يفتج أثرا قبل نشره في الجريدة الرسمية ولهذا استعانت بوزارة الداخلية لمنع اجتماع مجلس النقلة الشرعى .

**وأما التصرفات شبه الرسمية** فتمتثل في تلك الحيلة المفترضة التي شنتها جريدة الاخبار فيما أسمته باستطلاع آراء المحامين ورجال القانون في شأن اثر حكم الدستورية في الاوضاع المؤقتة طبقا لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وقد جاء في المقدمة لهذا الاستطلاع :

« اجتمعت اغلبية الآراء على عدم احقية المجلس النحل العودة الى ممارسة نشاطه : .. »

وقد توحي هذه المقدمة ان هناك اجماعا بين رجال القانون لولا استخدام الجريدة لفظ الاغلبية الذي يناقض قيام مثل هذا الاجماع المزعوم . وبغض النظر عن ان هذا الاجماع الذي انعمت فيما بين اغلبية الآراء هو اجماع واغلبية من صنع من استطلع الراى وبانتقاء موجه . فان الواضح ان القصد من هذه الحيلة هو التأثير في القضاء المطروح عليه جانب من النزاع اذ ما كان يحز التجادل في شأنه على صفحات الجرائد ، وما كان يجوز ان يشترك في هذا الجدل بالذات السيد الزميل والصاديق المستشار رئيس محكمة النقض ، وهو الذى عهد اليه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ برئاسة اللجنة التي حدد هذا القانون امضاءها لتشكيل اللجنة المؤقتة لكي تحل محل مجلس نقابة المحامين .

**حقبة هامة يغلها النازعون في شرعية تقلد مجلس النقابة النحل ولايته في ظل القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ :**

وقد لا يعرف كثيرون انه أثناء نظر الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ٨١ وقبل يوم واحد من نظر هذا الطعن امام المحكمة الدستورية العليا ، صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . وصدق عليه ونشر يوم عطلة رسمية هو يوم الجمعة .

وقد كان دفاع الحكومة الاساسى أنه بصور هذا القانون وقد تضمن نصا بالغا القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لم تعد هناك مصلحة أو جدوى من الاستمرار في نظر الطعن ! وما رفضته المحكمة الدستورية بصارها على ادانسة القانون ١٢٥ يريد المتحدثون باسم الحكومة ان يعيدوا ترديده ! اذ يقولون ان الحكم بمسهم الدستورية هو تحصيل حاصل لان القانون ١٢٥ قد الغاء قانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ . الذى هو محل رضا الجماهير ! « في حين يزعم البعض ان هذا القانون ١٢٥ لم يكن مطروحا على المحكمة الدستورية وبالتالي فحكم المحكمة لا ينصرف اليه ! ويذهب آخرون الى حد القول بأن احكام هذا القانون — بما فيها الحكم بتشكيل لجنة مؤقتة تظل قائمة الى ان يقضى بعدم دستورية نصوصه ! ولا اثر عليها لصور حكم الدستورية الذى انصب على المادة الاولى في القانون ١٢٥ !! ( في حين ان عسمن الدستورية لحق القانون برمته كما هو واضح من مطالعة اسباب الحكم التى لم يطلع عليها يتينا اصحاب هذا الراى ) .

غير ان الراى الجديد في موقف المحكمة الدستورية هو انها اعتبرت النص بالغا القانون رقم ١٢٥ الغاء تشريعيا هو محاولة لصد القضاء عن النظر في دستورية قانون



جائر وبخالف لاصول الديمقراطية والدستور ، وهو كذلك تحصين للآثار التشريعية الفاحشة التي رتبها القانون في الماضي . وفي ضوء هذه الحقيقة المزعمة نستطيع أن نذهب بموقف المحكمة الدستورية ، فقد استهزت المحكمة في نظر الطعن ، وهي قد تناولت دستورية القانون ١٢٥ في ضوء حقيقة بارزة هي صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . وهي عندما قضت قضائها بعدم الدستورية ، فقد انصب حكمها حتماً على القانون رقم ١٢٥ وانصرف إلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م في نفس الوقت فيما تضمنه هذا القانون الأخير من الإصرار على إنهاء مدة عضوية مجلس النقابة المنتخب .

ونستطيع أن نقبين داخل الآراء الحكومية آراء الغلاة وآراء المتطرفين :

١ - **الغلاة** : الذين يطمحون أنه لا صلة بين حكم الدستورية والقانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ **يقفان** عن واقع هو أن هذا القانون قد أتمتع على العدالة الدستورية محرابها بصلف وغرسة بتصورا أنه يستطيع بإفائه القانوني الإثم أن يصمد القضاء الدستوري عن أن يقضى في أداء وظيفته .

وإذا جاز للحكومة بتصرفها السياسي أن تحجب هذه الواقعة التي تبرز أفضى صور التدخل في شؤون القضاء ، فإنه ما كان يجوز لرجال القضاء أن ينفخوا أثر هذه الواقعة الحاسمة في مد نطاق الرقابة القضائية إلى هذا القانون الدخيل والسدى أراد تحصين الاعتداء على مجلس النقابة .

وليعن في المبالغة ما تصوره البعض إنكاراً لاعتبار القانون رقم ١٧ امتداداً للقانون ١٢٥ أو أثراً من آثاره ، بحجة أن القانون ١٧ تقدم به مجموعة من المحامين من أعضاء مجلس الشعب وأنه لا دخل للحكومة أو الحزب الوطني في هذا القانون . وأن الأعضاء الذين تقدموا لمجلس الشعب بالقانون ١٧ لم يكونوا أعضاء في اللجنة المؤقتة التي شكلها القانون ١٢٥ .

وفسنا في حاجة إلى بيان فساد هذه الحجة التي استبقت للتدليل على انقطاع الصلة الحزبية بين القانونين ١٢٥ ، ١٧ لسنة ١٩٨٣ فما من شك أن هذه القلة من المحامين التي تقدمت بالمشروع هي قلة من داخل الحزب الحاكم وما كانت تعمل إلا بوعي من توجيهاته ، وقد تبنت الحكومة هذا المشروع وتمصت له وأصدرته . أما ما يقال من أن هؤلاء القلة من المحامين الذين تقدموا بالمشروع لم يكونوا من أعضاء اللجنة المؤقتة المشكلة طبقاً للقانون ١٢٥ فهذا وجه طعن على المشروع وليس وجه صحة ، لأن مضاه أن المشروع لم يوضع طبقاً لأحكام هذا القانون الذي كان نافذاً وقت تقدم هؤلاء المحامين بالمشروع ، والذي تترابط أحكامه بحيث لا يجوز أعمال أثره في شأن حل مجلس النقابة ، ويعطل حكمه في شأن تفويض تلك اللجنة المعنية مؤقتاً واختارة للتقدم بمشروع قانون المهابة . هذا هو موقف الغلاة من حزب الحكومة إنكار مطلق لاية صلة بين القانونين ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

**والمطرفون** أو **المكبرون** ينكرون أن يكون للحكم أثر في قيام اللجنة المؤقتة بحجة أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لم يكن محل طعن بعدم الدستورية ، وأن هذه اللجنة تظل قائمة إلى أن يقضى بعدم دستورية القانون الأخير . فهذا الفريق لا يستطيع أن يبلغ في جده الحقيقة حد إنكار أية صلة بين القانونين ١٢٥ و ١٧ . وإنما هم يخرجون القانون رقم ١٧ من طائلة الحكم بعدم دستورية القانون ١٢٥ .



ونحن نعجب لامر هؤلاء القانونيين الذين يزعمون ان الامر يحتاج الى طعن جديد بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما قضى به من تشكيل مؤقت يفتصب مهام مجلس النقابة ! ويشند ببعضهم اللدد في الخصومة الى حد انكار ان كان هناك طعن بعدم الدستورية وجها بالفعل الى هذا القانون : احدهما امام المحكمة الدستورية العليا عند نظر طعن القانون ١٢٥ . والآخر امام محكمة القضاء الادارى بمناسبة الطعن في قرار تشكيل اللجنة المؤقتة تنفيذا لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م .

فما هي للتكييف القانوني للمنازعة المطروحة على القضاء الادارى ؟

**المنازعة المطروحة على القضاء الادارى هي منازعة في تنفيذ حكم صادر من المحكمة الدستورية العليا تحاول الحكومة تعجيله .**

واضح ان القرار المطعون فيه غير مشروع بسبب مخالفته الدستور وهي مخالفة طلبةا بسببها احالة موضوع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ برمته على المحكمة الدستورية العليا .

غير انه قد استحدث بعد ذلك واقعة هامة هي صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بكلفة احكامه ، ونحن نعلم ان هذا الحكم وهو يقضى بعدم دستورية تشريع بجانب كونه حكما قضائيا بالمعنى الصحيح غير انه وهو ينصب على التشريع ويطلبه يوجب القانون نشره في الواصلات الرسمية بوصفه حكم القانون الجديد الذي حل محل التشريع المفضى بعدم دستوريته، وبقصد ان يسرى على الكلفة والنشر هو اجراء من اجراءات الاعلان لا التنفيذ ، ذلك انه ليس هناك ما يعطل القرارات الادارية او الاحكام القضائية من النفاذ اذا هي لم تنشر ، وذلك حيث يوجب القانون هذا النشر لسريان التصرف القانوني على الكافة ولن يتأتى ذلك الا بعد العلم به . ولهذا السبب استقر الفقه والقضاء الاداريان علم، نفاذ القرارات الادارية في حق جهة الادارة حتى قبل نشرها . وبالمثل فان نشر حكم المحكمة الدستورية العليا ليس شرطا لتنفيذ الحكم في مواجهة الحكومة التي كانت طرفا فيه ، والا كان معنى ذلك ان باستطاعة الحكومة ( وهي الخصم في كل طعون عدم الدستورية ) ان تعطل نشر حكم الدستورية العليا فتحول دون تنفيذه ، وتستطيع الحكومة بهذا العمل الماى الذى لا يكلفها اذى مجهود شل هذه المؤسسة الدستورية ، وقد اوضحنا ان هذا هو اتجاه الحكومة فى هذا المجال اذ يدعى الحكومة وقد اغتصب موقعا لتشكيل مؤقت انها لن تجرى حوارا مع مجلس النقابة الشرعى الا بعد نشر الحكم في الجريدة الرسمية . بل وهناك تصريح من رئيس الوزراء بـان هذا الحكم تسجيلي وتاريخي ( او حسب تعبير مفوض الدولة الفرنسى الشهير Romieu املاطونى ) ! وكان الحكومة تريد ان يستمر الامر على ما هو عليه وان يؤخذ بمبدأ عا الله عما سلف !!

وليس هناك ما هو اشد اعتداء على الدستور او القانون من موقف الحكومة هذا ذلك ان الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا واجب النفاذ في حق الحكومة بمجرد صدوره ، ولا يمكن ان يكون للنشر ركنا في التنفيذ وانما اقصى ما يستفاد من ايجاب النشر ان الحكم بعدم الدستورية وهو يضع حكما قانونيا جديدا ، لابد ولن يطم به الكلفة عن طريق النشر شأنه في ذلك كشان القانون الذى ابطال .

وقد تم النشر فعلا لماسقطت اجدى الحجج .



ولو اطلع هؤلاء وهؤلاء من المفكرين ثابلية حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون ١٢٥ للتنفيذ مع وجود القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ لتبينوا ان هذا القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ في تكريسه للمعوان على مجلس النقابة كان من الاخير محل طعن بعدم الدستورية وقد تناولت المحكمة الدستورية هذا الوجه الصريح بحكم صريح مرسية حكم الابداء وهو ان انتهاء مدة مجلس النقابة بقانون امر مخالف للدستور، لانه اعتداء على الحرية النقابية المكفولة بالمادة ٥٦ من الدستور . واذا جاز في الجدل ان المحكمة الدستورية العليا لم تتعرض لهذا الوضع في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ( وهو ما لا نبلم به ) فان المبدأ الذي أرسنه يسرى على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ( الذي هو في حقيقته استمرار للقانون ١٢٥ ) وبالتالي فان حكم المبدأ في شأن اعتبار حل مجلس نقابة المحامين اعتداء على الحرية النقابية يسرى على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ سريانه على القانون ١٢٥ الذي تقرر هذا المبدأ القضائي الدستوري في شأنه والدعوى التي نعمت اياها القضاء الاداري هي مجرد مطالبة باترار هذا التأكيد وتأييد هذه النتيجة بحسب فلا يطلب منه ابدا ان يستقل او ان يقضي في الدستورية ولاهو طلب بالانفراد برأي في الدستورية وانما هي على اسوا الظروف يطبق المبدأ الدستوري الاكبر بوجه عام وذلك على اي تشريع يحاول ان ينتهك الحرية النقابية بالصورة التي بدأت بالقانون رقم ١٢٥ وتكررت في القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتأكيد اقصاه مجلس النقابة الشرعي على ان يحل محله تشكيل مؤقت .

ب - واذا كان هذا الوجه من وجوه عدم الدستورية يكفي لتأنيث القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وبالتالي فان الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا وهو حكم مبدئي يكفي بذاته لان يجرد من كل شرعية القرار الصادر بتشكيل مجلس مؤقت . ويبرر القضاء بوقف تنفيذه بوصفه عدوانا صارخا على حقوق وولاية مجلس النقابية الشرعي ، الا انه يظل لهذا المجلس الحق في ان يطلب احالة الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ برمته الى المحكمة الدستورية العليا ، حتى لا يتقيد مجلس النقابة الشرعي باحكام قانون غير دستوري في ظروف طرحة ومناقشته واصداره - وبالإضافة الى غايته غير المشروعة . وبواعثه السياسية الصارخة .

وهكذا فانه وان كانت اجابة الدعين الى طلباتهم بوقف تنفيذ القرارات الطعون فيها لا يتطلب التحقق من جدية مطالعهم بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ غير ان الدعين يصرون على طلب احالة الطعن بعدم الدستورية الى المحكمة الدستورية العليا ذلك ان ولايتهم التي ردت اليهم بالغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ سوف تتعارض بطبيعتها ( وهي مستمدة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ ) مع احكام قانون مناهض للحرية النقابية مناهضة صارخة . في العديد من احكامه ، والغاية من اصداره وهو ما يعنى مطالبة الدعين بتحررهم في ممارسة ولايتهم من احكام هذا القانون المناهض للدستور .



وجوه الطعن بعدم دستورية تصرفات الحكومة سنة ١٩٨١ :

هل يمتد هذا الطعن الى خطاب رئيس الجمهورية أو قرارات اللجان  
البرلمانية ؟

كانت قد أثرت في عريضة الدعوى التي افتتحت بها الخصومة مع الحكومة في شأن حل مجلس نقابة المحامين الشرعى - أن عدم الدستورية أو عدم الشرعية لا ينصرف فحسب الى القسانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وإنما هو ينصرف كذلك الى ما سبقه من تصرفات ادارية وقرارات برلمانية اعتبرت هئية المفوضين بالحكمة الدستورية العليا - وبحق الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وأن كانت قد انتهت الى طلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالطعن في هذه الاعمال .

لقد كانت ضمنت الدعوى المقامة من نقابة المحامين أمام محكمة القضاء الادارى طعنا في رسالة رئيس الجمهورية الى مجلس الشعب (بوصفها قرارا اداريا) ، وطعنا في قرار لجنة التحقيق البرلمانية المؤيدة بقرار من مجلس الشعب بادانة نقابة المحامين - وذلك كله بجانب الطعن في دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وقد تجاوزت محكمة القضاء الادارى النظر في مسألتى رسالة رئيس الجمهورية وقرار مجلس الشعب في شأنها واقتصرت على موضوع الطعن بعدم دستورية القانون - ولهذا السبب انتهت هيئة المفوضين في تقريرها الى طلب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الدستورية العليا في شأن رسالة رئيس الجمهورية وقرار مجلس الشعب وقد جاء في اسنهاب هذا التقرير :

وحيث ان قضاء المحكمة الدستورية العليا والحكمة العليا قبلها ، قد استقر على ان ولايتها في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للاوضاع المقررة قانونا ، والا كانت الدعوى غير مقبولة (١) وقد رسم المشرع سبيل التداعى في شأن الدعاوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا طبقا للاوضاع التى نصت عليها المادتان ٢٧ و ٢٩ من قانون انشاء المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ولم يسرد من بينها سبيل الدعوى الاصلية ولا الطلبات المعارضة التى تقدم الى المحكمة مباشرة طعنا في دستورية التشريعات ، كما ان الدعوى الدستورية - فيها يرفع به الخصوم أمام محكمة الموضوع أو فيها تحيلة هيئة المحكمة الى المحكمة الدستورية العليا من دفع ومسائل دستورية على مقتضى نص المادة ٢٩ من قانون انشاء المحكمة الدستورية العليا ، يتحدد بنطاق ما رخصت به محكمة الموضوع للمحكمة في رفعه الى المحكمة الدستورية العليا من دفع

(١) يراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٨ لسنة ٣ ق بجلسة ٦ مايو ١٩٧٢ .

\* يراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٤ لسنة ٤ ق بجلسة ٧ فبراير ١٩٧٦ .

\* يراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٣ لسنة ٣ ق بجلسة ٢ يوليو ١٩٧٧ .

\* يراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٨ لسنة ٢ ق بجلسة ٥ ديسمبر ١٩٨١ .



دستورية وفيما تحيله اليها من مطاعن دستورية الفصل فيها ولما كان القرار الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعويين الموضعين رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق ، ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١١ من أغسطس سنة ١٩٨١ - برخصا للبدعين في رفع الدعوى الدستورية ، قد حدد نطاق المسألة الدستورية وذلك بقصرها على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بتقابة المحامين ومن ثم يخرج عن نطاق الدفع الدستوري ولا يشمل نطاق هذه الدعوى ،

وما يطلبه المدعون من الفصل في مدى دستورية رسالة السيد رئيس الجمهورية وقرار مجلس الشعب المشار اليها وإذا كان هذا القرار - وهو صادر بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في الموضوع الذي ورد في رسالة السيد رئيس الجمهورية وكانت هذه الرسالة تتضمن خطابا موجها إلى السيد رئيس مجلس الشعب من بيان الأمور التي نسبت إلى مجلس نقابة المحامين ويطلب فيها السيد الرئيس إلى مجلس الشعب التحقيق في هذا الأمر وإعلان الحقائق على الشعب ، وكان كل من القرار والرسالة المشار اليهما ليس لهما طبيعة الأعمال التشريعية ولا يعتبران من القوانين واللوائح التي عهد إلى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بجهة الرقابة القضائية على دستوريتها ومن ثم يكون الطعن مباشرة بعدم الدستورية القرار والرسالة سالف الذكر خارجا أصلا عن اختصاص المحكمة الدستورية العليا ولا تبند إليه ولايتها ؛ ولما كان البحث في اختصاص المحكمة أو عدم اختصاصها بنظر الدعوى هي مسألة سابقة على البت في قبولها أو عدم قبولها ، وكان مقدان الولاية باتما أصلا من نظر الدعوى شكلا وموضوعا ومن ثم يتعين الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى في هذا الشق من طلبات المدعين .

غير أننا في التعميق على هذا الجزء من التقرير لكفنا أن :

**الرقابة على دستورية القوانين تمنى الرقابة على ممارسة الوظيفة التشريعية في كافة أشكالها وفي جميع الحالات** : - وكان مما جاء في مذكرتنا في هذا الشأن :

لا خلاف بيننا وبين هيئة المفوضين حول عدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الصادر بحل مجلس نقابة المحامين ، ولقد فصلنا في عريضة الطعن وجوه عدم الدستورية على نحو مطابق لما جاء في عريضة دعوانا ومذكراتنا أمام محكمة القضاء الإداري ، في الدعوى الغالية ضد المطعون ضدهم والتي أوقفت لاتامة هذا الطعن .

وقد خالفنا هيئة المفوضين فيما انتهت إليه من رأى أو توصية بعدم قبول الطعن في خطاب السيد رئيس الجمهورية السابق وكذلك القرارات الصادرة من مجلس الشعب سواء بإحالة موضوع الخلاف بين نقابة المحامين ونظام الحكم السابق على لجنة تحقيق برلمانية ، أو إقرار هذه اللجنة المؤيد بقرار مجلس الشعب فيما أسمى بادانة بعض أعضاء مجلس النقابة .. فلقد أخذت هيئة المفوضين في تقريرها بتفسير شيق وشكلى للقانون في حين أنه لا يجوز أبدا الإخذ بتفسير شيق للفظ القانون الوارد في تحديد اختصاص المحكمة العليا ؛ لأن الإخذ بمثل هذا التفسير الشكلى والحرى للفظ القانون سوف يؤدي إلى شل المحكمة الدستورية .. وتعطيل وظيفتها الرقابية ، ذلك أن أخرج - النصرات الصادرة من السلطة التنفيذية في اتصالها بالسلطة التشريعية وكذلك فإن



استطاع الصفة التشريعية من تلك التصرفات التي تصدر من السلطة التشريعية ، من شأنه أن — يصن هذه التصرفات جميعها تصميماً مطلقاً ضد رقابة قضائية . سواء من جانب القضاء الإداري ( إذا أخذ برأى من ينكر عليها طبيعتها الحقيقية وهي أنها قرارات إدارية ) .

أو من جانب القضاء الدستوري طالما أنها لا تعبر قوانين بالمعنى الحرفي وهذا يعني ببساطة أن هذه القرارات الصادرة من السلطة التنفيذية والمحركة لنشاط تشريعي أو برلماني وكذلك القرارات البرلمانية ( بكل ما تنطوي عليه من خطر وجوب ) سوف تكون في وضع دستوري أقوى من القوانين ذاتها وهو أمر غير مقبول طالما أن نظامنا الدستوري والاصول الراسخة للمستور والقضاء « تحظر » حصن أي قرار ، وأنه لابد وأن يكون لكل خصومة قاضياً طبيعياً . وفي يقيتنا أن الرقابة على دستورية القوانين لا يمكن أن تعني مجرد الرقابة على نوع وحيد من التصرفات الصادرة من الهيئة التشريعية وإنما لابد وأن تفهم على أنها تنسج للرقابة على كلفة أوجه نشاط السلطة التشريعية ، أي على الوظيفة التشريعية بكلها في كافة مجالاتها وأشكالها ، وهذا هو ما أخذ به القضاء الأمريكي .

يؤكد هذا النظر . أننا لو سلمنا بهذا التكيف الخطير — الذي اعتنقه هيئة المفوضين في شأن تصرفات السلطة التنفيذية ذات الصلة الوثيقة بالتشريع وكذلك القرارات البرلمانية ، فإن ذلك سوف يؤدي فضلاً إلى أن تصك السلطة التشريعية في تعاملها مع الأفراد والجماعات مسلماً ملتوياً ، يتوجب إصدار قانون بقرعيات أو الأعداء التي تتقيها تلك السلطة ، وتكتفي السلطة في هذا الشأن بإصدار قرارات برلمانية تحقق لها تلك الرغبات أو الإهداف « آمنة من أية رقابة ، وهي في نفس الوقت ما كانت تستطيع أن تصدر تلك القرارات إلا في نطاق — الوظيفة التشريعية واستغلالاً لها وانحرافاً بها .. وهذا يعني أيضاً أن الهيئة التشريعية تضع قواعد قانونية ملزمة دون تشريع . وقد تكون هذه القواعد القانونية . ولسوف تكون ذاتها تكريساً للاستبداد أو التسلط ، أو الاعتماد على السلطة القضائية بالذات في إثبات صور الاعتماد ونعني بذلك إقامة الهيئة التشريعية نفسها جهة اتهام وقضاء تلقى التهم جزائياً وتقوم هي بالتحقيق ، وتحاكم في قاعاتها غائبين عن المحاكمة ، ثم تصدر أحكامها بالمتهمة التي تراهي لها في شكل تشريعات ظالمة ! ، وتضمن تنفيذ هذه الأحكام طالما أنها لا تخضع في هذه التصرفات الطائفة كلها لاية رقابة !

وهذه النتائج كلها — وهي ليست افتراضية أو نظرية — متحققة بالفعل في الدعوى المطروحة فقد شاء نظام الحكم السابق أن يجعل من المحامين وضرب نقابتهم « قضية برلمانية » يكون فيها مجلس الشعب — عن طريق ما اسماء لجنة تحقيق أو لجنة تقصي حقائق — سلطة اتهام وسلطة تحقيق وسلطة قضاء .. وبعد هذه المحاكمة الضلالة والفكرة أصدر قراره بالإدانة ١٠٠٠ ولو أن هذا الاعتداء المتكرر لم يتوج بقانون ولو أننا أخذنا بمنطق هيئة المفوضين ، لما استطعنا القول إلام القضاء .. طالما أن هذه التصرفات الجائرة كلها ( التي لم تصدر إلا استناداً للوظيفة التشريعية ) لا تخضع لرقابة قضائية .

ومن واجبنا أن ننبه إلى هذا الخطر ، وقد أوضحنا في دفاعنا إلام القضاء



الإداري لماذا وقفت المحكمة الإتحادية العليا (الامريكية) في وجهه أمثال هذه القرارات وخصوصا ما تعلق منها بلجان التحقيق هذه ، واعتبر هذه القرارات قرارات تشريعية خاضعة لرقابته بهذا الوصف .

المطاعن بصمد الدستورية على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١

اولا - السلطة التشريعية او البرلمانية تفتصب ولاية القضاء الجنائي :

كان من بين وجوه عدم الدستورية التي اثارها نقابة المحامين ان مجلس الشعب اغتصب ولاية القضاء وجعل من نفسه قاضيا عقابيا بتهم ويحكم ويصدر الحكم وينفذ .

واستندنا في ذلك الى مايلي :

اولا - جاء في المذكرة الايضاحية للاقتراح بشروع القانون الذي تقدم به احد المحامين وهو عضو مجلس الشعب .

« ولما بدا مجلس النقابة الحالي يتصرف بالنقابة عن رسالتها ويتخذ منها مبرا يتجمع فوقه اعداء النظام والمبادئ عليه ، كما اساء اعضاء ذلك المجلس التعبير عن رأي جبهة المحامين في الخارج وبدا واضحا عجز المحامين عن محاسبة مجلس نقابهم لتعذر ذلك في ظل القانون الحالي الذي تستوجب المادة السادسة منه لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية ( المختصة ببحث سحب الثقة من النقيب ومجلس النقابة ان يعفر اعضاءها نصف عدد المحامين الامر الذي اصبح معه اجتماع جمعية عمومية غير عادية مستحيلا ) .

« لذلك طلب السيد رئيس الجمهورية في رسالة منه الى مجلس الشعب تعقيب ما نسب الى بعض اعضاء مجلس النقابة من وقائع ولما عرضت تلك الرسالة على اللجنة العامة بمجلس الشعب اوصى بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بشأن تلك الوقائع ووافق المجلس على تلك التوصية وشكل اللجنة بجلسته ١٤ يوليوسنة ١٩٨١ » .

« وقامت اللجنة بالهمة التي وكفت اليها وقدمت تقريرها الذي لبت منه اذانة بعض اعضاء مجلس النقابة والنقيب الامر الذي يستوجب انتهاء مدة المجلس الحالي ونقيبه وتشكيل مجلس مؤقت بقرار يصدره وزير العدل » .

وظاهر ان الاسباب التي حدثت بالمخرج لاصدار هذا التشريع الشاذ هي ما اسماه مقدم الاقتراح ما نسب الى نقيب المحامين وبعض اعضاء مجلس النقابة من وقائع وانحراف النقابة عن رسالتها وانتخاها مبرا يتجمع فوقه اعداء النظام والمخالفون عليه واساءة التعبير عن رأي جبهة المحامين في الخارج . وان الامر كان يقتضى حساب مجلس نقابة المحامين ، غير ان هذا الحساب قد تعذر لعدم قدرة الحكومة على تنفيذ المادة ٦ من قانون المحاماة في شأن الجمعية العمومية غير العادية .

ولهذا السبب كان الحساب من طريق مجلس الشعب الذي شكل لجنة لتقصي الحقائق قدمت تقريرا ثبت فيه اذانة بعض اعضاء مجلس النقابة والنقيب !



« الامر الذى يستوجب انتهاء مدة المجلس الحالي وثقيبه » حسب تعبير مقدم الاقتراح بشروع القانون !

فالامر من اوله حتى ينتهائه مزاعم واتهامات ، يراد الحساب عليها ، حتى اذا تمعر هذا الحساب عن طريق الجهة الوحيدة المختصة طبقا للقانون المحاماه ( وهى الجمعية العمومية غير العادية ) فقد اتفقت السلطان التنفيذية والتشريعية على ان تتوليا سويا هذا الحساب : فالسلطة التنفيذية تقدم تقرير الاتهام ومجلس الشعب يتولى تشكيل لجنة تحقيق ، لكى يصدر قرارا بالادانة ! ويصدر بهذا القرار تشريع ! !

فكان التشريع الصادر بحل نقابة المحامين هو فى طبيعته القانونية حكم صادر من مجلس الشعب فى صورة تشريع بناء على تحقيق ومحاكمة سياسية لا مثيل للنفوذها ونفصلا عن اغتصاب هذا التشريع ولاية الجمعية العمومية غير العادية ، فان مجلس الشعب بهذا التشريع - فى ظاهره - جعل من نفسه جهة القضاء ، واغتصب ولايتى جهة التحقيق والمحاكم معا ، واصدر حكما بحل مجلس النقابة دون اى سند فى القانون او الدستور ! وليس هناك فى الانتهاكات الدستورية ما هو اشد من اغتصاب احدى المؤسسات الدستورية ولاية واختصاص مؤسسة دستورية اخرى .. ولا سيما اذا تعلق امر باغتصاب اى من السلطين التشريعية والتنفيذية وظيفه القضاء .

ثانيا - ان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ هو فى حقيقته قرار فردى .

للقانون لا يمكن ان ينصب على حالة فردية .. ان ما يحل من هذا التشريع تشريعا غير دستوري ، انه فى حقيقته الموضوعية تصرف فردى وليس قاعدة تنظيمية عامة ، وهو لذلك لا يمكن ان يكون ذا طبيعة تشريعية على الاطلاق وهو وان اتخذ وصفا انه تعديل لقانون المحاماه ( وكان المفروض ان يتناول التعديل النصوص التى تضع احكاما او قواعد عامة ومجردة ) الا انه لا يشتمل الا على حكم وحيد هو حل مجلس نقابة المحامين والسماح لوزير العدل بتشكيل مجلس نقابة مؤقت ( لمدة عام على الاقل ) وهذا يعنى فى وضوح تام ان هذا القانون المزعوم لا يتضمن اية قاعدة قانونية ذات صفة عامة او مجردة تنظم الآن ومستقبلا وضعا من الاوضاع وانما يقتصر هذا القانون على حل مجلس نقابة المحامين ، وبذا يستند القانون غرضه بمجرد صدوره ، دون ان يفسح اية قاعدة موضوعية يسمح ان توصف بانها قاعدة قانونية او قانون .. ومثل هذا القانون المزعوم لا يعتبر فى نظر الفقه الدستورى قانونا على الاطلاق لان القانون لا يصدر لعلاج حالة فردية او لمواجهة حالة فردية .

فهو فى الحقيقة قرار ادارى اتخذ شكلا زائفا للقانون ، اى ان ما حدث هو ان الحكومة لكى تحصن قرارها بحل نقابة المحامين ، كلنت مجلس الشعب بان يضى صفة التشريع على هذا القرار .. ( وهو تحايل على المادة ٦٨ من الدستور فقرة ثالثة ) التى تنص على انه ، ويحظر النص فى القوانين على تحصين اى من قرار ادارى من رقابة القضاء وحقيقة التشريع المظنون فيه انه يضى الصفة التشريعية على قرار ادارى صادر من السلطة التنفيذية - او يوزع باصداره منها بحل مجلس النقابة والغرض من ذلك الحيلولة دون الطعن فى هذا القرار .



## ثالثاً - العنوان على الحرية النقابية :

اذ يخالفه القانون المطعون عليه اصلاً دستورياً آخر حيث ينطوى التشريع المطعون فيه من الناحية الموضوعية على اعتداء صارخ على الحرية النقابية وهي حرية تكفلها المادة ٥٦ من الدستور التي تنص على انه : -

« كشماء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطي حتى يكفله القانون ، فالحرية النقابية حق يؤكد الدستور في مواجهة المشرع نفسه ويؤكد قيامه على اساس ديمقراطي » ولا معنى هذا الاساس الديمقراطي سوى ان الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لتكوين النقابة ، ناذاً صغر التشريع الطعين بقصد وحيد هو حل مجلس نقابة منتخب انتخاباً صحيحاً ، وانشاء مجلس نقابة بغير الانتخاب وانما بالتعيين وحدد لذلك المجلس المعين مدة سنة على الاقل ؟ فان معناه حرمان المحايين من حريتهم الانتخابية لمدة سنة على الاقل وفي هذا اعتداء صارخ على الدستور والحريات الدستورية ليس له اى سند في الدستور او القانون » .

والواضح من مطالعة حكم المحكمة الدستورية العليا انه اكتفى بهذا الوجه وحده للقضاء بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ .

## المطاعن بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ :

اذ كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، فانها تد ولايتها الى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ولذلك اضطر مجلس النقابة ان يشير المطاعن بعدم الدستورية في الدعاوى التي رفعها طعنًا في القرارات الصادرة تنفيذاً للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ويفضح بوقفة الحكومة ان مشروع القانون الجديد للمحايه لم تعده الحكومة او تتجده بالطريق المألوف و مشروعات الحكومة ، وانما تقدم به نفر من المحايين من اعضاء الحزب في مجلس الشعب ! اى ان تدخل الحكومة في شئون نقابة المحايين لم يكن ببعاءت مشروع هو تنظيم مرفق المحايه كما تدعى ، وانما كان بقصد الاعتداء نحسب وازالة مجلس النقابة الثرمي ، وتجهيد الجول لبعض المحايين بالحزب بان يقدموا ب مشروع قانون عانسف ..

او ليس من الغريب ان يكون دفاع الحكومة امام هيئة المفوضين في الخصومة الدستورية القائمة دفاعاً من تصرف السيد رئيس الجمهورية السابق وعن مجلس الشعب ان هذا التدخل الجائر في شئون المحايين هو امر طبيعي لتبليه الواجبات المفاد على الحكومة في تنظيم المرافق العامة .

لقد قالت الحكومة في دفاعها عن القانون رقم ١٢٥ لسنة ٨١ مستندة الى قضاء في الحكة الادارية العليا انه صدر على سند من احكام الدستور ، ذلك ان تنظيم المهن الحرة هو من صميم اختصاص الدولة بوصفها قوامة على الصالح والمرافق العامة .. فاذا ما رأت ان تتخطى من هذا الامر لامضاء المهنة انفسهم لانهم اتحدوا عليه من تفويضهم نصيباً من السلطة العامة يستعينون به على تأدية رسالتهم .. فان ذلك لا يثير من التكيف القانوني لهذه المهن بوصفها مرافق عامة .. وقد رأت الدولة استخدامها لحقها في الاشراف على مهنة المحايه واختصاصها للصالح العام اعادة تنظيم مرفق المحايه وذلك باعداد مشروع قانون للمحايه ...



نهل يفوت الحكومة ان مهنة المحاماة منظمة بالفعل بقانون مضى عليه ما يقرب من خمسة عشر عاماً ، ولو حسنت النوايا لما اتخذت المصداق بين رئيس الدولة السابق ونقابة المحامين مناسبة للتعديلات الجوهرية التي أريد بها القضاء على التنظيم النقابي .

ويتضح مما تقدم أن تنظيم مهنة المحاماة على النحو الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ٨٢ لم يصدر عن الحكومة صاحبة الولاية والصفة في تنظيم المرافق العامة أو ما في حكمها ، وإنما صدر عن بضعة أفراد هم أعضاء في الحزب الحاكم وبيوعات حزبية وانتقابية ، وهكذا يبين أن الادعاء أو الاستثار وراء المهمة المشروعة والنقابة للحولة في تنظيم المرافق العامة ادعاء غير صحيح .

ان تصرف السلطة التشريعية مظهر من مظاهر غرور القوة أو نزق السلطة المطلقة ، فمن المؤسف ان بعض أعضاء هذه الهيئة يتصورون أن سلطتهم في التقنين تستطيع أن تصفى القضايا والمنازعات بجرّة قلم ! وهذه الجرّة هنا هي مجرد اجتماع عدد من أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم ويكتمل به النصاب القانوني ، للتصويت على تشريع بإعادة تنظيم أئتم مهنة حرة في مصر ، دون أن يكون المشروع صادراً عن الحكومة ( بوصفها الراعية لسكافة المرافق في الدولة ) بالتعاون مع أصحاب الشأن أنفسهم الذين يراد تنظيم مهنتهم وليس بمعرفة جهيد ! أو خمسة جهلذة ينتمون الى الحزب الحاكم ، وبياعت حزبي شديد هو الانتقام من مجلس نقابة تجراً فرغ أمره الى القضاء طالبا ادانة عدوان تشريعي لا مثيل له في التاريخ .

وهو امر يؤكد بنا لا منازعة فيه ان الباعث على اصدار القانون رقم ١٧ هو الانتقام . بسبب مواقف عامة التزمتهما النقابة في الامور القومية الخطيرة وخلفت فيها بوضوح وصراحة خط الحكومة المتخاذل والمتهلون ، وهو امر اعتبره رئيس الجمهورية الراحل في رسالته الى مجلس الشعب خروجاً على الخط القومي والوطني !

غير ان الامر لم يقف بالحكومة عند حد الانتقام من أفراد قيايين بمجلس نقابة المحامين الشرعي الذي فشلت الحكومة في سحب الثقة منه ، وإنما اشتدت رغبة الانتقام من أصحاب المهنة كلهم ، والقضاء على حريتهم النقابية ، ومنهم من ممارسة رسالتهم في الحياة العامة بحظر الاشتغال بالامور العامة ، وهو امر غير متصور في مهنة المحاماة والنقابة لمنظمة ذات طابع عام بطبيعتها ، كقناعة المحامين ولهذا جاء التنظيم النقابي في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ شاذاً كل الشذوذ قاضياً تنالها على الحرية النقابية ويشتمها وحدة المحامين ، وقاضياً على سلطة مركزية ضرورية في نقابة يمتد نشاطها الى جميع انحاء الجمهورية .

وبالإضافة الى ما تقدم فإن القانون الجديد الذي صدر بتنظيم مهنة المحاماة — بغض النظر عن الطامع الكثرة بعدم دستورية — وإن كان يخلط من القانونين رقمي ١٢٥ سنة ١٩٨١ أو ١٠٩ سنة ١٩٨٢ ، وهو وإن كان يلغى هذين القانونين ، إلا أنه لا يلغيهما بسبب عدول المشرع عن عدوانه أو إزالة آثار هذا العدوان الذي يئنثل في القضاء على مجلس نقابة منتخب ، وإنما هو الفساد مقترن بالإصرار



على استمرار هذا الأثر ويقدر أكبر من العدوان وتكثيف لضرره الشديد للتنظيم النقابي بمرته ٠٠ وفي حين كان القانون رقم ١٢٥/١٩٨١ ممدداً بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ م يصفى حساباته مع مجلس نقابة لا ترضى الحكومة عن تصرفاته ويعلن حالة نردية إذ بالقانون الجديد يضيف إلى هذا الأثر الذي أكد شرعيته ، أثراً لبدنيا ومستمرًا يتجلى في الاعتداء على التنظيم النقابي بمرته وهو تنظيم يعد من أقدم التنظيمات النقابية المهنية في مصر . وإذا كان من الحق أن الحماية - شأنها شأن كافة المهن الحرة - تعتبر مرافق عامة تملك الحكومة حق تنظيمها والإشراف عليها ، إلا أن شرط ذلك أن تحترم الحكومة الحرية النقابية المكفولة بنص الدستور وذلك بأن يكون التنظيم على أساس ديمقراطي وبطريقة ديمقراطية . ليس هذا محض بل إنّه إذا كان هناك تنظيم تشريعي قائم بالفعل يضى عليه ما يقرب من خمسة عشر عاما ، فإنه لا يجوز أن تتخذ الحكومة بين سلطة وسلم لها بها في تنظيم المهن الحرة سبيلا لإمادة التنظيم بدون مشورة أصحاب المهنة ، وإنها رغم أنهم وبطريقة مفروضة عليهم ! وما هو أخطر من ذلك ، بمناسبة صدام التعلّات الحكومة مع مجلس نقابة شرعى يمارس حقه الدستوري في تناول المسائل العامة بطريقة تحفظ اختلالاً جوهرياً مع خط الحكومة . عندئذ تكون فيه الإصرار والتكيد ظاهرة لا تحتاج إلى إنبات ، وهو انحراف يتجلى في حظر تناول المسائل العامة ، وفي أسلوب التشكيل النقابي الشاذ .

#### القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ يفسل قبة العدوان على الحرية النقابية .

لقد ضمنا عريضة الديموى التي رفعناها إلى المحكمة الدستورية العليا في شأن تنفيذ الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بعض الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - وإذا كان معظم هذه الوجوه - كما هو واضح - تنصرف إلى القانون بمرته ، ظروف وضعه ومن وضعه والغاية من إصداره . فالقانون من هذه الناحية أكثر من أن يكون تصرفاً فردياً ، أنه تصرف شخصي يتفجع بأبشع صور الإضرار في استعمال السلطة التشريعية . ونضيف إلى ما قلناه أن أحد الآثار المترتبة على الحكم الصادر بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥/١٩٨١ هو إبطال نص المادة الثالثة من هذا القانون التي كانت تنطوي على تكليف أو تفويض مجلس النقابة المؤقت بأعداد مشروع قانون الحياه .

ولهذا النص وإبطاله آثار بعيدة المدى في شأن دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م .

لما اتص ذاته فقد كان يربط ربطاً وثيقاً بين إنهاء مدة مجلس نقابة المحامين وبين أعداد المجلس المؤقت الذى شكلته وزارة العدل بموجب مشروع قانون الحياه الجديد . وبالفعل قام هذا المجلس المؤقت بأعداد مشروع قانون لم ترض منه الحكومة فأقبلته وعهدت إلى قلة من المحامين بأعداد مشروع قانون آخر . وهى مخالفة صريحة لنص المادة الثالثة من قانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ تدّين تصرف الحكومة بالتلاعب في مجال التشريع ، لأنها تفزع رغبة التكوين بالمحامين والبحث بالتنظيم النقابي ،



حيث تتظاهر بان انتهاء عمل مجلس النقابة الشرعى مرتبط بان يفسح المجلس المؤقت الذى يحل محله مشروع قانون المحاماه الجديد . حتى اذا تم لها استصدار التشريع الجائز بانها مدة مجلس النقابة ، عطلت نص هذا التشريع الخاص بوضع مشروع قانون المحاماه بمعرفة التشكيل النقابى المؤقت وعلى الرغم من زيفه واصطناعه ، فإنه تشكيل مؤقت يحل محل التشكيل النقابى الشرعى على اى حال وهو بهذا الوصف اقرب الى الحرية النقابية من ان ينفرد - دون مثلى المهنة - قلة من المحامين لا شأن بمتنفع لهم بين ابناء المهنة وكبار رجلاها ، بوضع قواعد ممارسة المهنة !

والا كانت لهذا النص كل هذه الدلالة الهائلة فى شأن وضع تشريع جديد للمحاماه فان لابطالها دلالات اخطر . ذلك ان المحكمة الدستورية العليا - وقد قضت بعدم دستورية نص المادة الاولى لما تضمنه من اهدار للحرية النقابية ، رأت ان تهد تائجها هذا لخصوص القانون كله ، بوصفها متخذة على الحرية النقابية ... وبالذات بالنسبة للمادة الثالثة ، فان المحكمة الدستورية وهى تبطلها تفصح فى تقديرها انه لا يجوز لمجلس نقابة مؤقت معين من قبل الحكومة ان ينفرد بوضع تشريع جديد للمحاماه ! فما بالنا وقد انفرد حوالى خمسة عبقرة من حزب الحكومة بوضع هذا التشريع !!

وقد اثبت المحكمة الدستورية العليا وفى عبارات صريحة وقاطعة محاولة قيام الحكومة بطريق غير مباشر ( عن طريق مجلس نقابة مؤقت حكومى ) - او بطريق مباشر وضع تشريع للمهنة لا يؤخذ فيه رأى اصحابها وعن طريق مثليها التشريعيين المنتخبين انتخابا حرا . فانشاء النقابات على اساس ديمقراطى طبقا للمادة ٥٦ من الدستور لا يشجب فحسب تدخل الحكومة او المشرع فى التنظيم النقابى المشكل بالارادة - الحرة وانما هو يشجب كذلك تدخل الحكومة فى التنظيم التشريعى للنقابة المهنية منفلة هذا الاساس الديمقراطى ولقد سلمت المحكمة الدستورية العليا بما دافعت به الحكومة من سلطاتها فى التشريع فى شأن النقابات المهنية ( ومنها نقابة المحامين ) ان انها تعد من المرافق العامة التى تخضع لاشراف الدولة على النحو الذى يحق لها معه وضع القواعد اللازمة لتنظيم تلك المرافق ومراقبة نشاطها ومسا بترفع من ذلك من تحويلها سلطة على مجلس النقابة ، الا ان المحكمة الدستورية قد نهت المشرع الى وجوب التزام الاصول الديمقراطية فى هذا الشأن فقالت :

« ان تنظيم المرافق النقابية باعتبارها من الشخصا القانون العام وان كان يدخل فى اختصاص الدولة - بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة - الا ان هذا التنظيم يلزم ان يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التى ارساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ على ما سبق ذكره » .

ولا يستتبع هذا القضاء احترام التشكيل النقابى المشروع فحسب ، وانما لابد من اخذ رايه فيما يواد ادخله من تعديلات على التنظيم . انتهى استنادا الى بحرييات ديمقراطية اخرى اكدتها المحكمة الدستورية فى قضائها وهى بحريات الرأى والانتخابات وممارسة الحقوق العامة ومن بينها الاسهام فى اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم فى ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة . ( المواد ٤٧ ، ٦٢ ، ٨٧ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٦ ) ، كومؤدى ما تقدم ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ قد وضع بالمخالفة لما كتبت



تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ من ضرورة القيام به عن طريق تشكيل نقابي ، وهذا اضعف الإيمان بالنسبة لاحترام ما توجبه المادة ٥٦ من الدستور والمواد الأخرى التي تكفل الحريات في مجتمع المرفوض انه ديمقراطي ... وحتى هذا القناع المشفاه من الديمقراطية ( وهو تكليف هذا التشكيل النقابي المؤقت بوضع مشروع قانون المحاماة الجديد ) . لم يتحمله نظام الحكم السابق فمزقه وأصدر قانونا عن طريق خمسة محامين من أعضاء الحزب الحاكم لا يتحقق لهم حتى وصف التشكيل النقابي المصطنع الذي يجعل له بعض الصفة في وضع قواعد تنظيم المهنة !

وهذا وجه من وجوه عدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ينصب على القانون برمته ، يبرز ويؤكد الغلبة غير المشروعة وبواصت الكراهية والانتقام التي تجسعت خلف مشروع القانون الذي نوقشت مواده التي تزيد على مائتي مادة في أقل من خمسة أيام وصدق عليه يوم عطلة رسمية وقبل سفر رئيس الدولة الى الخارج بما لا يزيد عن ساعتين ونشر في نفس يوم العطلة !!

غير انه بجانب تلك الوجوه العادة بعدم الدستورية التي تهدم كيان القانون كله واسسه فقد يكون من الضروري الإشارة الى بعض لمصوله وأحكامه على وجه الخصوص : فلقد انقضت الحكومة بما لا يزيد عليه من وضوح من رفعتها في القضاء على الكيان المتميز للجمعية العمومية في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فعندما أريد ان يسند الى الجمعية العمومية غير العادية اختصاص استثنائي وخطير هو سحب الثقة من مجلس نقابة شرعى فلقد امتدت يد العبث الى تحديد العدد المطلوب من المحامين لصحة انعقاد هذه الجمعية فبعد ان كانت تعدد طبقا لجميع المقربين في الجدول أصحاب حق الانتخابات أصبحت طبقا للمادة ١٢٩ من القانون الجديد يصح انعقادها بألف وخمسمائة عضو فقط وهذا هو نفس العدد الذي يتطلب في عقد الجمعية العمومية العادية طبقا للمادة ١٢٤ من القانون الجديد ! وهذا يعني انه المشرع لم يول للجمعية العمومية غير العادية في مجال سحب الثقة أى أهمية رغم خطورة الموضوع الذي تعقد من أجله ، وانما يكتفى لصحة انعقادها بنفس العدد الذي يتطلب لمعد الجمعية العمومية العادية لاتفه الأمور أو اقلها أهمية .

وما اكتفت احكومة بالتهينة لنفسها بالعبث والتدخل في توجيهات الجمعية العمومية عن طريق اقلية معدية تستطيع ان تحشدوا أو ان تشتري ولاهها ، وانما هي قد مدت هذا الاقزام المتعمد والهشاشة المقصودة للتشكيل النقابي الى مجلس النقابة نفسه فمجلس النقابة طبقا للمادة ١٣١ يشكل من نقيب المحامين ( ويشترط ان يكون مقيدا بالنقض ) وستة من المحامين المقربين لعدى النقض وستة من المحامين المقربين لدى محاكم الاستئناف وعضو واحد عن كل دائرة محكمة استئناف المقنين لدى محاكم الاستئناف دون غيرها ! ! أى ان عدد المحامين المقربين بالنقض في مجلس النقابة سبعة فقط ! وهو بذلك يمثل اقلية ضعيفة لاصول لها ولا قوة هكذا صار تشكيل مجلس النقابة . هزلا لا يتكون معظمه من كبار رجال المهنة ( من المقنين امام محكمة النقض كحد ادنى لسنوات طويلة ) . وانما أصبحت الغالبية من حديثي التخرج الذين يكتفى بتقيدهم في الاستئناف أى بعد تسع سنوات فقط من التخرج !!



وتفرض الحكومة نوابها السيئة ضد المحامين المادة ٢٣٢ التي تنص على انه لا تسرى احكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات اعضاء النقابة للبحث فيها لا ، يخرج من اهداف النقابة المحددة بهذا القانون ! ونستطيع ان ندرك اهداف الحكومة من وضع هذا النص اذا عننا بالذاكرة الى ما كانت تعتقده نقابة المحامين من ننوات . لمناقشة المشكلات القومية الكبرى ، وكيف ان عقد هذه النوات هو الذي دفع الرئيس الراحل الى اعلان حريه على مجلس النقابة واصدار قانون باتباء مدته . ولئن كانت المادتان ١٢٦ و ٢٢٢ من القانون تحددان بطريقة مبهمه اغراض عامسه للنقابة الا ان المادة ٢٣٢ توضح ان ثمة غايات معينة لنقابة المحاماه لا يجوز لها الخروج عنها وان كانت قد غلفت هذا التقييد لنشاط النقابة بمعارات عامة وغامضة في الامور الخارجية ! وقد ظهر هذا التقييد الواضح في المادة ٢٣٢ التي تتحدث عن الاجتماعات التي تعقد في النقابة وقد حشرت في ذاكرة الحكومة ذكرى تلك الاجتماعات التي عقدتها النقابة لمناقشة الامور القومية والعامة . ولما كان هذا القانون يحول وقته دون تدخل البوليس في هذه الاجتماعات التي كانت تتبع بحرية خاصة فقد كان الحزب يبعث وغوده من البلطجية لمحاولة انسداد هذه الاجتماعات ! ولكن القانون ١٧ لسنة ٨٣ قد اعتدى ، الى الحل البوليسى بحيلة بسيطة تجوز على السذج وينبو وكائنا برامة في الصياغة فلم تسلم بحرية الاجتماعات الا للمحامين ( وبعدهم ولذلك ان مجرد فتح الدعوة لمرم ستستقط هذه الحياة ) وفي الامور المهنية البحتة . وتلك المسائل الخارجية العامة اى نميا لا يخرج من اهداف النقابة المحددة بهذا القانون . وظاهر ما في هذا النص من مجافاة لاحكام الدستور وتقاليد الديمقراطية وتقييد شديد لنقابة المحامين التي هي بطبيعة تكوينها وثقافتها عقل الاسمة الفكر وضهيرها المستيقظ لما يبيت للشعب من خطط عدوانية وتآمر على حرياته واقوانه ! ولهذا السبب لا يجوز ان ينظر الى دستورية المادة ٢٣٢ من القانون رقم ١٧ لسنة ٨٣ الا في ضوء التجربة المريرة التي مرت بها منذ ان مصف بنقابة المحامين القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، ولعل خير ما يفضح النوايا السيئة لحربة الاجتماع والحرية النقابية وحرية الراى وحق نقابة المحامين بالذات في مناقشة الامور العامة ، هذا التهمم الشديد ( الذي احتوته رسالة رئيس الجمهورية الراحل الى مجلس الشعب ) على مجاس نقابة المحامين لتجرؤه على مناقشة الامور القومية والعامة على نحو يخرج على خط الحكومة وتفكير الرئيس الراحل وهذه الرسالة ( قد اعتبرتها هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا ) جزءا من الاعمال التحضيرية للقانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ نسلط الضوء على الخطة الميئة للمصف بحرية نقابة المحامين وحقها في تناول الامور القومية وهي تمنع بدون شك هذا الحكم الجائر والمفضوح ( في المادة ٣٢٢ من قانون المحاماه الجديد ) بصدمة الدستورية الصارخ .

هذا بالإضافة الى حرمان الاغلبية العظمى من شباب المحامين من حقهم الدستوري في الانتخاب والترشيح !

رابعا - صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ واثره على وضع مجلس النقابة الشرعى .

صدور قانون جديد بتنظيم مهنة المحاماه وهل هو خاتمة المطاف في حرب تشنها الحكومة على احدى الهم الحرية !



ان الحكومة في مسلكها هذا الاخير كشفت التناقض عن هذه المشروعية او سيادة القانون المدعاة مبداً مرشداً لها في ادارة شئون البلاد والعباد .. فالحرب التي بدأت بشئها منذ بدايات سنة ١٩٨١ على مجلس نقابية المحامين هو عنف غير مشروع با رسنه سلطة الدولة وهو من قبيل الارهاب بالتقنين ، اي ان لا يكون القانون مقاييساً للعادلة في التنظيم وانها يكون اداة مسخرة للظلم ، حتى اذا رفض المظلوم ان تخفف به الدولة ولجا الى القضاء . لم يقلل نظام الحكم السابق ابداً ان يكون طرفاً في قضية تطرح على القضاء لانه كان مصمماً منذ البداية على ان يسفر سلطاته في تصفية من يعدهم خصومه السياسيين : ففي المجال السياسي الصمام استغسل المادة ٧٤ من الدستور في مذبة سبتمبر ١٩٨١ ، وهو عنوان ، خطير يصل الى حد الانقلاب الدستوري شجبته محكمة القضاء الاداري بشدة .

اما في مجال التقنين ، فقد اراد ان يسخر مجلسه التشريعي في التصفية القانونية للقضايا المعالة المطروحة .. ! وتحت هذا الوهم الاخير تصور مجلس الشعب انه يستطيع ان يحصن اعتدائه على الحرية النقابية ونقابة المحامين ، بالاسراع في اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم مهنة المحاماة .

وهذا الذي قام به مجلس الشعب — بمناقشة مشروع قانون وضعه بعض اعضاء الحزب الحاكم ، وبالسرية الهائلة والانتهاك من اقرار ما يزيد عن مائتي مادة في اقل من اربعة ايام وقبل نظر هذا الطعن .. هذا الذي قام به مجلس الشعب باسماء متعددة الوجوه :

واحد وجوهاً انه ينبغي عن لحد في الخصوصية لا مضي له .. اذ اى منطق ديمقراطي او غير ديمقراطي يسمح للسلطة التشريعية ان تستغل موقعها السامي في الدولة او ان تسمح للسلطة التنفيذية ان تستغل هذا الموقع السامي والوظيفة التشريعية الرغيمة لكي تنحز حرباً — لا تكلفو فيها على احدى النقابات المهنية او على بعض افسراد قياديين في مهنة ما .. !

ووجه ثان للامانة ان تصرف السلطة التشريعية مظهر من مظاهر غرور القوة او نزق السلطة المطلقة ! فمن المؤسف ان بعض اعضاء هذه الهيئة تصور انهم يستطيعون بالتقنين ان يصفوا القضايا والمزامات بجرة ظلم ! وهذه الجرة هنا هي مجرد اجتناع يعتده اعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم ، ويكمل به النصاب القانوني ، لتصويت على تشريع ينظم أقدم مهنة حرة في مصر دون ان يكون المشروع صادراً عن الحكومة ( بوصفها الرامية لكافة المرافق في الدولة ) ، بالتعاون مع اصحاب الشأن انفسهم الذين يراد تنظيم مهنتهم بمعركة جهز فرد او خيبة ينتهون الى الحزب الحاكم ، ونبياعث حزبي شديد هو الانتقام من مجلس نقابة تجراً فرفض امره الى القضاء طالبا اداة عدوان لا مثيل له في التاريخ .

ولم وجه ثالث للامانة والذي اجمع وجوه المساء وهو ما ينضج قصد التحدي والامتهان لسلطة القضاء .. ان الاصرار والعجلة في اصدار قانون باعادة تنظيم مهنة المحاماة قبل نظر طعن مجلس النقابة يشكل في حقيقته ما اصطلح على تسميته في القضاء الاتجوا سكسوني بجريمة اجتياز المحكمة .



غير أن ما يزيد من حساسية الامتحان الذى يمثل القانون الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، أن جريمة احتكار المحكية يتكون ركها المادى من تصرف فردى يصيب محكية او قاضيا بأذى معنوى .

أما ما فعله مجلس الشعب فهو أخطر من هذا بكثير ... انه تصرف جماعى صادر عن أعضاء السلطة التشريعية ، يقصد امتحان السلطة القضائية كلها .

وإذا كان يحدث فى بعض الدول أن يتدخل المشرع بصورة نادرة للغاية — فى عمل القضاء وفى صدد بعض القضايا المطروحة أو التى حكم فيها على نحو معين « فإن هذا التدخل مذموم ومناهض للدستور . وهو قد ينفذ سياسيا فى تلك الدول التى لا يوجد فيها قضاء دستورى لامتحانات تمس بعض المصالح القومية .

والأمر عندنا مختلف تماما .. ذلك أنه إذا كان تدخل المشرع قد تم بمناسبة خصومة مطروحة على القضاء الدستورى ، فإن هذا التدخل يعتبر اجسما صورة من صور الاعتداء لأن الخصومة الدستورية ليست خصومة مدنية ، وإنما هى خصومة موضوعها قانون أو عمل تشريعى منهم بعدم الدستورية ، نهي إذن خصومة قومية وليست فردية ، عامة وليست خاصة ، ومحاولة صيد القضاء الدستوري عن الفصل فيها بقانون هو فى حد ذاتها اعتداء منكر على حق الأمة كلها فى ادائه قانون غير دستوري ، ومسلح بمشرع منحرف ..

وهى كذلك اعتداء على سلطة القضاء الدستوري وكرامته ، وتتطوى علم . معنى التحدى له فى أن يحاول بسط حمايته على المواطنين والشرعية الدستورية من خلال الرقابة التى كلفت له بنص الدستور ..

أن الطعن بعدم دستورية قانون مالا يعنى محسب أن هناك قانونا يحاكم الملم للقضاء الدستوري . بتهمة ارتكاب جريمة مخالفة للدستور وإنما يعنى هذا الطعن كذلك ، أن المشرع منهم بانتهاك الدستور ، ولذلك فإن اصرار المشرع على المضى فى المخالفة أو تحصين تصرفه غير المشروع ، لا يمكن أن يعنى أقل من قدرة المتهم على طرد قاضيه من منصة القضاء !

أثر صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على تشريع محل طعن بعدم الدستورية

تنهى هذه المقدمة بيان الابعاد الحقيقية لمشكلة دستورية دقيقة تتعلق بأثر التشريع ( الذى يلغى تشريعا مطعونا بعدم دستوريته ) على الخصومة الدستورية وقد اكسدا فى فاعنا للتحقق التالية :

(١) أن الخصومة وقد اتصلت بالمحكية ، ففى لا يمكن أن تلقى بغير اسباب الانتفاء القانونية والمقررة فى فقه الاجراءات .. ولا يمكن أن تنقضى بصور قانون خاص بها فإذا كان هناك تشريع قديم وكانت هناك خصومة دستورية قد انعقدت فى ظل طمنا فى تصرف تشريعى تم فى ظل هذا التشريع القديم . فإن صدور تشريع جديد يحل محل التشريع القديم ، لا يمكن أن ينهى هذه الخصومة .. لأن التشريع الجديد يفرض دستوريته — لا يسرى بأثر رجعى ، وهو بصومه (لأن المفروض أنه يضع قواعد



عامة بتنظيم المهنة ) ، لا يمكن أن ينظم أو يتناول شرعية التصرف التشريعي الخاص الذي يظل محكوما بالتشريع العام الترخيص الذي صدر في ظله وتقاس شرعيته دستوريته في ضوء القواعد القانونية التي كانت قائمة وقت صدوره

(ب) وحتى إذا جاز في الجدل أن يكون التشريع الجديد قد صدر بمسائر رجعي ليحكم تصرفات قانونية سابقة على صدوره ، ومع التسليم بوجود نص خاص في قانون المحاماة الجديد قد مالح القانون موضوع هذه الخصومة الدستورية بأن ماله هذا النص أو القانون لا يمكن أن تنقضي به الخصومة أو أن ينزعها من قاضيها :

فالتشريع أو النص الذي يصدر خصيصا لانهاء خصومة دستورية - غير دستوري من حيث عدوانه على القضاء وتدخله في الفصل في خصومة مطروحة عليه .

وهو غير دستوري كذلك من حيث أنه تشريع بحالة فردية يتناول في عسدم دستوريته مع القانون نفسه موضوع الطعن - من حيث انتقاره الى العموم والتجريد .

وحتى إذا غسر النص الوارد في التشريع الجديد بإلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بما يعني عدم السماع أو بحظر رفع الدعوى أو منع المحاكم على أي وجهه من الفصل في نزاع بعينه أو نزاعات بعينها ، فإنه يكون - طبقا للقضاء الدستوري المستقر - غير دستوري .

( ج ) وبالإضافة الى ما تقدم فإن الخصومة الدستورية إذا كانت حسب تصوير الحكومة في دفاعها خصومة فرعية - وبما كانت أقرب الى أن تكون مقصلا *question prejudicielle* ، في مسألة أولية .

وبفض النظر عن استتلائية المحكمة الدستورية العليا الكاملة من - القضاء العادي ، فإن هذا الأخير يظل مقصلا بالدعوى الأصلية التي يتوقف الفصل فيها على الفصل في الخصومة الدستورية . ولهذا السبب فإن تلك الصلة الوثيقة بين الخصومتين الأصلية والفرعية تصد كثيرا من سلطة المحكمة الدستورية العليا في التصرف في الخصومة الدستورية على نحو يكون قد أثر في الخصومة الأصلية وفي عبارة أخرى أنه ليس من الجائز قانونا أن يطلب من المحكمة الدستورية أن تحكم - مثلاً - بانتفاء الخصومة الدستورية أو القول بأنها أصبحت غير ذات موضوع ، بسبب تشريع جديد وطارئ ، لأنها لو فعلت لكانت تكون حجبت القاضي الأصلي أو منعه من أن يفصل في موضوع الدعوى التي هو قاضيها ، ويكون قضاء المحكمة الدستورية العليا في هذه الحالة قضاء في كامل الخصومة المطروحة على القضاء في حين أن هذه الخصومة بكاملها تخرج من ولاية المحكمة الدستورية . ولا تختص المحكمة الدستورية إلا بجزيئة منها فقط هي الطعن بعدم دستورية التشريع القديم الذي أُلغى

( د ) أن الخصومة الدستورية وهي تنصب على عمل تشريعي ، إنما تعالج منازعة توأما توأمر وعدم توافر الشرعية الدستورية في القانون المطعون عليه بعدم الدستورية . وهذه الولاية القضائية لا يمكن أن تسلب من قبل المشرع بتصرف



تشريعى لاحق لا يقصد تصحيح الوضع القانونى ، وانما يقصد تكريس المخالفة الدستورية ، وصمد المحكمة الدستورية عن ان تشجبها .

وحى اذا جاز فى الجدل ان تدعى الحكومة انه لم تعد هناك جسدى من الاستمرار فى الفصل فى الخصومة الدستورية المطروحة ( بعد ان صدر تشريع جديد يغير الاوضاع ) وانه حتى اذا صدر حكم بعدم دستورية القانون الخاص بجل مجلس النقابة ، فان مثل هذا الحكم لن ينفذ عينا فى ظل قانون جديد يفرض تنظيميا جديدا ويحدد موعدا لانتخابات جديدة . الخ . الخ ولو انه دفع بذلك ، لكان من الواجب عندئذ ان يواجه الدافع ، بأن هذه الامور كلها التى يثيرها لا شأن لها بقيام الخصومة ولا هى مؤثرة او فى وجودها او فى مصلحة رافعا فى الاستمرار فيها حتى تحسم فضائيا . فهذه الاعتراضات كلها انما تنصرف الى نتائج الحكم او قابليته للتنفيذ منسب اى انها تتعلق فقط بالمرحلة التالية للفصل فى الخصومة . . . وسواء رفخت الحكومة لحكم المحكمة الدستورية او لم ترضخ استنادا الى تصرف تشريعى ثابت به تحوطا بعدم تنفيذ قضاء المحكمة الدستورية فان هذا ليس من شأنه أبدا ان يحصل بين هذه المحكمة والاستمرار فى نظر الدعوى والحكم فيها بغض النظر عن مصير حكمها وهى احترام المحكمة لسه .

والا فان المحكمة اذا هى استجابت الى الحكومة وحكت باعتبار الخصومة منتهية او منقضية استنادا الى التشريع الذى اصبرته الحكومة ، فانها بذلك تكون قد قضت قضاءها تسليها بسلامة هذا التشريع الجديد او دستوريته على الرغم من انه مطعون فيه بعدم الدستورية الصارخ .

ان الغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ( المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ) لا يعنى ان القانون الجديد يستطيع ان يغسل ببساطة دماء الضحية ، وان يطلق صراح القانون الجانى او تبرئته ويغلى ساحته فلا يملك المشرع - او اية سلطة فى الدولة ان تقنن محراب العدالة فى هذا القضاء . وان تستط القضاء من مضتهم الرفيعة وان تطردهم ولا تقول لهم : انصرفوا فلا قضية ولا قضاء !

ان المبادئ المستقرة فى القضاء الادارى - ودعوى الالغاء تشابه فى كثير من خصائصها وبالمعنى - الخصومة الدستورية ، ان صدور قرار ادارى آخر بالغاء القرار الادارى المطعون فيه لا يحول بين القضاء وبين استمرار نظر الدعوى لسكى ينفصل فى شرعية او عدم شرعية القرار المطعون فيه . حتى وان كان قد الفى عملا وحتى ان صار حكم الالغاء اقرب الى ان يكون حكما افلاطونيا حسبها قال احد مؤلفى الدولة الفرنسيين المظام .

والاخر كذلك من باب اولى بالنسبة للخصومة الدستورية ، وبالقوات بالنسبة لقانون مطعون فيه بعدم الدستورية ، فاذا بالمرشح - لكى يحول بين القضاء وبين دسغه بهذه الوصفة يقوم بالغاء هذا التشريع . . . ولو ان القضاء الدستورى سمح بان تنزع منه وظيفته بهذه الطريقة الفظة ، لوجب ان تغلق هذه المحكمة الرغيمية الشان ابوابها : لانها عندئذ سوف تستسلم ان اقيمت لحاسبتها ورقابة اخطر تصرفاته شانها وهى القوانين .



بل ان هذا التدخل التشريعي هو بحسب ذاته دليل جديد او وجيه جديد من وجوه الطعن بعدم الدستورية ، يضاف الى ما يكون قد ضمن في مريضة الطعن من وجوه واسباب ، وهو كذلك يؤكد بما لا منازعة فيه انه يمكن ان يكون هناك عيب خطير هو الانتحراف في استعمال السلطة التشريعية حيث يتوافر الدليل الاكيد على بواحي الانتقاص .

ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بوصفه محاولة لانهاء الخصومة الدستورية عن طريق قانون غير دستوري هو تدخل من جانب المشرع (والحقيقة هو السلطة التنفيذية ) في أعمال القضاء .

ان المحاولة الخالية المكرسة لانهاء هذه الخصومة الدستورية ليست المحاولة الاولى وهي في تقديرى لن تكون الاخيرة .. فقد سبقت المحاولة الراهنة محاولة سابقة جرت احداثها ايام هيئة مفوضي الدولة وذلك باصدار القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ م والذي لم يفعل — كما قالت هيئة المفوضين بحق — اكثر من تعديل نص واحد فقط في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ هو النص الخاص بتشكيل المؤقت .

واذا كان المدعون قد رفعوا دعوى اخرى طعنا في القرار الجديد بتشكيل مجلس نقابة مؤقت ، فان هيئة المفوضين قد انتهت الى انه لا تزال للمدعين مصلحة في الاستمرار في هذه الدعوى في ضوء الطلبات الاصلية التي كانت مرفوعة طعنا في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ م — وكذلك في ضوء الطلبات المعدلة بالتعويض . وعلى اساس ان الفكرة الاساسية التي يتبناها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، قائمة في القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ م .

والآن وقد صدر تشريع كامل بتنظيم مهنة المحاماة من بين احكامه النص على إلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فهل تظل للمدعين مصلحة في استمرار نظر هذه الخصومة ؟

ان الحكومة تتوهم انها بتسخير اغلبيتها البرلمانية في اصدار قانون يلغي القانون المطعون فيه تستطيع ان تنهى الخصومة الدستورية .. ويؤسفنا ان نقرر ان مفتي السلطان يخونهم التوفيق ويخطئون حكم القانون .

**الاستقلال التام للخصومة الدستورية امام قضائها :**  
عن تصرفات المشرع في مجال القانون المطعون بعدم دستوريته

لا بد وان تؤكد ان الالفاء التشريعي لقانون مطعون بعدم دستوريته وينظر امام المحكمة الدستورية وانتمت في شأنه خصومة قضائية .. هذا الالفاء لا يؤثر البتة في هذه الخصومة .. وذلك لان لكل من المشرع والقضاء — في مسدد تشريع مطعون بعدم دستوريته مجاله المستقل الذي يعمل فيه .

**غالبية وشأنه في ان يلغي التشريع لو ان يبقيه ، وهو اذا إلغاء وكان الطعن**  
فيه ينظروا ايام القضاء الدستوري ، فان هذا الالفاء لا يمكن ان يرفع يد



القضاء عن الخصومة الدستورية التي اعتقدت والتي لا يمكن أن تنقضي بالقضاء التشريعي .

وحتى اذا كان المشرع في قانونه الذى الذى به التشريع المطعون بعدم دستوريته صرح بأن هذا الالغاء مقصود به منع المحكمة الدستورية من الاستمرار في نظر الطعن فان هذا النص الصريح ، لا يجوز الالتفات اليه ، لانه يمثل عندئذ اعتداء صريحا على القضاء ، وتدخل في أعمال السلطة القضائية محظور صراحة بالدستور حيث تنص المادة ١٦٦ منه على انه .. لا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة .

وإذا كان تدخل المشرع في أعمال القضاء أمرا غير مشروع ، فانه في مجال القضاء الدستوري أمر بالغ الخطورة يصل الى حد التبرد أو الانقلاب الدستوري لانه يعنى شل مؤسسة من المؤسسات الدستورية تتميز بطابع خاص وبتميز : تجمع بين صفتها الحكم بين السلطات ، وبين صفتها القضائية .

وهذا التميز واضح في نصوص الدستور تنسبها التي عالجت القضاء الدستوري وهو ما أكدته الفقه الايطالي في شأن وضع قضائهم الدستوري وربوا عليه نتائج خطيرة .

#### عدم تأثير الخصومة الدستورية بصدور قانون يلغى القانون المطعون فيه بعدم الدستورية

ان صدور قانون جديد بالقضاء القانون المطعون بعدم دستوريته ليس من شأنه ان يؤثر على أى وجه على الخصومة الدستورية لو ان ينهيها . . ذلك ان الهدف من هذه الخصومة واصدار حكم فيها أمران لا يتحققان على الإطلاق بعمل من أعمال المشرع وانما يتحققان بحسب يعمل المحكمة الدستورية وهذا .

**فالهدف من الخصومة الدستورية هو البحث في شرعية او عدم شرعية القانون المطعون فيه ولهذا السبب فان الطلب في هذه الخصومة ليس طلبا بالقضاء القانون وانما هو طلب الحكم بعدم دستوريته . . وهو ما يعنى ان الالغاء التشريعي للقانون لا يمكن ان يحقق الهدف من الخصومة الدستورية بل ومن اقلية قضاء دستوري مهمته هي رقابة العمل التشريعي ومنح معاينه ، وخطاياه بل قد يكون الغاء القانون (المطعون فيه بعدم الدستورية) مقصودا به تعطيل وظيفة المحكمة الدستورية ومنعها من ان تقول كلمة الدستور في القانون الملغى . وهذا هو شأن القانون الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ .**

وإذا كان الالغاء التشريعي لقانون مطعون فيه بعدم الدستورية لا يحقق الهدف من الخصومة الدستورية ، فانه كذلك يختلف في آثاره عن الحكم القضائي بعدم الدستورية وهو هذا الاختلاف الذى يمنع المشرع أو الحكومة الى ان تصدر القانون الملغى للحيلولة بين القضاء وبين ترتيب الأكلار الضرورية بسبب دفع بهذا الشأن بعدم الدستورية .



**الانقضاء التشريعي لقانون** لن يعنى أكثر من انتهاء أثره منذ صدوره أما الانقضاء الماضية الفالحة فأنها تكون قد تحصنت بهذا الانقضاء ، لو لم تستمر الحكمة وتواصل نظرها للطن ولهذا السبب فإن انقضاء القانون — وخصوصا إذا كان قانونا نرديا ويواجه حالة فردية بالذات — أن يقصد به سوى حماية آثار هذا القانون التي تولدت منذ صدوره حتى انقضاءه وتحصين هذه الآثار . وانقضاء الشريعة على ما هو غير شرعى وغير دستورى .

**أما الحكم بعدم الدستورية** ، فإنه يعنى بطلان التشريع منذ صدوره . وهو ما يسمى بالآثر الرجعى لحكم الانقضاء العيى . وهو ما يقصد المشرع بمنعته بتفعله بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ .

فإذا كان هناك تشريع قديم وكثت هناك خصوصية دستورية قد انمقدت فى ظله طمنا فى تصرف تشريعى تم فى ظل التشريع الجديد ( الذى يحل محل التشريع القديم ) بفرض دستوريته لا يسرى بالثر رجعى ، وهو بمبوبة (لأن المفروض أنه ينسبع قواعد عامة بتعليم المهنة ) ، لا يمكن أن ينظم أو يتناول شرعية التصرف التشريعى الخاص الذى يظل محكوما بالتشريع العلم القديم الذى صدر فى ظله وتقاس شرعيته ودستوريته فى ضوء القواعد القانونية التي كانت قائمة وقت صدوره .

وحتى إذا جاز فى الجدل أن يكون التشريع الجديد قد صدر بالثر رجعى ليحكم تصرفات قانونية سابقة على صدوره ، ومع التسليم بوجود نص خاص فى قانون الحماية الجديد قد عالج القانون موضوع الخصوصية الدستورية الخاصة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ م فإن مثل هذا التشريع أو النص الذى يصدر خصيصا لانتهاء خصوصية دستورية — غير دستورى من حيث عدوانه على القضاء وتدخله فى الفصل فى خصوصية بطروحه عليه .

وهو غير دستورى كذلك من حيث أنه تشريع بحالة فردية يتناول فى عدم دستوريته مع القانون نفسه موضوع الطمن — من حيث افتقاره الى العموم والتجريد .

أما أن اعتبر النص الوارد فى التشريع الجديد بالفساء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لا يمكن أن يفسر على أحسن الفروض إلا بأنه تشريع بعدم السماع أو بحظر رفع الدوى أو منع المحكم على أى وجه من الفصل فى نزاع بينه أو نزاعات بينهما وهو بهذا الوصف وطبقا للقضاء الدستورى المستقر — غير دستورى .

### الحكمة الدستورية العليا إحدى المؤسسات الدستورية :

**والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ هو عنوان عليها**

يقول المستشار « جرهارد ليهولتر » فى بحث له عن المحكمة الدستورية — الاتحادية فى ألمانيا الغربية بعد أن أوضح أن هذه المحكمة هى إحدى المؤسسات الدستورية فى النظام الدستورى .

داخل إطار النظام الدستورى ، يعد الاستقلال مكونا أساسيا فى مفهوم العضو الدستورى وقد ورد فى أقوال المحكمة : « أن عضوا دستوريا لا يمكن من وجهة نظر نظامية أو تنظيمية ، أن يجعل معتادا على عضو دستورى آخر أو أن يخضع



له . ببالنسبة للهيئات الدستورية . ومن الناحية الدستورية ، تترابط أو تتعاون فيما بينها ولا تنفك من بعضها البعض في علاقة تسمية أو رئاسة .

ولذلك فإن محاولة عضو دستوري ( أو مؤسسة دستورية ) التأثير في عضو دستوري آخر بطريقة أو أخرى أمر لا يتفق مع الدستور .

وفي ضوء هذه التحديد الدقيق للعلاقات التي يجب أن تقوم بين المؤسسات الدستورية بعضها البعض ، يجب أن يكسف تصرف السلطة التشريعية بمثلها في القانون رقم ١٩٨٣/١٧ تكييفه الصحيح ، وهو أنه ليس مجرد تأثير عضو دستوري في عضو دستوري آخر وإنما هو عدوان صارخ من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية ( المشتركين في وضع القانون وإصداره ) على المحكمة الدستورية العليا بوصفها إحدى مؤسسات الدولة الدستورية وبوصفها سلطة قضائية خاصة لا يجوز التدخل في شئون العدالة الدستورية لتي ترعاها .

**عدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بوصفه محاولة لإنهاء الخصومة الدستورية تدخل المشرع (والحقيقة هو السلطة التنفيذية ) في أعمال القضاء .**

نعود فنستعرض النظر الى ان اصدار الحكومة للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لم تكن المحاولة الاولى لإنهاء الخصومة الدستورية .. فقد سبقته هذه المحاولة . محاولة أخرى سابقة جرت أحداثها أمام هيئة مفوض الدولة وذلك بإصدار القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ والذي لم يفلح - كما قالت هيئة الموضين بحث - أكثر من تعديل نص واحد فقط في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ .

وإذا كان المدعون قد رفعوا دعوى أخرى طعنوا في القرار الجديد بتشكيل مجلس نقابة مؤقت ، فإن هيئة الموضين قد انتهت الى أنه لا تزال للمدعين مصلحة في الاستمرار في هذه الدعوى في ضوء الطلبات الاصلية التي كانت مرفوعة طعنا في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وكذلك في ضوء الطلبات المعدلة بالتعويض وعلى اساس ان الفكرة الاساسية التي يتبنها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، قائمة في القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ .

ثم صدر تشريع كابل بتنظيم مهنة المحاماة كان من بين احكامه النص على إلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فهل يعني قيام الحكومة بتسخير أغلبيةها البرلمانية في اصدار قانون يلغى القانون المطعون فيه إنها تستطيع ان تنهى الخصومة الدستورية ؟

نعود فنقرر ان هذا القانون الجديد الذي يصدر بتنظيم المحاماة وان كان يختلف عن القانونين رقمي ١٢٥ لسنة ١٩٨١ و ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ، وهو وان كان يلغى هذين القانونين ، الا أنه لا يلغيهما بسبب عدول المشرع عن عدوانه او ازالة آثار هذا العدوان الذي يتمثل في القضاء على مجلس نقابة منتخب وإنما هو إلغاء مقترن بالإصرار على استمرار هذا الاثر ويقترن بقدر أكبر من العدوان وتكثيف لضربه الشديد للتنظيم النقابي برمته ويصلى حساباته مع مجلس نقابة لا ترضى الحكومة عن تصرفاته . ففي حين كان القانون رقم ١٢٥/١٩٨١ والقانون رقم ١٠٩/١٩٨٢ يعالجان حالة فردية اذا بالقانون الجديد يضيف الى هذا الاثر الذي أكد شرعيته اثرا ابديا ومستمرًا يتعمق في



الاعتداء على التنظيم النقابي برهته وهو تنظيم يعد من أقدم التنظيمات النقابية المهنية في مصر .. وقد تصور المشرع أنه يستطيع أن يغطي عدوانه الفاضح على تعاليم المحامين والحرية النقابية بالقضاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ! وهو تظاھر بالشرعية ولكنه طعن لها في الصميم .. لأن هذا الإلغاء لم يقصد به ادانة التصرف غير مشروع ، وإنما الحيلولة بين القضاء الدستوري وبين الادانة الضرورية لعدم المشروعية الصارخة .

ومن الضروري أن نوضح وأن نؤكد أن الإلغاء التشريعي لقانون مطعون بعدم دستوريته ومنظور أمام المحكمة الدستورية وانعقدت في شكله خصومة قضائية .. هذا الإلغاء عدوان تشريعي على سلطة القضاء .. ولا يمكن أن يقال أنه لا يجوز فرض حظر على المشرع في استعمال سلطته في التشريع التي لا تتسع لحسب للتشريع الجديد وإنما تتسع كذلك للإلغاء وتشريع قائم ذلك أن سلطة المشرع ليست مطلقة في الحالتين .

فالمشرع وثنائه في أن يلغى تشريعا قائما ولكنه إذا إلغاءه وكان هناك طعن فيه منطلقا أمام القضاء الدستوري ، فإن هذا الإلغاء لا يمكن أن يرفع يد القضاء عن الخصومة الدستورية التي انعقدت والتي لا يمكن أن تنقضي بإلغاء التشريع .

لحتى إذا كان المشرع في قانونه الذي ألغى بالتشريع المطعون بعدم دستوريته صرح بأن هذا الإلغاء مقصود به منع المحكمة الدستورية من الاستمرار في نظر الطعن فإن هذا النص الصريح ، لا يجوز الالتفات إليه ، لأنه يمثل عندئذ اعتداء صريحا على القضاء ، وتدخل في أعمال السلطة القضائية محظور مراحة بالقانون حيث تنص المادة ١٦٦ منه على أنه ... « لا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة » .

وإذا كان تدخل المشرع في أعمال القضاء أمرا غير مشروع ، فله في مجال القضاء الدستوري أمر بالغ الخطورة يصل إلى حد التمرد أو الانقلاب الدستوري لأنه يعني شل مؤسسة من المؤسسات الدستورية تتميز بطابع خاص ومتميز ، تجمع بين صفتها كحكم بين السلطات ، وبين صفتها القضائية .

أن الخصومة الدستورية وهي تنصب على عمل تشريعي ، أنها تعالج منازعة قوامها توافر أو عدم توافر الشرعية الدستورية في القانون المطعون عليه بعدم الدستورية . وهذه الولاية القضائية لا يمكن أن تسلب من قبل المشرع بتصرف تشريعي لاحق لا يقصد تصحيح الوضع القانوني ، وإنما يقصد نكيس المخالفة الدستورية ، وقد المحكمة الدستورية من أن تتدخل فيها .

وحتى إذا جاز في الجدل أن تدعي الحكومة أنه لم تعد هناك جدوى من الاستمرار في الفصل في الخصومة الدستورية المطروحة ( بعد أن صدر تشريع جديد بغير الأوضاع ) وأنه حتى إذا صدر حكم بعدم دستورية القانون الخاص بخل مجلس النقابة ، فإن مثل هذا الحكم لن ينفذ عينا في ظل قانون جديد يفرض تنظيمات جديدا ويحدد موعدا لانتخابات جديدة ... الخ ... الخ في حين أن هذه الأمور كلها التي تشهدها الحكومة في جعلتها لا يجوز دستوريا أن يكون لها شأن في قيام الخصومة



ولا هي مؤثرة في وجودها أو في مصلحتها رافعها في الاستمرار فيها حتى تحسم قضائيا . . فهذه الاعتراضات كلها انما تصرف الى نتائج الحكم أو قابليته للتنفيذ نصيب أي انها تنطلق فقط بالمرحلة التالية للفصل في الخصومة . . وسواء رخصت الحكومة لحكم المحكمة الدستورية أو لم ترضخ استنادا الى تصرف تشريعي قامت به تحوطا لعدم تنفيذ قضاء المحكمة الدستورية فان هذا ليس من شأنه ابدا أن يحول بين المحكمة الدستورية والعليا والاستمرار في نظر الدعوى والحكم فيها بغض النظر عن مصير حكمها ومدى احترام المحكمة له .

ان الاصرار والعجلة في اصدار قانون باعادة تنظيم مهنة المحاماة قبل نظره طعن قرار مجلس النقابة القائم امام المحكمة الدستورية العليا يشكل في حقيقته ما اصطلح على تسميته في القضاء الاتجوسكسوني بجرية احتقار المحكمة غير ان ما يزيد من جسامة الاستهان الذي يمثله القانون الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ، ان جريته احتقار المحكمة بمفهومها التقليدي يتكون ركنا المادي من تصرف فردي يصيب محكمة أو قاضيا بأذى معنوي .

اما ما فعله مجلس الشعب فهو اخطر من هذا بكثير . . انه تصرف جماعي صادر عن اعضاء السلطة التشريعية ، بقصد امتحان السلطة القضائية كلها .

واذا كان يحدث في بعض الدول أن يتدخل المشرع بصورة نادرة للفاية في عمل القضاء وفي صدد بعض القضايا المطروحة أو التي حكم فيها على نحو معين فان هذا التدخل مضموم ونماضي للدستور ، وهو قد نفذ سياسيا ( في تلك الدول التي لا يوجد فيها قضاء دستوري ) لاعتبارات توجبها رعاية بعض المصالح القومية .

والامر عندنا مختلف تماما . . ذلك انه اذا كان تدخل المشرع قد تم بمناسبة خصومة مطروحة على القضاء الدستوري ، فان هذا التدخل يعتبر اجسام صورة من صور الاعتداء لان الخصومة الدستورية ليست خصومة عادية ، وانما هي خصومة موضوعها قانون أو عمل تشريعي منهم بعدم الدستورية ، فهي اذن خصومة قومية وليست فردية ، عامة وليست خاصة ، ومحاولة ضد القضاء للدستوري عن الفصل فيها بقانون هي في حد ذاتها اعتداء منكسر على حق الامة كلها في اذانة قاسون غير دستوري ، ومسلح بمشرع منحرف .

وهي كذلك اعتداء على سلطة القضاء الدستوري وكرامته ، وتطوى على معنى النحدي له في أن يحاول بسط هيأته على المواطنين والزام سلطات الدولة بالخضوع للشرعية الدستورية من خلال تلك الرقابة المنبذة التي كملت بنص الدستور .

ان الطعن بعدم دستورية قانون ما لا يعنى فحسب ان هناك قانونا يحاكم اسام القضاء الدستوري بجهة ارتكاب جريمة مخالفة للدستور وانما يعنى هذا الطعن كذلك ان المشرع متهم بانتهاك الدستور ولذلك فان اصدار المشرع على المعنى في مخالفة أو تحصين تصرفه غير المأزوع ، لا يمكن أن يعنى اتسل من قسرة المنهم على بلرد تأنضيه من منصة القضاء !



وقد اعتبرنا أن صدور القرار المطعون فيه بتشكيل مجلس نقابة مؤقت يعد تحدياً صارخاً للقضاء الدستوري واعتداء على الشرعية الدستورية وإصراراً على نفاذ القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ رغم الطعن عليه بعدم الدستورية . وأنه يحق لمجلس النقابة الشرعي أن يطلب إلى القضاء الإداري إحالة الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ( بمناسبة طعنها على قرار تشكيل مجلس النقابة المؤقت ) إلى المحكمة الدستورية العليا .



**الدروس المستفادة من الاعتداء التشريعى على نقابة المحامين :**

ان النضال المشرف الذى قام به مجلس نقابة المحامين للدفاع عن الشرعية وسيادة القانون والحرية النقابية ، ما كان يمكن ان يحقق غايته لو لم يوجد في مصر قضاء نزيه وجريء .. وبمها بلغ الدفاع عن الحق والحرية بن القوة والاعتساع ، فانه ما لم يجد له مسما لدى القضاء ، لما يكن ان تصدر هذه الاحكام الرائعة التى تسجلها في هذا العدد الوثائقى والتى تعد مفخرة لقضاة مصر اجمعين .

غير ان هذا لا يجوز ان يخفى عنا ليرين هامين في هذا الصدد :

● انه لا بد وان تتضافر جهود رجال القانون جميعا ( في كل المواقع ) لكى نحقق قضايا ونؤكد له الاستقلال الكامل ونقف بجانبه بكل صلابه في مطالبه العادلة من اجل تحرره من اية تبعية للسلطة التنفيذية .

● أما الامر الثانى الذى يجب ان لا نفعل عنه فهو بطء التقاضى حيث تنتهى العدالة البطيئة الى ان تغدو ظلما مع الزمن ظلما شديدا . وإذا لم يكن هذا البطء مسئولية تضامنا الاجلاء ، فانه بدون شك مسئولية نظامنا القضائى المعيب واجراءاته المعقدة . وعدم وجود عقوبة رادعة للمتقاضين المباطلين وللمحامين الذين يتهايلون على القانون لمعاونة هذا المثل ... فليكن رائد نقابة المحامين العمل على تبسيط اجراءات التقاضى وسرعة الفصل في الدعاوى وفي نفس الوقت محاسبة ابناء المهنة الذين يسيئون الى العدالة عندها يعاونون المباطلين والمفتصبين — ان هذا واجب نقابى تفرضه تقاليد المهنة وشرعها .

غير انه اذا كانت محاسبة المحامى الذى يسيء الى كرامة المهنة بمعاونة المباطل والمفتصب امرا واجبا ، فانه لاير اوجب ان يحاسب المحامون الذين اشتركوا مع الحكومة في الاعتداء على نقابة المحامين وعلى الحرية النقابية ، وساهموا في مشروعات القوانين غير الدستورية التى صدرت في الفترة الاخيرة .

دكتور محمد منصور



## بسم الله الرحمن الرحيم

دكتور محمد عصفور

محامي

٩ شارع عرابي - القاهرة

ت: ٧٤٨٨٩٠

السيد الاستاذ المستشار نائب رئيس الدولة .

ورئيس محكمة القضاء الإداري

بمقدمة البشارة الأستاذة / أحمد الخواجه ، ومحمد علوان وحامد الزهرى  
ومحمد قلهبر أمين ، ومحمد عيد ، محمود عبد الحميد سليمان ، مؤاد عيد ، محمد  
السمارى ، محمد صبرى بدي ، أحمد نبيل الهلالى ، عبد الله الشريف .

المتخون لهم محلا مختارا مكتب للدكتور محمد عصفور المحامى ٩ شارع عرابي  
القاهرة .

## تمديد

السيد رئيس الجمهورية ورئيسها بصفتها  
السيد رئيس مجلس الشعب  
السيد وزير العدل  
ويعطون بادارة قضايا الحكومة

ويعرضون الآتى :

## الموضوع

منذ مدة شهور ومجلس نقابة المحامين يهاجم هجوما شديدا وتتمسب اليه  
وقائع واتهامات ظالمة . وقد كان واضحا منذ بداية هذا الهجوم ان الحكومة تفتعل  
معركة مع مجلس للنقابة بقصد تصفيته ...

ويدات المعركة بخطب وبيانات تهاجم مجلس النقابة وتصرفات بعض أعضائه ..  
ثم جرت محاولة للغزو الخاطف من دلول النقابة بمناسبة عقد جمعية عمومية عادية  
واستغلال هذه الفرصة لإعلان سحب الثقة من مجلس النقابة .. وسواء كان  
مخطوطا هذا الجزء يعلمون او يجهلون عدم صلاحية الجمعية العمومية للمصادرة لهذا  
التصرف ، فانه من المؤسف ان الحكومة تورطت معهم في هذا التصرف المعيب فسمارت  
لهجة الاعلام الى اذاعة هذا القرار الزور والمقدم .. وتجرى معارك رسمية على  
الحركة التي وصفت بأنها تصحيح من جانب المحامين أنفسهم مسار نقابتهن واذا يتكشف  
فشل هذه الخطة وفسادها ، تمن الحكومة على انفصال معركة بنقل ساحتها -  
في هذه المرة - الى مجلس الشعب ، فيطلب منه احالة ما اسسته تجاوزات مجلس  
نقابة المحامين الى لجنة تحقيق ... وما كانت الرسالة الموجهة الى مجلس الشعب



الا قرار اتهام ولدائه ، جلست من مجلس الشعب هيئة تحقيق قضائية ومحكمة سياسية تنفذ الادانة المسبقة من جانب الحكومة .. ولا تفك الخطة عند هذا الحد وانما يكون التنسيق تابا بين الحكومة ومجلس الشعب في قيادة الحركة ، على اليوم الاخير لعقد مجلس الشعب جلساته الطارئة يتقدم احد المحامين ( من اعضاء مجلس الشعب ) باقتراح بمشروع قانون بجل مجلس نقابة المحامين ، على ان يقوم وزير العدل بائشاء مجلس نقابة لمدة عام على الاقل ، ويعد هذا المشروع يتناول من اللجنة التشريعية على وجه السرعة ولا يستغرق عرضه بضع ساعات لكي يناقش في جلسة المساء ، حتى اذا اراد رئيس حزب المعارضة ابداء اعتراضاته الدستورية على مشروع القانون موضحا ان مقدم المشروع محام يقدم الى مجلس التاكيب بسبب اشتراكه في العملية الجاهلة والمذبرة لسحب الثقة من جمعية عمومية عادية وانسه لا يجوز تسخير سلطة التشريع لصالح او اغراض خاصة وقد انهل هذا العضو بسبيل من المشتائم البذنية والسفه على شخص زعيم المعارضة ( ومن قبل وجه هذا السبب الى زملائه وهو ما سوف يكون موضوع مسالة جنائية من جانب من تناول الشخصهم بالتجريح ) ، ورئيس مجلس الشعب المسئول من حفظ النظام وكرامة المجلس واعضائه لم يتخذ اى اجراء او يستخدم سلطته حيال عضو خرج على كل الاموال ، وتجاوز كل الحدود ..

وصدر التشريع عن مجلس الشعب ونشر ونفذ في زمن قياسي \* ثم بادر السيد وزير العدل فاصدر قرارا تنفيذا لهذا التشريع الفاسد .

ان الرسالة الموجهة من السيد رئيس الجمهورية الى السيد رئيس مجلس الشعب يطلب تولى مجلس الشعب التحقيق في امور منسوبة الى مجلس نقابة المحامين تتضمن في حقيقتها قرارا صادرا من السلطة التنفيذية بتشكيل لجنة تحقيق ، وهو قرار مخالف للدستور مخالف صارخة تنحدر به الى حد الاعتماد للاسباب الآتية :

اولا - ان للسيد رئيس الجمهورية اختصاصات معينة ومحددة على سبيل الحصر في الدستور وليس من بينها طلب تحويل مجلس الشعب الى جهة تحقيق في اى امر من الامور ذلك ان المفروض طبقا لنصوص الدستور ان سلطات الدولة التنفيذية الثلاثة هي : السلطة التنفيذية ويراسها رئيس الجمهورية والسلطة التشريعية وتتكون من مجلس الشعب ، والسلطة القضائية \*

والمفروض ان لكل من هذه السلطات حدودا واختصاصات لا تسمح لاية سلطة بان تتسيد على السلطتين الاخرين .. واذا كانت مهمة مجلس الشعب تنحصر في امرين : هما التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية فانه ليس من القبول ابدان ان يقبل الوضع فيوجه رئيس السلطة التنفيذية الى مجلس الشعب ( الذى يرأته ) امرا باجراء تحقيق فيما يعتبره خروجا على الخط الوطنى \* ويؤكد ذلك ان الدستور لم يمنح رئيس الدولة اختصاصا بطلب تشكيل لجان تحقيق ( على نحو ما فعل في الاستفتاء مثلا ( م ١٥٢ دستور ) وانما منح هذا الاختصاص لمجلس الشعب نفسه وفي سبيل فرض الرقابة على السلطة التنفيذية .. يؤكد ذلك ان المادة ١٢١ من الدستور ، تنص على ان لمجلس الشعب ان يكون لجنة خاصة او يكلف لجنة من لجانة بفحص نشاط لحدى الصالح الادارية او المؤسسات العامة او اى جهاز تنفيذى او ادارى ، او اى مشروع من المشروعات العامة ، وذلك من اجل تقصى الحقائق .. فلجان التحقيق التى اجاز الدستور لمجلس الشعب انشاؤها انما هي حق اصيلى



لهذا المجلس ومي تنصرف اساسا الى الرقابة على السلطة التنفيذية ولهذا لا يكون طبعيا ان يطلب رئيس السلطة التنفيذية من مجلس الشعب انشاء لجنة للتحقيق ؟ واستجابة مجلس للشعب الى هذا اللاب يل من مجلس الشعب تابعا للسلطة التنفيذية اذ الفروض انه جهاز رقابة وحساب للسلطة التنفيذية . . . وليس من المقول ان - ينقلب الى جهاز تابع يتلقى الاوامر من السلطة التنفيذية فيما لا يحفل في اختصاصه طبقا لاحكام الدستور .

ثانيا - ان المادة ١٢١ من الدستور التي نظمت لاختصاص مجلس الشعب بانشاء لجان برلمانية للتحقيق قصرت هذه اللجان على المصالح الادارية او المؤسسات العامة او اى جهاز تنفيذى او ادارى او اى مشروع من المشروعات العامة ومجلس نقابة المحامين ليس جهة من تلك الجهات المحددة حصرا التي يجوز ان تخضع تصرفاتها لتحقيق من مجلس الشعب ؟

ثالثا - ان ما اورده السيد رئيس الجمهورية في رسالته من وثائق نسب الى مجلس نقابة المحامين ارتكابها وصفها الصحف القومية ، ووصفها السيد رئيس الجمهورية نفسه في اكثر من مناسبة ، بانها اتهامات وقد وصفت هذه الاتهامات بانها مسلك منحرف ، يشكل خروجا نابيا على الاجماع الوطنى الملن خلال القنوت الدستورية للسلمة ، فضلا عن انه يعتبر انتهاكا لحدود التفويض النقابى ، وتحديا لجماهير المحامين التي اعلنت رفضها لهذه التصرفات .

واستجابة مجلس الشعب الى طالب السيد رئيس الجمهورية بالتحقيق في هذه الاتهامات يجعل من مجلس الشعب او لحدى لجانته لجنة تحقيق قضائية ! ويجعل من مجلس نقابة المحامين متهما تجرى التحقيق معه السلطة التشريعية ! في اتهامات نسبها اليه السلطة التنفيذية !

وفي هذا تلب كامل للاوضاع الدستورية ، لان مؤداء - لوصح ان مجلس نقابة المحامين متهم - ان يكون اجراء مجلس الشعب للتحقيق مع مجلس للنقابة اعتداء على ولاية جهات للقضاء المختصة وحدهما بالتحقيق .

والحقيقة ان الامر لا يخرج عن لحد فرضين :

فاما انه توجد مخالفات قانونية ارتكبتها مجلس نقابة المحامين فعندئذ تكون الولاية للامة ( في التحقيق فيها والحاسبة عليها ) هي لجهة القضاء وحده .

واما انه لا توجد مخالفات قانونية ، ولما هي ممارسة لسياسة الحكومة يمتبرها الحزب الحاكم خروجا على الخط الوطنى كما يتصور هو وعندئذ يتحول مجلس الشعب الى جهة قضاء سياسى للتكيد بخصوصه السياسيين !

وكل هذا انحرفا بمادة في الدستور نظمت عمل لجان التحقيق وحددت نظامها ولا يمكن ان يكون دخلا فيها النشاط للنقابة حتى لو اعتبر في المجال القومى نشاطا سياسيا .

ولهذا السبب كان الحساب عن طريق مجلس الشعب الذى شكل لجنة لتقصى الحقائق تحمت تقريرا ثبت فيه دلالة بعض اعضاء مجلس للنقابة والفتيق ! « الامر الذى يستوجب انتهاء مدة المجلس الحالي ونفيقه حسب تعبير مقدم الاقتراح بمشروع القانون !



الامر من اوله حتى ينتهاه بزاعم وانهايات ، يراد الحساب عليها ، حتى اذا تعذر هذا الحساب من طريق الجهة الوحيدة المختصة طبقا لقانون المحاسبة ( وهي الجمعية العمومية غير العادية ) فقد اتفقت السلطان التنفيذية والتشريعية ان تتوليا سويا هذا الحساب : فالسلطة التنفيذية تتقدم تقرير الاتهام ، ومجلس الشعب يتولى تشكل لجنة تحقيق ، اكي يصدر قرار بالادانة ! ويصدر بهذا القرار تشريع !!

فكان التشريع الصادر بحل نقابة المحامين هو في طبيعته القانونية حكم صادر من مجلس الشعب في صورة تشريع بناء على تحقيق ومحاكمة سياسية لا مهل لشؤذها وبغلا عن اغتصاب هذا التشريع ولاية الجمعية العمومية غير العادية ، فان مجلس الشعب بهذا التشريع — في ظاهره — جعلت من نفسها جهة القضاء ، واغتصبت ولايتي جهتي التحقيق والمحاكم معا ، واصدرت حكما بحل مجلس النقابة دون اى سند في القانون او الدستور ! وليس هناك في الانتهاكات الدستورية ما هو اشد من اغتصاب لحدى المؤسسات الدستورية ولاية واختصاص مؤسسة دستورية اخرى . ولا سيما اذا تعلق الامر باغتصاب اى من السلطتين التشريعية والتنفيذية وظيفة القضاء .

ثانيا — جاء في التشريع الصادر من مجلس الشعب بحل مجلس نقابة المحامين ان نصاب الى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ النصوص الآتية . . . وذلك تحت زعم ان هذا التشريع هو تعديل بمضى احكام قانون المحاماة . . . في حين ان النصوص المضافة لا تنطوي على اى تعديل لاي نص من نصوص قانون المحاماة وانما هي كلها تدور حول والعة مادية هي انتهاء مجلس النقابة المنتخب والاين بتشكيل مجلس نقابة مؤقت !!

فليس هناك حكم موضوعي في قانون المحاماة صدر بتعديله التشريع الطموح بعدم دستوريته ، بل وليس هناك في بنود هذا التشريع الطعن ما يمكن ان يعتبر حكما موضوعيا حتى يستاهل اصدار تشريع ! وحقيقة الامر ان الدولة قد التفت الى سلطان التشريع للتخلص من مجلس نقابي منتخب ولا يسمح قانونها لغير جمعيتها العمومية غير العادية باسقاط هذا المجلس .

وهذا اسلوب يجافي سيادة الدستور والقانون بجافة صارخة . . لان الشرع نفسه ملزم بما يصدر عنه من قوانين الى ان تعدل او تلغى . . وطالما قانون المحابة قائم ، ويحدد الطريق الوحيد لانتهاء حياة مجلس النقابة ، فان المشرع ملزم بالخضوع لهذا القانون . . ولا يجوز ابدان يقال انه يملك ان يصدر قاعدة تشريعية تستثنى مجلس للنقابة بذاته وتقضى بحله . . لقرار الحل ( وان صدر به تشريع لا يمكن ان يعتبر قاعدة قانونية سليمة لانه ليس حكما موضوعيا ينطوي على قاعدة قانونية وانما لتعنى ما يمكن ان يصور به هو انه قرار برلماني مخالف للقانون القائم . . ولو اراد مجلس الشعب ان يلتزم حكم الدستور والقانون وان يخضع للشرعية الدستورية من اعنى ما كان يملكه كسلطة تشريعية — لكي يصل الى غرضه في حل مجلس النقابة . . هو ان يضيف حكما تشريعي جديدا بجانب المادة ٦ من تسانون المحاماة يستحدث به طريقة اخرى لحل مجلس النقابة في حالات معينة يفسح شروطها ،



حتى لا يكون الأمر تبرص فردى ، وإنما قاعدة تنظيمية عامة تطبق مستقبلا على كافة الحالات وعندئذ ، يستأهل ما يصدره مجلس الشعب في هذا الخصوص وصف التشريع أو القانون أما التشريع الصادر بجل مجلس النقابة فهو مجرد تصرف برلماني منحصر - رغم إطلاق وصف للتشريع عليه لأنه ليس قانونا بحسب طبيعته الموضوعية وإنما هو دون ذلك تصرف برلماني يخالف أحد القوانين القائمة التي لم تلغ أو تعدل .

ولا يمكن أن يعد هذا القرار الفردى بجل مجلس النقابة - تعديلا تشريحيًا لمجرد إضافة بنود إلى أحكام قانون المحاماة ، ذلك أن هذه الإضافة إلى قانون قائم ، لا تغير من طبيعة هذا القرار الخاص .

### ثالثًا - « القانون » لا يمكن أن ينصب على حالة فردية .

إن ما يجل من هذا التشريع الشاذ تشريعيًا غير دستوري ، أنه في حقيقة الموضوعية تصرف فردى ، وليس قاعدة تنظيمية عامة ، وهو لذلك لا يمكن ذا طبيعة تشريعية على الإطلاق ، وهو وإن اتخذ وصفًا أنه تعديل لقانون المحاماة ( وكان المفروض أن يتناول التعديل للنصوص التي تضع أحكامًا أو قواعد عامة ومجردة ) ، إلا أنه لا يشهد إلا على حكم وحيد هو جل مجلس نقابة المحامين والسماح بوزير العدل بتشكيل مجلس نقابة مؤقت ( لمدة عام على الأقل ) ، وهذا يعني في وضوح تمام أن هذا القانون المزعوم لا يتضمن أية قاعدة قانونية ذات صلة عامة أو مجردة تنظم الآن ومستقبلًا وضما من الأوضاع . .

وإنما يقتصر هذا القانون على جل مجلس نقابة المحامين ، وبهذا يستلزم القانون غرضه بمجرد صدوره ، ون أن يضع أية قاعدة موضوعية يسمح أن توصف بأنها قاعدة قانونية أو قانون . . وبما هذا القانون المزعوم لا يعتبر في نظر اللغة الدستورية قانونًا على الإطلاق ، ولأن القانون لا يصدر لمعالجة حالة فردية أو لمواجهة حالة فردية . .

فهو في الحقيقة قرار إداري اتخذ شكلًا زائفًا للقانون ، أي أن ما حدث هو أن الحكومة لكي تحسن قرارها بجل مجلس نقابة المحامين ، كلفت مجلس الشعب بأن يسنح صفة التشريع على هذا القرار . . ! وهو تحليل على المادة ٨٨ من الدستور مفرقة ثنائية التي تنص على أنه ، ويحظر النص في القوانين على تخصيص أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء وحقيقة التشريع المطعون فيه أنه يضمن الصفة التشريعية على قرار إداري صادر من السلطة القضائية - أو بوجز بإصداره منها - بجل مجلس النقابة والتعبد من ذلك الحيلولة دون الطعن في هذا القرار !!

(د) إن التشريع المطعون فيه يعتبر من القابضة الموضوعية اعتداء صارخًا على الحرية التشريعية وهي حرية تكفلها المادة ٥٦ من الدستور التي تنص على أنه : « إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي جل يفظه القانون . . » .

فالحرية النقابية حق يؤكد الدستور في مواجهة الشرع نفسه ، ويؤكد قيامه على أساس ديمقراطي ولا يضمن هذا الأساس الديمقراطي سوى أن الانتخابات



هو الوسيلة الوحيدة لتكوين النقابة ، فإذا صدر التشريع الطعن بقصد وحيد  
هو حل مجلس نقابة منتخب انتخاباً صحيحاً ، وإنشاء مجلس نقابة بغير الانتخاب  
وإنما بالتعيين ، وحدد لذلك المجلس المعين مدة سنة على الأقل !! ، فإن مناه  
حرمان المحايين من حريتهم الانتخابية لمدة سنة على الأقل ، وفي هذا اعتداء  
صارخ على الدستور والحريات الدستورية ليس له أي سند في الدستور أو القانون .

ومن حيث أنه يحق للمطالين أن يطعنوا في القرار الذي يتضمنه التشريع الطعن  
بحل مجلس نقابة المخالين والقرار الذي مسخّر تنفيذاً لتشريع غير دستوري بتشكيل  
مجلس نقابة مؤقت وأن يطالبوا - بسبب النتائج التي يتعذر تداركها - بصفة مستعجلة  
وقف تنفيذه إلى أن يبت في دستورية هذا التشريع .  
ومن حيث أن لهذا الطلب سابقة في قضائنا الإداري .

### بناء عليه

يرجو الطالبون تحديد اقرب جلسة حتى يستمع سسيدة المعلن اليهم  
الحكم بصفة مستعجلة أصليا أولا بوقف تنفيذ القرار الصادر بحل مجلس نقابة  
المحايين فانيا - بوقف تنفيذ القرارين الصادرين من وزير العدل بتشكيل مجلس  
نقابة مؤقت للمحايين .

وباحالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذي صدر هذان القراران المطعون  
بيهما الى المحكمة الدستورية العليا .

وفي الموضوع : بالفناء القرارين المطعون ليهما .  
مع الزام الدعي عليهم المصروفات ومقابل اتماع المحاياء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عن الطالب

مكتور / محمد منصور

الحاي



## باسم الشعب

### محكمة القضاء الإداري

#### دائرة مخازنات الأفراد والهيئات

بالجلسة الجنائية المنعقدة في يوم الثلاثاء الموافق ١١/٨/١٩٨١ .  
برئاسة السيد المستشار / سعد ابو عوف نائب رئيس المجلس .  
وعضوية السادة المستشارين / عبد اللطيف احمد ابو الخير ولطوف عبد البر .  
وحضور السيد المستشار جودة عبد القصور نرحت بموضع الدولة .  
وسكرتارية السيد / عبد العزيز المييد عامر ابن السر .  
في الدعوى رقم ٢٤٧٦ لسنة ٣٥ ق .

#### المقامة من

##### السادة الاساتذة المحاضرون

أحمد الخواجه ، محمد علوان ، حابد الأزهرى ، محمد بهيم أمين ، محمد عبد ،  
محمود عبد الحميد سليمان ، مؤاد عبد ، محمد المسارى ، محمد مسجورى بيدى ،  
أحمد نبيل الهلالى ، عبد الله شريف .

#### شهد

السيد رئيس الجمهورية

السيد رئيس مجلس الشعب

السيد وزير العدل

#### القرار

حيث ان الفصل في الدعوى يشتملها بتوفت على الفصل في الدفع الذى اثاره  
المدعون بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بمقتضى الاحكام الفلمسة  
بمقتضى المحايين .  
وحيث ان المحكمة ترى جعية هذا الدفع .

#### القرار

قررت المحكمة اعيالا لنص المادة ٢٩ مفرة ب من قانون المحكمة الدستورية العليا  
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ لتجليل نظر الدعوى لجلسة ١٣/١٠/١٩٨١  
وعلى المدعين رفع الدعوى بعدم دستورية القانون المشار اليه ابام المحكمة الدستورية  
العليا خلال هذا الاجل .







بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير بالظن

السيد الأستاذ المستشار الجليل

رئيس المحكمة الدستورية العليا

يتشرفا برفع هذه الدعوى

الاستاذة أحمد الخواجه ومحمد علوان ومحمود عبد الحيد سليمان ومحمد عيد  
وفؤاد عيد ومحمد فهم أمين - ومحمد المسماوي وحامد الأزهرى ومحمد صبرى بدي  
وأحمد نبيل الهلالى وعبد العزيز محمد ، المحابون وموطنهم المختار مكتب الأستاذ  
محمد رشاد نبيه المحابى بشارع البستان رقم ١٩ بقسم عابدين بالقاهرة .

ضد

السيد رئيس الجمهورية بصفته

السيد رئيس مجلس الشعب بصفته

السيد وزير العدل بصفته

وينظرون بإفارة قضايا العكرية

الموضوع

اتام المدعون الدعوى الرقعية ٢٢٥٠ ، ٢٢٧٦ و ٢٥٧٨ لسنة ٢٥ ق أمام محكمة  
العنفاء الأولى ، طلبوا فى أولها :

« الحكم بصفه مستعجلة بوقف تنفيذ القرارات الصادرين من السيد رئيس  
الجمهورية ومجلس الشعب ، بإحالة الاتهات المنسوبة الى مجلس نقابة المحامين  
الى لجنة تحقيق برلمانية .

وفى الموضوع : الحكم بإلغاء القرارات المطعون فيها ، وما يترتب على ذلك من  
آثار . وطلبوا فى الثانية

أولا : الحكم بصفه مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بطن مجلس نقابة المحامين  
ثانيا : بوقف تنفيذ القرار الصادر من وزير العدل بتشكيل مجلس نقابة بوقت  
المحامين وبإحالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذى أصدره هذان القراران المطعون  
فيهما الى المحكمة الدستورية العليا .

وفى الموضوع بإلغاء القرارات المطعون فيها .

وطلبوا فى الثالثة الحكم

أولا : وبصفه مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير العدل بتشكيل مجلس



مؤقت لتغلبة المحايين بكفة اجزائه ومشتعلاته وما ترتب على ذلك من آثار مع الزام المطعون ضددهم المبروفات ومخيل لتغلب المحلابة .

ثانياً : وفي الموضوع بقاء قرار وزير العدل المطعون بيه بكفة اجزائه .

وبجلسة ١٩٨١/٨/١١ اصدرت محكمة الغضباء الادارى فى ثلثى هذه الغضباء القرار الدالى نصه :

حيث ان الفصل فى الدعوى بشقيها يتوقف على الفصل فى الدفع الذى اثاره المدعون بعدم دستورية نص القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - بشأن بعض الاحكام الخاصة بتغلبة المحايين .

وحيث ان المحكمة ترى جدية الدفع .

#### النتائج

قررت المحكمة امالاً لنص المادة ٢٩ بقرة ( ب ) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بتأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ، وعلى المدعين رفع الدعوى بعدم دستورية القانون المشار اليه ، أمام المحكمة الدستورية العليا خلال هذا الاجل . . وأمرت بتأجيل الدعويين الاخرين لذات الجلسة لنظرهما بما .

وهكذا حبلت هذه الدعوى الى ساحة المحكمة الدستورية العليا المؤثرة وما نحن اولاً : نورد نتائجها وحكم القانون فى ثلثتها .

#### الموضوع

حرى بنا فى مقام الدعوى الدستورية التى تقام امالاً للفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة المؤثرة ، ان نورد وجيزاً للخصومة التى ابدى فيها دفع او دفعوس بالدستور حتى نعرض على المحكمة - مواطن هذه الدفعوس ، بشقوسه ، بالنصوص المطعون عليها مكتئين بالاحالة الى صفح الدعوى ، سالفه البيان التى اوردت وقام النزاع بمصله وواضحة .

ووحيها ان تغلبة المحايين ، شأن كل تغلبة اخرى ، هى مؤسسة ديمقراطية ، يقوم على ثنونها مجلس تنتخبه جميعتها الصومية ويتولى مسئوليته وفق احكام قانون المحلابة تحت رقابة الجمعية الصومية .

ويخلف قانون المحلابة من قانون دى تغلبة مهنية اخرى ، بانه يرسم للتغلبة دوراً ملحوظاً فى ممارسة تدبر من السياسة القوية ، حفده قانونها ونظلمها الداخلى الى جانب مسئولية مجلس التغلبة من اداء الدور القانونى والمهنى ، الذى نلظ القانون به اداءه .

وهى تبارس دورها فى مجال السياسة القومية ، وبما للدستور والقانون .



ولكن لربما من اعضاءها ، الذين لم يكتب لهم التوقيع ، في كل انتخابات تتكوا فيها انتقوا من ممارسة النقلة لهذا الدور وسيلة الكيد لجلسها لدى الحكومة بمعلومات مزيلة او مبثورة ، واستطاعوا أن يستعدوا الحكومة على مجلس النقلة مختفين من مضويتهم بالحزب الوطنى وسيلة لذلك على تفصيل تضمنته صفح الدعوى الادارية .

واستجابات الحكومة . لهذا الفريق دون أن تتحقق من صدق ما ينقلون اليها . ومجلس النقلة في اعتصامه باستقلال العمل النقابى من جهة ، وبالتزاه حدود الدستور والقانون من جهة أخرى ، لم يشأ أن يجعل من نفسه طرفا مع الحكومة فيما ينقل اليها مكتنيا بأن جنبيته العمومية تستاده ، وأن الاغلبية الكبيرة لافضائه من طال بهم العهد في العمل النقابى يعنى حصولهم ، في كل انتخابات تقدموا فيها ، على ثقة زملائهم .

ثم ضاعت دورة العمل ، أن يحدد موعد انعقاد الجمعية العمومية العادية السنوية في ١٢ من يونيو لسنة ١٩٨١ ، ثم تأجل انعقادها ليوم ١٩٨١/٦/٢٦ ، لعدم اكتمال النصاب في الاجتماع الاول .

وانعقدت الجمعية العمومية يوم ١٩٨١/٦/٢٦ ، برئاسة نقيب المحاسبين ( المدمى الاول ) وأصدرت قراراتها ، وكلها تتعلق بأبواب مهنية ، وشكر مجلس النقلة على جهده في الحلم المتصرم .

وبعد أن انفضت الجمعية العمومية ، وأصدرت قراراتها فوجيء اعضاء مجلس النقلة بأن البيان الاول في نشرة الاذاعة الساعة الثاقية والنصف بعد الظهر يتضمن أن الجمعية العمومية للنقلة المحاسبين ، قد انعقدت بحضور الاستاذ نكرى مكرم عبيد وقررت سحب الثقة من مجلس النقلة ، نقيبا واءعاء وهو أمر لم يحدث . ولم يكن متصورا أن يحدث ، لأن الاستاذ نكرى مكرم عبيد ، لم يحضر الى النقلة ، ولا يستطيع حضور اجتماع جسيبتها العمومية لانه ليس عضوا فيها من جهة ولأن الجمعية العمومية العادية لا تلك سحب الثقة من جهة أخرى ، وليس متصورا أن تجري مخالفة قانون المحابة ، في نقابة المحاسبين .

وبعد هذه الاذاعة غير الصحيحة توافد المحابون مفركين أن شرا بيت لنقابتهم ثم نشرت الصحف القومية ذات النبا في اليوم التالي ، دون أن نعي بالفتكيب الذى ارسله لها مجلس النقلة .

ولم يجد مجلس النقلة مفرأ من انذار تلك الصحف بنشر صحيح القرارات والاخبار فاضطرت لذلك ، تجنبا للمساطة القانونية .

وكان حريا أن ينتهى الأمر عند هذا الحد .

ولكن النقلة فوجئت برسالة موجهة من السيد الرئيس الى مجلس الشعب يطلب فيها التحقيق فيما يحدث من بعض اعضاء مجلس النقلة من زج بالنقلة في أمور لا تدخل في دائرة العمل النقابى السليم ، وانتفاها موافق تجافى الصلح المسلم وتناقض الاجماع الوطنى ، فقام مجلس الشعب يوم ١٩٨١/٧/١٣ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ، في الموضوع ، فالتفت من نفسها محققا في نهم ، يجرى تحقيقا مع اعضاء مجلس النقلة ، ويسمع شهودا . ويخرج قرارا بالالتهم على نحو ثابت في تقريرها ، الذى قالت في صدره .



فكانت خطتها ( خطة اللجنة ) أن تستمع لأعضاء مجلس النقابة من ووجدت ان في الاستماع اليهم ما يلقى الضوء (عليها) ، ويساعدها في تحقيق أهداف تشكيلها سواء لكان من استمعت اليهم شهود نفي أم كانوا شهود اثبات .

وحدثت الهم ، نقلا عن رسالة السيد الرئيس ، بقها

اتخاذ مجلس النقابة خطا معاديا لسياسة السلام ، واتخاذ موقف مغاير لبدأ سيادة القانون ، وتورطه في اجتماعات داخل النقابة ، وخارج البلاد ، واتخاذ مواقف مشينه يرفضها الشعب .

فتمى مجلس النقابة على هذا الاجراء ، انه مخالف للمستور لانه يمنح مجلس الشعب ولاية القضاء ، تحقيقا وانتهابا بل ومحكمة كما سيبين بعد ذلك ، واقام المجلس دعواه الاولى ، يطلب الغاء القرارين اللذين امرغا في رسالة السيد الرئيس وقرار مجلس الشعب لان بينهما مخالفة لبدأ الفصل بين السلطات ، ومنح ولاية القضاء لمجلس الشعب ، فضلا عن منحه سلطات خولها القانون للجمعية العمومية غير الصادرة للنقابة .

ولكن لجنة تقصى الحقائق ، لم تمعيا بما أرسلته النقابة وبعض أعضاء مجلسها اليها ، بل ونعت عليه الاتجاه الى القضاء ، وصورته الدعوى الاولى ، من الدعوى سالمة اليان ، بقها عنوان على مجلس الشعب رغم ما طرح عليها من اسناد ، تدل على التزام مجلس النقابة بقانون النقابة ، ونظلمها الاساس ، بحيث لا يجوز ان ترعى بالخروج على مبدأ سيادة القانون . فكانت توصية لجنة تقصى الحقائق ، في ضرورة تحيل قانون المحابة وضرورة وضع ضوابط ثابتة وعقوبة تنسب الى قانون المحابة ، ليحكم بشركة النقابة في المؤتمرات والمجالس الدولية ، على اختلاف أنواعها ، وينسب مع السياسة العامة للدولة .

ولو وقف الأمر ، عند هذا الحد ، وأصدر مجلس الشعب قانونا جديدا لتنظيم مهنة المحابة ، وأعمال احكام هذا القانون الجديد ، لكان ذلك مقبولا ، ولكن المجلس أصدر قانونا جديدا بأضافة بعض المواد الى قانون المحابة ، لم يتفها فيها الا حمل مجلس النقابة ، الذي انتخبه المحابين ومنح وزير العدل حق اصدار قرار بتشكيل مجلس مؤقت للنقابة ، وهذه هي نصوس القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ .

### قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١

#### بمضى الاحكام الخاصة بنقابة المحابين

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه

#### ( المادة الاولى )

تتمى مد عضوية نقيب المحابين الحالي وأعضاء مجلس النقابة الحالية الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون .



### ( المادة الثانية )

يشكل مجلس مؤلف للثقلية من خمسة وثلاثين عضواً يختارهم وزير العدل من بين رؤساء وأعضاء النقابات الفرعية للمحامين ، ومن غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاءة وخدمة المهنة .

كما يختار وزير العدل من بين أعضاء المجلس المؤقت النقيب والوكيل وأمين السر وأمين الصندوق ، وتتكون من هؤلاء الأربعة هيئة المكتب .

ويجوز للجمع بين عضوية مجلس الثقلية ورئاسة أو عضوية اللجان الفرعية .

ويكون لمجلس الثقلية المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس الثقلية العامة بموجب قانون المحاماة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقوانين المعدلة له ، كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور .

وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه ، اللجان المعاونة له المنصوص عليها في قانون المحاماة المشار إليه .

### ( المادة الثالثة )

يقوم المجلس المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون بأعداد مشروع قانون للمحاماة بما يحقق صالح المحامين ويكمل أهداف الثقلية خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ويجب أن تجرى الانتخابات لاختيار النقيب وأعضاء مجلس الثقلية العامة خلال السنتين يوماً التالية لتنفيذ القانون المشار إليه في الفترة السابقة .

### ( المادة الرابعة )

يوقف العمل بأحكام المواد من ١٢ إلى ١٩ من قانون المحاماة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ إلى حين انتخاب النقيب ومجلس الثقلية طبقاً لنص المادة الثالثة من هذا القانون .

### ( المادة الخامسة )

يلغى من أحكام قانون المحاماة الصادر بالقرار رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته كل حكم يخالف هذا القانون ، كما يلغى كل حكم من أي قانون آخر يخالف أحكامه .

### ( المادة السادسة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويصل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

ييمم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رمضان ١٤٠١ ( ٢٢ يوليو ١٩٨١ ) .

حسني مبارك



ثم أصدر وزير العدل قراره رقم ١٢٥ ، بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين وكل ذلك ، قبل أن تحصل في الدعوى الأولى لمعلم المدعون ، دعواهم الثانية ، أمام محكمة القضاء الإداري مطالبين فيه ، بإلغاء قرار وزير العدل ، وبإلغاء القانون رقم ١٩٨١/١٢٥ ، لخالفته لل دستور ، وتضمنت الصحيفة ، طلبا بإحالة المعلم بمسدم دستورية القانون وقرار وزير العدل إلى المحكمة الدستورية العليا ، لأن هذا القانون لم يكن إلا عقوبة أوتعها مجلس الشعب على مجلس النقابة ، نتيجة التحقيق الذي أجراه وهو أمر لا يملك تقريره إلا القضاء ، أو الجمعية العمومية للمحامين ، كما أن هذا القانون ، كما أسلفنا لم يتضمن أي حكم موضوعي ينطوي على تعديل لقانون المحاماة بل تمحى عن حل مجلس النقابة ، فهو لم يعدل قانون المحاماة ، ومن ثم كان تطبيق أحكامه واجبا دستوريا ، ولكن مجلس الشعب استثنى مجلس النقابة وحده من هذه القاعدة . وأصدر قانونا بطله ، فجاء هذا القانون بذلك موصوما بأنه في حقيقته تصرف مردى ، وليس يتضمن قاعدة تنظيمية عامة ، فهو بذلك لم يتضمن أي قاعدة قانونية ذات صفة عامة أو مجردة ، بل هو مجرد عقوبة لا يملكها إلا الجمعية العمومية للمحامين ، أو القضاء أن توافر شروط استقاط المضيئة عن أعضاء المجلس ، فهو بذلك لا يدعو أن يكون قرارا إداريا باطلا أو منعيا ، أريد أعضاء الشرعية عليه ، يوضعه في صورة قانون ، وهو بذلك ينطوي على إخلال بالبدا الدستوري المقرر في المادة ( ٥٦ ) من الدستور التي تنص على أن إنشاء النقابة والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفل القانون .

ومعنى الأساس الديمقراطي هو أن يجري تشكيل مجلس النقابة وحله من طريق إرادة أعضاء الجمعية العمومية للنقابة ، ويلحق هذا العيب نص القانون المطعون عليه فيها تضمنه من حل مجلس النقابة ، وتخويل وزير العدل سلطة تعيين مجلس مؤقت كما يلحق قرار وزير العدل ، بتعيين مجلس مؤقت لاته يتفانى والأساس الديمقراطي الذي يجب أن ينام عليه البنين النقابي ، لاته يجرم المحامين ، أعضاء الجمعية العمومية للنقابة من انتخاب مجلس نقابهم .

ولما طرح ذلك كله على محكمة القضاء الإداري إلى جقب ما تضمنته الدعوى الثالثة المرفوعة من الدعوى الآخر ، أصدرت قرارها المشار إليه فيها سلف ، وكلفت المدعين رفع الدعوى بعدم دستورية القانون رقم ١٩٨١/١٢٥ - والقرارات المطعون عليها .

ولا يسعنا بالإضافة إلى ما تقدم ، إلا أن نورد الصفحات التالية ، لبيان وجه مخالفة الأعمال المطعون عليها ، لأحكام الدستورية ، ولنصوص القانون .

## الوجه الأول :

### مخالفة مبدأ الفصل بين السلطات :

من المبادئ المقررة في الفقه الدستوري ، وقضاء المحكمة المقررة أن رقابة دستورية القوانين تستهدف صون الدستور وحمايته من الخروج على أحكامه باعتباره القانون الأساسي الأعلى ، الذي يرمي الأصول والقواعد التي يقوم عليها نظام الحكم ، وهذا الهدف لا يتحقق على الوجه الذي ينيه المشرع إلا إذا انبسطت رقابة



الحكمة على التشريعات كافة على اختلاف اتواعها وبرائتها ، سواء كانت تشريعات أصلية صادرة من الهيئة التشريعية أم كانت تشريعات فرعية مسندة من السلطة التنفيذية ، في حدود اختصاصها الدستوري ذلك أن مظنة الخروج على أحكام الدستور تقية بالنسبة إليها جميعها .

« المحكمة العليا ، جلسة ١٩٧١/٧/٣ الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق دستورية »

وأن تحقيق الأغراض غير المشروعة ، لا يمكن أن يسمح به ، تحت شعار ممارسة الاختصاصات المقررة المشروعة .

ومن المبادئ المسلية في النظام الديمقراطي ، أن الدستور هو مصدر السلطات جميعها فهو الذي ينظم السلطات الأساسية للدولة ويبين العلاقة بينها وبين حقوق الأفراد وحرياتهم كما أنه من الأصول المتفق عليها في هذا المجال هو الأخذ ببدا الفصل بين السلطات ، بحيث تستقل كل سلطة - في الأصل - بمباشرة الوظيفة المقررة في الدستور ، ولا يجوز لها أن تعتدى على وظيفة سلطة أخرى أو أن تباشر عملاً من أعمالها إلا في الحدود التي ينص عليها الدستور ، وقد أخذت دساتيرنا المتعاقبة بهذه المبادئ ، فصدرت على أساس مبدأ الفصل بين السلطات وجرت على اعتبار السلطة القضائية سلطة ثلاثة إلى جانب السلطين التشريعية والتنفيذية ، فأنفردت لها فصلاً مستقلاً بعنوانها ، الأمر الذي يتضح منه أن الوظيفة القضائية بصورة على السلطة القضائية ، وأن لهذه السلطة الولاية العملية في هذا المجال ، ومن ثم فاته لا يجوز لأي سلطة أخرى أن تقال من هذه الولاية الكلية أو تنتقص منها ، إلا في حدود ما ينص عليه الدستور .

لماذا خرجت السلطة التشريعية على هذا القيد الدستوري ولم تلزمه ، كان التشريع غير دستوري ، لا تقتلصه من ولاية السلطة القضائية وهي التي أنشأها الدستور وأسند إليها وحدها أمر أداء العدالة مستقلة من باقي السلطات الأخرى .

وليس من شك ، بعد إيراد هذه البعبيبات الدستورية ، في أن رسالة السيد الرئيس وقرار مجلس الشعب ، بتكوين لجنة لتقصي الحقائق ، في الزعم التي أسندت إلى مجلس نقابة المحامين ، وقرار لجنة تقصي الحقائق ، وقرار مجلس الشعب بجل مجلس نقابة المحامين ، الذي أفرغ في صورة القانون ١٢٥/١٩٨١ ، كل ذلك يتطو على عدوان على اختصاص جهة قضائية ، مستحدته في التشريع المصري .

نقد صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب واستحدث في المادة ( ٣ ) منه ، المساطة السياسية ، لأول مرة في التشريع المصري ، وأورد الأعمال التي أنشأها بمقتضى هذا النص الذي يقرر ما يلي :-

يسأل سياسياً ولما لأحكام هذا القانون كل من ارتكب أحد الأعمال الآتية :-

أولاً : الدعوة إلى ما يتطو على إنكار للشرائع السماوية أو ما يتناق مع أحكامها إذا تم ذلك بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات .



ثانيا : تحريض النشر والشباب على الاغراب عن طريق الدعوة الى التحلل من القيم القبلية او من الولا للوطن اذا تم ذلك بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

ويحظر شلها في حكم هذا النص من ام يجاوز مره خبسا وعشرين سنة ميلاديه نكرا كان او اتلى .

ثالثا : نشر او اذاعة اخبار او بيانات او اشاعت كاذبة او مغرضة او دملكت بغيره ، اذا تم ذلك في الخارج بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات متى كان من شأن ذلك الاضرار بمصلحة قومية للبلاد .

رابعا : الانمال التي تجرمها القوانين الآتية : -

- ١ - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .
- ٢ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .
- ٣ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بتنظيم الاحزاب السياسية المحلل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٦ .
- ٤ - القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجنابي .

والرد لها عقوبات نصبتها المادة ( ٤ ) ، وهي بدورها عقوبات مستحصنة في النشريع المصري وهذا نصها :

مع عدم الاخلال بالحكام المسئولين الجنائية والادارية يحكم على كل من تثبت مسئوليته وفقا لهذا القانون بتدبير او بكثر من التدابير الاتية لمدة لا تقل عن سنة اشهر ولا تجاوز خمس سنوات .

١ - الحرمان من الترشيح لعضوية المجلس القبلية او المجلس الشعبية المحلية .

٢ - الحرمان من الترشيح او التعيين في رئاسة او عضوية مجلس ادارة الشركات المحلية او الهيئات المحلية او التنظيمات النقابية او الاتحادات او الائتية او المؤسسات الصحفية او الجمعيات بتجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط او الاستمرار فيها .

٣ - الحرمان من تأسيس الاحزاب السياسية او الاشتراك في ادارتها او عضويتها .

٤ - الحرمان من شغل الوظائف او القيام بالامال التي لها تاثير في تكوين الراى العام او تربية النشر والشباب مع نقل المحكم عليه الى وطنيه او عمل آخر واحتفاظه بمرتباته بصفة شخصية وباحتقانه في العلوات والتفرقت بالام يكن مهروما منها لسبب قانوني .



ويجوز في حالة العود الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير المشار اليها لمدة لا تتجاوز مثلى الحد الأقصى سالف الذكر .

ويعتبر عقداً كل من ارتكب فعلاً مما يرتب المسؤولية وفقاً لأحكام هذا القانون بعد الحكم عليه في المرة الأولى وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ انقضاء مدة التدبير .

وتضمنت المواد ١٦ وما بعدها ، إجراءات التحقيق والإدعاء في تلك الأمور نصت المادة ( ١٦ ) على أن : —

مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٩ من هذا القانون يتولى المدعى العام الاشتراكي دون غيره سلطة التحقيق والإدعاء أمام محكمة التمييز بالنسبة للمسئولية السياسية عن الأعمال المنصوص عليها في هذا القانون ، بناء على ما يصل إلى علمه أو بناء على بلاغ من أحد المواطنين أو أحد مأموري الضبط القضائي ، كما يتولى الاختصاصات المقررة له في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم مسرعى الحراسة وتلبيس سلامة الشعب ، وذلك فضلاً عن الاختصاصات التي تقررها له القوانين الأخرى .

على أنه إذا رأى المدعى العام الاشتراكي اتفاق الإجراءات المنصوص عليه في المادة الثامنة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وجب عليه الحصول مقدماً على أمر بذلك من المستشار المنتخب المشار اليه في المادة ١٩ من هذا القانون .

ولا يجوز اقامة الدعوى الجنائية عن أي من الأعمال المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب المدعى العام الاشتراكي .

ويشارك المدعى العام الاشتراكي اختصاصاته بنفسه أو بواسطة نائبه أو أحد مساعديه ، وفي حالة غيابه أو غلو منصبه يشارك نائبه اختصاصاته .

ونصت المادة ( ١٧ ) على : —

يتولى المدعى العام الاشتراكي فحص وتحقيق الموضوعات التي تهم مصلحة عامة للمواطنين بناء على تكليف من رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب أو بناء على طلب من مجلس الوزراء .

ونصت المادة ( ١٨ ) على ما يلي :

يكون للمدعى العام الاشتراكي ، بنفسه أو بغيره من تحقيقات سماع الشهود بعد تحليفهم اليقين وإجراء الاستجواب والمواجهة والمعاينة ونسب الخبراء والتحقق على الأشياء المتعلقة بقواتهم والتصرف فيها والإطلاع على ما يراه لازماً من أوراق ووثائق ومستندات وله تكليف مأموري الضبط القضائي أو أية جهة أخرى ، فيها عدا أعضاء النيابة العامة . . يجمع الاستدلال أو القيام بعمل أو أكثر من أعمال التحقيق ما عدا الاستجواب والمواجهة .



ويسرى في شأن تخريم الشهود حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

ونصت المادة (١٩) على ما يلي :-

إذا اقتضت ضرورة التحقيق ضبط أو احضار أحد الأشخاص أو تفتيشه أو تفتيش منزله أو اتخاذ أى إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٩١ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وجب الحصول مقدماً على أمر بذلك من أحد مستشاري محكمة القيم المنصوص عليها في المادة ٢٧ تنبيه المحكمة لهذا الغرض في بداية تشكيلها ، على أن يكون الأمر مسبباً ومحدد المدّة بالنسبة لتفتيش المساكن وضبط ومراقبة وسائل الاتصال المشار إليها في المواد المذكورة ، وذلك كله وفقاً للضوابط المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية .

والأعمال التي تضمنتها رسالة السيد الرئيس إلى مجلس الشعب ، تخرج كلها في معاد الأعمال ، التي وردت في المادة (٢) من هذا القانون .

وصريح نص المادة أن تحقيقها منوط بالمدعى العام الاشتراكي وحده .

يتولى المدعى العام الاشتراكي دون غيره ، سلطة التحقيق والإدعاء أمام محكمة القيم بالنسبة للمسئولية السياسية عن الأعمال المنصوص عليها في هذا القانون .

ومؤدى ذلك أنه لا يجوز لمجلس الشعب أن يتولى التحقيق في أمر من هذه الأمور إذا أسند إلى أحد الأشخاص ، ولا يجوز لأمر محكمة القيم أن تنقض في شأنها لأن نص المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٤ تجعل من المدعى العام الاشتراكي ومحكمة القيم ، هيئة قضائية نيط بها اختصاص معين ، لا يجوز لسلطة أخرى ، أن تبغى عليه ، فإن بقت حق للمحكمة الدستورية أن تضع الأمر في صحيح نصليه .

ومن ثم تكون رسالة السيد الرئيس فيها تضمنته من إسناد التحقيق إلى مجلس الشعب ثم قيام مجلس الشعب بتشكيل لجنة للتحقيق فيها ، عملاً بخلاف الدستور فما ينطوى عليه من عدوان على اختصاص هيئة قضائية ، نظلمها القاتلون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

ويكون القانون ١٢٥/١٩٨١ ، إذ بنى على هذه الوثائق موصوماً بالعيوب الدستورية - مسالفة البيان ، متحفاً عن مقسوبة هي حمل مجلس الانقلابية يكون كل ذلك مخالفاً للقانون ويحق لنا أن نلتزم طلب الحكم بعدم دستوريته جيبهما .

ولقد سطر المدعى الأول ، هذا الأمر ، في كتاب وجهه إلى رئيس مجلس الشعب ، قبل أن تمارس لجنة تقصى الحقائق أعمالها فاجبت اللجنة في تقريرها بأنها تستمد ولايتها من نص المادة ١٢١ من الدستور ، وهو تحول مذكور عن موطنه للأسباب الآتية :



أولاً : ان المادة ١٣١ من الدستور ، تعالج لونا من النوان الرئاسية السياسية على أجهزة الدولة الادارية وتنظم بذلك احدى الوظيفتين المترتين لمجلس الشعب ، فتتضى المادة ٨٦ من الدستور ، التى حددت ولاية مجلس الشعب بقولها :

يتولى مجلس الشعب التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة ، والسياسة العامة للتشوية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة . كما يمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية .

والمادة ١٣١ من الدستور تنص على ان لمجلس الشعب ان يكون لجنة خاصة او يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط احدى المصالح الادارية او المؤسسات العامة او اى جهاز تنفيذى او ادارى ، او اى مشروع من المشروعات العامة ، وذلك من اجل تقصى الحقائق .. ملجان التحقيق الذى اجاز الدستور لمجلس الشعب انشاءه انما هى حق اصيل لهذا المجلس وهى تنصرف اسلبا الى الرقابة على السلطة التنفيذية ولهذا لا يكون طبيعيا ان يطلب رئيس السلطة التنفيذية من مجلس الشعب انشاء لجنة للتحقيق ؟ واستجابة مجلس الشعب الى هذا الطلب يجعل من مجلس الشعب تابعا للسلطة التنفيذية اذ المفروض انه جهاز رقابة وحساب للسلطة التنفيذية .. وليس من المقبول ان يتظلم الى جهاز تابع يتلقى الاوامر من السلطة التنفيذية فيما لا يدخل فى اختصاصه طبقا لاحكام الدستور .

ثانياً : ان المادة ١٣١ من الدستور التى نظمت اختصاص مجلس الشعب بإنشاء لجان برلمانية للتحقيق تضمنت هذه اللجان على المصالح الادارية او المؤسسات العامة او اى جهاز تنفيذى او ادارى او اى مشروع من المشروعات العامة ومجلس نقابة المحامين ليس من جهة من تلك الجهات المحددة حصراً التى يجوز ان تخضع تصرفاتها للتحقيق من مجلس الشعب ؟

ثالثاً : ان ما أورده السيد رئيس الجمهورية فى رسالته من وقائع نسب السيد مجلس نقابة المحامين ارتكابها وصنفتها الصحف القومية ، ووصفها السيد رئيس الجمهورية نفسه فى أكثر من مناسبة ، بأنها انتهاكات وقد وصفت هذه الانتهاكات بأنها مملوك منحرف يشكل خروجاً نابهاً على الإجماع الوطنى الوطن خلال الفترات الدستورية السلمية ، فضلاً عن أنه يحتار انتهاكاً لحدود التفويض التسلبى وتحديداً الجواهر المحامين التى أظفقت رغبها لهذه التصرفات .

واستجابة مجلس الشعب الى طلب السيد رئيس الجمهورية بالتحقيق فى هذه الانتهاكات يجعل من مجلس الشعب او احدى لجانه لجنة تحقيق تشاكية ؟ ويجعل من مجلس نقابة المحامين متما تجرى التحقيق معه السلطة التشريعية ؟ فى انتهاكات نسبتها اليه السلطة التنفيذية .

وفى هذا طلب كامل للأوضاع الدستورية ، لان مؤاده - لو صح ان مجلس نقابة المحامين متهم - ان يكون اجراء مجلس الشعب التحقيق مع مجلس النقابية اعتداء على ولاية جهات القضاء المختصة وحدها بالتحقيق .



**والحقيقة ان الامر لا يخرج عن احدى فرضين :**

فاما انّه توجد مخالفات قانونية ارتكبتها مجلس نقابة المحامين معنذئذ تكون الولاية الكاملة ( في التحقيق فيها والمحاسبة عليها ) هي لجهة القضاء وحده .  
واما انّه لا توجد مخالفات قانونية ، وانما هي معارضة لسياسة الحكومة تعتبرها الحكومة خروجاً على الخط الوطني كما تتصور هي وعندئذ يتحول مجلس الشعب الى جهة قضاء سياسي وهو امر اثبتنا خروجه عن ولاية المجلس .  
وكل هذا انحرفا بمادة في الدستور نظمت عمل لجان التحقيق وحددت نطاقيها ولا يمكن ان يكون داخلاً فيها التسلط النقابي حتى لو اعتبر في المجال القومي نشاطاً سياسياً .

وابقاء : بالإضافة الى ذلك فان السلطة التنفيذية لا تملك ان تسند اختصاصات دستورية الى جانب الاختصاصات المحددة في الدستور لمجلس الشعب ، وهي لا تملك على وجه الخصوص ان تسند الى مجلس الشعب ولاية قضائية او شبه قضائية ، لان القضاء منظم في الدستور تنظيمًا دقيقاً وصارياً ، والمادة ١٦٦ تاطمئنة في أنّه « ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شئون العدالة » ويبدو ان اهم شئون العدالة التي يحظر اية سلطة التدخل فيها ، هي اقامة جهة قضاء على خلاف الجهات المحددة في القانون او نزع اصحاب الشئان من قاضيهم الطبيعي الذي اكنت المادة ٦٨ حق الالتجاء اليه كحق دستوري أصيل ، ولا يتصور ان يجعل مجلس الشعب من نفسه — او يجعله السيد رئيس الجمهورية ، قاضياً في خصومه وبين نقابة المحامين التي لا تسال قانوناً الا امام جميعيتها العمومية الفير للمعدنية او امام القضاء المادي .

**خاتمة هذا السبب :**

ولما اكنت المخالفات الدستورية التي ارتكبتها السلطان التنفيذية والتشريعية مردها الى انشاء لجنة برلمانية لتقصي الحقائق سارعت بوضع تقرير يضم بالالتحيز السفر والمبالغة في التائم والادانة — فلقد راينا من الضروري ان نعرض على هيئة المحكمة الموقرة موجزاً عن طبيعة لجان التحقيق في النظم الدستورية المختلفة وضوابط عملها والسوابق القضائية في هذا الشأن حتى يطمئن وجدان الهيئة الموقرة الى سلامة ما نقرره في شأن تجاوزات الحكومة ومجلس الشعب .

**طبيعة لجان التحقيق في النظام الدستوري الفرنسي :**

يعرف الاستاذ لامريه مهمة لجان الفحص والتحقيق .

ان الفحص هو أحد الوسائل التي يستخدمها المجلس التشريعي الذي يكلف لجنة من اعضائه بان يجمعوا المعلومات الضرورية ( والتي تسمح بممارسة اختصاصاته وان تقدم الى اللجنة تقريراً يتخذ بمصده المجلس التشريعي قراراً :  
وسند ينصب التحقيق على انتخابات او على مسألة تشريعية او مالية تهيبها لاصدار تشريع ، وقد ينصب التحقيق على تصرف حكومي او على عمل احد المرافق .



وحتى يعد دستور قانون خلص ( في ٢٣ من مارس سنة ١٩١٤ ) في شأن سلطات لجان التحقيق في استدعاء الشهود اكد الفقهان ان هذه اللجان لا يمكن ان تعدو وجهات تحقيق قضائية ، فلا يمكن ان تكون لها مسططات قاضي التحقيق ولا تلك اصدار اوامر ضبطا ولحضر او ان تصدر اوامر بالقبض .

#### ان لجنة التحقيق البرلمانية لا تعدو ان تكون جهة للبحث والاعلام :

وهي لا تملك ان تتخذ بذاتها قرارات ما ، لذا اظهر محضها بعض وثائق يمكن ان تلص تحت طائلة القانون الجنائي ، فانها تستطيع ان تبلغ بها وزارة العدل وان تحيل اليها الملف لكي يتخذ امره في شأنها .

ولقد اوضح لانريه ان لجان التحقيق ماضيا قديما ، وانها كانت تشكل للمعص نشاط احد المراقب او الادارة لتقرير الراي العام في شأن امر يشغله ، وما اذا كان في الامر ما يحرك المستوى السياسي للحكومة .

ولقد تناولت معظم النصوص الى تعيين لجان للتحقيق .

ولقد اوضح « اندريه هوريو » ان دستور سنة ١٩٥٨ قد كان ينكر تجاوزات لجان التحقيق ولهذا السبب حدد هذا الدستور من نطاق استخدامها ويمنعها وسلطاتها ( برنسون ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ ) ( مؤلف اندريه هوريو — القانون الدستوري والنظم السياسية طبعه ١٩٦٧ . ص ( ٧٢١ ) .

#### لجان التحقيق في النظام الدستوري الاميركي :

يقول الاستاذ كوبر في مؤلفه القانون الدستوري ان سلطة مجلس الكونجرس في العلم بتحريات ( بتحقيقات ) مستمدة ضمنا من الدستور ومنذ قيام البرلمان الانجليزي ( الاجهزة التشريعية — في عهد الاحتلال ، كانت تمارس هذه السلطة بجانب سلطة استدعاء الشهود وعقاب المخالفين عن الحضور والاجابة ، ولهذا اعتبرت هذه السلطة منذ وقت مبكر دخاله في ولاية الكونجرس بوصفه سلطة تشريعية ) .

وبصفة عامة يستطيع الكونجرس ان يتحرى او يحقق في مجالات ولاغراض قريبة من سلطته التشريعية ( فوق ذلك فان كل مجلس يعقد الحكم على الانتخابات وصلاحت اعضائه ، قد يفحص ويحقق في الانتخابات التي جرت ) .

وقد يفحص كلا المجلسين في تنشيط اعضائها لان من سلطة كل منهما ان يطرد او ان يراغب اعضاءه وكذلك السلطة في ان يحافظ على شرف المجلس بادانة الانتهاكات الموجهة ضد اعضائه .

ويستطيع الكونجرس كذلك ان يفحص او يحقق في آثار ما يصدره من تشريعات وطريقة تنفيذه .

وكان من الضروري ، وما لازم لسلطته في التحقيق ، يستطيع الكونجرس ان يستدعي الشهود ويطلب تسليم الوثائق ويمتدح الأشخاص الموصين بالاشباع ، اما بتهمة الاحقر او باحالتهم الى المحاكمة الجنائية امام المحكم الاتحادي .



ومع ذلك فان سلطة الكونجرس في التحقيق غير محدودة اذ يجب ان يظهر من القانون المحول لهذه السلطة ان التحقيق المصح به يرتبط بواقعة تدخل في ولاية الكونجرس التشريعية ، وليست بمعدة محاسب للتسلل او غزو الحياة الخاصة للأفراد .

وتم تحديد او قيد ينبع من مبدأ الفصل بين السلطات وانه وان لم يصحح حكم في الموضوع الا انه يبدو بعيدا عن سلطة لجنة تحقيق ان تكره الرئيس او الموظفين على ان يطالبوا بطوليات اللجنة بناء على طلبه .

وبجانب الحدود الدستورية تتحدد لجنة التحقيق البرلمانية في نطاق بحثها بالعقود او القرار الذي يعرف سلطته .

فمن المعروف ان اكثر النظم الدستورية استلمته بلجان التحقيق هو النظام الأمريكي ولقد ازداد طغيان هذه اللجان خلال فترة الحرب الباردة وسيطرة الماركسية على الحياة السياسية الأمريكية وانشاء لجنة تحقيق في مجلس النواب الأمريكي تسمى بلجنة التحقيق في النشاط المعادي لخط الحياة الأمريكية — ولقد كانت هذه اللجنة أكبر خطر يهدد الحريات والنظام الديمقراطي .

والواقع ان أشد المخاطر التي يمكن ان تنجم من لجان التحقيق البرلمانية هو خطر المساس باختصاصات القضاء او حسب تعبير الأستاذ هوبمان ( في مقال بجلية القانون العام — يناير / فبراير ١٩٥٦ ص ٦٩ — ٧٢ ) خطر اغتصاب الوظيفة القضائية ولقد وصلت المحكمة الاتحادية العليا منذ مائة سنة كاملة أي سنة ١٨٨١ حكم المبدأ في هذا الشأن في قضية .

دالت :

« لا يملك الكونجرس سلطة عامة في التحقيق في المسائل الفردية الخاصة بالمواطنين وانما تقتصر المحاكم وحدها — لا المشرعون بان تراقب اوجه الانتهاك المحتملة التي يكون الأفراد قد اقترفوها .

وقد نشرت المحكمة العليا هذا المبدأ بقولها « ان كل تحقيق موجه من الكونجرس ضد فرد لا يمكن ان يعتبر مبررا من الناحية الوظيفية التشريعية التي هي عامة بل ان مثل هذا التحقيق هو غضب » .

فيشترط ان يكون الموضوع عاما بحيث يستطيع الكونجرس ان يفحصه لولايته في ممارسة احدى وظائفه الدستورية ، ولا يكون خاصا بأفراد محددين ولهذا السبب يعتبر التحقيق تحقيقا خاصا بأفراد غير مشروع حيث يستدعي الأمر سماع شهود به في حين ان المعيار لشرعية التحقيق الذي تجزوه كجسبان الكونجرس مبنية موضوع التحقيق .

وقد قضت المحكمة العليا في حكمها في هذه القضية بان مجلس النواب لم يتجاوز فحسب حدود ولايته ولكنه انتهك كذلك ولاية لا يمكن ان يمارسها سوى فرع آخر من الحكومة ( هي السلطة القضائية بسبب انها بطبيعتها الواضحة قضائية ) .



وقد لخص كبير المستشارين وأمين حدود ولاية لجان التحقيق البرلمانية ،  
تلخيصاً دقيقاً وجاهلاً في أسباب الحكم الصادر في قضية قتال :

« اننا نبدأ ببعض المسلمات الجوهرية هناك اتفاق علم عليها وهي :

ان سلطة الكونجرس في القيام ببحوث وبتحريات أمر كامن في وظيفته التشريعية .

ان هذه السلطة واسعة حيث تشمل تحريات خاصة بتطبيق القوانين  
وكذلك بما يقترح أو يحتاج اليه من قوانين وهي تشمل كذلك تقصي الميوسوب في  
مطالبنا الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي بقصد معاونة الكونجرس في  
علاجها ، وهي تشمل تحريات داخل ادارات الحكومة الاتحادية للفسح الفساد  
والرشوة وعدم الكفاية أو النسيب .

ولكن وان كانت سلطة الفحص أو التحري أو البحث أو التحقيق واسمعة  
الا انها ليست غير محدودة .. فليست هناك ولاية عامة للتشهير بالأمور  
الخاصة للأفراد دون أن نجد لذلك جبراً في وظائف الكونجرس وقد سلم بذلك  
المحامي العام في دفاعه في القضية .

وليس الكونجرس كذلك جهازاً لتنفيذ القانون أو للمحاكمة مهاتان وظيفتان  
للسلطين التنفيذية والتشريعية بالحكومة ، وليس التحري ( التحقيق ) غاية  
في ذاته وإنما يجب أن يربط وأن يكون تطبيقاً لهمة مشروعه للكونجرس .

فالتحريات ( التحقيق ) التي تجرى بقصد التماقم الشخصي للمحققين أو أن  
يجرى معهم التحقيق لا يمكن الدفاع عنها .

ان آخر ما نختم به هذه المذكرة هو ما قاله بعض المستشارين الاجلاء  
متخذين في موقف المعارضة للأغلبية .

وقد قال المستشارون « بلال » وكبير المستشارين « دوجلاس في قضية » .

ان المحكمة اليوم لا ترى ما يراه الجبيع أن الفصح والمطلب هما غاية هذه  
الجنة لجنة تحقيق النشاط المادي لأمريكا — وانكار ذلك — هو تجاهل مزاممها  
( ادعاءاتها ) ، والتقرير التي أصدرتها بهذا انشعها .

وانها تعتقد أن طبيعة وظيفتنا القضائية لا تطلب منّا أن نكون امبياء ،  
ويجب أن نخلص إلى أن لجنة النشاط المادي لأمريكا في ترميها بالشيوعين  
والشيعة في أنهم كذلك ونفصحهم تمثل عدواناً على سلطة القضاء وهو نذير شر  
لحريات الشعب في هذا البلد .

وان جميع المسائل التي تتر ما في هذه القضية يمكن أن ترد إلى أمر واحد وهو  
بماذا كنا ككاتب سوف نسمى بخوف وبلا جدوى إلى المحافظة على الديمقراطية  
بمستخدام أساليب دكتاتورية أم اننا بما يتفق مع تقاليدنا ودمسورنا سوف نتواصر  
لديننا النقية والشجاعة لكي تكون أحراراً .



## في عدم مسئولية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ :

أوردنا نيبا تقدم ، نصوص هذا القانون ، ومقومات إصداره انتهاجا وتحفظا  
من لا يملك سلطة الأنهام والتحقيق ، وانتهى الأمر بصدر القانون اذانة  
بتوقيع عويبة الحل لمجلس النقابة في زمن لم تدره التشريعات في مصر .

أولا : المذكره الايضاحية للاقتراح بمشروع هذا القانون تنطق بما نقول  
بسه اذ جاء بها .

ولما بدأ مجلس النقابة الحالي ينحرف بالنقابة عن رسالتها ويتخذ منها  
منبرا يجمع فوقه اعداء النظام والحائدين عليه ، كما اساء اعضاء ذلك المجلس  
الضجير من رأى جمهوره المحابين في الخارج وبدأ واضحا عجز المحلين عن  
محاسبة مجلس نقابته . لتعذر ذلك في ظل القانون الحالي الذي تستوجب  
المادة السادسة منه لصحة اعتماد الجمعية العمومية غير العادية  
( المختصة ببحث سحب الثقة من النقيب ومجلس النقابة ان يحضر اجتماعها نصف  
عسده المحابين الامر الذي اصبح معه اجتماع جمعية عمومية غير عادية مستحيلا )  
لذلك طلب السيد رئيس الجمهورية في رسالة منه الى مجلس الشعب تحقيق ما نسب  
الى بعض اعضاء مجلس النقابة من وقائع ولما عرضت تلك الرسالة على  
اللجنة العامة بمجلس الشعب اوصت بتشكيل لجنة تقصي الحقائق بشأن تلك  
الوقائع ووافق المجلس على تلك التوصية وشكل اللجنة بجلسة ١٣ يوليو  
سنة ١٩٨١ .

وقامت اللجنة بالمهمة التي وكلت اليها وقدمت تقريرها الذي ثبت منه اذانة  
بعض اعضاء مجلس النقابة والنقيب الامر الذي يستوجب انتهاء مدة المجلس  
الحالي ونفيه وتشكيل مجلس مؤقت بقرار يصدره وزير العدل . . . » .

وقد اظهر ان الاسباب التي حدثت بالشرع لاصدار هذا التشريع الثلاث هي  
ما اساءه مقدم الاقتراح ما نسب اليه الى نقيب المحابين وبعض اعضاء مجلس  
النقابة من وقائع وانحراف النقابة عن رسالتها وانحلالها منبرا يجمع  
فوقه اعداء النظام والحائتون عليه واساءة التعبير عن رأى جمهوره المحابين في الخارج  
وان الامر كان يقتضى سحب مجلس نقابة المحابين ، غير ان هذا السحب قد  
تعذر لعدم قدرة الحكومة على تنفيذ المادة ٦ من قانون الحياة في شأن الجمعية  
العمومية غير العادية .

ولهذا السبب كان الحساب عن طريق مجلس الشعب الذي شكل لجنة لتقصي  
الحقائق قدمت تقريرا ثبت فيه اذانة بعض اعضاء مجلس النقابة والنقيب  
( الامر الذي يستوجب انتهاء مدة المجلس الحالي ونفيه ) حسب تعبير مقدم  
الاقتراح بمشروع القانون .

فالامر من اوله حتى انتهاه مزام وانتهاك ، يراد الحساب عليها ، حتى  
اذ تعذر هذا الحساب عن طريق الجهة الوحيدة المختصة طبقا لقانون الحساب



( وهي الجمعية العمومية غير العادية ) فقد انتقد السلطان التنفيذية والتشريعية أن تتوليا سوا هذا الصלב : فالسلطة التنفيذية تقدم تقرير الانتهاء ، ومجلس الشعب يتولى تشكيل لجنة تحقيق ، لكي يصدر قرارا بالادانة (ويصدر بهذا القرار تشريع !!) .

فكان التشريع الصادر بحل نقابة المحامين - كما قلنا - هو في طبيعته القانونية حكم صدر من مجلس الشعب في صورة تشريع بناء على تحقيق ومحاكمة سياسية لا يمثل لشذوذها وغضبا عن اغتصاب هذا التشريع ولاية الجمعية العمومية غير العادية ، فان مجلس الشعب بهذا التشريع - في ظاهره - جعلت من نفسها جهة القضاء ، واغتصبت ولايتي جهتي التحقيق والمحاكم معا ، وامدرت حكما يحل مجلس النقابة دون أي سند في القانون أو الدستور ( وليس هناك في الانتهاكات الدستورية ما هو أشد من اغتصاب إحدى المؤسسات الدستورية ولاية واغتصاص مؤسسة دستورية أخرى .. ولا سيما إذا تعلق الأمر باغتصاب أي من السلطتين التشريعية والتنفيذية وظيفية القضاء ) .

**ثانيا :** جاء في التشريع المنسلخ عن مجلس الشعب بحل مجلس المحامين أن تضاف إلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ النصوص الآتية .. وذلك تحت زعم أن هذا التشريع هو تعديل بعض أحكام قانون المحابة .. في حين أن النصوص المضافة لا تنطوي على أي تعديل لأي نص من نصوص قسمات قانون المحابة وإنما هي كلها تدور حول واقعة مادية هي انتهاء مدة مجلس النقابة المنتخب والآن بتشكيل مجلس نقابة مؤقت !!

فليس هناك حكم موضوعي في قانون المحابة صدر بتعديل التشريع المطعون بعدم دستوريته ، بل ليس هناك في بنود هذا التشريع الطعن بما يمكن أن يعتبر حكما موضوعيا حتى يستأهل إصدار تشريع ! وحقيقة الأمر أن الدولة قد التفتت إلى سلطان التشريع للتعاضد من مجلس نقابية منتخب ولا يسمح قانونها لغير جمعيتها العمومية غير العادية باستطاع هذا المجلس .

وهذا أسلوب يجاقب سيادة الدستور والقانون مجاعة صارخة .. لأن المشرع نفسه ملزم بما يصدر عنه من قوانين إلى أن تعطل أو تلغى .. وطالما قانون المحابة قائم ، ويحدد الطريق الوحيد لانتهاء حياة مجلس النقابة ، فان المشرع ملزم بالخشوع لهذا القانون .. ولا يجوز أبدا أن يقال أنه يملك أن يصدر قاعدة تشريعية تستثنى مجلس النقابة بذاته وتغني بحله .. فمقرر الحل ( وان صدر به تشريع لا يمكن أن يعتبر قاعدة قانونية سليمة لأنه ليس حكما موضوعيا ينطوي على قاعدة قانونية ) وإنما اتفق بما يمكن أن يصور به هو أنه قرار برلماني يخالف للقانون القائم .. ولو أراد مجلس الشعب أن يلغى حكم الدستور والقانون وأن يخضع للشرعية الدستورية فإن اتفق بما كان يملكه كسلطة تشريعية - لكي يضل إلى غرضه في حل مجلس النقابة .. هو أن يضيف حكما تشريعيا جديدا بجلب المادة ٦ من قانون المحابة يستحدث به طريقة أخرى لحل مجلس النقابة في حالات معينة يضع شروطها ، حتى لا يكون الأمر أمر تصرف تردى ، وإنما قاعدة تنظيمية عامة تطبق مستقبلا على كافة



الحالات وعندئذ يستأهل ما يصدره مجلس الشعب في هذا الخصوص وصف التشريع أو القانون أما التشريع الصادر بحل مجلس النخبة فهو مجرد تصرف برلماني بمقدم - رغم اطلاق وصف التشريع عليه لانه ليس قانونا بحسب طبيعته الموضوعية وانما هو دون ذلك تصرف برلماني يخالف أحد القوانين القائمة التي لم تلغ أو تعدل .

ولا يمكن ان يعد هذا القرار الفردي بحل مجلس النخبة - تعديلا تشريعا مجرد اضافة بنوده الى احكام قانون المحابة ، ذلك ان هذه الاضافة الى قانون قاسم ، لا تغير من طبيعة هذا القرار الخاص .

### ثالثا : القانون لا يمكن ان ينصب على حالة فردية :

ان ما يجعل من هذا التشريع الشاذ تشريعا غير دستوري ، انه في حقيقته الموضوعية تصرف فردي ، وليس قاعدة تطبيقية عامة ، وهو لذلك لا يمكن ان يكون ذا طبيعة تشريعية على الاطلاق ، وهو وان اخذ وصفا انه تعديل لقانون المحابة ( وكان المفروض ان يتناول التعديل النصوص التي تضع احكاما او قواعد عامة ومجردة ) الا انه لا يشتمل الا على حكم وحيد هو حل مجلس نخبة المحالين والساح لوزير العدل بتشكيل مجلس نخبة مؤقت ( لمدة مهام على الاقل ) وهذا يعني في وضوح تام ان هذا القانون المزعوم لا يتضمن اية قاعدة قانونية ذات صلة عامة او مجردة تنظم الآن ومستقبلا وضعها من الاوضاع ..

وانما يقتصر هذا القانون على حل مجلس نخبة المحالين ، وبهذا يستلزم القانون فرضه بمجرد صدوره ، دون ان يضع اية قاعدة موضوعية يسمح ان توصف بأنها قاعدة قانونية او قانون .. وبمثل هذا القانون المزعوم لا يعتبر في نظر النسخ الدستوري قانونا على الاطلاق ، لان القانون لا يصدر لمعالجة حالة فردية او لواجهة حالة فردية .

فهو في الحقيقة قرار اداري اتخذ شكلا زائفا للقانون ، اي ان ما حدث هو ان الحكومة لكي تحسم قرارها بحل مجلس نخبة المحالين ، كتلت مجلس الشعب بان يسبغ صفة التشريع على هذا القرار .. ( وهو بتحايل على المادة ٦٨ من الدستور لفترة ثمانية ) التي تنص على انه ، ويخطر النص في القوانين على تخصيص اي عمل او قرار اداري من رقابة القضاء وحقيقة التشريع المطعون فيه انه يضفي الصفة التشريعية على قرار اداري صادر من السلطة التنفيذية - او يوسع باصداره منها بحل مجلس النخبة والقصد من ذلك الحيلولة دون الطعن في هذا القرار !!

### بمخالفة القانون المطعون عليه لاصل دستوري آخر :

ان التشريع المطعون فيه يعتبر من الناحية الموضوعية اعتداء صريحا على الحرية النخبية وهي حرية تخطيط المادة ٥٦ من الدستور التي تنص على انه :

» انشاء النقابات والاتحادات على اسس ديمقراطية حق يكفل القانون .. «



والحرية النقابية حق يؤكدده الدستور في مواجهة المشرع نفسه ، ويؤكد  
تلبية على أساس ديمقراطي ولا يعنى هذا الأساس الديمقراطي سوى ان الانتخاب  
هو الوسيلة الوحيدة لتكوين النقابة ، فإذا صدر التشريع الطعن بقصد  
وحيد هو حل مجلس نقابة منتخب انتخابا صحيحا ، وانشاء مجلس نقابة بغير  
الانتخاب وانما بالتعيين ، وحدد لذلك المجلس المعين مدة سنة على الاقل ، فان  
محناه حرمان المحايين من حريتهم الانتخابية لمدة سنة على الاقل وفي هذا اعتداء  
صارخ على الدستور والحريات الدستورية ليس له أى سند في الدستور أو  
القانون .

### الملك

وبعد اتمام اجراءات تحضير هذه الدعوى يلتزم المدعون ، تحديد جلسة  
لنظرها يكلف الخصوم الحضور فيها ، ان رأت المحكمة المؤجرة ، ليسمع المدعى  
عليهم الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥/١٩٨١ في كل المواد التي ورد بها  
وبعدم دستورية رسالة السيد الرئيس الى مجلس الشعب ، وقرار مجلس الشعب  
المصادر في ١٢/٧/١٩٨١ بتشكيل لجنة تسمى الحقائق حول رسالة السيد  
رئيس الجمهورية الخلسة بمجلس نقابة المحايين .

وبالزام المدعى عليهم ، بصرفات الدعوى ، ومتبل اتمام المحاكمة فيها .

وكيل المدعين  
معيد رشاد نبيه  
المحامي







## المحكمة الدستورية العليا

## هيئة المفوضين

## ملكرة

يقدمه من :

الاسانذة احمد الخزاجة ، ومحمد علوان ، ومحمود عبد الحميد سليمان ، ومحمد عيس ، ومؤاد عيد ، ومحمد مهيب أمين ، ومحمد السمارى ، وحابد الأهرى ، ومحمد صبرى مبدى وأحمد نبيل الهاللى ، وعبد العزيز محمد المحامى .

طاعنين

## شكة

السيد رئيس الجمهورية بصفته

السيد رئيس مجلس الشعب بصفته

السيد وزير العدل بصفته

يظنون ضدهم

في الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ دستورية بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥

لسنة ١٩٨١ المحدث نظره يوم ١٩٨٢/٣/٢٥

نخصص هذه المذكرة لتحديد أوجه البطلان في كل مادة من مواد القانون المطعون عليه ، على أساس ما جاء مجبلا في مرفقه الطعن .

## المادة الأولى

النص :

« تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالي وأعضاء مجلس النقابة الحالية »  
« الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون » .

عدم الدستورية :

هذه المادة مخالفة للدستور من أوجه عدة :

أولا : مخالفة المادة ٤٠ من الدستور :

تنص المادة ٤٠ من الدستور على : « المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم في ذلك الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة »



وواضح ان الدستور يعنى بالمقيدة ، المقيدة الفكرية وليس المقيدة الدينية اذ النص على المقيدة جاء اضافة الى النص على الدين .

هذه المادة هي التتقنين الدستوري لما قام عليه الفقه المجمع عليه في تعريف القانون . بانه مجموعة قواعد تضع نظاما للمجتمع تسبق في وجودها ما يواجهها من فروض تخضعها لحكمه . وان مقتضى المساواة لدى القانون ان تكون اوامره ونواهيها عامة ومجردة توجه الى كل من تتوافر فيه صفة بعينها لا الى شخص بعينه ، ويواجه كل واقعة تتوافر فيها شروط معينة لا واقعة معينة بذاتها مؤدى هذا انه اذا خصص القانون احكامه لتنظيم واقعة معينة او وجه اوامره ونواهيها لالزام اشخاص معينين يكون قد اخل بالالتزام الدستوري الذى يفرض علو المشرع ان يساوى بين المواطنين . وبالتطبيق لهذه المبادئ المحددة في النص الدستوري والمسلطة في فقه القانون ، على المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ نجد انها اذ قصرت حكمها في تاريخ نفاذها على النقيب « الحالي » و « اعضاء مجلس النقابة العامة الحاليين » قد شرعت لهم وحدهم ولم تساو بينهم وبين المواطنين عامة اذا ما تحققت « الصفة » ، صفة النقيب او صفة عضو مجلس النقابة العامة بصرف النظر عن الاشخاص . ثم انها اذ قصرت حكمها بالانتهاء على « مدة العضوية » لهؤلاء المعينين بانهم « الحاليون » تكون قد شرعت لواقعة واحدة محددة ، يكون النص قد فقد الدستور شرطى العموم والتجريد . وبهما فقد شرط الدولام الذى يفرق بين « القرار » الحادث لاثر وقته تنتهى بحثه توة نفاذه ، وللشرع الذى ينظم علاقة دالمة .

ولما كانت المادة الاولى هذه قد صدرت من مجلس الشعب ضمن نصوص اخرى فانها اذا قيست على « المعيار الاشكالي » للفرقة بين التشريع وغيره من الاوامر التى تؤثر في الراكز القانونية واعتبرت تشريعا فانها تكون غير دستورية لمخالفتها المادة ٤٠ من الدستور .

#### ثانيا : مخالفة المادة ٨٦ من الدستور :

اما اذا قيست المادة الاولى المشار اليها على « المعيار الموضوعي » واعتبرت قرارا اداريا صادرا من مجلس الشعب بقصد التأثير في مراكز قانونية شخصية فانها تكون مخالفة لنص المادة ٨٦ و ١٥٣ من الدستور . اذ تنص المادة ٨٦ على ان « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع » وتنص المادة ١٥٣ على ان « الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة » و « مما يرسيان مبدءا الفصل بين السلطات الذى يكتمل بما تنص عليه المادة ١٦٥ من ان السلطة القضائية مستقلة وتولاما للحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفق القانون » بهذه المواد الثلاث مجتمعة يكون مبدءا الفصل بين السلطات قد تحول في الدستور القائم من مبدءا فقهى مسلم الى مبدءا دستوري ملزم ، ويكون خروج اى من السلطات الثلاث عن حدود ولايتها باطلا لمخالفته للدستور ، وتطبيقا له يكون القرار الصادر من مجلس الشعب المصوغ في شكل مادة اولى من نصوص اطلق عليها اسم القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ باطلا لمخالفته للدستور بتجاوزة السلطة الدستورية لمجلس الشعب .



## ثالثا : مخالفة المادتين ٦٦ ، ١٦٦ من الدستور :

سواء اعتبرت المادة الأولى تشريعا أم قرارا إداريا فقد تضمنت حكما بتوقيص عقوبة على الاستاذ النقيب والإستاذة أعضاء مجلس النقابية . عقوبة عزلهم من مناصبهم النقابية . هذا واضح من موضع المادة الأولى وسياق باقي النصوص . فإذا كان يحتاج إلى تفسير فقد قالت المذكرة الإيضاحية للنص :

« طلب رئيس الجمهورية في رسالته منه إلى مجلس الشعب تحقيق ما نسب إلى بعض أعضاء مجلس النقابية من قانع ، ولما عرضت تلك الرسالة على اللجنة العامة بمجلس الشعب أوصت بتشكيل لجنة لتتقصى الحقائق بشأن تلك الوقائع وواصلت المجلس على تلك التوصية وشكلت اللجنة بجلسته ١٣ يوليو ١٩٨١ . وقامت اللجنة بالمهمة التي كومت لديها وقدمت تقريرها الذي يثبت منه إدانة بعض أعضاء مجلس النقابية والنقيب الأمر الذي يستوجب انتهاء مدة المجلس الحالي ونقبيه وتشكيل مجلس مؤقت بقرار يصدره وزير المصلح يتولى إدارة النقابية حتى يتم أعداد مشروع قانون متكامل للمحاماة يحقق رجاء المحامين » .

على ضوء هذه الغاية من إصدار المادة الأولى تكون تلك المادة قد قررت فيها جباها بها ابتعاد عقوبة العزل على الاستاذ النقيب والإستاذة أعضاء مجلس النقابية جزءا على ما نسب اليهم رئيس الجمهورية وحققه مجلس الشعب . وبالتالي جاءت مخالفة للمادة ٦٦ من الدستور التي تنص على أن « لا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي » والمادة ١٦٦ التي تنص على أن « لا يجوز لأي سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة » . فقد أوقعت العقوبة بقانون أو بقرار ، وبه تدخلت السلطة التشريعية في شئون العدالة ومن المهم ملاحظة أن الدستور قد حزم على أية سلطة التدخل في « القضايا » وهي الخصومات المقودة أمام المحاكم طبقا لإجراءات انعقادها التي نصت عليها القوانين ، ثم أعضاء « شئون العدالة » وهي ما يسبق القضايا من بلاغ واتهام وتحقيق وما يطورها من إجراءات التنفيذ . كل هذا محرم دستوريا على السلطتين التشريعية والتنفيذية بحكم الدستور وبالتالي فإن تدخل السلطة التشريعية بالمادة الأولى موضوع الطعن في تحقيق بلاغ متهم من رئيس الجمهورية والفصل فيه بإبتعاج جزء العزل يكون مخالفا للدستور . وبه تكون المادة الأولى باطلة .

## رابعا : مخالفة المادة ٦٦ فقرة ٣ من الدستور :

استثناء من قواعد الاختصاص التي وضعها الدستور للسلطات العامة ، وتحديدًا لمجال القضاء ، نص الدستور في المادة ٦٦ الخاصة بالنقابات على اختصاصها وحدها بمسألة أعضاءها عن سلوكهم ، والزعماء بهذه المسألة . وبالتالي فإن ما يندرج إلى أعضاء مجلس النقابية ، والمحامين عامة ، من وقائع لاتقع تحت طائلة قانون العقوبات أو أي قانون جزائي آخر ، تخص نقابة المحامين وحدها بتحقيقه وتوقيع الجزاء عليه . وهو ما تنظمه قانون المحاماة القائم . المهم أن هذا الاختصاص مفسود للنقابة بحكم الدستور وليس بحكم أي قانون أقل درجة من الدستور . فإذا كان ما أسفده رئيس الجمهورية إلى الاستاذ النقيب والإستاذة



اعضاء مجلس النقابة لا يتبع تحت طائلة اى نص جزائى مما تقوم على تطبيقه السلطة القضائية فان تحقيقه والمساواة لا يقعان في اختصاص اية سلطة او جهة اخرى وعلى وجه الخصوص مجلس الشعب ، بل يكون من اختصاص نقابة المحامين بحكم الدستور . وتكون المادة الاولى محل الطعن اذ صدرت من غير جهة قضائية ومن غير نقابة المحامين ايضا قد صدرت من سلطة غير مختصة دستوريا وبذلك خالفت الدستور بحون بحث عن طبيعة اللوائح المسندة الى الطاعنين .

### المادة الثانية

#### النص :

« يشكل مجلس مؤقت للنقابة من خمسة وثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل من بين رؤساء واعضاء النقابات الفرعية للمحامين ومن غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاءة وخبرة المهنة » .

« كما يختار وزير العدل من بين اعضاء المجلس المؤقت والوكيل وامين السر وامين الصندوق ، وتتكون من هؤلاء الاربعة هيئة المكتب ويجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة ورياسة او عضوية اللجان الفرعية ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وللتوانين المعدلة له ، كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور » .

« ولللمجلس ان يشكل من بين اعضائه ، اللجان المعاونة له المنصوص عليها في المحاماة المشار اليه » .

#### عدم الدستورية :

هذه المادة مخالفة للبادتين ٤١ و ٥٦ من الدستور .

تنص المادة ٤١ على ان « الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لانفس » وتنص المادة ٥٦ على ان « انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية » .

ان هذه النصوص ، شأنها شأن كل احكام الدستور ، ملزمة للكافة من افراد وجماعات وسلطات وملزمة للدولة ذاتها بنص المادة ٦٥ . التى تنص على ان « تخضع الدولة للقانون » . وبدهى ان الدولة اذ هى شخص اعتبارى يكون الالتزام على من يظنها اى رئيس جمهورية .

على ضوء هذا نلاحظ ان الدستور قد منح النقابة « للشخصية الاعتبارية » ، فنصبح مستحيلا دستوريا ان تقوم نقابة لا تجتمع لها خصائص الشخصية الاعتبارية . كما اصبح عدوانا على الدستور او مخالفة لاحكامه المساس بالخصائص المميزة للشخص الاعتبارى للنقابة ولم يحدد الدستور ما هية الشخص الاعتبارى فيكون المرجع في تحديدهما الى القانون وقد جاء هذا التحديد في المواد ٥٢ وما



بعدما من القانون المدني .. بالرجوع الى المادة ٥٣ من القانون المدني نجد انها تنص على ان :

١ - الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق الاماكن منها بالازما لصفة الانسان الطبيعية وذلك في الحدود التي تقررهما القانون (٢) فيكون له ( ا ) ذمة مالية (ب) اهلية في الحدود التي يعينها سند انشائه ، او التي يقرها القانون (ج) حق التقاضي (د) موطن مستقل \* (٣) ويكون له نائب يعبر عن ارادته \* .

يهيئا في حدود هذا الطعن الفقرة الأخيرة من المادة : « يكون له نائب يعبر من ارادته » . ان حرمان النقابة من ان يكون لها نائب ، او غرض نائب عليها لا يعبر عن ارادتها ، هو اعتداء على « حريتها الشخصية المحصنة بالمادة ٤١ من الدستور » . حرية اعضاء النقابة في اختيار نائبها الذي يعبر عن ارادتها . واذا كان المشرع يستطيع ان يقيم « نيابة قانونية » في حالة نقص او لضعاف اهلية الشخص الطبيعي فان غرضه القوامه او الوصاية على كامل اهلها هو اعتداء - بالاشبهه - على الحرية للشخصية \* وهو محرم بحكم المادة ٤١ \* ولا يختلف الامر بالنسبة الى الشخص الاعتباري الذي لم يصب كل اعضائه في اهليتهم بما ينتقص منها او يحد منها \* لان حق الشخص في اختيار نائبه ليس من الحقوق او الحريات الملازمة لصفة الانسان الطبيعية بل يلزم للشخص الاعتباري ويتفق مع طبيعته .

هذا في نطاق القانون العادي ، اما بالنسبة للنقابة فقد تولى الدستور ذاتها تحديد كيفية اختيار النائب عنها تحديدا ملزما لعضائها وكافة السلطات الاخرى بما فيها السلطتين التشريعية والتنفيذية ، اذ اوجب ان يكون ذلك على « اساس ديمقراطي » ، وهو ما يعني ان يكون اختيار النائب عن طريق « الانتخاب » العام السري ، وبذلك حرم الدستور في حكم خاص بالنقابات ان يتولى النيابة عنها من تعينه جهة او سلطة خارجة عن اعضائها ، او ان يعينه حتى اعضاؤها انفسهم على غير اساس ديمقراطي .

محصلة كل هذا ، ان المادة الثانية اذ عرضت على النقابة نائبا عنها وخولت وزير العدل حرية اختياره ، دون اعضائها ، قد تضمنت اعتداء على الحرية الشخصية للنقابة بخالفة المادة ٤١ من الدستور واقامت لها نائبا على غير اساس ديمقراطي بخالفة المادة ٥٦ ، وتكون في الحالتين باطللة لعدم دستوريتها .

### المادة الثالثة

#### النص :

« يقوم المجلس المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون باعداد مشروع قانون للمحاسبة بما يحقق صالح الحسامين ويكفل اهداف النقابة خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون » .

« ويجب ان تجرى الانتخابات لاختيار النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة خلال الستين يوما التالية لنفاذ القانون المشار اليه في الفقرة السابقة » .



**عدم الدستورية :**

مخالفة المواد ٨٦ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ من الدستور .

نظم الدستور في المواد المشار إليها سلطة التشريع فجعلها من اختصاص مجلس الشعب وحده ( المادة ٨٦ ) وجعل اقتراحها من حق رئيس الجمهورية وكل عضو من أعضاء المجلس ( المادة ١٠٩ ) واسماها عند لتتدخلها فعلا ، ممن لهم حق اقتراحها مشروعات في مرحلة فحصها بمعرفة المجلس إلى أن تصدر ( المادتان ١١٠ و ١١١ ) . وبهذا حرم الدستور على أية سلطة أو جهة أخرى أن تقتنر القوانين أو تعد مشروعاتها أو أن توافق عليها . وهذه سلطة دستورية لا يجوز لمجلس الشعب أو يتنازل عنها أو يفوض غيره في ممارستها إلا في حدود التفويض المنصوص عليه في المادة ١٠٨ من الدستور وبالشروط الواردة فيها . أما ما قد يأتي إلى مجلس الشعب من أراء أو مقترحات من غير أعضائه فقد أسماه الدستور « بمخاطبة » وهو غير ملزم لمن صدر منه ولأن خطاب به ( المادة ٦٣ ) .

على ضوء هذا يتبين بوضوح أن المادة الثالثة محل الطعن قد فوضت سلطة التشريع لغير السلطة التشريعية ، حين خولت المجلس المنصوص عليه في المادة الثانية ، بإعداد « مشروع قانون » ، ثم إن المادة الثالثة هذه تدفوضت المجلس المشار إليه في تقدير « ما يحقق مصالح المحايين » « ويكمل أهداف النقابة » . وتعتبر صلاحية أي تشريع هي جوهر السلطة التشريعية المنسوبة إليها التمييز من إرادة الشعب ، فلا يجوز لها أن تفوض فيها أحدا غيرها والا أصبحت متنازلة عن سلطانها بتخليها عن وظيفتها التشريعية . وإذا تكون المادة الثالثة هذه بتفويضها ، ولو جزئيا ، في السلطة التشريعية وتخليها ، ولو مؤقتا ، عن وظيفة التشريع ، تكون باطلة لعدم دستورتها .

**المادتان : الرابعة والخامسة**

**النص :**

**المادة الرابعة**

« يوقف العمل بأحكام المواد من ١٢ إلى ١٦ من قانون المحاياء الصادر بالقرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ إلى حين انتخاب النقيب ومجلس النقابة طبقا للمادة الثالثة من هذا القانون » .

**المادة الخامسة :**

« يلغى من أحكام قانون المحاياء الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، وتعديلاته ، كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ، كما يلغى كل حكم في أي قانون آخر يخالف أحكامه » .



## عدم الدستورية :

مخالفة المادة ٦٤ من الدستور .

نص المادة ٦٤ من الدستور على ان « سيادة القانون اساس الحكم في الدولة » . هذه المادة بنظري على تقنين دستوري لبدأ قانوني عام مسلم حتى قيل ان يتضمنه نص في الدستور هو مبدأ عدم لغاء قانون أو إيقاف أحكامه الا في درجته أو اسمى منه . وبدعى انه لكي يستطيع « نص » أمر ان يلغى قانون أو بعض موله أو يوقف العمل بأحكامها يجب ان يكون هو ، أى النص الأمر ، قانوناً توفرت له شروط الصحة الشكلية والموضوعية طبقاً للدستور . ان يكون صادراً من السلطة التي خصها الدستور بالتشريع ، طبقاً لإجراءات التشريع التي رسمها ، وأصدره من له حق الإصدار ، ونشر في الجريدة الرسمية . هذا من حيث الشكل ، أما من حيث الموضوع فيشترط الا يكون كله أو بعضه مخالفاً لأحكام الدستور أو روحه فإذا لم تتوفر كل تلك الشروط مما فهو ليس قانوناً وبالتالي لا ينفذ حكمه بالألغاء أو الإيقاف . ولما كانت كل المواد التي تضمنها النص المسمى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ غير دستورية طبقاً لما أوردناه وما سنورده من اسباب ، فإن المادتين الرابعة والخامسة منه لا تكونان قانوناً وبالتالي يكون ما تضمنناه من لبر بوقف العمل بأحكام المواد من ١٢ الى ١٦ من قانون المحاماة والغاء ما يخالفها من القانون المذكور وإى قانون آخر لبرا مخالفاً للدستور .

## المادة السادسة

### النص :

« ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره . » . يوصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها — التوقيع : حسنى مبارك » .

### عدم الدستورية :

مادة الإصدار هذه تخالف المادة ١١٢ من الدستور .

نص المادة ١١٢ من الدستور على ان : « لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها » . ولقد كان رئيس الجمهورية عند إصدار ونشر النص المسمى قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ هو السيد / محمد أنور السادات ومع ذلك فإنه لم يصدره بالرغم من ان حق الإصدار حق دستوري مخول له وحده شخصياً . فقد نشر النص في عدد « الجريدة الرسمية » رقم ٢٩ تابع ( ١ ) في ٢٢ يولييه ١٩٨١ وكان قد صدر في اليوم السابق وأصدره السيد / حسنى مبارك الذى كان — في ذلك الوقت — نائباً لرئيس الجمهورية ، وهو لا يملك دستورياً حق إصدار القوانين لمجرد انه كان نائباً وذلك بحكم الدستور ذاته .

لقد أن الاوان لكي تصدر لنا محكمة للدستورية العليا الموقرة حكمها في هذه المسئلة الواثمة — ولا نقول الدستورية — التي فرغنا على نجاننا فرفضنا لا اساس له من الدستور بل على انتفاض الدستور . هل يجوز لرئيس الجمهورية ان



يفرض أو ينيب غيره في سلطاته الدستورية ؟ وهل يجوز لنائب رئيس الجمهورية أن يمارس سلطات رئيس الجمهورية في غير الحالة التي نص عليها الدستور ؟ ثم هل كان جائزا دستوريا لنائب رئيس الجمهورية إصدار القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١. المطعون عليه .

هذه اسئلة ثلاثة يتلوه الى سماع الحكم الدستوري فيها كل الذين قضاوا سنين يفوضهم التلق الم شروع على الدستور والشرعية في مصر العربية . وانه لمن حسن حظ هذا الشعب ودستوره ان يتاح للحكمة الدستورية العليا الحكم في هذه المسالة بالغة الخطوره والخطر في مستقبل عهد رئيس جديد لم يختار بعد نائبا له . واننا نعتقد مخلصين ، لا لمصلح الثقلية وحدها ، بل فوق ذلك بكثير لمصالح الشعب ان مصر الدستور والشرعية والسلام الاجتماعى في مصر العربية متوقف الى درجة كبيرة على وضوح الحدود الدستورية لشرعية ممارسة السلطات ومن بينها — او على رأسها — حدود ممارسة رئيس الجمهورية سلطاته الدستورية . وفيما يلى نضع رأينا تحت نظر وعلم وحكمة وعدالة المحكمة الاسمى .

الاصل باجاء فقهاء القانون العام ان السلطات العامة تستبد اختصاصها من الدستور مباشرة باعتبارها هيئات « مؤسسة دستورية » وانها تلزم بان تمارس اختصاصاتها بنفسها . وبالتالي فالاصل الدستوري انه لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يفوض عنه او ينيب غيره في سلطاته الدستورية ومنها إصدار القوانين . هذا هو الاصل والقاعدة .

- يرد على هذا الاصل ما يحدده او يحدد منه نص في الدستور ذاته . اذ لا قيد على المشرع الدستوري في تنظيم السلطات وكيفية ممارستها . ولقد وردت في الدستور للقائم ( دستور ١٩٧١ ) اربع حالات اجاز فيها الدستورية ، بشروط مختلفة ، ان يتولى غير رئيس الجمهورية سلطاته . منها ثلاث حالات تبصته رئيسا للجمهورية . وحالة بصفته رئيسا للمسلطة التنفيذية .

وردت الحالات الثلاث الاولى في الفصل الاول من الباب الخامس من الدستور المخصص لتنظيم رئاسة الدولة . اولها ما جاء في المادة ٨٢ من انه « اذا تمام مائة مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته اناب عنه نائب رئيس الجمهورية » . والثانية ما جاء في المادة ٨٤ من انه « في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية او عجزه الدائم من العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب » . واذا كان المجلس بخللا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا وذلك بشرط الا يرشح ايهما للرئاسة » . والثالثة ما جاء في المادة ٨٥ للنظمة لحالة اتهام رئيس الجمهورية . فنقول في للفترة الثانية : « ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار . . . لم ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل في الاتهام » .

اما الحالة الرابعة فواردة في القرع الاول من الفصل الثالث المخصص لتنظيم السلطة التنفيذية الفرع الاول هذا مخصص لرئيس الجمهورية وسلطاته كرئيس



للسلمطنة التنفيذية ، وفيه وردت المادة ١٣٩ التي تنص على أن : « لرئيس الجمهورية ان يعين نائبا له أو أكثر ، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم » .

اولى دلالات هذه النصوص قائمة على موضعها من الدستور ووظيفتها من السلطات الدستورية المخطلة التي جميعها الدستور في شخص رئيس الجمهورية . هذه الدلالة كما نراها واضحة في أن لرئيس للجمهورية أن يحدد لنائبيه ( أو نوابه ) اختصاصاته من بين تلك الاختصاصات التي خولها له الدستور من حيث هو رئيس للسلطة التنفيذية . مثل الاشتراك مع مجلس الوزراء في وضع السياسة العامة للدولة والاشتراك في الاشراف على تنفيذها ( المادة ١٣٨ ) . ومثل دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ( المادة ١٤٢ ) . ومثل تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والمثليين السياسيين وعزلهم واعتماد ممثلي الدول الاجنبية ( المادة ١٤٣ ) . وهذا اصدار للوائح اللازمة لتنفيذ للتوازن ( المادة ١٤٤ ) الى آخر ما جاء في هذا الفرع الاول من الفصل الثالث .

تولى نائب رئيس للجمهورية ايا من هذه السلطات غير مشروط إلا بصدر قرار جمهوري يعينه نائباً وتحديد اختصاصاته . وليس ثمة اى قيد في الدستور على حق رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للسلطة التنفيذية في التفويض والاتباع فيما يخص اختصاصاته بصفته هذه .

ليس الامر على هذا الوجه في الحالات الثلاث الاولى التي تنظم النيابة « الدستورية » من رئيس الجمهورية . ونحن نسميها النيابة « الدستورية » لأنها تقوم بحكم الدستور متى توفرت شروطها ولا تتوقف شروطها على ارادة رئيس الجمهورية . وبالمقابل ، بحيث لا تتوفر شروطها لا يجوز التفويض فيها . نستبعد حالتى المادة ٨٥م و٨٥م ونقتصر البحث على المادة ٨٢ التي نرى أن نعيد نصها : « اذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته اناب عنه نائب رئيس الجمهورية » .

نطبق لهذا النص يشترط لصحة التفويض في اختصاصات رئيس الجمهورية الواردة في الفصل الاول من الباب الخامس من الدستور مدة شروط وجوبه .

الاول : ان يقوم مانع يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته ، الصفة لاتدع مجالاً للشك في ان المانع المشار اليه هو عامل خارجي يؤثر على امكان مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته بمعنى آخر انه غير متوقف الوجود ومستمع الوجود على ارادة رئيس الجمهورية نفسه ، بحيث يمتنع اراديا عن مباشرة اختصاصاته . لاى سبب كان . اذ هنا يحول دون نفسه ويصبح تفويض الحكم الدستوري متوقفا على ما يراه ، وفيه اعداد كامل لجدوى النص وتطبيق له وهو غير جائز .

الثاني : ان يكون المانع مؤقتا . وهذه مسألة وتأتى - واتمة المانع . وواقعة انه مؤقت . ولا بد من ان تثبت الواقعة الاولى والا استحال دستوريا التفويض بناء



على المادة ٨٢ . ولا بد أن تثبت الواتمة الثانية حتى لا تطبق المادة ٨٢ (المتع  
الدائم) .

**الثالث :** ان يصدر من الرئيس قرار بالانابة مضمنا اسباب اصداره اى مضمنا  
ثبوت قيام المانع المؤقت ونوعه حتى يمكن التأكيد من انه ليس دائما .

**الرابع :** ان تكون الانابة طبقا للمادة ٨٢ لنائب الرئيس المعين طبقا للمادة  
١٣٩ . وهذا الشرط قاطع الدلالة على ان مجرد وجود نائب معين طبقا للمادة ١٣٩  
لا يعنى ان لرئيس الجمهورية ان يفضّل في اختصاصاته التفويض بالسلطات غير  
التفوضية .

**الخامس :** هو ان ينشر كل هذا في الجريدة الرسمية لانه شروط الصفة  
الدستورية للانابة ولما يقوم به النائب .

اذا تخلف اى شرط من هذه الشروط بطلب الانابة في السلطات غير التفوضية ،  
ويطلب اى اجراء يقوم به النائب يتصل بهذه السلطات لعدم توفر شروطه  
الدستورية ، اى يكون محنوا دستوريا .

والآن ، اين موقع اصدار القوانين من كل هذه النصوص . انه وارد في المادة  
١١٢ ، الواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس المخصص للسلطة التشريعية والذي  
نص على حق رئيس الجمهورية في المساهمة في السلطة التشريعية بالاقتراح ( المادة  
١٠٩ ) والاصدار والاعراض ( ١١٢ ) . فاصدار القوانين اذن ليس من السلطات  
المدرجة في اختصاصات رئيس الجمهورية من حيث هو رئيس للسلطة التنفيذية . وليس  
من اعمال السلطة التنفيذية . وبالتالي لا تجدى الانابة فيها الا اذا توافرت شروط  
المادة ٨٢ من الدستور .

#### تطبيقا لما تقدم :

لم يفسخ النص المسمى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢ لا في مواده ولا في ملاحظته  
ما يشير الى سبق صدور قرار انابه لنائب رئيس الجمهورية وتوفر الشروط التي  
يستوجبها القانون لهذه الانابة في المادة ٨٢ . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى  
ثابت في المذكرة التفسيرية ان رئيس الجمهورية كان يباشر مهام منصبه بدون موانع  
لا مؤقته ولا دائمة فقد صدر النص ذاته على اثر رسالة جاءت الى المجلس من رئيس  
الجمهورية .

لكل هذا ، يكون النص المسمى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢ بأكملها مخالفة  
للدستور اذ لم يصدره رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١١٢ من الدستور واصدره  
نائب رئيس الجمهورية حالة كونه غير مختص باصدار القوانين وليس بموجبها  
تفويضا دستوريا صحيحا لاصداره طبقا للمادة ١١٢ من الدستور .

#### ملاحظة

نصم على الطلبات .



**المحكمة الدستورية العليا**  
**هيئة التوضين**  
**دار القضاء العالي بالقاهرة**

**تقرير**

**في الدعوى الدستورية رقم ٤٧ لسنة ٢٠١٣**  
**الرفوعة من الاستاذ / احمد الخولجة المحامي وآخرين**

**مصدق**

السيد رئيس الجمهورية  
 السيد رئيس مجلس الشعب  
 السيد وزير العدل  
 بصلته  
 بصلته  
 بصلته

**الوقائع**

رفع الدعوى الدستورية الماثلة بعريضة اُزِدعت قلم كتاب المحكمة الدستورية بتاريخ ٥ من اكتوبر لسنة ١٩٨١ اُبانوا فيها انهم اتفاهوا الدعساوى الرقيمى ٢٣٥٠ - ٢٤٧٦ - ٢٥٧٨ لسنة ٢٥ ق امام محكمة القضاء الادارى ، طالبوا في اولاهما للحكم :

بصفه مستعجله بوقت تنفيذ القرارات الصادرين من السيد رئيس الجمهورية ومجلس الشعب باحالة الانتهايات المنسوبه الى مجلس نقابة المحامين الى لجنة تحقيق برلمانيه .

وفي الموضوع الحكم بالغاء القرارات المطعون فيها وما يترتب على ذلك من اضرار .

وطلبوا في الثانية الحكم بصفه مستعجلة ( اولا ) بوقت تنفيذ القرار الصادرين بحل مجلس نقابة المحامين .

ثانيا : بوقت تنفيذ القرار الصادر من وزير العدل بتشكيل مجلس نقابة مؤقت للمحامين وباحالة الطعن بمضمون دستورية التشريع الذى صدر هذان القراران المطعون فيهما استنادا اليه الى المحكمة الدستورية العليا .

وفي الموضوع بالغاء القرارات المطعون فيها .

وطلبوا في الثالثة الحكم :

اولا : وبصفه مستعجله بوقت تنفيذ قرار وزير العدل الصادر بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين بكافة اجزائه ومشتلاته وما يترتب على ذلك من اضرار مع الزام المطعون ضدهم المبرورنات ومقابل اتعاب المحاماه .



ثانياً : وفي الموضوع بالغاء قرار وزير العدل المطعون فيه بكافة أجزائه .

وبجلسة ١٩٨١/٨/١١ أصدرت محكمة القضاء الإداري في ثاني هذه القضايا قراراً يقضى بتأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٩٨١/١٠/١٣ ، وعلى المدعين رفع الدعوى بعدم دستورية القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ أمام المحكمة الدستورية العليا خلال هذا الأجل . . وأمرت بتأجيل الدعوى الأخرى لذات الجلسة لنظرهما معاً .

وقال المدعون بياناً للخصومة التي أبدى فيها الدفع الدستوري أن نقسابة المحايين شلن كل نقابه أخرى ، في مؤسسه ديمقراطية ، يقوم على شئونها مجلس تنتخبه جميعتها للعمومية ويتولى مسئوليته وفق احكام قانون المحاماه تحت رقابة الجمعية العمومية .

ويخطف قانون المحاماه عن قانون اى نقابه مهنيه أخرى ، بأنه يرسم للنقابه دوراً ملحوظاً في ممارسة قدر من السياسه القونيه ، حدهه ثانونها ونظامها الداخلي الى جانب مسئولية مجلس النقابه من اداء الدور القانونى والمهنى الذى ناط القانون بسنه اداءه .

وعى تبارس دورها في مجال السياسه القومية ، وفقاً للدستور والقانون .

ولكن فريقاً من اعضائها ، الذين لم يكتب لهم التوفيق في كل انتخابات تقديروا فيها اتخذوا من ممارسة النقابه لهذا الدور وسيلة للتكيد لجلستها لدى الحكومه بمعلومات مزيفه او متبوره ، واستطاعوا ان يستمدوا الحكومه على مجلس النقابه متخذين من عضويتهم بالحزب الوطنى وسيلة لذلك على تفصيل تضمنته صحف الدعاوى الادارية .

واستجابت الحكومه ، لهذا الفريق دون أن تتحقق من صدق ما ينقلون اليها ومجلس النقابه في اعتصامه باستقلال العمل النقابى من جهه ، وبالتزامه في حدود الدستور والقانون من جهه أخرى ، لم يشأ أن يجعل من نفسه طرفاً مع الحكومه فيما ينقل اليها مكتفياً بأن جميعته العمومية تسانده ، وأن الاغلبية الكبيره لاعضائه من طال بهم المهيد في المسبل النقابى بمعنى حصولهم في كل انتخابات تقديروا فيها ، على ثقة زملائهم .

ثم شامت دورة العمل ، أن يحدد موعد لعقد الجمعية العمومية العادية السنويه في ١٢ من يونيو لسنة ١٩٨١ ، تم تأجيل انعقادها الى يسوم ١٩٨١/٦/٢١ ، لعدم اكتمال النصاب في الاجتماع الاول .

وانعقدت الجُمعيه العموميه يوم ١٩٨١/٦/٢٦ ، برئاسة تقيي المحايين (الدمى الاول) وامدرت قراراتها ، وكلها تنطق بأبهر مهنينه وشنكر مجلس النقابه على جهده في العلم المنصرم .

ويعد ان نقضت الجمعية العمومية . ، وأصدرت قراراتها فوجي اعضاء مجلس النقابه بلن البيان الاول في نشره الاذاعه السامه الثانيه والنصف يعد الظن



يقضون ان الجمعية العمومية لتقابة المحامين ، قد انقضت بحضور الاستاذ مكرى مكرم عبيد وقررت سحب الثقة من مجلس التقابة ، تقيا واعضاء وهو امر لم يحدث ولم يكن متصورا ان يحدث ، لان الاستاذ مكرى مكرم عبيد ، لم يحضر الى التقابة ، ولا يستطيع حضور اجتماع جمعيتها العمومية لانه ليس عضوا فيها من جهة ولا الجمعية العمومية العادية لا تلك سحب الثقة من جهة اخرى وليس متصورا ان تجرى مخالفة قانون المحاماة في تقابة المحامين .

وعلى اثر تولد المحامون مكرين ان شرا بيت لتقابتهم ثم نشرت الصحف الترمية ذات النبا في اليوم التالي ، دون ان تمبا بالتكذيب الذى ارسله لها مجلس التقابة ولم يجد مجلس التقابة مبرا من ائذار تلك الصحف بنشر صحيح القرارات والاخبار فاضطرت لذلك ، تجنبنا للمساة القانونية وكان حريا ان ينتهى الامر مند هذا الحد ولكن التقابة فوجئت برسالة موجهة من السيد الرئيس الى مجلس الشعب يطلب فيها التحقيق فيما يحدث من بعض امضاء مجلس التقابة من زج التقابة في امور لا تدخل في دائرة العمل التقابى السليم واتخاذها مواقف تجالى المصالح العام وتناقض الإجباع الوطنى ، فقام مجلس الشعب يوم ١٢/٧/١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق ، في الموضوع ، قامت من نفسها محققا فيهم ، يجرى تحقيقا مع اعضاء مجلس التقابة ويسمح شهودا ، ويحضر قرارا بالانتهام على نحو ثابت في تقريرها ، الذى تالت في صدره .

« فكانت خطتها ( خطة اللجنة ) ان تستمع لامضاء مجلس التقابة بمن وجدت ان في الاستماع اليهم ما يلقى الضوء اباها ، ويساعدها في تحقيق اهداف تشكيلها سواء اكان من استمعت اليهم شهود نعى ام كانوا شهود اثبتت ، وحديث اللهم ، نقلنا عن رسالة السيد الرئيس بانها .

« اتخاذ مجلس التقابة خطا معاديا لسياسة السلام ، واتخاذ موقف مضمند ابدا سيادة القانون ، وتورطه في اجتماعات داخل التقابة ، وخارج البلاد واتخاذ مواقف مشينة يرفضها الشعب .

فنعى مجلس التقابة على هذا الاجراء ، لانه مخالف للدستور لانه يمنع مجلس الشعب ولايه القضاء ، تحقيقا واتهابا بسل ومحاكمه ، واقام المجلس دعواه الاولى ، يطلب الفاء القرارين اللذين امرغا في رسالة السيد الرئيس وقرار مجلس الشعب لان فيهما مخالفة ابدا للفصل بين السلطات ، ومنح ولاية القضاء لمجلس الشعب ، فضلا عن منحه سلطات خولها للقانون للجمعية العمومية غير العادية للتقابة .

ولكن لجنة تقصى الحقائق لم تمبا بما ارسلته التقابة وبعض اعضاء مجلسها اليها ، بل ونمت عليه الانتجاع الى القضاء ، وصورت الدعوى الاولى ، من الدعاوى سالفة للبيان بانها عسوان على مجلس الشعب رغم ما طرح عليها من اساتيد ، تدل على التزلم مجلس التقابة بقانون التقابة ونظامها الاساسى بحيث لا يجوز ان ترمى بالخروج على مبدأ سيادة القانون فكانت توصية لجنة تقصى الحقائق هي ضرورة تسجيل قانون المحاماة وضرورة وضع ضوابط ثابتة ومزسة تضاهف



الى قانون المحاماة ، ليحكم مشاركة النقابية في المؤتمرات والمحافل الدولية ، على اختلاف انواعها ، ويتنسيق مع سياسته العامة للدولة .

ولو وقف الامر ، عند هذا الحد ، واصدر مجلس الشعب قانونا جديدا لتنظيم مهنة المحاماة واعمال احكام هذا القانون الجديد ، لكان ذلك مقبولا ، ولكن المجلس اصدر قانونا جديدا باضافة بعض المواد الى قانون المحاماة ، لم يتضمن فيها الا حل مجلس النقابة . الذي انتخبه المحامون ومنح وزير العدل حق اصدار قرار بتشكيل مجلس مؤقت للنقابة ، وصدر بذلك القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ .

ثم اصدر وزير العدل قراره رقم ٢٥٥٥ بتشكيل مجلس مؤقت للنقابة المباشرة . وكل ذلك قيل ان متصل في الدعوى الاولى فلنظام المدعون دعواهم الثانية امام محكمة القضاء الاداري مطالبين فيها بالغاء قرار وزير العدل وبالغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لمخالفته للدستور ، وتضمنت الصحيفة طلبا باحالة الطعن بعدم دستورية القانون وقرار وزير العدل الى المحكمة الدستورية العليا ، لان هذا القانون لم يكن الا عنوية اوتعتما مجلس الشعب على مجلس النقابة نتيجة التحقيق الذي اجراه وهو امر لا يملك تقريره الا القضاء ، او الجمعية العمومية للمحامين كما ان هذا القانون ، لم يتضمن اي حكم موضوعي ينطوي على تعديل لقانون المحاماة بل تمخض عن حل مجلس النقابة ، فهو لم يعدل قانون المحاماة ومن ثم كان تطبيق احكامه واجبا دستوريا ، ولكن مجلس الشعب استثنى مجلس النقابة وحده من هذه القاعدة واصدر قانونا يحله ، فجاء هذا القانون بذلك موصوما بأنه في حقيقته تصرف فردي ، وليس متضمنا لقاعدة تنظيمية عامة فهو بذلك لم يتضمن اي قاعدة قانونية ذات صفة عامة مجردة ، بل هو مجرد عقوبة لا يملكها الا الجمعية العمومية للمحامين ، او القضاء ان توافر شروط استنطاق المضيوية عن اعضاء المجلس ، فهو بذلك لا يعدو ان يكون قرارا اداريا باطلا او بمنعيا ، اريد اسفاء الشرعية عليه ، بوضعه في صورة قانون ، وهو بذلك ينطوي على اخلال بالبداية الدستورية المقررة في المادة ( ٥٦ ) من الدستور التي تنص على ان انشاء النقابة والاتحادات على اساس ديمقراطي حق يكفله القانون .

وبمعنى الاساس الديمقراطي هو ان يجري تشكيل مجلس النقابة وحلها عن طريق ارادة اعضاء الجمعية العمومية للنقابة ويلحق هذا العيب نص القانون المطعون عليه فيها تضمنه من حل مجلس النقابة ، وتخويل وزير العدل سلطة تعيين مجلس مؤقت كما يلحق قرار وزير العدل بتعيين مجلس مؤقت لانه يتناقض والاساس الديمقراطي الذي يجب ان يقام عليه البنيان النقابي ، لانه يحرم المحامين ، اعضاء الجمعية العمومية للنقابة من انتخاب مجلس نقابتهم ولما طرح ذلك كله على محكمة القضاء الاداري الى جانب ما تضمنته الدعوى الثالثة المرفوعة من المدمى الاخير ، اصدرت قرارها المشار اليه فيها سلف وكلفت المدعين رفع الدعوى بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥/١٩٨١ - والقرارات المطعون عليها واستطرد المدعون شرحا للطعن الدستوري الزاعم ان هذا الطعن يقوم على الاوجه التالية :-

#### الوجه الاول : مخالفة مبدأ الفصل بين السلطات :

من المبادئ المقررة في الفقه الدستوري ، وقضاء المحكمة الدستورية ان رقابة



دستورية التواتين تستهدف صون الدستور وحمايته من الخروج عن أحكامه بأعتباره القانون الأساسي الأعلى ، الذي يرس الأصول والقواعد التي يقوم عليها نظام الحكم ، وهذا الهدف لا يتحقق على الوجه الذي يعنيه المشرع إلا إذا انبسطت رقابة المحكمة على التشريعات كافة على اختلاف أنواعها ومراتبها ، سواء كانت تشريعات أصلية صادرة من الهيئة التشريعية لم كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة التنفيذية ، في حدود اختصاصها للدستور ذلك أن ، مظنة لخروج على أحكام الدستور قائمة بالنسبة إليها جميعها .

وإن تحقيق الأغراض غير المشروعة ، لا يمكن أن يسمح به ، تحت شعار ممارسة الاختصاصات المقررة المشروعة .

ومن المبادئ المسلمة في النظام الديمقراطي ، أن الدستور هو مصدر السلطات جميعها فهو الذي ينظم السلطات الأساسية للدولة ويبين العلاقة بينها وبين حقوق الأفراد وحررياتهم كما أنه من الأصول المتفق عليها في هذا المجال هو الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات ، بحيث تستقل كل سلطة في الأصل - بمباشرة الوظيفة المقررة في الدستور ، ولا يجوز لها أن تمتد على وظيفة سلطة أخرى ، أو أن تباشر عملاً من أعمالها إلا في الحدود التي ينص عليها الدستور ، وقد أخذت دستائنا المتعاقبة بهذه المبادئ ، فصدرت على أساس مبدأ الفصل بين السلطات وجرت على اعتبار السلطة القضائية سلطة ثالثة إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فأفردت لها فصلاً مستقلاً بعنوانها ، الأمر الذي يوضح منه أن الوظيفة القضائية مقصورة على السلطة القضائية وأن لهذه السلطة الولاية العامة في هذا المجال ، ومن ثم فانه لا يجوز لأي سلطة أخرى أن تنال من هذه الولاية الكاملة أو تنتقص منها ، إلا في حدود ما ينص عليه الدستور .

فإذا خرجت السلطة التشريعية على هذا القيد الدستوري ولم تلتزمه كان التشريع غير دستوري لانتقاصه من ولاية السلطة القضائية وهي التي أنشأها الدستور وأمسكدها إليها وحدها أمر أداء العدالة مستقلة من باقي السلطات الأخرى .

وليس من شك ، بعد إيراد هذه الجبهات الدستورية في أن رسالة السيد الرئيس وقرار مجلس الشعب بتكوين لجنة لتقصي الحقائق ، في التهم التي استندت إلى مجلس نقابة المحامين وتقرير لجنة تقصي الحقائق وقرار مجلس الشعب بحل مجلس نقابة المحامين ، الذي أقر في صورة القانون رقم ١٢٥/١٩٨١ كل ذلك يتطوّر على عنوان على اختصاص جهة قضائية مستقلة في التشريع المصري .

فقد صدر القانون رقم ١٩٨٠/٩٥ بشأن حماية القيم من اللعيب استحدثت في المادة ( ٣ ) منه المسألة السياسية ، لأول مرة في التشريع المصري ، وأوردت الأعمال التي انتهت بمقتضى هذا النص وأوردت لها عقوبات تدبيرية تضمنتها المادة (٤) وهي بدورها عقوبات مستحددة في التشريع المصري وتضمنت المواد ١٦ وما بعدها ، إجراءات التحقيق والإدعاء في تلك الأمور فناطت بالمسعى العام الاشتراكي دون غيره سلطة التحقيق والإدعاء أمام محكمة القيم بالنسبة للممولى السياسية من الأفراد المنصوص عليها في هذا القانون ، بناء على ما يصل إلى عليه وبناء على بلاغ



من احد المواطنين او احد مابورى الضبط القضائى وذلك طبقا للقواعد والاجراءات التى تمت عليها المادتان ١٨ و ١٩ من القانون .

والانفعال التى تضمنتها رسالة السيد الرئيس الى مجلس الشعب ، تندرج كلها فى عداد الاعمال التى وردت فى المادة (٣) من هذا القانون .

وصريح نص المادة ان تحقيقها موطئ بالمندعى العام الاشتراكى وحده .  
وصريح نص يتولى المدعى العام الاشتراكى دون غيره سلطة التحقيق ولادعاء .  
وصريح نص امام محكمة التقيم بالنسبة للمسئولية السياسية عن الانفعال المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويؤدى ذلك انه لا يجوز لمجلس الشعب ان يتولى التحقيق فى امر من هذه الامور اذا اسند الى احد الاشخاص ولا يجوز لغير محكمة التقيم ان تقضى فى شأنها .  
لان نص المواد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٤ تجمل من المسمى العام الاشتراكى ومحتبة التقيم ، هيئة قضائية نيط بها اختصاص معين ، لا يجوز لسلطة اخرى ، ان تبغى عليه ، فان بنت حق للمحكمة الدستورية ان تضع الامر فى صحيح نصابه . ومن ثم تكون رسالة السيد الرئيس فيما تضمنته من اسناد التحقيق الى مجلس الشعب ثم قيام مجلس الشعب بتشكيل لجنة للتحقيق فيها ، عملا مخالفا للدستور لما ينطوى عليه من مدحان على اختصاص هيئة قضائية ، نظها القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ .

ويكون القانون ١٢٥/١٩٨١ لاذ بنى على هذه الوثائق موصوما بالعيوب الدستورية سالفة البيان متحضا من عقوبة هى كل مجلس النقابة يكون كل ذلك مخالفا للقانون .

ولقد سطر المدعى الاول ، هذا الامر فى كتاب وجهه الى رئيس مجلس الشعب قائل ان تمارس لجنة تقصى الحقائق اعمالها فاجابت اللجنة فى تقريرها بانها تستند ولايتها من نص المادة ١٢١ من الدستور وهو قول منقوص للاسباب الآتية : -

اولا : ان المادة ١٢١ من الدستور ، تعالج لونا من لوان الرقابة السياسية على اجهزة الدولة الادارية وتنظم بذلك لحدى الوظيفتين المقررتين لمجلس الشعب فتقضى المادة ٨٦ من الدستور ، التى حددت ولاية مجلس الشعب بقولها :

« يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة وللخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للحولة » .  
كما يمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية .

والمادة ١٢١ مع الدستور تقص على ان لمجلس الشعب ان يكون لجنة خاصة او كتلة لجنة من لجانته بفحص نشاط احدى المصالح الادارية او المؤسسات العامة او أى جهاز تنفيذى او ادارى ، او أى مشروع من المشروعات العامة ، وذلك



من أجل تنصيص الحقائق .. فلجان التحقيق التي لجاز الدستور لمجلس الشعب إنشاء ما إنما هي حتى أصيل لهذا المجلس وهي تتصرف أساسا إلى الرقابة على السلطة التنفيذية ولهذا لا يكون طبيعيا أن يطلب رئيس السلطة التنفيذية من مجلس الشعب إنشاء لجنة للتحقيق ؟ واستجابة مجلس الشعب إلى هذا الطلب يجعل من مجلس الشعب تابعا للسلطة التنفيذية إذ المفروض أنه جهاز رقابة وجساب للسلطة التنفيذية . . وليس من المعقول أن ينتقل إلى جهاز تابع يتلقى الأوامر من السلطة التنفيذية فيما لا يدخل في اختصاصه طبقا لأحكام الدستور .

ثانيا : أن المادة ١٢١ من الدستور التي نظمت اختصاص مجلس الشعب بإنشاء لجان برلمانية للتحقيق تسمت هذه اللجان على المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة أو أي جهاز تنفيذي أو إداري أو أي مشروع من المشروعات العامة ومجلس نقابة المحامين ليس جهة من تلك الجهات المحددة حصرا التي يجوز أن تخفض تصرفاتها لتحقيق من مجلس الشعب .

ثالثا : أن ما أورده السيد رئيس الجمهورية في رسالته من وقائع نسب إلى مجلس نقابة المحامين ارتكابها وصفها الصحف التورية ، ووصفها السيد رئيس الجمهورية نفسه في أكثر من مناسبة بأنها اتهامات وقد وصلت هذه الاتهامات بأنها مسلك منحرف يشكل خروجا نابيا على الإجماع الوطني المعلن خلال القنوات الدستورية السليمة ، فضلا عن أنه يعتبر انتهاكا لحدود التفويض النقابي وتدنيا لجاهر المحامين التي أعلنت رفضها لهذه التصرفات .

واستجابة من مجلس الشعب إلى طلب السيد رئيس الجمهورية بالتحقيق في هذه الاتهامات يجعل من مجلس الشعب أو إحدى لجانته لجنة تحقيق قضائية ؟ ويجعل من مجلس نقابة المحامين متما تجرى التحقيق معه السلطة التشريعية ؟ في اتهامات نسبتها إليه السلطة التنفيذية .

وفي هذا قلب كامل للأوضاع ، لأن مؤداء - لو صحح أن مجلس نقابة المحامين متهم - أن يكون إجراء مجلس الشعب للتحقيق مع مجلس للنقابة اعتداء على ولاية جهات القضاء المختصة وحدها بالتحقيق .

والحقيقة أن الأمر لا يخرج من احدثين :

فأما أنه مخالفات قانونية ارتكبتها مجلس نقابة المحامين فنحن نؤكد تكون الولاية الكاملة في التحقيق والمحاكمة عليها هي لجنة القضاء وحده .

وأما أنه لا توجد مخالفات قانونية ، وإنما هي ممارسة لممارسة الحكومة تعتبرها الحكومة خروجا على الخط الوطني كما تتصور هي وعندئذ يتحول مجلس الشعب إلى جهة قضاء سياسي وهو لم يخرج من ولاية المجلس .

وكل هذا انحراف بمادة في الدستور نظمت عمل لجان التحقيق وحددت نظامها ولا يمكن أن يكون داخلا فيها النشاط النقابي حتى ولو اعتبر في المجال التومي نشاطا سياسيا .



**رابعاً :** بالإضافة إلى ذلك فإن السلطة التنفيذية لا تملك أن تستند اختصاصات دستورية إلى جانب الاختصاصات المحددة في الدستور لمجلس الشعب ، وهي لا تملك على وجه الخصوص أن تتعد إلى مجلس الشعب ولاية قضائية أو شبه قضائية لأن القضاء منظم في الدستور تنظيمًا دقيقًا وصارياً ، والمادة ١٦٦ قاطعة في أنه « ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة وبديهي أن أهم شؤون العدالة التي يحظر على أية سلطة التدخل فيها ، هي إقامة جبهة قضاء على خلاف الجهات المحددة في القانون أو نزع أصحاب الشأن من مكانهم الطبيعي الذي أكدت المادة ٦٨ حق الإنهاء إليه كحق دستوري أصيل ولا يتصور أن يجعل مجلس الشعب نفسه - أو يجعله السيد رئيس الجمهورية تاضياً في خصومة بينه وبين نقابة المحامين التي لا تصل قانوناً إلا أمام جميعتها العمومية الغير العادية أو أمام القضاء العادي .

أضاف المدعون القول أنه لما كانت المخالفات الدستورية التي ارتكبتها السلطات التنفيذية والتشريعية مردها إلى إنشاء لجنة برلمانية لتقصي الحقائق سارعت بوضع تقرير يضم بالتحيز السافر والمبالغة في التآنيب والإدانة نقد رאו ان يقدموا عرضاً موجزاً من طبيعة لجان التحقيق في النظام الدستوري في كل من فرنسا وأمريكا .

ففي النظام الدستوري الفرنسي ، أبرز المدعون ما ذكره الفقه الفرنسي عن أن لجان المحصن والتحقيق من أن المحصن هو أحد الوسائل التي يستغنيها المجلس التشريعي الذي يكلف لجنة من أغنيائه بأن يجمعوا المعلومات الضرورية ( والتي تسمح بممارسة اختصاصاته وأن تقدم إلى اللجنة تقريراً بعده المجلس التشريعي قراراً :

وقد ينصب التحقيق على انتخابات أو على مسألة تشريعية أو مالية تهديد لاصدار تشريع ، وقد ينصب التحقيق على تصرف حكومي أو على عمل أحد المراقق .

وحتى بعد دستور قانون خاص ( في ٢٢ من مارس سنة ١٩١٤ ) في شأن سلطات لجان التحقيق في استدعاء الشهود فإن هذه اللجان لا يمكن أن تتخذ جهات قضائية ، فلا يمكن أن تكون لها سلطات قاضي التحقيق ولا تلك اصدار أوامر ضبط واحتجاز أو أن تصدر أوامر بالقبض ولا تملك أن تتخذ بذاتها قرارات ما ، فإذا أظهر حصصاً بعض وقائع يمكن أن تقع تحت مظلة القاضي الجنائي ، فإنها تستطيع أن تبلغ بها وزارة العدل وأن تحيل إليها الملف لكي تتخذ أمراً في شأنها .

**وفي النظام الدستوري الأمريكي :**

فإن سلطة مجلس الكونجرس في القيام بتحريات (تحقيقات ) على ما يقرره الفقه منها - مستمدة ضمناً من الدستور - ومنذ قيام البرلمان الإنجليزي ( الاجمعة التشريعية ) في عهد الاحتلال ، كانت تمارس هذه السلطة بجانب سلطة استدعاء الشهود وعقاب المخالفين عن الحضور والاجابة ولهذا اعتبرت هذه السلطة منذ وقت مبكر داخله في ولاية الكونجرس بوصفه سلطة تشريعية .



وبصفة عامة يستطيع الكونجرس أن يتحرى أو يحقق في مجالات ولاغراض تربية من سلطته التشريعية ( فوق ذلك فان كل مجلس يعقد للحكم على الانتخابات وصالات اعضاءه ، قد يلخص ويحقق في الانتخابات التي جرت ) .

وتد يلخص كل المجلسين في انشطة اعضائهما لان من سلطة كل منهما أن يطرد او أن يرأب اعضاءه وكذلك السلطة في أن يحافظ على شرف المجلس بادانة الاتهامات الموجهة ضد اعضائه .

ويستطيع الكونجرس كذلك أن يلخص أو يحقق آثار ما يصدره من تشريع وطريقة تنفيذه .

ويستطيع الكونجرس كما لزم لسلطته في التحقيق — أن يطالب تسليم الوثائق ويماتب الأشخاص المنحرفون بالامتناع ، اما بتهمة الاحتقار أو باحالتهم الى المحاكمة الجنائية امام المحاكم الاتحادية .

وعلى ذلك فان سلطة الكونجرس في التحقيق محدودة إذ يجب أن يظهر من القانون العزل لهذه السلطة أن التحقيق ، المسموح به يرتبط بواقعة تدخل في ولاية الكونجرس التشريعية وليست مما ، فحسب للتسلسل أو غزو للحياة وبجانب الحدود الدستورية تنقيد لجنة التحقيق للبرلمانية في نطاق بحثها بالتساون أو القرار الذي يحدد سلطاتها .

والواقع أن أشد المخاطر التي يمكن أن تنجم عن لجان التحقيق البرلمانية هو خطر المساس باختصاصات القضاء ولقد وضعت المحكمة الاتحادية العليا منذ مائة سنة كالملة المبدأ في هذا الشأن حيث قالت : —

« لا يملك الكونجرس سلطة عامة في التحقيق في المسائل الفردية الخاصة بالمواطنين وإنما تختص المحاكم وحدها — لا المشرعون بأن يرأب أوجه الانتهاك المحققة للقانون التي يكون الأفراد قد انتهكوها » .

كما قررت المحكمة العليا أن كل تحقيق يوجه من الكونجرس ضد فرد لا يمكن أن يعتبر مبررا من الناحية الوظيفية التشريعية التي هي عامة بل أن مثل هذا التحقيق هو غصب » .

فيشترط أن يكون الموضوع ما به حيث يستطيع الكونجرس أن يخضعه لولايته في ممارسة إحدى وظائفه الدستورية ولا يكون خاصا بالأفراد محددين ولهذا السبب يعتبر التحقيق الخاص بالأفراد غير مشروع حيث يستدعي الأمر شهود به في حين أن الميار المشروعية للتحقيق الذي تجريه لجان الكونجرس عمومية موفسوس التحقيق .

وقد قضت المحكمة العليا في حكمها الصادر في هذه القضية بأن مجلس النواب لم يتجاوز فحسب حدود ولايته ولكنه انتحل كذلك ولاية لا يمكن أن يمارسها سوى فرع آخر من الحكومة ( هي السلطة القضائية ) بسبب أنها بطبيعتها الواضحة قضائية ) .



وليس الكونجرس كذلك جهازا لتنفيذ القانون أو للمحاكمة فهاتان وظيفتان للسلطتين التنفيذية والقضائية وليس للتحري ( التحقيق ) غاية في ذاته وإنما يجب أن يربط وأن يكون تطبيقا لمهمة مشروعة للكونجرس .

واستطرد الدعي التول تبياناً لوجه عدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ أن هذا القانون مخالف للدستور للأسباب الآتية : —

**أولاً :** أن الواضح من المذكرة الإيضاحية للقانون المطعون فيه أن الأسباب التي حدث بالشرع لإصدار هذا التشريع هي ما أسماء مقدم للاقتراح ما نسب إلى نقيب المحامين وبعض أعضاء مجلس النقابة من فتاوى وانحراف النقابة عن رسالتها وانخاضها مثيراً يتبع غوقه أعداء النظام والحالدون عليه وإساءة التعبير من رأى جبهة المحامين في الخارج وأن الأمر كان يقتضى حساب مجلس نقابة المحامين ، غير أن هذا الحساب قد تعرض لمصنعة تدرة الحكومة على تنفيذ المادة ٦ من قانون المحاماة في شأن الجمعية العمومية غير العادية .

ولهذا للسبب كان للحساب عن طريق مجلس للشعب الذى شكل لجنة لتقصى الحقائق قدمت تقريراً ثبت فيه ادانة بعض أعضاء مجلس النقابة والنقد ، ( الأمر الذى يستوجب إنهاء مدة المجلس الحالي ونقبيه — حسب تعبير مقدم الاقتراح بمشروع القانون ) .

فالامر من أوله وحتى منتهاه مزاعم واتهامات ، يراد الحساب عليها ، حتى إذا تمعذر هذا الحساب عن طريق الجهة الوحيدة المختصة طبقاً لقانون المحاماة إلا وهى الجمعية العمومية غير العادية فقد اتفقت السلطان التنفيذية والتشريعية أن تتولى سويًا هذا الحساب ، فالمسلطة التنفيذية تقدم تقرير الاتهام ، ومجلس الشعب يتولى تشكيل لجنة تحقيق ، لى يصدر قراراً بالإدانة ( ويصدر بهذا القرار تشريع ) .

فكان التشريع الصادر بحل نقابة المحامين — هو في طبيعته القانونية حكم صدر من مجلس الشعب في صورة تشريع بناء على تحقيق ومحاكمة سياسية لا مثيل لشئوها ، فضلاً عن اغتصاب هذا التشريع ولاية الجمعية العمومية غير العادية ، فإن مجلس الشعب بهذا التشريع في الظاهر — جعل من نفسه جهة للقضاء — اغتصب ولايتى جهتى التحقيق والمحاكم معاً وأصدرت حكماً بحل مجلس النقابة دون أى سند في القانون أو الدستور (وليس هناك في الانتهاكات الدستورية ما هو اشد من اغتصاب إحدى المؤسسات الدستورية ولاية واختصاص مؤسسة دستورية أخرى ، ولا سيما إذا تعلق الأمر باغتصاب أى من السلطتين التشريعية والتنفيذية وظيفته القضاء ) .

**ثانياً :** جهاد في التشريع الصادر من مجلس الشعب بحل مجلس نقابة المحامين أن نضف إلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ النصوص الآتية . . وذلك تحت زعم أن هذا التشريع هو تعديل بعض أحكام قانون المحاماة . . في حين أن النصوص المضافة لا تتطوى على أى تعديل لى نص من نصوص المحاماة وإنما هي كلها تدور حول واقعة بادية هي إنهاء مدة مجلس النقابة المنتخب والآن ، بتشكيل مجلس نقابة مؤقت .



فليس هناك حكم موضوعي في قانون المحابه ، صدر بتعديله التشريع المطعون بعدم دستوريته ، بل ليس هناك في بنود هذا التشريع الطعن ما يمكن أن يعتبر حكما موضوعيا حتى يستأهل إصدار تشريع ، وحقيقة الامر أن الدولة قد التجت إلى سلطات التشريع للتخلص من مجلس نقابي منتخب ولا يسمح قانونا لغير جميعيتها العمومية غير العادية باستقاط هذا المجلس .

وهذا أسلوب يجاق سيادة الدستور والقانون مجافاة صارخة .. لان المشرع نفسه ملزم بما يصدر عنه من قوانين إلى أن تحل أو تلغى .. وطالما قانون المحابه قائم ويحدد الطريق الوحيد لانتهاء حياة مجلس النقابة ، فإن المشرع ملزم بالخضوع لهذا القانون .. ولا يجوز أبدا أن يقال انه يملك أن يصدر قاعدة تشريعية تستثنى مجلس النقابة بذاته وتقضى بحله فقرار الحل ( وإن صدر به تشريع لا يمكن أن يعتبر قاعدة قانونية سليمة . لانه ليس حكما موضوعيا ينطوى على قاعدة قانونية وانما انتهى ما يمكن أن يطور به هو انسه قرار برلماني مخالف للقانون القائم ، ولو أراد مجلس الشعب أن يلتزم حكم الدستور والقانون وأن يخضع للتشريع الدستورية . فإن انتهى ما كان يملكه كسلطة تشريعية — لكي يصل إلى فرضه في حل مجلس النقابة هو أن يضيف حكما تشريعيًا جديدًا بجانب المادة ٦ من قانون المحابه يستحدث به طريقة أخرى لحل مجلس النقابة في حالات معينة يرفع شروطها ، حتى لا يكون الامر امر تصرف فردي ، وانما قاعدة تنظيمية عامة تنطبق مستقبلًا على كافة الحالات وعندئذ يستأهل ما يصدره مجلس الشعب في هذا الخصوص وصف التشريع أو القانون ، أما التشريع الصادر بحل مجلس النقابة فهو مجرد تصرف برلماني منعدم — رغم اطلاق وصف التشريع عليه لانه ليس قانونا بحسب طبيعته الموضوعية وانما هو نون ذلك تصرف برلماني يخالف أحد القوانين القائمة التي لم تلغ أو تعدل .

ولا يمكن أن يعد هذا القرار الفردي بحل مجلس النقابة — تعديلا تشريعيًا بمجرد إضافة بنوده إلى أحكام قانون المحابه ، ذلك أن هذه الإضافة إلى قانون قائم ، لا تخرج من طبيعة هذا القرار الخاص .

**ثالثا :** القانون لا يمكن أن ينصب على حالة فردية .. أن ما يجعل من هذا التشريع تشريعا غير دستوري ، انه في حقيقته الموضوعية تصرف فردي وليس قاعدة تنظيمية عامة ، وهو لذلك لا يمكن أن يكون ذا طبيعة تشريعية على الإطلاق وهو وإن اتخذ وصفا انه تعديل لقانون المحابه ( وكان الغرض أن يتناول التعديل النصوص التي تضع احكاما أو قواعد عامة ومجردة ) إلا انه لا يشتمل الا على حكم وحيد هو حل مجلس نقابة المحامين والسماح لوزير العدل بتشكيل مجلس نقابة مؤقت ( مدة عام على الاقل ) وهذا يعني في وضوح تام أن هذا القانون المزعوم يتضمن أية قاعدة قانونية ذات صفة عامة أو مجردة تنظم الآن ومستقبلا وضما بين الأوضاع وانما يقتصر هذا القانون على حل مجلس نقابة المحامين ، وبهذا يستنفذ القانون فرضه بمجرد صدوره ، دون أن يضع أية قاعدة موضوعية . يصح أن توصف بأنها قاعدة قانونية أو قانون .. ومثل هذا القانون المزعوم لا يعتبر في نظر البقية الدستورية قانونا على الإطلاق لأن القانون لا يصدر لعلاج حالة فردية أو لمواجهة حالة فردية .



**المبحث**  
 فهو في الحقيقة قرار ادارى اتفخذ شكلا زائفا للقانون ، اى ان ما حدث هو ان الحكومة لكي تحسن تدارها بجل نقابة المحامين ، كلفت مجلس الشعب بان يسبغ صفة التشريع على هذا القرار .. ( وهو تحليل على المادة ١٨ من الدستور فقرة ثانياً ) للتي تنص على انفسه ، ويظهر النص في القوانين على تحصيل اى عمل او قرار ادارى من رقابة القضاء وحقيقة التشريع المطعون فيه انه يضل الصفة التشريعية على قرار ادارى صادر من السلطة التنفيذية - او يوزع بامداره منها بجل مجلس النقابة والتصد من ذلك الصلولة دون الطعن في هذا القرار .

**رابعا :** مخالفة القانون المطعون عليه لاصل دستوري آخر. اذ ان التشريع المطعون فيه يعتبر من الناحية الموضوعية اعتداء صارخا على الحرية النقابية وهي حرية تكلها المادة ٥٦ من الدستور التي تنص على انه :-

« انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى حتى يكمله القانون .  
 فالحرية النقابية حق يؤكده الدستور في مواجهة المشرع نفسه ويؤكد قيامه على اساس ديمقراطى ولا يعنى هذا الاساس الديمقراطية سوى ان الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لتكوين النقابة ، فاذا صدر التشريع الطعن بقصد وحيد هو حل مجلس نقابة منتخب انتخابا صحيحا ، وانشاء مجلس نقابة بغير الانتخاب وانما بالتعيين وحده لذلك المجلس المعين مدة سنة على الاقل ؟ فان أعضاء حرمان المحامين من حريتهم الانتخابية لمدة سنة على الاقل وفي هذا اعتداء صارخ على الدستور والحريات الدستورية ليس له اى سند في الدستور او القانون .

وانتهى المدعون الى طلب الحكم بصدم دستورية القانون رقم ١٩٨١/١٢٥ في كل المواد التي ورد بها وبصدم دستورية رسالة السيد الرئيس الى مجلس الشعب وقرار مجلس الشعب الصادر في ١٩٨١/٧/١٣ بتشكيل لجنة تقصى الحقائق حول رسالة السيد رئيس الجمهورية الخاصة بمجلس نقابة المحامين .

وبالزام المدعى عليهم ، مصروفات الدبوى ، ومقابل اتعاب المحاماة فيها .  
 وبمطبعة ٢٥ مارس سنة ١٩٨٢ تحضر ، قدم الحاضر مع لاطاعتين مذكرة في تفصيل توجه البطلان المنسوبة الى مواد القانون المطعون فيه جاء فيها ان المادة الاولى من هذا القانون تنص على ان :-

« تنهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالي وأعضاء مجلس النقابة العامة الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون » ..

وهذه المادة مخالفة للدستور من اوجه عدة :-

اولا : مخالفة المادة ٤٠ من الدستور .

اذ تنص هذه المادة على ان « المواطنون لدى القانون سواء وهم يتساوون في الحقوق والواجبات ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وواضح ان الدستور يعنى بالعقيدة الفكرية وليس العقيدة



الدنية اذ النص على المعقيدة جاء اضافة الى النص على الدين وهذه المادة هي التقنين الدستوري لما قام عليه الفقه المجمع عليه في تعريف القانون بكونه مجموعة قواعد تضع نظاما للمجتمع تسبق في وجودها ما يواجها من عروض تخضعها لحكمه . وان مقتضى المساواة لدى القانون ان تكون اواربه ونواحيه عامة ومجردة توجه الى كل من تتوافر فيه صفة بعينها لا الى شخص بعينه ، ويواجه كل واقعة تتوافر فيها شروط معينة لا واقعة معينة بذاتها يؤدي هذا النص انه اذا خصص القانون احكامه لتنظيم واقعة معينة او وجه اواربه ونواحيه لالزام اشخاص معينين يكون قد اخل بالالتزام الدستوري الذي يفرض على المشرع ان يساوي بين المواطنين . وبطبيق هذه المبادئ المحددة في النص الدستوري والمسئلة في فقه القانون ، على المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ نجد انها اذ قصرت حكمها في تاريخ نفاذها على النقيب « الحالي » واعضاء مجلس النقابة العامة « الحاليين » قد شرعتهم وحدهم ولم تساو بينهم وبين المواطنين عامة اذا ما تحققت « الصفة » صفة النقيب او صفة عضو مجلس النقابة العامة بصرف النظر من الاشخاص ، ثم انها اذ قصرت حكمها بالانتهاء على « مدة العضوية » لهؤلاء المعنيين بأنهم « الحاليون » تكون قد شرعت لواقعة واحدة محددة « ويكون النص قد فقد بمخالفة الدستور شرطى العموم والتجريد ، وبهذا فقد شرط الدوام الذي يفرق بين ( القرار ) المحدث لاثرو وقته تنتهي بحوثه قوة نفاذه ، والمشرع الذي ينظم ملاقة دائمة ولما كانت المادة الاولى هذه قد صدرت من مجلس الشعب ضمن نصوص اخرى فانها اذا ، تمست على المعيار الشكلي « للفرقة بين التشريع وغيره من الاوار التي تؤثر في المراكز القانونية واعتبرت تشريعا فانها تكون غير دستورية لخالفها المادة ٨٦ من الدستور .

#### ثانيا : مخالفة المادة ٨٦ من الدستور \*

اما اذا افهيت المادة الاولى المشار اليها على « المعيار الموضوعي » واعتبرت قرارا اداريا صادرا من مجلس الشعب بقصد التأثير في مراكز قانونية شخصية فانها تكون مخالفة لنص المادة ٨٦ و ١٥٣ من الدستور اذ تنص المادة ٨٦ على ان :

« يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع » وتنص المادة ١٥٣ على ان :

« الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة » ومما معا يوميان مبدأ الفصل بين السلطات الذي يكتبل بما تنص عليه المادة ١٦٥ ، من ان « السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وتصدر احكامها وفق القانون » بهذه المواد الثلاث مجتمعة يكون مبدأ الفصل بين السلطات قد تحول في الدستور القائم من مبدأ فقه مبطل الى مبدأ دستوري ملزم ، ويكون خروج أى من السلطات الثلاث عن حدود ولايتها باطلا لمخالفته للدستور ، وتطبيقا له يكون القرار الصادر من مجلس الشعب للموضوع في شكل مادة أولى من نصوص اطلق عليها اسم القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ باطلا لمخالفته للدستور بتجاوز السلطة الدستورية لمجلس الشعب .

#### ثالثا : مخالفة المادتين ٦٦ و ١٦٦ من الدستور \*

اعتبرت المادة الاولى تشريعا ام قرارا اداريا فقد تضمنت حكما بتوقيف



عقوبة على الاستاذ النقيب والاساتذة أعضاء مجلس النقيب ، عقوبة عزلهم من مناصبهم النقابية واضع من موضع المادة الاولى وسياق باقى النصوص ، وما جاء في المنكسرة الايضاحية للنص والتي كشفت عن أن تلك المادة مُد قُربت بها جاء بها ليقاع عقوبة العزل على الاستاذ النقيب والاساتذة أعضاء مجلس النقيب جزء على مناسبه اليهم رئيس الجمهورية وحققه مجلس الشعب .. وبالتالي جاءت مخالفة للمادة ٦٦ من الدستور التي تنص على أن « لا توقع عقوبة الا بحكم قضائي » والمادة ١٦٦ التي تنص على أن « لا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة » فقد أوتعت العقوبة بقانون أو بقرار ، وبه تدخلت السلطة التشريعية في « شئون العدالة » وبالمهم ملاحظة أن الدستور قد حرم على اية سلطة التدخل في « القضايا » وهي الخصومات المقودة أمام المحاكم طبقا لاجراءات انعقادها التي نصت عليها القوانين ، ثم أضاف « شئون العدالة » وهي ما يسبق القضايا من بلاغ واتهام وتحقيق وما يلوها من اجراءات للتنفيذ ، كل هذا محرم دستوريا على السلطين التشريعية والتنفيذية بحكم الدستور وبالتالي فإن تدخل السلطة التشريعية بالمادة الاولى موضوع الطعن في تحقيق بلاغ متقدم من رئيس الجمهورية والفصل فيه ياتباع جزء العزل يكون مخالفا للدستور ، وبه تكون المادة الاولى باطلة .

#### رابعا - مخالفة المادة ٥٦ فقرة ٢ من الدستور :

استثناء من قواعد الاختصاص التي وضعتها الدستور للسلطات العامة ، وتحديدًا لمجالها ، نص الدستور في المادة ٥٦ الخاصة بالنقابات على اختصاصها وحدها بمسألة اعضائها عن سلوكهم والزمها بهذه السلطة ، وبالتالي فإن ما يسند الى أعضاء مجلس النقيب والمحامين عامة ، من وسائل لا تقع تحت طائلة قانون العقوبات أو أي قانون جزائي آخر ، تختص نقابة المحامين وحدها بتحقيقه وتوقيع الجزاء عليه ، وهو ما نظمته قانون المحاماة القائم ، فهذا الاختصاص موقوف للنقبة بحكم الدستور وليس يحكم أي قانون أقل درجة من الدستور ، فاذا كان ما أسنده رئيس الجمهورية الى الاستاذ النقيب والاساتذة أعضاء مجلس النقيب لا يقع تحت طائلة أي نص جزائي مما تقوم على تطبيقه للسلطة القضائية فإن تحقيقه والمسألة عنه لا يقام في اختصاص اية سلطة أو جهة أخرى وعلى وجه الخصوص مجلس الشعب ، بل يكون من اختصاص نقابة المحامين بحكم الدستور ، وتكون المادة الاولى محل الطعن اذا صدرت من غير جهة قضائية ومن غير نقابة المحامين أيضا ، قد اعتبرت من سلطة غير مختصة دستوريا وبذلك خالفت الدستور بدون بحث عن طبيعة الوقائع المسندة الى الطاعنين .

وأما عن المادة الثانية من القانون المطعون فيه فإنها تنص على أن يشكل مجلس مؤقت للنقابة من خمسة وثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل من بين رؤساء وأعضاء النقابات الفرعية للمحامين ومن عيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاءة وخدمة المهنة .

« كما يختار وزير العدل من بين أعضاء المجلس المؤقت النقيب والوكيل وأمين السر وأمين الصندوق ، وتتكون من هؤلاء الاربعة هيئة المكتب ويجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة ورياسته أو عضوية اللجان الفرعية ، ويكون لمجلس النقابة



المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وللقوانين المعدلة له ، كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور .

و للمجلس ان يشكل من بين اعضائه ، للجان المعاونة له المتصوص عليها في قانون المحاماة المشار اليه .

وهذه المادة مخالفة للمادتين ٤١ و ٥٦ من الدستور .

اذ تنص المادة ٤١ على أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة ولا تمس وتنص المادة ٥٦ على أن إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية » .

فهذه النصوص شأنها شأن كل احكام الدستور ، ملزمة للكافة من افراد وجماعات وسلطات ، وملزمة للحولة ذاتها بنص المادة ٥٦ التي تنص على أن « تخضع الحولة للقانون ، و يجبى أن الحولة اذ هي تختص اعتباريا يكون الالتزام على من يمثلها أى رئيس الجمهورية » .

والملاحظ أن الدستور يمد منع النقابة « للشخصية الاعتبارية » فاصبح مستحيلا دستوريا أن تقوم نقابة لا تجتمع لها خصائص الشخصية الاعتبارية ، كما أصبح عوانا على الدستور أو مخالفه لاحكامه والساس بالخصائص المميزة للشخص الاعتباري للنقابة ، ولم يحدد الدستور ماهية للشخص الاعتباري فيكون المرجح في تحديدها الى القانون وقد جاء هذا للتحديد في الولد ٥٢ وما بعدها من القانون المعنى ، بالرجوع الى المادة ٥٣ من القانون المعنى نجد انها تنص على أن : -

( ١ ) الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازما لها لصفة الانسان الطبيعية وذلك في الحدود التي تقررهما القانون (٢) فيكون له ( ١ ) حمة مالية .

(ب) اقلية في الحدود التي يعينها سند انشائه ، او التي يقررها القانون .

(ج) حق التفاضى (د) موطن مستقل (٣) ويكون له نائب يغير عن وراثته .

والهم في حدود هذا الطعن الفترة الأخيرة من المادة : « يكون له نائب يعبر عن اراسته ، أن حرمان النقابة من أن يكون لها نائب ، أو فرض لئائب عليها لا يعبر عن اراستها ، هو اعتداء على « حريتها الشخصية » المحصنة بالمادة ٤١ من الدستور حرية اعضاء النقابة في اختيار نائبيها للذى يعبر عن اراستها . وإذا كان المشرع يستطيع أن يقيم « نيابة قانونية » في حالة نقص أو انعدام اقلية للشخص الطبيعي فان فرضه للقوله أو الوصاية على كامل الإلية هو اعتداء - بلا شبهة على الحرية الشخصية - وهو محرم بحكم المادة (٤) ولا يختلف الامر بالنسبة الى الشخص الاعتباري الذى لم يصب كل اعضائه في اقليتهم بما يفتقص منها أو يحدها ، لان حق الشخص في اختيار نائبه ليس من الحقوق أو الحريات الملازمة لصفة الانسان الطبيعية بل يلزم للشخص الاعتباري ويتفق مع طبيعته .



هذا في نطاق القانون العادي ، أما بالنسبة للنقابة فقد تولى الدستور ذاتها تحديد كيفية اختيار النائب عنها تحديدا ملزما لأعضائها ولكافة السلطات الأخرى بما فيها السلطتين التشريعية والتنفيذية ، لذا وجب أن يكون ذلك على أساس ديمقراطي « وهو ما يعنى أن يكون اختيار النائب عن طريق الانتخاب العام السري » ، وبذلك حرم الدستور في حكم خاص بالنقابات أن يتولى النيابة عنها من تعينه جهة أو سلطة خارجة عن أعضائها ، أو حتى أعضائها أنفسهم على غير أساس ديمقراطي .

ومحصلة كل هذا ، أن المادة الثانية إذ فرضت على النقابة نائبا عنها وخولت وزير العدل حرية اختياره ، دون أعضائها ، قد تضمنت اعتداء على الحرية للشخصية للنقابة مخالفة المادة ( ٤١ ) من الدستور وإقامت لها نائبا على غير أساس ديمقراطي . مخالفة المادة ٥٦ ، وتكون في الحالتين باطلا لعدم دستوريتها .

ولما عن المادة الثالثة من القانون فإنها تنص على أن يقوم المجلس المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون بأعداد مشروع قانون المحاماة بما يحقق مصالح المحامين ويكفل أهداف للنقابة خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ويجب أن تجرى الانتخابات لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة ، خلال الستين يوما التالية لتنفيذ القانون المشار إليه في الفقرة السابقة .

( وهذه المادة مخالفة للمواد ٨٦ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ من الدستور حيث نظم الدستور في المواد المشار إليها سلطة التشريع فجعلها من اختصاص مجلس الشعب وحده ( المادة ٨٦ ) وجعل اقتراحها من حق رئيس الجمهورية وكل عضو من أعضاء المجلس ( المادة ١٠٩ ) وأسماها عند اقتراحها فعلا ، ممن لهم حق اقتراحها ، مشروعات في مرحلة فحصها بمعرفة المجلس إلى أن تصدر المادتان ( ١١٠ و ١١١ ) وبهذا حرم الدستور على أية سلطة أو جهة أخرى أن تقترح القوانين أو تعد مشروعاتها أو أن توافق عليها ، وهذه سلطة دستورية ولا يجوز لمجلس الشعب أن يتنازل عنها أو يفوض غيره في ممارستها إلا في حدود التفويض المنصوص عليه في المادة ١٠٨ من الدستور وبالشروط الواردة فيها أما — ما قد يأتي إلى مجلس الشعب من آراء ومقترحات من غير أعضائه فقد أسماه الدستور « مخاطبة » وهو غير ملزم إن صدر منه وإن خوطب به ( المادة ٦٣ ) .

على ضوء هذا يتبين بوضوح أن المادة الثالثة محل اللطم قد فوضت سلطة التشريع لغير السلطة التشريعية ، حين خولت المجلس المنصوص عليه في المادة الثانية بأعداد مشروع قانون ، ثم أن المادة الثالثة هذه قيد فوضت المجلس المشار إليه في تقدير ما يحقق مصالح المحامين » ويكفل أهداف النقابة وتقدير صلاحية أي تشريع موجود للسلطة التشريعية المنسوب إليها للتعبير عن إرادة الشعب فلا يجوز لها أن تفوض أحد غيرها والا أصبحت متنازلة عن سلطتها متطلبة عن وظيفتها التشريعية . . . وإذا تكون للمادة الثالثة هذه متضمنة تفويضا ولو جزئيا ، في السلطة التشريعية وتخليا ، ولو مؤقتا عن وظيفة التشريع تكون باطلا لعدم دستوريتها .

وأما عن المادتين الرابعة والخامسة من القانون فإن المادة الرابعة منه تنص



على أن يوقف العمل بأحكام المواد من ١٢ إلى ١٩ من قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ إلى حين انتخاب للنقيب ومجلس النقابة طبقاً للمادة الثالثة من هذا القانون .

وتنص المادة الخامسة منه على أن يلغى من أحكام القانون للمحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته كل حكم يخالف أحكام هذا القانون كما يلغى كل حكم في أي قانون آخر يخالف أحكامه .

وعلى أن المادتان تخالفان الدستور إذ تنص المادة ٦٤ من الدستور على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة - هذه المادة تنطوي على تقنين دستوري ليس مبدأ عدم إلغاء قانون أو إيقاف أحكامه إلا بقانون في درجته أو اسمي منه ويبدو أنه لكي يستطيع نص ، امر أن يلغى قانوناً أو بعض مبادئه أو يوقف العمل بأحكامها يجب أن يكون هو ، أي النص الامر ، قانوناً توفرت له شروط للصحة الشكلية والموضوعية طبقاً للدستور ، بأن يكون صادراً من السلطة التي خصها الدستور بالتشريع ، طبقاً لإجراءات التشريع التي رسمها وأصدره من له حق الإصدار ونشر في الجريدة الرسمية ، هذا من حيث الشكل أما من حيث الموضوع فيشترط ألا يكون كله أو بعضه مخالفاً لأحكام الدستور أو روحه فإذا لم تتوافر كل تلك الشروط مما فهو ليس قانوناً وبالتالي لا ينفذ حكمه بالإلغاء أو الإيقاف - ولما كانت كل المواد التي تضمنها النص المسمى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ غير دستورية طبقاً لما ورد من أسباب ، فإن المادتين الرابعة والخامسة منه لا تكونان قانوناً وبالتالي يكون ما تضمنتهما من أمر يوقف العمل بأحكام المواد من ١٢ إلى ١٩ من قانون المحاماة وإلغاء ما يخالفهما من القانون المذكور وأي قانون آخر أمراً مخالفاً للدستور .

وأما عن المادة السادسة من القانون فإنها تنص على أن ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، ويصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

#### التوقيع

حسني مبارك

وهذه المادة تخالف الدستور إذ تنص المادة ١١٢ من الدستور على أن لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها ولقد كان رئيس الجمهورية عند إصدار ونشر النص المسمى قانون رقم ١٢٥ لسنة ٨١ هو السيد / محمد أنور السادات ومع ذلك فإنه لم يصره بالرغم من حق الإصدار حتى دستوري مخول له وحده شخصياً .

فقد نشر النص في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٩ تابع ( ١ ) في ٢٣ يوليو ١٩٨١ وكان قد صدر في اليوم السابق وأصدره السيد / حسني مبارك الذي كان - في ذلك الوقت - نائباً لرئيس الجمهورية - وهو لا يملك دستورياً حق إصدار القوانين لجره أنه كان نائباً وذلك بحكم الدستور ذاته .



ذلك أن الاصل بإجماع فقهاء القانون العام أن السلطات العامة تستمد اختصاصها من الدستور مباشرة باعتبارها هيئات « مؤسسة دستورية » ، وإنها تلتزم بأن تمارس اختصاصاتها بنفسها وبالتالي فالأصل الدستوري لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يفوض عنه أو ينيب غيره في سلطاته الدستورية وعنها أصدر القناتين — هذا هو الأصل وللإعادة \*

يؤيد على هذا الأصل ما يحدده منه بنص في الدستور ذاته إذ لا تبيد على المشرع للدستور في تنظيم السلطات وكيفية دراستها ولقد وردت في الدستور للعائم ( دستور ١٩٧١ ) أربع حالات إجماع فيها الدستور ، بشروط مختلفة أن يقول غير رئيس الجمهورية سلطاته : منها ثلاث حالات بصفتها رئيساً للجمهورية وحالة بصفتها رئيساً للسلطة التنفيذية \*

وردت الحالات الثلاث الأولى في الفصل الأول من الباب الخامس من الدستور المخصص لتنظيم رئاسة الدولة أو لها ما جاء في المادة ٨٢ من أنه « إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أُناب عنه نائب رئيس الجمهورية. والثانية ما جاء في المادة ٨٤ من أنه في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتاً رئيس مجلس الشعب ، وإذا كان المجلس محللاً لمحل رئيس المحكمة الدستورية العليا وذلك بشرط ألا يترشح أيهما للرئاسة والثالثة ما جاء في المادة ٨٥ المنظمة لحالة اتهام رئيس الجمهورية فتقول في الفقرة الثانية :

« ويغف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتاً لحين الفصل في الاتهام »

أما الحالة الرابعة فولده في الفرع الأول من الفصل الثالث المخصص لتنظيم السلطة التنفيذية ، الفرع الأول هذا مخصص لرئيس الجمهورية وسلطاته كرئيس للسلطة التنفيذية وفيه وردت المادة ١٣٩ التي تنص على أن : لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر ويضد اختصاصاتهم ويعينهم من مناصبهم »

أولى دلالات هذه النصوص قائمة على موضعها من الدستور وموقعها من السلطات الدستورية المختلفة التي جمها الدستور في شخص رئيس الجمهورية. هذه الدلالة واضحة في أن لرئيس الجمهورية أن يحدد لنائبيه ( أو نوابه ) اختصاصاته من بين تلك الاختصاصات التي خولها له الدستور من حيث هو رئيس للسلطة التنفيذية مشدداً الاشتراك مع مجلس الوزراء في وضع لسياسة العامة للدولة والاشتراك في الإشراف على تنفيذها ( المادة ١٢٨ ) ومثل دعوة مجلس الوزراء لانتقاد وحضور جلساته ( المادة ١٤٢ ) ومثل تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والمثنيين السياسيين وعزلهم واعتماد ممثلي الدول الأجنبية ( المادة ١٤٣ ) ومثل اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ( المادة ١٤٤ ) ... إلى آخر ما جاء في هذا الفرع الأول من الفصل الثالث \*

أن يتولى نائب رئيس الجمهورية أيًا من هذه السلطات غير مشروط لا بصحور قرار جمهوري بتعيينه نائباً وتحديد اختصاصاته ، وليس ثمة أي قيد في الدستور



على حق رئيس الجمهورية بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية في التفويض والانتابة فيما يدخل في اختصاصاته بصفته هذه .

ليس الامر على هذا الوجه في الحالات الثلاث الاولى التي تنظم للنيابة الدستورية عن رئيس الجمهورية والتي تقوم بحكم الدستور متى توفرت شروطها ولا تتوقف شروطها على ارادة رئيس الجمهورية ، وبالمقابل ، بحيث لا تتوافر شروطها لا يجوز التفويض فيها ، وانه عن جالة التفويض التي نصت عليها المادة ٨٢ من الدستور فانه يشترط لصحة التفويض على مقتضاها في اختصاصات رئيس الجمهورية الواردة في الفصل الاول من الباب الخامس من الدستور عدة شروط ومجموعة .

**الاول :** ان يقزم مانع يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصه ، والصفة لاتدع مجالا للشك في ان المانع المشار اليه هو عامل خارجي يؤثر على امكان مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته بمعنى آخر انه غير متوقف الوجود وعدم الوجود على ارادة رئيس الجمهورية نفسه ، بحيث يقتنع لراديا عن مباشرة اختصاصاته لا سبب كان . اذ هنا يحول دون نفسه ويصبح نفاذ الحكم الدستوري متوقفا على ما يراه ، وفيه امدار كامل لجسوى النص وتطيل له وهو غير جائز .

**الثاني :** ان يكون المانع مؤقتا وهذه مسألة وقائع واقعة المانع ... وواقعة انه مؤقت ، ولا بد من ان تثبت الواقعة الاولى والا استحال دستوريا التفويض بناء على المادة ٨٢ ولا بد ان تثبت الواقعة الثانية حتى لا تطبق المادة ٨٤ ( المانع الدائم ) .

**الثالث :** ان يصجر من رئيس الجمهورية قرار بالانتابة متضمنا اسباب اصداره اى متضمنا ثبوت المانع المؤقت ونوعه وحتى يمكن التاكيد من انه ليس دائما

**الرابع :** ان تكون الانتابة هنا طبقا للمادة ٨٢ لنائب الرئيس المعين طبقا للمادة ١٣٩ وهذا للشرط قاطع الدلالة على ان مجرد وجود نائب معين طبقا للمادة ١٣٩ لا يعنى ان رئيس الجمهورية ان يدخل في اختصاصاته التفويض بالسلطات غير التنفيذية .

**الخامس :** هو ان ينشر كل هذا في الجريدة الرسمية لانه لشروط الصحة الدستورية للانتابة ولما يقوم به النائب .

اذا تخلف اى شرط من هذه لشروط بطلت الانتابة في السلطات غير التنفيذية ويحطل اى اجراء يقوم به النائب يتصل بهذه السلطات لعدم توفر شروطها الدستورية اى يكون معنوما دستوريا .

واصدار القوانين منصوص عليه في المادة ١١٢ ، الواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس المخصص للسلطة التشريعية والذي نص على حق رئيس الجمهورية في المساهمة في السلطة التشريعية بالاقتراح ( المادة ١٠٩ ) والاصدار



والاعتراض (١١٢) فاصدار القوانين لغير رئيس من السلطات الدبلوماسية في اختصاصات رئيس الجمهورية من حيث هو رئيس السلطة التنفيذية ، وليس من أعمال السلطة التنفيذية - وبالتالي لا تجدى الانابة فيها الا اذا توافرت شروط المادة ٨٢ من الدستور ولم يتضمن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢ لا في مواده ولا في مقدمته ماسا يشير الى سبق صدور قرار لناية لغائب رئيس الجمهورية وتوفر الشروط التي يستوجبها القانون لهذه الانابة في المادة ٨٢ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ثابت في المذكرة التحضيرية أن رئيس الجمهورية كان يباشر مهام منصبه بدون موافق لا مؤقتة ولا دائمة فقد صدر النص ذاته على اثر رسالة جاءه الى المجلس من رئيس الجمهورية ومن ثم يكون للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢ باطلا لمخالفته للدستور . اذ لم يصدره رئيس الجمهورية طبقا للمادة ١١٢ من الدستور واصدره نائب رئيس الجمهورية حالة كونه غير مختص باصدار القوانين وليس مفوضا دستوريا صحيحا لاصداره طبقا للمادة ١١٢ من الدستور .

« وانتهت المذكرة الى التصميم على الطلبات » .

وبتاريخ ١٥ من ابريل لسنة ١٩٨٢ اودعت لدولة قضايا الحكومة مذكرة بالرد على ما تضمنته عريضة الدعوى وعلى ما جاء في المذكرة التالية لها وقد دعت الادارة فيها بعدم قبول الدعوى ، وقد استهلت المذكرة دفاعها بتحديد الدعوى فقالت ان محكمة القضاء الاداري قد صدرت قرارا بجلسة ١١/٨/١٩٨١ في الدعوى رقم ٢٤٧٩ س ٣٥ ق يقضى ( اعمالا للفقرة ب من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية- العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ) بتأجيل نظر الدعوى لجلسة ١٣/١٠/١٩٨١ وعلى المدعين رفع الدعوى دستورية القانون المشار اليه امام المحكمة الدستورية العليا خلال هذا الاجل ... ( إلخ ) .

ولما كانت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر ، بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص في صدرها على ان : ( تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي ) ٩

أولاً : للرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ( )

فمن ثم فان نطاق الدعوى يحدد بالقانون المطعون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ولا يتعداه الى باقى طلبات المدعين من بحث لدستورية رسالة السيد رئيس الجمهورية لمجلس الشعب ... ولا الى قرار مجلس الشعب الصادر في ١٣/٧/١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول رسالة رئيس الجمهورية الخاصة بمجلس نقابة المحامين - ويكون الدفاع مقصورا على الرد على المطاعن التي وجهت لهذا القانون وحده دون غيره اما غير ذلك من الطلبات التي وردت في صحيفة الدعوى فلانها غير مقبولة لرفعها بغير لاطريق القانوني .

ولنه بالنسبة للطعن على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨١ ، فان هذا الطعن غير مقبول أيضا تأسيسا على ان المشرع قد حدد اختصاص المحكمة الدستورية العليا في المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون لنشائها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، وبين في المادتين ٢٧ و ٢٩ من القانون المذكور كيفية تولي المحكمة للرقابة



القضائية على دستورية القانون وللوائح وللمرير المشرع إباحة حق الطعن المباشر خشية أن يؤدي ذلك إلى تكريس القضية أمام المحكمة ويعوقها عن التفرغ لهماهما الجسام علاوة على أن الأصل هو مراعاة كافة القوانين واللوائح لإحكام الدستور إلى أن يثور خلاف جدي بشأن عدم دستورية أي نص منها عند طرحه على القضاء لتطبيقه فيعرض أمر دستوريته للبت فيه .

فانه لوحت أن الأصل هو عدم إباحة حق الطعن المباشر أمام المحكمة الدستورية للطبعا وجب تغيير المادة ٢٩ من قانون المحكمة سائلة للذكر بمراعاة هذا الأصل ومؤدي ذلك انه لا يجوز للمحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أن تقف الدعوى وتحيل الأوراق إلى المحكمة الدستورية للطبعا للأفضل في مدى دستورية نص فيانون أو لائحة إلا إذا كان هذا النص لازما للفصل في النزاع المطروح عليها وذلك لا يتأتى إلا إذا كانت مختصة ولائيا بنظر النزاع فإذا كان الفصل في النزاع مما يخرج عن اختصاصها الولائي فلا يجوز لها عندئذ أن تقف الدعوى وتحيل الأوراق للدستورية للطبعا .

وكذلك يتعين مراعاة هذا الأصل في تفسير الفقرة ب من المادة ٢٩ المشار إليها فلا يجوز للمحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي إذا دفع أمامها بمسح دستورية نص في قانون أو لائحة أن تؤجل نظر الدعوى وتحدد أن آثار الدفع ميمادا لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية للطبعا إلا إذا كان الدفع جديا واستظهرت هي هذه الجدية وذلك لا يتأتى إلا إذا كانت مختصة ولائيا بنظر الدعوى التي أثير الدفع أثناء نظرها .

فإذا كانت المحكمة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي غير مختصة ولائيا بنظر الدعوى فلا يجوز لها أن تؤجل نظر الدعوى ولا أن تحدد أن آثار الدفع ميمادا للرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية للطبعا ، ولذلك فانه يتعين لأعمال الفترتين ( أ و ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية للطبعا أن تكون للدعوى أمام محكمة الموضوع أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي مما يدخل في ولايتها .

والقول بغير ذلك مؤداه تسلط القضاء الأدنى على المحكمة الدستورية للطبعا وهي أعلى الهيئات القضائية كما يؤدي إلى التحايل على حظر المشرع لحق الطعن المباشر أمام المحكمة الدستورية للطبعا .

ومن أظهر صور الخروج على مبدأ عام إباحة الطعن المباشر بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة أن ترفع الدعوى أمام المحكمة أو الهيئة ذات الاختصاص القضائي بطلب وقف تنفيذ التشريع للطعن وبإحالة الطعن بعدم دستوريته إلى المحكمة الدستورية للطبعا ، كما هو الشأن في دعوى المدعين رقم ٢٤٧٩ لسنة ١٣٥٠ أمام محكمة القضاء الإداري .

وإذا كان المسلم به أن اختصاص محاكم الدولة محدد على سبيل الحصر في المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ وكانت القوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية لا تعتبر من القرارات الإدارية التي تختص بإلغائها محكمة القضاء الإداري مهما كان فيها من مخالفات دستورية حسبما تقضى بذلك



حكم محكمة القضاء الاداري في الدعوى رقم ٥٣٢ من ٨ ق جلسة ١٩٥٥/٣/٢٨ ( مجموعة احكام تلك المحكمة من ٩ ص ٢٤٩ ) فان محكمة القضاء الاداري اذ وقت الدعوى رقم ٢٤٧٩ من ٣٥ ق يطلب إلغاء القانون الذي صدر بإتخاذ عضوية المدعين بمجلس نقابة المحامين بتشكيل مجلس مؤقت للنقابة وصرحت للمدعين برفع الدعوى الدستورية - فانها تكون بذلك قد جاوزت لاختصاصها وخرجت على النصوص المنظمة لاجراءات تولى المحكمة الدستورية العليا للرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح - وتكون الدعوى في حقيقتها قد سمعت الى ساحة المحكمة الدستورية العليا بالطريق المباشر ومن ثم تكون غير مقبولة .

ومما يظهر غرابة القرار الصادر من محكمة القضاء الاداري - وتناوله مع ما اطرد عليه قضاء المحكمة الادارية العليا - ما قضت به المحكمة الادارية العليا من أنه اذا كان نقل الدعوى من الجامعة الى وزارة التربية والتعليم قد نص عليه بالجدال الملحق بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٥ بفتح اعتمادات اضافية في ميزانيات الدولة وجامعتي اسكندرية وعين شمس للسنة المالية ١٩٥٥/٥٤ فانها مهما قيل في وصف هذا العمل بانها من الاعمال الادارية التي تصدرها سلطة التشريع في صورة قانون فان المحكمة لا يسعها الا تغليب المعيار الشكلى ومقتضاء لزامه ان يكون لقانون ربط الميزانية حصانات القانون العادى ولا سيما وان النقل ذاته قد تم اصلا بمقتضى القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر كما سبق ايضا لاد ورد اسم المدعى في الكشف الملحق بهذا القانون ومن ثم فان ما ورد في هذه الكشف من جزء لا يتجزأ من القانون وتندرج في مضمون احكامه ولا عبره بعد ذلك بان يكون هذا القانون غير منطوق على قاعدته مجردة لانه يكفى من ناحية الشكل ان يكون صادرا وفقا للاجراءات الدستورية المتبعة بالنسبة الى سائر القوانين مما لا يجوز معه اللطعن فيه والتقرير باختصاص القضاء الاداري بالنظر فيما تضمنه من احكام - ومن ثم يمتنع القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فيما تضمنه القانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٥٥ من احكام او لتعقيب عليها او للطعن فيها باى سبب من اسباب عدم المشروعية ( حكم المحكمة الادارية العليا بجلسته ١٩٦٥/٣/٢١ في الطعن رقم ٣٦٧ من ٩ ق مجموعة احكام المكتب الفنى س ١٠ ص ٩٠١ رقم ٩١ ) .

كما قضت محكمة القضاء الاداري ذاتها بعدم اختصاصها ولائيا بنظر انزعاج مماثلة .

فقضت بجلسته ١٩٨١/٢/٢٧ في الدعوى رقم ٣٢ من ٣٢ ق بانه ( لما كان الثابت من وقائع الدعوى ان الطعن موجه مباشرة الى نص في قانون الاحزاب اى الى عمل من الاعمال التشريعية مما ينبئ عن اختصاص مجلس الدولة ويرتبط عليه الحكم بعدم اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعوى .

وقد يقال ان المدعين رفعوا الدعوى رقم ٢٤٧٩ من ٣٥ ق امام محكمة القضاء الاداري يطالبين لاحدها وقف تنفيذ اسم الغاء قرار وزير العدل بتشكيل مجلس نقابة مؤقت للمحامين وهو قرار ادارى مما تختص محكمة القضاء الاداري بالفصل في طلب الغائه عملا بالفقرة خامسا من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الا ان هذا القول لا محل له ولا يؤثر في السجف بعدم قبول الدعوى الدستورية حيث انه



من المستقر عليه في فقه القانون الإداري أن القرار الإداري بالنظر إلى طبيعته الذاتية هو لفصاح عن إرادة منفردة للإدارة يقصد لحدوث أثر قانوني وبالتالي فلا يختص القضاء الإداري بنظر البدعوى التي تنشأ عن الأعمال المادية والإجراءات التنفيذية التي تصدر عن جهة الإدارة لأن أعمال الإدارة المادية لا يقصد بها تحقيق آثار قانونية وإذا كان القانون يرتب عليها لثارا معينة فإن تلك الآثار هي وليدة المشرع مباشرة ولا الإدارة وعلى هذا الأساس أقيمت التفرقة بين القرارات الإدارية التي تكون محلا لبدعوى الألفاء وبين غيرها من أعمال الإدارة التي لا تتصف بهذا الوصف على معيار مؤداه أنه « إذا كان أصل الحق مقررًا في قاعدة تنظيمية عامة كتقانون أو لائحة يكون ما أصدرته الإدارة من أوامر وتصرفات مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى مجرد تطبيق القانون ولا يكون هذا التصرف أو الإجراء قرارا إداريا بالمعنى المفهوم وإنما يكون مجرد إجراء إداري تنفيذي أو عمل مادي لا يسمو إلى مرتبة القرار » .

وقد استقرت على ذلك أحكام المحكمة الإدارية العليا من ذلك ما قضت به المحكمة من أن ( المركز القانوني الذي يقتصر منه المدعي إنما نشأ مباشرة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ بعد أن استبان أن إدراج مصانع سوهاج الكبرى في الجدول المرفق له صحيح من الناحية الدستورية ومن ثم فإن قرار وزير التعمين الصادر في ١٩ مايو سنة ٦٢ بالحاق مصانع سوهاج الكبرى بطحن المدعي المؤتم ليس قرارا إداريا وإنما هو مجرد إجراء اتخذ للتنفيذ إلى تنفيذ حكم القانون فتخرج المنازعة عن ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري لأن اختصاصه من بطلب إلغاء أو وقف تنفيذ القرارات الإدارية ودن غيرها ( الإداري العليا جلسة ١١/٤/١٩٦٤ رقم الطعن ١١٩٨ س ٩ ق مجموعة أحكام المكتب الفني س ٩ ص ٦٣٠ )

كما قضت المحكمة بمثل ذلك في الطعن رقم ٥٢ لسنة ١١ ق بجلسته ١٩٦٧/٥/٦ .

وبتطبيق المعيار المتقدم على قرار السيد وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ٨١ الصادر بتشكيل مجلس مؤقت للنقابة المحامين وحيثة مكتب مجلس النقابة بين بوضوح أن المركز القانوني للمدعين نشأ مباشرة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وأن قرار السيد وزير العدل مجرد عمل تنفيذي استهدف تطبيق المادة الثانية من القانون سالف الذكر ومن ثم تخرج المنازعة عن ولاية محكمة القضاء الإداري ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ تنص على أن تنتهي مدة عضوية نقيب المحامين الحالي وأعضاء مجلس النقابة العامة الحاليين من تاريخ نفاذ القانون كما تنص المادة الثانية على أن يشكل مجلس مؤقت للنقابة من خمسة وثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل من بين رؤساء وأعضاء للنقابات الفرعية للمحامين ومن غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاءة وخدمة المهنة .

كما يختار وزير العدل من بين أعضاء المجلس المؤقت النقيب والوكيل وأمين السر وأمين الضبط ويختار من هؤلاء الأربعة هيئة المكتب .

ويجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة ورياسته أو عضوية اللجان الفرعية ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة :



فالمركز القانوني للمدعى ( نقيب وأعضاء مجلس نقابة المحامين الذين انهيئت مدة عضويتهم ) نشأ مباشرة من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ سائلة الشكر ولسم يتأثر هذا المركز للقانوني بقرار السيد وزير العدل الذي استهدف تنفيذ المادة الثانية من القانون ومن ثم فإن طلب الغائه يخرج عن ولاية مجلس الدولة وبالتالي كان يتجتم على محكمة القضاء الإداري أن تتق عند حدود ولايتها ولا تستجيب لطلب المدعين بالتصريح لهم برفع الدعوى الدستورية على خلاف القانون .

أما عن موضوع الطعن على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فقد ذكرت الإدارة في دفاعها أن المطاعن الموجهة لهذا القانون على غير أساس وأن القانون صدر على سند من أحكام الدستور ذلك أن تنظيم المهنة الحرة هو من صميم اختصاص الدولة بوصفها قوامه على المصالح والمرفق العامة ، وقد قضت بذلك المحكمة الإدارية العليا وجاء في حكمها الصادر في هذا الشأن أن لا تنظيم المهنة الحرة كالمهنة والمحاماة والهندسة - وهي مرفق عامة يدخل أصلا في صميم اختصاص الدولة بوصفها قوامه على المصالح والمرفق العامة فإذا رأت الدولة أن تتخلى عن هذا الأمر لأعضاء المهنة أنفسهم لأنهم أئتمروا عليه مع تخويلهم نصيبا من السلطة العامة يستعينون به على تادية رسالتهم مع الاحتفاظ بحقها في الإشراف والرقابة تحقيقا للصالح العام فإن ذلك لا يغير من التكليف القانوني لهذه المهنة بوصفها مراقب عنامة (الإدارية العليا جلسة ١٩٥٨/٤/١٢ الطعن رقم ٦٠٨ س ٣ ق مجموعة المكتب الفني س ٢ ص ١١٠٣ رقم ١١٩) .

فإذا رأت الدولة استخدامها لاحتها في الإشراف على مهنة المحاماة وتحقيقا للصالح العام إعادة تنظيم مرفق المحاماة وذلك بإعداد مشروع قانون المحاماة يحقق صالح المحامين ويكمل أهداف النقابة - فقد اقتضى ذلك النص في المادتين الأولى والثانية منه على إنهاء مدة عضوية نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة وتشكيل مجلس نقابة مؤقت يتولى إعداد ذلك المشروع خلال سنة من تاريخ نفاذ التشريع المطعن وعلى إجراءات لانتخابات لاختيار نقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة خلال الستين يوما التالية لنفاذ القانون فإنه لا مخالفة في ذلك للدستور .

وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بأن ( ملائمة التشريع والبراءت على إصداره من إطلاقات السلطة التشريعية ما لم يقيدوا الدستور بحدود وضوابط معينه ) .

أما عن المطاعن التي وجهها المدعون للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فهي مردودة بما يلي :

قاما عن الزعم بمخالفة مبدأ للفصل بين السلطات فإن هذا المبدأ لا تأخذ به الدستاتير المختلفة ومنها الدستور الحالي - أخذا مطلقا - يدل أن قوة تدخلها وتعاونها بين سلطات الدولة ومجلس للشعب يتولى ( سلطة التشريع ويفر السياسة العامة للدولة والخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة كما يمارس للرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ) بصريح نص المادة ٨٦ من الدستور .



والوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته - وللمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم طبقاً لما تقتضيه المادة ١٢٦ من الدستور .

كما أن لرئيس الجمهورية أن يصدر قرار بوقف جلسات مجلس الشعب وأن يحل المجلس عند الضرورة بعد استفتاء الشعب عملاً بالمادة ١٣٦ من الدستور .

ولذلك فإن مبدأ الفصل بين السلطات سيظل مبدأً مقبهاً نظرياً لا وجود له في المصل بشكل خامس . . . إذا كان المدعون قد أجحدوا أنفسهم لتصوير القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بأنه يتضمن اعتداء على اختصاص السلطة القضائية فإنه يكفي للتجليل على فساد هذا التصور أن الدستور ذاته قد نظم السلطة القضائية في الفصل الرابع ( المواد من ١٦٥ حتى ١٧٢ ) أما المدعى العام الاشتراكي فقد أقر له فصلاً مستقلاً يتضمن مادة وحيدة هو الفصل السادس إذ تنص المادة ١٧٩ على أن :

« يكون المدعى العام الاشتراكي مسؤولاً عن اتخاذ الإجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والالتزام السلوك الاشتراكي ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب وذلك كله على الوجه المبين في القانون » .

ولا يمكن مع هذا النص القاطع في خضوع المدعى العام الاشتراكي لرقابة مجلس الشعب ومع أفراد فصل مستقل للمادة ١٧٩ - لا يمكن القول بأن للمدعى العام الاشتراكي من السلطة القضائية .

وإذا افترض جدلاً أن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧١ يخالف القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية التقييم من العيب فإن القانون اللاحق يفسخ السابق فيما تعارض معه من أحكام ولا يشكل ذلك خروجاً على أحكام الدستور المنوط بالمحكمة الدستورية العليا صوتها وحمايتها .

وأما عن التشكيك (١) في السند الدستوري والقانوني لأعمال لجنة تقصى الحقائق التي شكلها مجلس الشعب والتي سبقت الموافقة على القانون فإنه فضلاً عما سبقت الإشارة إليه من أن ملامحة التشريع والبروات والموافقة على القانون فإنه فضلاً عما سبقت الإشارة إليه من أن ملامحة التشريع والبروات على لصداًره من أطلحات السلطة التشريعية - وإلى أن نطاق الدعوى لا يتسع لبحث مدى دستورية رسالة رئيس الجمهورية لمجلس الشعب ولا ليبحث ما اتخذته المجلس من تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول تلك الرسالة ولا لتقرير اللجنة فإن أعمال اللجنة تجد سندها في المادة ١٣١ من الدستور التي تنص على أن ( لمجلس الشعب أن يكون لجنة خاصة أو تكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة أو أي جهاز تقيضي أو إداري أو أي مشروع من المشروعات العامة من أجل تقصى الحقائق ، والملاحظ أن الدستور لم يقر حالات تقصى الحقائق على ما ورد بالنص للتقديم إذا لم يحظر صراحة للنص على ما عداه ومن ثم فقد نصت المادة ٢١٨ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب ( للصداًرة بناءً على المادة ١٠٤ من الدستور ) على أن ( للمجلس أن يشكل لجنة خاصة أو تكلف لجنة من لجانه النوعية بتقصي الحقائق عن أمر له أهمية أو لفحص أحوال إحدى المصالح العامة والهيئات العامة . . . الخ ) .



وقد باشرت لجنة تنصق للحقائق حول رسالة السيد رئيس الجمهورية عليها وقدمت تقريراً بما آتاه مجلس نقابة المحامين من أعمال تتضمن خروجاً بالنقابة الى اتخاذ مواقف سياسية معادية للسياسة القومية للدولة التي استفتى الشعب عليها وأقرها ( سياسة السلام ) ولم يقتصر الأمر على تجميع وحشد الأشخاص في ندوات ومؤتمرات متوالية وما يصدر عن المجتمعين من نشرات وبيانات وما يرفعونه من شعارات ولافتات - بل تجاوز الأمر ذلك الى التثديد بسياسة الدولة والقائمين عليها في اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بدمشق والرباط وبمطية و عسقلان مع ، للشعب المصري ونحدوا بغيايب الديمقراطية في مصر وحينما اعترض بعض المحامين المصريين من غير أعضاء مجلس النقابة صاحب مخيم أحد أعضاء مجلس النقابة واتهمهم بأنهم ماجورون وبأنهم عملاء للنظام الحاكم في مصر حسبما هو ثابت في مضابط جلسات مجلس الشعب القدمة بحافظة المستندات وفق هذه المذكرة )

وإذا كانت المادة ٥٦ من الدستور تلزم للنقابات بمسابقة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مبادئ شرف أخلاقية وبالدفاع عن الحقوق والحريات قانوناً فإنه متى تقاعس مجلس النقابة عن مباشرة مسؤولياته في مسابقة عضو النقابة ان كان ما يستوجب المسابقة قد وقع من مجلس النقابة فلا شك في حق مجلس الشعب باعتباره مستقبلاً ويؤازره للشعب في قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن :

« النقابة بكل ما يتعلق بمهنة المحاماة وعلى الاخص ( وضع خطة العمل ) »

موافقة المجلس على مشروع قانون بتعديل قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ليس الا مظهراً من مظاهر اشراف الدولة على أمن الحرية باعتبارها مرفقاً عامة وهي قوله على ما سبق ايضاحه .

أما ما ذهب اليه المدعون من أن التشريع الطمعي لا يتضمن تمجيلاً موضوعياً لقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فيمكنني للرد عليه الاشارة إلى أن المادة ١٢ من ذلك القانون كانت تنص في فقرتها الأخيرة على أنه :

« بما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة ورئاسة أو عضوية مجلس النقابة الفرعية » وقد عدل التشريع الطمعي هذا النص بما نصت عليه المادة الثانية من أنه :

« ويجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة ورئاسة أو عضوية اللجان الفرعية » أما قول المدعين أن التشريع الطمعي لا يتضمن أية قاعدة قانونية ذات صفة عامة أو مجردة ، وأن القانون لا يمكن أن ينصب على حالة فردية - فمردود بأن انطباق القاعدة القانونية على شخص واحد لا يمنع تجريدتها وعمومها مثال ذلك القاعدة القانونية التي تحدد مرتب رئيس الدولة فهي لا تنطبق الا على شخص واحد ومع ذلك فهي قاعدة مجردة .

وانطبق المادة الاولى من القانون رقم ١٧ على المدعين ( نقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة لا يمنع من عموميتها وتجريدتها )



وقد كانت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المحاماة تنص على أن :

« يستمر المجلس الحالي لنقابة المحامين في القيام بأعمال مجلس النقابة بكامل اختصاصاته المنصوص عليها في القانون الرافق وذلك بصفة مؤقتة لحين تشكيل مجلس النقابة الجديد طبقاً لأحكام هذا القانون - كما تستمر اللجان القائمة لحين تشكيل النقابات الفرعية الواردة في القانون المرفق » .

« ولم يمنح انطباق القاعدة القانونية التي تضمنها النص المتقدم على أشخاص بذواتهم من عموميتها وتجريدها ولم يجادل أحد من المدعين في ذلك ومنهم من اشترك في وضع القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ » .

٢ - أما عن القول بمخالفة المادة الأولى للتشريع للطعن للمادة ٨٦ من الدستور مردود بما جرى قضاء المحكمة الإدارية العليا من الاكتفاء بالمعيار الشكلي ( فلا عبرة يكون القانون صادراً وفقاً للإجراءات فالصورية المنبئة بالنسبة لساكن القوانين يكون القانون صادراً وفقاً للإجراءات الدستورية المنبئة بالنسبة لساكن القوانين حكماً في ١٩٦٥/٣/٢١ الطعن رقم ٣٦٧ س ٩ ق مجموعة الكتب الفنية س ١ ص ٩١٠٦ رقم ٩١ ) .

٣ - أما عن الادعاء بأن المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ تضمنت حكماً بتوقيع عقوبة على النقيب وأعضاء مجلس النقابة فقد وضع مما سلف أنه ليس ثمة عقوبة وإنما أعمال لحق للدولة في الإشراف والرقابة على النقابات المهنية وهي مرافق عامة لتحقيق المصالح العام .

٤ - أما عن القول بأن مسالة أعضاء النقابة عن سلمهم من اختصاصها وحدها فتقول لا تساءله صياغة المادة ٥٦ من الدستور التي لم تنص على ذلك ولم تقدر المسألة على النقابة وحدها .

٥ - أما عن القول بأن المادة الثانية من التشريع الطعن تخالف المادة ٤١ من الدستور إذ تحرم النقابة من حريتها الشخصية فتقول عقيب أن الحرية الشخصية التي عفاها الدستور هي حرية الشخص الطبيعي وليس الشخص الاعتباري .

٦ - أما عن الادعاء بأن المادة الثالثة قد فوضت سلطة التشريع لسلطة التشريعية فتقول يجافي صريح النص لأن مجلس النقابة المؤقت لم يصدر تشريعاً وإنما عهد إليه المشرع « بإعداد قانون المحاماة » والفرق شاسع بين إعداد مشروع قانون وبين سن التشريع الذي هو من اختصاص مجلس الشعب عملاً بالمادة ٨٦ من الدستور .

وليس ثمة مانع من أن يقوم المجلس المذكور بإعداد مشروع قانوني المحاماة



شم يقوم أحد أعضاء مجلس الشعب بتقديم اقتراح بالقانون عملا بالمادة ١٠٩ من الدستور والمعلوم للكافة بأن النقيب المؤقت للمحاميين عضو مجلس الشعب ويمكن له بهذه الصفة اقتراح القانون عند الانتهاء من اعداده مشروعه أما القول بأن تقدير صلاحية التشريع هو جومر السلطة التشريعية التي لا يجوز لها تفويض غيرها في ذلك فمردود بأن النص على قيام المجلس المؤقت باعداد مشروع قانون للمحاماه بما يحقق صالح المحامين ويكفل أهداف النقابية لا يعنى تفويض السلطة التشريعية لسلطتها أو تنازلها عن وظيفتها للنبر لان الموافقة على مشروع القانون تظل رغبة بما تسفر عنه مناقشة مجلس الشعب له - وتنديره بأن المشروع المعروض يحتق صالح المحامين ويكفل أهداف النقابية \*

٧ - أما عن القول بأن الفقرتين الرابعة والخامسة من القانون تخالفان الدستور لانهما أوقتا العمل ببعض أحكام قانون المحاماه والفقيا كل ما يخالف أحكام القانون لان كل ما سبقهما غير دستوري فمردود بأن المواد السابقة ( على السادتين المذكورتين ) لا تخالف الدستور على ما سبق ايضاحه ومن شم فان هاتين السادتين لم تخالفا للدستور \*

٨ - أما عن الادعاء بأن التشريع للطعين صدر من نائب رئيس الجمهورية الذى لا يملك اصدار القولين فمردود بأن رئيس الجمهورية كان قد قام باجازه خلال شهر رمضان سنة ١٤٠١ هـ الموافق يوليو ١٩٨١ واصدر القرار الجمهورى رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٧/٥ بتولى نائبه السيد / محمد حسنى مبارك ( جميع اختصاصات السيد رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٨٢ من الدستور تلك اثناء قيام سيادته باجازه خلال شهر رمضان المعظم سنة ١٤٠١ هـ كذلك اثناء سفر سيافته للملكة المتحدة وللولايات المتحدة )

والذ صدر القانون في يوم ١٩٨١/٧/٢٢ الموافق ٢١ من مضان سنة ١٤٠١ هـ اثناء اجازة رئيس الجمهورية فان لصدار نائب الجمهورية له ( الذى تسولى جميع اختصاصات رئيس الجمهورية اثناء الاجازة ) يكون صحيحا عملا بالمادة ٨٢ من الدستور \*

وليس صحيحا ما ذهب اليه الدعون من أن قيام السانع المؤقت الذى يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لإختصاصاته ويجيز له اناية نائب رئيس الجمهورية عنه في تسولى هذه الاختصاصات مشروط بأن يكون السانع عاملا خارجيا غير متوقف على ارادة الرئيس فمعنى ذلك الا يستطيع للرئيس القيام باجازه أو السفر للخارج طول مدة رئاسته ومى ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء عملا بالمادة ٧٧ من الدستور لان القيام بالاجازة أو السفر للخارج يتوقف على ارادة رئيس الجمهورية .. وهو قول غير مستساغ ويجافى نص المادة ٨٢ من الدستور الذى جاء مطلقا في النص على الفج المؤقت ولم يقتيد بقيده ما - ولقدرد في اصولنا لتفسير ان المطلق يؤخذ على إطلاقه ولا يخصص بغير مخصص \*

وانتهت المذكورة الى ان المطاعن الموجهة للتشريع المعلوم فيه على غير أساس من الدستور \*



وتطالب ادارة قضايا الحكومة من أجل ذلك الحكم :

أصليا بعدم قبول الدعوى \*

واحتياطيا : برفضها \*

مع الزام المدعين للصرفات ومقابل اتعاب المحاماة ومصادرة الكفالة \*

وبجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٨٢ تحضير تقرير حجز للدعوى لايداع للتقرير  
واذ تبين بعد حجز الدعوى ولقاء اعداد التقرير فيها - انه بتاريخ ١٥ يوليو سنة  
١٩٨١ صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٥  
لسنة ١٩٨١ محل الطعن المائل وإن قرارا جديدا أصدر من السيد وزير العدل برقم  
٣٣٠٩ لسنة ١٩٨٢ في ٢٣ يوليو سنة ١٩٨٢ يقضى بتشكيل مجلس مؤقت ( جديد )  
لنقابة المحامين طبقا لأحكام التعديل التشريعي الذي صدر به القانون رقم ١٠٩  
لسنة ١٩٨٢ وعلى نحو مختلف عن التشكيل الذي سبق أن صدر به قرار السيد  
وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٩١ ، فقد تقرر - لاستيفاء للعناصر والبيانات  
اللازمة لاستكمال تحضير الدعوى وتهيئتها للعرض على المحكمة إعادة الدعوى  
للتحضير بجلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٨٢ وبهذه الجلسة حضر الطاعن الاول الاستاذ  
احمد الخولجي المحامي ، كما حضر الاستاذ يحي عزت المستشار بإدارة قضايا  
الحكومة نائبا عن الحكومة وقد سألنا الطاعن الاول عن مدى مصلحة الطاعنين في  
الاستمرار في الطعن المائل بعد سحب القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ الذي  
استبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه نصا  
جديدا يقضى بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين على نحو مختلف عن التشكيل  
الذي صدر به قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ محل الطعن في الدعوى  
للموسوعة القائمة من الطاعنين أمام محكمة القضاء الاداري \*

وقد اجاب سيادته| - في مواجهة الحاضر عن الحكومة بالتالي :

لي ثلاثة مصالح اولها ان الدعوى التي كانت مطروحة امام محكمة القضاء  
الاداري لم تكن مقصورة على قرار السيد وزير العدل بتشكيل مجلس للنقابة ،  
بل كانت تتضمن طلبات اخرى وردت على الترتيب الآتي :

اولها : إلغاء القرار الصادر من رئيس الجمهورية بأحالة الاتهامات المنسوبة  
الى مجلس النقابة الى مجلس الشعب . وفي الثانية طلبنا إلغاء القانون رقم  
١٢٥ لسنة ١٩٨١ باعتباره قرارا وليس تشريعا لانه تضمن في مادته الاولى قرارا  
بانهاء عضوية النقيب وأعضاء المجلس وطلب في الثالثة إلغاء قرار وزير العدل  
وهو نفس الطلب المطروح في القضية الثانية ومعنى للدعوى سالفه البيان ان الطعن  
أمام محكمة القضاء الاداري لم يكن مقصورا على قرار السيد وزير العدل بل  
كان ممتدا الى امور اخرى لم ينهاها القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ مثل الطلب  
الخاص بإلغاء قرار رئيس الجمهورية بأحالة الاتهامات الى مجلس الشعب والطلب  
الخاص بإلغاء القانون المطعون فيه ذاته باعتباره قرارا اداريا وليس ذلك بحسب  
بل لنا رفعا ايضا دعوى ضد السيد رئيس مجلس الوزراء نطلب فيها للتعويض  
لقرار الصادر بحل مجلس النقابة وعن القرار الصادر بتشكيل مجلس جديد وكان



ذلك أمام القضاء المحنى وبجلسة ١٩٨١/١٠/١٩ طلبا الى محكمة القضاء الادارى تعديل الطلبات باضافة طلب تعويض عن القرار رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ الصادر من السيد وزير العدل والذي كان محلا للطعن أمام محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ف والدعوى رقم ٢٥٧٨ لسنة ٣٥ ق ولجأت الدعوى لاعلان الحكومة بهذا الطلب وسوف اقدم الى الهيئة التحليل على ذلك ، وثالثا لنسأ اعتبارنا للقرار الجديد الصادر من السيد وزير العدل تنفيذاً للقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ قرارا معدوما لان القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ لم يستحدث شيئا جديدا بل كان تعديلا لنص واحد في القانون المدعى بعدم دستوريته كله وهذا التعديل لا يمس للدعوى لا من قريب او من بعيد للاسباب الآتية :

لانه لم يتضمن تعديل المادة الاولى التي نصت على انتهاء مدة التقيب واعضاء المجلس وهذا النص لا يزال قائما وهو محور الدعوى الدستورية لان نص المادة الثانية وكذلك نص المادة الثالثة من القانون لا يتصور قيامها بعيدا عن المسادة الاولى فهما تنفيذا لحكما ومتربتان عليها ومصلحتنا في التعويض وفي طلب الافشاء تستند الى المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ التي لم يتناولها التعديل بمقتضى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ومع ذلك فان القرار الجديد يحوره محل طعن متى اعدده بطلب للفائه للاندالم وبطلب التعويض عن اصداره ولانسه استرار في المحاول على الشرعية يحق للطالين ضرا بالفا في ابعادهم عن مراكزهم التي لفتخبوا لها ؟

وقد طلب اجلا يسيرا لتقديم ما يثبت اضافة طلب التعويض امام محكمة القضاء الادارى في للدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق .

وقد تقرر تأجيل للدعوى لهذا السبب لجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٢ وتحضير وبهذه الجلسة حضر الطاعن الثامن — الاستاذ حامد الازهرى — المحامي كما حضر الاستاذ عبد الله حامد المحامي عن وكيل الدعوى الاصلى وتقدم حافظة مستندات تضمنت صورة من العريضة المقدمة لمحكمة القضاء الادارى بتعديل الطلبات في الدعوتين ٢٣٥٠ ، ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق وذلك باضافة طلب تعويض عن القرارات المطعون عليها بالالفاء في الدعويتين المشار اليهما ، وفي نهاية الجلسة تقرر حجز الدعوى لايداع التقرير .

## المرأى

حيث ان المدعين يطالبون بالحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بتقابة المحامين بجميع موله — وبعدم دستورية رسالة السيد رئيس الجمهورية الى السيد رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق في الامور التي نسبت الى مجلس نقابة المحامين وقرار مجلس الشعب الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في الموضوع الذى ورد في رسالة السيد رئيس الجمهورية المشار اليها ، وذلك مع الازام المدعى عليهم مصروفات الدعوى ومقابل اتعاب المحاماة .



أولا : عدم اختصاص المحكمة بالنظر في مدى دستورية رسالة السيد رئيس الجمهورية وقرار مجلس الشعب المشار اليهما :

حيث انه يبين من أوراق الدعوى ان المدعين - في الدعوى الدستورية الرامنة عدا المدعي الاخير منهم ، كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق أمام محكمة القضاء الاداري طلبوا فيها الحكم بصفة مستعجلة أصليا أولا : بوقف تنفيذ القرار الصادر من وزير العدل بتشكيل مجلس نقابة مؤتت للحامين .

وباحالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذي صدر هذان القراران المطعون فيهما بناء عليه - الى المحكمة الدستورية العليا - وفي الموضوع بالغاء القرارين المطعون فيهما ٠٠ مع الزام المدعي عليهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه . كما أقام الطاعن الاخير - الاستاذ عبد العزيز محمد - الدعوى رقم ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق أمام محكمة القضاء الاداري طلب فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير العدل المشار اليه بكافة أجزائه. ومشمولاته وما يقرت على ذلك من اثار مع الزام المطعون ضدهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه .

وفي الموضوع بالغاء قرار وزير العدل المطعون فيه بكافة أجزائه .

وبجلسة ١١ من أغسطس سنة ١٩٨١ قررت المحكمة للقضاء الاداري : تأجيل نظر الدعويين لجلسة ١٣ من اكتوبر لسنة ١٩٨١ ، وكلفت لإدعين فيهما برفع الدعوى بعدم دستورية القانون المشار اليه رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ أمام المحكمة الدستورية العليا خلال هذا للتأجيل .

وحيث ان قضاء المحكمة الدستورية العليا والحكمة العليا قبلها ، قد استقر على ان ولايتهما في الدعاوى الدستورية لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقتا للاوضاع المقررة قانونا ، والا كانت للدعوى غير مقبولة (١) وقد رسم المشرع سبل التقاضي في شأن الدعاوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا طبقا للاوضاع التي نصت عليها المادتان ٢٧ و ٢٩ من قانون انشاء المحكمة الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ولم يرد من بينها سبيل الدعوى الاصلي ولا المطالبات التي تتقدم الى المحكمة مباشرة طعنا في دستورية التشريعات ، كما ان الدعوى الدستورية - فيما يقع به الخصوم أمام محكمة الموضوع أو فيها تحيله هيئة المحكمة الى المحكمة الدستورية العليا من دفع ومساائل دستورية على مقتضى نص المادة ١٩ من قانون انشاء المحكمة الدستورية العليا ، يتحدد بنطاق ما رخصت به محكمة الموضوع للمحكمة في رفعها الى المحكمة الدستورية العليا من دفع دستوريته وفيما تحيله اليها من طاعن دستورية- للفصل فيها ولما كان القرار الصادر من محكمة القضاء الاداري في الدعويين الموضوعتين رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١١ من أغسطس سنة ١٩٨١ . المدعين في رفع الدعوى الدستورية ، قد حدد نطاق المسألة الدستورية وذلك بقصرها على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة الحامين ومن ثم يخرج عن نطاق الدفع الدستوري ولا يشمل نطاق هذه الدعوى وما يطلبه المدعون من الفصل في مدى دستورية رسالة السيد رئيس الجمهورية وقرار مجلس الشعب المشار اليهما وإذا كان هذا القرار - و هو صادر بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في الموضوع الذي ورد في رسالة السيد رئيس الجمهورية وكانت هذه الرسالة تتضمن



خطاباً موجهاً إلى السيد رئيس مجلس الشعب عن بيان الأمور التي نسبته إلى مجلس نقابة المحامين ويطلب فيها السيد الرئيس إلى مجلس الشعب للتحقيق في هذا الأمر وإعلان الحقائق على الشعب ، وكان كل من القرار والرسالة المشار إليهما ليست لهما طبيعة الأعمال التشريعية ولا يعتبران من القوانين واللوائح التي عهد إلى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بمهمة الرقابة القضائية على دستوريتهما ومن ثم يكون الطعن مباشرة بعدم دستورية القرار والرسالة سائلي الذكر خارجاً أصلاً عن اختصاص المحكمة الدستورية العليا ولا تمتد إليه ولايتها ، ولما كان البحث من اختصاص المحكمة أو عدم اختصاصها بنظر الدعوى هي مسألة سابقة على البت في قبولها أو عدم قبولها ، وكان فقدان الولاية مانعاً أصلاً من نظر الدعوى شكلاً وموضوعاً ومن ثم يتعين للحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ٨ هذا لأشق من طلبات المدعين .

### ثانياً : عن الدفع بعدم قبول الدعوى تأسيساً على عدم اختصاص محكمة القضاة الإداري بنظر الدعوى الموضوعية :

حيث أن إدارة قضايا الحكومة دفعت قبول الدعوى الدستورية بالنسبة إلى الطعن على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار إليه بمقوله أنه يشترط لقبول الدعوى الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا ، أن تكون المحكمة - التي أشير أمامها الدفع بعدم الدستورية أو تراعى لها ذلك أثناء نظر إحدى الدعاوى - مختصة بنظر هذه الدعوى ، ولما كان الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق المقامة أمام محكمة القضاء الإداري تهدف إلى طلب الحكم بوقف تنفيذ وإلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون عليه بأحالة الطعن بعدم دستوريته إلى المحكمة الدستورية العليا ، وكان المركز القانوني للمدعين قد نشأ مباشرة عن هذا القانون وإن قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين ومهمة مكتب مجلس النقابة لا يعد وإن يكون عملاً تنفيذياً يستهدف تطبيق نص المادة الثانية من القانون المطعون عليه - لما كان ذلك وكانت القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية لا تعتبر من القرارات الإدارية التي يختص بالفائها القضاء الإداري بمجلس الدولة طبقاً لقانون انشائه الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ومن ثم تكون محكمة القضاء الإداري غير مختصة ولأياً بنظر الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق المشار إليها ، وتكون الدعوى الدستورية الراضة في حقيقتها قد سعت إلى ساحة المحكمة الدستورية العليا بالطريق المباشر بالمخالفة للوضاع المقررة قانوناً ولذلك تكون غير مقبولة .

(١) يراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٨ لسنة ٣ ق بجلسة ٦ مايو ٧٢ يراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٤ لسنة ٤ ق بجلسة ٧ فبراير ١٩٧٦ .

- يراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٣ لسنة ٣ ق بجلسة ٢ يوليو سنة ١٩٧٧ .

- يراجع حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى الدستورية رقم ٨ لسنة ٢ ق بجلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٨١ .

(٢) يراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٨ لسنة ٩ ق بجلسة ٦ مايو سنة ١٩٧٦ .



وحيث أن للدفع مبرود من جهتين ، إذ فضلا عن أن طلبات المدعين في الدعويين الموضوعيتين رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق و رقم ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق التامين أمام محكمة القضاء الإداري - تشتمل على طلب الحكم بوقف تنفيذ ثم إلغاء قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس مؤقت لנקابة المحامين ومهيئة مكتب مجلس النقابة وهو بغير شك يعتبر قرار إداريا توافرت له كل مقومات القرارات الإدارية وخصانصها لما ينطوى عليه من انصاح إحدى السلطات الإدارية عن إرادتها إلزامه بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني يكون ممكنا وجائزا ( طبقا للقانون الذي يستند إليه ) وبهذه المثابة يدخل طلب وقف تنفيذه ، والفائتة في ولاية مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري على مقتضى نص البند ( خامسا ) من المادة العاشرة من قانون أنشائه الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - فإنه فضلا عن ذلك فقد استقر قضاء المحكمة العليا - في مجال القضاء الدستوري - على أن المحكمة العليا - والتي حلت محلها المحكمة الدستورية العليا في هذا المجال ليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع وإنما هي جهة ذات اختصاص أصيل حدده قانون أنشائها ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفع إلا بطريق الدفع الذي يثار أمام محكمة الموضوع - ( أو بطريق الإخلال إلى المحكمة الدستورية العليا ) إلا أنه متى رفعت إلى هذه المحكمة فإنها تستقل عن دعوى الموضوع لأنها تتالعج موضوعا مفايرا لموضوع الدعوى الأصلية الذي يفضل به الدفع بعدم الاختصاص ومن ثم تكون محكمة الموضوع دون المحكمة الدستورية العليا - صاحبة الولاية في الفصل فيه - ولا يعرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة إلا حيث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات الفصل ويطلب إليها تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع تطبيقا للقواعد المقررة قانونا في هذا الشأن (١) ومن ثم يكون السدفع بعدم قبول الدعوى الدستورية المعروضة للسبب الذي ارتكبت إليه إدارة قضائية الحكومة - غير سديد متضمنا رفضه .

وحيث أنه لما كانت الدعوى الدستورية الماثلة قد رفعت إلى هذه المحكمة بإيداع عرضيتها تلم كتابها بتاريخ ٥ من أكتوبر لسنة ١٩٨٢ - أي خلال الأجل الذي حددته محكمة القضاء الإداري بقرارها الصادر في الدعويين الموضوعيين رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق

- (١) براجح حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٢ لسنة ٢ ق بجلسة أول مارس سنة ١٩٧٥ .
- براجح حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٣ لسنة ٢ ق بجلسة ٢ يوليو سنة ١٩٧٥ .
- براجح حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٧ لسنة ٢ ق بجلسة أول مارس سنة ١٩٧٥ .
- براجح حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ١٤ و ١٥ لسنة ٢ ق بجلسة ٧ ق .
- براجح حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ١٦ لسنة ١ ق بجلسة أول أبريل سنة ١٩٧٢ .
- براجح حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٨ لسنة ١ ق بجلسة ٦ مايو ١٩٧٦ .
- براجح حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ١١ لسنة ٥ ق بجلسة ٣ أبريل سنة ١٩٧٦ .



ورتم ٢٥٧٩ لسنة ٥٣٣٥ بقضية ١١ من أغسطس لسنة ١٩٨١ ومن ثم تكون الدعوى الدستورية المروضة قد رفعت في الميعاد المحد لها وتعتبر مقبولة شكلا .  
( ثالثا ) : عن الموضوع :

حيث انه عن الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببض الأحكام الخاصة بملقابة المحامين ، فقد نعى المدعون عليه مخالفته للدستور للالوجه التي لستندوا اليها ، كما دفعت ادارة قضايا الحكومة الطاعن الدستورية الموجهة اليه لالاسباب التي ارتككت اليها وذلك على النحو الذي سرفناه تفصيلا في عرض الوقائع والتي تحيل اليها في موضوعها من هذا التقرير منعا من التكرار .

ويبحث موضوع الدعوى يقتضى عرض وبحث الامور الاتية : -

١ - استعراض نصوص القانون المطعون فيه وما طرأ عليه من تعديل تشريعى بعد رفع الدعوى الدستورية الراحنة .

٢ - مدى اثر تعديل القانون المطعون فيه على الخصومة الدستورية .

٣ - عرض موجز لالاعمال التحضيرية للقانون المطعون فيه للكشف عن الالغراض والنبواع للتحقيقية التي دفعت اليه وذلك للاستهداء بها لدى فحصه من الناحية الدستورية .

٤ - مدى الارتباط بين نصوص القانون المطعون فيه ومدى امكان الفصل بينها واثر الارتباط أو الفصل على القانون كله اذا كان مخالفا للدستور في بعض اجزائه .

٥ - مدى جواز الطعن بعدم دستورية القوانين استنادا الى النعى عليه عقب الانحراف في استعمال السلطة التشريعية .

٦ - فحص القانون المطعون فيه من الناحية الدستورية .



## المبحث الأول

### استعراض نصوص القانون المطعون فيه

صدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه بالصيغة الآتية :

### قانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

#### المادة الأولى

تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالي وأعضاء مجلس النقابة العامة الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون .

#### المادة الثانية

يشكل مجلس مؤقت للنقابة من خمسة وثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل من بين رؤساء وأعضاء النقابات الفرعية للمحامين ، ومن غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاءة وخبرة المهنة .

كما يختار وزير العدل من بين أعضاء المجلس المؤقت النقيب والوكيل وأمين السر وأمين الصندوق وتتكون من هؤلاء الأربعة هيئة المكتب .

ويجوز الجمع بين عضوية مجلس النقابة ورياسة أو عضوية اللجان الفرعية .

ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقوانين المنهله له ، كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور .

وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه اللجان المكونة له المنصوص عليها في قانون المحاماة المشار إليه .

#### المادة الثالثة

يقوم المجلس المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون بإعداد مشروع قانون للمحاماة بما يحقق صالح المحامين ويكفل أهداف للنقابة خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ويجب أن تجرى الانتخابات لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة خلال السنتين يوما التالية لنفاذ القانون المشار إليه في الفقرة السابقة .



### المادة الرابعة

يوقف العمل بأحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماة الصادر بالتسريع بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الى حين انتخاب النقيب ومجلس النقابة طبقاً لنص المادة الثالثة من هذا القانون .

### المادة الخامسة

يلغى من أحكام القانون المحاماة الصادر بالقرار بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وتعليماته كل حكم يخالف أحكام هذا القانون ، كما يلغى كل حكم في أي قانون آخر يخالف أحكامه .

### المادة السادسة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره (١) ييصم هذا القانون بخاتم الدولة ، و ينفذ كقانون من قوانينها .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢١ رمضان سنة ١٤٠١ هـ ( ٢٢ يوليو ١٩٨١ ) .

هني مبارك



وبتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٥ سنة ١٩٨١ ( السالف إرادته ) وقد جرت صياغته على النحو التالي :

#### قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة  
بنقابة المحامين .

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

تقرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

#### المادة الاولى

يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين للنص الآتي :

« يشكل مجلس مؤقت للنقابة من عدد لا يزيد على أحد عشر عضوا يختارهم وزير العدل من بين المحامين المشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة ويتولى هذا المجلس اختيار هيئة مكتبه التي تتكون من النقيب والوكيل وأمين السر وأمين الصندوق .

ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ٦٨ والقوانين المعدلة له كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور .

وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه ومن غيرهم من المحامين للجان المعاونة المنصوص عليها في قانون المحاماة المشار اليه ولا يجوز لأحد من أعضاء المجلس المؤقت أن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة المنتخب طبقا لقانون المحاماة الجديد .

ويتولى المجلس المؤقت الاشراف على انتخاب للنقيب وأعضاء مجلس النقابة للماعد في الموعد المحدد بالفقرة من المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه .

وتنتهي من تاريخ نفاذ هذا القانون مدة عضوية مجلس النقابة المؤقت السابق تشكيله طبقا لأحكام « القانون رقم ١٢٥ سنة ١٩٨١ المشار اليه .

(١) وقد تم نشر القانون المذكور في الجريدة الرسمية - المسند ١٩ - تابع ٢ - في ٢٣ يولية سنة ١٩٨١ .



### المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية (١) ويعمل به من يوم ٢٣ يوليو ١٩٨٢ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة « و ينفذ كقانون من قوانينها »  
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ رمضان سنة ١٤٠٢ هـ ( ١٥ يوليو سنة ١٩٨٢ )  
حسني مبارك

---

(١) وقد تم نشر القانون المذكور في الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ بتاريخ ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٢



## المبحث الثاني

### مدى اثر تعديل القانون الملومون فيه على الخصومة الدستورية :

وحيث أنه مما تجدر الإشارة اليه بادى، ذى بدء أن تعديل القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الملومون فيه - بعد رفع الدعوى الدستورية الرافعة - على الوجه الذى صدر به القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ، لم يسكن مجرد هذا التعديل ليؤثر وحده على استمرار مصلحة المدعين في الطعن للصتورى المائل ذلك ان ان التعديل التشريعى الذى يصدر به القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ قد اقتصر على نص المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الملومون فيه ولم يتناول هذا التعديل الحكم الاساسى الذى تنص عليه المادة الاولى من هذا القانون والتي قضت بانتهاء مدة عضوية نقيب المحامين واعضاء مجلس النقابة العامة منذ تاريخ نفاذه ، هذا للحكم الذى يعتبر الطعن فيه بغية اعداده واعدام اثره مطلباً من المطلب الاساسية للمروضة على محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق .

كما لم يتناول التعديل للحكم الذى كانت تنص عليه المادة الثانية من القانون المذكور قبل التعديل والذي كان - ولا يزال - يعمد لوزير العدل بسلطة تشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين ويحول لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة بموجب قانون المحاماه الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وللقوانين المعدله له ويخسول للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور ، فهذا الحكم بشقيه - والذي تملق به مصلحة المدعين في الطعن المائل بغية تقرير عدم دستوريته وبطلان نفاذه تشريعياً ولسقاطه في مجال التطبيق للقانونى ان هذا الحكم باق على اصله كما ورد في نص المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الملومون فيه دون ان ينال منه التعديل التشريعى الذى صدر به القانون المعدل رقم ١٠ لسنة ١٩٨٢ فهو بعد هذا التعديل التشريعى لا يزال على حكمه الذى تضمنه القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الملومون فيه قبل التعديل وان كان هذا التعديل قد تناول عدة مسائل فرعية كالتفسير في عدد اعضاء المجلس المؤقت للنقابة وفي كيفية اختيارهم وكيفية اختيار هيئة المكتب وتقرير الحصر على اعضاء المجلس المؤقت الترشيح لمضوية مجلس النقابة المنتخب طبقاً لقانون المحاماه الجديد وتحول المجلس المؤقت الاشراف على انتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة لئن كان ذلك ، الا ان لما كان للقرار الوزارى رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ الصادر بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين وهيئة مكتب مجلس النقابة والذي كان محلاً للطعن فيه بالالغاء امام محكمة القضاء الادارى في الدعويين الموضوعيتين رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق ورقم ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق اللتين دفع فيهما بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، لما كان هذا للقرار قد لى تشريعياً بمقتضى احكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ الذى تضمن للنص في الفقرة الاخيرة من المادة الثانية استبداله على ان تنتهى من تاريخ نفاذ هذا القانون مد عضوية مجلس النقابة المؤقت السابق تشكيله طبقاً لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه ، وكان قد حل محله للقرار المذكور قرار جديد أصدره السيد وزير



المحل رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٨٢ تاضيا بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين طبقا لما تنص به التعديل التشريعي الذي صدر به القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ وعلى نحو يختلف عن التشكيل السابق الذي صدر به القرار الاول رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ المظون فيه وكان مؤدى الفاء هذا القرار يستتبع بالضرورة انتهاء الخصومة الادارية المروضة على محكمة القضاء الادارى بشأن وقف تنفيذ الفاتحة ويقترب عليه تبعا لذلك زوال مصلحة المدعين في هذا الشأن من طلبات المدعين في الدعوتين الموضوعتين ، لئن كان ذلك الا انه لا يزال للمدعين في الدعوى الموضوعية رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق طلب آخر لم يؤثر فيه ولم ينسل منه التعديل التشريعي الذى اتى به القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ - وهو طلب للحكم باصدار اثر المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من انها مدة عضوية النقيب وباتى اعضاء مجلس النقابة العامة هذا وقد اتجه المدعون في تكييفهم لحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فيما نصت عليه من انها مدة عضوية النقيب وباتى اعضاء مجلس النقابة العامة هذا وقد اتجه المدعون في تكييفهم لحكم المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المتشأن اليه على أن هذا القانون لا يعتبر فيما نصت عليه المادة الاولى منه علة تشريعية ، بسل يعتبر في هذا الشأن قرارا اداريا بطبيعته يقبل للطعن فيه بالالفاء امام القضاء الادارى شأنه في ذلك شأن أي قرار ادارى آخر ، الا ان هذا الاحتجاج على اطلاقه مردود من جهتين \* فهو مردود أولا بما استقر عليه القضاء الادارى من الاخذ بالمعيار الشكلى في شأن التفرقة بين العمل التشريعي الذى هو بمثابة عن الالفاء ، فالاعمال التى تصدرها السلطة التشريعية ، في شكل قوانين يخرج للطعن فيها عن ولاية القضاء الادارى ولو كانت أعمالا ادارية بطبيعتها ، أما القرارات التى تصدرها السلطة التنفيذية فانها تخضع لرقابة القضاء الادارى ولو كانت أعمالا تشريعية بطبيعتها (١) ولما كان القانون المظون فيه رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قد لقرته السلطة التشريعية وصدر في شكل القوانين العادية فان الطعن فيه جزئيا او كليا يخرج عن ولاية القضاء الادارى طبقا لاحكامه المستقرة في هذا الشأن ومردود ثانيا بان الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، هو اختصاص قضائى قصره المشرع منذ العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا على هذه المحكمة وحدها بحيث أصبحت من العمل بقانون لنشائها من الجهة القضائية المختصة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم ، وقد آل هذا الاختصاص بعد الفاء قانون المحكمة العليا الى المحكمة الدستورية العليا التى انشأها الدستور الدائم ( السنة ١٩٧١ ) وإقام بناءها على أسس دستورية راسخة وناط بها هذا الاختصاص الهام بالنص في المادة ١٧ منه على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... » وذلك كله على الوجه المبين في القانون ... وتنفيذ لخصوص الدستورية ، صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون

(١) تراجع النظرية العامة للقرارات الادارية للدكتور سليمان الطماوى الطبعة الاولى، صفحة ١٣١

- وما بمجمعا -

يراجع حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الطعن رقم ٣٧ لسنة ٩ في جلسة ١٩٦٥/٣/٢١

منشور في مجموعة احكامها عن الصفحة الماثرة قاعدة رقم ٩١ صفحة ٩٠١ .



للحكمة الدستورية العليا مزيداً في المادة ٢٥ من هذا القانون حكم الدستوري بالنص على اختصاص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالرقابة القضائية بالفصل في دستورية القوانين واللوائح هو اختصاص قضائي مقصور عليها وحدها مانع لغيرها لا تشاركها فيه أي جهة أخرى قضائية أو غير قضائية ، تتولى المحكمة بمقتضاها أعمال رقابتها القضائية على دستورية القوانين واللوائح والفصل في مدى مطابقتها للنصوص الدستورية شكلاً وموضوعاً وما إذا كانت قد صدرت وفقاً للإجراءات والأوضاع الشكلية المقررة في الدستور وجاءت مطابقة لأحكام الموضوعية نصاً وروحاً فاختصاصها في هذا الشأن هو اختصاص مطابق شامل لكافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح أي كانت للعيوب والمطاعن للدستورية المنسوبة إليها وسواء كانت قائمة على مخالفات شكلية للأوضاع والإجراءات المقررة في الدستور أو كانت مبنية على مخالفات دستورية موضوعية وأياً كان وجه المخالفة الدستورية ومدى جسامتها شكلية كانت أو موضوعية - ولو كانت المخالفة الموضوعية قد سلخت على القانون المطعون فيه طبيعته التشريعية ونزلت به إلى طبيعة الأعمال الإدارية والقول بغير ذلك نصلاً عن أنه يتعارض مع إطلاق نص الدستور والقانون اللذين عهد للسلطة القضائية الدستورية العليا دون غيرها برسالة الفصل في دستورية القوانين واللوائح كي تتولى فحصها فحصاً دستورياً مطلقاً شاملاً لدى مطابقتها للدستور شكلاً وموضوعاً فإنه ينتسك بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح إلى سالف عهدنا التي كانت عليه قبل إنشاء القضاء الدستوري المتخصص ليعود أمرها إلى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها لتقصى في الفروع الدستورية الموجهة إلى هذا النوع من القوانين بأحكام قاصرة وغير ملزمة بناقض بعضها بعض ، ولا ظهرت تيمناً لذلك المحكمة التي تسيارها الدستور والقانون بإنشاء محكمة دستورية عليها تحمل دون سواها رسالة الفصل في دستورية القوانين واللوائح .

والصحيح في نظرنا أنه وإن كانت المحكمة الدستورية العليا هي الجهة القضائية المختصة دون غيرها بالفصل في عدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ٨١ بجميع نصوصه وأحكامه وأياً كانت المطاعن الدستورية الموجهة إليه ومدى جسامتها إلا أن لما كان طلب إصدار حكم المادة الأولى من هذا القانون هو مطلب من المطالب المروضة على محكمة القضاء في الدعوى الموضوعية رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق ، وكانت هذه المحكمة غير مختصة ولائياً بالفصل في هذا الطلب بالطريق المباشر وقبل أن تقول للمحكمة الدستورية العليا كلمتها الفاصلة في مدى دستورية الأمر تملك بغير شك وقف الفصل فيه باعتباره طلباً من اللطابات المروضة عليها وذلك إلى أن تحلّي المحكمة الدستورية العليا برأيها الحاسم في الخصومة الدستورية القائمة بشأن القانون المطعون فيه ، وعلى أن يكون الفصل في هذا الطلب على مقتضى حكم المحكمة الدستورية العليا في الطعن الدستوري فيكون حكم محكمة القضاء الإداري فيه بمثابة إثبات وتقرير للحكم الذي انتهت إليه المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن وبذلك يتم التوفيق بين قواعد الاختصاص الولائي للجهات القضائية وبين احترام مبدأ سيادة الدستور وكفالة حقوق ذوي الشأن في الحرية والمساواة وطلب الانتصاف ، والقول بغير ذلك يؤدي لا محالة إلى الإخلال بالمبدأ الدستوري الذي أوجب أن يكون لكل خصومة قاضيتها الطبيعي السدي



يفصل فيها وإن حق للتقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة (١) فيما لو قيل بأن محكمة القضاء الإدارى لا تملك إزاء الطلب المشار إليه إلا أن تقضى بعدم اختصاصها ولائها بنظره دون أن توقف الفصل فيه إلى أن تقول للحكمة الدستورية العليا كلمتها في مدى دستوريته ، إذ من شأن ذلك أن تبقى الخصومة القائمة بشأن الأثر المترتب على حكم المادة الأولى من القانون بقى فاض يفصل فيها الأمر الذى يتعارض مع النص للدستورى الذى كفل حق المبدأ للدستورى الاصيل الذى يقضى بالمساواة أمام القانون والذى يعنى فيما يعنيه وجوب المساواة بين الناس فى الحماية القضائية وطلب الانتصاف حسبما استقر على ذلك قضاء المحكمة العليا فى المجال للدستورى (٢) .

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعنين فى الدعوى الدستورية الماتلة قد أضافوا إلى طلب وقف تنفيذ وإلغاء قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ محلل للدعوتين رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق ورقم ٢٥٧٩ الرنوعتين أمام محكمة القضاء الإدارى ، قد أضافوا إلى هذا الطلب بالتعويض عن القرار المطعون عليه فى الدعوتين سالفتي الذكر ، وقد يؤثر التساؤل عن مدى أثر تقديم هذا الطلب الإضافى على مصلحة الطاعنين فى الدعوى الدستورية المروضة وقد يتجه رأى إلى أن تقديم هذا الطلب الإضافى على مصلحة الطاعنين فى الدعوى الدستورية المروضة وقد يتجه رأى إلى أن تقديم هذا الطلب الإضافى ليس من شأنه إحياء المصلحة التى زالت بزوال المصلحة فى الطعن بوقف وإلغاء قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ بمد أن الفئ القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ وحل محله القرار الجديد رقم ٢٣٣٠٩ لسنة ١٩٨٢ كما وأن الدفع بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قد أثر أمام محكمة القضاء الإدارى فى الطلب الخاص بوقف تنفيذ وإلغاء القرار ( الفئ ) رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ ، وقد استجابت المحكمة المذكورة لهذا الدفع — بعد أن صدرت لفه دفع جدى ولزم للفصل فى الطلب الخاص بوقف تنفيذه وإلغاءه أما وقد زالت المصلحة فى هذا الطلب بمد أن الفئ للقرار المطعون فيه على الوجه المتقدم ، وزالت أيضا المناسبة التى أبدى فيها الدفع للدستورى المشار إليه ، فإن هذا الدفع لا ينصرف أثره إلى ما قد يقدم بعد ذلك فى الدعوى الموضوعية من طلبات إضافية جديدة لم تكن محل اعتبار محكمة الموضوع لدى تنديدها لجدية الدفع للدستورى وللنصل فى الدعوى الموضوعية ، بيد أن رأيا آخر نميل إليه ونرجحه يذهب إلى أن ما تقدم فى الدعوتين الموضوعيتين من طلب صافى بالتعويض عن القرار الإدارى اللغى يؤكد بلا ريب استمرار مصلحة الطاعنين فى الطعن بعدم دستورية القانون

(١) تنص المادة ٦٨ من الدستور التائم على أن التقاضى حق مضمون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق للانتداء إلى تاضيه الطبيعي .

ويخطر للنس فى التواثين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء .

(٢) يراجع على سبيل المثال حكمها الصادر فى الدعوى الدستورية رقم ٥٦ لسنة ١ ق بجلسته ١٩٧١/١١/٦ وفى الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ١ ق بجلسته ٧١/١١/٤ وفى الدعوى الدستورية رقم ١١ لسنة ٥ ق بجلسته ١٩٧٦/٤/٣ .

وتنص المادة ٤٠ ق من الدستور التائم على أن « المواطنين لى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة » .



رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وذلك تأسيسها على أن طلب التعويض للذى تقدم به الدعوى الى محكمة القضاء الادارى كطلب اضافى لى طلباتها الاصلية فى الدعوى رقم ٢٤٧٠ لسنة ٣٥ ق. ورقم ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق. حو فى حقيقة الامر بمثابة تعديل فى شق من موضوع الطلب الاصلى فى هاتين الدعويتى والذى كان يستهدف وقف تنفيذ والغاء قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ وذلك لمواجهة ظروف طرأت بعد رفع الدعويتى والتي تتمثل فى إلغاء القرار المذكور وصحور قرار جديد من وزير العدل يحل محله الامر للذى فطن منه المدعون الى انتهاء الخصومة فى الطلب للخصاص بالغاء القرار المذكور بعد أن زالت المصلحة فيه بسبب الغائه تشريعيا بما حدا بالمادعين الى المبادرة بتقديم طلب للتعويض فى الدعويتى لمواجهة الطرف ، الجديد للذى طرأ بعد جنى للدعويتى ، وايضا كان الامر فى شأن تكيف طلب التعويض وسواء اعتبر طلبا محلا لموضوع الطلب الاصلى فى الدعويتى أو اعتبر طلبا اضافيا ، مكملا للطلب الاصلى ومتربيا عليه - كما يذهب اليه المدعون فى التعرضة المسجلة الى محكمة القضاء الادارى فى هذا الشأن ، فان طلب التعويض على أى من الحالين يعتبر من الطلبات التى يحدر القانون وجود ارتباط بينها وبين الطلب الاصلى وقرر حق المدعى فى تقديمها دون أن يكون لتقاضى الموضوع اية سلطة فى تقدير وجود الارتباط وبينها وبين الطلب الاصلى (١) ودون أن يتقدم بها نطاق الدعوى التى يتعين عليه الفصل فيها ، ذلك أن نطاق القضية لا يتحدد بالطلب الاصلى ، فحسب بل ايضا بما يقدم فيها من طلبات عارضة اجاز القانون تقديمها للمدعى أو للمدعى عليه (٢) يضاف الى ذلك ان كلا من الطلب الاصلى فى الدعويتى الموضوعيتين والذى يقتضى فى طلب الغاء قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ - والطلب العارض فيها بالتعويض عن القرار ذاته ، ان هذين الطلبين يقومان على أساس قانونى واحد هو عدم مشروعية ذلك القرار لاستناده الى قانون غير دستورى وان الطعن بالالغاء هو طعن بالبطلان بالطريق المباشر ، وطعن بالتعويض عنه هو طعن فيه بالبطلان بالطريق غير المباشر ، وان الفصل فى أى من الطعنين المباشر وغير المباشر يتوقف على لبيت فى مدى مشروعية القرار المذكور ، فاذا كانت محكمة القضاء الادارى قد رأت - وهى بصدد النظر فى الطعن بالغاء على قرار وزير العدل المشار اليه - أن تقدير مدى مشروعية القرار المذكور يتوقف على مدى دستورية للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذى صدر هذا القرار مستندا اليه وقررت من اجل ذلك تكليف المدعين برفع الدفء بمسدم دستوريته الى المحكمة الدستورية العليا للحكم فى هذا الدفء ، توطئة لبيت على حدية فى مدى مشروعية القرار المطعون فيه والفصل على ضوءه فى طلب الغائه ، فان الفصل فى الدفء للدستورى المشار اليه يكون ايضا - فى تقدير - محكمة الموضوع - امرا لازما للفصل فى طلب التعويض عن ذات القرار المطعون عليه بالالغاء فى الطلب

(١) تنص المادة ١٢٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ان للمدعى ان يقدم من الطلبات العارضة :

(٢) ما يتضمن تصحيح الطلب الاصلى أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى .

- (أ) ما يكون مكملا للطلب الاصلى أو مترتبا عليه أو متصلا به اتصالا لا يقبل التجزئة .  
(ب) ما يكون مكملا للطلب الاصلى أو مترتبا عليه أو متصلا به اتصالا لا يقبل التجزئة .  
(ج) ما يكون مكملا للطلب الاصلى أو مترتبا عليه أو متصلا به اتصالا لا يقبل التجزئة .  
(د) ما يكون مكملا للطلب الاصلى أو مترتبا عليه أو متصلا به اتصالا لا يقبل التجزئة .  
(هـ) ما يكون مكملا للطلب الاصلى أو مترتبا عليه أو متصلا به اتصالا لا يقبل التجزئة .  
(و) ما يكون مكملا للطلب الاصلى أو مترتبا عليه أو متصلا به اتصالا لا يقبل التجزئة .

(٣) ويراجع قانون القضاء المحلى - للذكور - نفسى والى - العلية الثانية ص ١١ وما بعدها .



الأصلي ، إذ لا يتسنى لحكمة القضاء الإداري للفصل في طلب التعويض عنه سواء بالقبول أو بالرفض إلا بعد تقدير مدى مشروعيته وهذه المشروعية وعدمها لا يمكن تقديرها وحسمها على أي من الوجهين إلا بعد البت في مدى دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، الذي صدر القرار المطعون فيه بالاستناد إليه ، ومن ثم يكون البت في مدى دستورية القانون المشار إليه أمرا لازما للفصل في طلب التعويض عن القرار المذكور لزومه للفصل في الطلب الأصلي بالخالته .

وبناء على ما تقدم ، فإنه يظل للمدعين مصلحة قائمة في الدعوى الدستورية لإزالة نظرا لاستمرار المنازعة في الأثر المترتب على حكم المادة الأولى من القانون المطعون فيه والذي لم يتناوله التعديل التشريعي الذي صنف به القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٢ وبعد أن قدموا في الدعوتين الموضوعيتين طلبا إضافيا بالتعويض عن القرار المطعون فيه بالإلغاء في هاتين الدعويتين ، دون أن يؤثر في هذه المصلحة إلغاء القرار المذكور وصحور قرار وزاري جديد يحل محله .



## البحث الثالث

## عرض موجز للأعمال التشريعية للقانون الطعون فيه

بدأت هذه الأعمال برسالة من السيد رئيس الجمهورية ( السابق ) للسيد الدكتور رئيس مجلس الشعب هذا نصها :

تحية طيبة وبعد ،

فقد لوحظ في الآونة الأخيرة ان مجلس نقابة المحامين قد دأب على اللزج بالنقابة في مواقف لاتمت بصلة الى الصالح العام ، وتتناقض مع الاجماع الوطني في امور لا تدخل في دائرة العمل للنقابة السليم وعلى سبيل المثال فقد اتخذ المجلس خطا معاديا لسياسة السلام التي اقرها الشعب بها يشبه الاجماع في استفتاء عام بتاريخ ١٩٧٩/٤/١١ كما انه اتخذ موقفا مضادا لمبدأ سيادة القانون ، الذي يعتبر أحد الركائز الاساسية للحكم ، وهو مبدأ اقره الاجماع الشعبي في اكثر من مناسبة وابدى رجال القانون بالذات حماسا زائدا له وتمسكا شديدا به لما يعنيه من احترام لحقوق الافراد والجماعات وللتزام من الدولة بفكرة التشريعية وحكم القانون .

ولم تكشف للعناصر المتسلطة على مجلس للنقابة بذلك ، بل انها ثورطت في اجتماعات لدخل النقابة وأيضا أثناء وجودها خارج البلاد في اتخاذ مواقف مشينة يرفضها شعبنا الاصيل الذي عرف بولائه العميق لوطنه وحضارته ، ولشركت تلك العناصر مع الجهات المعادية في تشويه صورة الديمقراطية في مصر والتشكيل في الانجازات التي حققتها للشعب بعد كفاح طويل واطلاق الاكاذيب عن مصر وسياساتها ومواقف شعبها .

ولما كان هذا المسلك يشكل خروجاً نابهاً على الاجماع الوطني الملن خلال القنوات الدستورية للسليمة \* فضلا عن انه يعتبر انتهاكا لحدود التفويض للنقابة وتحديا لجماع المحامين التي اعلنت رفضها لهذه التصرفات واستنكارها لاستغلال اسمها في اعمال تسيء الى الوطن الحبيب .

لذلك أرجو ان يتولى المجلس الموقر التحقيق في هذا الامر واعلان الحقائق على الشعب .

وتفضلوا بقبول خالص التحية وأطيب التمنيات .

انور السادات



وقد عرضت الرسالة المشار اليها على اللجنة العامة لمجلس الشعب صباح يوم ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ وبعد للدراسة والاستماع الى كل وجهات النظر ، رأت اللجنة ان تطلب الى المجلس تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في هذا الموضوع استنادا الى نص المادة ٢١٩ من اللائحة الداخلية للمجلس . . . . . وقد وافق مجلس الشعب بجلسته المعقودة مساء ذات اليوم ( ١٣ يولية سنة ١٩٨١ ) على تشكيل اللجنة المذكورة بالاسماء التي عرضها للسيد رئيس المجلس (١) .

وقد باشرت لجنة تقصي الحقائق المهمة المكلفة بها وقدمت تقريرها للمجلس - بجلسته المعقودة بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٨١ - تناولت فيه - على ما جاء بالتقرير - النقاط الاساسية الآتية :

#### ١ - اجراءات عمل اللجنة .

٢ - للتحقق من واقعة اتخاذ مجلس النقابة مواقف مشينة في اجتماعات داخل النقابة وفي خارج البلاد واتخاذ مواقف مناضة للخط السياسي القومي .

٣ - للتحقق من واقعة مجلس النقابة اتخاذ موقفا مضادا لجداد سيادة للقانون

#### ٤ - ب خاتمة .

٥ - أهم النتائج والتوصيات التي خلصت اليها اللجنة .

وقد ابانأت اللجنة في الجزء الاول من تقريرها الاسانيد التي تؤيد - في نظرها - دستورية وقانونية - اختصاص مجلس الشعب بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في هذا الموضوع وكذلك اختصاص اللجنة بالمهمة المكلفة بها ، وفكرت اللجنة انها قد استمعت الى الاستاذ احمد الخولجى نقيب المحامين وبعض من اعضاء مجلس النقابة وغيرهم من المحامين ممن وجدت ان في الاستماع اليهم ما يلقى الضوء امامهم ويساعدها في تحقيق اهداف تشكيلها سواء اكانوا شهود نفى أم كانوا شهود اثبات ثم عرضت للجنة في الجزء الثاني من تقريرها مسألة التحقق من واقعه لاتخاذ مجلس للنقابة مواقف مشينة في اجتماعات داخل النقابة وفي خارج البلاد واتخاذ مواقف مناضة للخط السياسي القومي ، وانتهت اللجنة - بعد ما اخذته على مجلس نقابة المحامين من مواقف وما صدر من بعض اعضائه فيها بمقتد من ندوات ومؤتمرات داخل البلاد وخارجها وما أعلن من نشرات وبيانات ، انتهت اللجنة الى انها وقد تولفت على دراسة مستفيضة متأنية للواقعة التي وردت برسالة السيد رئيس الجمهورية والخاصة باتخاذ مجلس النقابة خطا معاميا للسلام فانها تقرر انها واقعة قام عليها الدليل وأيدتها شهادة من استمعت اليهم اللجنة .

ثم عرضت اللجنة في الجزء الثالث من تقريرها لمسألة التحقق من واقعه ان مجلس النقابة اتخذ موقفا مضادا لجداد سيادة للقانون ، ودونت فيه الله ومن

(١) وقد شكلت اللجنة بمقتضى هذا القرار برئاسة السيد / محمد رشوان محمود وكيل مجلس الشعب ، ونظرا لوجود سيادته في الخارج وقتذاك وحتى لا يتأخر عمل اللجنة فقد وافق المجلس بجلسته ١٤ يوليو سنة ١٩٨١ على ان يتولى رئاسة اللجنة جدلا منه السيد / محمد عبد الصميعي رشوان وكيل المجلس .



الامثلة للصارخة على اصدار سيادة القانون ان تحولت النقابة الى مكان لتجمع حزبي ومظلة يجتمع بها الرافضون لمبادئ ثورتى يوليو ومايو من المحامين وغير المحامين ومركز لنشر للشذات والاكاديب التي تروجها دول الرفض في الخارج .

وسجلت اللجنة في الجزء الرابع من تقريرها لهذا ، اطلعت على البيان الموقع من السيد / احمد الخواجه نقيب المحامين بدون تاريخ والذى وزع في صورة منشور في ٢٢/٦/٨١ وقد اعترف بكتابته لهذا المنشور وعمل على توزيعه .. هذا المنشور لخص فكر مجلس النقابة وتصوره لحدوره في المجتمع المصرى وطبقا لما ورد في هذا المنشور اقام المجلس من نفسه وصيا على كافة المؤسسات الدستورية في الاحولة اذ اعترض على بعض ما سبق ان وافق عليه مجلس الشعب بما يشبه بالاجماع وطالب بالغاء معاهدة السلام وما ترتب عليها من آثار وصور مصر - واحة الديمقراطية في الوطن العربي كله - على انها بلد غير ديمقراطى يقتد حرية الافراد ولذلك يطالب المنشور باطلاق حرية تكوين الاحزاب السياسية في مصر بغير قيود من القانون ... وتنامى مصدر المنشور عن عهد وليس عن جيل - ان دستورنا قد عدل واصبح النظام السياسى يقوم على اساس تعدد الاحزاب .. وينادى المنشور بحرية اصدار الصحف بغير قيود وصاحب المنشور يطعم على وجه القطع واليقين ان الصحافة أصبحت سلطة تشريعية مستقلة لا تخضع لاية رقابة او تدخل من اى سلطة من سلطات الاحولة الاخرى وان امر الصحافة أصبح كله موكولا الى الصحفيين انفسهم في المجلس الاعلى للصحافة ويطالب المنشور - ايضا بالغاء كافة التشريعات المقيدة للحرية وولادة هذه العبارة بصورة مبهمه غامضة توحى الى السامع او القارئ ان هناك تشريعات مقيدة للحرية .. واليوم يريد السادة محمد فهمى أمين ومحمد علوان ومحمد الازمرى ان يقتصوا شخصية مراكز القوى القديبة فيتوهموا انهم اوصياء على الشعب المصرى وعلى كافة مؤسساته الدستورية فيوجهوا انذارا الى رئيس مجلس الشعب والى رئيس لجنة تقصى الحقائق قتلدين في ذلك نقبيهم الاستاذ احمد الخواجه لاذى اقام الادعى رقم ٢٢٥٠ لسنة ٢٥ قضائية امام محكمة القضاء الادارى ، يطلب الحكم بصفة مستعجلة تنفيذ قرار مجلس الشعب بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق بناء على رسالة السيد رئيس الجمهورية ، رغم علمه بان هذا لقرار ليس صادرا عن رئيس مجلس الشعب بل عن المجلس كله وهو المعبى عن ضمير الشعب صاحب السيادة ، ولا يجوز للطن في قراراته امام القضاء الادارى ، باستثناء لقرارات المتعلقة بالماملين بالمجلس .

اما الجزء الخامس والاخير من تقرير للجنة فقد اوضحت فيه النتائج والتوصيات التى خلصت اليها ، فذكرت انه قد استبان للجنة من خلال الجلسات التى عقبتها والدراسات التى اجرتها ما يلى :

اولا - ان مجلس نقابة المحامين يجمع بين اعضائه عناصر تحاول ان تحرك العمل للنظامى لخدمة انتماءاتها الحزبية في الداخل والخارج بعيدا عن صالح القاعدة لمريضة من المحامين وان الخلافات الموجودة داخل النقابة تبعد بالعمل النقابى عن الاسلوب السليم عند الممارسة .

ثانيا - انه تأسيسا على ما سبق فقد أصبح مجلس النقابة لا يبذل من لاجه ما يسهم ، في الارتقاء بالنقابة والدفاع عن مصالح اعضائها والمحافظة على تقاليد المهنة وضمان حرية المحامى في أداء رسالته .



ثالثاً - ان المجلس انصرف عن خدمة اعضاء النقابة واصبح كل مه جمل متر نقابة المحامين مكانا للتجمعات الحزبية وللرافضين على مختلف انتماءاتهم مما خرج بالنقابة عن خط رسالتهم للرسوم لها بمقتضى القانون .

رابعاً - ان قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لم يعد صالحا لوجهته لتغيرات التي طرأت على ظروف المجتمع وان نصوصه لم تعد من المرونة بحيث يستطيع المحامون التعبير عن رأيهم في مجلس النقابة او احد اعضائه في الحالات التي يخرج فيها عما لجمع عليه المحامون .

خامساً - ٠٠٠ ان للتجاوزات التي ارتكبها مجلس النقابة للحالي هي من لجسامة بحيث اصبحت تشكل خطورة على الصالح العام وخروجها على قيم المجتمع وتقليده ، فوق انها تصيب مصالح المحليين ونقابتهم ببالغ الاضرار .

سادساً - انه لا يسوغ في مجتمع استكمل بناءه الدستوري واصبحت له مؤسساته التي تتم ممارسة العمل السياسي من خلالها ان توجد نقابة تعمل خارج هذه القنوات الشرعية وتؤلب الرأي العام على مناهضتها مع عدم الالتزام بقومية نقابة وتقيم من نفسها وصيا على المجتمع المصري كله وتريد ان يتسلط فريق عن اعضائها على مقدرات الشعب المصري ومنجزاته .

وانتهت اللجنة الى اقتراح التوصيات الآتية :

أولاً - اعادة النظر في نصوص قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بما يجعله يتنقا مع احكام دستور سنة ١٩٧١ والتعديلات التي طرأت عليه وقانون الاحزاب وغيره من القوانين .

ثانياً - وضع ضوابط ثابتة وملزمة تضاف الى نصوص قانون المحاماة ليحكم مشاركة النقابة في المؤتمرات والمحاافل الدولية على اختلاف انواعها ويتنسيق مع سياسة العامة للدولة .

ويستتبع ذلك وضع مواثيق شرف اخلاقية اعمالا لنص المادة ٥٦ من الدستور واشافت اللجنة انها تضع امام المجلس نصوص للدستور التي تحكم عمله ولللائحة الداخلية التي تنظم هذا العمل ، فاشارت الى المادة ١٧٩ من الدستور التي تنص على مسؤوليات واختصاصات المدعي العام الاشتراكي والى المادة ٣٣٩ من اللائحة الداخلية للمجلس التي تجيز للمجلس ان يكلف المدعي العام الاشتراكي في نطاق اختصاصه بتحقيق او بحث او دراسة اى موضوع او امر محدد .

وقد وافق مجلس الشعب بالاغلبية على تقرير اللجنة المذكورة بجلسته المتعقدة في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٨١ وأمر السيد رئيس المجلس بإحالة التقرير الى الحكومة لاتخاذ اللازم بشأن ما يخصها فيما ورد فيه من توصيات ، وعلى ان يحال الى المدعي العام الاشتراكي للتحقيق فيما تضمنه التقرير من وقائع .

هذا وقد قدم احد اعضاء مجلس الشعب اقتراحا بمشروع قانون بتعديل



بعض احكام قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ متضمنا خمس مواد نص في المادة الاولى منه على انتهاء عضوية نقيب أعضاء المجلس الحالي لفقابة المحامين ونص في مادته الثانية على تشكيل مجلس مؤقت للفقابة العامة للمحامين من ثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل ... وعهدت المادة الثالثة الى المجلس المؤقت بان يخطر للنقيب من بين اعضائه كما يتولى اختيار وكيل المجلس وامين سره وامين الصندوق ، وعلى ان يكون للمجلس المؤقت كافة اختصاصات النقيب ومجلس النقابة بقراره بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ... وعهدت المادة الرابعة الى للمجلس المؤقت باعداد مشروع قانون جديد للمحاماه في مدة اتصاها سنة على ان تجري الانتخابات لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة خلال الستين يوما لتالية لنفاذ القانون الجديد وضمنت المادة الخامسة حكم للنشر والنفاذ ونصت على العمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا الاقتراح - تطبيقا - على نصوصه واصلحا عن الوثائق الدافعة اليه ما يلي : « لاجدال في انه بانكر رجال المحياه بدأت شمس الحرية في سماء مصر ... ولاشك في ان نقابة المحامين هي أم للنقابات المهنية في مصر فيها النقابات المهنية التي انشئت بعدها الواحدة تلو الاخرى »

يلا بدأ مجلس النقابة الحالي ينحرف بالنقابة عن رسالتها ويتخذ منها موقفا يتجمع فوقه أعداء السلام والحقائق عليه كما اساء أعضاء ذلك المجلس التعبير عن رأى ، جبهة المحامين في الخارج وبدأ واضحا عجز المحامين عن محاسبة مجلس نقابتهم لتعذر ذلك في ظل القانون الحالي الذى يستوجب المادة السادسة منه لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية المختصة بسحب الثقة من النقيب ومجلس النقابة ان يحضر اجتماعها نصف عدد المحامين الامر الذى اصبح معه لاجتماع جمعية عمومية غير عادية مستحيلا لذلك طلب رئيس الجمهورية في رسالة منه الى لى مجلس الشعب تحقيق ما نسب الى بعض أعضاء مجلس النقابة من وقائع ، ولما عرضت تلك الرسالة على الجمعية العامة بمجلس الشعب اوصت بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في شأن تلك الوقائع ووافق المجلس على تلك التوصية وشكل اللجنة بطسبة ١٢ يوليو سنة ١٩٨١ .

وقامت اللجنة بالمهمة التي وكلت اليها ونهضت تقريرها الذى ثبت منه اداة بعض اعضاء مجلس النقابة والنقيب الامر الذى يستوجب انتهاء مدة المجلس الحالي ونقيبه وتشكيل مجلس مؤقت بقرار يصدره وزير العدل يتولى ادارة النقابة حتى يتم اعداد مشروع متكامل للمحاماه يحقق رجاء المحامين ...

ويعرض الاقتراح بمشروع القانون المشار اليه على لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب رأت ان هذا الاقتراح مقبول شكلا ولا يتعارض مع الدستور واوصت باحالة الى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ، وقد وافق مجلس الشعب على تقرير اللجنة المذكورة واحالة الاقتراح بمشروع القانون سالف الذكر الى اللجنة المختصة وذلك بطسبته المعقودة في ٢٢ يوليو سنة ١٩٨١ ( وهي ذات الجلسة التي وافق فيها المجلس ايضا على تقرير لجنة تقصي الحقائق في ذلك الموضوع ) .

وقد احيل الاقتراح بمشروع القانون الى لجنة الشئون الدستورية



والتشريعية بمجلس الشعب وقدحت للمجلس تقريراً في شأنه سجلت فيه الإجراءات السابقة منذ بدأت رسالة السيد رئيس الجمهورية في هذا الموضوع وما اتخذته مجلس الشعب من قرارات باحالتها إلى اللجنة العامة - ثم إلى لجنة تقصى الحقائق وما خلصت هذه اللجنة من نتائج وتوصيات ووافقت لئلا كان الإجماع معقداً بين رئيس للدولة ومجلس للشعب والحكومة قبل الشعب بأسره على أن نقابة المحامين تعد من أعرق النقابات المهنية في بلدنا ولها دورها في فضائنا ولها تقديرها من كل أبناء شعبنا ، وإنها كانت وما زالت ومستظل دائماً حصناً للحرية ومنيراً للديمقراطية وساحة يعلو فيها صوت الحق والقانون ، ولما كان ذلك فقد أصبح لزاماً أن تمكن النقابة من أداء رسالتها السامية وذلك لا يكون إلا بأن تتولى أمرها قيادة تتوافر لإنجها القدرة على تقبل الأعباء الملحقة على عاتق النقابة وفي ضوء الاعتبارات المتقدمة فقد أعد الاقتراح مشروع قانون وهو يقوم على المبادئ الآتية :  
 ٠٠٠ واللجنة أذ ترفع تقريرها إلى المجلس المؤقت - لندرج الموافقة عليه بالصيغة المرفقة ( والتي انطوت على التعديل في صياغة منها ونصوص الاقتراح المشار إليه ولإضافة مادتين جديتين إليه تنص أولاهما بوقف العمل بأحكام المولد من ١٢ إلى ١٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ إلى حين انتخاب النقيب ومجلس النقابة طبقاً لنص المادة الثالثة من هذا القانون وتنص الثانية بأن يلغى من أحكام قانون المحاماة المشار إليه وتعديلاته كل حكم يخالف أحكام هذا القانون كما يلغى كل حكم في أي قانون آخر يخالف أحكامه .

وبعرض الاقتراح بمشروع القانون المشار إليه على مجلس الشعب بالصيغة التي أرفقتها لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية - وافق المجلس عليه بجلسته المعقودة مساء ذات اليوم ( ١١ يوليو ١٩٨١ ) بالصياغة المسجلة التي أرفقها المجلس والتي صدر ونشر بها القانون المطعون فيه .

### المبحث الرابع

#### مدى الارتباط بين نصوص القانون المطعون فيه ومدى إمكان الفصل بينها لدى فحصه من الناحية الدستورية

لما كان الطعن الدستوري في الدعوى المروضة يتصب على القانون المطعون فيه برمته وهو يتكون من خمس مواد غير مادة للنشر والنفاذ ، وكانت مصلحة الدين فيها تبدو في ظاهرها مقصورة على الطعن بعدم دستورية نص المادتين الأولى والثانية من القانون المطعون فيه وهما للنصان اللذان استند إليهما وزير العدل في إصدار قراره رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين ومكتب مجلس النقابة وهو للقرار الذي كان محلاً للطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق والدعوى رقم ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق ففقد يثور للتساؤل عن مدى الارتباط بين هذين النصين بقاى نصوص القانون المطعون فيه ومدى أثر العيب الدستوري الذي قد تلى النصين على باقى النصوص الأخرى الواردة في القانون المذكور ، وهل يقتصر البطلان على النصين المشار



اليهما فحسب ويظل للقانون فيبقى مواده قائما وصحيحا ومنتجا لاثاره القانونية في هذه الحدود أم أن هذا البطلان يستتبع بطلان القانون كله بجميع مواده ونصوصه للارتباط بينها لارتباطها لا يقبل الانقسام أو التجزئة والبيت في كل ذلك يقتضي التمهيد له ببعض موجه للاتجاه التشريعي والتقضائي في مجالى القانونين الخاص والعام بشأن مدى الأثر المترتب على بطلان جزء من التصرف أو العمل القانوني لعله يلقى الضوء على جوانب المشكلة ويساعد على حسم ما شجر من خلاف حولها.

فالأصل بأن الحكم على أى عمل أو تصرف بالبطلان يعنى إعدام هذا العمل أو التصرف واعتباره كأن لم يكن وزوال كل أثره ، وقد اترعت هذه النتيجة الخطيرة للنظر وشدت الانتباه الى ما قد يؤدى اليه من زعزعة في الأوضاع والمراكز التي ترتبت لسؤى الشأن بناء على هذا العمل أو التصرف وما يستتبع ذلك من مساس بالاستقرار الولهي في المعاملات خصوصا اذا ما كان العيب واردا على جزء من العمل أو التصرف دون أن يصيبه في باقى أجزائه ، ففي هذه الحالة يكون الحكم ببطلان العمل أو التصرف كله لعيب في جزءه من قبيل المفالة والتشدد المقوت ما دام أن للعمل أو التصرف قابلا بطبيعته للانقسام والتجزئة ويمكن تبعا لذلك فصل الجزء الميعب عن باقى أجزائه الأخرى التي يمكن الإبقاء عليها محققة بذاتها الغرض المقصود منها دون أن يؤثر ذلك تجزئة العمل أو التصرف وفصل الجزء الميعب عنه ، فعندئذ قد يكون أقرب الى السداد وادعى الى الموثمة والتوفيق بين اعتبارات المشروعية واستقرار الأوضاع والمراكز ، أن يحصر البطلان في موضعه وأن يقتصر على الجزء الميعب وحده مع الإبقاء على الأجزاء الأخرى محققة أثارها ، وتحقيقا لهذا الغرض وتمشيا مع الاتجاه السائد في التشريع المأثور قرر الشارع الإخذ بنظرية انتقاص العمل للبطل وتطبيقها على العقود في مجال القانون الخاص بحيث إذا ما ورد للبطلان المطلق أو النسبي على شق من العقد فحسب ، فإن هذا البطلان لا يصيب من العقد الا للشق الذى قام به سببه ، فيبطل هذا الشق وحده ويبطل ما بقي من العقد صحيحا مادام أن الجزء الميعب من الممكن فصله عن لجمالى العقد دون أن يؤثر فصله على العقد بتمامه ، وقد نص القانون المدني على هذا الحكم حيث قضى في المادة ١٤٣ منه بأنه « اذا كان للعقد في شق منه باطلا أو قابلا للإبطال ، فهذا الشق وحده هو الذى يبطل الا اذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذى وقع باطلا أو قابلا للإبطال فيبطل العقد كله » وكذلك أخذ قانون الارتقعات الحالي ( الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ) بنظرية الانتقاص (١) وطبقها على إجراءات التقاضى تقليا من دواعى البطلان في هذه الإجراءات وحضره في حدوده فنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٤ منه على أنه :

(١) وتطبيقا من الحكم للبطلان وتقليدا للمسل أو التصرف القانوني وحلله على الصفة أخذ كل من القانون المدني وقانون الارتقعات المتأثر اليهما - عملا من نظرية الانتقاص بنظرية تحويل العمل أو التصرف الباطل باعتباره مخرجا آخر من دائرة البطلان منصوص عليها بالقانون المدني في المادة ١٤٤ منه حيث قضى بأنه « اذا كان العقد باطلا تقليا للإبطال وتوافرت فيه أركان عقد تفر فإن العقد يكون صحيحا باعتباره العقد الذى توافرت أركانه اذا تبين أن نية المتعاقدين كاتم تصرف الى إبرام هذا العقد ، منصوص عليها أيضا قانون الارتقعات ( الفقرة الأولى من المادة ٢٤ منه قضى بأنه اذا كان الإجراء باطلا وتوافرت فيه عناصر إجراء آخر ، فلهذا يكون صحيحا باعتباره الإجراء الذى توافرت عناصره »



« وإننا كان الاجراء باطلا في شق منه ، فإن هذا الشق وحده هو الذي ، يبطل وفي القانون الاداري ، اخذ القضاء الاداري بطول مشابهة لتطبيقها في القانون المدني حصرا لمواطن للبطالان وتقليدا من اثره على نمط يهذف الى الموازنة والمواصفة بين دواعي المشروعية ووجوب استقرار الاوضاع والمراكز القانونية ، ففرق في الفناء للقرارات الادارية بين ما اذا كان للعبب للشفى يشوب للقرار عيبا عاما يتناول القرار كله ويبطله من اساسه ، وفي هذه الحالة يقضى بالفناء القرار كليا ( أو مجردا ) وبين ما اذا كان للعبب الذي يضم للقرار عيبا نسبيا ، أي واردا على جزء من القرار فحسب وهنا يقضى بالفناء القرار للفناء جزئيا — أي فيما تضمنه للقرار من جزء منسوب بعدم المشروعية ، وهكذا ميز القضاء الاداري بين نوعين من الفناء للقرار الاداري ، الفناء الكلي أو المجرى وهو الذي يرد على القرار بأكمله ويعممه بتمامه والفناء الجزئي وهو الذي يقتصر على شطر للقرار وعلى جزء من أجزائه ويبطل القرار فيما عدا ذلك صحيحا ونافذا ، وهذا الفناء الجزئي لا يعدو ان يكون تطبيقا لنظرية الانتقاص المعمول بها في مجال العقود والاجراءات للتقاضى ، اخذ بها القضاء الاداري واعملها في مجال للقرارات الادارية بالقدر الذي يتفق مع طبيعة الروابط التي تنشأ بين الادارة في تسييرها للمرافق العامة وبين الافراد في مجالات القانون العام .

وقد يرد الفناء الجزئي على للقرارات الادارية بنوعيه الثلاثية والفردية ومن حالات الفناء الجزئي في اللوائح ان تتضمن اللائحة حكما جزئيا مخالفا للقانون كان تكون اللائحة مثلا ذات اثر رجعي مع مطابقة احكامها الاخرى للقانون فمنذ يقتصر الفناء على الجزء للعبب فحسب باصدار اثرها الرجعي وتظل اللائحة فيما عدا ذلك صحيحة ونافذة من تاريخ صدورهما ، على أن حالات ، الفناء ( الجزئي أكثر ما تكون في للقرارات للفردية لاسيما للقرارات الصادرة في شئون الموظفين العموميين ومثلها لفناء للقرارات الادارية الصادرة ، بالتعيين أو الترقية فيما تضمنته من تخطي في التعيين أو الترقية ، ففي هذه للحالات يكون الفناء للقرار للفناء جزئيا مقصورا على ما انطوى عليه القرار من التخطي في التعيين أو الترقية مع بقاء القرار فيما عدا هذا الاثر صحيحا ونافذا (١) .

وفي مجال القضاء الدستوري ، فانه بالنظر الى ما للرقابة القضائية على دستورية القوانين من قوة وخطورة لما تنطوى عليه من التعرض للحكم على القوانين التي تصدر في الاصل من سلطة للتشريع في البلاد وتنظم مختلف المجالات والعلاقات بمقتضى قواعد عامة مجردة يقصر حكمها الى الجمع من تتوافر فيهم

(١) ومجموعات أحكام القضاء الاداري زاخرة بالعديد من الاحكام التعاقبية بالفناء للقرارات

الادارية الفناء جزئيا .

هذا وقد اخذ القضاء الاداري ايضا بنظرية التحول وطبقها على للقرارات الادارية المشوبة بالبطالان على نحو مشابه لتطبيقها غالبا في مجال للمقود ففقت المحكمة الادارية العليا بان القرار الاداري بطل على محل الصحة فيتعول من قرار باطل أنه شرط صحته ومخالفته للقانون في أحد الغرضين الى قرار صحيح مطابق للقانون في الغرض الاخر ما دام يحتل الصحة في تأويل له وجه من الوجه بما لا يبطل اثره كليا ، حكما الصادر في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣ ق بجلسة ٨/٨/٨٨ مشروعي في مجموعة احكامها عن السنة الرابعة للعدد الاول — قاعدة رقم ٢٧ في ٦٢ — ويرجع تحول القرار الاداري للكتنور لحد يسري — بحث له منشور في مجلة مجلس الدولة عن الصفات الثامنة والتاسعة والماثرة ص ٩٠ وما بعدها .



شروط انطباقها بغير تمييز أو تفریق ، فضلا عما يؤدي إليه القضاء بعدم الدستورية من أضرار على الحقوق والركز التي استقرت لنزوبها في ظل التشريع الذي يقضى بعدم دستوريته وما يترتب على ذلك من زعزعة لهذه الأوضاع والركز والخلال بالاستقرار الواجب في الماملات ، فقد دفعت هذه الآثار والنتائج الخطيرة للقضاء الدستوري في بعض البلاد الأخذ بهذا القضاء لى تقرير بعض المبادئ ، والضوابط التي تقترب في تطبيقاتها من نظرية الانتفاض المعروفة في مجال المقود وذلك عندما يستبين أن القانون المطعون فيه بعدم الدستورية معيب في نص من نصوصه أو في جزء من أجزائه فحسب وتكون باقى أجزائه الأخرى سليمة وخالية تماما من كل شائبة دستورية فقد جرت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية ، منذ أول عهدا بالرقابة الدستورية ، على تقرير قاعدة بديهية مؤداها القضاء بعدم دستورية الأجزاء المتعارضة مع الدستور وحدها دون أن يمس حكمها سائر أجزاء القانون الأخرى المتفقة مع الدستور أو يتعرض لها إذ ليس من وسيلة قانونية مقبولة تبرز إبطال هذه الأجزاء المتفقة مع الدستور ، وتصديق هذه القاعدة سواء كانت الأجزاء المتفقة مع الدستور فقرات من نص قانونى أو كانت نصوصا من تشريع يتضمن عدة نصوص مستقلة (١) على أن المحكمة تشترط لأعمال هذه القاعدة أن تكون الأجزاء المتفقة مع الدستور مستقلة عن الأجزاء المخالفة له بحيث يمكن الإبقاء عليها وحدها وإن يتصور بعد ذلك تنفيذها على نحو يحقق الغرض الأساسى من التشريع وليس تحقيقا جزئيا ناقصا ، وقد اعتمدت المحكمة في بحثها عن إمكان الفصل بين أجزاء التشريع على معيار مزدوج ذى شقين : أحدهما موضوعي يتصل بنصوص القانون نفسها والآخر ذاتي يتعلق بنية واضع القانون فهم أولا تبحث عن مدى ارتباط جوهرى بين الأجزاء السليمة والأجزاء المخالفة للدستور ، وهى فوق ذلك تحاول للكشف عن نية المشرع وعن موقفه المحتمل إزاء الأجزاء المتبقية من التشريع لو علم بسقوط الأجزاء المخالفة للدستور .

وقد عبرت المحكمة العليا الأمريكية عن هذا المعيار المزدوج في حكمها الصادر عام ١٩٢٤ في قضية دورش ضد ولاية تكساس فقالت « أن الجزء السليم من القانون لا يعتبر ممكن الانفصال عن الأجزاء المخالفة للدستور إلا إذا تحقق فيه شرطان » :

أولهما : أن يتضح أنه يستطيع وحده إنتاج أثر قانونى ، والثانى : أن يظهر أن المشرع لو علم بسقوط الأجزاء المخالفة للدستور لاختار مع ذلك بقاء ذلك الجزء السليم .

(١) وقد سلكت المحكمة الدستورية الإيطالية هذا الاتجاه أيضا ، فهي تكفى بالإلغاء الجزئى عندما يكون لمبدأ الدستوري وأردا على جزء من أجزاء التشريع المطعون فيه أو على شرط من شروطه كجمله أو فترة من فتراته ، بيد أن المحكمة الإيطالية قد استحدثت بقتلتها نوعا آخر من أحكام الإلغاء الجزئى أطلقت عليه أحكام الإلغاء التفسيرية وفيها لا يقع الإلغاء على مبنى النصوص القانونية ولكن يرد على بعض المبادئ والأحكام التي يمكن أن يستلزم منها عن طريق التفسير مع بقاء النص تائما على أصله ولكنه مقصور الدلالة على معنى معين نكتفى المحكمة بعدم دستورية النص المطعون فيه إذ أمر على وجه معين أو تكفى بعدم دستورية حكم من الأحكام التي يمكن استنباطها من النص مع ترك النص على مفناه مقصورا على معناه على التفسير الذى انتهى إليه الحكم . ( يرجع بحث الاستقلال المستند من زاهر في الرقابة على دستورية القوانين في إيطاليا - منشور في مجلة إدارة قضائيا الحكومة - السنة الرابعة عشرة للعدد الأول ص ٢٥ وما بعدها ) .



غير أن المحكمة لم تلتزم في كثير من المناسبات هذا المعيار الذى وضعته لنفسها فاغفلت أحيانا نية المشرع الحقيقية مستغلة السلطة التقديرية التى يخولها لها هذا المعيار المرن ، ومتوصلة بذلك الى ابطال ما ترى لبطاله من نصوص للقانون التى لا تتفق مع اتجاهها السياسى أو الاقتصادى اذ تكتفى أحيانا بتعارض جزئى ، صغرى من أجزاء القانون مع أحكام الدستور لتقضى عليه كله بالبطالان الأمر الذى شجع معه الكونجرس الأمريكى بالخطر الذى يتهدد قوانينه من جراء سلطة المحكمة الواسعة في تقدير مدى الارتباط بين أجزاء التشريع الواحد ودفعه الى اللص في التشريعات الهامة على أن أجزاءها منفصل بعضها عن بعض ، وقد أطلق على هذا النص نص للتجزئة أو الفصل أو نص الانتفاذ ، على أن المحكمة في مناسبات كثيرة لم تنزل على حكم هذا الشرط ، ولم تسلم بالقرينة المستفادة منه وإنما جعلتها بدورها قابلة لفحص المحكمة وتقديرها مدى الارتباط القائم بين نصوص القانون المطعون فيه حتى مع النص فيه على الفصل أو التجزئة (١)

أما عن الاتجاه التشريعى والقضائى المصرى في هذه المسئلة فإن كلا من الدستور القائم ( لسنة ١٩٧١ ) وقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ لم يعرض لبيان مدى أثر الحكم بعدم دستورية نص أو جزء من القانون المطعون فيه على باقى نصوصه وأجزائه المتفقة مع الدستور اذ عهد الدستور - في المادة ٧١٨ منه - الى القانون تنظيم ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من آثار ، ولم يعرض قانون المحكمة الدستورية العليا - لى تنظيمه لأثر الحكم بعدم الدستورية في المادة ٤٦ منه - لبيان مدى أثر الحكم على باقى الأجزاء أو النصوص المرتبطة بالنص الذى يحكم دستورية .

وقد أتيح للمحكمة العليا التصدى لهذه المسئلة في عدة طعون دستورية منصب جميعها على القانون التقيضى رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ ، حيث كان قد دفع في هذه الطعون بعدم دستورية القانون المذكور تأسيسا على مخالفته لنص المادة ١٢٠ من دستور سنة ١٩٦٤ من عدة نواح منها خلوه من تعيين الموضوعات التى تضمنها للتقويض الصادر لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون المشار اليه ، لا جاء النص في شطر من المطبوعات التى ورد عليها للتقويض مقسما بالتعميم الذى زابله صفة التحديد التى هى من الشروط اللازمة لصحة التقويض ، وقد رأت المحكمة العليا للفصل بين العبارات التى تضمنتها المادة الأولى من القانون المذكور في شأن الموضوعات التى انصب عليها التقويض وقضت بصحة التقويض من الناحية الدستورية فيما نصت عليه المادة الأولى من موضوعات محددة دون أن ينال من سلامة التقويض في هذه الموضوعات المحددة ما تضمنته العبارة الأخيرة من المادة المذكورة من تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون - بصفة عامة في كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية - إذ أن ذلك - لا ينفى عن الشطر الأول من النص استيفاءه لشرط تعيين الموضوعات التى يجرى عليها التقويض بالنسبة الى الموضوعات المحددة فيه (١) .

(١) يرجع في تفصيل ما تقدم - الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية ومصر ، للدكتور أحمد كمال أبو المجد طبع سنة ١٩٦٠ ص ٢٢٥ وما بعدها .

(٢) تراجع أحكام المحكمة العليا الصادرة في الدعوى الدستورية أرقام ٩ و ١٢ و ١٣ لسنة ٤ في جريدة ٥ أبريل سنة ١٩٧٥ وحكمها الصادر في الدعوى الدستورية .



وعلى ضوء ما تقدم فإن القانون المطعون عليه في الدعوى الماثلة وإن كان يتكون من خمس مواد غير مادة للنشر والنفاذ ، إلا أن هذا القانون يعتبر في جملته كلاً لا يقبل التجزئة وإن مواده الخمس ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً لا تنقسم غراه ، إذ نصت المادة الأولى منه على إنهاء مدة عضوية نقيب المحامين ( الحالي ) وأعضاء مجلس النقابة الحاليين من تاريخ نفاذ القانون المذكور ، وكنتيجة لازمة لهذا الأثر الذي رتبته المادة الأولى من القانون وحتى لا تظل نقابة المحامين في حالة فراغ دخلى تموزه الأجهزة التي تمثل النقابة وتقتولي إدارة شؤونها وتصريف أمورها نصت المادة الثانية من القانون على تشكيل مجلس مؤقت للنقابة بالتعيين يجرى اختبار أعضائه بقرار من وزير العدل ، وعلى أن يكون للنقيب المؤقت ومجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لكل من للنقيب ومجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة الحالي وعهدت المادة الثالثة من القانون إلى هذا المجلس المؤقت إعداد مشروع قانون جديد للمحاماة ، وولجته إجراء الانتخابات لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة خلال الستين يوماً التالية لنفاذ القانون الجديد ، ونصت المادة الرابعة من القانون على وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ إلى ١٩ من قانون المحاماة القوائم إلى حين انتخاب النقيب ومجلس النقابة ، وهذه المواد تتضمن كيفية تشكيل مجلس النقابة واختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة بالانتخاب وبيان إجراءات الترشيح والانتخابات وكيفية تشكيل اللجنة التي تقتولي الإشراف على الانتخاب وفرض الأصول ولخطر بعض الجهات بنتيجة الانتخاب خلال المدة المقررة وتحديد مدة عضوية النقيب وأعضاء مجلس النقابة ، ونصت المادة الخامسة من القانون المطعون فيه على الأثر الحتمي الذي يستتبعه نفاذ كل قانون جديد قد تعارض أحكامه مع أحكام القوانين السابقة ، فقتضت بإلغاء كل حكم يخالف أحكام القانون المذكور سواء في قانون المحاماة المخول به حالياً أو في أي قانون آخر ويبين من استمرار أحكام القانون المطعون فيه على النحو المتقدم أن جميع مواده ترتبط ببعضها ارتباطاً جوهرياً لا يقبل التجزئة أو الفصل بينها ، إذ يكفي لبطال المادة الأولى منه - أن كان لذلك ثمة وجه - كي ينهار القانون من أساسه ويغوص بنيانه بجميع أجزائه وأسطاره إذ لا يتصور - بعد إبطال نص المادة الأولى من القانون المذكور وعودة النقيب ومجلس النقابة العامة الاصليين ( المنتخبين ) لا يتصور بعد ذلك أن يكون لباقي نصوص القانون المطعون عليه ثمة مجال لتطبيقها وأعمال أحكامها ، إذ هي جميعاً رهينة بنفاذ المادة الأولى منه وإحكامها مبنية عليها تجدد معها وجوداً وعضواً فيكون لها مجال في التطبيق طالما ترتب على المادة الأولى أثرها ، وينعدم مجالها تماماً تبعاً لإبطال حكم المادة الأولى وأصول أثرها .



## المبحث الخامس

مدى جواز الطعن في القوانين يعيب الانحراف  
في استعمال السلطة التشريعية

لما كان الطاعنون قد لوحوا في معرض الطعن على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بأن هذا القانون قد استهدف به غرض لا يدخل في اختصاص السلطة التشريعية هو لنزال عقوبة بالنقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة لما نسب اليهم من مخالفات مسلكية وبغير الطريق الذي رسمه القانون تحقيقا لهذا الغرض ، وهو ما يعبر عنه بالانحراف في استعمال السلطة التشريعية ، فقد يثور التساؤل عن مدى جواز الطعن بعدم دستورية القوانين استنادا الى عيب الانحراف في استعمال السلطة التشريعية والى أى مدى يمكن تطبيق هذه الفطرية في مجال الرقابة الدستورية .

اختلف فقه القانون العام حول هذه المسألة وانقسم الراى فيها الى اتجاهين متعارضين ، كما سار القضاء الدستوري ازاء هذه الفطرية بحذر ، شديد ضيق فيه الى حد كبير في مجال الطعن على القوانين يعيب الانحراف في استعمال سلطة التشريع ، فقد اتجه راء (١) في الفقه الى جواز الطعن بعدم دستورية القوانين استنادا الى هذا العيب اذا لم تلتزم القوانين بالشروط والقيود التي وضعتها للدستور او انحرفت عن الاهداف والغراض المحددة لها وذلك بالقياس على الطعن بالافساد في المجال الاداري لميب الانحراف واساءة استعمال السلطة الادارية ، متخذاً - لتقدير الانحراف في مجال الرقابة الدستورية على القوانين - مبيارا موضوعيا مضيا لا يدخله اى عنصر ذاتي تأسيسا على ان المفروض في الهيئة التشريعية وهي تعلق في الفزاعة والتجرد عن الفرد وهو يباشر حقوقه الخاصة وعن رجل الادارة وهو يمارس سلطته الادارية فان الواجب عليها الا تصدر في جميع تشريعاتها الا عن المصلحة العامة لا سيما وانها مشكلة من عدد كبير من الاعضاء يصعب توطؤهم على الباطل وهي هيئة تقرب عن الامة فيعترض فيها التكتب عن الغراض الذاتية كما وان الاولى في نظرية الانحراف في استعمال السلطة التشريعية لتخاذ معيار موضوعي ثابت مستقر لا تخطى فهم معناه ولا تختلف في تفسيره فيضفى هذا المعيار على التشريع ثباتا واستقرارا لا شك في حاجة التشريع اليهما ، ولتحديد منطقة الانحراف في استعمال السلطة التشريعية على اساس هذا المعيار الموضوعي افترض هذا الراى فروضا خمسة يكون فيها القانون مشوبا بخيب الانحراف وباطلا من الناحية الدستورية :

**الاول :** اذا كان القانون يتعارض مع طبيعة التشريع باعتباره قواعد عامة مجردة .

**والثاني :** اذا جاوز للقانون الهدف المخصص له طبقا للدستور :

(١) يراجع بحث الاستاذ الدكتور المحرم عبد الرزاق اصعد المنهري في مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية - منشور في مجلة مجلس الدولة من السنة الثانية ص ٦ وما بعدها .



**والثالث :** إذا كان القانون وهو حدد تنظيمه للحريات والحقوق العامة قد نلصها أو انتقص منها على وجه لا يحقق الغاية التي قصد لايها الدستور .

**والرابع :** إذا كان القانون منطويا على إخلال بالحقوق المكتسبة ومساس بها في غير ضرورة .

**والخامس :** إذا كان القانون مخالفا لمبادئ الدستور العليا والروح التي تهيمن على نصوصه .

على أن جانباً كبيراً من الفقه قد اعترض على هذه النظرية التي تسعى إلى نقل فكرة الانحراف بالسلطة من مجالها الإداري إلى المجال التشريعي أخذين عليها أنها تحاول قياس بالسلطة التقديرية للشرع على سلطة الإدارة التقديرية متجاهلة - على قولهم - الفارق في الدرجة بين السلطتين وذلك لأن للهيئة التشريعية في نطاق الحرية التي يتركها لها الدستور أن تختار بمحض إرادتها ودون معقب عليها التنظيم الذي تراه متفقاً مع المصالح العام ، إذ يكفي الدستور عادة بتحديد مضمون عمل الهيئة التشريعية بطريق سلمي وذلك بما يشتمل عليه من قيود على النشاط التشريعي وقلماً يحدد هذا المضمون بطريق إيجابي يلاش سلطة الشرع في الإنشاء والابتداع وذلك خلافاً للحال بالنسبة للقوانين التي تقتيد الجهات الإدارية مضموناً معيناً للقواعد القانونية التي يجوز لها القيام بوضعها ويفسبون إلى ذلك قولهم أن التحليل الحقيقي للامثلة المتعددة للانحراف بالسلطة التشريعية في نظر الرأي الأول يؤدي إلى اعتبارها غير « مشروعة » مخالفة الدستور للانحراف بالسلطة ، وإن معظم ما اعتبرتته النظرية معايير موضوعية للانحراف هي في حقيقتها ضوابط للعمل التشريعي ، إذا خالفها شابة عيب مخالفة الدستور وليس عيب الإحتراف ، وإنه أولى أن يسترشد هنا بالقواعد المقررة فيها فيما يتعلق برقابة المشروعية الدستورية وتقدير عدم دستورية القوانين إذا ، خالفت الشروط والتقيود والأهداف التي يلتزم بها الشرع فيما يسنه من قوانين ، غاية الأمر أن رقابة المحكمة تكون هنا أكثر عمقا وأكثر موضوعية وتستلزم أسلوباً خاصاً للتفسير سواء بالنسبة للنصوص الدستورية أو بالنسبة للنصوص القانونية المطعون عليها ، على أنه يجب على المحكمة عند تقديرها المشروعية للتأويل المطعون فيه إذ ثنأى على أن تحصل تقديرها محل تقدير الشرع دون أن تحجم في نفس الوقت عن بسط رقابتها وبقدر الإمكان على مطابقة نصوص القوانين للشروط والأهداف التي تضمنها النصوص الدستورية مثل المصلحة العامة أو المصلحة الاجتماعية وما إليها ، ويذهب البعض إلى أن المشكلة قد تصور في تحديد نطاق الرقابة ومدى بسطها على الغاية أو الغرض الحقيقي من التشريع عندما تستقر الهيئة التشريعية وراء اختصاصاتها المشروعة لتمارس نشاطها آخر يفهمه الدستور صراحة أو ضمناً ، ويرى أن هذه المشكلة تتمازعا اعتباران متقابلان :

**أولهما :** ضرورة منع هذا التحايل إمعانا في توكيد مبدأ الشرعية واحترام نصوص الدستور وتطبيقاً للقاعدة المنطقية التي صاغتها المحكمة العليا الأمريكية بقولها « إن تحقيق الأغراض غير المشروعة لا يمكن أن يسمح به تحت ستار ممارسة الاختصاصات المقررة المشروعة » .

**وثانيهما :** أن للتأويل للقاعدة الأخرى التي تقر أن على المحاكم الاتقيى بعدم



للدستورية الا اذا كان المبدأ الدستوري واضحا وقطعيا وتلك التي تقرر ضرورة تفسير القانون على نحو يجنبه للقمارض مع الدستور ، والزام هاتين القاعدتين يدعو الى ضرورة وقوف القضاء عند ظاهر التشريع دون تنقيب عن الغرض الذي يخفيه وراء هذا الظاهر .

ويختتم هذا الرأي الى ترجيح بسط الرقابة على القوانين لنوع هذا النوع من التحايل على الدستور مرتكبا في ذلك الى الاعتبارات الآتية :

**أولا -** ان اجازة هذا التحايل يقضى - في الواقع - على القيمة الحقيقية للقيود الدستورية وتفتح بابا خطيرا امام المشرع وللمدوان على حقوق الافراد وهو في ممان من رقابة القضاء مادام يخفى عدوانه هذا وراء ستار من اختصاصاته المشروعة .

**ثانيا -** ان بسط الرقابة على هذا النوع ليس الا استعانة طبيعية بسلطة القضاء في تفسير النصوص القانونية ، فاذا تكشف له مضمونها الحقيقي انتقل بعد ذلك الى البحث في مدى موافقته مع النصوص الدستورية .

**ثالثا -** ان بسط الرقابة على هذا النوع ليس الا استعانة طبيعية بسلطة الى التمويل في تصحيحه على الوسائل السياسية ، اذ هي مخالفة مستقرة ظاهرا للرحمة وباطنها للفساد ، ومن ثم لاحتاج الامر الى خبرة القضاء ودرايته الفنية ليكشف عن حقيقتها ويورد الامر الى نصائحه الدستوري (١) .

اما عن اتجاه القضاء الدستوري الأمريكي لزاء المشكلة ، فقد قررت المحكمة العليا الامريكية عددا من المبادئ ، والوسايط تهدف الى حصر الرقابة القضائية على دستورية القوانين في نطاقها الاصيل باعتبارها رقابة مشروعية ذات طابع قانوني مجرد ، وان هذه للرقابة كانت تعتبر جزءا من وظيفتها القضائية ، فان لها مع ذلك دقة وخطورة خلافا لباقي أعمال الوظيفة القضائية ، وذلك لما تنطوي عليه من التعرض للحكم على أعمال سلطة اخرى من سلطات الدولة ، هذا فضلا عن الآثار القانونية والسياسية الخطيرة التي قد تترتب على القضاء بعدم دستورية القوانين - ولهذا كان اتجاه المحكمة العليا والضحى في توضيح مجال للتصدي لمبدأ الانحراف في التشريع نظرا لخطورة التصدي لهذا المبدأ والمسا ينطوي عليه من تدخل في عمل الهيئة التشريعية فضلا عن صعوبة التدخل عليه ، فكان من القواعد التي وضعتها لممارسة الرقابة للدستورية ان هذه الرقابة لا تتدخل في بواعث التشريع ولا تمتد الى ملامسته ، وعلى هذا الاساس لا يدخل في مجال الرقابة للقضائية على دستورية القوانين الامور الآتية :

**أولا -** ضرورة للتشريع او عدم ضرورته ، ذلك ان تشييد الحاجة الى التشريع ومدى ضرورته هو مما يدخل في اختصاص الهيئة التشريعية وحدها

(١) يراجع الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الامريكية ومصر للحقكتور احمد كمال ابو المجد هاشم (٢) ص ٩٢ وما بعدها . ويراجع ايضا بحث الأستاذ محمد السيد زهران في الرقابة على دستورية القوانين في ايطاليا - منشور في مجلة قضايا الحكومة - المبدأ من السنة الرابعة عشر .



باعتبارها عنصرا من عناصر السياسة التشريعية التي يتمتع على المحكمة التدخل فيها .

**ثانيا -** ملامحة التشريع وحكته - ذلك أن ملامحة التشريع ومدى صلاحية نظام المجتمع هو من أخص مظاهر السلطة التقديرية التي تتمتع بها الهيئة التشريعية بل هي على تحقيق الوظيفة الرئيسية لتلك الهيئة ، ولشترك القضاء في تقديرها يعد تدخلا في عمل الهيئة التشريعية . وخروجا صريحا على مبدأ الفصل بين السلطات وذلك بشرط ألا يكون التشريع ظاهر اليمد عن عنايته .

**ثالثا -** الخوض في بواعث التشريع . فإذا كان التشريع في ظاهره وكما يتفجع من نصوصه أخلاق في السلطات التي يسمح بها الدكتور الهيئة التشريعية ، فإنه لا يجوز للتنقيب وراء نصوصه للبحث عن البواعث المشروعة أو غير المشروعة التي عسبها تكون قد دفعت الهيئة التشريعية أو بعض أعضائها إلى سن التشريع ، غنضت المحكمة بأنه كان التشريع مستوفيا لكافة الشروط والأشكال القانونية فإن المحكمة لا تستطيع تأييد أحد الخصوم في طعنه بعدم دستورية بجهة أنه يستخرج عن بواعث غير شريفة أثرت على بعض أعضاء الهيئة التشريعية التي سنت القوانين .

أما حين تصمي الهيئة التشريعية من ستر من اختصاصاتها المشروعة إلى ممارسة نشاط لا يدخل في اختصاصها بطورا إلى بواعث الحقيقة فإن اتجسده للحكمة العليا في هذه المسألة - بحسب تحليل الفقه - يشوبه الاضطراب وعدم الوضوح - غنض أبحاث المحكمة لنفسها في بعض الحالات للتنقيش وراء النصوص للكشف عن بواعث التشريع وأغراضه الحقيقية ، فقررت أن « تحقيق الأغراض غير المشروعة لا يمكن أن يسمح به تحت ستر ممارسة الاختصاصات المشروعة ، بينما لحجبت المحكمة في حالات أخرى عن التصديق لمناقشة أغراض التشريع وبواعثه . فقرة بأن الغرض من التشريع والباعث عليه أمر تستقل الهيئة التشريعية بتقديره . ولم يضع الدستون عليها أي قيد في وزنه وتقديره ، ومن ثم لا يكون للمحكمة أن تتصديق لمراقبته .

ويتفق الفقه على اتجاه المحكمة العليا الأمريكية في مدى مراقبة البواعث التشريعية ، فيقول أن هذا الاضطراب في اتجاه المحكمة لم يكن من نقص أو قصور في كفاءة المحكمة ولا عن عجز منها في صياغة قاعدة ثابتة متعاسكة لحل تلك المشكلة الهمة ، وإنما مرجع ذلك كله أن المحكمة لم تكن جادة ولا مخلصا على الإطلاق في كبحاتها حول البواعث التشريعية وحقيقة الحال فيها كانت إذن ما يمرض عليها من التشريعات بالميزان السياسي والاجتماعي الذي يتصاف أن يكون عليه أغلبية أعضائها . فإذا لصغر ، أولئك الأعضاء حكمهم الشخصي على القانون ، انتقلوا بعد ذلك إلى التحليل القانوني ، فلم يميزوا عن تقديم ذريعة يؤسسون عليها رأيهم ، وهم تادرون على ذلك دائما سواء اتروا القانون أو رفضوه على أن الرأي للشخصي المتفرد . فما لم يكن تعبيرا عن أغراض مصلحة أو أمواء ذاتية للقضاء ولما كان في الحقيقة تعبيرا عن اتجاه سياسي أو دستوري خاص حول مشكلة أخرى من المشاكل الدستورية والسياسية الكبرى التي لازمت التطور .



المستورى في الولايات المتحدة ، والتي تتعلق بالصلة بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات ومدى الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في الانتاج (١) .

هذا وإن اتيح للمحكمة الادارية العليا في مصر المناسبة لبحث مدى جواز الطعن بعدم دستورية القوانين لمعيب الانحراف في استعمال السلطة التشريعية وكان ذلك في حكمها الصادر في الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٩ في جلستها المنعقدة في ١١ من ابريل سنة ١٩٦٤ - وقت ان كان لها حق التصدي لبحث دستورية القوانين - فقررت في هذا الحكم ان الانحراف في استعمال السلطة التشريعية لا يصح انه يصلح سببا لبطلان القانون دستوريا ، بيد انه ولئن صاغ اتخاذ محيار ذاتي موضوعي للانحراف في استعمال السلطة الادارية ، لان لقيام رجل الادارة للدواعي الذاتية وهو يمارس سلطته العامة ابرز محتمل ، وان كان في ذلك اقل من الفرد وهو يباشر حقوقه الخاصة الا انه في نظائري الانحراف في استعمال السلطة التشريعية لا يسوغ ان يقبل الا معيار موضوعي محض لا يداخله اى عنصر ذاتي ، اذ الواجب يفترض في الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية وهي تسو في النزاهة وللتجرد عن الفرد وهو يباشر حقوقه الخاصة وعن رجل الادارة وهو يمارس سلطته الادارية الواجب ان يفترض فيها انها لا تراعى في جميع التشريعات الا الصلحة العامة واذا كان سائفا ان ينسب الى رجل الادارة انه تبد تصد الى غايات شخصية انتقاما او كيدا او هوى ، فليس يسائفا ان تنسب هذه الغايات الشخصية الى الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية فالمفروض دائما ان هذه الهيئة لتما تلتل لتحقيق الصلحة العامة ولا غاية لها غير ذلك ، كما ان المفروض دائما ان التشريعات التي تقرها الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية لا تنسب الى من اقترحها وانما تنسب اليها وحدها ، فكيفما كان القدر .

من لنة تصد من اقترحها الى غايات شخصية ، فان لقرار الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية لهذه التشريعات يلغى وجود من اقترحها فلا تكون مخالفا لهذه التشريعات الا للهيئة المذكورة وبالتالي فلا تقوم قاعلة لما جرى الي من اقترحها من العمل لغايات شخصية بلانه ولئن تبطل بان من بين صور المنحاز الموضوعي للانحراف في استعمال السلطة التشريعية تجاوز التشريع الهدف المخصص الذى رسم له ، جيد ان قاعدة تخصيص الاهداف ليست كثيرة لتطبيق في ميدان التشريع ، فقبل ان يطبق الدستور المشرع في دائرة معينة لا يتصلانها ولمصنف مخصص لا يجاوزه اقل من الظل ، بل يكاد يكون في حكم الناصر ان يتعد المشرع نفسه في دائرة غرض معين ، ومن شمس فانه اذا ما تثبتت قاعدة تخصيص الاهداف بالنسبة لتشريع ما ، فينبغى المبرر بحدس شديد في استخلاص صحت الدستور اذا كان المشار ان المشرع هو الذى قيد نفسه بهذا الغرض ، ذلك ان الاصل هو اطلاق - سلطة المشرع في التشريع فيقوم بتنظيم الروابط المختلفة ولا يتقيد في هذا بالتنظيم بهدف غير الصلحة العامة ، والصلحة العامة مفترضة كما سلف البيان (٢) .

(١) الدكتور احمد كمال ابو المجد - المرجع السابق - ص ٤٦٠ وما بعدها .

(٢) يراجع هذا الحكم في مجموعة احكام المحكمة الادارية العليا - السنة التاسعة العدد الثامن



لما عن اتجاه القضاء الدستوري المصري المتخصص ( المحكمة العليا السابقة والحكمة الدستورية العليا الحالية ) في هذه المسألة ، فقد استقر على أنه لا يدخل في مجال الرقابة القضائية على دستورية القوانين ولا تمتد ولاية الحكمة الى مناقشة ملازمة التشريع أو البوائع التي حملت السلطة التشريعية على اقراره لأن ذلك مما يدخل في صميم اختصاص السلطة التشريعية وتقريرها المطلق وعلى أن سلطة التشريع هي في الاصل سلطة تقديرية ما لم يقيد بها الدستور بقيد (١) هذا وقد أتيت المحكمة العليا المناسبة لأن تدخل برأيها في مدى جواز الطعن بعدم دستورية القوانين للانحراف في استعمال السلطة التشريعية حيث أنه كان قد وضع أمامها في إحدى الدعاوى الدستورية بهذا العيب كوجه من أوجه النقص على القانون المطعون فيه بعدم الدستورية ، ولم ترفض الحكمة مبدأ الاحتجاج بعيب الانحراف كوجه من الأوجه تعيب القانون من الناحية الدستورية بل قامت المحكمة بمناقشة الاستناد التي يرتكز اليها الطاعن للائيات هذا العيب ، وانتهت الى رفض الاحتجاج به لانتفاء السبيل عليه فقد جاء في حكمها الصادر في ذلك الطعن قولها ، أنه عن الوجه الرابع من أوجه الطعن القائم على أن القانون المطعون فيه معيب بعيب الانحراف ، فقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن من المبادئ الدستورية المقررة أن السلطة التشريعية - الحق في رقابة أعمال السلطة التنفيذية ، فإذا ما أسفرت هذه الرقابة عن ضرورة لقاء بعض القرارات الصادرة عن هذه السلطة أما مخالفتها للقانون أو لعدم ملائمتها ، فلها أن تصدر قانوناً بالغتها وحققها في هذا الصدد مطلق بوصفها صاحبة الاختصاص الاصيل في التشريع بحيث تستطيع تنظيم أي موضوع بقانون غير مقيدة في ذلك الا بأحكام الدستور ، ولا تمتد ولاية الحكمة الى مناقشة ملازمة التشريع أو البوائع التي حملت السلطة التشريعية على اقراره لأن ذلك كله مما يدخل في صميم اختصاص السلطة التشريعية وتقريرها المطلق ، ثم استطردت الحكمة القول ، أما ما يذهب إليه المدعي من أن القانون المطعون فيه لم يستهدف الصالح العام مصدر بقصد الانتقام والكيده لخبري مدرسة الساحة ، فهو محدود بأن اللجنة

- 
- (١) يراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ١١ لسنة ١ ق بجلسة أول ابريل سنة ١٩٨٢ .  
 يراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٤ لسنة ٢ ق بجلسة أول يوليو سنة ١٩٧٩ .  
 ويراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية العليا رقم ٢ لسنة ٣ ق بجلسة ٧ برنوب ١٩٧٥ .  
 ويراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية العليا رقم ٥ لسنة ٥ ق بجلسة ٣ يوليو سنة ١٩٧٥ .  
 ويراجع حكم المحكمة العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ٥ لسنة ٧ ق لسنة أول ابريل سنة ١٩٧٨ .  
 وعنه الاحكام منشورة في مجموعة احكامها الدستورية - الجزء الأول قاعدة رقم ٨ ص ٧٣ وقاعدة رقم ١١ ص ١٠٨ وقاعدة رقم ٢٩ ص ٣٦٤ وقاعدة رقم ٣٦ ص ٤١٤ وفي الجزء الثاني قاعدة ٥٤ ص ١٤٦ .  
 بـ ويراجع حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في الدعوى الدستورية رقم ١٣ لسنة ١١ ق بجلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٠ - منشور في مجموعة احكامها - قاعدة رقم (١) ص ١٥٩ .



التي شكلت قبيل صدور القانون لبحث موضوع التبادل بين شهادة مدرسة المساحة وشهادة الفنون والصنائع ( نظام حديث ) ٢٠٠٠ خلصت الى أن قرار وزير للتربية والتعليم الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٥٠ بمقالة شهادة مدرسة المساحة بشهادة الفنون والصنائع ( نظام حديث ) قد قام على وقائع ثبت فيما يمد على وجه قاطع عدم صحتها ومجانبتها للحقائق التاريخية فانفتحت بذلك الأسباب التي تسلح عليها للتبادل وقد تبنى الشارع نتائج بحث هذه القضية كما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون المطعون فيه ، ومن ثم يكون النص على هذا القانون يعيب الانحراف لا يقوم على أساس سليم (١) .

هذا ولما كان الطعن يعيب الانحراف في استعمال السلطة التشريعية هو طريق طعن احتياطي في القانون نظراً لما ينطوي عليه من دقة وخطورة ونظرة فاحصة مدققة لازالة الاستار بالحجب التي تخفي ثوليا للشارع ومقاصده التي يسمى الي تحقيقها والتفتيش وراء ظاهر النصوص للبحث والتفتيش عن الافراض والبواعث الحقيقية التي حملت الهيئة التشريعية على لقرار للتشريع المطعون فيه . فانه قد يكون من الملائم بحث مدى دستورية القانون محل الطعن للمائل في ضوء الاوجه الأخرى التي ينمىها المدعون على هذا القانون ، فقد يعنى اثبات مخالفة هذا القانون للدستور لوجه أو أكثر منها عن التعرض تماماً لبحث ذلك الطعن الاحتياطي .

### المبحث الخامس

#### محض القانون المطعون فيه من الناحية الدستورية

##### ومدى مخالفته لنصوص الدستور ومواجهته

سبق ان بينا ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه تنص على ما يلي « تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالي وأعضاء مجلس النقابة العامة الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون . . . » .

ويصور البحث حول بيان التكليف القانوني الصحيح للحكم الذي تضمنته المادة الاولى سائلة الذكر ، وهل ينطوي هذا الحكم على تأفدة عامة مجردة ومن ثم تعتبر تشريعاً مما يدخل في اختصاص السلطة التشريعية التي ناط بها الدستور « سلطة التشريع » طبقاً لنص المادة ٨٦ منه ، أم ان هذا الحكم ثرايله طبيعة التشريع ويتضمن عملاً إدارياً صرفاً مما يخرج عن ولاية الهيئة التشريعية ويخلف في اختصاصه بتقريره ، إذ يتوقف على الاخذ بأحد التكليفين وتحديد طبيعة الحكم الذي تضمنته المادة المذكورة ، بيان القول الفصل في مدى موافقته أو مخالفته لأحكام الدستور .

من المقرر وفقاً للرأى الراجح فيها وقضاد ان للدولة وظائف ثلاث هي :

(١) حكمها الصادر في الدخوى الدستورية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ في مجلسها المتعددة ٧ يونيو ١٩٧٥ .

- منشور في مجموعة أحكامها الدستورية الجزء الأول - نقاعة رقم ٢٦ ص ٢١٤ .



### الوظيفة التشريعية :

وتحى من القوانين التي تنظم العلاقات في المجتمع بوضع قواعد عامة مجردة لا تميز بين حالة وأخرى في مجال تطبيقها ، بل تطبق على جميع الحالات المتماثلة على حد سواء ، وهذه الوظيفة التشريعية تعتبر من أهم وظائف الدولة واضطرها شأنها بحكم ما تضعه من قواعد عامة ملزمة ومنظمة لوظائف الدولة الأخرى ولكل الأنشطة والعلاقات العامة والخاصة في المجتمع .

### الوظيفة التنفيذية :

وتستهدف إدارة شؤون الدولة من كافة نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة لها مع ما يستدعيه تطبيق هذه القوانين واللوائح من تصرفات قانونية ( ذاتية أو شرطية ) أو إجراءات وإعمال مادته .

### والوظيفة القضائية :

وتقوم على الفصل في المنازعات التي تثار بين الخصوم ، سواء وقعت هذه المنازعات بين الأفراد وبعضهم بعضاً نتيجة لاستخدام مصالحهم الشخصية أو نشأت بينهم وبين الأجهزة أو السلطات العامة نتيجة لزوال هذه الأجهزة لانقضائها ووظائفها .

والأصل أن هذه الوظائف الثلاث يقابلها في الأحوال العادية سلطات ثلاث تقوم عليها وتباشرها طبقاً لما يقضى به مبدأ للفصل بين السلطات الذي تتخذه الدول الديمقراطية أساساً لانظمتها . فتختص السلطة التشريعية بالوظيفة التشريعية وتقرى السلطة التنفيذية مباشرة الوظيفة التنفيذية وتقوم السلطة القضائية بالوظيفة القضائية - ومن هنا ينشأ نوع من التخصص للوظائف في السلطات العامة - حيث لا يباح كإصـال عام لاية سلطة أن تتعدى حدود وظيفتها وتعدى على اختصاص سلطة أخرى .

بيد أنه لو سارت الأمور على هذا المنهج المذكور للسلطات العامة مثل هذه القطيعة العاصية أو هذا الانفصال الكامل وتفشيت الغشابات المقررة للأفراد ولنهارت للفواصل الضابطة للاختصاصات .

إزاء تفهـم القانون العلم في العصر الحديث وطبقها لها إلتزته للحساتير الديمقراطية أن قاعدة الفصل بين السلطات في النظم الديمقراطية لا تقوم على الفصل بين السلطات فصلاً تاماً وكاملاً ، بل تتمثل في الفصل بينها فصلاً مشرباً بتمازجها ومتما بتساندها ، بحيث قد تتداخل الاختصاصات فيما بينها أحياناً على نحو يستهدف تحقيق المصالح العام .

ويرى الفقه أن التعاون بين السلطات الثلاث قد يقيم في صورتين :

### الأولى :

تنبه فيما يقع أحياناً من قيام كل سلطة ببعض الأعمال التي تدخل أصلاً في المجال الوظيفي لسلطة أخرى إما بناء على نص دستوري مقرر أو إستناداً إلى عرف دستوري مستقر .



## القانونية :

وقد يقع التعاون الوظيفي بين سلطتين تتولان على تمام عمل يدخل في اختصاص أحدهما ويجزى هذا التعاون بحكم الدستور عادة ، فمثلا تقوم الحكومة بواسطة لجائها الفنية بأعداد مشروع قانون ثم تتقدم باقتراحه إلى السلطة التشريعية ، وبعد الموافقة عليه تتولى السلطة التنفيذية إصداره ولا يهنا في هذا المقام سوى الصورة الأولى للتعاون بين السلطات ، وعلى الأخص فيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فقد تقوم السلطة التشريعية بأعمال هي أصلا من طبيعة الوظيفة الإدارية ، كما قد تقوم السلطة التنفيذية بأعمال تدخل بحسب طبيعتها في مجال الوظيفة التشريعية وذلك كله في الحدود وطبقا للقواعد والشرائط التي يفرضها الدستور لتنظيم اختصاصات السلطات العامة في الدولة .

وقد أخذت الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٢ وحتى دستور سنة ١٩٧١ التآثر مبدءا للفصل بين السلطات المتسم بروح التعاون فيما بينهما ، ومع قيام هذه الدساتير جميعها على أساس مبدء الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية من تخصيص كل منها بوظيفتها الأصلية إلا أنه - تصميما لروح التعاون بين السلطات وتحقيقا لقدرة من الرقابة المتبادلة بينها - قد خولت تلك الدساتير لبعضها القيام بأعمال - تعتبر بحسب طبيعتها في الأصل من اختصاص السلطة الأخرى ، فقد ناط الدستور الحالي ( لسنة ١٩٧١ ) - بالسلطة التشريعية أعمالا لا تدخل بطبيعتها في الوظيفة التشريعية بعضها ذو طبيعة قضائية ، كاختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه ( المادة ٩٣ ) وأسطاف العضوية ( المادة ٩٦ ) وبعضها الآخر ذو طبيعة إدارية كاختصاص مجلس الشعب بالبيت في استقالة أعضائه ( المادة ٩٧ ) وباعتصاد الموازنة العامة للحولة ( المادة ١١٥ ) وبالموافقة على نقل أي مبلغ من مبالغ إلى آخر من أبواب الموازنة العامة وكذلك على كل مصروف غير وارد بها أو رآه من تقديراتها ( المادة ١١٦ ) واعتماد الحساب الختامي للحولة .

( المادة ١١٨ ) والموافقة على عقد القروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزينة الحولة في فترة مقبلة ( المادة ١٢١ ) .

ومن ناحية أخرى ، فقد خول الدستور السلطة التنفيذية مباشرة أعمال أخرى تعد بطبيعتها أعمالا تشريعية وتدخل بحسب الامتثال في مجال الوظيفة التشريعية وفي الأعمال اللائحة يأتواها - فقد ناط الدستور برئيس الجمهورية - باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية - سلطة إصدار اللوائح التنفيذية ( مادة ١٤٦ ) ولوائح الضرورة التي تستدعيها الظروف الملحة في غيبة مجلس الشعب ( المادة ١٤٧ ) وللوائح التفويضية التي يصدرها رئيس الجمهورية بنفسه على تفويض من مجلس الشعب ( المادة ١٥٨ ) .

ونخلص مما تقدم أن السلطة التشريعية أصلا بالوظيفة التشريعية ولا تباشر عملا إداريا أو قضائيا - إلا استثناءا وبمقتضى نص صريح في الدستور .

والسلطة التنفيذية تختص أصلا بالوظيفة التنفيذية - للحكومية والإدارية - ولا تباشر عملا تشريعا أو قضائيا إلا استثناءا وبمقتضى نص صريح في الدستور .



والسلطة القضائية. تنهى الوظيفة القضائية عن طريق الفصل في الخصومات ولا تباشر عملاً من طبيعة أخرى (١) إلا استثناء وبمقتضى نص صريح في الدستور .

والدستور هو المرجع الذي يرد إليه الأمر في تحديد ما تتولاه السلطات العامة الثلاث من وظائف أصلية وما تباشره كل منها من أعمال أخرى لاستثناء من الأصل العام الذي يقضي بانحصار نشاطها في المجال الذي يوفق مع طبيعة وظيفتها وهذه الأعمال الاستثنائية قد وردت في الدستور على سبيل للحصر والتحديد فلا يجوز لأية سلطة منها أن تتعداها إلى غيرها من طريق المائلة أو القياس المخالفة ذلك لأحكام الدستور بوصفه للقانون الأساسي للحولة الذي له الكلمة العليا في تحديد سلطات الدولة وبيان ما لها من وظائف واختصاصات .

وبمبدأ هذا المفهوم تعود إلى هو البحث لتجلية جوانبه الحاسمة لمقطع النزاع حول مدى دستورية القانون المطعون فيه .

فقد بينا أن السلطة التشريعية تنحصر وظيفتها الأصلية في سن التشريع وعليها الآن أن نبين حلول « التشريع » وتحديد طبيعته القانونية ، حتى إذا أتى مجلس الشعب عملاً يخرج عن طبيعة التشريع ولا يدخل في نطاق الأعمال الأخرى التي استخدمها إليه الدستور على سبيل الاستثناء من مبدأ الفصل بين السلطات لم يكن ذلك للعمل تشريعاً ، وكان باطلاً من الناحية الدستورية لمخالفته مبدأ الفصل بين السلطات وهو من المبادئ الدستورية الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الحولة .

فالتشريع - حسبما أجمع عليه فقهاء القانونين العام والخاص (٢) - هو قاعدة أو قواعد عامة مجردة ، فهذه هي طبيعته ولا يجوز أن يخرج عنها ، فإذا انخرطت السلطة التشريعية قانوناً ، ولم يكن هذا القانون قاعدة أو قواعد عامة مجردة بل كان في حقيقته قراراً فردياً ونسخ حاله أو لحالات فردية ضيقة بذاتها ولم يكن هذا القانون ضمن الأعمال الإدارية التي عهد بهذا الدستور - استثناء - إلى السلطة التشريعية ، كان هذا القانون باطلاً من الناحية الدستورية لخروجه عن طبيعة التشريع ومخالفته مبدأ الفصل بين السلطات وقد تكسائر الغلبة الكبرى المرحوم الأستاذ الدكتور السنهوري بالشرح والتفصيل لمقصودتي العموم والتجرد اللذين يتميز بهما التشريع في بحثه لقيم عن مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية فقال : ومعنى أن التشريع قاعدة عامة هو أنه لا يميز بين حالة فردية وحالة فردية أخرى مما يدخل في نطاق تطبيقه ، بل يطبق على جميع الحالات الفردية المتماثلة التي تصدر من نظام لها على السواء وهو بهذا المعنى يحقق فكرة المساواة ، ومعنى أنه قاعدة

(١) من ذلك ما أسنده الدستور القديم إلى المحكمة الدستورية العليا من ولاية في تفسير النصوص التشريعية ( المادة ١٧٥ هـ ) فهذا الاختصاص يلزم على كل من جهة تشريعية ما يدخل بحسب الأصل في المهمة التشريعية التي يتولاهما السلطة التشريعية .

(٢) يراجع بحث الأستاذ الدكتور عبد الرزاق السنهوري القياس إليه فيما سبق وبراجع المؤلفات المبينة في المجال للعلوم القانونية منها : نظرية القانون للدكتور عبد الفتاح عبد السلام والمجلد للعلوم القانونية للدكتور محمد علي إسماعيل ومحمود أبو ولية ومبادئ العلوم القانونية للدكتور محمد علي عرفة .



مجردة انه لا يوضع لحالة فردية بالذات ، بل يصدر مجردا ليطلق على طائفة من الحالات الفردية فلا يستنفذ غرضه بمجرد تطبيقه على حالة منها ، وهو بهذا المعنى ينفي فكرة التحيز . ويلاحظ ان التشريع يحكم انه قاعدة عامة ، يكون باعادة مجردة فضة للتجرد فرع عن صفة العموم . وعلتان للصفتان أو الخصيصتان - العموم والتجرد - هما للامتنان تضيفان على التشريع ما يمتاز به من القدوة على حماية الحقوق . ويقول اسمان في هذا المعنى - ان الذى يسبغ على التشريع ميزته في حماية الحقوق هو طبيعته ذاتها ، فهو لا يقرر شيئا لمصلحة فردية بل يتوخى مصلحة الجميع ولا يضع قاعدة لفرد بالذات بل يضعها لجميع الناس وفي وقائع مستقبلية وعلى جميع دائم ، فالتشريع اذا لم يكن عاما مجردا بل قصد الى حالة فردية بالذات ، فقد طبعة للتشريع وكان باطلا من الناحية الدستورية والحق ان فكرة العموم والتجرد التي تنطوى عليها طبيعة التشريع هي الاساس الذى تقوم عليه الحماية المستمدة من القانون فحق بفضل ما ينطوى عليه من عموم وتجرد لتحقيقا علميا مبدءا سيادة القانون .

على ان هناك بعض حالات قد تثير النقاش وطالة النظر في مدى انطواء القانون على صفتي العموم والتجرد ، فنظروا الى مجال تطبيق القانون من حيث عدد مرات التطبيق والزمان أو المكان أو الأشخاص أو الوقائع وقد عرض الفقيه الكبير مسحة للحالات ، وابدى رأيه فيها على النحو التالي :

١ - فلا يمنع التشريع من ان يكون عاما مجردا الا يطبق بالفعل الا مرة واحدة فقد يحدث ان يصدر تشريع عام مجرد يجرى تطبيقه مرة واحدة على حالة فردية واحدة ثم يلغى تشريعا قبل ان يتكرر تطبيقه على حالات فردية اخرى فمادام التشريع كان وقت صدوره عاما مجردا ومعدا للتطبيق على جميع الحالات الفردية التي تدخل في نطاق تطبيقه فان صفتي العموم والتجرد تبقيان له حتى ولو لم يطبق بالفعل الا مرة واحدة لا العبارة بالتأبيلية للتطبيق لا بالتطبيق الفعلي .

كذلك لا يمنع التشريع من ان يكون عاما مجردا انه يطبق على فرد واحد مادام قبله لان يتكرر تطبيقه على كل فرد يخلفه ، فالتشريع الخاص بوراثة العرش لا يطبق في وقت معين الا على فرد واحد هو من يرث العرش ولكنه يصعد التطبيق على جميع من يرثون العرش دون خسر متعاقبين واحدا بعد الآخر كذلك يكون عاما مجردا تشريع صدر لحاسبة شخص بالذات لصفات تميزه مادام هذا التشريع يطبق على كل شخص مثله .

٢ - ولا يمنع التشريع من ان يكون عاما مجردا ان يكون تشريعا مؤقتا بسدة محددة واكثر ما يكون ذلك في الاحكام الوقفية والاحكام الانتقالية التي تختتم بها عادة التشريعات الهامة ، وكذلك التشريعات التي تقضد ان يكون تطبيقها في خلال وقت معين كالتشريعات التي تصدر اثناء الحرب وتحدد لها مدة معينة أو ينص فيها على ان تبقى الى انتهاء الحرب ، فمادام التشريع يطبق طرال المدة المحددة على جميع الحالات الفردية التي تدخل في نطاق تطبيقه دون تمييز بين حالة وأخرى وما دام لا يقصد الى حالة فردية بالذات من هذه الحالات فهو عام مجرد ولو عن المدة المحددة التي يطبق فيها .



كذلك قد يكون التشريع محدوداً لا بالنسبة للزمان بل بالنسبة إلى المكان فيطبق على جميع الحالات العادية المحصورة في هذا المكان دون تمييز بين حالة وأخرى ودون قصد إلى حالة فردية بالذات . مثال ذلك القوانين التي تخصص مناطق زراعية معينة لزراعة أصناف محددة من النباتات .

٣ - ولا يمنع التشريع أن يكون عاماً مجرداً أن يكون نطائجه محصوراً في وظائفه محدودة من الأشخاص أو الوقائع مادام لا يميز في هذه الوظائف المحددة بين شخص وشخص أو بين واقعه وواقعه ، وما دألم لا يقصد به أن يطبق على شخص معين أو على واقعه بالذات ، فهو عام مجرد في حدود هذه الوظائف المحددة من الأشخاص أو للوقائع .

المهم ألا يميز التشريع بين شخص وشخص أو بين واقعه وواقعه ولا يقصد إلى شخص معين أو إلى واقعه بالذات ، فهذا هو الذي جعل التشريع عاماً مجرداً حتى لو لم يعد للتطبيق إلا على طائفة محدودة من الأشخاص أو للوقائع (١) .

وقد ضرب الفقيه الفرنسي ديجي الأمثال لتشريعات تصدت إلى حالات فردية واعتبرها باطلة دستورياً .

١ - تشريع صدر في فرنسا بتاريخ ١٣/٧/١٩٠٦ يقضى بإعادة ضابطة بذاتها لاسمه بيكار من الاستبعاد إلى الخدمة وبترقيته .

٢ - تشريع ثان صدر في فرنسا في اليوم ذاته بترقية الضابط دوفيس استثناء من أحكام المادة ١٠/٣/١٨٨٠ .

٣ - تشريع ثالث صدر في فرنسا بتاريخ ٩/٧/١٩٠٧ يقضى بتصريح مجندي ١٩٠٢ قبل الميعاد القانوني باستثناء مجندي الفقرة السابعة عشرة من امرق للشاة الذين لم يطعموا الأولم التي صدرت لهم في ٢١/٦/١٩٠٧ من منتصف الليل إلى ظهر ذلك اليوم . يبدو أن نقيتها المصرى وإن كان قد اتحد في الرأي على أن التشريعين الأولين ليسا إلا قرارين لرحبين لفقدانها صفتي المصوم والتجرد إلا إنه رأى في التشريع الثالث ما يفتقر عليه حسانتين للخصيصتين وإن كان لا يطبق إلا على طائفة محدودة من الأشخاص هم الذين لم يطعموا الأولم في يوم ٢١ يونيو سنة ١٩٠٧ مادام للتشريع لا يميز في التطبيق بين شخص وآخر من هؤلاء الأشخاص وما دام لا يقصد إلى شخص منهم بالذات وإن كان قد غلب على هذا التشريع أنه منوط على انحراف في استعمال السلطة لأنه يخضع عقوبة متقدمة لا يملك توقيعها إلا مجلس عسكري .

(١) قضت المحكمة العليا بأن عدم التامسة التشريعية لا يثنى لاعتراك حكمها إلى جميع المواطنين على التام الخلق والتبطل على كل ما يصدر عنهم من الأعمال بل هو يقرره بمجرد انتهاء التخصيص وذلك بأن يسن الشارع قاعدة مجردة عن الاستثناء يشخص معين أو واقعة معينة بالذات ، وحكمها السائر في النعمى الدستورية رغم أنه لتلك ٣ ق بطنية ١٩ يناير سنة ١٩٧٤ مشنوع من مجموعة الحكماء الدستورية الجزء الأول ، قاعدة رقم مارس ١٩٨٤ .



وبتطبيق ما تقدم على القانون رقم ١٢٥ المعلن عليه في الدعوى المائلة نرى في هذا القانون حسبما يدل عليه بوضوح نص المادة الأولى منه وما تقطع به وتؤكد هذه الأعمال التفسيرية لهذا القانون على ما سبق إيراده تفصيلا — أن حكم المادة الأولى منه مقصد به أشخاص محدون ومعيون بصفاتهم يضمهم تشكيل نقابي وحيد وقد وضع هذا الحكم لحالاتهم خصيصا وبالأذات ، ويقصد القضاء للطعن الأول بصفته نقابية للمحامين وبأى أعضاء مجلس النقابة العامة ( الحاليين ) عن مناصبهم للنقابة لما نسب اليهم من وقائع وأما مجلس الشعب كإلية لادانتهم والأعمال التحضيرية السابقة لهذا القانون تؤكد بما لا يدع مجالا لى شك هذا المقصد للواضح ، يدل على ذلك ما سجلته في تقريرها لجنة تقصى الحقائق التي شكلها مجلس الشعب استجابة لرسالة السيد رئيس الجمهورية السابق والتي طلب فيها إلى المجلس « أن يتولى التحقيق ، فيما نسب إلى مجلس نقابة المحامين من مخالفات مسككية » وأعلن الحقائق على الشعب ، وقد انتهت اللجنة ضمن النتائج التي خلصت إليها في تقريرها « أنه قد ثبت لديها لحليل الفاعل سائر الوقائع التي أوردها رسالة السيد رئيس الجمهورية في حق مجلس نقابة المحامين وأن التجاوزات التي ارتكبتها مجلس النقابة الحالي هي من الجسامة بحيث أصبحت تشكل خروجاً على الصالح العام وخروجاً على قيم المجتمع وتقاليدته فوق أنها تصيب مصالح المحامين وتباينهم بإبلاغ الأضرار .. الأمر الذي يؤكد أن تقرير حكم المادة الأولى من القانون المعلن فيه قصد به تشكيل قانوني معين بذاته ومحصور في أشخاص محددين بصفاتهم من النقيب وأعضاء مجلس نقابة المحامين الذي كان قائما وتذاك ، وقد صدر هذا الحكم مقصورا عليهم وحدهم ولا يمتد إلى من سواهم مما يطبع هذا الحكم بطابع الذاتية والتخصيص ويفقده صفتي العموم والتجرد ، وننتفى عنه تبعاً لذلك طبيعة التشريع وخصائصه وينحصر به إلى مرتبة الأعمال الإدارية الفرعية التي تخرج عن ولاية مجلس الشعب طبقاً لأحكام الدستور ، مما يضم هذا الحكم بعدم الدستورية لمخالفته مبدأ الفصل بين السلطات ولا حجة فيما تمسكت به الحكومة في دفاعها عن أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على الأخذ بالمعيار الشكلي في شأن التفرقة بين العمل التشريعي والعمل الإداري ، فلا مبرر بأن يكون للقانون غير مطوع على قاعدة عامة مجردة لأنه يكفي من ناحية الشكل أن يكون صادراً وفقاً للجراءات الدستورية المتبعة بالنسبة لسائر القوانين ، ذلك أن استمرار القضاء الإداري على الأخذ بالمعيار الشكلي كان في مجال تحديد اختصاصه الولائي الذي يخرج من نطاقه المعلن في القوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية ، فصور قرار من السلطة التنفيذية أيضاً كانت طبيعته ، أي سواء كان قراراً فرعياً أو قراراً لائياً يجعله قابلاً للطعن بالألغاء أمام القضاء الإداري ، كما أن صدور قانون عن السلطة التشريعية أيضاً كانت طبيعته — أي سواء عملاً تشريعياً ينفذ على قواعد عامة مجردة أو كان عملاً إدارياً بطبيعته مصدر في شكل قانون يجعله خارجاً عن ولاية القضاء الإداري وإحكام القضاء الإداري قطعة في الدلالة على هذا البني — فقد تبي بأن « يتطرح النزاع في شأن التفرقة بين العمل التشريعي الذي هو معني عن الألغاء والعمل الإداري القابل للألغاء هو الخيار الذي يؤخذ به هو المعيار الموضوعي أو المعيار الشكلي ؟ وما من شك في أن قضاء هذه المحكمة ( محكمة القضاء الإداري ) قد جرى بإفراد على الأخذ بالمعيار الشكلي فمحذور



قرار من السلطة التنفيذية أيا كانت طبيعته يجعله قابلا للظن بالإنشاء كأي قرار إداري (١).

أما في مجال الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، فينبغي في شأن التفرة بين العمل التشريعي الذي تختص به السلطة التشريعية وبين العمل الإداري الذي يخرج عن ولايتها طبقا لمبدأ الفصل بين السلطات الأخذ بالمعيار الموضوعي ، فهذا المعيار هو الذي يقتضيه في هذا المجال (٢) فمصدر العمل في صورة قواعد عامة مجردة يجعله بإخلا في اختصاص السلطة التشريعية طبقا لأحكام الدستور ، أما إذا لم يكن عاما مجردا بل قصد به حالة أو حالات فردية معينة بغاوتها ، زابله طبيعة العمل التشريعي وكان إداريا بطبيعته ووقع مخالفا للدستور ولا يغير شيئا من بطلان العمل الإداري دستوريا في هذه الحالة أن يصدر العمل في صورة عمل إداري أو أن يصدر في شكل قانون فهو باطل في الحالتين على السواء (٣) وذلك ما لم يكن من الأعمال الإدارية التي استند عليها الدستور للسلطة التشريعية بنص صريح فيه استثناء من مبدأ الفصل بين السلطات والقول بغير ذلك يسلب الرقابة القضائية على دستورية القوانين طابع الجدية ويجعلها أمرا صوريا في كل الحالات التي تعتدى فيها السلطة التشريعية على مبدأ الفصل بين السلطات وتجاوز الاختصاص التشريعي المقرر لها طبقا للدستور إلى أعمال إدارية بطبيعتها لا تدخل في اختصاصها الاستثنائي المحدد في الدستور على سبيل الحصر ، إذ يتعين على المحكمة الدستورية العليا - فيما لو أخذ بالمعيار الشكلي وفي الظن للدستور في كل هذه الحالات دون أن تجري عليها أية رقابة حقيقية للترابا بالشكل التشريعي الذي صدر به العمل المطعون فيه ، الأمر الذي يصبح معه التزام المعيار الشكلي وسيلة طبيعية في يد الشارع كما أراد الاعتداء على اختصاص السلطات التنفيذية والقضائية خلافا لما يقتضيه به مبدأ الفصل بين السلطات وفي ذلك ما فيه من الخروج للسافر على أحكام الدستور وأعداد للقيم الحقيقية للقيود والمبادئ الدستورية ، والشارع في مأمن به من الرقابة القضائية تحت ستار أشكال وأوصاف غير حقيقية - وتلقيا لهذه المخاطر التي تنهدد بمبدأ الدستور وتخل بمبدأ التزام كل سلطة من السلطات العامة لحود وطبيعتها الدستورية - تعين الأخذ بالمعيار الموضوعي لبيان الحدود الفاصلة بين العمل التشريعي الداخل في اختصاص السلطة التشريعية والعمل الإداري الخارج عن ولايتها طبقا لمبدأ الفصل بين السلطات .

كما لا يعترض على ما تقدم بمقوله أن الحكم القانوني الذي تضمنته المادة الأولى من القانون المطعون فيه أن لم يكن عملا تشريعيًا يدخل في الوظيفة التشريعية لمجلس الشعب وكان عملا إداريا بطبيعته فإنه يدخل مع ذلك في اختصاص هذا المجلس طبقا لما تقتضيه المادة ٨٦ من الدستور باعتباره عملا من أعمال الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية وذلك أن الرقابة التي يمارسها مجلس الشعب طبقا لنص المادة المذكورة يقتصر في أعمال السلطة التنفيذية دون غيرها

(١) ولحكم القضاء الإداري منتقرة على هذا المبدأ - يراجع علي سبيل أمثال - مجموعة أحكام محكمة القضاء الإداري - السنة العاشرة ص ١٠٠٠ وص ١٨٢٥ - مجموعة أحكام المحكمة الإدارية العليا - السنة العاشرة ص ٩٠١ .

(٢) يراجع المحرم الكتور المنعوى المشار إليه لها سبق ص ٤٠ .  
(٣) يراجع البحث السابق ص ٢٦ .



من افعال الاشخاص الاعتبارية الاخرى العامة أو الخاصة ونص المادة ٨٦ من الدستور ووضح وصريح في الدلالة على هذا المعنى لاذ يجرى النص بالآتي :

« يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للحولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للحولة ، كما يمارس الرقابة على افعال السلطة التنفيذية وذلك على الوجه المبين في الدستور ، وللرأي المراجع (١) فقط وقضاء ان الانتخابات المهنية ومنها نقابة المحامين تعتبر اشخاصا اعتبارية عامة مستقلة ولا تدخل في حلول السلطة التنفيذية بالمعنى المقصود دستوريا في هذا الشأن ولا يغير من الامر شيئا ما نص عليه المادة ١٣١ من الدستور من أن :

« لمجلس الشعب ان يكون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط اشهرى المصالح الادارية أو المؤسسات العامة أو أى جهاز تنفيذى أو ادارى أو أى مشروع من المشروعات العامة وذلك من أجل تقصى الحقائق ، وابلاغ المجلس بحقيقة الاوضاع المالية أو الاقتصادية أو اجراء تحقيقات فى أى موضوع يتعلق بعمل من الاعمال السابقة ... »

لذا يقتصر هذا النص على تحديد المجال الذى تباشر فيه لجان تقصى الحقائق مهمتها وبيان الجهات التى تتولى للجان فحص انشطتها من أجل تقصى الحقائق فيها وابلاغ المجلس بحقيقة الاوضاع المالية أو الادارية أو الاقتصادية أو اجزاء تحقيقات فى أى موضوع يتعلق بعمل من هذه الاعمال وذلك توطئة لاستجماع البيانات والمعلومات والعناصر اللازمة لمعالجتها بالملاحق المناسب الذى يتفق مع وظيفة المجلس الاصلية كسلطة تشريعية تتولى سلطة التشريع فى الحولة بوضع قواعد عامة مجردة عن الاعتداد بحالة فردية محددة أو بواقعة معينة بذاتها ، ولا تباشر عملا آخر ذا طبيعة ادارية الا فى الحالات المنصوص عليها فى الدستور على سبيل الحصر وللتحديد ، فلكل من نصى المادتين ٨٦ و ١٣١ من الدستور مجاله الخاص به ، ولو أراد الشارع الدستورى بسط رقابة السلطة التشريعية على جهات اخرى غير الجهات الدخلة فى بنين السلطة التنفيذية لما اعززه النص على ذلك صراحة فى المادة ٨٦ من الدستور .

واينما فيما سبق ان حكم المادة الاولى من القانون المطعون فيه تزيله طبيعة التشريع باعتباره قاعدة عامة مجردة ، ويعتبر من أجل ذلك مخالفا للدستور لخروجه عن اختصاص مجلس الشعب ، وتعارضه مع مبدأ الفصل بين

(١) يراجع مبادئ القانون الادارى المصرى المبرين الدكتور سليمان الطيارى - الطبعة الرابعة من ٤٠٩ وما بعدها .

ومبادئ القانون الادارى الدكتور توفيق شحاته - الطبعة الاولى من ١٥٥ وما بعدها ويراجع حكم محكمة القضاء الادارى الصادر فى الدعوى رقم ٥٠٤ لسنة ٢ ق بجلسته ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ منشور فى مجموعة احكامها من السنة الثامنة قاعدة رقم ٧١ و ٣٢١ وحكمها الصادر فى الدعوى رقم ٣٦٦ لسنة ٧ ق بجلسته ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٧ منشور فى مجموعة احكامها من السنة الحادية عشر المصد الاول - قاعدة رقم ١٢٢ ص ١٧٩ .

ويراجع حكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى الطعن رقم ٨٠١ لسنة ٨ ق بجلسته ٢٧ مارس سنة ١٩٦٢ منشور فى مجموعة احكامها من السنة الحادية عشرة قاعدة رقم ٧٢ و ٨٢٤ .



السلطات ، وهو من المبادئ الاساسية التي يقوم عليها بنيان الدستور المصري وبالإضافة الى ذلك فان تقرير هذا الحكم يخرج عن ولاية المجلس التشريعية من زاوية أخرى ، لانه الواضح بجلاء من الاعمال التحضيرية للقانون المطعون فيه ان السبب الدافع لهذا القانون والباث الحقيقى على إصداره ينحصر فيما نسب الى مجلس نقابة المحامين من امور وصفتها رسالة السيد رئيس الجمهورية بانها : تشكل خروجاً نابهاً على الاجماع للوطنى المثل خلال التفوات الدستورية السليمة ، فضلاً عن انه يعتبر انتهاكاً لحدود التفويض للنقابة وتحدياً لجماع المحامين التى أعلنت رفضها لهذه التصرفات واستنكارها لاستغلال اسمها فى اعمال تسيء الى للوطن الحبيب \* \* \*

ووصفتها لجنة تصدى الحقائق فى ختام تقريرها المقدم لمجلس الشعب بانها « تجاوزات من الجسامة بحيث أصبحت تشكل خطورة على الصالح العام وخروجاً على ثميم المجتمع وتقاليد فوق انها تصيب المحامين ونقابتهم بابلغ الاضرار \* \* » ، وانها تزلب الراى العام على مناهضة المؤسسات الدستورية ، ولذا كانت لجنة تقضى الحقائق قد انتهت الى ثبوت تلك للتجاوزات فى حق مجلس نقابة المحامين وأبرزت المذكورة الايضاحية للقانون المطعون فيه ان هذا الامر يستوجب انتهاء مدة المجلس الحالى وتوقيبه ، وصدر القانون المطعون فيه اثر ذلك وبسببه متضمناً النص فى مادته الاولى على انتهاء مدة عضوية نقيب المحامين وأعضاء مجلس للنقابة العامة ، فان المشرع يكون بهذا النص قد انحراف عن مجال التشريع وغايته التى تستهدف تنظيم الاوضاع والتركز القانونية بقواعد عامة مجردة ينقضى عنها الذاتية والتخصيص ويتحقق بها المساواة امام القانون الى مجال للتأليم والعقاب بعمل قصد به حالة خاصة ترتبط بوقائع محددة بذاتها ويقتصر حكمه على اشخاص معينين بصفاتهم وهو مما يخرج بغير شك عن ولاية السلطة التشريعية التى يقتصر اختصاصها فى هذا الشأن على وضع القواعد العامة التى تنظم التجريم والعقاب ، اما تطبيق هذه للقواعد وانزال حكمها على الحالات الفردية ، فهو امر لا تملكه السلطة التشريعية ولا يدخل فى وظائفها المقررة فى الدستور ، ولنفسا يدخل فى اختصاص جهات أخرى قد تكون جهات ادارية تأديبية أو هيئات قضائية جنائية أو سياسية تبعاً لما قد تطلو عليه المخالفة المنسوبة من وصف تأديبى أو جريمة جنائية أو تهمة سياسية .

وأياً كان الامر فى مدى ثبوت الامور المنسوبة الى مجلس النقابة المنحل وأياً كانت اوصافها للقانونية وسواء كانت تشكل أو لا تشكل مخالفات تأديبية أو جرائم جنائية أو سياسية ، فان اليت فى كل هذه المسائل والمحاسبة عنها عند ثبوتها تأديبياً أو جنائياً أو بالتدابير السياسية ، المناسبة كل ذلك يخرج قطعاً عن ولاية مجلس الشعب كسلطة تشريعية تمارس سلطة التشريع فى السدولة ويدخل فى اختصاص الجهات التى اولاهما الدستور أو القانون سلطة نظرها والبت فيها على مقتضى القواعد العامة المنظمة للتأليم والعقاب .

ولذا كان نص المادة الاولى من القانون المطعون فيه قد شاب عيب عدم الدستورية ووقع مخالفاً للدستور لاسباب المتقدمة وكانت نصوص القانون المشار اليه ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً لا يقبل الفصل أو التجزئة وكان عدم دستورية المادة الاولى منه - لهذا السبب - يستتبع عدم دستورية للقانون المطعون فيه



يرمته ا فان هذا القانون قد جاء مخالفا للدستور ايضا فيما تضمنته المادة الثانية منه قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ من تحويل وزير العدل سلطة تشكيل مجلس مؤقت النقابة بقرار ينفرد باصداره ولا يشترك فيه احدا سواء ، لان حكم هذا النص - وكما ذهب الى ذلك الفقهاء بحق - يتعارض بلا ريب مع حكم الفقرة الاولى من المادة ٥٦ من الدستور التي تقضى بان « انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى حق يكفله القانون » . ولا معنى لهذا النص الا ان يكون الشارع الدستورى قد اراد ان يكون لاعضاء النقابات والاتحادات رأى فى اختيار اعضاء الاجهزة القيادية التي تمثل هذه النقابات والاتحادات وتقوم بإدارة شؤنها وتصريف امورها نيابة عنهم ، فحرية اعضاء النقابات فى اختيار تشكيلاتهم النقابية هو المعنى الذى قصد اليه الدستور بالنص على ان يكون انشاء النقابات على اساس ديمقراطى اذ لا معنى للديمقراطية اذ لم يكن لسوى الشان فى اختيار ممثلهم ، تلك الحرية التي ترمى اليها الديمقراطية اذ لم يكن لسوى الشان فى اختيار ممثلهم ، تلك الحرية التي ترمى اليها الديمقراطية فى تشكيل قانونى يقوم ببنائه على الاساس الديمقراطى طبقا لما تستهدفه الديمقراطية بحسب معناها المستفاد من جماع نصوص الدستور المصرى الذى يقوم نظامه على اساس اشتراكى ديمقراطى يستهدف فيما يستهدف كفاية حرية الرأى للمواطنين ( المادة ٢٧ من الدستور ) وبغير هذا المعنى يكون النص فى المادة ٥٦ من الدستور على ان يكون :

« انشاء للنقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى » . عبا ينزه عنه الشارع الدستورى فاذا كانت المادة الثانية من القانون المطعون فيه قبل وبعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ، بما حوله لوزير العدل من سلطة فى تشكيل مؤقت لاعضاء النقابة وانفراده باختياره اعضائه من بين اعضاء النقابة ، انطوت بحكم اللزوم على حرمان اعضاء الهيئة انفسهم من الحرية فى اختيار اعضاء ذلك المجلس المؤقت ، فانها تكون بذلك قد اخلت بالاساس الديمقراطى الذى اوجب الدستور ان يقوم عليه انشاء النقابات والاتحادات وسما به الى مرتبة الحقوق العامة التي يكفلها القانون وتكون المادة المذكورة بذلك قد جاء نصها فى هذا الخصوص مخالفا لاحكام الدستور .

وحيث انه قد اتضح مما تقدم ان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الملغى فيه مخالف للدستور للاسباب والاسباب المتقدمة ، والتي نرى فيها ما يكتفى لدفعه بمعجم الدستورية ، ومن ثم لا نرى ثمة ما يدعو الى مناقشة باقى الحجج التي ارتكن اليها المدعون للتخليل على عدم دستوريتها وبناء على ذلك .

### نرى

( الحكم : أولا ) بعدم اختصاص المحكمة بالنظر فى مدى دستورية :

١ - رسالة السيد رئيس الجمهورية السابق الى مجلس الشعب بطلب التحقيق فى الامور التي نصت الى مجلس نقابة المحامين .



٢ - قرار مجلس الشعب الصادر بجلنة ١٢ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة تقصى الحقائق فى موضوع الرسالة المشار إليها \*

٣ (ثانيا) بقبول الدعوى فيما عدا ذلك من طلبات وفى الموضوع بجمع دستورية لقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين \*

(ثالثا) بالازلم للحكومة بالمصروفات \*

للمستشار

محمد كمال مخلوف

للسوفى

بالحكمة الدستورية العليا



دكتور محمد عصفور  
محام  
٩ شارع عرابي القاهرة  
ت : ٧٤٨٨٩٥

## الحكمة الدستورية العليا

### مذكرة بدفاع

الاستاذ / احمد الخواجه وآخرين بصفتهم ... طاعين

ضد

رئاسة الجمهورية وآخرين ... مطعون ضدهم

في الطعن رقم ... لسنة ... ق

المحدد للنطق بالحكم فيه جلسة ١٩٨٢/٥/٢١ م

### الطلبات

نرجو الحكم :

اصليا - بالطلبات المرفوعة بها الدعوى مع عدم الالتفات الى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ فيما يوضحه غير مؤثر في الخصومة الدستورية القائمة .

واحتياطية - نرجو الحكم بالطلبات المرفوعة بها الدعوى بالإضافة الى الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ فيما لو اعتبر محصنا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ( معدلا بالقانون رقم ... لسنة ... ) وذلك مع اللزم المطعون ضدهم بالضرورات ومقتبل اتساع الحيلة .



**الطبيعة القانونية والدستورية للخصومة :**

**الدستورية ليس من شأنها إغفال التصرف السياسي بوصفه باعثا على التصرف المظنون فيه :**

من الضروري للغاية \* حتى تكون الرؤية واضحة تماما أمام الجميع أن هذه الخصومة القضائية والمطروحة على المحكمة الدستورية ، خصومة قانونية دستورية ، وهي بهذا الوصف وحده ، يمكن أن تطرح على القضاء للفصل فيها \* غير أن هذه الطبيعة القانونية والدستورية لهذه الخصومة لا يجوز أبدا أن - تحجب عنا جميعا للنزاع نفسه ، لما لهذه الطبيعة من آثار حاسمة في تقدير التصرف التشريعي المظنون فيه والحكم عليه \* فما من شك في أن القانون المظنون فيه يحكم دستوريته فقد صدر ببواعث سياسية ، ولأنه قد سبقته إجراءات شاذة داخل مجلس الشعب لا يمثل لها في تاريخ حياتنا السياسية في مصر ، وأن هذه الرغبة السياسية الجامعة (الفتنة) بعنف من جانب للدولة غير مسبوق ) قد تبعت في تلك الإجراءات التي سبقت إصدار القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ( والتي اسمتها هيئة الموضوعين بالأعمال التحضيرية للقانون ) ، والتي تمثلت في اتهام وجهة السيد رئيس الجمهورية الراحل ، وفي تحقيق أجرته لجنة تحقيق برلمانية ، ثم إدانة من مجلس الشعب الذي جمل من نفسه سلطة قضاء تحكم بالادانة ، وأخيرا يصدر هذا الحكم القضائي العجيب في شكل تشريع \*

هذه الحقائق الصارخة والتي كانت موضوعا لظن الطعن أمام القضاء الإداري في أول دعوى رفعها المدعون برقم ٥٥٠ ق ٥٥٠ أدت بالمدعين إلى أن يطعنوا في هذه التصرفات جميعا سواء رسالة رئيس الجمهورية الراحل ، أو تقرير لجنة التحقيق أو قرار مجلس الشعب وميولا إلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ نفسه بوصفه في الحقيقة قرارا إداريا يحل بطريق التزيف للطابع التشريعي ، ثم قرار السيد وزير العمل بتشكيل مجلس نقابة مؤقت \*

هذه التصرفات كلها تشريعية كانت أو إدارية كانت محل ظن في أول دعوى وبغض النظر عن التعديلات التي تناولت القانون رقم ١٢٥/١٩٨١ ، أو القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت والتي توهمت الحكومة أنها تؤثر على أي نحو في الدعوى الموضوعية أو تخصيصها \* هذه التصرفات لا تزال كلها محل ظن ، وما أحوالت محكمة القضاء الإداري إلى المحكمة الدستورية العليا سوى الظن في القانون رقم ١٢٥/١٩٨١ ، أما التصرفات والقرارات الأخرى فإن محكمة القضاء الإداري لم تختص فيها بعد ، ولا تزال مطروحة عليها ، منتظرة حكم هيئة المحكمة المؤقتة في دستورية القانون المظنون فيه \* ولهذا السبب طلبت هيئة الموضوعين في تقريرها الحكم بعدم قبول الدعوى في الظن الذي يوجهه سواء إلى رسالة السيد رئيس الجمهورية السابق أو إلى تقرير لجنة التحقيق \* هذه حقيقة عامة لابد من إبرازها لأنها تكشف عن مخالفات الحكومة في دفاعها \*

فقد كان عجيبا أن تدعي الحكومة أن الظن الأصلي المتصور أمام القضاء الإداري قد انحصر في القانون رقم ١٢٥/١٩٨١ وفي القرار الصادر بالاستناد إليه وأنه طالما قد عدل تشريعا وإداريا وأخيرا أصدر القانون ١٧/١٩٨٣ فقد انتقضت الدعوى الأصلية وأنه لا يغير من ذلك الظن في القرار الثاني أو المطالبة بالتعويض !



**صعود قانون جديد بتنظيم مهنة المحاماة \***  
**وهل هو خاتمة المطاف في حرب تشنهها**  
**الحكومة على إحدى المهن الحرة ؟**

ان الحكومة في مسلكها هذا الاخير كشفت للقناع عن هذه المشروعية او سيادة القانون المدعاة مبداً مرشداً لها في ادارة شئون البلاد والعباد ... فالحرب التي بدأت بشنها منذ بدايات سنة ١٩٨١ على مجلس نقابة المحامين هو عنف غير مشروع مارسه سلطه الدولة وهو من قبيل الارهاب بالقانون ، اى ان لا يكون القانون مقياساً للعدالة في التنظيم ولما يكون اداة ، مسخرة للظلم حتى اذا رفض المظلوم ان تعنف به الدولة ولجا الى القضاء ، لم يتقبل نظام الحكم السابق ابداً ان يكون طرفاً في قضية تطرح عليكم لانه كان مصمماً منذ البداية على ان يستخدم سلطاته في تصفية من يعدم خصومة السياسيين : ففى المجال السياسى العام استغل المادة ٧٤ من الدستور في مذبة سبتمبر ١٩٨١ ، وهو عدوان ، خطير بالانقلاب الدستوري سجنته محكمة القضاء الادلى بشدة \*

امسا في مجال التقنين ، فقد اراد ان يسخر مجلسه التشريعى في للتصفية القانونية للقضايا العامة المطروحة ... وتحت هذا الوهم الاخير تصور مجلس الشعب انه يستطيع ان يحصن اعتداءاته على الحرية النقابية ونقابة المحامين ، بالاسراع في اصدار القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم مهنة المحاماة \*

وهذا الذى قام به مجلس الشعب - بمناقشة مشروع قانون وضعه احد اعضاء الحزب الحاكم ، وللسرعة الهائلة والانهاء من اقرار ما يزيد عن مئتين مادة في اقل من اربعة ايام وقيل نظر هذا الملن .

هذا الذى قام به مجلس الشعب مأساة متعمدة للوجوه \*

واحد وجوها انه ينبىء عن لحد في الخصومة لا معنى له ... اذ اى ينطق من ديمقراطى او غير ديمقراطى يسمح للسلطة التشريعية ان تستغل موقعها السامى في السحولة او ان تسمح للسلطة التنفيذية ان تستغل هذا الموقع السامى والوظيفة التشريعية الرفيمة لى تشن حربا - لا تكافؤ فيها - على احدى النقابات المهنية او على بعض قياداته في مهنة ما ... ؟

ووجه ثان للمأساة ان تصرف السلطة التشريعية مظهر من مظاهر عذور القوة او نزع السلطة المطلقة فمن المؤسف ان بعض اعضاء هذه الهيئة في التقنين تستطيع ان تصفى القضايا والمنازعات بجرة قلم وهذه الجرة عنا هي مجرد اجتماع يعقده اعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم ، ويكتمل به للصاب القانونى ، للتصويت على تشريع منظم اقدم مهنة حرة في مصر ، دون ان يكون المشروع صادرا عن الحكومة ( بوصفها الداعية لكافة المرافق في الدولة ) ، بالتعاون مع اصحاب الشأن انفسهم اللذين يراد تنظيم مهنتهم بمعرفة جهد فرد او خمسة ينتهون الى الحزب الحاكم وبياعت حزبي شجيد هو الانتقام من مجلس نقابة تجرا ذرفع امره الى القضاء طالبا اداة عدوان لا مثيل له في التاريخ ... !



أو ليس من الغريب أن يكون دفاع الحكومة أمام هيئة المفوضين في الخصومة الدستورية القائمة دفاعاً عن تصرف السيد رئيس للجمهورية السابق وعن مجلس للشعب أن هذا للتدخل الجائر في شئون المحامين هو أمر طبيعي تعليمه للواجبات الملغاة على الحكومة في تنظيم المرافق العامة .

إن الحكومة تقول في دفاعها عن القانون رقم ٢٥ لسنة ٨١ مستندة إلى قضاء في المحكمة الإدارية العليا أنه صدر على سند من أحكام الدستور ذلك أن تنظيم المدن الحرة هو من صميم اختصاص الدولة بوصفها تامة على المصالح والمرافق العامة فإذا ما رأت أن تتخلى عن هذا الأمر لأعضاء المهنة أنفسهم لاتهم أقدار عليه من تخويلهم نصيباً من السلطة العامة يستعينون به على تلبية رسالتهم . فان ذلك لا يغير من التكييف القانوني لهذه المدن بوصفها مرافق عامة . وقد رأت الدولة استخدامها لحقها في الإشراف على مهنة المحاماة وتحقيقها للمصالح العام إعادة تنظيم موقف المحاماة وذلك ما عدا مشروع قانون للمحاماة . ص ٣٤ فهل يفوت الحكومة أن مهنة المحاماة منظمة بالفعل بقانون مضى عليه ما يقرب من خمسة عشر عاماً ؟ وإنما حصنت النوايا لما اتخذ للصدام بين رئيس السابق ونقابة المحامين مناسبة للتعديلات الجوهرية التي أريد بها القضاء على التنظيم للنقابي ؟

وهل فات الحكومة ما هو أخطر من هذا كله ، أن تنظيم مهنة المحاماة على النحو الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ٨٣ لم يصدر عن الحكومة صاحبة الولاية والصفة في تنظيم المرافق العامة أو ما في حكمها ، وإنما صدر عن بضعة أفراد هم أعضاء في الحزب الحاكم وبيوعات حزبية ولتقامية ؟

وهذا وجه وإن للمساءلة التي تندد لبشع وجوه المساءلة ، لأنها تفضح قصد التحدى والامتهان لسلطة القضاء .

إن الإصرار والعجلة في إصدار قانون باعادة تنظيم مهنة المحاماة قبل نظر طعن مجلس النقابة يشكل في حقيقته ما اصطلاح على تسميته في القضاء الانجلوسكسوني بجريمة احتقار المحكمة . غير أن ما يفيد من حساسية الاستهتان الذي يعنله القانون الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، أن جريمة احتقار المحكمة يتكون ركنها المادي من تصرف فردي يصيب محكمة أو قاضياً باذى معنوي .

أما ما فعله مجلس الشعب فهو أخطر من هذا بكثير . أنه تصرف جماعي صادر عن أعضاء الهيئة التشريعية ، بقصد لمتهان السلطة القضائية كلها .

وإذا كان يحدث في بعض الدول أن يتدخل المشرع بصورة نادرة للغاية - في عمل القضاء وفي صدد بعض القضايا المطروحة أو التي حكم فيها على نحو معين . فان هذا التدخل مضمون ومناهض للدستور . وهو قد ينفذ سياسياً في تلك الدول التي لا يوجد فيها قضاء دستوري لاعتبارات تمتص بعض المصالح القومية .

والامر عندنا مختلف تماماً . ذلك أنه إذا كان تدخل المشرع قد تم بمناسبة خصومة مطروحة على القضاء للدستوري ، فان هذا التدخل يعتبر أجسم صورة من صور



الاعتداء لان الخصومة الدستورية ليست خصومة عادية ، وإنما هي خصومة موضوعها قانون أو عمل تشريعي متهم بعدم الدستورية ، فهي إذن خصومة قومية وليست فردية ، عامة وليست خاصة ، ومحاولة صد القضاء الدستوري عن الفصل فيها بقانون هي في حد ذاتها اعتداء منكر على حق الأمة كلها في أدلة قانون غير دستوري ، وسلك مشرع منحرف ..

وهي كذلك اعتداء على سلطة القضاء الدستوري وكرامته ، وتنطوي على معنى التحدي له في أن يحاول بسط حمايته على المواطنين والشرعية الدستورية من خلال الرقابة التي كفلت له بنص الدستور .

إن الطعن بعدم دستورية قانون ما لا يعني منحصب أن هناك قانوناً يحاكم لزام القضاء الدستوري بتهمة ارتكابه جريمة مخالفة للدستور وإنما يعني هذا الطعن كذلك ، أن المشرع متهم بانتهاك الدستور ، ولذلك فإن إصدار المشرع على المعنى في المخالفة أو تحصين تصرف غير المشروع ، لا يمكن أن يعني أقل من قدرة المتهم على طرد قاضيه من منصة القضاء !

### حقيقة الصلات بين الخصومة الدستورية وبين الخصومة العادية والتي يطلق عليها خطا الخصومة الأصلية .

في تلك النظم القانونية التي يكون فيها الطعن بعدم دستورية قانون ما بطريق الدفع وليس بطريق الدعوى الأصلية ، يثور التساؤل عن طبيعة تلك الخصومة الدستورية ، وبصفة خاصة ما هي طبيعة الصلات التي تربطها بالدعوى التي يطلق عليها عادة اسم الدعوى الأصلية ؟

هل تتحدد شرعية الدعوى الدستورية بمدى شرعية للدعوى الأصلية أو بعبارة أدق .

هل يشترط لقبول الدعوى الدستورية أن تكون للدعوى المبتدأة التي أشارت المسألة الدستورية . مقبولة أو سليمة . وهل تمتد ولاية المحكمة الدستورية لكي تتحقق من هذه المسألة ؟

وسؤال آخر أكثر أهمية هو إلى أي حد تتأثر للخصومة الدستورية بما يصيب الخصومة العادية ؟ وفي عبارة أخرى هل تتمتع الخصومة الدستورية بالاستقلال عن الخصومة العادية إلا أنها مجرد خصومة فرعية يسمح بها للفصل في مسألة أولية فتظل خصومة هامشية وتابعية ؟

عن الدفع بعدم قبول الدعوى :

تكاد ترد الحكومة في مذكرتها المقامة لجلسة ١٩٨٣/٤/٢ ما سبق لها أن ضمنت في مذكرات سابقة سواء في هذا الطعن أو في غيره من الطعون ، وهو الربط بين



للخصومة الدستورية وبين الدعوى الموضوعية بطريقة شاذة ان لم تجل من الخصومة الدستورية فرعا أو تابعا للدعوى الموضوعية ( وهو ما لم تفلح فيه الحكومة رغم كل مجهود ونها منذ انشاء المحكمة العليا ) ، فانها تؤدي الى أن تكون المحكمة الدستورية العليا ساحة القضاء التي يقضى فيها باختصاص أو عدم اختصاص محكمة الموضوع بنظر الدعوى الاصلية أو قبول هذه الدعوى أو عدم قبولها ؛ ولهذا كان غريها أن تدفع الحكومة للخصومة الدستورية لابعدم قبولها استنادا الى عدم قبول أو عدم اختصاص موجه الى الدعوى الموضوعية لا يوجد الى هذه الدعوى الموضوعية وامام قاضيه ، وانما يوجه الى المحكمة للدستورية للعليا للفصل فيه !

وهذا الخطأ الشديد بين جهات القضاء غير جائز وخصوصا بعد أن خفلتضاؤكم المستقر الحكومة في مسامحا للثبوت الى هذا التهورين الشديد من شأن الخصومة الدستورية بل ومن شأن تميزكم عن السلطة القضائية العسادية بنص دستوري قاطع لم يعد يسمح للحكومة بالاستمرار في تصوريكم وكأنكم ميثسة تابعة لاية جهة قضاء تتلكدون بأى عوار يصيب الدعوى الموضوعية .

ومن الملفت للنظر ان الحكومة قد اوردت بعض احكامكم التى تلتزم فيها :

ولئن كانت الدعوى للدستورية لا ترفع الا بطريق الرفع الذى يثار امام محكمة الموضوع ، الا انها متى رفعت الى المحكمة العليا فانها تستقل عن دعوى الموضوع لانها تتلج موضوعا مقيرا لموضوع الدعوى الاصلية .

د الحكم في الدعوى رقم ٨ لسنة ١ ق دستورية ج ١ ص ٩٢ .

وهو ما تقرر في حكم سابق صادر بجلسة ١٦/٤/١٩٧٢ جاء فيه :

د ان الدعوى للدستورية قائمة بذاتها وتختلف موضوعا عن الدعوى الاصلية

( الحكم في الدعوى رقم ١١ لسنة ١ ق دستورية ج ١ ص ٨٠ ) .

وكان طبيعيا وقد انتهت محكمتنا العليا الى هذا للتكييف الصحيح للخصومة الدستورية في وضعها القانونى بالنسبة للدعوى الموضوعية ، ان ترتب النتيجة الحتمية لذلك وهى انه يستحيل ان تكون المحكمة الدستورية العليا جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع ، او ان تدعى للفصل في امور تمس موضوع الدعوى المطروحة على قاضيه حتى لو تعلق هذا الامر بما تسميه الحكومة الاختصاص المطلق بالنظام العام ؛ ولهذا السبب قضت محكمتنا العليا منذ سنة ١٩٧٢ بان : « المحكمة العليا ليست جهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع وانما هى جهة ذات اختصاص اصيل حدده قانون انشائها ومن ثم تكون محكمة الموضوع - دون المحكمة العليا - صاحبة الولاية في الفصل » ( في المدعى بعدم الاختصاص المتصل بموضوع الدعوى ) .

الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨ لسنة ١ ق دستورية بجلسة ١٦/٥/١٩٧٢ م

ومع كل هذا للوضوح في الاصول للراصة في شأن استقلال القضاء الدستوري والخصومة الدستورية وعدم تلزمها من جهة بما يصيب الدعوى .



الموضوعية ، وكذلك عدم تدخل القضاء الدستوري فيما قد يثار من دقوس توجه الى هذه الدعوى ٠٠ مع كل هذا الوضع نجد أن الحكومة في مذكراتها تؤسس دفعها بعدم قبول الدعوى للدستورية على دفع موجهة الى اختصاص محكمة الموضوع ! ! فتدعى الدعوى للدستورية الرامنة في حقيقتها قد ساقته الى ساحة المحكمة الدستورية بفكر الارضاع التي رسمها القانون ولذلك تكون غير مقبولة أو تقول الحكومة في ذلك كلاما غريبيا غالية الغرامة . . . . اذ تزعم أن النزاع من مبدئه كان طعنا على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بعدم الدستورية ، وأنه قد انحصر في ذلك ٠٠ ولم يمس قرار السيد وزير العدل رقم ٨١/٢٥٥٥ من قريب أو بعيد سواء باعتباره قرارا ادائيا أو تنفيذيا ؛ ( ص ٣ من المذكرة ) وتمضى الحكومة في هذا التلجى فتقول :

واذا سمحت المحكمة الموضوعية للمدعين برفع الدعوى الدستورية الطعن على القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بعدم الدستورية في ذات الطروح فيه القانون نفسه محلا للمحكمة الموضوعية ، فلها تكون قد اعتبرت نفسها مختصة بنظر هذا القانون موضوعا - كما اعتبرت المحكمة الدستورية مختصة بنظره كذلك وهو ما لا يستقيم « ص ٤ من مذكرة الحكومة » .

في مدى ولاية القضاء الدستوري .

في شأن قانونية اتصال الخصومة الدستورية .

على أنه لا يفوتنا ان ننبه الحكومة الى أن الدفع بعدم قبول الدعوى الدستورية استنادا الى عوار يصيب الدعوى ويطلب من القضاء الدستوري ترتيب الجزاء عليه ، كان يمكن جدلا أن يثار في ظل القانون القديم رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨

بانشاء المحكمة لطبعا حيث كان اتصال الخصومة للدستورية بالقضاء الدستوري مفصورا على أطراف دعوى موضوعية مرفوعة أمام جهة من جهات القضاء .

فربما جاز تصور شعبة متصل باختصاص جهة القضاء بالدعوى الموضوعية أو بقبول هذه الدعوى - ومع ذلك فقد رأينا أن قضاءكم المستقر بفصل فصلا تماما بين الخصومة الدستورية والدعوى الموضوعية التي اثرت فيها المسألة الدستورية ، ويرتب على ذلك عدم اعتباركم جهة طعن أو مراجعة للقاضي في شأن ما يمكن أن يوجه من دفع ضد الدعوى الموضوعية .

غير أن التعديل التشريعي الجوهري في شأن اتصال الخصومة الدستورية بقضاءكم بالقانون رقم ٠٠٠ سنة ١٩٧ ، جعل الخوض في هذه المسألة عديم الجدوى . . لان المسألة الدستورية لم تعد ملكا لأطراف المازعة وحدهم وإنما صار في الامكان إثارة المسألة الدستورية من القضاء أو أية جهة ذات اختصاص قضائي وهذا يعني أنه لم يعد يشترط ابداً وجود دعوى متوافقة مشروط القبول أو حتى الاختصاص ، وإنما يكفي أن يثور أي نزاع له طابع قضائي ، فتصدر



الجهة المكلفة بغض هذا النزاع قرارا بالاحالة الى المحكمة الدستورية ، وتتصلل المحكمة بهذا النزاع بقرار بالاحالة لا يمكن أن تنشر في شأنه كل هذه الأدفوع التي تنبئها الحكومة بمناسبة او غير مناسبة وهذا يعني ببساطة شديدة أن المشرع في قانون انشاء المحكمة الدستورية العليا اخذا بما جرى عليه النظام الدستوري الايطالي - قد ادار التوسعة في مجال الاتصال بالمحكمة الدستورية العليا ، حتى يفوض الأفراد بهذا الطريق ليس أمام القضاء والجهات ذات الاختصاص القضائي عن الدعوى الاصلية التي ترفع مباشرة أمام القضاء .

واذا كان لا يجوز أن تثير الحكومة أى اعتراض في شأن شرعية أو سلامة اتصال الخصومة الدستورية في حالة صدور قرار تلقائي من محكمة أو جهة ذات اختصاص قضائي بحالة المنازعة الدستورية ، فإنه لا يكون مقصورا أبداً أن يتغير الوضع في حالة تكليف طرف من أطراف الدعوى الموضوعية أو المنازعة القانونية بأن يرفع الخصومة الدستورية الى قضائها المختص . واتصى ما ينطاب في هذه الحالة هو توافر الشروط والتزام القواعد الاجرائية النصوص عليها في قانون المحكمة الدستورية العليا في شأن للخصومة الدستورية وأوضاعها ، ولا يجوز أبداً للحكومة أن تتنازع على أى وجه فيما سبق هذه الخصومة من إجراءات أو اتصال بالدعوى الموضوعية من عوار .

أما ما ادعته الحكومة من أنه كان يتعين على المحكمة الموضوعية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى التي تزعم الحكومة أنها انضمت على القانون ذاته ولم تمس القرار للوزارى رقم ٢٥٥٥ لسنة ٨١ فهو قول ظاهر الفساد والتجنى حسيما أوضحناه .

وأما ادعاء الحكومة أن المحكمة الموضوعية سمحت للمدعين بدفع الدعوى الدستورية بالطن على القانون ١٢٥ سنة ٨١ بعدم الدستورية في ذات الوقت المطروح فيه القانون نفسه محلا للمحكمة الموضوعية . وانها تكون بذلك قد اعتبرت نفسها مختصة بنظر هذا القانون موضوعا .

فهو مغالطة دستورية ما كان يجوز للحكومة أن تلجأ اليها لانها لا يظهرها بحسب مظهر المجترئة على الحق ، ولكنها تظهرها كذلك بمظهر التناقض الصارخ والا فكيف يفسر تصرف القضاء الادارى ( باحالة الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ) بأنه يعنى أنها اعتبرت نفسها مختصة بنظر هذا القانون موضوعا باى منطوق يعتبر قرار محكمة القضاء الادارى بتعين الفصل في المطالبات المرفوعة بها الدعوى على صدور حكم من القضاء الدستوري في شأن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وينسب الى محكمة الموضوع أنها تعتبر نفسها مختصة بنظر هذا القانون موضوعا !

وبعد ان نزعنا التنازع عن هذه المغالطات نستطيع ان نبين فساد ما ذهبت اليه للحكومة في دفاعها ( ص ٣ من المذكرة ) من أنه اذا كان يقال



« ان المحكمة الدستورية للطا ايمست ؤهة طعن بالنسبة الى محكمة الموضوع ، فشرط ذلك ان يكون موضوع الدعوى الموضوعية مفايرا لموضوع الدعوى الدستورية ، اما اذا كان موضوع الدعوى الدستورية هو ذلك الدعوى الموضوعية ، كما هو الحال في النزاع المائل اذ يتهدد الموضوع في الدعوين الموضوعية والدستورية حيث يتهدل في القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، فان الدعوى تكون مرفوعة بغير الطريق القانوني ».

ومن الغريب ان تدعى الحكومة ذلك وهي تشيد بعد عدة سطور فقط ( ص ، من مذكرتها ) ان المدعين اقاموا الدعوى الموضوعية واقتصروا في طلباتهم على تنفيذ القانون رقم ١٢٥ سنة ١٩٨١ والقرار الوزاري التنفيذي رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ ! \* فبماذا نسمي اقوال الحكومة المعلقة على هذه الفقرة \*

فليس صحيحا انن لحداد الدعوين الموضوعية والدستورية في موضوعهما وانه اذا كان المدعون قد ضمنوا اءد طلباتهم في دعوى الالغاء للطن الى القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بوصفه ( حسب طبيعته الحقيقية وموضوعه ) قرارا اداريا وان اتخذ شكل القانون ، فقد كان ذلك اءد للطلبات وليس كل الطلبات التي اتصلت اتصالا سليما وقانونيا بالقضاء الاداري ومن بينها قرارات رئيس الدولة ومجلس الشعب ووزير المءل فضلا عن ان كل ما تمنع فيه جهات القضاء ( غير القضاء الدستوري ) من الخوض فيه ، هو التعرض لدستورية القوانين الذي صار من اءخصاص القضاء الدستوري وحده \* وهو امر التزمته محكمة القضاء الاداري في هذا النزاع ، اما تكليف هذا القانون نفسه وما اذا كان في حقيقته تشريعا ام قرارا اداريا ، ام قرارا قضائيا \* فهي مسألة لا تدخل في نطاق الامور المخطورة على المءكم العادية ، والامور المخطورة على القضاء الدستوري \*

**الصااا بين الخصومة الدستورية والدعوى الاصلية :**

**في النظام الايطالي : اءرى الراجع في الفقه \***

ان للخصومة الدستورية بطريق فرعي وجهين او طبيعة مزدوجة \*

فهنالك من ؤهة تاكيد لامتقال الخصومة الدستورية عن الدعوى الموضوعية ار الاصلية على الرغم من قيام رابطة وثيقة بينها - ومن مظاهر هذا الاستقال لمان استمرار الخصومة للدستورية حتى نهايتها لو انقضت الدعوى الاصلية لاء سبب \*

**ومن الشراح :**

من يؤكد استقال لدعوى الدستورية لستقالا تاما وقد ذهب في هذا الراى الى اقصى نتائجها \*

غير ان بعض الشراح يضعون في الاعتبار ان الخصومة الدستورية تتولد عن دعوى قائمة - تتصارع فيها مصالح محددة - وهي وان كانت تنفصل عنها بمجرد



ان تصير في طريقها غير انفصالا تفقد ابداً بانها الخصومة الدستورية وان كان يجب ان يود - قاضي الدعوى الاصلية - التي اوقفت الاساس الفاعل لتقضائه ، الا ان هذه الخصومة الدستورية تستهدف - في نفس الوقت - غايةا اخرى لانها تتطوى على مصلحة اكبر ( وهي المصلحة العامة التي يهتمها احترام الشرعية الدستورية ) يجب ان يضاف اليه او هي بالاحرى يجب ان نطو على غايتها الاصلية . ويتبين ذلك من عدم استطاعة طرق الدعوى الاصلية للتصرف فيها ، كما وان حكم المحكمة الدستورية يمكن ان لا يكون له اي نفع اذا انقضت هذه الاخرة لاي سبب من الاسباب .

يراجع في هذا الشأن مقال

في مجلة القانون العام والعلوم السياسية :

**لها في نظامنا القضائي :** فكتيرا ما ألت الحكومة في مذكراتها المقدمة الى محكمتنا العليا على تبني وجهة نظرها مؤداهما تبعية الخصومة الدستورية تبعية مطلقة للدعوى الاصلية على نحو لا يجعل للخصومة الدستورية اي كيان او استقلال وقد نظرت الحكومة في هذا الشأن تطرفا شديدا ادى مما الى ان ترتب على هذه التبعية التي فرضتها على الخصومة الدستورية .

**نتائج في غاية الشذوذ منها على سبيل المثال لا الحصر :**

اولا - اوضحت الحكومة في مذكراتها ان قانون المحكمة العليا قد أخذ برقابة دستورية للقوانين بطريق الدفع لا الدعوى الاصلية ، فالطلب الذي تفصل فيه المحكمة العليا لا يدعو ان يكون منازعة ذاتية وليس اختصاصا لذات القانون ( ١٩ ) ومن ثم فعلا يتعدى اثر الحكم الى القانون ذاته ( ١٩ ) ويتفرع من ذلك انه كلما تجدد النزاع يتصل بوقائع مماثلة لما صدر فيه حكم سابق من المحكمة العليا في شأن دستورية نص او حكم وارء - بمقتضى معنى . فان الامر يستلزم من الخصم الذي يتمسك بالدفع ان يدفع به امام المحكمة التي تنظر النزاع ومقتضى النص المادة ١/٤ من قانون المحكمة العليا ( في هذا الوقت ) فاذا لم يلجأ صاحب المصلحة في الدفع الى ابدائه فان محكمة الموضوع تفصل في المنازعة المطروحة عليها وفقا لنص القانون الذي يحكم وقائعه دون نظر الى ما قد يكون للمحكمة العليا من قضاء سابق في شأن دستورية هذا النص القانوني بالنسبة لدعوى او نزاع مماثل وانه اذا لم يلجأ صاحب المصلحة في الدفع الى ابدائه لمصلحة الموضوع ، فان عليها ان تفصل في المنازعة المطروحة امامها ومقتضى النص القانون الذي يحكم وقائعه دون نظر الى ما قد يتطلب عليه من عيب عدم الدستورية - بل دون نظر الى ما قد يكون للمحكمة العليا من قضاء سابق في شأن دستورية هذا النص القانوني بالنسبة لدعوى او نزاع آخر مماثل ( ١٩ ) ومن ثم فان الطلب الذي تفصل فيه المحكمة العليا في هذا الخصوص انها يمثل دفعا فرعيا في دعوى منظورة امام احدى جهات القضاء ( ١٩ ) .



ثانيا - من بين ما تقدمته الحكومة على تبعية الخصومة الدستورية للدعوى القضائية ادعاء الحكومة انه من حقها التشكيك في شروط قبول الدعوى الاصلية واختصاص المحكمة الموضوعية ابتداء بنظر الدعوى الاصلية ، فتوافر عناصر قبول الدعوى الاصلية امام القضاء وشروط اختصاص هذا القضاء بالمنازعة الاصلية مسألتان يجب لهما التصدى أصم القضاء الدستوري ! ! . وفي هذا تقول الحكومة : - انه يتعين لقبول الطلب المتعلق بالدستورية قانون ما امام المحكمة العليا ان يكون الدفع بعدم الدستورية منتجا في ذات الدعوى - أو المنازعة التي تنظرها جهات القضاء التي أثير امامها الدافع ابتداء - وبعبارة أخرى بان تكون للدافع مصلحة في ابداء هذا الدفع أو الطلب . وذلك حتى يتحقق شرط - المصلحة في الطلب الذي هو أساس قبول أى ادعاء أو دفع أمام القضاء وإذا كان من الحتم أن يكون الدفع المبدى بعدم الدستورية منتجا في موضوع الدعوى أو النزاع - الاصلى المروى أمام إحدى جهات القضاء فانه يتعين لذلك .

١ - أن تكون المحكمة التي تنظر النزاع مختصة ابتداء بنظره .

وايضا أن تكون قد توفرت للدعوى الاصلية عناصر قبولها امام القضاء لان الفصل في مآتين المسألتين يجب أن يسبق التصدى للقضاء في موضوع الدعوى .

وتقول الحكومة انه من المقرر أن مسألة اختصاص جهة القضاء أو المحكمة التي يرفع اليها النزاع بنظره ولائيا انما هي من المسائل المتعلقة بالنظام العام ويتفرع عن ذلك انه على المحكمة العليا وهي بصدد بحث قبول الطلب بعدم الدستورية أن تتحقق من اختصاص جهة القضاء أو المحكمة المنظور امامها الدعوى الاصلية ، فإذا ما تبينت - المحكمة العليا عدم اختصاصها فان الطلب المطروح امامها بعدم الدستورية غير مقبول لا من الفصل في الدفع موضوع الطلب في مثل هذه الحالة لا يكون منتجا للفصل في رفض الدعوى الاصلية ، طالما ان جهة القضاء التي تنظر الدعوى لا ولاية لها في الفصل فيها وبالتالي لا تلك التصدى لموضوعها . وإذا كان الدفع بعدم اختصاص جهة القضاء، التي تنظر النزاع الاصلى ولائيا بنظره ( وهو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ) فان على المحكمة العليا أن تقطع باختصاص تلك الجهة أو بعدم اختصاصها ، اذا دفع بذلك امامها ولو لم يكن هذا الدفع قد أبدى في الدعوى الاصلية بل ان على المحكمة العليا ان تصدى لهذه المسألة من تلقاء نفسها حتى تنتهي وجه قبول الطلب بعدم الدستورية وذلك بان يثبت لديها بان الدفع موضوع الطلب انما هو منتج في الدعوى الاصلية ! .

وهذا الدفع التلقيدى لدى الحكومة قد كررته في الخصومة الدستورية القائمة مدعيه ان الطعن موجه في القضاء الادارى الى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ والقرار الادارى المنفذ له ( والذي يعد في نظرها مجرد عمل مادي ! ) ، وهو بالالتص خص محكمة القضاء الادارى بنظره اصلا ، وان الوضع لم يتغير بصور القانون المعدل للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وقرار وزارى آخر بإعادة تشكيل مجلس نقابة محامين مؤقتة ! وائسنا في حاجة الى بيان فساد هذا النظر بعد ان اضطر قضاؤكم على اعفاء الخصومة الدستورية خصومة مستقلة ، بالإضافة الى انه ليس من السانخ قانونا ان يطالب



منكم ان تجردوا على استقلال الجهات القضائية المنظورة امامها الدعوى الاصلية ، وان تفصلوا في الاختصاص والقبول ! .

ان الدفع بعدم اختصاص المحكمة التي تنظر أصل النزاع وكذلك باقى الدفوع الموجهة الى الدعوى الاصلية يجب ان يقدم اليها ذاتها - وليس الى محكمة اخرى غيرها وان تفصل في فيه . انما لا يجوز - تحت اى فهم قانونى - ان يدفع بعدم اختصاص محكمة قضائية امام قضائكم التمييز . ذلك ان اللطن بعدم الدستورية خصوصية - متميزة ومستقلة تماما عن الخصومة الاصلية واثرها لا ينصرف الى الدعوى التي اثير بشأنها هذا الدفع بل ان الحكم الذى يصدر فيها ذو اثر عيني وذو حجية مطلقة بحيث بعدم القانون المطعون فيه لا بالنسبة ان تمسك بالدفع وحده ولكن بالنسبة للكافة .

ومن الغريب ان يقال بمثل هذا الدفاع الذى من شأنه ان تصدر المحكمة العليا حكما في مسألة لم تطرح بعد على المحكمة الاصلية او يكون قد طرح ورفض ومن شأن تدخل محكمتنا العليا في هذه الامور الاخلال بقواعد ترتيب القضاء والخروج بمحكمتنا العليا عن مجال نشاطها .

ان الحالة الوحيدة التي تختص فيها المحكمة العليا بالتصديق لمسألة الاختصاص هي حالة تنازع الاختصاص - اما في غير هذه الحالة فلا تعقيب لها على الاحكام لانها ليست مرحلة من مراحل التقاضي ولا هي درجة من درجاته وانما هي جمعة قضاء خاصة بهمسائل وودت على سبيل الحصر في الدستور وفي قانون انشائها .

واذا كان المشرع قد اخذ في مجال اللطن في دستورية القوانين بطريق الدفع - لا الدعوى المبتدأة - الا ان ذلك ليس معناه اعتبار الخصومة المنفردة امام المحكمة الدستورية العليا بصدد الدستورية امتدادا للخصومة الاصلية بل هي في حقيقتها دعوى منبت الصلة بالدعوى الاصلية . تختلف موضوعا وسببا وخصوصا عن الدعوى الاصلية فموضوعها النعى على قانون بمخالفة الدستور . وطلب الحكم بعدم الدستورية يفاير موضوع الدعوى الاصلية التي يكون موضوعها المطالبة بحق ما كما تختلف الخصومة الدستورية عن الخصومة الاصلية بسببا اذ تقوم على اساس مخالفة القانون لاحكام الدستور .

ومكذا تعتبر الخصومة التي يثيرها اللطن بعدم الدستورية خصومة مستقلة استقلالاً تاماً عن الخصومة في الدعوى الاصلية - ولا يفسر من ذلك اشتراط المشرع لتحريك الدعوى سابقة التمسك بالدفع بعدم الدستورية في دعوى منظورة . اذ ان هذا الشرط يتعلق باجراءات تحريك الدعوى ضمانا لجدية اللطن دون ان يؤدي الى اعتبار دعوى عدم الدستورية امتدادا للخصومة الاصلية . ومن ثم فان دعوى عدم الدستورية اذا تم تحريكها بالطريق الذى رسبه القانون . فانها تشر في طريقها الخاص غير متأثرة بما يجرى على الدعوى القضائية كما وانها لا بطلان من المحكمة الدستورية ان تراجع جهات القضاء في شأن طريقة اتصال للخصومة الدستورية بها .

وهذا هو ما يجب ان يترتب من نتائج على استقلال الخصومة الدستورية الذى اكدته محكمتنا الدستورية العليا بذ نساقتها الاولى .



## عدم تأثير الدستورية

## بما يصيب الدعوى الاصلية من عوارض :

ان الخصومة الدستورية خصومة ذات طبيعة خاصة ومتميزة . وهي خصومة خطيرة لانها تنصب على الشرعية الدستورية والتي تحاكم بمقتضاها افسوس اداة للتشريع وهي القانون واذا كان النظام قد حرص على ان يضيئ المجالات ويحدد المنافذ امام اتصال ميسر بالمحكمة الدستورية ( فحال المشرع بين المتقاضين وبسبب الالتجاء المباشر الى هذه المحكمة بدعوى اصلية ) . الا ان هذا التنظيم الضيق لا ينال من حقيقة عاية بتعدد ومؤكد في القضاء الدستوري الاجنبى ، وبالنسبة للخصومة الدستورية التي ترفع بطريق الدفع وليس بطريق الدعوى ، وهي ان هذه الخصومة حتى اذا ظهرت في شكل تبعى او فرعى ، فانها لا تتأثر البتة بما يجرى في الدعوى الاصلية وما قد يصيبها من انقضاء .

وعذا امر منطقي لان هذه الخصومة بمجرد اتصالها بالقضاء الدستوري الا تغدو قضيتها فردية عادية ، ولانما تغدو قضية قومية غير عادية ، لا لانها تنصب على قانون محسوب وانما لانها تتعلق بهدى التزام السلطة المشرعة لاحكام الدستور او خروجها عليها ، وهو امر تتأثر به وتتوقف عليه مصالح وحقوق كثيرة لابد وان تصان وان تحمي في وجه المشرع نفسه الذي يتوقع منه المدون .

ويقول الفقيه الايطالى : ان الصفة الموضوعية للمنازعة الدستورية تتمثل في ان الدعوى الدستورية يمكن ان تبضى حتى نهايتها ، حتى لو انقضت الدعوى الاصلية لاي سبب كما وان ايا من اطراف الخصومة الدستورية لا يخول اية سلطة على الدعوى ، وانما يتعين على المحكمة الدستورية ان تفصل في المسألة التي طرحها امر الاحالة دون ان يملك أى من طرفي الخصومة التغيير فيها « بحث في مجلة القانون العام والعلوم السياسية سنة ١٩٦٨ عدد يناير وفبراير ص ١٠٧ - ١٠ » .

ويؤكد الفقيه نفسه انه تقتزن بالصفة الموضوعية للخصومة الدستورية ، استقلالية كاملة لهذه الخصومة حتى لو كانت قد اتصلت بالمحكمة بطريق الدفع . ويقول في ذلك « ان الخصومة الدستورية اذ تتولد عن دعوى قائمة تتصلح فيها مصالح محددة فانها مع ذلك تنفصل عنها بمجرد ان تسير في طريقها دون ان تمقد ابدا غايتها الاصلية وهي انها مسخرة لخدمة الدعوى الاصلية » . الا انه لما كانت هذه الخصومة الدستورية تستدنف في نفس الوقت - غاية أخرى لانها تنطوى على مصلحة اكبر ( وهي المصلحة العامة التي يحققها احترام الشرعية الدستورية ) فانها يجب ( لوذا السبب ) ان تطو على غايتها الاصلية ويتبين ذلك من عدم استطاعة طرقي الدعوى الاصلية التصرف فيها ( المصدر السابق ص ١١٠ ) .

واذا كان هذا هو الاصل المقرر في شأن الخصومة الدستورية وعجز اطرافها عن التأثير فيها لانها وقد انعمت تصبح ملكا للمحكمة وحدها . فكيف يتصور ان يسمح للحكومة وهي طرف دائم في هذه الخصومة . ان تنهى الخصومة بمحض ادارتها بتشريع تصدره بتصوره انها بذلك تتخلص من محاكمة عادلة امام القضاء الدستوري .



### اتساع نطاق الخصومة الدستورية :

من المشكلات الدقيقة التي تعرض في القضاء الدستوري تحديد نطاق الخصومة الدستورية ولا يقتصر هذا التحديد على البحث في مدى التزام الطاعن بمرار الحائز الذي ينص بسدقة على القانون أو أجزاء أو نصوص القانون التي ينصب عليها الطعن . . . . . وإنما تدور الأمور في بعض الأحيان وخصوصا في حالتين :

**الحالة الأولى :** حيث يكون الفصل في دستورية القانون المطعون فيه غير مجدد بدون التعرض الى قانون آخر أو تصرفات تشريعية مرتبطة به .

**والحالة الثانية :** حيث يعقب صدور القانون المطعون فيه قوانين أخرى تقوم في وضعه أو تنهيه وتلغيه من الوجود .

فكيف تتصرف المحكمة الدستورية في الحالتين السابقتين .

وسواء أكانت الخصومة الدستورية مرفوعة بطريق الدعوى الأصلية أو الفرعية من القانون الإيطالي يوجب على المحكمة الدستورية أن تتقضى في حدود الطعن ( طبقا للبادة ٢٧ من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٧ ) فنصوص القانون المشار إليها في قرار الإحالة هي وحدها التي تكون موضوعا لحكم المحكمة ، ونصوص الدستور التي تثار الدستورية استنادا إليها هي التي تكون موضوع الحساب وهذه القاعدة التي تمثل صفة المبدأ .

تظهر منطقية تماما عندما تكون للخصومة الدستورية صفة قضائية وهذه هي الحالة الوحيدة التي تكون فيها الخصومة الدستورية مرفوعة بطريق الدعوى الأصلية . في حين أن تطبق هذه القاعدة على الخصومة الدستورية بطريق فرعي يبدو لنا مفضلا الرابطة الطبيعية والوظيفية التي تربطها بالدعوى الأصلية التي تولدت عنها ، فكل ما يتطلبه القانون الوضعي في الواقع هو أن المسئلة التي تكون موضوع حكم المحكمة - مع طبيعتها المجردة ذاتها - ترتبط مع ذلك بحالة واقعية ومحددة .

ومع ذلك فثم استثناء من المبدأ تحده المادة ٢٧ من قانون سنة ١٩٦٣ . وذلك عندما ترى المحكمة أن الطعن يقوم على أساس إذ تستطيع أن تمد حكمها إلى النصوص « التي تكون عدم شرعيتها الدستورية نتيجة للحكم الصادر » - وهو ما يعني أن - المحكمة تستطيع أن تقضى بعدم دستورية نصوص أخرى غير تلك التي طرحت عليها بسبب ارتباطها بتلك الطروحة . ويكون المشكله هي تحديد جو هذا الارتباط وقضاء المحكمة الدستورية في هذا الشأن متوازن نوعا . ففي مرحلة أولى طبقت المادة ٢٧ عندما كان يؤدي الحكم بالنقض بالنصوص المطعون فيها من غير وبالتالي من غير المجدي تطبيق نصوص معينة أخرى لها صفة تكديلية لتلك . وفي مرحلة تالية قضت المحكمة بعدم شرعية نصوص ، كالتى تسمى بمائل لتلك النصوص التي كانت تكون الموضوع الأول والأصلي لحكمها . ولكن حدث - على النقيض من ذلك - أن المحكمة وإن قضت بعدم دستورية نص يضع مبدءا عاما - لم تسر مقيدا توسيع نطاق حكمها



الى نصوص عديدة لتوصيلات جزئية متفرقة في التشريع تضع في التطبيق مبدأ المبدأ بالنسبة للموضوعات الخاصة للنانية . ( حكم المحكمة الدستورية في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦١ وتطبيق المحكمة الذي قضى بعدم دستورية قاعدة الذمسم وعارض او طالب في مادة الضرائب ولكن بالنسبة لنص وحيد في القانون قرر هذه القاعدة ، وكانت نتيجة ذلك ان النصوص الاخرى التي اعدت تأكيد نفس المبدأ بالنسبة لكل ضريبة خاصة على حدة قضى فيها على استقلال بعدم دستورتها تباعا عند التطبيق وأخرجت من نطاق التطبيق بمقتضى احكام لاحقة .

ولكن مبدأ تقييد المحكمة في حكمها بالظن المطروح عليها وجد في التطبيق بجانب الاستثناءات عدة تخفيفات ( تسامحات ) وتصحيحات لا يجوز الصمت اغفالها عنها .

فكثيرا ما فسرت المحكمة للدستورية بحرية معينة لمر الاحالة او الظن لكي تقيم هي بنفسها النطاق الصحيح للمسالة التي كان يجب ان تكون موضوع حكمها : وهي اذ فعلت ذلك قد اظهرت انها لم تعتبر نفسها مقيدة بشدة بالنصوص الشكلية - اى بالنصوص المشارة في الظن ولا بالحجج التي اثيرت في الظن وفي قرار الاحالة .

ومن جهة اخرى وبوجه اخص . وهي مسألة هامة لا ترى المحكمة الدستورية نفسها مقيدة بالتفسير الذى يطرحه قاضى الموضوع او الطاعن لنصوص القانون من جهة ولا للنصوص الدستورية من جهة اخرى ، وبالفعل فان توسعا لا حقا لسلطات الفصل من جانبها المحكمة فيما يجاوز الظن بتحقيق كذلك عندما تتصل الخصومة بالمحكمة - بطريق فرعى ومع ذلك نانه كمبدأ ليس هناك في هذه الحالة استثناء حقيقى من القاعدة ، لان - المحكمة تتصرف - في هذه الحالات - كما يفعل اى قاضى آخر يجب عليه ان يطبق قانونا يبدو وكأنه مشكوك في دستوريته . وهكذا تقوم دعوى دستورية مزدوجة ، ننهى كل منهما بحكم في المسالة المطروحة على التوالى بالطعنين الاول والثانى على التوالى .

في سلطة المحكمة الدستورية العليا في ان تشر

تلقائيا المنازعة الدستورية في اى نص في قانون

او لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها

وما هو جديد بالتنبيه ان المحكمة الدستورية الايطالية تخول نفسها السلطة في ان تشر تلقائيا المنازعة الدستورية في صدد دعوى مرفوعة امامها فعلا وذلك عند ممارسة اى اختصاص من اختصاصاتها ، تفعل المحكمة الدستورية الايطالية ذلك دون وجود نص تشريعى يجيز لها ذلك ، وعلى الرغم من ان هذه المحكمة مقيدة بما ورد في قرار الاحالة اليها تحديدا للنص التشريعى او القانون الذى



طعن بعدم دستوريته في الدعوى الأصلية أمام الجهة القضائية الأخرى .  
 ويجمع الفقه الإيطالي على أن ما تفعله المحكمة الدستورية لا يعتبر استثناءاً حقيقياً  
 من هذه القاعدة ، ذلك أن المحكمة في تصرفها الذي تقوم به إنما تنصرف كأي  
 قاضي آخر يطلب منه أن يطبق قانوناً يظهر له مشكوكاً في دستوريته . فيتصدى  
 له . ولتحقيقه أنه لا يوجد شذوذ في أن تثير المحكمة الدستورية في إيطاليا من  
 تلقاء نفسها الدفع بعدم الدستورية أو بمعنى أدق تثير هي من تلقاء نفسها  
 الشك في الدستورية لأنه ليس حقيقاً أن يقال أن المحكمة التي تختص بالدستورية  
 هي التي تثير دفعا ، وإنما إثارة الدفع يكون من أطراف الدعوى وليس من جهة  
 القضاء المختصة بنظر الدستورية .

ذلك أنه لا يجوز أن تحرم المحكمة الدستورية ! عندما تكون هناك منازعة  
 دستورية مطروحة عليها من الحق الذي خولته المحاكم العادية ، في إثارة المسألة  
 الدستورية من تلقاء نفسها .

وما كان الوضع في ظل القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ الصادر بإنشاء المحكمة  
 العليا يسمح بهذا الاجتهاد لأن هذا القانون لم يتضمن نصاً صريحاً في مسدده  
 المسألة هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإنه لم يكن يوجد في هذا القانون أيضاً نص يسمح  
 لجهات القضاء الأخرى أن تثير من تلقاء نفسها المسألة الدستورية ، ولذلك كان  
 يتشدد على أي - مجتهد أن يقول برأي يعطي المحكمة العليا الحق في إثارة المسألة  
 الدستورية في - صدد ما يعرض لها من قوانين أثناء نظر النص القانوني .  
 القانون المطعون بعدم دستوريته .

أما الآن فإنه في ظل القانون رقم ١٩٧٩/٤٨ بإصدار قانون المحكمة  
 الدستورية العليا فإن الوضع قد تغير تماماً ، ذلك أن المادة من هذا القانون  
 قد قننت بطريقة واضحة وقاطعة مع الأخذ بما جرى عليه قضاء المحكمة الدستورية  
 الإيطالية حيث نصت صراحة على أنه :

« يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضي بعدم دستورية أي نص في قانون  
 أو لائحة يعرض لها بجناسه ممارسة اختصاصها » .

والحكمة الدستورية العليا في ممارستها لهذا الحق ليست في حاجة إلى طلب  
 بالطعن يقدم إليها من أحد طرق الخصومة الدستورية ، وإنما هي تمارس هذا  
 الحق تلقائياً بدون طلب وبدون أي إجراءات .

وفي اعتقادي أنه لو لم يوجد هذا النص ، فإن استحداث القانون لحق  
 المحاكم في إثارة المسألة الدستورية من تلقاء نفسها وإحالتها إلى المحكمة الدستورية  
 بدون رسوم من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة السلبية ، على نحو ما استقر عليه  
 قضاء المحكمة الدستورية الإيطالية .



فصص المادة ٢٩ من القانون يحيد طريقتين لتحريك الرقابة القضائية على دستورية القوانين : احدهما عن طريق المحكمة التي تنظر النزاع الموضوعي والآخر عن طريق اطراف الخصومة الخاصة بهذا النزاع . اذ تجرى المادة على النحو التالي:

« تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي » .

اذا تراءى لاحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي اثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون او لائحة لازم الفصل في النزاع اوقفت الدعوى واحالت الاوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية من جهة .

واذا كان هذا هو الحق المسلم به للقضاء العادي في شأن دعوى مطروحة في ان يتم المسألة الدستورية بالنسبة للقانون المسند اليه المطالبة ، فانه من غير المقصود عقلا ان تحرم المحكمة الدستورية العليا ( وهي التي تختص وحدها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين ) بان لا يكون لها بالنسبة للخصومة الدستورية للمحاكم العادية في التصدى لدستورية القوانين التي تعرض لها بمناسبة ممارسة لاختصاصاتها ولهذا السبب كان التشريع المصري منطقيًا في تقنينه لقتضاء المحكمة الإيطالية الدستورية حتى يقطع دابر كل نزاع في هذا الشأن .

والنتيجة الحتمية لذلك هي انه اذا كانت الحكومة لا تسلم بمعنا بأنه لا أثر للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على الطعن الموجه الى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وان الالغاء التبريري لهذا القانون الاخير لا تنقضى به الخصومة الدستورية . فانه لاسند عندئذ من اعتبار الخصومة الدستورية والطعن بعدم الدستورية قائمين ومتجهين على الاقل الى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما يتضمنه هذا القانون من اقرار لشرعية الإشار التي ولدها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ في الماضي . وحجب المحكمة الدستورية عن ملاحظة القانون المتهم رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ م

وذلك لا يلجئنا الى توجيه الطاعن الدستورية الأخرى الكثيرة للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، والتي لا بد وان تشار في مناسبة أخرى عندما تحاول الحكومة وضع هذا القانون موضع التنفيذ . وهذا يعني في بساطة ان عدم الدستورية المشارة الآن على احد نصوصه التي تناولت القانون موضوع الخصومة الدستورية المطروحة بالفعل وفي حدود هذه الخصومة .



## الرقابة على دستورية القوانين تعنى

### الرقابة على ممارسة الوظيفة

### التشريعية في كلفة أشكالها وفي

### جيب الجبال :

لا خلاف بيننا وبين هيئة المفوضين حول عدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الصادر بحل مجلس نقابة المحامين ، ولقد فصلنا في عرضة الطعن وجدة عدم الدستورية على نحو مطابق لما جاء في عرضة دعوانا ومذكراتنا أمام محكمة القضاء الإداري في الدعوى المقامة ضد الطعون ضددم والتي أوقفت لاقامة هذا الطعن .

غير أننا نستأن هيئة المحكمة الموقرة في مخالفة هيئة المفوضين فيما انتقدت اليه من رأى أو توصية بعدم قبول الطعن في خطاب السيد رئيس الجمهورية السابق وكذلك القرارات الصادرة عن مجلس الشعب سواء بإحالة موضوع الخلاف بين نقابة المحامين ونظام الحكم السابق على لجنة تحقيق برلمانية ، أو اقرار هذه اللجنة المأيد بقرار مجلس الشعب فيما اسمى بإدانة بعض أعضاء مجلس النقابة نلقد ذهبت هيئة المفوضين في تقريرها الى ان نطاق الخصومة الدستورية يتحدد بقرار محكمة الموضوع وهي لم تشر الا الى هذا القانون غير انه يبدو أن هيئة المفوضين رغم بيدهما الى الاتصال الوثيق بين خطاب السيد / رئيس الجمهورية والقرارات البرلمانية التي اعقبته والتي توجت بالقانون المطون بعدم دستوريته ( وهو ما سمته الاعمال التحضيرية للقانون ) غير انها لم ترتب على هذه الصلة الوثيقة النتيجة الحقيقية لذلك وهي دخول هذه الاعمال التحضيرية في رقابة الدستورية بوصفها داخلة في الوظيفة التشريعية ولا يجوز ابدا الاخذ بتفسير ضيق وهو في لفظ القانون الوارد في تحديد اختصاص محكمة العليا . لان الاخذ بمثل هذا التفسير الشكلي والحرى للفظ القانون سوف يؤدي الى شل المحكمة الدستورية . . وتعطيل وظيفتها الرقابية ذلك ان اخراج - التصرفات الصادرة عن السلطة التنفيذية في اتصالها بالسلطة التشريعية وكذلك فان اسقاط الصفة التشريعية عن تلك التصرفات التي تصدر عن السلطة التشريعية ، من شأنه أن - يحصنها هذه التصرفات جيبا تحصينا مطلقا ضد اية رقابة قضائية ، سواء من جانب القضاء الإداري ( اذا اخذ برأى من ينكر عليها طبيعتها الحقيقية وهي انها قرارات ادارية ) . او من جانب القضاء الدستوري طالما انها لا تعتبر قوانين بالمعنى الجوفى .

وهذا يعنى ببساطة ان هذه القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية والحركة لنشاط تشريعي او برلماني وكذلك القرارات البرلمانية ( بكل ما تنطوي عليه من خطر ووجوه ) سوف تكون في وضع دستوري أقوى من القوانين ذاتها وهو أمر غير مقبول طالما أن نظامنا الدستوري والاصول الراسخة لقضائكم « تحظر » تحصين أى قرار ، وانه لايد وان يكون لكل خصومة قضائية الطبيعي . . . وفي بقينا ان الرقابة على دستورية القوانين لا يمكن أن تعنى مجرد الرقابة على نسوع وحيد من النصرفات الصادرة عن الهيئة التشريعية وانما لايد وان تفهم على انها



تتسع للرقابة على كافة أوجه نشاط السلطة التشريعية ، اى على الوظيفة التشريعية فانها في كافة مجالاتها وأشكالها . وهذا هو ما أخذ به القضاء الأمريكى .

يؤكد هذا النظر ، انه لو سلمنا بهذا التكيف الخطير - الذى اعتدته هيئة الموضين في شأن تصرفات السلطة التنفيذية وتبقى الصلة بالتشريع وكذلك القرارات البرلمانية ، كان ذلك سوف يؤدي فعلا الى ان تسلك السلطة التشريعية في تعاملها مع الافراد والجماعات بسلكا ملتويا ، يتجنب اصدار قانون بالرغبات او الاهداف التى تنفيها تلك السلطة ، وتكتفى السلطة في هذا الشأن باصدار قرارات برلمانية تحقق لها تلك الرغبات او الاهداف ، آمنة من أية رقابة ، وهى في نفس الوقت ما كانت لتستطيع ان تصدر القرارات الا في نطاق - الوظيفة التشريعية واستغلالا لها وانحرافا بها . وهذا يعنى ايضا ان الهيئة التشريعية تضع قواعد قانونية ملزمة دون تشريع ، وقد تكون هذه القواعد القانونية . ولسوف تكون دائما تكديسا للاستبداد او التسلط ، او الاعتداء على السلطة القضائية بالذات في ابلشع صور الاعتداء ونعنى بذلك اقامة الهيئة التشريعية نفسها جهة اتهم وتضام وتلقى التهم جزانا وتقوم هى بالتحقيق ، وتحاكم في قاعاتها غائبين عن المحاكمة ثم تصدر احكامها بالعقوبات التى تتراعى لها . ونضمن تنفيذ هذه الاحكام طالما انها لا تخضع في هذه التصرفات الطائشة كلها لاية رقابية !

وهذه النتائج كلها - وهى ليست افتراضية او نظرية - متحققة بالفعل في البدوى الطروحة فلقد شاء نظام الحكم السابق ان يجعل من اقتضاء المحاسبين وضرب نقابتهم « قضية برلمانية » يكون فيها مجلس الشعب - عن طريق هذا اسمه لجنة تحقيق او لجنة قضى حقائق - سلطة اتهام وسلطة تحقيق وسلطة قضاء . وبمد هذه المحاكمة الشاذة والمكررة اصدر قراره بالادانة ... ولو ان هذا الاعتداء المنكر لم يتوج بقانون ولو اننا اخذنا بمنطق هيئة المفوضين لما استطعنا المثل أمام هيئتك الموقرة . طالما ان هذه التصرفات الجائرة كلها ( التى لم تصدر الا استنادا للوظيفة التشريعية ) لا نخضع لرقابتكم !

ومن واجبا ان ننبه الى هذا الخطر . وقد اوضحنا في دفاعنا أساسا القضاء الإدارى لماذا أوقفت المحكمة الاتحادية العليا ( الأمريكية ) في وجه امثال هذه القرارات وخصوصا ما تعلق منها بلجان التحقيق هذه ، واعتبر هذه القرارات قرارات تشريعية خاضعة لرقابته بهذا الوصف .

وأهم ما يلاحظ في شأن استحداث القضاء الدستوري أنه عادة ما يتم عن طريق نص دستوري او نصوص دستورية ولا يكتفى في ذلك بتشريع عاды . وهذا امر طيبى لان للقضاء الدستوري انما ينشأ بفرض معين هو الرقابة على عمل الشرع وبسلطه ، ولهذا فانه ليس من المنطقى ان يترك للمشرع العادى امر خلق جهاز يراقبه صلاته ! ولئن شئت مصر - في فترة سابقة - عن هذا الطريق ، فانما كان ذلك في بداية تبنيها المحكمة العليا . ومع ذلك فان المشرع المنتخب ( وهو الذى يجرى التخوف منه ) لم يكن هو المنشئ للمحاكمة العليا ، وانما انشأها حاكم مطلق السلطة ويقره بقانون وفي ظل ظروف استثنائية لا تزال تطرق بعنف ذكرة القضاء فيما اسمى باعادة تنظيم القضاء .



داخل إطار النظام الدستوري ، يعد الاستقلال مكونا أساسيا في مفهوم العضو الدستوري وقد ورد في أقال الحكمة : أن عضوا دستوريا لا يمكن من وجهة نظر نظامية أو تنظيمية ، أن يجعل معتمدا على عضو دستوري آخر أو أن يخضع لفيه . فبالنسبة للهيئات الدستورية ، ومن الناحية الدستورية ، تترابط أو تتعاون مع بعضها ولا تقف من بعضها البعض في علاقة تبعية أو رئاسية ولذلك فإن محاولة غمسو دستوري أو مؤسسة دستورية ( التاتير في عضو دستوري آخر بطريقة أو أخرى أمر لا يتفق مع الدستور .



وفي ضوء هذا التحديد الدقيق للعلاقات التي يجب أن تقوم بين المؤسسات الدستورية بعضها البعض ، يجب أن يكيف تصرف السلطة التشريعية الأخرى متمثلة في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تكيفه الصحيح وهو أنه ليس مجدداً فاعل عضو دستوري في عضو دستوري آخر وإنما هو عدوان صارخ من جانب السلطين التشريعية والتنفيذية ( المشتركين ) وضع القانون واصداره ) على المحكمة الدستورية العليا بوصفها إحدى مؤسسات الدولة الدستورية بوصفها سلطة قضائية خاصة لا يجوز التدخل في شئون العدالة الدستورية التي ترعاها .

#### أوهام تبسدها حقائق وأصول قانونية هائلة :

إذا كان تصرف مجلس الشعب يمثل مأساة متعددة الوجوه الشائبة فإنه يبقى أن نؤكد أن حجم الآثار القانونية لهذه المأساة أضرار بكثير من كل ما نصدره بعض أعضاء مجلس الشعب حيث توهم أنه يمكن أن يفضي بتشريعات الخصومة المطروحة أمام هيئتك الموقرة وهو وهم زائف للأسباب الآتية :

( ١ ) أن الخصومة اتصلت بالمحكمة ، فهي لا يمكن أن تنقضي بغير أسباب لانقضاء القانونية والقررة في فقه الإجراءات ٠٠٠ ولا يمكن أن تنقضي بصدرين قانون خاص بها فإذا كان هناك تشريع قديم وكانت هناك خصومة دستورية قد انقضت في ظله طعنا في تصرف تشريعي تم في ظل هذا التشريع القديم فإن صدور تشريع جديد يحل محل التشريع القديم ، لا يمكن أن ينهى هذه الخصومة . . لان التشريع الجديد . يفرض دستورية - لا يصرى بأثر رجعي ، وهو بعمومه لأن المروض أنه يضع قواعد عامة بتنظيم المهنة ، لا يمكن أن ينظم أو يتناول شرعية التصرف التشريعي الخاص الذي يظل محكوماً بالتشريع السام القديم الذي صدر في ظله وتنافس شرعيته ودستوريته في ضوء القواعد القانونية التي كانت قائمة وقت صدوره .

( ب ) وحتى إذا جاز في الجدل أن يكون التشريع الجديد قد صدر بأثر رجعي ليحكم تصرفات قانونية سابقة على صدوره ، ومع التسليم بوجود نص خاص في قانون المحاماة الجديد قد عالج القانون موضوع هذه الخصومة الدستورية فإن يمثل هذا النص أو القانون لا يمكن أن تنقضي به الخصومة أو أن ينزعها من قاضيها :

فالتشريع أو النص الذي يصدر خصيصا لإنهاء خصومة دستورية - غير دستوري من حيث عدوانه على القضاء وتدخله في الفصل في خصومة مطروحة عليه ،

وهو غير دستوري كذلك من حيث أنه تشريع بحالة فردية يتناول في عدم دستوريته مع القانون نفسه موضوع الطعن - من حيث افتقاره إلى العموم والتجريد .

وحتى إذا عبر النص الوارد في التشريع الجديد بالنسبة للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بها يعدم السماع أو يحظر دفع الدعوى أو منع المحاكم على أي وجه من الفصل في نزاع أو نزاعات بعينها ، فإنه يكون - طبقا لمضامكم - المستقر - غير دستوري .



(ج) وبالإضافة الى ما تقدم فان الخصومة الدستورية اذا كانت حسب تصوير الحكومة في دفاعها خصومة فرعية - وبما كانت أترتب الى أن تكون نصلا في مسألة أولية .

وبغض النظر عن استقلالية المحكمة الدستورية العليا تكاملا عن - القضاء العادي ، فان هذا الأخير يظل متصلا بالدعوى الأصلية التي يتوقف النصل فيها على الفصل في الخصومة الدستورية - ولهذا السبب فان تلك الصلة الوثيقة بين الخصومتين الأصلية والفرعية تحد كثيرا من سلطة المحكمة الدستورية العليا في التصرف في الخصومة الدستورية على نحو يؤثر في الخصومة الأصلية .. وفي عبارة أخرى انه ليس من الجائز قانونا أن يطلب من المحكمة الدستورية أن تحكم مثلا بانقضاء الخصومة الدستورية أو القول بانها أصبحت غير ذات موضوع بسبب تشريع جديد وطاريء لانها لو فعلت فانها تكون قد حجت القاضى الاصلى اوضعته في أن يفصل في موضوع الدعوى التي هو قاضيا ، ويكون قضاء المحكمة الدستورية العليا في هذه الحالة قضاء في كابل الخصومة المطروحة على القضاء في حين أن هذه الخصومة بكاملها تخرج عن ولاية المحكمة الدستورية ولا تختص المحكمة الدستورية الأجزئية منها فقط .

(د) ان الخصومة الدستورية وهي تنصب على عمل تشريعي ، انما تعالج منازعة قولها توافر أو عدم توافر الشرعية الدستورية في القانون المطعون عليه بعدم الدستورية - وهذه الولاية القضائية لا يمكن أن تسلب من قبيل المشرع بتصريف تشريعي لاحق لا بقصد تصحيح الوضع القانوني ، وانما بقصد تكريس المخالفة الدستورية ، وهو المحكمة الدستورية عن أن تشجبها .

وحتى اذا جاز في الجدل أن تدعى الحكومة انه لم تعد هناك جدوى من الاستمرار في الفصل في الخصومة الدستورية المطروحة ( بعد أن صدر تشريع جديد بغير الأوضاع ) وانه حتى اذا صدر - حكم بعدم دستورية القانون الخاص بحل مجلس النقابة ، فان مثل هذا الحكم لن ينفذ عينا في ظل قانون جديد يفرض تنظيما جديدا ويحدد موعدا لانتخابات جديدة .. الخ .. الخ .

ولو أنه دفع بذلك ، لكان من الواجب عندئذ أن يواجه الدافع ، فان كل هذه الامور كلها التي يثيرها لا شأن لها بقيام الخصومة ولا هي مؤثرة في وجودها أو في مصلحة رافعها في الاستمرار فيها حتى تحسم قضائيا .. فهذه الاعتراضات كلها انما تنصرف الى نتائج الحكم أو قابليته للتنفيذ فحسب أي انها تتطرق فقط بالمرحلة التالية للفصل في الخصومة .. وسواء رضخت الحكومة لحكم المحكمة الدستورية أو لم ترضخ استنادا الى تصرف تشريعي قابل به تحوطا بعدم تنفيذ قضاء المحكمة الدستورية فان هذا ليس من شأنه ابدا أن يحول بين هذه المحكمة والاستمرار في نظر الدعوى والحكم فيها بغض النظر عن مصدر حكمها ومدى احترام المحكمة له .

والا فان المحكمة اذا هي استجابت الى الحكومة وحكمت باعتبار الخصومة بنتهية أو منتضية استنادا الى التشريع الذي أصدرته الحكومة ، فانها بذلك



تكون قد قضت قضاءها تسليما بسلاية هذا التشريع الجديد او دستوريته على الرغم من انه مطون فيه بعدم الدستورية الصارخ .

### عدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م

بوصفه محاولة لانهاء الخصومة الدستورية وتطول تدخل المشرع ( والحقبة هو السلطة التنفيذية ) في اعمال القضاء .

ان المحاولة الحالية الكرسة لانهاء هذه الخصومة الدستورية ليست المحاولة الاولى وحى في تقديرى لن تكون الاخيرة . . . فقد سبقت المحاولة الزاعنة محاولة سابقة جرت احداثها امام هيئة مفوضى الدولة وذلك باصدار القانون رقم ١٠٩٠ لسنة ١٩٨٢ م

والذى لم يفعل - كما قالت هيئة المفوضين بحق - اكثر من تعديل نص واحد فقط في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ .

واذا كان المدعون قد رفعوا دعوى اخرى طعنا في القرار الجديد بتشكيل مجلس نقابة مؤتمت ، فلن هيئة المفوضين قد انتهت الى انه لا تزال للمدعين مصلحة في الاستمرار في هذه الدعوى في ضوء الطلبات الاصلية التى كانت مرفوعة طعنا في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ م - وكذلك في ضوء الطلبات المسجلة . وعلى اساس ان الفكرة الاساسية التى يتبناها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، قائمة في القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ م

والان وقد صدر تشريع كامل بتنظيم مهنة المحاماة كان من بين احكامه النص على الفاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فهل تظل للمدعين مصلحة في استمرار نظر هذه الخصومة ؟

ان الحكومة تتوهم انها بتسخير اغلبيتها البرلمانية في اصدار قانون يلغى القانون المطون فيه تستطيع ان تنهى الخصومة الدستورية . . ويؤسفنا ان نصور ان مغبىي السلطان يخونهم التوفيق ويخطون حكم القانون .

وبالاضافة الى ما تقدم فان القانون الجديد الذى صدر بتنظيم مهنة المحاماة - بغض النظر عن الطاعن الكثيرة بعدم دستوريته - وان كان يختلف عن القانونين رقمى ١٢٥ سنة ١٩٨١ - سنة ١٩٨٢ ، وهو وان كان يلغى هذين القانونين الا انه لا يلغيهما بسبب تعديل المشرع عن عدوانه او ازالة اثار هذا العدوان الذى يمثل في القضاء على مجلس نقابة منتخب وانما هو الفاء مقترن بالاصرار على استمرار هذا الاثر وتعدد اكبر من العدوات وتكثيف لضرره الشديد للتنظيم النقابى برهته . . ونفى حين كان القانونان رقمى ١٢٥/١٩٨١ والقانون رقم ١٠٩/١٩٨٢ ويصفى حساباته مع مجلس نقابة لا ترضى الحكومة عن تصرفاته تمالجان حسالة



فردية اذا بالتقانون الجديد يضيف الى هذا الاثر الذي اكده شرعيته ، اثرا ابديا ومستمرًا يقتثل في الاعتداء على التنظيم النقابي يهرمه وهو تنظيم يعد من اقدم التنظيمات النقابية المهنية في مصر . واذا كان من الحق ان الحسامه - شاتها شأت كلفه المهن الحرة - تعتبر مرافق علة تملك الحكومة حق تنظيمها والإشراف عليها ، الا ان شرط ذلك ان تحترم الحكومة الحرية النقابية المكفولة بنفس الدستور وذلك بان يكون التنظيم على اساس ديمقراطي وبطريقة ديمقراطية ليس هذا فحسب بل انه اذا كان هناك تنظيم تشريعي قائم بالفعل مضى عليه ما بقرب من خمسة عشر عاما ، فانه لا يجوز ان تتحد الحكومة في سلطة سلم بها في تنظيم المهن الحرة سبيلا لاعادة التنظيم بدون مشورة أصحاب المهنة ، وانما رغم انهم وبطريقة مفروضة عليهم وما هو اخطر من ذلك ، بمناسبة صدام مختلفته الحكومة مع مجلس نقابة شرعي يمارس حق الدستوري في تناول المسائل الصامة بطريقة تختلف اختلافا جوهريا مع خط الحكومة . عندئذ تكون فيه الانحراف والتشكيل ظاهرة لا تحتاج الى اثبات وهو انحراف يقل في حذر تناول المسائل العامة ، وفي اسلوب التشكيل النقابي الشاذ . وان الفاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ( المعدل بالقانون رقم ١٠٩٠ لسنة ١٩٨٢ ) لا يعني ان القانون الجديد يستلزم ان يغسل بسلطة دماء الضحية ، وان يطلق سراح القانون الجاني او تبرئه ويحلى سلحته فلا يملك المشرع - او اية سلطة في الدولة ان تتقمح محراب العدالة في هذا القضاء . وان تستط القضاء من منعهم الرفيعة وان تطردم وان تنول لهم انفضوا فلا قضية ولا قضاء !

ان المبادئ المستقرة في القضاء الاداري - ودعوى الالفاء تشابه في كثير من خصائصها وملامحها - الخصومة الدستورية ان صدور قرار اداري آخر بالالفاء القرار الاداري المطعون فيه لا يحول بين القضاء وبين استمرار نظر الدعوى لكي يفصل في شرعية او عدم شرعية القرار المطعون فيه . حتى وان كان قد الفى فعلا وحتى وان صار حكم الالفاء اقرب الى ان يكون حكما افلاطونيا حسبما قال احد مفوضي الدولة الفرنسيين العظام .

والامر كذلك ومن باب أولى بالنسبة للخصومة الدستورية ، وبالذات بالنسبة لقانون مطعون فيه بعدم الدستورية ، فاذا بالمشرع - لكي يحول بين القضاء وبين دفعه بهذه الوصمة يقوم - بالفاء هذا التشريع . ولو ان القضاء الدستوري سمح بان تنتزع منه وظيفته بهذه الطريقة الفظة ، لوجب ان تلتق هذه الحكمة الرفيعة الثمان ابوابها ! لانها عندئذ سوف تستسلم ان اتيت لمحاكمته ورقابة اخطر تصرفاته شائنا وهي القوانين .

بل ان هذا التدخل التشريعي هو بحد ذاته دليل جديد او وجه جديد من وجوه الطعن بعدم الدستورية ، يضاف الى ما يكون قد ضمن في عريضة الطعن من وجوه واسباب وهو كذلك يؤكد بما لا منازعة فيه ان يمكن ان يكون هناك عيبا خطيرا هو الانحراف في استعمال السلطة التشريعية حيث يتوافر الدليل الاكيد على بواش الانتقام .



الاستقلال الهام للخصومة الدستورية أمام قاضيتها :  
عن تصرفات المشرع في حيال القانون المطعون بعدم دستوريته :

لابد وان نؤكد أن الإلغاء التشريعي لقانون مطعون بعدم دستوريته ومنظور أمام المحكمة الدستورية وانعقدت في شأنه خصومة قضائية .. هذا الإلغاء لا يؤخر البتة في هذه الخصومة .. وذلك لان لكل من المشرع والقضاء - في صدر تشريع مطعون بعدم دستوريته مجاله المستقل الذي يعمل فيه .

فالأشعر وشأنه في أن يلغي التشريع أو أن يبيقيه ، وهو اذا إلغاء وكان الوطن فيه منظورا أمام القضاء الدستوري ، فان هذا الإلغاء لا يمكن أن يرفع يد القضاء عن الخصومة الدستورية التي انعقدت والتي لا يمكن أن تنقضي بإلغاء التشريع .

وحتى اذا كان المشرع في قانونه الذي ألغى به التشريع المطعون بعدم دستوريته - صرح بأن هذا الإلغاء مقصود به منع المحكمة الدستورية من الاستمرار في نظر الوطن فان هذا النص الصريح ، لا يجوز الاعتفاء اليه ، لانه يمثل عندئذ اعتداء صريحا على القضاء ، وتدخل في أعمال السلطة القضائية يحظر صراحة بالدستور حيث ينص المادة ١٦٦ - منه على أنه : « لا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة » .

وإذا كان تدخل المشرع في أعمال القضاء أمرا غير مشروع ، فانه في مجال القضاء الدستوري أمر بالغ الخطورة يصل إلى حد التردد أو الانقلاب الدستوري لانه يعنى شل مؤسسة من المؤسسات الدستورية تتميز بطابع خاص ويمتيز : تجمع بين صفتها الحكم بين السلطات ، وبين صفتها القضائية .

وهذا التمييز واضح في نصوص الدستور نفسها التي عالجت القضاء الدستوري وهو ما أكدته الفقه الإيطالي في شأن وضع قضائهم الدستوري ورثوا عليه نتائج خطيرة .

عدم تأثير الخصومة الدستورية :

بمصدر قانون يلغى القانون المطعون فيه بعدم الدستورية :

ان صدور قانون جديد بإلغاء القانون المطعون بعدم دستوريته ليس من شأنه أن يؤثر على أى وجه على الخصومة الدستورية أو أن ينهيها .. ذلك ان الهدف من هذه الخصومة وإصدار - حكم فيها أمران لا يتحققان على الإطلاق يعمل من أعمال المشرع ولما يتحققان فحسب بعمل المحكمة الدستورية وحدها .



**بالهدف من الخصومة الدستورية** هو البحث في شرعية او عدم شرعية القانون المطعون فيه ولهذا السبب فإن الطعن في هذه الخصومة ليس طلبا بإلغاء القانون وإنما هو طلب الحكم بعدم دستوريته . وهو ما يعني أن الإلغاء التشريعي للقانون لا يمكن أن يحقق الهدف من الخصومة الدستورية بل وعن اقلية قضاء دستوري مهمته هي رقابة العمل التشريعي ونضج معايير وخطاياه بل قد يكون إلغاء القانون ( المطعون فيه بعدم الدستورية ) مقصودا به تعطيل وظيفة المحكمة الدستورية ومنعها من أن تقول كلمة الدستور في القانون الملغى . وهذا هو شأن القانون الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

وإذا كان الإلغاء التشريعي لقانون مطعون فيه بعدم الدستورية لا يحقق الهدف من الخصومة الدستورية ، فإنه كذلك يختلف في اثاره عن الحكم القضائي بعدم الدستورية ، وهو هذا الاختلاف الذي يدفع المشرع أو الحكومة الى أن تصدر القانون الملغى للحيلولة بين القضاء وبين ترتيب الآثار الضرورية بسبب دفع هذا الشأن بعدم الدستورية .

**الآثار التشريعية لقانون** لن يعني أكثر من انتهاء اثاره منذ صدوره إما الآثار الماضية الفادحة فإنها تكون قد تحصنت بهذا الإلغاء ، لو لم تستمر الحكة وتواصل نظرها للطن ولهذا السبب فإن إلغاء القانون - وخصوصا إذا كان قانونا فرديا ويواجه حالة فردية بالذات - لن يقصد به سوى حماية آثار هذا القانون التي تولدت منذ صدوره حتى إلغاءه وتحصين هذه الآثار . وإضافة الشرعية على ما هو غير شرعي وغير دستوري .

إما الحكم بعدم الدستورية ، فإنه يعني بطلان التشريع منذ صدوره . وهو ما يسمى بالآثار الرجعي لحكم الإلغاء المعني . وهو ما يقصد المشرع بتدخله منه .

### كلمة ختامية :

لمل خيرا ما يهتم به الطاعنون مذكرتهم هذه ان يلخصوا دفاعهم في الخطوط العريضة التالية :

أولا - ان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون بعدم دستوريته هو في حقيقته مجرد قرار فردي لا ينطوي على أية قاعدة تنظيمية وبذلك يتخلف أحد أركانها الدستورية فينعدم وجوده الدستوري والشرعي بسبب تجرده من طبيعته التشريعية العامة .

غير أنه وإن كان هذا الوجه كافيا وحده للحكم بعدم دستورية هذا القانون الشاذ إلا أنه يضاف الى ذلك أنه يمثل خاتمة المطاف لعملية اغتصاب السلطة التشريعية وظيفه القضاء : فهي قد وجهت الاتهام - بناء على تحريض من رئيس الدولة السابق - الى مجلس المحايين الشرعي وأجرت التحقيق بمعرفة إحدى لجانها ، ثم اصدرت قرارا بالإدانة ، واسيغت على هذا الحكم ، صفة تشريعية وهذا يعني ان القانون المطعون فيه يمثل اغتصاب من جانب المشرع لسلطة القضاء ، وهو انتهاك صارخ لاحكام الدستور واعتداء خطير على مبدأ الفصل بين السلطات .



**ثانياً -** ان الخصومة الدستورية التي انعقدت في شأن القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لا تتأثر على اى نحو بما يصيب الدعاوى الموضوعية المنظورة أمام القضاء الادارى من عوارض أو ما يوجه اليها من دفع أو ما هو مقرر من استغلال كامل للخصومة الدستورية وعدم اعتبار المحكمة الدستورية العليا جهة طعن أو مراجعة بالنسبة للقضاء العادى .

**ثالثاً -** ان اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن تنظيم مهنة المحاماة وتنظيم هذا القانون لنص بإلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لا يمكن ان يترتب عليه انقضاء الخصومة الدستورية والاعاؤها فيها على :

( أ ) ان الالغاء التشريعى لا يحدث اثره الا بالنسبة للمستقبل اى انسه لا تترتب عليه الآثار التي تترتب على الحكم بعدم الدستورية ، وهو ما يؤكد استمرار مصلحة الطاعنين في استمرار هذه الخصومة الدستورية قائمة .

(ب) ان الالغاء التشريعى نفسه في الظروف التي عاصرت الخصومة الدستورية وتعتمد العجلة في مناقشة القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والفراغ منها خلال اربعة ايام ثم سرعة التصديق عليه في اليوم التالي مباشرة على نظر هذه الخصومة الدستورية في ١٩٨٣/٤/٢ كل هذه الحقائق تجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية بسوء النية وتعهد صدكم عن نظر الطعن .

(ج) ان صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ هو مجرد ذاتية اعتداء من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية على هيئتك الموقرة التي تعتبر مؤسسة دستورية بنص الدستور .

**رابعاً -** انه وإن كان نظامكم يسمح بإثارة المسألة الدستورية لاي قانون أو لائحة يعرض لكم في صدد قانون مطعون بعدم دستوريته ( طبقاً للبادة ٢٧ أو ان كان الامر يدعوا حسب ظاهر النص الى تحضير هذه القضية المتفرعة الا انسا لا نطلب الحكم بعدم الدستورية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بذاته وانما نطلب نخبب بعدم الاعتات اليه وعدم اعتباره موضوعاً لخصومة دستورية متفرعة وانما نطلب من هيئتك الموقرة ، اهفال اثره تماها بوصفه مجرد عائق بضمه الشرع في وجهكم حتى لا تفصلوا في قضية مطروحة عليكم ، وهذا التصرف بذاته يعتبر عدواناً وفعلاً من افعال النصب لا يكون دفعه اثاراً لعدم دستورية القانون نفسه كتتنظيم نشريى لاحدى المين وهو امر لا يحتاج بداعة أو تحضير على انسه حتى اذا اعتبرت مسألة دستورية القانون المذكور مباشرة ، فانها لا تثار بوصفها مسألة جديدة تحتاج الى تحضير ، وانما بوصفها قد انبجحت في ذات ، القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون بعدم دستوريته والذى تم تحضير طعنسه .

والله يوفتكم لما فيه وجه الحق والعدل .

بنساء عليه

نصمم على الطلبات .



## باسم الشعب

### الحكمة الدستورية العليا

بالمجلسة العلنية المنتهدة في يوم السبت ١١ من يونية سنة ١٩٨٣ الموافق  
الاول من رمضان سنة ١٤٠٣ هـ

المؤلفة برئاسة السيد المستشار فاروق سيف النصر  
وحضور السادة المستشارين : د . فتحى عبد الصبور ومحمد على راغب بليخ  
ومصطفى جبيل مرسى وممنوح مصطفى حسن ومحمد عبد الخالق علوى ومدير امين  
عبد المجيد .  
اعضاء

وحضور السيد المستشار د . عوض محمد المر  
وحضور السيد / احمد على فضل الله  
المفوض  
امين -

### اصدوت الحكم الاتي

في القضية المتيهدة بجنول الحكمة الدستورية العليا برقم ٤٧ لسنة ٣  
الفضائية دستورية .

### الرفسوة منن

#### السادة الاساقفة الحاهين

- |                            |                        |
|----------------------------|------------------------|
| ١ - احمد الخواجه           | ٢ - محمد علوان         |
| ٣ - محبوب عبد الحيد سليمان | ٤ - محمد عيبد          |
| ٥ - فؤاد عيبد              | ٦ - محمد فهيم امين     |
| ٧ - محمد السملوى           | ٨ - حاهيد الازهرى      |
| ٩ - محمد صبرى صبرى         | ١٠ - احمد نبيل الهاللى |
| ١١ - عبد العزيز محمد       |                        |

#### ممد السادة

- |                    |                     |
|--------------------|---------------------|
| ١ - رئيس الجمهورية | ٢ - رئيس مجلس الشعب |
| ٣ - وزير العدل     |                     |

#### طالب التتخل

الاستاذ / امين صفوت الحاهي



### الإجراءات

بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٨١ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية جميع نصوص القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين ، وبعدم دستورية رسالة رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الشعب بالتحقيق في الأمور التي نسبت إلى مجلس نقابة المحامين ، وكذا قرار مجلس الشعب الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول ما جاء في هذه الرسالة .

وقدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا باعتبار الخصومة منتهية ومن باب الاحتفاظ الكلي رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالرائى انتهت فيه إلى عدم دستورية القانون المطعون فيه .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رايها ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات المدالة .

حيث أن الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى الأول كان قد أقام المدعى رقم ٢٣٥٠ لسنة ٣٥ ق أمام محكمة القضاء الإداري طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ رسالة رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس الشعب المتضمنة طلب إجراء تحقيق عن طريق مجلس الشعب فيما نسب إلى مجلس نقابة المحامين من تجاوزات لدائرة العمل النقابي السليم واتخاذ مواقف تجاه الصالح العام ، وكذا قرار مجلس الشعب في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في هذا الشأن ، والحكم في الموضوع بالغاء الرسالة والقرار المذكورين . ثم أقام المدعون العشرة الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق أمام ذات المحكمة طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بجل مجلس نقابة المحامين وقرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ بتشكيل مجلس مؤقت للنقابة وبإحالة الطعن بعدم دستورية التشريع الذي صدر هذان القراران بهوجه إلى المحكمة الدستورية العليا ، والحكم في الموضوع بالغاء مدين القرارين . كما أقام المدعى الأخير الدعوى رقم ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق قضاه ادارى طالبا الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير العدل المشار إليه وفي الموضوع بالغاؤه . وأثناء نظر الدعويين الإخيرتين نفع الادعون بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين ، فقررت المحكمة بجلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ في كل من هاتين الدعويين تأجيل نظرهما إلى جلسة ١٣ أكتوبر من ذات السنة ليرفع المدعون دعاوهم الدستورية خلال هذا الاجل ، فاقاموا الدعوى الماثلة كما عدلوا بعد ذلك بطلباتهم الموضوعية بأن اضافوا اليها طلب الحكم بالزام المدعى عليهم متضامنين بأن يدفعوا لهم تعويضا تسدره مليون جنيهه يؤدي إلى صندوق المعاشات والإعانات بنقابة المحامين عدا جنيه واحد منه



يدفع لكل من المدعين وذلك جبرا للاضرار التي حافت بهم بسبب الاجراءات  
و « اتقررات » المطلوب الفائتها .

وحيث ان الاستاذ امين صنوت المحامي اودع ثلم كتاب المحكمة صحيفة طالب  
فيها الحكم بتقبل تدخله في الدعوى للدستورية خصما منضميا للمدعى عليهم في طلب  
الحكم برفضها ، استنادا الى انه سبق له التدخل في الدعوى الموضوعية المثابة امام  
محكمة القضاء الاداري واعتبر خصما فيها - على ما هو وارد في محضر الجلسة المقدم  
من المدعين - وذلك باعتباره من المحامين الذين يهمهم الحرص على سلامة تطبيق  
القانون المطعون فيه لتعلقه بادارة نقابة المحامين الخوط بها رعاية مصالحهم والحفاظ  
على حقوقهم .

وحيث انه يشترط لقبول طلب التدخل الانضمامي طبقا لما نقض به المادة  
١٢٦ من قانون المرافعات ان يكون لطلب التدخل مصلحة شخصية ومباشرة في  
الانضمام لاحد الخصوم في الدعوى . ونطاق المصلحة في الانضمام بالنسبة للدعوى  
الدستورية ان يكون ثمة ارتباط بينها وبين مصلحة الخصم الذي قبل تدخله فسي  
الدعوى الموضوعية المثار فيها الدفع بعدم الدستورية وان يؤثر الحكم في هذا الدفع  
على الحكم فيها ابداء هذا الخصم امام محكمة الموضوع من طلبات . لا كان ذلك  
وكان الثابت من محضر جلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ في الدعوى رقم ٢٤٧٩ لسنة  
٣٥ - التي يركن اليه طالب التدخل - انه وان كان قد طلب قبول تدخله في هذه  
الدعوى خصما ثالثا للحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزير العدل بتشكيل  
مجلس مؤقت لنقابة المحامين وفي الموضوع ببطلان هذا القرار وتعيين حارس على  
انتخابية من كبار رجال المحاماة لادارة شئونها ، الا ان محكمة الموضوع لم تقل كليتها  
في شأن قبول تدخله بتلك الطلبات ، وبالتالي لم يصبح بعد طرنا في الدعوى  
الموضوعية المطروحة عليها ، ولم تثبت له تبعاً لذلك صفة الخصم التي تسوغ اعتباره  
من ذوي الشأن في الدعوى الدستورية الذين تتوافر لهم المصلحة في تباعدها او  
دخولها ، وبالتالي يكون طالب التدخل - بهذه المثابة - غير ذي مصلحة قائمة فسي  
الدعوى المثالة ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول تدخله .

وحيث انه بالنسبة للعلن بعدم دستورية كل من رسالة رئيس الجمهورية الى  
رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق في الامور التي نسبت الى مجلس نقابة المحامين ،  
وقرار مجلس الشعب الصادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق  
في موضوع هذه الرسالة ، فان ولاية المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية  
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابعا  
للأوضاع المقررة في المادة ٢٩ من قانون انشائها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩  
وذلك اما باحالة الاوراق اليها من احدى المحاكم ذات الاختصاص القضائي للفصل في  
المسألة الدستورية واما برفعها من احد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية مقابلة دفع  
فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدتر محكمة الموضوع جديده دفعه فرفضت  
له برفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا ، لا كان ذلك ، وكانت الاوراق  
قد خلت مما يفيد ان المدعين قد دفعوا امام محكمة الموضوع بعدم دستورية رسالة  
رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق في الامور التي نسبت الى



مجلس نقابة المحامين ، وقرار مجلس الشعب الصادر في ١٣ يوليو مسنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق وفي موضوع هذه الرسالة ، وكان القراران الصادران من محكمة القضاء الإداري في الدعويين رقمي ٢٤٧٩ و ٢٥٧٩ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١١ أغسطس سنة ١٩٨١ قد قصرا نطاق الدفع بعدم الدستورية - الذي رخص للدعوى في رفعه إلى المحكمة الدستورية العليا - على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين دون سواء ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقبولة فيما تضمنته من الطعن على الرسالة والقرار المشار إليهما إذ لم يتحقق اتصال هذه المحكمة به اتصالا مطابقا للأوضاع المقررة قانونا ، الأمر الذي يضمن معه الحكم بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذا الشق من طلبات المدعين .

وحيث أنه بالنسبة إلى الطعن على نصوص القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين ، فقد دفعت الحكومة بعدم قبول الدعوى الدستورية تأسيسا على أن قبولها رهين بأن يكون محكمة الموضوع التي أثير أمامها الدفع بعدم الدستورية ورخصت في إقامة الدعوى بشأنه ، مختصة ولانها بنظر الدعوى الموضوعية التي أثير فيها هذا الدفع ، فإذا انقضت ولايتها بنظرها تخلف أحد شروط قبول الدعوى الدستورية . وإذا كان موضوع الدعويين اللتين أثير فيهما الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة القضاء الإداري يتمثل في طلب وقف تنفيذ وإلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه وقرار وزير العدل الصادر بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين ، والذي لا يبدو أن يكون عملا تنفيذيا وأجرا تطبيقيا لنص المادة الثانية من القانون المشار إليه وليست له خصائص القرارات الإدارية ، وكان القضاء الإداري غير مختص ولائيا بطلب إلغاء القوانين ولا المنازعة في الأعمال التنفيذية التي لا ترقى إلى مرتبة القرارات الإدارية ، فإن الدعوى الدستورية تكون في حقيقتها قد سعت إلى الحكمية الدستورية العليا بالطريق المباشر وذلك بالمخالفة للأوضاع المقررة قانونا .

وحيث أن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المحكمة الدستورية العليا ليست جهة طعن بالنسبة إلى محكمة الموضوع ، وإنما هي جهة ذات اختصاص أصيل حده قانون إنشائها ، ولئن كانت الدعوى الدستورية لا ترفع إلا بعد نفع إثار أمام محكمة الموضوع أو بطريق الإحالة منها إلى المحكمة الدستورية العليا على ما سلف بيانه ، إلا أنها متى رفعت إلى هذه المحكمة فإنها تستقل عن دعوى الموضوع لأنها تتالج موضوعا مغايرا لموضوع الدعوى الأصلية الذي يتصل به الدفع بعدم الاختصاص ، ومن ثم تكون محكمة الموضوع - دون المحكمة الدستورية العليا - هي صاحبة الولاية في الفصل فيه ، ولا يعرض أمر الاختصاص على هذه المحكمة إلا حديث يكون هناك تنازع على الاختصاص بين جهات القضاء أو نزاع قائم بشأن تنفيذ حكمين نهائيتين مختاضين صادرين من جهتين من تلك الجهات ، ويطلب إليها تبين الجهة المختصة بنظر النزاع أو تحديد أي الحكمين المتناضين أولى بالتنفيذ وذلك تطبيقا للبندين ثانيا وثالثا من المادة ٢٥ من قانون إنشاء المحكمة ، ومن ثم تكون محكمة القضاء الإداري - دون المحكمة الدستورية العليا - هي صاحبة الولاية في الفصل في مدى اختصاصها بنظر الدعوى الموضوعية المطروحة عليها بما شملته من طلبات أصلية وطلب اضافي



بالتعويض ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى - السبب الذي تركن إليه الحكومة - غير سديد متعينا رفضه .

وحيث ان الدعوى في شقها الخاص بالطعن على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ تسد استوفت اوضاعها الشكلية .

وحيث ان الحكومة طالبت الحكم باعتبار الخصومة منتهية اسننادا الى ان نطاق الدعاوى الموضوعية كان قد تحدد اصلا بطلب وقف تنفيذ والغاء كل من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وقرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ لسنة ١٩٨١ الصادر بتشكيل مجلس مؤقت لنقابة المحامين تنفيذا لنص المادة الثانية من هذا القانون . وقد صدر بعدم رفع الدعاوى الموضوعية والدستورية القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ مستبدلا بنص هذه المادة نصا آخر ، وتنفيذا للتعديل الذي اتى به هذا القانون صدر قرار آخر من وزير العدل برقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٨٢ - بديلا لقراره سالف الذكر - بتشكيل جديد لمجلس نقابة المحامين المؤقت ، كما صدر اخيرا القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة مضمنا الفص في مادته الاولى على الغاء كل من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه - الامر السدي تعتبر ذات معه الطلبات الموضوعية وما ترتب عليها من الطعن بعدم دستورية هذا القانون غير ذات موضوع بعد ان التى كل من قرار وزير العدل رقم ٢٥٥٥ سنة ١٩٨١ بحل الطعن في الدعويين الموضوعيتين والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ على ما سلف بانه ، وهو ما كان يهدف اليه المدعون في دعواهم الدستورية ، ومن ثم فان مصطلحتهم في مواصلة السير في هذه الدعوى تصبح منتفية وتعتبر الخصومة فيها منتهية .

وحيث انه وان كانت المادة الاولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة قد نصت على الغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ - المطعون فيه ، الا ان الالغاء التشريعي لهذا القانون - الذي لم يرد اثره الى الماضى - لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم ذلك القانون خلال فترة نفاذه وترتبت بهتضاء آثار قانونية بالنسبة اليهم وبالتالى توافرت لهم مصلحة شخصية في الطعن بعدم دستوريته ، ذلك ان الاصل في تطبيق القاعدة القانونية انها تسرى على الوقائع التى تتم في ظاهرا اى خلال الفترة من تاريخ العمل بها حتى تاريخ الغائها ، فاذا لغيت هذه القاعدة وحلت محلها قاعدة قانونية اخرى ، فان القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ، ويقت سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها وبذلك يتحدد النطاق الزمنى لسريان كل من القاعدتين القانونيتين ومن ثم فان المراكز القانونية التى نشأت وترتبت آثارها في ظل اى من القانونيين - القديم او الجديد - تخضع لحكمه ، فما نشأ منها وترتبت آثاره في ظل القانون القديم يظل خاضعا له وما نشأ من مراكز قانونية وترتبت آثاره في ظل القانون الجديد يخضع لهذا القانون وحده .



وعلى مقتضى ذلك ، فإنه لما كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المطعون فيه قد طبق على المدعين وأعلنت في حقهم أحكامه إذ أنهى مدة عضويتهم في مجلس النقابية ، وظلت آثاره بالنسبة اليهم قائمة طوال مدة نفاذه ، وكانت الدعاوى الموضوعية لا تزال مطروحة أمام محكمة القضاء الإداري بما طرأ على موضوعها من تعديل يتمثل فيما أضافه المدعون من طلب بالتعويض عن الأضرار التي حاققت بهم بسبب « القرارات » المطعون فيها أمام تلك المحكمة . لما كان ذلك ، وكانت طلبات المدعين الموضوعية تركزت جميعها على الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، ويعتبر هذا الطعن أساسا لها ، ومن ثم فإن مصلحة المدعين تنظر قائمة في الدعوى الدستورية الماثلة ، وذلك أيا كان وجه الرأي في شأن الموضوع طلب التعويض وما قد يثار حوله من دفاع أو دفع تستقل محكمة الموضوع وحدها - دون المحكمة الدستورية العليا - بمناقشتها وتحييمها والفصل فيها . ولا يؤثر في هذا الصدد ما ذهب إليه الحكومة من أن طلب التعويض قد أبدى بعد رفع الدعوى الدستورية ، مادام أن مناط المصلحة في الطعن بعدم الدستورية أن يكون الفصل فيه من شأنه التأثير في الطلبات الموضوعية لتنتي لا زالت مطروحة في جلستها على محكمة الموضوع ، ولا يسوغ مطالبة الخصوم بالحصول على ترخيص آخر منها بالطعن على أثر كل إضافة للطلبات الموضوعية . وترتجبا على ذلك ، يكون طلب الحكم باعتبار الخصومة الدستورية منتهية في غير محله .

وحيث أنه عن الموضوع فإن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين - المطعون فيه - بعد أن نص في مادته الأولى على أن « تتلخص مدة عضوية » نقيب المحامين الحالي وأعضاء مجلس النقابة الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون « في مادته الثالثة على أنه » يشكل مجلس مؤقّت للنقابة من خمس وثلاثين عضوا يختارهم وزير العدل من بين رؤساء وأعضاء النقابات الفرعية للمحامين ومن غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاءة وخدمة المهنة . . . ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة . . . كما يكون للنقيب المؤقت جميع الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور . نص القانون في مادته الثالثة على أن يتولى المجلس المؤقت أعداد مشروع قانون المحاماة خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون وأن تجرى الانتخابات لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة خلال سنتين يوما من تاريخ نفاذ قانون المحاماة المذكور ، ثم نص في مادته الرابعة على وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ إلى ١٩ من قانون المحاماة الصادر بقرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ إلى حين انتخاب النقيب ومجلس النقابة طبقا لنص المادة الثالثة ، كما نص في مادته الخامسة على إلغاء كل حكم يخالف هذا القانون وانتهى في مادته السادسة والأخيرة إلى النص على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية والعمل به من اليوم التالي لنشره . وقد تم نشره في الجريدة الرسمية في ٢٣ يوليو سنة ١٩٨١

وحيث أن مما ينهض المدعين على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ أنه إذ قضى في مادته الأولى بإنهاء مدة عضوية كل من نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة العامة المنتخبين وذلك قبل الأجل المحدد في قانون المحاماة لهذه العضوية



واستبدل بهم مجلساً مؤقتاً معينا من قبل وزير العدل ، يكون قد خالف حكم المادة ٥٦ من الدستور التي جعلت الحرية النقابية حقا يكفله الدستور واكدت قيامه على أساس ديمقراطي بما يعنى ان الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لتكوين التشكيلات النقابية ، ومن ثم فان القانون المطون فيه اذ صدر بحل مجلس نقابة المحامين المنتخب انتخاباً صحيحاً وتشكيل مجلس آخر بطريق التعيين ، يكون بذلك قد انطوى على اعتداء على الحرية النقابية ووقع مخالفاً للدستور .

وحيث ان المادة ٥٦ من الدستور تنص على ان « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون له الشخصية الاعتبارية ، وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى للكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين اعضائها وحماية اموالها . وهي ملزمة بمساعدة اعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف اخلاقية وبالخفاف عن الحقوق والحرريات المقررة قانوناً لاعضاءها » .

ومؤدى هذا النص الذى اوردته الدستور في باب « الحريات والحقوق والواجبات العامة » ان المشرع الدستوري لم يقف عند حد ما كان مقرراً في المستاتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية ( المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور ١٩٦٤ ) بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ الديمقراطية للنقابية فوجب ان يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي وذلك تعميماً للنظام الديمقراطي الذى اعتنقته الدستور واقام عليه اللبنيان الاساسي للسلطة بما نص عليه في مادته الاولى من ان « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة » . وما رده في كثير من مواده من احكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التي ارساها وتشكل معالم المجتمع الذى ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد الصيادة الشعبية - وهى جوهر الديمقراطية ، او بكفالة الحريات والحقوق العامة - وهى هدفها ، او بالمشاركة في ممارسة السلطة - وهى وسيلتها . واذا كانت حرية الرأي والاختيار هما من الحريات والحقوق العامة التي تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطي سليم ، فقد حرص الدستور على النص في بابه الثالث الذى خصصه لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة ، على ان « حرية الرأي مكفولة ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول او بالكتابة او التصوير او غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون . » ( المادة ٧٤ ) وان « انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية . » ( المادة ٥٦ ) وان « للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الراى في الاستفتاء وفقاً لاحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطنى » . ( المادة ٦٢ ) كما عني الدستور بتكوين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بيننا اسماهم انفسهم في اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومي في مجلسي الشعب والشورى او على النطاق الحلى في المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ و ١٦٢ و ١٩٦ من الدستور .

وحيث انه على مقتضى ما تقدم ، فان المشرع الدستوري اذ نص في المادة



٥٦ من الدستور على أن « إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون » انما عني بهذا الاساس تأكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي الذي يقضى من بين ما يقضى به - ان يكون لاعضاء النقابة الحق في ان يختاروا بأنفسهم وفي حرية قياداتهم النقابية التي تحرر عن ارادتهم وتثوب عنهم ، الامر الذي يستتبع عدم جواز اصدار هذا الحق يحظره او تعطيله . وقد انصحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب - عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك في التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية . وهو حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية او مهنية . ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيودا يمتنع على المشرع العادي ان يلتزم به مؤذما الا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي الذي سلف بيانه .

لما كان ذلك ، فان المشرع اذ نص في المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين - على ان « تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالي واعضاء النقابة الحاليين » - من تاريخ نفاذ هذا القانون - وهم الذين تم اختيارهم بطريق الانتخاب من قبل اعضاء النقابة ، يكون قد اقتصام عن مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن غير طريق حيثة الناخبين المثلثة في الجمعية العمومية للنقابة ، فمثل حق اختيارها لهم ، وحال دون هذه الجمعية وانتخاب اعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون من وقف العمل بهحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماة الصارية حينئذ والمتعلقة باجراءات الترشيح والانتخاب لمناصب النقيب واعضاء مجلس النقابة - وذلك الى حين صدور قانون المحاماة الجديد واتخاذ انتخابات طبقا لاحكامه . ومن ثم تكون المادة الاولى المشار اليها قد انطوت على مخالفة لنص المادة ٥٦ من الدستور لاختلالها بمبدأ الحرية النقابية وتعارضها مع الاساس الديمقراطي الذي ارساه هذا النص قاعدة لكل بنيان نقابي .

ولا ينال من ذلك ما اشارت اليه المذكرة الايضاحية لاقتراح مشروع القانون المطعون فيه من استحالة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية « المختصة » بسحب الثقة من مجلس النقابة بسبب ما يشترطه قانون المحاماة - التمسك وقتئذ - في مادته السادسة من ضرورة حضور نصف عدد المحامين ، اذ ان الوسيلة الدستورية لمعالجة ذلك هي تعديل حكم هذه المادة بما يراه المشرع ملائما لتكوين الجمعية العمومية لاعضاء النقابة من ممارسة الاختصاص المنوط بها . كما انه لا يقدح في هذا الشأن ما ذهبت اليه الحكومة من ان النقابات المهنية - ومنها نقابة المحامين - تعد من المرافق العامة التي تخضع لاشراف للدولة على النحو الذي يحق لها معه وضع القواعد اللازمة لتنظيم تلك المرافق ومراقبة نشاطها وما يتفرع عن ذلك من تخويلها سلطة حل مجلس النقابة ، ذلك ان تنظيم المرافق النقابية باعتبارها من اشخاص القانون العام وان كان يدخل في اختصاص الدولة بوصفها تولاة على المصالح والمرافق العامة - الا ان هذا التنظيم يلزم ان يتم طبقا للحدود ووفقا للضوابط التي ارساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ على ما سبق ذكره .



وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين . لما كان ذلك ، وكانت باقي مواد هذا القانون مترتبة على مادته الأولى بما مؤدها ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ، ومن ثم فإن عدم دستورية نص المادة الأولى وإبطال أثرها ، يستتبع - بحكم هذا الارتباط - أن يلحق ذلك الإبطال باقى نصوص القانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون بمرته .

### لهذه الأسباب

#### حكمت المحكمة :

أولا - بعدم قبول تدخل الاستاذ أمين صفوت المحامى خصما فى الدعوى .

ثانيا - بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطن فى رسالة رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الشعب بشأن التحقيق فى الامور التى نسبت الى مجلس نقابة المحامين وقرار مجلس الشعب الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٩٨١ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق فى موضوع هذه الرسالة .

ثالثا - بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين ، والزمّت الحكومة للصرفات وبلغ ثلاثين جنيا مقابل تعاقب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين العري



### وجهة نظر مجلس نقابة المحامين

#### حول حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية

#### القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وما يترتب من آثار

بتاريخ ١١/٦/١٩٨٢ ، أصدرت المحكمة الدستورية العليا ، حكمها في التفضية رقم ٤٧ لسنة ٤ قضائية دستورية ، الذى قضى بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين .

ورغم وضوح الحكم ، وصراحة نصوص الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا فلتند أثر - فور صدور الحكم - جدل فقهي حول مدى ما يترتب عليه الحكم من آثار قانونية . . في محاولة ظاهرة للالتفاف حول حكم المحكمة الدستورية العليا . . ضمانا لاستمرار العدوان على نقابة المحامين الذى جسده القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، وتشبيها بالآثار التى تترتب على هذا العدوان .

ويهم مجلس نقابة المحامين ، طرح وجهة نظره . . وتفنيد بعض الآراء التى أبدت . . وذلك اعلاء لكلمة الدستور ، وتأكيدا لسيادة القانون . . وصيانة لتدسية أحكام القضاء .

#### فحوى حكم المحكمة الدستورية العليا :

لم تكتف المحكمة الدستورية العليا . . في حيثيات حكمها لبيان أوجه عدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ . . بل خرجت في التماس الأول على إرساء مبدأ دستورى عام وهام ، يحكم كافة التشريعات المتعلقة بالنقابات المهنية والمهالية في الحال والمستقبل .

وأوردت المحكمة تعريفا محددا وملزما لمفهوم ( الديمقراطية النقابية ) الذى استحدثه المشرع الدستورى في المادة ٥٦ من الدستور التى تنص على أن :

( إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون ) فقالت المحكمة في أسباب حكمها :

( أن المشرع الدستورى لم يقف عند حد ما كان مقرا في الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية ( المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور ١٩٦٤ ) بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ الديمقراطية النقابية ، فأوجب أن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى وذلك تمهيدا للنظام الديمقراطى الذى اعتنقه الدستور وأقام عليه البنين الأساسى للحولة ) .

ثم استرسل الحكم قائلا :

كما ينطوى على قضاء ضمني بعدم دستورية بعض مواد القانون ١٧ لسنة



اسهامهم بأنفسهم في اختيار قيادتهم ومن ينوب عنهم في ادارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب ... )

ثم عرف الحكم ( الديمقراطية النقابية ) التي تكفلها المادة ٥٦ من الدستور فقال :

( ان المشرع الدستوري اذ نص في المادة ٥٦ من الدستور على ان « انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطي حق يكفله القانون » ... انما عني بهذا الاساس توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي الذي يقضى - من بين ما يقضى به ان يكون لاعضاء النقابة الحق في ان يختاروا بأنفسهم وفي حرية قيادتهم النقابية التي تعبر عن اراءهم وتنوب عنهم ، الامر الذي يستتبع عدم جواز اصدار هذا الحق ... بحظه او تعطيله .

وقد انصحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة ومهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن هذا المفهوم بحكم المادة ٥٦ وذلك في التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية وهو حكم مطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية او مهنية .

ومن ثم تكون هذه المادة قد وضعت قيودا يتعين على المشرع المعادي ان يلتزم به مؤداه الا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي الذي سلف بيانه .

ثم طبق الحكم هذا المبدأ الدستوري في شأن المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ودفع هذه المادة بعدم الدستورية قائلا :

( لما كان ذلك ، فان المشرع اذ نص في المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - ببعض الاحكام للخصلة بنقابة المحامين على ان ) :

« تنتهي مدة عضوية نقيب المحامين الحالي واعضاء مجلس النقابة الحاليين من تاريخ نفاذ هذا القانون ، وهم الذين تم اختيارهم بطريق الانتخاب من قبل اعضاء النقابة ، يكون قد اقصاهم عن مناصبهم النقابية قبل نهاية مسده العضوية وذلك عن غير طريق هيئة الفأخبين التمثلة في الجمعية العمومية للنقابة فعمل حق اختيارها لهم ، وحال دون هذه الجمعية وانتخاب اعضاء جدد لشغل تلك المناصب بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون من وقف العمل بأحكام المواد من ١٢ الى ١٩ من قانون المحاماة السابقة حينئذ والمتعلقة باجراءات الترشيح والانتخاب لمنصب النقيب واعضاء مجلس النقابة وذلك الى حين صدور قانون المحاماة الجديد واجراء انتخابات طبقا لاحكامه .

ومن ثم تكون المادة الاولى المشار اليها قد انطوت على مخالفة لنص المادة ٥٦ من الدستور لاختلاها بمبدأ الحرية النقابية وتعارضها مع الاساس الديمقراطي الذي ارساه هذا النص قاعدة لكل بنيان نقابي » .



### الآثر القانوني المترتب على حكم المحكمة الدستورية العليا :

لم تكفف المحكمة الدستورية العليا بالحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وإنما قضت بعدم دستورية هذا القانون برمته وقررت في أسباب حكمها .

( وحيث أنه لما تقدم ، يتعين الحكم بعدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين ٠٠ ) .

لما كان ذلك ، وكانت باقى مواد هذا القانون مترتبة على مادته الاولى بها مؤداه ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة ومن ثم فإن عدم دستورية نص المادة الاولى وإبطال أثرها يستتبع - بحكم هذا الارتباط - أن يلحق ذلك الإبطال باقى نصوص القانون المطعون فيه ، مما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون برمته ) .

وبسببى أن مؤدى إبطال القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بكافة نصوصه هو العودة بنقابة المحامين الى الأوضاع التي كانت سائدة فيها قبل المدوان عليها بالقانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، الأمر الذى يستوجب استئناف مجلس نقابة المحامين المنتخب ممارسة مسؤولياته استكمالاً لدورة المجلس ٠٠ وذلك أعمالاً لما يترتب حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ من أثر رجعى .

ويؤكد ذلك ما أشارت اليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ في تناولها للمادة ٤٩ إذ نصت على أن مؤدى عدم جواز تطبيق النص من اليوم للتالى للنشر ليس عدم تطبيقه في المستقبل فحسب ( وإنما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية النص على أن يستثنى من هذا الإثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر القضى أو بانتقضاء مدة تقادم ) .

وغنى عن القول أن حكماً لم يصدر حائزاً لقوة الأمر القضى كما أن مدة تقادم لم تنتهض مما يحول دون أعمال الإثر الرجعى لحكم المحكمة الدستورية العليا واستئناف مجلس نقابة المحامين المنتخب لمسؤولياته حتى نهاية دورته .

### صدور القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ وإثره على نفاذ حكم المحكمة الدستورية العليا :

حاولت بعض الآراء ، إجراء فصل متعسف بين أحكام القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، للتخروج بحجج شكلية مؤداهما أن القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ قلّم بذاته ومستقل تملأ عن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وترتيباً على ذلك يظل القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ سارى المفعول وأوجب الاحترام ٠٠ ونتجاً لآثار القانونية طالما لم تنقض المحكمة الدستورية بعدم دستوريته .



ويرى مجلس نقابة المحامين ، أن مثل هذه الحجج الشكلية ، فضلا عن افتقارها للسند القانوني الصحيح تستهدف ازالة ابد الاوضاع الشاذة وغير الدستورية المفروضة فرضا على نقابة المحامين منذ ٢٢ يوليو ١٩٨١ .. وتؤدي الى استمرار المخالفة الدستورية التي سجلها وادانها حكم المحكمة الدستورية العليا .

ان مثل هذا المنطق ، يفتح الباب واسما امام التلاعب بأحكام الدستور .. والتحايل على نصوصه .. واصدار حق المحكمة الدستورية العليا في مراقبة دستورية القانونين .. - اذ يتيح للمشرع العادي أن يسخر سلاح التشريع لمصادره هذه الرقابة بمجرد استبدال تشريع مطعون في دستوريته أو مقضى بعدم دستوريته بتشريع جديد ، يؤكد جزم المخالفة الدستورية وان حمل رقما جديدا .

وعلى أية حال فإن القانون ١٧ لسنة ١٩٨٢ لا يمكن أن يعطل على أي وجه نفاذ حكم المحكمة الدستورية العليا بما يترتب عليه من استئناف مجلس نقابة المحامين المنتخب لممارسة مسؤولياته وذلك للأسباب الآتية :

أولا - عدم دستورية القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ :

واقع الامر أن القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ بدوره مشوب منذ مرحلة الجنيحة الاولى بعيب انتهاك الدستور .

ان اللغة الشاذة التي اتسمت بها اجراءات مناقشة مشروع القانون واقراره فاصداؤه ، ثم نشره في الجريدة الرسمية في عددها الرقم ١٣ تابع الصادر يوم الخميس ١٩٨٢/٣/٢١ لكي تعمل به ، اعتبارا من اليوم التالي الجمعة - اول ابريل سنة ١٩٨٢ وهو اليوم السابق مباشرة على الجلسة المحددة لنظر القضية رقم ٤٧ لسنة ٣ قضائية دستورية .. ومحاولة دناح الحكومة بالجلسة المذكورة صدور القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ للطالبة باعتبار الخصومة منتهية كل ذلك يكشف بوضوح ان المستهدف من وراء ذلك كله كان هو التدخل في سير العدالة من جانب مجلس الشعب ومحاولة استباق المحكمة الدستورية العليا وحجبها عن نظر الدعوى الدستورية المطروحة امامها ومنعها من أن تقضى فيها ، الامر الذي ينطوي على تدخل سائر من السلطة التشريعية في السدوى الدستورية رقم ٤٧ لسنة ٣ قضائية دستورية مما يجسد مخالفة صريحة وصارخة للمادة ١٦٦ من الدستور التي تنص على أن :

( لا يجوز لأية سلطة التدخل في التقضايا أو في شؤون العدالة ) .

وفضلا عما تقدم فإن قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ يستتبع بالضرورة عدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

ذلك ان حكم المحكمة الدستورية العليا ينطوي بالفعل على قضاء صريح بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من حيث الشكل ،



كما ينطوى على قضاء ضمنى بعدم دستورية بعض مواد القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ من حيث المضمون .

( ١ ) عدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من حيث الشكل :

أوضحنا فيما تقدم ان المحكمة الدستورية العليا خلصت الى عدم دستورية المادة الاولى التى انتهت ( مدة عضوية نقيب المحامين الحالي واعضاء مجلس النقابة الحالية من تاريخ نفاذ القانون ) على خلاف احكام الدستور .

ثم قررت المحكمة عدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ برمته تاسيسا على ان :

( باقى مواد هذا القانون مترتبة على مانحه الاولى مما مؤداة ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل او التجزئة ) .

ومن بين المواد التى قضى بعدم دستورتها وبإبطال أثرها المادة الثالثة التى تنص على ان :

( يقوم المجلس النصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون بأعداد مشروع قانون للمحامين بما يحقق مصالح المحامين ويكفل أهداف النقابة خلال سنة من نفاذ هذا القانون ) .

ومؤدى ذلك ان حكم المحكمة الدستورية العليا قد انطوى على قضاء صريح وليس على قضاء ضمنى ، بعدم دستورية أى تشريع جديد للمحامين يتم أعداده وأصداره نفاذا لأحكام المادة سالفة الذكر ومجاراه للاعتبارات وتحقيقا للأهداف التى كانت وراء إصدار القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ .

وبالتالى فان حكم المحكمة الدستورية العليا يدغم صراحة وليس ضمنا إلغاء القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ واستبداله بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بعدم الدستورية خاصة وأن القانون الأخير لا يعدو أن يكون تجسيذا لإرادة المشرع التى عبر عنها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ . وتنفيذ لأحكام هذه المادة ومن ثم فإن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ليس سوى أثر من الآثار المترتبة على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ واستعداد لهذا القانون غير الدستوري .

ولم يخف أصحاب مشروع القانون وواضعيه هذه الحقيقة بل حرصوا على توكيدها في المذكرة الإيضاحية لمشروعهم الذى تقدموا بها الى مجلس الشعب .

فالمذكرة الإيضاحية تقرر في مطلقها :

( خلال يونيو ١٩٨٢ تقدم مجلس نقابة المحامين المؤقت اقتراحا بمشروع قانون بشأن إلحاحه نفاذ الحكم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الى السيد



وزير العدل الذي أحاله الى لجنة الشؤون التشريعية بمجلس الشعب (٠) وقد لوحظ ان الاقتراح بمشروع قانون المشار اليه كان موضع تعليقات وملاحظات من العديد من المحامين الامر الذي من اجله رأى مقدموا الاقتراح بمشروع القانون المرافق تحقيقا لمطالب العديد من المحامين اجراء بعض التعديلات على الاقتراح بمشروع القانون المقدم من المجلس المؤقت للنقابة المحامين سالف الذكر (٠٠) .

وبعد ان حدد مقدموا المشروع بوضوح طبيعته مشروعهم باعتباره مجرد تعديلات على الاقتراح بمشروع القانون المقدم من المجلس المؤقت للنقابة المحامين نفلاذا لحكم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ عادوا فلقدوا في مقدمة المذكرة الايضاحية للمشروع الاتي :

( وقد حرص مقدموا هذا الاقتراح بمشروع قانون على الابتغاء على الغالبية العظمى من الاقتراح الذي كان قد تقدم به مجلس النقابة المؤقت والمشار اليه سلفا حتى لا يسكون هذا الاقتراح بمشروع قانون بعيدا عن اقتراح مجلس النقابة المؤقت الذي اعد نفلاذا لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ) .

وعلى ضوء ما تقدم لا محل للمجانلة في ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذي صدر نفلاذا لحكم المادة ٣ من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ يرتبط بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ارتباطا لا يتقبل الفصل او التجزئة ، ويعتبر اثره من آثار القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ونتاجا لهذا القانون الذي ابطال حكم المحكمة الدستورية العليا كافة اثره .

وطالما اقام واضعوا المشروع ومنقحوه مشروع القانون على المادة ٣ من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فان الحكم بعدم دستورية هذه المادة وابطال اثرها يستتبع انهيار صرح القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من اساسه ويعدمه برمه بعدم الدستورية .

(ب) عدم دستورية موالد اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من حيث المضمون تنص المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على انه :

( تشكل لجنة مؤقتة من احد عشر محاميا من المحامين المقبولين امام محكمة النقض المشهود لهم بالحيادة والاستقلال ... ) .

ثم تقضى المادة الثالثة من مواد الاصدار بان :

( تتولى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة ) .

ثم تقرر المادة الخامسة من مواد الاصدار على ان ... تنتهى مهمة اللجنة المشار اليها .. باعلان نتيجة انتخاب اعضاء مجلس النقابة العامة على ان يتم ذلك في موعده لا يجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .



وعنه المواد تنطوى على ذات المخالفة الدستورية التي ادت الى عدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لان مؤدى هذه المواد بدورها هو ( اقضاء اعضاء المجلس المنتخب من مناصبهم النقابية قبل نهاية مدة العضوية وذلك عن غير طريق هيئة الناخبين المتمثلة في الجمعية العمومية للنقابة ) .

واستبدال الاعضاء المنتخبين باعضاء معينين عن غير الطريق الديمقراطي الذي حددته المحكمة الدستورية العليا في قضائها بكل الموضوع . كما تنطوى هذه المواد على تعطيل حق اعضاء نقابة مهنية في ان يتولى ادارة شئون نقاباتهم قيادة منتخبه .

وهو تحديدا ما نعتة المحكمة الدستورية العليا على القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ورتبت عليه عدم دستورية هذا القانون لتعارضه مع الاساس الديمقراطي الذى ارساه الدستور قاعدة لكل بفيان ديمقراطى .

وطالما ان مواد اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تنطوى على تكرار لذات المخالفة الدستورية الواردة في مواد القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لذلك فان دمج المواد الجديدة بعدم الدستورية لم يعد يحتاج الى العودة مرة أخرى للمحكمة الدستورية العليا لاستطلاع رأيها في امر سجلته بكل الموضوع في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ قضائية دستورية عندما ارسلت مبدا دستوريا عليها يقضى بعدم جواز تدخل السلطة التشريعية في شئون المجلس النقابية المنتخبة وعدم جواز استبدال اعضاء المجالس المنتخبة باعضاء معينين ولو بصفة مؤقتة .

ثانيا - مواد اصدار القانون ١٩٨٣/١٧ منسوخة بقوة الدستور :

تنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا على ان

( احكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة .

وتنشر الاحكام والقرارات المشار اليها في الفترة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدورها ) .

ومؤدى النص ان المشرع قد اسبع على احكام المحكمة الدستورية صفة وقوة القاعدة القانونية .

وجعل هذه القاعدة القانونية ملزمة لجميع سلطات الدولة بما في ذلك السلطة التشريعية وبذلك تاتي احكام المحكمة الدستورية في مرتبة اعلى من اى تشريع آخر في سلم التدرج التشريعي .

ويكون لهذه الاحكام اثرها الناسخ لاي تشريع سابق او لاحق يتعارض مع احكامها .



ومن جهة أخرى فإن حكم المحكمة الدستورية العليا قد اعتبر أي نص تشريعي يؤدي إلى انتفاء أعضاء المجالس النيابية المنتخبين عن مناصبهم الانتخابية قبل نهاية مدة عضويتهم - عن غير طريق هيئة الناخبين - نص تشريعي ينطوي على مخالفة المادة ٥٦ من الدستور .

وهذه المادة لها بدورها اثرها للناسخ لاي نص تشريعي متعارض مع احكامها .

وطالما ان المواد ٢ و ٣ و ٥ من مواد اصدار القانون ٧١ لسنة ١٩٨٣ يتعارض متعارضا صريحا مع احكام المادة ٥٦ من الدستور على التفصيل الذي أوضحناه آنفاً فإن هذه المادة تعتبر منسوخة بالمادة ٥٦ من الدستور .

فمن البديهيات القانونية انه في حالة تعارض قاعدتين قانونيتين يتعين تطلب القاعدة الاعلى في التدرج التشريعي والحدث في الصدور على القاعدة الأدنى والاسبق .

ولقد قضت محكمة النقض في الطعن الجنائي ٢٠٠ لسنة ٤٥ قضائية بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤ ( السنة ٢٦ ص ٢٥٨ قاعدة ٦٠ ) بأنه :

( لما كان الدستور هو القانون الوضعي الاسمي صاحب الصدارة ، فكان على مادونه من التشريعات النزول عند احكامه .

فإذا ما تعارضت هذه وثلك وجب للزام احكام الدستور واحداً مسا سواها .

وبستوى في ذلك ان يكون التعارض سابقاً أو لاحقاً على العمل بالدستور فإذا ما اورد الدستور نصاً صالحاً بذاته للاعمال بغير حاجة الى سن تشريع ادنى لزم اعمال النص من يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد نسخ ضمناً بقوة الدستور نفسه ) .

**القانون ١٧ لسنة ٨٣ ليس عقبة امام استكمال مجلس النقابة المنتخب**  
**احدوره نالاً لحكم المحكمة الدستورية العليا :**

حتى لو سابقاً - من تعهل الجدل - المنطق القائل بأن القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ قانون قائم بذاته ، بحيث يظل منتجا لاثاره القانونية حتى يقضى بعدم دستوريته بحكم جديد .

فان القانون سالف الذكر لا يمس من قريب أو بعيد - حق مجلس النقابة المنتخب في استكمال مدة عضويته - بعد ان اعادت له المحكمة الدستورية العليا شريعته باثر رجعي مؤكده في اسباب حكمها حقه في انتهاء مدة عضويته طالما لم تمسح منه الثقة من هيئة الناخبين وسندنا في ذلك الآتي :

١ - ان القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ صدر خلافاً من أي نص يتطرق الى مجلس



النقابة المنتخب أو يقضى بانتهاء مدة عضويته وكل ما استحدثه القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ عو استبدال المجلس الملائت الذى كانت تنص عليه المادة الثسانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بمجلس مؤقتجديد .

٢ - أن الفاء قانون منظم لنقابة ما واستبداله بقانون جديد ٠٠ لا يرتب حل التشكيلات النقابية التى تم انتخابها فى ظل القانون السابق ٠٠ ذلك أن مبدا الديمقراطية النقابية كما فصله حكم المحكمة الدستورية العليا - يستوجب استمرار المجلس المنتخب حتى نهاية مدتها حتى فى حالة صدور تنظيم تشريعى جديد للنقابة .

وقد التزم القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ ذاته بهذه القاعدة الاولى من قواعد الديمقراطية النقابية فى شأن مجالس النقابات الفرعية المنتخبة طبقا لاحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

٣ - أن كل السوابق المائلة تجمع على احترام هذه القاعدة التى اكدها حكم المحكمة الدستورية العليا ، بل تدلل السوابق على أن المشرع قد احترام هذه القاعدة من قبل صدور الدستور ١٩٧١ .

ونورد فيما يلى بعض هذه السوابق على سبيل المثال لا الحصر - عندما صدر قانون الحماية رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ونص على الفاء القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالحاماة أمام المحاكم ٠٠ حرصت المادة الثانية من مواد اصدار القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على النص على أن :

( يستمر المجلس الحالى لنقابة الحاميين فى القيام باعمال مجلس النقابة بكامل اختصاصاته النصوص عليها فى القانون المرافق وذلك بصفة مؤقتة حين تشكيل مجلس النقابة الجديد طبقا لاحكام هذا القانون .

× عند ما صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ مدخلا تعديلات شاملة على القانون على التشكيلات النقابية المنتخبة وفقا للنصوص التشريعية السابقة المعدلة .

× عند ما صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب بلغيا القانون ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ فى شأن مجلس الشعب والقرار بقانون ٨٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن الترشيح لعضوية مجلس الشعب لم يرتب صدور التشريع الجديد حل مجلس الشعب واجراء انتخابات جديدة وفقا لاهكام القانون الجديد .

× عندما صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التعاون الاستهلاكى نصت المادة الرابعة من مواد الاصدار على أن .

( تستمر مجالس ادارة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية القائمة وقت العمل بهذا القانون فى مباشرة اعمالها الى أن يتم تشكيل مجالس الادارة الجديدة وفقا لاحكام القانون المرافق ) .



x وقد أورد القانون ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الانتاجي حكما مائلا في المادة الرابعة من مواد اصداره .

x وأخيرا وليس آخرا فإن القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي الذي أقره القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ وحل محله بنص في المادة السادسة من مواد اصداره على أن :

( تستمر المجالس المحلية لتشكيلها الحالي الى نهاية مدتها ، على أن تجري الانتخابات لتشكيل المجالس الجديدة ، وفقا لاحكام القانون المرافق خلال السنتين يوما السابقة على انتهاء مدة المجالس الحالية ... ) .

وعلى ضوء ما تقدم .. فإن أية دعوة للجمعية العمومية للانتخاب مجلس جديد لنقابة المحامين قبل أن يستكمل المجلس المنتخب مدة عضويته يعد اجراء مخالفا لحكم المادة ٥٦ من الدستور ويصطدم بشكل مباشر بقضاه المحكمة الدستورية العليا التي تلزم المادة ٤٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ لكافة باحترامه .

#### هل اوجد حكم المحكمة الدستورية العليا ازدواجاً في ادارة نقابة المحامين ؟

قد يتبادر الى الذهن للوهلة الاولى ان حكم المحكمة الدستورية العليا بما يستتبعه من اعادة الشرعية الى نقابة المحامين قد خلق من الازدواج في ادارة نقابة المحامين .

الا ان العرض المتضمن لحكم الدستور والقانون يؤكد ان مثل هذه الازدواجية غير قائمة ، وان التطبيق الصحيح لاحكام الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا يستوجب انفراد مجلس نقابة المحامين المنتخب بادارة نقابة المحامين حتى انتهاء دورته .

وعلى أية حال فإن الازدواجية الظاهرية على فرض قيامها لا تقوم بين جهتين متكافئتين من حيث درجة الشرعية .

ذلك ان مجلس نقابة المحامين المنتخب يستمد شرعية وجوده بدايسة من لغة الجمعية العمومية لنقابة المحامين وقرارها بانتخابه نقيبا واعضاء ، والجمعية العمومية هي وحدها صاحبة الحق في انتهاء عضوية المجلس قبل انقضاء مدته

وقد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا مؤكدا هذه الشرعية وبمطال كل اثر العدوان التشريعي الذي وقع عليها .

اما المجلس المؤقت الذي عين أعمالا لواء لصدار القانون ١٧/١٩٨٣ فهو يستمد وجوده من تشريع مشوب بعيب عدم الدستورية ومن مواد منسوخة بقوة الدستور على النحو الذي فصلناه سلفا .



وغنى عن القول أن استمرار الازدواج الفتعل فى ادارة النقابة بما لا يتفق مع صحيح حكم الدستور .. ولا مع سيادة القانون ولا يحقق صالح المحاميين وفتقابة المحامين .

واذا ما اتجهت الدولة الى مواصلة النهج الذى استعملته باصدار القانون ١٩٨١/١٢٥ والى تجاهل حكم المحكمة الدستورية العليا ومحاولة شل فعايلته فان ذلك من شأنه أن يشكل سابقة بالغة الخطورة على الحياة الديمقراطية فى مصر وسوف يخلق أزمة دستورية حقيقية فى البلاد .

وكذلك فان السادة الزملاء اعضاء المجلس المؤقت مطالبون امام ضمايرهم وامام جموع المحامين .. وامام التاريخ .. بعدم اتحام انفسهم طرفا فى هذه الازمة الدستورية .. كما انهم مطالبون بمبادرة تضع حدا لهذا الازدواج الفتعل اعلاء لحكم الدستور .. وارساء لسيادة القانون وتوقيرا لقدسية احكام القضاء وحفاظا على صرح نقابة المحامين الشامخ .

**نفاذ حكم المحكمة الدستورية العليا .. لا يستوجب صدور حكم فى دعوى الموضوع :**

خلال الجدل القانونى الذى ثار حول حكم المحكمة الدستورية العليا ذهب راي الى القول بان احكام المحكمة الدستورية العليا غير قابلة للتفسيذ فى ذاتها .. وان على اصحاب الشأن أن يعجلوا دعواهم الموضوعية وان يستصردوا حكم اصلحتهم من محكمة الموضوع .

وحتى يتحقق ذلك فلا يحق لهم الاحتجاج بحكم المحكمة الدستورية العليا . وهذا الراى يصطلم بوضوح بصريح نص القانون .

ذلك ان المادة (٤٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا صريحة فى أن ( احكام المحكمة فى الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة .

وتنشر الاحكام والقرارات المشار اليها فى الفقرة السابقة فى الجريدة الرسمية وبغير ضرورفات خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدورهما .

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة ، عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ( ) .

ان هذا النص يذلل بوضوح على فساد القول بان نفاذ حكم المحكمة الدستورية العليا ملق على صدور حكم من محكمة الموضوع فى الدعوى الموضوعية التى ابدى فيها الدفع بعدم دستورية القانون .. ذلك ان المادة صريحة فى اعمال اثر الحكم قبل انقضاء سنة عشر يوما على صدوره دون تطبيق ذلك على صدور حكم من محكمة الموضوع .



اذ كما قالت المحكمة الدستورية العليا •

( فإن الدعوى الدستورية متى رفعت •• فإنها تستقل عن دعوى الموضوع •

#### خاتمة :

من كل ما تقدم •• يتضح بجلاء •• أن قضاء المحكمة الدستورية العليا قد أعاد الأمور إلى نصابها •• ووضع الأطراف كافة أمام مسؤولياتهم •

ولم يعد من سبيل سوى الاختيار بين أمرين •

فأما الانصياع لحكم الدستور •• واحترام كلمة القضاء الدستوري بإزالة المدون على الشرعية في نقابة المحامين بكافة أشره وذيوله •

وأما الإصرار على التمسك بالمدون •• دالتنزع بهذه الحجة الشكلية اه تلك •• لمحاولة إسباغ شرعية زائفة على وضع غير شرعى •



الدكتور محمد عصفور  
محام  
٩ شارع عرابي القاهرة  
ت : ٧٤٨٨٩٥

السيد الاستاذ المستشار رئيس محكمة القضاء الاداري .

مقدموه السادة الاساتذة احدى الخوالة ، ومحمد الايباري ، ومحمد نعيم  
ابن واحد نبيل الهلالي واحد ناصر ومحمد صبرى ومحمد عبد ومحمود عبد الحميد  
سليمان وعبد الله شريف ومحمد علوان واحد الازهرى ، رئيس واعضاء مجلس  
النقابة الشرعى والمتخون لهم محلا مختارا مكتب الدكتور محمد عصفور المحامى .

### مقدمة

السيد رئيس الجمهورية  
السيد رئيس مجلس الوزراء  
السيد وزير العدل  
السيد المستشار رئيس محكمة النقض  
ويعلنون جميعا بادارة  
القضايا الحكومية

### الموضوع

ويعرضون الآتى :

صدر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بحل مجلس نقابة المحامين بعد  
محاكمة صورية قام بها مجلس الشعب ببناء على خطاب او قرار اتهام موجه  
من السيد رئيس الجمهورية الراحل ...

وبناء على هذا القانون صدر قرار السيد وزير العدل بتشكيل  
مجلس نقابية مؤقت ... وقد قام المدعون - او بعضهم - بالظن  
على هذا القرار امام محكمة القضاء الاداري بالدعوى رقم ٣٧/٣٩٤٩ ق  
طاعين في نفس الوقت بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ . وقد  
اقتنعت محكمة القضاء الاداري وقتئذ بجدية الظن بعدم الدستورية فاقترفت  
الفصل في الدعوى بشقيها ( المستعمل والموضوعي ) وكلفت المدعين برفع الظن  
امام المحكمة الدستورية العليا . وقد قام المدعون بالفعل برفع هذا الظن ...

ولبناء نظر الظن اصدرت الدولة القانون رقم ١٠٩٠ لسنة ١٩٨٢  
بتعديل القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وتبعيا لذلك اصدر السيد وزير العدل  
قراره رقم ١٠٩٠ م ١٩٨٢ م باعادة تشكيل مجلس النقابة المؤقت . وقد تمام  
المدعون بتعديل طلباتهم في الدعوى رقم ... ق قضاء ادارى باضافة طلب  
التعويض ، كما قاموا بالظن في قرار وزير العدل الاخير .



... وقد اُرانت الحكومة باصدار القانون رقم ١٠٩٠ لسنة ١٩٨٢ والقرار الوزاري الغد له ان تقتض الخصومة الدستورية القائمة وهو ما ظهر جليا في دفاع الحكومة امام هيئة المفوضين بالحكمة الدستورية العليا . ولكن الهيئة انتهت في تقريرها الى عكس راي - بالحكومة في ضوء التعديل الذي قام به المدعون باضافة طلب التعويض مضرة ان الفاء قرار وزير العدل رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ بالقرار التالي رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٨٢ م ، لسم ينه الخصومة الادارية طالما ان المدعين عدلوا طلباتهم الى طلب الحكم بالتعويض .

ولئن كانت النتيجة التي انتهت اليها هيئة المفوضين سليمة تماما ، الا انه لا يساندما مجرد تعديل طلبات المدعين الى تعويض ، وانما يساندما في المقام الاول الطبيعة المميزة للخصومة الدستورية واستقلالها المطلق عما يصيب الخصومة الاصلية من عوارض وهو امر تناولناه بالتفصيل امام المحكمة الدستورية العليا ولا محل لترديده امام القضاء الاداري .

غير ان الحكومة وقد خاب مساعها في احباط او اجهاض محاولة مجلس النقابة الشرعي بتائم عدولها التشريعي ، تصورت انها قادرة بسلطانها التشريعي ان تنهي بقانون الخصومة الدستورية ، وذلك باصدار تنظيم تشريعي كامل لمهنة المحاماة يلغى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وفي نفس الوقت يلغى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وقد قصت الحكومة بالنص صراحة على الفاء القانون الاخير ، ان تحول بين المحكمة الدستورية العليا وبين الفصل في دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، متصورة انها بذلك تنهي وجود مجلس النقابة الشرعي وتنهى كذلك الخصومة التي اقامها طعنا في دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذي صدر خصيصا بالغاء مجلس النقابة وبقص ادشاء مجلس نقابة مؤقت اما وقد اتجه الشرع الى اعادة تنظيم المهنة والتشكيل النقابي ، فانه لا يكون على المشرع تثريب اذا هو امسك كيان مجلس النقابة الشرعي ! وانطلاقا من هذه القبة الفاسدة جرت اغرب محاولة او سباق تشريعي مع الزمن ، لاصدار قانون تنظيم مهنة المحاماة ومناقشته خلال اربعة ايام وسرعة التصديق عليه قبل سفر السيد رئيس الدولة بمساعات اتي خارج الوطن ، وفي يوم جمعة ( وهو يوم عطلة رسمي ) سابق مباشرة لنظر الطعن سلمت الدستورية رقم ٤٧ لسنة ٣ ق . ا

والفترت هذه المظاهرة السياسية الطاعنة ، بنص يعطي لجنة من هيئات القضاء برئاسة السيد المستشار رئيس محكمة النقض بتشكيل مجلس نقابة مؤقت من عشرين عضوا وقد تم هذا التشكيل بالفضل تخزيا لكل المبادئ القانونية واستقلال القضاء الدستوري وكرامته ، في حين انه كان يجب على الحكومة - اذا هي احترت اسيادة القانون واستقلال القضاء - ان تقتنع عن مناقشة قانون يتعارض مع خصومة دستورية قائمة وبقص تصفية مسنده الخصومة . ومن باب اولي ان تمتنع عن تغيير الاوضاع القائمة على نحو يؤكد اصدارها على مزيد من العدوان على مجلس النقابة الشرعي والذي لا يعتبر مخالفا الا اذا صدر حكم برفض طعنه بعدم دستورية القانون الصادر بحله .



ومن حيث أن قرار تشكيل مجلس نقابية مؤقت استنادا الى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تراز مخالف للدستور وهو القانون نفسه الذى صدر باعادة تنظيم مهنة المحاماة للاسباب الآتية :

#### • أولا - صدور قانون جديد بتنظيم مهنة المحاماة

وهل هو خاتمة المطاف في حرب تشنها الحكومة على احدى الهمم الحرة ؟ !

اننا لا نبالغ اذا قلنا ان الحرب التى بدأت الحكومة بشنها منذ بدايات سنة ١٩٨٢ على مجلس نقابية المحامين هو عصف غير مشروع مارسسته سلطة الدولة ضد اقدم نقابية مهنية وهو من قبيل الارهاب بالقانون حيث لا يكون القانون مقياسا للعدالة في التنظيم وانما يكون أداة مسخرة للظلم ، حتى اذا رفض المظلوم أن تعنف به الدولة ولجأ الى القضاء لم يقبل نظام الحكم السابق ابدا أن يكون طرفا في قضية تطرح على القضاء لانه كان مصمما منذ البداية على أن يسخر سلطاته في تصفية من يعتبرهم خصومه السياسيين .

ففى المجال السياسى العام استغل المادة ٧٤ من الدستور في مذبحته سبتمبر ١٩٨١ م ، وهو عدوان خطير بالانقلاب الدستورى شجبهته محكمة القضاء الادارى بشدة ...

اما في مجال التقنين ، فقد راد أن يسخر مجلسه التشريعى في التصفية القانونية للقضايا العامة المطروحة ! .

وتحت هذا الوهم الاخير تصور مجلس الشعب انه يستطيع ان يحسن اعتدائه على الحرية النقابية ونقابة المحامين بالإسراع في اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم مهنة المحاماة .

وهذا الذى قام به مجلس الشعب - بمناقشة مشروع قانون وضعه أحد أعضاء الحزب الحاكم ، وبالمسيرة الهائلة ولانتهاء من اقرار ما يزيد عن مائتى مادة في أقل من أربعة ايام وقبل نظر طعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بيوم واحد .

هذا الذى قام به مجلس الشعب بأداة متعددة الوجوه وأحد وجوهها أنه ينبى عن لحد في الخصومة لا معنى له . . . إذ أى ينطق ديمقراطى أو غير ديمقراطى يسمح للسلطة التشريعية أن تستغل موقعها السامى داخل سلطات الدولة أو أن تسمح للسلطة التنفيذية بأن تستغل هذا الموقع السامى والوظيفية التشريعية الرفيعة لكي تشن حربا لا تكافؤ فيها - على احدى النقابيات المهنية أو على بعض أفراد قياديين في مهنة ما ؟ !

ثانيا - تنظيم المرافق العامة وهل هو أن يختص به الافراد أم تختص به الحكومة :

أو ليس من الغريب أن يكون دفاع الحكومة عن تصرف المبدأ رئيس



الجمهورية السابق وعن مجلس الشعب بإصدار القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ هو أن هذا التدخل الجائر في شئون المحليين أمر طبيعى نظرية الواجبات الملغاة على الحكومة في تنظيم المرافق العامة . ولطه لم يفت الحكومة أن مهنة المحاماة كانت منظمة بالفعل بقانون مضى عليه ما يقرب من خمسة عشر عاما ؟ ولو النوايا لما اتخذ الصدام بين رئيس الدولة السابق ونقابة المحامين مناسبة للتدخلات الجورمية التي أريد بها القضاء على التنظيم النقابي ؟

إن الحكومة تقول في دفاعها عن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ( مستندة في ذلك الى قضاء صادر عن المحكمة الادارية العليا ) انه صدر على سند من احكام الدستور ، ذلك ان - تنظيم المهن الحرة هو من صميم اختصاصات الدولة بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة فاذا ما رأت ان تتخطى عن هذا الامر لاعضاء المهنة أنفسهم لانهم اقدر عليه من توكيلهم نصيبا من السلطة العامة يستعينون به على تأدية رسالتهم .. فان ذلك لا يغير من التكييف القانوني لهذه المهن بوصفها مرافق عامة .. وقد رأت الدولة استخدامها لحقها في الاشراف على مهنة المحاماة وتحقيقها للمصالح العام اعادة تنظيم مرفق المحاماة وذلك باعداد مشروع قانون للمحاماة ! وتوضح موقف الحكومة .

ما تقدم هو ان تنظيم مهنة المحاماة على النحو الصادر به القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لم يصدر عن الحكومة صاحبة الولاية والصفة في تنظيم المرافق العامة او منا في حكمها ، وانما صدر عن بضعة افراد هم اعضاء في الحزب الحاكم ويواحد حزبية وانتقامية ؟ ! ان الادعاء او الاستناد وراء المهمة المشروعة والنيابة للدولة في تنظيم المرافق العامة ادعاء غير صحيح .

تصرف السلطة التشريعية مظهر من مظاهر غرور القوة او نزق السلطة المطلقة ! فمن المؤسف ان بعض اعضاء هذه الهيئة يتصورون ان سلطاتهم في التقنين تستطيع ان تصفى القضايا والمنازعات بجرة قلم او هذه الجرة عنا هي مجرد اجتناع يعقده اعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم ويكتمل به النصاب القانوني ، للتصويت على تشريع ينظم ائتمن مهنة حرة في مصر . دون ان - يكون المشروع صادرا عن الحكومة ( بوصفها الراعية لكافة المرافق في الدولة ) بالتعاون مع اصحاب الشأن انفسهم الذين يراد تنظيم مهنتهم بمعرفة جهيد فرد او جهاز خمسة ينتمون الى الحزب الحاكم ، وبباعت حزبي شديد هو الانتقام من مجلس نقابة تجرأ فرفع امره الى القضاء طالبا ادانة عدوان تشريعي لا مثيل له في التاريخ .

وهو امر يؤكد بما لا مخازعة فيه ان يمكن ان يكون هناك عيب خطير هو الانحراف في استعمال السلطة التشريعية حيث يتوالى الدلائل الاكيد على بواعث الانتقام . بسبب مواقف عامة التزمتهما النقابة في الامور القومية الخطيرة وخالفت بوضوح وصراحة خط الحكومة المتخاذل والمتهاون .

غير ان الامر لم يبق بالحكومة عند حد الانتقام من افراد قياديين بمجلس نقابة المحامين الشرعي الذي فشلت الحكومة في سحب الثقة منه ، وانما



تتوثب رغبة الانتقام من اصحاب المهنة كلهم ، والقضاء على حريتهم انقيابية ومنعهم من ممارسة رسالتهم في الحيسة العامة بخطر الاشتغال بالامور العامة ، وهو امر غير متصور في مهنة كالحاماة وبالنسبة لنقابة ذات طابع عام بطبيعتها . كتقابة المحامين ولهذا جاء التنظيم النقابي في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ شاذاً كل الشذوذ قانونياً تهما على الخدمة النقابية ومشقتها وحسدة المحامين ، وقاضيا على سلطة مركزية ضرورية في نقابة غير تشاطها الى جميع انحاء الجمهورية .

واذا كان من الحق ان المحاماة شاتها شأن كافة المهن الحرة - تعتبر مراقب عامة تملك الحكومة حق تنظيمها والاشراف عليها ، الا ان شرط ذلك ان تحترم الحكومة الحرية النقابية المكتولة بنص الدستور بذلك بان يكون التنظيم على اساس ديمقراطي وبطريقة ديمقراطية ليس هذا فحسب بل إنه إذا كان هناك تنظيم تشريعي قائم بالفعل يمضى عليه ما يقرب من خمسة عشر عاماً ، فإنه لا يجوز ان تتحد الحكومة في سلطة يقوم بها في تنظيم المهن الحرة سبيلاً لاعادة التنظيم بدون مشورة اصحاب المهنة ، وانما رغم تصميمه بطريقته مرفوضة عليهم وسأ هو اخطر من ذلك بمناسبة صدام اغتله الخصومة مع مجلس نقابية شرعى يمارس حقه الدستوري في تناول المسائل العامة بطريقته تختلف الاختلاف جوهرياً مع خط الحكومة عندئذ تكون فيه الانحراف والتكيد ظاهرة لا تحتاج الى اثبات وهو انحراف يتجسد في حظر تناول المسائل العامة ، وفي اسلوب التشكيل النقابي الشاذ .

**ثالثاً - القانون الصادر بالقضاء القانون المطعون فيه بعدم الدستورية يهدف في الحقيقة الى تخصيص عمل غير مشروع او قانون بعدم سماع الدعوى - وهو في الصورتين قانون غير دستوري .**

ان الهدف من الخصومة الدستورية واصدار حكم فيها امران لا يتحققان على الاطلاق بعمل من اعمال المشرع وانما يتحققان فحسب بعمل المحكمة الدستورية وحدها .

فالهدف من الخصومة الدستورية هو البحث في شرعية او عدم شرعية القانون المطعون فيه ولهذا السبب فان الطلب في هذه الخصومة ليس طلباً بالقضاء القانون وانما هو طلب الحكم بعدم دستوريته وواضح ان الالفاء التشريعي للقانون لا يمكن أن يحقق الهدف من الخصومة الدستورية به ومن اقامة قضاء دستورياً مهته هي رقابة العمل التشريعي وفضح معايبه وخطاياه ببل ان الالفاء القانون ( المطعون فيه بعدم الدستورية ) يقصد به تعطيل وظيفة المحكمة الدستورية ومنهنا من ان تقول كلية الدستور في القانون الملغى . وهذا هو شأن القانون الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ .

واذا كان الالفاء التشريعي لقانون مطعون فيه بعدم الدستورية لا يحقق الهدف من الخصومة الدستورية فإنه كذلك يختلف في اشارة عن الحكم



القضائي بعدم الدستورية ، وهو هذا الاختلاف الذى يدفع المشرع أو الحكومة إلى أن تحصن القانون الملغى بإلغائه بإرادتها للحيلولة بين القضاء وبين ترتيب الآثار الضرورية بسبب دفع قوى الشك بعدم الدستورية . فالإلغاء التشريعي لقانون أن يعنى أكثر من إنهاء آثاره منذ صدوره أبداً الآثار الخاصة الفادحة فانها تكون قد تحصنت بهذا الإلغاء ولهذا السبب فإن إلغاء القانون - وخصوصاً إذا كان ثانوياً فردياً ويواجه حالة فردية بالذات - لن يقصد به سوى حماية آثار هذا القانون الذى تولدت منذ صدوره حتى لإلغائه وتحصين هذه الآثار . وإلغاء الشريعة على ما هو غير شرعى وغير دستورى .

أما الحكم بعدم الدستورية ، فإنه يعنى بطلان التشريع منذ صدوره - وهو ما يسمى بالآثر الرجعى لحكم الإلغاء المعنى . وهو ما يقصد المشرع بتخلط نفسه .

غير أننا - أيهاً منا بسيادة القانون . . . نعتقد أن إلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ( المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ) لا يعنى أن القانون الجديد يستطيع أن - يفسل ببساطة نصه الضحية ، وأن يطلق صراح القانون الجانى أو تبرئته ويخطئ ساحته فلا يملك المشرع - أو أية سلطة في الدولة أن تتقدم محراب المدالة في القضاء الدستورى وأن تسقط القضاء من منعتهم الرقعية وأن تطردهم وأن تقول لهم انقضوا فلا قضية ولا قضاء .

إن المبادئ المستقرة في القضاء الإدارى - ودعوى الإلغاء تشابه في كثير من خصائصها وبالحكم - الخصومة الدستورية أن صدور قرار إدارى آخر بإلغاء القرار الإدارى المطعون فيه لا يحول بين القضاء وبين استمرار نظر الدعوى لكى يفصل في شرعية أو عدم شرعية القرار المطعون فيه . حتى وإن كان قد أُلغى فعلاً وحتى وإن صار بحكم الإلغاء أقرب إلى أن يكون حكماً إقضائياً حسبما قال أحد مفوضي الدولة الفرنسيين العظام .

والأمر كذلك من باب أولى بالنسبة للخصومة الدستورية ، وبالحكم بالنسبة لقانون مطعون فيه بعدم الدستورية ، فإن المشرع - لكى يحول بين القضاء وبين دحض هذه الوصمة يقوم بإلغاء هذا التشريع . ولو أن القضاء الدستورى سمح بأن تتزعزع منه وظيفته بهذه الطريقة الفظة ، لوجب أن تطلق المحكمة الدستورية أبوابها لأنها عندئذ سوف تستسلم لن اتهمت لحاسبتها ورقابة أخطر تصرفاته شكلاً وهي القوانين .

فإذا كان هناك تشريع قديم وكانت هناك خصومة دستورية قصد انعقدت في ظله طعناً في تصرف تشريعي تم في ظل التشريع القديم . فإن التشريع الجديد ( الذى يحل محل التشريع القديم ) يفرض دستوريته - لا يبرى بآثر رجعى ، وهو بصورة ( لأن - الفروض أنه يضع قواعد عامة بتنظيم المهنة ) ، لا يمكن أن ينظم أو يتناول شرعية التصرف التشريعي الخاص الذى يظل مكوناً بالتشريع السام القديم الذى صدر في ظله وتأسيس شرعيته ودستوريته في ضوء القواعد القانونية التى كانت قائمة وقت صدوره .



وحتى اذا جاز في الإحذل أن يكون التشريع الجديد قد صدر بسائر رجمي ليحكم تصرفات قانونية سابقة على صدوره ، ومع التسليم بوجود نص بوجود نص خاص في قانون المحللاء الجديد قد عالج القانون موضوع الخصومة الدستورية الخاصة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ م فان مثل هذا التشريع أو النص الذى يصدر خصيصا لانها خصومة دستورية - غير دستوري من حيث عدوانه على القضاء وتدخله في الفصل في خصومة مطروحة عليه .

وهو غير دستوري كذلك من حيث انه تشريع بحالة فردية يتمثل في عدم دستوريته مع القانون نفسه موضوع الطعن - من حيث افتقاره الى العموم والتجريد .

علما ان اعتبار النص الوارد في التشريع الجديد بآلفاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - لا يمكن ان يفسر على احسن الفروض الا بأنه تشريع بعدم السماع أو بحظر رفع الدعوى أو منع المحاكم على أى وجه من الفصل في نزاع بعينه أو نزاعات بعينها وهو بهذا الوصف وطبقا للقضاء الدستوري المستقر - غير دستوري .

### الحكمة الدستورية العليا

#### أحدى المؤسسات الدستورية

والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ هو عدوان عليها :

يقول المستشار « جرهارد لسيهولتز » في بحث له عن المحكمة الدستورية الاتحادية في ألمانيا الغربية . بعد ان اوضح ان هذه المحكمة هي احدى المؤسسات الدستورية في النظام الدستوري .

داخل اطار النظام الدستوري ، يعد الاستقلال مكونا أساسيا في مفهوم العضو الدستوري وقد ورد في اقول المحكمة : « ان عضوا دستوريا لا يمكن من وجهة نظر نظامية أو تنظيمية ، ان يجعل معتمدا على عضو دستوري آخر أو ان يخضع له . فبالنسبة للهيئات الدستورية ، ومن الناحية الدستورية ، تتربط أو تتعاون فيما بينها ولا تقف من بعضها البعض في علاقة تبعية أو رئاسية .

ولذلك فان محاولة عضو دستوري ( أو مؤسسة دستورية ) التآثر في عضو دستوري آخر بطريقة أو أخرى أمر لا يتفق مع الدستور .

وفي ضوء هذا التحديد السحقق للعلاقات التي يجب أن تقوم بين المؤسسات الدستورية بعضها البعض ، يجب ان تصرف السلطة التشريعية الاخير متمثلا في القانون رقم ١٧/١٩٨٣ - تكييفه الصحيح ، وهو أنه ليس مجرد تأثير عضو دستوري في عضو دستوري آخر وإنما هو عدوان صارخ من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية ( المشتركين في وضع القانون وإصداره )



على المحكمة الدستورية العليا بوصفها إحدى مؤسسات الدولة الدستورية بوصفها سلطة قضائية خاصة لا يجوز التدخل في شؤون العدالة الدستورية التي ترعاها .

رابعاً - عدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م

بوصفه محاولة لإنهاء الخصومة الدستورية تدخل المشرع (والحقيقة هو السلطة التنفيذية) في أعمال القضاء .

ان محاولة الحكومة إنهاء الخصومة الدستورية بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م لم تكن المحاولة الأولى وهي في تقديرى لن تكون الأخيرة . فقد سبقت المحاولة الراضة محاولة سابقة جرت أحداثها أمام هيئة مفوضى الدولة وذلك بإصدار القانون ١٠٩٠ لسنة ١٩٨٢ والذي لم يفعل - كما قالت هيئة المفوضين بحث - أكثر من تعديل نص واحد فقط في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ .

وإذا كان المدعون قد رفعوا دعوى أخرى طعنوا في القرار الجديد بتشكيل مجلس نقابة مؤقت ، فان هيئة المفوضين قد انتهت الى انه لا تزال للدهن مصلحة في الاستمرار في هذه الدعوى في ضوء الطلبات الاصلية التي كانت مرفوعة مصلحة في الاستمرار في هذه الدعوى في ضوء الطلبات الاصلية التي كانت مرفوعة طعنوا في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - وكذلك في ضوء الطلبات المعدلة بالتعميم وعلى أساس ان الفكرة الاساسية التي يتبنها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، قائمة في القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ .

ثم صدر تشريع كامل بتنظيم مهنة المحاماة كان من بين احكامه النص على إلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فهل تقوم الحكومة أنها بتسخير أغلبيةتها البرلمانية في إصدار قانون يلغى القانون المطعون فيه تستطيع ان تنهى الخصومة الدستورية .

وهذا القانون الجديد الذى صدر بتنظيم المحاماة وان كان يختلف عن القانونين رقمى ١٢٥ لسنة ١٩٨١ و ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ، وهو وإن كان يلغى هذين القانونين ، الا انه لا يلغيهما بسبب عول المشرع عن عدوانه او ازالة آثار هذا العدوان الذى يتمثل في القضاء على مجلس نقابة منتخب وإنما هو الغاء بمقتضى بالإصرار على استمرار هذا الاثر وتمسك كبير بن المسدود وتكثيف لضربه الشديدا للتنظيم النقابى برمته ويصفى حساباته مع مجلس نقابة لا ترضى الحكومة عن تصرفاته . ففى حين كان القانونان رقمى ١٢٥/١٩٨١ والقانون رقم ١٠٩/١٩٨٢ تعالجان حالة فردية اذا بالقانون الجديد يضيف الى هذا الاثر الذى اكد شرعيته اثرا ابدىا ومستمر يتمثل في الاعتداء على التنظيم النقابى برمته وهو تنظيم يعد من أقدم - التنظيمات النقابية المهنية في مصر - وقد تضور المشرع انه يستطيع ان يطفى عدوانه الفاشم على نقابة المحامين والحرية النقابية بإلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ؛ وهو



نظامه بالشريعة ولكنه طعن لها في الصميم .. لان هذا الالفاء لم يقصد به ادانة التصرف غير مشروع ، وانما الحيلولة بين القضاء الدستوري وبين الادانة الضرورية لعدم المشروعية الصارخة .

ومن الضروري ان نوضح وان نؤكد ان الالفاء التشريعي لقانون مطعون بعدم دستوريته ومفطور امام المحكمة الدستورية وانقضت في شأنه خصومة قضائية .. هذا الالفاء عنوان تشريعي على سلطة القضاء .. ولا يمكن ان يقال انه لا يجوز دس حظر على المشرع في استعمال سلطته في التشريع التي لا تتسع فحسب للتشريع الجديد وانما تتمتع كذلك لالفاء وتشريع قائم ذلك ان سلطة المشرع ليست مطلقة في الحالتين .

فالمشرع وشأنه في ان يلغي تشريعا قائما ولكنه اذا الفاء وكان هناك طعن فيه منظورا امام القضاء الدستوري ، فان هذا الالفاء لا يمكن ان يرفع بين القضاء عن الخصومة الدستورية التي انقضت والتي لا يمكن ان تنقضي بالفاء التشريعي .

فحتى اذا كان المشرع في قانونه الذي ألغى به التشريع المطعون بعدم دستوريته صرح بان هذا الالفاء مقصود به منع المحكمة الدستورية من الاستمرار في نظر الطعن فان هذا النص الصريح ، لا يجوز الالتفات اليه ، لانه يمثل عندئذ اعتداه صريحا على القضاء ، وتدخل في اعمال السلطة القضائية محظور صراحة بالدستور حيث ينص المادة ١٦٦ منه على انه .. « لا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا او في شؤون العدالة » .

واذا كان تدخل المشرع في اعمال القضاء امرا غير مشروع ، فانه في مجال القضاء الدستوري لم يالغ الخطورة يصل الى حد التمرد او الانقلاب الدستوري لانه يعني شل مؤسسة من المؤسسات الدستورية تتميز بطابع خاص وتميز : تجمع بين صفتها كحكم بين السلطات ، وبين صفتها القضائية .

ان الخصومة الدستورية وهي منصب على عمل تشريعي ، انها تعالج منازعة توأما توافر او عديم توافر الشرعية الدستورية في القانون المطعون عليه بعدم الدستورية . وهذه الولاية القضائية لا يمكن ان تسلب من قبل المشرع بتصريح تشريعي لاحق لا يقصد تصحيح الوضع القانوني ، وانما يقصد تكريس المخالفة الدستورية ، وضد المحكمة الدستورية عن ان تشجبها .

وحتى اذا جاز في الجدل ان تدعى الحكومة انه لم تعد هناك جدوى من الاستمرار في الفصل في الخصومة الدستورية المطروحة ( بعد ان صُتِرَ تشريع جديد بغير الأوضاع ) وانما حتى اذا صدر حكم بعدم دستورية القانون الخاص بحل مجلس النقابة ، فان مثل هذا الحكم لن ينفذ عينيا في ظل قانون جديد يفرض تنظيميا جديدا ويؤكد مؤقدا الانتخابات الجديدة ... الخ .. الخ . في حين ان هذه الامور كلها التي تحدثها الحكومة في



جمعيتها لا يجوز دستوريا أن يكون لها شأن في قيام الخصومة ولا هي مؤثرة في وجودها أو في مصلحة رافعها في الاستمرار فيها حتى تحسم قضائيا .. فهذه الاعتراضات كلها إنما تنصرف إلى منتلج الحكم أو قابليته للتنفيذ فحسب أي أنما تتعلق فقط بالمرحلة التالية للفصل في الخصومة .. وسواء رضخت الحكومة لحكم المحكمة الدستورية أو لم ترضخ استنادا إلى تصرف تشريعي قامت به تحوطا لعدم تنفيذ قضاء المحكمة الدستورية فإن هذا ليس من شأنه أبدا أن يحول بين المحكمة الدستورية العليا والاستمرار في نظر الدعوى والحكم فيها بغض النظر عن مصير حكمها وصدى احترام المحكمة له .

إن الإصرار والمطعة في إصدار قانون بإعادة تنظيم مهلة الحماية قبل نظر طعن مجلس انتقابة القائم أمام المحكمة الدستورية العليا يشكل في حقيقته ما اصطلاح على تسميته في القضاء الانجلو سكسوني بجريمة احتقار المحكمة - غير أن ما يلهو به من جسارة الاستهتان الذي يمثل القانون الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ، أن جريمة احتقار المحكمة بمفهومها التقليدي يتكون ركنها المادي من تصرف فردي يصيب محكمة أو - قاضيا بذاتي معنى .

أما ما فعله مجلس الشعب فهو أخطر من هذا بكثير .. أنه تصرف جماعي صادر عن أعضاء السلطة التشريعية ، بقصد امتحان السلطة القضائية كلها .

وإذا كان يحدث في بعض الدول أن يتدخل المشرع بصورة نادرة للغاية في عمل القضاء وفي صدد بعض القضايا المطروحة أو التي حكم فيها على نحو معين . فإن هذا التدخل مضموم وبناض لل دستور . وهو قد نفذ سياسيا ( في تلك الدول التي لا يوجد فيها قضاء - دستوري ) لاعتبارات تؤججها رعاية بعض المصالح القومية ..

والامر عنفنا مختلف تماما ... ذلك أنه إذا كان تدخل المشرع قد تم بمناسبة خصومة مطروحة على القضاء الدستوري ، فإن هذا التدخل يعتبر أجسم صورة من صور الاعتداء لأن - الخصومة الدستورية ليست خصومة عادية ، وإنما هي خصومة موضوعها قانون أو عمل تشريعي مقم بعنصر الدستورية ، فهي إذن خصومة قومية وليست فردية ، عامة وليست خاصة ، - وحاولت ضد القضاء الدستوري عن الفصل فيها بقانون هي في حد ذاتها اعتداء منكر على حق الأمة كلها في أدانة قانون غير دستوري ، وسلك مشرع منحرف ...

وهي كذلك اعتداء على سلطة القضاء الدستوري وكرامته ، وتنطوي على معنى التحدي له في أن يحاول بسط حمايته على المواطنين وإلزام سلطات الدولة بالخضوع للشرعية الدستورية من خلال تلك الرقابة المتميزة التي كفلت بنص الدستور .

إن الطعن بعدم دستورية قانون ما لا يعني فحسب أن هناك قانونا يخالف



إمام القضاء الدستوري بتهمة ارتكاب جريمة بخالفة للدستور وإنما يعنى هذا الطعن كذلك ان المشرع متهم بانتهاك الدستور ولذلك فان إصدار المشرع على المعنى في المخالفة أو تحسين تصرفه غير المشروع ، لا يمكن أن يعنى أقل من قدرة المتهم على طرد قاضيه من منصة القضاء !

ومن حيث ان صدور القرار الطعن فيه بتشكيل مجلس نقابة مؤقت يعد تحديدا صارخا للقضاء الدستوري واعتداء على الشرعية الدستورية وإصرارا على نفاذ القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، غم الطعن عليه بعدم الدستورية .

ومن حيث إنه يحق لمجلس النقابة الشرعى ان يطلب الى هيئة المحكمة المؤقتة إحالة طعنها بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ( بنسبة طعنهما على قرار تشكيل مجلس النقابة المؤقت ) الى المحكمة الدستورية العليا ، وان يطلب في نفس الوقت من القضاء الإداري بصفة مستعجلة فرض حراسة مؤقتة على نقابة المحامين وإقامة مجلس النقابة الشرعى حارسا قضائيا على هذه النقابة بدير شؤونها الى ان - يفصل في الطعن بعدم دستورية القانونين رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ م .

### بناء عليه

يرجو الطالبون تحديد اقرب جلسة حتى يسمح سيادة المحل اليهم الحكم  
أولاً - بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت . تنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذى يطعن المدعون بعدم دستوريته . ويطلبون إحالة طعنهم الى المحكمة الدستورية العليا .

وبصفة مستعجلة والى ان يقضى في الطعنين بعدم دستورية القانونين رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ و ١٧ لسنة ١٩٨٣ م بفرض الحراسة القضائية على نقابة المحامين وإقامة مجلس النقابة الشرعى حارسا على شؤونها . قائما بأمرها .

وذلك مع الزام الحكومة بمصاريف مخين الطلبين .

### وفي الموضوع : بإلغاء القرار الطعن فيه .

والحكم بالزام الحكومة بان تدفع للطالبين بوصفهم الممثلين الشرعيين لنقابة المحامين بتعويض قدره مليون جنيه تدور في صندوق النقابة عن التصرفات التي قامت بها الحكومة واعتدت بها على الحرية النقابية وعلى الممثلين الشرعيين للمحامين .

مع الزام الحكومة المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .



## محكمة القضاء الإداري

## هيئة منازعات الأفراد

## مذكرة، بذفاع

الاستاذة احمد الخواجه وآخرين بصفتهم ... مدعين

## ممسد

رئاسة الجمهورية وآخرين ... مدعى عليهم

في الدعوى رقم ٣٩٤٩ سنة ٢٧ ق الحدد للنطق بالحكم فيها جلسة  
م ١٩٨٣/٧/٥

## الطلبات والموضوع والدفاع

موضحة تفصيلا في عريضة الدعوى وفي محضر جلسة المرافعة حيث اثبتت المدعون طلباتهم المدلة في ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا في الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ ق بجلسته ١١ من يونية ١٩٨٣ بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقلية الحلبين .  
وسوف توجيز في هذه المذكرة دفاعنا في الطلبات المدلة .

اولا - المنازعة المطروحة على هيئة المحكمة الموقرة هي منازعة في تنفيذ حكم صادر من المحكمة الدستورية العليا تحاول الحكومة تعطيله .

اوضحنا ان القرار المطعون فيه غير مشروع بسبب مخالفته الدستور وهي مخالفة طلبنا بسببها احالة موضوع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ برمته على المحكمة الدستورية العليا .

غير انه قد استحدث بعد ذلك واقعة هامة هي صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بكافة احكامه ونحن نعلم ان هذا الحكم وهو يقضى بعدم دستورية تشريع بجانب كونها حكما قضائيا بالمعنى الصحيح غير انه وهو ينصب على التشريع ويبطله التشريع . السبب في وجوب القانون نشره في الوقائع الرسمية بوصفه حكم القانون . السبب في عدم النشر في مجله التشريع الفضي بعدم دستوريته ، ويتصدد ان يسرى على كافة الجهات والنشر هو واجبا من اجراءات الاعلان لا التنفيذ ، ذلك انه ليس هناك ما يعطل القرارات الادارية والاحكام القضائية من النفاذ اذا هي لم تنشر ، وذلك حيث يوجب القانون هذا النشر بسريان التصرف القانوني



على الكافة ولن يتأتى ذلك الا بعد العلم به . ولهذا السبب استقر الفقه والقضاء الإداريان على نفاذ القرارات الإدارية في حق جهة الإدارة حتى قبل نشرها . وبما قبل فإن لنشر حكم المحكمة الدستورية العليا ليس شرطاً لتنفيذ الحكم في مواجهة الحكومة التي كانت طرفاً فيه ، والا كان معنى ذلك أن باستطاعة الحكومة ( وهي الخصم في كل طعون بعدم الدستورية ) أن تعطل نشر حكم الدستورية العليا فتخول دون تنفيذه وتستطيع الحكومة . بهذا العمل المادي الذي لا يكفلها جهداً أن شغل هذه المؤسسة الدستورية ، وقد أوضحنا أن هذا هو اتجاه الحكومة في هذا المجال إذ يدعى الحكومة وقد اغتصب موقعا لتشكيل مؤقت أنها لن تجرى حواراً مع مجلس النقابة الشرعي الا بعد نشر الحكم في الجريدة الرسمية . بل وهناك تصريح من رئيس الوزراء بأن هذا الحكم تسجيلي وتاريخي ( أو حسب تعبير مفوض الدولة الفرنسي الشهير أبلاتوني ) ! وكان الحكومة تريد أن يستمر الأمر على ما هو عليه وإن يؤخذ بعيداً عما الله عما صلب !

وليس هناك ما هو أشد اعتداء على الدستور أو القانون من موقف الحكومة هذا ، ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا واجب النفاذ في حق الحكومة بمجرد صدوره ، ولا يمكن أن يكون النشر ركناً في التنفيذ وإنما أقصى ما يستفاد من إيجاب النشر أن الحكم يعدم الدستورية وهو يفسح حكماً قانونياً جديداً ، لا بد وإن يعلم به الكافة من طريق النشر شأنه في ذلك شأن القانون الذي يبطل .

ولما كان من المستقر في الفقه والقضاء الدستوري يبين أن الحكم بعدم الدستورية القانون هو حكم قضائي من طبيعة عامة فإن مؤدى ذلك أن منازعة الحكومة في التنفيذ تعتبر - منازعة السلطة العامة - منازعة إدارية من منازعات القانون العام يفصل فيها القضاء الإداري بوصفه ملحق القانون العام في كافة منازعات السلطة الإدارية . . . ذلك أنه لا ولاية لجهة أخرى قضائية أو إدارية في شأن المنازعة في الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا .

**المحكمة الدستورية العليا** بمجرد الفصل في الطعن ترتفع يدعا عن أية منازعات تالية تخضع بتنفيذ حكمها . الا أن تأخذ المنازعة شكل قانون فممنذ يمكن أن يطعن من جديد على هذا القانون .

**والقضاء العادي** : لا شأن له ولا ولاية في منازعات الجهة الإدارية مهما كان مصدرها سواء كانت هذه المنازعات تقوم على مخالفة أحكام القانون أو تعطيل أحكام القضاء .

**والحكومة** لا يمكن أن تكون بذاتها الرجع في طريقة تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا . وهي التي كانت خصماً وطرفاً في الخصومة الدستورية والإدارية والحكم الصادر بعدم الدستورية نحو أدلة كضريبة المفيد والنفذ والشرعي

وإذا كان الأمر حسبما تقدم وكانت المنازعة في تنفيذ حكم المحكمة



الدستورية العليا ، أو على نحو ما تتمثل في امتناع الحكومة عن إعادة تسليم النقابة مقابل أداء أمورها إلى مجلس النقابة الشرعي . فإن هذا التصرف يمس قرارا إداريا بالامتناع عن التنفيذ يمكن أن يلجأ إلى القضاء الإداري بطلب وقف للتنفيذ .

وما من شك في أن الخصومة موجهة أصلا إلى الحكومة ( تتمثلة في السادة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير العدل ) . وما كان القانون الصادر بإنهاء مدة عضوية المدعين إلا ثمره عمل الحكومة مجمعة ( السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ) .

ولهذا السبب فإن آثار الحكم بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ إنما تصرف أساسا إلى هؤلاء الخصوم ، وهم المكلفون بالتنفيذ ، لأن الحكم صادر ضدهم .

وإذا كان الطالبون لم يوجهوا خصومتهم إلى التشكيل المؤقت لمجلس النقابة ... فلهذه الأسباب :

**أولها :** أن هذا التشكيل مجرد جهاز اصطنعت الحكومة لا يملك من أمر نفسه شيئا ، ولا هو يملك من السلطات شيئا ، وإنما هو ينفذ ما يتلقاه من تعليمات .

**والسبب الثاني :** أن الطالبين لا يعترفون إطلاقا بشرعية هذا التشكيل المؤقت ولا بشرعية ما يصدر عنه من تصرفات . وهم يعتبرون مجرد تشكيل افتراضي على الدستور والقانون وعلى وجودهم الشرعي وحتى كتابة هذه المذكرة لم يصدر عن هذا التشكيل أي قرار يمكن أن يوجه إليه ظن ويستدعى بالتالي اختصاص مصدر مثل هذا القرار .

**والسبب الثالث :** لأن قوام الخصومة وموضوعها هو استرداد مجلس النقابة الشرعي ولايته ، ولا يتصور أن يطلب من تشكيل مؤقت أمام على عصب ولاية المجلس الشرعية أن يتخلى عن ولاية محدودة تقلدها بدون وجه حق ولا يملك التصرف فيها !

وقد يكون واضحا - في ضوء الاعتبارات السابقة - لماذا اغفلنا تماما وجود تشكيل مؤقت لمجلس نقابة المحامين ، واكتفينا بتوجيه الخصومة إلى السيد المستشار رئيس محكمة النقض بوصفه رئيس اللجنة المشكلة طبقا لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م والذي يملك توجيه أوامره وتنفيذ قراراته في شأن مجلس النقابة المؤقت بها في ذلك استعفاء اللجنة التي يرأسها هو وإصدار قرار بإنهاء عمل هذا المجلس تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية العليا وهو ما قام به الطالبون بتوجيه ائذار بهذا المعنى واعتقوه بدعوى أخرى نبعت إلى هيئة المحكمة الموقرة نرجو أن تحجز للحكم مع هذه الدعوى .



ثانيا - وقف التنفيذ غير متوقف على احالة اوجه عدم دستورية على المحكمة الدستورية العليا .

طلبنا في هذه الدعوى الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ بعض قرارات مجلس النقابة الشرعى ، وقد كان سندنا في طلب وقف التنفيذ للوجه المعديدة لعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

لما الآن وقد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ م ، فاننا نستأنف هيئة المحكمة المؤقتة في تسديل سند الدعوى دون التخلل عنه كلية :

فما من شك انه بصور حكم المحكمة الدستورية العليا سابق الاشارة اليه فان هذا الحكم صار بسند المدعين المباشر في طلباتهم . ذلك ان الحكم قد غير وضعهم القانونى ، وبه صاروا قانونا مجلس النقابة الشرعى ، صاحب الولاية الوحيدة لا يتنافس له او يشاركه فيها احد .

غير ان هذا لا ينفى ان قانونا تلصحاية قد صخر هو القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م - استنادا الى الاحكام المؤقتة في هذا القانون ، اختارت لجنة برئاسة السيد المستشار رئيس محكمة النقض مجلس نقابة مؤقت .

وانا كان المدعون قد نازعوا في شرعية هذا التشكيل طعنا في دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فانه حسب المدعين الآن الطعن في شرعية التشكيل استنادا الى حكم المحكمة الدستورية العليا دون ان يعلق طلب وقف التنفيذ على الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا احالة طاعن المدعين على دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . ذلك انه يكفى المدعين ان يقرر حقهم في استرداد ولايتهم المطلوبة به بسقوط اى حكم مماثل في اى قانون نال لهذا القانون . وهذا يعنى في بسطة انه لا يوجد اى تنازع بين حكم المحكمة الدستورية العليا وبين قانون قائم ، ذلك ان حكم الدستورية قد اسقط من مجال التطبيق اى نص تشريعى ينال من شرعية مجلس النقابة المنتخب .

ولئن كانت اجابة المدعين الى طلباتهم بوقف تنفيذ القرارات الطعون فيها لا يتطلب من هيئة المحكمة المؤقتة التحقيق من جدية طاعنهم بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ غير ان المدعين يصرّون على طلب احالة الطعن بعدم الدستورية الى المحكمة الدستورية العليا ذلك ان ولايتهم التى ردت اليهم بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ سوف تتعارض بطبيعتها ( وهى مستمدة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦١ ) مع احكام قانون مناهض للحرية النقابية مناهضة صارخة . في العديد من احكامه ، والفاية من اصداره وهو ما يعنى مطالبة المدعين بتحرّهم في ممارسة ولايتهم من احكام القانون المناهض للدستور .

وظاهر انه بعد رفع هذه الدعوى جحت امور وثغرت اوضاع وتحاج الى تدخل القضاء الادارى والدستورى .



**فحكم المحكمة الدستورية العليا قد أعاد قانونا الشرعية الى مجلس**  
**النقابة المنتخب ولايته في ظله قانون يهاض الحرية النقابية ويغرض قيودا**  
**ثقيلة على المجلس في ممارسة ولايته .**

وبالتالى فان المدعين لا يكتفون بطلب بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس مؤقت استنادا الى حكم المحكمة الدستورية العليا ، وانما هم يصرحون في نفس الوقت على احوالة الوطن بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ الى المحكمة الدستورية العليا ، وذلك تحديدا للاطر الشرعى الذى يستطيعون التحرك فيه .

ثانيا - كما هو الشأن دائما في كل كارثة او هزيمة ، يحاول المهزوم ان يستغل الهزيمة او يستثمرها لتغطية فشله . ومن هذا القبيل ما صرح به احد المحامين المتهمين الى حزب الحكومة بمناسبة الحديث عن حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فادعى ان هذا الحكم « وسام على صدر النظام الذى يتكبد في ظله سيادة القانون قولا وفعل وسلوكا » !

اما الحقيقة التى تجرى المحاولة لاختفائها فهي ان هذا الحكم تاج تضعه مصر على حاية قضائنا العالى ووسام تزين به صدر العدالة فهو قد رد الاعتبار للدستور وسيادة القانون بان اتم عدوانا تشريعيا هائلا . وما اثنت الضغوط الهائلة قضائنا الدستوري عن ان يقف بصلابته دفاعا عن كرامته وولايته كمؤسسة دستورية ، وعن اصول الديمقراطية على نحو ما ارساها دستور يناقض السلوك الحكومى والتشريعى مبادئه الاساسية !

فلا تكتسح للقانون سيادة قولا او فعلا او سلوكا قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا او بعده .

اما قبل صدور الحكم فقد توالى الاعتداءات على نقابة المحامين سواء في شكل قائمة اتهام اذاعها رئيس الجمهورية الراحل وقدمها الى مجلس الشعب او في شكل لجنة برلمانية للمحاكمة من صفوف الحزب الحاكم . او في قرار بالادانة ، او حكم تشريعى في شكل القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ او في القانون المعدل رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ واخيرا في القانون ١٧ لسنة ١٩٨٢ الذى تظاهر بانه يفسل سدى من دماء مجلس النقابة للشرعى بالقضاء القانون ١٢٥ مستقبلا ثم يرتكب نفس الذخعة ليقيم تشكيلا مؤقتا بالقانون ١٧ لسنة ١٩٨٢ تمهيدا لانتخابات تتم وفقا لمبادئ مستحقة تخفيف الحرية النقابية للمحامين تحيفا شديدا .

فهل يجرؤ قانونى على القول بان سيادة القانون - مع هذه التصرفات الجائرة - معنى او وجودا ؟

واما بعد صدور الحكم ، الذى يطعنه بعض الحزبيين وسباما على



صدر النظام ، فإن سيادة القانون في نظر هؤلاء تقف عند حد الاعتراف بأنه ليست لهذا الحكم سوى قيمة تسجيلية أو تاريخية ، وإن المحكمة الدستورية لم تقبل شيئا وإنما كان ما فعلته تحصيل حاصل لأن المشرع سبقها فلا فائدة من القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بقانونه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ! ولهذا السبب يصير هؤلاء الحكوميون أثر الحكم فيما يسمونه برد الاعتبار إلى مجلس نقابة المحامين الذي أنهيت مدته قبل تمامها ، ومن كان منهم سخيّا فقد لجأ إلى مطالبة هذا المجلس بتعويض أن كان هناك محل لتعويض ! أما الشرعية التي أكدها حكم الدستورية لمجلس النقابة الشرعي ، وأما الولاية التي عادت بحكم القانون والقضاء الدستوري إلى هذا المجلس فهي ما حاول الحكوميون التوقف في وجهه ! وتسفيهه ! بمزاعم مختلفة تفتلوت في مدى جهلها بالقانون بين تجامل مغرض ، وجهل مطبق !

ولقد أساء هذا الخطوة في تصرفات متتالية رسمية وشبه رسمية .

**أما التصرفات الرسمية** فمن بينها ما ذهب إليه رئيس الوزراء من أنه لا قيمة عملية لحكم الدستورية ، وأنه مجرد حكم تسجيلي أو تاريخي ! وكذلك كان موقف اللجنة المؤقتة التي ادعت أن الحكم لن ينتج أثرا قبل نشره في الجريدة الرسمية ولهذا استعملت بوزارة الداخلية لعدم الاجتماع بمجلس النقابة الشرعي

**وأما التصرفات شبه الرسمية** فتتمثل في تلك الحملة المفروضة التي شنتها جريدة الأخبار فيها اسمه . باستطلاع آراء المحامين ورجال القانون في شأن أثر حكم الدستورية في الأوضاع المؤقتة طبقا لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . وقد جاء في القطة لهذا الاستطلاع -

« اجتمعت أغلبية الآراء على عدم احقية المجلس النحل العودة إلى ممارسة نشاطه : ! » .

وقد توحي هذه المسخنة أن هناك إجماعا بين رجال القانون أو لاستخدام الجريدة لفظ الأغلبية الذي يناقض قيام مثل هذا الإجماع المزعوم . وبغض النظر عن أن هذا الإجماع الذي افترض فيما بين أغلبية الآراء هو إجماع وأغلبية من صنع من استطلاع الرأي وبانقضاء موجه . فإن الواضح أن القصد من هذه الحملة هو التأثير في القضاء المطروح عليه جانب من النزاع . إذ ما كان يجوز التجادل في شأنه على صفحات الجرائد ، وما كان يجوز أن يشترك في هذا الجدل بالذات السيد الزميل والصدوق المستشار رئيس محكمة النقض ، وهو الذي عهد إليه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ برئاسة اللجنة ( التي حدد هذا القانون أعضاؤها ) لتشكيل اللجنة المؤقتة لكي تحل محل مجلس نقابة المحامين .

#### على تأليفه :

وإذا جاز للحكومة بتصرفها السياسي أن تعجب هذه الواقعة التي تبرز اقضى ضرور التحفظ في شؤون القضاء ، فانتبه ما كان يجوز لرجال القضاء



ان يغفلوا اثر هذه الوثيقة الحاسمة في مد نطاق الرقابة القضائية الى هذا القانون السخيل والذي اراد تحصين الاعتداء على مجلس النقابة .

وامن في الغلظة ما تصوره البعض انكارا لاعتبار القانون رقم ١٧ امتدادا للقانون ١٢٥ أو أثرا من آثاره ، في أن القانون ١٧ تقدم به مجموعة من المحايين من أعضاء مجلس الشعب وانه لا دخل للحكومة أو الحزب الوطني في هذا القانون . وان الاعضاء الذين تقدموا لمجلس الشعب بالقانون ١٧ لم يكونوا اعضاء في اللجنة المؤقتة التي شكلها القانون ١٢٥ !

ولسنا في حلجة الى بيان فساد هذه الحجة للتدخل على انقطاع الصلة التحزبية بين القانونين ١٢٥ ، ١٧ لسنة ١٩٨٣ فما من شك ان هذه القلة من المحايين التي تقدمت بالمشروع هي تلة من داخل الحزب الحليم وما كانت تصل الا بوحى من توجيهاته ، وقد تبنت الحكومة هذا المشروع وتحصت له فاصدرته اما ما يقال من أن هؤلاء القلة من المحايين الذين تقدموا بالمشروع لم يكونوا من بين اعضاء اللجنة المؤقتة المشكلة طبقا للقانون ١٢٥ فهذا وجه ظن على المشروع وليس وجه صحة ، لان معناه أن المشروع لم يوضع طبقا لاحكام هذا القانون الذى كان نافذا والذي تترابط احكامه . بحيث لا يجوز اعمال اثره في شأن حل مجلس النقابة ، ويعطل حكمه في شأن تفويض تلك اللجنة المعنية مؤقتا والمختارة للتقدم بشروع قانون المحياه .

والمتطرفون والمكابرون ينكرون أن يكون للحكم اثر في قيام اللجنة المؤقتة بحجة أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لم يكن حل لمن بعدم الدستورية . وان هذه اللجنة تظل قائمة الى أن يقضى بعدم دستورية القانون الاخير . فهذا الفريق لا يستطيع ان يبلغ في جصده للحقيقة حد انكار اية صلة بين القانون ١٢٥ و ١٧ ، وانما هم يخرجون القانون رقم ١٧ من طائلة الحليم بعدم دستورية القانون ١٢٥ .

ونحن نعجب لامر هؤلاء القانونيين الذين يزعمون أن الامر يحتاج الى طعن جديد بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما قضى به من تشكيل مؤقت يقتصب مهام مجلس النقابة ويشدد ببعضهم اللحد في الخصومة الى حد انكار أن هناك طعنين بعدم الدستورية توجهها بالفعل الى هذا القانون : احدهما امام المحكمة الدستورية العليا عند نظر طعن القانون ١٢٥ والاخر امام محكمة القضاء الادارى بمناسبة الطعن في قرار تشكيل اللجنة المؤقتة تنفيذا لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م

وقد لا يعرف كثيرون انه أثناء نظر الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وقبل يوم واحد من نظر هذا الطعن امام المحكمة الدستورية العليا ، صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . وصحق عليه ونشر يوم عطلة رسمية هو يوم الجمعة .

وقد كان دفاع الحكومة الاساسى انه بصودر هذا القانون وقد تضمن



نصا بإلغاء القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لم تمد هناك مصلحة أو جدوى من الاستمرار في نظر الطعن ! وما رفضه المحكمة الدستورية بأصرارها على إداة القانون ١٢٥ يريد المحتنون باسم الحكومة اليوم أن يبيعوا ترديداً إذ يقولون أن الحكم بعدم الدستورية هو حصول حاصل لأن القانون ١٢٥ قد إلغاء قانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذي هو محل رضاء الجماهير في حين يزعم البعض أن هذا القانون لم يكن مطروحاً على المحكمة الدستورية وبالتالي تخضع المحكمة لا يصرف إليه ! ويذهب آخرون إلى حد القول بأن أحكام هذا القانون - بما فيها الحكم بتشكيل لجنة مؤقتة ؟ ! تظل قائمة إلى أن يقضى بعدم دستورية نصوصه ! ولا أثر عليها لصنوع حكم الدستورية الذي انصب على المادة الأولى في القانون ١٢٥ ! ( في حين أن عدم الدستورية لحق القانون برمته كما هو واضح من مطالعة أسباب الحكم الذي لم يطلع عليها يقينا أصحاب هذا الرأي ) .

إن الرائع والجديد في موقف المحكمة الدستورية أنها اعتبرت النص بإلغاء القانون رقم ١٢٥ إلغاء تشريعياً هو محاولة لصد القضاء عن النظر في دستورية قانون جانر ومخالف لاصول الديمقراطية والدستور ، وهو كذلك تحصيل للآثار التشريعية الفادحة التي رتبها القانون في الماضي ، وفي ضوء هذه الحقيقة المزعمة ، نستطيع أن نفهم موقف المحكمة الدستورية ففسد استبرت المحكمة في نظر الطعن ، وهي قد تناولت دستورية القانون ١٢٥ في ضوء حقيقة بارزة هي صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . وهي عندما قضت قضائاً بعدم - الدستورية ، فقد أنصرفت حكمها حتماً إلى القانون رقم ١٢٥ والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م- في نفس الوقت فيما تضمنه القانون من انتهاء مدة عضوية مجلس النقابة المنتخب ، بل وتجاوز هذا التأثير إلى ما هو أكثر من ذلك على ما سنوضحه .

( ١ ) ولو اطلع هؤلاء على الحكم لتبينوا أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ في تكريسه للمعدون على مجلس النقابة كان محل طعن بعدم الدستورية وقد نسلوات المحكمة الدستورية هذا الوجه الصريح في حكم صريح مرسية مبدأ أن انتهاء مدة مجلس النقابة بقانون أبر مخالف للدستور ، لأنه اعتداء على الحرية النقابية المكفولة بالمادة ٥٦ من الدستور وإذا جاز في الجدل أن المحكمة الدستورية الطينا لم تتعرض لهذا الوضع في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وهو لا نسلم به ) فإن المبدأ الذي أرسنه يسرى حتماً على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذي هو في حقيقته استمرار للقانون ١٢٥ ، وبالتالي فإن حكم المبدأ في شأن اعتبار حلل مجلس نقابة المحامين اعتداء على الحرية النقابية يسرى على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ سريانه على القساون ١٢٥ الذي تقرر هذا المبدأ القضائي الدستوري في شأنه والقضاء الذي يطلب منه إقرار هذا الأثر وتأييد هذه النتيجة لا يطلب منه بدامة أن يستفسل أو أن يقضى في الدستورية ولا هو عندئذ بأمر الدستورية وإنما هو يطبق المبدأ الدستوري المقرر بوجه عام وذلك على أي تشريع يحاول أن ينتهك الحرية النقابية بالصورة التي بدأت بالقانون رقم ١٢٥ وتكررت في القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتأكيد اقضاء مجلس النقابة الشرعى على أن يحل محله تشكيل مؤقت .



(ب) وإذا كان هذا الوجه من وجوه عدم الدستورية يكفى لتأثير القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وبالتالي يجرى من كل شرعية القرار الصادر بتشكيل مجلس مؤقت • ويبرر القضاء بوقف تنفيذه بوصفه عدوانا صارخا على حقوق وولاية مجلس النقاية الشرعي ، الا أنه يظل لهذا المجلس الحق في أن يطالب إحالة الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ برمته الى المحكمة الدستورية العليا ، حتى لا يتقيد مجلس النقاية الشرعي بأحكام قانون غير دستوري بسبب ظروف طرحه ومناقشته وإصداره - بالإضافة الى غايته غير المشروعة • وبراعته السياسية الصريحة •

### ثالثا - آثار الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ م

جاء في آخر أسباب الحكم التي قضت بعدم دستورية المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ :

ولما •• كانت باقئ مواد هذا القانون مترتبة على مادته الاولى بما مؤداه ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل او التجزئة ، ومن ثم فان عدم دستورية نص المادة الاولى وإبطال أثرها ، يستتبع - بحسبم هذا الارتباط - أن يلتحق ذلك الإبطال بباقي نصوص القانون الملغون فيه ، بما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون برمته •

أي أن الإبطال الذى لحق المادة الاولى من القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بانتهاء مدة عضوية مجلس النقاية الشرعي لحق المواد الأخرى التي حددت طريقة تشكيل مجلس نقابية مؤقت ، وتولى مجلس النقاية المؤقت اعتماد مشروع قانون المحاماة خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون ، وأن تجرى الانتخابات لاختيار مجلس نقابية جديد خلال سنتين يوما •

وإذا كانت الحكومة قد بادرت قبل نظر الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية عليا بمناقشة مشروع قانون المحاماة الجديد خلال ما يقرب من أربعة أيام ، وتم التصديق عليه بعجلة مغلطة للنظر قبل يوم واحد من نظر الطعن وقبل ساعات قليلة من سفر السيد رئيس الدولة ويوم إجازة رسمية هو يوم الجمعة • فقد تصورت الحكومة أنها بإصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذى ألغى في مادته الاولى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الملغى بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ أنها أنهت الخصومة الدستورية ، بفعلها التشريعي غير أن المحكمة الدستورية العليا ردت على الحكومة والمشرع مما قصدتها السبىء وأكدت أنه طالما أن هذا الإلغاء التشريعي للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لا يتناول الآثار الماضية فإن هذا التصرف لا يحول دون النظر والفصل في الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم •

غير أن هذا الإلغاء التشريعي للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وإن كان غير



مؤثر في حقوق الطالبين وفي الخصومة الدستورية ، الا انه مؤثر بحد ذاته في وضع الحكومة وتصرفاتها حيال مجلس نقابة المحامين الشرعي : ذلك ان الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بابطال احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ على اساس اصدار الحرية النقابية ، يكون قد ابطال ضمنا أى تنظيم مؤقت يكون قد ورد في القانون رقم ١٩٨٣/١٧ بشكل عبل مجلس النقابة الشرعي لانه يمثل نفس الاعتداء على الحرية النقابية الذى اتهمه القضاء الدستورى .

هذه بعض وجوه اخرى لعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ اضطررنا للاشارة اليها بمناسبة الحديث عن آثار حكم المحكمة الدستورية العليا والغاء التشريعى للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذى قضى بعدم دستوريته . وبمهما من هذه الآثار يوجه خاص الاثر الخاص بسقوط أى تشكيل مؤقت يمكن ان يقوم محل مجلس النقابة الشرعي او يفتصب سلطاته . ذلك ان أى نص فى الاحكام المؤقتة للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م يجوز قياس مثل هذا التشكيل المؤقت ، لم يعد ياتلف اطلاقا مع الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بكافة احكامه ، وهو حكم يوجب ان تعود الشرعية الكاملة لمجلس النقابة المنتخب الذى حجب سلطاته بدون وجه حق بنشرىع جائز ، ومنع الوجود الشرعي لمجلس النقابة الشرعي المنتخب لا يكون هناك محل لان يقوم مجلس نقابة مؤقت او أى تشكيل مؤقت يفتصب الولاية المشروعة للمجلس الشرعي . ذلك ان من مقتضى الحكم بعدم دستورية النص الخاص بإنهاء مدة عضوية مجلس النقابة ان يعود بقوة القانون هذا المجلس الى مباشرة اختصاصاته ليس فقط لمدة المدة القصيرة له فى القانون القديم وهو اربع سنوات منذ يناير ١٩٨٠ ، وانما كذلك استكمال الدة التى منح فيها بالقوة من ان يمارس ولايته .

وسع ذلك فهذه مسألة متعلقة بالمدى الذى سوف يبيلسه تنفيذ الحكم وهو خارج عن نطاق الطلبات المطروحة الآن ويزيد فى تأكيد هذا المعنى ما قضت به المحكمة الدستورية العليا كذلك من عدم دستورية الحكم الوارد فى القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ( معدلا بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ) خلاصا باقابلة تشكيل مؤقت ينافس المجلس الشرعي او يفتصب ولايته . . . . . وحكم **الابطال هذا صدر فى ظل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣** . وهو يمتد بدامة الى أى نص فيه يسير فى هذا الاتجاه الذى يجعل التشكيل النقابى تشكيلا حكوميا لا يقوم على اساس الارادة الحرة والانتخاب ، وانما يقوم باردة سلطة الحكم وتحكمها فى الاختيار . واصدارا لبدء ديمقراطية التنظيمات النقابية الذى اكدته المحكمة الدستورية العليا وجطلته سندا من اهم اسانيدهما بن القضاء بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ م

#### خامسا - وجوه الطعن بعدم الدستورية :

ضمنا عريضة الدعوى بعض وجوه الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - واذا كان معظم هذه الوجوه - كما هو واضح - ينصرف الى القانون برمته ، وظروف وضعه ومن وضعه والغاية بن اصداره ، فالقانون من



هذه الناحية أكثر من أن يكون تصرفاً فردياً ، أنه تصرف شخصي يتضح بآشع صور الانحراف في استعمال السلطة التشريعية . وقد أوضحنا هذا الوجه بما فيه الكفاية في عريضة الدعوى ونضيف إلى ما قدمناه أن أحد الآثار المترتبة على الحكم الصادر بعدم دستورية القانون رقم ١٩٨١/١٢٥ هو إبطال نص المادة الثالثة من هذا القانون التي كانت تنطوي على تكليف أو تفويض مجلس النقابة المؤقت بأعداد مشروع قانون الحماية .

ولهذا النص وأبطاله آثار بعيدة المدى في شأن دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ م : أما النص ذاته فقد كان يربط ربطاً وثيقاً بين انتهاء مدة مجلس نقابة المحامين وبين أعداد المجلس المؤقت الذي شكلته وزارة العدل مشروع قانون الحماية الجديد . وبالفعل قام هذا المجلس المؤقت بأعداد مشروع قانون لم ترض عنه الحكومة فأعملته وعهدت إلى قلة من المحامين بأعداد مشروع قانون آخر . وهي مخالفة صريحة لنص قانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ تسدين تصرف الحكومة بالتلاعب في مجال التشريع ، لأنها تنقض رغبة التكميل بالمحامين . والمعبى بالتنظيم النقابي ، حيث تتظاهر بأن عمل مجلس النقابة الشرعي مرتبط بأن يضع المجلس المؤقت الذي يحل محله مشروع قانون الحماية الجديد . حتى إذا تم لها استصدار التشريع الجائر ، عطلت نص هذا التشريع الخاص بوضع مشروع قانون الحماية بمعرفة التشكيل النقابي المؤقت وعلى الرغم من زيغها واصطناعه ، فإنه كتشكيل مؤقت يحل محل التشكيل النقابي الشرعي على أقرب إلى الحرية النقابية من أن ينفرد - دون مهلكي المهنة - قلة من المحامين لا شأن مرتفع لهم بين أبناء المهنة وكبار رجالها ( بوضع قواعد ممارسة المهنة !

وإذا كانت لهذا النص كل هذه الدلالة العلية في شأن وضع تشريع جديد للحماية فإن لإبطاله دلالات أخطر . ذلك أن المحكمة الدستورية العليا - وقد قضت بعدم دستورية نص المادة الأولى لما تتضمنه من إهدار للحرية النقابية رأت أن تهدم تأسيها هذا لتصوص القانون كله ، بوصفها محتدية على الحرية النقابية . وبالأذات بالنسبة للمادة الثالثة ، فإن المحكمة الدستورية وهي تطالبها تضع في تقريرها أنه لا يجوز لمجلس نقابة مؤقت معين من قبل الحكومة أن ينفرد بوضع تشريع جديد للحماية ! فما بالنا وقد انفرد حوالي خمسة عباقره من حزب الحكومة بوضع هذا التشريع !

وقد انتهت المحكمة الدستورية العليا وفي عبارات صريحة وقاطعة محاولة قيام الحكومة بطريق غير مباشر ( عن طريق مجلس نقابة مؤقت حكومي ) أو بطريق مباشر وضع تشريع للمهنة لا يؤخذ فيه رأي أصحابها وعن طريق ممثلها التشريعيين المنتخبين انتخاباً حراً . فانشاء النقابات على أساس ديكتراطي طبقاً للمادة ٥٦ من الدستور لا يشجب فحسب تدخل الحكومة أو المشرع في التنظيم النقابي المشكل بالإرادة الحرة وإنما هو يشجب كذلك تدخل الحكومة في التنظيم التشريعي للنقابة المهنية مغفلاً هذا الأساس الديمقراطي . ولئن كانت المحكمة الدستورية العليا قد سلمت بما - دافعت به الحكومة عن سلطتها -



في التشريع في شأن النقابات المهنية ( ومنها نقابة المحامين ) بأنها تعد من المرافق العامة التي تخضع لإشراف الدولة على النحو الذي يحق لها معه وضع القواعد اللازمة لتنظيم تلك المرافق ومراقبة نشاطها وما يتفرع عن ذلك من تخويلها سلطة على مجلس النقابة ، إلا أن المحكمة الدستورية قد نهت المشرع إلى وجوب التزام الأصول الديمقراطية في هذا الشأن فقللت :

« أن تنظيم المرافق النقابية باعتبارها من أشخاص القانون العام وإن كان يدخل في اختصاص الدولة - بوصفها قوامة على المصالح والمرافق العامة - إلا أن هذا التنظيم يلزم أن يتم طبقاً للحدود ووفقاً للضوابط التي أرساها الدستور ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٥٦ على ما سبق ذكره .

ولا يستتبع ذلك احترام التشكيل النقابي المشرع فحسب ، وإنما لابد من الأخذ رايه فيما يراه من تعديلات على التنظيم المهني استناداً إلى حريات ديمقراطية أخرى أكدتها المحكمة الدستورية في قضاياها وهي حريات الرأي والانتخاب وممارسة الحقوق العامة ومن بينها الاسهام في اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة » ( المواد ٤٧ ، ٦٢ ، ٨٧ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ) ومؤدى ما تقدم أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد وضع بالخالفه لما كانت تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، وهذا اضعف الايمان بالنسبة لاحترام ما توجبه المادة ٥٦ من الدستور والواد الأخرى التي تكفل الحريات في مجتمع المفروض انه ديمقراطي . وحتى هذا القناع الشفاف من الديمقراطية ( وهو وضع تشكيل نقابي مؤقت لمشروع قانون الحاماة الجديد ) لم يتحله نظام الحكم السابق فمزقه واصدر قانوناً عن طريق خمسة محامين من أعضاء الحزب الحاكم لا يتحقق لهم حتى وصف التشكيل النقابي الصطنع الذي يجعل له بعض الصفة في وضع قواعد تنظيم المهنة !

وهذا وجه من وجوه عهيم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ينصب على القانون برمته ، يبرز ويؤكد الفاية غير المشروعة وبواعث الكراهية والانتقام التي نجمت خلف مشروع القانون الذي نوقشت مواده التي تؤيد على ما تبين من اتدل من خمسة أيام وصدق عليه يوم عطلة رسمية وقبل سفر رئيس الدولة إلى الخارج بها لا يزيد عن ساعتين ونشر في نفس يوم العطلة !



بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس الدولة - محكمة القضاء الإداري

دائرة المنازعات والأفراد

بالجلسة المتعددة علنا في يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٣/٧/٥ برئاسة السيد  
الاستاذ المستشار / محمد جلال الدين عيد الحميد نائب رئيس المجلس  
وعضوية المبيدين الاستاذين / الدكتور أحمد موسى ومحمد علي الدين إبراهيم  
المستشارين

وبحضور السيد الاستاذ المستشار / اسماعيل اسماعيل فودة مفوض الدولة  
وسكرتارية السيد / عبد الميزيد السيد عامر أمين السر

أصدرت الحكم الآتي

في الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٢٧ ق

المقامة من

السادة الاستاذة المحامين

أحمد الخواجه ، محمد المسباري ، محمد فهم أمين ، أحمد نبيل الهلالي  
أحمد ناصر ، محمد صبرى مبدى ، محمد عيد ، محمود عبد الحميد سليمان ، عبيد  
الله شريف ، محمد علوان ، خالد الأزهرى .  
وذلك بوصفهم رئيس وأعضاء مجلس النقابة الشرعى للمحامين .

فـ

- ١ - السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد رئيس مجلس الوزراء .
- ٣ - السيد وزير العدل .
- ٤ - السيد المستشار رئيس محكمة النقض .

الوقائع

اقام المدعون دعواهم هذه بصحيفة اودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ  
١٩٨٣/٥/٢٨ طلبوا في خاتمتها الحكم :



أولا - وبصفة مستعجلة يوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت تنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ الذى يطن المدون بعدم دستوريته ويطلبون إحالة طعنهم الى المحكمة الدستورية العليا .

ثانيا - وبصفة مستعجلة ، والى أن يقضى فى الطعن بعدم دستورية القانونين رقمى ١٢٥ لسنة ١٩٨١ و ١٧ لسنة ١٩٨٢ بفرض الحراسة القضائية على نقابة المحامين وإقامة مجلس النقابة الشرعى حارس على شئونها قائما بأمورها .  
ونذلك مع إلزام الحكومة بمصاريف هذين الطرفين .

وفى الموضوع : بإلغاء القرار المطعون فيه ، والحكم بإلزام الحكومة بأن تدفع للطالبين بوصفهم الممثلين الشرعيين لنقابة المحامين بتعويض قدره مليون جنيهه تدرج فى صندوق النقابة عن التصرفات التى قامت بها الحكومة واعتدت بها على الحرية النقابية وعلى الممثلين الشرعيين للمحامين مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماه .

وبالجلسة المتعقدة فى ١٤/٦/١٩٨٣ قدم الحاضر عن المدعين صورة رسمية من الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلستها المتعقدة فى ١١/٦/١٩٨٣ فى القضية رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية والقاضى بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين وقرر الحاضر عن المدعين - انه تنفيذا لهذا الحكم - يعمد طلباته فى الدعوى الماثلة على النحو الآتى :

أولا - وبصفة مستعجلة ، الحكم بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت والقرار الصادر عن هذا التشكيل خاصا تنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد موعد لانتخاب مجلس جديد .

ثانيا - وبصفة مستعجلة ، بوقف تنفيذ القرار السلبى باحتناع مجلس النقابة المؤقت من تمكين مجلس النقابة الشرعى من ممارسة ولايته .

ثالثا - وفى الموضوع بإلغاء هذين القرارين .

وقال المدعون شرحا للدعوى ، انه بموجب احكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قد تم حل مجلس نقابة المحامين ، وصدر تنفيذا له قرار من السيد وزير العدل بتشكيل مجلس نقابة مؤقت وقد قام المدعون - او بعضهم بالطن على هذا القرار أمام هذه المحكمة وضوا طعنهم طعنا آخر بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فأوقفت محكمة القضاء الإدارى الفصل فى الدعوى بشقيها ( المستعجل والموضوعى ) وكلفت المدعين برفع الطعن أمام المحكمة الدستورية العليا فأقام المدعون الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية - واثنا نظر الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا صدر القانون رقم ١٠٩ سنة ١٩٨٢ بتعديل القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وتبعاً لذلك اصدر السيد وزير العدل قرارا آخر بتشكيل مجلس النقابة المؤقت وقد قصصت الحكومة من هذين التعديلات ان تحول



بين المحكمة الدستورية العليا وبين الفصل في دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - ثم صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم مهنة المحاماة وتضمن هذا نصا يعطى لجنة من هيئات القضاء برئاسة السيد المستشار رئيس محكمة النقض الحق في تشكيل مجلس نقابة مؤلفين عشرين عضوا ، وقد تم هذا التشكيل بالفعل ، وكان احدى الحكومة ان تمتنع عن مناقشة قانون بتعارض مع خصومه دستورية قائمة ومن باب أولى ان تمتنع عن تغيير الاوضاع الراهنة الى ان يصدر حكم في الدعوى الدستورية واريد المدعون قائلين ، ان قرار تشكيل مجلس نقابة مؤلفين استنادا الى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قرار مخالف للدستور هو وذلك للأسباب الآتية :

١ - ان الذى قام به مجلس الشعب من مناقشة مشروع القانون المشار اليه واقراره وهو يحتوى على ما يزيد على مائتى مادة - في اربعة ايام وقبل نظر الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بيوم واحد ، لينبئ، عن لحد في الخصومة لا معنى له اذ لا يجوز ان تستغل الوظيفة التشريعية او التنفيذية في شن حرب على احدى النقابات المهنية او على افراد قياديين في مهنة ما .

٢ - ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لم يقصد به تنظيم مرفق عام وانما صدر ببواعث حزبية وانتقامية من مجلس نقابة المحامين ، ولهذا جاء التنظيم النقابى في القانون المذكور قاضيا على الخدمة النقابية وعلى سلطة مركزية ضرورية في نقابة يعم نشاطها جميع لائح الجهورية . وانما اذا كان من الحق ان المحاماة شأنهم شأن كافة المهن الحرة ، تعتبر مرافق عامة تلك الحكومة حق تنظيمها والاشراف عليها ، الا ان شرط ذلك ان تحترم الحكومة الحرية النقابية المكفولة بنص الدستور بان يكون التنظيم على اساس ديمقراطى وبطريقة ديمقراطية .

٣ - ان القانون الصادر بالفاء القانون المطعون فيه بعدم الدستورية ، انما يهدف في الحقيقة الى تحصين عمل غير مشروع ، او هو قانون بعدم سماع الدعوى وهو في الصورتين قانون غير دستوري وفضلا عن ذلك فانه يشرع بحاله فردية يتماثل في عدم دستوريته مع القانون نفسه موضوع الطعن من حيث افتقاره الى العموم والتجريد .

٤ - ان تصرف السلطة التشريعية تمثلا في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ يمدد عدوانا صارخا من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية ( المشتركين في وضع هذا القانون واصداره ) على المحكمة الدستورية العليا بوصفها احدى مؤسسات الدولة كسلطة قضائية خاصة لا يجوز التدخل في شئون العدالة الدستورية التي ترعاها .

وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٣ تقدم المدعون بمذكرة زودوا فيها ما تضمنته صحيفة الدعوى و اضافوا اليها ما يلى :

١ - ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ يمدد امتدادا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ واثره من آثاره واذا قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون



رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فإن قضاءها هذه ينصرف حتما الى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنه من انتهاء مدة عضوية مجلس النقابة المنتخب .

٢ - ان الحكم الصادر بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بجانب كونه حكما ، غير أنه وهو ينصب على التشريع ويطلبه ، فلهذا السبب يوجب نشره في الوقائع الرسمية بوصفه حكم القانون الجديد الذي حل محل بعدم دستورية ويقصد أن يسرى على الكافة ، أما النشر فهو إجراء من إجراءات الاعلان لا التنفيذ ، وليس هناك ما يبطل القرارات الادارية او من النفاذ اذا هي لسم تنشر وذلك حيث يوجب القانون هذا النشر التصرف القانوني على الكافة ، وعلى هذا فان نشر حكم المحكمة العليا ليس شرطا لتنفيذ الحكم في مواجهة الحكومة التي كانت طرفا فيه كان معنى ذلك تمكين الحكومة من ان تحول دون تنفيذ حكم عدم الدستورية نشره في الجريدة الرسمية ، واذا كان الامر قد انتهى بالحكومة في تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا وقد تمثل ذلك في اعادة تسليم النقابة مقاليد امورها الى مجلسها الشرعي ، الموقف من جانب الحكومة بعد قرارا اداريا بالامتناع عن التنفيذ يعرض على القضاء الاداري بحسبانه منازعة ادارية لا دستورية الحكم بوقف تنفيذه . وقد اختتم المضمون كلا - من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير العدل في دعواهم هذه لاتهم هم الكتلون بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا واغفلوا اختصاص التشكيل المؤقت لمجلس النقابة لا يعرفون بشرعيته ولا شرعية ما يصدر عنه من تصرفات وان تشكيل ذلك امتناعا على الدستور والقانون وعلى وجودهم الشرعي ولان قوائم الاوضاع الرائحة وموضوعها هو استرداد مجلس النقابة الشرعي ولا ان يطلب من تشكيل مؤقت تمام على ولاية المجلس الشرعي عن ولاية محدودة تقلدها بدون وجه حق ولا يملك التصرف فيها .

٣ - انه بعد ان صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون لسنة ١٩٨١ فان المدعين يعدلون سند الدعوى دون التخلي وذلك باقابلة طعنهم بعدم شرعة التشكيل الصادر بالتطبيق على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على سند من الحكم الصادر بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ دون ان يعلق طلب وقف التنفيذ على احواله على دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على الاحالة للمحكمة الدستورية العليا وذلك انه يكفيهم لتقرير طعنهم في استرداد ولايتهم المسلوبة بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ من مجال التطبيق وكذلك كل قانون مماثل قائم لحكم المحكمة الدستورية قد اسقط كل نص تشريعي ينال من شرعية مجلس النقابة على الدين ، وهذا يقتضي ان تعود الشرعية الكلية لمجلس النقابة المنتخب الذي حجبته بدون وجه حق بتشريع صادر ، وذلك ان تنتفي الحكم بعدم دستورية النص الخاص بانتهاء مدة عضوية مجلس النقابة ان يعود بقوة القانون هذا المجلس الى نص اختصاصاته ليس فقط المدة المقررة له في القانون القديم وهي اربع سنوات من يناير ١٩٨٠ وانما كذلك استكمال المدة التي منع فيها القوة بارس ولاية ، واستطرد المدعون ثالين ان هذه بمسألة متعلقة بالمعنى الذي سنوف يبلغه تنفيذ الحكم وهو خارج عن نطاق الطلبات المطروحة الآن . ومع هذا كله فان المدعين يصرون على طلب احواله الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الى المحكمة الدستورية العليا ذلك انه ولئن كان حكم المحكمة الدستورية العليا فداء الشرعية قانونا الى مجلس



الغلبة المنتخب ، إلا أن القاتسون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذى سبها مجلس النواب المنتخب ولايته في ظله ينمض الحرية النقابية ويفرض قيودا طبقا للمادة ٥٦ من ممارسة ولايته ذلك ان انشاء النقابات على اساس ديموقراطى طبقا للمادة ٥٦ من الدستور لا يشجب تدخل الحكومة او المشروع في التنظيم النقابى المشكل بالادارة للحرية وانما هو يشجب كذلك تدخل الحكومة أو المشرع في التنظيم الشرعى التشريعى للنقابة المهنية هذا التنظيم للديموقراطى - وكان يجب اخذ رأى التشكيل النقابى الشرعى فيما يطرأ من تعديلات على التنظيم المهني استنادا الى حريات ديموقراطية لخرى المحكة الدستورية في قضائها وهي حريات الرأى والانتخاب وممارسة الحقوق القانونية ومن بينها الاسهام في اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم في ادارة كائنة الحكم ورعاية مصالح الجماعة ويؤدى هذا القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وقد وضع بالفاء لما كانت نص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ . فضلا عن ذلك فقد انطوى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على نصوص غير دستورية كنص المادة ٢٩ بتحديد نصاب انعقاد الجمعية العمومية الغير عادية لسحب الثقة من مجلس النقابة ، والمادة ١٣١ بشأن كيفية تشكيل مجلس النقابة والمادة ٢٣٢ بشأن اجتماعات اعضاء النقابة ومدى التزامها بأحكام اللواتين الخامسة بالإجتماعات العلنية .

واختتم المدعون مذكرة دفاعهم بالتصميم على الطلبات المعللة التى اثبتت بمحضر الجلسة التى انعقدت بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٣ .

عقدت الحكومة على الدعوى بمذكرة طلبت في خطابها الحكم أصليا بعدم اختصاص المحكة ولايتها بنظر الدعوى وعدم قبولها في الشق الخاص بالظلم على قرار اللجنة المؤقتة للاشراف على انتخاب مجلس النقابة بتحديد موعد لاجراء انتخاب مجلس النقابة الجديد لزمه قبل الاوان . كما طلبت الحكم برفض الدعوى بشقيها وذلك بصفة احتياطية والزام المدعين بالمصروفات ومقابل اتماع المحلماة - وق بين الفنع بعدم الاختصاص طلبت الجهة الادارية ان الدعوى المائلة في حققتها وحسب التكيف القانونى السليم لطلبات المدعين فيها تقطوى على الظمن في احكام القاتسون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وبالتالي فانها تخرج من اختصاص مجلس الدولة بهيئته قضاء ادارى وقد أكد المدعون حقيقة طلباتهم هذه في أكثر من مرة من صحيفة الدعوى ومذكرة مرافعاتهم فيها ، فضلا عن هذا فان اللجنة الثلاثية التى راعى فيها الشارع اختيار اعضاء اللجنة المؤقتة روعى في جميع اعضائها ان يكونوا من بين رؤساء الهيئات القضائية وهى بهذه الصفة لا يمكن ان تكون لجنة ادارية وبالتالي فان الترار الصادر فيها لا يعتبر قرارا اداريا . وقالت الجهة الادارية في تبليغ الدلع بعدم قبول الدعوى لزمها قبل الاوان بالنسبة للظمن في قرارها . اللجنة المؤقتة بتحديد موعد لانتخابات مجلس النقابة الجديد ان القرار الذى أصدرته اللجنة المذكورة في ١٩/٥/٨٢ بان تجرى الانتخابات في الاسبوع الاول من شسهر سبتمبر ١٩٨٣ لا تتأخر فيه عناصر القرار الادارى ، فهو لا يحدد سسنيكون اجراء تمهيدى استوجب المشرع اتخاذه لتشكيل مجلس النقابة طبقا لاحكام القانون والنظام الداخلى للنقابة وهذا الاجراء لا ينشر او يلغى او يحلل مركزا قانونيا وبالتالي يكون الظمن عليه غير مقبول قانونا ، فضلا عن هذا فان طبقا لقانون المحلماة واحكام النظام الداخلى للنقابة لا يجوز الظمن على استقلال في قرار دعوة الجمعية العمومية للاجتماع لانتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة وانما يتعين الانتظار حتى تجتمع



الجمعية العمومية للنقابة وتجري عملية الانتخاب ثم يطمنون بعد ذلك على كلها .  
وفي بيان أساس طلب الحكم رفض الدعوى بشقيها قالت الجهة الادارية المدعى  
عليها انه لا أساس لما أورده المدعون سنداً لدعواهم من ان القانون رقم ١٧ لسنة ٨٣  
هى خاتمة المطاف فى حرب تشنها الحكومة على احدى المهن الحرة ذلك فان القانون  
المنكسر هو اول قانون تنظم المحاماة يصدر بالسلوب ديموقراطى منذ قيام  
الثورة فقد صدرت التنظيمات السابقة عليه بقرارات جمهورية بقوانين - فهذا القانون  
لم يصدر من فرد أو افراد من الحزب الحاكم كما يزعم المدعون انما صدر من  
مجلس الشعب وهو السلطة التشريعية فى البلاد وبالسلوب الذى رسمه الدستور  
واللائحة الداخلية لمجلس الشعب وهو لا يمس اى حق مقرر للمحامين أو للنقابة بل  
على العكس من ذلك فقد اضاف الى هذه الحقوق كذلك لا أساس للزعم بان الحكومة  
اصدرت هذا القانون لتصادر حق المحكمة الدستورية العليا فى مباشرة رقابتها على  
القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ذلك انه رغم صدور القانون المذكور فان المحكمة  
الدستورية العليا لم تتخلى عن نظر الدعوى رقم ٣٤٧ ق دستورية ... نظرت  
الدعوى بالجلسات على النحو الوارد بالخاضر الى أن تقرر حجز الطلبات المستعجلة  
منها الحكم بجلسة اليوم ، وفيها صدر هذا الحكم وأودعت مسودته  
المشتملة على أسباب عند الطعن به .

### ( المحكمة )

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع الايضاحات والمداولة قانونا .

ومن حيث أن حاصل طلبات المدعين فى الشق المستعجل من دعواهم هذه  
أن يحكم لهم بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة المحامين والقرار  
الصادر عن هذا التشكيل المؤقت بتحديد موعد انتخاب مجلس النقابة تنفيذاً لأحكام  
القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وكذلك تنفيذ القرار السلبى بامتناع مجلس النقابة  
المؤقت من تكوين مجلس النقابة المنتخب من ممارسة ولايته .

وحيث أنه بتاريخ ٣١ من مارس سنة ١٩٨٣ صدر ونشر القانون رقم ١٧ لسنة  
١٩٨٣ بشأن اصدار قانون المحاماة ونصت المادة الثانية فيه على أن « تشكل لجنة  
مؤقتة من احدى عشر محامياً من المحامين القبولين أمام محكمة النقض المشهود  
لهم بالحيادة والاستقلال ممن مضت على اشتغالهم بالمحاماة ٢٠ سنة على الاقل  
على الا يحد لأعضائهم الترشيح فى أول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل بأحكام القانون  
المرافق وتتولى هذه اللجنة الاشراف على انتخاب النقاب وأعضاء مجلس النقابة  
العامة فى أول انتخاب يتم طبقاً لأحكام القانون المرافق . وللجنة أن تشكل لجناً  
فرعية من المحامين غير المرشحين لمعاونتهم فى الاشراف على الانتخابات المذكورة فى  
مقار لجان الانتخابات . وتتولى ذلك أعضاء اللجنة المشار إليها فى الفقرة  
الاولى لجنة ثلاثية برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية رئيس مجلس الدولة  
ورئيس محكمة استئناف القاهرة .

وحيث أن الطعن المائل ينص أساساً على القرار الصادر من اللجنة المنصوص  
عليها فى الفقرة الثانية من المادة المشار إليها باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة  
المخولة سلطات مجلس النقابة العامة طبقاً لنص الفقرة الاولى من المادة الثانية



والمادة الثالثة من القانون المذكور وكذلك القرار الصادر من هذه اللجنة بتحديد موعد لانتخاب مجلس النخبة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ .

وحيث ان للجنة الثلاثية المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ٨٢ بما أسند إليها من اختصاص في تنفيذ بعض الأحكام التي تضمنها هذا القانون انما تمارس ذلك الاختصاص بحسبانها سلطة عامة وان ما يصدر عنها بهذه الصفة يعد عملاً إدارياً باعتباره مظهراً من مظاهر استعمال تلك السلطة ، ومن ثم يكون الاختصاص بنظر الدعوى وهي تنص على ممارسة هذه اللجنة بصفتها تلك معقوداً لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري عملاً بنص المادة ١٠/١٤١ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ وبالتالي يكون الدفع المبدى من الحكومة بعدم الاختصاص قائماً على غير أساس واجبا رفضه .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لكي يقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، يجب ان يكون الطعن على القرار المطلوب وقف تنفيذه قائماً بحسب الظاهر - ودون التطفل في الموضوع - على اسباب جدية يترجح معها الحكم بالفائز كما يلزم أيضاً توافر حالة استعمال ، بمعنى ان يترتب على استمرار القرار المطعون فيه نافذاً ومنتجا لآثاره نتائج يتضرر تداركها فيما لو حكم بالفائز .

وحيث انه من ركن الحرية في طلب وقف التنفيذ ، فانها تكفي لتوافره ان تستظهر المحكمة وجهها او أكثر من أوجه عدم المشروعية يكون قد خالف القرار المطلوب وقف تنفيذه مستوى في ذلك ان يكون هذا القرار قد انطوى على مخالفة مباشرة للقانون أو ان يكون قد صدر مطبقاً له لكن القانون الذي يمثل قاعدة الشريعة القرار المطعون فيه قد خالف أحكام الدستور ، ومن آيات ذلك ان المشروعية لا تجتزأ من مجرد نص في قانون او حكم في لائحة ، بل يجب ان تستخلص من مجمل أحكام النظام القانوني الذي ينتمي اليه القرار الطعن مدداً بهذا القرار ، ومرور بالقانون او اللائحة التي تعتبر مصدر الشريعة المباشرة وانتهاء بالدستور الذي هو إطار الشريعة الذي يجب ان تتور في ملكه كافة التصرفات القانونية من قرارات ولوائح وقوانين .

وحيث ان المبادئ من ظاهر الأوراق ، وبالتقدير اللازم للفصل في الطلـب المستعجل ان القرار المطعون فيه وهو القرار الصادر من اللجنة الثلاثية المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى الاختصاصات المخولة لمجلس النخبة العامة للباحين ، ولئن جاء بتفصـل .

وحيث ان عن الدفع المبدى من الحكومة بعدم قبول الدعوى لرغمها قبل الاوان ، فهو قائم بدوره على غير أساس ، ومن آيات ذلك ان المدعين يبتغون من وراء دعواهم هذه اصباح الشريعة على تنظيمات نقابهم بدا من الخطوات التمهيدية التي تتولاها السلطات الاستثنائية المنوطة بإدارتها كي لا تظل تلك السلطات ساهرة في إجراءاتها صوب استكمال الاجهزة الداخلية للنخبة ، وهي إجراءات في نظر المدعين فاسدة من أساسها لصورتها من جهة غير مختصة وبلاستناد الى قانون مشكوك في دستوريته ، وعليه ، فانه اذا كان ثمة أزمة



معلومة لرفع الدعوى المائلة فهذا هو وقتها وتلك هي مناسبتها حتى يتسهم بالحكم الصادر فيها امر النزاع بشأنها ولا يترك مرفق الدفاع القضائي وشأنه في صراع مع اراءصات عدم الشرعية او في التليل الادعاء بوجودها من قبيل اصحاب الصفة الحقيقيين في الزود عن مصلحة النقابة وضلاح لحوالها .

ومن حيث ان الدعوى قد استوفت اوضاعها الشكلية الاخرى ومن ثم فهي مقبولة شكلا . مع احكام ذلك القانون سواء من حيث الشكل او المضمون ، الا ان النصوص القانونية التي يتوسدها القرار المذكور مشكوك في دستورتها ، والراجع في نظر المحكمة انها غير دستورية ، ويبيان ذلك ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن اصدار قانون الحاماة بعد ان نص في مادته الثانية على ان تشكل لجنة مؤقتة من احد عشر محليا من المحامين المقبولين امام محكمة النقض . . . وتقوم هذه اللجنة بالاشراف على انتخابات النقيب وامضاء مجلس النقابة العامة في اول الانتخاب يتم طبقا لاحكام القانون المرافق . . . وتتولى اختيار امضاء اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى لجنة ثلاثية برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة استئناف القاهرة . نص في مادته الثانية على ان تتولى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة الاخرى المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في القانون المرافق وتختار من بين رئيسا لها تكون له الاختصاصات المقررة لنقيب المحامين المنصوص عليها في القانون المذكور ووكيلا وايضا للصندوق ، وتباشر اللجنة اختصاصات لجسان المحامين واللجان الاخرى المنصوص عليها في القانون المشار اليه .

وحيث انه ولئن كان قليلا امام خاظرى المشرع وقف اعداد القانون المشار اليه ومناقشته والتصويت عليه بمجلس الشعب تم اصداره ان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قائم ومنج لاناره ومن اخصيها ان النقابة لا تدار بواسطة مجلسها المنتخب لكن عن طريق لجنة مؤقتة نص القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ على تشكيلها من خمسة وثلاثين مفسوا يختارهم وزير العدل بين رؤساء وامضاءات النقابات الفرعية للمحامين ومن غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاءة وخدمة المهنة ثم يعدل هذا القانون بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ وينص على ان يشكل مجلس مؤقت للنقابة من عدد لا يزيد من احد عشر مفسوا ويختار وزير العدل من بين المحامين المشهود لهم بالكفاءة وخدمة المهنة ويكون النقابة المؤقت جيبب الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون الحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقوانين المعدلة كما يكون للنقيب المؤقت جيبب الاختصاصات المقررة للنقيب في القانون المذكور .

المجلس المؤقت الاشراف على انتخاب النقيب وامضاء مجلس النقابة في الومد المحدد بالفترة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لقد كان ذلك هو ما كان قائما وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الا انه وبعد قضت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٣٢٧ ق بجلستها المنعقدة في ١١/٦/١٩٨٣ بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين وعليه ، فان مقتضى ذلك الحسكم ولان باعتباره كاشفا عن عدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ منذ تاريخ صدوره في ٢٢/٧/١٩٨١ .



ونشره في ١٩٨١/٧/٢٣ والعمل به في ١٩٨١/٧/٢٤ يكون قد عاد مجلس النقابة الذي كان قد أنهيت ولايته بموجب نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ٨١ إلى حيز الوجود القانوني، الأمر الذي انعكس أثره تلقائياً على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بما يستوجب النظر إلى هذا القانون في الإثر التي أحدثتها الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا ومن اعتبار مجلس النقابة المنتخب قائماً قانوناً ومقرناً في وجوده مع صدور القانون المذكور .

وحيث إن المادة ٥٦ من الدستور تنص على أن « إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديموقراطي حق يكفله القانون وتكون له الشخصية الاعتبارية ، وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في الخطط والبرامج الاجتماعية وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحمايتها أبوابها وهي علامة بمسألة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق موافيق شرف أخلاقية وبالذراع من الحقوق والحريات المقررة لأعضائها .

وحيث إن مؤدى هذا النص الذي أورده الدستور في باب الحريات والحقوق والواجبات العامة « أن المشرع الدستوري لم يقف عند حد ما كان مقرراً في الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية ( المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من الدستور سنة ١٩٦٤ ) بل جاوز ذلك التقدير بدأ الديمقراطية النقابية ماوجب أن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديموقراطي وذلك تمييزاً للنظام الديموقراطي الذي اعتنقه الدستور وأقسام عليه البيان أساساً للدولة بما نص عليه في مادت الأولى من أن « جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديموقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ورد في كثير من مبادئه من أحكام ومبادئ تحدد مفهوم الديمقراطية التي أرساها وتشكل معالم المجتمع الذي ينشره سواء ما اتصل بها بتوكيل السيادة الشعبية - وهي جوهر الديمقراطية أو بكفالة الحريات والحقوق العامة - وهي هدفها أو بالمشاركة في ممارسة السلطة - وهي سياستها ، وإذا كانت حرية الرأي والاختيار هما من الحريات والحقوق العامة التي تعد ركيزة لكل صرح ديموقراطي سليم فقد حرص الدستور على النص في بابها الثالث الذي خصمه لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة على أنه كل حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ( المادة ٤٧ ) وإن انشاء النقابات والاتحادات على أساس ديموقراطي حق يكفله القانون وتكون له الشخصية الاعتبارية ٥٥ ( المادة ٦٠ ) وإن للواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني ( المادة ٦٢ ) كما على الدستور بتكثيف المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بينها لمساهمتهم بأنفسهم في اختيار قياداتهم ومن يتوب عنهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومي في مجلسي الشعب والنقري أو على النطاق المحلي في المجالس الشعبية حسبما جرت به المواد ٨٧ ، ١٢٢ ، ١٦٦ من الدستور .

وحيث أنه على مقتضى ما تقدم ، فإن المشرع الدستوري - كما انتهت إلى ذلك المحكمة الدستورية العليا في حكمها المشار إليه آنفاً - أذ نص في المادة ٦٠ و ٦٢



من الدستور على ان انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديموقراطية حتى يكمله القانون انما على بهذا الاساس تأكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهوم الديموقراطية الذي يقضى من بين ما يقضى به ان يكون لأعضاء النقابة الحق ان يختاروا بأنفسهم وفي حرية قياداتهم النقابية التي تعبر عن ارادتهم وتوابع عنهم الامر الذي يستتبع عدم جواز اهدار هذا الحق او تعطيه وقد اوضحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة المكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب عن هذا المفهوم لحكم المادة (٥٦) وذلك في التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ باصدار قانون النقابات العمالية وهذا حكم يطلق يسرى على النقابات بوجه عام سواء كانت عمالية مهنية - ومن ثم تكون هذه المادة تعد وضمت بمبدأ تعيين على المشرع ان يلتزم به مؤداه الا يتعارض بما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديموقراطي الذي سلف بيانه .

وحيث أنه لما كان ما تقدم وقد جاء القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ بمرسا الآثار الدستورية التي أحدثها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ والذي قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية - ويتبدى ذلك فيما قام عليه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ من فرضيه قانون غير دستورية مؤداه ان مجلس النقابة الشرعى بالانتخاب غير قائم قانونا واتسام على هذه الفرضية غير الدستورية نصوصا تقضى بتقصيب لجنة تتولى شئون النقابة وتحتل محل مجلسها الشرعى الى ان يتم انتخاب مجلس جديد وهو المعنى الذي تنطوي به السادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة من تشكيل لجنة مؤقتة تتولى الاشراف على انتخابات النقاب واعضاء مجلس النقابة العامة في اول انتخاب يتم طبقا لاهكام هذا القانون والمادة الثالثة فيما تقضى به من ان تتولى المذكورة الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في هذا القانون وتختار من بين اعضائها رئيسا لها تكون له الاختصاصات المقررة لنقيب المحامين من المنصوص عليها في القانون ووكيلا وأميناً عاماً للصندوق وتباشر اللجنة اختصاصات لجان قبول المحامين واللجان الاشراف المنصوص عليها في القانون المشار اليه ، وكذلك الفقرة الثانية من المادة الرابعة وتقضى بان لهذه اللجنة ان تصدر ما تراه من قرارات مكيلة لما ورد في المادة الثانية . لما كان ذلك هو ما احتسواه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من نصوص تعتبر نتيجة او امتداد للآثار التي أحدثها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لما كان المشرع يكون قد وقع في هذه المخالفة الدستورية التي كشفت عنها المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر بطلمة ١٩٨٣/٦/١١ في القضية رقم ٣٤٧ في دستورية وتحصيل هذه المخالفة - كما ان المحكمة الدستورية العليا في حكمها سابق الذكر - ان ذلك القانون وقد امضى النقيب واعضاء المجلس النقابة المنتخبين طبقا لاهكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ من مناصبها قبل نهاية مدة العضوية من غير طريق هيئة الناخبين المنتزعة في الجمعية العمومية للنقابة يكون قد خرج من مبدأ التنظيم الديموقراطي الواجب مراعاته في تشكيل النقابة وانشاءه واقامته .

وحيث أنه لا ينال ما تقدم ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ يخطف في هيكله العام على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ اذ بينا القانون الجديد قد اعاد التنظيم النقابي القضائي برمته ، وقد انقصر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ على أعضاء النقيب ومجلس النقابة من هذا التشكيل النقابي ، وذلك ان ولقد



كان هذا هو عملية المغالبة المادية بين القانونين المشار إليهما إلا أن إعادة التنظيم الشامل للضغط النقابي ليست بمررا لتخطي المبادرة الدستورية المقررة فالمرجع لم يكن يصدر إنشاء نقابية للبحامين لأول مرة حتى يتقضى الحال أن يلجأ إلى تلك النصوص الاستثنائية ، ولكن كان يصدر نقابية ثابت منذ عام ١٩١٢ حينما صدر بتشائها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ ، ولقد كان للدولة حق لا شك فيه في أن يتناول النقابات القائمة بالتنظيم إلا أن هذا الحق لا يجوز في منطق الأشياء أن يمس الحماية المقررة لهدا ديموقراطية التشكيل النقابية ذلك المبدأ الذي أضفى جزءا من ضمير الجماعة فضلا عن تأكيد بنص دستوري جلاء واضح المعنى قاطع الدلالة ، كما أنه من الأصول العامة المقررة في هذا الصدد أنه ما دام القانون ينشأ مع الحياة الاجتماعية ذاتها ويميش في وجدان الجماعة توكيدا لمعنى الديموقراطية والمساواة التي يستشعروا فيها من قواعد ومبادئ راسخة تواترت النصوص عليها كما هو البادئ بالنسبة للخصوصية لما يلي من استظهار القوانين التي تناولت سائر التشكيلات النقابية الأخرى سواء بالنمذيل أو بأصالة التنظيم فإنه لا يصوم ادنى شك - مهما قيل في سلطان الدولة وحقها في السيادة - في ضرورة التزامها - حين تصوغ قانونها الوضعي هذا الضمير القانوني للمجتمع . لأنها إن فعلت غير ذلك تخلف قانونها الرسمي عن واقع حياتها العملية مما قد يوجهه سخط الأفراد ولرد فعل اجتماعي مضاد .

وحيث أنه بناء على ما تقدم وقد توسد القرار المطعون فيه والقاضي بتشكيل لجنة مؤقتة من أحد عشر محابيا تتولى الإشراف على انتخابات النقاب وأعضاء مجلس النقابة العامة وتكون لها الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة - مؤسس نص المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بإصدار قانون الحماية ، وما ترتب على هذا النص من مواد أخرى انطوى عليها ذلك القانون وهي المادة الثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفترة الأولى من المادة الخامسة - وهي نصوص تبدو غير دستورية ، ومن ثم يكون هذا القرار قد مسه بحسب ظاهر البحث فيها مخالف القانون الذي اتصل به من مصاد أساميه التشريعي بمقتلا ذلك فيها كشف عن مظاهر البحث منه وأخذ دستوريه على نحو ما سلف ومن ثم يكون الطعن في هذا القرار قائما على أسباب يرجع فيها الحكم دستوريه سنده التشريعي وبالتالي إلغاء ذلك القرار .

وحيث أنه من ركن الاستعجال ، فلا تبدل في توأفره ، وذلك أن قضاء مجلس النقابة المنتخب عن ممارسة الاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ الذي حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وخاصة على انتخابات النقاب وأعضاء مجلس النقابة العامة في أول انتخاب يتم طبقا لاحكام هذا القانون ( القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ ) على أن يتم ذلك في موعد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام القانون المذكور ( المادتين ٢ ، ٥ منه ) استمرار الوضع الراهن من شأن ترتيب أكار يقدر تداركها فيما لو حكم بمسح دستورية النصوص المشار إليها آنفا وبالتالي إلغاء القرار المطعون فيه ، ويكفي أن تشكل المحكمة كمثال على ذلك أن اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية من إصدار قانون الحماية رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ - وهو نص يرجع الحكم بمسح دستورية على البيان تبائر كائنة صلاحيات مجلس النقابة بها في ذلك اختصاصات



نجان المحامين والجان الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا شك في أن تلك اللجنة في ممارسة تلك الاختصاصات - وهي خطيرة - ترتب آثاره تداركها فيها لو حكم بعدم دستورية النصوص التشريعية المشار اليها وبالتالي إلغاء القرار المطعون فيه .

وحيث أنه على هذا ما تقدم جميعه يكون الطلب المستعجل الاول قد تقابله ترائط تبسول من جدية في الاسباب التي قام عليها الطعن في القرار المطلوب وقف تنفيذه الى حالة استعجال يتعذر فيها تدارك آثار القرار المذكور ما لم تحسر آثاره بوقف تنفيذه . الى أن يتضي بالفائسه ، ومن ثم يتمين الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار مع ما يترتب على ذلك .

وحيث ان عن الطلب المستعجل الثاني وهو وقف تنفيذ القرار الصادر المؤقت بجلستها المنعقدة في ١٩٨٣/٥/١٩ بأنها تروث بصفة مبدئية ان الانتخابات في الاسبوع الاول من شهر سبتمبر ١٩٨٣ ( مستند رقم ٢ فانه هذا القرار مفضلا من كونه قرارا غير نهائي ، فانه مع ذلك يتدرج ضمن الآثار المترتبة على القرار الصادر بتشكيل اللجنة المؤقتة والذي انتهت الحكم فيها تقدم الحكم بوقف تنفيذه وما يترتب على ذلك من آثار .

وحيث أنه من الطلب المستعجل الثالث والذي يتحمل في وقف تنفيذ القرار السلبى بامتناع مجلس النقابة المؤقت من تكوين مجلس النقابة الشرعي المنتخب من ممارسة ولايته ، فان هذا الطلب لا يعزو طلبا مستقلا عن الطلب الاول انما يفرج فيه باعتباره أثرا من الآثار الحثية المترتبة على الحكم الصادر في الطلب الاول ، وفضلا عن هذا فان الطلب المذكور لا يستقيم قانونا ومنطقا مع الطلب السابق عليه ذلك أن في حالة الحكم بقبول الطلب الاول فلا يكون ثمة مقتضى للطلب الثاني ، اما في حالة الحكم برفضه فانه لا يمكن ثمة أساس لذلك الطلب . وعليه فان المحكمة تلقت عن هذا الطلب ولا يمد ذلك اغفالا منها للحكم فيه لكن هذا هو المقتضى القانوني لتكيف الدعوى ولطلبات الخصوم فيها وهذا امر يخضع لرقابة القضاء الذي ينبئ عليه ان يقتضى هذه الطلبات ويحصها ويستخلص مرادها بما يتلق والنية الحقيقية من وراء ابدائها دون الوقوف عند ظاهر المعنى الحرفي لها .

وحيث ان المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٧٩ تنص على ان تتولى المحكمة الرقابية القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :

١ - اذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئـت ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر الدعوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع أو قضت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

٢ - اذا دفع احد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئـت ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في القانون أو لائحة رأت المحكمة أو أن الدفع جدي أحيلت نظر الدعوى وجدت عن آثار الدفع ميمسدا لا يجاوز



ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الحنف كإن لم يكن .

وحيث انه وقد تراءى للمحكمة ان النصوص التي تشكل المصدر المباشر للقرار المطعون فيه وهى نصوص المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون المحاماة ، تبدو في ظاهرها مخالفة لحكم المادة ٥٦ من الدستور للاسباب التي سلف بيانها واكدتها في المحكمة الدستورية العليا في قضائها الصادر بجلسة ١١/٦/١٩٨٢ في الدعوى رقم ٣٤٧ ق دستورية ، ومن ثم يحق لهذه المحكمة ان تقضى بوقف الدعوى وتلبر باحالة اوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية نصوص المواد المشار اليها .

ولا يفلت المحكمة ان تنوه في هذا الصدد وهى تقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع الحكم في ذات الوقت بوقف الدعوى واحالة اوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية التي تثيرها المواد المشار اليها آنفا بـ بيان هذين الحكمين غير متعارضين ، اذ لكل منهما مجاله واثاره فالحكم الصادر بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه لا يعدو ان يكون اجراءا وقتيا اقتضته الضرورة وقام في الظاهر على اسباب جديدة ترشح في الاعتقاد بالفناء القرار المطلوب وقف تنفيذه وهو حكم محدود الاثر موقوف الحجة ، اما الحكم الصادر بوقف الدعوى واحالة اوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المآخذ الدستورية المنسوبة الى السند التشريعي لقرار الطعن ، فهو لا يعدو ان يكون مجرد استيفاء لاجراء استوجبه ظروف الدعوى ازاء ما اكتفى طاعن عن دستورية اقتضت سلوك هذا الطرفين ، وهو يتضافر مع مرحلة التحضر التي تتولاها هيئة مفوضي الدولة لتهيئة الدعوى للفصل فيها بوضوح وهذا يعنى ان الحكم بوقف الدعوى واحالة اوراقها الى المحكمة الدستورية العليا ولان كان اوليا لازما للفصل في طلب الالغاء الا انه لا ملائمة له بطلب وقف التنفيذ سواء في استظهار اسباب عدم الدستورية ، التي تشكل ركن الجدية في الطلب المستعمل والمشكل والوقت اساس الحكم بوقف الدعوى للبت في المسألة الدستورية ولكل من هذين الحكمين مجاله الذي لا تختلط بالآخر او يتعارض معه مجال الحكم الاول هو طلب وقف التنفيذ ، ومجال الحكم الثاني فهو طلب الالغاء .

وحيث ان من يخسر الدعوى يلزم بصرفاتها عملا بنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

#### تلوذه الاسباب

#### حكمت المحكمة :

اولا : برفض النزع بعدم اختصاص المحكمة ولا تبا بنظر الدعوى وباختصاصها .

ثانيا : برفض النزع بعدم قبول الدعوى ، وبقبولها شكلا .



**ثالثا :** في الطلب المستعمل بوقف تنفيذ القرار الصادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٣ من اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماه وما يترتب على ذلك من آثار على النحو الوارد بالاسباب والزمّت الجهة الادارية مصروفات هذا الطلب .

**رابعا :** بوقف الدعوى وباحالة أورلتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادتين الثانية والثالثة الفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة ( .





## إدارة قضايا الحكومة

## قسم القضاء الإداري

## تقرير طعن

انه في يوم الخميس الموافق ١٩٨٣/٧/٧ بسكرتارية المحكمة الادارية العليا  
حضر امامي انسا ابراهيم عمار المراقب العام بالمحكمة الادارية العليا • السيد  
الاستاذ المستشار جمال اللبان وكيل ادارة قضايا الحكومة نائبا عن :

١ - السيد رئيس الجمهورية •

٢ - السيد رئيس مجلس الوزراء •

٣ - السيد وزير العدل •

٤ - السيد رئيس محكمة النقض •

وموطنهم القانوني ادارة قضايا الحكومة بالبنى المجمع ببيدات التحرير  
بالقاهرة •

( طاعنين ومدعي عليهم اصلا )

## ضمم

## المسادة الاستاذة المحامين :

احمد الخواجه - محمد المسماري - محمد فهم امين - احمد نبيل الهلالي -  
احمد ناصر - محمد صبرى صبرى - محمد عيد - محمود عبد الحميد سليمان -  
عبد الله شريف - محمد علوان - حامد الازمري •

وموطنهم المختار مكتب الاستاذ الدكتور محمد عصفور المحامي •



وقرر انه يطعن في الحكم الصادر من دائرة منازعات الافراد والهيئات بمحكمة  
القضاء الادارية بجلسة ١٩٨٣/٧/٥ في الدعوى رقم ٣٧/٣٩٤٩ ق ومنطوقة :

## حكمت المحكمة :

اولا - برفض الشفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى  
وباختصاصها •

ثانيا - برفض الشفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها شكلا •

ثالثا - وفي الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٨  
من اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٨٣/١٧ باصدار قانون  
الحماية وما يترتب على ذلك من آثار على النحو الوارد بالاسباب والزمته الجهة  
الادارية بصرفقات هذا الطلب •



رابعا - بوقف الدعوى وبالحالة أوراتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادتين الثانية والثالثة والفترة الثانية من المادة الرابعة والفترة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٨٣/١٧ بإصدار قانون المحاماة .

وانه ينبغي طعنه على الوقائع والاسباب الآتية :

#### - ( الوقائش ) -

بصحيفة اودعت تلم بكتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٨ طلب المظنون ضدكم الحكم :

اولا - بصفة مستعجلة : بوقف تنفيذ القرار الادارى بتشكيل مجلس نقابة مؤقتة لتنفيذ القانون رقم ١٩٨٣/١٧ الذى يطعنون بعدم دستوريته ويطلبون احالة طعنهم الى المحكمة الدستورية العليا .

وبصفة مستعجلة : والى ان يقضى فى الطعنين بعدم دستورية القانونين رقمى ١٩٨١/١٢٥ ، ١٩٨٣/١٧ بفرض الحراسة القضائية على نقابة المحامين واقامة مجلس النقابية الشرعى حارسا على شئونها قائما بامورها .

وذلك مع الزام الحكومة بمصاريف هذين الطعنين .

وفي الموضوع : بالناء القرار المظنون فيه . . والحكم بإلزام الحكومة بسنان تسفع للطالدين بوصفهم الممثلين الشرعيين لنقابة المحامين بتعويض تسدده طليون جنبه تدرج فى صندوق النقابة عن التصرفات التى قامت بها الحكومة واعتدت بها على الحرية النقابية وعلى الممثلين الشرعيين للمحامين . . مع الزام الحكومة المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

وقتلوا شرحا لذلك ان القانون رقم ١٩٨١/١٢٥ صدر بحل مجلس نقابة المحامين بعد محاكمة صورية تمام بها مجلس الشعب بناء على خطاب أو قرار اتهام موجه من السيد رئيس الجمهورية الراحل ، وبناء على هذا القانون صدر قرار من وزير العدل بتشكيل مجلس نقابة مؤقت وقد قاموا بالطعن عليه امام محكمة القضاء الادارى طاعنين فى نفس الوقت بعدم دستورية القانون رقم ١٩٨١/١٢٥ وقد اقتنعت محكمة القضاء الادارى بجدية الدفع بعدم الدستورية فاقوتت الفصل فى الدعوى بشقيها وكلفت المدعين برفع الطعن امام المحكمة الدستورية العليا . واثناء نظر الطعن اصدرت الدولة القانون رقم ١٩٨٢/١٠٩ بتعديل القانون رقم ١٩٨١/١٢٥ وتبعاً لذلك اصدر السيد وزير العدل قرارا باعادة تشكيل مجلس النقابة المؤقت ، وقد قاموا بتعديل طلباتهم فى الدعوى امام محكمة القضاء الادارى باضافة طلب التعويض كما قاموا بالطعن فى قرار وزير العدل الاخير .



ثم أصدرت الحكومة تنظيمًا تشريعيًا كاملًا لمهنة المحاماة يلغى القانون رقم ١٩٦٨/٦١ وفي نفس الوقت يلغى القانون رقم ١٩٨١/١٢٥ وتضمن القانون الأخير نصًا يعطى لجنة من هيئات القضاء برئاسة رئيس محكمة النقض حق تشكيل مجلس نقابة مؤقت من عشرين عضوًا وقد تم هذا التشكيل بالفعل .

وحيث أن قرار تشكيل مجلس نقابة مؤقت استنادًا إلى القانون رقم ١٩٨٣/١٧ قرار مخالف للدستور والقانون نفسه الذى صدر بإعادة تنظيم مهنة المحاماة للأسباب التالية :

**أولاً - صدور قانون جديد بتنظيم مهنة المحاماة وهل هو خاتمة المطاف في حرب تشنها الحكومة على إحدى المهن الحرة ؟**

ونذكر المطعون ضدهم تحت هذا التساؤل أن الحكومة بدأت الحرب على مجلس النقابة منذ بداية سنة ١٩٨١ وقد تصور الشعب أنه يستطيع أن يصنع اعتداءاته على الحرية النقابية ونقابة المحامين بالأسراع في إصدار القانون رقم ١٩٨٣/١٧ بتنظيم مهنة المحاماة . وهذا الذى قام به مجلس الشعب بأساسة متعددة الوجوه وأحد وجوهها أنه ينبىء عن لحد في الخصومة لا معنى له . . . إذ أى منطق يسمح للسلطة التشريعية أن تستغل هذا الموقع السامى والوظيفة التشريعية الرغبة لكى تشن حرباً لا تكافؤ فيها على إحدى النقابات المهنية أو على بعض أفراد قياديين في مهنة ما . . . ؟

**ثانياً - تنظيم المرافق العامة وهل هو أن يختص به الأفراد أم تختص به الحكومة ؟**

وتحت هذا العنوان تعرض المطعون ضدهم لدفاع الحكومة أمام المحكمة الدستورية العليا من أن تدخلها بالقانون رقم ١٩٨١/١٢٥ كان استملاً للواجبات للواجبات الملقة عليها في تنظيم المرافق العامة وأضافوا أن تنظيم مهنة المحاماة على النحو الصادر به القانون رقم ١٩٨٣/١٧ لم يصدر عن الحكومة صاحبة الولاية والصفة في تنظيم المرافق العامة أو ما في حكمها وإنما صدر عن بضعة أفراد هم أعضاء في الحزب الحاكم وببواعث حزبية وانتقائية وإن الإساءة أو الاستناد وراء المهمة التشريعية والنبيلة للدولة في تنظيم المرافق العامة ادعاء غير صحيح .

**ثالثاً - القانون الصادر بإلغاء القانون المطعون فيه بعدم الدستورية يهدف في الحقيقة إلى تحقيق عمل غير مشروع أو قانون بعدم سماع الدعوى وهو في الصورتين غير دستوري .**

وتحت هذا العنوان زعم المطعون ضدهم أن القانون رقم ١٩٨٣/١٧ صدر للحيلولة بين المحكمة الدستورية وبين الفصل في الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٩٨١/١٢٥ وأن ذلك يشكل عدواناً من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية على المحكمة الدستورية العليا بوصفها إحدى الهيئات الدستورية وبوصفها سلطة قضائية خاصة لا يجوز التدخل في شؤون العدالة الدستورية التى نزعاًما .



رابعا - عدم دستورية القانون رقم ١٩٨٣/١٧ بوصفه محاولة لانهاء الخصومة الدستورية وتدخل المشرع ( والحقيقة هو السلطة التنفيذية ) في اعمال القضاء .

واختتم المطعون ضدهم عريضتهم قائلين ان صدور القرار المطعون فيه بتشكيل مجلس نقابة مؤقت يعد تحديا صارخا للقضاء الدستوري واعتداء على الشريعة الدستورية واصرار على نفاذ القانون رقم ١٩٨٣/١٧ رغم الطعن عليه بعدم الدستورية وانه يحق لمجلس النقابة الشرعي ان يطلب احالة الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٩٨٣/١٧ ( بمناسبة طعنهم على قرار تشكيل مجلس النقابة المؤقت ) الى المحكمة الدستورية العليا .

وبجلسة ١٩٨٣/٦/١٤ المحددة لنظر الدعوى عدل المطعون ضدهم طلباتهم الى الحكم :

اولا - وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل نقابة مؤقت والقرار الصادر عن هذا التشكيل المؤقت تنفيذا للقانون رقم ١٩٨٣/١٧ بتحديد موعد لانتخاب مجلس نقابة جديد .

ثانيا - وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار السلمي بامتناع مجلس النقابة المؤقت عن تمكين مجلس النقابة الشرعي من ممارسة ولايته .

ثالثا - وفي الموضوع بالفاء هذين القرارين .

وقدموا صورة من الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٨٣/٦/١١ في الطعن رقم ٣/٤٧ ق دستوريته والذي قضى بعدم دستورية القانون رقم ١٩٨١/١٢٥ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين كما قدموا مذكرة اصروا فيها على طلب احالة الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٩٨٣/١٧ الى المحكمة الدستورية العليا .

وقد تقدمنا بمذكرة ردا على الدعوى طلبنا فيها الحكم :

اصليا :

( ١ ) بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى .

(ب) بعدم قبول الدعوى في الشق الخاص بالطعن على قرار اللجنة المؤقتة للاشراف على انتخاب مجلس النقابة بتحديد موعد لاجراء انتخاب مجلس النقابة الجديد لرفعه قبل الاوان .

واحتياطيا : رفض الدعوى بشقيها .

واوضحنا الاساس القانوني لهذه الطلبات .

وبجلسة ١٩٨٣/٧/٥ اصدرت محكمة القضاء الاداري حكمها في الدعوى على النحو الموضح بمصدر هذا التقرير .

وحيث ان هذا الحكم مشوب بالطلان فضلا عن مخالفته للقانون رخطه في تطبيقه وتاويله ومن ثم فان الطالبين يطعنون في هذا الحكم لاسباب الآتية :



## ( اسباب الطعن )

## السبب الاول

## بطان الحكم المطعون فيه للتصور في التسبب

من المبادئ المسلم بها ان الاحكام يجب ان تشمل على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة ، ويقصد بضمائه تسبب الاحكام :

١ - التحقق من ان القاضي قد اطاع على كل وقائع القضية وجميع المستندات والاوراق - الخدمة فيها واتصل علمه بجميع ما ابداه الخصوم من طلبات ونفوع .

٢ - التحقق من ان القاضي قد امتثل الوقائع الصحيحة في الدعوى من واقع اثبات يجيزه القانون ثم صحيحا في مواجهة اصحاب الشأن ، او من واقع الاوراق المقدمة فيها والادلة بحسب قوتها التي يمنحها اياها القانون الموضوعي

٣ - التحقق من ان القاضي قد فهم ما احاط بالادعى من مسائل قانونية وانه قد كیفها التكييف الصحيح بمد التحقق من توافر شروطه وانه قد ارسى عليها الاثار القانونية الصحيحة .

( نظرية الاحكام في قانون المرافعات للكتور احمد ابو الوفا الطبعة الاولى سنة ١٩٥٧ بند ٦٥ ص ١٦١ وما بعدها ) .

وما لا شك فيه ان القضاء المسبب يمكن الحكمة الاستثنائية من تقدير الاحكام المطعون فيها ومراقبتها حتى تشرف على تطبيق القانون وتقرير القواعد الصحيحة فيما يختلف فيه من المسائل .

ولكل الاعتبارات المقدمة نص المشرع في المادة ١٧٦ من قانون المرافعات على انه : « يجب ان تشمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة » .

كما نص في الفقرة الثانية من المادة ١٧٨ مرافعات على ان :

« القصور في اسباب الحكم الواعية والنقص او الخطأ الجسيم في اسماء الخصوم وصفاتهم » وكذا عدم بيان اسماء القضاء الذين اصدروا الحكم يترتب عليه بطان الحكم » .

والرأى مستقر وقضاء في ظل النصوص سالفة الذكر على ان اغفال الرد على دفاع جوهرى اذا ثبت فانه يغير وجه الراى في الدعوى يصيب الحكم بالتقصير ويبطله .



( الدكتور أحمد أبو الوفا المرجع السابق بند ٩٨ ص ٢٠٤ وما بعدها -  
نقض ١٦ يونيو سنة ١٩٧٤ في الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق المجموعة س ٢٥ رقم  
١٧٨ ص ١٠٧٨ ) .٠

وبإزالة حكم المبادئ المتقدمة على النزاع الحالي يبين أن الحكم المطعون  
فيه مشوب بالقصور في التسبب وآية ذلك أننا نقدم لمحكمة القضاء الإداري  
بمذكرة دللنا فيها بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واستندنا في ذلك  
إلى الأسس التالية :

( ١ ) الدعوى بحسب حقيقتها والتكييف القانوني السليم لطالبات الخصوم فيها  
هي في حقيقتها طعن في أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وبالتالي تخرج عن  
اختصاص القضاء الإداري وآية ذلك أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر  
على أنه إذا كان للمدعى أن يكيف دعواه بحسب ما يراه وحقه في ذلك يقابل به  
حق المدعى عليه في كشف خطأ هذا التكييف ، ويهيمن القاضي على ما يثبت لديه  
فيعطى الدعوى وضعها الحق وتكييفها القانوني السليم غير مقيد في ذلك بتكييف  
المدعى للحق الذي يطالب به ، وعليه أن يبحث في طبيعة هذا الحق ليرى ما  
إذا كان تكييف المدعى صحيحا قانونا أو غير صحيح ولا يأخذ بهذا التكييف  
قضائية مسلما بها .

( حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسته ١٩٦٧/٥/٢٠ في الطعن رقم  
٩٨٨ لسنة ٩ ق المجموعة السنية الثانية عشرة رقم ١١٨ ص ١٠٨٥ وحكمها الصادر  
بجلسته ١٩٦٨/٤/٢٠ في الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ١٠ ق المجموعة السنية الثالثة عشر  
رقم ١٠٩ ص ٨١٢ ) .٠

وأضفتنا أن الدعوى في حقيقتها وبحسب التكييف القانوني الصحيح لها  
هي طعن في أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وليست طعنا في القرار الصادر  
بتشكيل اللجنة المؤقتة للإشراف على الانتخابات كما زعم المطعون ضدهم ويتضح  
ذلك من مراجعة أسباب الطعن الواردة بعريضة الدعوى فكل هذه الأسباب موجهة  
أساسا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ثم القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - مباشرة  
ولم يوجه المطعون ضدهم آية طعن للقرار الصادر بتشكيل لجنة مؤقتة  
للاشراف على انتخابات النقابة أو للقرار الصادر عن هذه اللجنة بتحديد موعد  
مبني لاجراء هذه الانتخابات ، وقد انصاع المطعون ضدهم عن حقيقة نواياهم  
في الدعوى وذكروا صراحة أنهم إنما يطعنون في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ إذ  
جاء في الصفحة الثانية عشر من عريضة الدعوى ما يلي :

ومن حيث أنه بحق مجلس النقابة الشرعي أن يطلب إلى هيئة المحكمة  
المقرة حالة طعنها بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ( بمناسبة طعنها  
على قرار تشكيل مجلس النقابة المؤقت ) إلى المحكمة الدستورية العليا .

دعاء المطعون ضدهم إلى تأكيد هذه النية الحقيقية في طلباتهم الواردة  
بعريضة الدعوى إذ جاء بها أنه يطلبون الحكم :  
أولا - وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة



مؤقت تنفيذاً للقانون رقم ١٧/١٩٨٣ الذى يطن المدعون بعدم دستوريته ويطلبون إحالة طعنهم إلى المحكمة الدستورية العليا .

ومما يؤكد ما تقدم أن تشكيل اللجنة المؤقتة للإشراف على الانتخابات تم بنص صريح فى القانون رقم ١٧/١٩٨٣ بصدار قانون الحماية هو نص المادة الثانية والتي تنص على أن :

( ١ ) « تشكل لجنة مؤقتة من أحد عشر محاليا من المحامين المتبولين أمام محكمة النقض المشهود لهم بالحيطة والاستقلال من مضت على اشتغالهم بالحماية عشرون سنة على الأقل على الا يحق لى منهم الترشيح فى أول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل بأحكام القانون المرافق وتتولى هذه اللجنة الإشراف على انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة فى أول انتخاب يتم طبقا لأحكام القانون المرافق .

وللجنة أن تشكل لجانا فرعية من المحامين غير المرشحين لمعاونتها فى الإشراف على الانتخابات المذكورة فى مقر لجان الانتخاب .

وتتولى اختيار أعضاء اللجنة المشار إليها فى الفقرة الأولى لجنة ثلاثية برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة استئناف القاهرة ويتضح من هذا النص أن المشرع هو الذى شكل اللجنة المؤقتة للإشراف على الانتخابات بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٧/١٩٨٣ وأن اللجنة الثلاثية المشكلة من بعض رؤساء الهيئات القضائية يقتصر دورها على اختيار أعضاء اللجنة المؤقتة للإشراف على الانتخابات ولم يوجه المpton ضدهم أى طعن إلى عملية الاختيار فى ذاتها أو إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم .

(ب) وأضفنا إلى ما تقدم أنه حتى لو أخفنا بتكليف المدعين لطلباتهم وإنها كما ذكرنا فى طلباتهم المعلقة تقضين طلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت فإنها كذلك - وعلى فرض صحة هذا التكليف - تخرج عن اختصاص القضاء الإدارى ذلك أن من المبادئ المسلم بها أنه لى تقبل دعوى الإلغاء ولكنى تختص محكمة القضاء الإدارى بنظرها يجب أن يكون القرار المطعون فيه قرارا إداريا صادرا عن سلطة إدارية وطلبة وأن يكون تنفيذا ومن شأنه أن يؤثر فى المركز القانونى لأحد الأفراد ولا يختص القضاء الإدارى بنظر الدعاوى التى تنشأ عن الأعمال المالية والإجراءات التنفيذية التى تصدر عن جهة الإدارة لأن الأعمال المالية لا يقصد بها تحقيق آثار قانونية وإذا كان القانون يرتب عليها آثار معينة فإن تلك الآثار هى وليدة إرادة المشرع مباشرة لا إرادة الإدارة ، وعلى هذا الأساس أقيمت التفرقة بين القرارات الإدارية التى تكون محلا لسدعوى الإلغاء وبين غيرها من أعمال الإدارة والتى تتصف بهذا الوصف على أساس المعيار التالى : « إذا كان أصل الحق مقرر فى قاعدة تنظيمية عامة كقانون أو لائحة يكون ما أصدرته الإدارة من أوامر أو تصرفات مجرد أعمال تنفيذية تهسف إلى مجرد تطبيق القانون ولا يكون هذا للتصرف أو الإجراء قرارا إداريا بالمعنى المفهوم وإنما يكون مجرد إجراء تنفيذى أو عمل مادى لا يسمو إلى مرتبة القرار » .



واضفنا انه بانزال حكم المبادئ المقدمة على النزاع الحالي يبين ان الدعوى تخرج عن اختصاص المحكمة لان المشرع هو الذى شكل اللجنة المؤقتة لاشراف على الانتخابات ونص على ذلك في المادة الثانية من القانون رقم ١٩٨٣/١٧ وعهد الى لجنة ثلاثية من رؤساء الهيئات القضائية باختيار اعضاء هذه اللجنة المؤقتة وعطية اختيار اعضاء هذه اللجنة هي اجراء تنفيذى لا يرقى الى مرتبة القرار الادارى وبالتالي يخرج الطعن عليه عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى » .

وبرغم ان الصفاح المتقدم دفاع جوهرى يترتب عليه - ان صح - تغيير وجهه الرأى فى الدعوى .

وهو دفاع جوهرى وصحيح استندنا للتدليل على صحته بالعديد من احكام المحكمة الادارية العليا واحكام محكمة القضاء الادارى ذاتها من ذلك حكم صدر فى نزاع مماثل تمثلا للنزاع الحالي صدر من محكمة القضاء الادارى بجلسته ١٩٧٩/٦/١٩ فى الدعويين رقمى ١٩٥٠ و ١٩٥٣ لسنة ٣١ ق وقد جاء به فى هذا الصدد ما يلى :

« ومن حيث انه وان كان تصوير الخصوم لطلباتهم من توجيههم الا ان تكيف هذه الطلبات تقضى طبيعتها ومرايها فى ضوء النية الحقيقية التى قصدوا الخصوم من ابدائها تخضع لرقابة المحكمة وحيثما وترى المحكمة ان المدعين انما قصدوا الطعن فى القانونين رقمى ٣٥ و ١٩٧٧/٣٦ فيما تضمناه من اعمال احكامها باثر رجعى من ١٩٧٧/١/١٧ وذلك لانهما طعنوا على الزيادة فى الرسوم التى تقررت بالقانونين المذكورين اعتبارا من ١٩٧٧/١/١٧ ٠٠٠ واذا كانت العبارة بالمسائل لا بالالفاظ فانهما وان وجهها طعنهما الى قرار الزيادة فان هذا الطعن يكون موجبه فى الواقع الى القانونين المذكورين مباشرة ويعزز هذا النظر ان جميع الطاعن الوجهة الى القرار المزعوم هي فى الحقيقة تالخذ على هذين القانونين من ناحية الاختصاص ومن ناحية الموضوع » .

« ومن حيث ان القضاء الادارى لم يتردد منذ انشائه فى التصدى للفصل فى دستورية القوانين وتولت احكامه فى هذا الصدد مقرر سلطته فى الرقابة القضائية على الدستورية الموضوعية للقوانين عن طريق الدفع بعدم الدستورية وذلك الى ان صدر القانون رقم ١٩٦٩/٨١ باصدار قانون المحكمة العليا الذى نصت مادته الاولى على انشاء هذه المحكمة ونصت مادته الرابعة على اختصاصها دون غيرها بالفصل فى دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون امام احدى المحاكم - وهذا النص الاخير نزع من جهتي القضاء الادارى والمادى سلطة الرقابة على دستورية القوانين سواء من الناحية الشكلية او الناحية الموضوعية وعندها للمحكمة العليا وحدها منعا من تضارب الاحكام واختلافها فى مسألة بلفة الحق والخطر ، وقد تالكحت احكام القانون المشار اليه بالنص فى المادة ١٧٥ من الدستور الحالي على ان تقولى المحكمة الدستورية دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح وتفسير النصوص التشريعية وذلك كله



على الوجه المبين في القانون وبالنص في المادة ١٩٢ من ذات الدستور على أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

« ومن حيث أنه بناء على ما تقدم ولما كان المدعيان يطعان على القانونين رقمي ٣٥ و ١٩٧٧/٣٦ مباشرة فلا يسوغ وقف الدعوى وتكليف المدعين برفع دعوى بعدم دستورية هذين القانونين لأن ذلك لا يكون إلا إذا كان الاحتجاج بعدم الدستورية بطريق الدفع الفرعي في الدعوى وليس هو أصسسل الطلاب المروعة به الدعوى ويكون من التعين تبعاً لذلك الحكم بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعويين السائلين مع إلزام المدعين بمصروفاتهما .

كما استندنا للتجليل على صحة أن القرار المطعون فيه ليس قراراً إدارياً على حكين صادرين من المحكمة الإدارية العليا في نزاع مماثل .

**أولهما :** صدر بجلسة ١١/٤/١٩٦٤ في الطعن رقم ٩/١١٩٨ ق وقد جاء به ما يلي :

« أن المركز القانوني الذي يتضرر منه المدعي إنما نشأ مباشرة من القانون رقم ١٩٦٣/٥١ بعد إذ ثبت أن إدراج مصانع سوماج الكبرى في الجدول المرافق له صحيح من الناحية الدستورية ومن ثم فإن قرار وزير التموين الصادر في ١٩ مايو ١٩٦٣ بالحاق مصانع سوماج الكبرى ببطعن المدعي المزمع ليس قراراً إدارياً وإنما هو مجرد إجراء اتخذ للتنبيه إلى تنفيذ حكم القانون فتخرج هذه المنازعة عن ولاية مجلس الدولة بهئية قضاء إداري لأن اختصاصه رهين بطلب الفاء أو وقف تنفيذ القرارات الإدارية دون غيرها » .

( المجموعة السنة التاسعة رقم ١٨٠ ص ٦٣٠ ) .

**وثانيهما -** صدر بجلسة ٦ مايو ١٩٦٧ في الطعن رقم ١١/٤٥٢ ق حيث جاء به :

« أنه وقد أمت الشركة المذكورة بمقتضى القانون رقم ١٩٦٣/٥١ فإن المركز القانوني الذي تتضرر منه المدعية يكون قد نشأ مباشرة من هذا القانون لا من قرار إداري كما تدعى - أما ما اتخذ من إجراءات اقتضاها هذا التأمين فلا تدو أن تكون إجراءات تنفيذية لحكم القانون المذكور فتخرج المنازعة الراضعة والحالة هذه عن ولاية مجلس الدولة بهئية قضاء إداري » .

( المجموعة السنة الثانية عشر رقم ١١٠ ص ١٠١٠ ) .

نقول أنه رغم أن الدفاع المتقدم جوهرى وصحيح يترقب عليه تغير وجه الرأي في الدعوى إلا أن محكمة القضاء الإداري لم ترد عليه واكتفت بالقول بأن الطعن المائل ينصب أساساً على القرار الصادر من اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة المشار إليها باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة الموقلة سلطات مجلس انتقابة العامة طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الثانية والمادة



الثالثة من القانون المذكور وكذلك القرار الصادر عن هذه اللجنة بتحديد موعد لانتخابات مجلس النقابة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٩٨٣/١٧ :

وحيث أن اللجنة الثلاثية المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٩٨٣/١٧ مما أسند إليها من اختصاص في تنفيذ بعض الأحكام التي تضمنها هذا القانون أنها تمارس ذلك الاختصاص بحسبانها سلطة عامة وأن ما يصدر عنها بهذه الصفة يعد عملاً إدارياً باعتباره صادراً من مظاهر استعمال تلك السلطة. ومن ثم يكون الاختصاص بنظر الدعوى مقوداً لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري عملاً بنص المادة ١٠/٥ و ١٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٢/٤٧ وبالتالي يكون الدفع البدي من الحكومة بعدم الاختصاص قابلاً على غير أساس ولجب رفضه \* .

وهذا الذي ذكرته محكمة القضاء الإداري لا يتضمن رداً على دفاعنا الجوهري الصحيح السالف إيراده تفصيلاً في مذكرة دفاعنا المقدمة لتلك المحكمة الأمر الذي يعيب حكمها بالقصور في التسبيب ويضحي معه الحكم باطلاً حقيقياً بالألفاء .

وليس هذا فقط بل أن المحكمة أقرت في هذا الجزء من أسباب حكمها بما ذكرناه في دفاعنا الجوهري سالف الذكر فقد ذكرنا أن اللجنة الثلاثية المشكلة من رؤساء ثلاثة من الهيئات القضائية لا يمكن أن تكون لجنة إدارية فاعضاًوها جيباً من رجال السلطة القضائية ولا تتبع أي جهة إدارية من جهات الدولة وقد ردت المحكمة على ذلك بأن هذه اللجنة سلطة عامة ولم تقل أنها سلطة إدارية لأن السلطة القضائية تحتبر سلطة عامة والسلطة التشريعية تعتبر كذلك سلطة عامة . كما لم تذكر المحكمة أن القرار الصادر من هذه اللجنة باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة للإشراف على انتخابات نقابة المحامين يعتبر قراراً إدارياً ، وإنما ذكرت أنه يعتبر عملاً إدارياً ودعوى الألفاء لا توجه إلى أي عمل إداري وإنما توجه فقط إلى القرارات الإدارية دون غيرها من أعمال الإدارة الأخرى .

### السبب الثاني

#### بطان الحكم المطعون فيه للتناقض في التسبيب

ذكرت محكمة القضاء الإداري تبريراً لتضامنها بوقف تنفيذ القرار الصادر من اللجنة الثلاثية باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة للإشراف على انتخابات نقابة المحامين ما يلي :

« وحيث أن البادئ من ظاهر الأوراق وبالقدر اللازم للفصل في الطسلب المستعجل أن القرار المطعون فيه وهو القرار الصادر من اللجنة الثلاثية المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ١٩٨٣/١٧ بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة للمحامين ولئن جاء متفقاً مع



احكام ذلك القانون سواء من حيث الشكل أو المضمون إلا ان النصوص القانونية التي يؤيدها القرار المذكور مشكوك في دستوريتهما والراجع من نظر المحكمة انها غير دستورية .

وهذا الذى ذكرته المحكمة تبريرا لقضائها يعيبه بالتناقض في التسبيب ذلك ان مبدأ المشروعية في القرارات الادارية يقاس بمدى مطابقة هذا القرار للقانون الذى صدر تنفيذا له فاذا كان القرار مطابقا لهذا القانون كان مشروعاً اما اذا خالف القرار هذا القانون كان مشوباً بعيب عدم المشروعية ولا يغير من ذلك ان يكون القانون الذى صدر القرار تنفيذاً له مشكوك في دستوريته لان مثل هذا الشك لا يؤثر في سلامة القرار الادارى طالما بقى القانون الذى استند اليه القرار نافذاً .

اما كان ذلك وكان القانون رقم ١٩٨٣/١٧ الذى صدر القرار المطعون فيه تنفيذاً له مازال قائماً وناظراً وقد اقرت المحكمة في حيثيات حكمها سالف الذكر ان هذا القرار جاء بتنقضا مع احكام هذا القانون سواء من حيث الشكل أو المضمون فان القرار المطعون فيه يكون مشروعاً .

واذا كان القرار مشروعاً على النحو السالف بيانه فما كان للمحكمة ان تقضى بوقف تنفيذه واذا قضت المحكمة على خلاف ذلك فان حكمها يكون باطلاً للتناقض في التسبيب بما يستوجب الحكم بالفائض .

### السبب الثالث

#### مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتاويله

خالف الحكم المطعون فيه القانون وخطأ في تطبيقه وتاويله من الوجوه الآتية :

#### الوجه الاول :

ذكرت محكمة القضاء الادارى تبريراً لقضائها برفض الدفع بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ما يلى :

وحيث ان الطعن المائل ينصب أساساً على القرار الصادر من اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة المشار اليها باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة المخولة سلطان مجلس الانتخاب العامة طبقاً لنص الفقرة الاولى من المادة التالية والمادة الثالثة من القانون المذكور وكذلك القرار الصادر عن هذه اللجنة



بتحديد موعد لانتخابات مجلس النقابة تنفيذا لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

وحيث ان اللجنة الثلاثية المشار اليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بما اسند اليها من اختصاص في تنفيذ بعض الاحكام التي تضمنها هذا القانون انما تمارس ذلك الاختصاص بحسبانها سلطة عليا وان ما يصدر عنها بهذه الصفة يعد عملا اداريا باعتباره مظهرا من مظاهر استعمال تلك السلطة ومن ثم يكون الاختصاص بنظر الدعوى مقودا لمجلس الدولة بهيئة قضاء اداری عملا بنص المادة ٥/١٠ و ١٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

وهذا الذي ذكرته المحكمة يتضمن مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وتاويله على التفصيل التالي :

١ - انه وان كان الطعون ضدهم قد كیفوا دعواهم على انها طعن في القرار الصادر عن اللجنة الثلاثية باختيار اعضاء اللجنة المؤقتة للاشراف على الانتخابات الا انها وبحسب التكيف القانوني السليم تعتبر طعنا في احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون الحاماة وآية ذلك ان الاسباب الاربعة التي اتخذها الطعون ضدهم سندا لدعواهم كلها موجبة مباشرة الى الطعن في القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ولم يوجب الطعون ضدهم أى طعن الى القرار الصادر بتشكيل اللجنة المؤقتة للاشراف على الانتخابات او للقرار الصادر عن هذه اللجنة المؤقتة بتحديد موعد مبدئي لاجراء هذه الانتخابات وقد أوضح الطعون ضدهم صراحة عن حقيقة نواياهم فذكروا صراحة في الصفحة الثانية عشرة من عريضة الدعوى انهم انما يطعنون في احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ويطلبون احالة طعنهم بعدم دستوريته الى المحكمة الدستورية العليا .

ومما يؤكد ما تقدم ان تشكيل اللجنة المؤقتة للاشراف على الانتخابات شمس بنص صريح في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ هو نص المادة الثانية منه التي تنص بأن :

» تشكل لجنة مؤقتة من أحد عشر محليا من المحامين القبولين أمام محكمة النقض المشهود لهم بالحيدة والاستقلال من مضت على اشتغالهم بالحسابات عشرون سنة على الاقل على الا يحق لای منهم الترشيح في اول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل باحكام القانون المرافق وتتولى هذه اللجنة الاشراف على انتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة في اول انتخاب يتم طبقا لاحكام القانون المرافق .

وللجنة ان تشكل لجانا فرعية من المحامين غير المرشحين لمعاونتها في الاشراف على الانتخابات المذكورة في مقرر لجان الانتخاب .



وتتولى اختيار أعضاء اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى لجنة ثلاثية برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة استئناف القاهرة .

وينص من هذا النص أن المشرع هو الذي شكل اللجنة المؤقتة للإشراف على الانتخابات وأن اللجنة الثلاثية المشكلة من بعض رؤساء الهيئات القضائية يختص دورها على اختيار أعضاء اللجنة ولم يوجه المظنون ضدهم أي طعن إلى عملية الاختيار في ذاتها أو إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم .

وإذا كانت الدعوى في حقيقتها هي طعن في أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإنها طبقاً لهذا التكليف القانوني السليم تخرج عن اختصاص المحكمة وتكون المحكمة إذ قضت برفض الدفع بعدم اختصاصها ولائها بنظر الدعوى - قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه وتأويله بما يستوجب إلغاء حكمها .

٢ - وحتى لو سلطنا جدلاً بصحة تكيف المظنون ضدهم لدعواهم وأنها تتضمن طلب وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بتشكيل اللجنة المؤقتة للإشراف على الانتخابات فإنها رغم ذلك تخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري ذلك أن من المبادئ المسلم بها فقهاً وقضياً أنه لكي تقبل دعوى الإلغاء ولكي تختص محكمة القضاء الإداري بنظرها يجب أن يكون القرار المظنون فيه قرار إداري صابراً عن مسطرة إدارية وطنية وأن يكون تنفيذياً ومن شأنه أن يؤثر في المركز القانوني لأحد الأفراد .

والرأي مستقر فقهاً وقضياً على أن القرار الإداري بالنظر إلى طبيعته الذاتية هو أفصح عن إرادة منفردة للإدارة بقصد إحداث أثر قانوني وبالتالي فلا يختص القضاء الإداري بنظر الدعاوى التي تنشأ عن الأعمال المادية والإجراءات التنفيذية التي تصدر عن جهة الإدارة لأن أعمال الإدارة المادية لا بقصد بها تحقيق آثار قانونية معينة وإذا كان القانون يربط عليها آثاراً معينة فإن تلك الآثار هي وليدة إرادة المشرع مباشرة لا إرادة الإدارة . . . وعلى هذا الأساس أقيمت الفقرة بين القرارات الإدارية التي تكون محلاً لدعوى الإلغاء وبين غيرها من أعمال الإدارة والتي لا تتصف بهذا الوصف على أساس المعيار التالي : « إذا كان أصل الحق مقرراً في قاعدة تنظيمية عامة كقانون أو لائحة يكون ما أصدرته الإدارة من أوامر أو تصرفات مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى مجرد تطبيق القانون ولا يكون هذا التصرف أو الإجراء قراراً إدارياً بالمعنى المفهوم وإنما يكون مجرد إجراء تنفيذي أو عمل مادي لا يسمو إلى مرتبة القرار » .

( الدكتور سليمان الطحاوي - القضاء الإداري الكتاب الأول قضاء إلغاء الطبعة الخامسة سنة ١٩٧٦ ص ٤٣٦ - وما بعدها - الدكتور طهية الجرف - قضاء الإلغاء طبعة سنة ١٩٧٧ ص ٦٦ وما بعدها - حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر بجلسته ١٩٦٤/٤/١١ في الطعن رقم ١١٩٨ لسنة ٩ ق - المجموعة السنة التاسعة رقم ١٨٠ ص ٦٣٥ - وحكمها الصادر بجلسته



٦ مايو سنة ١٩٦٧ في الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ١١ ق - المجموعة السنة الثانية عشرة رقم ١١٠ ص ١٠١٠ .

وبانزال حكم المبادئ المتقدمة على النزاع الحالي بين أن الدعوى تخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري لأن المشرع هو الذي شكل اللجنة المؤقتة للإشراف على الانتخابات ونص على ذلك صراحة في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ وعهد إلى لجنة ثلاثية من رؤساء الهيئات القضائية باختيار أعضاء هذه اللجنة المؤقتة وعملية اختيار أعضاء هذه اللجنة هي إجراء تنفيذي يهدف إلى مجرد تطبيق القانون ولا يرقى إلى مرتبة القرار الإداري وبالتالي يخرج الطعن عليه عن اختصاص محكمة القضاء الإداري وإذا قصت المحكمة على خلاف ذلك فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه وتوليده بما يستوجب إلغاء حكمها .

#### الوجه الثاني :

ذكرت محكمة القضاء الإداري تبريرا لرفض الدفوع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للقرار الصادر بتحديد موعد مبدئي لإجراء الانتخابات لرفضها قبل الأوراق ما يلي :

« وحيث أنه عن الدفوع المبدئي من الحكومة بعدم قبول الدعوى لرفضها قبل الإوان فهو قائم بدوره على غير أساس ومن آليات ذلك أن المدعين يبتغون من وراء دعاوهم هذه أسباغ الشرعية على تنظيمات نقاباتهم بدء من الخطوات التمهيدية التي تتولاها السلطات الاستثنائية المنوطة بإدارتها كي لا تظل تلك السلطات سارية في إجراءات صوب استكمال الأجهزة الداخلية للنقابة ، وهي إجراءات تبسود في نظر المدعين فاسدة من أساسها لصدورها من جهة غير مختصة بالاستثناء إلى قانون مشكوك في دستوريته وعليه فإنه إذا كان ثمة آونة معلومة لرفع الدعوى المائلة فهذا هو وقتها وتلك هي بناسبتها حتى ينحسم بالحكم الصادر فيها لبر النزاع بشأنها ولا يترك مرفق الدفاع القضائي وشأنه في صراع مع أرمصاصات عدم المشروعية أو في القليل الادعاء بوجودها من قبيل اصحاب الصفة الحقيقية في الخدود عن مصلحة النقابة وصلاح أحوالها » .

وهذا الذي ذكرته محكمة القضاء الإداري تبريرا لرفضها يتضمن مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ذلك أن القرار الذي أصدرته اللجنة المؤقتة للإشراف على الانتخابات بنقابة المحامين والمشكلة طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بتحديد موعد مبدئي لإجراء الانتخابات لا تتوافر فيه عناصر القرار الإداري المنشئ - لركز قانوني - إذ لا يعمد أن يكون إجراء تمهيديا استوجب المشرع اتخاذه لتشكيل مجلس النقابة طبقا لأحكام القانون والنظام الداخلي للنقابة ، وهذا الإجراء وهو تحديد موعد لإجراء الانتخابات بنقابة المحامين لا ينشئ مركزا قانونيا جديدا أو يلغي أو يعدل مركزا قانونيا سابقا وبالتالي يكون الطعن عليه بدعوى الإلغاء أو طلب وقف التنفيذ غير مقبول .



وفضلا عما تقدم فإن المشروع سواء في قانون الحاماة أو في النظام الداخلي للنقابة ( السدى نص المشرع في المادة الزامية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على العمل به إلى أن يصدر مجلس للنقابة العامة المنتخب النظام الداخلي الجديد للنقابة ) لم يجرز الطعن على استقلال في قرار دعوة الجمعية العمومية للاجتماع لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس للنقابة أخذا في الاعتبار بأن اختصاص المحكمة بالفصل في صحة الانتخاب من شأنه أن يثير إمامها كافة الاجراءات والقرارات المرتبطة بالانتخاب لتسلط رقابتها عليها وتحقق بذلك رقابة مشروعيتها .

فقد اوضح النظام الداخلي لنقابة المحامين طريقة تشكيل مجلس للنقابة وشروط الترشيع لمنصب النقيب وأعضاء مجلس للنقابة وطريقة اجراء الانتخابات وفرض الاصوات وأعلان النتيجة والجهات التي يجب إخطارها بها ثم اوضح بعد ذلك طريقة الطعن في قرارات النقابة فنص على أن لوزير العدل أن يطلع في تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة وفي القرارات الصادرة منها بتقرير يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض ( الدائرة الجنائية خلال اسبوعين من تاريخ إبلاغه بالتشكيل وبالقرارات ... وكذلك يجوز لخصمين محاميا على الاقل من حضروا الجمعية العمومية الطعن في تشكيلها وفي القرارات الصادرة فيها وفي تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال اسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على لمضاءاتهم - ويجب أن يكون الطعن مسبب والا كان غير مقبول شكلا .

ويبين من مجمل نصوص النظام الداخلي للنقابة انه لا يجوز الطعن على استقلال في كل مرحلة من مراحل عملية الانتخاب فلا يجوز الطعن في القرار الصادر بدعوة الجمعية العمومية للاجتماع لانتخاب مجلس النقابة أو في القرار الصادر بفتح باب الترشيع أو إقفاله أو بتحديد موعد الانتخابات أو البت في طلبات الترشيع على استقلال حتى لا تتقطع أوصال العملية الانتخابية باعتبارها وحدة واحدة وانبا إرجاء حق الطعن في الاجراءات والعمليات سالفة الذكر الى ما بعد الانتهاء من العملية الانتخابية بمرتها والتصديق على نتائجها من الجمعية العمومية ثم إجاز الطعن في العملية الانتخابية وما سألها وذلك عن طريق الطعن في قرار الجمعية العمومية الصادر بشأنها إمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالشروط وخلال الواعيد المحددة في النظام الداخلي والقانون .

واذ طعن المدعون في القرار الصادر بتحديد موعد اجراء الانتخابات على استقلال وقيل صدور قرار الجمعية العمومية لنقابة المحامين في هذا الشأن فإن الدعوى في هذا الشق تكون غير مقبولة لرمعها قبل الاوان .

وخذا ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا وقضاء محكمة القضاء الاداري في الدعاوى المماثلة .

من ذلك :

١ - الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا في الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٢ ق بجمعة ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٧ بشأن نقابة الأطباء البيطريين وقد جاء به في هذا الصدد ما يلي : « لا يسوغ الطعن على استقلال إمام محاكم مجلس



الدولة فيها تصدره النقابة من قرارات بالبت في طلبات الترشيح لرئاسة وعضوية مجلس النقابة وتوفر شروط الترشيح اخذاً في الاعتبار أن اختصاص محكمة النقض بالطن في صحة تشكيل المجلس من شأنه أن يثير أمامها كافة الإجراءات والقرارات التي ترتبط بهذا التشكيل لتسلط قضاها عليها وتحقق بذلك رقابة مشروعتها .

٢ - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٢ ق بجلسة ١٩٧٨/٤/٤ بشأن انتخابات نقابة الفنانين التشكيليين .

٣ - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١١٢٤ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٠ بشأن انتخابات نقابة المهن التمهيلية .

٤ - الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٧٢ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٩٨٠/١/٨ بشأن انتخابات نقابة المهن الزراعية .

ولا غير من ذلك ما ذكرته محكمة القضاء الإداري في حكمها المطعون فيه من أنه إذا كان ثمة آونة معلومة لرفع الدعوى المثلة فهذا هو وقتها لأن الوقت وحده هو الذي يحدد ميعاد رفع الدعوى ولا شأن للخصوم أو المحكمة بذلك .

### الوجه الثالث :

ذكرت محكمة القضاء الإداري تبريراً لقضائها بوقف التنفيذ ما يلي :

وهو حيث أنه ولأن كان ماثلاً أمام ناظري المشرع وقت اعداد مشروع القانون المشار اليه ومناقشته والتصويت عليه بمجلس الشعب ثم اصداره أن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قائم وينتج لاثاره ومن أخصها أن نقابة المحامين لا تدار بواسطة مجلسها المنتخب لكن عن طريق لجنة مؤقتة مضى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ على تشكيلها من خمسة وثلاثين عضواً يختارهم وزير العدل من بين رؤساء أعضاء النقابات الفرعية للمحامين ومن غيرهم من المحامين المشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة ثم عدل هذا القانون بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ وينص على أن يشكل مجلس مؤقت للنقابة من عدد لا يزيد على أحد عشر عضواً يختارهم وزير العدل من بين المحامين المشهود لهم بالكفاية وخدمة المهنة ويكون لمجلس النقابة المؤقت جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة العامة بموجب قانون المحاماة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقوانين المعدلة له . . . . . لأن كان ذلك هو ما كان قائماً وقت صدور - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ إلا أنه وقد تضمنت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورياً بجلستها المنعقدة في ١١/٦/١٩٨٣ بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين وعليه فإن مقتضى ذلك الحكم و لازمة باعتباره كاشفاً عن عدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ منذ تاريخ صدوره في ٢٢/٧/١٩٨١ ونشره في ٢٣/٧/١٩٨١ والعمل به في ٢٤/٧/١٩٨١ يكون قد عاد بمجلس النقابة الذي كان قد أنهيت ولايته بموجب نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ إلى خسر الوجود القانوني الأمر الذي انعكست آثاره تلقائياً على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بما يستوجب النظر إلى هذا القانون في ضوء الآثار التي أحدثها الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا



ومن أخصها اعتبار مجلس النقابة المنتخب قائما قانونا ومتزامنا في وجوده مع صدور القانون المذكور ،

وهذا الذي ذكرته محكمة القضاء الإداري يخالف الدستور وقانون المحكمة الدستورية العليا ذلك أن من المسلم به أن القوانين تنفذ من تاريخ العمل بها ( للمادتين ١٨٧ و ١٨٨ من الدستور ) وتبقى هذه القوانين صحيحة ونافذة حتى ولو كانت مخالفة لأحكام الدستور إلى أن تلغى أو تعدل وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في الدستور ( المادة ١٩١ من الدستور )

وبالتالي فإن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ يظل نافذا منذ تاريخ العمل به في ١٩٨١/٧/٢٤ إلى أن يلغى أو يعدل وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في الدستور ومن ثم فإن الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا القانون بجلسته ١٩٨٣/٦/١١ لا ينصرف اثره إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لتعارض ذلك مع نص المادة ١٩١ من الدستور .

وهذا ما نصت عليه صراحة المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا إذ تنص بأن :

« أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة وللكتابة » .

وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية ويغير مبروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها .

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم .

فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه .

ومن هذا النص يتضح أن القانون المقتضى بعدم دستورية يظل ساريا ونافذا للقول كتعادة علة - إلى اليوم التالي لنشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا . ويستثنى من ذلك النصوص الجنائية دون غيرها إذ يترتب على الحكم بعدم دستوريته زوال اثرها منذ تاريخ العمل بها ورتب المشرع على ذلك اعتباره الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى هذا النص الجنائي كأن لم تكن .

ولما كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ليس قانونا جنائيا فإنه يظل نافذا وساري المفعول إلى اليوم التالي لنشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته .



ولما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد نشر بالمعد رقم ٣ التابع من الجريدة الرسمية الصادرة في ٢١ مارس سنة ١٩٨٣ ونص في المادة السادسة من قانون إصداره على العمل به اعتباراً من اليوم التالي لنشره أى من يوم ١٩٨٣/٤/١ أى في وقت كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ مازال نافذاً وسارى المفعول فلا تشريع على المشرع إذن إذا نص في مواد إصداره على تشكيل لجنة مؤقتة للإشراف على انتخابات النقيب - ومجلس النقابة - فلذا أضفنا الى ذلك أن المشرع نص في المادة الأولى من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون الحساباء على إلغاء القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فإن نص المادة الثانية من هذا القانون لا تشوبها أى شائبة من شواذب عديم الدستورية كما انتهت الى ذلك محكمة القضاء الإدارى .

وإذ انتهى الحكم المطعون فيه الى خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب إلغاءه .

#### الوجه الرابع :

فكرت محكمة القضاء الإدارى تبريراً لقضائها بوقف التنفيذ ما يلى :

« وحيث أنه لما كان ما تقدم وقد جاء القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ مكرساً الآثار غير الدستورية التى أحدثها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ والذى قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته وينبى ذلك فيما قام عليه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من فرضية قانونية غير دستورية مؤداها أن مجلس النقابة الشرعى بالانتخاب غير قائم قانوناً وأقام على هذه الفرضية غير الدستورية فصوصاً تقضى بتقصيص لجنة تتولى شؤون النقابة وتحل محل مجلسها الشرعى الى أن يتم انتخاب مجلس جديد وهو المعنى الذى تنطق به المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون الحاماة من تشكيل لجنة مؤقتة تتولى الإشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة في أول انتخاب يتم طبقاً لأحكام هذا القانون والمادة الثالثة فيما تقضى به من أن تتولى اللجنة المذكورة الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في هذا القانون وتختار من بين أعضائها رئيساً تكون له الاختصاصات المقررة لنقيب المحاسبين المنصوص عليها في القانون ووكيلاً وأميناً عاماً للصندوق وتباشر اللجنة اختصاصات لجان قبول المحاسبين واللجان الأخرى المنصوص - عليها في القانون المشار اليه وكذلك الفقرة الثانية من المادة الرابعة وتقضى بأن لهذه اللجنة أن تصدر ما تراه من قرارات معلقة لما ورد في المادة الثانية .

لما كان ذلك هو ما احتواه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من نصوص تعتبر نتيجة أو امتداداً للآثار التى أحدثها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ فإن المشرع يكون قد وقع في ذات المخالفة الدستورية التى كشفت عنها المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر بجلسته ١٩٨٣/١/١١ في القضية رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية وتتصل هذه المخالفة كما قالت المحكمة الدستورية العليا في حكمها سالف الذكر أن ذلك القانون قد أتى بالنقيب وأعضاء مجلس النقابة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من مناصبهم قبيل نهاية مدة عضوية عن غير طريق هيئة الناخبين المتمثلة في الجمعية العمومية للنقابة يكون يسد



خرج « عن مبدأ التنظيم الديمقراطي الواجب مراعاته في التشكيلات النقابية انشاء والنساء » .

وهذا الذي ذكرته المحكمة تبريرا لقضائها يتضمن مخالفة للقانون وخطا في تطبيقه وتاويله ، ونسود بداهة ، وقبل بيان مخالفة الحكم المطعون فيه في هذا الصدد ان نوضح ان الذي يقضى بعدم دستوريته ليست الآثار المترتبة على القانون وانما هو القانون ذاته او اللائحة وهذا مستفاد من نص المادتين ٢٥ و ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا .

والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ لم يكرث الآثار غير الدستورية للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ كما ذكرت المحكمة في قضائها وانما التي للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قبل ان تصدر المحكمة الدستورية العليا حكمها بعدم دستوريته بجلسة ١٩٨٢/٦/١١ وهذا ما نصت عليه صراحة المادة الاولى من مواد اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بقولها :

« يملأ بإحكام القانون المرافق بشين الحاماة ويلقى قانون الحاماة الصانر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين كما يلغى اى نص يرد في اى قانون آخر ويكون مخالفا لاحكام القانون المرافق » .

وشتان ما بين الالغاء والتكريس .

كما ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ قد صدر وكان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ما زال سارى المفعول وناظرا وقبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته بمدة شهر .

واللجنة المؤقتة التي شكلها المشرع بنص المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ للإشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة في أول انتخاب يتم طبقا لاحكام هذا القانون لم تمس مجلس النقابة المنتخب من قريباو بعيد فقد شكلت هذه اللجنة المؤقتة في وقت لم يكن لمجلس النقابة المنتخب وجود قانوني معترف به بعد ان حل هذا المجلس بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ . وكان المجلس القائم في تاريخ مناقشة القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ واصدار هو المجلس المؤقت المشكل طبقا لنص القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ .

وقد أراد المشرع من مواد اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ « عودة الحياة الطبيعية الى نقابة المحامين بالطريق الديمقراطي المقرر لتشكيل النقابات عموما ونقابة المحامين على وجه الخصوص » .

فمنص المادة الثانية من مواد اصداره على ان :

« تشكل لجنة مؤقتة من أحد عشر محابيا من المحامين القبولين امام محكمة النقض المشهود لهم - بالحيادة والاستقلال ممن مضت على اشتغالهم بالمحاماة



عشرون سنة على الأقل على الا يحق لاي منهم الترشيح في أول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل بأحكام القانون المرافق وتتولى هذه اللجنة الاشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة في أول انتخاب يتم طبقا لاحكام القانون المرافق .

وحرصا من المشرع على الاسراع في عودة الامور الى طبيعتها داخل النقابة وبالطريق النقابي الديمقراطي نص في المادة الخامسة من مواد الاصدار على ان تنتهي مهمة اللجنة المشار اليها في الفقرة الاولى من المادة الثانية وما يشكله من لجان فرعية وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة المذكورة بإعلان نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة العامة على ان يتم ذلك في موعد لا يجاوز سبعة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ويتولى مجلس النقابة العامة بعد انتخاب الاشراف على انتخابات نقيبها وأعضاء مجالس النقابات الفرعية طبقا لاحكام القانون المرافق .

ولم يمنع المشرع اللجنة المؤقتة للاشراف على الانتخابات اختصاصات واسعة كما فكرت محكمة القضاء الاداري في حكمها المطعون فيه فلم يفحها من اختصاصات مجلس النقابة الا القدر اللازم لمباشرة مهمتها في الاشراف على الانتخابات وتسيير الامور المعلقة الخاصة بجان قبول المحامين والتجاني الاخرى المعلقة بالنقابة ، ولم يمس المشرع النظام الداخلي للنقابة بل ابقى على النظام الداخلي القائم وتحرك وصنع النظام الداخلي الجديد لمجلس النقابة العامة المنتخب ونص على ذلك صراحة بقوله في المادة الرابعة من مواد الاصدار .

الى ان يصدر مجلس النقابة العامة المنتخب طبقا لاحكام القانون المرافق النظام الداخلي للنقابة واللوائح والقرارات الاخرى المنفذة له ، يعمل بأحكام النظام الداخلي واللوائح المطبقة حاليا في النقابة وذلك فيما لا يتعارض مع احكام القانون .

ولما كان الامر يقتضى اصدار بعض القرارات الكلية للنظام الداخلي القائم لتتم عملية الانتخاب طبقا لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فقد نص المشرع على منح هذا الحق للجنة المؤقتة للاشراف على الانتخابات وفي اضميق الحدود وبالتقدير اللازم لاداء مابوريتها الجديدة فنص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة على انه « وللجنة المشار اليها في المادة الثانية ان تصدر ما تراه مفاسبا من قرارات مكلفة لها » .

هذه هي نصوص قانون اصدار قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ويتضح منها ان المشرع لم يمس ديمقراطية النظام النقابي من قريب او من بعيد بل انها تقطع مرض المشرع على عودة الحياة الطبيعية الى نقابة المحامين في اقرب وقت ممكن الامر الذي يقطع بأن ما اتارته محكمة القضاء الاداري في حكمها المطعون فيه من شكوك حول دستورية نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ليست الا من قبيل الظن والظن لا يغني عن الحق شيئا .



ومما يؤكد ما تقدم ويقطع بعدم صحة ما ذكرته محكمة القضاء الإداري في هذا الصدد أن الحكومة تمسكت أمام المحكمة الدستورية العليا وإنشاء نظر الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ( الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ في دستورية ) بأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وقد أقر الطعن ضددهم بذلك في أسباب دعواهم وقد أشارت المحكمة الدستورية العليا إلى ذلك في حيثيات حكمها الصادر بجلسة ١٩٨٣/٦/١١ ومع ذلك لم تقل المحكمة الدستورية أن هذه النصوص الواردة في قانون إصدار قانون الحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ غير دستورية رغم أن المشرع منحها هذا الحق في المادة ٢٧ من قانونها رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وبإلتي تنص على أنه :

« يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص في قانون أو لائحة يعرضها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الإجراءات المقررة لتخصيص الدعاوى للدستورية » .

فلو كانت المحكمة الدستورية العليا وقد طرحت عليها نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ أثناء نظر الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية الخاص بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قد شككت في دستورية أى نص من نصوصه لتصبحت لهذا النص وقضت بعدم دستوريته إعمالاً لحقها في التصديق المقرر بالمادة ٢٧ من قانونها الأمر الذى يقطع بدستورية جميع نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ أو على الأقل يقطع بدستورية مواد الإصدار التى تشككت محكمة القضاء الإداري في صحتها على خلاف أحكام القانون الأمر الذى يكون معه الحكم المطعون فيه حرياً بالإلغاء .

### الوجه الخامس :

كما خالفت محكمة القضاء الإداري وأخطأت في تطبيقه وتاويله فيما قضت به في الشق الرابع من حكمها بوقف الدعوى وبإحالة أوراقها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادتين الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون الحاماة .

وأية ذلك أن المشرع نص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا على أن :

« تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :

( ١ ) إذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع أوقفت الدعوى . وأحالت الأوراق بغير رسوم إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .



(ب) اذا دفع احد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن ويتضح من هذا النص أن المشرع رسم طريقين لاتامة الدعوى بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة أمام المحكمة الدستورية العليا .

الاول - ان تستشعر احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ودون أن يظن الخصوم الى ذلك - ففى هذه الحالة توقف المحكمة الدعوى وتحيل الاوراق - بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

الثانى - ان يدفع احد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن اثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

وبانزال حكم النص المتقدم على النزاع الحالى ولما كان المظنون ضدهم هم الذين دفعوا بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وطلبوا احوالة طعنهم الى المحكمة الدستورية العليا وتمسكوا بذلك فى طلباتهم الواردة بعريضة الدعوى اذ طلبوا الحكم :

« أولا - بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت تنفيذًا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذى بطعن المدعون بعدم دستوريته ويطلبون احوالة طعنهم الى المحكمة الدستورية العليا » .

واصر المظنون ضدهم على هذا الدفع فى مذكرتهم التى قدموها بجلسته ١٩٨٣/٦/١٤ وهى الجلسة الوحيدة التى نظرت المحكمة فيها الدعوى ومعدلوا فيها طلباتهم بعد صدور الحكم للمحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩٨٣/٦/١١ بعدم دستورية القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨١ وبالتالي فإن النص الذى يحكم النزاع هو نص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وعليه كان على المحكمة وقد رأت أن الدفع جدى أن تؤجل نظر الدعوى وتحدد للمظنون ضدهم ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

واذ قضت المحكمة على خلاف ذلك بوقف الدعوى وباحالة اوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادتين الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧.



لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحابة فانها تكون قد خالفت القانون واخطت في تطبيقه كما خالفت قضاءها المسابق في الدعويين رقمي ٢٣٥٠ لسنة ٣٥ ق و ٢٤٧٩ لسنة ٣٥ ق الرفوعة من نفس الطعون ضددم بالطن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الامر الذي يكون معه الحكم الطعون فيه حقيقا بالالغاء .

### الوجه السادس :

كما خالفت محكمة القضاء الاداري للقانون واخطت في تطبيقه وتاويله فيما قضت به الفقرة ثالثا من الحكم الطعون فيه ، في الطلب المستجل بوقف تنفيذ القرار الصادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٣ من اللجنة الثلاثية . النصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحباء وما يترتب على ذلك من آثار على النحو الوارد بالاسباب والزمته الجهة الادارية مصروفات هذا الطلب ، من جهتين :

### الاولى :

انها ملزمة بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وتدرأت جدية الدفع بأن تؤجل نظر الدعوى وتحدد للمطعون ضددم ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك اسلم المحكمة الدستورية وبالتالي يكون فصلها في الطلب المستجل قد جاء على خلاف حكم القانون .

وحتى لو كان حكم الفقرة الاولى من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا هو الواجب التطبيق فكل ما للمحكمة في هذه الحالة ان توقف الدعوى وتحيل اوراقها بغير رسوم الى المحكمة للدستورية العليا ويكون حكمها في الطلب العاجل قد جاء كذلك على خلاف حكم القانون .

### الثانية :

ان المحكمة بحكمها بوقف التنفيذ قد اوقفت تنفيذ القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وهو الامر الذي يخرج عن اختصاص المحكمة .

### بناء عليه

وللاسباب الاخرى التي سنوضحها في المرافعة والمذكرات .  
يطلب الطاعنون بصد اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة تحديد اقرب جلسة اسام دائرة فحص الطعون لتأمر بوقف تنفيذ الحكم الطعون فيه وبإحالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا لتقضي بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم الطعون فيه والحكم :

### اصليا :

( ١ ) بعدم اختصاص المحكمة ولاثيا بنظر الدعوى .



(ب) بمدم قبول الدعوى فى الشق الخاص بالطعن فى قرار اللجنة المؤقتة للإشراف على انتخابات مجلس النقابة بتحديد موعد لإجراء انتخابات مجلس النقابة الجديد لرقمه قبل الأوان .

واحتياطيا : يرفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

مع الزام المطعون ضدهم فى أى من المجالين بالمصروفات ومقابل اتمسباب المحاماة عن الدرجتين .

بما فكر حرر هذا الطس وتوقع عليه منا ومن المستشار جال اللبان وكيل إدارة قضايا الحكومة .

وقيد الطعن برقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ مليا .





## تقرير مفوض الدولة

في الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ عليا

## الاقسام من السادة :

- ١ - رئيس الجمهورية .
- ٢ - رئيس مجلس الوزراء .
- ٣ - وزير العدل .
- ٤ - رئيس محكمة النقض .

## ضمم

السادة الاساتذة المحامين : احمد الخواجه - محمد المساري - محمد مهيم أمين  
 احمد نبيل الهلالي - احمد ناصر - محمد صبرى مبدى - محمد عبيد - محمود  
 عبد الحيد سليمان - عبد الله الشريف - محمد علوان - حامد الازهرى \*

## الاجراءات :

في يوم الخميس ١٩٨٣/٧/٧ اودعت ادارة قضايا الحكومة بصفتها نائبة عن  
 الطاعنين تقريراً بالطعن تيد برقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ عليا في الحكم الصادر بجلسة  
 ١٩٨٣/٧/٥ من محكمة القضاء الادارى - دائرة منازعات الافراد في الدعوى رقم  
 ٣٩٤٩ لسنة ٢٧ ق المرفوعة من المظنون ضد الطاعنين والقاضي :

اولا : برفض النفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى  
 وباختصاصها \*

ثانيا : برفض النفع بعدم قبول الدعوى وقبولها شكلا \*

ثالثا : في الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٨  
 من اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة  
 ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماه وما يترتب على ذلك من آثار على النحو الوارد  
 بالاسباب والزمّت الجهة الادارية المستوفات \*

رابعا : بوقف الدعوى وبإحالة اوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل  
 في مدى دستورية المادتين الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة  
 والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون  
 المحاماه \*

وانتهت الحكومة في تقرير الطعن بالاسباب الواردة به الى طلب وقف تنفيذ  
 الحكم المظنون فيه والحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بالفناء الحكم  
 المظنون فيه والحكم :



#### اصليا :

( ا ) بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى .

(ب) بعدم قبول الدعوى في الشق الخاص بالطعن في قرار اللجنة المؤقتة للاشراف على انتخابات مجلس النقابة بتحديد موعد لاجراء انتخاب مجلس النقابة الجديد لرفعها قبل الاوان .

#### اختصاصيا :

برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع الزام المطعون ضدهم في اى من الحالتين بالصروفات ومقابل اتعاب المحاماه عن المدرجتين .

وقد ورد ملك الطعن الى هيئة مفوضى الدولة دون ارفاق اصل تقرير الطعن الموجود في الاعلان مما يلزم التقويه اليه .

#### الراى القانونى :

من حيث ان الطعن استوفى اوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

ومن حيث ان المطعون ضدهم اقاموا هذه الدعوى بصحيفة اودعت قلم كتاب محكمة القضاء الادارى بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٨ طلبوا في ختالها الحكم :

اولا : بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت تنفيذاً للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذى يعطى المدعون بعدم دستوريته ويطلبون اخلاله طعنهم الى المحكمة الدستورية العليا .

وبصفة مستعجلة والى ان يقضى في الطعنين بعدم دستورية القانونين رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ و ١٧ لسنة ١٩٨٣ بفرض الحراسة القضائية على نقابة المحامين ونقابة مجلس النقابة الشرعى حارسا على شئونها قلنا بامورها .

وفلذلك مع الزام الحكومة بمصاريف مخذين الطلبين .

ثانيا : وفي الموضوع بالفاء القرار المطعون فيه والحكم بالزام الحكومة بان تدفع للطالبين بوصفهم الممثلين الشرعيين لنقابة المحامين تعويض قدره مليون جنيه تدرج في صندوق النقابة عن التصرفات التى قامت بها الحكومة واعتدت بها على الحرية النقابية وعلى الممثلين الشرعيين للمحامين مع الزام الحكومة بالصروفات ومقابل اتعاب المحاماه .

وقد تحدد نظر الشق المستعجل بجلسة ١٩٨٣/٦/١٤ حيث قدم الحاضر عن المدعين ( المطعون ضدهم ) صورة رسمية من الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلستها المتعقدة في ١٩٨٣/٦/١١ في القضية رقم ٤٧ لسنة ٣ ق القاضي بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة



بنقابة المحامين ، وقرر انه تنفيذاً لهذا الحكم فانه يعدل طلباته على النحو الآتي :

### الحكم :

**أولاً :** وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت والقرار الصادر في هذا التشكيل المؤقت خاصاً بتنفيذاً للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد موعد لانتخاب مجلس نقابة جديد .

**ثانياً :** وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار بامتناع مجلس النقابة المؤقت من تمكين مجلس النقابة الشرعي من ممارسة ولايته .

**ثالثاً :** وفي الموضوع للفناء هذين القرارين .

وبجلسة ١٩٨٣/٧/٥ إصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها السابق الإشارة إلى منطوقه في الإجراءات .

وأشارت المحكمة قضاءها برفض الدفع بعدم الاختصاص على أن اللجنة الثلاثية المشار إليها في المادة الثامنة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تمارس اختصاصها بحسبانها سلطة عامة وإن ما يصدر عنها بهذه الصفة من قرارات يعد عملاً إدارياً ومن ثم ينعقد الاختصاص بنظر الدعوى وهو منصب على ممارسات هذه اللجنة بصفتها ملك لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري .

ورفضت المحكمة الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل إوان استنادا إلى أن المدعين يبتغون من وراء دعواهم استباغ الشرعية على منظمات نقاباتهم بدءاً من الخطوات التمهيدية التي تتولاها السلطة الاستثنائية المنوطة بإدارتها وأنه إذا كان ثمة إحدى معلومة لرفع الدعوى المثلثة فهذا هو وقتها حتى يتم بالحكم الصادر مثل أمر النزاع بشأنها .

ورأى المحكمة توفر ركن الجدية في طلب وقف للتنفيذ استنادا إلى أن البادي في ظاهرها الأوراق أن القرار المطعون فيه الصادر من اللجنة الثلاثية بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة للمحامين ولئن جاء مقتضى مع أحكام ذلك القانون سواء من حيث الشكل أو المضمون إلا أن النصوص القانونية التي يتوسدها القرار المذكور مشكوك في دستوريتهما والراجح في نظر المحكمة أنها غير دستورية ذلك أنه ولئن كان مثلاً أمام ناظرى الشرع وقت إعداد مشروع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة ومناقشته والتصويت عليه ثم إقراره وأن القانون رقم ١٢٥ لسنة ٨١ قائم ومنتج لإثاره وفي أحقها أن نقابة المحامين لا تدار بواسطة مجلسها المنتخب ولكن عن طريق لجنة مؤقتة نص القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ على تشكيلها من عدد من المحامين ويختارهم وزير العدل إلا أنه وقد قضت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية جلسة المنعقدة في ١٩٨٣/٦/١١ بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين وعليه فإن مقتضى ذلك الحكم ولأنه باعتباره كاشفاً في عدم



دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١، منذ تاريخ صدوره في ١٩٨١/٧/٢٢ ونشره في ١٩٨١/٧/٢٣ والعمل به في ١٩٨١/٧/٢٤. يمكن تودع بمجلس النيابية الذي كان قد أنهيت ولايته بموجب نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ إلى حيز الوجود القانوني الأمر الذي انعكست آثاره تلقائياً على القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣. إيماناً يستوجب النظر إلى هذا القانون في ضوء الأثر التي أحدثها. الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا ومن أخصها اعتبار مجلس النيابية المنتخب قائماً قانوناً ومتزامناً في وجوده مع صدور القانون المذكور.

وأضاف الحكم أنه لما كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد جاء مكوساً للآثار على الدستورية التي أحدثها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ والتي قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته فيما قام عليه القانون ١٧/١٩٨٣ من فرصة غير دستورية مؤداها أن مجلس النيابية الشرعي بالانتخاب غير قائم قانوناً وإقام هذه الفرضية غير الدستورية نصوصاً تقضي بتفويض لجنة تتولى شؤون النيابية وتحل محل مجلسها الشرعي إلى أن تقيم مجلس جديد وهو المعنى الذي تنطبق به المواد الثانية والثالثة من الفقرة الثانية من المادة الرابعة من المشرع لكونه قد وقع ذات المخالفة الدستورية التي كشفت عنها المحكمة الدستورية العليا بحكمها المشار إليه وتتصل هذه المخالفة كما قالت المحكمة الدستورية العليا أن ذلك القانون وقد أوصى النقيب وأعضاء مجلس النيابية المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من مناصبهم قبل نهاية مدة العضوية عن غير طريق هيئة الناخبين المثلة في الجمعية العمومية للنيابية يكون قد خرج عن مبدأ التنظيم الديمقراطي. الواجب مراعاته في التشكيلات النيابية.

وبناء على ما تقدم رأى الحكم في أسبابه أن القرار المطعون فيه والنقضات ينسكيل لجنة مؤقته من أحد عشر محامياً تتولى الإشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النيابية العامة وتكون لها الاختصاصات المخولة لمجلس النيابية. وقد استند إلى نص المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة وما ترتب على هذا النص من مواد أخرى انطوى عليها ذلك القانون وهي المادة الثالثة من الفقرة الثانية من المادة الرابعة الأولى من المادة الخامسة وهي نصوص تبدو غير دستورية لما يكون قد نص هذا القرار بحسب الظاهر عين مخالفة القانون الذي انتقص في فساد أساسه التشريعي متبشلاً فيها كشف غير ظاهر البحث من مأخذ دستوره على النحو السالف ويكون الطعن في هذا القرار قائماً على أسباب جديدة يرجع معها الحكم بعدم دستورية سندته التشريعي وبالتالي إلغاء ذلك القرار.

كما رأت المحكمة توافق ركن الجدية في هذا الطلب حتى يتمكن مجلس النيابية المنتخب من الإشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النيابية العامة في أول انتخابات تتم طبقاً لأحكام هذا القانون وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به ونظراً لما في استمرار الوضع الراهن من آثار يتصاعد تدرجاً فيها لو حكم بعدم دستورية النصوص المشار إليها بالتالي. إلغاء القرار المطعون وقررت المحكمة أن الطلب المستعجل الثاني وهو وقف تنفيذ القرار الصادر من اللجنة



المؤقتة بجلستها المتعقدة في ١٩/٥/١٩٨٣ فاتها قررت بصفة مبدئية اجراء الانتخابات في الاسبوع الاول من شهر سبتمبر ١٩٨٣ فان هذا القرار فضلا عن كونه قرار غير نهائي جاء مع ذلك يتدرج ضمن الآثار المترتبة على القرار الاول الصادر بتشكيل اللجنة المؤقتة والذي انتهت الحكمة الى الحكم بوقف تنفيذ وما يترتب على ذلك من آثار .

ورأت المحكمة ان الطلب المستعجل الثالث يوقف تنفيذ القرار الصلبي باعتناء مجلس النقابة للمؤقت من تمكين مجلس النقابة الشرعي المنتخب من ممارسة ولايته لا يمد طلب مستقلا عن الطلب الاول ولكنه يندرج فيه باعتباره اثرا من الآثار الحتمية المترتبة على الحكم الصادر في الطلب الاول ومن ثم تلتفت عن هذا الطلب ولا يمد ذلك للحكم فيه .

كما قررت المحكمة استنادا الى نص الفقرة ( ١ ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا وقف الدعوى والامر باحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية نصوص المواد الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى في المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون الحياه بعد أن تراهي للحكمة ان هذه النصوص وهي تشكل الطعن المباشر للقرار المطعون فيه يبدو في ظاهرها مخالفة لحكم المادة ٥١ في الدستور .

ومن حيث ان الطعن المتقدم من ادارة قضايا الحكومة قدم على الاسباب الاتية :

اولا : بطلان الحكم المطعون فيه للقصور في التسببب الا ان الحكمة رفعت امام حكمة القضاء الاداري بعدم اختصاص الحكمة ولائيا بنظر الدعوى واتهمت الدعوى على النحو الوارد بهذكرتها ان الدعاء بحسب مكسبتها القانوني السليم لطلبات الخصوم فيها هي في حقيقتها طلبا في احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وليس طعنا في القرار الصادر بتشكيل اللجنة المؤقتة للاشراف على الانتخابات كما تدعم المطعون ضدهم ويتضح ذلك في مراجعة اسباب الطعن الوارد في صحيفة الدعوى وفي طلباتهم كما اضافت انه حتى لو اخفنا تكييف المدعين لطلباتهم المعلقة انها تتضمن طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت فانها بذلك تخرج من اختصاص القضاء الاداري لان المشرع هو الذي شكل اللجنة المؤقتة للاشراف على الانتخابات وتنص على ذلك في المادة الثامنة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ او عهد الى اللجنة الثلاثية من رؤساء الهيئات القضائية باختيار اعضاء هذه اللجنة وهو اجراء تنفيذي لا يرقى الى مرتبة القرار الاداري وبالتالي يخرج الطعن عليه من اختصاص الحكمة وأن الحكمة اغفلت الرد على هذا الدفاع الجوهرى الامر اذى يعيب الحكم ويصمه بالقصور ويضحي معه الحكم باطلا خليقا بالالفاء .

ثانيا : الحكم للتناقض في التسببب اذ ان مبدا شروطه القرارات الادارية تناس بمعى مطابقة هذا القرار للقانون الذى صدر تنفيذا له ولا يفيد في ذلك ان يكون هذا القانون مشكوكا في دستوريته على النحو الذى ذهبت اليه الحكم المطعون فيه واذا كان القرار المطعون فيه صدر مشفوعا مخالفا للقانون ١٩٨٣/١٧ مما كان للحكمة ان تقضى بوقف تنفيذه .



ثالثاً : خالف الحكم المطعون فيه القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله من الوجوه الآتية :

١ - أخطأت المحكمة برفضها الدفع بعدم اختصاص محكمة القضاء الإداري باعتبار أن الطعن منصب على القرار الصادر من اللجنة الثلاثية لأن حقيقة الطعن أنه ينصب على الطعن في أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ومن ثم يخرج من اختصاص محكمة القضاء الإداري فضلاً عن أنه على فرض صحة تكييف الطعن فإنه طعن في قرار اللجنة الثلاثية فإن عمل هذه اللجنة لا يعد سواء إجراء تنفيذي يهدف إلى مجرد تطبيق القانون ولا يرتقي إلى رتبة القرار الإداري وبالتالي يخرج الطعن عليه عن اختصاص القضاء الإداري .

٢ - أخطأت المحكمة برفضها الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للقرار الصادر بتحديد موعد مبدئي لإجراء الانتخابات لرفعها قبل الأوان لأن هذا إقرار هو إجراء تمهيدى لا تتوافر فيه عناصر القرار الإداري المنشئ لمركز قانوني فضلاً عن أن المشرع لم يجز سواء عن ما تنقضى الحماة أو في النظام الداخلي لل نقابة الطعن على استغلال في قرار حقوق الجمعية العمومية للاجتماع لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة أخذاً في الاعتبار بأن اختصاص محكمة النقض بالفصل في صحة الانتخاب في شأنه أن يثير أبداً كلفة الإجراءات والقرارات المرتبطة بالانتخاب .

٣ - أن القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ تنقضى الأحكام الخاصة بنقابة المحامين يظل سـ ارباً ونافذاً كقاعدة عامة إلى اليوم التالي لنشر الحكم الصادر عن دستوريته ولما كان القانون ١٧/١٩٨٣ قد نشر في ١٩٨٣/٣/٢١ وعمل به اعتباراً من اليوم التالي لنشره أي في وقت كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ كان نافذاً فضلاً عن ترتيب على المشرع إذ نص في مواد إصداره على تشكيل لجنة مؤقتة للإشراف على الانتخابات فإذا أضيف إلى ذلك أنه نص على إلغاء القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ومن ثم فإن نص المادة الثانية منه لا تشعر بهما عديم المشرعية .

٤ - أن المشرع في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لم يكون الإشار عند الدستورية للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ كما ذكرت محكمة القضاء الإداري وإنما ألغى هذا القانون وأردا في مواد إصداره عودة الحياة الطبيعية إلى نقابة المحامين بالطريق الديمقراطي المقرر لتشكيل النقابات عندها .

٥ - أن المطعون ضدهم هم الذين دفعوا بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وطلبوا إحالة طعنهم إلى المحكمة الدستورية العليا وبالتالي فإنه كان على المحكمة أن تعمل في حقهم نص الفقرة (ب) من المادة ٢٩ من قانون المحاكمة الدستورية العليا إذ رأت جديداً الدفع بأنها تؤجل نظر الدعوى وتجدد للمطعون ضدهم ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى ذلك أثناء المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد الرزح كانت كان لم تكن .



٦ - أخطأت المحكمة بحكمها في الطلب المستعجل بوقف التنفيذ لانها ملزمة بنص حكم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية إما بتأجيل نظر الدعوى وتحدد للوطن ضددم بميلاد لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية أو توقف الدعوى وتحيل أوراقها إلى المحكمة الدستورية .

ومن حيث انه طلبات الطعون ضددم في الشق المستعجل التي فصلت فيها محكمة القضاء الإداري وهي محل الطعن المائل تحدثت في طلب وقف تنفيذ القرار الصادر من اللجنة الثلاثية بتشكيل مجلس نقابة مؤقت والقرار الصادر عن هذا التشكيل المؤقت والقرار الصادر عن هذا التشكيل المؤقت تنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد موعد لانتخاب مجلس نقابة جديد والقرار بامتناع مجلس النقابة المؤقت من تمكين مجلس النقابة الأشرعى من ممارسة ولايته .

ومن حيث انه بالنسبة لأختصاص مجلس الدولة هيئة قضاء إداري نظر الطعن المائل فان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة الصادر في ٣١ مارس ١٩٨٣ والذي عمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٣١ مارس ١٩٨٣ قد نص في المادة الثالثة منه على ان تشكل لجنة مؤقتة من أحد عشر محاميا من المحامين القبولين أمام محكمة النقض المشهود لهم بالحيدة والاستقلال ممن قضت على اشتغالهم بالمحاماة عشرون سنة على الأقل على الا ينفى لى منهم الترشيح في أول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل باحكام القانون المرافق وتتولى هذه اللجنة الاشراف على انتخابات النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة في أول انتخاب يتم طبقا لاحكام القانون المرافمة واللجنة ان تشكل لجان فرعية من المحامين غير المرشحين لمعاونتها في الاشراف على الانتخابات المذكورة في شعار لجان الانتخاب .

وتتولى اختيار أعضاء اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى لجنة ثلاثية برئاسة رئيس محكمة النقض وعضويه رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة الاستئناف القائمة .


وتنفيذا لحكم الفقرة الأخيرة من هذه المادة أصدرت اللجنة الثلاثية قرارها بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٨ بشأن اختيار أعضاء اللجنة المؤقتة للإشراف على انتخابات نقيب واعضاء نقابة المحامين ونص في المادة الأولى منه على ان تشكل اللجنة المؤقتة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة في الصلادة المحامين الآتية أسماهم :

وقضت المادة الثانية على ان ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من يوم ١٩٨٣/٤/١٩ ومن حيث انه وان كانت المادة الثامنة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ للشار اليه قد أوكلت الى لجنة مؤقتة مشكلة من أحد عشر محاميا الاشراف على انتخابات النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة كما أوكل اليها اختصاصات مجلس النقابة العامة في المواد الثلاثة والرابعة الى قيمة اعلان نتيجة انتخاب أعضاء مجلس النقابة العامة الا ان القانون انط تنفيذ حكم هذه المادة.



الى قرار يصدر بتشكيل هذه اللجنة المؤقتة في اللجنة الثلاثية المتصوص عليها في الفقرة الأخيرة في المادة بحيث يعتبر القرار الصادر من هذه اللجنة الثلاثية من قبيل القرارات التنفيذية التي يتوقف على صدورها تنفيذ حكم القانون ومن ثم يعتبر من قبيل القرارات الادارية التي يدخل في اختصاصها مجلس الشوكة قضاء ادارى الفصل في الطعن الموجه اليها فضلا عن ان المنازعة في مثل هذا القرار ايا كانت طبيعته تعد من قبيل المنازعات الادارية التي تختص القضاء الادارى بالفصل فيها باعتبار ان مجلس الدولة بهيئته قضاء ادارى هو وفقا لنص المادة ١٧٢ من الدستور ونص المادة العاشرة من قانون مجلس الشوكة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قاضى القانون العام بشأن المنازعات الادارية ومن ثم يكون الحكم المطعون منه اذ قضى من نص الدفع بعدم اختصاصه بنظر الطعن الموجه الى قرار اللجنة الثلاثية المشار اليه قد اجاب صحيح حكم القانون ويكون اوجه الطعن الموجه اليه من اسباب الطعن المائل لا تستند الى سند صحيح من القانون تقوم عليه .

ومن حيث انه بالنسبة لما انتهت اليه محكمة القضاء الادارى من وقف تنفيذ القرار المطعون فيه الصادر من اللجنة الثلاثية بتشكيل اللجنة المؤقتة فان القضاء الادارى مستقر على ان تعطيه وقت تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من سلطة القضاء وزع منها مردها الى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الادارى على التراجع على اساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية توجب على القضاء الادارى الا يقف قرارا اداريا الا اذا توفر في طلب التنفيذ .

يتصل بمبدأ المشروعية بان يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائما بحسب الظاهر على اسباب جديدة والثاني هو قيام الاستيعال  يتوجب على تنفيذ القرار نتائج يتصدر تدراكها .

ومن حيث انه بالنسبة لركن الجدية في طلب وقف التنفيذ وهو الذى يتصل بمبدأ المشروعية والذي يقوم على مدى مخالفة القرار المطعون فيه بحسب الظاهر لقانون فان المراد بالقانون هنا هو القانون بمفهومه العامة اى كل قاعدة عامة محرره ايا كان مصدرها سواء كانت هذا دستوريا ام تشريعا تقرره السلطة التشريعية المختصة ام قرار تنظيمي صادرا من سلطة مختصة باصداره لان مبدأ المشروعية قام على سيادة حكم القانون بمعنى ان تكون جميع تصرفات الادارة في حدود القانون ويؤخذ القانون بالمعنى العام الذى يشمل كل القواعد القانونية للدولة سواء كانت مكتوبة او غير مكتوبة اى كان مصدرها لان سيادة القانون كل لا يتجزأ ومن ثم فلا يمكن نزع مشروعيتها القرارات الادارية على مدى اتفاقها مع احكام القانون التي صدرت تنفيذا له على النحو الذى ذهب اليه الطعن ولا كانت بذلك انتقاصا ومجزاء لمبدأ المشروعية وقد سبق للمحكمة الادارية العليا ان قررت بانه اذا تراجعت في التطبيق القواعد القانونية المتعارضة وجب على القضاء ان يطبق القاعدة الاعلى في الرتبة فيطلب الدستور على القانون ويفسلب القانون على القرار الادارى العلم على ما هو ادنى منه ذلك لان الناطق الفصل عند التعارض هو ان الاعلى يبدو الادنى ( الطعن رقم ٣/١٩٩٩ جلسة ١٤/٧/١٩٥٨ ) واذا كان القضاء الادارى لا يملك من تلقاء نفسه التفصيل في دستوريته القوانين التي تدارى له عدم



دستوريتها فانه يملك وفقا لحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا اذا تبين له عدم دستوريته نص في قانون أو لائحة ان توقف الدعوى ويحيل الأوراق إلى المحكمة الدستورية أو يكلف الخصوم رفع هذه الدعوى أمام المحكمة الدستورية باعتبار انه الفصل في دستوره النص أو اللائحة تعتبر مسألة أولوية يتمتع التصديق لها قبل الفصل في موضوع الدعوى دخل محكمة القضاء الإداري التصديق للفصل في طلب المستجمل اعتبار ان هذا الطلب يقدم على ظاهر الأوراق دون التطفل في الموضوع والفصل فيه وبشرط توفر ركن طلب وقف التنفيذ مما ومن حيث انه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه الصادر من اللجنة الثلاثية بتشكيل اللجنة المؤقتة فانه قد صدر استنادا إلى احكام القرارات في مواد اصدار القانون المشار اليه والتي نصت المادة الثالثة منها على ان تولي هذه اللجنة الاشراف على انتخابات النقيب واعضاء مجلس لنقابة العامة في أول انتخابات يتم طبقا لاحكام القانون المرافق ويتولى اختيار اعضاء هذه اللجنة المشار اليها في الفقرة الأولى لجنة ثلاثية برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة استئناف القاهرة ونص في المادتين الثالثة منه على ان تتولى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى في المادة السابقة الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في القانون المرافق وتختار من بين اعضائها رئيسا لها تكون له الاختصاصات المقررة لنقيب المحامين المنصوص عليها في القانون المذكور ووكيلا وامينا للصندوق وتباشر اللجنة اختصاصات لجان قبول المحامين واللجان الأخرى المنصوص عليها في القانون المشار اليه كما أجاز لها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة اصدار ما تراه مناسبا من قرارات مكمل للظمام الداخلي للنقابة والقرارات الأخرى المنفذة له .

ومن حيث أن الواضح مما تقدم أن اللجنة المؤقتة المشار اليها قد نيط بها الاشراف على انتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة في أول انتخابات تجرى طبقا لاحكام هذا القانون وفي المسد المحددة بان كما نيط بها ان تتولى الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة للمحامين استفتاء الى انه وقد صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ كان القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ مازال قائما منتجها لاثاره واخصا ان مجلس النقابة لا يدار بواسطة مجلسه المنتخب وإنما يدار بواسطة لجنة مؤقتة نفى القانون أشار اليه المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ على تشكيلها بمعد من المحامين الذين يختارهم وزير العدل .

ومن حيث انه يصدر حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ ق بجلية ١٩٨٣/٦/١١ والذي قضى بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين الذي انتهى مدة عضوية كل من النقيب والمحامين واعضاء مجلس النقابة المنتخبين . وأقام بدلا منهم مجلسا مؤقتا لإدارة أمور النقابة يكشف عن عدم دستورية النصوص التي تصدرت حق النقابات المهنية في إدارة شؤونها بأسلوب ديموقراطي بحيث يكون لاعضاء النقابة الحق وحدهم في أن يختاروا بأنفسهم وفي حرية تبادتهم النقابية التي تعبر عن أرائهم دون غرض وصاية عليهم في ذلك الاختيار أو ايكال ذلك الاختصاص إلى لجنة مؤقتة تتولى شؤونهم ولو كانت لفترة مؤقتة طالما أن المجلس المنتخب ما زال قائما لم تنته مدته القانونية .



ومن حيث أن الاختصاصات الواردة في المواد ٢ ، ٣ ، ٤ من مواد اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ التي اسندها القانون الى اللجنة المؤقتة هي في صميم الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة المنتخب فان المشرع اسند هذه الاختصاصات الى هذه اللجنة يكون قد رفع في ذات المخالفة الدستورية التي كشفت عنها المحكمة الدستورية في حكمها المشار اليه والتي تحصل في اقتصاد النقيب ومجلس النقابة المنتخبين في مناصبهم قبل نهاية مدة العضوية عن غير طرفين هيئته الناخبين المتزئلة في الجمعية العمومية للنقابة الامر الذي يجعل هذا التصرف خروجاً مبدا التنظيم الديمقراطي الواجب مراعاته في التشكيلات النقابية وينطوى على مخالفة دستورية لنص المادة ٥٦ من الدستور لاخلالها بمبدأ الحرية النقابية وتمارضها مع الاساس الديمقراطي الذي ارساه هذا النص في شأن تنظيم النقابات .

الى حيث انه يخالف في ذلك ان النظر المطعون فيه الصادر بتشكيل لجنة مؤقتة من احدى عشر محامياً تتولى الاشراف على الانتخابات النقيب واعضاء مجلس النقابة العامة يكون لها الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة قد صدرت استيفاء الى نص المادة الثانية في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة وما يترتب على هذا النص من مواد أخرى تحدد اختصاصات هذه اللجنة المؤقتة وهي المواد الثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الثانية من المادة الخامسة لانها تنزع من مجلس النقابة المنتخب اختصاصه القانوني وتوكله الى لجنة مؤقتة ومن ثم فهي نصوص تبدو غير دستورية لاي حكم يكون القرار المطعون فيه قد شاب به حسب الظاهر عيب مخالفة القانون ويتعين عدم دستورية القانون ومن ثم يكون الطعن في هذا القرار قائماً على اسباب جدية يرجح معها الحكم بعدم دستوريته بسنده التشريعي وبالتالي إلغاء ذلك القرار كما ان ركن الاستتجال متوفر في هذا الطلب على النحو الذي استظهره الحكم المطعون فيه والذي نرى معه سلامة الحكم فيما انتهى اليه في الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار وما يترتب عليه من قرارات وأثار .

ومن حيث ان محكمة القضاء الإداري وقد استئنعت عدم دستورية مواد اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فانه يكون من حقها ذلك الدعوى الموضوعية وحالة اوراقها الى المحكمة الدستورية للفصل في دستورية هذه النصوص وليس هناك مخالفة في عدم تكليفها الخصوم برفع هذه الدعوى استناداً الى انه سبق لهم الدفع بعدم دستورية هذه النصوص اذ ان هذا الامر تستقل بتقديره المحكمة على اساس اقتناعها بعدم دستورية هذه النصوص .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه يكون والحالة هذه قد اصاب صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه من قضاء ذلك نرى الحكم بعدم قبول الطعن الموجه اليه بشقيه العاجل والموضوعي .

### لذلك

نرى اولاً — الحكم برفض طلب تنفيذ الحكم المطعون فيه .

ثانياً — بقبول الطعن شكلاً ورفض موضوعاً .

( برفض الدولة )



بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة الإدارية العليا

مفكرة بدفاع

الاستاذ / أحمد الخواجه بصفته وآخرين

مطعون ضدهم

ضد

وزارة العدل وآخرين

طاعنين

في الطعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق . عليا

المحدد لتظاهرة جلسة ١٩٨٢/١٢/١٨

الطلبات

نرجو رفض الطعن وإلزام الحكومة المصروفات .

الدفاع

كان حسبنا ان نحيل في الرد على طاعن الحكومة الى تقرير هيئة مفوضى الدولة الذي انتهى الى طلب رفض الطعن بعد ان فقد اسباب الطعن المقام من الحكومة على الوجه التالي :

١ - انه بالنسبة الى الدفع بعدم اختصاص القضاء الاداري بنظر المنازعة بمقولة ان الطعن الموجه الى قرار اللجنة المؤقتة المتخصص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - هو في حقيقته طعن موجه الى القانون نفسه . . هذا الدفع ردت عليه هيئة المفوضين بان الطعن وهو موجه الى قرار اداري يخل بدون شك في اختصاص القضاء الاداري ولانه قرار تنفيذي لقانون ، وليس قانونا او قرارا منهجا في القانون .

٢ - ولما بالنسبة لانكار الحكومة ركن الجبرية في المنازعة بمقولة ان القرار المطعون فيه قرار مشروع طالما انه صدر مطبقا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وتنفيذا له - فقد ردت هيئة المفوضين ( بحق ان الحكومة تفسر المشروعية تفسيرا ضيقا ، وانها تصدها على التطبيق مع نص تشريعي في حين انها تتسع حتى للتطبيق مع نص الدستور ، وانه وفقا لقضاء محكمتنا الادارية العليا فانه اذا تراحت في التطبيق القواعد القانونية المتعارضة وجب على القضاء ان يطبق القاعدة الاعلى في المرتبة فيقلب الدستور على القانون ) حكم المبدأ في الطعن رقم ٣/١٩٢٩ عليا جلسة ١٩٥٨/٧/١٢ . وان محكمة القضاء الاداري كلن وقد تشككت في دستورية النص الذي



استند اليه وجود اللجنة المؤقتة فقد أحالت الطعن بعدم الدستورية الذي وجهه ائى هذا للنص وغيره الى المحكمة الدستورية العليا ، دون أن يخل ذلك بحق المحكمة فى أن تفصل فى الطلب المستعجل من ظاهر الأوراق . وهذا الظاهر حسبما انتهت الى ذلك هيئة الموضوعين يرجع عدم دستورية مواد إصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ نظرا لأن حكم المحكمة الدستورية العليا فى الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ ق بجلسته ١٩٨٣/٦/١١ قد قضى بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بسبب مصادرته حق نقابة المحامين المنتخبة — كقنلة مهنية تتبعت بحق دستورى أصيل هو الحرية النقابية — فى أن تعبر أمور النقابة ... وهذا الحكم يؤتم القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذى وقع فى ذات المخالفة الدستورية بإسناد اختصاصات المجلس المنتخب الى لجنة معين أعضاؤها من قبل الحكومة .

وهو ما يعنى أن محكمة القضاء الإدارى فى استجابتها لطلب المدعين إحالة الطعن بعدم الدستورية الى حكمته المختصة كانت انما هو أمر تستقل بتقديره المحكمة على أساس ما وفر فى اقتضاها من عدم دستورية هذه النصوص وأنه لذلك يكون قد ثاب قرار المطعون فيه بحسب الظاهر عيب مخالفة القانون حيث يرجع عدم دستورية مسنده التشريعى وبالتالى — وهو ما تلك معه محكمة القضاء الإدارى وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ...

وهذه النتائج السلبية التى انتهت اليها بقوات سلبية تتفق وصحيح حكم القانون ، وهى كائية لرفض طعن الحكومة الا اتنا زيادة فى اطمئنان وجدان هيئة المحكمة الموترة تحدد طبيعة المنازعة حسب تكييفها الصحيح .. حتى يتبين فساد كل مطاعن الحكومة سواء ما تناولته هيئة الموضوعين بتنفيذ أو ما تجاهلت الرد عليه لامطدابه مع البديهيات القانونية .

### التكليف الصحيح للمنازعة المطروحة :

ولما استقر فى الفقه والقضاء الدستورى أن الحكم بعدم دستورية قانون ما هو حكم قضائى من طبيعة عامة يؤدى ذلك أن منازعة الحكومة فى التنفيذ تعتبر — فى مجال السلطة العليا — منازعة إدارية من منازعات القانون العام يفصل فيها القضاء الإدارى بوصفه تناهى القانون العام فى كافة منازعات السلطة الإدارية .. ذلك أنه لا ولاية لاية جهة أخرى قضائية وإدارية فى شأن المنازعة فى الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا .

**فالمحكمة الدستورية العليا :** بمجرد الفصل فى الطعن ترتفع يدعا عن أية منازعات تالية تعذب تنفيذ حكمها . الا أن تأخذ المنازعة شكل قانون نمندفد يمكن أن يطعن من جديد على هذا القانون بعدم الدستورية .

**والقضاء العادى :** لا شأن له ولا ولاية فى منازعات الجهة الإدارية مهما كان مصدرها سواء كانت هذه المنازعات تقوم على مخالفة أحكام القانون أو تعطيل أحكام القضاء .



**والحكومة :** لا يمكن أن تكون بذاعة المرجع في طريقة تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا . وهي التي كانت خصما وطرفا في الخصومة الدستورية ، والحكم الصادر بعدم الدستورية هو أداة لتصرفها التنفيذي والتشريعي .

وإذا كان الامر حسبنا تقدم وكالت المنازعة في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا وعلى نحو ما تبطل في امتناع الحكومة عن اعادة تسليم النقابة ومقالبه امورها الى مجلس النقابة الشرعي . فان هذا التصرف يعد قرارا اداريا بالامتناع عن التنفيذ يمكن ان يلجا الى القضاء الاداري بطلب وقف تنفيذه .

**وما من شك في ان الخصومة موجهة أصلا الى الحكومة (متمثلة في السادة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير العدل) .** وما كان القانون الصادر بإنهاء مدة عضوية المدعين الاثمة عمل الحكومة مجتمة ( السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ) ولهذا السبب فان آثار الحكم بعدم دستورية القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ إنما تنصرف أساسا الى هؤلاء الخصوم ، وهم المكلفون بالتنفيذ ، لان الحكم صادر ضدهم .

**ثانيا : وقف التنفيذ غير متوقف على إحالة**

**أوجه عدم الدستورية على المحكمة الدستورية العليا**

طلبا في هذه الدعوى الحكم بصحة مستعجلة بوقف تنفيذ بعض قرارات تيس وضع مجلس النقابة الشرعي ، وقد كان سندنا في طلب وقف التنفيذ الوجوه العديدة لعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

أما بعد ان صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، فقد قام المدعون بتعديل سند الدعوى دون التخلي عنه كلية .

فما من شك انه بصور حكم المحكمة الدستورية العليا يغدو هذا الحكم بسند المدعين المباشر في طلباتهم . ذلك ان الحكم قد غير وضعهم القانوني وبه عادوا الى الوجود الفعلي ماروا قانونا مجلس النقابة الشرعي ، صاحب الولاية الوحيدة لا ينافسه او يشاركه فيها أحد .

غير ان هذا لا ينفي ان قانونا للحماية قد صدر هو القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ — واستنادا الى الاحكام المؤقتة في هذا القانون ، اختلرت لجنة برئاسة المستشار رئيس محكمة النقض مجلس نقابة مؤقت .

وإذا كان المدعون قد نازعوا في شرعية هذا التشكيل طعنا في دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فقد كان حسب المدعين الطعن في شرعية التشكيل استنادا الى حكم المحكمة الدستورية العليا دون ان يعلن طلب وقف التنفيذ على الإحالة الى المحكمة الدستورية العليا في شأن مطاعن المدعين بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . ذلك انه يكفي المدعين ان يقرر حقهم في استرداد ولايتهم المسلوطة به بسقوط



القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ في مجال التطبيق وكذلك سقوط أى حكم مماثل في أى قانون ، تال لهذا القانون . وهذا يعنى ببساطة أنه لا يوجد أى تنازع بين حكم المحكمة الدستورية العليا وبين قانون قائم ، ذلك أن حكم الدستورية قد أسقط من مجال التطبيق أى نص تشريعى ينال من شرعية مجلس النقباء المنتخب .

### ثالثا : آثار الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا

بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ .

جاء في آخر أسباب الحكم التى تضمنت بعدم دستورية (المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ .

« ولما ... كانت باقى مواد هذا القانون مترتبة على مادته الأولى بما مؤدها ارتباط نصوص القانون بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل الفصل أو التجزئة . ومن ثم عدم دستورية نص المادة الأولى وإبطال أثرها ، يستتبع — حكم هذا الارتباط — أن يلحق ذلك الإبطال باقى نصوص القانون المطعون فيه ، بما يستوجب الحكم بعدم دستورية القانون برمته :

أى أن الإبطال الذى لحق المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بانهاء مدة عضوية مجلس النقباء الشرعى لحق المواد الأخرى التى حددت طريقة تشكيل مجلس نقباء مؤقت ، وتولى مجلس النقباء المؤقت اعداد مشروع قانون الحياة خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون ، وإن تجرى الانتخابات لاختيار مجلس نقباء جديد خلال ستين يوما .

وإذا كانت الحكومة قد بادرت قبل نظر الطعن رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية عليا بمناقشة مشروع قانون الحياة الجديد خلال ما يقرب من أربعة أيام ، وتم التصديق عليه بعجلة ولفتة للنظر قبل يوم واحد من نظر الطعن وقبل ساعات قليلة من سفر السيد رئيس الدولة ويوم أجازة رسمية هو يوم الجمعة ... وقد نصرت الحكومة أنها بإصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ( الذى ألغى في مادته الأولى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ) أنها تهنى الخصومة الدستورية ، بطلها التشريعى غير أن المحكمة الدستورية العليا ردت على الحكومة والمشرع معا تمسدها السبىء وأكدت أنه طالما أن هذا الإلغاء التشريعى للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لا يتناول الآثار الماضية من هذا التصرف لا يحول دون النظر والنصل فى الطعن بعدم الدستورية من قبل من طبق عليهم .

غير أن هذا الإلغاء التشريعى للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ وأن كان غير مؤثر فى حقوق الطالبين وفى الخصومة الدستورية ، إلا أنه مؤثر بداية فى وضع الحكومة وتصرفاتها حيال مجلس نقباء الحاليين التشريعى : ذلك أن الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بإبطال أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ على أساس اهدار الحرية النقابية ، يكون قد أبطأ ضمنا أى تنظيم مؤقت يكون قد ورد فى القانون رقم



١٩٨٢/١٧ بشل عمل مجلس النقابة الشرعى لانه يمثل نفس الاعتداء على الحرية النقابية الذى اتها القضاء الدستورى .

ثم وجه آخرى لعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ اضطررنا للاشارة اليها بمناسبة الحديث عن آثار حكم المحكمة الدستورية العليا والالغاء التشريعى للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٢ الذى قضى بعدم دستوريته . ويهنا من هــ هذه الآثار بوجهه خالص ( وفى صدر الدعوى المرفوعة أمام القضاء الادارى من ممثلى المجلس المنحل ) .

الآثر الخاص بسقوط أى تشكيل مؤقت يمكن أن يقوم محل مجلس النقابة الشرعى أو يفتصب سلطته . ذلك أن أى نص فى الأحكام المؤقتة للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ يميز قيام مثل هذا التشكيل المؤقت ، لم يعد ياتلف إطلاقاً مع الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بكافة أحكامه ، وهو حكم يجب أن تعود الشرعية الكاملة لمجلس النقابة المنتخب الذى حجب سلطاته بدون وجه حق بتشريع جائر ، ومع الوجود الشرعى لمجلس النقابة الشرعى المنتخب لا يكون هناك محل لأن يقوم مجلس نقابة مؤقت أو أى تشكيل مؤقت يفتصب ـ الولاية المشروعة للمجلس الشرعى . ذلك أن من مقتضى الحكم بعدم دستوريته النص الخاص بإنهاء مدة عضوية مجلس النقابة أن يعود بقوة القانون هذا المجلس الى مباشرة اختصاصاته ليس فقط المدة المقررة له فى القانون القديم وهى أربع سنوات منذ يناير ١٩٨٠ ، وإنما كذلك استكمال المدة التى منع فيها بالقوة من أن يمارس ولايته .

ومع ذلك فهذه مسألة متعلقة بالمدى الذى سوف يتم بها تنفيذ الحكم وهو خارج عن نطاق الطلبات المطروحة الآن ويزيد فى تأكيد هذا المعنى ما قضت به المحكمة الدستورية العليا كذلك من عدم دستورية الحكم الوارد فى القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ( معدلاً بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ ) خاصة بتقلية تشكيل مؤقت ينائس المجلس الشرعى أو يفتصب ولايته . وفى حكم الإبطال هذا صدر فى ظل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ . وهو يندد بداهة الى أى نص فيه يشير فى هذا الاتجاه الذى يجعل التشكيل النقابى تشكيلاً حكومياً لا يقوم على أساس الإرادة الحرة والانتخاب ، وإنما يقوم بإرادة سلطة الحكم ونجبتها فى الاختيار ، وأهداراً لبدا ديمقراطية التنظيمات النقابية الذى اكدته المحكمة الدستورية العليا وجملة سندا من أهم استنيدها فى القضاء بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ .

بنساء عليه

نرجو رفض الطعن والزام الحكومة بالمصروفات .



بسم الله الرحمن الرحيم

بإسم الشعب

المحكمة الادارية العليا

الدائرة الثانية

بالجلسة المنعقدة علنا يوم الاثنين الموافق ١٩٨٣/٦/٥ .

برئاسة السيد الاستاذ المستشار محمد صالح السالك نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة .

وعضوية السادة المستشارين يوسف شلبى يوسف ويحيى عبد الفتاح سليم البشرى  
وعبد الفتاح محمد ابراهيم صقر ومحمد مؤاد عبد الرازق الشعراوي .  
وحضور السيد الاستاذ المستشار عبد المنعم احمد مفوض الدولة .  
وبحضور السيد / عبد السلام عبد الحيد الحنفى سكرتير المحكمة .

١ — رئيس الجمهورية .

٢ — رئيس مجلس الوزراء .

٣ — وزير العدل .

٤ — رئيس محكمة النقض .

## مضمون

السادة الاستاذة المحامون :

احمد الخواجه ، محمد المسبارى ، محمد فهم امين ، احمد نبيل الهلالى ،  
احمد ناصر ، محمد صبرى مبدى ، محمد عيذ ، محمود عبد الحميد سليمان ،  
عبدالله شريف ، محمد علوان ، حلمد الازهرى .  
من الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى بجلسة ٥ من يولييه سنة ١٩٨٣

فى الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ ق

## الاجراءات

بتاريخ ٧ يولييه سنة ١٩٨٣ اودعت ادارة قضايا الحكومة ثمانية عن الطامنين  
قلم كتاب هذه المحكمة تقرير طعن قيد برقم ٢٧٤٢ لسنة ٢٩ ق فى الحكم الصادر  
من محكمة القضاء الادارى بجلسة ٥ من يولييه سنة ١٩٨٣ فى الدعوى رقم ٣٩٤٩  
لسنة ٣٧ ق المتألفة من الاساتذة المحامين احمد الخواجه ، ومحمد المسبارى ،  
ومحمد فهم امين ، واحمد نبيل الهلالى ، واحمد ناصر ، ومحمد صبرى مبدى ،  
ومحمد عيذ ، ومحمود عبد الحميد سليمان ، وعبد الله شريف ، ومحمد علوان ،  
وحلمد الازهرى ضد رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الوزراء ، ووزير العدل ،  
ورئيس محكمة النقض ، والقاضى :



**أولاً —** يرفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها .

**ثانياً —** يرفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، ويقولها شكلاً .

**ثالثاً —** وفي الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار الصادر بتاريخ ١٨ من أبريل سنة ١٩٨٣ من اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بأصدار قانون المحاماة وما يترتب على ذلك من آثار على النحو الوارد بالأسباب والزمّت الجهة الإدارية بمصروفات هذا الطلب .

**رابعاً —** بوقف الدعوى وبإحالة أوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادتين الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفترة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ بأصدار قانون المحاماة .

وطلب الطاعنون للأسباب الواردة بتقرير الطعن أن تابر دائرة فحص الطعون بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وبإحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا لتتضي بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بالنسبة الحكم المطعون فيه ، والحكم :

**أصلياً : أ —** بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى .

**ب —** بعدم قبول الدعوى في الشق الخاص بالطعن في قرار اللجنة المؤقتة للإشراف على انتخابات مجلس النقابة بتحديد موعد لإجراء انتخاب مجلس النقابة الجديد لرفعه قبل الاوان .

**واحتياطياً :** برفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه .

مع إلزام المطعون ضدهم في أي من الحالتين بالمصروفات ومقابل التعسب المحاماة من الدرجتين .

وقدبت هيئة مفوضي الدولة تقريراً بالرأى القانوني مسبباً ارتفعت فيه :

**أولاً —** الحكم برفض طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه .

**ثانياً —** قبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

وحدد لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بهذه المحكمة جلسة ١٨ من يولييه سنة ١٩٨٣ ، وبجلسة ٥ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ حكمت المحكمة بعدم قبول تدخل الاستاذ أمين مصلوت المحلبي خصماً في الطعن ، وقبول الطعن شكلاً ، وبرفض طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، والزمّت الجهة الإدارية بمصروفات هذا الطلب ، وقررت إحالة الطعن الى المحكمة الإدارية العليا ( الدائرة الثانية ) ، فحدد لنظره أمامها جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣ ، وبعد تداوله بالجلسات على النحو المبين بالحاضر ، أرجىء إصدار الحكم فيه بجلسة اليوم حيث صدر ولودعت مسودته المشتبهة على أسبابه لدى النطق به .



## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع الإيضاحات وبعد المداولة .  
من حيث أن مقاصر هذه المنازعة تتحصل على ما تبين من الأوراق في أن كلا من الاسانذة المحامين احمد الخواجه ، ومحمد المساري ، ومحمد فهم أمين ، وأحمد نبيل الهلائي ، ولحمد ناصر ، ومحمد صبري مبدى ، ومحمد عيد ، ومحمود عبد الحميد سليمان ، ومبدالله شريف ، ومحمد علوان ، وحامد الزهرى ، وذلك بوصفهم رئيس وأعضاء مجلس النقابة الشرعى للمحامين ، اقاموا الدعوى رقم ٣٩٤٩ لسنة ٣٧ ق بصحيفة اودعت قلم كتاب محكمة القضاء الادارى فى ٢٨ من مايوسنة ١٩٨٣ طالبين للحكم :

اولا — وبصفة مستعجلة ، بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت تنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، الذى يلعن المدعون بعدم دستوريته ، ويطلبون احالة طعنهم الى المحكمة الدستورية العليا .

ثانيا — وبصفة مستعجلة ، والى أن يقضى فى الطعن بعدم دستورية القانونين رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، ورقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، بفرض الحراسة القضائية على نقابة المحامين واتاقبة مجلس النقابة الشرعى حارسا على شئونها قائما بآبورها .  
وذلك مع إلزام الحكومة بمصاريف هذين الطلبين .

وفى الموضوع ، بالفاء القرار المطعون فيه ، والحكم بإلزام الحكومة بأن تدفع للطلبين بوصفهم المظنين الشرعيين لنقابة المحامين تعويضا قدره مليون جنيه تدرج فى صندوق النقابة من التصرفات التى قامت بها الحكومة واعتمدت بهما على الحرية النقابية وعلى المظنين الشرعيين للمحامين . مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل انصاف المحاماه .

وقال المدعون شرحا لدعواهم ان مجلس نقابة المحامين حل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، وصدر قرار من وزير العدل — تنفيذا له — بتشكيل مجلس نقابة مؤقت ، فقام بعض المدعين بالطعن فى هذا القرار امام محكمة القضاء الادارى ، وضموا طعنهم طعنا آخر بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، فأوقفت المحكمة الفصل فى الدعوى بشقيها ، وكلفت المدعين برفع الطعن اما المحكمة الدستورية العليا ، فاقبلوا الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية ، واتساء نظرها صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٢ بتعديل القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، وبمما لذلك اصدر وزير العدل قرارا آخر باعادة تشكيل مجلس النقابة المؤقت ، وقصد تصدت الحكومة من هذين التعديلين ان تحول بين المحكمة الدستورية العليا وبين الفصل فى دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ . ثم صدر القانون رقم ١٧ سنة ١٩٨٣ بتنظيم مهنة المحاماه متضمنا نصا يعطى لجنة من هيئات القضاء برياسة رئيس محكمة النقض الحق فى تشكيل مجلس نقابة مؤقت من عشرين عضوا ، وقد تم هذا التشكيل بالفعل ، وهذا القرار يخالف للدستور هو والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذى صدر استنادا اليه ، لان مناقشة وإقرار مشروع القانون المشار اليه — وهو يتضمن ما يزيد على مائتى مادة فى أربعة أيام ايام ، وقبل نظـر الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بيوم واحد ينبى عن لسند فى الخصومة ، كما ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لم يقصد به تنظيم مرفق عام ، وانما صدر



ببؤامث خريبة وانتخابا من مجلس نقابة المحامين ، وهو يهدف في الحقيقة الى تحصين عمل غير مشروع وهو بدوره تشريع لحالة فردية يتبادل في عدم دستوريته مع القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ من حيث افتقاره الى العموم والتجريد : ويمسك تصرف السلطة التشريعية متخلا في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ عنوانا صارخا من السلطين التشريعية والتنفيذية ، المشتركين في وضع هذا القانون واصداره ، على المحكمة الدستورية العليا كسلطة قضائية خاصة لا يجوز التدخل في شئون العدالة الدستورية التي ترمهاها ،

ونظرت الدعوى بالجلسات على الوجه المبين بالملخص . و بجلسته ١٤ يونية سنة ١٩٨٣ قدم الحاضر من المدعين صورة رسمية من الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١١ من يونية ١٩٨٣ في القضية رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية القاضي بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، وعمل الحاضر عن المدمن الطلبات في الدعوى — على ضوء هذا الحكم ، على النحو التالي :

**اولا —** وبصفة مستعجلة ، الحكم بوقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت ، والقرار الصادر عن هذا التشكيل المؤقت تنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بتحديد موعدا لانتخاب مجلس نقابة جديد .

**ثانيا —** وبصفة مستعجلة ، بوقف تنفيذ القرار السليبي بامتناع مجلس النقابة المؤقت من تكوين مجلس النقابة الشرعي من مبرسة ولايته .

**ثالثا —** وفي الموضوع ، بلغاه هذين القرارين .

وقدم المدعون مذكرة اضافوا فيها ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بعد امتدادا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ واثرا من آثاره ، اذ ينصرف قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ حتما الى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ غيبا تضمنه من انتهاء مدة عضوية مجلس النقابة المنتخب ، ولئن كان القانون يوجب نشر حكم المحكمة الدستورية العليا في الجريدة الرسمية بوصفه حكم القانون الجدي الذي حل محل التشريع المفضى بعدم دستوريته ، يقصد ان يسرى على الكافة ، فان عدم النشر لا يفتى امتناع الحكومة عن تنفيذ الحكم الذي كانت طريقا فيه ، والا كان معنى ذلك تعطيل تنفيذ الحكم بالامتناع عن نشره في الجريدة الرسمية ، واذا كان الامر قد انتهى بالحكومة الى المنازعة في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا وامتناعها عن اعلاسه تسليم النقابة ومقتلاد امورها الى مجلسها الشرعي فان ذلك يعد من جانب الحكومة تمرازا اداريا بالامتناع عن التنفيذ يمكن ان يعرض على القضاء الاداري ، بصحبته منازعة ادارية لا دستورية ، بطلب الحكم بوقف تنفيذه . وان المدعين ، بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، يعدلون سند الدعوى دون التخلي عنه كلية ، وذلك بالنابة طعنهم بعدم شرعية التشكيل الصادر بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على سند من الحكم الصادر بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ دون ان يغلق طلب وقف التنفيذ على احواله بطاعتهم على دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على الاحالة الى المحكمة الدستورية العليا لان الحكم استقط كل نص تشريعي ينال من شرعية مجلس النقابة المنتخب ، وهو ما يقتضى ان تعود الشرعية الكاملة الى مجلس النقابة المنتخب الذي سمحت سلطانه بدون وجه حق



وبتشریح جائز . وان المدمین یصرون مع ذلك على طلب احالة الطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الى المحكمة الدستورية العليا لان هذا القانون الاخير يناهض الحرية النقابية ويعرض قيودا ثقيلة على مجلس النقابة في ممارسة ولايته ، ويتعارض مع ما تقتضيه المادة ٥٦ من الدستور .

ومعيت الحكومة على الدعوى بذكره طليت فيها الحكم :  
**اصليا** — بعدم اختصاص المحكمة ولايتها بنظر الدعوى ، وبعدم قبولها في الشق الخاص بالظعن على قرار اللجنة المؤقتة للاشراف على انتخاب مجلس النقابة بتحديد موعد لاجراء انتخاب مجلس النقابة الجديد لرفعه قبل الاوان .

**واحتياطيا** — يرفض الدعوى بشقيها ، والزام المدمين بالمصروفات ومقابل اتمصاص المحاماه .

ومن الدلع بعدم الاختصاص قالت الحكومة ان الدعوى في حقيقتها وحسب التكيف القانوني السليم لطلبات المدمين فيها ، هي الطعن في احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وبالتالي فانها تخرج عن اختصاصات مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . هذا فضلا عن ان اللجنة الثلاثية التي ناط بها الشارع اختيار اعضاء اللجنة المؤقتة ، روى في جميع اعضائها ان يكونوا من بين رؤساء الهيئات القضائية ، وهي بهذه السنة لا يمكن ان تكون هيئة ادارية ، ومن ثم فان القرار الصادر عنها لا يعتبر قرارا اداريا .

وفي بيان للخنح بعدم قبول الدعوى ، قالت ان القرار الذي اصدرته اللجنة الثلاثية في ١٩ من مايو سنة ١٩٨٣ بان تجرى الانتخابات في الاسبوع الاول من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٣ لا تتوافر فيه عنصر القرار الاداري ، ولا يمكن ان يكون اجراء تهييدي استوجب المشرع اتخاذه لتشكل مجلس النقابة طبقا لاحكام القانون والنظام الداخلي للنقابة ، وهو اجراء لا ينشئ او يلغى او يعدل مركزا قانونيا سابقا ، وبالتالي يكون الطعن فيه غير مقبول قانونا . هذا فضلا عن انه طبقا لاحكام قانون المحاماه والنظام الداخلي للنقابة لا يجوز الطعن على استقلال في قرار دعوة الجمعية العمومية للاجتماع لانتخاب النقيب واطعاء مجلس النقابة ، وانما يعمعن الانتظار حتى تجرى عملية الانتخاب ثم يظعن بعد ذلك في العملية كلها .

ومن طلب رفض الدعوى ذهبت الحكومة الى ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ هو اول قانون ديمقراطي يصدر منذ قيام الثورة بتطعيم المحاماه اذ صدرت التفويضات السابقة عليه بقرارات بقوانين ، ولم يصدر هذا القانون من فرد او اسراد ، انما صدر عن مجلس الشعب ، وهو السلطة التشريعية في البلاد وبالاسلوب الذي رسمه الدستور واللجنة الداخلية لمجلس الشعب ، وهو لا يمس اى حق مقرر للحامين او للتغلبة بل على العكس من ذلك فقد اضاف الى هذه الحقوق ، كذلك لا اساس للزعم بان الحكومة اصدرت هذا القانون لتصادر حق المحكمة الدستورية العليا في مباشرة رقابتها على القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ اذ رغم صدور القانون المذكور فان المحكمة الدستورية العليا لم تتخطى عن نظرها الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣ ق دستورية .

وبجلسة ٥ من يولية سنة ١٩٨٣ اصدرت محكمة القضاء الاداري حكمها بالظعن فيه ، ويقضى :



**أولاً** — يرفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها .  
**ثانياً** — يرفض الدفع بعدم قبول الدعوى ، ويقبلها شكلاً .

**ثالثاً** — وفي الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار الصادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٣ من اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة وما يترتب على ذلك من آثار على النحو الوارد بالاسباب ، والزام الجهة الادارية بمصروفات هذا الطلب .

**رابعاً** — بوقف الدعوى وباحالة أوراقتها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المادتين الثانية والثالثة والفقرة الثانية من المادة الرابعة والفقرة الاولى من المادة الخامسة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المحاماة .

واقامت المحكمة قضاءها برفض الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى على ان الدعوى تصبب اساساً على الطعن في القرار الصادر من اللجنة الثلاثية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باختيار اعضاء اللجنة المؤقتة المخولة سلطات مجلس النعابة العامة طبقاً لنص الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون المذكور ، وكذلك القرار الصادر من هذه اللجنة بتحديد موعد لانتخابات مجلس النعابة تنفيذاً لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وان اللجنة الثلاثية المشار اليها بما اسند اليها من اختصاص في تنفيذ بعض الاحكام التي تضمنها هذا القانون انما تمارس ذلك الاختصاص بحسب سلطاتها سلطة عادية ، وان ما يصدر عنها بهذه الصفة يعد عملاً ادارياً باعتبارها مظهراً من مظاهر استعمال تلك السلطة ، ومن ثم يكون الاختصاص بنظر الدعوى ، وهي تصبب على ممارسة هذه اللجنة بصفنتها تلك ، معقوداً لجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى عملاً بالمادة ١٠/٥ والمادة ١٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن الدفع بعدم قبول الدعوى لرمعها قبل الاوان ، قالت المحكمة ان المدعين يخونون من وراء دعواهم اسباباً شرعية على تنظيمات نقابتهم بسد من الخطوات التمهيدية التي تتولاها السلطات الاستثنائية المتوسطة بادارتها كي لا تقلل تلك السلطات سادرة في اجراءاتها صوب استكمال الاجهزة الداخلية للنقابة ، وهي اجراءات تبسود في نظر المدعين نافذة من اسسها لصورها من جهة غير مختصة وبلاستناد الى قانون مشكوك في دستوريته ، وعليه فانه اذا كان ثمة اونة مطلوبة لرمع الدعوى فهذا هو وقتها وتلك هي مناسبتها حتى ينحصر بالحكم الصادر فيها امر النزاع بشأنها .

واقامت المحكمة قضاءها لوقف تنفيذ القرار الصادر من اللجنة الثلاثية بتاريخ ١٨ من ابريل سنة ١٩٨٣ على ان ركني الجنية والاستعمال بقوانين في طلب وقف تنفيذ القرار المشار اليه واستظهرت الركن الاول من ان النصوم القانونية التي يتوسدها القرار المذكور مشكوك في دستوريته ، بل والراجح في نظر المحكمة انها غير دستورية ، ذلك ان مقتضى الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١١ من يونيو سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القانون الصادر رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ باعتباره كاشفاً عن عدم دستورية هذا القانون الاخير منذ تاريخ صدوره في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٨١ ، يكون قد غاد بمجلس النعابة — الذي انتهى القانون سالف



الذكر ولايته — الى حيز الوجود القانوني ، الامر الذي يستوجب النظر الى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ في ضوء الآثار التي أحدثها الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا ، ومن أخصها اعتبار مجلس النقابة المنتخب قائما قانونا ومقرنا في وجوده مع القانون المذكور الذي جاء مكرسا الآثار غير الدستورية التي أحدثها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، والذي قضى بعدم دستوريته ، ويتبدى ذلك فيما قام عليه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من فرضية قانونية غير دستورية مؤداها أن مجلس النقابة الشرعي بالانتخاب غير قائم قانونا وأتم على هذه الفرضية نصوصا تقضى بتصويب لجنة تتولى شؤون النقابة وتحل محل مجلسها الشرعي الى أن يتم انتخاب مجلس جديد ، وهو المعنى الذي تنطق به مادته الثانية التي تقضى بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى الاشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة ، والمادة الثالثة التي قضت بأن تتولى اللجنة المذكورة الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة ، وتختار من بين أعضائها رئيسا لها تكون له الاختصاصات المقررة لتقريب المحامين ، ووكيلا وأميناً عليا للصندوق ، وتباشر اللجنة اختصاصات لجان قبول المحامين واللجان الأخرى المنصوص عليها في القانون ، والفقرة الثانية من المادة الرابعة وهي تقضى بأن لهذه اللجنة أن تصدر ما تراه من قرارات بكملة لما ورد في المادة الثانية ، وكل هذه النصوص تعتبر نتيجة أو ابتداد للآثار التي أحدثها القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، وبذلك يكون المشرع قد وقع في ذات المخالفة الدستورية التي كشفت عنها المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر بجلسته ١١ من يونيو سنة ١٩٨٣ في القضية رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية ، وتحصل هذه المخالفة ، كما قالت المحكمة الدستورية العليا ، في أن ذلك القانون ، وقد أصدره النقيب وأعضاء مجلس النقابة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من مناصبهم قبل نهاية مدة العضوية من غير طريق هيئة الناخبين المهيطة في الجمعية العمومية للنقابة يكون قد خرج من مبدأ التنظيم الديمقراطي الواجب مراعاته في التشكيلات النقابية لانشاء وإلغاء ، وهو المبدأ الذي قرره المادة ٥٦ من الدستور . وإن إعادة التنظيم الشامل للتنظيم النقابي بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ليست مبررا لتخطي المبادئ الدستورية المقررة ، فالمرشح لم يكن بصدد انشاء نقابة للمحامين لأول مرة حتى تقتضيه الحال أن يلجأ الى تلك النصوص الاستثنائية ، لكنه كان بصدد نقابة ثابتة منذ سنة ١٩١٢ ، ولأن كان للدولة حقي شأن النقابات القائمة بالتنظيم إلا أن هذا الحق لا يجوز أن يمس الحياة المقررة لهذا ديمقراطية التشكيلات النقابية . وانتهى الحكم المطعون فيه إلى أنه وقد استند القرار المطعون فيه إلى نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بالقوة المذكور وهي نصوص تبدو ومع نص الفقرة الأولى من المادة الخامسة كذلك نصوصا غير دستورية. فإن القرار يكون قد به حسب ظاهر البحث عيب مخالفة للقانون الذي اتصل به من فساد أساسه التشريعي ، ومن ثم يكون الظعن فيه قائما على أسباب جديّة يرجح معها الحكم بعدم دستورية سنده التشريعي وبالتالي بالفالفة وعن ركن الاستعجال ، فقد استظهرته المحكمة من أن استمرار اقتصاد مجلس النقابة المنتخب عن ممارسة الاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في القانون ، وخاصة الاشراف على انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة في أول انتخاب يتم طبقا لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ في موعد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به ، من شأنه ترتيب آثار يتعدى تداركها فيما لو حكم بعدم دستورية التجهيز من المشار إليها آنفا وبالتالي إلغاء القرار المطعون فيه .



أما عن طلبى وقف تنفيذ القرار الصادر من اللجنة المؤقتة فى ١٩ من مايو سنة ١٩٨٢ بإجراء الانتخابات — بصفة بدئية — فى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٢ ، ووقف تنفيذ القرار السلبى بإمتناع مجلس النقابة المؤقت من إتة تمكين مجلس النقابة الشرعى المنتخب من ممارسة ولايته ، فقد إنتهت المحكة الى أنه فضلا عن أن القرار الأول قرار غير نهائى فإنه يندرج هو والقرار الثانى ضمن الآثار المترتبة على القرار الصادر بتشكيل اللجنة المؤقتة والذى إنتهت المحكة الى الحكم بوقف تنفيذه وما يترتب على ذلك من آثار .

وعن وقف الدعوى وإحالة أوراها الى المحكة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية ما أوجسته المحكة من مسود القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون المحاه فان المحكة قد علمت ذلك لما تراءى لها من أن النصوص التى تشكل المصدر المباشر للقرار المطعون فيه ، وهى نصوص المواد الثانية ، والثالثة ، والفترة الثانية من المادة الرابعة ، والفترة الأولى من المادة الخامسة من القانون المشار اليه ، تبدو فى ظاهرها مخالفة لحكم المادة ٥٦ من الدستور للأسباب السالف بيانها والتى اكتنتها المحكة الدستورية العليا فى حكمها الصادر بجلسته ١١ من يونيو سنة ١٩٨٢ فى الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ دستورية . وأشارت المحكة الى أنها وهى تقضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مع الحكم فى ذات الوقت بوقف الدعوى وإحالة أوراها الى المحكة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المواد ساقفة الذكر ، فان هذين الحكمين غير متعارضين إذ لكل منهما مجاله وآثاره فاولهما لا يعدو أن يكون اجراء وقتيا اقتضته الضرورة وقام فى الظاهر على اسباب جدية يبرر معهما الشاء القرار المطلوب وقف تنفيذه ، أما الثانى فلا يعدو أن يكون اجراء استوجبه ظروف الدعوى ازاء ما اكتنتها من مخاطر دستورية اقتضت سلوك هذا السبيل ، وهو يتضامر مع مرحلة التحضير التى تتولاها هيئة مفوضى الدولة لتهيئة الدعوى للفصل فيها موضوعا ، وهذا الاجراء وإن كان اوليا لازما للفصل فى طلب الاشفاء الا أنه لا علاقة له بطلب وقف التنفيذ سوى فى استظهار اسباب عدم الدستورية التى تشكل ركن الجدية فى الطلب المستعمل وتشكل فى ذات الوقت اساس الحكم بوقف الدعوى لبلت فى المسألة الدستورية .

وبن حيث أن الظمن يقوم على أن المحكة لخطأت إذ قضت برفض الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى ، وذلك أن المطعون ضدهم لم يهجو اى طعن للقرار الصادر بتشكيل لجنة مؤقتة للإشراف على انتخابات النقابة أو للقرار الصادر من هذه اللجنة بتحديد موعد بدئى لإجراء هذه الانتخابات ، وإن الدعوى بحسب حقيقتها والتكييف القانونى السليم لطلبات الخصوم فيها هى تلتم فى أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ وبالتالي تخرج عن اختصاص القضاء الإدارى ، وإن ذلك يتفصح من مراجعة اسباب الطعن الواردة فى منهجية الدعوى ، وكلها موجهة أساسا الى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ثم القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ مباشرة . كما أن تشكيل اللجنة المؤقتة للإشراف على الانتخابات تم بنس مريع فى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون المحاه هو نص المادة الثانية ، فالمرجع هو الذى شكل اللجنة المؤقتة للإشراف على الانتخابات ، ومنهذ الى لجنة ثلاثية من رؤساء الهيئات القضائية بإختيار أعضاء هذه اللجنة المؤقتة ، وعملية اختيار أعضاء هذه اللجنة اجراء تنفيذى لا يرقى الى مرتبة القرار الإدارى ، وبالتالي يخرج الظمن منه عن اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى . هذا فضلا



من أن اللجنة الثلاثية مشكلة من رؤساء ثلاث هيئات قضائية فلا يمكن أن تكون لجنة إدارية لأن أعضائها جميعاً من رجال السلطة القضائية ولا تتبع أية جهة إدارية من جهات الدولة ، وأن محكمة القضاء الإداري ذهبت في حكمها المعلوم فيه إلى أن هذه اللجنة سلطة عامة ، ولم تقل أنها سلطة إدارية ، كما لم تذكر أن القرار الصادر من هذه اللجنة باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة للإشراف على انتخابات نقابة المحامين يعتبر قراراً إدارياً ، وإنما ذكرت أنه يعتبر عملاً إدارياً ودعوى الإلغاء لا توجه إلى أي عمل إداري بل إلى القرارات الإدارية دون غيرها من أعمال الإدارة الأخرى . وأن ما تضمنه الحكم المعلوم فيه في هذا الخصوص ليس رداً على دفاغ الإدارة الجوهري للصحيح الأمر الذي يعيبه هذا الحكم بالقصور في السبب ويجعله باطلاً حقيقياً بالإلغاء .

كما أن الحكم المعلوم فيه يتناقض في السبب إذ قال أن القرار المعلوم فيه وأن جاء مخففاً مع أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من حيث الشكل أو المضمون ، إلا أن النصوص القانونية التي يتوسطها القرار المذكور مشكوك في دستوريته والراجح في نظر المحكمة أنها غير دستورية ، ذلك أن مبدأ المشروعية في القرارات الإدارية يقسم بحدى مطابقة هذا القرار للقانون الذي صدر تنفيذاً له ، ولا يغير من ذلك أن يكون القانون الذي صدر القرار تنفيذاً له مشكوكاً في دستوريته لأن مثل هذا الشك لا يؤثر في سلامة القرار الإداري طالما بقي القانون الذي استند إليه القرار نافذاً .

كما يقوم الطعن على أن المحكمة أخطأت في رفضها الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة إلى القرار الصادر بتحديد موعد مجئ لاجراء الانتخابات لرغمها قبل الاوان ذلك أن تحديد موعد لاجراء الانتخابات لنقابة المحامين لا ينشئ مركزاً قانونياً جديداً أو ينفي أو يعدل مركزاً قانونياً سابقاً وبالتالي يكون الطعن فيه دعوى الإلغاء أو طلب وقف التنفيذ غير مقبول . هذا فضلاً عن أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والنظام الداخلي للنقابة لم يجز الطعن على استقلال في القرار الصادر بدعوة الجمعية العمومية للاجتماع لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة ، ولا يجيز الطعن على استغلال في كل مرحلة من مراحل عملية الانتخاب ، وإنما يتم الطعن في صحة الانتخاب بعد تمام اجراء الانتخابات الأمر الذي يكون معه الطعن في قرار تحديد موعد لاجراء الانتخابات على استقلال وقبل صدور قرار الجمعية العمومية لنقابة المحامين في هذا الشأن غير مقبول لرغمه قبل الاوان .

ومن وقف تنفيذ القرار المعلوم فيه قام الطعن على أن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ يظل نافذاً من تاريخ العمل به في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٨١ إلى أن يلغى أو يعدل ويتسا للقواعد والإجراءات المقررة في الدستور ، حتى ولو كان مخالفاً لأحكام الدستور ، وأن الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلطة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية هذا القانون لا ينصرف اثره إلى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لتعارض ذلك مع نص المادة ١٦١ من الدستور وأن هذا هو ما نصت عليه صراحة المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادرة به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ التي قضت بأنه لا يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي



انشر الحكم « وأنه يتثنى من ذلك النصوص الجنائية دون غيرها اذ يترتب على الحكم بعدم دستوريته زوال أثرها من تاريخ العمل بها وعلى ذلك تعتبر الاحكام الصادرة بالادانة استنادا اليها كأن لم تكن . وأنه لما كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ليس قانونا جنائيا فانه يظل نافذا وسارى المفعول الى اليوم التالي لنشر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته ، وعلى ذلك فانه عند صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ كان القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لازال سارى المفعول ولا يترتب على المشروع اذ نص في مواد اصداره على تشكيل لجنة للاشراف على انتخاب النقيب ومجلس النقابة كما ان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لم يكرس الاثار غير الدستورية للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ - كما ذهبت الى تلك المحكمة في قضائها - واتى الغى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ قبل ان تصدر المحكمة الدستورية حكمها بعدم دستوريته ، وان اللجنة المؤقتة التي شكلها المشرع تنص المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ للاشراف على انتخاب النقيب واعضاء ومجلس النقابة العامة في اول انتخاب يتم طبقا لاحكامه لم يمس مجلس النقابة المنتخب ، فقد شكلت هذه اللجنة المؤقتة في وقت لم يكن لمجلس النقابة المنتخب وجود قانوني معترف به بعد ان حل هذا المجلس بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ، وكان المجلس القائم في تاريخ مناقشة القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ واصداره هو المجلس المؤقت المشكل طبقا لنص القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ ، وان المشروع اراد من اصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ عودة الحياة الطبيعية الى نقابة المحامين بالطريق الديمقراطي المقرر لتشكيل النقابات موقعا ونقابة لمحامين على وجه الخصوص . وان المشرع لم يمنع اللجنة المؤقتة اختصاصات واسعة كما ذكر الحكم المطعون فيه ، فلم يمنحها من اختصاصات مجلس النقابة الا القدر اللازم لمباشرة مهمتها في الاشراف على الانتخابات وتسبب الامور العاجلة الخاصة بلجان قبول المحامين واللجان الاخرى المماثلة بالنقابة ، ولم يمس النظام الداخلي لنقابة بل ابقى عليه وترك وضع النظام الداخلي الجديد لمجلس النقابة العامة المنتخب طبقا لاحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، وعلى ذلك فان ما اثاره الحكم المطعون فيه من شكوك حول دستورية نصوص القانون سالف الذكر ليس الا من قبيل الظن .

وقام الطعن فيما قضت به المحكمة من وقف الدعوى واحالة الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية المواد التي يبتئها من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ على انه ملادام ان المطعون ضدهم قد دفعوا امام محكمة القضاء الاداري بعدم دستورية القانون سالف الذكر وطلبوا احالة طعنهم الى المحكمة الدستورية العليا ، فقد كان على المحكمة ان تقضي بوقف الدعوى وتكفل المدعين برفع دعوى عدم الدستورية امام المحكمة الدستورية العليا خلال اجل تحدده لا يجاوز ثلاثة اشهر ، واذا لم تفعل وقضت بوقف الدعوى ولحالت اوراقها الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية ما اوردته من مواد القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فانهما تكون قد خالفت القانون واخطأت في تطبيق كما خالفت قضائها السابق في الدمويين رقم ٢٣٥٠ لسنة ٣٥ ق ورقسم ٢٢٧٩ لسنة ٣٥ ق المرغوعتين من المطعون ضدهم بالطعن بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ مما يكون معه الحكم المطعون حقيقا بالالفاء .

ويبنى الطاعنون على الحكم المطعون فيه قضاه بوقف تنفيذ القرار الصادر:



بتسار يخ ١٨ من أبريل سنة ١٩٨٣ من اللجنة الثلاثية وما يترتب على ذلك من آثار ، أن المحكمة ملزمة وفق الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا ، وقد رأت جدية الدفع بعدم الدستورية ، أن تؤجل نظر الدعوى وتحدد للطعون ضدهم ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، وأن فصلها في الطلب المستعجل يكون لذلك قد جاء مخالفًا للقانون .

ومن حيث أن القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الصادر بقانون المحاماة في ٣١ من مارس سنة ١٩٨٣ ( والمنشور في ذات التاريخ ) ينص في مادته الثانية على أن « تشكل لجنة مؤقتة من أحد عشر محاميا من المحامين القبولين أمام محكمة النقض المشهود لهم بالحيطة والاستقلال ممن مضت على اشتغالهم بالمحاماة عشرون سنة على الأقل على الأقل على الا يحق لاي منهم الترشيح في أول انتخابات نقابية تجرى بعد العمل بالحكم القانون المرافق ، وتتولى هذه اللجنة الاشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة في أول انتخاب يتم طبقا لاحكام القانون المرافق .

واللجنة أن تشكل لجانا فرعية من المحامين غير المرشحين لمعاونتها في الاشراف على الانتخابات المذكورة في مختار لجان الانتخاب .

وتتولى اختيار أعضاء اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى لجنة ثلاثية برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية رئيس مجلس الدولة ورئيس محكمة استئناف

القاهرة » .

وينص في مادته الثالثة على أن « تتولى اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في القانون المرافق ، وتختار من بين أعضائها رئيسا لها تكون له الاختصاصات المقررة لتقريب المحامين المنصوص عليها في القانون المذكور ، ووكيلا ، ولأمينا للمنشوق ، وينبأ للجنة اختصاصات لجان قبول المحامين واللجان الأخرى المنصوص وواضح من هذه النصوص أن تشكيل اللجنة المؤقتة التي تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين إنما يتم بالقرار الذي تصدره اللجنة الثلاثية التي وكل إليها القانون اختيار أعضائها الأحد عشر من بين من تتواصر فيهم

عليها في القانون المشار اليه » .

الشروط التي بينها من المحامين ، وهم كثرة ، ولم يتم المشرع بتشكيل اللجنة المذكورة في القانون ذاته ، كما يذهب إلى ذلك الطعن ، إلا بما كان ثمة حاجة إلى أن يعهد القانون باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة إلى اللجنة الثلاثية ، وبدون قرار اللجنة الأخيرة باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة لا تشكل اللجنة المؤقتة ولا تقدم لها قائمة أو يكون لها وجود .

وما من ريب في أن قرار اللجنة الثلاثية باختيار أعضاء اللجنة المؤقتة التي



تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين ، وتشرف على أول انتخابات تجري طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة ، هو قرار اداري مستقل الاركان والعناصر ، فهو تعبير من اللجنة الثلاثية ، ببالها من سلطة بمقتضى القانون ، وهي في ممارستها هذه السلطة لجنة ادارية ولو كانت مشكلة من ثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية ، ما دام ان العمل الذي تمارسه ، وهو تشكيل لجنة مؤقتة لتتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة للمحامين ، وتشرف على انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة ، هو عمل اداري لا ريب فيه ، ومن شأن قرارها بتشكيل اللجنة المذكورة انشاء مركز قانوني لمن اختارهم أعضاء اللجنة المؤقتة يخولهم مزاولة اختصاصات مجلس النقابة العامة ، كما من شأنه إلغاء مركز قانوني قائم وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على ما أوضحه الحكم المطعون فيه ، هو قيام مجلس النقابة المنتخب ، قانوناً ، والذي يتأثر بقرار انشاء اللجنة المؤقتة ، وهو قرار يعنى ضمناً إلغاء مجلس النقابة المذكور ، ومن ثم يحق لمجلس النقابة المنتخب الطعن فيه بطلب وقف تنفيذه وإلغائه لما يتضمنه من مساس بمركزه القانوني ، ومن ثم يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري ينظره .

وليس صحيحاً ما ذهب اليه الطعن من ان المطعون ضدهم لم يوجهوا أي طعن للقرار الصادر بتشكيل لجنة مؤقتة ، وان دعوامهم بحسب حقيقتها والتكييف القانوني السليم لطلباتهم فيها يخص طعن في أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وبالتالي تخرج عن اختصاص القضاء الإداري ، ذلك ان الحقيقة التي لا شك فيها ان المدعين طلبوا في صحيفة دعوامهم منذ البداية ، وحتى بعد تعديل طلباتهم بجلسة ٦٤ من يونيه سنة ١٩٨٣ أمام محكمة القضاء الإداري ، وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت تنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وهو امر اثبته حتى صحيفة الطعن في سردها للوقائع عندما بنيت طلبات المطعون ضدهم في دعوامهم ، وما الإشارة من المدعين الى عدم دستورية القانونين رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ورقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ في صحيفة الدعوى الا بياناً لسندهم في طلب وقف تنفيذ القرار المذكور وإلغائه ، وتبليلاً على عدم مشروعيته . واذ كان الحكم المطعون فيه قد حدد يحق طلبات المدعين في الشق المستعمل من دعوامهم بطلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل مجلس نقابة مؤقت لتنابة المحامين ، والقرار الصادر عن هذا التشكيل المؤقت بتحديد موعد لانتخابات مجلس النقابة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . وكذلك وقف تنفيذ القرار السليبي بالمتاع مجلس النقابة المؤقت عن تمكين مجلس النقابة المنتخب من ممارسة ولايته ، فانه يكون قد اصاب التكييف القانوني الصحيح لطلبات المدعين ، واذ قضى لذلك برفض الدفع بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري بنظر الدعوى ، فقد جاء قضاءه بمسبباً موافقاً للقانون ، مبرراً مما يصحه الطعن به من تصور في التضييق ، ذلك ان مسبة ليس على المحكمة ان تتعقب بالرد والتنفيذ كل ما يشهه الخصوم ، ولو كان ظاهر البطالان ، او من قبيل الحاجة ويجرد الجدل ، وكل ما سلكه الطعن من أحكام يضرب بها الامثال على ان الدعوى تنصب على الطعن في القانون وليس في شرار تشكيل مجلس نقابة مؤقت ، لا تماثل بين وقائع ووقائع هذه الدعوى ولا تشابه ، وما من ريب ان الحكم يختلف ما اختلفت الوقائع ، كما ان الحكم في



وعرضه الدفع بعدم قبول الدعوى قد قام على اسباب صحيحة متسقة مع ما انتهى اليه ، وما كان للطعن ان يعاود الحاجة بهذا الدفع بعد اذ اعتبر الحكم المطعون فيه قرار اللجنة المؤقتة الصادر في ١٩ من مايو سنة ١٩٨٣ باجراء الانتخابات بصورة مبدئية في الاسبوع الاول من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٣ اثرًا من الآثار المترتبة على قرار تشكيل اللجنة المؤقتة ، الذي انتهت المحكمة الى الحكم بوقف تنفيذه وما يترتب على ذلك من آثار ، ولم تعتبره قرارًا مستقلًا قائمًا بذاته ، بل اثرًا لقرار تشكيل اللجنة المؤقتة يهرى عليه ما يبرى على ما يترتب على هذا القرار الاخر من آثار . الامر الذي يكون معه كل ما اثاره الطعن في شسبان هذا الدفع لا محل له .

ومن حيث ان المادة ٤٩ من قانون مجلس الدولة الصادر بة القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص في فقرتها الاولى على انه « لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفاؤه ، على انه يجوز للمحكمة ان تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورائت المحكمة ان نتائج التنفيذ قد يتعذر تداركها .

لوقف تنفيذ القرار المطلوب الفاؤه ، وفق ما يقضى بة هذا النص ، وما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، رهن توافر ركنين ، اولهما ركن الجدية ، ويتمثل في قيام الطعن في القرار - بحسب الظاهر - على اسباب جدية تحل على ترجيح الحكم بالفائه عند نظر الموضوع ، وثانيهما ركن الاستعجال ، بان يكون من شأن استمرار القرار وتنفيذه ترتيب نتائج قد يتعذر تداركها فيما لو قضى بالفائة . ويكفي لتوافر ركن الجدية ان تستظهر المحكمة وجهاً او اكثر من اوجهه عدم مشروعية القرار ، واذا استظهر الحكم المطعون فيه عدم مشروعية قرار تشكيل مجلس نقابية مؤقت للمحامين من استناده الى قاعدة تبدو ، بحسب الظاهر ، غير دستورية ، هي احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ التي صدر القرار المذكور استنادا اليها باعتبار تلك الاحكام تريداً لاحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ الذي قضت المحكمة الدستورية العليا بنقضه ١١ من يونيو سنة ١٩٨٢ في الدعوى رقم ٤٧ لسنة ٣ ق دستورية ، بعدم دستورية اخلالته المادة ٥٦ من الدستور التي تنص بان « انشاء النقابات والاتحادات على اساس ديوقراطي حق يكمله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية » . وهذا الحق يقتضى ان يكون لامضاء النقابية - على ما قررته المحكمة الدستورية العليا في حكمها المشار اليه - الحق في ان يختاروا بانفسهم ، وفي حرية ، قياداتهم النقابية التي تعبر عن ارادتهم وقوبهم منهم ، الامر الذي يستتبع عدم جواز اصدار هذا الحق او تعطيله . فالمادة ٥٦ من الدستور بهذا المفهوم قد وضعت قيداً يضمن على الفرع التزامه ، مؤداة الا يتعارض ما يسنه من تشريعات في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديموقراطي السالف بيانه .

ولا تنسك ان حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ببعض الاحكام الخاصة بنقابة المحامين ، كاشف لعدم دستورية القانون المشار اليه منذ صدوره في ٢٢ يوليه سنة ١٩٨١ - كما ذهب الى ذلك بحق الحكم المطعون فيه - وليس صحيحاً ما ذهب اليه الطعن من ان القانون رقم ١٢٥



لسنة ١٩٨١ حتى ولو كان مخالفا لاحكام الدستور يظل نافذا من تاريخ العمل به في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٨١ الى ان يلغى أو يعدل وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في الدستور ، وأن الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذا القانون بجلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٣ لا ينصرف اثره الى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لتعارض ذلك مع نص المادة ١٩١ من الدستور ، ليس ذلك صحيحا في المفهوم السليم ، فالسادة ١٩١ من الدستور تنص على ان « كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز الغاؤه أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور » ، فهذه السادة انما تعالج القوانين واللوائح التي كانت قائمة قبل صدور الدستور سنة ١٩٧١ ، وليس القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ كذلك ، كما ان المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تنص على ان « لاحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة » .

وتنشر الاحكام والقرارات المشار اليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وينشر مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الاكثر من تاريخ صدورها . ويتربط على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم .

نفاذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الاحكام التي صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كن لم تكن ويقوم رئيس هيئة الموضفين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه » .

فما تقضى به هذه المادة من عدم جواز تطبيق النص الذي يحكم بعدم دستوريته من اليوم التالي لنشر الحكم ، لا يعني كما ذهب الى ذلك الطعن ، ان القانون الذي يقضى بعدم دستوريته يظل ساريا ونافذا للمفعول كقاعدة عامة الى اليوم التالي لنشر الحكم الصادر بعدم دستوريته ، وانما يعنى ونجوب عدم تطبيق القانون المقتضى بعدم دستوريته من اليوم التالي لنشر الحكم بعدم الدستورية ، لتوافر العلم بعدم دستوريته بهذا النشر ، ولا يستفاد من ذلك سريان القانون ونفاذه رغم الحكم بعدم دستوريته حتى تاريخ نشر الحكم ، ذلك ان حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القانون لا ينفى واقعا جديدا ، وانما يقرر واقعا موجودا ، فالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ لم يكن دستوريا منذ صدوره في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٨١ وليس من اليوم التالي لنشر الحكم بعدم دستوريته ، والا كان القانون دستوريا في فترة زمنية وغير دستوري في فترة اخرى ، مع بقاءه كما هو تحت ظل دستور واحد ، وهو ما لا يستقيم في الفهم القانوني ولا في المفهوم المنطقي . وآية ان القانون المقتضى بعدم دستوريته يعتبر كذلك من تاريخ صدوره ، هو ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار اليه من اعتبار الاحكام التي صدرت بالادانة استنادا الى نص جنائي تقضى بعدم دستوريته كان لم تكن ، فهذا النص يرجع اثر الحكم بعدم الدستورية الى تاريخ صدور النص المقتضى بعدم دستوريته ، وليس ذلك استثناء تاصرا على النصوص الجنائية كما يذهب الطعن ، وانما هو تقرير لمبدأ ان الاحكام كاشفة



لا منشئة ، وما نص على أحكام الادائسة استنادا الى نص جنائى قضى بعدم دستوريته الا لينص على اعتبار تلك الأحكام كان لم تكن لما للأحكام الجنائية من خطورة ومساس بالحريات الشخصية .

ومن حيث أنه على هذى ما تقدم ، ووفق ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه بحق ، فان يقتضى الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ ولازمة مودة مجلس نقابة المحامين المنتخب ، الذى كان قد أنهيت ولايته بقتضى المادة الاولى من القانون المذكور ، الى الوجود وممارسة هذه الولاية ، واذا كان هذا الوجود القانونى لمجلس النقابة المنتخب قائما وقت صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والذى قضى بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة ، فان هذا القانون الاخير يكون قد عاد بالامر الى ما كان عليه فى ظل القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ المضى بعدم دستوريته من حيث انكار الوجود القانونى لمجلس النقابة المنتخب ، واقتضاء النقيب وأعضاء مجلس النقابة المنتخبين وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من مناصبهم قبل نهاية مدة العضوية عن غير طريق هيئة الناخبين المتصلة فى الجمعية العمومية للنقابة ، ويكون قد خرج بذلك من مبدأ التنظيم الديموقراطى الواجب مراعاته فى التشكيلات النقابية انشءه والفاء ، وبقي ذات المخالفة الدستورية التى كشفت عنها المحكمة الدستورية العليا بحكمها الصادر بجلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٨٣ بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ مخالف للكر . واذا استظهر الحكم المطعون فيه أن ما استند اليه القرار المطعون فيه من نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تبطل بحسب الظاهر غير دستورية ، وأن القرار المطعون فيه يسدو لذلك غير مشروع ، بما يتوافر معه ركن الجدية فى طلب وقف تنفيذه ، فانه يكون قد أصاب جميع حكم القانون .

ولا حجية فيما ذهب اليه الطعن من أن الحكم المطعون فيه قد تناقض فى أسبابه حين قال ان القرار المطعون فيه قد صدر مطابقا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من حيث الشكل أو المضمون الا أن النصوص القانونية التى توسدها القرار المذكور بمسكوك فى دستوريته ، والراجع فى نظر المحكمة انها غير دستورية ، لأن مبدأ المشروعية فى القرارات الادارية يقاس بمدى مطابقتها للقانون الذى صدرت تنفيذا له حتى ولو كان مشكوكا فى دستوريته بما بقى هذا القانون نافذا ، ذلك أنه لى يكون القرار الادارى مشروعا يتعين أن يكون القانون الذى يصدر هذا القرار استنادا اليه مشروعا هو الاخر ، فالمشروعية لا تتجزأ ، وكما أن القرار الادارى الصادر استنادا الى لائحة مخالفة للقانون يكون قرارا غير مشروع ، فان القرار الذى يصدر استنادا الى قانون غير دستورى يكون غير مشروع هو الاخر ، ومن باب أولى ، إذ الدستور هو أول ما ينبغى احترامه فى مدارج النظام القانونى . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه قد جاء فى هذا الصدد جزء من التناقض فى الأسباب كما يرى من القصور فى التصويب .

ومن حيث أنه عن توافر ركن الاستعجال فى طلب وقف تنفيذ القرار الصادر بتشكيل لجنة مؤقتة تتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة ، فقد ذهب الحكم المطعون فيه الى أن استمرار انقضاء مجلس النقابة المنتخب عن ممارسة



الاختصاصات والصلاحيات المنصوص عليها في القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وخاصة الاشراف على انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة في اول انتخاب يتم طبقا لاحكامه على ان يتم ذلك في موعد لا يجاوز سنة اشتهر من تاريخ العمل به ، واستمرار الوضع الراهن ، من شأنه ترتيب آثار يتعذر تداركها فيها لسو حكم بعدم دستورية تلك النصوص ، وبالتالي بإلغاء القرار المطعون فيه .

وهذا الذي انتهى اليه الحكم المطعون فيه صحيح وتام على سببه المبرر له ، فاللجنة المؤقتة الصادرة بتشكيلها القرار المطعون فيه تتولى ، وفق ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة المنصوص عليها في القانون المشار اليه كلمة ، واختار ما بين أعضائها رئيسا لها تكون له اختصاصات نقيب المحامين ، وتباشر اختصاصات لجان قبول المحامين وغيرها من اللجان المنصوص عليها في القانون ، هذا فضلا عن الاشراف على انتخابات النقيب ومجلس النقابة العامة في اول انتخابات تجرى وفق احكامه ، فاختصاص اللجنة المذكورة شامل لكل اختصاصات مجلس النقابة العامة واختصاصات النقيب ولجان قيد المحامين وغيرها من اللجان الاخرى ، وهي اختصاصات جد خطيرة ، تباشرها لجنة مؤقتة ، وليدة نصوص ظاهرها انها غير دستورية ، ويحرم من ممارستها مجلس النقابة العامة المنتخب ، ونتائج مباشرة اللجنة لهذه الاختصاصات يتعذر تداركها اذا ما قضى بعدم دستورية النصوص التي استندت اليها ، ومن ثم بإلغاء القرار المطعون فيه ، والصادر بتشكيل هذه اللجنة .

وتعين لجنة مؤقتة تحل محل مجلس النقابة لمزاولة اختصاصاته ، ليس ، في اى حال من الاحوال ، اعادة للحياة الى نقابة المحامين بالطريق الديمقراطي كما يذهب الى ذلك الطعن ، بل هو افعال في اقصاء مجلس النقابة ، المنتخب بطريقة ديموقراطية من قبل الجمعية العمومية للمحامين ، عن تولى ومزاولة اختصاصاته ، وبطريقة ، تبدو بحسب الظاهر ، بخافية لما تقضى به المادة ٥٦ من الدستور ، الامر الذي يكون من الحكم المطعون فيه ، اذ قضى بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه لما استظهره من جدية اسباب الطلب وتمسذر تدارك نتائج تنفيذ القرار المذكور ، اذا ما قضى بالنقض ، قد قام على اسباب صحيحة ، وجاء عليها مطالبات للقانون .

ومن حيث ان المادة ٢٩ من قانون المحكة الدستورية العليا الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ نص على ان « تتولى المحكة الرقابة القضائية على دستورية القوانين والوائح على الوجه الآتي » :

( ١ ) اذا تراءى لاحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي اثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون او لائحة لازم للفصل في النزاع اووقت الدموى واحالت الاوراق بفسير رسوم الى المحكة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

(ب) اذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم او الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون او لائحة ورات المحكة او الهيئة ان الدفع جدي ، اجلت نظر الدعوى وحيدت لن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة اشهر لرفع الدعوى بذلك امام المحكة الدستورية العليا ، فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .



وبغداد هذه النصوص أن المحكمة إذا تراءى لها إنشاء نظر الدعوى أن نصا في قانون أو لائحة لازما للفصل فيها ، غير دستوري ، أن توقف الدعوى وتحيل أوراقتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية ، ولا يحد من حق المحكمة في هذا الشأن أن يكون أحد الخصوم في الدعوى قد دفع بعدم الدستورية ، إذ لا يتعين عليها في هذه الحالة تأجيل نظر الدعوى وتحديد ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر لأن إبدى هذا الدفع أرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، ما دام أن المحكمة قد تراءى لها هي ذاتها ، عدم دستورية النص اللازم للفصل في الدعوى المنظورة أمامها ، ومن ثم فلا تثريب على محكمة القضاء الإداري فيها قضت به ، من وقف الدعوى وإحالة أوراقتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستورية ما بينته من نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ باعتبارها المصدر الذي استند إليه القرار المطعون فيه ، ولا يعد ذلك منها مخالفة لحكم الفقرة ( ب ) من المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المشار إليه .

ولا حجية فيما ذهب إليه الطعن كذلك من أنه كان يتعين على المحكمة ونفى حكم المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر ، وقد رأت جنية الدفع بعدم الدستورية ، إلا تفصل في طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه ، وتلتزم بالإحالة إلى المحكمة الدستورية العليا ، لا حجية في ذلك ، لأن الفصل في دستورية النصوص التي حددتها المحكمة ، وإن كان لازما للفصل في طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، وهو موضوع الدعوى ، فإنه ليس لازما للفصل في الطلب المستعجل ، وهو طلب وقف تنفيذ ذلك القرار ، إذ يكفي لوقف التنفيذ أن يتوافر ركنها الجدية والاستعجال في الطلب ، وبكفي لتوافر ركن الجدية أن تكون النصوص القانونية التي استند إليها القرار المطعون فيه ، بحسب الظاهر ودون تغلغل في الموضوع ، مشكوكا في دستورتها ، أو يرجح في نظر المحكمة أنها غير دستورية ، مما يرجح معه الحكم بعدم دستورتها ، ومن ثم بإلغاء القرار المطعون فيه عند نظر الموضوع .

ولا تعارض بين ما قضى به الحكم المطعون فيه من وقف تنفيذ القرار ، وما قضى به من وقف الدعوى وإحالة أوراقتها إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية ما بينته من نصوص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، إذ لكل من العضائين مجاله الذي لا يخلط فيه بالآخر ، فالأول خاص بالطلب المستعجل ، وهو يقوم على ركني الجدية والاستعجال ، وبني توافرا قضى بوقف تنفيذ القرار ، أما الثاني فمخلص بالفصل في موضوع الدعوى ، وهو طلب إلغاء القرار المطعون فيه ، وذلك يتوقف على الفصل في المسألة الدستورية .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه ، قد جاء في كل ما قضى به سليما موافقا للقانون ، ويكون الطعن فيه بطلب الغائه غير قائم على سند صحيح أو أساس توبى مما يتعين معه الحكم برفضه وبالزام الجهة الإدارية بالمصروفات .

#### فهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الطعن ، وألزمت الجهة الإدارية بالمصروفات ،،







رقم التذاع ٢٦١٠ سنة ١٩٨٢

دار الطباعة الحديثة

٦ كتيبة الارمن - اول ش الجيش

تليفون : ٦٠٨٢١٨



# المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِنِ شَهْرِ رَجَبِ

نَهْدُهُ فَيَا نَفَاةَ الْحَمَامِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ  
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ  
«صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمُ»      ان الله كان بكم رحيماً

عبد خالص عن

مؤتمر بناء مصر الاقتصادي

١٧ - ١٩ نوفمبر ١٩٨٣

١٩٨٣

نوفمبر وديسمبر

السنة الثالثة والستون

٧

المعدان

التاسع والمانثر







# المحاضرة

مَجْلَدُ قَضَائِنَا شَهْرِيَّةٍ

نفسه فائزاً المحاميين

بسم الله الرحمن الرحيم

يا ايها الذين آمنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل  
الا ان تكون تصارة عن تراص منكم ولا تقتلوا انفسكم  
ان الله كان بكم رحيماً «صدق الله العظيم»

عدد خلص عن

مؤتمر بناء مصر الاقتصادية

١٧ - ١٩ نوفمبر ١٩٨٢

١٩٨٢

نوفمبر وديسمبر

السنة الثالثة والستون

المعدان

التاسع والعاشر







## فهرس

صفحه

- ٢ مقدمة للاستاذ محمد فهم أمين سكرتير عام نقابة
- ٩ مقدمة للاستاذ احمد الخواجة نقيب المحامين
- ١١ الديون الاجنبية وازمة مصر الاقتصادية  
للدكتور جلال امين استاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية
- مستقبل القطاع العام
- ١٩ ( كلمة في المؤتمر ) للدكتور فؤاد مرسى وزير التكوين الاسبق
- مستقبل القطاع العام
- ٢٩ ( دراسة للمؤتمر ) للدكتور فؤاد مرسى وزير التكوين الاسبق
- البنوك الاجنبية
- ٤٢ للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الاسبق
- الاستثمارات الاجنبية
- ٥٢ للدكتور جودة عبد الخالق الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
بجامعة القاهرة
- مشارشة بنائنا الاقتصادى وخطورته على الامن القومى
- ٦٠ ( كلمة في المؤتمر ) للاستاذ عادل حسين عضو نقابة الصحفيين
- مشارشة بنائنا الاقتصادى وخطورته على الامن القومى
- ٧٣ ( دراسة للمؤتمر ) للاستاذ عادل حسين عضو نقابة الصحفيين
- السياسة التعليمية
- ٧٧ للدكتور حلمى مراد وزير التربية والتعليم الاسبق
- السكن كالماء والهواء حق كل مواطن
- ٨٦ للدكتور ميلاد حنا الاستاذ بكلية الهندسة
- الصحة والملاج
- ٩٠ للدكتور سمير فياض مدير المؤسسة العلاجية



## الموارد العامة للدولة

- ٣٩ للاستاذ احمد نافع رئيس مصلحة الضرائب سابقا والمحامي حاليا

## نظرة جديدة على مستقبل الزراعة والمسألة الزراعية في مصر

- ١١٤ للدكتور محمود عبد الفضيل استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

## مستقبل الزراعة في مصر

- ١٢٦ للدكتور هلال الخطاطب استاذ قسم المحاصيل كلية الزراعة جامعة القاهرة

## مستقبل الزراعة في مصر

- ١٣٣ للدكتور زين العابدين ناصر

## مستقبل الزراعة في مصر

- ١٤٠ للاستاذ مريان نصيف المحامي

## المهالة والهجرة المصرية للخارج

- ١٤٦ للدكتور محمد عسلوب المحامي

## المهالة والهجرة المصرية الى الخارج

- ١٦٠ للدكتور ابراهيم سعد الدين رئيس الجهاز المركزى للحاسبات الاسبقى

## نظرة تحليلية لتيارات الهجرة والمهالة المصرية في الخارج

- ١٦٧ للدكتور حسن ملام المحامي

## الهجرة وتنظيم المهالة المصرية للخارج

- ١٧٣ للاستاذ مورييس صادق المحامي

## الانكسر الاساسية والتقنيات



بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الزملاء الاعزاء ...

ان المحامين الذين ضربوا اروع الامثلة في التضال من اجل حرية مصر وشعبها .

ان المحامين الذين قادوا اقصى قتال ضد الاستعمار والصهيونية .

ان المحامين الذين خاضوا الشجع الممارك ضد حكم الفرد الفاشم وجبروت النظام في مواجهة ترسانة من القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات .

ان المحامين الذين دافعوا عن استقلال نقاباتهم واقتدوها بحياتهم وحريرتهم .

كان عليهم بعد عسودة المجلس الشرعى تأكيد دور النقابة القومى في النفاع عن شعب مصر العظيم وحريرته وعروبته واستقلاله .

كان عليهم ان يناقشوا قضاياهم ويقدموا حلولاً لمشكله .

واذا كانت قضايا الحرية هى اهم القضايا لشعب مصر ولم تبخل النقابة عن التصدى لها في ندواتها ومناسباتها الا ان الازمة الاقتصادية في مصر وهشاشة البناء الاقتصادى الحالى يعرضان شعب مصر للبتاعب والخطر اذ ان «من لا يملك غذاءه لا يملك حريرته» .

لهذا عقدت نقابة المحامين مؤتمرا اقتصاديا من ١٧ - ١٩ نوفمبر ١٩٨٢ بعنوان «بناء مصر» تناولت في ندواته معظم قضايا الوطن الاقتصادية ودعت اليه نخبة من كبار الوطنيين المخلصين المتخصصين وفي ضوء الاوراق المقدمة للمؤتمر والمداولات التى تبث فيه امكن تقديم الحلول التاللية على ضوء الافكار الاساسية وتوصيفات المؤتمر وهى :

اولا : العمل على التخلص من عبء الديون الخارجية باعتبار تلك القضية الوطنية الاولى في مصر لا تقل اهمية عن قضية تحقيق الاستقلال العسكرى للبلاد في مطلع هذا القرن .

ثانيا : اعادة النظر في مجمل التشريعات الاقتصادية التى صدرت خلال النصف الثانى من السبعينات اسد ما تحويه من فترات تشريعية ادت الى العديد من التناقضات والاضطراب في الحياة الاقتصادية المصرية .

ثالثا : اعادة النظر في قانون استثمار المال العربى والاجنبى ضمن هطوبع الاستثمارات لاوليات التنمية الاقتصادية وتحقيق اكبر قدر من النفع العام وتقوية قبضة البنك المركزى على الجهاز المصرى ولا سيما البنوك الانفصاحية



الجيدة وتحقيق السيطرة الكاملة على السوق النقدية المحلية التى تعاني من حالة الفوضى العارمة .

رابعا : دعم وتطوير القطاع العام ومعالجة الخلل في الهيكل التمويلي لوحدات القطاع العام عن طريق تحويل القروض التى منحها اياها البنوك العامة الى مساهمات لها في رؤوس اموال الوحدات العامة وانهاء التجديد الحالي للاسعار منتجات القطاع العام وفوضى الاسعار في القطاع الخاص والتميز السائد حاليا ضد القطاع العام .

خامسا : تجنيد كل الطاقات الوطنية وتعبئة كافة الموارد الممكنة لحل مشكلة الاسكان لا سيما الاسكان الشعبي في الريف والمدينة مع مراعاة تحقيق علاقات متوازنة بين دخل الاسرة وإيجار المسكن والمائد من الاستثمار في قطاع الاسكان .

سادسا : ان يظل التعليم كخدمة عامة كالماء والهواء يتاح للجميع مع النهوض بالمهنية التعليمية بحيث يكون التركيز على الكيف وليس الكم .

سابعاً : توسيع دائرة بطاقة الطب الوقائي ومد مظلة التأمين الصحى والعلاج الاقتصادى ليشمل المواطنين جميعاً .

ثامناً : تعبئة الموارد الضريبية على اساس من العدالة الاجتماعية بما يسمح بتطوير وعاء الإيرادات اللازمة لتمويل الاعباء المتزايدة للاتفاق العام والقضاء على النهب الضريبى بكافة اشكاله وقرشيد الإعفاءات الضريبية والجبركية بما يحفظ صالح الخزائنة العامة ويخفف من ازمة عجز موازنة الدولة .

تاسعا : اعادة صياغة الهيكل المحصولي على ضوء احتياجاتنا الحقيقية ومصالحتنا الوطنية ومجازاة الفلاح بشكل حقيقى وجاد عن عملية الانتاج الزراعى من خلال اسعار متوازنة مع تكاليف الانتاج ونفقات المعيشة ورفع يد القطاع الخاص والطفيلي عن الاتجار بمستلزمات الانتاج الزراعى الرئيسية وعودتها الى الحركة التعاونية واعادة فتح ملف التوسع الافقى على ضوء دراسات جدوى حقيقية واعادة التفكير في قضية التجميع الزراعى حماية للتربة والارض والفلاح وقيام حركة تعاونية زراعية حقيقية تتمتع بالاستقلالية والديمقراطية مما يمكنها من اداء دورها بالنسبة للزراعة والفلاح والمجتمع المصرى كله .

عاشرا : تنظيم هجرة المصريين الى الخارج حتى تصبح عملية الهجرة قوة دافعة وليست عبئا على عملية التنمية وتعميق روح الانتماء لدى المصريين العاملين بالخارج وربطهم بعملية التنمية في الوطن من خلال خلق قنوات ادخارية ولوعية استثمارية تستوعب تحويلات المصريين في الخارج وتصبها في اتجاه التنمية .



أيها الزملاء الأعزاء :

نأمل ان يكون هذا المؤتمر العظيم قد حقق أهدافه ورسم الطريق لإنشاء اقتصاد مصر وتصحيح المسار ليمود مصر رضاء كانت دائما تمشي فيه وليحبا المواطن المصرى حياة كريمة حرة لثقة .

واتنا في ختام كلمتنا نسجل عيبك الشكر والتقدير لجميع الاساتذة الذين شاركوا في هذا المؤتمر وساهموا في نجاحه ونخص بالشكر الاستاذ الدكتور جلال امين الذى كان له الفضل الكبير في ترتيبات عقد هذا المؤتمر واعداد توصياته .

كما نخص بالشكر الاستاذ الدكتور محمود عبد الفضيل الذى ساهم ايضا بجهد كبير في هذا الشأن .

كما نوجه الشكر للاستاذ عباس حجر المحامى الذى عاوننا باخلاص شديد في اعمال هذا المؤتمر .

وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا الحبيب مصر وامتنا العربية العظيمة ومهنتنا الغالية المحاماة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سكرتير عام التقياد:

محمد فهيم امين

المحامى







بسم الله الرحمن الرحيم

المؤتمر الاقتصادي لبناء مصر

افتتاح المؤتمر

كلية الأستاذ أحمد الخواجه نقيب المحامين

أيها الزلاء الاعزاء .. يسعد مجلس نقابة المحامين أن يقيم هذا المؤتمر كي تؤكد دورا حرصت عليه دوماً وهي المواكبة بين الاقتصاد والقانون ولقد كنا في ندواتنا السابقة قبل حل النقابة نتحدث كثيراً عن الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي والربط بينهما واليوم تنهج نقابة المحامين منهج جديد يستند فيه الى حلم كثير من العلماء الاماضل الذين ابوا الا أن يثروا هذه القوة بأبحاث قيمة وموضوعات مشيقة تتبع أمام المحامي رؤية مستقبلية كما يقولون وأنا أقول رؤية المستقبل قائم لان القاعدة القانونية ما لم تتغير مستقبلا لا يمكن أن تحقق المعدل لان القاعدة القانونية حين نوضع لتطبق على المستقبل وليس على الماضي فهذا هو الاصل في القانون ولا يمكن مع تطورات — الاحداث وتقدم العلوم أن نعيش بمعزل عن الغضبية او أن نعيش بمعزل عن التشريعات الاقتصادية لقد كانت كلمات التشريعات الاقتصادية في البناء القانوني المصري لا تعرف الا في فترات الاستثناء وكانت التشريعات الاقتصادية تصدر في صورة مواجهة ازمات أو مواكبة نكبات تصدر مؤقتا ليعمل في فترة موقوتة ثم تنقطع ولكن مع دورة الايام وسيادة الاقتصاد وارتباط الاقتصاد بالاستقلال بدأت دورة القوانين الاقتصادية تأخذ فتحا جديدا ودورة جديدة اصبحنا في قوانين اقتصادية مطلقة ثم وصل بنا الامر الى أن تدخل القواعد الاقتصادية دائرة التجريم دائرة النظام العام فيها يطلق عليه بقوانين العقوبات الاقتصادية وهنا يأخذ القانون أيضا بمنهج جديد يواجه به ما تغياه الدستور أولا وكانت دساتيرنا كلها والسناسير في العهد الماضي خالية من الاحايث عن التركيبات الاقتصادية أو المبادئ الاقتصادية ففرض الاقتصاد نفسه على الدساتير واصبحت القوائم الاقتصادية للجمعية ترد في دساتيرها أيضا بدأت — القوانين الهامة مثل قانون العقوبات يهتم بالعلاقات الاقتصادية وما يسمى بالجرائم الاقتصادية ويفرد لها الابحاث وكل ذلك نتاج علباء الاقتصاد واصبحت المشاكل تفرض نفسها وتفرض قانون لو اردنا مثلاً أن نقول أن العلاقات الاقتصادية



تد اكرهت الشارع المصرى فى الحرب العالمية الثانية ان يتدخل لينظم العلاقة بين المؤجر والمستاجر فى مقتضى اوامر عسكرية او تشريعات استثنائية فان اعادة صياغة العلاقات الاجتماعية فى مصر اذت الى ان تستبدل بهذه القرارات قانون هو القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ثم يفى هذا القانون مدة طويلة ودخلت عليه تعديلات عديدة لسم يسلم من التعديل منذ صدوره سنة واحدة ثم بدأت وكان يعرف بأنه قانون استثنائى ثم بدلت صياغة جديدة عرفت بالقوانين الاقتصادية الخاصة ان يصدر قانون خاص ينظم العلاقة بين المؤجر والمستاجر مثل قانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ولم يعد هذا القانون يواجه علاقات الاجرة طرد المستاجر او بقاؤه فى العين انما ايضا ينظم حالات متعلقة بهذا التشريع هى هدم المسكن هى اقامته ثم تطور مرة اخرى ليتحدث القانون عن عمليات بيع العقارات المبنية او وحدلت سكنية هذا التطور كله كان نتيجة الرؤية الاقتصادية فى القانون التى فرضت منها على الواقع وفرضت نفسها على المشرع ان ينظر من خلالها ولا تزال هناك ثغرات بين الواقع الاقتصادى الذى نمشه والواقع السياسى الذى نمشه والواقع الاجتماعى الذى يجب ان نمشه وهنا يأتى دور رجل القانون من خلال الرؤية الاقتصادية ومن الامثلة العديدة والكثيرة ولكنى اقول اننا نرى فكر رجال القانون من زملائنا المحامين بانكار رجال الاقتصاد وليحقق لهم ارضية يقفون عليها عندما يفكرون فى تشريع مقبل او فى عمل قانونى قادم واثرك الميكرون الان لحاضرنا الدكتور جلال امين عن الديون الاجنبية وائمة مصر الاقتصادية . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



## الديون الأجنبية وإزمة مصر الاقتصادية

للدكتور جلال أمين  
استاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية

حينما كان شاعرنا العظيم المتنبي . يقول :

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحكك كالبكا

لم يكن قطعاً يدرى شيئاً على الإطلاق عما يمكن أن يكون عليه حال ميزان المدفوعات المصري . فإذا كان قد رآه أو لغيره أن يعرف أن مصر كانت خلال الست أو السبع سنوات الماضية تنمو بمعدل من أعلى معدلات النمو في العالم ، وأنه يتدفق عليها في السنة نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه من تحويلات المصريين بالخارج ، ومثلها من البترول ، وأن يرى مظاهر الثراء الفاحش في الحياة اليومية لعشرات الآلاف من المصريين ، وما ينفق من آلاف الجنيهات في حفلة عرس واحدة في الشيراتون أو الهيلتون ، فإنه لا يمكن أن يصدق أن مصر يمكن أن تكون مديونة إلى هذا الحد للخارج ، وأن مديونيتها تزداد عاماً بعد عام .

ليس من السهل أن يتصور من يرى هذا أن مصر مديونة اليوم بنحو ١٩ ألف مليون دولار في ديون مدنية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل ، ونحو ٢٢ ألف مليون دولار أخرى في ديون قصيرة الأجل تدفع منها فوائد باهظة ، ونحو ٥٥٠٠ مليون دولار ديون عسكرية ، في وقت لا يكفيه المسئولون عن الحديث من السلام .

هذه الديون المدنية وحدها وتقدرها نحو ٢٢ ألف مليون دولار تعادل اليوم نحو ٨٠٪ من إجمالي الناتج القومي . ومعنى هذا أن نصيب كل منا من ديون مصر الخارجية يعادل ٨٠٪ من نصيبه من الناتج القومي في السنة .

في كل عام تدفع مصر لخدمة هذه الديون ، في صورة تسليط وفوائد نحو ألفين مليون من الجنيهات ، منها حوالي ٧٠٠ مليون جنيه قيمة الفوائد وحدها . ومعنى هذا أن مصر تفسق كل عام من أجل دفع فوائد هذه القروض ، وفدون أي تخفيض لاصل الدين ، بما يزيد على إيراداتها من قناة السويس ، أو بنحو ٩٢٪ من قيمة كل صادرات مصر الزراعية والصناعية مجتمعة .

هذه الديون ، هي ما اصطلاح على تسميته « بالمساعدات الأجنبية » ، التي يمن بها علينا الدائنون ، وتقارح حكومتنا ووسائل إعلامنا كلها حصولنا على المزيد منها .

هذه الديون هي في اعتقادي أهم عامل من العوامل التي تؤدي إلى « خراب مصر » . ليس فقط خرابها الاقتصادي ، بل وأيضاً خراب سياستها الخارجية والداخلية .

« وخراب مصر » ليس لفظاً من اختراعي ، فقد استخدم من قبل كاتب بريطاني مشغوف في كتاب بهذا الاسم صبر في سنة ١٩١٠ ، ومؤرخ لآخر عصر



اسماعيل والاحتلال البريطاني لمصر . وهو عهد له أوجه شبه مذهلة بالحيثية التي نعيشها الآن . والذي أدى الى خراب في مصر في الحالتين هو الديون الأجنبية .

اقول هذا ، ليس فقط لما ذكرته حالا من أن خدمة هذه الديون تشكل هذا العبء الثقيل على ميزان المدفوعات ، بل لأن هذه الديون كانت هي السبب في فقدان مصر لارادتها الاقتصادية والسياسية على السواء .

لتوضيح ذلك ، فلننظر أولا الى الموقف الاقتصادي .

في اعتقادي أنه مهما حاولنا تعداد مشكلات مصر الاقتصادية ، فانها في نهاية الامر تنحصر في خمس مشكلات أساسية :

#### الاولى ، اعوجاج الهيكل الاقتصادي المصري او اختلاله :

وأعني بذلك تضخم نصيب الخلفيات في هيكل الانتاج وانخفاض نصيب الزراعة والصناعة واعتماد النمو الاقتصادي المصري اعتمادا مفرطا على مصادر غير مأمونة او مضمونة الاستقرار ( كالبتترول وتحويلات العاملين بالخارج .. الخ .

والثانية : اعتماد مفرط على الخارج في الحصول على المواد الغذائية .

والثالثة : مجز مستديم في الميزانية العامة ، الامر الذي يرفع من معدل التضخم ويضيف من قسرة الحكومة على التفاوض بالرافق الصامت .

والرابعة : العجز المستديم في ميزان المدفوعات .

والخامسة : سوء توزيع الدخل ، وازدياده سوءا .

وعلاج هذه المشكلات جميعا ، من الناحية الفنية ، ليس كما يتصور البعض امرا يحتاج الى عبقرية ، والى تدخل مباشر من القدرة الالهية .

فالعلاج سوء توزيع الدخل معروف ومشهور .

وعلاج عجز ميزانية الدولة امر ميسور اذا استعادت الدولة سلطاتها المنقودة في تحصيل الضرائب وضغط الانفاق السفيه .

وتنمية الزراعة والصناعة تكون باستعادة نشاط الدولة ، المنقود ايضا ، في استصلاح الاراضى ورفع الانتاجية ، وتديم القطاع العام ، وحمايته من المنافسة الخارجية .

وعلاج ميزان المدفوعات مرهون هو نفسه بزيادة الانتاج الزراعى والصناعى وضغط الواردات غير الضرورية .

والذى يمنع من كل هذا ليس هو الجهل بما يجب عمله ، وانما هو فقدان الإرادة السياسية . وفقدان الارادة يرجع في الاساس الى أن الحكومة أصبحت تعمل بهدى من مؤسسات التمويل الدولية . وهو ما يسمى « بالنصائح والارشادات » ، وليس في الحقيقة الا ضغوطا لا يجبر مصر على الاتصياح لها الا تورطها في الديون .



هذه النصائح والإرشادات التى يقدمها لنا صندوق النقد ورجال البنك الدولى وهئية المعونة الأمريكية ، تتجنب تجنباً قريباً الكلام عن أوجه الإصلاح الحقيقية التى من شأنها وضع الاقتصاد المصرى على الطريق السليم . **وتلح للحلحلا قريباً على** إجراءات معينة لا يمكن إلا أن تزيد من تفاقم هذه المشكلات .

وباضرب لحضراتكم مثلاً ، هو كتاب صادر عن البنك الدولى منذ ثلاثة أعوام ، هو كتاب **خالد أكرام** عن الاقتصاد المصرى .

فى هذا الكتاب الذى يستهدف مناقشة كافة مشكلات الاقتصاد المصرى ، والمبلوغ بالنوصيات والنصائح ، لا تكاد تعثر على توصية واحدة تتعلق بتوزيع الدخل : وكان الحديث فى هذا الموضوع أمر محرم على هذه المؤسسات .

هذه المؤسسات أيضاً لا تكاد تتكلم عن **زيادة عيه الضريبة على** الدخول المرتفعة . وكلامها عن **التهرب الضريبى** ، إذا تحدثت عنه على الإطلاق ، هو كلام ناتر يقال على عجل من تبيل ذر الرمال فى الأعين .

كلامهم تظ يتكلمون عن مظاهر **التبديد فى الإنفاق الحكومى** ، أو خفض الواردات **غير الضرورية** كوسيلة من وسائل علاج ميزان المدفوعات . ولم نسبهم تظ ينصحونا **بالاعتدال فى استفراغ البترول** ، محافظة على ثروة ميسرها الى النضوب ، أو باتخاذ إجراءات كئيصة **بتوجيه مدخرات المصريين العاملين بالفراخ** الى قنوات الاستثمار المنتج .

وانما تكاد نصائحهم كلها تقتصر فى شيء واحد : **توشيد نظام الاسعار** بالقضاء على **عجز موازنة الدولة** بجب أن يتم أساساً عن طريق إلغاء الدعم للسلع الضرورية ، وتخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين ، بحيث تصبح أسعار الخريجين ، شأنهم شأن السلع ، بحكومة بقوى العرض والطلب .

**ونتيجة الزراعة** تكون بتحرير الاسعار الزراعية من تدخل الدولة .

**ونتيجة الصناعة** تكون بتحرير القطاع العام من نظام الاسعار الادارية . . . وهكذا . . .

ان من الممكن أن تؤدي هذه النصائح الى **موازنة الميزانية** ، ولكن على حساب زيادة توزيع الدخل سوءاً .

ومن الممكن أن تسمى **الانفراج الزراعى** ، ولكنه الانتاج الزراعى الموجه للتصدير ومن ثم يزيد اعتماد مصر على استيراد القذاء .

والانتاج **الصناعى** الذى يمكن أن يزيد باتباع هذه النصائح هو ذلك الذى يعتمد على الاستثمارات الاجنبية ، ايا كانت طبيعة السلع المنتجة ما دامت مصالحة للتصدير أو تولد أرباحاً سريعة وبصرف النظر عما اذا كانت تولد أو لا تولد علاقات تشابك قوية مع بقية الاقتصاد تتجمع على قيام صناعات وطنية .

اما **ميزان المدفوعات** ، فالتحسن الذى يمكن أن يطرأ عليه باتباع هذه النصائح



ليس تحسنا في هيكل الميزان ، ولا حتى ذلك الذى يمكن أن يقلل من اعتماد مصر على القروض ، بل هو فقط التصن الكفيل بأن تستمر مصر قادرة على تسديد ما عليها من فوائد وتحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية للخارج .

إن هذا بالضبط هو ما حدث خلال الثلاثين عاما التالية للتدخل الأجنبى في اعقاب ديون اسماعيل .

فباسم هذه الديون ، وحماية حقوق الدائنين الاجانب جاء الانجليز والفرنسيون منذ مائة عام لإدارة ماليتنا ، ثم جاء الاحتلال الإنجليزي ، فلم نر خلال هذه الثلاثين عاما أى تحسن في الهيكل الاقتصادي المصرى ، بل زاد الاعتماد على القطن ، كما يزيد الآن اعتمادنا على البترول وقناة السويس وأمثالهما .

وتزايد اعتماد مصر بشدة ، في تلك الفترة ، على استيراد القمح ، تماما كما يحدث الآن .

وبدأ تراكم الثروة في أيدي ملاك الاراضى الكبار ، من المصريين والاجانب ، كما تتراكم الثروة الآن في أيدي المتقنعين بالانفتاح .

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في حصيله مصر من صادرات القطن ، التى يمكن أن يباهى بها الاحتلال الإنجليزي ، لم تنخفض مديونية مصر للخارج حتى تقسم الحرب العالمية الأولى ، ولأسباب لا علاقة لها بسياسة الانجليز الاقتصادية في مصر ، وإنما استخدمت هذه الزيادة في حصيله الصادرات لمداد فوائد الديون وتحويل أرباح الاستثمارات الأجنبية .

وكان التوازن في الميزانية على حساب ضغط الانفاق على التعليم والصحة وسائر الخدمات العامة .

أما عن اثر الديون الأجنبية على مهابتنا الخارجية ، فلا أريد الاطالة فيها . ويكفى أن اذكركم بأنه حينما كانت تجرى أحداث صبرا وشاتيلا في لبنان ، كانت الحجة الأساسية التى يقدمها المدافعون من سكوت الحكومة على هذه الأحداث ، هى التساؤل في براءة : ماذا يمكننا أن نفعل لنصرة الفلسطينيين واللبنانيين ونحن نعتد على الولايات المتحدة في الحصول على ٧٠٪ مما نستهلكه من خبز !

ووضع القضية بهذه الصورة يبدو وكأنه يحسم الامر . ولكنه كلام يقوم على مغالطة واضحة . فيصرف النظر عن أن نفس النظام الذى أدى بنا الى مهادنة اسرائيل هو نفسه الذى أدى الى هذا الاعتراف الفاضح على القبح المستورد ، بصرف النظر عن هذا ، فإن من الممكن أن نقول بدلا من ذلك ، أن الديون الأجنبية هى التى تبول ٧٠٪ من قروض الانفاق ، أو ٧٠٪ من قيمة الكبارى العلوية ، أو ٧٠٪ من قيمة واردات من أجهزة الفيديو والارواح والبلاجات .

بعبارة أخرى ، بدلا من أن نقول أن السمكوت على ما حدث في صبرا وشاتيلا كان مقابل الحصول على لقمة العيش ، كان من الممكن أن نقول أن سكوتنا على صبرا وشاتيلا كان مقابل الحصول على الكبارى العلوية وأجهزة الفيديو .

على أن هذه المغالطة ليست الوحيدة من نوعها .



عندئها أبدأ يتم الدفاع عن الإخطاء باسم الفقراء ، دون أن يستفيد الفقراء شيئا  
يذكر فالفروض تعقد باسم الفقراء .

والتغيير المنشود في السياسة الداخلية يؤجل باسم الخطأ ، والخطأ نعلن باسم  
الفقراء .

ثم نجد حال الفقراء في نهاية الخطأ مثلما كان في بدايتها .

إذا! كان الأمر كذلك ، أقصد أنه إذا كانت سياستك الاقتصادية والخارجية  
وإدخالية ، موهونة كلها في مقابل الديون الخارجية ، فإنه ليس من الغريب أبدا  
الآن نلاحظ أي انزعاج أو قلق من جانب الهيئات الدولية من تضخم حجم الديون  
الخارجية المصرية . فاستمرار هذه الديون هو السبيل باستمرار تبعية السياسة  
المصرية للإرادة الخارجية . المهم فقط هو أن تضمن هذه المؤسسات استمرار  
مصرفي القدرة على سداد الإقتساط والفوائد .

وهذا هو بالضبط ما حدث في عصر اسماعيل . فطالبنا كل الخديو  
اسماعيل قادرا على سداد الإقتساط والفوائد كانوا يشيرون به في الغرب ، ويصفونه  
بالحكم المتمددين والمتنور ، في الوقت الذي كان الفلاحون في مصر يضربون بالكرج  
من أجل أن يحصل الدائنون الأجانب على فوائد ديونهم . ولم يتوقفوا عن مدحه  
والفناء عليه الا عندما اشرف على الإفلاس ، فإذا بهم يكتشفون فجأة أنه هو  
الذي دبر موت أخيه ليعتلي العرش ، وأنه كان بالغ القسوة مع حريمه .

كذلك تفعل المؤسسات الدولية معنا الآن . فاقترضنا بوصف بأنه يسر سرا  
حسنا ، مع كل ما نعاتيه من اختلالات ، وعلى الرغم من تراكم الديون ، طالما أننا  
نستمع إلى نصائحهم ، ولا نضع العقيلت أمام المستثمر الأجنبي .

ونقبل طلبات الاستثمار الأجنبي دون احترام للأولويات التي نقتضيها احتياجات  
الاقتصاد المصري ، ولا نضع عقبات أمام الاستيراد ، سواء كان كماليا أو ضروريا ،  
ونقبل كل ما يعرض علينا من قروض بصرف النظر عما نقترح به من شروط ، سواء  
تعلقت بالسياسة أو الاقتصاد ، كأن تنفق حصة القرض على السلع القادمة  
من الدولة التي تقدمه لك بصرف النظر عن بلاعة أسعارها ، أو أن يكون تغطية  
للمشروع من قبل شركات نفس الدولة .

والفترات التي تعتبرها هذه المؤسسات أطول فترات نهونا الاقتصادي هي  
الفترات التي نعتبرها نحن أذهل فترات تاريخنا الاقتصادي مما يذكر بالآية الكريمة :  
« أن نمسك حصة تسوهم ، وأن تصبكم سيئة يفرحوا بها » .

نفس الشيء نلاحظه على التصريحات الصادرة من المسؤولين عن السياسة  
الاقتصادية عندنا . فالديون الأجنبية هي من أقل الموضوعات خطا في تصريحات  
هؤلاء المسؤولين ، وأرقامها من أقل الأرقام ترددا على ألسنتهم . أننا نقرأ ونسمع  
منهم كل يوم تصريحات من أعيان الدم ، أو من فساد نظام الأسفل ، أو عن  
ضروره ترشيد القطاع العام . وهم يتحفظوننا كل يوم بالأرقام الدالة على معدل  
الاقتصاد القوي والاستثمارات ، ولكنهم نادرا ما يقولون لنا شيئا عما حدث للديون  
الخارجية ، وعن حجم الفوائد التي دفعناها لخدمتها .



ان التقرير الصادر عن وزارة التخطيط مثلاً ، في اغسطس الماضي ، عما يسمى « باتجازات » السنة الأولى للخطة ، يحتوى على ١٦٠ صفحة ليس فيها كلمة واحدة عن الديون الخارجية وعما اذا كانت قد انخفضت خلال العام أو زادت فإذا كانت القروض قصيرة الأجل قد زادت أو نقصت . فالتقرير لا يحتوى على أى شيء يتعلق بميزان المدفوعات الرأسمالية ويقتصر على ميزان المدفوعات الجارية .

لما عن الفوائد تلك تكتشف بنفسك من بند في ميزان المدفوعات الجارية تحت عنوان « فوائد واريح وإيرادات أخرى » ، ( أى الفوائد والإرباح المحولة للخارج — ولا يتضمن اقتسام الديون ) تكتشف أن هذا البند قد زاد من ٦٧ مليون جنيه في ٨٢/٨١ إلى ٧٦٤ مليون في ٨٣/٨٢ أى بنسبة ١٨٪ في عام واحد .

ان الخطة الخمسية ملوثة بالطبع بالعبارات الخطابية عن ضرورة الاعتماد على الذات ولكنا نقرأ أرقام هذه الخطة نفسها فتجد أن « المستهدف » هو أن تزيد خدمة الديون الخارجية خلال سنوات الخطة من ١٦ مليار جنيه في ٨٢/٨١ إلى نحو ٢ مليار في السنة الأخيرة من الخطة ، وأن تزيد الديون الخدمية من ١٣ مليار جنيه في ٨٢/٨١ إلى ١٦٢ مليار في ٨٧/٨٦ .

فإذا كانت هذه خطة للاعتماد على الذات فلا أدري ما هي الخطة التي تستهدف الاعتماد على الغير ؟

#### السؤال الآن : كيف وصلنا إلى هذه الحال ؟

وأنا أريد هنا أن أبدي بعض الخرافات الشائعة التي روج لها المسئولون عن السياسة الاقتصادية في السبعينات .

فأقول بأن المسئول من تفاقم الديون الأجنبية هو سوء حالة الاقتصاد المصري التي أوصلتنا إليها فترة « الانطلاق » في الستينات . هو قول تدحضه الأرقام بحضائما .

فالأرقام تقول أنه في سنة ١٩٧٠ ، أى عشياً مات جمال عبد الناصر ، كان إجمالي الديون المدنية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل ١٦ مليار دولار فبلغت في سنة ٨١ ، أى عند وفاة أنور السادات ١٨ مليار ، أى أنها تضاعفت ١١ مرة في ١١ سنة . وكان نصيب كل مصري من هذه الديون في سنة ١٩٧٠ مبلغ ٥٨ دولاراً لمصباح في سنة ١٩٨١ ٤٢٠ دولار .

كانت نسبة هذه الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٧٠ نسبة ٢٢٪ فأصبحت في سنة ٨١ بنسبة ١٠٢٪ .

وكنا ندفع في سنة ١٩٧٠ فوائد على هذه الديون لا تزيد على ٣٨ مليون دولار ، فأصبحتا ندفع سنة ١٩٨١ ٥٨٠ مليون دولار .

وأقول بأن سياسة الستينات تركت المرافق العامة في حالة من التدهور . كان يتطلب انفاقاً باهظاً عليها ، وأن هذا هو الذي الجأنا إلى الاستدانة : كلام سخيف غاية السخف . فلم يقبل أحد قط أن حكومة رشيدة تحول انفاقها على المرافق عن طريق القروض ، إذ أن المرافق بطبيعتها لاتدر دخلاً يملك من سداد أعباء الديون .



وإذا كانت المرافق تحول عن طريق القروض فلماذا اخضرع انن نظام الضرائب ؟ نعم للتعامل ما صنعتته الحكومة طوال ١٣ عاما لاصلاح المرافق . ان مجموع ما انفقته الحكومة على المرافق العامة ، بما فى ذلك الاسكان طوال خمس سنوات ( ٧٧ - ٨٢/٨١ ) لا يزيد على ١ مليار جنيه ( مجلة الخطة ٢٨ ) وهو اقل من عشر ما نحن مدينون به الآن ، وبصرف النظر عما تمنا بالفعل بسداده طوال الخمس سنوات الماضية .

ومضى اية حال ، فانه اذا كانت المرافق العامة قد اصابها بعض الاهمال فى الستينات ، فان هذا لم يكن الا لزيادة الاستثمار فى الصناعة والسد العالي ، ولم يكن لبناء مدن اشباح أو استراحات فى كل مكان قد يطاه قدم رئيس الجمهورية ، هذه المدن والاستراحات وامثالها التى استوعبت بالطبع نسبة يمتد بها فى مبلغ ١ مليار الذى ذكرته حالا .

اما القول بان **الحروب** والاتفاق على السلاح قد ائنهك الاقتصاد المصرى وورطة فى الديون ، فهو ايضا مردود .

فحروب ٥٦ ، ٦٧ وحرب الين ، التى كثيرا ما تلقى عليها مسؤولية تدهور الاقتصاد المصرى ، وحرب ١٩٧٣ ، هذه الحروب جميعا ، وكلها مفروض على مصر ولم تدخلها مصر باختيارها ، ولم تثقل كامل مصر بالديون ببطل ما اقتضه بها عصر السلام فى اعقاب حرب ١٩٧٣ . ففى سنة ١٩٧٣ لم يزد العجز فى ميزان العمليات الجارية على ٦٥٤ مليون دولار ، متضاعف خلال السنوات الثلاث التالية ( ٧٣ - ٧٦ ) الى ١٨٣٨ مليون ، معنى هذا انه حتى نهاية حرب ١٩٧٣ كان المصريون يتحملون اعباء الحرب دون تورط كبير فى الاستدانة ، وكانت المساعدات التى تاتى الى مصر فى تلك الفترة هى فى الاساس فى صورة منح من البلاد العربية ، وفى وقت كانت فيه قنساء السويس مقلعة ، وبتترول سيناء فى يد الاسرائيليين والسياحة راكدة ، وتحويلات المصريين الماعلين فى الخارج شبه معدومة .

معنى هذا ايضا ان مصر لم تبدأ فى التورط الشديد فى الديون ، خلاصة الديون قصيرة الاجل ذات الاعباء الباهظة ، الا فى اعقاب الحرب ، وبعد اتباع سياسة الانفتاح ، واطلاق حرية الاستيراد .

فإذا قيل ان **التجاء مصر الى التورط فى القروض بعد ١٩٧٣** ، انما يعود الى ارتفاع اسعار الواردات ارتفاعا باعظا بسبب **التضخم العالى** ، كان الرد على ذلك انه لا يمكن الفصل بين اثر التضخم العالى على مصر وبين سياسة الانفتاح نفسها . اذ ان رضوخ الدولة لسياسة الانفتاح لا يعنى الا قبولها للخضوع لكل ما يحدث فى الاقتصاد العالمى من تقلبات .

اما محاولة **القاء اللوم على الزيادة السريعة فى السكان** ، فلا يستحق الرد عليها . لمعدل النمو المرتفع فى السكان هى ظاهرة ثابتة منذ الخمسينات ، وقد عرفت مصر خلال هذه الثلاثين عاما فترات متقارنة اشد التقلبات فى كثافة الاداء الاقتصادى ، فعرطنا الاستقلال الاقتصادى وعرطنا النبعة والتوسط فى الديون ، دون ان يطرأ على معدل نمو السكان تغير يذكر .



**الحقيقة** هي ان توريط مصر في الديون من أجل اخضاعها اقتصاديا وسياسيا .  
 سياسة معروفة ومشهورة ، ولا تغتفر على مصر بأي حال من الاحوال .  
 ولكن كان اجدر بحكام مصر ان يظنوا اليها ويتجنبوها اكثر من غيرهم ، لان تجربة  
 مصر في القرن الماضي تكاد تكون نسخة طبق الاصل من تجربتها المعاصرة .  
 منذ مائة وخمسين عاما اعاد محمد علي بناء الاقتصاد المصري مبتدئا من  
 الصفر ، فحقق ثورة صناعية وزراعية وبنى اقوى جيش واسطول في المنطقة ،  
 ومات دون ان تكون مصر مدينة لاحد بمليم واحد .  
 ثم فرض على خلفاء محمد علي الانتفاح الاقتصادي ، كما فرض على خليفته  
 عبد الناصر ، بقسوة السلاح أولا ، ثم بتوريطه في الديون .  
 وفي كلا التجريبتين ، استغل المرابون والافاقون والسياسة ، ضعف شخصية  
 الزواالي ، واغروه بختلف الاغراءات ، من اغراقه في الملهذات الى تجميل حضارة  
 الغرب في عينيه ، فسقط صريع فروره وحقاقته .  
 وفي كلا التجريبتين ، لم تفقد مصر استقلالها الاقتصادي فقط ، بل فقدت ايضا  
 استقلالها السياسي ، وجساء المرابون والدائنون والافاقون يحرقونا لجرد اننا  
 استقمنا الى نصالحهم ، وها نحن نجلس اليهم مرة اخرى لتتلقى منهم النصح عما يمكن  
 ان نفعله لانتشال الاقتصاد المصري من عثرته .

### ما هو الحل اذن؟

أعتقد أنه اذا كان تفسيرى الذى قدمته لحضراتكم هو التفسير الصحيح ،  
 فان الحل يصبح من ان يحتاج الى ذكره .  
 ليس الحل بالطبع هو **مزيد من الانتفاح** . فاذا كان الانتفاح هو الذى جبرنا الى  
 ما نحن فيه ، فلا يمكن ان يكون هو مخرجنا منه .  
 وليس الحل ، كما يزعم البعض ، وكما توهمها مؤسسات التمويل الدولية ،  
 ان تحل **الاستثمارات الأجنبية** محل القروض . فالاستثمارات الأجنبية ، كان لنا تجربة  
 البرازيل والمكسيك ، لا تخفف من عبء ميزان المدفوعات بل تزيد مجرا .  
 وليس الحل بالطبع هو **جمع التبرعات** ، كما تصور البعض . ففي مناسخ  
 اجتماعى وسياسى ، كالذى نعيش فيه لا يمكن ان يتبرع بأمواله شخص لا يدري  
 ما يفعل او شخص يفيى الدعاية لنفسه او حماية ما يتبقى من امواله .  
 وانما الحل هو تغيير المناخ الاجتماعى والسياسى على نحو يسبح بأن  
 تتحول قضية التخلص من الديون الأجنبية الى قضية وطنية تعادل قضية الاستقلال  
 السياسى في مطلع هذا القرن . وهى بالفعل جدية بذلك .  
 فالديون الأجنبية هي الصورة المعاصرة للاحتلال العسكري ، والتخلص منها هو  
 المقاتل المعاصر للجلاء .  
 وعندها يأتي اليينا مندوب صندوق النقد الدولي لفرض شروطه ، فانما هو  
 المندوب السامى الجديد في صورته المعاصرة .  
 واغلاق الباب في وجهه هو عمل لا يقلل جدارة عن طرد الانجليز من مصر .



## مستقبل القطاع العام (١)

الدكتور فؤاد مرسى  
وزير القوميين الأسبق

انواقع إن موضوع القطاع العام موضوع ضخم وكان يحتل من اهتمامنا فى الماضى الجزء الكثير غير ان الايام وبالأذات أيام السبعينات قد نالت من شأن القطاع العام وإداراته الى الوضع الذى نعد نسمع عنه الا بعسد الشكوى منه مع ان القطاع العام يحتل فى ظهور الشعب مكانة خطيرة جدا لا ادل عليها من انه يوم ما اعلن جمال عبد الناصر فى ٢٦ يوليو ٥٦ تأميم شركة قناة السويس كان هذا النبأ بمثابة اعساده الروح لمصر والحساس الذى ملا الشعب المصرى من وقتها حساس اعتقد انه لم ينطفئ بعد على الرغم من ان القطاع العام فى مصر يمتد تاريخه الى اوائل القرن التاسع عشر الا ان . تأميم شركة قناة السويس يرجع للمصريين شسعود بحقيقة جديدة تملا حياتهم هى القطاع العام لان الظروف وقتها كان يعطى معنى كبير لهذا الحدث وهو فترة مصر ان تستعيد ثروتها القومية مرة أخرى من ايدى ناهبيها ومتمصبيها الاجانب الذين سيطرو فى عصر معين على مقدرات الاقتصاد المصرى .

وبالتالى بدا القطاع العام منذ عام ١٩٥٦ يمثل فى ضمير المصريين معنى وطنى معنى استخلاص الثروة القومية المصرية مرة أخرى واستعادتها الى ايدى المصريين لكى يتولى هم ادارتها بأنفسهم .

معنى آخر تمثل عندئذ هو انه أصبح القطاع العام لا ينطوى فقط على مجرد مشروعات تؤدى خدمات ما شبه خدمات حينما أصبح القطاع العام يتدخل فى الانتفاع واصبح جزء اساسى وهو القطاع الصناعى يدار بايدى الدولة أى ان الدولة ابتداء من عام ٥٦ بصفة خاصة بدأت تتدخل كمنتج اساسى وبالأذات فى القطاع الصناعى فى مصر .

هذا المعنى لم يلبث ان استقر وتكسد بتأهيات المستينات هذه التأهيات التى لعبت دورا آخر بالنسبة لوعى المصريين وهى مثلت عندئذ رغبة فى ان تستخدم وأن تستخدم القطاع العام نفسه كآداة اساسية من أدوات التطور الاجتماعى بالتالى أصبح القطاع العام يمثل فى ضمير المصريين معنيين كبيرين .

**معنى وطنى :** استخلاص الثروة القومية من ايدى رأس المال الاجنبى .

**معنى تقنى واضح :** هو معنى معنى المنتج لخدمة مجموع الشعب ومجموع العاملين فيه مستخدما فى هذه ادارة واسلوب الملكية العامة عندما تنتج القطاع العام فى مصر فى افضل ارضيه بالنسبة لوعى وضمير المصريين هذا القطاع العام يمثل كسبا وطنيا وكسبا اجتماعيا وهما كسيان لا يمكن التناهما ببسطة .

(١) كلمة الدكتور فؤاد مرسى فى المؤتمر ونظرا لاهيتها رأينا نشرها مع الدراسة المقدية منه للمؤتمر والمنشورة بعد هذه الكلمة .



هذا القطاع العام لعب اذن دورا كبيرا في الستينات في حياتنا هذا الدور الذى لعبه بالنسبة لوعينا وضميرنا كان في الحقيقة يتمثل فى الناحية الاقتصادية فى امرين كبيرين ايضا :

**الامر الاول :** هو ان القطاع العام يمثل قطاعا اساسيا وكبيرا من قطاعات الاقتصاد المصرى اى ان ما يمكن ان يكون نصف الانتاج القومى او اكثر يتمثل فى داخل القطاع العام فى ٧٤ بصفة خاصة كان الانتاج الذى يمثله القطاع العام حوالى ٥٤٪ من مجبوع الانتاج القومى فى اكثر من النصف ايضا اذن لاول مرة فى تاريخ مصر يصعب فى يدى الدولة مثل هذا القطاع الضخم من الاقتصاد الوطنى تستطيع به الدولة ان تتحرك داخل الاقتصاد الوطنى كله من غير ما تتبع الاقتصاد الباقى تحت السيطرة المباشرة للدولة .

ومن هنا كان القطاع العام يمثل الدور القيادى انه ينقله الكمى استقطاع بمزايا معينة تقرر له ان يكتسب الدور القيادى كما كان الاقتصاد المصرى .

بهذا نقدر نقول ان الاقتصاد المصرى كان طوال الستينات يلعب فيه القطاع العام دورا حلسما تارة بالكم الذى يمثله وتارة اخرى بالكيف الذى يمثله من هاتين الناحيتين احتل القطاع العام مكانة اساسية فى الاقتصاد المصرى .

ليس معنى هذا ان القطاع العام حتى نهاية الستينات لم تكن له مشاكله على العكس كانت هناك مشاكل حقيقية وسالت بها الدولة وسال بها الاقتصاديون المصريون من اجل التوصل الى حلول مناسبة تجعل من هذا القطاع العام كما كنا نقول وقتها القطاع النموذجى القطاع الامثل داخل الاقتصاد المصرى الذى يضرب المثل للمستقبل وبالتالي لا يضرب نقط المثل بالقطاعات الاخرى التى كانت موجودة وهى على سبيل المثال القطاع التعاونى ؟ والقطاع الخاص وانما ايضا ان يضرب المثل لمستقبل تطور الاقتصاد المصرى من هنا كنا ننقد القطاع العام نقدا شديدا لتطوره وجعله النموذج الذى يرمز مما يمكن ان يكون عليه الاقتصاد المصرى فى المستقبل .

كان هناك نقدا آخر الى جانب هذا النقد كان هناك النقد الذى لا يريد القطاع العام ولا يريد ما كانت تتحدث عنه الدولة عنئذ من الاشتراكية .

ولما كان الحديث المباشر عن الاشتراكية ونقدها او رفضها امر غير ممكن للظروف السياسية التى كانت سائدة عنئذ لذلك كان النقد السياسى يلبس لباس النقد الاقتصادى للقطاع العام بالذات .

وتميزت فترة الستينات بان من يريد ان ينتقد النظام المصرى اقتصاديا او سياسيا كان يتخذ فى الواقع لبوس نقد القطاع العام .

من هنا نميز بين نوعين من النقد كان القطاع العام محطا لهم فى الستينات - نقد يريد ان يطوره ليجعل منه نموذج المستقبل - ونقد يريد ان يتخذ من اساسه للنيل من النظام المصرى بكله سياسى واجتماعى واقتصادى لى تكون واضحين .

كان النقد الاول يذكر حول ان اسلوب ادارة القطاع العام ومع ان الدولة تعلن تبنيها للاشتراكية ما زال اسلوب الرأسمالية وانه لم يتحول بعد الى اسلوب



أكثر قرب من الاشتراكية ولا أقول أسلوبا اشتراكيا وإن مختلف الأجهزة التي كانت تقوم مثل هذه الإدارة لم تكن قد وصلت بعد إلى الأسلوب الأمثل لإدارة القطاع العام وعينت في مؤتمرات عديدة للنقاش حول الأسلوب الأمثل للإدارة وتوصلنا إلى نقاط أكثر تقدما ومع ذلك ظلت المشكلة التي تحيط بالقطاع العام حتى نهاية الستينات هي مشكلة الإدارة التي كانت مازالت تدور في أسلوب الرأسمالية .

النوع الآخر من النقد الذي كان يوجه للقطاع العام عندئذ كان نقدا يوجه لنواحي معينة نقد يتحدث في استحياء عن الحجم الكبير والمفرط للقطاع العام ولماذا ينطوي القطاع العام على مشروعات من نوع كذا وكذا ولماذا لا نفتتح باب بيع القطاع العام حتى في المشروعات الكبرى والناجحة كان هذا يتم على استحياء حتى كانت الهزيمة في ١٩٦٧ .

وأصبح الاستحياء أقل استحياء وبدأنا نواجه صورا من النقد توجه بجرأة أكثر إلى القطاع العام واشتد الكلام عن بيع القطاع العام السند الأساسي الذي قدم عندئذ من أجل تبرير وتجديد قضية بيع القطاع العام هو نارة البحث من أموال موجودة في السوق بين أيدي الناس ولا يعرفون كيف يستثمرونها نأخذها منهم ونقول لهم تعلموا استثماروها في القطاع العام الفاجح .

ونارة أخرى كان باسم أن عنفنا يخلل رأس المال الخاص إلى القطاع العام سيؤدي إلى تطوير في أسلوب إدارة القطاع العام وافتتاح للقطاع العام على المناهج أفضل للانتاج للتسويق . . الخ .

كان هذا الكلام يقدم بصفة خاصة من عام ٦٧ حتى عام ٧٠ ودخلنا معارك فكرية عديدة لصد هذا التيار ولكن كان في الواقع أن التيار يكسب أرضية داخل مصر ومن واقع أن الهزيمة الذي حصلت ومن واقع أن التنمية تسوقت ابتداء من ٦٥ والتخطيط توقف أيضا من ٦٥ أصبح من الممكن توجيهه نقد مسوح إلى القطاع العام .

في الحقيقة في بدء السبعينات ومن ٧١ بالذات النقد الذي أصبح يوجه للقطاع العام كصلح واتخذ صورة محددة هي ضرورة مشاركة رأس المال الخاص للقطاع العام لأن ذلك يوفر الحجتين الذي سبق الكلام عنها .

الحجة الأولى : استخدام رأس المال مطايا والمحطوط تحت البطالة كما قيل وقتها .

الحجة الثانية : تحقيق طوير أسلوب القطاع العام بعد ما أن فشل على نفسه وأصبح قطاع غير متطور .

يسدون شك الظروف في ٧١ لم تكن مواتية قوى لضرب القطاع العام لتحقيق أي مكسب لرأس المال الخاص على حساب القطاع العام ولذلك تم حاجة واحدة وقتها هي إنشاء البنك المصري العربي الذي تحول فيها بعد إلى ما يسمى البنك العربي الدولي وخرج من نطاق مصر وسيادتها بالكامل .



انها في وقتها في ٧١ انشأ هذا البنك بهدف محدود بدعوة مجسدة هي استخدام هذا البنك كوسيلة لجلب رأس المال العربي الى مصر الذي بدأ يزيد في البلاد العربية فيساعد تارة في الاستثمار الداخلي وتارة في تمويل مصر الخارجية .

في الحقيقة في السبعينات لم تكن فقط في مصر هي انور السادات وحلوله الانقلاب على الثورة ومحاوله القيام بالانفتاح الاقتصادي الى آخره وانها كانت على المستوى العربي هي ما نسميه النفط .

الثورة الجديده النفط العربي ونزول اموال هائلة من السماء مضاعفة مرة ومرتين وثمانية مرات نازلة من السماء على العرب وبدون مجهود اضافي من جانبهم ومن هنا كانت هذه الاموال النازلة من السماء كمسحة التعبير عملت في العالم العربي مناخ جديد واوضاع جديدة وعلى من يريد ان يدرس سياسة عرفات في طرابلس اليوم او المقاومة الفلسطينية في بيروت او ما يجري في لاس أو ما يجري في الخليج الخ ان ما يفصلون ابدأ بين ما نسميه حقبة النفط العربي وبين ما أحدثته في الاقتصاد والجمع العربي من اثار عميقة جدا اثار منها الهجرة والمالعة واثار منها الاستثمارات التي نمت في العالم العربي ونوعيته — اثار منها وهذا هو ما يمكن ان نقوله ان الاقتصاد العربي وقد هبطت عليه هذه الثروة الطائلة في السبعينات اصبح اكثر تبعية اكثر مما كان قبل ان تنزل عليه هذه الثروة واصبح اكثر انتماعا في الاقتصاد والرأسمالي العالي واصبح هو صاحب مصلحة اصلية في الدفاع عن الرأسمالية العالمية واصبح هو حليف غير مباشر لاسرائيل اذا كانت الرأسمالية العالمية هي التي تبنت اسرائيل وما زالت تتبناها وتدافع عنها وتكون لها اهداف ومصالح ولها دور في خدمة الرأسمالية المالية ومخططها العالي يبقى احنا كنسا بنقول صديق صديقي صديقي — اسرائيل صديق امريكا وامريكا صديقة العرب فالوصلة خفية جدا كالب دافيد سهلت جدا — كالب دافيد كانت طبيعية جدا في حقبة النفط وفي منطقة كل هؤلاء الذين سموا لحقبة النفط وعاشوها وعملوها واكتسبوا منها وانتفعوا بها معاهدة مصر ولسرائيل طبيعية ومعاهدة لبسنان واسرائيل طبيعية جدا طالما بقيت حقبة النفط التي جعلت من الاقتصاد العربي جزء لا يتجزأ من الرأسمال العالي وجعلنا من حكم العرب مسئولين عن مصر الرأسمالية العالمية يدافعون عنها في ايطاليا يمولون الانتخابات يدافعون عنها في اسبانيا يمولون الانتخابات — يدافعون عنها في البرتغال يمولون الانتخابات يدافعون عنها في فرنسا غنخل بلدان نفطية اساسية شريكة في المعركة الانتخابية في الرئاسة مرشح ضد مرشح حتى سقط المرشح بتاعهم موالية العمل تبع الذي نجح والذي سقط وهكذا .

السبعينات اذن مرحلة انفتاح الاقتصاد العربي في كل بلدان العرب وايا كانت الشعارات التي كانت ترغمها النظم شغفهم كلها يرفعوا ويقولوا تقضى ماشي لكن عنده انفتاح — الانفتاح الاقتصادي ظاهرة عامة في العالم العربي واراد انور السادات ان يأخذ نصيبا منها ببساطة وان الفئة بتاعته تلخذ نصيبا منها وهكذا تم الاجتباب الشامل عز القطاع العام بسياسة الانفتاح الاقتصادي . .

سياسة الانفتاح الاقتصادي سياسة شاملة لمصر كلها مش انفتاح اقتصادي



هى اعلان مصر للرأسمالية هى انتزاع على الثروة بكافة صورها سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وثقافية اطلاق فردية - علاقات دولية كله ونأخذ بنص بيميل على مستوى العالم العربى فى هذا النظر وتحدث اثرها وانزرها فى مصر واضع من هنا القطاع العام اتخذ صورة جديدة ابتداء سياسة الانفتاح الاقتصادى بل سياسة الانفتاح الاقتصادى موجه لضرب القطاع العام فى ١٩٧٤ وطبقا لقانون الانفتاح الاقتصادى كانت الضربة الاساسية موجهة للقطاع العام على خلاف ما كنا نتوقع كانوا يتكلموا عايزين تبسح القطاع العام او عايزين تشرك الرأسمالية فى القطاع العام او عايزين نستفيد من راس المال العربى فى القطاع العام لا الذى حصل حاجة محددة لم يستطيعوا فى عام ٧٤ ان يفعلوا اى اجراء لتصفية القطاع العام تصفية كمية بالغاء وحدات منه لا الذى استطاعوا عليه قدروا على شىء معنوى لكن هذا الشىء المعنوى هو الاعمق اثرا والخطر مفعولا : اتنا قلت ان القطاع العام اصبح يمثل فى الاقتصاد المصرى امرين الامر الاول : - ثقل كى والامر الثانى نوعيته كيفية ودى شىء غير محسوس القطاع العام موجود اتنا الذى قدروا عليه هو الغاء الدور القيادى للقطاع العام قانون ٧٤ تكفل بالغاء الدور القيادى للقطاع العام فى مصر سرا وكتمان بان الغى مواصفات الدور القيادى وما هى مواصفات الدور القيادى هى ان القطاع العام يسيطر اساسا على مفاتيح الاقتصاد المصرى وان القطاع العام يستند الى اسلوب تخطيط معين يلتزم به على الاقل القطاع العام - تولى قانون الانفتاح الاقتصادى تصفية الامرين وبالذات الامر الاول وهو ان القطاع العام لم يعد يتحكم فى مفاتيح الاقتصاد المصرى وما هى مفاتيح الاقتصاد المصرى هى أولا : المال قطاع المال من بنوك وشركات التابى ثانيا : شركات صناعات ثقيلة والتعدين ثالثا : قطاع التجارة الخارجية . رابعا : قطاع التجارة الداخلية الجيلة بالذات نرى بذلك ان اول ما يحتويه قانون ٧٤ حرية دخول راس المال الخاص الى اى نشاط اقتصادى فى مصر بما فيه البنوك وشركات التابى والتعدين والصناعات الثقيلة والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية الجيلة ما كان يمثل عندئذ مفاتيح الاقتصاد المصرى التى تم اعطائها للقطاع العام لكى يمارس دوره القيادى بمعنى دوره الاثرى والاجتماعى وليس معنى ذلك ان يستخدم سلطة السيادة فى تشجيع الاقتصاد لا - لكن ان القطاع العام يبدى كل هذه الامور الاساسية ببقية القطاعات تنساق بحكم المصلحة الاقتصادية الرشيدة وراء هذا فتم اذن اخراج الانكار او السيطرة للقطاع العام فى هذه المجالات النقطة الثالثة هى ان التخطيط والتخطيط انتهى والخطة تحولت الى لغز فى مصر معين الى خطة تأشيرية وما يشبه التأشيرة وعندئذ للقطاع العام لم يكن قطاع عام وتكون اى شركات مملوكة للدولة ونحن من القرن الـ ١٩ توجد شركات كبيرة او انشطة مملوكة للدولة - ظاهرة جديدة دفعنا فى ٥٦ بحسب جديد نقول قطاع عام وما هو القطاع العام الموجودة فى الدولة من القرن الـ ١٩ فى ايام محمد على وما هو الجديد اذن - الجديد هنا وهو اهم شىءبقى يتكلمون عنه هو انه بعد ٧٤ كما تعلمون هو اسلوب تطوير القطاع العام . معنى كان يقول تحريك ادارة القطاع العام كما لو كان ادارة القطاع العام كانت مسجونة رؤساء الشركات ومجالس الادارة العديدة التى كانت موجودة كان يمشيها البوليس او المخابرات مش ناس اقتصاديين وكوادر مصرية عظيمة انزبت من ٥٦ فما فوق واصبحت تربط مؤيديها ودفعهم للهجرة لها للداخل او للخارج ويدونا الثروة القومية الهائلة والطائلة والثروة القومية التى ليس لها ماثل فى بلاد العالم غير فى



البلد الاشتراكي المجموعة التي تشكلت لإدارة القطاع العام يعملها وأخطأها أنها كانت خيرة ونجحنا في مجالات لم تكن نعرفها ١٠٠ مصري كان يشتغل في التجارة الخارجية قبل أن تنشأ شركة مصر للتجارة الخارجية لم تكن نعرفها كثيرا لأن نتركها لليهود كان عالم غريب علينا بقي فيه قطاع تجارة خارجية يمارسه مصريون وعارفين السوق المصرية ويدخلوا فيه يشتروا ويبيعوا وكان لهم فيه أخطاء ونقصين وبعضهم غاسد ولكن هذا يتصلح ونقوم ببقرة — المهم ركزوا على نقطة تطوير أسلوب الإدارة وتم هذا عندهم بحاجتي الحاجة الأولى : إلغاء المؤسسة العامة أي الإطار التنظيمي الذي يعمل من داخله القطاع العام ونسبته كده بالوش ريس وبالوش إطار تنظيمي وكل رئيس شركة يستبد بشركته ويعمل اللي هو عايز يعمله وفي إلغاء الأطر التنظيمي للقطاع العام وهو المؤسسة العامة التي كانت تتولى ثلاث وظائف أساسية وظيفة التخطيط والتنسيق والرقابة وبالشكل هذا كانت تتجمع وحدة كاملة وهي المؤسسة العامة للتجارة الخارجية ... الخ كل مؤسسة عامة فيها قدر من المسؤولية وشعور بأن مجلس إدارة الشركة يتناسب إنما الخافه هذا الأطر لأنه هذا الأطر انطلق ويجب أن تصل — الحاجة الثانية : إعطاء سلطات إضافية لكل رئيس مجلس إدارة في داخل الشركة غير سلطاته السابقة بحيث يصبح هو مسبق غير عادل في داخل الشركة في داخل الوحدة الاقتصادية ويفتح أمامه سبل الانحراف والفساد بلا حدود مع دعوته في كل وقت مع أنه يبيع ويس وبالتالي الربح سهل عايزين أرباح الدولة تأخذ أرباح ويعد كده لم يكن فيه أرباح السنة الماضية في عام ١٩٨٢ كان ٤٠٪ من شركات القطاع العام الصناعي خسرات فلما كتبت وقلت إن دي كارثة قالوا ردوا على شتموني ٤٠٪ من القطاع الصناعي العام يخسر في سنة واحدة لا تعتبر كارثة في نظري ولا ينعد مؤثر لدراستها وبحيث أنها المؤثرات تعتمد لاي شيء ثاني . لو تولم الاستئثار الأجنبي سوف ينعد له مؤثر له فورا بمعدل المؤثر والدولة تعطى جهودها لهذا المؤثر لكي ينعد في أي مكان ولو كان بلا نتيجة .

المهم أنهم عملوا تطوير تحرير الإدارة ومعناها أن كل شركة لا تشهر أنهم مسؤولون أمام أي شخص بهذا العمل القطاع العام بث فيه غسار لا حد له وبشكله تزايد ولا نقل وفي عام ٨٢ — ٤٠٪ من شركات القطاع العام الصناعي خسر بعد مرور ٨ سنوات من تحرير الإدارة وإلغاء الأطر التنظيمي له بش العكس زمان في عام ٧١ كان فيه حوالي ١٥ شركة فقط خسراته فوقف الدكتور محمود الغاضي وطلب لجنة تسمى حقائق لمعرفة أسباب خسائر شركات القطاع العام الـ ١٥ فتشكلت اللجنة وعرفت الأسباب وأنا واحد من الناس الذين استأفوا منها .

المهم لم يكن هذا لأن في عام ٧٤ عدت ولا حد يشمر بي بمبدأوا يفكروا في الاستيلاء على الربح مستقبلا ووضعوا المبدأ في عام ٧٤ وهو إمكانية بيع القطاع العام — المهم أن المدة من ٧٤ حتى ٨٠ فشلت كل محاولات بيع القطاع العام بالتجزئة إنما في المدة نفسها نمو الشريحة الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي انشئت مع الانفتاح، والتي نحن نسميها اقتصاديا الشريحة الطفيلية لأنها قائمة على أنشطة طفيلية أكثر منها على أنشطة انتاجية وإنما لا تعان بالانتاج لأن الانتاج يربكها ولكن الأنشطة الطفيلية من خدمات وغيرها سهلة يمكن إدارتها بسهولة ويمكن تكسب منها أضعافا بما تكسب من أنشطة انتاجية في الأنشطة الخدمية لا تجعل لها ارتباطا بمصر ولا تضعف فلو سها أو جعلها في خطر مستمر ولا يحضر جبال



عبد الناصر مرة أخرى ويألمها على العكس لحوالها برة ويتشغل في الداخل بأموال البنوك العامة بتاعتنا زى ما ثبت لسكم محركات توفيق عبد الحى وعصمت السادات وغيره فلويسهم برة ويستقلوا بفلوس البنوك بتاعتنا - المهم ان ده في سنة ١٩٨٠ بدأت نفمة جديدة تقول ان القطاع العام هو الاساس بتاعتنا في الاقتصاد المصرى يعنى عكس ما كنا نسمع في بداية حتى الانفتاح وبدأ يقول الاعتماد على رأس المال الخاص بالذات رأس المال الاجنبى انتحوا السلك انتحوا كمان القطاع العام ما زال غاشل انتحوا اكثر واكثر وبالتالي طلعت مشروعات جديدة مشروع طلع من عبد الرزاق عبد المجيد مشروع طلع من طه زكى والمشروعان تقريبا طالعين من مكتب عثمان أحمد عثمان المشروعان خلاصتهم كيف نبين القطاع العام المصرى بالجملة مش نأخذ شركة شركة لا نبيع بالجملة ومع ذلك ينزل المشروعان تحت اسم جميل جدا وهو دعم وتطوير القطاع العام - المهم المشروعان انطويا على فكرتين اساسيتين وهما : الفكرة الاولى : هى فكرة الشركة قابضة والفكرة الثانية هى بيع القطاع العام في البورصة . الفكرة الاولى وهى فكرة الشركة القابضة وشركة قابضة قالوا اننا بعد ان الفينا المؤسسة - القطاع العام لم يكن له رأس احنا عايزين حاجة عكسية قلنا لهم المؤسسة العامة كانت انفلاق توصلوا الى ان الراس يبقى شركة قابضة بمعنى ادارة راسمالية معروفة عندها فى اداة لتجميع أموال بهدف الربح وتحقيق أقصى ما يمكن من الربح ليس لها أهداف ثانية لان أهداف ثانية تتعارض مع تحديد أقصى للارباح لا هدف تجارة ولا هدف انك بتنى مرافق أخرى للبلد فهى اذن محفظة مالية لكى تحقق أقصى ما يمكن من ارباح وهكذا يصبح رصيد شركات القطاع العام كلها في ايدي ناس قاعدة تشوف تريح ولا تخسر وتضارب في البورصة .

الموضوع كان له هدف آخر هو التحكين 'لادخال القطاع العام بالجملة ليس نقط هى ملكية رأس المال الاجنبى وفى ملكية راسمالية الطفيليات المصرية بالاختصار عثمان قرر انه يدخل ويحسن سمعته امام المصريين ويدل ما كل شخص يقول ما هى شركات الانفتاح هى شركة شوييس وغيرها فقط لا ده انا بتنتج حديد وصلب وكيف يمكن هذا وهو لا يملك ان يفكر فى ان يعمل اى مشروع صنائى لمصر بينما اكيد بنص الحال هو انه يستولى على ده ويدخل على ما يسمى منتدز برأس المال الوطنى لكى يقوى القطاع العام والذي يدرس مشروع القانون الذى وضع فى عام ١٩٨٠ يلائى كيف يستولى على القطاع العام والقطاع العام يعطى لك تعظيم سلام يعنى يدخل رأس المال الخاص فى القطاع العام وتلزم الدولة بأن تحقق له ربحا سنويا لا يقل من سعر الفائدة السائد بـ ١٪ على الاقل - وكلام تالى وهو مشاركة فى الادارة وانفص فى الارباح التى توزع على العاملين - المهم المشكلة الانسانية كانت شركة قابضة وقدمت تحت اسم جذاب وفصل الادارة عن الملكية لكى تكون الادارة حرة الفكرة الثانية : هى اإباحة بيع القطاع العام فى البورصة والنزول بلسمهم الدولة نفسها فى البورصة لكى تنافس الجديد فى هذين المشروعين اللين تقبمو وهو الذى مشى فى ٨٠ و ٨١ و ٨٢ ونزل فى القانون الاخير فى يونيو ٨٢ وتم انجازه فى مجلس الشعب فى جلسة واحدة هو تعريف شركة القطاع العام المسألة مش قانونية المسألة سياسية طبقا لقوانين القطاع العام فى الستينات كانت شركة القطاع العام هى الشركة التى يساهم فيها شخص عام بأى مساهمة ويصدر بذلك قرار جمهورى وحدث ان شركات معينة كان فيها نسبة



ملكية رأسمال العمام قليل اذ اعتبرت انها من القطاع العام لانه صدر قرار جمهوري يعنى الوضع السياسى بتاع البلد يسمح بتوسيع قاعدة القطاع العام - المشروعات الاخيرة والقانون الذى صدر ينص على ان تعتبر شركة من شركات القطاع العام الشركة التى تملك فيها الدولة او شخص عام ٥١٪ على الاقل من راس المال العام هنا ضيقنا التطاق يعنى كان من الممكن ٢٥٪ قطاع عام اذا صدر قرار جمهوري بذلك واليوم لا لا بد من ٥١٪ على الاقل من راس المال العام مثل هذا النص نص خطير لانه داخبا نجعل كل شركات القطاع العام معرضة لانها تنزل عن ٥١٪ بصورة او اخرى خاصة اذا كانت هناك بيع حصة من حصص شركات القطاع العام طبعاً كل هذا من عام ٨٠ الى يونيو الذى نلت كان الهجرم على النص الاخير لم نتج ان نلغى ٥١٪ ولكننا نجحنا ان نلغى النص على امكانية بيع حصة القطاع العام فى البورصة وهذا هو الجديد ونجحنا فى ٨٢ ونتجه معارك ٨١ بان نهزم فكرة الشركة القابضة نهدينا حصة بيع القطاع العام فى البورصة ولم نستطيع ان نهزم النص الخاص بـ ٥١٪ وصدر القانون الاخير فى يونيو الماضى بهذه الصورة لكنه صدر حاجة ثانية كان الغاء الاطار التنظيمى للقطاع العام والغاء دوره القيادى هذه المرة وصلوا لكيفية راس القطاع العام وبذل ما ان يسموه المؤسسة العامة سموها هيئة القطاع العام كلام ليس له معنى انها لكى يميز بين الهيئة العامة والمؤسسة العامة ولكى لا يعترف بلفظة ويرجع ثنائى للمؤسسة العامة ولكنه مع ذلك انه عاد نفس الاختصاصات التى كانت للمؤسسة العامة ورجعها للهيئة العامة وهى التخطيط والتنسيق والرقابة ثم اعتبر الهيئة جهاز للوزير كما كانت المؤسسة العامة المهم اصبح هناك راس واصبح القطاع العام له اطار تنظيمى جديد ومن الممكن ان شركات القطاع العام تعرف لها صاحب لانه كان كل واحد ليس له صاحب وعملوا البدع خلال هذه الفترة التى مضت من ٧٤ حتى ٨٠ وكلم من فساد موجود حالياً فى القطاع العام يعنى القطاع العام تحول الى مزيج خاصة وشركات خاصة المهم اننا لا نلقى المسئولية على الناس الفاسدة هذه ولكنى للقى المسئولية على الناس الذين اباحوا لهم سبيل الفساد المهم من ده كله اننا فى نهاية السنين كنا نريد ان نطرح مشاكل القطاع العام هى مشكلة الادارة وتحرير الادارة من القيود والشروط التى كانت عليها زمان نحن نقول اننا خسرنا حاجة فى قانون ٨٢ ولكننا كسبنا شيء ان صلب هذا الموضوع بتاع دعم وتطوير القطاع العام اى تخريب القطاع العام وعلينا من الآن ان نواجه المشاكل الموضوعية بالحقائق التى يواجهها القطاع العام من اجل تطويره اولاً فى مشكلات ولا حد لها داخل القطاع العام وهذا جزء لا يتجزأ من الفساد والوجود فى المجتمع وفى الاقتصاد وانا اطالب بتطهير الدولة من اعلى حتى يمكن تطهير القطاع العام وقبل كده لا بساس رجال القطاع العام ولا بالناس الفاسدة الا بالفسر الذى نستطيع نحن عمال ومديرين وشعب باننا نكشف القطاع العام ونفلسه .

نحدث بعد ذلك عن المشاكل الموضوعية وهى مشاكل عديدة اول مشكلة فى مشكلة التمويل والثانية هى مشكلة التكلفة والاسعار لمنتجات القطاع العام وثالثة مشكلة هى التمييز بين القطاع العام حالياً والقطاع الخاص والتى أدت من عام ٧٤ حتى الآن الى هروب رجال القطاع الى القطاع الخاص هذه المشاكل هى المشاكل الحقيقية للقطاع العام وطبعاً يهمنى ان نقول كلمة فى ذلك انه توجد مشكلة



أخرى شكلا تقول لك نقص امعالة تارة نقول لك ان عندى نقص عمالة وتارة نقول انا عندى عمالة زيادة ومشكلة أخرى وهى التكنس المخزون داخل القطاع العام وسوف اقول هذين النقطتين بسرعة المشكلة الأولى وهى مشكلة التمويل مشكلة خطيرة جدا الدولة سايبة القطاع العام بلا ااحلال ولا تجديد طبعاً يوجد ااحلال وتجديد ولكن ليس بالقدر الذى يحتاجه القطاع العام فكل رئيس شركة يتصرف على كيفة والرئيس الجاد يحاول أن يجيب مال في أنه يستلفه من وزارة المالية ووزارة المالية تعتبره دين عليه وعليه فائدة أو يستلفه من البنوك وطبعاً عليه فائدة اكبر أو أن يجيب رأسمال محلى أو اجنبى تحت اى اسم من اسماء الانفتاح الموجودة ااحنا بنطرح هذه المسألة لانه لابد من عمل خط فاصل من الآن ولكل الديون الموجودة على شركات القطاع العام بان تدخل البنوك أو الدولة شريكة وطبعاً الدولة تكون هى المسالكة انا اساساً تدخل البنوك شريكة في القطاع العام بنسبة الحقوق اللى لها على شركات القطاع العام وتتجمع اموال القطاع العام بها يسمى بنك الاستثمار القومى الذى نحن لا نعرف اختصاصه واخصاصه غير محدد فى الحقيقة ونشأ نشأة مشوهة جداً أو يكون بنك الاستثمار القومى مسئول من مجهوع رأسمال القطاع العام كما هو الحال في كثير من البلاد التى بها قطاع عام ويكون منها بنك له طبيعة التكوين الراسالى والاقتراض طويل الاجل ومسئول عن القطاع العام نفسه وهذه هى البداية أو هى بداية الحل التى تخرج كثير من شركات القطاع العام الموجودة حالياً لكى تثبتة لعملها وهو الانتاج وبدل ما تكون قاعدة تدبر لنفسها اموال للاحلال أو التجديد المشكلة الثانية هى مشكلة التكلفة والتسعر وما اليه وهى مشكلة اصعب صعبة جداً أو لا يمكن لاي شخص منا أن يوافق على أن تهدر منتجات القطاع العام التى تتكلف كثيراً وتباع رخيصة امام منتجات موجودة مستوردة ومع ذلك منتجات القطاع العام لا تصل الى مستحقها وتتسرب للمالك الملتوية وتباع المنتجات المستوردة ولا تباع منتجات القطاع العام أو تباع لكن لغير مستحقها مشكلة صعبة جداً نشأت بالفعل من الانفتاح نشأت من المنافسة الميئة التى تجدنا المنتجات المصرية في المنتجات المماثلة المستوردة والتي درجنا من عام ٧٤ الى عام ٨١ على انا نسمع المنتجات المستوردة ونقاوم المنتجات المصرية فحين ما بدأ حسنى مبارك مؤخراً يقول المنتجات المصرية وأيضاً كما لو كان ككسفاً جيداً في حياتنا المصرية ان سمحوا لى ان أقول ان الدعوة سليمة وفي محلها بتاعة الرئيس مبارك لكنها لا تبحث عن الاسباب وتعالج السطح ولا تذهب الى الاعباب طالما ان سياسة الانفتاح موجودة وسياسة الاستيراد موجودة بالشكل هذا فسوف تكون المنتجات المصرية مضارة بسياسة الانفتاح الاقتصادى هى مصدر اللعاب التى تصيب المنتجات المصرية في السوق المصرية هنا نصادف مشكلة في غالية الدقة فى انا نقول ان انا نرفع اسعار القطاع العام وهذه أيضاً يأخذوها منا وعلى لساننا ويقولوا هؤلاء هم الذين دعاء القطاع العام وانصاره يطالبون برفع المنتجات المصرية ضد الشعب المصرى الذين يدافعوا عنه لا هنا انا نقول انه توجد مشكلة حقيقية وعلينا أن نعالجها برمتها وليس في جزء منها معالجة جزء منها دون معالجة الباقي تكون مخلفة لان هذا سوف يكون لحساب الآخرين لذلك مشكلة التسعر لابد ان تدخل في اطار معالجة الأزمة الاقتصادية ككل وجزء من هذه الأزمة هو الدم ومعالجة موضوع الدم وفى هذا الموضع لنا رأى واضح جداً وهو ان الدم لا يصل الى مستحقه مثلاً لكن هو المقصود أن لا يصل لكى



لا يتصرف في الدعم الى المسالك الخلفية والمفتوية لاصحاب المشروعات الطفيلية ايها وهم الذين يستفيدون منها في كل موقع حتى لو كان صغيرا وهكذا في كل موقع صغير هناك فساد وفساد ومجال للارتزاق وتكوين الثروات منه المهم ان الذي اعنيه هنا ان مشكلة الدعم لا يصل لمستحقه لكن نحن لساراي ان المستحقين هم الشعب المستهلك لاد ثاني ولكي يصل الدعم لمستحقه يجب ان يتقرر في المرحلة الاخيرة في دورة السلعة وهي دورة التسويق أو التوزيع وعندئذ نستطيع ان نحصر الدعم للمستهلك الذي يشتري وان هنا يمكن معالجة قضية الدعم بسهولة ولم يكن هناك زمان مشاكل ولذلك اننا نقترح انشاء ما يسمى صندوق مركزي لموازنة الاسعار يتولى هو توزيع الدعم وتقريره في السلعة على حساب سلعة أخرى يبيعها بسعر مضاعف وهو يجمع من هنا ويصرف من هنا ومثل هذا الصندوق يكون صندوق مركزي يكون المهمة الأساسية لوزارة التموين مثل هذا الصندوق المركزي يمكن ادارته بسهولة جدا وبسهولة جدا ان يمشى بالتل الاعباء على المالية العامة — المشكلة الثالثة هي مشكلة التمييز الموجود بين القطاع العام والقطاع الخاص وبالذات القطاع الخاص الأجنبي أو المشارك وهذا يتعلق بالمعالة وأوضاع الاجور والمكافآت وما اليه وهذا يتطلب اعادة النظر في علاقات العمل باتجاه توحيدها واعادة النظر في سياسة الاجور بأن تكون في البلد سياسة للاجور وسياسة للمعالة يعني باختصار لابد من العودة الى الأسلوب التخطيطي مرة أخرى والدولة فرحاته جدا انها عملت خطة خمسية لكننا نحن لا نشاركها هذا الشعور بالفرح للأسف وانهم زعلانين لاننا كيف لا نتكلم من هذا لاننا نحن الذين نطالب بالتنمية والتنمية المخططة لانه ليس اى وثيقة تكتب عليها الخطة تكون خطة لا نقول انها وهمة لكن ليس اى وثيقة الخطة ليست الخطة والخطة لها شروط ولها مغاد ولها بيئة ولها اقتصاد معين — الخ وطالما ان هذا ليس موجود فالتنا نتكلم عن تخطيط في الهواء طبعاً مشاكل المعالة الزائدة والناقصة مشاكل راجعة للانفتاح والهجرة وما اليه ونحن نقول ان هذا يريد اعادة توزيع واعادة تأهيل للمعالة — مشاكل المخزون مشاكل بسيطة جدا لانه ذاتها المخزون ينقسم الى انواع — المخزون الاستراتيجي والمخزون الجارى الذى يكون موجود لكل دكانة تعرف تعمل بالتجارة ويوجد مخزون ممول ونقول ان القطاع العام فاشل وعنده مخزون ضخم لانه احيانا يكون عنده مخزون جارى مطلوب ولكن غير المطلوب ان يكون المخزون هو المخزون الراكدة ذلك الذى نرفضه .

والنقطة الأخيرة في كلامي انه من الممكن ان تقلك حسن النية وتطوير القطاع العام ولكنه باى حال من الاحوال لا يمكن تطوير القطاع العام من فراغ ولا يمكن تطوير القطاع العام الا في اطار تطوير السياسة الاقتصادية والاقتصاد المصرى ككل اما اذا كانوا يتحدوننا ويأخذوا منا حكم على تطوير القطاع العام دون تطوير الاطار الاقتصادى العام لمصر فهذا كلام فارغ يكون ذلك تسلط وتسقط معنى بعض لى يتعلموا منها ان يمكن تطوير القطاع العام بدون تطوير السياسة الاقتصادية واخراج مصر من ازميتها الاقتصادية الحالية وهي أزمة هيكلية لانها اصبحت الهيكل المصرى وليس هي أزمة عابرة أو أزمة موجودة في اطراف الاقتصاد .



## مستقبل القطاع العام (١)

الدكتور فؤاد مرسى  
وزير التكوين الاسبق

بعد تسع سنوات من الانفتاح الاقتصادى وبمناسبة

قانون دعم وتطوير القطاع العام ..

القطاع العام ..... الى اين ؟

كان نبى سياسة الانفتاح الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ اعلنا باطلاق الحرية  
التامة لرأس المال الخاص اجنبيا كان او محليا .. وتمثلت هذه الحرية  
فى امرين خطيرين ، اما الاول فهو حرية العمل لرأس المال الخاص فى كل الأنشطة  
والمجالات الاقتصادية . واما الثانى فهو حرية النمو الاقتصادى امام رأس المال  
الخاص الى اعلى المراحل والمستويات وبذلك اهدت السيادة لرأس المال  
الخاص على الاقتصاد المصرى وفتح الطريق امام تعميم القطاع العام كيفما وكما ،  
سل ووضعوه فى خدمة رأس المال الخاص .

### اطلاق حرية العمل لرأس المال :

وكانت ثورة يوليو هى كلنا مرحلتها السياسية ثم الاجتماعية للسير سلمات  
شوطا بعيدا فى طريق كسب الاستقلال السياسى وتشبيد الاستقلال الاقتصادى  
عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة ذات الانفاق الاشتراكية .  
وبفضل التأهيلات التى تمت وخاصة فى الستينات لم يعد يسمح لرأس المال  
الاجنبى أن يوجد الا فى قطاع واحد وهو قطاع البترول وجزئيا فى قطاع الهواء .  
وفى عدها استعادت مصر سياستها على ثرواتها الوطنية وصناعاتها الاستراتيجية  
واموالها المتراكمة فى البنوك وشركات التأمين مظلما استعادت سيطرتها على تجارتها  
الخارجية ، وتحت بذلك تصفية المراكز الاستعمارية الاساسية فى الاقتصاد المصرى .  
وتنهيات الظروف لبناء اقتصاد وطنى مستقل موضوع فى خدمة المجتمع المصرى  
وحدث الامر نفسه بالنسبة لرأس المال المحلى عن طريق تأميم مصالح كبار  
الرأسمالية ، وبذلك صفيت الرأسمالية الكبيرة الا فى قطاعات محدودة مثل التجارة  
الداخلية والمقاولات .

وعلى حساب هذه المصالح الاستعمارية الاجنبية والمصالح الرأسمالية  
الكبيرة المحلية . وبفضل استثمارات التنمية التى مولها الشعب بكل طبعاته  
ومقاته ، قام صرح القطاع العام الذى اصبح يستأثر بقطاعات المال والصناعة  
الثقيلة والتعدين والمواصلات وتجارة الاستيراد ، وسيطر على قطاعات الصناعة  
الخفيفة وتجارة التصدير وتجارة الجملة والمقاولات والنقل ، ويتواجد فى قطاعات  
تجارة التجزئة والزراعة والخدمات .



لكن القطاع العام ظل منذ قيامه محطاً لهجمات الرجعية المحلية والدولية .  
واحدت به الحملة بصفة خاصة بعد الهزيمة العسكرية في عام ١٩٦٧ ، فلما  
أعلنت سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤ ، فتحت أبواب الاقتصاد المصري  
بأكمله أمام رأس المال الخاص المحلي منه والأجنبي . فتحت أمامه مجالات البنوك  
وشركات التأمين ومجالات الصناعة بنوعيهما الثقيلة والخفيفة وكذلك التعدين ،  
كما فتحت له مجالات التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً ومجالات التجارة  
الداخلية جملة وتجزئة ومجالات التخزين والنقل ومجالات الاراضى والمباني والتشييد  
والمقاولات .

ومع ذلك فقد تبين أن أحب الاعمال الى قلب رأس المال الخاص هي أعمال  
الاستيراد والمقاوله والتوريد وكل أعمال الوساطة والسهمرة ومخطف أعمال التخزين  
والتخريب - وعندما كان يشكل استثناء الانتاج فاتحه كان يقتصر على انتاج  
المرطبات والمسلطات وأعمال الترفيه والخدمات وعلى سبيل المثال ، فإن الحكومة  
لم تزل منذ البدء في سياسة الانفتاح الاقتصادي عن تكرار أن القطاع الخاص  
هو وحده القادر على حل أزمة السكان . وعلى الرغم من أنه قد اتبعت له  
الفرصة كاملة طوال السنوات هذه الماضية ، فلقد استمرت أزمة الاسكان  
تتفاقم باطراد سواء تمثلت الأزمة في صورة نقص عدد المساكن أو في صورة  
ارتفاع الإيجارات ، ولقد أصدرت الحكومة قانوناً يسمح للملاك رفع الإيجارات  
بصوره مطلقاً للمساكن الجديدة وبصورة نسبية للمساكن القديمة ، وفي مقابل ذلك  
ظل القطاع الخاص يركز على الاسكان الفاخر الذي بدأ يشهد في السنوات  
الاخيرة أزمة من نوع آخر هي زيادة العرض من الطلب . وتشير نتائج السنة  
الاولى من المخططة الخمسية الجديدة ١٩٨٧/٨٢ الى ثبات ما تحقق تنفيذه من  
وحدات في كل من الاسكان الاقتصادي والاسكان المتوسط على العكس نحو المتحقق  
في كل من الاسكان فوق المتوسط والاسكان الفاخر ٩٤ ألف وحدة الى ٢٦٢  
الف وحدة . وعلى سبيل المثال أيضاً ، فلقد ركزت الحكومة طوال السنوات  
الماضية على التأكيد بأن حل أزمة الغذاء إنما يوجد بإيدى رأس المال  
الخاص ، ومن ثم انهالت عليه الاعفاءات والمزايا وقروض الدولة والقطاعات  
العامة ، ومع ذلك فلقد دلت التجربة العملية على أنه كلما توسع رأس المال  
الخاص في مجال ما يمسى الأمن الغذائي كلما ارتفعت أسعار الدواجن واللحوم  
والاسماك ناهيك عن الخضروات والفواكه والألبان .

#### إطلاق حرية التمويل رأس المال :

ومع اباحة اقتحام رأس المال الخاص بكافة مجالات النشاط الاقتصادي  
سمح له أيضاً بأن يدخل فيها بأي قدر يريده من رأس المال .  
كما سمح له بأن ينمو نمو الرأس مالية المطلقة لا تقيده في ذلك أية قيود  
من جانب الدولة .

وبذلك اتاح لرأس المال وبخاصة المحلي منه حرية التركيز والتمركز كيفما  
يشاء . ونمت بالفعل رأس مالية محلية كبيرة واسعة النطاق مرتبطة في أغلب  
الأحيان برأس المال الأجنبي الواحد في صورته المختلفة .



ونظرا لطبيعة الجالات التى صارت بفضلها رأس المال الخاص المحلى ، فلقد ساد الرسامالية المصرية طابع طفيلى حاد ففى لا تقوم فى الأساس على تطوير الانتاج بقدر ما تقوم على الخدمات وبالذات على التجارة والمال وهذه الرسامالية المحلية الكبيرة الطفيلية لا تعبا بتطور الاقتصاد الوطنى وهى غير مبالية بإجراء التحولات الاجتماعية الضرورية فى ظل اقتصاد رأس مالى عساذى فلقه لا يعنيه الا التعاقد على استيراد منتجات الاحتكارات الدولية وتصريفها فى السوق الداخلية وكل ما يجرى الآن تحت كافة الصور القانونية والاقتصادية ليس سوى عمليات استيراد مباشر او غير مباشر مصحوبة بتهرب رأس المال المحلى الى الخارج فى صورة ودائع أو غير ودائع وبذلك ارتبط رأس المال المحلى الكبير برباط التبعية برأس المال الاجنبى وفتحت السوق المصرية على مصراعيها للمنافسة الاجنبية الساحقة .

وكان على سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وقد أبحاث الحرية الكلية فى العمل وفى النمو لرأس المال الخاص ، ان تنصدى فى نفس الوقت للجانبية الايجابية مع القطاع العام ، وفى مرحلة أولى لم تكن الحكومة تجرؤ بعد على التصريح بحقيقة نواياها وجهت ضربات متعددة للقطاع العام أدت فى الواقع الى الفناء دوره القيادى على رأس الاقتصاد المصرى . وفى مرحلة ثانية استقطعت خلالها سلطة رأس المال الكبير الطفيلى ولم تعد الحكومة تخشى من الانصاح عن نواياها . توالى الخطوات التى ترمى لتصفية القطاع العام كله ونقل ملكية وحداته الى رأس المال الخاص الذى فتحت شهيته للاستيلاء على وحدات القطاع العام بالجملة لا بالتجزئة .

### مرحلة الفناء الدور القيادى للقطاع العام :

لقد تشكل القطاع العام فى مصر خلال زمن طويل . بدأ منذ القرن الماضى شيدت الدولة على سبيل المثال قطاع المسكك الحديدية وشاركت فى ملكية قناة السويس ثم باعت حصتها ، وفيما قبل عام ١٩٥٢ كان قطاع الدولة يمتد الى المسكك الحديدية وترسانة اصلاح السفن وتكرير البترول والمطابع الامرية وبعض البنوك ، وبعد عام ١٩٥٢ دخل الى الصناعة الثقيلة والخفيفة بملك الحديد والصلب والاسمدة ومعدات المسكك الحديدية وبعض المرافق العامة واقتحم ميدان التجارة الخارجية وفنيا الفنائى . وبعد العنوان الثلاثى مصرت ثم استمت المصالح الانطيزية والفرنسية فى كافة فروع الاقتصاد وشابت المؤسسة الاقتصادية فى مطلع عام ١٩٥٧ ثم اكتمل تأمين المصالح الاجنبية فى الستينات وأتمت منها مصالح رأس المال الكبير منحنذ قام قطاع مملوك للدولة مبنيا فى كافة فروع الاقتصاد المصرى ويمتضى القرارات التى جعلت فائىح الاقتصاد بليدى القطاع العام ، وهى فائىح المال والصناعة الثقيلة والتجارة الخارجية وتجارة الجبله فى الداخل والقطاع العام بقيادة الاقتصاد الوطنى بأكمله وبلاستناد الى أسلوب التعاون فى الزراعة وتطوير التسويق التعاونى وبخاصة فى الصناعة وفى الزراعة ثم اتباع أسلوب التجميع الزراعى ، أمكن للدولة ان تحقق انجازات أخرى بالغة الاهمية .

امكن بالاستناد الى القطاع العام اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادى



ابتداء من عام ١٩٦٠ وبدون قاصرة من القطاع العام ، كان التخطيط يصيب مستحىلا .

امكن بالاستناد الى القطاع العام والتوسع فى عملية التصنيع الاعداد للنحول من الصناعة الخفيفة الى الصناعة الثقيلة والتطوير اللاحق للزراعة . وكانت تلك مهمة الخطوة الخمسية الثانية التى لم تبدأ ابدا .

وامكن بالاستناد الى القطاع العام السير فى طريق التحولات الاجتماعية انطلاقا من التزام القطاع . العام سياسيا واجتماعيا لزام المجتمع بمره بصة عامة وازاء الطبقات العاملة فيه بصفة خاصة .

كما امكن بفضل القطاع العام وبخاصة من طريق استصلاح الدولة للاراضى اضافته مساحات جديدة الى الاراضى الزراعية والبدء فى انتاج محاصيل غير تقليدية مخصصة للتصدير او للتصنيع وثام بذلك قطاع عام فى الزراعة وعلى الرغم من النواقص والعيوب التى احاطت بشاة القطاع العام واسلوب ادارته التى تفاقمت بعد المعز عن بدء الخطوة الخمسية الثانية فى عام ( ١٩٦٥ ) . ثم الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ والى ذلك على سبيل المثال الى وجود طائفة عاطلة فى القطاع الصناعى كانت فى عام ١٩٧٤ م . تدير نسبة ٣٢.٢ ٪ من جملة طاقاته - فان القطاع العام كان يشغل فى ذلك العام ٦٦ ٪ من انتاج الصناعة ، ٧٢.٦ ٪ من انتاج البترول ومشتقاته من خبثات النقل والمواصلات ، ٥٠.٨ ٪ من القنطرة ، ٧٦ ٪ من قطاع التشييد ، ١٠٠ ٪ من انتاج الكهرباء ، ١٠٠ ٪ من المال ، ٧٨.٨ ٪ من الخدمات .

كان القطاع العام عندئذ يساهم فى اجمالى الانتاج القومى بنسبة ٥٤.٥ ٪ ويساهم فى توليد ٨٥.٦ ٪ من اجمالى المخزرات القومية ويتولى ٩٠ ٪ حجم الاستثمارات القومية .

فماذا فعلت به سياسة الانفتاح الاقتصادى بعد عام ١٩٧٤ ؟

لقد اتجهت سياسة الانفتاح الاقتصادى كما ذكرنا الى تصفية الدور - القيادى للقطاع العام بمحاولة تمجبه وتفكك اوصاله وتقليص وزنه داخل الاقتصاد المصرى . ثم ذلك بالاجراءات الآتية :-

الغاء احتكار القطاع العام لمفاتيح الاقتصاد وهى المال والصناعات الثقيلة والتجارة الخارجية واباحة هذه المجالات جميعا لراس المال الخاص محليا كان او اجنبيا .

الغاء الاطار التنظيمى المحكم للقطاع العام ، وذلك بالغاء نظام المؤسسات العامة واطلاق حرية ادارة وحدات القطاع العام من التزامات الخطوة باسم اعتبارات الربح والغاء الالتزام وتخصيص البنوك العامة فى تمويل وحدات القطاع العام .



التخلّى عن أسلوب التنمية المخططة وهذا التخطيط العلمى كأسلوب لإدارة الاقتصاد الوطنى .

اعلان مبدأ امكانية القطاع العلم او تحويله الى قطاع خاص وذلك ببيع بعض اسهم الشركات أو بعض وحدات القطاع العلم لرأس المال المحلى باسم المشاركة مع رأس المال الاجنبى . وعندئذ تتحول الوحدة العامة الى قطاع خاص بل واغراق القطاع العلم فى بحر من القطاع الخاص الذى تغلب عليه الانشطة الطفيلية .

وكل من شأن هذه الاجراءات ان أدت الى هبوط نصيب القطاع العلم من اجمالى الانتاج القومى من ٥٤٪ فى عام ١٩٧٤ الى ٤٩٪ عام ١٩٧١ واخطر من ذلك بكثير ان القطاع العلم قد قل دوره على رأس الاقتصاد المصرى سواء من حيث توجيه القطاع الخاص والقطاع التعاونى أو من حيث الالتزام بأسلوب التخطيط أو من حيث اداء وظيفته الاجتماعية فيما يتعلق بالمعالة التابعة للانتاج واخطر من ذلك ان القطاع العلم لم يعد مسؤولاً عن تنمية الاقتصاد المصرى بل أصبحت هذه المسئولية تقع على عاتق رأس المال الخاص والاجنبى قبل المحلى .. وبالتالي لم تعد هناك تنمية اقتصادية . باختصار تحول القطاع العلم الى مجرد قطاع لرأسمالية الدولة العادية : بل فقد استتلايته ليس فقط ازاء رأس المال المحلى بل ازاء رأس المال الاجنبى وعلى سبيل المثال ، فإن الافتتاح فى قطاع واحد هو قطاع البنوك كان من شأنه تزيق وحدة الجهاز المصرى المصرى وانتهاء رقابة البنك المركزى على مجموع الجهاز المصرى الذى انتمج انهباجاً عفسوياً فى الاقتصاد الراسمالى العالمى وفى السوق المالية العالمية بغير تقدير لمصالح الاقتصاد المصرى .

### مرحلة نقل ملكية القطاع العلم الى رأس المال الخاص :

وعلى الرغم من طرح مسألة بيع اسهم القطاع العلم الى رأس المال المحلى على الرأى العلم منذ بداية الافتتاح الا انها لم توضع بالفعل فى التطبيق سواء كان ذلك بسبب المقاومة المستمرة من قبل العاملين فى القطاع العلم أو بسبب اعراض رأس المال الطفيلى عن الشراء ، لكن هذا الوضع تفسير فى النهاية وابشده من عام ١٩٨٠ اخذت الحكومة تسعى للتوصل الى الصيغة القانونية والاقتصادية التى تسمح ببيع القطاع العلم او تحويله الى قطاع خاص .

ولهذا تعتبر مرحلة جديدة بدأت مع انها كانت مثقلة ومطروحة ايضاً من قبل خلال المرحلة الماضية ، الجديد هو الجراة التى صارت تطرح بها عملية تصفية القطاع العلم تصفية كهيّة بعد أن تمت تصفيته تصفية كهيّة بالفناء دوره القيادى بالكامل .

بعد تصفية قطاع السيتما وأشارك القطاع الخاص فى مجالات النشاط الذى يمارسها القطاع العلم ، توالت تحريكات المسئولين وعلى رأسهم السادات عن تصفية الجماعات الاستهلاكية بل وتصفية القطاع العلم من التجارة الخارجية وفى قطاع



الزراعة واستصلاح واستزراع الاراضى وفى انتاج الغذاء ، وانثىء بنك الاستنار القومى ليجمع الاستثمارات العامة وينصرف بحرية فى الملكية العامة للدولة وتم تحويل شركات عامة فى قطاعات الصناعة والاسكان والمقاولات الى شركات مشتركة ، وقام قطاع مشترك فى مجالات البنوك العامة وشركات التأمين العامة ، كما اعلنت الحكومة عن مشروعين للتصفية احداها اعده عبد الرازق عبد المجيد وزير الاقتصاد السابق لتحويل الشركات العامة فى التجارة الخارجية والتأمين الى فروع لشركات قابضة تخفى عملية الفناء وحدات القطاع العام ، وبما الأخر فهو مشروع اعده طه ذكى وزير الصناعة السابق باشارك رأس المال الخاص المحلى فى مشروعات القطاع العام سواء كانت مشروعات جارية او مشروعات جديدة ، وعندئذ تصبح شركات القطاع العام شركات قطاع خاص فلا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظييات الخاصة بالقطاع العام ، ومع ذلك فان هذه ( الشركات الخاصة ) تعتبر لاغراض مدنية هى القروض والمنح الدولية والضمان الحكومى وضمان البنك المركزى للقروض والتسهيلات ( من شركات القطاع العام ) لكن هذه الشركات الخاصة لا تخضع للتأمين أو الحراسة أو المصادرة ، وتتبع باعفاءات ضريبية وجمركية مع أن القطاع العام يصبح بذلك مجرد استثمارات متفرقة مملوكة للدولة فى شركات خاصة ، فان الدولة ملزمة ازاء رأس المال الخاص فيه بالتزام جوهرى هو - ضمان حد ادنى للارباح له يزيد عن سعر الفائدة من الودائع بنسبة ١ ٪ : وبذلك يهمل المشروع المطروح من قبل وزارة الصناعات مشروعا ليس فقط لتصفية القطاع العام بل ولتقرير ( امتيازات ) اضافية لرأس المال فى مواجهة الدولة .

ان التحول الاخير فى موقف الحكومة يرجع فى الواقع الى حقائق معينة هـا :

اضطراد تركيز - تركز وتمركز رأس المال الكبير واستيعابه لاهم مجالات النشاط الطبقي ، فلم يبق الا الاستيلاء على القطاع العام نفسه ، وهو قطاع ناجح رغم كل شىء ، هذا القطاع العام الذى ظل حتى ١٩٨٠ يضم ٣٨٠ وحدة اقتصادية يعمل بها ١٢ مليون من العاملين يمثلون ٤٠ ٪ من حجم العمالة المدفوعة الاجر فى كل من الحكومة والقطاع العام .

وظل حتى عام ١٩٨٠ يستخدم مجموعة من الاسوال تزيد عن ٣٠ مليار جنيه ، ويتولى ٨٣ ٪ من حجم الاستثمارات القومية .

ويحقق فائضا قدره ٨٨٠ مليون جنيه . وحتى عام ١٩٨٠ لم تزد الاستثمارات الصناعية لشركات الانفتاح من ١٦٠ مليون جنيه من ١١٠٠ مليون بنسبة ١٤ ٪ فقط

صاح الحجة على الانفتاح بوصفه انفتاحا تجاريا استهلاكيا خديما فى الاساس ، ومن ثم فان الرغبة فى اصفاء طابع انتاجى على الانفتاح بغير مجهود من جانبه ويمكن ان تتحقق بالاستيلاء على القطاع العام نفسه وهو قطاع انتاجى فى الاساس .

اذ انه من بين ٣٨٠ شركة بداخله كانت توجد ٢٣٩ شركة فى قطاع الانتاج و ٧٥ وحدة فى قطاع المال والتجارة و ٦٦ وحدة فى قطاع الخدمات .



وقد دلت تجربة الانفتاح على ان مساهمة الاموال المصرية حتى نهاية ١٩٨٠. قد كانت بنسبة ٦٥٪ من مجموع اموال الانفتاح في المشروعات التي بدأت العمل بالفعل .

وفي قطاع الصناعة بالتحديد ، عُلِّقَت كانت مساهمة القطاع العام بحوالي ٣٥٪ بينما ساهم القطاع الخاص المحلي بأقل من ٣٠٪ لقد شارك القطاع العام وقتها في ١٢٤ مشروعا انتاعيا لكنها كانت في اغلبها مجالات الزراعة والتربية الحيوانية ومواد البناء .

كانت اذن محاولة جريئة لاستيلاء رأس المال الطفيلي على القطاع العام الانتاجي القائم والاجهز النهائي على كل ما بقي من المنجزات الاقتصادية والاجتماعية لفترة الستينيات ، وهي الفترة التي شهدت التحولات الكبرى نحو مجتمع جديد خال من استغلال الانسان للانسان .

وهنا برز العداء الذي يكنه الحكم للطبقات العاملة للاستراتيجية في اوضح صورة .

ويتجسد هذا العداء كله في الموقف من القطاع العام .

#### اعادة النظر في فلسفة القطاع العام :

وتهيئ لبلوغ تلك الغاية اخذت جتبع اللجان الحزبية والحكومية وكذلك اللجان داخل مجلس الشعب ومجلس الشورى من اجل ما اسماه وزير الدولة للاقتصاد عندئذ .

« اعادة النظر في الفلسفة التي تحكم القطاع العام » وهي مهمة تتجاوز مجرد اقتطاع أو دور القطاع العام .

ويعبارة أخرى اخذت الحكومة تنافس وجود أو عدم وجود القطاع العام . وفي تجاهل كامل لمشكلات القطاع العام ، وأغلبها تسال عنها الحكومة نفسها ، جرت عملية مراجعة فلسفة القطاع العام من اجل تحيله بمسئولية الاخطاء الناجمة من سياسات الحكومة وفي مقدمتها سياسة الانفتاح الاقتصادي .

( أ ) فهناك أولا موقف الحكومة من عملية التنمية التي أوكلتها الى رأس المال الخاص الاجنبي والمحلي ، وبالتالي تخلت الحكومة عن مسئوليتها الاقتصادية الاولى ذهبت الاستثمارات الانتاعية لمشروعات استهلاكية لن يبقى منها شيء بعد انتهاء سنوات الاعفاء الخمسة المقررة لمشروعات الانفتاح ، ومن المشاهد ان المشروعات التي انتهت مدة الاعفاء المقررة تطلن عن اغلاق ابوابها فتبدأ في صورة مشروعات جديدة تتمتع من جديد بخمس سنوات اعفاء اخرى .

( ب ) وهناك ثانيا السماح باستيراد السلع كلفة الصنع من الاسواق الراسيالية واغراق السوق المحلية بها ، سواء كانت هذه السلع لا يمثل لها في مصر أو كان لها انتاج مماثل بالقطاع العام أو القطاع الخاص . ومن هنا



المنافسة غير المتكافئة التي اودت حتى الآن بعشرات الصناعات المصرية من عابسة وحاصة ، وادت الى ركود منتجاتها سنة بعد الاخرى - مما اصبح يشكل دائرته صناعية مصرية .

( ج ) هناك ثالثا مشاكل القطاع العام وفي مقدمتها عجزه عن تجديد آلاته ووحداته وعجزه عن تشغيل طاقته الانتاجية بالكامل وعجزه عن الاحتفاظ بالاجيال التي كونها من الاداريين والعاملين ذوي الكفاءة والمهارة والاخلاص للملكية العامة . وعلى العكس فلا يستطيع احد ان يجادل في حقيقة تدهور القطاع العام من داخله مائيبا واذيبا في ظل المناخ الملوث الذي نشره الانفتاح الاقتصادي في السبل البلاد وعرضها .

وبدلا من التصدي لمعالجة مشاكل القطاع العام من اجل تخليصه منها اخذت تجري عملية اعادة النظر في الفلسفة التي تحكمه واتجهت المحاولات التي تجري على الساحة الحكومية في اتجاهين :

#### ( ا ) اتجاه لافناء القطاع العام :

وذلك في اتجاه مجال التجارة الخارجية استيراد او تصدير او في مجال الزراعة وفي مجال الاسكان الاقتصادي والمتوسط وفي مجال التجارة الداخلية .

#### ( ب ) واتجاه للابقاء على القطاع العام :

وذلك في مجالات الصناعة الثقيلة الاستراتيجية كالحديد والصلب والصناعات التعدينية الخفيفة الاستهلاكية ذات العبالة الكثيفة والاستثمارات الضخمة كالمنسوجات او الاسكان الشعبي والهيكلة الاساسية والمرافق العامة .

ومعنى هذين الاتجاهين انه لا يبقى القطاع العام الا في المجالات التي قبلت استثمارات ضخمة ، وعملية كثيفة - وعوائد ضخمة - وهي المجالات التي يحجب رأس المال الخاص بالضرورة عنها - لكنها تعتبر مع ذلك مجالات ضرورية من اجل قيام رأس المال الخاص هذا بنشاطه سواء كان اجنبيا أو محليا .

وتتأكد بذلك معالم المرحلة الجديدة للقطاع العام ، هذه المرحلة التي اقتصحت عنها الحكومة بلا مواراه ولا مواراة في بيان رئيس الحكومة في مطلع عام ١٩٨٠ حين قال « انتهى الوقت الذي كان القطاع العام يحمل فيه وحده عبء التنمية » وأضاف اليه وزير الاقتصاد منذئذ « ان القطاع الخاص المصري هو صاب التنمية الاقتصادية - يشاركه في ذلك القطاع الاجنبي » . وصرنا نتراجع بالفعل الى وضع يصبح فيه دور الدولة هو مجرد ادارة المرافق العامة وينحصر دور القطاع العام في بعض الانشطة ذات النفع العام ، وفي اطار الاقتصاد المصري الذي يتسم بسيادة النشاط الطفيلي والاعتماد على العون الخارجي اصبح الخطر المائل هو ان يتحول القطاع العام الى مجرد قطاع للرأسمالية الدولية التابعة .



## مشروع عام ١٩٨١ :

وأصبح واضحا منذ منتصف عام ١٩٨٠ أن الحكومة قد نشطت لتشجيع الاستثمارات الأجنبية على إنشاء مشروعات بسع القطاع العام بالذات . وكان ذلك مازال يجري في حدود قانون الاستثمارات . ولكن الحكومة نشطت أيضا في اتجاه آخر هو أن تمكن رأس المال الاستثماري الأجنبي والمحلي من وضع يده على القطاع العام وتحت عنوان « تدعيم وتطوير القطاع العام » ويدعوى تخليصه من مشاكله الإدارية والتنظيمية وطاقاته المعطلة والخلل في هيكله التوطيني أعلنت الحكومة في عام ١٩٨١ عن مشروع لتطوير أسلوب إدارة القطاع العام ويدور المشروع حول ما أسماه فصل الملكية عن الإدارة ، فملكية القطاع العام محفوظة مصونة بين أيدي ما يسمى ببسك للاستثمار القومي . ويتولى هذا البسك إنشاء شركات قابضة تتولى هي إدارة رأس المال للشركات العامة على أن تختص كل شركة قابضة بمجموعة معينة من الشركات العامة والشركة العامة في نظر المشرع هي تلك التي تملك الدولة فيها ٥١٪ من رأسمالها على الأقل . وكان المبدأ السائد من قبل منذ الستينات هو أن شركة القطاع العام هي الشركة التي يساهم شخص عام أو أكثر مع اشخاص خاصة فيها أو يمتلك جزءا - مجرد جزء - من رأسمالها .

وهكذا تجتمع الملكية العامة طبقا للمشروع بين أيدي شركات قابضة هي في الواقع مشروعات للاستثمار المسالي إذ أنها لا تهتم إلا بزيادة أرباحها من خلال ملكيتها في الشركات العامة غير مقيدة في ذلك بخطة تنمية اقتصادية أو اجتماعية . بمسئوليتها الأولى هي إدارة محفظة الأوراق المالية لدى الشركات العامة والشركات القابضة هي المسؤولة عن إنشاء شركات مملوكة لها كلية أو بالمشاركة مع رأس المال الخاص . وهي مسؤولة من استثمار أموالها في الشركات . وهي مسؤولة عن عقد الاتفاقيات المشتركة التجارية والتوطينية مع الهيئات المحلية والأجنبية . ومحسلة ذلك كله أن تحصل الملكية العامة إلى شيء هلامي - مجرد ملكية رأسمالية بلا قوام ولا هدف غير الربح . وتحصل الشركة العامة إلى مجرد مشروع استثماري . فإن المشروع يعطى الشعب وهم الملكية العامة المحفوظة والمصونة في مكان أمين هو الشركات القابضة ، ثم يسمح لهذه الشركات بعد ذلك بالتصرف الكامل بالقطاع العام . ولذلك أطلق واضع المشروع على الملكية العامة هذه اسم الملكية الحكومية .

وفي ذلك الوقت ، في منتصف عام ١٩٨١ ، بلغ التخلي عن القطاع العام حدا أن يبادر قطاع السياحة إلى تصفية نفسه . فتمسرح تحويل الشركتين التاسعتين للقطاع العام فيه وهما الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق والشركة العامة للفنادق المصرية - وهما يمتلكان ١٩ فندقا تبلغ جملة أصولها ٣ آلاف مليون جنيه - إلى شركتين مملكتين لكن غير مشتغلين . وذلك بأن تقوم بتأجير فنادقها وأصولها ( أيجارا طويلا ) لسنة شركات استثمار أجنبي تساهم فيها البنوك المصرية وشركات القطاع العام بما قيمته ٨٠ مليون جنيه ، شركة الاستثمار الجديدة هذه هي التي تقوم بالانشاءات السياحية في مصر ، أما القطاع العام المصري فيكتفي بتحصيل الإجرة منها . وهكذا فتح الطريق أمام رأس المال المحلي



والمصهيوني لمشاركة القطاع العام السيلاحى بل ووقفه جانباً ثم السيطرة على  
السياحة الداخلية .

فى ذلك الوقت ايضا ، فى منتصف عام ١٩٨١ ، بلغ التخلّى عن القطاع  
العام حدا ان كانت سبع عشرة شركة من كبريات شركات القطاع العام بلا  
مجلس ادارة : وهى شركة النصر لمعالجة الزجاجات وشركة الخلاصات المطرية  
وشركة الزيوت المستخلصة وشركة الدلتا للغزل والنسيج وشركة المحلات الصناعية  
للحرير والقطن وشركة مصر حطوان للغزل والنسيج وشركة الورق الاهلية  
وشركة البلاستيك الاهلية وشركة النصر للصلمة بالحلة الكبرى والشركة المالية  
والمصنعية بكفر الزيات وشركة المبيدات الحشرية بكفر الزيات وشركة الشرق  
الاوسط للورق ( سميو ) وشركة السبك الحديدي (الفيروسليون ) وشركة مصر  
للالمنيوم ( مجمع نجع حمادى ) وشركة بيرة الاهرام وشركة الوجه القبلى للغزل  
وشركة سيناء للمنجيز

### المشروع طبعة ١٩٨٢ :

منذ عام ١٩٧٤ ومشروعات الحكومة تتوالى كلها بدموى دم وتطويع  
القطاع العام . ويبدل تواقر هذه المشروعات وتعاقبها على امرين :

على اصرار من جانب الحكومة على سياسة تصفية القطاع العام ، يقابله  
اصرار آخر من جانب العاملين فى القطاع العام وأقسام هامة من القوى  
الوطنية على مقاومة هذه السياسة .

بعبارة اخرى ، ملقصد هزمت كل مشروعات تصفية القطاع العام تصفية كمية .  
وهى مشروعات كانت تعمل فى الواقع على فتح الطريق لسيطرة رأس المال  
الخاص الاجنبى والمحلى على القطاع العام اما ببيع بعض وحداته لرأس المال  
الخاص او باتاحة مشاركته فى ملكيتها واقتربت كل المشروعات باطلاق المزيد من  
الحرية لادارات الشركات العامة وبخاصة بمنح الادارة حرية فصل ونقل العاملين .  
كما اتطوت كلها على اجراءات مريحة لتجسيم مشاركة العاملين فى الادارة  
والارباح .

وبفضل مقاومة قوى وطنية عديدة كانت الطبقة العاملة فى مقدمتها سقط  
مشروع عام ١٩٨١ ضمن ما سقط وقتها . لكن نكد القوى الوطنية تنفيس  
الصعداء حتى عكفت الحكومة على احياء المشروع فى تكتم بالغ ليفاجئنا فى عام  
١٩٨٢ بصيغة معدلة للمشروع .

وفى الحق فلقد استجاب المشروع المعدل للنقد العنيف الذى وجه لفكرة  
الشركة القابضة فتخلّى عنها كجميع استثنائى واقترب كثيرا من مفهوم  
المؤسسة العامة ذات الوظائف التخطيطية والتنسيقية والوقائية واعتبرها جهاز الوزير  
يعاونه فى النهوض بمسئوليته فى تحقيق اهداف الخطة ، بالطبع قد توجد  
رسميا لكن لا يوجد تخطيط ولا تنمية مخططة . وعلى اية حال ، فان الهيكلية  
الخشبية المقترحة بدلا من الشركة القابضة صارت اقرب ما تكون الى المؤسسة  
العامة .



ومما عدا ذلك ظلت الحكومة مصرة على جوهر عملية التصفية الكلية للقطاع العام . فمن جانب ، اشترط المشروع ان تملك الدولة ٥١ ٪ على الاقل من اسهمال الوحدة الاقتصادية حتى تصبح من شركات القطاع العام . ومعنى ذلك تقليص قاعدة القطاع العام من الشركات ، او كان يكتفى الدولة من قبل ان تملك ( جزاء ) حصص من اسهمال الشركة لتصبح من شركات القطاع العام . ومعنى ذلك ايضا تقليص قاعدة المشروع العام نفسه من الملكية العامة . اذ ينهم من المشروع ان كل ما يزيد عن ٥١ ٪ من اسهمال الشركة العامة قد أصبح منحا لراس المال الخاص ولذلك تنيد اسهم القطاع العام في البورصة تهيدا لطرحها في التداول حيث تباع بغير ضجيج . ومن جانب آخر ، وبعد المساس بنطاق الملكية العامة مازال المشروع الجديد كمسابقة يفتح ابواب مجالس الادارة في شركات القطاع العام لعضوين اضافيين من ذوى الخبرة . وهى اضافة من شأنها الاخلال الصريح بنسبة النصف للعاملين في مجالس الادارة بسل والسماح للقطاع الخاص بالمشاركة في ادارة القطاع العام . وفي الوقت نفسه يتخلى المشروع كسابقه عن تحديد الحد الأدنى لحقوق العاملين في الارباح وكان ٢٥ ٪ ولكل ذلك معنى واحد هو الاصرار على انيل من حقوق العاملين في الادارة والارباح .

ومظا لا تجيز ان تكون مشاكل القطاع العام مبررا على النحو السابق لتصفية ، فتلك لا يجوز ان يكون الحصر على القطاع العام مبررا للتستر على مشاكله ونواقصه . ومشاكل القطاع العام حقيقية ومتعددة ومتعددة خاصة بعد هذه السنوات من التهمج عليه والاهمال له وتفكيك اواصره وفقدانه الهدف وتضيئ الفساد فيه .

هناك مشكلة تمويل الاستثمارات اللازمة للاحلال والتجديد وهناك مشكلة حسن تسعير المنتجات في وجه الزيادات المتتالية في التكاليف ومشكلة تكس المخزون علما بعد عام ومشكلة العمالة الفائضة والناقصة معا ومشكلة انخفاض الاجور في مواجهة التضخم والانفتاح .

ولا بد ان تجد هذه المشاكل طولا لها حاجة فضلا عن حلول المسدى الطويل . ويتم ذلك في الاتجاهات التالية :

( ١ ) معالجة الخلل في الهيكل التوبلى لوحداث القطاع العام من طريق تحويل القروض التي منحتها اياها البنوك العامة الى مساهبات لها في رؤوس اسوال الوحدات العامة وعند الحاجة لتوبلى اضافى يتم التوبلى عن طريق بنك الاستثمار القومى الذى ينبغي ان يصبح بنكا للاستثمار العام والقروض طويلة الاجل للقطاع العام .

(ب) انتهاء التجديد الحالى لاسمعال منتجات القطاع العام وانهاء عوضى الاسمعال في القطاع الخاص ووضع سياسة سعرية تأخذ بعين الاعتبار التكاليف الحقيقية للانتاج وتقوم على محاسبة اقتصادية سليمة للقطاع العام الانتاجى بحيث لا يتدخل الدعم ( وجد الا في المرحلة الاخيرة من دور المنتجات النهائية وهى مرحلة التسويق . ويكون الدعم عتقد لاسمعال المستهلكين مباشرة من طريق صندوق لموازنة الاسمعال .



( ج ) انتهاء التمييز السائد حالياً ضد القطاع العام بحيث تخضع كل من وحدات القطاع العام ووحدات القطاع الخاص لنفس القيود وتنتفع بنفس المزايا والحريات . وبصفة خاصة توحيد علاقات العمل في القطاعين بحيث تؤكد الحقوق المكتسبة لعمال القطاع العام وتعمم في القطاع الخاص بكل تقسيماته ووضع سياسة عامة للاجور تربط بين الزيادة في الانتاجية والزيادة في الاجور والارتفاع في الاسعار ، وذلك بالاشتراك مع الاتحاد العام لنقابات العمال وفي اطار اسلاك حرية الحركة النقابية وتأكيد استقلاليتهما ازاء الحكومة والاجزاب .

وفي اطار هذه الاتجاهات حل مشكلتين مويصيتين :

— مثل مشكلة زيادة أو نقص العمالة .

— مشكلة تكديس المخزون الراكد .

فالعالة الزائدة هي النهاية — ان لم تكن منذ البداية مسألة سوء توزيع للعمالة داخل القطاع العام . بل لقد تآثر القطاع العام في السنوات الاخيرة بشدة من نقص العمالة الماهرة والمتخصصة بسبب الهجرة الى مشروعات الانفتاح أو الى الاقطار العربية . اما المخزون الراكد فان السبب الرئيسي له هو المنافسة غير المتكافئة للمسلح المستوردة والمهوية وبخاصة في قطاعات الغزل والنسيج والصناعات الهندسية والكيميائية وكان عبد الرازق عبد المجيد قد املن في محاولة لتدوير مشروبه — ان المخزون السلمي في زيادة مطردة وانه صار يربو على ٣٥٠٠ مليون جنيه في مطلع عام ١٩٨٠ بينما صحح وزير الصناعة مؤاد ابو زغلول ذلك الرقم بالتمييز بين المخزون الراكد والمخزون غير الراكد في مطلع عام ١٩٨٢ كان المخزون بنوميه يبلغ ٣٧٥٥ مليون جنيه بينما كان المخزون الراكد وحده يبلغ ١٣٩٧ مليون جنيه ويكشف المثلان السابقان عن حقيقة جوهرية فلا يمكن مواجهة مشاكل القطاع العام بالذات بمعزل عن الجهة الشاملة لمشاكل مصر الاقتصادية قد لا يتصور اي اصلاح حقيقي للقطاع العام الا في اطار رؤية اشتراكية واضحة ونظام والتخطيط الشامل يعود القطاع العام بفضل ليلعب دوراً قديماً في تنمية الاقتصاد المصري ، غير انه من الممكن ايضا معالجة مشاكل القطاع العام في الوقت الحالي وفي اطار البنية الحالية للمجتمع وفي حدودها ترشيد الآراء للاقتصاد الرأسمالي القائم ومنفذ نطل المعالجة قاصرة والنتائج جزئية ويظل القطاع العام في احسن الاحوال صورة من صور الرأسمالية الدولية .

### مواجهة مشاكل القطاع العام :

والآن وقد حققت الحكومة ما امرت عليه منذ بداية الانفتاح من ان تطوير القطاع العام انما يبدأ بتطوير الاطار التنظيمي الموضوع له ، علينا ان نركز كل الجهود لمواجهة مشاكل القطاع العام المخيفة .

هذه المشاكل التي ظلت الحكومة تتجنب الخوض فيها طوال السنوات الماضية ، وكانت حملة الصمت عليها في الواقع جزءاً لا يتجزأ من عملية التصفية الاسرية للقطاع العام .

بل استخففت مشاكل القطاع العام احياناً بسند لحاولات تصفية منذ عام ١٩٧٤ .



## اصدار القاتلون فى عام ١٩٨٣ :

وبنساء على النقد الذى وجهناه للمشروع فى طبيعته عام ١٩٨٢ تدخل الرئيس حسنى مبارك طالبا من الحكومة الا تطرح اسهم الدولة للبيع فى البورصة . وكان ذلك تطورا ايجابيا فى الاتجاه السليم . وبالفعل أعادت الحكومة النظر فى المشروع مرة أخرى واستبعدت النص على طرح أسهم الدولة للبيع وعلى ذلك بقى المحور الاساسى للمشروع كما هو . ونفى بذلك اشتراطا . ان تملك الدولة نسبة ٥١ ٪ على الاقل من رأسمال الوحدة الاقتصادية حتى تصبح من وحدات القطاع العام . ودلالة هذا المحور انه يؤسح من مساهمة رأس المال الخاص مع الدولة فى انشاء الشركات . لكنه فى الوقت نفسه يأتى بقتيد مزدوج على القطاع العام .

( أ ) فمن جانب تصبح كل مساهمة من جانب الدولة تقل عن ٥١ ٪ من رأس المال عاجزة عن الدخول فى القطاع العام . وتخضع الشركة عندئذ بجيلتها أى بكل ما فيها من نشاط وأموال لاحكام القطاع الخاص . وهنا يكون المال العام قد استخدم فى الواقع لمساندة رأس المال الخاص صراحة وبطريقة مباشرة سواء كان رأس المال هذا موطيا او كان اجنبيا .

(ب) ومن جانب آخر فانه عندما تنشأ شركة القطاع العام بحصة من الدولة لا تقل عن ٥١ ٪ من رأس المال فانها تقوم فى الواقع على مبدأ تحجيم مشاركة العاملين فى الادارة والارباح . فهناك اشتراطات تنال من حرية الترشيح لمجلس الادارة ومن حجم الارباح المعدة للتوزيع على العاملين . كما انه يتم النيل ايضا من مبدأ تخصيص نصف عدد اعضاء مجلس ادارة الشركة لاجلوع العاملين فيها .

والعجيب فى الامر ان هذه القيود مازالت تطرح باسم التمكن لمواجهة مشاكل القطاع العام . والواقع انه بعد أن انهارت الفكرة الجوهرية للمشروع فى صيفته الاصلية وهى فكرة الشركة القابضة التى كان من شأنها عمليات بسفنة القطاع العام ، بنينا نقوم بتعليكه للرأسمالية الطفيلية او تسريبه الى رأس المال الاجنبى .

وبعد ان الخى من المشروع النص على بيع اسهم الدولة فى القطاع العام — لم يعد المشروع يحتوى على مزايا واضحة للرأسمالية والاجنبية ، اللهم الا مشاركة الدولة لهائين الرأسماليتين فى انشاء مشروعات جديدة تحتوى بسلطة الدولة لكتها تظل مشروعات خاصة .

ومعتر ، ذلك استخدام المال لمساندة رأس المال الخاص موطيا كان أو اجنبيا ونميا وراء ذلك كله ، يبقى النص على أن مشاركة الدولة ينبغى الا تقل عن نسبة ٥١ ٪ من رأسمال شركة القطاع العام هو أخطر ما فى المشروع وهو المحور الجديد لتحجيم هذا القطاع العام فى الاقتصاد الوطنى . ولقد صدر القانون فى نهاية الامر بعد مناقشة المشروع فى جلسة واحدة بمجلس الشعب . وبازال القانون يتبع المشروع الذى رفضنا فكرته الجوهرية وهى تحجيم القطاع العام المصرى لصالح رأس المال الخاص بتوعيه المحلى والاجنبى .



## البنوك الأجنبية

للدكتور اسماعيل صبرى عبدالله

يسعدنى أولا أن أكون هذا المساء فى هذه الدار العريقة من دور النشاط الوطنى فى مصر ونضال الديمقراطية ونضال الاجتماعى من أجل سعادة الشعب المصرى ويسعدنى بصفة خاصة أن أعبر شارع رمسيس رغم الصعوبة عبور من جمعية الاقتصاد الى نقابة المحامين فأنا من أولئك الذين يتشرفون بأنهم يحملون ليسانس حقوق وبالتالي يمكن أن اطالب الاخ العزيز الأستاذ محمد المسارى والاخ العزيز محمد فهم أمين يقينى فى النقابة فأنا أحس بأنى فى دارى ولست وافدا عليها وسأحاول وتحسن النظم منظمو المؤتمر قد خصصوا لى موضوعا يمكن فيه التأميل وتمتيد القواعد كما تعلمنا فى كلية الحقوق مع شئ التحديد والتتصيل — لان الموضوع خاص بوضع البنوك فى إطار السياسة العامة التى سميت بهذا الاسم البفيض الانفتاح الذى لا معنى له فى اقتصاد ولكن له معنى فى السياسة واضح وكلنا نلمس نتائجها — فيما يتعلق فى وضع البنوك فى مصر حاليا لى اذنت لى أريد أن ارد بعض الاحكام السريعة التى لا تفوس فى أعماق الآبور ونحن نتحدث عن البنوك الأجنبية وفى حدود على أن البنوك الأجنبية بمعنى الفروع الأجنبية مجرد فروع قليلة وبحدود العدد وأن الظاهرة الاساسية المخلفة هى أولا ما يسمى البنوك المشتركة المنشأة بنصفة بين بنوك القطاع العام وبنوك مالية من ناحية وثانيا البنوك المصرية المملوكة أو التى أنشأت قطاع خاص وأتى تمعد فى الجزء الأكبر من رؤس أموالها على اموال القطاع المصرى وانما يديرها غير من يملكها — ونحن فى الواقع هنا بصدد انتقال اموال عام من القطاع العام الى القطاع الخاص دون أن يصاحب هذا الانتقال أى اشراف من القطاع العام — والممارسات التى تنسب للبنوك الأجنبية فى الواقع هى ممارسات أسلما مارستها البنوك المشتركة ثم أخذت بنوك القطاع العام الحق فى اجراء نفس الممارسات بدعوى تكافؤ الفرص مع البنوك الأجنبية . ثم ظهرت البنوك الكثيرة التى ليس فيها رأس مال اجنبى اطلاقا وأتى تمارس نفس السياسة نمثلا بموضوع أن البنوك ككسرا ما تحول الى الخارج من العملة الأجنبية معظم ما تحصل عليه هذه السياسة تمارسها بنوك القطاع العام أيضا — وليس البنوك الأجنبية فقط لانه فى الواقع القضية لم تكن مجرد التصريح ببنوك أجنبية أنهما تنشأ هنا ولكن القضية كانت سياسية فى القام الاول حيث كان شعار الدولة لفترة لا يستهان بها اترك من يبدد رأس المال يفعل ما يشاء وبممكن أن نضيف اليه واقع وضع ما يملك الشعب من خدمة ما تملك القلة وأن تمارس هذه القلة ما تشاء من ممارسات بدعوى أن هذا هو الذى سيفنى مصر ويترى ابتهاجا جيبيا — فى قطاع البنوك ظهرت هذه الفوضى فالمشكلة أن المشكلة الاولى فى قطاع البنوك هى مشكلة الفوضى المصرفية التى لا يعرفها أى اقتصاد رأس مالى وبهذه المناسبة لود أن أقول أن الاوضاع التى خلقتها سياسة الانفتاح والاضماع التى نشأت عن تطورات أخرى غير سياسة الانفتاح مثل ظاهرة النمو الضخم لحجم العمالة المصرية فى الخارج وبالتالي توافر كمية سيولة نقدية من مخزرات هؤلاء العاملين فى الخارج بداخل الاقتصاد المصرى هذه التطورات لا يمكن الغاءها بقرار سياسى — لا يمكن قلب الصفحة ونبيدا من جديد



وانما علينا ان نتعامل مع واقع موجود امامنا وان نحاول ان نشخص هذا الواقع ثم نجد المخرج الذي يمكن ان نلتقى حوله الاغلبية التي تحدث عنها زميل عزيز الدكتور جوده ان تجد نبيه رعاية كلفية لصالحتها المشروعة وتتجنى هذا الكلام الى المصطلحات المكرسة في هذا الصدد فيجب ان يكون واضحا ان نتكلم الآن في مصر عن اقتصاد رأسمالي وان هذا الاقتصاد الرأسمالي لا يختلف عن كثير من الاوضاع في بلدان العالم الثالث وان وجود دور كبير للدولة حتى ممارسة التخطيط في هذا الاقتصاد لا تغير من طبيعة الرأسمالية اذ لانه لا توجد دولة نالية واحدة لا يوجد فيها قطاع عام كبير ولا يوجد فيها نوع او آخر من انواع التخطيط تلك من دورات التنمية — ولكنها لا تغير من طبيعة النظام الاقتصادي في شدة الامر الفأني انه لا يمكن القفز على الاحداث او تصور العودة الى الوراء او اعادة منع الماضي اى ان اى تفكير مبنى على ان مصر في الستينات كانت افضل مما كانت عليه في السبعينات فلنعد اذن للستينات تفكير غير علمي لان التاريخ لا يعود للوراء ابدا والاحداث تتغير وتركيبة المجتمع بتغير والعلاقات الاقتصادية الموجودة في المجتمع تتغير ايضا . وتطور ونحن في الثالينيات يمكن ان نهتدي الى بعض الاتجاهات والتجارب التي تمت في الستينات . ولكن علينا ان نواجه اوضاعا لاثمينات بطول ثلاثم طبيعة بشاكل هذه الحالة تنريعا على هذا . ومع ما نعلمون حضراتكم من موقفى الاشتراكي الاصيل الذي لم انطى عنه منذ ان اشتغلت في السياسة منذ سنوات طويلة والى ارجو ان التى الله ولم اغيره . من هذا المنطلق الاشتراكي اقول ان التصول الاشتراكي يمر بطريق الديمقراطية ويمر بطريق الانتخبات — وبطريق اقتناع الاغلبية ببرنامج اشتراكي والتماسها حوله . وبالتالي تطبيق الاشتراكية بطرق ديمقراطية وليس عن طريق عسف او قهر عسف او قهر لا داعي له ولهذا كله فالتنى اعتقد انه من الواجب ان الشء الواجب اساساى الاوضاع الحالية هو محاولة ترشيد وضع اقتصاد رأسمالي شاب ادارته شء كثير من العبث ، واللامعقول والتسبب والتفكك مما ترك مصر الان مخينة في هذه الديون الضخمة . في حالة تبعية اقتصادية لأمريكا وفى حالة تناوت شنيع في الدخول بين الناس . وفي حالة استنزاف موارد المجتمع ككل ، بما فيه الرأسمالية المنتجة في استنزاف موارد هذا المجتمع لتكوين ثروات ضخمة تحتفظ في الخارج ولا تتحول الى اصول انتاجية يستفيد منها الاقتصاد المصرى بطريقة او باخرى فنحن اذن نريد اقتصاد في هذه المرحلة رأسمالي ولكن لكن ادارته رشيدة وليس في مناخ ديمقراطى يسمح باستمرار بغضج تجاوزات ويتصحيح الاخطاء وتطوير الوعى حتى تسير الاجراءات الاقتصادية الاصلاحية مواكبة للشعاع الناس وملتقبة مع مطالبها وليست مفروضة عليها . اذا قلنا ذلك فنحن ننقد الجهاز المصرفى العالمى من موقع اقتصاد رأسمالي ما يجرى في قطاع البنوك في مصر غير مقبول في اى بلد رأسمالي لان كل نظام اقتصادى له آلياته وله قوانينه او له كما يقولون قواعد العمل ، هذه القواعد عندنا لا تحترم والكل يفعل ما يشاء ولا حسيب ولا رقيب — وهذا هو الوضع في قطاع البنوك . ولكى انكركم بشء قليل من الماضى انه بواجبنا نفصل الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلينى في سنة ١٩٤٧ ثم تلا ذلك سنة ١٩٥٠ تحويل البنك الاهلى الى بنك مركزى في ذلك الوقت كان هو بنك واحد كانت هناك لجنة عليا لشئون النقد والائتمان بريسة وزير المالية رقابة على مجمل الاعمال المصرفية في مصر اكثر من هذا انه في سنة ١٩٥٧ وقيل اجراءات التعليم مصدر قانون تنظيم اعمال البنوك والائتمان في مصر وضع قواعد معينة كان يفعين احترامها — هذا القانون دخلت عليه بعض التعديلات — اضعفت من سلطة البنك المركزى



الرقابية ولكن الاخطر من ذلك أنه حتى بعد هذا الإضعاف - هذا القانون لا يطبق عينيا شأنه شأن قوانين الإسكان نحن لم تكن في حماية لقانون اسكان جديد قوانين الإسكان القائمة لو احترمت لما حذفت كل التجاوزات التي حدثت ولكننا نلجأ للطريق السهل وهو استصدار تشريع جديد يخلق مجموعة من المشاكل الجديدة ويعقد المشكلة ويفتح بالتالى الابواب واسعة امام المناورة وراء القانون والللاعب بالقانون واكتشاف الفجرات بين القوانين المختلفة مما يحير اهل القانون ويضغ امام القضاء المصرى عبئا كبيرا - الواقع ان هنالك قواعد معروفة في البنوك وكان يجب ان يؤخذ بها وان تحترم القاعدة المعروفة في كل جهاز في العالم هو التمييز بين البنوك التجارية وبنوك الاستثمار او الاعمال وهذا التمييز ليس تمييز شكلى ولكنه تمييز يعبر عن حقيقة موضوعية البنك التجارى هو البنك تعريف البنك القانونى هو انه تاجر النقود أى انه يفترض بسره فايده معين ثم يقرض بسره فايده أعلى والفرق بين السعيرين هو الريح فهو تاجر نقود . ذلك البنوك تخضع للقانون التجارى قبل أى قانون آخر - يترتب على ذلك ان لابد من تزامن بين طبيعة او آجال القروض التي يحصل عليها البنك وبين آجال استحقاق القروض التي يعطيها البنك في حالة البنك التجارى ما نسميه الودائع هو في حقيقة امرناش بالبنوك لانه حين يضع أى واحد منّا مبلغ معين ودية لدى بنك التكيف القانونى لهذا - هو اننه ليست ودية هي قرض للبنك . لان البنك لا يطلق عليها خزانه ولكنه يستخدمها ويعد اقراضها فنحن نقرضه كودمين هذه الودائع في المصادرة اما ودايع تحت الطلب او ما يسمى الحساب الجارى واما ودايع لاجل يقل عن سنة بأغلبية الودائع التي تودع تحت لدى البنوك التجارية ويترتب على ذلك ان من الوجهه الآخر ان هذه البنوك التجارية الاصل فيها هي انها لا تقرض ' لاجل تصير في العادة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد في حدود سنة تطبيقا لهذا التزام بين الالتزامات والاستحقاقات - هذه البنوك التجارية من الناحية النظرية تستطيع ان تنشط بلا رأسمال اطلاقا لانها تتاجر في النقود أى تقرض ثم تقرض وهي ليست بحاجة لرأسمال في هذا الشأن واذا نظرنا لميزانية أى بنك من البنوك الكبيرة ونشرنا رسالته زائد احتياطياته زائد مخصصاته . أى كل ما يسمى بلغة القانون حقوق المساهمين الى مجموع الودائع لديه - أو مجموع عمليات البنك نجدها نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز ٥ او ٦٪ فالبنك اذن يعمل بأموال الناس يباخذ من الناس ليعطي ناس آخرين . هذه الحقيقة يقرب عليها الآتى في التعبير المستخدم دابها فيها يتعلق بأعمال البنوك هو تعبير الائتمان - الائتمان بمعنى اننا نأتمن بنك على ودايعنا اشك في أن هذا البنك ضعيف أو سيفلس أو أن يغيره قوم من المنصبين أو شيء من هذا القبيل - هذا الائتمان مثل أساسه الشهرة التجارية في السوق وبالتالي أى بنك دولى وشهور عالمى يكفى أن يتنح مكتب ويضع عليه لا فئة باسم البنك لكى يجتذب ودايع من المصريين شسم بعيد الاقتراض ونفا للسياسة التي يحددها لنفسه - ولهذا كان من أهم الأخطاء التي تمت في اطار ما سمى بسياسة الانفتاح أو كان أخطر نص في قانون ٤٣ قبل تعديله حتى على يد الدكتور القيسونى كان التصريح لغير المصريين بإنشاء بنوك تجارية في مصر لان الظن السطحي كان ان هذه البنوك ستجذب أموال من الخارج لكى تدخلها الى مصر الثابت في الواقع انها تأخذ أموال من مصر وتستثمرها في الخارج وهذا الواقع . ليس عيبا في هذه البنوك ولكنه من طبيعة أعمالها ولذلك كسا في غنسا عن التصريح بإنشاء عن هذه البنوك التي تسمى بنوك تجارية من



الناحية الثانية هناك ما يسمى بنوك الاستثمار أو بنوك الاعمال — هذه البنوك مهيئها الاستثمار والمساعدة على انشاء مشروعات انتاجية كبيرة . . الخ . ولهذا لمى تستثمر اى توظف أموالها لاجل طويل — لان بناء مصنع بياخذ ٥ سنين أو سبع سنين . . الخ . أو تساهم فى شركة جديدة الى أن تصبح هذه الشركة محقة لربح . . الخ . هذه الامثلة اذن طبيعة التوظيف الذى تتولاه هذه البنوك متوسط أو طويل الاجل ومن هنا يجب أن تكون عمليات اقتراضها من السوق ايضا لاجل متوسط أو طويل فتستخدم أموالها الخاصة وهذا راسمال بنك الاستثمار ثقلة مهمة بعكس البنك التجارى ثانيا تقتضى لاجل طويل فى شكل سندات زى البنك العقارى ما كان يفعل عنفنا فى مصر لما كان يقتضى بشكل سندات يستهلك بعد ١٢ سنة يستهلك بعد ١٥ سنة . . الخ . تقتضى من الاسواق الدولية بترتيلات معينة وتعبيد الاستثمار فى هذا الوضع هذه البنوك من الوارد فى منطق سياسة الانفتاح نفسها انها تكون موجودة ولكن البنوك التجارية لم يكن من الوارد اطلاقا ولا المفيد فى اى تصور علمى انها تكون موجودة بضى اذا سلمنا انه كان هناك هدف لاجذاب رؤوس أموال ليست وسيلة اجتذاب بنوك وسيلة رؤوس الاموال هى البنوك التجارية لا الاجنبية لان البنوك التجارية تعمل باموال المصريين وانما بنوك الاعمال والاستثمار هى التى كان من المتصور أن يصرح لها بفتح مكاتب هنا لانها الطالعة المتقدمة بالنسبة للمستثمر الاجنبى تقولى دراسة السوق وتصحح البنك بان يستثمر فى هذا المشروع أولا لا يستثمر فى المشروع الآخر الا وهى من هذا ان هذه التفرقة التقليدية بين بنوك الاستثمار من ناحية والبنوك التجارية فى مصر لن تطبق وان بنوك الاستثمار والاعمال التى انشأت لتشجيع الاستثمار تلقى ودائع من المصريين بالعملة الاجنبية فى بعض الاحوال فقط وفى بعض الاحوال الاخرى بالعملة الاجنبية أو العملة المصرية سوائها تقرض هذه الاموال التى تقرضها من السوق المالية اما فى الداخلى واما فى الخارج وفقا للسياسة التى تراها فى احوال كثيرة يكون الاقتراض فى الخارج اى أن الاموال يخرج من مصر الى الخارج فى جميع الاحوال هى لا تقوم بتهيئتها الاصلية وهى الاستثمار الامر الثالث الغربى فى وضع البنوك عندنا هو ما سعى بالبنوك المشتركة القائمة على اساس مبدأ المناصفة فى راس المال بين بنوك القطاع العام وبنوك اجنبية — فى الواقع هذه اللعبة لا يستفيد منها الاقتصاد المصرى فى اى شىء لغاية لوقتى ٨٥٪ من اجمالى الاعمال المصرفية ما زال فى ايدى بنوك القطاع العام الاربعة امال هذه البنوك التى يقتنسا بشكلار وكل بنك لا يمدى جيبه هذه الحجرة . لماذا لاغراض اخرى فى نفس يعقوب اساسها عدم دفع الضرائب اساسها عدم وجود حدود مليا للبريكيت اساسها ربط مصالح محلية بمصالح اجنبية تؤكد التبعية بدال ما يكون عندى بنك وطنى بيناتش بنك اجنبى يبقى عندى بنك خليط بيناتش بنك خليط من الناحية الثانية فالمسائل يعنى يتشهى مع بعضها ونفتح الباب امام البعض من بنك قطاع عام ينقل الى بنك مشترك من بنك مشترك الى البنك الاجنبى الاصلى الذى هو مشترك مع البنك المصرى الذى انشاء هذه البنوك وهذه البنوك وضعت عاكب لا معنى له الا هذا المعنى الذى اوردته الامر الرابع هو أن القضية لم تختصر على البنوك الاجنبية — لان ما تضمنه به الزميل الدكتور جوده عن الكلام عن الاستثمار الاجنبى كان كلاما معروفا مقبها ولم يكن هناك اى آمال جبرية عند اى اقتصادى مسئول فى مصر عن ما يسمى تدفق رؤوس اموال اجنبية لمصر اسباب يطول شرحها حاليا ولكن



شرحنا في حينها للمستولين ولكن لم يتقبلوا هذا الشرح البلاد الرأسمالية الكبرى لا تستعثر الآن الا بنسب ضئيلة جدا في بلدان في العالم الثالث واساسا في الصناعات الاستراتيجية — في صفة خاصة في البترول وما يشابهه والمعادن اما استثمار صناعي — او زراعي فاستثمارات هذه الدول أصبحت استثمارات بتبادل — الامريكان يستثمرون في اوربا وهكذا الاوربيون والكنديون الآن في أمريكا وهذه قضية أخرى إليه ثم هذا التغير عن الوضع التقليدي الذي كان سائر قبل الحرب العالمية الثانية ليس مجال شرحها هنا ولكن من المسلم به ده الوضع العام ونفعلا — واعتقد أن الدكتور جوده اشار الى هذا في اجمالي رؤوس اموال المشروعات التي أقرت تحت قانون ٤٢ رأس المال الغربي في مجموعه لا يزيد عن ١٠ الى ١١٪ من مجموع رؤوس اموال هذه المشروعات وفي داخل هذا ال ١٠ و ١١٪ في حوالي الى ٨ او ٩ في قطاع البترول طبعا والباقي موزع — القضية الحقيقية كانت اجتذاب رؤوس الاموال العربية هذه القضية — وهي قضية حقيقية . ولا عيب في ان نواجهها بصراحة فنحن عرب ونؤمن بالقومية العربية نحن أمة واحدة فنحن نقول للعرب لكم ما لنا وعليكم ما علينا تفضلوا استثمروا مفسدنا ولكن بالقواعد التي يضعها القانون المصري للمستثمرين المصريين لماذا كانت هناك مجالات قصرها القانون المصري على القطاع العام يكون التعاون فيها مع قطاع علم عربي ايضا — اذا كانت مجالات متروكة للقطاع العام المصري فتفتح ايضا للقطاع العام العربي وأنا لا أخشى من تبعية مصر لأي دولة عربية ومصر يوزنها ولو كان مستوى ادارة اقتصادها على المستوى المطلوب هما مركز الاستقطاب وليس العكس وأنه كل نستفيد من رؤوس الاموال العربية قبل ان نقسم وقد نضمت الآن ونخل في مرحلة التשובه ولو كان سياسة مبرنية من تحت شعار احنا اقتصادنا تحت الصغر ونهوت وتعالوا وكلونا ولا بأساليب التسول ولكن من موقع إن مصر دولة قوية وبها قاعدة صناعية وبها قوى بشرية ضخمة تستطيع ان تحقق مشروعات كبرى لا يمكن تحقيقها في أي مكان آخر في الوطن العربي فمن مصلحة رأس المال العربي أنه يستثمر هنا وأن تكون له في هذا الاستثمار ليس فقط المصلحة المالية ولكن ان يكون مستهلكا من انتاج هذه المشروعات . هذا فهم واجب وضروري ويجب أن نضمه في ذهننا والا لو سوينا بين العرب والاجانب يبقى ما نتحدث به عن القومية العربية وعن العروبة وهم — النزعة القبطية متاملة مفسدنا وبها ان النزعة القبطية لا تكفي ليكون المستفيد في نهاية الامر هو الطرف الثالث أي الاجنبي أي الغرب أي تبعية كل الاقطار العربية في نهاية الامر — هذه البنوك كثرت وظهرت فيها مؤخرا أي منذ سنتين بالذات ظاهرة غريبة الشأن جدا وهي ظاهرة ما يسمى البنك الوطني للتنمية والبنوك الوطنية للتنمية في المحافظات . هذه الظاهرة في تقديرى . أخطر من ظاهرة البنوك الاجنبية وهم ويمكن بقرار واحد لا نريد بنوك اجنبية مش حيزعوا لان ما أنفقه أي بنك اجنبي على مكتب أو على مشاركة في بنك مشترك يدخل بالنسبة لميزانية هذا البنك في باب الدعاية والاعلان لا أكثر ولا أقل يعنى ليس جزءا من رأس المال — لما بنك سيقى . هذا وسيتى بنك لما يعرف له ٦٥٠ مليون جنيه في السنة في مصر على مبنى وشوية موظفين يحملوا اسم ده مش أكثر بكثير من انه يشتري نصف صفحة في نيويورك تايمز ١٢ مرة في السنة يعنى تكلفه نفس التكلفة — فده مش مخاطره ولاهم خطين اموال كثيرة في انهم يزعلوا عليها ولا شيء أبدا — الظاهرة الاخطر في تقديرى — هي ظاهرة بنوك



التنمية الوطنية هذه البنوك مبنية على إيه تمويل من القطاع العام من البنوك القطاع بصيغة أساسية أى من ودائع صغار ومتوسطى المودعين في نهاية الامر ينتج هذه رؤوس الاموال لتشكل رأس مال بنك التنمية الوطنى نفسه ٥٠ مليون جنيه - لما تبحرنا ٥٠ مليون جنيه بين الى ساهم فيها بتجدوا هذه المساهمة أساسا من بنوك القطاع العام وشركات التأمين وهى كما قلت لا تغلب هنا بمال الدولة فقط ولكن أيضا بأموال المودعين في حالة البنوك - وبالمساوالمستأمنين - في حالة شركات التأمين هذا البنك الوطنى للتنمية أنشأ كما نعلمون في بنى محافظة بنك بنفس الطريقة ودخل هنا أيضا تمويل عام عن طريق صندوق الخدمات في المحافظات ونسب في مرحلة ثانية من خلال انشاء شبكة ما سمي شركات التنمية الشعبية عن طريق الاستيلاء العيني على بعض أموال الدولة بمن أراضى للنسب أو أراضى مستصلحة بحجة مشروعات الأمن الغذائي الى مشروعات وتصنيع زراعى قد بدأت دولة ولم تنهها فيتم الاستيلاء عليها بحجة استهلاكها فحشا عن ذلك شبكة بتكاليف مالية يربط مصالح ما بين رجال أعمال كما يقولون وما بين رجال الادارة والحكم مش على المستوى المركزى - مستوى الدولة فقط ولكن على مستوى المحليات - الصورة النموذجية لبنك التنمية في محافظة ما رئيس لمجلس الادارة من تجده المحافظ أو أمين ابتداء الشريط الثانى واعضاء الحزب الوطنى ظهرت قاعدة لاول مرة في تاريخ مصر الحديث يستخدم فيها المال كمركز قوى سياسى وخطير ونوجهه الى الانتخابات العامة يعنى قبل الثورة كنا نستخدم بالملكية العقارية الكبيرة أو ما يسمى الاقطاع والعصبيات العائلية الآن كل هذا زاد في البحث وراء المسال من أجل المال وشبكة المصالح المادية التى انشأت حول البنك الوطنى والبنوك المقررة عنه وشركات التنمية تمثل قوى سياسية حقيقية النهاده يجب أن تصب حسابها في أى ميل سيليى يقوم به وتمثل ثقل - مصالح من لخطر ما يمكن على اقتصادنا من الداخل كل هذا كان من الممكن ومن الواجب أن ينظم لا عن طريق لا نطالب بتأميم ولكن بنطالب أولا باحترام قواعد الائتمان وقواعد الجهاز المصرفى السليم التى تطبق في أى دولة رأسمالية مش في الدول الاشتراكية هذه القواعد بتقضى بالتمييز بين البنوك التجارية بنوك الاستثمار والأعمال أو البنوك المتخصصة لان بعضها يخصص زى البنوك العقارية أو بنوك صناعية أو بنوك بتخصص في مشروعات ... الخ ، ثم توضع قواعد نموذجية لانشاء هذه البنوك بنها قاعدة رأس المال لانه يجب أن رأس المال يبيع أن يكون له حدود دنيا لا يقل عنها لان عدد من البنوك الصغيرة الى أنشأها مصريين وبعض الاخوة العرب لوحدهم مركزها المالى خطير جدا ومهددة بالانقراض لانها بمجرد نشأتها دخلت في عمليات استثمار وساهمت في شركات أخرى مش علوز اخض في تفاصيل - لكن مثلا بنك المهندس بالقطع حاله لا يعلم بها الا ربنا لانه هو نشأ له في مرحلة الانشاء واستثمر في شركة المهندس للكرونا وشركة المهندس شوييس وشركة المهندس مش عارف ايه ، وشوييس كما يقال آموالها المسالية مضطربة ده جيمعكس فوراً على وضع بنك المهندس وأنه ممكن مصالح المودعين لدى هذا البنك تضار وتقطعها سيضار رأس المال الذى دفعته نقابة المهندسين من أموالها كساحمة في رأسمال هذا البنك - فهذه العمليات كلها المفروض انها ترتبط وان البنك المركزى يعمل نظام نموذجى لكل نوع من انواع البنوك - ومنه شروط وضع رأس المسال في كل نوع من انواع البنوك - الامر الثانى انه وهذا لم يكن يحتاج لتفريع ولا قانون ولا شيء أبدا وهى أن تخطر الحكومة على بنوكها المملوكة لها أن تساهم في



بنوك أخرى ده في بداية الثورة ١٩٥٤ أو ١٩٥٥ مسح أول قانون من أعمال البنوك والانتهاج حنار مساهمة البنوك في بعضها لمنسح تكتسل القوى المالية ولا اللي كانوا بيسموه في بداية الثورة سيطرة راس المال على الحكم — تتجسع القوى المالية في بعض الله النهارده . ماذا يدفع البنك الاهلي أنه يشتغل في ٣ أو ٤ بنوك مشتركة مع بنوك أجنبية — ما مصلحة البنك الاهلي في هذا ما مصلحة الاقتصاد المصري في هذا ان لا أرها وكان يجب ان يخطر هذا تماما حتى لو سحبنا بنوك قطاع خاص — فبجب ان تظل كتلة بنوك القطاع العام مركز ثقل اساس في يد الدولة لكي نستخدّم السياسة الائتمانية بتاع هذه البنوك في توجيه نشاط القطاع الخاص ، كان من الوارد ايضاً — البنك المركزي يكون له اشراف كامل على كل بنك يزاول أعماله في مصر والا يبقى يعلن على الاقل رسميا ان البنك المركزي مش مسئول عن ما يحدث لهذا البنك لان في المثل اللي كتبت باضر به من دقائق او افلس بنك من البنوك الصغيرة سمنسح صيحات أموال المودعين ضاعت — الحكومة لازم تتدخل لانقاذ البنك من أجل أموال المودعين لانه في ساعتهما نرى حكاية عمارات الاسكان اللي نجاوزت بيقولوا هدهوا — فيقولوا اصحاب الشقق يسكتوا فين يعني عشان الفاعل الحقيقي في الجريبة يختلي طيب فيصدر ابرياء يدافع عنهم في حالة البنك المهدد بالافلاس اللي يحدث ان المسئولين عن البنك بيصددروا المودعين يعرضوا غلوسنا الحقونا الدولة لازم تحميننا فتمضطر الدولة انها تتدخل ويبقى اصر طريق والافضل منه هو انه لا يجوز الخضوع لبنك بالعمل في مصر بان لا يكون غير مسجل لدى البنك المركزي وخاضع لرقابته لان عنفنا قانون البنك المركزي الذي لا يطبق ببعطي البنك المركزي الحقوق — حقوق كثيرة . اولها حق التفتيش على حسابات البنك كالتفتيش اي بنك مسجل لدى البنك المركزي — للبنك المركزي عليه حق التفتيش — ٢ بيلزم هذه البنوك بقرارات البنك المركزي فيما يتعلق بالحدود الدنيا والعليا بسعر الفائدة بحيث ان سعر الفائدة ما يبقاش لبعه في يد اي بنك يحمل بيه وده الموجود في كل دول العالم يعني في امريكا نفسها لما رئيس البنك المركزي عشان يتقاوم تفضخات رفع سعر الفائدة ال ٢٠٪ محدش يقوله انت بتعمل ايه وارتفعت الفائدة فعلا لـ ٢٠٪ والتزوا بها — لما ابتدا ينزلها نزل الكل معه — البنك المركزي بيحدد الحدود الدنيا والعليا — بسعر الفائدة ايضاً البنوك بتلتزم بانها تودع لدى البنك المركزي نسبة معينة من مستحقات عليها كاحتياطي وبعدين بتلتزم بان اجمالي قروضها والتزاماتها لا يتجاوز نسبة معينة من رؤوس أموالها والمملوك لها او يضاعف لها او بالصورة العكسية ام الالتزامات او يكون لدى البنوك ما يسمى نسبة سيولة — اي ان تكون موزعة لدى البنك المركزي نسبة ١٠ — ١٥ الى ان تعمل ٢٠٪ من اجمالي المطلوبات من البنوك اي الودائع الموجودة لدى البنوك — ايضاً البنك المركزي ان اي قرض يقدم اي بنك يتجاوز حد ادنى من مركز المخاطر المصرفية المفروض ان اي قرض يقدم اي بنك يتجاوز حد ادنى من المبلغ مثلاً — وقت اتعمل المركز ده كنا بنقول خمسة آلاف جنيه لفلانا النهارده كل ما يزيد عن خمسين الف جنيه يخطر به البنك المركزي فالبانك المركزي بيحول هذه القروض من اسماء بنوك الى اسماء عملاء بحيث انه ممكن يطلب في وقت للميعيل الفلاني مركزا مالي في مصر كلها اية فيطلع اجمالي القروض بتاعته لدى البنوك المختلفة لو كان هذا النظام ماشي كانت حالات زي توفيق عبد الحى لا ممكن تحصل ومفيش بنك يبقاله عذر في هذه الحالة لانه مش هاي نزل مخبرين يتصرفوا عن مركز العميل هو عنده بيريق المساهمة ويتصل مركز الجهات المصرفية — في الجهاز المصرفي



ويقول له وضع توفيق عبد الحى آيه - فيقول ده مقترض كذا من البنك كذا ومقترض كذا من البنك كذا . . ده يا نفعيه بالخضوع لرقابة البنك المركزى - مش رقابة شكلية ولا اسمية وانما ممارسة فعلية لتنظيم عملية الائتمان والتأكد من توجيه الائتمان - أيضا بيبيتى من الوارد ما يسمى تجديد سيولة ائتمانية لقطاعات معينة . يقرر من القطاع الاستيراد اللي بيعجبوا سلعة غير مرغوب فيها وحلجتها من ده لا يتجاوز حجج الائتمان الممنوح فى مدار السنة على مبلغ مثلا ٢ مليار دولار أو ملىسار دولار - ايا كانت سعر الفائدة ويبقى يمكن ضبطها على نطاق الجهاز المصرفى ككل عن طريق بيانات مركز تجميع المخاطر المصرفية - بالطبع هذه الصورة - يمكن ان تتوجد على ورق زى الدساتير ولا تطبق جزء أساسى من ضمانات يطبق رقابة البنك المركزى كالحصانة التى تعطى لإدارة البنك المركزى المفروض محافظ البنك المركزى يكون وضعه زى وضع رئيس جهاز الحاسبات أو المستقل عن الإجواب أو المستقل عن الحكومة وكانوا بيلبونا زمان فى الإقتصاد ان محافظ البنك المركزى هو ضمير الحكومة ولما تخطىء الحكومة بنبهها هذه السياسة تؤدى الى كذا هذه السياسة تؤدى الى كذا يتغير عندنا تحول محافظ البنك المركزى الى رئيس مجلس إدارة أى شركة من شركات القطاع العام يلقى أوامر من الوزير بتغير وما أسرع تغير الوزراء عندنا وبالتالي القرارات الاقتصادية تتناقض - المسائل تفتل - فى نقطة أخيرة ويبقى اختتم بها العرض السريع ان من دراسى لوضع البنوك فى مصر وتقرير البنك المركزى فى ظاهرة برزت جدا أملى ويجب ان نلخصها فى الحسبان ونحن نتكلم عن إمكانيات التنمية فى مصر وعن اتجاهات الاستثمار اجمالى الودائع الموجودة لدى كل البنوك فى مصر عن المصرف العربى الدولى - يعنى ده ما يفتيش حسابات للبنك المركزى - غير خاضع للبنك المركزى وبهجة انه يكون باتفاقية دولية كلام من هذا الامور لكن هو نشر ميزانية قال عنده ودائع بمقدار كذا - المهم - لما نأخذ بقية ودائع كل البنوك المشتركة والاجنبية والمصرية والعمالة على بعضها فنجد ان ٥٥٪ من هذه الودائع مملوك لما يسمى فى لغة البنوك القطاع العام العائلى - القطاع العائلى هم المودعين الذين ليس لهم نشاط تجارى الى ملوش سجل تجارى الى هو الواحد محول مرتبه وحده ست كان عندها قيراطين ارض بعتمهم واشترت شوية شهادات هم بياخذوا الفلوس دى بيميلوا بيها ايه - هو بيشتغل فى حاجات دورة راس المال فيها سريعة اتسه يستورد ومضاربة عقارية ومش عارف ليه وحلجتها من ده ويسدد أو يبعد الدين .

وبعدين الربح الصافى اللي بيطلع بقاء العملية ده مش موجودة فى صورة الجهاز المصرفى المصرى بيعنى ادراك تقرير البنك المركزى وانا بالكلم بواقع ارقام البنك المركزى مش موجود فى هذه الصورة لان اجمالى ودائع هذا القطاع لا تزيد عن ٩٠٠ مليون جنيه وده مش ودائع بن اللي بيسموها سيولة مارة او كشف لو انك بتأخذ ضمان من البنك فيلزمك ان تودع وديعة لفترة خطب الضمان فاول - ما يتخلص العملية - المطلوب لها خطب الضمان بتسحب الوديعة ثانى فدى مش ودائع ادخارية مالهائى طابع الادخارى من الطبقة الوسطى المصرية اللي اتسعت القاعدة بتاعها اللي بتوفر هذه المدخرات واللى الجهاز المصرفى بياخذ مدخراتها تحت ظروف الطفيلية والطفيليين يكسبوا منها الارباح اللي يتدروا يكسبوها وهذه الارباح لا تظهر القطاع المصرفى ومن باب اولى لا تظهر لدى مصلحة الضرائب واحيانا برخصة لان القانون مرخص لها باتها بتدفعش ضرائب واحيانا اخرى بتهرب لكن ده الصورة



الحقيقة للوضع المالى الداخلى فى مصر لو كان فى مصر ادارة شبيهة وهى راسمالة رشيدة — للاقتصاد المصرى كان من أول الامور التى عملتها أنها لجأت الى اصدار سندات تقترض بها لاجل طويل وتخصص هذه القروض للتنمية زى فى الخمسينات عملنا قروض الانتاج لان المخدرات موجودة والدولة سبباها ويفضل انها بتقترض من البنك المركزى عن طريق طبع النقود ويزود التضخم وترفع الاسعار وكان فى امكانها انها تقترض من مخدرات حقيقية وتوجه هذا الاقتراض الاستثمار عن طريق طرح سندات وكانت ده يبقى وسيلة من الوسائل الموجودة المتاحة لاصحاب المخدرات الصغيرة لان هذه الظاهرة هامة هى مطابقة طبعا بحركة العملة المصرية فى الخارج فى الأساس من خلال وده الذى يبغى أيضا الوضع معقد لان مع وجود ملايين من المصريين يعمل فى الخارج وحركة السفر بين مصر وبين البلاد دى وغيرها والاهل الى بيروحوا يزورهم الى بيجوا بتخلى العودة الى نظام رقابة دقيقة على النقد عملية العكس تقريبا على نص المجتمع وبالتالي — كان الاقتراح الذى تقدمنا به دائما هو الذى يبقى التعامل فى النقد الاجنبى حر على شروط ان يتم كله عن طريق البنوك مش عن طريق الحكاكين والدولارات التى بطلب فى الشوارع لان لما يبقى عن طريق البنوك باقى عارف البلد فيها اذ ايه عملة اجنبية ولا التى بيسموه الاحتياطى الاجنبى بتاغسا هذا الاحتياطى ببتحرك لزاى ويبخرج عشان يشتري ايه — بيخرج منه اذ ايه فى شكل سياحه ناس بتتفلسح بره . الحسابات دى مش موجودة عندها خالص لان كل الذى بيسافروا سياح ما بيحولوش فلوس للساح انهم بيلبوا فلوس ويس نمشتتتسب عندها انها سيالمة ولو انحسبت بطلع قطاع السياحة خسران لما كل التعامل فى النقد الاجنبى يبقى كله حر ومن حق انت الذى اشتغلت بره وجبت فلوس هنا انك عاوز تطلع جزء منها تشتري به حاجة ولا تعالج حد من مائلك والا تتسح حتى ده من حك لكن كل ده نم فى اطار النظام المصرى بحيث ان حجم النقد الاجنبى المتاح للاقتصاد المصرى ككل بغض النظر عن جهة تتصرف فيه الدولة وتتصرف فيه الافراد ما هو ده اسم احتياطى وطنى على مستوى الاقتصاد الوطنى ككل هذا الحجم يكون معروف للبنك المركزى باعتباره الدافع عن قيمة الجنيه المصرى ويقدر بشكل ده يشوف اتفاق هذا الاحتياطى يتجه فى اى اتجاهات بدم ايه بنتص ايه ويقدر بالشكل ده يبقى له سياسة لحماية صرف الجنيه المصرى . وهذا الكلام عن سعر صرف الجنيه المصرى حماية سعر صرف العملة الوطنية مهمة اساسية للبنك المركزى لخص منها البنك المركزى فى مصر — بقيت المسائل سلبية زى ما انتم عاوزين ولا يكن يمارسها بحرية الا اذا قفل باب ما يسمى الاستيراد بدون تحويل عملة اته بملش استيراد بدون تحويل عملة — كل استيراد بدون تحويل عملة قابلة تصدير دون تحصيل عملة بالذقة — كل استيراد بدون تحويل عملة قابلة تصدير دون تحصيل عملة — لان الذى بيستورد بدون تحويل عملة — يروح يلف على المصريين الى يعملوا فى الخارج يشتري منهم الدولارات — ويمول بها الصفقة ويجيبها هنا — هذه الدولارات كان فى الاصل — والصلات الاجنبية او العربية كان المفروض انها تيجى على الجهاز المصرى المصرى — ومن طول — ان الوضع الاقتصادى محتاج لتقدر من معنى جذبية فى اسلوب الحياة والتثقف ومحم اليهو او التفرقة فى الانفاق الاستهلاكى — فيفضل فى ناس يحصلوا على سلع استهلاكية غالية — فهو انت بتقله — الدولار بـ ٧٠ قرش يقولك على بـ ٨٤ تقولك على بـ ٨٤ يقولك على ١١٠ لو قلت له النهاردة الدولار بـ ١٢٠ يخس بـ ١٣٠ و ١٣٥ لاته بيخيل بها على المستهلك فى النهاية والمستهلك الذى يشتري هذه السلع من الطفيليين الى عندهم ابرادات بقرش



ميهوش السمر ويشتري بالعملة حقتض فى دواية . من طول ما باب الاستيراد بدون تحويل عملة مفتوحا فلا يمكن بحال من الاحوال الدفاع من قيمة الجنيه المصرى — تمر حقا بالنساء نظم الاستيراد ويحول تحويل عملة — خلاصة هذا القول — طبعا انا اشتكرت — قلت ان مفيش رقابة على النقد — لكن لازم يواكب ذلك رقابة على الاستيراد افتح البابين مش ممكن — لما افتح باب تحويلها لحرية التصرف فى النقد — وحرية التصرف فى الاستيراد يبقى الاستيراد المصرى سيخرب — لانه حقتسود السلع اللى يشتروها الناس الاغنية ومحدث حيستورد السلع اللى محتاجها المصانع عشان تشتغل او السلع الوسيطة او السلع اللى محتجها الجواهر الشعبية لان ده بيخش فيها تسمر وتخل وتباع وهابش الربح فيها البها فتبص فتلقى البلد اتملت فيديو . والمجارى بتطرح اى دى الصورة العملية او الترميم لهذا — احنا بنقول لا يبقى فيه رقابة على الاستيراد ويبقى فيه اذن استيراد لان المستوردين عندهم فى مصر كالم ٢٠ الف ٣٠ الف ٥٠ الف ١٠٠ الف لو عكنت على دول شوية اجراءات بيسموها بروقراطية وهى اجراءات ضرورية مش مشكلة فى حين لو فرضت رقابة على النقد — حليمكن كل مصرى مسافر يوم يحضر اجتماع فى تونس وراجع ولا يتاح بايجاز — انه فى الوضع الحالى يجب ان يعاد النظر وانا لو رجعتا لاهل القانون — فأن البنوك والائتمان اللى صار فى سنة ١٩٥٧ ربما يؤكد سلطة البنك المركزى ربما يسمح ايضا البنك المركزى ورقابة فعلية على مجل البنوك الموجودة فى مصر وتفاوض على تعديل اى اتفاقية تعطى لاي بنك استقلال ازاء البنك المركزى — لان البنك المركزى يصنف البنوك وفقا للتصنيف المتعارف عليه فى كل بلاد الله فيجمع اى بنك من انه يخرج عن اطار مهمته الاساسية بيشغل فى حاجة ثانية وبنك الفنية الزراعية بيتاجر فى التلفزيونات بيستورد تلفزيونات وبيتاجرها يبقى ايه ده البلد لمهاش صاحب — مفيش حد يعنى يشتغل فى بنك فى العالم بيتاجر فى السيارات — البنك الوطنى يتاجر فى الجيزة بيستورد سيارات بابانى وهو محظور عليه الاشتغال بالاعمال التجارية استوردها هو بنفسه كبنك محظور عليه قانونا — هذه الاوضاع المخالفة للقوانين كلها يجب ان يوجد من يسهر على تطبيق هذه القوانين مش مطلوب مزيد من القوانين بقدر من هو حسن تطبيق القوانين والالتزام بها بالفعل ان بنوك القطاع العام تكف عن التصرف فى اموال المودعين بتشجيع — بالائتراف فى بنوك اخرى — لا معنى ان بنك يساهم فى انشاء بنك آخر لنفسه هذا لا معنى له اطلاقا وانه اذا كان البنوك عندها مزيد من السيولة — فتقترض الشركات — ممكن حتى تحصل على تحويل قروضها الى زيادة فى راس مال بعض شركات القطاع العام اللى عندها اختلال فى هيكلها التمويلية فيبقى القطاع العام ييمند بعضه بدال ما اموال القطاع العام يتطلع منه ومشاكله بتفضل جواء يبقى من المهم جدا انه ايضا لا يجوز فى تقديرى الصريح لاي اجنبى يتعاطى اعمال البنوك الفجارية فى مصر لان — البنك التجارى بيشغل بالموال محلية فلا فامى لان نضع تحديد اجنبية ايضا هذا البنك يتولى مسح الجهاز المصرى ككل مهمة تداول العملات الاجنبية بحيث لا تتسم صفقات فى عملات اجنبية وراء هذا ان البنك مكلف بالدفاع عن سعر صرف الجنيه وهذا يقتضى طبعا لان الدولة تبدأ بان تتوقف عن حكاية اعطاء ميزة لمن يشتري بالدولارات لان احنا رغبنا الدولار الى مستوى اعلى تومية بل عملة اقوى من العملة القومية بالسوق الداخلية — الناس بتشتري الدولار النهاردة مش عشان تستورد حاجة عشان تشتري ملح مصرية منتجة فى مصر — وهذا وضع شاذ ويجب



نصفيته — يجب أيضا نصفيّة نظام الاسترداد بدون تحويل عملة بحيث أن يتمكن البنك المركزي بجد . . أن يدافع عن سعر الجنيه المصرى ولخيرا — الوعى بالظاهرة الجديدة . الذى بنشاهدها فى النظام المصرى النهادرة وهى القاعدة العربية جدا من صغار ومتوسطى المخزين الذين ليسوا من رجال الاعمال وكيف يمكن ان تساعد على حسن استثمار اموالهم فى اعمال انتاجية — اما عن طريق اتراف الدولة بشكل سندات أو من طريق شركات مساهمة قطاع خاص مش تكون خاضعة أيضا لقواعد اللعبة الخاصة بقوانين شركات المساهمة لان وجود هذا الحجم الكبير مورد — ومن المؤسف ان المورد ده يعنى الدولة بتعمل سياسات ضيقة لزيادة معدل الادخار فاحنا عفتنا ناس بتدخر لما لايلات . بتاعت الانفتاح بتحول الادخار بعد ما تم الى استهلاك من جديد الى ببسموه بالانجليزى بعد عيلت ما ناس حوشت فعلا وعملت مخدرات ولكنها مش عارف تستثمرها ازاى — هناك مهمة كبرى على الدولة — هى خلق قنوات استثمارية امام هؤلاء المخزين بحيث ان يأخذوا حقهم المشروع فى ضمان رأسمالهم والحصول على عائد منه . انا آسف لاني اطلت فنبغى ولكن كنت اود ان اوضح — ناحيتين الناحية الاولى ان المشكلة المصرفية فى مصر بتتخصص — فيها يسمى مشكلة البنوك الاجنبية — مشكلة عامة اكثر من كده بكثير المشكلة الثانية : ان الحل موجودا ولكن المطلوب هو الارادة السياسية لتنفيذه وشكرا ٢



## الاستثمارات الأجنبية

للدكتور جوده عبد الخالق  
استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

اود ان استهل كلمتي بتوجيه الشكر لتغلبة المحامين وللمجلس ادارة نقابة المحامين على هذا الجهد الطيب للاسهام في طرح قضاياهم لكل مواطن مصرية ايا كان موقعه من الساحة السياسية في مصر الموضوع الذي سيتحدث فيه الليلة كما اشير الاستاذ السماري بحق موضوع له من الخطورة ما له وفي حقيقة الامر اراه في خلفية العديد من التي تدور في مصر حاليا سواء كانت هذه المناقشات تتعلق بجوانب حيائنا الاقتصادية او السياسية - او الثقافية - او الاجتماعية - او ذلك الجزء المتعلق بالعلاقات الحولية بمصر بنواحيها المختلفة اود ابديا ان اركز على نقطة هامة وهي ان استلهم روح هذا المؤثر - وعنوان المؤثر الاقتصادي لبناء مصر بتقضى ان نتحدث كمصريين وان يحاول كل منا ان يطلع القصة التي يرتديها سواء كانت هذه القصة هي قصة الحكومة او السلع او قبعة المعارضة لان هذا الموضوع بحق موضوع خطير ويستلزم تكاتف جميع الجهود في محاولة للوصول الى تصور لمخرج من الاوضاع الاقتصادية الشائكة في مصر - هذا طبعا يرتب على المعارضة مسئوليات كما انه يرتب على الحكومة قبل المعارضة بمسئوليات اخرى واسمحوا لي ان اختم حديثي عن مسئوليات كل من الجانبين اذا كنا فعلا نعلم ما نقول انفسا نهتفي ببناء مصر في نهاية المطاف وطننا للجميع موضوع الاستثمارات الأجنبية في مصر ليس بالجديد من طالع من حضراتكم شيئا في تاريخ مصر الاقتصادي لابد انه قد سمع بها يعرف في ذلك التاريخ بالذهب الاول لمصر ذلك الذهب في عهد الخديو اسماعيل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر البعض يرى ما يحدث في مصر حاليا بالقياس الى ما كان يحدث في القرن للتاسع عشر هو الذهب الثاني وان مصر تتعرض الآن لعملية نهب على المستوى التاريخي تتوازي مع عملية النهب التي تعرضت لها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ولا شك - ان مقارنة تجربة النهب الثاني بتجربة النهب الاولى ملهمة بالعديد من العبر والدروس التي لا بد ان نتوقف عندها وان نستوعبها جيدا انطلاقا من المناقشة سوف سترجع الذاكرة الدوايح التي اعلنت رسميا للاخذ بسياسة جذب الاستثمارات الأجنبية الى مصر وهي السياسية التي نعرفها جيدا باسم سياسة الانفتاح الاقتصادي لعل حضراتكم تذكرون ان ورقة أكتوبر تحدثت عن بذل كل الجهود لحل مشكلة التنمية في مصر وكانت تصورنا ان التنمية تستلزم بالضرورة تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي وان هذا المعدل في الفترة التي سبقت حرب أكتوبر كان ضعيفا لدرجة ان دخل الفرد لم يكن يمتنع بآى زيادة .

حقيقة وانطلاقا من هذا فان الورقة رأت ان على الشعب المصري وقت استنفى في هذه الورقة في حينه عليه ان يبذل كل ما يستطيع لكي يرفع من معدل النمو الاقتصادي كيف ينشئ ذلك من طريق رفع معدل الاستثمار - أي رفع نسبة الموارد الجارية - الذي تخصص لزيادة الطاقة الانتاجية في المجالات المختلفة سواء كانت في الزراعة او في الصناعة او في قطاعات البنية الاساسية مثل النقل والمواصلات والطاقة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم . الخ رفع معدل النمو الاقتصادي من طريق رفع معدل الاستثمار كان يصطدم



في تصور ورقة أكتوبر بعقبتين أساسيتين العقبة الأولى هو ضعف أو توافع بمعدل الاندثار المحلى في ذلك الوقت كان معدل الاندثار المحلى يتراوح بين حوالي ٨ الى ١٠ ٪ ده معدل متواضع لا يسمح بتحقيق الاهداف الطموحة التي تحدثت عنها ورقة أكتوبر هذه العقبة الأولى توضح بمعدل الاندثار المنطق اذا لم تستطيع تبديد الاندثار من موارثنا المحلية فطينا أن نستجلب — الاندثار من الخارج وأن نبذل في سبيل ذلك كافة السبل بمعنى نمحه كائنة الضمانات والحوافز حتى يتدفق على مصر — هذه العقبة الأولى والعقبة الثانية — أمام التنمية ب مفهوم معين هو تخلف التكنولوجيا — تنصور ان مصر في مرحلة تاريخية سابقة سموها البعض برحلة الانفلاق لم تكن مفتوحة على تكنولوجيا الغرب — وهى في التصور الذى تعرضه ورقة أكتوبر — هى التكنولوجيا الاكثر تطورا وبالعالي لابد ايضا من ازالة كافة العراقيل امام اجتذاب التكنولوجيا الغربية المتطورة — وبالتالي فان الصيغة المثلى لتحقيق هذين الهدفين أى زيادة معدل الاستثمار وتطوير التكنولوجيا في الداخل — تكون عن طريق اجتذاب الاستثمارات الاجنبية او رأس المال الاجنبى طبعاً بالتشبي مع هذا كان هناك تصور انه هناك ميزة أساسية لرأس المال الاجنبى او الاستثمارات الاجنبية تجعلها افضل من الاعتمادات على القروض — وقد اعتهدت مصر على القروض الاجنبية طيلة فترة الخمسينات والستينات لكن قبل في ذلك الوقت ان الميزة الأساسية هو ان الاستثمارات الاجنبية لا تستلزم عملية دفع او خدمة اضطرار وبالتالي لا تشكل عبء مباشر على الاقتصاد القومى . وبالذات على ميزانية الدولة طبعاً . الاداء الرئيسى في هذا كانت اداة قانونية تعكس التزام سياسى محدد وواضح هذه الاداء هى قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

المعروف بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقانون رقم ٣٢ سنة ٧٧ وانا طبعاً وانا وسط رجال القانون اربأ لنفسى ان اتحدث طويلاً في هذا الموضوع .

احاط ايضا بامتيازات مثل الاعفاءات الضريبية لمدة خمسة سنوات من بدء مزاولة النشاط قد نهدت لطلول من ذلك وهناك اعفاءات من الرسوم الجمركية بالإضافة الى اعفاءات للشروعات من العديد من القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في مصر مثل قوانين الشركات . . التي باعتراف الكثيرين قانون استثمار والمناطق الحرة في مصر من اكثر القوانين في العالم شحاراً فيما يتعلق بالضمانات والامتيازات ولذلك فان السؤال المطروح هو هل بالفعل حقق هذا القانون وقد طبق منذ عام ١٩٧٤ وحتى اليوم أى ما يقرب من عقد كامل هل حقق هذا القانون وبالتالي حققت هذه السياسة اهدانها ولذلك أنا سوف احكم هذه السياسة من الداخل لانه اذا حكمتها من الخارج فلدى عليها تحفظات عديدة ولكنى لن اشعل هذه الليلة وسوف اكتبى بمحاكمة السياسة من داخلها أى بمعيار الاهداف التي حددتها السياسة والوسائل التي استخدمتها وصولاً الى هذه الاهداف وبالتحديد هدفين أساسيين الهدف الاول هو رفع معدل الاستثمار وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي والهدف الثاني هو تطوير التكنولوجيا في المجالات الانتاجية المتعددة لا زيادة خلق فرص العمالة في الاقتصاد المصرى وهذه كلمات ورقة أكتوبر تعالوا بنا الآن نرى ما الذي تحقق على هذين الصعيدين ونرى ايضاً ان كانت السياسة قد تمخضت عن آثار جانبية جيدة أو خبيثة — ولتقيم الميزان اين



ترجع كافة هذه السياسة هل ترجع كافة . مالمها أم ترجع كافة ما عليها فيها يتعلق بالمسند الاول هو جذب الاستثمارات الاجنبية فسوف نلاحظ انه طبقا لدراسات مبنية على البيانات المنشورة وبواسطة الجهات الرسمية والجهة الرسمية هنا هي هيئة استثمار والمناطق الحرة فانه متوسط التدفق السنوى للاستثمارات الى مصر منذ بداية تطبيق هذه السياسة وحتى نهاية عام ١٩٧٩ لا يشكل نسبة اكثر من ٤٪ من الاستثمارات المستهفة في خطط مصر الاقتصادية أى ان المبالغ الذى تم الحصول عليها من الخارج في إطار القانون ٤٣ سنة ١٩٧٤ وتعديلاته هل المبالغ لا تشكل حتى ٥٪ من الاستثمار المستهف في خطط مصر الاقتصادية وهنا اعنى بالتحديد الخطة التى اعلنت للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ الى ان نسبة ارقام الاستثمارات في ظل القانون ٤٣ سنة ١٩٧٤ الى معدل الاستثمار الفعلى فسوف نجد انها في حدود ١٠ الى ١٢٪ من حجم الاستثمار - وبالتالي فان النتيجة كما هو واضح ان هذه السياسة لن تؤدي الى طفرة في تدفق الاستثمارات الاجنبية الى مصر. وبالتالي فانها لن تساعد لدرجة فعلية في رفع معدل الاستثمار وما يترتب على ذلك من رفع معدل النمو الاقتصادى ليس هذا فقط وانما اذا غمضنا النظر عن حجم الاستثمار الذى تدفق في ظل القانون ٤٣ سنة ٧٤ ونظرنا ماليا الى تركيبة الاستثمار المتدفق فسوف نلاحظ ان المساهمات في صورة رأس مال تزيد قليلا عن نصف المبالغ - بينما ان القروض تصل الى اقل من النصف بقليل وهنا نحض للحجة التى أتت لتبرير الإخذ بسياسة الانفتاح في المقام الاول وهى تحرير الاقتصاد من رقة القروض الاجنبية لا نرى أنه من نصف الموارد التى تدفقت على الاقتصاد في ظل القانون اقل بقليل عبارة عن ديون واكثر من النصف بقليل هى عبارة عن مساهمات في شكل أسهم مكتب بها في رأس مال المشروعات اذن الحادث هو انه نحن لم نحصل على استثمارات على طول الخط وانما حصلنا على خلطة تكون تقريبا نصف استثمار مباشر والنصف الآخر قروض وهذا أحد العوامل التى تفسر تصاعد حجم المديونية الخارجة لمصر خلال فترة السبعينات وحتى الآن يضاف الى ذلك ايضا انه اذا نظرنا الى المجالات التى تركزت في هدف الاستثمارات سوف نلاحظ نمطا له دلالة كبيرة طبقا لبيانات حتى عام ١٩٧٩ ولا اعتقد أن النمط قد تغير كثيرا منذ ذلك الوقت بما يغير الصورة خنجد أن حوالى ثلث الاستثمارات التى تمت في ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته عبارة عن شركات استثمار يعنى شركات أموال صناعيتها تعبئة الأموال وتوجيهها للاستثمارات المختلفة هذا نوع من المؤسسات المالية قريب الصلة بالبنوك وان كانت طبيعة قواعده ونشأته تختلف بعض الشيء - في المال التى تدفقت في شكل شركات استثمار واذا أضفنا اليها البنوك والبنوك تملك حوالى ١٥٪ فسوف نجد في هذه الحالة ٤٨٪ من المبالغ التى تدفقت تركزت في قطاعات الخدمات المالية من شركات استثمار وبنوك . ما تدفق الى الصناعة حوالى ٢٢٪ من مجموع رؤوس الأموال الزراعية والثروة الحيوانية اجتذبت حوالى ١٥٪ السباحة حوالى ٨ المهم أهم البنود على الإطلاق هى شركات الاستثمار والبنوك وهذا يستدعى وقفة لأنى اعلم أن هناك منافسة البنوك الاجنبية في مصر سوف يحدثنا عنها الدكتور اسمايل صبرى عبدالله لكى اود ان استأذنه في أن اشير في تقرير رسمى نُشر في اواخر عام ١٩٧٩ هذا التقرير نُشره فريق بحث يتبع وزارة الاقتصاد والخارجية والتعاون الدولى - هذا التقرير يقول بالحرف الواحد - انه قد أصبح من الواضح بلا شك ان عدد البنوك المصرح لها طبقا



القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ سواء في شكل بنوك تجارية مشتركة أو بنوك استثمار أو نروع لبنوك أجنبية يتعدى بالقطع احتياجك السوق المصرية في ذلك الوقت كان الحديث عن حاجة و ٣٠ بنك حاليا الحديث عن أكثر من ٥٠ ربما أكثر من ٦٠ بنك - نزاول نشاطها في السوق المصرية والوثيقة تشير الى الممارسات غير القانونية التي تورطت فيها هذه البنوك في محاولة لاجتذاب حجم اعمال محدد من بعضها البعض - سواء من طريق النخول في السوق السوداء لا العملات الأجنبية أو غير دفع فوائد أو خصومات معينة خارج الحدود التي يحددها القانون وتستنجن الوثيقة بالنص ايضا بناء على ذلك انه ليس هناك مكان لبنك جديد في مصر منذ ذلك التاريخ حجم بنوك الأجنبية طبعاً وأن الخطر على النظام المصرفي المتأثر من السماح بإقامة بنوك جديدة لا يمكن التهرب من شأنه - أقول هذا لتأكيد نقطة أساسية إذا كان تلك الأموال التي تنفقت في شكل شركات استثمار و ١٣ أو ١٥٪ في شكل نشاط البنوك يبقى عندى حوالى النص تقريبا في هذا النشاط وهذا النشاط مشكوك أصلاً في مدى ما يضيفه الى الاقتصاد المصرى من موارد جديدة لانه في حقيقة الامر اذا نظرنا الى نشاط البنوك باختصار فسنجد ان البنوك العاملة في مصر في ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ تحصل على أكثر من ٥٠٪ من مواردها من السوق المحلية وتستثمر أكثر من ٥٠٪ من هذه الموارد في السوق الخارجية أي انها مضخة تقوم باستمرار بفتح الموارد المالية خارج الاقتصاد المصرى وبالتالي تسلط حجة ان الانفتاح جاء ليهيئ للاقتصاد المصرى مزيداً من الموارد المالية التي تسمح برفع معدل الاستثمار وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي وفي نهاية المطاف خلق فرص عمالة للاقتصاد المتزايدة من الشعب المصرى هذا افن حظ هذه السياسة من الاستثمارات الحقيقية ضعيف جداً خصوصاً اذا عرفنا انه حتى بالنسبة للجزء الذى تدفق الى قطاع الصناعة وهو كما أشرت لا يصل الى الربع حوالى ٢٢٪ فان القدر الاغلب من الاستثمارات التى توجهت الى قطاع الصناعة تركزت في انتاج سلع كيميائية تقريباً حوالى ٨٠٪ من المشروعات في قطاع الصناعة في ظل قانون الاستثمار تنتج سلع كيميائية وبالتالي يكون التساؤل حول وجاعته يمثل هذا النمط من الاستثمار ظروف الاقتصاد كالاقتصاد المصرى - في ظروف اجتماعية مثل الظروف المصرية هذا عن هدف النمو انقل الآن الى هدف التكنولوجيا أو أباحة تكنولوجيا متقدمة للاقتصاد المصرى في البداية لابد ان نفرق بين التكنولوجيا ذاتها ومنتجات التكنولوجيا . التكنولوجيا هي تطبيق باديء العلم في الحياة العملية بذات مجال الانتاج فيها يعطينا هنا بينا ان ما نحصل عليه في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس هذا وانما هو منتجات العلم الحديث كما تنتجها الشركات دولية النشاط ولدينا امثلة عديدة من شوييس في بداية القائمة الى أشياء انتم ادرى منى لكن ما أريد أؤكدوه هو التفرقة بين التكنولوجيا في حد ذاتها وهى الدراية بتطبيق مبادئ العلم الحديث في مجالات الحياة العملية - بالتحديد مجال الانتاج تطوير العملية الإنتاجية ورفس انتاجية العاملين وبين منتجات التكنولوجيا هناك دراسة تمت على عينة من شركات الانفتاح قام بها أحد أعضاء التدريس في كلية الاقتصاد في جامعة القاهرة واسمحو لى ان اعرض اهم نتائج هذه الدراسة هو ان ما تدفق اليها ليس تكنولوجيا وانما منتجات التكنولوجيا وهذه للنقطة الاولى النقطة الثانية ان ما تدفق ليس هو أحدث ما هو متاح في الساحة وانما أشياء في الواقع تسقط أي حماية قانونية له ولكن ما زلنا



تحصل عليها وتندفع مبالغ النتيجة الثالثة هو أن تكلفة الحصول على التكنولوجيا تكلفة عالية جدا بالمعيار المالى وهو أعلى من ذلك بكثير من المعيار الاجتماعى النتيجة الرابعة والاخيرة هى ان ما استورد من تكنولوجيا لا يتسق بالضرورة مع معطيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المصرى لانه يأتى نتيجة لتفكير فى مشاكل هذا المجتمع وكيفية علاج هذه المشاكل اذن لا هدف النمو تحقق ولا هدف التكنولوجيا ايضا فهاذا بقى من هذه السياسة هذا ينقلنى الى النقطة التالية وهى ماذا كان لسياسة الانفتاح الاقتصادى أو سياسة جذب الاستثمارات الاجنبية الى مصر ما اذا كان لهذه السياسة آثار جانبية ضارة انا اعتقد بناء على تفكير طويل ودراسات قيمت بها ان هذه السياسة ربما كانت يسببواها اكثر من محاسنها وسوف اعدد عند من الآثار هو تأثيرها على العدالة الاجتماعية فى مصر هذه السياسة تطلق العنان لمعدن من الآليات هذه الآليات تؤدي فى نهاية المطاف الى الاضرار بعدالة توزيع الدخل القومى فى مصر اهم هذه الآليات مسألى :

**أولا :** هذه السياسة تضع الوطن فى مركز متدننى بالمقارنة بالاجنبى — فمثلا حينما تطالعون حضراتكم الوثائق — الخاصة بمشروعات الانفتاح سوف تلاحظ ان امر العامل الاجنبى والعامل هنا بمعنى من يصل بين ثمن الى عشر امثال اجر نظيره المصرى وليس هذا فرقا فى الكفاءة أو فى الانتاجية وانما فى فرق فى نوع جوار السفر الذى يجمله هذه نقطة طبعيا اقتصاديا لابد ان تقاوم لكن قويا اعتقد لست فى حاجة الى تأكيد على انها نقطة يجب ان ترفض ابتداء لانه ده يذكرنى قول الشاعر احرام على احرام على .. حلال للطير من كل جنس . لا يفهم ان يسانى الاجنبى الى مصر وان يستفيد من كل امكانيات الحياة الاقتصادية ثم يأتى فى نهاية المطاف من ٨ الى ١٠ امثال نظيره المصرى لا تفرق الاطلاق الا انه اجنبى والاخر مصرى هذا يكرس عملية تبعيه بغيضة جدا عانت منها مصر طويلا وأن الاوان لكى نهى لمواجهةها والقضاء عليها هذا عنصر من عناصر عدم العدالة فى توزيع — العنصر الثانى ان سياسة الانفتاح الاقتصادى وتركيزها الشديد على الانشطة بالوارد العقارية فى المجتمع خلقت طلبا شديدا على الاصول العقارية مثل الاراضى والمباني . الخ وترتب على ذلك ارتفاع فاحش فى اسعار هذه الاصول هذا الارتفاع تركز بصورة غير مباشرة فى رفع اسعار الاراضى فى الاقتصاد المصرى وبالتالي جعل تكلفة احدى الخدمات الاساسية فى هذا المجتمع — وهى خدمة الاسكان تكلفة عالية جدا بمعنى ان فقراء مصر يدفعون من كدم ومزهمم الآثار الجانبية لهذه السياسة والترتبة على ارتفاع تكلفة الاصول العقارية فى الاقتصاد المصرى ايضا من الاسباب أو الآليات التى تؤدي الى تدهور توزيع الدخل فى مصر نتيجة لهذه السياسة وان هذه سياسة تخلق نزعة مركزية فى نظام المال المصرى لان تترادى النفقات العامة بمعدل اكبر من تزايد من الإيرادات العامة لماذا لانه حتى تجتذب رأس المال الاجنبى يجب ان تهبأ له البيئة التى تمكنه من ممارسة النشاط يجب ان تقيم المرافق الاساسية مثل الطاقة والطرق والمواصلات ونحن نعلم كم تنفق على تطوير شبكات الهاتف والتلكس فى مصر لا أقول هذا لان الشبكة كانت مثلى وانما أقولها لان التطوير لن يتم بدوافع خدمة الاقتصاد المصرى والمواطنين المصريين وانما كان لخدمة رأس المال . الاجنبى وادماج مصر فى السوق الرأسمالية العالمية بالدرجة الاولى — اذن هناك نزعة مركزية لزيادة الاتفاق العام لخلق بيئة هوائية للقطاع الخاص فى



ظل سياسة الانفتاح لممارسة نشاطه من الناحية الأخرى لأن قانون الاستثمار ينص على إعفاءات ضريبية وجبرية فان هذا يؤدي إلى الإيرادات العامة لا تتشبع مع زيادة النشاط الاقتصادي يتوسع لكن في نفس الوقت إلى يتوسع فيه هناك مشروعات معفاء من دفع الضرائب وبعض الجمارك بطريقة فضفاضة للغاية ويترتب على ذلك أن هناك نزعة مركزية لذات العجز في ميزانية الدولة وعمو في الواقع في الفترة من ١٩٧٦ لغاية ١٩٧٩ عجز ميزانية الدولة تضاعف والوسيلة الأساسية لحل عجز ميزانية الدولة كان عن طريق طبع النقود في عام ١٩٧٩ كان حوالي ٤٥ ٪ عجز الميزانية تم تمويله عن طريق طبع النقود طبعاً نحن جميعاً نعرف أن طبع النقود عملية تضخمية بالدرجة الأولى وفي نهاية المطاف هي تعني اعتصار ذوى الدخل الثابت والمحدود لمصلحة ذوى الدخل المتحرك في الاقتصاد المصري وهي بالتحديد الفئات التي استفادت من تطبيق السياسة الجديدة . وبالتالي هناك عملية من ناحية الاستثمار الذي تنفق في ظل القانون ٤٣ هناك مكسب مزدوج بالاستفادة من الخفيا وعدم دفع الفاتورة وهناك عملية اعتصار مزدوج لقوة العمل الوطني بل أقول أيضاً لرأس المال الوطني في الاقتصاد المصري لأن البيئة التي يعمل فيها رأس المال الخارجي المنتج في مصر حالياً في ظل سياسة الانفتاح ليست بيئة مواتية على الإطلاق وهذه النقطة أؤكد أنها حضراتكم لأنه إذا كننا حريصين على مقاومة النهب الذي يجري حالياً فلا بد أن نتأكد من أن رأس المال الخاص المنتج في مصر هذا أولى بالرعاية من أي رأس مال آخر أنا لا أريد أن أطيل لكني سوف أحاول الآن أن أطرح السؤال إذا كانت هذه السياسة قد فشلت في تحقيق الأهداف التي قيل أنها ابتدعت لتحقيقها وهي رفع معدل الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمالة ثم استجلاب تكنولوجيا متقدمة — أيضاً تخفيف كاهل الديون عن الاقتصاد المصري — طبعاً الإرقام المتصورة رسماً عن الديون يقدر أن هذه الديون بين ١٨ و ٢٠ مليار دولار وقد زادت زيادة ساحقة خلال فترة السبعينات وهي نفس الفترة التي تم تطبيق سياسة الانفتاح فيها إذا ما هي الحكمة وكيف أننا اتبعنا هذه السياسة حتى نتخلص من عبء الديون وإذا كنا نجد أن عبء الديون قد تضاعف خلال هذه الفترة وهذا يعني بالتالي أن تبعية مصر للخارج أصبحت مسألة غاية في الحرج وغاية في الحقيقة ويكفي أن نقرأ عن الزيارات الدورية لجموعات صندوق النقد الدولي تقريبا في يناير أظن في بعثة سوف تأتي قريباً — وهذه البعثة سوف تطالب بمطالب معينة أهمها طبعاً كما تعلم جميعاً تخفيف قيمة الجنية المصري وإلغاء الدعم أو تقليل الدعم هذين الإجراءين في نهاية المطاف هم ضريبة تقع على عاتق ذوى الدخل الثابت والمحدود في مصر وبالتالي ما هي الأيلة لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الإنتاجية ورأس المال الأجنبي بالدرجة الأولى وسوف اختتم كلمتي بطرح سؤال علينا جميعاً أن نفكر فيه وأبداء بعض التصورات — إذا كننا عملاً حريصين على أن نبني مصر فكيك السبيل أنا أعتقد هناك مطلب أساسي جداً وأسهموا لي أن انتهز هذه الفرصة لكي أردد على بعض الإساءات التي وردت في تصريحات العديد من المسؤولين في مصر هو أن المعارضة تتكلم دائماً على المشاكل ولا تقدم حلول كيف يتسنى لي معارضة في أي مكان في العالم أن تقدم حلول وليس لديها الحد الأدنى من مقومات دراسة المشاكل يجب أن نتعرف أن كافة البيانات المتعلقة بالوفاة المختلفة في الاقتصاد المصري حكر على الحكومة وحكر على حزب الحكومة هناك أمثلة عديدة لجهات عليمة فشلت في أن تحصل على نسخة من مجلدات الخطبة



الخشية التي تطبق حالياً رغم كثافة الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه — إذا كان هذا شأن جمعية علنية تدعمها الدولة من خلال ميزانية وزارة الشؤون فما بالكنا بباحثين فرادى كمثلنا والجميع في نقطة في رأى غاية الخطورة لا يجب ان نتصارع لدعوى ان المعارضة تتحدث عن المشكل ولا تقدم حلول لان اذا نظرنا الى المعارضة دائما يقال لنسا انها هي النموذج المحذى المعارضة في دول الغرب نأخذ انجلترا مثلا فأي مناقشة لميزانية الدولة في انجلترا بفروح نسخة من المشروع بتاع الميزانية للمعارضة في نفس الوقت يتبقى فيه نسخة متاحة للحكومة وبالتالي تستطيع المعارضة على بيته ان تدرس وإذا احتاجت لبيانات اضافية تعطى هذه البيانات الاضافية — في مصر نحن مطالبون بالمستحيل في الواقع مطالبون بتقديم حلول ويتعامل كتنسنا لسنا مواطنين لانه محجوب عنا البيانات هي ملك الحكومة وحزب الحكومة لذلك انا ارجو ان يتخض هذا المؤتمر عن دعوى لمحلة للحكومة ان تراجع موقفها في مسألة اتاحة البيانات لكافة الفئات في مصر لان طالبا اننا اتفقنا اننا جميعا مصريين وانسنا ينبغي مصالح مصر فلا يجب ان يكون هناك تمييز من هذه الناحية بالذات وهي نقطة هامة جدا — النقطة الثانية التي اود ان اثريها هو انه قد آن الاوان — هل مراجعة شجاعة لهذه السياسة التي نطلق عليها سياسة الانفتاح الاقتصادي وانما حينما اتسول مراجعة شجاعة لا اعنى الدعوى التي رنعت مؤخرا بتحويل الانفتاح الاستهلاكي الى انفتاح انتاجي أولا كلمة انفتاح استهلاكي وانفتاح انتاجي كلمة لا معنى لها فالدعوى الى تمويل الانفتاح استهلاكي الى تمويل انفتاح انتاجي تخلو من أي مضمون حقيقي لان الانفتاح هو الانفتاح عملية لها آلياتها ولا يمكن ان نتوقع منها اكثر مما اعطت اذ كنا فعلا غير سعيدين بها اعطت فلا بد ان نبحت عن بديل — هذه هي النقطة الذي يجب ان تواجهها مباشرة اما ان ندور حول المشاكل وتحدث عن انه نتيجة لمصالح خاصة اتعرفت سياسة الانفتاح عما كان مخطئا لها — لقد حكمت امام حضراتكم هذه السياسة من داخلها ومن داخل الاهداف التي وضعت لها وواضح جدا انه كان نصيبها الفشل الذريع — فالمشكلة هنا هو الحديث — انما نتحدث عن مصر — يجب ان نتوخى الحاضر لان مصر ليست كذلك الكيان — مصر فيها الاغنياء وفيها الفقراء فيها سكان الريف وسكان المدن فيها اصحاب الشركات وفيها العاملون وفيها العاملون في هذه الشركات — وبالتالي نقول مصالح مصر فيجب ان نحدد على وجه — من هي مصر التي نعني وإذا اتفقنا على القاعدة الاحصائية التي اعتقد يكون من السهل جدا — مصر هي الاغلبية — الاغلبية في هذه الحالة هم الشعب العامل في أنشطة منتجة اذا كان الهدف هو تحقيق مصلحة الشعب العامل في القطاعات المنتجة يبقى هذا هو معنى مصر في الغلبوس السياسي بتاعنا يبقى اعتقد ان هذه السياسة في حاجة الى مراجعة شجاعة ليس مجرد تفر مسمى من انفتاح استهلاكي الى انفتاح انتاجي — هذا .. وعلى كاتبة المؤسسات والفئات الاجتماعية وقضايا المعارضسة المسؤولة اساسية لان المسألة ليست بهذه البساطة في واقع الامر لدينا واقع اقتصادي مؤلم جدا وهذا الواقع يحتاج الى اولا بعد زمني طويل مواجهة كما انه يحتاج الى تصور وابداع خليك بكل الطاقات التي اوتيتها كل مصري يصب مصر وخشية الا لطيل مليكم اكنهي بهذا القدر واشكركم شكرا جزيلا ..



## مناقشة بنقلنا الاقتصادى وخطورته

### على الامن القومى (1)

للاستاذ عادل حسين  
عضو نقابة الصحفيين

#### ميسادنى

يشرفنى ان اكون مشاركا فى اول ندوة تصود بها نقابة المحامين الى دورها التقليدى الذى اعتنائه وامتثلته منها مصر ونرجو ان يكون هذا بداية لسلسلة متصلة بما اكثر المشاكل التى تحتاج الى مداولة وتفكير ومناقشة ولكم افتقدنا الدور الذى لعبته نقابة المحامين خلال الفترة الماضية .

الموضوع الذى اتكلم فيه ارجو ان اتىك من لفت الانتباه اليه لانه عادة ما يغيب فى المناقشات الاقتصادية .

الامر المؤكد اذا اردنا ان نصف حالة الاقتصاد المصرى فى كلية فان هذه الكلمة تكون اننا نحس ازمة حادة وعييقة . وحين عقد المؤتمر الاقتصادى كما تذكرون الذى وعى اليه السيد الرئيس فى العالم الماضى اختلف المجتمعون فى كثير من الاسور ولكن كيون ان الازمة حادة وتستدعى المواجهة الجادة لم تكن هذه النقطة كل خلاف بين المجتمعين على اختلاف آرائهم واتجاهاتهم ولكن حين اتكلم الليلة ايضا من منطلق الاعتراف بالازمة وضرورة مواجهتها فابتداء اود النظر الى شسين واقصد ازمة بالمعنى اختلالات مباشرة قصيرة الاجل ولكن اقصد اننا نواجه ازمة على المستوى الاستراتيجى على مستوى التوجيه العام الذى قطعناه فى السنوات الماضية ( والا يا ) اقضى بنا وماذا يمكن ان يحدث لو استمرنا بنفس الطريقة .

المسألة الاخرى انه عادة ما تبحث قضية الازمة التى يطلها الكيان الاقتصادى القائم من زوايا علاقة الاقتصاد بالامور السياسية والامور الاجتماعية من حيث الكلمة الاقتصادية فى حد ذاتها ولكن نادرا ما تبحث العلاقة ايضا فى تشخيص الازمة بين ما نعانىه او ما نواجهه وما وصلنا اليه قضية الامن القومى كما سأسأرجو ان اشرحه . من المفروض ان الاستراتيجية العليا للدولة تستهدف تعظيم قدرتنا على حماية الامن القومى ومفروض ان الخطر الاكبر الذى يهدد امننا القومى سيطر مطلا علينا من البوابة الشرقية بدعمها بطائفه الدوليين المعروفين وفى كل الاحوال يتطلب الامن القومى من الجبهة الاقتصادية ان يكون بناؤها قادر على الصمود فى أى مواجهة بهذه الصلابه فى البناء الاقتصادى تطلق يد القيادة فى مبادرتها السياسية سلبا او حريسا .

لكى نحاكم مدى صلابه الاقتصاد المصرى كما آل اليه وضعه سنبدأ بالقضية المعروفة التى افسر لها ايضا الرئيس مبارك حين قال ببساطة ان من لا يملك غداه لا يملك حريته ودى مسألة بديهية بالعقل ومعروفة .

يمكن نتوقف دثلقى وأوضح لان الناس سماعت فكرة ان المشكلة مشكلة

---

كلمة الاستاذ عادل حسين فى المؤتمر ونظرا لاهميتها رأينا نشرها مع الدراسة المختصة منه للمؤتمر والمنشوره بعد هذه الكلمة .



تتعلق بالقمح فقط — القمح ملحقا يمثل كارثة في كل المعايير بمعنى أن يكون الاعتماد على الاستيراد ٧٥ ٪ من احتياجاتنا من القمح هذه يعنى انكتشاف على العالم الخارجى والخضوع للابتراز الخارجى بشكل شديد جدا .

وكما هو معروف بالفعل فمصر أصبحت اكبر دولة مستوردة للقمح في العالم دى مسألة بقيت معروفة بس القضية مئى بس القمح — يعنى السكر نفس الشيء لمايجى نشوف الارقام نراجع بسرعة .

الرقم الاول	الرقم الثانى	الرقم الثالث
ساقى ١٩٦٠	ساقى ١٩٧٤	ساقى ١٩٨١

مثلا في السكر ، وكان عندنا فائض للتصدير يعنى كنا بنقدر نصدر ١٤ ٪ من انتاجنا من السكر سنة ١٩٧٤ يا دوب بقينا بنقص نفسنا — أصبحنا في عام ١٩٨١ بنستورد نصف احتياجاتنا من السكر حتى الفول كان فيه اكتفاء ذاتى أصبحنا الان نستورد حوالى ٣٠ ٪ من الفول من الخارج .

**العدس :** كان عندنا تقريبا اكتفاء ذاتى ونصينا ٨١ ٪ سنة ٧٤ واليوم لا ننتج الا ٥ ٪ من احتياجاتنا ونستورد ٩٥ ٪ من باقى احتياجاتنا من الخارج .  
الزيوت نفس الشيء —

الرز نفس الشيء — الرز كان عندنا فيه فائض وأصبحنا اليوم يا دوب يعنى لا نستورد صحيح لأنه ليس هناك فائض للتصدير .

حتى بالنسبة للحوم نفس الشيء — كان عندنا فيها اكتفاء ذاتى الان بنستورد اللحوم الحمراء — لا نقدر الا ان نكفى الا ٧٣ ٪ من احتياجاتنا — حتى الامن الغذائى الفراه بنستورد حوالى ٤٠ ٪ من احتياجاتنا من الخارج .

السمك ٥٠ ٪ بنستورد من احتياجاتنا من الخارج الصورة بالفعل بالغة التعقيد .

يمكن الصورة دى على بعضها قضية ان الميزان التجارى الزراعى الى هو قطاع الزراعة يبصر قد ايه من انتقله وبيستورد قد ايه علشان يستكمل احتياجاته ده نسيه الميزان الزراعى .

الميزان الزراعى كان حتى اوائل السبعينات يحقق فائض في سنة ١٩٧٧ أصبح يحقق عجز ٨٠٠ مليون دولار في سنة ٨٠ ، ٨١ وصل العجز الى ٢٠٠ مليون دولار فالمصورة بالتالى بالتالييس أصبح اعتبارنا على الخارج مرهق جدا ومنذر جدا ولا بد من عمل شيء نافع والا .

هذا القدهور الذى حدث في صورة المال الغذائى الذى ادى الى منع الاقتصاد



القوى وقدرته على الصمود لاي ضغوط خارجية - الحقيقة انه تحقق في اطار اوسع من التغيرات هو ده الذي يهينا ان نلقى عليه ضوء خاص من سنة ١٩٧٤ الى اوائل الثمانينات حقق الاقتصاد القومي معدلات عالية من النمو - وهذه كانت محل اصابه شديدة باستمرار سواء من الاعلام المصرى او الجهات المختلفة المتابعة للاقتصاد المصرى - هيئات دولية صندوق النقد الدولى . . . الخ .

وبالفعل معدلات النمو كانت ستحققه حتى لو قلنا انه كان فيها بعض المبالغة .

الا ان هذه المعدلات لم تكن مجرد نمو في الاقتصاد القومى او في الناتج المحلى الاجمالى لكن ده كان نمو في الخطة وثابت اشياء معينة وادى الى نتائج معينة وهذا هو الذى ينبغى ان نتوقف عنده - ادى الى ايه .

لقد اسفر هذا النمو وقتا للخبط الموضوعى من تضخم الموارد التالية على وجه التحديد .

الى هى البترول - عوائد قناة السويس - السياحة تحويلات العاملين في الخارج - ساقى المنح والقروض من الحكومات العربية والغربية والهيئات الدولية ان جرت العادة على تسويتها بالمساعدات الاقتصادية وارى انه اسم مخلوط ومضلل .

حصل نمو في هذه الموارد والصادره من هذه المصادر البترول كان انتاجنا سنة ١٩٧٤ ٨ مليون طن ثمنها حوالى ٨٠٠ مليون دولار بالاسعار العالمية للبترول في ذلك الوقت في سنة ١٩٨١ كان الانتاج حوالى ٣٢ مليون طن بدلا من ٨ وقيمتهم بدلا من ٨٠٠ مليون دولار حوالى ٨ بليون دولار بالاسعار العالمية - وبالاسعار الثابتة للدولار يعنى قطاع البترول في هذه الفترة من ٧٤ الى ٨٤ كان يحقق معدل نمو سنوى ٢٧٪ وده معدل طبعيا واضح .

#### قناة السويس :

مفهوم انه بعد افتتاحها للبلاحة زادت الايرادات بتاعتها ٩٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨١ .

تحويلات العاملين كثت في ١٩٧٤ حوالى ١٩٠ مليون دولار وصلت الى ٢٨٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠ .

معدل النمو كان فيها ٣٢٪ كل سنة تزيد بمعدل ٣٢٪ .

ما هى الملاحظات على هذه الموارد ؟

سنقول بعض الملاحظات الاولى .

اول ملاحظه تتعلق بالبترول - البترول لا بد من التنبيه الى الحقيقة التالية بشأنه وهذه نقطة في منتهى الاهمية لان هذه جريمة تبدو غريبة وشاذة خصوصا وان من كثرة وان ابعادها كبيرة .



حكايه ان الفلوس بتاعة البترول حكاية انها تعتبر مجرد دخل — ومن هنا يجى يقول لك ان ابو ظبى اغنى بلد في العالم من حيث متوسط دخل الفرد .

— والكلام في الاقتصاد المصرى فلوس البترول لا تعتبر انها دخل ده عبارة عن ثمن ثروة قابله للتفاد .

دى الواحد ببشبهها بمثل زى واحد يكون عنده منزل الذى يحدث مفروض ان يجى رعلى ما يدره هذا المنزل من ايجار ويبنى ده تصرف رشيد لو حصل انه كل شهور ماع شقه واعتبر ان ده هو دخله الجارى الذى يعيش عليه — وقع عليه الحجر فوراً بصفته سفينة — وهذا هو الذى يحدث بالنسبة لاستخدامات المال المصرى يعنى لو فيه جهة من الجهات مفروض ان توقع الحجر — مفروض ان تقع على اساس ان اصحابه سفهاء مش واخدين بالهم ان دى فلوس لو لم يعاملوها بصفة تصرف عاملوها بصفتها دخل — ويعد كام سنة سيشتقوا — وتبقى البلد راحت في نصيبه .

الخطر في الموضوع انه نحن ايضا في مصر نتعامل مع نخلنا النفطى — بصفته ايراد جارى نسد به مصروفات جاريه ونستغله بمعدلات غير طبيعية — الخ — وهذا وضع شاذ ولا يبنى ان نتعامل مع النفط بهذا الشكل .

واذا كان الكلام ده بالنسبة للدخل بتاع البترول والمفروض ان ينطبق على تحويلات العاملين بشكل او بآخر مش بنقول ان احنا سنأخذها منهم يبنى ان تعامل بعناية لان ده مش مورد ثابت ودائم فبالتالى فيه نظره للمستقبل .

### قضية السياحة :

وهى من القطاعات التى حدث لها انتعاشه وتطور شديد .

ونرجو ان نلفت النظر الى ان ان السياحة جرت المعاده واصبح من المسلمات انها ذو نشاط كويس وليه لا من شجعهوشى — حيث يبنى في تقديرى ان لا ننسى ان كثير من الدراسات التى تهتد باهتماماتها خارج المفاهيم الضيقة بالمكسب والخسارة وزاد قد ايه مليون دولار ونقص قد ايه مليون دولار يعنى الدراسات التى تسهم بالابعاد الاجتماعية زادت اهتماماتها بالمفاهيم الاقتصادية — بنشير باستمرار الى قضية ان السياحة لها آثار اجتماعية ضاره وان بالتالى لا بد انها تعامل بحذر وان لا تمنى انها خير محض وهذه الدراسات كثيرا ما نوقشت فيها تجارب شببيه السياحة تجارب في كينيا او في تهلند .

والحقيقة احنا في مصر شاهدناه من السياحة في شارع الهرم يعنى اذا لم نغلقها لكن يعنى مش بقدر ما نحقق فيها اتساع — او ان احنا حققنا مجداً كبيراً .

ومن الطريف ان الدراسات الامريكية عاده ما تتجاهل الاثار الاجتماعية او التلوث الاجتماعى زى ما ينتقل في بعض الاحيان للتسلط السياحى عادة لا يتناولوه ويتناولوا السياحة ككخل اقتصادى — وحركة تجيب فايده — الا دراسة واحدة كانوا كاتبين فيها



ان الحقيقة لا يد في المشروعات السياحية في مصر نلخذ بالنا ان السياحة لها آثار وتثير حساسيات اجتماعية لكن الطرف في الموضوع انها المرة الوحيدة التي اعترفوا فيها بان السياحة اصولا لا تقبل عليها كل هذا الاقبال وتعتبرها وتقول يا ريت يكون ده القطاع الاول والاخر في النشاط الاقتصادي كان بمناسبة انهم بيلكوا عن حنط النطبيع بين مصر واسرائيل — وكنوا بيستنجوا ان السياحة لها آثار اجتماعية — انهم قالوا علشان كده يا ريت والله مصر تكثف نشاطها السياحي نظلي في مناطق بعيدة عن العمران وفي مناطق في شرق سيناء . فطبعما كان المقصود بالتكثيف وتبقى دى منطقة سياحية وتبقى مناطق من القطاعات المشتركة في الكشلة النطبيع لكن على حال لو كانوا سبنوا القصد في هذا لكن يظل ان الاعتراف بان السياحة لها آثار اجتماعية لم ينتبه اليها فده حقيقة وبالتالي التوسع فيها بلا حدود واعتبار ان اى نشاط سياحه خير ويلا اى تحفظ المسألة يبنى ان يحتفظ عليها ويحط عليها كلم خط وكام علامة .. تعجب ..

بالنسبة للسياحة ايضا — ينبغى ان احنا نقول — انها كانت باستقرار بحكم طبيعة المؤسسة السياحية على المستوى الدولى كثيرا مما يتصور بالنسبة للسياحة انها يعنى مجرد تفتح مكاتب بره وتعمل كام بلصقات فالسياحة دى .

لكن الذى يجب ان يكون مفهومنا ان السياحة صناعة كبيرة جدا وشركات متعددة الجنسية قوية جدا ورائها وبالتالي فهم مجلة منظمة وما لم تدخل في تصافدات بحث السياحة تأتى عبر هذه القوات فنصيبك من السياحة محدود — وبالتالي فهم صناعة بطبيعتها خصوصا وطالما ان الزباين بتومها حاضرين من الدول الغربية — الى هم خاضعين في تنظيماتهم وتنظيم رحلاتهم ووفودهم لهذه المنظمات المركزية فنحلاتنا ان السياحة بطبيعتها من القطاعات التى تخرج من ولايتنا ويبقى صعب انك تتحكم فيها انك تقول السنة دى سالتدر اجيب مثلا مليون سائح — مش انا لوحدى اللي اقدر ان آخذ في هذا القرار مهما عملت — مهما توبعت في خدمات مناسبة تكن الى كل مع ذلك بظرف خارج عن ارادتي زعلاتين من الجماعة لسبب من الاسباب يمكن تتلجىء ان الموسم السياحي ما مشيش — ومش يمكن تعتمد عليه بشكل واضح .

وايضا في مشروعات النطبيع بين مصر واسرائيل — كانت دى من القطاعات التى كان فيها اهتمامات كبيرة فيها باستقرار — على اساس التصور ان يمكن ان يكون هذا القطاع من القطاعات الى تكون حلقة اتصال ومجال لنشاط مشترك واسمع ومسيحه مشتركة .

ما علينا اذا احنا جينا نقول ان الموارد الجديدة للاقتصاد المصرى على بعضها .  
الى هي ( البترول — السياحة — العابرين في الخارج — وقناة السويس ) .

القضية الان اننا لازم نلخذ بالنا انها بقيت موضوع خطير قوى يعنى ههذه القطاعات — دى زى ما تكون اضلعه جاءت من خارج الاقتصاد القومى — يعنى ماهياش نتيجة تفاعل داخلى نشاطنا الانتاجى افرزنا موارد جديدة — لكن ههذه القطاعات لا يعمل فيها أكثر من ٣٪ من قوة العمل المصرية — وهى لا علاقه لها بكهاتنا الانتاجية او باى زيادة بلاتاجنا .



الموارد التي من هذا القليل — كلفت في سنة ١٩٧٤ تمثل حوالى ٤٪ من الموارد المصرية أصبحت الآن تمثل ٤٥٪ من الموارد المصرية — ٥٥٪ من الناتج المحلى للبلاد ٧٠٪ من حصيللة النقد الاجنبى التى تحصل عليه مصر .

اذن الان الموضوع خطر جدا — القضية فيها وده مرتبط بموضوع حديثى ان هذه الموارد ترتبط وجودا وعدما رضا او عدم رضا اسرائيل هنا .

نوضح دى — لو أخذنا البترول — ويرشه يؤسفى — ان أحيانا كثر من المسائل الاقتصادية بتناقش أحيانا بأن اللى بيناقشوها بالشكل ده يكونوا يبضللونا أو ابهم سذج . .

يعنى بمعنى ايه — اللى يتكلم عن البترول على أساس انه مجرد منتج — زى ما نكون بنتكلم من زوج من الاحذية تبقى دى سذاجه بمرطه .

البترول سلعه استراتيجيه خطيرة جدا وينتج من خلال مؤسسات عملاقه رهيبه قوى ونظرا لاهمية السلعة الاستراتيجية دى نهى ترتبط فى انتاجها وتحديد مواسم انتاجها ومعدلات زيادة الانتاج . . . الخ دى استراتيجيات دوليصة وكل شركة من الشركات الكبرى على ملاءة وثيقة بحكومت بلدها .

يعنى شركات البترول الامريكية بينها وبين الحكومة الامريكية تنسيق كامل . ومجمل الشركات هى لها مجمل تنسيق فى مجلس التعاون ومنظمة دول التعاون الاقتصادي وهى دول أوروبا الغربية وأمريكا واليابان يعنى دى حاجات طبعا تحقيق للاستراتيجية الدولية .

إذا تصورنا البترول من غير هذا الكلام .

يعنى البترول الكلى ينتج من بلد أو ينتج . من بلد — هذا ليس مجرد قرار فنى طبعا لازم يكون فيه اعتبارات فنيه — ان يكون فعلا ربنا معطى هذه الدولة تكويننا — جيولوجيا تسمح بتكوين البترول .

لكن لكى ينتج فعلا هذا البترول .

مضى بدأ الإنتاج فى ليبيا — لما بدأوا يحسوا انه فيه احتمالات شديدة فى انتاج النفط فى منطقة شرق قناة السويس .

لا بد من وجود مصادر جديدة للبترول فى جنوب ليبيا وبالتالى بدأ الانتاج فى ليبيا — كان معروف قبل كده ان ليبيا بلد بترول ولم يكن محدّد بالحقه — الكهجات بالحقه — لكن من الكشوف والمساحات الأولية كان معروف انه فيه نفط كثير — ولكن لم تكن مسألة ملحة والذى كان الموجود فى الخليج كان كفايه عليهم ولكن لما حسوا انه فى تكاليف ومخاطر فى منطقة الخليج يبقى لازم لحسن مصادر ثالثة تكون مو جودة .

العراق ظل منذ انهيار حكم نور السعيد منطقة مظلمة وغير مريحة بالنسبة



لشركات البترول نطل مظلوما في انتاج البترول رغم ان العراق — تثير التقارير الموجودة ان لم يكن اول دول المنطقة تسبق السعودية من حيث احتياجات البترول الموجودة فيها يا اما يليها مباشرة — وبالتأكيد أكثر من ايران — ومع ذلك ظل انتاج النفط في العراق منخفض جدا — ولا يزيد الا بمعدلات بطيئة جدا .

بس مش مضمونه سياسيا — من هذا المنظر يبقى لازم نلخذ بلنا من البترول .

يعنى على سبيل المثال — دائما يقال انه في الستينات مصر لم يكن تيجي منها شركات للبترول — ولكن لما نظرنا طريقة التعاون على الخواجات الى ببيجوا ببحت بقى فيه منظمة مخصصة للمعقودوناس بتهم في المناقشات .

ده حصل تغير سياسى علشان كده هم حضروا ومع هذا التغير السياسى الى هما حضروا — تقديرى السياسى المتواضع ان ليس هناك حرص سنكون دوله من الدول المنتجة للبترول لاجل ما .

مصر بقدرتها الى احنا عارفينها في المنطقة — بتلعب دور مؤثر وخطير في المنطقة من غير ما يكون عندنا بترول .

وبما انه توجد مصادر ثانية والحمد لله فالله الغنى .

وبالتالى لا يتوقع ان تكون مصر من الدول التى يصير بحث جاد وأتفاق حقيقى واستثمار لكى تصبح من الدول المصدرة الكبرى للبترول .

ما يدخل في سياقتنا هنا والملاحظة الواضحة موضوع البترول ان شركات البترول مركزه كلها على منطقة خليج السويس — رغم ان المعلومات الفنية ان دى مش أكثر منطقة غنية بالبترول .

هنا يبقى هاوزين تحليل سياسى — مش تحليل فنى التحليل السياسى ان يكون البترول المصرى موجود في المنطقة المرشحة للامتيازات المباشرة في اى وقت لان دى المنطقة التى يمكن يحصل فيها حرب غنقى هذه المناطق مهددة يا تحتل يا تكسر ..

فالبتترول مش طالع الا من هنا — المناطق الثانية ياخذوا معلومات مش عارفين اولها ايه — انها الحته التى تنتج هى فقط في هذا الشريط الضيق الذى هو موجود في خط النار .

**قناة السويس :** ارتباطها بموضوع اسرائيل واضح قفلت مرتين وفي اى تجدد اشتباك يمكن تقفل مرة أخرى فبناء عليه هذا المورد المائى الضخم مرتبط تماما بهذا .

**السياحة :** واضح لو المسألة عكست ما فيش سياحه هه موضوع نشاط اقتصادى مرتبط بموضوع الحرب او السلام ، قناة السويس يمكن نضيف لها حاجتين .



**الأولى :** الموضوع مثن موضوع مجرد إعادة الملاحه الى قناة السويس طبعما الضروريات الفنية والاقتصادية أدت الى توسيع القناة وتعميقها لازم نأخذ بالناس

ان توسيع القناة بالإضافة الى النوائد الاقتصادية انه يصعب عبورها في ظروف ان اغلب قوارنا موجودة في الغرب مسألة أخرى قضية بور سعيد .

قضية بور سعيد التي لا يمكن وفق أى منطق اقتصادى واحد يمكن أن تتفل —  
ليه انعملت بور سعيد بهذا الشكل — المطالع لقانون بور سعيد يذهل القانون يقول  
انه عاوز يعمل هذه المدينة للتهريب يعنى التهريب الذى يعمل في بور سعيد — الحقيقة  
انه مش خارج على روح القانون والمنطقة طيب ايه الحكمة في كده — اى خير أحضرناه  
من الخارج خواجه محليد يعنى مش داخل في اللعبة الدولية ويتكلم بما يرضى الله  
العيوب التي كانت في بور سعيد لم تكن خافية على احد وانها من ناحية استنزاف  
الموارد ... الخ .

لكن أنا رأيي بالنسبة لبور سعيد — مجرد استنزاف ايه يعنى ان ينحول سكان  
كانت أكبر مدينة في قناة السويس الى ناس مهربين — ومحاربين للدولة — وبعدين  
من خلال كده حققوا مستوى يختلف عن بقية القطر — طيب ما موقف هؤلاء لو ليسه  
أى احتمال لخطبه كده في الموقف العسكري .

هم جيتولوا للحكومة المصرية ليس لكم دعوه بينا وقد قالها أحدهم — يعنى احد  
كتاب بور سعيد — من كالم سنه كاتب يقول خلوا القاهرة بقى تسبينا وكتايه ما عايناه  
من قراراتها — يعنى ده دولة ثاقبة — وان احنا بنصدر قرارات .

المابلين في الخارج طبعما فيه اختلاف خصوصا بالطريقة التي تم فيها الامر  
بطريقة فوضوية كاملة دمرت فيها كثير من الاشياء — اقتصاد وقيم — وكل هذا له  
مردود هام .

وكذلك الاعتماد المبالغ على الموارد بتاعتهم يجعل قضية امكانية انك تدخل  
في اشتباكات بما يؤدي الى تضيق على الهجرة — من الناس المهاجرين — من الحكومة  
المصرية نظير اعتمادها على التحويلات .

اذن احنا امام مجموعة من الموارد خطط لها لكي تتضخم وتريد اناذ أصبحت تبذل  
٤٥ ٪ من الموارد ٥٠ ٪ من الناتج ٧٠ ٪ من موارد النقد الاجنبى — أى حرب يمكن ده  
زي البلونه بديبوس .

فأصبحت تكلفة الحرب املا جدا من ان تتحمله أى قيادة سياسية في ان تتخذ  
الحرب .

يعنى اللي عاوزين نقوله هنا ان هذه الموارد كونها زادت بهذا الشكل — هذا  
مثل دعما هقلا للامن القومى الاسرائيلى يضاف الى المناطق النزوعة السلاح ووجود



القوات الدولية في سيناء وخلال توازن التسليح زى ما تكون خطوط دفاعية نستفيد منها .

فالامن للقوى الاسرائيلى في مواجهتها — وايضا من ضمنها هذا الوضع الاقتصادى الذى وصلنا اليه — ايضا هذا اُضيف اضافته كبيرة جدا للامن القومى الاسرائيلى — وينتفس القدر كان منسوب من رصيدنا احنا بتاع ايتنا القومى .

يعنى نفكر نقول ان كل هذه القطاعات التى تمت هي نوع من انواع المساعدات الاقتصادية نحصل عليها فقط في حالة رضا الاطراف الخارجية عن سلوكنا .

ولا ندرى بالنسبة هل كان المفاوضات المصرى واميا بهذا المخطط الاقتصادى ام ان لم يكن واميا واذا لم يكن واميا فالمصيبة اشد .

اذ بيدنا ان مصر فوق اى ثمن سياسى مقابل قبولها لهذا الهيكل الهش والشاذ لاقتصادنا القومى .

هذه النتيجة انا كنت وصلت اليها في الكتاب بنامى عن الاقتصاد المصرى .

•••••

وكان بمناسبة أحداث لبنان وشيء من هذا القبيل وكان كاتب مثاليه — قال — من الناحية الاقتصادية مصر عارفة انها لا تقدر تتدخل للحرب من الناحية الاقتصادية . يمكن ان نقول هل الامن الاسرائيلى .

الحقيقة الى علوزين نقوله هنا باختصار انه للأسف كانت المسائل مرتبه كانه السياسات الاقتصادية تكلت يمنح هذا الاحتمال — مع نمو السرطاني لجموعه الطفيلين من جانب — مع فتح باب الهجرة بغير ضوابط من الجانب الاخر — مع ادارة اقتصادية محدوده الكفاءة من جانب ثالث .

قيادة سياسية متواطئة من جانب رابع — وربط صريح امريكى ومواجهة الخطوة خطوة الانسحاب من سيناء مع خطوه خطوه بالافتتاح بلا ضوابط مع كل هذه الجهود معا لم يكن ممكنا ان تستخدم زيادة الموارد في استعادة التوازن بالنسبة لاختلاف موازنات الاقتصاد المصرى التى اخطت بشك بعد الافتتاح .•••••

وان لم يكن ممكنا استخدام لحظة تحقق هذه الموارد من اجل تنمية القدرات الاقتصادية لم نوحو رشيد لتقريب الصورة .•••••

يعنى شكلها كما لو كانت مفارقات — الى هي زى استمرار عزل الموازنه الذى يتزايد كل سنة ومن اجل ان نقفل .. نقول ان من معدل الزيادة ١٠٠٠ كذا قبل كده بنزيد بنسبة مئتين بعد كده بنزيد بنسبة ١٧٪ — كل سنة .

وكذلك استمرار المعجز في ميزان المدفوعات والغرابه في الموضوع — ان الموارد دي زويت الخير في البلد البلد انبلت فلوس — القطاعات التى تكلنا منها الى خلت هيكل الاقتصاد القومى هشى واى لمسه يمكن تخليه يفرقع — انها تظل حقيقة البلد بقى فيها موارد كثيرة — بقى فيها بقى الى عندهم مئات الملايين ليس ظاهرة شاذه واللى عندهم ملايين بتت ظاهرة عادية واتصاف ملايين اكثر من عادين — والناس



اللى بتسافر الى الخارج كيف وكل هذه الفلوس موجودة فى البلد والحكومة مش عارفة  
تلم ترشين تستر مورتها بها - الموضوع غريب قوى .

يعنى تبدو كما لو كانت مغالطة - بحيث لم يكن املنا غير اللجوء الى انفس  
والخداع - لتنطية ارباحنا وانفس والخداع هو قضية . اصدار النقد على  
المكتسوف - ده فعلا غش .

غش يعنى ايه

لسا نيجى لموظف - زى ما كده بالفيضان يعطيك ٧ برتقالات بس تروح البيت  
لا غيرهم ٧ برتقالات وبرضه تتعاقد مع موظف ونقل له سنمطيك ٥ جنيه الراجل  
ياخد الـ ٥ جنيه قهتهم الحقيقية مش ٥ جنيه - الحكومة بتفش ومضطره الى  
هذا نتيجة الاصدار بلا حدود وتجاوزة بيه اى سكوك رغم انه منطقياس وقياسا على  
حجم الموارد - يعنى المسألة مش صعبة الى الدرجة دي .

**ميزان المدفوعات :** نذكر ان الرئيس السادات الله يرحمه ايام لسا كان  
موجود - كان دائما يتكلم عن عام سنة ١٩٨٠ ويسميه عام الرخاء - هنا دى ماكنش  
مجرد تهريج هي كان لها معنى معين - هذا المعنى المعين كان لسا كانت تبسح الهيئات  
الدولية - ان سنة ١٩٨٠ كان المواد التى تكلنا منها وفرحنا طبيعتها - وصلت الى  
نضجها عنى ١٩٨٠ .

السنوات السابعة على عام ١٩٨٠ واجهة الاقتصاد المصرى اختناقات تمويلية  
كان المفروض سنة ١٩٨٠ ستكون هذه الموارد هذه وصلنا الى قدر معتول  
من الايراد وبالتالي ستستطيع مصر تجاوز هذه الازمة .

حادة - وخاصة فى تعاملاته فى العالم الخارجى وكان الوضع الفظيع ده .

وفعلا كان تقرير الهيئات الدولية كانت بتقول انه بعد سنة ١٩٨٠ خلاص  
ان تعطوهم لا دين ولا شئ ده اننو حتقدروا تشتروا الى اننو علوزينه ولا انتم محتاجين  
لعرب ولا غير عرب - ومستبقى المسائل كويسة خالص .

طبعاً مش انا عارف هل هم بانعوا هذا الكلام للاقتصاديين المصريين الذين كانوا  
فى الحكومة بالفعل بحجة زيادة الموارد وعلى حس الحكاية دى تغطوا الجانب المعلق  
بالامن القومى ولا المسئولين كانوا ماهيين الحكاية دى والعلم عند الله واعلم اننا المهم انه  
على الاقل انه من حيث انها تدبر الموارد فهى كان المفروض ان تدبر الموارد سنة ١٩٨٠  
وكان المفروض ان يؤثر هذا ايجابا كاسية التقديرات على مدى المشاكل التى يتحملها  
ميزان المدفوعات وعلى الميزانية العامة التى حصلت طبعاً ان كان التقديرات دى كانت  
والتي حصلت فعلاً ان تزايدت حاجة مصر والاقتصاد المصرى الى الاستدانة الخارجية  
بعد وصول هذه الموارد ولا كائنها حصلت مستمرين فى الاستدانة بنفس المعدلات  
يا دوب سنة ولا سنتين كما بنستعين بس من غير ما نبقى مخوفين قسوى - يا دوب  
فاقت هذه السنة والسنة الى حصل فيها ارتفاع غير عاوى فى اسعار البترول  
واسوا انواع القروض القروض قصيرة الاجل ذى القروض المصرفية .



ولله الحمد بقى لنسا سنتان ثلاثة رجنا كاسوا ما كسا في حجم ما يستخدم  
فى الدينون البالبة القسوة الامر الذى يوقع الاقتصاد المصرى فى ارباكات  
بالغة للضراوة .

فجبهة من صندوق النقد الدولى جايه وانه فيه احتمال ان يعطونا مش عارف  
٢٠٠ مليون دولار وانقلتهم بمقد الى كذا سنة .

تقنوا ان احنا فى مرحلة ازمة اختناق حادة وبالتالي احنا طالبين المساعدة وطالبناهم  
يشرفوا علشان يخرجون من هذه الازمة على اساس ان احنا نمشى الى هم عاوزينه .

اللى يهنا ان احنا نقول ان المسائل دى بتامة عجز ميزان المدفوعات لان  
السياسات الاقتصادية والاضمار المؤسسية ادت الى جزء هائل من هذه  
الموارد المتحققة من النقد الاجنبى اما ان تستخدم فى استيراد استهلاكى بمختلف  
انباطه على مستوى واسع جدا او يحدث انها تبدد بالشكل اخرى من اشكال  
التبديد .

وانا ساخذ مثل وحيد من امثال التبديد اللى هى بالنسبة لتحويلات العالين بالخارج  
كما نعلم ان تحويلات العالين بالخارج من حيث المبدأ لا ينبغي ان تحسب ما يستفيدة  
الاقتصاد القومى فقط على ضوء التحويلات الفعلية - او التحويلات المكتبة .

لكن لازم نقران باستمرار بهدى الخسارة التى تحلها الاقتصاد القومى  
نتيجة سفر قسوة العمل هذه ذات التريب العالى ... الخ .

والحقيقة ان العديد من الدراسات الاقتصادية بدأت تهتم بهذا وبدأت نعمل  
لها حسابات ما علينا من هذا .

بالنسبة لهذه الاموال التى تجى ذى ما احنا عارفين فيه جزء منها والاقبل  
هو الذى يرد فى شكل نقل سواء تروح مجمع النقد الاجنبى فى البنوك  
المصرية - او فى شكل ودائع .

لكن الاكثر وده بييجى فى شكل استيراد بدون تحويل عملة اى تحويلات  
عينية وكما نعلم فان الاستيراد بدون تحويل عملة اى تحويلات عينية وكما نعلم فان  
الاستيراد بدون تحويل عملة استيراد لا يخضع لاي توجيه - كل واحد ومزاجه  
وبالتالى يتبدد قسم هائل من النقد الاجنبى فى استيراد اشياء مش بالضرورة هى اهم  
الاشياء بالنسبة لى يعنى لبلورتها وتريبها خفوها بالشكل التالى الوضع  
الحالى اليوم فى مصر اذا اردت ان تستورد كريستال - او سيارات ركوب فاخرة  
مالفوس حاضره - كلتى .

اذا ارادت مصر ان تستورد قمع فعلية ان تستلف يعنى دى نموذج كيف يمكن  
ان النقد الاجنبى لا يستعمل دفعة اولويات علانية .



يعنى الحاجات الاساسية جدا مش لائقين ومضطرين نشحت الصاجات الكالبسة الفلوس جاهزة وحاضرة واكثر من المطلوب - غده الجزء بتاع الاستيراد المعنى الاكثر من كده طبعاً ان جزء فيه كثير من التحويلات تستعمل في التهريب - ودي كانت واضحة تسوى في اول سنة بعد اكتوبر ١٩٨١ - سنتها اتخفضت التحويلات النقدية والعينية معا ومعروف ان الفرق ده كان في التهريب .

**السياحة** في ذلك الوقت اياها كانت ازمة السياحة قلت في مصر في التزوي بعد اغتيال السادات بس ده مش حجج بالذات لان فيه سياح عرب كثير حضروا الى مصر فبالقاي عدد السياح سواء من حيث عدد الليالي للسياحية وعدد السائحين زاد يمكن الحصة التي دخلت البنوك المصرية والتي دخلت عند الحكومة المصرية قلت جدا بسبب التهريب وفي هذه السنة كلن التهريب شديد جدا .

من اطرف الحاجات كمان الموجودة هنا والتي قالها مسرة السيد وزير الداخلية انه طلع من غنى الاستيراد المعنى، موضوع المخدرات حيث بانه الان اصبحت المخدرات التي تدخل مصر وصلت قيمتها السنوية الى ١٠٠ مليون دولار او ٨٠ مليون .

فعلينا ان نتصور ان هذه العملية والحصيلة الهائلة الواردة من النقد الاجنبي كيف بصر التعامل معها في عملية الاستيراد وبالتالي تبقى مسألة طبيعية تكون الموارد زادت ومع ذلك العجز زى ما هو الانهيار في ميزان المدفوعات زى ما هو الاحتياج .

للاستيراد من الخارج زوى ما هو .

اُختم الكلام بتاعى بان الاصلاح للوضع القائم ارى انه ابر في غلبة الصعوبة ليس مستحيلا ولكن ولسنا هنا في مجال كموتى كمعارض لاشياء كثيرة لكن الموقف اكبر من المزايدة ادرك تماما انه لو توافرت كل النية الطيبة للخروج من المأزق الحالى لكن هذا في منتهى الصدق - ولا بد ان يحتاج مش بس عزيمة قوية واستنهاض كل حباسنا الوطنى .

اهانا عايشين على اكثر من مواردنا واهنا مش اسرائيل مش جيلعوننا على طول - ده اهانا اليوم بيعطونا مساعدات - دى بسبب وجود ظروف معينة بس لما يخلصوا من لبنان .

المسألة تحتاج منا لاننا سنحتاج الى شجاعة .

حقيقة ما اوقعنا فيه سياسة السادات في الفترة التي سبقت كامب ديفيد الناس لم تنقبه الى جوانبها الاقتصادية - التي تنفصل عنها - دى لما كانوا بيعندوا الجبهة السياسية كان لازم يعدوا الجبهة الاقتصادية والتي كانت لا تنفصل عنها بحيث نبقى في موضع الضعيف يصعب علينا ان نتجاوزه .

وبالوضع الذى نقوله يعنى

ارجو باستمرار ان احنا لا ننسى الامن الحقيقى لاسرائيل لا يتحقق بمجرد تفوقها الفكرى او بمجرد مناطق منزوعة السلاح - لى الخ الاساس انها



لا تطلحن الا عندها تكون مصر ضعيفة — ده الذي يحقق الامن في اسرائيل — كون انه هناك مناطق منزوعة السلاح يبقى زيادة الخير خرين .

الهشاشة الموجودة في البناء الاقتصادي دا هوه اللي مخليه اى طوية من نلجنتهم يمكن توقعه — ده وضع ممتاز جدا بالنسبة لهم وانما بنفس الكلام الى احنا بتقوله — اذا كنا نقدر صعوبة الموقف — لكن لا بد من البيت فوراً بالتصدي له .

والتصدي له أوجهه كثيرة — واحساسا بالمسئولية أيضا يمكن مش كل الكلام الى الواحد يجب يقوله يجب يقوله في مكان مفتوح .

لان الموضوع فيه حيدة وماهواش سهل انما ينبغي ان نؤكد على نقطه واحدة .

اللى خطط لكي يظهر الاقتصاد المصرى لما وصل اليه الان الى هشاشة في بنائه ومن اين يكون في هذا الوضع المكتشف — كان الهيئات الدولية والخبراء الدوليين — اقروا تقاريرهم التى كانت بتقدم — سنة ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦

وتبقوا احسن بلد في الدنيا — ده كلام سوقى وغير علمى اليوم احنا نخطط ونشوف نخرج ازاي من هذا المأزق .

ازاي نتحول الى تنمية جادة — ازاي نغير هيكل الموارد بشكل مختلف — ازاي نزود الاعتماد على النفس — ازاي يتم هذا في صورة اجل وبطول الصبر وعلى مراحل وبالحيلة — كل التكيف الذى يستخدم لكن اذا تصورنا ان اللى خيفرنا من هذا المأزق الهيئات الدولية دى يبقى هنا مقدر علينا ان احنا نستاهل كده واقول هذا الكلام ببينشيطون لان بيعبوا الكلام الذى لقوله الان .

ايه البديل الطويل الاجل لتنمية الاقتصاد المصرى كتابنا حدث في السنوات الماضية وقد اوتعمونا فيها اوتعمونا فيه — اى تخطيط طويل الاجل اى تصور للمستقبل ينبغي أن يقوم به ابناء مصر الانتصائيين المصريين والسياسيين المصريين بل ينبغي أن يكون هذا احد الخطوط الاستراتيجية واللى كل القوى الوطنية تطف حوالها اى ان كانت الخلافات .

فانا اتأكد ان يخرج هذا الموضوع تمها من ايدى الهيئات الاجنبية اللى هى معروفة بالاسم — صندوق النقد الدولى — وكالة التنمية تتناقش معهم على العين والرأس — لكن ان ده محل تيجى لجان متخصصة وهى دى اللى لها الاعتمادات وهى دى اللى امامها كل البيانات وهى دى اللى تتصل بالمسؤولين ودى اللى تقاريرها تتناقش ودى اللى توصيتها يؤخذ بها وهى دى تبنى اساس القرارات — ارجو ان نحذر من تكرار ما حدث منذ سنة ١٩٧٤ حتى سنة ١٩٨١ .

واعتقد ان ابناء مصر هم اكثر من يستطيع ان يخرجها من هذا المأزق .

واسف للإطالة وشكرا



## هشاشة بناتنا الاقتصادية وخطورتها على الأمن القومي (١)

للاستاذ عادل حسين  
عضو نقابة الصحفيين

١ - نحن في مأزق اقتصادي شديد لا يعلم الا الله كيف يمكن ان تخرج منه المؤثر الاقتصادي اخطف اعضاءه في كثير من النقاط المتطرفة بالشكل . ولكن لم يختلفوا في التشخيص .

اعلنوا جميعا اتنا في مأزق

٢ - انه من السخرية انه بعد ١٠ سنوات من الانفتاح يحاول البعض ان يربط ما وصل اليه سياستنا في الستينات - على اى حال ، نحن نحاكم هنا سياستنا الاقتصادية ( الانفتاح ) من منظور الامن القومي - من المفروض ان الاستراتيجية العليا للدولة تستهدف تعظيم قدرتنا على حماية امننا القومي ، ومفروض ان الخطر الاكبر الذي يهدد امننا القومي سيظل مطالا علينا من البوابة الشرقية مدعما بحلفائه الدوليين المعروفين وفي كل الاحوال يتطلب الامن القومي من الجبهة الاقتصادية ان يكون بناؤه تآكدا على الصمود في اى مواجهة لهذه الصلبة في البناء الاقتصادي تطلق يد القيادة في مبادرتها السياسية (سلبا وحريا) .

٣ - كلام مبارك عن الغذاء ( من لا يملك غذاءه لا يملك حريته ) توضيح  
لصورة بالارتكازية (١)

٤ - هذا الذى تحقق في مجال الغذاء كان في اطار اوسع من التعبير تقول الارتكاز الرسمية ان النسيج المحلى الاجالى حقق معدلات نمو سنوى ٨ : ٩٪ في الفترة ( من ١٩٧٩ - ١٩٨٠ دفعت تحفظا على صحة ولكن الامر المؤكد ان معدلات النمو كانت برتقصة فعلا ولكن في اطار استراتيجية محددة - وبهنا ان نسير الى النتائج التالية :

٥ - هيكل الموارد :

لقد اسفر المخطط في تضخم الموارد التالية على وجه التحديد ، البترول ( ٨ مليون طن ١٩٧٤ + ٨٠٠ مليون دولار بالاسعار العالمية ) الى + ٢٢ مليون طن ١٩٨١ + ٨ مليون دولار بالاسعار الثابتة للدولار + ٢٧ ٪ نمو سنوى .

\* عوائد قناة السويس ( ٩٠٠ مليون دولار ١٩٨١ ) .

\* تحويلات المهاجرين في الخارج ( ١٩٠ مليون دولار ١٩٧٤ + ٢٨٠ مليون ١٩٨١ ) + المنح والقروض من الحكومات الغربية والعربية والهبات الدولية التي تسمى مساعدات اقتصادية .

(١) دراسة مكتوبة مقدمة للمؤثر .



## الملاحظات :

\* **البترول** : ليس دخلا ولكنه ثروة قابلة للنفاذ و ( الدولة النفطية ) . وينطبق المنطق نفسه الى حدها على تحويلات العبلين في الخارج .

\* **السياحة** : ( الطوث الإجتماعى : كينيا ، تيلاند ، ومصر أيضا - تقرير اسرائيل يعترف بذلك من أجل تنشيط السياحة شرق سينا - وبالنسبة فان هيكل المؤسسة السياحية الدولية يجعل القطاع احد يجاوز التطبيع المستهدف ) .  
\* ويلاحظ كثير من الاقتصاديين بحق ان هذه الموارد لم تتولد عن زيادة في انتاجية نيرة العمل ( وخاصة في قطاعى الصناعة والزراعة ) ان العمالة في هذه الانشطة لا يزيد عن ٣ ٪ من قوة العمل المصرية ومن هنا فانهم لا يحققون كثيرا بالزيادة الكبيرة التى تحققت في هذه الموارد من منظور تنمية اقتصادية حادة وهذا صحيح ولكن اخطر من ذلك ان هذا النوع من الموارد الذى تضح به الانتاج الاجمالى ( ٥ ٪ ) والقيمة المضافة ( ٥٥ ٪ ) وحصيلته النقد الاجنبى ( البترول + التحويلات + القنساء + السياحة حوالى ٧٠ ٪ من جلة الإيرادات الجارية بميزان المدفوعات ) .

هذه الموارد ترتبط وجسودا وعدما يرغبا او عدم رغبا اسرائيل ( ومن يحللها عنا ) - ينطبق هذا الشكل خاص على البترول ( منطقة الحرب المحتلة - ليس هذا مدفة ) + القنساء ( التوسيع + بورسميد ) + السياحة + المساعدات ينطبق هذا ايضا على العمالة في الخارج ( حالة الهرب تؤثر على فتح البلب + الآثار الاجتماعية التى خلفتها الهجرة بشكلها الحالى ) .

+ تكلفة قرار الحرب أصبحت غير محتملة ، وهذا دعم هائل للامن ، لاسرائيل يضاف الى المناطق المنزوعة السلاح والقوات الدولية وهذا من امثلة الامس النفوذ المصرى بالوقت نفسه سيكون هذه اداة ابتزاز مستمرة من جانب اسرائيل ( كتابى وكتابات اسرائيلية ) .

يمكن ان نقول ان كل هذه الموارد الجديدة هي نوع من المساعدات المشروطة تحصل عليها فقط في حالة رضا الاطراف الى رجعية الى سلوكنا ولا ندرى بالنسبة هل كان المفاوض المصرى واعيا بهذا المخطط الاقتصادى ام لا اذ لم يكن واعيا فذلك مصيبة واذا لم يكن واعيا فالمصيبة اعظم اذ لا يبدو ان مصر تناقشت على ثمن سياسى مقابل قبولها لهذا الهيكل الشاذ الاقتصادى القومى فنكر ان السادات كان يقول دائما ان عام ١٩٨٠ هو عام الرخاء كان المقصود كما في تقرير الهيئات الدولية انه في هذا ستكون هذه المصادر قد بلغت ثروة معقولة وذيل في هذه التقارير ولولا قيلت له ايضا - اننا ستحسن ميزان المدفوعات وتقضى على الاختناقات التى يواجهها الاقتصاد المصرى . ولا نعتقد ان كان من قبل الصدنة انه بعد اكتمال هذه المصادر ( كخط دفاعى لاسرائيل ) وقعت المعاهدة .

## ٦ - استخدامات الموارد :

قد يقال ان هذا الهيكل للكشوف والموارد كان يمكننا ان يحسن استخدامه في تمويل تنمية حقيقية ، ولكن كلغة السياسات تكلفت بمنع هذا الإحتفال مع النمو



السرطاني لمجوعات الطفيلين من جانب ومع فتح باب الهجرة للخارج بلا أى ضوابط من جانب آخر ومع إدارة اقتصادية محدودة الكفاءة والحيلة من ناحية دائمة ، ومع قيسادة سلبية متواطئة من جانب رابع ومع ربط ديناليكى مريح بين مواصلة الخطوة خطوة فى الانسحاب من سيناء مع الخطوة خطوة فى الانتاج بلا ضوابط . مع كل ذلك لم يكن ممكنا ان تستخدم زيادة الموارد فى استعادة التوازن بالنسبة لخطة الموازنات للاقتصاد المصرى التى اخطت بشدة بعد الانفتاح ، ولم يكن ممكنا باستخدام لحظة تحقق هذه الموارد ( التى قد لا تدوم ) من أجل تنمية القدرات الاقتصادية على نحو رشيد .

يمكن ان تسجل الملاحظات التالية بسرعة :

هذه الموارد غير مضمونة التحقيق على هيئة نقد اجنبى بل انها موارد ثابتة للاستخدام فى التجارة الدولية وكان طبيعى ان تستخدم فى هذا الاتجاه ولكن بدلا من استخدامها فى استيراد الآلات والتزامات الانتاج وتحقت معدلات عالمية من زيادة الاستهلاك من خلال الاستيراد بل شاعت أنماط استهلاكية شاذة نسبها باهمل الخليج وتبهدد الزيادة فى الموارد بل والاستمرار فى التورط بالديونية يتصاعد .

وأصبحت هناك منازعات تبذوا عجيبة فالحكومة مع كل هذه الزيادة موارد المجمع التى يعبأ بنفسها مباشرة فى ايراداتها ( البترول - قنائة السويس ) تشكو سنويا من تزايد العجز فى الميزانية - التى أصبحت مليئة بأصحاب مئآت الملايين من الجنيهات بالمليونيرات وانصاف المليونيرات وأرباع المليونيرات والحكومة لا تجد بما تستر به ثورتها ، وتضطر للتحويل زيادة مسحوبات القطاعات الحكومية من الجهاز المصرفى تمويل عجز الموازنة فى كل سنة ، حتى بلغت الديونية الحكومية للجهاز المصرفى فى حوالى ١٢ مليون جنيه بصفة هذا المبلغ الى رقم الدين الى طبيعة الوقت المالى للدولة وقد وصفت هذا التمويل بالعجز أى تمضى موظفها والعاملين فى أجهزتها وشركاتها نفس عدد أوراق البنكوت وهى تعلم انها لا تعطى نفس القيمة .

وأصبحت هناك المقارنة الاخيرة حيث زانت موارد النقد الاجنبى زيادة مذهلة ومع ذلك أولى والعجز من ميزان المدفوعات بطريقة مذهلة بسبب المؤسسات والمسابك .

الا ان ما يبذل كفاءة لها تقسره طبيعة الحال فمع شيوع الاعفاءات الضريبية لكافة المشروعات الانفتاحية ، مع شيوع النهرب الضريبى مع تسرب المال العام الى الطفيلين والاسكان ومع التكلفة الحالية للاستثمار ، ويكون مفهومها تملها لماذا يستمر عجز الميزانية العامة ويتزايد

بالنسبة لميزان المدفوعات يلاحظ فى بلد كالسليحة ( ٨٢/٨١ ) ان ما يعمل الى البنوك ٥.٨ مليون جنيه وما يصل الى الحكومة من ذلك ٢٤٥ مليون جنيه هذه المهمة يجب ان تكون بالكليل فى يد الاقتصاديين الوطنيين .

الدين المئدى : ١٩ مليون + ١٩٥ مليون دولار (عسكرى) .

+ ٢٥ مليون دولار .



## الانقراط القائمة :

الانقراط	١٩٧٢	١٩٧٩	١٩٨١ مليون
الناتجة	٣٠٦٧	٨٠٤ر٤	١٥٧٠
	٤٢١	٢٣٦	٤٢٥٥

٢٧ - ٢٨ ٪ من حصيللة الصادرات المحظورة وغير المحظورة ١٩٨١/٨٠ .

( ١٩٨٢ / ١٩٨١ )

تسهيلات مصرفية ٩٦٠ مليون جنيه ( + ٣٨ ٪ عن ٧٩٪ ٨٠ .  
٢١٠ بليون ( + ٣٦ ٪ ) .تسهيلات موددين ٥٦٠ ( + ٢٧ ٪ عن ٧٩ / ١٩٨٠ )  
٦٠٠ بليون جنيها ( + ١٩ ٪ ) .

١٥٢٠ ( ١٨٠ بليون )

١٩٨٢/٨١

حصيللة التحويلات النقدية ٣٢١٧ مليون جنيه

حصيللة التحويلات العينية ٣٧٧٤ مليون جنيه

٦٩٩١ ٧٠٠ مليون جنيه

هبطت السيولة

( رغم زيادة العدد والليالي ) ٨١٤ مليون جنيه

بالإضافة الى ما تيل في شكلها أصلا .

## مصطفى السعيد ( اخبار اليوم ١٠٪ / ١٩٨٣ )

ان اجراءات الحد من الائتمان التجارى اتخذها البنك المركزى فى اكتوبر ١٩٨١ والغرض ان يتم البدء فى تطبيقها وطبيعتها لصور اتخاذها فى سبتمبر ١٩٨٢ ولكن ظلت دون تنفيذ ما يقرب من سنة . وعند الاهواء التى بمجرد البدء فى تنفيذها فى سبتمبر ١٩٨٢ رغم مراعاة ظروف البنك المصرقى والقطاع التجارى بحيث لا يزال حتى هذه اللحظة ( ١٠ سبتمبر ١٩٨٣ ) عدد من الحالات فى القطاع المصرفى والقطاع التجارى لا تتفق مع القواعد التى منحها البنك المركزى واعطيناها مهلة حتى نهاية سبتمبر الحالى فى أى دولة فى العالم سواء التتقدم أو الائتمان فى النمو سواء فى الدول الرأسمالية الا أو الاشتراكية يتخذ البنك المركزى قرارات تحكم السياسة الائتمانية ولا يتم الائتمان بها على نحو كليل الا بعد سنتين تقريبا ؟

واذا جاز ان يوجه نفعه لاجراءات الاصلاح الزراعى فان الاكثر احتمالا الا ان يركز هذا النقد على ان ما يتخذ من اجراءات اقل مما يجب أو انها لا تقم بالمرعة المطلوبة .



## السياسة التعليمية

الأستاذ الدكتور حلمي مراد  
وزير التعليم الأسبق

استأنذكم بأني أركز بعد متابعتكم لمحاضرتين سابقتين يبقى المتابعة أو التركيز لمحاضرة ثالثة مسألة صعبة اشفاقا على حضراتكم أركز بشئ الإمكان وسأدخل في الموضوع فيها نعايشه من مشاكل تعليمية وعلاقتها برضه بالسياسة المالية حتى تكون في إطار البناء الاقتصادي وإن كان التعليم في ذاته - عملية من عمليات بناء الصرح الاقتصادي الوطني ويثل التعليم باعتباره أنه باب هام من أبواب الانفتاح العام في موازنة الدولة - جاذب هام من أبواب الانفاق العام وكل فروع النواحي التطبيقية الآن أصبح الاقتصاد يدخل فيها لكي يرشد أساليب تطبيق هذه العلوم التطبيقية بما يحقق النقص في التكاليف والارتفاع في العائد - التعليم له اقتصاديات التعليم - اقتصاديات التعليم - كل نواحي أيضا الانفاق الأخرى على الخدمات التي تؤديها الدولة لها دراسات اقتصادية فهناك اقتصاديات النقل العام هناك اقتصاديات المرافق الصلبة - كل ناحية من النواحي تلمسها الدولة كخدمة بتؤديها لها دراسة اقتصادية حتى أن الدولة لا تنفق عليها إلا بالقدر اللازم الانفاق الضروري الذي يحقق أكبر نفع ممكن ويمود على المواطنين وعلى البلاد بأكثر عائد يمكن التطلع إليه كذلك التعليم يجب أن يراعى في الانفاق عليه أن تنفق عليه بحيث لا تنصرف أو تبعد فيها ينفق عليه . وإنما نضع كل قرش ينفق على التعليم في موضعه ويرامى أن تأتي هذه النفقات بكبر عائد . وأكبر نفع يمكن الحصول عليه حتى نتحول اقتصادنا اقتصاديات للتعليم - التعليم كان ينظر إليه مضي باعتباره خدمة استهلاكية ولكن تغيرت هذه النظرة أخيرا وأصبحت ينظر إليه الآن باعتباره عملية استثمارية لأن .

كما تحتاج إلى رأسمال مادي تحتاج أيضا إلى رأسمال بشري والعنصر الإنساني . أو العنصر البشري يعتبر عنصرا أهم بكثير من العنصر المادي ويتوقف العائد من الرأسمال المادي على مدى كفاءة العنصر البشري ولذلك نجد أن العنصر المادي في الإنتاج القوي - ممكن أن يحطم في حرب من الحروب ولكن يمكن أن يعوض بسرعة إذا كان الإنسان الموجود في هذه الدولة هو العنصر البشري - إذا كان هذا الإنسان انسانا قادرا صالحا كفؤا على إعادة الحياة مرة أخرى

وعندنا على ذلك شواهد في ألمانيا واليابان حيث حظيت تحطيا كاملا في الحرب العالمية الثانية ثم صارت اليابان وصارت ألمانيا مرة أخرى إلى مكانتها الأولى وأصبحت في أوائل وفي الصف الأول من الدول الصناعية الكبرى بل أصبحت اليابان تنافس بمنهجها الإلكتروني والكميائية وصناعة السفن والسيارات - تنافس أمريكا نفسها التي لم تحطها الحرب صاحبة التاريخ العريق في الصناعة - تنافسها في هذه الصناعات في عقد دارها وذلك نتيجة وجود الإنسان الكفاء القادر الصالح على القيام بالعمل في المجال الاقتصادي - كذلك ثبت أيضا من الدراسات التي تجرى في الكوايه التكنولوجية أنه كلما كان المعامل متعلما - كلما كان



انتعاج لكر وأعلا معنى فيه دراسات إجريت في الاتحاد السوفيتي فتبين ان الكفاية الإنتاجية للعامل الذي اتم المرحلة الابتدائية تعادل مرة ونصف انتاج العامل الامي الذي يماثله في السن ويؤدي نفس العمل — وانتاج العامل الذي اتم المرحلة الثانوية يبلغ الضعف — بينما يزيد انتعاج المؤهلين تأهيلا عاليا بمقدار أربعة امثال — بناء على هذا يتضح انه عند تساوى كل الظروف — وكان أحد عند المقارنة العامل متعلم يبقى هذا العامل المتعلم يستطيع ان يكسب بنتيجة وثمرة عمله أعلى من مستوى الانتاج والجودة عن العامل غير المتعلم — وكذلك ايضا تبين ان سبب التقدم التكنولوجي . الكبير والتقدم الصناعي الذي احرزته أمريكا وأحرزته اليابان انما يرجع الى التقدم التعليمي — ويمكن التقرير الاخر — التي كانت اشارت اليه مجلة اكوير وطلبت ان يدرس في وزارة التعليم عندنا — أمريكا وجست ان السبب في التقدم الذي موجود في الاتحاد السوفيتي في الفترة الاخرة — وفي اليابان واوروزا به التقدم في بعض النواحي التكنولوجية . وفي ابحاث الفضاء في الاتحاد السوفيتي — نما يرجع الى التقدم في بعض نواحي التعليم من هنا يتبين ان التعليم له تاثيره البالغ في الناحية الاقتصادية انه يزيد كفاءة العامل انه هو السبيل الى ان يحقق كفاية انتاجية مرتفعة ، ان يمكن اي دولة من انها تستعيد مكانتها اذا اصيب رأس المال المادي بأي نوع من انواع الخلل . بل ان اليابان قد يدهشنا ان نعرف انه لا يوجد لديها مواد اولية أو ثروة طبيعية يمكن ان تستغل في الصناعة ومع ذلك فانها استطاعت ان تتقدم صناعيا رغم عدم وجود مواد خام لديها أو ثروة طبيعية بل بالمقل الانساني والجهد الانساني استطاعت ان تصنع مواد تطل محل الخامات الطبيعية — يعني الالياف الصناعية حلت محل الالياف الطبيعية كالقطن والحرير نجد المطاط الصناعي الذي حصل محل المطاط الطبيعي ، وهكذا فان التعليم يعتبر ركن اساسي في الناحية الاقتصادية ولذلك يجب ان نهتم كل الاهتمام اذا اردنا لبلادنا اي نهضة اقتصادية . من هنا فان الاتفاق على التعليم لا يعتبر اتفاقا على خديمت — وانما اتفاق على استثمار بل هو يعد الآن في الخارج افضل من انواع الاستثمار لانه استثمار في انتعاج المنتجين يعني هو ينتج الذين ينتجون المواد والسلع الاخرى فهو أعلى درجات الانتعاج — وعلى ذلك لابد لكي نراجع موقفنا بالنسبة للتعليم وما ننقده عليه ، وهل نحن نحقق المطلوب منه والا لا — اتنا ننظر في مسالتين السياسية التعليمية . وهل تسير في خطوط سليمة والنقطة الثانية التخطيط التعليمي — السياسة التعليمية لازم نعرف من نعلم — ولماذا نعلم وماذا نعلم — من نعلم احنا عارفين اتنا بنبدأ التعليم بمن معين يعني التعليم الابتدائي يبدأ رسميا بمن ست سنوات وفقا للعائون ان التعليم الازامي واجباري كان للفترة التعليم الابتدائي التي هي من ست سنوات من ستة لغاية ١٢ دلووتي اصعب اليه فترة التعليم الاعدادي . هذه الفترة يعتبر انها اجبارية لماذا — لانه هنا التعليم ليس حقا للمواطن فقط ولكنه واجب عليه ايضا لانه واجب على كل مواطن ان يتلقى مسطاً معيناً من التعليم والتعليم الاساسي الذي يمكنه من ان يكون مواطنا صالحاً قادراً على ان يؤدي واجبه نحو وطنه في حدود قدراته واستعداده الطبيعي فلذلك — هذه الفترة بتعتبر فترة اجبارية الدولة يجب ان تؤيدها ودي الفترة الاجبارية الازامية — قبل هذا هنا مسائل هل الدولة تزم بالتعليم قبل لست سنوات يعني نخرج شوية عن موضوعنا يمكن كان لغاية الآن مغيث الزام على الدولة في الفترة السابقة التي هي فترة حضنة



كوزارة تعليم والفترة التي موجودة في مدارس اللغات التي هي المدارس الخاصة التي عليها الآن التنافس الشديد للى أصبح دخولها اصعب من دخول الجامعة . وفيها الاعداد محدودة وتحتاج الى ظروف شديدة للحصول على مكان لابن من اولادكم - حتى الان وزارة التعليم لم تدخل في هذا الميدان ولكن وزارة الشؤون الاجتماعية تقوم احيانا برعاية بعض دور الحضنة كخدمة اجتماعية للأمهات التي يبتوموا بعمل ويتركوا اولادهم في رعاية دور الحضنة ولكن مهمة وزارة التربية والتعليم تبدأ من سن ست سنوات فيه نقطة ثانية طيب من فاتهم سن التعليم التي فاتهم سن ست سنوات ولا تعلموش التي هي مكلفة الامية انا عايز اقول هنسا فيه خطأ في السياسة التعليمية ان وزارة التربية والتعليم بتأخذ اعتيادات مالية من الدولة لمكافحة الامية هذه المبالغ انا بقرر كنت متولى شؤون التربية والتعليم في وقت من الاوقات هذه المبالغ ضائعة تهدر ولا غائصة منها ويجب ان تلقى نهائيا ومكافحة الامية بمعنى تعليم الكبار والتضياء على امية من فاتهم سن الالتزام - السن الاجباري يجب ان تكون تعبئة قوية تتولاها الدولة ويقتصر دور وزارة التربية والتعليم على تقديم الوسائل وتدريب الذين يعلمون الاميين حتى يتعلموا القراءة والكتابة - اما انها تفتح موصول وتعلم دراسات مسائية . ومش مسائية هنسا وهناك في بعض المحافظات في مديريات التعليم . فلما بقرر ان هذه اموال ضائعة هباءا ولم يحدث انها املتت باى نوع من الفائدة - ده فيها يختص ان التعليم متى يبدأ ومن يعلم - بعد بقى السن بقى احنا في الفترة الاعيادية هما ضالوا ستة وثلاثة ونسمة الواجب كان يكونوش تسه الواجب كان لازم تفسط المدة يبقوا ثمانية لانه وهذا يوتر سنة من عمر التلميذ . ويوتر سنة نفقت على الدولة لانه لما كملت منفصلة مرحلة الابتدائي ومرحلة اعدادي كان بيحصل تكرار واعادة لبعض الدروس ولكن شبعهم في مرحلة واحدة يمكن في كثير من الاجابة من تقليل حجم المواد . ولذلك ممكن اختصارها وتسم فعلا دراسات على هذا الاساس وتبين ان ٨ سنوات تعتبر كافية باستيعاب ما كان يؤخذ في التعليم الابتدائي + التعليم الاعدادي بعد بقى السن الالزامي المسألة متروكة اختياريا مفيش اجبار ان كل واحد حسب رغبته ولكن ايضا حسب استعدادده وحسب قدراته ومن هنا حنتكم لما نيجي نتكلم عن الخطة التعليمية انه يجب ان يبدأ التخطيط التعليمي بعد التعليم الاساسي مباشرة . وليس بعد مرحلة التعليم الثانوي كما يحدث الآن . وهذا خطأ - الان بتركوا الطلبة في مرحلة ثانوي وبمسد ثانوي يبقوا هنا امام سيل من الطلبة حصلوا على الثانوية العامة - ويبقوا امام الامر الواقع فينبهوا ابواب الجامعة بلا حساب ويدخلوا الكليات النظرية طبعا لان الكليات العملية لها ايكانيات وتحتاج الى ورش او مستشفيات او معامل فيبقى الضسغط على كليات العلوم الاجتماعية التي بنسبها الانسانية هي الكليات النظرية التي لا تحتاج اليهم بنفس القدر الذي تحتاج اليهم في الكليات الاخرى فهذا عيب في عيوب التخطيط التي حنتكم عنه دلوقتي - فيجب التخطيط يكون قبل مرحلة ثانوي وليس بعد مرحلة ثانوي - اذن التوزيع حسب القدرات - حسب استعدادده وحسب الايكانيات الموجودة تكون بعد مرحلة التعليم الاساسي وهنا ايضا يجب التي يدخل فيها عنصر ثالث هي الكثيف عن مواهب التلميذ وقدراته خلال فترة التعليم الاساسي - انه فيه حلجة اسم البطالة التعليمية تبقى تصاحب التلميذ من اول ما ابتدا لتعليمه ما يخلص التعليم الاساسي - كل تلميذ له قدراته



فيه واحد قدراته يدوية — واحد معنودش قدرة على الاعمال الحسابية أو الرقمية واحد عنده قدرات في الفن في الرسم واحد عنده قدرة في الحفظ واحد عنده ملكات في الشعر ... الخ — كل ده ملاحظات لازم يرصدها المدرسين المعلمين اثناء الدراسة مع الدرجات اللي بترصد في بطاقته . يبقى لما يجي في نهاية مرحلة التعليم الاساسى معروف فيه متابعة اية حالة التلميذ + درجاته رغبته + الامكانيات المفتوحة في ثلثوى . وفي التعليم الفنى — دى من نعم — لماذا بقى نعلم — هل التعليم الاساسى ده احنا بنعلمه ليه — بتعلم يعنى — لاي غرض — هل مجرد انه دخل المدرسة وخرج من المدرسة زى ما بيحدث ويعين انه بخرج ما يقرأش ويكتب زى ما بيحصل في بعض بدايات التعليم الابتدائى بعد فترة الزلوم . لابد ان هذه الفترة تحقق اغراض كثيرة — أولا كان في الخارج بيقلوا لازم تحقق ٣ حاجات اللي هم كانوا الاول ببسوهم بى آر ٢ كلمات فيهم حرف آر . . . كلمات اجنبية — قراءة وكتابة وحساب لازم نعلم دلوقتي يقولوا لا نلازم كلمة اجنبية اثنتي ٣ — ٤ كلمات تبدأ بالثى لازم يبقى يخرج عنده معنى ٣ تيمنا ٤ حاجات اللي — تربية ذهنية — الصحة تربية جسمانية احنا دلوقتي ما عنقناش في المدارس خالص افنية للتربية الرياضية بنفش — ثالثا — تربية وجدانية أو روحية ودينية وهاند التربية البدوية العمل اليدوى — تلازم يطلع التلميذ من المرحلة دى يعرف يعنى تكون كشخصية متكاملة — ويكون اتقن معرفة حرفة تعلم معرفة اذا ماكتش عجز بقى يختار التعليم يكمل التعليم الاختيارى — يقدر يشتغل شغلانة ، ويعين يستفيد وده عسكريا بنى — الخدمة العسكرية في الخارج بيقلوا اللي تربي تربية رياضية صح عنده فكرة رياضية لياقة بدنية فترة واحد ويعين عنده حرفة — كهرباء او موتوسيكل او طيارة او ميكانيكا — ده يقدر يمشي الجيش فوراً ويتعد مدة صغيرة مش محتاج يتعد ٣ سنين زى ما بيقتعد عقدا لانه عقيل لسه ما يعلموه اللياقة البدنية وما يعلموه حرفة عثمان يستفيد منها الجيش حروح لهم عنده لياقة بدنية — وعنده حرفة يستفيد فيها في الجيش فيوفر في حاجة تانية في مدة الخدمة العسكرية يبقى هنا اذن دى نايضة تانية — اتعلم الحرفة كمان اذا مفيش يكمل يقدر يشتغل — لماذا تعلم بقى في داخل المواد اللي بندرسها — المفروض احنا ما بنعلمش مجرد التلقين والحفظ . انما لابد اننا نمكن التلميذ من انه يعمل بيه وده ايشا تكون أوضح لما نتجي في التعليم العالي أو الجامى — يعنى ماهياش عملية تلقينية بحتة انما لابد انه يتلقى — أو يلقى بعض معلومات اساسية . . . ولكن يعرف ايشا — كيف يستعمل الانوات وكيف يستطيع انه يتقرأ ونرى فيه ملكة القراءة والاطلاع ويستطيع ان يتابع التطورات الجديدة في كل مجال من المجالات بعد ما ينهى تعليمه سواء في مجال التعليم الاساسى أو + في التعليم الثانوى أو في التعليم الجامى وهذا يبدو أوضح بكثير في التعليم الجامى — التعليم الجامى انه يقولوا ان المهندس مثلا لما بيخرج انه نصف ما تعلم المهندس يصيح اوليت اوسليد يعنى غير صالح بعد عشر سنوات مش معقول انه خريج يمشي كلية الهندسة عثمان يدرسو له من جديد انما لا بد انه يكون هو قادر على أن يعرف اى مراجع وائى مجالات علمية — بيتقدر يرجع لها — ويتابع ويحدد معلوماته بحيث يتابع التطورات الحديثة فاذا ما كتش عنده هذه الملكات يبقى ما يصلحش — وايضا لابد ان يتدرب على ما يتعلم لان التطبيق العملى في الحياة لابد ان يكون متصل بما يدرسه حتى يضبط بين التدريب العملى وبين المعلومات العامة كذلك انه مش محتاج الان



لخزن معلومات كثيرة في ذهنه - لاننا أصبحنا في عهد في وسائل تخزين المعلومات موجودة بكثرة - فيه كبيوتر ، والادوات الكثيرة .. والتواميس والموسوعات والمراجع - وكافة الاجهزة التي يتجمع المعلومات - وتخزينها وتزود بها أي شخص يحتاج لمعلومات بحيث لا يستطيع يعني حتى - اننا قرأت في بعض الدول ما يعلّمون الأطفال جدول الضرب ، زي عندنا نعد  $5 \times 6$  ،  $6 \times 7$  وقباج - ده فيه مسطرة المسطرة يعملها يعني يطلع النتيجة نبيحفضوش الاولاد بره جدول الضرب المفروض انه فيه وسائل دلوقتي حديثة بنفني عن حاجات كثيرة احنا كنا بنستعملها - احنا مثلاً - اظن بيدرسوها لغاية دلوقتي ، ان يقول لنا الارض كروية ان الواحد مش عارف لما بشوف امعدة الظفراف انها دائرية - انها لما بيددي من مكان ويتجه في خط مستقيم يلف يرجع للجهة التي ابتداها مسده اثبت ان الارض كروية - كل ده مش محتاجين له لان التي طلّعوا سوق وشافوا بصوا لغوا الارض كروية - يعني شافوها - يعني مش عايزة تقيم دليل - ده طلّعوا في الفضاء فوق .. وبصوا على الارض شافوها - في حاجات يجب انها تفتي لانها اصبحت معنى منهية فاذن ماذا نعلم - لازم نعلم ايضا الاشياء التي هي ماثية مع التطور الحديث ونجمل الطبيعي او الطالب الجامعي قادر على فهم الحياة يستطيع ان يتاثر مع كل جديد وتابع الجديد ويستطيع ان يطبق المعايير والمعايير على مشاكل الحياة وهو يصل الى الطول كل هذا مطلوب يبقى اذن السياسة التعليمية تتسلسل كل هذا في بقي نقطة هاية واحنا صانفناها في حياتنا في مصر هي العبارة بقي بالكلم والا بالكلم احنا مبرينا مبرطين كان في مرحلة الاستاذ اسماعيل الغنيمي في التربية والتعليم كان بينادي ان التعليم يجب ان يكون تعليم ربيع ، وعلى مستوى عالي وليس العبارة بعدد المتعلمين ولكن بمستوى التعليم ولو علينا عدد قليل ومستواهم رفيع هذا اجدى واصح نعلم عدد كبير في مستوى ضعف ومستوى بسيط ودافع عن هذه النظرية وسرنا عليها فترة من الزمن الدكتور طه حسين جه يطلب بعكس هذه النظرية قالا لا التعليم ده امر ضروري لتغيير نمط الحياة كلمة للنهوض بالبلد حضاريا واقتصاديا وديمقراطيا والانتقال من الحال التي احنا فيه الى حال آخر - لابد ان التعليم يتاح للجميع ويبقى كالماء والهواء ولا توجد عقبة تعوق دون من يريد ان يستكمل تعليمه من انه يتعلم - ده وجهة النظر الثانية - بعد هذا حصل انه لما اتا جيت توليت وزارة التربية والتعليم حيث وجدت التصادم الموجود بين النظريتين وجدت انه في سبيل اسماح السبيل لكم الكبير التي جى - طبعاً الدكتور طه حسين لم يقصد اننا ننهض بمستوى التعليم هو قاصدا اسماح المجال لكل يتعلم - مع الحفاظ على مستوى التعليم .

وهذا يقتضى بطبيعة الحال انه مع زيادة الاعداد تزيد ايكاتيات التعليم من حيث الفصول وعدد المعلمين والاكاتيات التعليمية . تزيد بنفس النسبة ولكن الى حصل انه شفت اننا حيو انهم يفسحوا المجال للقادحين الجدد فبتسوا حبوا يخرجوا الطلبة او التلاميذ باسرع ما يمكن لكي يتركوا امكانهم للصفوف السابقة للقادحين الجدد - فكان فيه نظام النجاح الاوتوماتيكى يعني واحد ينتقل من الصف الاول للصف الثانى الصف الثالث بلا امتحانات ودونه معنى التحقق من مدى استيعابه فكان يوصل لغاية سنة سادسة ابتدائى وخلص فترة الانزال



ولا يعرفش القراءة والكتابة . فكانت مصيبة ايضاً كان فيه نظام يسمح للطالب انه ياخذ الثانوية العامة وله الحق يرصد مادتين كانوا يسمو الطالب الناجح الراسب كتبت انا بسميه كده الناجح الراسب يعنى - ولو ان السيد كمال الدين حسين يرغل منى - كان اسم الناجح الراسب ليه لانه - هى مهياش ناجح راهب كان يسيبوله الحق انه يستقط فى مادتين - كان كل الطلبة يسيبوا اهم مادتين - الرياضة واللغة الانجليزية - فيخس الجامعة ويعرفش لغة اجنبية ولا يعرفش رياضة العلوم كلها فى الجامعة دلوقتى مسألة مهمة الاحصاءات + الرياضة مسألة مهمة فى الاقتصاد وفى الطب وفى كلمة ضرائب مسألة مهمة اللغات الاجنبية مهمة للراجع الاجنبية ومهمة للتعليل مع الخارج - ودولة يعنى فى مشفر الفترات مندنا سياح وعندنا استخبار .. وكذا ازاى انا قلت لازم ينجح فى كل المواد . وقلت 'عجلوا بى ابتدائى تعمل فواصل فوقف الطالب تلميذ ابتدائى يمتحن - نصفى واذا ما نجحش يتعد بعيد علشان يكرر السنة علشان ينجح قبل ما ينتقل وهكذا لابد ان يكون هذا والا بيتى احنا بنرمى نفقات التعليم فى البحر بنعلم فنانين لمسول وعندنا تعليم وتلاميذ شياطين كتب والشنط على اكتافهم ورايحين وجايين من المدارس ومغيش تعليم فقلت لا لازم جذبة فى التعليم يبقى كم مع الكيف لازم الاتنين معاً - وتولنا لازم كثافة الفصول تنزل ودى كتبت بداية الفناء الصورة السيئة برغمه دلوقتى اللي جى وتخطيط التعليم .

ما تقدرش بنهنا بجرة ظم ليه لصدة اسباب اولاً انه اولياء الامور يروحوا يترجوا المدرسين ويجيبوا لهم وسائط عشان يجوا يدرسوا الاولادهم - ليه لان الفصول فيها ستين تلميذ مش ممكن المدرس يعطى العناية الكافية لكل تلميذ على حدة لا يقن عاليا مستحيل - بيتى اذن مش ممكن هذا الفصل يحق عناية لكل تلميذ اذن هذا الوضع غير سليم - ثانياً فيه ايضاً المدرسين رتبوا حياتهم على ان ده جزء من دخلهم فالحال ايضاً فيناء عليه بيتى اذن لابد من حل موضوع كثافة الفصول اذا اردنا - ان احنا نصحح الوضع ونرتقى بالتعليم . عندنا ان عدد الفصل لا تزيد كثافته عن العدد اللي هو ٤٠ على أكثر وانه اليوم المدرس ايضاً لازم يبقى يوم كامل لانه فيه مدارس ببقى ٣ فترات - برغمه راجع الى الخطة التعليمية - خطة خاطئة - لانه ٣ فترات فى اليوم انظيد ما بيعتدش - يعنى شفت تقرير رسمى عماله وزارة التربية والتعليم اخيراً بيقولوا لى ان السنة الدراسية كلها ٢٠٠ يوم التلميذ يتعد فى المدرسة طول السنة ١٠٠ يوم ٢٠٠ على ٣٠ ببقى ٧ شهور يعنى فيه تلميذ فى اى بلد فى العالم يتعد ٥ شهور اجابة مش يتصور هذا ٧ شهور تعليم بس فى السنة ٢٠٠ يوم . مكتوب هنا فى تقرير رسمى ٢٠٠ يوم ويعمدن يتعد فى المدرسة ٣ ساعات ويعمدن بقيت اليوم . يعنى اللي بياخذه من التلفزيون اكثر من اللي بياخذه من المدرسة - اللي بياخذه فى الشارع اكثر من المدرسة بيتى ما تية المدرسة وما تية التعليم - بيتى هنا اذن العملية كلها ما شية خطأ هنا اذن لابد ان هذه العملية تصحح ايضاً تعود الى مسابرة الاكثيات الزيادة السكانية اللي حاصل الآن انه مديش زيادة فى عدد الفصول . وعدد المدارس . بما يتناسب مع زيادة السكان ، فالنتيجة انه نعيش استيعاب كامل للازام لكل اطفالنا لقلة دلوقتى خصب الكلام الرسمى يستوعبوا للاطفال يعنى فيه ١٠٪ امية متجدة يعنى ما بنشدش منبع



الامية في البند يعنى كل الاجيال الجديدة فيها ١٠٪ على الاقل مبدخلوش المدارس ده بخلاف التشرذ وخلاف الارتداد — دى مسألة ايضاً لا بد ان نعالج ، ويحزم التخطيط بقى الى يجب انه يبدأ مبكراً وده المسألة الحيوية اللى علواز اضبط فيها انه التخطيط يبدأ قبل المرحلة الثانوية لانه الى حاصل النهارده وشياهم عملتها عنوانين في الجرايد منشستات بيتأهوا بها انه سمح لحظة الثانوية العامة انهم يلتحقوا بالمدارس الفنية ذات الخمس سنوات في الصف الرابع يعنى معنى هذا اننا علمت دول في ثانوى ومينفوش في ثانوى فيارجع ثانى ادرس لهم تعليم فنى ، يعنى اننا يضيع الفلوس حذر لما دخلتهم ثانوى ليه احظهم ثانوى عام ودى دراسة يجب ان تكون اعدادى للدراسات الاكاديمية الفلسفية وما تكونش دراسة فنية بعد كده اننا بنفعلهم الصف الرابع ويخرجوا من المدارس الفنية غير صالحين لانه اصل اللى درس خمس سنين تعليم فنى دول دارسين سنين — الصف الرابع والخامس فقط ومش درس خمس سنين زى الثانى يعنى بنصلح غلط بخلط ندى غلط ودى غلط ندى صورة مش صح التعليم الفنى يجب بقى عيب فشرة التعليم الاساسى انه يتم هنا التوزيع انه لا يقبل في مرحلة التعليم الثانوى اللى عنده استعداد للتعليم الاكاديمى الفلسفى وله مكان في الجامعة لكل من دخل ثانوى له مكانه في الجامعة ، ٣ الشعب علوم ورياضة وادب يتخدم بحسب الإتاحة التعليمية وبحسب رغبته — وبحسب الاستعداد درجات ، والتعليم الفنى بيتى برضه يتوزع عليه التعليم الفنى يجب ان يكون في نفس مستوى التعليم الثانوى بحيث انه با يتقاسم ينظر ليه نظره اقل مستوى من التعليم الثانوى يعنى يجب بعد التعليم الفنى الثانوى يكون فيه كليات تكنولوجية ، ويمكن واحد يكمل الى اعلى الدرجات عشان مفيش واحد يتسمر انه مستوى اقل من اللى دخلوا الجامعة عشان ما يتقاسم فيه اقبال على الثانوى — هنا يزول الرهبة بتاعت الثانوية العامة او ابحاث الثانوية العامة ومؤتمر صفى لاعلان الثانوية العامة والحاجات اللى بنشغلها دى ويبقى اللى بيدخلوا ثانوى عام ، للجامعة — اللى بيدخل تعليم فنى يبقى للتعليم الفنى التعليم الفنى ايضاً دلوقتى يقولوا لنا برضه ان نسبته زادت عن التعليم الثانوى زاد عن ٥٠٪ بقى حاجه و ٦٠٪ برضه دى فيها يعنى خدمة لان التعليم الفنى مقسمينه زراعى — وتجارى — وصناعى النسبة الكبيرة في التجارى والزراعى والصناعى قليل الواجب يكون الصناعى هو الاكبر للصناعى لازم يكون اكثر ويجب التعليم الصناعى يكون متخصص في صناعات معينة فئوية حسب كل بيئة وحسب كل محافظة وان يلحق بالصانع لان الدولة ان تستطيع ان توفر ورش ولا مدرسين للتعليم الفنى الصناعى اننا انا زى ما شفتا في الماتيا مصنع سيارات يلحق به مدرسة فنية صناعية للسيارات — التلاذه اللى فيها بيدرسوا لهم مدرسين المصنع بيدربوا على ملكينات المصنع لما يتخرجوا يتوظفوا في المصنع او في حته ثابته اذا شئتوا ولكن — كان فيها مدرسة لانه فيها مدرسة برضه ، للكليات مهندسين كيمويات الفزل والنسيج لازم يكون جنبه مصنع مدرسة للفزل والنسيج ده يوفر ، لانه لغاية الآن مفيش اعداد للمدرسين الفنيين الصناعيين حتى الان ولا مفيش ورش حديه تستطيع انها تجدد آلاتها تبقى حسب المستحدثات الجديدة للتعليم الفنى يحتاج الى نظره ولن يرى التعليم الفنى الا اذا نشأت له وزارة مستقلة او نائب وزير لسلك سلطات نائب وزير مستقل اما يبقى داخل وزارة التربية والتعليم مدته زى بقى زى الغرباء الفني في وزارة التربية والتعليم — وزارة التربية والتعليم ، الثانوى العام —



واخذ كل الاعتيادات وكل الامكانيات والتعليم الفني لا يحتل بالاعتناء الواجبه . فلكي يرى التعليم الفني يبقى لا بد لما وزارة التعليم الفني لما نائب وزير التعليم الفني يستقل بالتعليم الفني بكل سلطات نائب وزير كالمه للتعليم الفني حتى انه يستطيع ان ينهض بالتعليم الفني يمكن اكون بهذا معنى اعطينا صورة عن المطلوب نيسا يختص بالتقوى العام والثانوى الفني والاساسى ومكافحة الامية — بقى اقول كلمة عن الجامعة — ان الجامعة لن تنهض الا اذا وفرت مقومات استقلال الجامعة لا بد كتمالة الحرية الفكرية — وحرية البحث العلمى فى الجامعات — حصانه لاسانذة الجامعات زى الحصانه الى موجودة للقضاء ولاغضاء مجلس الشعب . بحيث انه لا يضاروا بسبب اداؤهم لامعالمهم وانه ايضا انه يجب ان يراعى ان المجتمع داخل الجامعة — يبقى مجتمع ديمقراطى . وهذا يقتضى ان يكون قيادات الجامعة فى الانتخاب لانه للاسف اذا دخلت الحسبية — فى قيادات الجامعة العليا — فميش مانع الاسانذة يكونوا فى الاحزاب — انما رئيس جامعه او نائب رئيس جامعه او عميد كليه يبقى حزبى اذا كان حزبى — لما يتولى منصبه القيايدى — يجب ان يتخلّى عن العمل الحزبى لانه هنا يسدر قرارات وييفصل فى امور طلاب من كافة الانتماءات السياسية . . وفى امور اعضاء هيئة التدريس من كافة الانتماءات السياسية فلا يمكن ان تكون قراراته محل ثقة او احترام او تكون بياخذوها على اساس الحيدة والنزاهة الا اذا كان قد تخلص من ، حزبينه والجامعات عليها ممول كبير لانها هى المصنع الذى يخرج للقيادات فى كافة مجالات العمل فى الحياة لن ترتقى مجالات العمل الا اذا روعى ان دخول الجامعة فى حدود الامكانيات الخاصة بالجامعة بتفطيط التعليم لدخول الجامعة وانه الى فى الجامعة لهم حصانه وانه مجتمع ديمقراطى وان الطلبة ايضا يتمتعون بهذا المجتمع الديمقراطي — وانه يكون لهم انتخاباتهم الطلابية لتعطيهم فرصة لممارسة نشاطهم — ويبقى لهم شخصيتهم مهماش مجرد انهم يبتلقوا معلومات للحفظ وادائها فى الامتحان ويطلعوا بعيدين كل البعد عن الحياة العلمية وبذلك تكون قد حققنا للتعليم الصورة المرجوة وتستطيع الجامعة ان تؤدى رسالتها الثانية وهى انها تساهم فى حل مشاكل الضواهر وفى القيام بالبحث العلمى لانه للاسف الجامعة حاليا اصبحت مدارس ثانوية بتدرس طبعا للكتب المقررة وكلام التلقين والحفظ ولا وقت لدى الاساتذة او اعضاء هيئة التدريس لا للبحث ولا لحل المشاكل ولا لاضافة جديد الى العلم فلا بد لسنى تعود الجامعات لى تكون جامعات تقود المجتمع نحو آفاق اوسع فى عالم كله بتغيرات والعلم فيه يفتقر تقزات واسعه يوما بعد يوم يجب الجامعات تعملى العناية اللازمة بانه شى معنى للجامعات اعداد كبيرة . ان تكون جامعات ذات امكانيات هزيله . انها الجامعات يجب ان يكون عندها الامكانيات اللازمة بما يتناسب مع الاعداد التى تدخل فيها — وان الاسانذة يملوا كل الصلاحيات لى يؤدوا رسالتهم وانه تكون الجامعة للبحث العلمى ولحل المشاكل الى جانب تكوين القيادات الصالحة وشكرا .

الاستاذ احمد نافع بيسال عن نجانية التعليم انا اعيز اقول كلمة مختصره صغيره للتعليم لابد ان يكون موجود كيف يمول هذا السؤال لما ان يمول بدفع رسوم دراسية ويندعها الطلاب او اولياء الامور ولما ان يمول منه ايرادات الدولة وبالضرائب مثلا نادا — ولن يغير هذا فى كفاءة التعليم خد بالك معنى فيه كثر من الخدمات لىنا بتدفع لها مقابل — انا بتدفع رسم نظافة — هل بتأخذ نظافة — بتأخذ وساخه فى الشوارع — الدفع معنى الرسوم مش معناها حسن أداء الخدمة — فمبيدحكوش



علينا ويقول لنا التعليم يبقى يتقبل عشان يتحسن لا مش هـ العلاج بأن  
 التوبين ليهول برسوم — أو يهول بحصيلة الضرائب والإيرادات الأخرى ، إنما كون  
 الخدمة تؤدي صح ده بحث ثاني طب الطيفونات بنفع لها رسوم والطيفون عطشان  
 على طول مش دافعين لها رسوم الطيفونات مش بتأدى دورها إذن حسن أداء مش  
 هو رهن بنفع الرسوم إنما هو اللي يكون فيه ضيروفية يعنى التزام أداء الواجب  
 وأداء الخدمة كما ينبغي فيدحكوش علينا . إنما اللي بيتولوا الرسوم عشان دى حتوى  
 الى إيه — تؤدي الى ان فيه ناس مش سيدفعوا الرسوم سيحرموا من الجامعة  
 أنا باعمل تخطيط أنا بالتقول يخش الجامعة اللي صالح — هو يصح السؤال بقى  
 الى يساله — اللي يجى بعده ده — افترض واحد مش صالح يدخل الجامعة بدرجاته —  
 إنما أبوه عنده فلوس ويستعد يعلمه مثلاً — زى السؤال أنا كنت باتكلم بصراحه  
 معاكم — أنا كنت ضد هذا فى الاول كنت أقول ميجيش واحد لانه أبوه رجل غنى أو  
 عنده أيراد ... الخ . فحيطم ابنه — إنما رجعت ثانية فكرت طبيب ما هو ان  
 معلوش — سبيك من جامعات الدولة — حمروح يوديه جامعة فى الخارج « بصرف  
 عليه واخذ بالك. أو حياخذ بدل ما يعلّمه ابنه هذه المبالغ حيصرفها فى أغراض أخرى  
 ترغيبية ضاره بالبلد . طبيب مش أولى أنه يعنى ابنه بدل ما يطلع صليح أو يطلع  
 عاطل بالوراثة طبيب ما يتعلم يعنى معنديش مانع أنه يتعلم بس ما يكتش على حساب  
 أنه يأخذ محل واحد طالب له حق أنه يتعلم ونفتر — فلذلك الجامعات الرسمية  
 الحكومية ميخشهاش إنما إذا اتوجدت جامعة زى جامعة امريكية الى هنا مثلاً  
 أو جامعة صغيرة أهلية مثلاً محدودة يعنى بنفع فلوس يعنى بقىود مهيئة وشوابط  
 ... الخ . يعنى يصح يفكر فيها ولكن أنا مش شكرا للدكتور حلمى مراد .



## السكن كالماء والهواء

### حق كل مواطن

الدكتور ميلاد حنا  
الإستاذ بكلية الهندسة

لمست من انصار عبارة « حل مشكلة الاسكان » احتياجات الانسان من الاسكان عملية متغيرة ومتجددة لا تطف عند خد وتتغير مع تغير ظروف المجتمع واحتياجاته وأزماته .

وفي هذا الامر يتدخل المشرع بقوانين تواجه الازمة ولكن سرعان ما يتضح مع الزمن أن ظروف جديدة سياسية واقتصادية تخلق وتقرض وصفاً جديداً ومن ثم وجب التغيير وإدخال قوانين جديدة .

قبل الحرب العالمية الثانية كان التوازن محققاً بين المفروض من المساكن والطلب عليها ويناسب كافة الدخول .

وعندما انه لفت الحرب وتوقف انشاء المساكن واستغل البعض الازمة كوسيلة لزيادة الأيجارات صدرت أوامر عسكرية عام ١٩٤١ لتثبيت وتجدد الإيجار ومن اجرة إبريل ١٩٤١ ومن ثم كان القانون ١٢١ لعام ١٩٤٧ .

وبعد الحرب بدأت حركة الانشاء والعمران وكان هناك ارتفاع ضخم في ايجارات المساكن الجديدة خلافاً للمساكن القديمة المجددة ايجاراتها ومع قيام الثورة في ٢٣ يوليو ٥٢ رغبت « الحركة المباركة » الحصول على تأييد سكان المدن فصدر في سبتمبر ٥٢ القانون ١٩٦ لعام ٥٢ بتخفيض ايجارات المساكن ١٥ ٪ ومع صدور قانون اصلاح الزراعي وتجديد الملكية اتجه الاستثمار من ميدان ملكية الأرض الزراعية الى ملكية الاراضي وانشاء المساكن في المدن حتى صدر القانون رقم ٥٥ لعام ٥٨ بتخفيض الأيجارات ٢٠ ٪ .

وبعد صدور هذا القانون كان أغلب الملاك يغالون في الأيجارات تؤمن قوانين بتخفيضات جديدة .

واستمرت لعبة الكى والضريبة الملاك والمستأجرين بسلسلة طويلة من القوانين استقرت عن القانون ٤٦ لعام ٦٢ والذي يجسد القيمة الإيجارية للمساكن على أساس ٥ ٪ من قيمة الأرض ٨ ٪ من قيمة المباني .

واستمرت الاحوال في هذه المشكلة على نحو مستقر وكان الملاحظ انه حتى اواخر عام ١٩٧٣ كان المسلمات الأساسية هو :



- ١ — علاقة متوازنة بين العرض والطلب .
- ٢ — اقتصاد متوازن بين دخل الاسرة وابجار المسكن .
- ٣ — علاقات اجتماعية اخذت طابعاً مستقراً بين المالك والمستاجر .

#### ماذا حدث منذ ١٠ سنوات :

بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ مباشرة ودون سابق انذار او مقدمات قام الرئيس السادات بتعيين المهندس عثمان أحمد عثمان وزيراً للتعمير في نوفمبر ١٩٧٣ أي منذ ١٠ سنوات تماماً .

#### انقلبت الأوضاع تماماً في بحر هذه ١٠ سنوات : —

- ١ — ارتفعت اسعار الاراضى من ١٠ الى ٢٠ ضعفا .
- ٢ — ارتفعت تكلفة المباني نحو ١٠ مرات .
- ٣ — ارتفعت اسعار الفائدة في البنوك وصندوق التوفير حوالي ٣ مرات .
- ٤ — تغيرت الهيئة الاقتصادية في المجتمع وظهرت طبقات جديدة قادرة على الكسب بالملايين في المجالات العديدة أهمها المقاولات — ارتفعت دخول الطبقات التي تعمل في مجال الاسكان وصرف البناء والتعمير — اليومي من ٥٠ قرش الى ٥٠٠٠٠ قرشه جنيه ومن ٧٠ قرش للنجار المسطح الى ١٠ جنيه وعامل تركيب الفيشانى او السبك من جنيه الى ٢٠ جنيه وضغطت ثلث العمال في غير مجال البناء والمواظبه والطبقة المتوسطة والمنية من اصحاب الوظائف التالية وانقسمت مصر الى مصريين : طبقه انتفاعية وتشمل راسمالية ومن يدور في حلهم من مهنين وحرثيين ويكونون مجتمعاً يختلف عن مجتمع الكادحين من راسمالية لم ينفروا مجال نشاطهم الى مهنين وموظفين ثلثين ..

#### ماذا كانت نتيجة كل ذلك على مجال الاسكان :

- ١ — انقسم المجتمع المصري ( ليس الى فقراء واغنياء ) لكن الى من يسكنون ومن لا يسكنون .
- ٢ — ظهرت انواع جديدة من الحيازة وهى التملك ثم للهروب من القانون ما يسمى النصف تملك او الربع تملك .
- ٣ — لا توجد عائلة الا وتأثرت ايجاباً وسلباً بمشكلة الاسكان مستفيدون من مشكلة الاسكان .

#### مستفيدون من مشكلة الاسكان :

- ١ — اصحاب الاراضى — تضخم الثروة دون جهد وطبقة المليونيرات والارانب .
- ٢ — تجار الاراضى — الاستيلاء على الاراضى — مشاريع التملك وطريقة ادارتها



وميكاسيها المنهدة ... وكان طبيعيا ان يحدث التسيب وكسر القوانين النظم تحت شعار بتبسيط الإجراءات ... وتم وصولا الى مأساة انهيار العمارات ..

٣ — فئة القاولين حتى يمكن تسمية الفترة من عام ١٩٧٤ حتى حادث المهنة بأنه فترة حكم القاولين في مصر ( كانت البداية بكسر قانون الحد الأقصى للعمارة للمقاولات ١٠٠ ألف جنيه ) .

٤ — طبقة المستوردين لمواد البناء الاسمنت — الحديد — ثم الموكيت والادوات الصحية والتشطيبات الفاخرة ... ثم مستوردين المعدات الثقيلة للبناء .

٥ — فئات العمال من زادت اجورهم برات عديدة .

٦ — الحائزين للمساكن القديمة ذات الايجارات المجده والذين حصلوا على خلوات عالية نظير النزول عن الحيازة ( وهذا لون جديد في القانون المدني من انه ينقض حقوق لا تقل عن حقوق الملكية ) اى ان الاستغلال لم يعد قاصرا على المالك وحده .

٧ — ظاهرة الشقق المفروشه .

٨ — المستفيدين من الجمعيات التعاونية .

#### فئات ضاربه من أزمة الاسكان :

١ — الشباب المقبل على الزواج وظهور المسكن العشوائية كحل وحيد لتوفيق المسكن في غرفة — الأيجار من ١٠ ج الى ٢٥ ج شهريا ..

اثبتت دراسة قامت بها هيئات الموعنة الامريكية في مصر عن الاسكان غير القانون انه يوجد بالقاهرة وحدها ٨٤٪ من الوحدات التي بنيت من ١٩٧٠ حتى ١٩٨١ — انه لولا هذا النوع من المسكن لكان الاحساس بالازمة اشد واقوى .

٢ — عائلات تهدم منازلها لجاة واذ بها في الشارع بلا مأوى :

ومن ثم كان لدى كل عائلة مستقره في مسكن تقديم احساس بعدم الامان نتيجة احتلال انهيار المبني ومن ثم ظهرت ضرورة صيانة المباني القديمة .

٣ — ظهور انواع اسكان غير آدميه لم تكن معروفة في مصر مثل مساكن الخيام ومن مواد هي نفايات المدن من الصفيح والكرتون .

٤ — طبقة ملاك المساكن القديمة والمجده ايجاراتها .

#### ونتيجة كل هذه السياسات وصلنا الى اوضاع جديدة بهز الكيان الاجتماعي :

١ — الهجرة الى الدول العربية حثبه بالنسبة لكثير من الشباب والعائلات او التي ليس لها سكن في مصر ومن ثم إهتزت اصول الانتفاء — فالمواطن " الأسرة التي ليس في حوزتها مسكن في مصر يحق لها ان يعتبر النظر في اخلاصها للمواطن حقوق ممثله ليس فقط في حق الانتخاب او الحرية الاجتماعية او غيرها من الحقوق الدستوريه ولكن في حقها في المسكن نهو ليس بثل من التعليم والذي صوره طه حسين بأنه كالماء والهواء .



ب - ظهور نمط التخليك كوسيلة اضطرارية للحصول على السكن ومن ثم وجب على نقابة المحامين والقانونيين أن يرفدوا دراسة كلية لتقنين العلاقة عند التخليك خصوصا وقد ظهرت تحليلات على القانونون تنادي بأخطار جديدة هي تليكس الجنى دور الأرض ثم المشاركة في الملكية وصودر معينه بنصف أو ربع تليكس والباقى أيجار .

ج - استقرار الإحياء العشوائية فقد أصبح ذلك نمطا مستقلا ويتم ذلك في الظلام فيأكل الأرض الزراعية وتقسيمها الى مسطحات صغيرة جدا من ٥٠ الى ١٠٠م<sup>٢</sup> ويترتب على ذلك مبلى غير سليمة ومرتفعها غير موجهة حتى مصر عرضا على الحكومة ... وبدلا من تدمير الريف وتقدمه اذ بنا نتجه الى « ترتيب الهيئه » ولن يمكن أبدا هذه الظاهرة فنى بلاننا تعود الشعب ان لا يصارع الحكومة فهو يعلم خطوره ذلك ولكنه عند ما يجد ان الحكومة لا تلبى احتياجاته الأساسية بطريقة جيدة ومشروعة يلف حول القانونيين ويجد لنفسه حلا يفرضه بعد ذلك على الحكومة .

د - نتيجة هذه السلطة الضخمة من القوانين أصبحت عديد من المساكن والبيانات القديمة غير مستغلة الاستخدام الأمثل فقلت كثير منها دون استخدام معقول ونتيجة عدم وجود ضوابط أو بيلقات تمر تنفيذ المادة ٨ من قانون ٤٩ لعام ٧٧ والتي تنص على أنه لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى .

هـ - تم في العشر سنوات الماضية كمية هائلة من إنشاء الوحدات السكنية بن نوعيات مختلفة وكان طبيعيا أن نتيجة الاستثمار - رغم كل نوايا وإعلانات الحكومة - الى أنواع الإنشاء الأكثر اضرارا للربح فقول من ذلك وضع في غلبة الفسرية .. عشرات الآلاف من الوحدات السكنية الفلخرة والتي تبت ولقتها لم تستغل أو لم يتم تشطيبها وفي ذات الوقت نقص خطير من الاسكان الشعبي والانواع التي تناسب الطبقات الفقيرة .

## و - انتشار الأزمة من المدينة الى الريف :

رغم ان أزمة الاسكان كانت حتى عصر الانفراج قاصرة على المدن في مصر ولكنها مع الوقت أثرت على الريف ووحدات الخلوات والإيجارات العالية، الى عمق القرى في مصر وقد هز ذلك التوازن الاقتصادي والاجتماعي في ريف مصر .

وباختصار تكاد تسيطر مشكلة الإسكان على كافة نواحي الحياة وانعكس ذلك على مشاكل أخرى كالواصلات والهجرة الداخلية والخارجية وطموحات الشباب وقيمه وما لم تتخذ الحكومة وكافة الهيئات هذه القضية مأخذ الجد فسوف يكون هناك من التفخيرات التي تدفع الشباب الى مزارك خطرة كهروب ووسيلة يصبغون معها انها تلك أوتهم مظلما نمل شمشون عندما هم المبعد قفلا « على وعلى أعدائى » .

وفي هذا الأمر لا بد لي ان احبى بإدارة شخصية شجاعة قام بها المهتمس حسب الله الكراوى منبدا دما لنيف بن قادة الفكر والمختصمون في مصر لعقد ندوة لدراسة مشكلة الاسكان في يوليو الماضى ولا زالت اللجان الفرعية تحاول توصيف الداء والوصول الى توصيات نهدي الطريق في مشكلة معقدة ومتداخلة تهمس كل نواحي النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتحتاج الى تضافر عديد من التخصصات .



## في الصحة والعلاج

للككتور سمير فياض  
مدير المؤسسة العلاجية

مساء الخير لا يفوتنى وأنا أتحدث في هذه الدار المقدمة لأول مرة من فترة من نضال آخر في الاموام الاخيرة ولعله ليس النضال الوحيد ولكنّه الطغلة التي عاصرناها جينها من نضال نقابة المحامين هذا النضال الذي اذعت انه نسخ في نفوس كافة المهنيين المصريين وكافة افراد الشعب المصرى هذا النضال الذي جعل لنقابة المحامين مركزا وقلعة بالاضافة الى مركزها السابق وقلعها السابق هذا النضال الذي جعل جميع اسماء المجلس نقابة المحامين اسماء مصرية وطنية يعتر بها كل مواطن مصرى حتى ولو كان نصيبه في النقلة محدود رغم ان النضال العظيم الذي يقوده السيد النقيب احمد الخواجة والذي كان يقوده زملاؤه وزملائه واعضاء المجلس والذي كانت تصانده قاعدة المحامين والقاعدة الوطنية والتصد فيه لجياع الاتحاد العربى لا لزعم المصرى فقط انما المصرى على اتساعه واحداثت تعاطف يمكن ان تصور انه تعاطف والحق واسمع النطاق هذه التجربة ليست من باب المجاملة ولكنها من باب الحقيقة والاعتراف بالواقع ...

انا متاسف موضوع الصحة والعلاج يمكن من الموضوعات التي تهم كل واحد فيها ولكن من زاوية انا بامعريها من زاوية من صغ قوى ب اللى هي الزاوية الخاصة والتجربة الخاصة التي عاشها كل فرد منا - احنا نبقي دارسين المشاكل العلمية دراسة تفصيلية كثيرة من المثقفين المصريين دارسين المشاكل العلمية تفصيلية بغض النظر عن تخصصهم الضيق والمحدود تلاقى ناس عارفه اقتصاد كويس وناس عارفه مواضيع عن الصناعة المصرية ومشكلة الزراعة والشكل القانونى والقوانين التي تحكم مهنته او غير مهنته حتى ولو لم يكن له علاقة بالمهنة القانونية لكن في موضوع العلاج كل واحد منا يقول هذا الموضوع يتصرف من منطلق خاص جدا ومحدود جدا ويبقى كل تجربته مع هذا الموضوع وفي داخل هذا النطاق الحقيقة الحق دى تخليدا لا تتناول المشكلة ببعديها الحقيقي هذا البعد حقيقى وواقعى كننا لمسببه ومجريبيه بصورة او باخرى ولكن البعد الآخر وهو البعد العام بالقضية غائب ولعل الاطباء شخصا مسئولين مسئولية جزئية عن هذا الجزء هم وغيرهم من المهنيين بقتنية الخدمات الصحية ولعمل رجال الاقتصاد ايضا مسئولين لانهم كثير منهم وحتى في كثير من البرامج العظيمة سواء لا حزاب او القوى سبسية تحول هذا الجانب اهمال مغل ببرامجها هي القضية باختصار قضيتن قضية الصحة بيهومها العام وده اللى احنا بنسببه الجانب الوقائى والقضية العلاجية التي تبس الانتمسان عنونها يحدث حالة مرضية قبل اذن الصورة يعنى علشان ببن نقول ان الاحتياجات ضخمة. احتياجات الجمهور واحتياجات المواطنين ضخمة كبيرة جدا بالاكثيات . الاقتصاد بتغير ومحدود جدا بالاضافة الى ما قد يحدث فيه لفرقات غير سلبية ترداد محدوديته فوق محدوديته .

هي القضية صورة مسخرة احنا هننا عنقنا احسن ناس يعالجوه الحكومة كقطاع عام. او في الدولة امكانيات الدولة هي العلاج بتناح التامين الصحى نسيب العلاج الخاص ان يتكلم داخل امكانيات الدولة هو العلاج بتناح التامين الصحى العلاج الذى يغطى شريحة لا زالت قليلة من الطبقة العاملة هذا العلاج بيأخذ حوالى ١٢ الى



١٥ جنيه في المتوسط على الفرد وتبقى فيه لون من اللون المشاركة العالبة بحيث ان هذا المجموع يغطي جميع بشرى عمالي هذا ما يحدث فيه مرضه او شكى أحد من أفرادها - أليه السبب في انجلترا مثلاً ودی عن المجتمعات الوافرة الفرد يتكفل ٢٥٨ او ٢٥٧ سنة ١٩٨١ كان ٢٥٧ جنيه استرليني الفرد الواحد للراس الواحدة بجعل عدد ١٧ مليار جنيه استرليني ميزانية الد ( لس . اتش . ان ) التي هي الصنعة التي تقوم على التأمين المسحى دى حقيقة وواقع وإذا كنا لا نعرف هذه الإرقام نعرفها ٢٥٧ جنيه استرليني مدى تخليها ان ميزانيتهم كلها على بعضها ١٥٥ مليار وهذه الميزانية دى ميزانيتنا يعنى الجانب بناع الانتاج أغلبية خارج نطاق الميزانية وجودا في القطاع الخاص . احنا طبعاً ميزانيتنا الجانب ده يشمل حيز كبير منه وبالرغم من هذا التي هو التعلم والخبرات الصحية وما يسمى الحاجات بناع الشيخوخة والمعاشات يمثل أكثر من نصف الميزانية . الثلاثة بنود دول أكثر من نصف الميزانية يعنى نقول ٥١ او ٥٢٪ من الميزانية التي هي ١٥٥ مليار . أنا بدى ده علفسان ابين ان العيش بهم احتياج ضخم متسع ويزايد دائماً للحضرات وان الحقه التي احنا بنسبها الاحتياجات واسعة جداً ولا يمكن الاقتصاد فقير او محدود القدرة ان فصل في التوجهات الى قدر ولو بسيط ولو نسبة مئوية بسيطة من الفرد الى موجود في مثل هذه المجتمعات وده مشكلة حقيقة ولازم يواجهها الملقين المصريين ويمتروا بها ويتعاملوا معها وبخلافها لان لها انعكاساتها على تصور ازاى تكون السياسة الصحية وكيف يمكن في اطار هذا ان تتم هذه العملية بعد أنا بقول هذا الكلام في البداية وهو هام الآن احنا بنشوف ملامح توجهه نحو انى اعمل شيء حديث جداً بإمكانيات ضخمة جداً حتى يكون في مصر قلعة من قلاع العلاج تضارع اى دولة من الدول الكبيرة اذا كنت حتميل دى زى ما تعمل حاجة زى دار اوبرا او حاجة ممكن اذا كنت تعمل دى زى تعمل بعض فنادق للسباح ممكن وتعالج فيها السباح ممكن او ما يشبهه وقد يكون فيها مواطنين مصريين لكنهم سيكونوا في حكم السباح في الواقع الاجتماعى دى ممكن وشيء عيب تعمل واحدة تعمل اثنين تعمل ثلاثة اننا نرجوا الا يكون هذا توجهه لانه خطر . خطير بكل المقادير افرض بيحي من دولة معينة العرض بيحي من دولة النفاس بين الشركات التي تعمل الاسرة تبقى داخل نطاق السوق الوطنية لقوة الدولة اللعبة تبقى مضونة بالكابل ويتفق عليها بالكابل انت عليها بالكابل انت تبقى في نطاق اختيار محدود القدرة لانك لا تقدر جلى ان تخش في نفائسة على نطاق عالمي لانك الجهة المعرضة تصبئك من تحسن داخل نطاق اسواقها الخاصة .

طبعاً بيتحسب في العملية دى لما تيجي ترمى على شركة معينة تتحسب في العملية حساب حقيق وكابل مقدار العمل الذي سينتج عن المخططة ووجوده في دولة زى مصر مهما قلنا ونسبه الى الرجل الاقتصادى تبقى دولة غير مستقرة يحط عناصر معينة في هابش وبالأضافة الى هذا يحط مستوى التضخم ثم يضاف الى هذا خدمة الدين والاتساع في العملية وقبل العملية وعيه جداً لان بلاخذ ثمن المستشفى بضعة مرات وليس مرة او مرتين .

رده طبعاً أنا اعتقد أنا مليش دراية بالجهات الأخرى ولكن فيما اعتقده كتحيم سياسى اعتقد أنها موجودة في كافة أنواع توظيف القروض في مستشفيات



اخرى وشأننا ان مثل هذه المستشفيات وعندى تجربة هبة فى هذا النموذج الذى هو مستشفى السلام اتكلف مبلغ كبير ضخّم واتعملقه دراسة الجدوى دراسة الجدوى طلعت كاذبة وغير حقيقية وغير مصرح عن الواقع واصبح لدينا مستشفى ضخّم عظيم ممتاز جيسد جهاز الا انه لا يوجد به زيوت لان السعر بتاع العينة لكن يحصل توازن اقتصادى علشان يغطى ديونه وقروضه واقساطه وجزئية وممرضه المستوردة او الجهاز الضخم الذى جاى شىء عظيم ولكن يغطى كل هذا لابد ان يأخذ من العربى مبلغ معين هذا المبلغ لا يستطيع العربى العادى ولا تتخذه حتى من الصفوة والقلّة لا يستطيع اى واحدا من اغليبتهم او ٩٩.٩٪ من الى قاعدين هنا يغطى التكاليف .

دى فى الحقيقة انا بتقول دى مقدمة لان احنا ساعا ما تحصل ازمة لاحد افرائضا المهمين تلقى نفسنا نحصل على ارضى شىء با هو موجود نفنى ان يكون موجود وتقسّم لى كثير من الاحيان لان بعض الاماكن التى تشمور انها ذات مستوى وذات كذا وذات كذا وتوسع فى مثل هذه اللاحطات التى بتقى حرجة ومحدث يقدر يناقش فيها كثير . المقارنة بالتجربة والمقارنة بفرنسا والمقارنة لما كنت فى النمسا ولما كنت فى كندا ومثل هذا وهذه المقارنة نظم مصر كثيرا ونظم حتى الفرد المصرى تقدم الخدمة سواء كان طبيباً او ممرضة .

انا ساحاول ادى حضراتكم صورة سريعة عن الواقع المصرى . والواقع المصرى ثمان خفيف احنا فى نطاق الخدمات العلاجية عسدا ٩٠ ألف سرير كل الاسرة فى مصر ٩٢ ألف سرير هذا العدد على ٤٥ او ٤٦ مليون يعطى رقم اقل من ٢ فى الالف حتى بده الصورة فى ١٩٥٢ علشان الاستاذ / ماهر نصيف كان الالف ١٨٠ تزايد قليلا الى ان وصل الى ٢٠٢٢ الا انه تراجع مرة ثانية واصبح اليوم تحت ٢ سرير فى الالف . ده جانب مهم جدا لان دولة زى انجلترا من ٩ الى ١١ فى الالف احنا وضعنا لنفسنا رقم فى فترة الستينات فيطم به وهو ٤ فى الالف كنا نحاول ان نصمم هذا وان نجعله شمسار بكل محافظة وكل موقع . حقيقة ان القاهرة بالوعة لو اخذنا القاهرة والجيزة والقليوبية تلاقى ان العملية او اكثر من النصف يبقى مركز فى هذه المنطقة رغم انها سكيتيا تطلع ٢٢٪ او ٢٥٪ .

وجه تبلى فى التوزيع الجغرافى مظلوم عامة وهذا هو التوزيع الجغرافى كوزيع عام كحافظات لو دخلت فى التوزيع الخاص الى هو الريف تلاقى ان التوزيع يكاد يكون توزيع مدن كيلة حتى اذا حسبنا المستشفيات المركزية الى مددها ١٥٠ باسرة قليلة دائما فى حدود ٦٠ او ٨٠ سرير ولو حسبناها داخل المنطقة الرئيسية تلاقى ان نصيب الريف مش موضوع كويس لما نيجى نشموف التوزيع النوعى كثرة العملية ايضا تلاقى ان التوزيع النوعى عن مرامى العملية مراعاة جيدة يعنى احنا حدى نسبة سرير معينة تحت ٦ سنوات ونسبة سرير لغاية السن المدرسى ولغاية تحت ٢٠ سنة ايضا تلاقى الصحة المدرسية تقريباً نشاط مدرسى اقول الله انه تشمسات ديكورى ليس لانه فى الواقع نصيب كبير لانى علشان اقول علاج مدرسى بيتى طبيب لكل عدد معين من التلاميذ وبناسبة طبيب لكل عدد معين احنا عتقنا عدد من الاطباء وكافى تصحيح جزء كبير منه بهاجر الى الخارج يمكن التسجيل النقابى عندنا وصل اليوم



الى ٥٠ ألف رغم انه كان قبل كده عند بداية هذا التسجيل كان ١٢ ألف الآن وصل الى اكثر من ٥٠ ألف الكليات بتخرج عدد كبير حوالى ٤٠٠٠ طبيب كل سنة . يعنى الجزء اللي بيصلى لمر كل سنة حوالى ٣٠٠٠ طبيب ويطلقوا الاخوة الاطباء لكن الخدمة الجبلية ليست افراد فقط بالذات في مجال الطب .

كان عنفنا موضوع ما كان يسمى عبد الناصر السد العالي الثانى اللي هو . موضوع بناع الوحدات المجبة والمجوعات الصحية الريفية كان عنفنا كلنا عارفين ٤ الاب قرية خلاف التجوع والكفور المحقة عليها وده رقم تقليدى اعتقد انه تزايد لان من هذا في الدراسات السكانية كتجوعات يعنى اللي اتبقى اتبقى يمكن يصل الى ١٨٠٠ لهذه القرى ايضا يوجد شكل من شكل تسلسل للخدمة لان انت لا تؤدى خدمة طبيب في مبدأ نسيه احنا المارس والممارس قد يكون في دول واخرى رجل ذو خبرة ودراية واسعة لكنه في مصر في المقدار ان يكون طبيا في بداية خبرته الطمانيه قلت ان الحالة اللي عاوزه بعد كده نسيه ان يتسلسل في الخدمة الى يتنقل من الطبيب الممارس الى الطبيب الاخصائى الى المستشفى الى طبيعة خاصة او قدرة خاصة او مستشفى الكبيرة اللي بنسيه مستشفى المنطقة او مستشفى المحافظة تجد ان هذا التسلسل مختل قليلا غير عسدى سواء كسدره في عدد الاسرة او سواء كتظام تحويل او كوسائل نقل واتصال او سواء كطرق للتخديم على هذه الثلاثة المتشابكة بين الوحدات وبعضها .

بنلاتي ان صحة الام والطفل ده عماد اساس للمستشفل لازلنا نشكو من وفيات وضع كبيرة وقصفا بمرکز لا يليق بنا يعنى احنا في وسط دول العالم النامية رغم اننا نقراء انما عندها مركز متميز في المهمات البشرية ومعتبرين بهذا النوع في موقع متقدم من الدول النامية لكن الحقيقة ان هذا موجود في قطاعات لان المجموع العام والريف المصرى يدفع نسبة الوفيات للوضع ولا يجد الحزمة التي تكون فاعلة بحيث انها تخفي هذا المستوى لازلنا فوق الـ ١٠٠ و ١١٣ في الالف وده مسالة كبيرة ويوجد دول وصلت الى ارقام خرافية جدا في النزول بهذا الرقم ايضا في خدمة الام كحبال والام كواحدة بتربى خلال مرحلة الاخصاب بفاعيتها استهلاكها في القطاع الخاص اكثر فيها في المستشفيات رغم ان المرض الحقيقي سيكون داخل المستشفى لكن اعداد ضخمة جدا موجودة في الخارج وهذه الادرية اللي هي تقريبا ثلاثة ارباعها مستخدم خارج المستشفيات تستخدمه لسببين ابا لمعززه في البنود وكذا وكذا وعدم قدرة تحمل ناس يتكثرون من خارج المستشفى لان ظروفها المالية لا تسمح والا لان التصنيفية بتاعة المجموعات الدوائية يبقى المفروض يتكون فيها مجموعات اساسية يبقى في فولة فقيرة ان تحدد الفرق بين ما هو اساسى وضرورى وما هو ثانوى .

وايضا مظلوم فيها القطاع الريفي ظلما كبيرا وينسب خطرة لا يتبقى او تسكون موجودة في القرن العشرين ٤ - لما ناتي الى الخدمة الدوائية نجد ان الخدمة الدوائية استهلاكها في القطاع الخاص اكثر فيها في المستشفيات رغم ان المرض الحقيقي سيكون داخل المستشفى لكن اعداد ضخمة جدا موجودة في الخارج وهذه الادرية اللي هي تقريبا ثلاثة ارباعها مستخدم خارج المستشفيات تستخدمه لسببين ابا لمعززه في البنود وكذا وكذا وعدم قدرة تحمل ناس يتكثرون من خارج المستشفى لان ظروفها المالية لا تسمح والا لان التصنيفية بتاعة المجموعات الدوائية يبقى المفروض يتكون فيها مجموعات اساسية يبقى في فولة فقيرة ان تحدد الفرق بين ما هو اساسى وضرورى وما هو ثانوى .



وفى دولة فقيرة وتضع اولويات تنفيى عليها انها تضع اولويات محددة وتحط الاصناف الاساسية الى هى تفيدوها ادوية تنف ما يهسد الحياة .. تجد ان هذه العملية لازالت حتى الآن معمولة بنظام كويس ولا بخطة كويسة وحتى بعض الحاجات التى تضيفها كويس زى الدعم للدواء انها مهددة ان هذا الدعم ممكن انه يقل او يبتسمالى فى بعض حاجات وان كنا احنا لا نرى الملائق ان الدعم فى علاج الدواء يبنى ان يمس بل بالعكس لو كان هناك مزيد من الدعم يبقى افضل لكن كيف توجهه هذا موضوع كافى يبقى احنا نرى انا شخصيا ارى من موقعى بفكرى الخاص ان هذا الدعم يكون عند المستهلك النهائى وليس فى اثناء عملية تصفيق او تشفيله لا يدفع الدعم المصنع او الجهة التى تقوم بالتصنيع والا يترتب عليها ازمد وهذا يحدث ولكن يكون الدعم عند المصبب النهائى والشركة تاخذ به السعر الاقتصادى يباع بالتكلفة + هابى معقول من الربح ينقص عليه ولكن يتم الدعم عند المستوى النهائى وتلويضة الدولة من امين الصندوق القشرة من الضرائب او من غيرهما من النظام وهناك اساليب مختلفة لاحتمالات التمويل يمكن هناك فرض .. يعنى انا معرفش صناعة اللبابات دى ان مصر مفهائش لكن اللى اعمره بشدة ان مصر تقاسى لازال التسعير بتاع الفقر والجهل والمرضى شعاع اساسى هذه اعناء لازلنا نواجهها وعلينا ان نعطيها الادوية قبل اى شىء اخره .

ادى فكرة مائة مائة يعنى بالخفة الوقتية علشان ايشا تبقى الصورة واضحة وبسرعة لان كثير من المثلثين ايضا لا يعرف بالنجدن ايه ليقصد به موضوع الخدمة الوقتية هى بفهموها موضوع تنظيم الاسرة رعاية الابومة والطفولة الصحة المدرسية بجانبها الوقتية اغذية الانسان دون طبعا مكاسب الصحة رعاية تحليل الاغذية الحجز الصحى باعتباره وقاية صحية على الداخلين مقاومة الوبئة والامراض المعدية وهذا يستلزم التطعيم والتحصين ومكافحة الحشرات ومكافحة التلوث فى بعض علاج وغبال الحالات المعدية ويعتدين مقاومة الامراض المتوطنة عندنا مشكلتين مهمتين المستعصية والمتوطنة ولازالت عندنا كبيرة، البلهارسيا والطفيليات المعوية والمالريا علما بان بعضهم تحسبن اننا لازالوا يشكولوا مشكلة اساسية فى المجتمع المصرى موضوع الطب الوقتى وبمدين عندنا موضوع خطير جدا يظهر كلنا فى القاهرة كلنا نسبح ان القاهرة أصبحت مدينة غير جيدة بسبب ما يسمى بامصاح البيئة وتلوث البيئة هذا الاصحاح للبيئة مش موضوع بسيط وليس موضوعا طبيا بالدرجة الاولى وانما هو موضوع تتوافر فيه عوامل البيئة الانتصالية والاجتماعية والثقافية وايها القيمة والحضرية وهذا الموضوع كما نحن نتصور هو لا يستطيع تعقل موضوع المياه والمياه مشكلة فى مصر كلها مش فى القاهرة فقط المياه كماخذ الصرف الصحى تعرف مين ومحدث يعرف يتصرف فيه ولا يوجد حصر دقيق وحقيقى موجود من ناحية هذا مش بس الحصر الحكومى والا جيزة وايضا الحصر الشعبى لنت ممكن ترمى مفتحش مصرف ترمى على التربة نفسها اللى بتأخذ منها بديسة وانتو عارفين ان المسند او القرى تتقارب بعضها عن بعض فمن الممكن ان تأخذ من مكان قريب من حيث يلتقى وهذا موجود الى الان ولا زالت وسائل التيسر والتبرز وخاصة فى الريف ويمكن فى المدينة ويمكن القاهرة اللى قالها الدكتور : ميلاد احنا بلاعة ان القاهرة أصبحت مش اتصد ريف المدن أصبحت هذه الطواهر التى كانت قاصرة فى امكان ريفية أصبحت ظاهرة ايضا فى المدينة موضوع استخدام



المبيدات وهذا موضوع هام وخطر ولكننا نشاهدنا بعض الاخوة من الاساتذة بالجامعات - اللغتين كيف قادوا حملة في مواجهة بعض الاحياء التي تدخل كمبيدات وتسوقها شركات عنفنا فون ان تكون مفروسة دراسة جيدة وفي بعض اماكن كانت مثل هذه المبيدات في بعض الولايات بالتحديد في الولايات المتحدة الامريكية تحصر دخولها في بعض الولايات الغنية مثل كاليفورنيا وكندة وبعض ولايات اخرى لا تأخذها طبيعي لما تلاقى مبيدات ارقى المصنع يعمل والاجهزة موجودة فلابد ان تسوق في جهد ما - ايضا احتمالات هذه المبيدات وتأثيرها هذا موضوع السر بحثي مش بس على انك تأخذها مباشرة او تفصل الى البشر مباشرة او الحيوان وانما تفصل من خلال العمارة بتاعة النبات سواء الجزء الذي يؤكل منه او المخزون يناع - سواء يؤكل هذه الساق او ثمر حسب نوع النبات دراسة موضوع تلوث البيئة وتباينه نحن نصلح القاهرة في الوضع هذا وطبيعة العلاقات ببعضها الصناعة فبن - كل هذا الكلام كلام معتد في النهاية كل ده ممكن يكون مجرد كلام لانه موافق مربوط بخاصة واحدة انت تأخذ حصار العملية كلها يعني عندما يتكلم في عملية التكس البشرى والحوادث في الشوارع كل هذه ظواهر تؤدي الى مشاكل معينة الصحة بتشككها جنب اجهزة اخرى نكل هذا مشاكل معتدة لا تلك جهة واحدة ومن هنا بيان لنسبة التكابل والترباط الحقيقي وهذا هو الموقف اللي تحيي عليه نقابة المحامين ومجلس نقابة المحامين حقيقي هو هذا الترابط العظيم لانه نرى من رسالتها وهي تعمل في جانب التشريع اساسا انما نرى من رسالتها ان تحيط بهذه العملية انما لا سبيل الا بدراسة المشاكل المفردة ككل مترابط والبيث لها عن حل ككل مترابط يهتموني انا الشخص من خلال التنمية والتخطيط ايضا هناك دراسة ظرفية ان المجتمع المصري مش مجتمع غني ولا يتبع بخلافه ده مجتمع اتكالي ومستهلم مش حقيقة احنا عندها دراسة ظرفية على ٣٩٠٠٠ بطلقة للحالات بالمستشفيات طبعا سنة ١٩٧٢ وفين طبيعة الامراض التي تاتي فاحنا شايفين ان هي مش غف اثنا هو غف رانس عليها يعني لما تعمل حوادث في الشوارع غف ايه اثنا هذا نوع من انواع العنف الذي يمارس نتيجة لسوء تخطيط معين الحالة تريد بمستوى الحادثة يزيد وهذه العملية ليست قاصرة على الذكور وانما على الذكور والاناث اول من يؤدي المستشفي هو الحوادث والتسمم وحوادث العنف في الرجال الذكور ٢٩٥٪ لكل مائة حالة في الاناث ١٤٪ لاني عندهم ميلاء طبيعي وهو مضاعفت الحمل والتنفس دون حساب الولادات وهذه تعطيه ٢٢٪ وهذا يوضح ان مستوى الخدمة ليست بالمستوى الذي ينبغي ان تكون عليه من ناحية الوعي شركات الادوية المصرية اعظم حاجة اتعلمت في فترة الستينات او من اعظم الحاجات هو صناعة الدواء ان تصبح مصر للآن ورغم الانتفاخ ورغم كل ما حولوه من علاقات تباعية لا زالت صناعة الدواء المصرية تغطي احتياجات المواطنين المصريين وفي ظل الانتفاص في ظل منافسة قوية وباعمارها المدعومة لا زالت تغطي حتى الآن ٧٥٪ من الاحتياجات للمواطنين داخل مصر وهذا اخر وطن مصرى .

بدى اقول انما مجمع كل ما كتب في الوثائق في برنامج العمل الوطنى في دستور مارس ٦٤ دستور ٧١ هل هذا الكلام يشكك اساسا او استهدافات لينا الغرض ان احنا بتربط فيها انا قاعد مبرة في اجتماع كبير لناس ببيحثوا السياسة



الصحة حاجة زى كده ما هو الهدف البعيد محدش بيتقول حاجة انا فى رأى ان الهدف البعيد هو نظام تامين او تامين متعرض دى قضية تقولك نقاش ده كلام تاريخ ايه وايه تامين واحد حيدفع ١٠ ٪ من مرتبه ولا ٢ ٪ من مرتبه وتقوللى .

الخدمات الطبية فى كافة انحاء العالم راس مالى وغير راس مالى عملية تسبه بمؤمة فى كل الدنيا قول بقى ما غيهاش ايدلوجيا . ما غيهاش حاجة الوقتية لا يمكن ان تكون الا هكذا العلاجية حق العلاج متاح للكافة ممن خلال نقابهم خلال اشتراكات معينة من خلال شركات تامين معين من خلال صاحب العمل من خلال الدولة انما فى نهاية كل مواطن لازم يمد هذا الحق موجود والا الدولة مش قائمة بدورها ده ده بقى مفيهاش المواطنين يتشطروا ويجتهدوا ويعملوا شوية حاجات صحيح بتعمل حاجات خيريه وحاجات زى كده لكن نسبتها لا تهتل احنا القطاع الخاص فى مصر لا تهتل حتى الان ٥ ٪ من عدد الأسرة ولا يمكن يهتل . لانها صناعة ثقيلة ولا يمكن ان تقوم بها الا الدولة وفى جميع انحاء العالم كده حتى المستشفيات التى تستهدف تحقيق الربح تعتمد على المصليا وعلى الخ والتبرعات وعلى حاجات من الدولة ودعم من الدولة وليست المسألة بتاع . . . احنا خنفضل تعبناين وخنفضل الاشكال القانونية اما هى الى احنا وضمناها فى الرسالة والميثاق وعلى فكرة برنامج العمل الوطن واخرج حاجات كويسة جدا يعنى امال هائلة ولكن كل ده خنفضل فى ذات وامبى الى ان تستطيع فعلا ان تعيش الواقع وبقة وتحدد الاولويات بدقة وترتبط بالولويات فى تصورى ان الاولويات الهامة التى يجب الارتباط بها الاولويات الاولى . هى اولوية لانها جناعية وهى الاولوية الوقتية وفيها تفاسل كثيرا دور مفروض نهزر فيها . واحنا بنهزر فيها . المثقفين المصريين والحركات الوطنية سواء مستقلة او ذات لون جزئى يقتصر فى الواجب الوقتى بتقصر كبير جدا علما بانها محور صراع رهيب جدا بين الاحزاب السياسية وليست قضية طبية ولا قضية اجتماعية وانما هى محور صراع سياسى فى اوربا الغربية على وجه التحديد وانا عشته فترة .

## ٢ — الاولوية الثانية : هيا الاسماك او الدعاية الطارئة .

اذا كنت انا لغبة دلوقتى ادى مجانية او خدمة تامينية للكافة لا ملا اقل من ان يكون عند حدوث حادثة او كلرنة او حاجة حادة لابد ان تكون هذه الخدمة متاحة للكافة التى اقدر يدفع توفير له نفس القدر ومجتعنا . ده التزام اولوية رقم ٢ يفرقها الا الاولوية الوقتية وتقدم الاولوية الوقتية الا كونها جناعية تتقدم على صالح اى فرد من الامراء ولولا ذلك كان نهى تحط نحوه .

هذه الاولوية تستلزم جانب اسمها الاستقبال الاستقبال ده كان مفهوم بسيط عادى كده غرضين واحد يعمل ليه اسماءات اولوية لغاية ما يحسن القسم الدنيا اتغيرت اصبح ده فى ظل انحاء العالم اسمها ( قسم الخدمة الطارئة ) .

وتقسم الخدمة الطارئة من اقسام الاقسام ولا يقل اعتقادا عن الرعاية المكثفة لانه هو الذى يواجه الحدث مسور وقومه وهى التى ينقذ الانسان وحياته دى



المشكلة التي تواجهها كلنا ونحسها ان يواجه الطبيب الايتاز او الطبيب النائب وقد لا يكون موجودا بالمعروفة تقول لك نائم واستأنا لما اجيبه حاجة زى كسده وده طبيعى النظام ما يفرز الا كده ما تزعش انك بتتور ويتقول مدير المستشفى او وزير الصحة طب وزير الصحة حيميل ايه لا يوجد نظام النظام الحقيقى فى ظل الدنيا فى انفسام الخدمة الطارئة هي ان يتواجد طاقم لتقديم كابل للنخيم على كاتبة النواهى حقيقى ثمانى فى الولايات المتحدة ثمانية اخصائين مبطلات دورية ك لخبان ساعات بقى ولحد مش تحت الاستدعاء فى الخدمة وده يواجهه اى شىء هت له اى شىء هو موجود بقدر يقدم الخدمة تماما بشر كاتى لا كفى ايضا هناك تجهيزات متوسطة باسسط صورها فى تصورية بتاع خمس الى ربح مليون وينبئى ان يتواجد فى ظل حقه فيرضه ما هو احسن ثمن رخيص انك فى هذه العملية لازم توفر له البشر القادر مش الطبيب بنصر الله مستوى محدود — هذه هي النقطة الاساسية لما جيم عندنا يصلوا التهيئة والاسماء ونقل الدم ودي دارة جديدة وبرفضه مفهوم احسن لازم اول حاجة جيوها جابوا سيارات بتاعت النقل كويس السيارات النقل المطلوبة والاتصال اللاسلكى مطلوب لكه فترة ثلاثة داخل الخدمة الطارئة واش نكرة واحد لكن انا ليميل بن يصل الى المستشفى حيا وبأى طريقة وبأى امكانيات ولكن عنديا يميل ينبئى ان نعمل ما فى طليقة البشري لانتاذه ما دام كد وصل ولكن المشكلة ان نخلع يميل لم يواجه طبيب محدود المستوى والقدر والخبرة علميا بان دي اصعب حة فى الطب ويواجهه احدث الاطباء فى الطب غير مقبول وكل دول العالم حته احنا لفصلية دلوقتى ما تطش منحننا ومن هنا سستظل المشاكل موجودة بش مهم انك تروح مرة تلاتى واحد كويس اثنا تروح مرة ثانية وما اكثر هتلاقي اى حاجة تالية اذن دي انا اعتبرها اولوية هاية جدا فى هذا الكلام .

طبعاً يلى ذلك فى داخل هذا النطاق ان نعمل حديث فى وسائل الانتعاش والنقل وادى نقل ملوش قيمة من غير ما تبقى من طرق وفى خريطة وتوزيع ومحدد من المستشفيات وربط مش ضرورى يتمنى للتنهارة لكن ابقي مش كل يوم مع الطريق الصحيح ولو بايمكانيات محدودة ايضا هناك ايضا فكرة عدد الاسرة لازم تلقا دي اولوية عنه ثلاثة ان تزايد الاسرة الملحة فكرة السرير لوحد مش كافيه يا جماعة لان الاساس مش السرير بس لان السرير من غير قدره مالية ما فيش حلجة بتستغل البشري تشغيل كافى الا توافر سيولة حقيقية ومن غير تعقيدات — لكن المشكلة الاساسية هي وجدتم التعقيدات ليه لان مفيش فيها دأم مفيش النظام يخلق ما يلائم به هذا الخسود ودي كلها ظواهر لقوية روتين ايه ما اثنت مديله حاجة معينة وتقله خطيا تكيف طول الشهر او طول السنة لازم يخلق . ما يناسب ان تكفى لقلية العيال ما يزحف ويشترى هو حته من عنده وحته من عندهم وفى الوسيط يتاكل حته من هنا ولا بن هنا برضه من الخدمات الغريبة انك تلاتى وحده ريلية وده مشروع عظيم جدا ولكن وحتى موجود فى الستينات نفس المشكلة انك تلاتى مشروع بيدي دواء ايه فكنا ننساجا بالواحد يقلك تصرف دواء الناس طوابير ويقلك صرفه دواء بيا بفعل خمس عشر جنيه خرج من مسألة بقى هيجييوه مئين دى مسألة اساسية ان توفر السيولة اللازمة للأسرة يعلى مثلا يجيى تقول لمستشفى خذ محروق لان المحروق شىء خطير جسدنا بياخذ علاج قد عشر اسرة بقى الى يبصرف عليه قد عشرة ثمن واحد محروق لازم



يمطل عشره ثاقبين أو يتصرف فيهم بطريقة أو أخرى أو يتوهم له تبوين خاض الذ هنا ودي نقطة حامية هذه الاقسام الحادة في المستشفيات لا بد ان يتوافر لها تحويل خاص لا تبقى هي والمستشفى جزء واحد ملشان لا يفيش هذا على ذلك ولاده ياكل من ده وتبقى المسألة أكثر .

طعما الريف مشكلة والريف في نطاق الانتاجية محدود في نطاق اولوية على القطاعات الصناعية بحكم التركيز على الجانب الانتاجي لكن تيجي من الناحية الانسانية للكادح والمحروم الاكثر هو الحق والاوجب للخدمة لما تيجي تتكلم من الناحية الاقتصادية نجد ان العامل والمصنع وحتى المجتمع يبري في نفسه هي مش ادارة حاكم ارادة حد بتي المسائل بس لما تبقى مخططة مع تنظيمه وتنبا بها قبلها يفيش احسن وأوفر زمانا لا لولة لا تلك التفريط في المال هل يجوز ان نفكر في التلبين الذابين آء واراد طبعما كعقد استراتيجي لكن هذه العملية لا شروط بالا تتوافر لها تلبين بتي انت التهارده لما تيجي لحد من زماننا اليساريين الطراف تطرح شعار التلبين اذا كان شابه تعتبر ان النسبة حسنة انما اذا كان مهترس وله دراية واحتكاك بالحياة حقيقي لا بدن ان تكون هناك اشياء تتحقق في المجتمع لتخفف هذه العملية انا مش ممكن من غير طبيب مهترس من الشكل عدد من السكان ومعدات الممارسة في الاحياء ويعون ان تتوافر هذه العيادة بامكانياتها وافرادها ولحسن الحظ البشر عندنا في المشكلة حتى في البشر .

٢ — وجود العيادة التي يمكن فيها عدد من الاخصائيين من الكشف والتوقيع على هؤلاء المرضى الحاليين اليهم من عيادات الممارسة ووجود عدد من الاسرة يناسب السكان الغضا وعلى مشاكل حزبه لانه من المعقول ان انت تعمل تلبين والبهارسيا والاكسسوما عقده فاحته اخراش لبلع اى اقتصاد في الغنيا فلا يمكن ان يتم هذا دون ان تعالج المشاكل المزمنة داخل المجتمع وبدون ان تنوب المجتمع تدريجيا على مواجهة الخدمة الطارئة ثم مواجهة انواع اخرى من الخدمة ارضي فارقي فترقي عملية القدرة على ادارة الوحدات المعقدة وبالتالي يمكن ان تلجا الى التلبين في حينه عندها تتوافر موماته على مستوى الاقتصاد القومي الكبير وعلى مستوى التعامل مع المشكلة في دائرة تخصصها وعلى مستوى التعامل مع الوحدة الصغيرة في مستوى توفيقها ونسجها المدرج .

الحقيقة انا اعتبر ان الحوار بين الاطباء الشعب حوار لم يبسدا حتى الان طعما فيه كلام وفيه حاجات انما مش كافي الان بعد حوار وقضية الصحة والعلاج ليست قضية الاطباء ولا قضية الموردين انما هي قضية شعبية واحب اقول لسكم ان آخر مدرسة تتلوم هي المدرسة الانجليزية وكانت بتلقوم يعني واحد كان يروح الاستقبال ويقولك شمري بيتع احنا طبعما في المنهج الطبي تقول واحد شمعه بيتعشع او بزلزله او حالة وجع في شمعه وهو بتقوله تعالى في العيادة بكرة كده لا تعامل معه هو بالنسبة له مسألة طارئة عليك ان توجب ناس للتعامل معهم يعني اذا أصبحت دى ظاهرة اجتماعية عليه ان تعامل معها بما يناسبها وبنا يلائمها . يعني المجتمع الذي يحدد ويرسم السياسات والذي يرسم في النهاية هو المجتمع بمطليه الحقيقيين واشكر لكم .



## الموارد المصانة للدولة

للأستاذ أحمد نافع رئيس مصلحة الضرائب سابقا  
والمحامي حاليا

تقسم الموارد المصانة للدولة الى اقسام أهمها الموارد السيادية وقد اشرار  
اليها الدستور في مادتين : -

**الأولى :** المادة رقم ٢٨ والتي يجرى نصها كالآتي : يقدم النظام الضريبي على  
العدالة الاجتماعية .

**الثانية :** المادة رقم ٦١ والتي يجرى نصها كالآتي : أداء الضرائب والتكاليف  
المصانة واجب وفقا للقانون .

**أساس حق الدولة في فرض الضرائب :** الانسان كما نظم حضري بطبيعته وقد  
بدأت النواة الأولى للمجتمع من الاسرة وتعددت الاسر وتكون المجتمع القبلي وقد  
عرفت هذه المجتمعات منذ القدم الضريبة فكان افراد المجتمع يدفعون الضرائب بمظلة  
في عدد من رؤوس المشية الى زعيم القبيلة يتبادل حمايته لهم ثم تطور بعد ذلك النظام  
الضريبي حيث تكونت الامارات والدول ومر النظام الضريبي بعدة مراحل حتى وصل  
الى النظام الحديث على اختلاف بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية وكذلك  
الدول النامية .

**والدولة خلال كيانها بتنفيذ برامجها** واتسظتها المصانة تستند الى مصادر إيراد  
متبرعة ومن بين هذه الموارد المتعددة ما تملكه الدولة على سبيل الملكية الخاصة وهي  
ما تعرف باسم الدومين الخاص بقوامه ومظاهرة المخطلة .

وتتخذ الدولة بالنسبة لكل نوع من هذه الانواع الاسلوب الذي يتناسب استغلاله  
ويتنشى مع طبيعته فهناك الدومين العقاري والدومين الصناعي والتجاري والدومين  
المالى وكل منهم يتميز عن غيره وتتبع بالنسبة لاساليب خاصة في الادارة والاستغلال  
والتشكيل .

كذلك فان الضرائب والرسوم لها أهمية خاصة في دراسة انواع الإيرادات  
المصانة .

وهناك العديد من الدراسات التي تهتم بمظاهرة الرسم من حيث يبين أهميته  
ووظائفه أو سياساته المخططة لتنفيذه ويبين انواع الخدمات التي يمكن ان تكون  
محلا لفرض الرسم .

والى جانب ذلك كله هناك دراسات وأبحاث مستفيضة عن الضريبة كمظاهرة  
مالية وكثوع من أهم انواع الإيرادات ذلك ان الضريبة بعد الان مظهرها بالتوثيق



الملاحة بين الفرد والدولة فهي تمثل مساهمة الفرد في التكاليف والإعباء العامة وبمغلا عن ذلك فإن الضريبة تعد في ذاتها السيادة التي تمارسها الدولة على أفرادها كما أنها تمثل ظاهرة التضامن الاجتماعي القائم بين مجموع الأفراد والذي يعد في الفرق المعاجز أساسا لتقيام الدولة .

بالضريبة إذن كالمعملة ذات الوجهين يمثل أحدها مظهر السلطة الدول ويمثل الآخر للتضامن الاجتماعي الذي يدفع الفرد إلى دفع الضريبة تضامنا مع سائر أفراد المجتمع تمكينا للدولة من أداء دورها لخدمتهم جميعا — وجدول الضريبة تدور بحوث تنقيفية عن خصائصها المميزة وأسسها وتشغيلها وأنواعها وآثارها الاقتصادية على استهلاك الإنتاج والادخار :

#### الإيرادات العامة :

تعمل الدولة على تغيير الموارد التي يمكن استخدامها لتطبيق نفقاتها العامة وهي : إذ نعتبر هذا الأمر إنما تتبع سياسة مالية معينة تتناسب مع حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تصدها وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الصالح العام للأفراد في مختلف القطاعات .

ومن ناحية الدافع تمثل الضرائب أو تكاد الأهمية الأولى في الدراسات النظرية والتطبيقية لمصادر الإيراد والتمويل العام للدولة وكذلك كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية .

#### التقسيمات العليا للإيرادات العامة :

الفقه يميل إلى تقسيمها على أسس التمييز بين أنواعها المختلفة لتقسيم هذه الإيرادات إلى إيرادات سيادية وأخرى شبيهة بإيرادات النشاط الخاص .  
يشمل النوع الأول : — الضرائب — الرسوم — الإصدار النقدي .

أما النوع الثاني : — إيرادات الدولة من نشاطها الذي يتميز بصدوره المرافق الزراعية والتجارية والصناعية حيث تظل الدولة في هذا النوع الآخرين من النشاط إلى مستوى الأفراد وتدير من الأنشطة الزراعية أو التجارية أو الصناعية ما يزيد لها إيرادات شبيهة بالإيراد الذي تحققه المشروعات الخاصة .

#### تقسيم الإيرادات العامة للدولة :

- ١ — إيرادات مختلطة الدولة الخاصة ( الدومين الخاص ) .
- ٢ — الضرائب .
- ٣ — الرسوم .
- ٤ — القروض العامة .
- ٥ — الإصدار النقدي .



**أولاً : الدومين :** دومين عام نقصده به ما تملكه الدولة ويكون بعد الاستعمال العام كالإيراد أو يكون تنقلاً بأحد المرافق العامة كالطرق العامة والشوارع والكبارى أو أبنية الوزارات والمصالح والمطارات والموانئ والحدائق العامة فهذه أموال عامة مخصصة للنفع العام ولا يجوز بائ أو التصرف فيها ولا يملك بالتقادم إلا إذا زالت صفته والدومين العام ليس يصدر الإيرادات الدولة العامة أما الرسوم المفروضة لاستعمال الدومين العام والرسوم دخول الحدائق مثلاً أو المطارات لا تؤدي إلى اعتبارها مصدراً للإيراد العام ألا هي تمثل في الواقع وسيلة تصفية لاستعمال هذه المرافق .

أما الدومين الخاص فقد تملكه الدولة أرضاً زراعية ( دومين عقارى ) أو تملك تجارى أو صناعى ( دومين تجارى أو صناعى ) وقد تملكه أوراق مالية تستثمره في السوق المالى وهذا يمثل مصدر هام من مصادر التمويل .

وقديماً كانت إيرادات الدولة من مخططاتها الخاصة ذات أهمية كبرى للبيع حيث كانت تقدير الموارد الأساسية للبلاك والائراد الاقتصادية خلال صدور المستوى حيث كانت الملكية الخاصة لا هواء لتخليط مالية الدولة ثم اخفت هذه الأهمية فضاف إلى أنها في البصر لخزينة ذات أهمية لمصدر إيرادات الدولة مثل الصياغ الحديثة ما تشاهدها من نشاط الدولة الصناعى أو التجارى أو المالى وذلك نتيجة المذاهب التخيلية أى التى تأخذ ببدا تدخل الدولة في مصادر الإنتاج والتوزيع .

**ثانياً : — الضريبة :** الضريبة هي انقطاع مالى تقدمه الدولة أو بقاى الهيئات العامة من طريق الجبر من ثروات الآخرين بدون إعطاء مقابل خاص لدائنها وذلك بغرض تحقيق نفع عام وعلى ذلك يمكن أن ترد عناصر الضريبة إلى الأتى : —

١ — ضريبة انقطاع مالى من ثروة الأشخاص الطبيعية أو مندومين .. وعلى انقطاع مالى أنها تنتقل بصفة نهائية من المطلوب بإدائها إلى الدولة .

والأصل أن يكون الانقطاع في حدوث نقدية وهي القاعدة العامة في العصر الحديث إلا أن الأمر لم يكن كذلك في جميع العصور ففي النظم الاقتصادية كانت الضريبة للأرض ويحصل كل منها في شكل الزام الأمراد بتسليم جزء من المحصول حيث كان النشاط الاقتصادى يمثل أساساً في الزراعة — أو في شكل الزام بالغنم بعمل معين ( السخرة ) .

وفي الاقتصاد الحديث تدفع الضريبة نقداً ( الاقتصاد النقدي ) والشكل النقدي يمتاز على الشكل العيني بالأتى : —

١ — تطلب الضريبة العينية تكاليف مرتفعة بحاليتها بسبب ما تحمله الدولة من نفقات حياتها والمواصلات ونظماً وتجزئتها فضلاً عن تعرض هذه المواصلات للطلب .

ب — لا تنفق الضريبة العينية مع قواعد العدالة من حيث التوزيع الإعباء العامة



نهي حيث يكرم الفرد تقديم من المحصول أو عدة ساعات ؛ يستقطب من حسابها نفقة الإنتاج والاختلاف من محصول لآخر .

ج - لا تنبذ الضريبة العينية ببلاغة للنظام المالي الحديث خاصة وإن الدولة تقدم نفقتها في شكل نقدي أيضا حتى تستطيع القيام بنفقتها النقدية .

٢ - الضريبة تفرض تحميل جبرا وبصفة نهائية ذلك أن فرض الضريبة وحمايتها يعدان عملا من أعمال السيادة التي تتمتع بها الدولة .

وترتب على ذلك أن الدولة تفرض بوضع النظام القانوني للضريبة من ناحية تحديد السعر المطلوب بدائرة وكيفية تحصيلها دون اتفاق سابق مع الممول .

ولا يخفى منصر الجبر في الضريبة جواز فرضها وتحصيلها دون ترابطها بالضريبة موحدة بل على العكس فيوم أن تصدر الضريبة بقانون يحسد الأحكام المتعلقة بها وتزعم الدولة بدراسة أحكام هذا القانون منذ ربط وتحصيل الضريبة والتي كان محلها غير مشروع بحق الأفراد النظم فيه أمام الهيئات الإدارية أو التقديرية المختصة وبمعنى آخر - إن عصر الجبر الذي يستند إليه الضريبة لا يتناقض أنها لا تصدر في النظم البرلمانية بموافقة ممثلي أعضاء الشعب إذ أنها تظل رغم هذه الموافقة يستند إلى الجبر فيها لتخصيص ممول الذي يدفعها .

وترتب على استيلاء منصر الجبر أن الدولة عند امتناع الممول عن دفعها حق اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري للحصول على الضريبة ومنصر الجبر هذا هو الذي يفرق الضريبة عن غير ها من صدور الإيرادات العامة .

٣ - الضريبة لا تدفع مقابل معين بمعنى ذلك أن الممول يدفع الضريبة بصفة عضو الجماعة السياسية التي ينتمي إليها ( المجتمع ) والتي يرتبط بها بروابط عديدة ويكون إذن أن يساهم في تحمل النفقات العامة التي تقسم بها هذه الجماعة .

ولا يخفى عدم وجود مقابل للدفع الضريبي بتقابل نفع خاص يعود على دافع الضريبة أن هذا الآخر لا يستفيد بالمرء من جراء دفع الضريبة بهذا يستفيد بصفته عضوا في الجماعة السياسية التي ينتمي إليها والتي تمنحه خدمات عامة مثل الدفاع والأمن والقضاء وغير ذلك من الخدمات العامة ولكن دافع الضريبة لا تحصل على أي نفع خاص محدد .

وترتب على ذلك أن قدر الضريبة لا يتوقف على ما يعود على الممول من نفع خاص وإنما على قدرة الممول التطبيقية .

٤ - فرض الضريبة هو تحقيق نفع عام : رأينا أن الدولة تلتمز باستخدام حصيلة الضريبة بالإضافة إلى حصيلة غيرها من صدور الإيرادات العام لتنظيف نفع عام وقد درجت المفتر والفوائين الخمسة بعد إعلان حقنوق الإنسان والمواطن .



الذي أصدرته الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ على تأكيد هذا المعنى مما لاستخدام  
حصيلة الضريبة في أشباع الحاجات الخاصة بالملك ولم تمد في العلم الحديث حاجة  
الى النص صراحة على اتباع هذا المبدأ اذ انه اصبح من المبادئ الدستورية العامة  
التي يتعين اتباعها بغض النظر عن وجود نص دستوري مكتوب تقريرها .

وإذا كان مبدأ المنفعة العامة قد استقر حتى دون النص عليه الا ان فكرة المنفعة  
العامة مررت تطوراً بتطوير طبيعته الدولة وانتقلها من الدولة العارسة الى الدولة  
المتدخله الى الدولة المنتجة .

### التكيف القانوني للضريبة

يلزم لمعرفة طبيعة الضريبة التعرف على أسسها القانوني وهو ما يعرف  
بالتكيف القانوني للضريبة .

وقد سادت في القرن الثامن عشر تطورات عن تأسيس حق الدولة في فرض  
الضرائب تختلف من تلك السائدة في العصر الحديث .

فقد ساد خلال القرنين السابقين اتجاه يرد هذا الحق الى فكرة المنفعة التي  
تبدد على رافع الضريبة وإلى العقد الضمني الموجود بين الدولة ودائع الضريبة بينما  
يسود في الوقت الحاضر اتجاه وهذا الحق الى فكرة التضامن الاجتماعي وسيادة  
الدولة .

ونقرب على هذه النظرية عدة نتائج تلخص في الآتي :-

١ - ان فرض الضرائب يعتبر عملاً من أعمال السيادة وينتج عنها ذلك ان الدولة  
تتمتع بسلطة تجديد الضرائب وتجديد تصنيفها الفنى وانتهى بتنقيصها جبراً  
وبصفة نهائية .

٢ - انه استناداً لفكرة التضامن الاجتماعي تفرض الضريبة على كافة المواطنين  
ويشكل ذلك المبدأ أساس قاعدة عومية الضريبة .

٣ - انه استناداً الى فكرة التضامن الاجتماعي تفرض الضريبة على الأشخاص  
بصرف النظر عن النفع الذي يعود عليهم من خدمات المرافق العامة وانها أيضاً  
لقدرة الفرد المالية ويشكل هذا المبدأ أساس قاعدة العدالة الضريبية .

### القواعد الأساسية للضريبة

القواعد الأساسية للضريبة هي المبادئ التي تلتزم بها الدولة عند التنظيم الفنى  
للضريبة وتهدف هذه القواعد ابتداء التوفيق بين مصلحة الدولة ومصلحة الممولين



وقد استقرت هذه القواعد منذ أن وضعها آدم سميث وتلقم الدولة والهيئات التشريعية باحترامها .

وتنطص هذه القواعد في الآتي : —

العدالة ، والمساواة ، واليقين ، والملاحة في الدفع ، والاقتصاد في نفقات الجبلية .

### النظام الضريبي المصري

#### مقدمة :

مرات مصر الضريبة منذ المجتمعت القديمة وفي عهد الراحنة وفي القرن التاسع عشر يجيز مصر اسماعيل بالاضطراب المالي والديون الباهظة .

وكانت الاعفاءات في ذلك الفترة مقروكة لرضاء الوالي ولم تكن تتعهد احكام الضرائب بضرية قانونية — وكانت اهم الضرائب وقتئذ الرسوم الجبريكية وضريبة الاطيان والباقي بجانب ضرائب اخرى مثل ضريبة الفرد ، والرووس وضريبة المهن والحرف .

وكان النظام الضريبي مشهدا بكثير من الميوب فكانت هناك الامتيازات الاجنبية التي تنيد حق الدولة في فرض الضرائب على الاجانب وقد انتهت المحاكم المخططة في قضائها الى ان حق مصر تنصهر على صفت فرض الضرائب عن المباشرة على الاجانب .

ويتوقع معاهدة موفرو في مايو سنة ١٩٣٧ ألغيت الامتيازات الاجنبية وفي يناير ١٩٣٩ صدر القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ بفرض الضريبة على إيرادات رؤوس الاموال المتقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .

وفي تاريخ ١١ مايو سنة ١٩٣٩ صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض رسوم الدفعة وعلى مدة مرات الى أن صدر آخر القانون الجديد للدفعة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ .

وفي تاريخ ١٩٤٤/٩/١١ صدر القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بتقرير رسم على الزكاه ثم صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٥٢ بفرض ضريبة على صافي قيمة التركة علاوة على رسم الايلولة .

وكان قد صدر في سنة ١٩٤٩ قانون من قوانين الضريبة التي اكملت ضرائب النخل وهو القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — بفرض ضريبة على الايراد ليتوج بنظام الضرائب النومية .



وفي سنة ١٩٧٨ صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية .

وبتاريخ ١٩٨١/٩/١٨ صدر قانون ضرائب الدخل الجديد رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

ويشمل النظم الضريبي المصري أنواع الضرائب الآتية : —

أولا : الضرائب المباشرة على الثروة العقارية ودخل الثروة المتقولة .

وهذه تشمل أنواع الضرائب الآتية : —

- ضريبة الاطيان الزراعية .
- ضريبة العقارات المبنية .
- الضريبة على إيرادات ورؤوس الأموال المتقولة .
- الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .
- الضريبة على كسب العمل ( المرتبات وما في حكمها ) .
- الضريبة على كسب العمل ( المهن غير التجارية ) .

١ — الضريبة على الاطيان :

واساسها يمثل في الاجرد السنوي المقدّر لجميع الاراضي الزراعية لمصلا أو القابلة للزراعة وسعر هذه الضريبة نسبي يشكل ١٤٪ من الاجر السنوي المذكور .

وتمثل هذه الضريبة قدرا زهيدا وبالنسبة الى اجمالي الإيرادات الضريبية للموازنة العامة في مصر وتبلغ حوالى خمسة وعشرين مليونا من الجنيهات سنويا .

ب — الضريبة على العقارات المبنية :

وتتمثل أساس هذه الضريبة في ايراد العقار المبنى وإيراد الاراضى المفضاء المستخلقة في المدن ويؤثر الإيراد في هذه الحالة هو القيمة الإيجارية الصافية وسعر هذه الضريبة تصاعدي وتشكل هذه الضريبة مثل سابقتها ثلث ضئلا يبلغ حوالى عشرة ملايين من الجنيهات .

ج — الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة :

ويكون سعر الضريبة وفقا للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ٢٢٪ من اجمالي الإيراد الذي سري عليه الضريبة .

د — الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية :

وتشمل الوعاء صافي الأرباح التي تحققت خلال السنة المالية للمنشأة .



وتحتسب الضريبة على صافي الربح يواقع الاسعار الآتية :

- ٢٠٪ على الـ ١٠٠٠ جنيه الاولى .
- ٢٢٪ على الـ ١٥٠٠ جنيه الثانية :
- ٢٧٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه الثالثة .
- ٢٢٪ على ما زاد على ذلك .

وتكون حدود الاعفاء المقررة للاعباء العائلية على الوجه الآتى :

(أ) ٧٢٠ جنيه سنويا للمول الاعزب .

(ب) ٨٤٠ جنيه سنويا للمول المتزوج ولا يعول اولاد او يدر المتزوج ويعول ولداً أو أكثر .

(ج) ٩٦٠ جنيه سنويا للمول المتزوج ويعول ولداً أو أكثر فإذا تجاوز صافي الربح السنوى حد الاعفاء سلك الذكر فلا تسرى الضريبة الا على هذا الحد .

(هـ) الضريبة على المبيعات والاجور وما في حكمها :

ويجسد سعر الضريبة من استبعاد جدول الاعفاء المقرر للاعباء العائلية على الوجه الآتى :

- ٢٪ من الـ ٤٨٠ جنيه الاولى .
- ٥٪ من الـ ٤٨٠ جنيه الثانية .
- ١٠٪ من الـ ٩٦٠ جنيه الثالثة .
- ١٥٪ من الـ ٩٦٠ جنيه التالية .
- ١٨٪ من الـ ٩٦٠ جنيه التالية .
- ٢٢٪ مما زاد على ذلك .

(و) الضريبة على ارباح المهن غير التجارية :

واساس هذه الضريبة هو ارباح المهن غير التجارية ويكون المصير الاساسى فيها العمل كما تسرى على كل مهنة او نشاط لا يخضع لضريبة اخرى وتتمتع سعر الضريبة على الوجه التالي :

- ١٨٪ من الـ ١٠٠٠ جنيه الاولى .
- ٢٠٪ من الـ ١٥٠٠ جنيه التالية .
- ٢٥٪ من الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية .
- ٢٠٪ مما زاد على ذلك .



**ثانيا : الضريبة العامة على الدخل :**

وتعرض على صافي الإيراد الكلي الذي تحصل عليه الأشخاص الطبيعيون وتحدد سعر الضريبة على الوجه الآتي :

**الشرية الأولى : حتى ٢٠٠٠ جنيه بمعدلة .**

**الشرية الثانية :** أكثر من ٢٠٠٠ جنيه حتى ١٠٠٠٠ جنيه يكون المسعر ٨ ٪ من الألف جنيه الأولى ويزاد بواقع ١ ٪ من كل ألف جنيه تالية .

**الشرية الثالثة :** أكثر من ١٠ آلاف جنيه حتى ٥٠ ألف جنيه يكون السعر ١٨ ٪ من العشرة آلاف جنيه الأولى ويزاد بواقع ٢ ٪ من كل خمسة آلاف جنيه تالية .

**الشرية الرابعة :** أكثر من ٥٠ ألف جنيه حتى ٧٥ ألف جنيه يكون السعر ٣١ ٪ من العشرة آلاف جنيه الأولى ويزاد بواقع ٥ ٪ من كل خمسة آلاف جنيه تالية .

**الشرية الخامسة :** أكثر من ٧٥ ألف جنيه يكون السعر ٥٠ ٪ .

**ملحوظة :**

هذا وقد حدث تعديل آخر على أسعار كل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية والإيراد الصام المحددة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بالتعديل الصادر بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ حيث نصت المادة ٢١ على الآتي بعد أعمال حكم المادة ٢٢ من هذا القانون يحدد سعر نص على الأرباح التجارية والصناعية على العرض الآتي :

- ٢٠ ٪ على الـ ١٠٠٠ جنيه الأولى .
- ٢٢ ٪ على الـ ١٥٠٠ جنيه التالية .
- ٢٧ ٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية .
- ٣٢ ٪ على الـ ٢٥٠٠ جنيه التالية .
- ٣٥ ٪ على الـ ٣٥٠٠ جنيه التالية .
- ٤٠ ٪ على ما زاد على ذلك .

على أنه بالنسبة إلى أرباح المنشآت الصناعية من نشاطها الصناعي والإرباح الناتجة من عمليات التصدير يكون سعر الضريبة على الوجه التالي :

- ٢٠ ٪ على الـ ١٠٠٠ جنيه الأولى .
- ٢٣ ٪ على الـ ١٥٠٠ جنيه التالية .
- ٢٧ ٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية .
- ٣٢ ٪ على ما زاد على ذلك .

ونصت المادة ٦٦ على تعطيل في الشرائح الخاصة بالضريبة العامة وعلى الدخل وزيادة عددها وزيادة في الحد الأقصى لسعر الضريبة حيث تضمنت الشريحة



الغالية والعشرين الشريحة التي تزيد على أكثر من ٢٠٠٠٠٠ ان يكون سعر الشريحة ٦٥ ٪ .

#### ثالثاً : ضريبة التراكمت ورسم الأيلولة :

وأساس هذه الضريبة يتميز ويتمثل في صافي قيمة ما تضمنته التركة مهما صدر سواء كتبت ( من أصول سواء كتبت أصول ثابتة او متقولة وسعر هذه الضريبة تصاعدي بين ٥ ٪ الى ٤٠ / ابتداء من حد إعفاء معين وبعد خصم خصمة من التكاليف المقررة .

أما رسم الأيلولة فيقتضب على صافي نصيب الوارد بعد خصم ضريبة التراكمت ويفرض سعر تصاعدي يتدرج من ٥ ٪ الى ٢٢ ٪ وحصيلة هذه الضريبة والرسم شتيلة في مجموع حصيلة مصلحة الضرائب .

#### رابعاً : الضرائب غير المباشرة :

تتعدد الضرائب غير المباشرة وتتخذ اشكالا مختلفة أهمها :

( ١ ) هذه الضرائب عبارة من عدد رسوم النفاة المقررة على العقود والأوراق والمطبوعات والنسجلات والعمليات والإقضاء التي ورد ذكرها في الجداول الملحق بقوانين النفاة .

#### (ب) الضرائب والرسوم الجبركية :

في مصر احتلت الضرائب والرسوم الجبركية منذ عام ١٩٧٠ مكانا بارزا في الإيرادات الضريبية واستخدمتها الحكومات المتعاقبة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية واستخدمت هذه الضرائب والرسوم كدوات فعالة لتشجيع الإنتاج المحلي وحماية من المنافسة الأجنبية فضلا عن تسهيلها لمصدر رئيسي من مصادر الإيرادات للموازنة العامة للدولة .

كما أنها استخدمت أيضا كعامل مساعد على تحصيل الضرائب العامة عن طريق تحصيل نسبة معينة تحت حاسب الضرائب الجبركية مما يساعد على التحصيل وعلى حصر قيمة هذه المعاملات والفروقات . وهذه الضريبة تنظمها حاليا القانون رقم ٨٦ لسنة مع ٦ المضاف بالقانون رقم ( ٧٥ لسنة ٨٠ والذي صدر في ١٧/٢/١٩٨٠ ) لمواجهة تهريب البضائع الأجنبية بقصد الاتجار فيها .

هذا وقد صدر القانون رقم ٦١ لسنة ٨٢ بشأن تنظيم الإعفاءات الجبركية المعمول به اعتبار من ١٩٨٣/٧/٢٩ .

#### (ج) ضرائب الإنتاج والاستهلاك وفروق الأسعار :

وخرائب الإنتاج تعرفت عكدة باسم رسوم الإنتاج والوائمة المنطوقية لاستحقاقها هذا إنتاج السلع وتفرض بنسبة معينة ونقشا لمباتي أو وحدات أو قيمة السلع الختلفة .



وغيرية الاستهلاك هي حرية على السلع المفروض عليها ضرائب إنتاج عند ورودها من الخارج .

وحرية فروق الاسعار بدأ التفكير فيها في سنة ١٩٦٥ ثم اخذ نظامها في الانتعاش في السنتين الاخيرة حتى أصبح يشغل العديد من السلع منها المستورد وفيها الامنح محليا .

وقد نظمت هذه الضرائب بالقانون رقم ٢٢ لسنة ٨١ بإصدار قانون الضريبة على الاستهلاك وتتولى تحصيلها مصلحة الضرائب على الاستهلاك وفقا للجدول الموافقة لهذا القانون .

#### (د) حرية الملامى :

عرضت هذه الضريبة في مصر لأول مرة في سنة حيث فرضتها بلدية الاسكندرية على مجال الدرجة والمالاهى بالمشية ثم عمت بعد ذلك في باقي المحافظات بالرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٢٢ واستمر العمل بذلك الى ان صدر بتطبيقها القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة لها .

#### مزاييا النظام الضريبي المصري ( الضرائب النوعية ) :

١ — يميز بين الدخول طبقا لمصادرها واستخدام اسعار مختلفة طبقا لطبيعتها كل مصدر وتقسّم لدخول مصادرة الى دخول ناتجة عن العمل نقط ودخول ناتجة من رأس المال نقط ودخول ناتجة عن تصافى عنصرى العمل ورأس المال .

٢ — يبور مبدأ العمومية والمول الذي ينجم في تصادى اخذى الضرائب لو في التهرب منها قد يصعب عليه ان يمل بالنسبة لغيرها من الضرائب التي يفضح لها .

#### عيوب النظام القومى :

١ — ارتفاع نفقات الجبابة ( أى نفقات الجهاز الضريبي ) نظرا لتعدد جهات الحصص والربط والظمن والتحصيل .

٢ — مضاعفة المجهود الذي يبذل المول تبعاً لتعدد الضرائب التي يخضع لها الامر الذي يدعو الى التهرب منها قدر الامكان .

٣ — عدم مراعاة الظروف الشخصية للمول كما في الحرية على ايرادات رؤوس الاموال المتقولة .

#### الضريبة الموحدة :

يسعر نظام الضريبة الموحدة البلاد الراسمالية المتقدمة اذ ان تطبيقه يتطلب :

— من ناحية الاداء الضريبية : دمج العاملين بها بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة التي تمكنهم من المحاسبة على الاتساع المختلفة من الدخول .



٣ - من ناحية المولين : نمو الوعى الضريبى بالشكل الذى يمكن كلا منهم من ممارسة حقوقه وواجباته تجاه الخزائنة العامة وإمسك دفاتر منتظمة تبين الاداء من التحقق من ايراداته وثقلاته بدقة تساعدها فى اتخاذ الاجراءات المناسبة .

#### مزايا نظام الضريبة الموحدة :

- ١ - السهولة بالنسبة لكل من المول والإدارة الضريبية .
- ٢ - الاقتصاد فى نفقات الجهاز الضريبى .
- ٣ - تحقيق العدالة الضريبية بشكل افضل ليكون إلمام البيئات الضريبية ومكافحة للبطالة الضريبية لكل منهم وبذلك تكون تقديراتها أكثر دقة كما أنه يمكن اخضاعها لاسعار تصاعدها .

#### عيوب نظام الضريبة الموحدة :

أخذ معارضو هذا النظام عليها لمعيوب الآتية :

- ١ - قلة الحصيلة نتيجة لاصيفاد نص الشخصية مما يحيلها غير كافية للخزينة التزايد فى النفقات العامة .
- ٢ - ازدياد غرض التهرب عنها فى نظام الضرائب الفرعية .
- ٣ - ضخامة عبء الضريبة دون تمييز بين مصادر الدخل .
- ٤ - تطبيق سعر موحد للضريبة دون تميز بين مصادر الدخل .

والرأى الأرجح هو تمييز نظام الضريبة الموحدة على الضرائب الفرعية إلا ان معوقات نجاح نظام الضريبة الموحدة غير متوافرة حالياً وتحررت امكن تحقيقها على التحقيق الآتى :

١ - إعادة النظر فى التنظيم الإدارى للمصلحة حسب تتطلب نظام الضريبة الموحدة تدريب موظفي المصلحة عليها تنفيذه اذ يجب أن يقيم عليها تنفيذ نظام الضريبة الموحدة وتطبيقه جهاز سوى على مستوى أعلى من التدريب ويجزى له المصلحة ويوفر له امكانيات العمل ويزود بأجهزة الكمبيوتر المتقدمة ويوفر للمعاملين بالمصلحة الامكان المناسبة للعمل .

٢ - تسويق العمل بالمصانع المكلفة بحاجه الضرائب المباشرة تحت ادارة موحدة بحيث تتركز الاعمال المتعلقة بربط وتحصيل الضرائب على اختلاف أنواعها وعلى الاقل بالنسبة للضرائب المباشرة .

٣ - تدعيم الاجهزة المختصة بربط وتحصيل الضرائب لتسنى احكام الرقابة على ربط وتحصيل مستحقات الخزائنة العامة والقضاء على ظاهرة تضخم المتخسرات .

٤ - تصفية مراكز المولين فى كل النظام العالى وتحصيل المكن تحصيله من متأخرات الضرائب - وكل ذلك يتطلب فترة انتقال بمصولة للانتقال بعدها



من نظم الضرائب التوجيهية الموجع بالضريبة المابة على الدخل الى نظام الضريبة الموحدة لا يمكن تصفية سلبيات في النظام الاول على ان يفتح الحالات المتبقية بعد انتهاء فترة الانتقال بمقتضى احكام انتقالية هذا وان ارتضاع نسبة الاوتية في المبتع المصرى والى قصد فريق المحافظات الى اكثر من ٩٠ ٪ يعتبر مقبلة يجب التغلب عليها لا يمكن الاخذ بنظام الضريبة الموحدة الذى يرتبط بنجاسه بارتضاع الدعم الضريبي لدى المولين .

#### التهرب الضريبي ووسائل منعه :

وسواء تحينا على النظام الضريبي الحالى اذا اخذنا بانتظام الضريبة الموحدة بعد فترة انتقال منقولة مائه في كلا النطالين لابد من تصدى لحالات التهرب الضريبي بوسائل عديدة فيها :

١ - الحرص على ان يكون صياغة قوانين الضرائب واضحة ودقيقة بالشكل الذى يمنع اى لبس او غموض سواء بالنسبة للممول او بالنسبة للإدارة الضريبية .

٢ - راع كفاءة الادارة الضريبية وذلك بالاستكمال الحدى والمنى لامتياها ومدها بالاجهزة الالكترونية الحديثة وتبسيط اجراءات الربط والطن والتقى .

٣ - التوسع فى أسلوب الحجز عند المبتع كوسيلة لاقتصاد الضريبة .

٤ - عدم التساهل في معاملة المتهربين ونفا لقواعد القانون رقم ١٥٧ لسنة ٨١ الذى تضمن عقوبات بشددة على التهرب .

٥ - عقد الاتفاقات الدولية لتبادل المعلومات التى تنيد في مكافحة التهرب الضريبي .

٦ - خلق وامن ضريبي بين المولين بحيث يلزم كل مول بتقديم الاقرار للإدارة الضريبية بفرض من خبرة والاقتناع بأهمية الضريبة وقدميتها .

٧ - توصية مزيد من الرقابة على حركة دخول وخروج رؤوس الاموال .

٨ - التشدد في منسح المولين من مصادرة البلاد الا بعد سداد الضرائب المستحقة عليهم .

٩ - ان اهم وسيلة مجدية لفلاج التهرب الضريبي هو التركيز على خلق نظام محكم لحصور المولين وحصر كافة معاملاتهم عن طريق جهاز متطور لتجميع المعلومات والتوسع فى ادخال النظام الآلى من خلال عملية تطوير فائلة للجهاز الضريبي .

- وبهذه المناسبة نشير الى اكثر من حصر فى القضية واجرتها المصلحة فى



أواخر عام ١٩٧٩ حيث كشفت عن ما يزيد على مليون مول جديد بالانفاس الى كشف حقيقة المولين الاصليين الذين تضخمت اعيالهم تضخما كبيرا وما يؤسف له لم تتخذ مصلحة الضرائب اجراءات جديّة تحد لاستيلاءه من هذا الحصر الذي اعطى منافية لارى الى مضاعفة حميلة المحصلة عدة مرات - ويحضر تكرار على الحصر العام وتوغير اسباب نجاحه ولا يفوتنا ان تشير الى اربابغ الاهمية وهو المنشور رقم ٢١ لسنة ١٩٨٠ الذي أصدره الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد منحا كل نائب لرئيس الوزراء للقطاع الانتصاى وتضمن مخالقات خطيرة للقانون وترتب عليه اصفاء الالف من كبار المولين وهروبهم من الضرائب وغياغ ملايين الجنيهات من الضرائب الامر الذي يفيض الفناء هذا المنشور صراحة واعادة محاسبة هؤلاء المولين الذين لا يكتسب محاسبتهم طبقا لهذه المنشورات حصانة لبطلان هذا المنشور بطلاننا وطلبا وكذلك ما ترتب عليه من اجراءات وهذه الفروق وكيفية تطبيق ميزانية الدعم .

### بعض الملاحظات على قانون الضرائب وقانون الجمارك وقانون الضريبة على الاستهلاك :

#### اولا : قانون الضرائب على الدخل :

١ - ضمن اصفاء كثرة الربح بالنسبة لكبار المولين كما ضمن تخفيضات اكيدة في كشف خزينة الإيراد العام المستحقة على الشرائع الكبيرة وان كان القانون رقم لسنة ٨٢ قد هالج بطمن هذه الاكسر بزيادة مسدد الشرائع وزيادة نسب الضريبة على الإيراد حيث وصلت الى ٦٥ ٪ .

٢ - ضمن القانون المذكور تخفيض الضريبة على الارياح التجارية والصناعية وان كانت قد زيدت بالقانون رقم لسنة ٨٢ الا ان هذا القانون قد فرق بين الدخل التجارى والدخل الصناعى وخفض نسب الضريبة على الدخل الصناعى في حين انه غالبا ما يكون الدخل التجارى مختلف بالدخل الصناعى كما ان تمييز اعمال التصدير بالنسبة الخفضة سنيفتح الباب والمنافذ للتهرب من النسب المقررة للدخل التجارى .

٣ - حدد القانون الاعفاء المقرر لامباء العالين ببيع ٧٢٠ ، ٨٤٠ ، ٩٦٠ على التفضيل الوارد بالقانون واخلاق حد الاعفاء مع ان التهرب يكاد يكون شائلا في الربح التجارى والصناعى فلم يكن هناك ضرورة لرفع حد الاعفاء واطلاحة .

#### ثانيا : قانون الجمارك :

ضمن هذا القانون تعديلاته اعمادات كثيرة ليس من اليسير التحكم فيها ولا طمى اسبابها .

#### ثالثا : قانون الضريبة على الاستهلاك :

شبل هذا القانون سلما معيدة باعتبارها كمالية مع ان الكثير فيها لا تبى



عليه هذه الصيغة كما ان المشرع لجأ الى هذه الضريبة وموسع فيها بنسبة الحصول على موارد كثيرة مع ان السلع به اقتصادي ان الضرائب غير المباشرة ليست وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية حيث تحملها الفئة غير القادرة من الشعب فضلا عن انها تؤدي الى التضخم بصورة مستمرة .

#### حصيلة مصلحة الضرائب

السنة	الحصيلة
٨١/٨٠	١٧٢٠ مليوناً من الجنيهات
٨٢/٨١	١٨٤٠ مليوناً من الجنيهات .
٨٢/٨٢	٢٢٢١ مليوناً من الجنيهات

#### حصيلة مصلحة الضرائب

٨١/٨٠	١٣٢٩ مليوناً من الجنيهات
٨٢/٨١	١٥٧٣ مليوناً من الجنيهات
٨٢/٨٢	١٦٤٤ مليوناً من الجنيهات

#### حصيلة مصلحة الضرائب على الاستهلاك

٨١/٨٠	٦٨٢٩ مليوناً من الجنيهات .
٨٢/٨١	٨١٢٦ مليوناً من الجنيهات
٨٢/٨٢	١١٩٦ مليوناً من الجنيهات .

كلمة أخيرة : ولا يفتونا هذا العرض الموجز ان يستحق ضرورة اعادة تنظيم اجهزة هذه الموارد السياسية وتدعيمها ومعالجة ثوائفها ونجاح ثائون الضرائب على الدخل ومعالجة الذهب الفريسي وصفة لاسابية الاعطام الكليل بيانات الحصر العام المناخرة واصادة عمليات الحصر على الطبيعة والبده في السير نحو تقرير التعامل بالشيكات أسوة بما هو متبع بالبلاد المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة لما يؤدي الى حصر كافة المعاملات وتصجيلها في اجهزة الكمبيوتر بما يحول دون محاولات التهريب بقدر الاكان وهذا كله من شأنه ان يؤدي الى مضاعفة الموارد العامة السياسية ونجاحه حصيلة الضرائب العامة الامر الذي يؤدي بدوره الى ملائمة البحث عن الموازنة العامة وبمنا يسمح بمواجهة تكاليف الدعم لمصالح الفئات الطبيعية تهيئاً لانشاء هذا الدعم وتحقيقنا في النهاية .. للسلام والامن الاجتماعي .



## نظرة جديدة على مستقبل الزراعة والمسألة الزراعية في مصر

الدكتور محمود عبد الفضيل

استاذ الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

لعله من المسلم به ان الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصرى قد شهدت تغيرا واسعا في السبعينات في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى واتساع نطاق هجرة العمالة الريفية إلى البلدان العربية البترولية الغنية ، وتغلغل اتباط جديدة للاستهلاك والحياة في القرية المصرية . ولذا فان كثير من الظواهر الاقتصادية والمخولات التحليلية التي كانت تنطبق على أوضاع الريف المصرى في الخمسينات والستينات تحتاج الى امادة نظري وتحصيل جديدين في ظل الوقائع الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي شهدتها الريف المصرى في السبعينات وللأسف لا يمتلك الباحث بهذا المصدر بيانات إحصائية دقيقة وشاملة حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصرى خلال حقبة السبعينات ، نتيجة عدم اجراء تعداد زراعى منذ اكثر من عشرين عاما ( منذ عام ١٩٦١ ) ، والى ان تتاح البيانات التفصيلية للتعداد الزراعى الجديد للسنة الزراعية ١٩٨٢/٨١ ، سيظل حديثنا قاصر وادلتنا الإحصائية جزئية ومبتورة .

ورغم ذلك سوف نحاول في هذه السلسلة من المحاضرة العامة نظرة جديدة حول بعض الجوانب الهامة والقضايا الاستراتيجية التي تهم مستقبل الزراعة وجوهر المسألة الزراعية في مصر في الآونة الراعنة .

### تطور خريطة الملكية الزراعية عند نهاية السبعينات :

ان احديث بيان احصائى موثوق به عن توزيع الملكيات الزراعية في مصر هو احصاء الزمام والمساحات المنزوعة في جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٦ ، وهو يرجع احصائى هام صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ( ابريل ١٩٨٠ ) . ووفقا لهذا البيان يجرى تحديد عدد الملاك في كل شريحة وفقا لعدد الملكيات . وتعرف « الملكية » على انها « سجل يتضمن مساحات القطع التي يمتلكها الفرد داخل القرية الواحدة » ويوضع فيه نوع القرية ( عميلة وخاصة ) واسم الحوض ونوع الملكية » .

ويوضح من هذا البيان ملك اقل من فدان يشكلون ٧٠٪ من جملة الملاك ( عدد الملكيات ) بينما يمتلكون ١٧ ٪ فقط من جملة الزمام المزروع ( ٩٤٤ الف فدان ) فاذن ما انتقلنا الى شريحة صغار الملاك الذين يمتلكون اقل من خمسة فغنة فلما نجد انهم يشكلون دوما الاغلبية الساحقة من الملاك في الريف المصرى ( ٦٥ ٪ ) ، بينما يمتلكون ٤٤٪ فقط من جملة الزمام المزروع ، أى اقل من نصف الاراضى الزراعية في مصر .

وبى مقابل ذلك نجد ان ملك الشريحة الوسطى ( ٢٠٥٠ فدان او مدهم ١٢٤ الف ملك ) يسيطرون على ٢١٫٣٪ من الزمام المزروع .



وبالنسبة للشرطة العليا من الملك الذين يتكون من ( ٢٠ - ٥٠ فدان ) نجد ان عددهم يمثل الى ٢٢ ألف ملك يتكون ١٢٢٪ من الزمام المزروع .

بيد ان التغير في خريطة الملكية الزراعية لا يكفى وحده لدم تطور اوضاع الزراعة المصرية وتطور علاقات الانتاج بها ، اذ ان اهمية « المساحة المستأجرة » بالنسبة لجدلة الزمام المزروع ونوزيعها على طرق الاجار المختلفة تلعب دورا هاما في اعادة توزيع الاراضى في شكل حيازات تؤثر كثيرا بلقا على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للحائزين والملك في الريف المصرى .

### الاراضى الزراعية الخاضعة لنظام الاجار :

وفقا لبيانات وزارة الزراعة عن السنة الزراعية ١٩٧٨/٧٧ تبلغ مساحة المساحة المستأجرة ٢٢٤ مليون فدان ، اى نحو ٤٠٪ من جلة الزمام المزروع ( وقدره ٦٥٥ مليون فدان ) . تلك نسبة كبيرة جدا تجعل المساحات المستأجرة والعلاقات الاجارية عنصرا مميزا له خصوصية واهمية بالغة عند مناقشة تطورات المسألة الزراعية في مصر . وتشير بيانات وزارة الزراعة الى ان الغالبية العظمى من هذه المساحات المستأجرة ( ٨١ر٪ ) يتم تأجيرها وفقا لنظام الاجار التقضى . ولكننا نجد رغم ذلك ان المساحات المستأجرة وفقا لنظام المشاركة تحتل اهمية كبرى في بعض المحافظات مثل كفر الشيخ ( ٥٧٪ ) ، اليوم ( ٥٨٪ ) الشرقية ( ٤١٪ ) ، اسوان ( ٣٤ر٪ ) القنيطرة ( ٢٦٪ ) ، دمياط ( ٢٥٪ ) ( ١ )

ولتفحص هذه الاحصاءات بالطبع الاراضى التى يجرى تأجيرها على اسس موسمي ( الاجار بالزراعة ) ، كان يؤجر الملك زراعة برسيم لمدة ثلاث او اربع اشهر .

وللاسف لا يوجد بيان رسمى حديث موثوق به حول هيكل الحيازات الزراعية في مصر ، سوى محاولة اجتهادية جاءت في نشرة الاقتصاد الزراعى الصادرة من وزارة الزراعة حول هيكل توزيع الحيازات عند منتصف السبعينات ( السنة الزراعية ١٩٧٥/٧٤ ) . ووفقا لهذا البيان نجد ان حائزى خمسة افعة فاضل يبلغ عددهم ٩٢٪ من جلة الحائزين ويقيم بزراعة نحو ثلثي الزمام المزروع ( ٦٦٪ ) . وان منح هذا البيان لكان مضاه ، ان صغار الحائزين ( خمسة افعة فاضل ) يقومون باستئجار اراضى اضافية تصل الى ٢٢٪ من الزمام المزروع ، اى حوالى ٢٢ مليون فدان . ولكن لدينا شك كبير في مدى صحة هذا البيان ، لانه في تقديرنا يغفل في كمية المساحات الاضافية التى يستأجرها صغار الحائزين . ولهذا قلنا نطالب بضرورة توافر خريطة حديثة وموثوقة بها لتأجير الاراضى الزراعية في مصر ، حتى نعرف من يؤجر لمن في الريف المصرى ؟ .

ولكن الظاهرة الملفتة للنظر بهذا الصدد هي ان مساحة الاراضى الخاضعة للايجار هي في تناقص مستمر . اذ انخفضت الرقعة الزراعية الخاضعة للايجار من ٢٧٤ مليون فدان ( ٦٠٪ من الزمام المزروع ) عام ١٩٥٢ الى ٢٢٤ مليون فدان ( ٥١٪ من الزمام المزروع ) عام ١٩٦١ ، ثم الى ٢٢٤ مليون فدان ( ٤٠٪ من جلة الزمام المزروع ) عند نهاية السبعينات .

( ١ ) راجع : نشرة الاقتصاد الزراعى ( القاهرة : وزارة الزراعة ، ١٩٨٠ ) .



ولكن السؤال المثار هنا هو كيف تم هذا الانخفاض في المساحة المستأجرة : وتحولها للزراعة « على الذمة » خلال السبعينات ، رغم سريان مفعول قوانين الإيجارات التي سمح بتوريث عقود الإيجار وتلك ضد طرد الفلاح من الأرض ، إذ أن الأرض الخاضعة للإيجار تعتبر في حكم « الأرض المحبوسة عن التداول » ، أي تقع خارج نطاق سوق الأراضي الخاضع للبيع والشراء .

ويمكن لنا الإشارة إلى قناتين رئيسيتين أدتا إلى تحول جياثب من المساحات الخاضعة للإيجار إلى « الزراعة على الذمة » خلال السبعينات :

**القناة الأولى :** دفع الملك « خلوات رجل » للمستأجرين لاسترداد الأرض بهدف الزراعة على الذمة أو بيعها للآخرين الذين سيقيمون « بزراعتها على الذمة » ، خالية من المستأجرين ، وتتراوح « خلوات الرجل » بين من ربع إلى نصف قيمة الأراضي المأجرة . وغالبا ما تحدث هذه الحالة عند قرب اعتزال المزارع لكبر السن ( أو لتحوله لنشاط آخر ) وعندما يكون الأبناء ذوي مهنة أو تعليم لا يشجعهم على فلاحه الأرض .

**القناة الثانية :** قيام الزراع - المستأجرين أنفسهم بشراء الأرض المؤجرة من الملك الأصلي مقابل سعر مخفض عن سعر السوق ( يتراوح بين ٥٠ - ٧٥ ٪ من سعر السوق ) ، عندما يقرر الملك الأصلي التخلص من الأرض الزراعية وأعبائها ومساكنها ... وهذا اتجاه محمود من وجهة نظر التنمية الزراعية والمعدالة الاجتماعية ، لأنه هذا النوع من الممارسة يقترب بشده من مبدأ « الأرض لمن يبلعها » - مروراً بآليات السوق - ويقتضي يؤدي تدريجيا إلى تصفية أوضاع الملكية الثابتة في الريف المصري .

#### العلاقات الإيجارية في الريف المصري :

حاول المشرع خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٦ تعديل القوانين التي تحكم العلاقة بين مالك ومستأجر الأرض الزراعية بما يحقق استقرار أوضاع الحائزين بالإيجار وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والتوازن في المصلحة بين الطرفين . وفي هذا الإطار صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٣ ليحل تطورا جوهريا في تنظيم العلاقة الإيجارية باستحداثه قواعد جديدة كان أهمها : تأكيد حق المستأجر في الاستقرار في الأرض التي يستأجرها وأفضل الجمعية التعاونية الزراعية طوعا لتبنيته من ذلك . ثم صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، واستحدث ضمن ما استحدث ، عدم جواز إخلاء الأطنان المؤجرة من مستأجريها حتى مع انتهاء المدة المتفق عليها في العقد ، إلا إذا لغل المستأجر بالتزام جوهرى بقضى به القانون . وفي إطار الإيجار بالزراعة ، فقد أعاد القانون توزيع الالتزامات لحساب المستأجر على حساب الملك حيث اشرك الأخير في تحمل نفقات جميع المحصول وتجهيزه بالإضافة إلى ما كان يتحمله . وتضمن هذا القانون أيضا عدم انتهاء العلاقة الإيجارية نقدا أو مزاولة بروت المؤجر أو المستأجر الذي تنتقل الإيجارة إلى ورثته بشرط أن يكون منهم من يحترف الزراعة ، واستثنى المشرع من هذا بانه يجوز للمؤجر أن يطلب إنهاء العقد ، ثم صدرت بعد ذلك مجموعة قوانين مكملة لهذا القانون كان أهم ما استحدثته تنظيم لجان الفصل في المنازعات الزراعية في كل قرية للنظر والفصل في المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية .



ولعل أهم تعديل تشريعى فى السبعينات هو مسود القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ حيث تضمن تعديلات جوهرية تتعلق بقواعد تحديد القيمة الاجبارية عندما نص بأن يتم تحديد اجرة الأرض الزراعية بسبعة أمثال القيمة العنصرية السارية ، وأعطى للوَجَر الحق بأن يطلب الحكم بسبع عند الإيجار إذا تكرر تأخر المستأجر بالوفاء بالاجرة كلها أو بعضها فى الموعد المحدد . كما ألغى القانون لجان الفصل فى المنازعات وأسند اختصاصاتها الى القضاء .

كذلك برز اتجاه فى الدوائر الرسمية خلال السنوات الأخيرة يدعو الى ضرورة إعادة النظر فى القوانين التى تحكم العلاقة بين مالك ومستأجر الأرض لاعادة التوازن لهذه العلاقة والحيلولة دون تكريس مصالح فئة ضد فئة أخرى ونورد كنموذج لهذا النهج الجديد فى التفكير التقرير الذى أعدته شعبة الإنتاج الزراعى بالمجلس القومية المتخصصة برئاسة المهندس أحمد عبيد الشربلى ، والذي يدعو صراحة الى ضرورة إعادة النظر فى قوانين الإصلاح الزراعى بهدف تصحيح المسار . إذ جاء فى التقرير ان العلاقة الانسانية بين المالك والمستأجر انسدت القوانين ، وخلقت بينهما شبه الخصومة أو العداء ، وكانت لذلك آثار اقتصادية ضارة إذ تكاسل المستأجر عن الإنتاج الذى انخفضت متوسطاته كما ونوعا . وجاء أيضا فى هذا التقرير ان يكون الإيجار التقدي متحركا متشيا مع الاسعار المحلية والعالمية (راجع : مجلة المصور ، العدد ٣٠٤٨ ، الصادر فى ١١ مارس ١٩٨٢ ) ص ٢٥ .

كذلك تقدم بعض أعضاء مجلس الشعب ( على السيد الهلالي ومسند بشير ) بمشروع قانون بتعديل القوانين التى تحكم علاقة مالك الأرض الزراعية بمستأجرها . واقترح هذا المشروع زيادة القيمة الاجبارية الى ١٠ أمثال القيمة السارية ، وأن يكون للوَجَر الحق فى إنهاء عقد الإيجار لزراعة الأرض بنفسه أو لولاده أو مستغفلاها فى الفواصي غير الزراعة طبقا للقوانين التى تجيز ذلك على أن يموض المستأجر بـ ١٠ يوازي مائة مثل القيمة عن التمددان الواحد ( المصور - العدد ٣٠٤٨ الصادر فى ١١ مارس ١٩٨٢ ) .

وبمسدد تعديل وإعادة النظر فى العلاقات الاجبارية ، يجرى الحديث عن مدة مقترحات بحيلة أهمها (١) :

(١) : تقسيم الخيارة الاجبارية مناصفة بين المالك والمستأجر - واعطيه الاول حق زراعة التصف بنفسه ( على القيمة ) .

(ب) زيادة القيمة الاجبارية التقدية الى عشرة أمثال القيمة العنصرية المقررة - أو زيادتها دوريا بنسبة الزيادة فى أسعار المحاصيل الزراعية .

(ج) التوسع فى نظام « التأجير بالمشاركة » على حساب نظام الإيجار التقدي ، مما يسمح بإعادة توزيع مكاسب الزراعة بين مالك ومستأجر الأرض مع إعادة توزيع الالتزامات . إذ يرى بعض الكتاب أن الخروج من المأزق الحالى

(١) انظر : المهندس محمد هجرس « نحو علاقة اجبارية متوازنة وعادلة » .

الجدار اليوم ١٠/٣/١٩٨٢ .



في العلاقات الإيجارية « يستدعى عدلا ونصا تطبيق « تنظيم المزارعة »  
إن يشاء من الملاك . . فيصرف الملاك حجم التكلفة الحقيقية للزراعة ، ويتألف  
الدخل العادل الذي يستحقونه « (١) .

وبالنسبة للمقترح الأول ، يحذر المهندس سعد هجرس من واقع خسیره  
الطويلة من مخاطرة الأخذ بهذا المقترح . إذ سبق تطبيق مثل هذا النظام في منتصف  
الخمسينات ، وترتب عليه الكثير من المشاكل والنزاعات إذ خص الملاك المستأجرين  
بمساحات يصعب استغلالها اقتصاديا أو أراضى ضئيلة المآل والمردود . كذلك  
قام كثير من الملاك بعمليات أضرار واسعة في الحيازة الزراعية من طريق إعادة  
تأجير النصف الواجب استرداده ، بنية مرتفعة وبطرق غير قانونية (٢) .

أما بالنسبة للمقترح الثاني الخاص بزيادة القيمة الإيجارية النقدية تحميا مع  
بمصر الضريبة أو مع أسعار المحاصيل الزراعية ، فإن هذا المقترح يغفل سلسلة  
الزيادات المستترة في تكاليف مستلزمات الإنتاج والأجور الزراعية والتي تسوق  
معدلات نموها ، في أحيان كثيرة ، معدلات نمو أسعار الحاصلات الزراعية وآثار ذلك  
على اقتصاديات الجائر - المستأجر (٣) .

ولهذا لا يمكن مناقشة هذا المقترح بمعزل عن مجمل السياسة السعوية للخصائص  
الزراعية التقليدية وسياسات تسعير مستلزمات الإنتاج ، إذ أن العبء هو بمعدلات  
المصادر السالفة لاستغلال القدان بعد خصم الأجور الزراعية وغير ذلك من  
المصاريف المرتبطة بالخدمة الآلية وجمع وتجهيز المحصول .

وبالنسبة للمقترح الثالث ، فإن الصيغة لتنظيم المزارعة كحل ناجح للتناقص بين  
مصالح مالك ومستأجر الأرض فهو أيضا مقترح تحيط به العديد من المخاطر  
والتحديات ذات الطابع الاجتماعي والمالي . فعندما يقوم المستأجر بالميل كله  
على امتداد مراحل الإنتاج من عزيز الأرض حتى الحصاد وتجهيز المحصول بينما  
يشارك مالك الأرض بالمصاريف والتحويل اللازم ويشارك على المحصول متناصفة ،  
فسوف يكرس هذا النوع من عقود الإيجار أوضاع اجتماعية وطبقية محددة بين  
« مالك القرية » والمستأجر المنتفع بالأرض الذي لا يملك سوى قوة عمله وهو  
والمراد ما قبله .

إذ أن نظام المزارعة يعيد لأذهان الفلاحين للمستأجرين بعض الممارسات التي  
تكرس دور مالك الأرض كمالك للقرية ومول بالأساس بينما يصبح دور الفلاح  
المستأجر هو دور الجائر الذي يقدم عمله على امتداد مراحل الإنتاج مقابل حصة  
مبنية في المحصول ، فالقضية الجوهرية لا تتعلق بمعدلات « الحصة المبنية » التي يحصل  
عليها الفلاح - المستأجر مقابل ملاحظته هو والمراد أسرته للأرض . . وأما المشكلة

(١) صلاح منصور ، « الإصلاح الزراعي تاريخ غير وجه مصر وتكون لا تراجع عنه . .  
ولكن علينا عدلا أن تراجع » ، الأهرام ، ١٢/١/١٩٨٢ .

(٢) سعد هجرس ، المرجع السابق ذكره .

(٣) المصدر نفسه .



تكملة صغيرة المشاعر التنسية التي تولد ونوعية العلاقات الطبيعية التي تنشأ نتيجة شعوره بالعمل لدى مالك الأرض صاحب ملك الملكية والممول الأساس للعليسة الانتاجية .

انن يبقى **المقترح الثاني** والخاص بتحريك الإيجار النقدي هو المقترح الوحيد القابل للنقاش في ظل حسابات دقيقة وعادلة لاقتصاديات الحيازة والمعادن الصافي للاستغلال الزراعي للسكان الواحد حسب المنطقة وحسب فئات الحيازة وحسب طبيعة التركيب المحصولي للأرض المزروعة ( حيازات أرز حيازات قمح / حيازات قطن / حيازات خضر ) . وهنا يمكن لبعض المنظمات التي تصدر عن مصالح الفلاحين - المستأجرين مثل اتحاد الفلاحين ( تحت التأسيس ) ان تلعب دورا هاما في تقديم البدائل والأفلة الاحصائية حول اقتصاديات الحيازة واختلافها باختلاف التركيب المحصولي ، في المناطق المختلفة .

ولعل الحالة الوحيدة التي نرى فيها وجهة للاخذ بنظام الإيجار بالمزراعة هي عندما يرى احد الملاك الذين يقومون « بالمزراعة على الذمة » تأجير الأرض لآخرين وفقا لنظام الزراعة لواجهة بعض مشاكل العمالة الزراعية وتعذر زراعتها بشكل كئوف . في هذه الحالة يكون عقد الإيجار بالمزراعة يتراضى الطرفين ولا يمس المساحات الخاضعة أصلا لنظام الإيجار النقدي .

وهناك **مقترح رابع** - ولكنه يمثل حل طويل الاجل نسبيا - ويتعلق بتبليط المساحات المستأجرة الصغيرة ( أقل من خمسة أفدنة ) للمستأجرين الحائزين لها وفقا لسعر عادل يقترب من سعر السوق ، على أن يتدخل كل من بنك الائتمان الزراعي والبنك العقاري لتفشاء صندوق لدعم عمليات شراء الأراضي بواسطة الحائزين - المستأجرين . اذ من المقترح أن يقوم المستأجر بسداد جزء من الثمن مقدما ( ٢٠ ٪ مثلا ) على أن يتم دفع باقي ثمن الأرض على أقساط سنوية تتحدد لمدة ١٠ - ١٥ سنة يتم تسديدها للصندوق المقترح ، على أن يقوم الصندوق بدفع باقي الثمن للمالك الأصلي لدى انقضاء صفقة البيع لكي يتمكن من استئجار أمواله في أي مشروع يدر عليها دخلا بديلا معقولا . وقد جاء هذا المقترح في تصريح السيد خالد يحيى الدين ( رئيس حزب التجمع ) في حديث لوكالة المصور ، العدد ٢٤٠٨ الصادر في ١١ مارس ١٩٨٢ .

#### الجددي في ريف السبعينات والثمانينات :

لعل الفرق الجوهرى بين ريف مصر في الخمسينات والستينات من ناحية : وريف مصر في الثمانينات ، من ناحية أخرى ، هو أن ملكية أو حيازة الأرض لم يعد لها ذلك الدور الحاسم أو الطائفي في تحديد الأوضاع والعلاقات الانتصافية والاجتماعية في الريف المصرى . اذ ان انتشار ملكية وحيازة الأصول الحيوانية والفلاحية قد أصبح مصدرا هاما للدخل الزراعي بالنسبة لشرائح عديدة من الفلاحين . كذلك فإن المساكن والآلات الزراعية ( من جرارات ، ومكينات رى ، وآلات حصاد ودراس ودراسة ) قد غبغت مصدرا هاما للدخل الزراعي والاستغلال الاقتصادي في الريف المصرى . اذ تشير بعض التقديرات الى أن مذهب الجرار يحصل في المتوسط على ربح صافى قدره ألف جنيه في السنة من الجرار الواحد



وان اجرة آلة الري تصل الى ٨٠٠ قرش للساعة الواحدة ( راجع جريدة الاحرار المصدر في ١١/٧/١٩٨٢ ) .

ولذا فان اهمية العلاقات الاجارية في الري المصري لم تعد قاصرة على تاجير الاراضي بل تلجس خدمات الآلات الزراعية ذات الاهمية في العمليات الزراعية مثل العزاقات ، الجرارات ، ماكينات الري ، ماكينات الدواس والدراوه . اذ ان ارتفاع اجرة خبث هذه الآلات الزراعية ، قد ادى الى بعض الاحوال الى اضطراب العديد من الملاحين الى الابتعاد عن حصد محصول القطن وعدم القيام بأعمال الدراوة بعد الدراس ( راجع الاحرار ) . العدد الصادر في ١١/٧/٨٢ وكذلك جريدة الاهلى - دراسة لمكتب الملاحين المركزي منشورة في العدد الصادر في ١٩٨٢/٨/٢١ .

وهكذا يتضح ان تنظيم العلاقة الاجارية بين ملاك الآلات الزراعية ومستأجر الملاحين المستفيدين بخدمات هذه الآلات الزراعية يمثل ضرورة تشريعية لا تقل اهمية من تنظيم العلاقة التشريعية بين ملاك الارض ومستأجرها . كذلك لابد ان يتحرك المشرع لوضع عقوبات رادعة لعمليات التهرب المتعمد التي تجرى في الجمعيات التعاونية لتعطيل جرارات الجمعية ( وغيرها من الآلات الزراعية ) وحرمان صغار المزارعين من خدماتها لكي يصبحوا نهباً خالصاً لمن يملكون ويشغلون الآلات الزراعية لحسابهم الخاص . اذ ان الملاحظ ان الكثير من امضاء مجالس ادارة الجمعيات التعاونية يتكونون جرارات خاصة مخالفة بذلك احكام قانون التعاون ، ناهيك عن سوء بل انعدام اعمال الصيانة الخاصة بجرارات والآلات الجمعية التعاونية .

#### التركيب المحصولي للرقعة المزروعة :

ذكر الحديث في السنوات الاخيرة عن التركيب المحصولي الامثل وضرورة اعادة النظر في التركيب المحصولي الحالي والدورة الزراعية بما يضمن حسن استغلال الموارد الارضية والمائية ويحقق اهداف المجتمع من القطاع الزراعي . وقد سبق ان طابقت لجنة الزراعة بمجلس الشعب عام ١٩٨١ باعادة النظر في التركيب المحصولي القائم للاراضي الزراعية وفقاً لتغيرات الاستهلاك المحلي واحتياجات التصدير .

ويقتصد بالتركيب المحصولي تصعيد الرقعة المخصصة لانتاج كل من الزروع المختلفة ( الحبوب ، الاعلاف ، محاصيل الالياف ، البقول ، الخضار ، الفاكهة المحاصيل الزيتية ) ، بحيث يمكن تحديد المقادير المنتجة من السلع الزراعية على مستوى الجمهورية . ولقد شهدت اوائل الستينات بداية تدخل الدولة بشكل ملموس في مجال تحديد الرقعة المخصصة لانتاج كل من الزروع الرئيسية التي تهم راسم السياسة الاقتصادية ( سلع تموينية وتصديرية ) وعلى الاخص محاصيل القطن والذبح والارز والقمح والنول السوداني والسمسم . كما شهدت فترة الستينات احتكار الدولة لتسويق محاصيل القطن وقصب السكر والاخذ بنظام التوريد الحثيث الاجباري لحصة مبررة من انتاج محاصيل الارز ، والبقول ، والنول السوداني ،



والسبب، والوصول إلى مراكز التجميع الحكومي وفقا لاسعار توريد معلنة مسبقة في إطار نظام « التسويق التعاوني » (١) .

ومن خلال تراكم السياسات والممارسات خلال السنين والسبعينات، نجد اليوم أن التركيب المحصولي للرقعة المزروعة في مصر يتسم بعدد من الاختلالات والممارسات التي نجبل أهمها فيما يلي:

#### (١) اختلال تخصيص المساحة المحصولية بين غذاء الإنسان وغذاء الحيوان .

يتفق كافة الخبراء الزراعيون على أن هناك اختلالا خطيرا في استخدامات المساحة المحصولية في مصر بين محاصيل الإصناف التي تشغل نحو ٢٠٪ من المساحة المحصولية لتغذية نحو ( ١٠ ملايين رأس من الحيوانات )، والمحاصيل الغذائية التي تشغل نحو ٥٥٪ من المساحة المحصولية لتغذية سكان يصلون إلى نحو ٥٠ مليون نسمة عام ١٩٨٥ .

ويتعكس هذا الاختلال في أن مصر أصبحت دولة كثيفة الإستيراد للغرب والزيوت النباتية وتكاد تكون شبه مستوردة للسكر والذول والمحسن وغير مصدره للأرز . فكل الشواهد تشير إلى تسابق الزراع للهروب من انتاج الذروع الرئيسية الخاضعة لنظام التوريد الحيازي الإلجباري والتي تحتكر الدولة تسويقها . ( ملاحظ نهرب الزراع وجنوحهم من زراعة القطن والأرز والمحسن والذول والذول السوداني والسبب ) (٢) . وفي خلال ذلك يلاحظ توسعهم في انتاج الذروع الخضرية والفاكهة والذروع العلفية ( الترسيم المستقيم ، الذرة الشامية ) .

ويتصدر القطن رقبة الذروع التي عمل الزراع على الهروب من انتاجها خلال السبعينات ، فوفق ما جاء في تقرير استراتيجية القبة الزراعية تراجعت الرقعة المخصصة لانتاجه من ١٦ مليون فدان عام ١٩٧٠ إلى ١٢ مليون فدان عام ١٩٨٠ (٣) أي أن المعدل السنوي لتناقص الرقعة القطنية المزروعة يصل إلى ٢٨٢ ألف فدان في السنة (٤) . وقد انعكس ذلك بالطبع على مساحة بوسيم التحريش التي انخفضت من ١٢ مليون فدان عام ١٩٧٠ إلى ٩٩٠ ألف فدان عام ١٩٨٠ (٥) .

ويجى بعد ذلك الأرز ، فقد تقلصت المساحات المزروعة أرزا من ١٦٤ مليون فدان عام ١٩٧٠ إلى ٩٥٦ ألف فدان عام ١٩٨٠ (٦) أي أن معدل التناقص ١٨٦ ألف فدان سنويا . (٥) كذلك انكشبت الرقعة المزروعة بالقول من ٢٣٠ ألف فدان عام ١٩٧٠ إلى ٢٧٦ ألف فدان عام ١٩٨٠ ، والمساحة المزروعة بالمحسن من ٤٧ ألف فدان عام ١٩٧٠ إلى ١٥ ألف فدان عام ١٩٨٠ (٦) .

#### (١) تقرير « استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات » المنشور في الإهرام الاقتصادي العدد ٧١٤ ( ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢ ) ، ص ١٩ .

(٢) راجع تقرير « استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات : التركيب المحصولي للرقعة المزروعة » المنشور في الإهرام الاقتصادي ، العدد ٧١٤ ( ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢ ) ، ص ٢٠ .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) المرجع نفسه .

(٥) المرجع نفسه .

(٦) المرجع نفسه .



وفي مقابل ذلك تزايدت المساحات المزروعة بالبرسيم المستديم ( من ١٨ إلى ١٧١ مليون فدان ، وبالقطن من ٧٤٧ ألف فدان إلى ١٨١ مليون فدان ، وبالذرة الشامية ( من ١٧١ مليون إلى ١٨١ مليون فدان ) مع ثبات الرقعة المزروعة قمح تقريباً (١) . مع ملاحظة أن الذرة الشامية والقطن قد أصبحا بحاصلين عالية كباستيفنس فيما يمسد :

### (ب) اختلال واضطراب السياسة السعرية :

لعل الجانب الآخر يمكن في اختلال واضطراب السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية والانتجة الحيوانية في مصر ، ولقد اتسبت السياسة التسعيرية الزراعية - كما جاء بتقرير الاستراتيجية - بكونها جزئية لا شمولية بمعنى أنها انحصرت على زروع معينة لم يلجأ صانعو القرارات إلى تعميمها لتشمل الزروع الخضرية والفلكية والانتجة الحيوانية ، ومن ثم أصبحت هذه الزروع أكثر ربحية مقارنة بالزروع الخاضعة لسياسات تسعيرية ونظم توريد حيازى من جانب الدولة (٢) أضف إلى ذلك أن أسعار زروع أساسية مثل القطن والأرز والقمح والذرة الخاضعة للدورات الزراعية المثمرة للفلاح تظل ثابتة أحياناً من سنة لأخرى ، ولو تحركت يكون ذلك بشكل ضئيل لا يقارن بمعدلات تحرك أسعار الزروع والمحاصيل الأخرى .

ونتيجة هذه السياسة السعرية نشأ تناقض حاد بين اعتبارات الربحية القروية ( على مستوى الفلاح أو المزرعة ) وبين اعتبارات الربحية القومية ( أو الاجتماعية ) التى تبنتها الدولة منذ تحديد التركيب المحصولي للأمن . إذ أن التركيب المحصولي الأكثر ربحية من وجهة نظر المزارع - فى ظل هذا الهيكل المخطط للاستثمار - يكون بالتوسع في إنتاج الزروع ذات الربحية النسبية الأعلى مثل الزروع الخضرية والفلكية والعلفية (٣) .

ولكن إنتاج الخضر والفلكية ليس بالأمر السهل والمتاح لكافة فئات الزراع كما يعترف بذلك تقرير الاستراتيجية المقدم من السيد وزير الزراعة ، فبينما تحتاج زراعة الفلكية لتحويل كبير ولقرارات انتظام لا يقوى عليها سوى الفلاح الفنى والميسور ، نجد أن إنتاج الخضر يتطلب خبرات فنية لا تتوفر غالباً سوى لقسم من الزراع الذين مارسوها من قبل جيلاً بعد جيل كما هو الحال في ريف محافظة الجيزة والقليوبية وغيرها من المناطق الريشية المحيطة بالزواجر الحضرية (٤) بالإضافة إلى ضرورة توافر تربية خصية خلفية من الملاح (٥) .

ولذا نجد غالبية الزراع يتجهون لإنتاج المحاصيل العلفية التى لا تخضع للسياسة التسعيرية للدولة كالبرسيم والذرة الشامية ، بل إن الإدمى من كل ذلك أن القمح قد تحول - فى ظل السياسة السعرية الراهنة - ليصبح محصولاً

(١) المرجع نفسه . (٢) المرجع نفسه ، ص ٢١ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٩ . (٤) المصدر نفسه ص ٢١ .

(٥) المصدر نفسه .



عافيا بالاساس ، حيث ان سعر الكيلو جرام من القطن او الرده يبرو على نظرة  
من الدقيق (١) . وفي احوال كثيرة ، نجد ان سعر طن القطن يساوى ثلاثة ائصال سعر  
طن القمح السائد في السوق . ولهذا تجد ان الفلاح المصرى ، ونظرا لتوافر  
الدقيق المستورد في القري ، يهتم بمحصول القطن كغذاء للحيوان اكثر من اهتمامه  
بمحصول القمح كغذاء للانسان .

اما اللثة الشامية فيمكن استخدامها كعلف اخضر كما تستعمل الحبوب في تغذية  
الحيوان والدواجن ، ومن هنا كان التوسع الهائل في الرقعة المنزرعة بالقرع الشامية  
بنحو . . . الف فدان خلال فترة السبعينات .

وكل هذه المفارقات والاختلالات الحادة تشير بوضوح الى ضرورة اعادة  
النظر بشكل جذرى في التركيب المحصولي للرقعة المنزرعة من خلال وضع سياسة  
سعرية شاملة للزروع الاساسية والمالية والخضرية والفلكية والمنتجات الحيوانية  
( اللبن - البيض - اللحوم ) من خلال نظرة شاملة لشروط التبادل بين الريف والمدينة .

ومن منظور التخطيط طويل المدى للتركيب المحصولي الامثل للرقعة المنزرعة  
تجدر بنا الإشارة الى ان العامل المحدد الحقيقي للتوسع في التكثيف المحصولي وفي  
توليفة التركيب المحصولي الامثل هو توافر كمية المياه اللازمة للرى .  
وذلك يرتبط ببدى القدرة على تعديل مناولات الرى وابتداع طرق جديدة للرى  
وترشيد استهلاك مياه الرى في مصر (٢) .

### هجرة « الحقول » بعد هجرة « المقول » :

هجرة الحقول هو تعبير مجازى يميز عن الازمة الراحنة لقطاع الزراعة في  
مصر ، اذ يعتبر الزراعة قطاع طارده لموايل الانتاج : الارض والمال . نكل  
الشواهد تشير الى نقص المستمر في رقة المساحة المنزرعة نتيجة عاملين  
اساسيين :

( ١ ) زحف المباني والمراق المستمر على الارض الزراعية . . ومقدان يماثل  
هناك من الارض الزراعية كل عام نتيجة عمليات الزحف العمراني وقبول  
تسكك الاراضى ضمن كرفون المدن .

( ب ) الضياع الواسع لخصوبة الارض الزراعية نتيجة ازالة الطبقة السطحية ،  
الخصبة نتيجة عمليات التجريف ، او نتيجة انخفاض الخصوبة الموروثة نتيجة التغيير  
في تركيب مياه النيل .

وتشير الاحصاءات الخاصة بوزارة الزراعة الى ان معدل الفاقد السنوى  
للرقعة الزراعية المحصولية خلال السبعينات كان بمعدل ٢٧ الف فدان  
سنويا ، من اخصب الاراضى .

(١) المصدر نفسه .

(٢) راجع بهذا الخصوص : مقال الدكتور محمود داود - وزير الزراعة  
الاسبق - بعنوان « التركيب المحصولي في مصر - كيف يجب ان يكون ؟ » ، المنشور  
في جريدة الاهرام ، المصدر الصادر في ١٢/٢٨ / ١٩٨١ .



وعلى مستوى العمالة يلاحظ اتجاه متزايد لهجرة الأعمال الزراعية لمدى الشدائد والتدريز ، وتأخذ هجرة الأعمال الزراعية أوسع أشكال أساسية في ظروف الريف المصري منذ منتصف السبعينات :

- ( أ ) الهجرة للعمل في البلدان البترولية في أعمال « غير زراعية » .
- ( ب ) الهجرة للعمل في المدينة أو البندر المجاور في أعمال « غير زراعية » مجزية ، ويرتبط بهذه الظاهرة اتجاه ملحوظ لاتجاه قسم كبير من العمالة الزراعية للعمل بمصانع الطوب في المناطق المجاورة للقرية نتيجة الفورة التي شهدتها قطاع البناء والاتشاد في مصر منذ منتصف السبعينات .
- ( ج ) الاتجاه للقيام بأعمال « غير زراعية » داخل القرية نفسها مثل عمليات النقل وأعمال الإصلاح المرتبطة بدخول الكهرباء والسلع المعصرة للقرية المصرية .
- ( د ) الهجرة للمدينة ولا سيما بالنسبة لإبناء الريف المجندين بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية .

ورغم كل هذه الظواهر المقلقة ، نجد أن القطاع الزراعي مطالب بمواجهة تحديات هائلة والوفاء بالتزامات تزداد يوما بعد يوم .. منها ما هو مرتبط بالوفاء بالتطبيقات الخشائية لسكان يتزايدون بسرعة وهيبة ( الأبن الخشائي ) ، ومنها ما هو مرتبط بتحقيق أهداف تصديرية لحل المشاكل الهيكلية لميزان المدخلات والمخرجات المصرية .

#### المخزون المطلوب للبيكة الزراعية : تحليل الآلة محل الحيوان أم محل الإنسان ؟

حيث أن الاختيار التخطيطي القائم في مجال رسم السياسة الزراعية هو تحليل الآلة محل الحيوان وليس الإنسان في مجال الأعمال الزراعية . فهناك أعمال زراعية تمتد بصفة أساسية على العمل الإنساني مثل العزق وشغل الأرض وجميع القطن ، مع القيام بعمليات يمكن محدود لعمليات حرك الأرض والحصاد وتجهيز المحصول .

ولذا فإن تصفية جانب هام من الأصول الحيوانية ( حيوانات الجر بصفة خاصة ) التي تقوم بالأعمال الزراعية مثل البغال والحمير والجمال يساعد على تحرير نسبة ملحوسة من المساحة المحصولية المزروعة بالرسم اللازم كملك لهذه الحيوانات . كما أن مثل هذا الحل سوف يساعد بدوره على تحرير الحيوانات المدرة للألبان مثل الجابوس والابتار ( والتي تبلغ نحو ٣٠ مليون رأس ) من الأعباء الثقيلة للأعمال الزراعية وبالتالي زيادة إنتاج الألبان ومنتجات الألبان ( ١ ) .

هذا مع مراعاة أن هيمنة الحيوانات في الريف المصري غالبا ما تسكن متصددة الأقراشي ، وأن هذا الوضع سوف يستمر طالما أن الملكية مفتقة وأن العمل الزراعي يعتمد على قوة حيوانات الجر التقليدية بصفة أساسية .

( ١ ) راجع : مقال الدكتور مصطفى الجبيلي ، « مشكلة اللحوم : استراتيجية واضحة نواجه الخطر الأكبر المنتظر » ، الأهرام ، المصدر في ١٣ فبراير ١٩٧٦ .



وقد سبق للدكتور مصطفى الجبلى ( وزير الزراعة الاسبق ) بأن طسالبه بشرورة خفض اعداد الحيوانات المصرية تدريجيا ، فى مدى زمنى قدره عشر سنوات ، وذلك باحلال الآلة محل الحيوان فى العمل الزراعى كلية ، وبذلك يمكن خفض مساحة الاعلاف الى النصف (١) .

وهكذا يمكن حل التناقض والصراع المحتوم على الغذاء بين الحيوان والانسان فى ظل محدودية الرقعة الزراعية فى مصر .

### بنوك القرية أم بنوكات القسوة ؟

عندما صدر القانون رقم ١٧٧ الخاص ببنوك القرية ، فوجيء الفلاحين بان هذا القانون يمنح بنوك القرية كلفة اختصاصات الجمعية التعاونية الزراعية الى حد استيلائه على مخازنها . وبالتالي تقلص دور جميعيات التعاونية الزراعية الى مجرد وجود مشرف زراعى لا عمل له سوى حصر المحصولات الزراعية وإثبات جيازات الزراعة . ثم جاء القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتعاون الزراعى ، والذى تضمن العديد من المصاد التى تمثل قييدا ثقيلا على الحركة التعاونية الزراعية .

وفى مقابل ذلك أخضت بنوك القرية ظعب دورا مئابيا فى مجسمل الحياة الاقتصادية للقرية عموما ، ولأخذت تركز على بيع السلع الاستهلاكية المصرة وغيرها من المنتجات الاستهلاكية . . مما دعى بعض الفلاحين الى اطلاق تعبير « بنوكات القرية » بدلا من بنوك القرية . ولذا نالطوب اعادة توزيع الاختصاصات والصلاحيات بين بنوك القرية والجميعيات التعاونية الزراعية ، دعما للتعاون الزراعى وتحديد الدور البنوك فى تمويل العملية الانتاجية الزراعية .

### القرية المصرية : قرية منتجة أم قرية مستهلكة ؟

أخيرا نصل للتساؤل الهام الذى يمس مستقبل الزراعة المصرية فى الصميم : هل سنشهد تدريجيا تحول القرية المنتجة فى الريف المصرى الى قرية مستهلكة تحت وطأة مبيعات الهجرة لبلدان الخليج وتقليل النمط الاستهلاكى « البترولى » فى القرية المصرية ؟

ان هذا التساؤل هو تساؤل مصرى هام لانه ينطق بمستقبل القرية المصرية التى أخذت تتحول تدريجيا من الانتاج الى الاستهلاك ، واصبحت تلجأ للمدينة فى الحصول على العواجن والسن والخبز . كما أدى دخول الكمريات والتلفزيون ( والتلفيدو أحيانا ) الى التأثير على عدد ساعات العمل المبذولة فى الحقل ونطى نمط الحياة الاجتماعية والريفية عموما .

وكل املنا ان نظل القرية المصرية دوما قرية منتجة وأن تكون قرية غير ظالة . ان يطلع الأرض ويسهر على رعايتها . وبذلك مسألة تحتاج لمعنية ونتابعة مستمرة لتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى وتقديم حلول مصرية خاصة للمشاكل التى تستجدو نمس ملاقة الأرض بالفلاح من خلال اوسع نقاش على ديمقراطى . يشترك فيه الخبراء والمختصين والمتجنيين المباشرين .



## مستقبل الزراعة في مصر

### الدكتور هلال الخياط

السيد الأستاذ القريب لنا أعجز عن الشكر لنقابة المحابين نقابة الحرية والفكر والدفاع عن الحقوق والمعادلة التي قادت برجالها الحركة القومية والوطنية والسياسة وكان لها الفضل الأكبر في تطور هذا المجتمع وخروجه من تحت سيطرة الاستعمار وعهود الظلم وعهود الاستبداد .

الواقع ان انا ظلمت في هذه الندوة لاني سلتكم بعد اساتذة اجلاء اثاروا موضوعات في غاية الخطورة وبغاية العمق ولها اهداف سياسية واجتماعية وانما ليس لي صلة وثيقة او تربية لهذا الاتجاه لاننا كما وصفنا الدكتور محمود منها أصحاب التكنولوجيا او التكنولوجيا او الجامعة التطبيقية لان انا مدرّس انتاج بحاميل انما الموضوعات التي نناقشها اليوم لها خطورتها وحينما فكرت في الحضور اردت ان اشارك بالماله بسيطة عن شرح جزء من واقعنا من ناحية خطيرة جدا وهي ناحية زيادة الانتاج وناحية الموقف الغذائي المصري وهنا في الفترة في التعلق الماضية سبينا بمسألة رئيسية من موضوع الملكية وموضوع الإصلاح الزراعي وموضوع الاجارات وكلها موضوعات حساسة وخطيرة لاننا مشغلا في زمن الاربعينيات نظم بتحديد الملكية ونظم بالفناء على الانتاج ونفذ ذلك في سنة ١٩٥٢ وجميعا كما نواجه هذا الاتجاه من ٢٠٠ فدان في سنة ١٩٥٢ حد أقصى الى ١٠٠ فدان في سنة ١٩٦١ وهذا الاتجاه لا شك كان مطلباً جماهيريا في الاربعينات والرحوم خطيب بسل ومريت بطرس غالي في كتابه سياسة الغذاء تحت حكم الشباب كانوا يجنوا الحل الوحيد في تحديد الملكية واليوم احب ان اتساءل ان الذي طلب تغيير المصالح بين المالك والمستأجر الحاج بكر وأول مستفيد من الإصلاح الزراعي في قرية نواء الرأجل فلاح ولكن عنده نوع من الوعي بعد ان عاش في الارض ووجد انه من الضروري ان يكون هناك علاقة وثيقة بين من يملكون وبين من يستأجرون الاقتراح الذي يرى الدكتور بيري انه غير ظالم واقترحه بعض الناس ان يأخذ الناس نصف المستأجر ويتركوا للمستأجر النصف فيبقى للمالك النصف والمستأجر النصف ده هو ده في الفلاحين التي ملكي عند بيع الارض لان الزمة فلو قسنا ان يملك مساحات صغيرة هي ان يبيعوا هذه الارض الفدان ابو ٢٠٠ ج بقى بـ ٢٠ الف الرأجل التي كان يستأجر ٣٠٠ ج اصبح يستأجر ٢٠ الف وهذه القبة اذا اخذها صاحب الارض من الممكن ان يساهم في خدمة المجتمع من الممكن ان يعمل اي شئ انا اعترف اني لست رأسماليا ولست ملكا لاراضي مضمرة ولا علاقة لي بالملك ولا بالمستأجرين ولكن الظرف الحالي في مصر يستدعي فسخ الفلاح الى زيادة الانتاج . لا يمكن لامسان بلقي جينج المعونة من الدولة كمستلزمات انتاج تسم يدفع للمالك ما يقل عن ثلث تقطار قطن وما يقل عن ثمن اردبين قمح وما يقل عن ثلث ٣ ارامب ذرة ايجار للفدان ثم يأخذ الباقي لا يستخدمه في الزراعة بسل يستخدمه فيها تملكون من الكياليات الفارة او الكياليات الناعمة المشكلة بتاعتنا المعنوية في نظري علشان لا نطول علشان الواحد لا يصح بعد مساعدات يتقدم يتكلم كثير بالمشكلة بتاعتنا الحقيقية تفاصيل الارض الزراعية في



مصر ومحدودية إمكانات التوسع يعنى احنا ١٦ مليون فدان هى كل ما نملكه الان وهى كل ما ينتظر أن نملكه من أراضي خصبة مزارع الدولة وده تعبير عن الإراضى المستصلحة حديثا التى لم تملك حتى الآن بسبب عدم خروجها من نطاق الحدية الانتاجية يعنى اللى ، بيزرع بيخسر فيها لم تزد عن نصف ما استصلح فى مصر يعنى فيه أكثر من ٨٠٠ ألف فدان استصلحوا فى الفترة بتاعة الثورة لا يمكن أن ينتج فيها بربع أكثر من تصلها أما النصف الآخر فمفسلة مستمرة وهو ما يتحدث منه الناس فى مجلس الشعب وفى الصحف وفى مختلف المجالات ان الانتاج فى المرحلة فى الخمسينيات زاد من الاربعينيات فى الستينيات زاد عن الخمسينيات فى السبعينيات زاد عن الستينيات الآن يسرا ايضا فى زيادة ولكن هذه الزيادة من ناحية النمو الزراعى يبقى ٤٠ ٪ ازا بعد ما كانت وصلت قبل النكسة الى ٣٥ ٪ وفى سنة وصلت ٧ ٪ ان كمية المحاصيل الناتجة من الارض الزراعية زادت ولم تنقص وإى محصول يدرس نتائج خصوصاً ما يتعلق به حالياً . هناك دعوى بأن نترك القطن وهناك دعوى بأن نستبدل القطن بأنواع أخرى أكثر انتاجاً الى أخره ، القطن كان بيزرع منه مليون و ٦٠٠ ألف فدان : مليون و ٧٠٠ ألف فدان ويطلع ١٠ مليون قطنار دلوقتى بيزرع منه مليون فدان ويطلع نفس الـ ١٠ مليون قطنار حصل ان فيه اصناف عالية الانتاج انتزعت وفيه اصناف عالية تصالى الطليح انتزعت وعلى ذلك لا يصح أن نأخذ القطاع الزراعى كقطاع يابس كقطاع هجرة احنا ملابزين ان الفلاح مرتبط ونسهل له ان يقوم بزيادة الانتاج دى هيا القضية بتاعتنا ان احنا كيد نحول هذه المساحة الصغيرة بالنسبة لعدد السكان طبعا همد السكان شيء بهول يعنى فى الوقت الحاضر كما مثلاً نعلن من ٢٠ سنة ومعدنا الآن ثلاثيه أكثر من الضعف وعالمين فى المستقبل نقول احنا فى سنة ٢٠٠٠ ح بقى ٧٥ مليون يعنى موضوع فيه بيس للثلاثين بالزراعة من أين ناكل مصر حالياً وكما كان الامر فى الماضى لا بد أن تكون هناك زراعة قوية لتطوير الحياة فى اى مجتمع احنا لسنا بدمية حينما تبدأ الزراعة ونطورها ثم نطور على اساسها الصناعة بتكوين افراد مهرة بتكوين من يفهمون فى السوق فى التجارة الداخلية والخارجية احنا حالياً من ناحية الظروف طبعا حضراتكم نعلمون تمام العلم جاتيه كبير مما اتوله ولكن بسى للتفكرة ان الصالح جيبهه قبيل القرن العشرين العشرين كان بيزرع زراعة تقليدية كما نزرع نحن بيزرعون لماكلوا حتى بعد الانقلاب الصناعى يعنى الانقلاب الصناعى لما انتشئت المصانع وانتشئت المدن كل اللى حصل ان جانب من الناس اللى كانت بترع زراعة لنفسها او زراعة عائلية أصبحت بترع زراعة للسود من الناحية الانتاجية كانت الفرصة اللى تداهمهم ان يزيّدوا المساحة المزروعة فى كل الفترة لحد سنة ١٨٤٠ و ١٨٤٢ ما كان حد يعلم تحليل التربة وما هى مفاسره ولا ما هو واجباً ان يفسك ولا إمكانيه اى تغير حصل حاجة فى خلال القرن التاسع عشر الى اوائل القرن العشرين ان النباتات اتعرف مكوناته يعنى جه ناس قالوا والله النباتات ده فيه عنصر فنظور لو نقص يبقى ينفض الانتاج لبدأوا يجيبوا صفر النوسيلات ويشيفسوه على الارض ناس تلقى قالت البوتانيوم الكلام ده كله كان فى اوربا وابتدأوا يستعملوا اضافات للنبات المزروع فى أواخر القرن التاسع عشر فيه عالم عرف ان النبات يحتاج الى اثروت معروف ان فيه نباتات بغولية زى الفول والبرسيم وخلافه دى



بتثبيت الآزوت على الجذور بتاعته ويستفيد منه النبات فيزيد الانتاج بتاعه مانعوه في اواخر القرن التاسع عشر ان فيه آزوت كل الى تدروا يعوضوه في الاراضى التى تنقص ان استجلبوا نترات الصودا الشيلى من شيلى الى اوروبا فاصبح ده ملح طبيعي كان يتكون في عصور قديمة وابتدا يدخل في الزراعة الاوروبية وكان يرفسه بفسل عسنا في مصر في اواخر العشرينات واولى الثلاثينات حصل انقلاب في القرن العشرين ثلاث حاجات مهمة جدا في تطوير الزراعة وفي زيادة الانتاج **الشيء الاول** ان حصل حصار على الالمان في الحرب العالمية الاولى الالمان كانت بتجيب سداد نترات الصودا الشيلى الحلفاء فحاصروها اصبحت المراكب لا تصل جم كلفوا الكيمايين الالمان ان ح نصل ايه مايتدوا يفرسوا وقيل نهاية هذه الحرب توصلوا الى امكن الحصول على حمض الازوتيك بفرير تيسل كبريتلى ياخذ الآزوت من الجو وياخذ شوية اوكسجين وبعدين انحول الآزوت من الجو مع شوية نشادر وابتعدت صناعة الاسدة في العالم انتشرت عقب الحرب العالمية . لانا بقول هذا على اساس ان الدول التى تطورت زراعيها وزاد انتاجها لم يكن صفه هناك عوامل هى التى تريد الانتاج العايل ده ابتدا يتحرك من سنة ٢٠ لنهاية ما وصل الى كيمات هائلة في الوقت الحاضر الحاجة الثانية التى اتملعت ان اكتشف ازاى نضير التركيب الورائى للنبتات للنبات يتاثر من الحرارة الشديدة او من البرد الشديدة او من هبوب الرياح او من هجوم بعض الامساك ده لم يكن مطوما ققبل القرن العشرين يعنى ققبل سنة ١٩٠٥ محدث يعبرف الحكلة دى ابتدا الى ابتداوا يستعملوها الى -هوه النهارده بقه الى سنة ١٩٦٠ كانت المتاحين بتوع زيادة الانتاج هما الحلجتين دول يا واحد استعمل اصناف جديدة ناتجة من تراكيب وراثية جديدة يا اما يضيف اسدة واحنا استعملنا الساملين دول متأخرين شوية يعنى ابتعدت في الاربعينات وبعدين ثلثت الحسرب نقصت كيمات الاسدة ابتدينا نعمل القوانين بتاعة الازام زى زراعة القمح للتوبيل وانقاص مساحة القطن لاصموية لتصدير وابتدينا الحكومة تدخلف كيفطط في الزراعة الى هوه الحال الى توسعوا فيه في الخمسينيات والستينيات بحيث اصبح هناك تحكم في توجيه المحاصيل وزراعتها ولم يكن للاملاح فرصة لان هوه يغير من انتاجه او يبدل التركيب المحصول بتاعه وهى دى النقطة الى احنا نركز عليها ان احنا عاوزين ماذا نريد من الزراعة ؟ اذا كان المطلوب هو زيادة كيمات معينة نقط فالمعامل المعروفة لزيادة الانتاج هات اصناف جديدة هات اسدة زيادة زاد على ذلك بعد سنة ١٩٤٥ بدأوا فرسوا اله دى دى الى هوه برفسوه علشان القباب الغزلى ثم تطور هذا الى انتاج كيمويات لا نهائية لها خاصة بمقاومة الحشرات وخاصة بمقاومة بعض الامراض وخاصة بمقاومة بعض الحشائش الى موجودة في الحقول الى آخره - الوضع الذى نحن فيه حاليا والذي اثر خاصة بتركيب المحصول المصرى في غاية البساطة لان احنا عسنا كل الكتابة ٥ مليون فدان منهم ينزرع في ٥ مليون و ٦٠٠ الف خمس محاصيل لابد ان ينزرع منهم اكثر من مليون يعنى القمح لازم ينزرع منه مليون والقطن لازم ينزرع منه مليون والذرة لازم ينزرع منه اكثر من مليون الازر لازم ينزرع منه اكثر من مليون البرسيم لازم ينزرع منه اكثر من مليون طبعا متخا تلقى لتحليل الموضوع بشاع المحاصيل دى التى تسمى محاصيل تطبيقية الى عاوزين نخبرها طبيب نغيرها ازاى تيجي عسنا القطن القطن مليون فدان على المتوسط القديم للى هو كان مبارة على اربعة ونصف او خمسة قنابلير يكفى لصنع الغزل والنسيج التى انتشت في عهد الثورة



لو ان متوسط المحصول نضل على حاله وزرعين مليون فدان اى انها من حسن الحظ ان صاحبها مرور الزمن في خلال السنوات التي فيها حصل سوق في العمالة بالنسبة للقطن وزيادة تكاليف وزيادة خفض في الاسعار يعنى المزارع المصرى معروف انه ييسأخذ ٧٪ ثمن القطن بعد رفعه الى ٧٠ جنيه الحكومة بتبئيه في الخارج وطبعاً السيد الدكتور فؤاد برسي بصفته يعنى كان في الوزارة يعنى يصرف انه هو فيه ان احنا منعطى المزارع ثمن القمح اقل من ثمن نقله من ميناء التصدير الى الاسكندرية وفي حكاية ليه يا هو كان المستقطع ده اللي وظف في التنمية الصناعية واحنا كنا عارفين ده ان انت بتأخذ ده وقلت ان انا بودى للفلاح ويوديله سياده من القيمة الاجارية وأخضت الارض من الملاك الكبار ووزعتها على الصغيرين طب الصغيرين دول مش اخذ لنا منهم حاجة هو ده نسرقي الاسعار كل ده مسئولية القطاع الزراعى انا اتوكلم بمنتى الصراحة لا وزارة الزراعة ولا وزير الزراعة ولا واحد من دول يقدر يزود الانتاج المنتج الحقيقي هو الفلاح اليه الحاجة الحقيقي علفشان الفلاح ينتج هي دي المشكلة لما نجي نقول التركيب المحصولي بتاع القمح — القمح احنا بنطلع ما يقرب من ٢ مليون طن قمح بنستورد في سنة ٧٧ وزاد الآن ١٧ مليون مالذي بيتدخل بيته ١٠ ارغفة منهم ٨ من بررة تفصح نقص مساحة القمح الاجابة لا على الاقل ان نصف العيش اللي احنا بنأخذه على الاقل ان يكون احنا بنتنتج ذلك لما نقول ان التركيب المحصولي الواجب تغيره يبق لابد ان احنا نفكر في ان القمح يزيد — البرسيم اللي هو حالياً المزارع الكبير في جبين مصر ان احنا بزرع ٣ مليون فدان برسيم منها ١٫٧ برسيم مستديم و١ مليون برسيم مؤقت المسألة يا اخوان ان احنا جينا حيوانات كثير في مراكز تجميع لبيت زراعية وعلى ذلك البرسيم أرخص غذاء حيوانى يمكن ان يعطى للحيوان في الشتاء والربيع الحيوانات العالصة اللي مربي جاموسة اللي مربي بقرة وتحلب او اتنى لا يأخذ عليها يعنى لا يأخذ كسب ولا خرة ولا يأخذ خليط من اى نوع طيب هابري الحيوان من اين فلا بد من ان البرسيم يزيد وبعدين ده جاء على ميزانية الفلاح الصغير اللي هو مطلوب انصافه الراجل كل اللي بيعمله ان يشتري كيلو ونصسف برسيم ويملا الارض مياه ويغيره ادى كل المجهود اللي بيعمله في زراعة البرسيم لو كن زارع ارض يأخذ الارز يطلع ويعدن يملأ الارض مياه ويغير البرسيم في حلجة أرخص من كدة في العمالة ولذلك انتشر البرسيم انما لما تلقى وتقول والله ده احنا لأمريكا استقبلت الخيول والبغال بفوردواالترنشيونال هارند والجرارات وزرعوا السهول بين احنا ونحن الاقتصاد الامريكاني المتوسط المساحة المزروعة قيمة وحجم المزرعة اللي هي فيه سهل فيها جداً ويزرعوا بحيث من يسيروا مبيككت القسطر شرقا لا ينظروا غربا ومن يزرعوا ويتجه شمالا لا يرجع جنوبا التيم بشى كده على طول ونبيه واحسد تانى صحبه وواحد تانى لحد ما يخلص احنا بنستعمل الحجير لان مفيش حقه نمشى فيها يعنى محدش يمشى على القمح في القمح الا الحمار ماذا استقبلنا الحمار نبيق نمشى فين نجيب ايه نستعمله انا بمعنى الحقيقة الجدل كان مع الدكتور الحلبي يعنى على سبيل الفكاهة لما كنا نساير سناوء في اى حقه كان فيه روايا هنسا اسمها انهم يظنون الحجير يا سيد احنا هنا نقفلس الحجير ليه علشان نوغر البرسيم ، علشان مانزرعش البرسيم طيب لما مانزرعش برسيم ايه اللي هانستفيده فيه صحيح صراع بين اكل الاتسلان واكل الحيوان ده احنا نعرف بهذا ، انما الحل ان احنا نزيد من الانتاج اللازم للانسان



وتزيد الانتاج اللازم للحيوان ولهذا طرقه واساليب اما لما تأخذ الجانب السلبي بان احنا نغير شكله المعتد نقوم نبوت الحبر غير مشى ما دى العمل يرتبه واضح صحيا يعنى لما نقول فيه تنافس من الانسان والحيوان واحنا نخسل الانسان وبلاش الحيوان ده بقول تنافس من الانسان والحيوان واحنا الرئيسية لاستهلاك الفرد فى مصر من القمح ومن الحبوب تضاعف وتضاعف مجاعة بحيث ان الانسان المصرى كان بيلكل ١٠ كيلو فى السنة اصبح بيلكل ١٨٠ كيلو ويعدين واضح جدا سوء التغذية للانسان المصرى يعنى سيادتك كده وانتم مروحيين بصوا على صاعر المرور المجاعة الشبان الى جاينين علشان يحرسوا الغنم جيبهم تصير القاية ضعيفوا الجسم مرتعش . مشى . مشى ما من التزيد الى والفتح فى الخريطة الاستهلاكية للواد الغذائية وده واضح جدا ان احنا لما نجى نشوف ان اسعار المواد الغذائية ترتفع بعدين اللقمة الى هى عنصر الطاقة يعنى الناس الى بتاكل خبز مصغر الطاقة الضرارية الى هما بيعشوا به فاذا كان كده تضاعف والتنافس جات بيق ابيه به ثاقبة بتكل وده الى انا بدور عليه المخرج فيه علشان يعمل لنا طريقة ان الانسان الدولة مثلا انا لا احب استعمل كلمة الدولة انما ادى احنا بنشترى من برة ثلوثى ١٨ مليون طن اخذنا نسا نصنعهم اكلم للحيوانات او الدواجن او فى قري بتانى تلخض العيش الفينو من المسن علشان تاكله للجائوس فى البلد يعنى حاجات عايزة تقنين عايزة تخبير عايزة شكل مش عايطى يعنى اذا لم تاكل القرية نفسها ده موضوع علوز حل ليس ان ملىدى ده كل واحد مفكر لازم بيعت فى العملية دى الجزء الى واضح جدا الى هام بالنسبة لموضوع الغذاء ان فى اواخر سنة ٦٩ درست الوضع العالمى بالنسبة لانتاج القمح والموارد الغذائية طلبوا من كل دولة فى العالم انها تزيد الانتاج بمعدل لا يقل عن ٢٤٪ سنويا البلاد الى تطلع فيها زيادة السكان ١٪ وتطلع ٢٤٪ بيق منها ٢٢٪ ثاقب البلاد الى بيجى بيق السكان ٢٨٪ وتطلع ١٪ وكل سنة تحتاج الى المزيد ونحن من هذه الطبقة بل للأسف الشديد ان الدول الغنية الدول المصدرة الدخول الى لا تشتري مواد غذائية هى التى اكلها بتحقيق زيادة هذه المعدل وقالت عليه وده ليه لان عندهم الاستثمارات عندهم الفلوس التى يمكن ان تستخدم فى الزراعة عندهم قدرة على شراء الكيماويات عندهم قدرة على شراء الاسمدة عندهم قدرة على استخدام الآلات الزراعية بشكل متمسح عندهم قدرة ودى نقطة يعنى الى سيادتك الى له صلة بهذا الموضوع ويبسفر يجد ان العالم ثلوث لا يفكر الا فى شىء اسمه الطاقة وعلى ذلك الانتاج الزراعى بيحسبوه با يدفع فيها من ثمن الطاقة والحالة الثاقبة كم سامة عمل الملاح بيشتغل ملشان يطلع الانتاج احنا حسبنا ان احنا زرعنا كذا وعملنا متوسط محصول كذا بيق الكفاءة بتاعتنا ان احنا حصلنا على كذا طن او كذا اردب او كذا تنطار لم يحسب الطاقة فى زرعنا فى معمل بحوث فى المانيا الغربية مطلق يلقطه الهم بالله حاطط كوز زرة وجبيه واحد عربى بقال مكتوب يعنى لابد من التفرع من زراعة الفرة من العربى ده الذى يقولها من العرب او من المصريين يعنى عليها كدة ويملها الكارلة ان مدير المحطة جاء يلقى محاضرة عن عمل البحوث فى هذه المحطة فقال ان احنا بنشتغل على أساس ان احنا نطلع سلاسل نباتية بحيث تستغل اقل قدر ممكن من الطاقة الشمسية والسبب فى هذا قالوا كدة بمراحة قالوا ان احنا خالقين ان مصر تهجى تصدر لنا المواد الغذائية فى عندها طول السنة شمس يودى الى انتاج غزير يناسبنا فى المانيا واحنا ولا على بالنا ولنا منهم بس انا بنه بتغير الفكر الموجود حاليا الثاقب بتذكر



انها توافقت بعد ٢٥ سنة واحدا معنيين تفكر في ان الفلاح مظلوم الفئات الكادحة والشباب من القادح ده لفظ يستعمل كثيرا جدا الفئات الكادحة يا ترى انسا منهم مخرج لم نعرف الفئات الكادحة حلوقت الموظفين بمتنمين لانهم الفئات الكادحة هما الفئات الاقل دخلا هي الفئات المظلومة الى آخره هل هذا صحيح ام لا .

يبقى حلنا البسيط الذي نقدر نستعمله ان احنا لابد ان نزود الانتاج الدومة بها قيلت يعني رئيس الجمهورية نادى بها وجيب السادة الوزراء السابقين الحاضرين والمستقلين هينادوا بها طيب ما هاتزود ازاي في اتجاهين يعني واحد يقول لك احنا هايذين الكادحة ان احنا نكتفي زانينا ولو ٥٠% ولو ٦٠% يعني في وزارة التوبين اظن ان احنا لازم يكون عنفنا مخزون استراتيجي ١ شهر على الاقل بكثير من السواد معرئش الحقيقة دي موجودة ولا انسا يعني ده اتجاه فهذا الاتجاه لابد ان احنا نميله ليس يعني الاغ الحكور محمود قال ان احنا بنزرع زرة للمواشي لا يمشي كله للمواشي احنا بنزرع مليون و ٩٠٠ الف حلوقت الذرة هو الحل لمشكلة الحبوب اذا عملنا على تنمية لان وجهة النظر في الترتيب المحصولي ان احنا وصلنا الى مليون و ١٠٠ الف ومعدين انكشنا الى ٩٠٠ الف نسينا ان الارز ده كسا بنزرعه كله والدعاية التي تبث في الثلاثينات كلها كانت قائمة على زراعة القطن شكلا دمم الاستاذ احمد كمال هو المتخصص في نشر آلات الشت المصرية التي يزرع بها الفلاح دون ان يتكلف ثمن وقود او غيره التي احنا الان جيبين آلات من اليابان الشفاعة بتاعة اليابان ثمنه ٥ مليون دولار الفلاح اللي هايجيها هايجب من اين ٥ آلاف دولار الفلاح هايجيهم من اين ٥ آلاف دولار غاية احنا ناس هايذين نزرع شكل مدموم يتكلف السدان ثمن طن على الاقل وطبعا متوسط البلد ٢ طن يبقى ثمن التقاوى و ثمن السماد و ثمن المياه التي السامة بي ٨٠ قرش الى اخره جيبها من اين فلانزم الراجل العاقل ينك من حكاية الزراعة بتاعة الارز دي يزرع الاسهل والارخص لكن ده لصالح التصدير او عمه لا هم حلوقت وصلنا الى صنف هايترع منه ٢ مليون سدان الحما القدام هاتصاعف الانتاج هذا يبقى مابول انه يصدر للخارج انسا النصف طن الذي كان بيتمصدر اكل مصر العليا حيث لم يكن اكل الارز معنا وعليه كان في الصعيه معنيين على الفريك وعلى غيره من المواد لمسا الحكومة راحت ولسم الارز بـ ١٥ قرش ولا بعشرة صاغ اكل بلاث هايصبوه ازى يعني الواحد يبقى اهيل لو سلب الارز ولصد ان ثمن الارز انا مع احتراسي الشديد الى تسعيرته التي الطبقات الكادحة مش مفهوم ابدا انه بيتباع بهذا الثمن ولا غيره من السواد المستقبل بتاع الزراعة بنقراه. حضراتكم عن تصدير الفاكهة وعن تصدير الخضروات وعن تصدير بعض محاصيل يمكن ان تصل الى السوق العالمي وهذا الموضوع ليس سهلا مطلقا يعني السنة الماضية بفض اخواننا في القاهرة وغيرها اكلوا شليك التي هو الفراولة واعتبروا ده يعني انتاج عظيم الحقيقة المرة ان كل هذا الشليك معمول للتصدير بس الموسم بتاعه تآخر كان الشليك الطلياني طلع نهينا المشكلة انه اذا تآخر التصدير حتى آخر فبراير اذا جاء اول مارس ايضا لايطليا بقله يسع السوق الاوروبية المشتركة لا يدخلها غير الشليك الايطالي واحنا مش مشفرين في السوق الاوروبية اسرائيل مشتركة في السوق الاوربي العملية بتاعة تصديره بته ليس كلابا ينتج من طماطم وينتجال وكومة من شليك ... غيب من اي شيء بمائل الزوق الاوربي وعلى ذلك اذا كان لدينا خطة للتصدير فلتبده ومن الآن بغراسة الاصناف التي يتقبلها المستهلك الاوربي اذا كنا معنيين على العرب ١٠٠٪ يعني نبصك



لهم شوية بطيخ ده ماني انما اذا كسا عايزين نطلع سلعة لها سوق دائمة فلا بد من دراسات وهذه الدراسات بختلفة معنى الطباطم دلوقتى مطلعين طباطم فى حجم الكريز بيعملوها ديكور للسلعة فى الطائرات فى المطاعم الاوربية والامريكية . احنا ليس عندنا ولاواحدة من ذلك الاتواع بناع البطيخ .

أنا عايشان التطور والتطور اللي تفتق عليه الذهن المصرى لاستبدال السرز والقطن والحاجات البلدى دى فى نظرهم نزرع الكوكادو اللي هو نبات الزينة اللي هو المش الامريكاني اللي هي هو لما تقطعه تحصل على ليونيه لما تمصرها كلها زي ما يكون بتاكل مش احنا عندنا جاهز لازم نمصره لا يمكن واحد يتنوخه ده حقيقة للزراعة للتصدير غير الزراعة للانتاج المحلي احنا حاليا لا بد نفتح بكيات متزايدة لكى تغطي نسبة عالية من المطلوب استهلاكه محليا سواء كان من القمح او الفرة او الارز والحل السليم ان احنا لازم نبدأ فى زراعة الاصناف عالية الانتاج من القمح ودى ابتداء هذا العام جزء يظهر منها من برنامج تربية من ١٥ سنة ونزرع اصناف جديدة من الفرة والفلاحين حاليا لا يزرعون من الاصناف الممتازة الا ربح الفلاحين بس ثم الاجراءات العادية بقى فى العمليات الزراعية الخاصة بالسميد والمبيدات وخاله . النقطة الوحيدة اللي احب اخذ فتوى فيها ولو يوم الاحد ان دلوقت ازاى تنفع الفلاح بزيادة الانتاج فى امريكا عايلين نظامين ظريف جدا انهم بيجيبوا متوسط البلد ويعتدين يملنوا متوسط اعلى متوسط اعلى انتاج لدئ للفلاحين الممتازين ويقولوا للفلاح العادي جاك فلان جاب كذا ويعتدين يروحوا للفلاحين الممتازين دول بفورهم متوسط اعلى انتاج فى البلاد ، الاخرى معنى لو محصول ببزروع فى امريكا فى هولندا يقولوا له الله الهولندى جاب كذا ومن هنا وهناك انتاجه وحافىز وهدف يمكن تحقيقه الفلاح عندنا مش عارف يحصل ايه انما بازروع مش عارف بلزوع ايه الا برسيم ودرادوه ويس اللي هوه تكسب منه لو واحد زرع تطن يتخرّب بيته لو اى محصول يخشى فيه رجاله تمباتين ومن هنا انا اشفافا على وقتكم امتنر عن انى مش راغب فى الاطالة وان كان هناك سؤال او مناقشة اكون سعيد ان اجاب عليه .



## مستقبل الزراعة في مصر

الدكتور زين العابدين ناصر

السيد الاستاذ احمد الخواجة نقيب المحابين المودة اعضاء مجلس النقابية الموقر استاذى الحبيب الدكتور حلى مراد زلماى واخوانى من احب الامور الى نفسى ان اتحدث فى موضوع يمس حياتنا العامة فى مسألة ميزانيتها العامة - او موازنتها العامة - وفى الواقع موضوع كهذا - ليس من السهل - لتناوله فى عجلة ولكن حسبي اننى ساحول ان استعرض محكم خطوات عريضة حول الموضوع معى بعض الاحصائيات المتعلقة بميزانية الدولة عن ١٩٨٢ - ١٩٨٤ وهى الموازنة المالية بتعكس بعض الانطباعات - واريد ان اوجز عرضها على حضراتكم بعض الوقت حتى استكمل الجانب النظرى المتعلق بتفصيل الموضوع . واذا اذنتم اسمحو لى ان ابدأ بعبارة قلها البارون لويس وهو .احد العقلاء المختصين فى الموضوع فى القرن ال ١٩ الفرنسى قال ادونى سياسة ناجحة اعطيك مالية عظيمة او مالية سلبية .

هكذا الموضوع يشير اشجانتنا جميعا مصريين وكبواطنين حينما نترك موضوعات ميزانيتها ونتمسك على البيانات والاحصائيات التى تتفهمها مجلداتها وثائقها ونرى فى جانب النفقات العامة آلاف المليارات وفى جانب الموارد العامة على الجانب الآخر آلاف المليارات ويثور التساؤل ما هى الجدوى من استعراض كائسة هذه الارقسام ما هى الفعالية - ما هو المضمون - ما هو العائد الذى يعود على المجتمع باعتبار اننا نتحدث عن مالية هذا المجتمع . كل ما ينفق فى جانب الانفاق كل قرش وكل ملهم وكل جنيه - بفروض انسه يموذ بنفقة عامة قصوى والمنفعة العامة القصوى . احنا كاتقصاديين وينوع بمالية عامة بنديها مغير معين - ونحاول باستمرار ان نعال الدولة ككولة على حسن استخدام المال العام فيها يموذ على المجتمع بالتمنى قدر ممكن من المنافع - مشان كسده لما نشوف دلالات الارقسام المطلقة بالنفقات سواء كانت نفقات جارية او نفقات راسمالية على مستوى التطور الزمنى ولما حطوا حتى عشر الاسر السمائية او العشرة التى قبلها مقترقتش كثير لاته تد لا نلش تطورا كبيرا فى حياة الجماعة من ناحية اشباع الحاجات المالية العامة خلقت اصلا لكى تصل الدولة الى امور قدر ممكن من اشباع الحاجات بذات الاول مالية مش متفخلة بكثير فى حياة الاسرة المالية الكلاسيكية التى بنفول عليها المالية التقليدية - كان مفروض انها تسبب المجتمع لحالته الطبيعية لقوانينه الطبيعية ولقدرة طباعته الاقتصادية على تسيير امورها ذاتيا - لم يكن من الابد بد بلن الدولة تتدخل بسل العكس كان مستحب قوى انها تفضل - بعيد - والشيء غريب ان كثيرا من الاقتصاديين الان فى الشرق والغرب بالنسبة للدول المتخلفة يذهبون هذا المذهب من الدولة وطالبا انك . يتدخل وتعتدى نفقات عامة ضخمة والمنافع العامة لا تتحقق عند المستوى الامثل طبقا للمعايير التى بنستعرضها لمعايير وضوابط نفقات الدولة العامة - يبقى ميثى داعى تسبب الناس لحالها يمكن يقدروا يعملوا لنفسهم شوارع يمكن يقدروا يوصلوا المياه لنفسهم - يمكن يقدروا يعملوا صرف صحى - يمكن يقدروا يثسوا طبقا لسياسة العرض والطلب - قوى الانتاج وقوى الاستهلاك



انها تتعامل مع بعضها البعض — فتحقق فكرة التوازن بالمفهوم وده كان فعلا — كان متحقق في بداية القرن ١٩ وحتى بداية العشرينات وقرب الثلاثينات طبعاً على تساوت بالنسبة لتطورات والمساواة دي ما استمرتش كثيراً يكن بعد كده جت مذهب تدخل الانفراد والقطاعات الخاصة في الاقتصاد ارفوا بعض مقالوا للدولة فعلى خفى في الصورة واعلى لنا مش بس جيش يحمي الحدود وقضاء يقضى بين المنازعات بين الناس ومرافق شرطة تسمى اعبارات ودوامي الامن والسكينة لا تحاول تتدخل في مجال التعليم وفي ميدان الصحة — وفي غيرها من المجالات التي توسعت جدا بحيث نرى الدولة الآن حتى في الدول الرأسمالية تتدخل في امسور ما كانت تتدخل فيها في ظل الدولة الآن كان في البداية لازم يوتى عند تنظيم عن الميزانية الا في وعاء مالي ملزم للدولة كدولة انها تتدخل فترصد اعتمادات في النفقات وتيجي تبصر في الجانب الثاني الموارد التي تكفل تغطية اعباء هذه النفقات — الموضوع اثار الناس سياسيا ففكر الدولة — انها موجودة — وعندها اعتبارات السلطة . وعندها اعتبارات السيادة فتقصر توسع في عرض برامج الفلغات .

وفعلا التجارب والسياسات المالية للدولة . كانت دايما في مصلحة ابن الدولة طالما انها ترى ان نفعاً بها يتحقق في المجال ( ١ ) او ( ب ) فلان من واجبها ان تتدخل — فنصوغ جراحات النفقات العامة بالقدر الضروري والسبب انه حاجة من اثنين — اما انها تحول بضرائب — او حتقرض رسوم مقابل الخدمات التي تؤديها — مرافق الادارة او انها تضطر الى اصدار قروض او تضطر الى الاصدار النقدي الجديد التي هو الجهاز المصرفي اذيني على المكشوف — وتصدر اوراق بتكسوت كوسائل دفع وتعمل بها النفقات العامة المسألة شغلت — الانجليز والفرنسيين — ابتداء من القرن ١٢ لما الحكم فكر بالذات بلوك انجلترا — ابتداء من القرن ١٢ و ١٣ — لما فكروا نهم بتي يغزوا الخزانة العامة بالضرائب بالذات المسألة بدأت بالضرائب شيء غريب ومن هناك تبينوا العرض الشيق التي له الاستاذ نافع بشأن نظامنا الضريبي ولنا كلام عليه طبعاً كثير فيما يتعلق بالسياسة المالية والسياسة الضريبية — يمكن نقولها فيما بعد اذا سمح الوقت . انما فكرة الضرائب جاية ان المجتمع زى ما هو عايز انه حاجاته تشبع — المفروض انه يدفع تكلفة هذا الانبعاث طبعاً بفرض انه يفيض موارد ثروة قومية بتحول او ثروة معينة او ان الدولة — تصدى بنشاط — تجلوى او مئامى وده يمكن كان مستحسن — زين — انما مش مستحسن دلوقت — ان الدولة تتاجر وتصنع وتخش تنافس القطاع الخاص او تشاركه كله مشان تحقق ربح ممكن الربح يبقى فائض اقتصادي — فيما لتغطية الخزانة العامة في خلال السنة المالية بمساهم الى حد ما — لما كل شيء لازم يستخدم صح — او كل اعتماد بالنفقة صرف في موضعه — وكان مرتبطاً في بالنفقة القصوى او بالنفقة الجبلى — المترتبة على الانفاق يبقى — هو ده الزروق او هو المبرر ان الدولة تطلب الناس باعباء وتقول ان هامل لكم محكم وباعمل لكم كذا وشوارع كويسة تنشوا فيها وبوصلات تربط اجزاء البلد بعضها ببعض الآخر ووسائل اتصالات وو . . . الخ — فيبقى لازم تدفعوا الضرائب — ومن هنا يمكن يجي حتى في الكتابات الحديثة نجاح التنظيم الضريبية — او التنظيم المالية في الدول المتقدمة — اما اى بلد بالذات في اوروبا الغربية وحتى في بعض بلدان الكتلة الشرقية بيخوف الى اى حد تتحقيق اعتبارات المصلحة العامة مش بيحاول دفع الضريبة ما بيحاولش يخلص بيحاول — انه يستمر الا يتقحم الاعتبارات التي نمت عنها ميزانية الدولة وحتى ولو عذرت عن



اجراءات . تفككسية في سنة من السنين او حتى في مرحلة تمد تطول عن السنة اذا كان فيه دورة اقتصادية وفيه اتجاهات انكماشية وو . . . الخ او اتجاهات تضخيمية والمفروض ان الدولة تحقق التنتعالت العلية عشان تحارب المشاكل الاقتصادية او تاخذ منها موقف كسياسة مالية كل دى انا بقوله قضية . التعامل بين العالم والخاص - الاتحاد دول جزء من المجتمع هم المجتمع والاتفاق يستهدف مصلحتهم - فلما ما يشغوش ان مصلحتهم بتحقة متفتش مطالبهم ببسطة انهم يتحولوا اعياء عاية في صورة ضرائب ويكن ده تصنة البيانات والحصيلة الهزيلة اللي تفصل بها الاستاذ ناسع فيها يتعلق بكثير من الضرائب النوعية على الدخل الاقتصادي العتارى او على دخل الثروة المنقولة يكن - دخل الثروة المنقولة محكوم شوية - باعتبارها حد من المنع وضرائب الدخل للعام بتجب - وتجب بالذات من فئة محدودة الدخل اللي هم الموظفين اللي لا سبيل امامهم انهم يتبرخوا من الضرائب لمدة الشق المضمونة - انما الاغنياء والمليونيرات والدخول الطفيلية ورؤوس الاموال الطفيلية وو . . . الخ كل ده بعيد عن اعين السلطة وما بتفتش الدولة تسال منه شيء - نرجع للاصل - اللي احنا بنقول حتى استعراضنا التاريخ ثلاثى ان المشاكل المالية كانت محرك للسياسة اتجلترا يقول حتى وصلت للوثائق اللي قررت فيها حقوق الشعب - وحقوق برلمانت الشعوب في ان الحاكم لا يستطيع ان يستبد بلغرض ضريبة من الضرائب اللي هم كانوا جايين بمسولجان الحكم وابتهه وحتى كان بعضهم بيعبر ان موارد الدولة - موارد خاصة به وو حتى كلمة اجنبية بحروسة حتى في المصطلحات لما قرات - دى بتشير الى حقيقة الملك - ومكتفش موجودة حتى وقتها في بداية القرن ١٢ و ١٣ في كتابات الفرنسيين . نظوها بعد كده . كله ده - كان يشير للدولة تقريباً كلفت دولة الحاكم والحاكم يتصرف فيها زى ما هو مايز - الناس دول عرفوا بحقوقهم - وقدروا من خلال المجالس الشعبية سواء في عهد الملك جان الاول وادوار الاول وهنرى الثامن داليز ما هم عهد وشارل الاول - وضرائب ملن وشيتان - المشهورة حوادنها لما ها نعرض رضى انه ينفعها - وقلبت حروب اعلية انتصر كرون وقتل فيها احد الوزراء الانجليز لودكان - وصلنا من ١٢١٥ وثيقة هامة جدا في الفقه الدستوري والمالى واللى وثيقة اعلان الحق في سنة ١٦٨٨ - واهم ما تضمنته هذه الوثيقة انها بتقرر ان المال مال الشعب - وان الشعب لايهد وان يضع تحت بصره كل امساء تفرش عليه وان الحاكم لا يستطيع ان يفرض بارادته المنردة كسلطة تنفيذية اى اعياء مالية دون موافقة المحكومين وهم بطبيعة الحال لن يوافقوا لانهم ناس صحيحين وعارفين حقوقهم وعارفين ايه اللي ممكن عمله الحاكم وبالتالي يقولوا للضرائب - نفس الشيء بالنسبة لأمريكا واستقلال الولايات المتحدة الامريكية في سنة ١٧٧٦ لما انفصلت الولايات على اثر مرضه شوية بشاغيات كانت اتجلترا بتحاول تبد تتوذا على بعض المستعمرات الامريكية ، في برجنيا وفي ولاية نيويورك حصل انه الجمعية المسجلة مارضت مد التفاوض الانجليزى وادى هذا كله الى الغاء ضريبة التفتة اللي كان البرلمان البريطانى فرضها صحيح انه مرض ضريبة على لقشاي بعدها - انما كل ده كلفت ارامسات لحرب الاستقلال فيها بعد - وتلك معها حق الشعب - في الموافقة على مرض الضرائب - دايها كانت الحك والمناسبة اللي فيها تتعامل السلطة مع الناس - اللي بيتحولوا بلعيا الدولة الفرنسيين من القرن ١٤ تصوروا نفسية القرن ١٨ اتاخروا شويه عن الانجليز لان الميزانية الفرنسية كانت مخلفة الى حد ما



عن الميزانية الانجليزية كلن في ذهن الانجليز ان الفلوس اهم شيء الفرنسيين قالوا لا الحرية السياسية اهم شيء وبمجرد استيلاء الفرنسيين على الباستيل نسوا المسائل المالية صحيح كان فيه مجالس شسسية ( جنيروا ) وكانت يحصل انهما دايبا — تواجه الحكام في عدد غير قليل من مراحل التطور بالنسبة للتاريخ المالي الفرنسي انما وصلنا لوثائق الثروة في سنة ١٧٨٩ حيث كثرت المبادئ التي تفسرت قبل كده في انجلترا قبل قرنين من الزمن او قرن ونصف . وبمدين تاكلت في المستعمر اللاحقة دستور سنة ١٧٩١ ودستور سنة ١٨١٤ ويمكن كل الدول بعد كده نقلت عن الفكر الفرنسي في الدستور التي قررت حق الدولة وحق برلمان الدولة اساسا والشعب في انه يفرض ضرائب وان الحاكم او الدولة كسلطة لا تستبد في فرض الضرائب ده اعتبار سياسى مشان بتقول المالية بتتير دايبا امصايب الناس لان الانتفاعات المالية سواء فرضت على الثروة او الدخل او على واقعة استهلاك او واقعة انتاج وغير ذلك من الوثائق التي ممكن من خلالها تنشأ حق الدولة في فرض ضريبة من الضرائب لازم نشوف لنا بالذم الضريبة مش بنساء على خدمة زى الرسم انما بالذم ضريبة مشاركة مبنى في التكاليف والامباء العامة لما الاعى ان التكاليف والامباء العامة تتفق صح ادفع في الضرائب واتجاوز ده ... الخ .

البعد الثاني فيها يتعلق بالسياسة المالية من واقع الميزانية . فضلا من انه بعد سياسى بعد اجتماعى واقتصادى يمكن الكلام في الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية بالمفاهيم الحديثة — نطينا نتكلم شويه في سياسة الدولة المالية الليبرالية — التي يمكن اشترت اليها من المواطن بحيث احنا لقينا الدولة — دلوقتي — دولة حارسة بالمفهوم . الليبرالى — لا دولة بتقول ان المجتمع مشاكله كبرت وتمعدت — ولا بد من ان الدولة — تاخذ موقف من حاجة اسباب التوازن الاقتصادى والتوازن الاجتماعى . يعنى التوازن الاقتصادى . التي يقول — طلب كل وعرض كل — يعنى المجتمع بتقدر ينتج من السلع والخدمات ما يكفى الاحتياجات . وفي نفس الوقت الناس بتقدر معاها فلوس بته ومباشرة في مستوى معيشى محترم فبتقدر تمارس طلب على حوائج الانتاج — في هذا الاطار لو وصلت مثلا نمرضا ان مجتمع ما وصل الى حالة التوازن حيثفتني من الخارج — الى حد بعيد — اللهم الا في الحدود التي بيتعاون فيها الاقتصاد القومى الداخلى بمع الاقتصاديات الخارجية على مستوى برضه تبادل المنافع زى التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية . . انما طيما ده هدف بعيد ومصلطوش حتى معظم الدول حتى المتقدمين ما بنقلش حاجه — انما مشيت في الطريق التي اليه خطوات حثيثة ونية مؤشرات كثيرة بترجها انضباط المرافق العامة والبنية الاساسية العظيمة في الدولة وحسن او عدالة توزيع الدخل بين الافراد والتفاعل بين الناس والسلطة كل دى مسائل بنشوفها في امريكا — وفي اوروىا الغربية — وفي كثير من الدول — طالما ان هناك مالبة عليه ناهجه وسياسة رشيدة او مرشده في قدر كبير منها فان الامر يؤدي بطبيعة الحال الى ان الناس بتشغل بناعليه وبتنتج بنفس ، وبالتالي بتقدر تمارس — استهلاك عند مستوى معقول وبتنعم بمستوى معيشى معقول — الاجتماعى — ده توازن بين ثلث وطبقات مطلقيش بقى التي حصل لنا مثلا في ان الثلث القاعدة مثلا جت فوق والراس جت تحت . فيه دايبا — احترام لادار الناس ونشاكلها الطبيعية مايعيش عيب طالما انها محكومة باعتبارات العدالة الاجتماعية فالميزانية بتعكس دايبا في نفعاتها ابعاد المعاشات — والتكاليف الاجتماعى والنفعات التي بتعطى من خلال — بنود الاجور والمرتبات وغيرها بتؤدي الى تحقيق قدر كبير من العدل الاجتماعى ومن



حسب توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة والطبقات محدودة الدخل — اعتبارات الاقتصاد دخلت هنا في المالية بقدر أكبر — لأنه زمان المالية كانت بس قانون وكانت مرتبطة حتى في كتب الفرنسيين في القانون الإداري والدستور بعد كده دلوحت — دخلت فيها اعتبارات اقتصاديات المال العام بمعنى شوف الظاهرة المالية ويوصلها اقتصاديا بشوف الاتفاق العام بينا في الطلب ازاي بينا في العرض ازاي — لما تفرض ضريبة من الضرائب — الضرائب — تحتل بمستوى العمل والإنتاج والاستثمار الى أي حد نبقنا ادم دراسات كثيرة فيها نسميه بالاقتصاد المالي — أو اقتصاديات المالية العامة واصبحت هذه الدراسات تكل تهايا الشئخين الآخرين شق — الأدوات الفنية في ذاتها والشق المتعلق بالسياسات لان أي واحد جيلأخذ سياسة كمالية تضخمية — أو انكماشية — اذا كانت مصلحة المجتمع — أو مصلحة الاقتصاد القومي عايزه انه يكبح جماح الاتفاق أو يضخ نفقات أكثر الى الاقتصاد عشان يشغل الماكينة — عشان يشغل الجهاز الاقتصادي الموجود — أيضا لو شغنا من خلال الإعتبرات الاقتصادية والاجتماعية — الأبعاد المتعلقة بالأرقام نقول مثلا حجم التنفقات العامة والحجم والأرقام الضارده في مجالات كثيرة مش بس مجال الخدمات — والوزارات اللي كلنا بنعمرها لا ده فيه قدر من اللامركزية قد يطبق بدرجات متفاوتة في مختلف الدول زي مصر لما كنا مخفناش بالنظام اللامركزي حتى الآن بفهوم الاستقلال المالي والإداري الكامل — استقلال إداري — أما الناحية المالية لسه السلطة المحلية ما تقدرش تستقل بفرض الضريبة لازم نأخذ أو يبقى فرض الضريبة مقرر لمصلحتها بقانون على المستوى المركزي أو الضرائب الأضائية — اللي بتجيبو لصالح المحليات ... الخ .

هكذا أرقام ضخمة يبدأ ...

بيان الحكومة بنفسية وضع الميزانية أو حتى عند وضع الحسابات الختامية في آخر السنة المالية انت لازم تجمع كل الوثائق بتاعت الحكومة الإدارية الحكومية المركزية والمهينات المحلية — وكمان معاهها الهيئات والمؤسسات المستقلة عشان وتأخذ دلالات الأرقام وتضوف إيه أبعاد الاستهلاك العام من واقعة قيام الدولة بضخ هذا الحجم الهائل من النفقات طلب على علم بيمارس من جانب الحكومة ويبحث أثر تضخم في أكثر الأحيان خاصة وأنه لا يكون مرتبطا بإنتاجية حقيقية — تتبطل في سلع أو خدمات تعود بالفعل على المجتمع المستفيد من هذه النفقات أو أن الكشوف جانب مش متعلق بطلب بتلزمه الدولة من خلال نفقاتها العامة — لا ده عملية تحويل جزء من الدخل من خلال الاتفاق زي مثلا فوائد الدين العام والمعاشات — الدين العام الداخلي يمكن أتصد هنا — لأن فوائد الدين العام الخارجي يتراوح لمصلحة الاقتصاد الدائن — الإعتبرات الاقتصادية على المستوى الكبير اللي هي بتبطلها توازن الاقتصاد القومي الشامل هو الطلب الكلي والعرض الكلي وموقف الميزانية العامة منه هل يتحقق عملا توازن ولا ما يتحققش احنا شافين لغالبة دلوقة ان فيه تمويل بالعجز — وإن النفقات أكثر من الإيرادات ؛ وإن التمويل بالعجز دي مسألة مفروضة علينا كل ما نطمع فيه دلوقة اللي احنا نخفف العجز سنة بعد أخرى — خضفناه في الميزانية الأخيرة من ١٥٨٦ الى ١٢٠٠ مليون جنيه والحكومة بتعبر ان دي مغفرة لا اتنا باعتبار ان المخر الأكبر بييجي من خلال النظره المنطقية في تفصيلات جوانب الاتباق والإيراد معا — لأنه ممكن نقول كلام كثير جدا زي ما حقول بعد شويه على ترشيد الاتفاق العام . هل الاتفاق العام في جانب المرتبات والأجور اللي مثلا بتقول الأرقام بشته انه الاتفاق العام مجموع الاستخدمات كلها ١٣ مليار و ٢٥٠٥ مليون بزيادة ١٢٦٦ مليون .



عن العام الماضي — الإيرادات ١٠ مليارات جنيه يعنى ١٠٠٠٠ مليون جنيه و ١٠/٨ ١٩٢٤ مليون بزيادة عن السنة السابقة ١٢٦٥ مليون جنيه — استخدامات ده بتقسم الى استخدامات جارية. — واستخدامات رأسمالية — الاستخدامات الجارية كلها على بعضها ٩٨٩١ برشه زاحت عن السنة اللى قبلها ١١٢٧ مليون جنيه بتقسم الى اثنين كبيرين شق متعلق بالاجور حوالى ٣٠٠٠ مليون الا شوية بالضبط ٢٩٢٥ مليون للاجور هل الاجور بتؤدى الى مقبل عمل حقيقى — لصالح الهيئات والمؤسسات كلنا عيشين الاداء الحكومى بتاعتنا والوزارات ومشى غرب عن بلدنا — والموظف يعتبر ان المرتب ده اعانة اجتماعية مش اجر حقيقى مقابل عمل بيؤديه — وهذا جيسزه من المشكلة ما تقدرش — بتدلو شى — انما فى نفس الوقت مش لازم تكف مكتوف الايدي امام الوضع اللى — الا بيطلع حجم الاجور فى الميزانية باعتياره بيمعكس برشه مسألة مش اقتصادية — بالرة ولا مالية بالرة ٢٩٢٥ مليون للاجور ٦٦٦٦ نفقت جارية وتحولات — النفقات الجارية فيها الدعم ١٦٨٦ مليون كان ٢٠٠٠ فى السنة اللى قبلها وانخفض ولست ادرى ان كلت سياسة الدولة عينا بتعلق بالدعم سياسة ماشيه فى الطريق السليم لانه برشه دى مشكلة احنا — ما بنخدش دايما حلول جذرية لمشاكلنا موافقنا فى ميزانية الدولة وسياستها المالية بتبقى موافق دول بمناسبة ظروف معينة — ودى تقدر تثبتنا فى أكثر من موقف لما تلاقى مثلاً قانون ضرائب طلع سنة ١٩٨١ واتغير وزير وجه وزير وشك ان الحصيلة شوية وعنده مشاكل التمويل بالعجز مش قادر يستطع لان القروض لها مشاكل وحترود حدة النضج والالتجاء للجهاز المصرى — برشه مشكلة — اكبر واكثر تعقيداً — يقول لا لا ازود — تعالى لا ازود الضريبة الفلانية — طيب ما انت لسه سنة ١٩٨١ قلت — ان ضريبة الارباح الجارية والصناعية بتخفها من حوالى ٤٠٪ الى ٢٢٪ وتسمتها بالشرايح وقتنا حتى وقتها ده اتجاه محمود وانه عشان يجتذب مجموعة تجار والصناع ويولوا بالقرية — وما يهربوش بمش سنة اقل من سنة يعمل فى اتجاه التفرقة اللى تالها الاستقلال — نافع بين المنشآت التجارية — والمنشآت الصناعية والارباح بتاعت العمليات المتعلقة بالصناعات — يرفع بالنسبة للتجارين من ٢٢ الى ٤٠ ويخلى الصناعة ٢٢ وبغير دى كلها بتبقى على حساب الاستقرار النفسى والاستقرار الضريبى وتبقى الفلاس مش علمه — القانون اللى طالع النهارده ده ممكن يتلغى بكرة ممكن يتلغى الشهر الجارى فهو دايما بيرتب أمورهم على مسائل ارتجالية مش على سياسات ثابتة بتوسطه الاجل او حولة نفس الشئ بيحصل فى الدعم — تلاقى مشكلة انه مايز بخفض النفقات شوية او يخفض التمويل بالعجز شوية — يقوم يخلص من هنا شوية من غير سياسة — والسياسة هنا لا تكون سياسة الا اذا كتبت متكاملة يعنى بيص للنفاق العله والا مع الموارد يشوف وهو بيصرف فى كل قطاع هل احترم معايير الاتفاق العام والا لا المناقصات والزاديات اللى بيترا عنها كل شوية تلاقى ده بحرر ايه ٢٣ مليون او مست فى المناقصة الفلانية — ورسى العطاء على فلان واكتشفه لما الورق يروح الجهاز المركزى للحسابات ان احد الموردين للحوم فى جامعة اسبوت كتب ٢٣ قرش على كيلو اللحم وغيره كتير كتير — احنا بنحاولش نعمل نظره من فوق شوكله على خطايتا بنهنا فى الاسس ٢٨ الميزانية ده بتاعتنا والنفقات دى بتاعت الدولة ويتؤدى الى فرض اعباء ضرائبية علينا يبقى المفروض اتنا احنا نحسن اعتبارات مواجهتها والرقابة المالية بشأنها عشان نقدر نصل الى نتائج — نوائد الدين العام الحلى — نوائد الدين بس سنويا ١٠٢٨ مليون جنيه نوائد الدين العام الخارجى ٢٠٨ مليون جنيه المحاسن ٥٨٨ مليون المستزمات السلمية والخدمات ٦٣٠ نفقت.



منوعة ١٩٢٢ — أنا ببسنتي أصاحس كواحد عايش كواحد عايش في هذا المجال لمدة طويلة وتلذذت فيها على الأستاذ الدكتور حلمي مراد أن كثير من هذه الأرقام بحبل فبركه . ولا يحصل مشغلين اقتصادية أو مالية حقيقية — لما نشوف الواحد ده ببسط أترى على واحد يقوا اثنين أو ثلاثة أو أربعة — يمكن توصلنا لأرقام معلا لأرقام جده وأرقام موضوعية فيها يتعلق بجانب الإيرادات . أنا أرجو أن لا أكون قد اطلت عليكم لانكم بتشوفين لسباع استاذنا الدكتور حلمي مش حطول أكثر من ٢ أو ٤ دقائق في جانب الإيرادات — احنا يهنا الأثر إلى الأثر الاقتصادي للحجم الكلي للموارد يعني لما نقول لى يأخذ موارد في السنة عشرة مليار — نقول ايه صلة العشرة مليار ١٩٢٠ مليون بالنسبة للفصل القومي ككل بتيجي مئتين يهنا سوى احنا نركز في هذا على الاستخدام الأمثل لموارد القوميين الخاص يعني أنا أعرف وحتى المؤشرات بتقول — أن مصر عليه على برك ومواقع عديدة من البترول صحيح أن أسرارها لم تكتشف كلها ولكن يجب أن تبذل الدولة جهدا في الكشف عن آبار البترول والثروات المعدنية الأخرى كل ما يتعلق بالجانب الذي فيه الدولة بتزور أو بتصنع وخاصة شركات القطاع العام وتجنبها الخسارة والكلام كثير بشأنها — ولما بنتابع مثلا مشاكل الكثير من الشركات التي منشور في الجرايد النهارده عن شركات الأدوية والمقارن من أعبادات جبركية لصالح كباريات أو لصالح مثلا فنادق . قطاع بيهم حياة الناس التي هو الأدوية — ببينتمش بأعباء جبركية — ده يدى لحضراتكم فكره انى بتعيش بعد سياسى بتكابل بمعيش على القرايزة بالتول جوانب الاقتصادي القومي كلها — ومالية الدولة بتأخذ موقف من هذا الاقتصاد ومن هذا المجتمع . بتحاول انها تشبع احتياجاته بشكل معقول مشان تبقى الناس حسة معلا أن الدولة التي بتتخذ الميزانية — بتتخذها صح — انيا مش عذرها غير الناس التي بيقرو الميزانية المجتمع من خلال المجالس النيابية ولكننا نشوف الأسلوب التي يتم به المناقشة لمسائل مالية وتصح حياة الناس في مواقف حساسة جدا من مقدراته المستقبلية — بتعيش في عجلة — بتتخذ الميزانية في جلسات يمكن في جلسة واحدة بتر وقانون ضرائب بيتر في جلسة ٢ و ٣ قوانين يمكن يهروا في جلستين متتاليتين الصبح وبعد الظهر ونصوص تطل ولكننا مارغبين وحضراتكم محابين وينتف كلنا أمام ساحات المحاكم ونخطف في تفسير النصوص — القضاء يأخذ موقف والمحامي يأخذ موقف وجهات ثالثة قد تلخذ بموقف ثالثا وهكذا . محتفناش الإبعاد المتكيلة وبالتالي فيها يتعلق بالإيرادات أنا يمكن بتركز ثالثا على استخدام الأمثل للموارد — يركز على أن أعباء الضرائب تدرس دراسة متأنية بالنسبة لكل قطاع من القطاعات التي يمكن تتحمل بأعباء ضرائب فيها يتعلق بالذخيرة والامداد أناسا ضدها في المرحلة الحالية لانها بتدى بلاذات الجانب المتعلق بالتعرض اختار جيسة أو لتجاه الدولة لاصدار نقد جديد لأن ده بيتقى سحب على المكشوف — وبيزود حدة التضخم وانما مش نلتصمخ تضخم كمية التضخم التي جى لناس من بره ليسا بالنا بالتضخم التي احنا بتساهم فيه مشان كده لما بنط التفتت والإيرادات نقول بتجاوز حجم التفتت لحجم الإيرادات فيضطر له أنك تحول بالمعجز وده في ذاته مش عيب فنيه معنى لا ضير على الدولة أن تصدر نول بالمعجز لأن السؤال الذي بتجواب عليه الدولة ما يجب أن نقول عليها أن تقبله — بتقبله حتى لو عجزت موارد الحقيقة عن تغطية الأعباء بوارد عادية — مطروح للموارد غير العادية التي بتتطل في ترويض وفي اصدار من التلود اختتم بتى في كلمة أقول أنا أرجو أن لا تكون طولات على حضراتكم والموضوع شديني كثيرا وكنت أود أني احنا نتكلم فيه أكثر انيا . حسبي اني حاولت اضع الخطوط العريضة لمام حضراتكم — وأرجو أن أكون قد وفقت الى حد ما وشكرا .



## مستقبل الزراعة في مصر

### الاستاذ عريان نصيف المحامى

اساتذتى وزميلائى يعنى انا لست فى وضع احسد عليه اولا انا ح انكم بعد اساتذه افاضل متخصصين انا فانا يعلمهم ويفكرهم الحاجة الثانية الوقت فآخر فالحول بقدر الامكان ان تتحولوا فى دقائق معدودة لطرح الخطوط العريضة لمحاولة الاجتهاد الى قصته فى هذه الندوة .

القضية الزراعية فى مصر الحقيقة هى مصر وبالتالي عنديا يطرح موضوع مستقبل الزراعة فى مصر بمستقبل مصر كلها لان الزراعة والفلاح فى مصر هو مصر انتاجا وخصلا وسكانا وتاريخيا بالتالى لو سمحتم لى حضراتكم انه يعنى اقدم اجتهاد بسيط فى نقطة اثارها الدكتورين محمود عبد الفضيل والدكتور هلال الخطاب وهى قضية الفجوة الغذائية والحقيقة فيه رقم يعنى بالتاكيد اسابغا بالذهشة واكثر من الدهشة واعلن فى الجرائد المصرية وعلى لسان بعض المسؤولين منذ عدة شهور وهو ان ثمن المواد الغذائية التى تستهلكها مصر او ديون مصر يوميا ما يقرب من ١٠ مليون دولار رقم شديد الرهبة رقم الحقيقة كان اعلن فى حديث مع الدكتور يوسف والى فعلا بيجطنا لاهم مسؤولية واهام وضع كبير يجب ان الكلبقى ملاك ومستأجرين حكومة ومعارضة .

.....  
.....  
.....  
.....

المسألة الزراعية فى مصر .. هى باختصار - مصر .. تاريخا ، واقتصادا ، ونفسالا .

● معدل الفلاحين المصريين يقرب من ٢٤ مليون فلاح .

● يزرعون مساحة - محصولية - تقرب من ١١ مليون فدان .

● ولا تقل قيمة انتاجهم السنوى عن الف مليون جنيه .

● وتشكل الصادرات الزراعية اكثر من ٧٠ ٪ من جملة صادرات مصر .

.. اى انه فى ظل اطار وطنى ديمقراطى ، ومن خلال خطة اقتصادية شاملة ، يمكن ان توفر هذه الطاقات ، ليس فقط الجانب الاساسى من الاحتياجات الغذائية للشعب ، بسلا ايضا غائضا اقتصاديا يمثل جانبها هليا من متطلبات التنمية ، بمسمة بذلك - اسهاما كبيرا - فى حركة التطور الاجتماعى لبلادنا .

... ومن هنا .. فان الامة الطمعية تقتضى ان تؤكد انه من الصعب فى خلال محاضرة واحدة او ندوة واحدة - ان نحيط بكل جوانب القضية الزراعية فى مصر .. وان الامر يقتضى ان نركز على جانب واحد من جوانبها .



ولا شك ان اخطر موضوع — في المسألة الزراعية — يطرح نفسه اليوم علينا جميعا ، «حكومة وشعبا ..» هو التزايد المستمر — وبنسبة كبيرة في الفجوة الغذائية ، اى الفارق بين حجم الانتاج الزراعى المحلى للمواد الغذائية ، وبين حاجتنا الاستهلاكية منها . وخاصة ان لهذه القضية متربئاتها وتداعياتها ، ليست الاقتصادية محض ، بل الوطنية ايضا من خلال مدى نكر قرارنا السياسى باستقرارنا الغذائى ايجاليا وسلبا .

### تطور الفجوة الغذائية :

تزايد حجم الفارق بين مطلبائنا الغذائية ، وبين انتاجنا الزراعى بالعدل للنباتى :

عام ١٩٦٠ — كانت الفجوة الغذائية حوالى مليون طن مواد غذائية قيمتها ١٥٠ مليون دولار .

عام ١٩٧٠ أصبحت ١٧٠ مليون طن قيمتها ١٨٤ مليون دولار .

عام ١٩٨٠ قفزت الى ٢٠٤ مليون طن قيمتها ١٩٠ مليار دولار .

.. والفجوة تتزايد بشكل مستمر .. والمتوقع — وفقا لتقديرات السيد / الدكتور وزير الزراعة — ان ترتفع في محصولين من أهم المحاصيل الغذائية وهما القمح والسكر لتصل — خلال الاربع سنوات القادمة وبنهاية الخطة الخمسية — كما يلى :

القمح من ٨٥ مليون طن حاليا الى ٨٢ مليون طن عام ٨٧/٨٦ .

والسكر من ٦٠٢ ألف طن حاليا الى ١٠٦ مليون طن في نفس الفترة .

.. وتكون النتيجة المنطقية لذلك ليس نقط الزيد من المعاناة الاقتصادية لجبايير الشعب ، بل التهافت على السوق الخارجى — وخاصة الأمريكى — في سبيل لعبة غذائنا .. للدرجة التى تجعلنا نشعر جميعا بالمهانة ، عندما يخرج بعض كبار المسؤولين المصريين ومعهم السفير الأمريكى ورئيس هيئة المعونة الأمريكية .. لاداء واجبه لاستقبال بالخرقة محلة ببعض اللعيق لمر ..

والدرجة التى اوصلت مصر — بمخزعة الزراعة منذ اكثر من سبعة آلاف عام — الى ان تسحق — او في الحقيقة تستتين — حوالى عشرة مليون دولار يوميا ثمننا لخداء ابنائنا .

والدرجة التى جعلت السيد رئيس الجمهورية — في خطابه الاخير أمام مجلس الشعب والشورى يوم ٦ نوفمبر الجارى ملح على أهمية قضية الاكتفاء الذاتى في المحاصيل الزراعية وخاصة الغذائية ، مؤكدا على حقيقة شديدة الاهمية ، شديدة الخطورة .. وهى ان « من لا يملك قوته ، لا يملك حريته او قراره » .

لذا حدث هذا التدهور في الانتاج الزراعى :

لولا : المعاناة المتزايدة للفلاحين في العملية الانتاجية :

ظاهرة خطيرة تتبلى في مجتمعا اليوم ، وهى هجرة الفلاح المصرى ليس فقط من القرية الى المدينة ، بل وايضا الى خارج مصر .



والفلاح المصري بكل تراثه الاجتماعي والوجداني - ليس من انصار الهجرة والتفكر - لما الذي دفعه - في السنوات الأخيرة - الى تغيير طبيعته المترسنة منذ آلاف السنين ، والمثقلة بما تصكه بأرضه ، وزراعته ، وقريته ؟

.. بالإضافة للمعاناة العالمة للتسلسل المصري في السنوات الأخيرة ، فإن للفلاح المصري معاناته الخاصة المتزايدة والتي جعلت من استمراره في العملية الزراعية وضعا أشبه بالسفرة .

#### ١ - أسعار المحاصيل غير مجزية للفلاح :

لمسح الارتعاج المتزايد في نفقات الانتاج وارتفاع أسعار مستلزماته .... سواء بالنسبة للعمالة الزراعية والأسمدة أو المبيدات .. ومع الارتعاج المتزايد أيضا في نفقات المعيشة على الفلاح كموطن مستهلك أصبحت أسعار المحاصيل غير مجزية للمزارع على الإطلاق . وتبين - من واقع دراسات ميدانية - في العديد من المحافظات أن مائتي الفدان من القطن لا يتجاوز ٥٠ جنيها ، وأن زراعة الأرز لا تغطي تكاليفها وأن مائتي فدان من القصب حوالي ٦٠ جنيها ، وأن العلف الصافي لزراع الفدان - والملتزم بالدورة الثلاثية - لا يتجاوز المائة جنيه في العام لأسرة لا يقل عددها من خمسة أفراد .

٢ - تحول التسويق التعاوني من نظام لصالح الفلاح ولدوره الاستغلال عنه ، الى شبح رهيب يهدده طوال العام ، وقد ينتهي بالزج به في السجن لعدم قدرته على توريد النسبة المقررة كما هو الوضع بالنسبة لزراعة الأرز وتوريده .

٣ - الأعداد الضخمة للفلاح .. والمثل في فرض العديد من الضرائب والرسوم والمكوس - غير المعقنة وغير المفهومة - على الفلاح .. وفي عدم تنفيذ قانون إعفاء صغار الملاك من الضرائب ، بالإضافة لتضييق التبعيد الوهيبة التي يوضع فيها بالأمد الفلاحين مستفويا .

٤ - مشاكل الفلاحين مع بنوك القرى التي سحبت كافة صلاحيات الجمعيات التعاونية والتي حولت مواردها المالية الى اتصاف يسمى بمشروعات الأمن الغذائي لصالح عناصر معنودة في القرية بدلا من أن توضع في خدمة تمويل الفلاحين بمستلزمات انتاجهم .

.. وصورة معاناة الفلاح مع كائنة الجهات الادارية .. من رى وزراعة .. الخ لا تنتهي .. وأن كانت في الحقيقة قد انتهت طوال السنوات الماضية الى تغيير خريطة الدخل القومي في الريف مما يزيد من غنى الأغنياء ويدعم سياسة الائتمار لفقراء الفلاحين أصلا . فوفقا لإرقام الخطة الخمسية ١٩٨٢/٧٨ - رغم التحفظ على مدى قنيتها - يتبين أن ٨٠٪ من الفلاحين المصريين وهم المأثرون لا قل من ٢ مدادين لا يحصلون سوى على ٤٪ ومن الدخل الزراعي ، بينما الباقي ٢٠٪ الأخرى تحصل على ٥٤٪ من قيمة هذا الدخل .

وأوصلت الفلاح المصري الى حالة حتمية الخيار بين أن يدخل في دائرة من يعيشون تحت حشد الفقر والدين ومسلوا - وفقنا لبحث « القوى العاملة



الذى اعمده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — الى ما يقرب من نصف سكان الريف .. او يترك القرية .. والارض والزراعة بكل ما يعنيه ذلك من خطر يهدد الانتاج الزراعى ، بل الدخل القومى كله .

**ثانيا : سيطرة نهج الانفتاح الاستهلاكى والقوى الطفيلية فى مجال السياسة الزراعية ويتبذل لك فيما يلى :**

١ — التوسع فى احلال الواردات الغذائية بدلا من دعم الانتاج الزراعى :  
نسبة استيراد القمح ترتفع من ٤٤ ٪ عام ١٩٧٠ الى ٧٤ ٪ عام ٨٠ والخزرة من ٢ ٪ الى حوالى ٣٠ ٪ والعدس والفول من ١٠ ٪ الى ٤٤ ٪ والسكر — بعد ان كان محصولا تصديرىا كان يصفر منه ٤٠ ٪ عام ٧٠ اصبحنا نستورده عام ١٩٨٠ بنسبة ٣٥ ٪ .

.. وهناك مثل صارخ على الاستبراء والاستمرار فى هذه السياسة المدمرة اقتصاديا ووطنيا .. فالحكومة تشتري ارباب القمح من الفلاح المصرى بحوالى ١٢ جنيه ، فى الوقت الذى تشتريه من امريكا — وبالعملة الصعبة بما يقرب من ٣٠ جنيه .

٢ — تغيير الهيكل المحصولى لصالح المحاصيل التصديرية :

وفقا لآخر احصاء رسمى — فى هذا الشأن بنشرة الاقتصاد الزراعى ، يتبين انخفاض المساحات المنزوعة بالمحاصيل الغذائية بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٧٨ كالتالى :—

— القمح من ٥٧٠٠٠ رادان الى ١٣٨٠٠ رادان .

— الفول من ٣٧٧٠٠ « ٢٣٩٠٠٠ «

— الذرة للشامية من ١٦٩٢٠٠ رادان الى ٤٩٤٠٠ رادان

— الذرة الرفيعة من ٦٧٠٠٠ الى ٢٠٠٠ رادان .

ومع عدم توافر الاجصاءات الرسمية بعد عام ١٩٧٨ ، الا انه .

— من خلال ملاحظتنا للواقع الزراعى العلى فاننا نؤكد استمرار تناقص مساحات الزراعات الغذائية التقليدية ويتوالى به تزداد سرعتها مع زيادة المساحات المنزوعة بالمحاصيل التصديرية .

وفى الوقت الذى تضاعف فيه معقاة الفلاح الزراعى للمحاصيل الغذائية .

— كما سبق ان اوضحنا — تقدم كافة التسهيلات لتيار الزراعة والمستثمرين الفاتحين بالزراعات التصديرية بما فى ذلك من الاعفاء الضريبى بالرغم من العائد الكبير لهؤلاء الزراع .

**تحكم القطاع الخاص والطفلى فى :**

٣ — الاستيراد والانتجار بالنسبة لمستورعات الانتاج الزراعى الرئيسية وترب على ذلك ارتفاع اسعار هذه المستورعات بمعدل جنونى وصل بالتمنية



لبعض المبيدات خلال عام واحد هو  $71/78$  - الى الزيادة بنسبة  $22.9\%$  (الانديين) ،  $27.2\%$  (الملاييون) .

ولا ترجع هذه الزيادة الكبيرة في الاسعار لجرد ارتفاع السعر العالمى لهذه المستلزمات بقدر ما ترجع الى ان نسبة العمولة والاستغلال هي التي تحكم في العملية .  
بدليل ان اغلب هذه المستلزمات تقوم المصانع المصرية بتوفيرها بمواصفات افضل وبلسعار اقل .

وينبغي ايضا ان الامر قد وصل الى حد ازاحة بعض الاصناف المستوردة التي ارتفع سعرها بنسبة بسيطة لاحتلال اصناف اخرى ارتفعت اسعارها بنسبة اكبر بكثير .  
مثلا : حل « الاتيت » الذي ارتفع سعره بنسبة  $7.7\%$  بدلا من « الفلاكسون » الذي لم يرتفع سعره سوى بنسبة  $4.8\%$  كما تم ازاحة « زيت رويال » الذي زاد سعره بنسبة  $5.3\%$  لصالح « زيت البلكو » الذي زاد بنسبة  $27.2\%$  !!

٤ - المحاولات المستتية من اجل طرد الملاحين من الارض :

بذلت وتبذل - كل المحاولات من اجل ان يترك الفلاح الارض والزراعة ..  
والذين يحاولون ذلك هم :

.. الشركات الاجنبية - التي تبيع لها بعض القوانين الحالية ملكية واستثمار الاراضي المصرية . - كبار الملاك - لاقامة مشاريع كبيرة للزراعات التصديرية كالتبانات العطرية والواكه التي تربح آلاف الجنيهات دون القرام بالدورة الزراعية .

- الممولون والطبليون - لاستغلال الارض للتجريف او للبناء ويستفيد هؤلاء كل الاكثيات والوسائل المشروعة وغير المشروعة من اجل الاستيلاء على الارض سواء بالزيادة على سعرها (بما يؤدي اليه ذلك من تضخم وظل اقتصادي) او بالتحايل على القوانين ( ككتاتون المباني وكردون المدن او بالتلبس والفسنط والازهلب .

وامام المدعى الاشتراكي - وفي ساحات المحاكم - العديد من القضايا ..  
وفي الريف المصري اليوم تبرز مرة اخرى ظاهرة الاسر الفلاحية المطردة من ارضها ...

ثالثا : صدور بعض القوانين وعقد بعض الاتفاقيات التي تهدد مصالحنا الزراعية :

فالتقانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ يرتد عما اكتسبته مصر من ترسيخ قاعدتها عدم ملكية الاجانب للارض ، وينتج لهم هذا الحق لجرد « اعتبارات ومجاملات » كما ورد بنص هذا القانون .

- والاتفاقية المصرية الامريكية في مجال الائتمان الزراعي التي عقدت عام ١٩٧٩ ومازالت سارية حتى اليوم ، يصل بها الامر الى حد ان تتيج لوكالة التنمية الامريكية محص معدلات الاقتراض السنوية وكافة سياسات وحسابات بنك التنمية والائتمان الرئيسي ، بل ويؤكد القرى ايضا بل انها توافق بنص المادة الخامسة / البنء السادس على عدم استخدام اية مبالغ من المنحة في تمويل شراء واستعمال مبيدات آفات .



### رابعا تصفية الدور التنويرى والديمقراطى للحركة التعاونية الزراعية :

وقد تم ذلك بدءا بحل الاتحاد التعاونى المركزى تحت حجة واهية ومتهافتة وهى وجسود انحرافات مالية لدى بعض المسئولين به - أكد القضاء بعد ذلك فسخهم صحتها - ثم تم تجريد الحركة التعاونية من كافة صلاحياتها وتحولها الى هياكل مغرقة لمصالح بنوك القرض .

وبالرغم من عودة الاتحاد التعاونى مرة اخرى ، الا انها عودة بازلت فاصرة .. فللجهات الادارية صلاحية التدخل الكامل فى حركة التعاون بسدوا من حيق وزير الزراعة فى وضع من يشاء بمجلس الادارة المركزى ( وبالمصلح وفسح به من ساهموا فى تصفيته ) وانتهاء بحيق محافظ الاقليم فى حل مجلس ادارة اى جمعية فى محافظته مع الاهدار الكامل لاي صلاحيات قانونية وديمقراطية لمجلس ادارة الجمعية العمومية ولجيمعتها العمومية .

### وما الحاصل ؟

**اولا :** اعادة صياغة الهيكل المحصولى على ضوء احتياجاتنا الحقيقية ومصالحنا الوطنية .

**ثانيا :** التوقف عن الاخذ بتوجيهات البنك الدولى والخاصة بما يسمى سياسة التصدير من اجل الاستيراد .

**ثالثا :** مجازاة الفلاح - بشكل حقيقى وجاد - عن عملية الانتاج الزراعى - من خلال اسعار متوازنة مع تكاليف الانتاج ونفقات المعيشة .

**رابعا :** رفع يد القطاع الخاص والطنيلى عن الانتاج بمستقرات الانتساج الزراعى الرئيسية وعوفتها الى الحركة التعاونية .

**خامسا :** اعادة فتح ملف « التوسع الاقلى » على ضوء دراسات جردوى حقيقية .

**سادسا :** اعادة التفكير فى تفضية التجميع الزراعى حياية للتربة والارض والفلاح .

**سبعا :** الغاء كافة الانتقادات الخارجية المعوقة لاعمال اراضنا المستقلة فى مجال السياسة الزراعية ، مع تحريم اراضنا الزراعية على الاجانب ملكية او استغلالا .

**ثامنا :** قيام حركة تعاونية زراعية حقيقية تنبثق بالاستقلالية والديمقراطية مما يمكنها من اداء دورها بالنسبة للزراعة والفلاح والمجتمع المصرى كله ..

... واما الخطر الداهم الذى يهددنا جميعا .. حكومة وشعبا ، فلاحين وغير فلاحين ... خطر تدهور انتاجنا الزراعى وتحول القرية المصرية الى موقع استهلاك بدلا من مجال انتاج رئيسى ... امام هذا فائنا نرى ان ندمو ونعتقد نقابتنا ندوة واسعة عن « المشكلة الزراعية فى مصر ووسائل حلها » تشترك فيها وزارة الزراعة ، والمنظمات الديمقراطية للفلاحين كالاتحاد التعاونى واتحاد الفلاحين تحت التأسيس والنقابة العامة لعمال الزراعة ، بالاضافة الى كل المفكرين والباحثين فى هذا المجال .. تنتهى بوضع الاسس الموضوعية لاستراتيجية مصرية فى المسألة الزراعية .



## المهجرة والمهجرة المصرية للخارج

### الدكتور محمد عصفور المحامى

متنما تجرى الهجرة بطريقة طبيعية وفي ظروف عادية ، فمتى لا تثير في الغالب من المشكلات سوى التمييز وبالنسبة لأمراء المهاجرين وأسراهم وحيث يجري البحث عندئذ عن وسائل حماية حقوق هذه الفئة المهاجرة .

وتتحقق هذه الحماية في الغالب إما عن طريق اتفاقات ثنائية ، وإما عن طريق موائيق دولية على نحو ما يحاوله المجتمع الدولي اليوم في مشروع اتفاقية دولية تناقش منذ سنوات ولم يسرغ العمل فيها بعد .

ولو أننا تكلمنا بخصوص هذه الاتفاقيات ثنائية أو دولية لتبيننا في غير مقام أنها تدور كلها حول محورين أساسيين : —

أولهما : يتعلق بكفالة معاملة عادية مغللة للمعامل المهاجر ، توفر له الحياة الإنسانية الكريمة من جهة ، ويتحقق المساواة بقدر الإمكان في الأمور الهامة بينه وبين المعاملة المحلية ... وتكفل له هذا أدنى من الحقوق الهامة والحريات العامة إذا تمتع بها المواطنون عامة والمعامل خلسة .

هذا مع عدم تنطق بشخص المعامل المهاجر ، ولا شئ له بدعائه بدولة الأصل ، وإن كان يسر إلى حد ما بعض الأوضاع القانونية في الدولة المستقبلية فيما يتعلق بالحقوق والحريات العامة ، ذلك أن ما قد يتحدد للمعامل المهاجر من ضمانات من هذا الشأن ، قد يمتد التزامات تقيده من إدارة الدولة المستقبلية في بعض المجالات ..

### إما الحد الثاني : —

الذي تدور حوله مشكلات الهجرة للمعاملة المهاجرة فهو الذي يتناول العلاقات بين المعامل المهاجر ووطنه الأصلي ، ومدى حمايتها على نحو يحفظ على روابط الانتماء والولاء بينه وبين بلده ... مما هنا يكون جوهر المشكلة هو محاولة الموازنة بين : قوة الوجود في اقليم اجنبي وما يتطلبه من حرص على المشاركة الوجدانية مع الشعب الذي يتضيف اجنبيا على أرضه ويوفر له فرصة العمل والعيش ... هذا من جهة .

ثم لا من جهة أخرى مرة ثانية نشترحها هذا المعامل المهاجر الى بلده ، أنها جنوره في ارض الوطن الذي يشفى عليه الهوية والانتماء .



ونقطة التوازن التي يجب بلوغها - وهي صعبة بدون شك ، لا تتحقق الا بتنقية شعور الولاء الوطني والتقدم ، وعدم قطع جذوره .. ولا يكون ذلك الا بالسماح للمهجرة بأن تمارس قدرها من النشاط القومي الثقافي والديني والنظيمي ...

وان تحفظ حقوقها السياسية والعلمية في بلدها الاصلى بحيث لا يحرما بعدها الوقت من الوطن من مزاوله تلك الحقوق ...

غير ان المشكلة الحقيقية من هذه الحالة هي كيف لا يتعارض في التصليم بهذا النشاط القومي الاجنبى على ارض دولة اجنبية مع تقاليد وأوضاع ونظم هذه الدولة ...

ومع ان هذه المشكلات التي فسرناها ونشرها الهجرة الطبيعية والمادية .. مشكلات بقية الا انها لا تبلغ من ثقلها وصوتها .

#### ما تأثير الهجرة غير المادية :

وهي الهجرة التي تبس اسمها شديدا كيان دولة الاصل ان غيرا او شرا .

والتي لا تبين ظاهرة صحيحة وانما عبارة خوض يعيب الجماعة .

معلوم ان موجد الهجرة المصرية قد ارتفعت في منتصف ١٩٧٤ - وان كانت بذاتها الرسمية في اوائل السبعينات حيث تمددت بنس دستوري هو في المادة رقم ٥٢ على حق الهجرة بوصفه حقاً من حقوق المصريين وحريتهم وتنص هذه المادة على ما ياتي : -

« للمواطنين حق الهجرة الدائمة او المؤقتة الى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق واجراءه شروط الهجرة ومغادرة البلاد » .

ولا بد ان نفت بوقت تامل امام هذا النص الغريب .. فهو بدون شك حكم جديد لم يسبق له مثيل في كافة الدساتير المصرية ..

نهل يمد ذلك كسبا مبيرا للحريته ؟

وام ان ولهذا النص دلالة خالصة في شأن تلك الظاهرة المرتبطة التي استلحت ذلك ، وظهر انها ليست مجرد امر عارض وانما هي امر مخطط له ؟

ما من شك في ان الهجرة هي مجرد مظهر الحرية الشخصية وحرية التنقل ... ولهذا السبب يكون من الغريب ان يوضع نص دستوري خلص يرتفع بهذا المظهر الثانوي والاستثنائي الى صف الحقوق الدستورية ؟

ولكى هذا الحق في المصلحة يكشف « بدون شك » - عن مخطط



مستقبل لتشجيع الهجرة أو بالأدق لمعالجة تهجير واسمعة دفعت البعض الى التفكير بقوله ان الحاكم الطيب اذ يساعد على تفرغ البلد من اهلها انما يريد ان يؤجر مصر مغروشة ؟

كتب عالم اجتياح مصرى معروف تحت عنوان « وظيفة التصديق السياسى للهجرة » يقول : —

قد ينجم من الهجرة اثر ايجابى بالنسبة لاستقرار النظام سياسيا ذلك لان عملية الهجرة ، هى عملية انتقائية من الاساس ، فغالبا ما يهاجر الشباب الطموح القلق الذين عادة ما يشكلون فى اى مجتمع مصدر تعب للنظام ، فاذا ما قدر لهم البقاء باعداد كبيرة داخل مصر ، مع ما يستشعرون من قلق ، ومع غياب سنوات لاستيعاب نشاطهم وطاقتهم بأنهم يصحون بمثابة ديناميت اجتماعى وهناك شواهد عملية تجريبية على ان قنوات الحداك الاجتماعى الى اعلى بالنسبة للشباب اللتين الى الطبقات الدنيا والطبقات الوسطى السفيرة قد تقلصت بمسبة مطورة فى مصر طوال السبعينات . .

من ناحية اخرى بأن العراق وليبيا والجزائر هى ساحات تكفل اللجوء السياسى والعمل لكثير من المعارضين المصريين نوى الاتجاهات الناصرية واليسارية .

وليسبت هذه العناصر بمقتصرة على الشباب ، ولكنها تشكل وزرا سابقين ، وسداف الجيش واعداد من مشاهير الكتاب والصحفيين .

ان وجود عناصر المعارضة المصرية فى بلدان النفط المجاورة ، يمثل نمية ونقمة بالنسبة لنظام الرئيس السادات .

من ناحية يمثل غيابهم عن الساحة المصرية اضملا لضيوف المعارضة الداخلية والنظام يرحب بذلك ، اعتقادا اذا او املا منه ان هؤلاء المعارضين يركزون على جمع الثروة بدلا من اشمال الثورة . وقد حدث بالفعل ان بعضهم تحول من مجال السياسة الى ميدان التجارة والنشاطات المهنية خارج مصر .

الا ان هناك قلة لا تزال ترفع صوتها بانتقاء نظام السادات . وقد وجدت منفذا سهلا لمرور انكارها من خلال وسائل الاعلام فى البلدان المضيفة .

ولقد لخص احد علماء الاجتياح المصريين الاسباب التى دفعت الدولة الى التهجير بقوله انها : —

« التخفيف من الضغط السككى ، التخفيف من البطالة المسانرة والمقنعة والحصول على نقيب ملائم من المعادلات لتغطية التزايد على شكل اجور وتحولات » .

« فهذا اصبح تصدير العمالة من مصر ، واجتذاب رؤوس الاموال من خارج الحدود لا يتجزأ من سياسة جديدة نشأت ونمت لكى تعالج امراض الاقتصاد المصرى . . نمشاكل مصر كانت تسود على الازدحام السككى وفائض العمالة وانخفاض فى معدلات الادخار ومن معدلات تكوين رأس المال » .



وبالتالى يمكن حلها عملا فى التخفيف مما تملكه مصر بكثرة باعظة بسع زبادة  
ما لا تلك بنسب الا القليل او بكتبات اخرى تمثل النهج الاقتصادى فى تصدير  
السلبات ( وهما لائس السكان ولبائس العمالة ) مع اسفيراد  
الايجابيات « - مثل ( مثل الـ تحويلات ورؤوس الاموال والتكنولوجيا  
الجديدة .

باختصار تلك عملية بحث من حلول خارجية لمشاكل داخلية .

.. لقد ساد الاعتقاد ان اجور وتحويلات ( العمال المهاجرين ) سوف ينجم  
عنه اثر مضاعف . حيث يدر على مصر ما تحتاجه بشدة من نقد اجنبى ، ولكن  
يساعد على تصحيح المعز فى ميزان مدفوعات . كما ان هذه المدفوعات او  
التحويلات من شئها ان تحرك معدل الادخار الراكد او تدعم عملية تكوين رأس  
الـ المال .

وهذا العالم نفسه قد ذكر دور الطبقتين الوسطى والعلوى فى خلق هذه  
الظاهرة فقال :-

« التفاعل بين العوامل الديمقراطية والاقتصاد .. قد تمهده بالدموية  
نظام سياسى يبدد بلتزا بمصالح الطبقات الوسطى والعلوى فذه الطبقات  
تمثل القوى الاجتماعية التى شمرمت ان فرصها الذهبية للتولى مقاليد  
مصر قد حانت بعد هزيمة عهد الناصر سنة ١٩٦٧ ، ثم برحيله من  
دنينا سنة ١٩٧٠ .

هذه القوى الاجتماعية هى خليط من كبار الملاك ورجال الاعمال الراسماليين من  
معدنا قبيل الثورة من ناحية وكبة انما تضم من ناحية اخرى مهنيين وقبادات  
تكنوقراط ومدبرى القطاع العام .

والدائع الذى يحفز الجماعة الاولى استخدم فى رغبتها فى ان تقيد توجيه  
المجتمع الى حيث السياسة والفلسفة الاشتراكية .

( اما الحافز للجماعة الثانية ) فهو ان بعض التكنوقراط وكبار المديرين الذين  
استفادوا كثيرا من التحول الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ، خلال العقدين  
السابقين ( فى الحقيقة الناصرية ) كانوا قد وصلوا الى قمة طموحهم الوطنى  
فى اواخر الستينات ، ولم يمكن من سبيل امامهم الى ان يرتفعوا فى سلم الترقى  
فى اكثر من ذلك ، فى الوقت الذى كان معظمهم لا يزال فى العقد الرابع او الخامس  
من عمره - من هنا فقد شعروا هم ومن يليهم فى السلم الوطنى بمباشرة ،  
الحاجة الى منفذ جديد . ( وفتح الجيب الرئيس السادات فى اتجاه تصدير  
القوى العاملة ونسج باب الهجرة وتشجيع القطاع الخاص او ما نسى فرشيد  
القطاع العام اى بصفته واجتذاب رأس المال الاجنبى .. ) وقد تم

الدكتور سعد الدين ابراهيم - المستقبل المحدثى العدد ٢٥ اول يناير ١٩٨٢  
اسباب ونائج تصدير العمالة فى مصر . ص ٦٢ .



الائتلاف بين القوى الاجتماعية الجديدة والتنمية من خلال نزواج العقوبة الحاكمة حقيقة ومجاناً . ان مجموعة اصهار الرئيس السادات افسدت بعدا حريا الى هذه الاستفادة من (٦٢، ٦٣) .

لقد شهدت السنوات الاولى من السبعينات جميع الروائد النابعة من الهيكل الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية في مصر ، هذا التجميع القوى الذي مرزقه عوامل اقليمية ثم عوامل دولية ، ترجم نفسه في فلسفة متكاملة واتجاه متكامل ففضل في مجموعة من السياسات التي كلن رمزها الرئيس السادات . . . وفي اواخر السبعينات كان هنا لاريمة مسارات من هذا الاتجاه انفتحت معالمها تبليها ، سياسة الانفتاح ، والاخذ بتدور من الديمقراطية ، والاحتياز العطب ( ولا سيما الولايات المتحدة ) . والتسوية مع اسرائيل (ص ٦٣) .

### تصدير النمط الاستهلاكي :

ان نمط الانفاق الفردي المتوقع بين مواطن البلدان التغطية المعنية ، ينتشر اثره لشين المبل المهاجرين في تلك البلدان - وما يلبث هذا النمط من خلال - نموذج الحياه والتقليد المعتاد ان ينتشر بحدوره الى البلدان العربية الفقيرة .

وهي لا تستطيع تحمل تقووم هذا النمط العمالى المصرف من الائتلاف .

في ضوء ذلك التحول العام في التسوى الهيكلية المصرية في مصر وفي الاقطار العربية المنطوية ، بدأ المصريون كفراد أو كجماعات . . تعمل في صدورهم فكرة النزف الى الهجرة . .

( صادت على ذلك ) ، الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة .

النضخم المرتفع والازيمات الحادة ( ولا سيما في مجال الاسكان ) وانخفاض الاموال . . . ان العوامل الفورية تسببت كثيها اتمكاسي للتسوى الهيكلية . . ان المصريين انما يستجيبون ببساطة الى مزاجية سائدة لكي يفتقوا اكثر وهم بهذا يستجيبون الى اتجاه جديد يرمز اليه النظام السياسي لنفسه ويسمى الى ايجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والفردية خارج نطاق حدود مصر . (ص ٦٥) .

يبنسا ان تفرق منذ البداية بين نوعين مختلفين من الهجرة مختلفين احدهما من الآخر اختلافنا جوهريا :

الهجرة بقصد الاستقرار في بلد اجنبي .

والهجرة بقصد الفرار من ارض الوطن .

والحقيقة ان الهجرة بمعناها الصحيح هي الهجرة الاولى ، وغالبا مايجرى على اساس شخصي أو فردي ، ووفقا لضوابط معروفة مسبقا ، ولذلك غالبا لا تثير من المشاكل ما يتجاوز مشكلة التوازن بين المجتمعين المصدر والمستقبل . وهي مشكلة تفسح لها الدولة المستقبلة ما تراء من الطول ، وهي حلول لا تخلص من خضوع المهاجر لها وتبليها حتى يستطيع ان ينتج في المجتمع الجديد .



ومن الواضح أن الهجرة بقصد الاستقرار تخضع بصفة مطلقة لسلطان الدولة المستقبلية وهي تتفكك نهائيا كاملا في تطبيقها ووضوح كافة الشروط والقيود الكثيلة بغبطها ، وعلى نحو لا يهدد البنيان الاجتماعي لدولة المستقبل .

ونستطيع أن نذكر أن الهجرة على هذا النحو تكون طبيعية إذا هي تمت بطريقة مادية

ويستهدف محاسب إلى التهجير مجرد تشجيع الهجرة . وإبررر الإشارة على ذلك عمليات الهجرة الجامية والفضحة الذابت في الولايات المتحدة في حقب متتالية .. والتي أدت إلى أن تكون هذه الدولة ويحق دولة مهاجرين .. قصد مخطو الهجرة إليها إلى أن تهضم دولتهم هذه العناصر الأجنبية المختلفة في قالب إيريني واحد .

وليس الأمر كذلك بالنسبة للتهجير الاستيطاني الذي شهده العالم العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين : كما تنسل في توطين الفرنسيين في الجزائر مثلا ( التي اعتبرتها فرنسا جزء منها ) ، أو في اغتصاب المصايف للفلسطينيين عن طريق تهجير اليهود من كافة الجنسيات وتوطينهم للأرض العربية ، وتفرغ هذه الأرض من سكانها العرب أصلا .

على الجانبين تتصد قوى الاستعمار خلق كيانات عربية تاسيا ، وهو باعظ إذا كان كيانا تاسيا بالنسبة للفرنسيين المستعمرين في الجزائر ، فإنه بدون شك كيانا ينفذ بالنسبة لليهود بتناؤس الجنسيات ، ولكن المشروع الصهيوني يحاول أن يثبته ويدعمه على أساس منسرى ديني .

وتختلف الصورة نهائيا بحيث تواجه الهجرة بقصد الفرار لا الاستقرار . فالأمر هنا لا يبدو أن يكون جديا هنا وراء الرزق الوفير ، وهو إذا ظل محصورا في نطاق ضيق فإنه لم يكون ظاهرة تستلزم الاهتمام ، ولكنه يقرن مشكلة قومية خطيرة إذا هو شمل أعداد هائلة ونوميات كبيرة ، وهو يكون مشكلة أخطر إذا هو تم لسياسة مشجعة من جانب الدولة لأمراض أمنية واقتصادية ؟

ومعتقد لاد وأن تدريس هذه السيلسة وشكلها ونمطها هويتها ، وما إذا كانت مجاورة من إدارية وطنية حرة ، أم أنها مهلا ومخططة من جانب قوى الاستعمار في المنطقة حتى يتم تنفيذ هذا المخطط دون تواطؤ بين قوى الاستعمار وهذه الحكام الوطنيين .

إننا لا نستطيع أن نضع مسبقا حكما أو تعليل في مسألة خطيرة كالهجرة المصرية التي أن لم تكن قد أبرغت مجتمعا من خبرة قوته العاملة ( الزراعية والصناعية ) .

فماذا بدون شك قد أبرغت من خبرة قوته المفكرة والمبدعة ؟

وما من شك في أن هناك من الأساليب القوية التي ما أدى إلى أصلية شعب مصر بهذا الرض القاتل ، وتمت عوامل ضاغطة جعلت من المجتمع المصري قوة طاردة لآخره إنقته ... وهذه العوامل والأساليب مشروحة بما لا يزيد عليه من التفسير في كتابات وبحوث مفكرين اقتصاديين واجتماعيين - ولئن كان من الضروري



ان نقول بليجاد هذه الاسباب والعوامل ، وان يبنى الأفكار الملاحقة التي تبلغ حد الكارثة بالنسبة لمصر ، الا ان الوقوف عند هذا الحد لا يضع تسليرا محقولا لهذه الظاهرة ، ولا هو ينسبها الى مصدرها المباشر ولا هو يحدد صلتها بالقوة الخارجية المترتبة بنا والتي تخطط لنا في مجالات السياسة والاقتصاد ، ما تخطط له في مجالات الاجتماع والثقافة والآداب العلمية .

ان كل هـى ومعانيه من هذا البحث ان ابرز نقطة هـاية وخطيرة هـى ان ما يجرى بالنسبة لظاهرة الهجرة ليس امرا عاديا او عارضا او هو جائئا وانما فى تدريى امر يخطط تهاا وبكاء وعلى مدى زمنى طويل لا يدلعنى على ذلك مجرد سوء الظن او الشك فى زايا المعسكر الاستعمارى فحسب ، وانما يخوفنى على ذلك نظرة متكاملة ومعاونة بين ما يجرى فى اقطارنا العربية وما يجرى فى اسرائيل .

ان ما يحدث فى اسرائيل ببسالة شديدة هو محاولة جريئة لخلق ائنة ودولة متباينة العناصر متفاوتة الاجناس ، وذلك عن طريق تهجير العناصر اليهودية من مختلف انحاء العالم ، بقصد الاستقرار واستيطان الارض العربية .

اى ان الهجرة هـنا مقصود للتوحيد والدمج .

اما ما يحدث فى البلاد العربية - وفى مصر بالذات - فهو شىء مختلف تماما لما يحدث فى اسرائيل . انه تنزيق لكل يجتمع مرس مصدر للعالة ، وقطع روابط الولاء بين المهاجرين ومجتمعاتهم ، دون اى محاولة لدمج هؤلاء المهاجرين فى المجتمعات العربية المستقبلة ، بل دون تجنب الاحتكاكات والمسيكات بين هذه العناصر العربية المختلفة داخل المجتمعات المستقبلة .

وهذا يعنى بوضوح ان نفس الظاهرة توظف بطريقتين مختلفتين ومثاقبتين . **فالتهجير** : يوظف فى اسرائيل لادماج عناصر متباينة فى كيان واحد عسوانى . ونفس التهجير : ( وان اتخذ شكل عملية هجرة ) يوظف فى الدول العربية لتنزيق المجتمعات العربية ، واثارة الفرقة والتنافس والتصارع بين الشعوب العربية ذات الانتماء القومى الواحد .

ولا يكفى هذا الشاهد الواحد قليلا على ان الامر اكثر من ان يكون صفة وانما هو مخطط ذكى . بجانب شواهد اخرى : اقتصادية ، وسياسية .

### الشواهد الاقتصادية :

لنترك جانباً الامور الفنية والمعقدة فى نطاق التنمية الاقتصادية وحسبنا ان نؤكد ان ما يجرى فى المنطقة من النشاط الاقتصادى يناقض تهاا بديهيات التنمية .

### الشواهد السياسية :

غير ان الشواهد الاقتصادية فى المجتمعات النفعلية ليست هـى وهذا الدليل التامع على ان الهجرة توظف لتصدير النمط والتفكير الاستهلاكى والترقى الى الدول



المصدرة للمعالجة على نحو ما توظف تحويلات العمالة المهاجرة في تصدير التضخم الى بلادها الاصيلة .

وان الشواهد السياسية تتضافر مع الشواهد الاقتصادية لتؤكد انه يحال بين الهجرة العربية داخل البلاد العربية وان تكون عامل توحيد او ادماج تمنع الحواجز المقلبة بين العمالة لوطنية المحلية من جهة ، وبين العمالة العربية المهاجرة من جهة اخرى .

وهي حواجز تتمثل بصفة اساسية في تفرقة هائلة في المعاملة وتميز فاضح للمعامل المحلى يقترن بنظرة استغلال الى اجواء الارتداد .

ان عدم المساواة الفلحش لا يرتكز هنا على اساس اعتبارات ووطنية قد تسف في شيء من تمييز المعامل الوطنى ، ولكنها ترتكز على اساس عنصري وعبيدى .

#### بين الانعزالية والاستعلاء :

وحتى اذا انتصت الاقطار النفطية قليلة السكان الى فئتين واحدة يغلب على وانديها العرب ، ولثانية يسود في وانديها الآسيويون فانه في كل من هذين النطين لا يمكن اعتبار العرب او الآسيويون مجتمعا متجانس وعلى الرسم من الدور الحاسم الذى يقوم به الوافدين في النشاط الاجتماعى والاقتصادى في هذه الاقطار عموما .

الا انه يوجد نوع من الانضمام بين المجتمعات الجزئية فيها . ويعود هذا الانضمام الى مزوف المواطنين الى ادماج الوافدين في المجتمع . فالتخوف من التبعاد الحضارى من ناحية واختلاف التركيب العرصى وما له من آثار اجتماعية من ناحية اخرى بالاضافة الى زمنية الاتزان التى تتحكم بتصرف غالبية الوافدين .

كما تكون هذا الانضمام أشكال من التفرقة من الوافدين ( كما انشد - وقد ادى هذا الوضع الى وجود احساس بالاستعلاء غير المبرر للمواطنين على الوافدين من ناحية ، وعلى شعور الوافدين بالقيم وعدم انهاء يتحولونه على صنفى لقاء التعويض المسمى الكبير نسبيا الذى يحصلون عليه مقابل مقنعة العمل والاقالة في الاقطار النفطية ، ولهذا النقطة أهمية خاصة في الاقطار العربى اذ ان لظاهرة الاستعلاء والقيم هذه تأثيرا ماليا على السوء الوحى لكل من المواطنين في البلدان العربية والنفطية ، والوافدين العرب اليها على حد سواء .

( الدكتور نادر نجفاني - المستقبل العربى العدد - من ٦٢ ، ٦٤ ) .

لاحظ تكوين احياء سكنية خاصة بالمواطنين يستقبل الى كل عربى واند سكنا وعدم وجود أى اختلاط بانتهاء تكوين شويو الوظائف التنيدية ...

#### المجتمع الخليجى مجتمع التناقضات :

كانت ردة الفعل الاولى للهجرات العربية ردة فعل ايجابية اذ كان العرب مرحيا بهم ان المجتمعات المحلية او قطاعات منها لم تكن على وعى بهذه الهجرة



الجديدة وجدت في بعض الممارسات الثقافية المألفة لدى هؤلاء العرب الواسعين شيئا من الاختلاف كلهم الملابس الافرنجية واختلاف طعابهم ولهجتهم الا انهم وجوههم بشكل عام ذوي نمسج في المدارس والمستشفيات الجديدة وفي الادارة التي لم يكن هنالك من المؤهلين المحليين من يستطيع القيام بها وكان العميد المتاح اما العرب واما مواطنوا شبه القارة الهندية الذين تختلف لغتهم على لغة العرب المحليين . (ص ٧٢) .

لم تكن ردة الفعل الاولى لمحيطه الوائد العربي بشكل عام ( معادية ) - كتحت حذرة الا انها بمجرد الوقت أصبحت غير ودية على اقل تقدير من الجهة الرسمية .

ومن الجهة المعيلة لمع تطور المجتمعات المستقلة بدأت تكثر وتتطور التعميدات سواء من حيث امكانية الدخول والتوظيف او من حيث الوضع القانوني او الاختلاف الوظيفي الادارية خاصة في الحكومة والتي هي مصدر التوظيف الرئيسي مشغولة في المعاملات ، ويصعد ان تملكت قطاعات من انهاء المحليين وجدوا ان الكثير من المواطنين العرب والتي كتحت خبرتهم تعلمهم لذلك من هنا بدأ الصراع الحفي واصبح الخلاف بين الوائد العربي وقتت هذا الخلاف والتناقضات الناجمة من تصد مكان الهجرة الاصلي (ص ٧٣) .

قال الموقف الرسمي عن طريق القوانين والقرارات الادارية - من احتكاك العرب بشكل عام بالمطيين - فقد أصبحت قاعدة ان يسكن العرب في شقق ومبانيات بعيدة من سكن المحليين وانحصرت العلاقات بين الواسعين العرب والمحليين كل العمل وقتت او تدهت العلاقات الاجتماعية العلية او المقلية ) .

وتبدو النتائج واضحة عند دراستنا هو الوظائف العليا في الانقسام التنظيمية فهي قاصرة على المطيين بصرف النظر من خبرتهم وتاهيلهم كما ان سلم المرتبات والاجور وغالبا ما يعطى الحظي امتيازات على الرئيس الوائد الاجنبي وهذه ايضا محل انتقاد شديد من قبل هؤلاء . . وان كتحت السلطات المحلية تبذل هذه الفروق في المرتبات بقايا نوع من المساعدة للمواطن الذي حرم لسنوات عديدة من التمتع بدخل ومعيشة مريحة . وهي نوع من اعادة التوزيع توزيع الدخل التفضلي عليه .

الا ان وجهة النظر الاخرى تقول ان هذا النوع من المساعدات يؤول على الاداء الوظيفي للقطاع العام والخاص وعلى الوضع الاقتصادي بشكل عام حيث ان من الافضل دفع مكافآت موحدة للعمل الواحد والا فان ذلك سيحد من عطاء الموظفين غير المطيين كما تضيق وجهة النظر هذه اذا ان المحليين مستفيدون من نظام الاسكان والتعليم وخيمت الاخرى بسبب كونهم مواطنين . وهذه امتيازات كلية لا يجب اضافة زيادة المرتبات لها .

(تذكر محمد الرميحي ص ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥) .



وعلى هذا يحمل الوائد العربى بشكل عام صورة سلبية ومشوكة للعربى المولى من حيث أن الآخر غير منتج « مدع » مهم بجمع المال دون النظر للاسور الانسانية أو الثقافية ، وهذا لهاا ينسحب على الاداء فى الاعمال الحكومية أو الخاصة التى تشارك فيها هذه القطاعات مجتمعة .

( العدد السابق ص ٧٤ ) .

#### تكليس الثقافية :

ان قوانين المال والهجرة ، توصف على اقل تقدير بأنها غير انسانية مما تجعل رفود لمل الوائدين صيغة الموارد ويصف ( الحافدين ) هذه الخبرة انها فى بلاد يرتفع فيها الضلل وتتكس الفترة بين الصائين رسمية ومؤسسية بالقانون تظهر الثقافية فى كل المجالات وتصبح أرخص السلع فى هذه البلاد — فى السجائر وكداة لغير المواطنين .

نقلا عن الدكتور محمد الرمى — المستقبل العربى العدد ص ٧١ .

ومن المهم ذكر حقيقة تاريخية هى أن العرب الوائدين ( أو قطاعات منهم على الأقل قد أسهبوا بشكل عام فى تجويل صورة الثقافية ) فى التمثل القانونى للوائدين فقد كان على علق الضرب الوائدين أن ينفخوا القوانين الجديدة فى السابق .

كقوانين الهجرة والآلية والوظائف العام والتعليم ... الخ ، وزين هؤلاء ( بالطبع رغبة أكيدة من مخضى القرار فى التسنينات والسنينات وحتى فى السبهنات تكليس ثقافية التعامل بين المواطن ) وبين ( الوائد ) بشكل صام أو كان ذلك ينسحب على الوائد العربى ويورر بعض الكتاب هذه الظنية بأنها ناتجة من طبيعة المجتمع وصور كونه ، يفسر أبراهيم إبراهيم الى انه ما يزال الخليج فى مرحلة المخشك والمخذ ولم يبلغ بعد مرحلة المجتمع ( ... ) وهو فى مجموعة أكثر من صلبة من الامراد يتسلوون فى الحقوق والواجبات ، وما ينزال الحال الاجتماعى والنسب المولى هو ممبا للفضلة والفرهه .

( دكتور محمد الرمى العدد السابق ص ٧٢ و ٧٣ ) .

ويرد الدكتور الرمى هذه الثقافية الى أسباب داخلية وخارجية : « داخلية ناتجة من البنية الاجتماعية / الاقتصادية ، وخارجية » ناتجة من الارتباط بقول المراكز السنامية ( ص ٧٣ ) . وقت سباسة مرسومة لافرة القانس بين الضلير العربية المظلة ليس المقصود بنسب تعليق نوع من التوازن المقبول ، بقدر السبب الى تجنب أى نوع من التعارب بين هذه الضلير والحرص على هذا الاستقرار فى هذا الفترة فى الصلافت تون أن يفر هذا التوتر ول نفس الوقت وفون أن ينفجر فى شكل اضطلال صريح بالان .

علما أن الضطر الشواهد السياسية فى صفة القان هو المسلاق البلب فى وجود أى عناصر مفكرة ذات توجيه سياسى مخرر يناعض النمى التطهيدى والقابلى فى الحكم .



### الصراع بين الملة العربية من أجل ارضاء السيد :

وقام الصراع بين العرب الواسدين بعضهم مع بعض بسبب التناقضات الناتجة من تعدد سكان الهجرة الاصلى : فالتاديون من مصر بترانهم البيروقاطى الراسخ كانوا محطة ( متساوية ) من المحليين والعرب التاديون من الدول الكبرى . ولقد اشرت ايضا الاختلافات السياسية في هذه الاقطار على العلاقات الاجتماعية فقد انسحبت الخلافات السياسية في الساحات العربية على ملاقات العرب الموجودين في الخليج ، فمالاخذ انه بعد اتفاقيات كاب ديفيد وخروج مصر على الخط العربى اصبحت هناك علاقة سلبية بوجهه عام ( المصريين ) — كصريين وباتية العرب الاشارة .

الا ان هذه السلبات تظهر ثانيا بين الفلسطينيين والسوريين عندها تكون الصلابة السياسية بين الثنتين في المساحة الرئيسية سلبية ... ( مكتور محمد الرمحي ص ٧٤ ) .

ومن جهة اخرى اصبح الصراع بين الجاليات العربية نفعها من أجل الحصول على الوظائف واحتكار جهات وتلفنية مصرية واضد للميلان .

كما ان الانقسامات الثقافية والاجتماعية السياسية بين العرب الواسدين كان لها التأثير الاكبر على ضعف بعض المجتمع الملى ، لقد كان العرب ( التديبين محط شك الانظمة ومصادرتها ) .

واصبح العرب ( المحافظون ) محط شك القوى الوطنية والعربية المحلية . وهكذا اصبح المجتمع العربى الخليجى يحوى على اكثر من ثنائية اجتماعية ( ص ٧٣ ) وعلى هذا فان العربى الواسد ، بشكل عام من قطريا ، يحل للعربى الآخر من قطر آخر او العربى المحلى صورة مشوهة ، من حيث انهاله بالكل والنفاق واللامبالاه والوصولية ، وذلك من شدة التنافس الوطنى ، ونسحب هذه الصورة على الاداء فى الوظائف المحلية والخاصة ( ص ٧٤ ) .

### تشخيص الظاهرة :

ان تحول المجتمع المصرى الى قوة طاردة لانبثه — بها كانت قبة الموائد المالية لهذه الهجرة وهى ظاهرة مرضية خطيرة تبلغ حد الكارثة القومية لما تطلو عليه من قطع روابط الولاء ، واجتثاث جذور الانتماء وتمزيق الجماعة بسبب الصراعات الدوية من أجل تحقيق مصالح شخصية رخيصة ومقنوط كالة القيسم الرفيعة .

ولو اننا دققنا في مبرنة الاسباب الحقيقية المؤدية الى هذه الظاهرة فهل يسهل ذلك اقتراح علاجها ؟

ولو اننا حددنا هذه الاسباب في اسباب سياسية واقتصادية واجتماعية فهل يمكن ان يتم ازالة مصادر هذه الاسباب ؟

وما هو السبيل الى تحقيق ذلك ؟ ايكون بفعل من انعمال السلطة ؟



الأنثى لا بد وأن يتحرك الشعب في مجموعة في هذا الطريق غير ممنول على السلطة وحدهما ؟

اننى انظر الى ظاهرة الهجرة المعاصرة في ضوء تاريخنا السياسى وفي ضوء الشخصية القوية لشعب مصر ، على انها امتداد معدل لمواقف سابقة رافضة للنظام او هادئة من النظام .

.. فعندما اشتد الاضطهاد بشعب مصر في عهد الرومان ظهرت الرهينة وهى ظاهرة مصرية تبطية أصيلة كانت معلما دينيا جديدا في المسيحية ..

غير أن هذه الرهينة التى بدأت دينية وانتهت الى أن تكون دعوة الى الشعب كله للمقاومة الوطنية للإحتلال الاجنبى .

وهكذا تحولت المقاومة او تحول الرفض من هروب وزهد في الحياة الى تجنب الصلوف من اجل معلومة ايجابية .

وعندئذ اشتد طغيان محمد على كان رد الفلاح المصرى هو هجرة الارض. والهروب الى بلاد اخرى وبصفة خاصة الشام ومنذ يوليو ١٩٥٢ كانت الهجرة فكرة مرغوبة ومستحيلة في نفس الوقت وظلت الهجرة منظورا اليها على هذا النحو خلال حكم الرئيس عبد الناصر حيث طبقت بمرحلة جديدة في تنظيم الحكم او الانتصاد ذات توجه وصف بأنه اشتراكى فسر انه بمقد هزيمة سنة ١٩٦٧ التى شرعت آمل الاجيال الشابة في قيام دولة تسودها ثم الحرية والمعدل الاجتماعى كانت نوازع الهجرة اقوى بكثير من نوازع البقاء بل والولاء لقد اصيب القاس والشباب بوجه خاص بخيبة امل كبيرة وقد اسفلت الرئيس السادات هذا الموقف .. لكى يفتح الابواب المغلقة على مصر اميها ويوزع الحاصل والاسوار عن السلطين الذين يرغبون في الفرار .

ومما لا شك فيه انه لو لم توضع القيود الثقيلة على حرية التنقل في عهد الرئيس عبد الناصر ، لهاجرت الالوف فرارا ورفضا لاوزاع كانت تصادم مع افكار واحلام لجيل كانت لا تزال قريبة العهد بمفاهيم الحرية القبطية .. لذلك فانه بمجرد قيام نظام الرئيس السادات وحتى قبل اعلانه بمبدأ الانفتاح الاقتصادى نبتت هجرة الالاف سعيا وراء الرزق ، وانما فرارا من خائفة اقتصادية كانت يادية في الانق ، لم يكن سببها الوحيد الاتفاق الصكرى الضخم الذى ضاع معظمه هباء في حروب سنة ١٩٦٧ والذى تجدد بمقد الهزيمة لاعادة الجيش .

واذا كان الدافع على الهجرة او الفرار قسوة النظام السياسى او عنفه او الملائقة او شمولية النظام الاقتصادى الاشتراكى فانه ما كان يتصور أن يخفى هذا العامل المزق في عهد الرئيس السادات امتدادا الى ما قد يقال أن حركة التصحيح قد اخذت بنظام ديمقراطى واعتنقت سياسة اقتصادية مناهضة للاشتراكية اذ تبنى الحقيقة الموضوعية وهى أن جوهر النظام السياسى يبنى على ما هو عليه رغم الازياء او الاتوب الديمقراطية التى كان يرتديها .. أما النظام



الاقتصادى الجديد فلفسد اخفى منه طابع التحكم من جانب الدولة والسذى يفسق على الطبقات الراسالية ، الا ان طابع الطبقات كان نتيجة حنبة لحلول الطبقة الطليعية محل الدولة فى تحكمها .

واذا كانت الملايين قد شفتت رغم الاشتراكية فى سبب نفقات الحروب المتتالية فانها قد شفتت بعد ذلك ولا تزال تنشى بسبب ضراوة وشراة ابطارة الانتعاش الترمى ، والاقتصاد الاستهلاكى الحرب . .

هأى دوائى اقوى من ذلك على الهجرة ، وخصوصا اذا كانت سياسية الدولة لا تشجع على الهجرة ، انما هى اقرب الى ان تكون محرصة على التهجير .

اننى انصور الامور هنا اكبر واخطر من ان يكون صفة ، وانما هو تخطيط دقيق لمعظم الملايين المصريين سياسيا او بعضى ادى لقطع روابطهم بيمصر ونظام الحكم فيها ، فلو اننا قدرنا عدد المصريين العاملين فى الخارج من مائتين وصناع وزراع الثلاثة ملايين ، وشربنا هذا العدد فى خمسة هم افراد أسرة كل عامل ( وهم الذين يتكثرون حتما بمائتهم ) لنبين ان هناك على الاقل خمسة عشر مليونا من المصريين هم فى الحقيقة من بين الصفوة فى اوساطهم قد انتطعت صلاتهم الحقيقية ببلادهم ، ولم تعد تنشطهم هومها لانه قد حل محل هذا الانشغال تشبث ببلد فى الكسب والثراء فهل يخطر ببال الذين تزعهم ظاهرة انعدام الائتماء وانما اسنيهم انعدام الولاء — ان احد اسباب هذه الظاهرة هو تحول مصر بنظامها السياسى والاقتصادى — قوة طاردة لاعلها وانعكاس حالة الفردى التى يلقها المهاجرون على اسرهم وعلى ملايين من اخوانهم فى المجتمع الذين يتلون بهم ، ويحاولون محكمتهم فيها يتصرفون لية بالاتفاق وما يتصورونه من افكار ووجهات نظر فيها يجب ان تكون عليه الحياة .

غير ان ما هو اخطر من ذلك المثل الذى تضرب السلطة ليس فقط فى طريق الحكم وانما كذلك فى نبط النظام الاقتصادى الذى تروج له . فليس من محسن المصلحة ان شجعت الدولة هذه الهجرة الحيرة وهى تبنى سياسة اقتصادية تتبع للطليعيين ان يتحكموا فى اقتصاد مصر وان يحولوا دون تحقيق اية رغبة صاعدة وتخلصه فى التيام بغير انتلجى .

ان الدارين الاجتماعى والاقتصادى السابقين ( الهجرة والاقتصاد الاستهلاكى ينهجان من سجد واحد وينتهيان الى نتائج واحدة ) .

ولما هذا المصدر هو المخطط الاستثمارى الذى لا يتوانى فى انصاف مصر عسكريا وفخريها وتزقيها اجتماعيا .

ولما النتائج التى يؤدها اليها النظام اقتصادى محيب ، وتهجر لصفوة الشعب المصرى ، هى نتيجة مرعبة لانها تعنى التسمية الدائمة لامداد حريقا وتدنيسا وهى ليست نتيجة اقتصادية محض وانما هى نتيجة فكرية وثقافية وحضارية . . لانها تعنى الخضوع لسلم القيم الامريكية وهى تقوم على قرار الحظ والتصارع الوحشى والكسب المادى لا يمكن ان تكون ابدا قويا رغبة . فلنضع نصب اميننا دائما



انه يستحيل مواجهة هذه الكارثة القومية بدون ان يكون الهدف الاول هو التحرر من التبعية السياسية والاقتصادية والحضارية ليعيدون هذا التحرر سوف تعجز ارادتنا عن ان تقضى بجنية على المخاطر والأمراض التي تهددنا .

لم يست هذه المخاطر والأمراض سوى أعراض أو أسباب ترتد كلها الى مصدر واحد هو الهيئة الاستعمارية . ووجه الخطر في هذه الهيئة انها في كثير من تخطيطها تحوطها السرية ، وتخفي وجوها بثلث الانتماء الزائفة .

و اول خطوة في نظري في طريق التحرر من هذه الهيئة الاجنبية .

— نظام مسفوري فيقراطي تبارس في ظله حقيقة — الحريات .

— نظام اقتصادي عادل يخفى النظر عن التسمية التي يطلق عليه لا يمكن الطالبين الشرهين من السيطرة على حياة الملايين . . . وتجولهم وتفهمهم الى القرار من أوطانهم وحتى اذا كان وصف الاشتراكية يثير الغزع والرعب ، فلا أقل من استعارة اوصاف رأسمالية في مجال الاقتصاد تطبق بصرامة أسلوب انتصافيات الحرب او بالقل مد نظام الطوارئ السياسي الى الحالة الاقتصادية .

— نظام ابن قوس انساني لا يعتبر التجنيد مجرد تكليف مؤقت بغضبة الشغب بعد التفرج ولعدة تنجح فيها معلوماته لذا اكتسبها وانما تكون الحياة العسكرية موادا من مواد الدراسة الثانوية والجامعية يطوها بعد ذلك ان يكون التجنيد حقا لكل مواطن — تبارا مثل كافة الحقوق والحريات المدنية — يحصل عليه كل مسلم ولفترة غير طويلة ، لا يفقد فيه المواطن خبرة اكتسبها بالتدريب .

وعلى هذا النحو يكون الشعب كله جنودا في جيش شامي ويكون الجيش الديادة الدائمة من المتخصصين . . . و . . . وبهذه الطريقة تزول من اذهان المتدين تلك الفجوة غير المنطقية بين الجانبين العسكرية والدينية . . . كما يدفع التضامن او التضامن بين وعظيمة فلنكن صرحاء مع أنفسنا واننا في حاجة الى اعادة تنظيم شمل لكافة مجالات حياتنا ، لنبنى مصر حقيقة لا وهم .



## العائلة والهجرة المصرية الى الخارج

للدكتور ابراهيم سعد الدين

موضوع الحديث كما أعلنه الاخ محمد مهيم هو الحديث من هجرة العائلة المصرية الى الخارج وكما تعلمون ظاهرة الهجرة من اهم الظواهر في مجتمعنا المصري في خلال السنوات الست سنة ١٩٧٣ حتى الآن وتزايدت سنة بعد سنة. حجم الهجرة المصرية العائلية في الخارج حتى تقدر حاليا بأن مجموع المهاجرين قد يصلون الى نحو ثلاثة مليون مهاجر ولا أقول عامل لأن بعض هؤلاء ايضا مصاحبين للعاملين في الخارج وهذه العائلة المهاجرة وما يصاحبها من عائلات تمثل نسبة هامة من قوة العمل المصرية يعني احدا لو قدرنا حاليا مجموع قوة العمل المصرية هو نحو ١٢ مليون عامل وان فيه مهاجر حوالي ٢ مليون يبقى كان سدس العمل المصرية مهاجرة للعمل في الخارج لكن الواقع ان هذا السدس ليس ثابت بمعنى ان العائلة المصرية في الخارج تصنف اساسا بصفة انها مهالة مؤقتة تذهب وتعود وتذهب وغيرها ومعنى هذا في واقع الامر ان حجم العناصر المتأثرة بالهجرة للخارج هي اكبر من هذا الحجم الذي نتحدث عنه كحجم المهاجرين في اى سنة من السنوات لان في خلال خمسة سنوات مثلا أو عشر سنوات يزيد الذين يهاجرون عن ١/٢ العائلة المصرية وقد يبلغون ١/٢ العائلة المصرية يعني تنتقل للعمل ثم تعود وهكذا اذا ظاهرة العائلة المهاجر . قد أصبحت من اهم الظواهر في مجتمعنا المصري وكما تعلمون ان هذه الهجرة ليست خاصة بمجموعة معينة هي المهن ولا بمستوى معين من التعليم ولكنها أصبحت تشمل الآن كافة المستويات التعليمية من اعلاها الى الذين ليس لديهم الا الامام بالقراءة والكتابة والاميين من العاملين وأن أيضا من ضمن المهن او الناحية العملية تشمل كافة انواع المهندسين من الفنيين والعمال المهرة والعمال الخري مهرة وهكذا وهي تشمل عاملين من كل القطاعات من القطاع الزراعي وقطاع التشييد الى القطاع الصناعي الى النقل والمواصلات الى الخدمات الى غير ذلك من انواع القطاعات للهجرة المصرية تشمل كما نحس بها وكما نعلم منها كما اتول كل مئات العاملين في مصر باختلاف قطاعاتهم واختلاف مستوياتهم التعليمية وهذه الظاهرة للهجرة الواسعة هي هجرة حديثة واقول حديثة لانها نشأت أو توسعت بهذه الدرجة فقط بعد عام ١٩٧٣ الهجرة كانت موجودة قبل ذلك ويدات تتسع في مصر سنة ١٩٦٧ ولكن في الفترة ما بين سنة ١٩٦٧ و ١٩٧٣ بصفة خاصة كانت هجرة فنيين كان اغلب المهاجرين الى البلاد العربية في هذه المرحلة هم من العناصر الفنية ربالذات من المهندسين ومن المدرسين والاطفال والمهندسين وما شكل ذلك والقضاء وغيرهم الذين يعملون في خدمة البلاد العربية ايلكان ابتداء من سنة ١٩٧٣ الهجرة توسعت بدرجة كبيرة استجابة أولا لوجود فوارق ضخمة في الدخل وما يترتب عليها من فوارق ضخمة من الاجور مثل العاملين في الداخل والعاملين في الخارج وهذا ارتباط ارتباطا كبيرا بتدفق الاموال النفطية كنتيجة لارتفاع اسعار النفط بعد عام ١٩٧٣ خصوصا ان ذلك قد صاحبه عملية واسعة من محاولات انشاء مجتمع مصري في المناطق التي تدفق اليها الاموال النفطية وكانت قضية انشاء مجتمع مصري مستقلة في البلاد دون الاعتماد على عمالة وافدة وكنت مصر هي احد المصادر الاساسية



لهذه العمالة وفي واقع الأمر أن العمالة المصرية تهاجر تقريباً لكافة البلاد التي تقبل العمالة الوافدة بها في ذلك ليس فقط منطقة الخليج وليبيا والعراق وكثيرها بل أن هناك عمالة مهاجرة موجودة . حتى في بعض البلاد الأوروبية زي اليونان وغيرها أي التوسع في الهجرة المصرية الذين كانوا يتسكنون في المناطق بالاتصال بالأرض وبعدم الرغبة في الخروج على وجه الإطلاق من مجتمعهم فجأة تحولوا راغبين في العمل حيث يوجد أي مجال للعمل في الخارج يستطيعون فيه أن يحصلون على دخل أعلى لن يستطيعوا الحصول عليه في الداخل هذه الهجرة كان لها تأثيرها وأثرها على المجتمع المصري وأن يخطط في هذه الآثار والتأثيرات بعض النواحي الإيجابية وبعض النواحي السلبية في البداية عندما ابتدأت عملية الهجرة كان التفكير بشكل عام أن الهجرة تنؤدي إلى آثار إيجابية على المجتمعات التي بهاجر منها العالمين وكانت الصورة الموجودة بصفة عامة هو أن المجتمعات يوجد فيها نوع من البطالة سواء البطالة الظاهرة ، أو البطالة الخفية وبالتالي فإن هجرة العاملين فيها إلى الخارج ستؤدي إلى القضاء على ظاهرة البطالة أن هذه الهجرة ستؤدي إلى حصول البلاد بصفة عامة على قدر من الدخل الذي يعود من عمل العاملين في الخارج والذي يعود إلى البلاد فيساعد في مواجهة العجز في ميزان المدفوعات وأغلب هذه الدول كانت تعاني نوع من العجز في ميزان المدفوعات - أيضاً أن الهجرة إلى الخارج تساعد في الحد من الاستهلاك الداخلي لأن بالإمداد التي تهاجر يقلل الإحتياج إلى الاستهلاك حتى بالداخل بشكل أو بآخر وكان التصور العام أن الهجرة - تؤدي كما قلت إلى آثار إيجابية بصفة عامة على المجتمع الذي تتم منه الهجرة لكن مع مرور الوقت ومع اتساع حجم الهجرة ابتداءً يبرز إلى جانب ما يمكن تسميته آثار إيجابية للهجرة العديد من الآثار السلبية لها الآثار السلبية بطبيعة الحال ليس على المهاجرين أنفسهم لأن المهاجرين في الغالب ينتقل للعمل في الخارج لأن يجودى العمل في الخارج نوع من أو هنا دافعه له أو حائز له في العمل في الخارج لا يتبع حصول من هذا العمل على دخل يزيد كثيراً جداً عن الدخل الذي يمكن أن يحصل عليه بالبقاء والعمل داخل مجتمعنا لكن عندما نتحدث عن آثار سلبية على المجتمع في مومه وعلى الاقتصاد المصري بصفة خاصة وهنا يمكن لنا تعداد بعض هذه الظواهر دون أن ندخل فيها بالتفاصيل بالنظر لتبقي الوقت بصفة عامة أحسنًا تخففتنا أن أحد الآثار وهو أثر إيجابي دائماً يجري الحديث عنه عنفاجهري الحديث عن الهجرة . وكيف أدت الهجرة إلى تحويلات ضخمة من العاملين في الخارج فتد الاقتصاد المصري وتقدر هذه التحويلات حالياً بأكثر من ثلاثة بليون دولار سنوياً ومن المفسر أن تستمر في الزيادة ولو ينسب أقل من نسب الزيادة التي كانت بها في الماضي وقطعا هذا القدر من التحويلات من النقد الأجنبي بنفس النظر من الصورة التي يأخذها يساعد الاقتصاد المصري الذي يشكو من عجز ضخم في ميزان المدفوعات لأن العجز في ميزان المدفوعات كان يحتل أن يكون أكبر لو لم تحصل مصر على ذلك التيسر هنا أو التدفق من النقد الأجنبي الذي يأتي بصفة خاصة طريق العاملين في الخارج لكن إذا كانت هذه هي ناحية إيجابية من قضية الكلية التي يؤثر بها هذا الدخل على الاقتصاد المصري ليست بالضرورة إيجابية الفكر . هنا هي الآن أننا نحصل على دخل كيف يستخدم وفي أي المجالات يذهب إلى أي المجالات يذهب وما هو تأثيره على الاقتصاد الداخلي الدراسات الاقتصادية تعلق عامة تبرز أن جزء كبير من هذا التدفق من النقد الأجنبي يحول عليه استيراد ما يعرف بالاستيراد بدون تحويل عمله والاستيراد بدون تحويل عمله معناه أنه ليس من



تصدير بطيامة مجلة موجودة فى الدافل تحصل منها على ماله ثم يحصل المسورد على ماله من الدافل انما المسورد يسورد فى وافع الابر بالاقتصاد على حصوله على اسوال حتى المهاجرين فى الخارج مقابلها اعطاهم اموال فى مصر بالجنية المصرى بشكل او باخر وهو يحصل على هذه الايوال ويحول منها عمله الاسراة اجزء هام من عمليات التحويلات تانى الى مصر فى شكل تمويل لما يسمى الاسراة بدون تحويل ماله هذا الاسراة بصفة عامة هو اسراة من نوع السلع المعرة الى غالباً ما تستهلك بواسطة التليفات ذات الدخل المرتفع من المجتمع اذا يرتبط بعملية الحصول على هذه التحويلات عملية زيادة فى الاستهلاك داخل المجتمع وانتقال انماط استهلاكية جديدة الى المجتمع المصرى - القضية هنا فى واتسع الامور ان هذه الانماط ينتقل الى المجتمع المصرى كنتيجة الى شيئين الشئ الاول هو ما يسمى اثر المشاهدة لان العناصر المصرية التى تعمل فى الخارج تعيش فى مجتمعات فى طبيعتها مجتمعات ذات استهلاك مرتفع للفنية مجتمعات تعتمد بصفة اساسية على الاسراة من اجل الوفاء باحتياجاتها الاستهلاكية وبالتالي فهى تعتمد اعتماداً كلياً على الواردات الاصلية فى الوفاء بحاجة ابنائها فمعتدا يعمل المصريون بصفة عامة فى هذه المجتمعات للشئ الطبيعى انهم يكتسبون نفس العادات الاستهلاكية التى هى سائدة فى هذه المجتمعات هذا الامر كان دائماً يبقى خطره محدود كما سيكون الفئات التى تكتسب هذه العادات الاستهلاكية بدت هى فئات هامشية داخل المجتمع يعنى طول العمر الى بيسافر يره بيطالب بجد او باخر المجتمعات الخارجية لكن معتدا يكون عدد المسافرين وفئاتهم هى ليست جبهة الناس فى هذا الشعب وانما تمثل فئات اجتماعية محدودة فى قبة فان اثر النمط الاستهلاكى الواسد ان يتجاوز اثر هذه الفئات الواقع مختلف عنها فى حالة الهجرة كما تحدثت لان الهجرة الآن شاملة لكافة عناصر فى هذا المجتمع ولذلك فان هذه الفئات الاجتماعية موجودة على مستوى المجتمع كله من القرية الى المدينة من عامل الاجير الى اساذ الجامعة الى الطبيب الى كذا الى كذا اذ يرتب على هذا كله زى ما يقول انتقال انماط استهلاكية جديدة اثر المشاهدة ده بيمكن من انه يحدث اثر - على النمط الاستهلاكى وجود فخل مرتفع مع الفئات التى تعمل فى الخارج بما يمكنها فى واقع الامر من انها تحول الاستهلاك التى ترغب فيه لكن المسألة الاهم هو ليس فقط انما هى مستهلك بل انها تنقل النمط الاستهلاكى عنى للفئات التى لا تعمل فى الخارج لان معتدا يبدأ نمط استهلاكى معين فان هذا النمط الاستهلاكى ينتشر بما يودى بصفة عامة الى زيادة الاتجاه نحو الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الطرعى وبما يجعل ان هذه التحويلات استغداها فى عملية تنمية الميسع فى الدافل هى مبدود - للغاية رغم وجود قدر كبير من التحويلات الا ان هذه التحويلات زى ما يقول بقول قول وارادات السلع الاستهلاكية ثم تحول من ناحية فائية انواع مختلفة من الاسراة انما اهم الشكالى الاسراة التى تحولها شاكلى على وجه التحديد الشكل الاول هو المبانى والانشاءات فى التشييد بصفة عامة وخصوصاً فى القطاع السكنى وهنا حنجد ان هذه التحويلات تحول نوعين فى حقيقة الامر من السكان فى المدينة بصفة عامة الى تحول الاسكان الريفى واللى انتشر فى خلال السنوات الاخيرة فى اليف بصفة عامة فى عملية بناء واسعة فى اعادة انشاء القرية المصرية بشكل او باخر نتيجة لعملية الهجرة وجزء كبير جدا من الاموال التى تانى مع من يعملون فى الخارج مباد فى شكل اعادة بناء بدرجة لافى من المستويات التى كانت سابقة فاذن هذا فعتدا بشكل اساسى من الشكالى الاستهلاكى الذى يحدث الى جانب الاستهلاك



كثيفة لورود هذه الاموال وزى يقول في قطاع التشييد بصفة اساسية الى جانب هذا يبقى عننا شكل ثلثي من اشكال الاستثمار التي اغلب او مسد كبير من المصريين الموجودين في الخارج يستثمرونها هو في شكل الودائع البنكية في المصارف والاخزات الصقلة الموجودة في المصارف وهذه ايضا اذا اخبرنا ارتفاع المصارف وكيفية تصرفه في هذه الاموال فنجد انها هي في حد ذاتها ببقى بمصر لتمويل عملية الاستثمار وعملية زيادة حجم الاستهلاك الموجودة في الداخل اذا احدث الآثار السالبة لهذه التمويلات هو زيادة حجم الاستهلاك وزيادة الانباء الاستهلاكية في المجتمع التقلية الثانية التي ترتبط بهذا هو ان هذه الاموال تاتي الى المجتمع من عمالة تقوم بنشاط في خارج الوطن بمعنى انها سواء قدمت خدمات او قامت بعملية انتاج فان هذا الانتاج او الخدمات لا يتم في الداخل بل يبقى الانتاج الداخلي محدود وبينما يبقى الخدمات الداخلية محدودة تتدفق لوال من الخارج النتيجة الطبيعية لتدفق هذه الاموال هو بصفة الحال اتجاه الى ارتفاع الاسعار لو ما نسبته بالتدفع بطبيعة الحال قد يقال ولكن هي تنفس التحويلات تصول عمليات استيرادها للخارج وده صحيح لكن على الرغم من ان هناك مجموعة من السلع التي تاتي من الخارج نتيجة هذه التحويلات هناك مجموعة اخرى حتى السلع لا يمكن ان تاتي من الخارج لانها سلع بطبيعتها محلية وبالتالي عندنا تتدفق هذه الاموال في الداخل فانها تؤدي الى رفع الاسعار بالنسبة لها علشان عندي بسل بسيط احنا نقدر نجيب مثلا اسمنت من الخارج اذا كنا سوف نفي لكن لا نستطيع ان نجيب اراضي من الخارج لان هنبني في النهاية على اراضي مصرية لانه لا يمكن استيراد هذا العايل بناء على ذلك بطبيعة الحال لابد ان يؤدي هذا اذا اراد الناس البناء الى ارتفاع اثمان الاراضي بالنسبة لكثير من الخدمات واشكال الخدمات لا يمكن الحصول عليها من الخارج وانما لابد ان تتم محليا اذا عدم زيادة الانتاج بقدر كافي وفي الوقت نفسه عدم زيادة الخدمات بقدر كافي مع استقرار تدفق الاموال من الخارج بتؤدي الى ارتفاع في الاسعار يقاس منه بصفة اساسية العناصر التي لم تهاجر والتي لم يزل دخلها هو في المستوى المعادي للدخل في مصر وفي حدود ما هو ممكن في اطار المجتمع المصري حاليا فيرتب على هذا ان المجتمع المصري في واقع الامر ينقسم بشكل او آخر الى نوعين من المجتمع مجتمع المهاجرين ذوي الدخل المرتفعة القادرين على الشراء والذين يؤدون في عملياتهم هذه الى نوع من رفع الاسعار ومجتمع الذين لم يهاجروا وتكر بهذه الاسعار تاتي عكسية ومن الطبيعي ان يؤدي هذا الى نوع من الخلط والى زيادة الرغبة المستمرة من الهجرة لان اذا كان المهاجر هو الصادر والغير المهاجر هو غير الصادر يبقى شيء طبيعي انه يحدث ان كل الناس تبقى رغبة في الهجرة حتى تحصل على القدر هنا اذا ينشوف في واقع الامر ذي ما يقول آثار عكسية في عملية الهجرة على الاقتصاد في شكل التضخم الذي يحدث آثاره لك ايضا هذه الظواهر لها تأثيرات عكسية على الانتاج في الداخل وهنا لما ينبغي نتكلم على الانتاج لابد ان احنا نشوف تأثير عاملين العامل الاول هو الهجرة في حد ذاتها وما يرتب عليها اذا بلغت مستوى معين من الحجم من نقص العمالة اللازمة للانتاج ذي قضية من القضايا التي يمكن ان تؤثر عكسيا على الانتاج واللى احنا كثير منا بيشكك منها لما نتحدث عن الريف المصري والهجرة منه ونقص الانتاج في الريف .. الخ واللى بيتكلم منه كنتيجة لتقص العمالة في الريف او تأثير هذا على الانتاجية في الريف المصري لكن هنا عامل آخر يؤثر في الانتاج هو وجود او عدم وجود حواجز



على زيادة الانتاجية للعاملين الذين يستهرون في العمل داخل المجتمع المصري  
قضية ثانية يعنى احنا ممكن عندها ناس بتهاجر ويؤدى تقسمهم الى عدم القدرة  
بالهجرة بالاحتياجات الانتاجية ولكن فيه عاملين موجودين معنا وما زالوا هم الجزء  
الاكبر من العاملين كيف يتأثر سلوك هؤلاء الانتاجى كنتيجة لعملية الهجرة ....  
كل منهم ينظر الى عملية الهجرة كالمخرج الرئيسى له وليس الاجابة والعمل في  
الداخل والحصول على امكانية التقدم في عمله الداخلى باعتبار انه هو الاصل  
والذى يرغبه في الوصول اليه عندها يكون اعلى هو التقدم في عمل الداخلى تبقى  
قضية تحسين العمل وتحسين الانتاج قضية واردة بالنسبة للجميع ولكن عندها  
تصبح هذه القضية قضية ثانوية بل على العكس من ذلك قد يترك الكثير من الناس ان  
يستغفوا عنهم فانه في مثل هذه الحالة يزداد عدد من الظواهر السلبية كالتعب في  
العمل وعدم وجود لاي نوع من النظام في الشبيل والربط وعدم وجود حوافز  
كافية على زيادة الانتاجية بنا يؤدى بمسئمة عامة الى تأثيرات عكسية على الانتاج  
ايضا قضية الهجرة لها آثار على قضية توزيع الدخل في الداخل واحداً نعنى  
هذه القضية التي ما هي اثرها على قضية توزيع الدخل في داخل المجتمع هي  
ما اذا كانت الهجرة قد قللت من الفوارق الاجتماعية او زادت من الفوارق  
قضية معقدة في واقع الامر ولحد الآن لا توجد دراسة دقيقة تتناول على  
الاجتماعية ليس هناك بالنسبة لهذا الشأن ما يمكن ان تقوم عليه دراسة كاملة  
بكملة تعطينا صورة دقيقة بالنسبة لهذا الوضع انما الذي لا جدلية فيه هو  
ان دخول بعض الفئات الاجتماعية التي يشتد الطلب عليها للعمل في الخارج قد  
زاد على حساب بعض الفئات الاجتماعية الاخرى وده بالتفاوت يمكن تلاحظه  
بالنسبة للفئات ذى الحرفيين والعاملين بصفة خاصة في مجال التشييد والبناء  
والعاملين حتى في مجال الزراعة المصرية اذ ما قورن بالوظيلين وغيرهم من الفئات  
تلبه الدخل بمسئمة عامة .

اخيراً يمكن ان نتحدث عن تأثيرات سلبية على حياة الامر المصرية كنتيجة لانفتاح  
عائلى انا قصدت بالحديث في هذه الاشياء بصفة عامة هو ان ابرز قضية معينة ان  
هي قضية الهجرة لها في الواقع تأثيرات ضخمة على المجتمع المصري بمعناها ايجابى  
وبعضها سلبى على الرغم من الاعتراف بهذه الحقيقة الا اننا لا نستطيع باى شكل  
من الاشكال ان احنا نفرض سياسات يمكن ان تمنع هذه الظاهرة التي تعامش  
معها حالياً لان العوامل المؤدية اليها من القوة بحيث لا يمكن منعها باى حال من  
الاحوال طالما هناك هذه الفروق الداخلية الضخمة بين عدد من المجتمعات  
العربية المحيطة وبين الدخل في الداخل في مصر فان الاتجاه للهجرة . سيكون دائماً  
مراجع وسيكون هناك باستمرار محاولة لعملية الهجرة بغض النظر عن كل القيود  
التي يحاول المجتمع وضعها لهذه العملية اذن فمن في واقع الامر علينا ان نتقبل  
التعايش مع الظاهرة ولفترة طويلة في المستقبل واقول فترة طويلة في المستقبل  
لان الاساس لهذه الهجرة الى هنا يتكلم عنها الظروف الداخلية ستكون مستمرة معنا  
للفترة الكافية هل معنى هذا ان علينا ان نسلم بالاضاع القائمة بما فيها  
من سلبيات دون اى نوع من الموقف لتحسين الامر او لتحسين التأثيرات بتابع  
عملية الهجرة على العاملين والمهاجرين وعلى الاقتصاد المصري بطبيعة الحال  
لا اجابة هنا ان احنا علينا ان نحاول ان نتخذ مجموعة من السياسات التي تهدف  
الى تنظيم النواحي ايجابية والحد بقدر الامكان من النواحي السلبية دون ان



نتصور أن هذا سيؤدى الى غياب السليبيات بالكليل او الى تحقيق ايجابيات فقط من هنا فى واقع الامر يتجدد ان احنا مطالبين بصفة عامة بعدد من الامور برده افكرها باختصار شديد ليمكن منيا بعدد اذا اردتم ان ننقشها باى درجة من الجواز اول حاجة ذى ما اتنا اتكلمت بتقول عنديا وصلت الهجرة الى حد معين مائها اثرت تأثيرا عكسيا على الاقتصاد المصرى كنتيجة لتقص بعض المهارات التى هاجرت للخارج يبقى قضية أساسية لمواجهة هذا الوضع هو التوعيش من المهارات التى تهجر الى الخارج التوعيش من المهارات التى تهجر للخارج لا يتم الا بجهد مركز من ناحية للتدريب لزيادة العرض من المهارات التى تفتقدها مصر والى يفتقدها المعلم العربى فى نفس الوقت وهنا لابد ان ندرك عملية التدريب من هذا النوع هى عملية مكلفة للغاية وانه طالما ان هذا التدريب ليس فقط الفائدة للمجتمع المصرى بل ايضا ماندة للجهات العربية فان نفقت هذا التدريب لابد ان تشارك فيها المجتمعات المستفيدة ويعنى هذا ان من التدريب فى هذا النوع يجب ان يكون جهدا عربيا منتظما .

النقطة الثانية والاساسية ايضا بالنسبة لنا هى بالتالى احنا عنفا بالرغم من الهجرة الواسعة للعمال المصريين فى الخارج الآن الا ان هؤلاء العمال يواجهون فى المرحلة الحالية منافسة شديدة للعمالة غير العربية وخصوصا من العمالة فى جنوب شرق آسيا ومن جنوب آسيا الهند والباكستان وكورين الى جانب ذلك مسن عناصر من اللبيين وغيرهما هذه المنافسة تهدد اوضاع العاملين المصريين فى الخارج وتؤثر عليهم تأثيرا سلبيا يفتضى مواجهة هذه المنافسة اولا عملية ليس فقط زيادة العرض كما تحدثت انما توفير بيانات ومعلومات عن انواع العرض الموجود والفتش من العمالة فى مجتمعنا والذى يمكن الانتقال فى الخارج من اجل تحسين فرص للمصريين بصفة عامة للعمل فى منافسة غيرهم من الفئات وهنا فى التوسع الامر هناك جهود وبصفة خاصة فى اطار الجامعة العربية لتكوين ما يسمى بمؤسسة التشغيل العربية من اجل ان تنظم هذه العملية ومشاركة مصر فيها وعملها فى اطارها هو عمل اساسى - الحاجة الثانية الاساسى هى ما ان العاملين على الرقم من حصولهم على قدر مرتفع من الدخل مقارنة بمتوسط الدخل الذى لا جدال فيه انهم يتعرضون لدرجة عالية حتى الاستغلال سواء من يقومون بعملية تشغيلهم فى الداخل او بواسطة الفئات التى تستخدمهم فى الخارج حماية العاملين من الاستغلال هى قضية رئيسية وهذا يقتضى ويترتب عليه تنظيم عملية الاستخدام هنا وبصفة اساسية تنظيم مكاتب التشغيل والهجرة وشخصها تحت رقابة وحماية العاملين المصريين فى الخارج والتأكيد على حصولهم حقوق مساوية للعاملين المحليين فى هذه البلاد وهنا هذه القضية لا يستطعمها العامل المصرى منفردا يعنى مجلسنا ناضد الى بتكلم عليه الفهرده مثلا لو اخذنا خريج الجامعة ويحصل فى الكويت نجد ان مرتباته تقل جدا عن مرتبات النظير الكويتى الذى يعمل بالكويت وهكذا العامل المصرى فى الخارج يحصل فى المصادرة على اجور يقل لانه يقارنها بصفة اساسية بحظه فى الداخل وهو يرضى فى مثل هذه الحالة بان يحصل على اجور اقل طالما ان هذه الاجور تزيد عن دخله الداخلى وطالما تسمح له بقدر من الانفاق هذه يبيح فى واقع الامر فى هذه البلاد باستغلال العمالة المصرية والدفاع من العمالة المصرية بواسطة الحكومة وبواسطة تنظيمات اجتماعية زى النقابات سواء المهنية او النقابات العمالية او غيرها ومن طريق الاتحاد العمالى العربى ومن غير



ذلك من طرق وبواسطة انتقلت في اطار الجامعة العربية وخلافه تسمح بزيادة دخول العاملين المصريين ومساوئهم بالعناصر المحلية بنسج أيضا ودية نقطة ثانية حاجي لها منها يمد للحكومة المصرية التي تؤدي مثل هذه الخدمة وأن تحصل على جزء من هذا الفرق في شكل ضرائب وخلافه يمكن تمويل العمليات التقنية المحلية الحاجة الرابعة والاساسية التي هي بتنظيم عملية الانتقال وتنظيم عملية الانتقال لا يعني منع الانتقال ولكن بمعنى بمعنى بصفة اساسية ان عملية الانتقال لا يجب أن تضر بالانتاج بالداخل ويعنى هذا بالضرورة مسطقين أن غيلة أنواع معينة من المهارات لا يجب التفريط فيها وعدم التفريط لا معنى لمقط المنع وانما يعنى توفر الظروف الداخلة التي تجعل هذه المهارات لا تهجر سواء بهتم خلال تفسير في النظام الأجرى في الداخل أو غير ذلك من الاشياء ذاتها المهم هنا في واقع الأمر لابد من وجود نوع من الرقابة على عملية الهجرة بحيث لا تؤثر هذه العملية بشكل أو بآخر على النشاط الداخلى وده يقتضى ايضا مشان يتم نوع من التغيرات العربية بحيث ان هذه التغيرات يتم خلالها عملية التشغيل ويحيث ان محلا يمكن خلالها تنظيم عملية الانتقال بحيث تفي باحتياجات القطر المصرى أو غير من الاطار المسألة الأخيرة التي هي ما يسمى ترشيد استخدام التحويلات وما يقصد بترشيد استخدام التحويلات هنا كبدل من استخدام التحويلات لزيادة الاستهلاك وزيادة التضخم أن التحويلات بصفة اساسية تحول عملية التلبية يقتضى أولا ان جزءا أكبر من هذه التحويلات لابد ان يذهب للحكومة سواء في شكل نظام ضريبي أو غيره والحاجة الثانية انه ايضا توجد مجالات للاستثمار الانتاجى بواسطة العناصر العاملة في الخارج نفسها يعنى في القطاع الخاص وتسهيل الحكومة هذه العملية ..

الحقيقة لنا اطلت عليكم بعض الشيء ولكن بعض النقاط الرئيسية التي حبيت اتولها حول قضية التار هجرة العمالة على الاقتصاد المصرى .

اشكركم على حسن استماعكم ..

شكرا للاستاذ الدكتور ابراهيم محمد الدين على هذه المحاضرة القيمة التي أرجو أن تكون قد استفدت منها كما استفدنا والتي كشفت عن جوانب كبيرة من هذه الظاهرة الخطيرة ..



## نظرة تحليلية لتيارات الهجرة والعمالة المصرية في الخارج

للككتور حسن ملام المحامي

السيد رئيس الجامعة - السادة الزملاء - الضيوف الأفاضل ..

يسعدني ان اتحدث في هذا اليوم الثاني المؤتمر ببناء مصر الاقتصادي خطوة فيها أمل بالتمتين في الخطوات الجانب الثقافي للنشاط الضخم الذي بداه مجلس نقابة المحامين الشرعى بمعد مودته ليقول مسئوليته بعد معركة النضال التاريخية التي انتصر فيها وينهج قلبه بواجبه لهذه النقابة التي تعتبر فضلا عن أنها نقابة مهنية فهي تتولى قسما دستوريا فيما أزعجه دستوري في المسئوليات العامة وهو القيام على حق الدفاع اى الكفول للمواطن بال دستور .

وقد بدأت النقابة في الأسبوع الماضى بمعهد المحابة وهو يظهر النشاط الثقافي الاول الذي اشارت الى ان يسبق هذا النشاط الثانى وهو مؤتمر بناء مصر الاقتصادي ويسعدني ان اتحدث في هذا الإطار فخبرا بحضوركم ونعرض في هذه اللجنة التي نعرض فيها جانب من جوانب بناء مصر الاقتصادي لموضوع الهجرة والعمالة في الخارج أو الهجرة المصرية وعمل المصريين بالخارج .

وأحاول وأنا لست أسلسا من رجال الاقتصاد ان أعرض في إطار متأسق علقيدوها ملحوظات لنظرة مواطن مسالى الى مشكلة الهجرة لعنى اى لا داهى الاستناد الى بيانات احصائية مدروسة ولكن من واقع حوائث ونطلق معروسة وثابتة فضلا عن ذلك بعض الخطوات القانونية التي حدثت بعض مراحل موضوع الهجرة وتطوره وعلى ذلك فنحن نقولها من جهة تحليلية ثابتة .

أصبح مشهورا أن هجرة الخبرات الفنية المصرية الى الخارج في السنوات الأخيرة تشبه في اثرها الاقتصادي والحضارى بشكل ما حدث في اعقاب غزو السلطان سليم الاول العثمانى لديارنا المصرية سنة ١٥١٧ ، حيث استهجر معه في مودته الى القسطنطينية آلاف الصناع والحرفيين ليلرى بهم الانتاج الفنى في عاصمته ، ويترك مصر في حالة تخلف لم تقو على الخلاص منه حتى بدأت تاريخها الحديث منذ هزت كبتها من جديد تجرمتها مع الحملة الفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر وبطالع التاسع عشر .

وكما كان الغزو العثمانى استبداديا لا تهبه مصالح الشعب الذى غزوا أرضه ، ولا عليه اذ هو حصل على مغانم أن يجرد ذلك الشعب من موماته الحضارية والمعيشية ، ويستجلب منه العناصر الفعالة في حياته الاقتصادية ، والمواهب التي تمطى للحياة فيه شخصيتها الاصلية ....

كذلك فان ما حدث في السنوات العشر الأخيرة كان استفزاما للخبراته الفنية على المستويات الجامعية العليا :للمخصصة فضلا عن جميع المستويات الأخرى ، وكان لذلك اثره في انخفاض المستوى الفنى في الحياة المصرية ، فالخدمات والانتاج تتم كلها على غير المستوى الموعود ، كما كان له اثر مباشر على حصيله الانتاج والاقتصاد المصرى بوجه عام .

وقد كنت دائما اتفك ضد الهجرة باعتبارها نوعا من التهام السلاج



أو الفرار من المعركة — في وطن يحتاج الى ذلك الكفاء المخلص في عمله ، الذي يهاجر ويسلك بذلك ايسر الطرق .. بدلا من أن تنضم كعاصته واخلاصه الى طائفة السامعين نحو تمييز اوضاع المجتمع واستكشاف السبل استتار الحياة فيه .  
وتتغير المصالح الجوع المخلصة المضيعة .

وعلى خلاف ذلك كان التيار جاريا في اتجاه الهجرة والعمل في الخارج حتى وصل الامر ببعض أن يرى الحكمة في اعداد اولاده للهجرة بعيد انهم تطعيمهم .

وفجأة بدأت نفخة تسمى ثم تملو بالمطالبة باحياء الشعور بقاءه للوطن مصر وهو امر جليل . ولكن موبك التهليل لهذا الاتجاه وصل الى حد ينهى عن ان جهات مختلفة مسئولة وغير مسئولة ترى من مصلحتها الآن الدعوة الى بناء الشباب في مصر من طريق تأكيد الانتباه وتحويله الى معنى مجرد الارتباط بالقراب الوطني .

وكان ان وردت في هذا الاتجاه مقرة عجيبة في برنامج الشباب والرياضة في صبح احد ايام سبتبر الماضي — المضيعة تقدم للسامعين من عرقته بانته شاب اجنبي يدرس اللغة العربية في مصر ويحضر رسالة في النحو ، ويجب مصر والمصريين ، يدموهم — وهو مبرا من التعصب الوطني الاممي .. للاعتزاز ببلدهم . وبدلا للشباب المذكور .. يحدد محاسن مصر وطبيعتها وجوها واخراتها ثم شياها وان معظم من ينصلون به من الشباب تتوافر فيهم الكفاءة والطوب .  
وانته سعيد بانته تعلم اللغة العربية وانه يقيم في بلدها ويستزيد في دراسة تلك اللغة ، وانه يدعو الشبان المصريين الى التعلق ببلدهم وان يروا فيها مستقبلهم ...

بقى ان نقول انه كان يتكلم بلهجة مصرية لسانا مع لغة انجليزية وان المضيعة ذكرت عن ذلك الشاب انه يشغل منصبا كبيرا في مصر . من هو هذا الشاب وما المنصب الذي يشغله ولماذا تكون مهمته في مصر حث الشباب على الاعتزاز بمصر والبقاء فيها .. هو اذن خير اجنبي يجيء ليطمئنا الانتباه !

اسوق هذه الواقعة لكي لا تؤخذ الامور ببساطة فيما يتعلق بالهجرة وما وراء الهجرة .

بالهجرة والعمل في الخارج لعبة تدور متأثرة بتيارات السياسة والاقتصاد قبل ان تكون مجرد احتياج فردي لصاحب الشأن . وعلينا ان ننظم ملاحظ ظاهرة الهجرة في مصر واعين لما حولها من وقائع تاريخية وسياسية واقتصادية .

### ملاحظ ظاهرة الهجرة المصرية والعمل في الخارج

#### بعد الحرب العالمية الثانية

الهجرة هي اساسا ترك مكان تقطعت به الاسباب مع من يتركه الى مكان آخر بقصد الاستقرار فيه .

وهي بهذا المعنى كانت نافذة في اهل مصر الذين كانت بلدهم دائما مصفرا حنونا وابا جنوبا تكثيهم على الضيق والسمة ويفسرى استقرار الجسد والرزق



فيها بالارتباط بها بل وبهجرة غير أهلها إليها من المحيطين بها . ومشهور في هذا المقام القول المأثور من أن مصر أم الدنيا ويقولها أهل الشام بنبذة خاصة لا تخفى . كما أن خير آل يعقوب وهجرتهم إلى مصر معروف وذلك عندما أصاب القحط المنطقة كلها .

لمصر كانت مستقبل الهجرة ولا تصدرها والظاهرة التي استشرت في التاريخ القريب هي أساسا العمل في الخارج ، وإن كثرت الهجرة بمعناها الحقيقي قد اتخذت منحرجا خطرا فيما يسمى « بهجرة المقول » . وتتبع الظاهرة بنوعها فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، ويمكن أن تميز لها ثلاث مراحل : في الخمسينات ، وفي الستينات ، وفي السبعينات . ثم استكشف ملاحها واتجاهاتها في الثمانينات . .

**في الخمسينات** كان العمل في الخارج بلجر أعلا مرصا بميزات صنع لآفراد ثلثال ، ومعظمه كان في إطار التعاون الفني مع البلاد المحيطة والأفريقية ضمن برامج موعونة تقدمها مصر بفتح روافد للبحارين منها إلى تلك الدول فضلا عما يتلقونه في البلاد التي يعرفون إليها على نحو ما تبلور في النهاية في القرار الجمهورى ١٢٨٩ لسنة ١٩٦٢ .

هذا وإن كان قد ظهرت في خلال تلك الفترة ، بدايات لاستمئنة دول البترول بالفراد من المصريين في مشروعاتها لتحديث صورة الحياة فيها ، وذلك باتفاقات فردية أو من طريق مشروعات أو مقاولات يقوم بها المصريون في تلك الدول — ولكن ذلك كان على نطاق ضيق ، كما حدث في السعودية والكويت .

**وفي الستينات** ، ومع تقييد الاستيراد وتثبيت الأجور والأسعار ، وأرتباط ذلك أيضا بحركة التسليم التي اتخذت صورة شاملة منذ سنة ١٩٦١ — تميزت. الستينات بأن هدف أغلبية العاملين في الخارج كان الحصول على بعض الكفايات. وبخاصة الاتوات المنزلية والسيارات من غير الأنواع المتاحة في الداخل ، أو سد بعض الاحتياجات الاستثنائية فيما عدا ذلك — ولكن نمقتات المعيشة والسكن المعتاد في مصر كان يكفيها بوجه عام دخل العامل من عمله ، أو يستكمل بعمل اضافي محدود .

**أما في السبعينات** ، فكانت الزيادة الموهلة في السكان ، وتخفيل مشروعات الإسكان تسم سياسة الباب المفتوح ( الانفتاح ) التي تضمنت الارتفاع بالأسعار إلى المستوى الإمبرارى السائد في العالم القريب دون أن يكون اقتصادنا قد وصل إلى انتاجية تتيح له المسود في مواجهة ذلك الإمبرار الاقتصادى والتقى. الذي نمقتا نوافذنا المظلة عليه في أسلوب استهلاكى مفر . كل ذلك قد صنف بجذور الارتباط بالاراض الام والاكتشاء بالاجر أو ما يضاف اليه من اجر اضافى . وأنتمعت الهوة ما بين مطالب الحياة اليومية ، فضلا عن المخرجات الاستهلاكية ومتطلبات العميال من الأجيال الجديدة ، وما بين الإيراد المتيسر للعامل في ظل النظم والقوانين واللوائح التي استقرت — رغم الانفتاح الإمبرادى والانتلاق في ارتفاع الأسعار — استمرت في منيعة تجريد الأجور مع انسياب بقتات بتأخر من البدلات أو الحوافز ، نواجه العامل — وبخاصة في الوظائف الحكومية — امتعتا رهيا : وخيارا تقلا بين : اللوة العظيمة ، والنسداد ، والهجرة للعامل بالخارج .

وكذلك فإن من لا يجد من الشباب مالا حسن طريق وزارة القوى العاملة إلا إلى



وظيفة حكومية عاش دائما تنقله تيارات الجريمة . والاستغراق الروحي في ممارسات منالي فيها . وفي النهاية هناك داخل واحد عند الجبيع — الممل في الخارج .

وأصبحت الأرض الام عاجزة عن أن تكون الأمل والأمان لإنقاذها .

وهكذا رأينا موجات الشباب الآبق نحو أوروبا في موجات يدفعها ثلق مبيق ويصدها ابل كاذب في الإغتراف من منابع السلع الاستهلاكية التي ملات التلفزيونات في مصر ، والموسيقى الصاخبة والمنع البرينة وغيرها ... كل ذلك من خلال العمل في أشق الاعمال أو احقرها ... أعمال البناء والطرق ، والخدمة في مطابخ الفنادق والمطاعم .

وقد استمرت تلك الظاهرة التي بدأت في الواقع في اواخر الستينات بمسد الكنيسة واستمرت متوغلة في السبعينات حتى المبادرة — لتسلم حركة الهجرة والعلة المصرية في الخارج الى الوضع الحالي .

وكذلك تلك الموجة بالذات مرابطة بأمرين :

١ — قرارات تيسر الخروج بمسد هزيمة ١٩٦٧ ثم بمسد معركة ١٩٧٣ حيث ألغيت تأشيرة الخروج .

٢ — حالة من الطق والياس دفعت الشباب الى الخروج بنوع من الراهنة المتردة دون تبلور الاسباب حيث لم تكن مشكلة الإسكان ولا ارتفاع الاسعار قد وصل الى الازمة الأخيرة ، انما كان الخروج على غير هدى للاستكشاف ، وأبت الجروع الأبهة أو مطلبها بالخفية والخران .

الازمة الحقيقية بدأت مع هوانت يناير سنة ١٩٧٧ :

ذلك حيث تبلورت صورة المجتمع الجديد في ظل سياسة الانفتاح ، واتضحت فيها المعالم الآتية :

( ١ ) أزمة الإسكان التي استشرت مع هجوم مبعولى الاستعمار الاجنبى . وموجة اللاجئين اللبنانيين هربا من الحرب الاعلية سنة ١٩٧٦ ، وتخلل مشروعات الإسكان الحكومى .

( ٢ ) ارتفاع الاسعار التي اعلن رئيس المجموعة الاقتصادية أن مستفوق النقد الدولى يطلب أن تصل الى الاسعار المالية كشرط للتيسيرات الموصود بها .

( ٣ ) التوسع في الاستيراد تجاوبا مع جهل التصدير الاجنبية المشبوهة ، التي لغرت الاسواق بها حلا للدكتور لطفى مبد العظيم رئيس تحرير الاحرام الاقتصادي أن يسيه « السلع الاستغرافية » .

( ٤ ) انغلاق المجتمع المصرى الى شقين :

— شق ينتمى الى نمط استهلاكى مقيد تحافظ عليه الحكومة بسياسة جديد الاجور .

— وحق . متطلق محلق في مساوات الانفتاح ويسارك ارتفاع الاسعار .



### وكان البحث عن حل الأزمة التي لم تترك انتشاج حتى لا تنفجر :

فمنعنا نهاوت آمال الانتفاح الانتاجي عن طريق تعاون رأس المال العربي ، وولدت مع توقف مشروع مستنقوق الالتاء الخليجى واشباهه — كان الطريق ان تحل محله ا تحويلات العاملين فى الخارج — فى التمويل على الاقل ، وان لم تستخدم فى الانتاج .

وهكذا تقرر ان تستوعب السعودية اولاً ثم العراق ثانياً بعد نشوب الحرب بينها وبين ايران — كل ما يمكن من العمالة المصرية ، وتستقطب الخبرات الفنية اليدوية وتزيد اسعار هذه فى الداخل ويفتح باب الخروج للمهندسين بلبقاء نظام التكليف بالقاتون لسنة ١٩٧٦ . وتقوم التحويلات الناتجة من اجور العاملين المصريين فى الخارج بدور مساعد فى زيادة الاسعار دون انتاج داخلى ، وفى استيعاب السلع غير الضرورية التى يفرقنا بها سلسلة استرداد المعونات والاعتمادات الخارجية واستردادها من طريق البنوك المشتركة .

وعلى هذا التوال استمر المهرجان حتى سنة ١٩٨٢ . والآن نجد تلك الصورة وقد اطلعت بها الاخطار ، ويعرف بن خطاؤها ان المهرجان قد اذن بالانقباض . فاسعار البترول قد هبطت وبدأت دولة تخفض عمالتها . والحرب الايرانية العراقية ، ولها نهاية .

وازاء هذا بدأ الحديث عن الالتاء لان تمويل الرخاء سيهدده خطر كبير .

غير ان التساؤل قد ينور من موقف هؤلاء الذين يخافون على الالتاء وتصلو لاصواتهم اليوم تباكيا عليه ... هل يمكن ان يتلوا ضد ظاهرة مؤكدة الخطر ، وهى من الهجرة الحقيقية ... بل من هجرة الوطن الى الضياع .

### هى هجرة العقول :

الجامعات الامريكية الآن ومهما بعض الجامعات الاوروبية ومعمل البحث والاجهزة الفنية فى كثير من اوجه النشاط العلمى والتكنولوجيا ، تستعين فى الوقت الحاضر بعشرات ومئات بل آلاف من خيرة شبابنا — ذلك فضلاً عن فنيين من الجامعيين من مختلف التخصصات فى كندا واستراليا .

حركة تصدير للعقول بلا مقابل ، ينتج عنها تسرب لجوهر الفاعلية فى الشعوب المضطربة واختلاس لها بغير حق .

واذا كان قانون الجامعات يفسح جزاء لعدم وفاء المبعوث بتمهده بالعمل فى الجهة التى اوفدته فهو رد المراتب الذى حصل عليه خلال البعثة ، فان هذا ليس بحل من الاحوال كل الخسارة التى تتحملها الدولة ، فهناك :

اولاً — ما اتفق عليه طوال مراحل التعليم المجانى من الابتداء حتى نهاية التعليم الجامعى وذلك دم يذهب الى غير مستحقه ( اذا كان لما يسار هوئ الدم ان تتكشف حقيقته ) — دعم يقدم من الدول الفقيرة الى الدول الغنية !



ثانياً — هناك كل ما تكلفه أسرة المهاجر في تنشئته .

ثالثاً — الوقت الذي يلزم التعميش مثله وفي المادة يكون عبر المهاجر ٢٠ سنة أو ما حولها ضاع كله على بلده التي نشأ فيها متضارب إلى مارق التخلل الذي تمتلئ منه .

رابعاً — الموهبة النادرة التي لا تتدبر بمن .

أنه لو طلب مليون جنينه مقابل كل مهاجر لما كان في ذلك انصافاً لبلده

ولقد لمس رئيس الدولة هذه المشكلة في مؤتمر العمل السدولي في جنيف يونيو الماضي وطالب في خطابه بالموتر بإنشاء صندوق دولي للتدريب المهني وتدريب العمالة في الدول النامية لسد النقص الناتج عن هجرة العمالة الفنية . وتجاوب مع هذا الاتجاه على حد ما زعم الخبر المنشور في عدد الإهرام الاقتصادي ١٩٨٢/١١/٧ ثم افتتح مركز لنظم وتكنولوجيا المعلومات بجمهورية الإهرام ، ليقيم بمسئولية تخطيط وتنفيذ البرنامج القومي للتدريب في هذا المجال ، لخدمة الشبكة القومية للمعلومات ، المنشأة بإشراف وكالة المعونة الأمريكية بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمي ، وذلك عن طريق منح لخريجي الجامعات المصرية . وهي مصفاة لأختيار أفضل العقول . والذي يفشى من مثل هذه المشروعات فيها يتعلق بالموهب الشابة هو أن مثل هذه البرامج التدريبية ستكون في النهاية بوتقة تجلو الأوعية الجديدة لتصدر أفضل انتاجها للبلاد المحظوظة .

#### العناصر اللازمة لتفاد موقف قومي في صدد الهجرة والعمل في الخارج :

أولاً — إنشاء لجنة تشريعية وتخطيطية دائمة لشئون الهجرة والعمل في الخارج لها جهاز منى دائم ترأب الجوانب المالية والسياسية للظاهرة .

ثانياً — ربط سياسة الهجرة بخطة التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا يلزم :

(١) إنشاء جهاز مسئول عن استثمار المواهب العليا يحدد مجالات الاستثمار وضماناته المادية والمعنوية .

(٢) التخطيط القومي للاستفادة بكل الطاقات في الداخل أساساً وإعلان ذلك شعاراً تنادى به .. فالهجرة كلفروش تخضع الدولة المصدرة للهجرة للدولة المستوردة ، ويتمين القصب عليها بحذر شديد اقتصادياً وسياسياً .



## الهجرة وتنظيم العمالة المصرية بالخارج

الأستاذ مورييس صادق المحامى

### مقدمة

تمثل دراسة الهجرة وتنظيم العمالة المصرية بالخارج موضوع حيوى لا يبراز مدى الاسهام الإيجابى للمصريين فى المجتمعات الدولية ذلك ان الهجرة هى احدى مسور التعاون المستمر بين الدول وفى نفس الوقت إبراز مدى ما يعاينيه المجتمع المصرى من نقص فى الأيدى اللينة والماهرة بسبب الهجرة ونظرا لاهية تنظيم العمالة المصرية بالخارج بقصد الاستفادة بما لدينا من طاقات بشرية تتبثل فى أصحاب المهن والكفاءات العلمية والعمل على خلق انسب الظروف لتقنية هذه الكفاءات المالية وتنظيمها بالدخول والخارج حتى يمكن توجيهها للعمل فى مجالات تخصصها المعديدة فى جميع الأنشطة ... باعتبارها قوة انتاجية مياصرة تؤدى الى زيادة الثروة القومية للجميع فقد اضاف المشرع القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ بفصل رابع الى الباب الثانى من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ عنوانه ( تنظيم الحاق العمال المصريين بالعمل فى الخارج ) .

ويعتبر المهجرين المصريين الى دول العالم المخططة اعلايا ترتفع فى كل دولة يهاجرون اليها لمن لم كان لزاما علينا ان نعرف على خصاص هؤلاء الافراد اى نعرفه الاصليين منهم والمهاجرين ونوعهم وفتات اعمارهم وديانتهم وحالتهم الاجتماعية وقطاعات العمل التى كانوا يعملون بها قبل هجرتهم والمهن التى كانوا يزاولونها وحالتهم التعليمية وتخصصات المؤهلون منهم .

### تعريف الهجرة :

الهجرة عبارة عن سفر المواطن المقيم اقامة دائمة بوطنه الى دول اخرى بنية الاستيطان والائتلة الدائمة وهو ما يطلق عليه الا الهجرة الدائمة - او سفر المواطن لفترة زمنية محدودة للعمل بالخارج وهو ما يطلق عليه الهجرة المؤقتة .

### اشكال الهجرة

يوجد شكلان للهجرة اما ان تكون هجرة دائمة ولما ان تكون هجرة مؤقتة .

### اولا : الهجرة الدائمة :

يتصد بها نزوح المواطن من الدولة الى الدول الاخرى بقصد الاستيطان والائتلة الدائمة وتنقسم الى هجرة منظمة وهجرة غير منظمة .



## ١ - الهجرة الدائمة المنظمة :

يقصد بها نزوح المواطن من الدولة الى الدول الاخرى بقصد الاستيطان والائتامة الدائمة ويتم بموافقة الدولة المهاجر اليها الجهات المسئولة المصرية - وهذا النوع من الهجرة - المشروعة هجرة منظمة تدخل ضمن سياسة الدولة وخاصة من الدول التي تعاني من الزيادة السكانية ولا تكون ضارة بالنسبة لها لانها تسمح بخروج المهاجرين الزائدين من الحاجة وهجرتهم لا تؤثر على خطط التنمية الاقتصادية وحاجة المجتمع اليهم .

## ٢ - الهجرة الدائمة الغير منظمة :

وهناك نوع آخر من الهجرة الدائمة الغير منظمة وهم المواطنون الذين يسافرون الى الخارج - بقصد الدراسة والعمل والسياحة ويبتعدون عن العودة الى الوطن بعد انتهاء المهمة التي خرجوا من اجلها والبقاء في تلك الدول والاستيطان بها وهي طريقة غير مشروعة حيث تتم دون موافقة سابقة بين الوطن الاصل وبين البلاد المهاجر اليها فيسمى المواطن بعد ذلك الى الحصول على موافقة الجهات المسئولة على الهجرة من طريق السفارات المصرية بالخارج بعد حصوله على موافقة الدولة المهاجر اليها .

## ثانيا : الهجرة المؤقتة :

تعتبر الهجرة المؤقتة الوجه الثاني لاشكال الهجرة وهي سفر المواطن لفترة زمنية محدودة بقصد العمل بالخارج او بقصد السياحة ثم العمل بالخارج وتتميز بآلياتها اقتصاديا وتأثيرها على نشاط الاستثمار والاستهلاك ومستوى الاسعار والدخول والتغيرات الاجتماعية بالنسبة لهيكل المجتمع وهي تتم باحدى الطرق الآتية :

## الافازات الخارجية :

وهي العمل بالخارج لفترة زمنية محددة ينتقل فيها المواطن للعمل بالخارج من طريق الاتفاقات الثنائية التي تعقدتها الدولة مع الدول الاخرى ويقصد بالمعاريين بالمعالمون بالهجرة الحكومة وشركات القطاع العام الذين طلبتهم جهات اجنبية او دول اجنبية للعمل بها لفترة زمنية محدودة يعودون بعدها لممارسة أعمالهم .

## مفرد العمل الشخصية :

وهي عبارة عن المواطنين المعالمين بالحكومة او شركات القطاع العام وكذا المعالمون بالقطاع الخاص الذين يتعاقدون مع الجهات او الهيئات الاجنبية من طريق الاعلانات المبوبة من الوظائف بالصحف او الاعلانات التي تحملها السفارات والهيئات الاجنبية او عن طريق الاقارب والاصدقاء الموجودين بالدول الاجنبية او عن طريق الاعلانات التي تنظمها ادارة الهجرة بوزارة القوى العاملة والتدريب وقد بلغ اجمالي المتعاقدون بمفرد شخصية من ذوى الكفاءات



المالية الطبية في الدول العربية من الكليات الجامعية ٢٥٠٩٠ بمئاتها منهم ١١١٣٦ بمئاتها من الكليات الصحية و ١٣٩٥٤ بمئاتها من الكليات النظرية وذلك في الفترة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧١ وحصلت السعودية على ١٣١٠٢ بمئاتها نسبة ٥٩٪ كما حصلت الكويت على ٤٥٦٧ بمئاتها بنسبة ٢١٪ وحصلت باقي الدول العربية على ٤٤٢٢ بمئاتها بنسبة ٢٠٪ كما هو مبين بالجدول التالي .

#### المتقاعدون بعقود شخصية من ذوي الكفاءات

المالية في الدول العربية ١٩٦٢ : ١٩٧٩

البيانات	السعودية الكويت	دول أخرى عربية	الإجمالي
المتقاعدون من الكليات المالية	٤٨٩٢	١٤٧٢	١١١٣٦
المتقاعدون من الكليات النظرية	٨٢٠٩	٢٦٥٠	١٣٩٥٤
المجموع	١٣١٠١	٤٤٢٢	٢٥٠٩٠
النسبة للإجمالي المصم	٥٩٪	٢٠٪	٢١٠٠٪

#### الأسفار الفردية للعمل :

يتصد به تزام المواطن بالسفر للخارج بتكثيرة سياحية وبنية العمل والبحث بفردية عن أعمال بالدولة المهاجر إليها ما يدخله في أعمال لا تتفق مع تخصصات وتبوله لأي عمل وحصوله على أجور أقل بالنسبة للمال المتطعة وعدم تمتعه ببرايها الثالين الصحي والصحية الكويتية وتعرضه في أي وقت للطرد من الدول المهاجر إليها ، ورغم ذلك فإن ما يحصل عليه هذا المواطن من أجر يعتبر مرتعاً جداً مما يحصل عليه في مصر مع انخفاض مستوى الأسعار في دول المهاجر مما يمكنه من انخاف مبلغ من المال يصود به للوطن وقد توطعت صلات هذا المواطن بدولة المهاجر ويتحول عمله إلى عمل غير مشروع بمرور الوقت وموافقة سلطات بالدولة المهاجر إليها .

#### أسفار الهجرة

الهجرة إليه ذات وجهين وجه يتل في الدولة المهاجر منها والوجه الآخر يتل في الدولة المهاجر إليها والعملة هي القوى البشرية الأسمية كتسب الدول المهاجر إليها قوى بشرية تتل خبرة أبناء الوطن وانكاهم علمياً وفنياً حيث يكون أغلب المهاجرين من الشباب الناضج وعلى درجة عالية من الذكاء والنشاط والنبيرة والتفوق العلمي .

ومستفاد من السطور القليلة أعداد المهاجرين المصريين وخصلتهم كصليين



ووافقتين ونوعهم وثلاث ٢ عمارهم وديانتهم وحالاتهم الاجتماعية وقطاعات العمل التي كانوا يعملون بها قبل هجرتهم والمهن التي كانوا يزاولونها وحالاتهم التعليمية وتخصصات المولدين منهم منذ عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٨٠ .

( المراجع : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء - الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام ١٩٨٠ ) .

وتتمثل اعدادهم المهاجرين المسطر اليها الاعداد والمنظمة التي تعد بحجرة مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية من وزارة الداخلية وهي تبذل نبولجا يمكن ان تتخذ به لى تصميم استشارات لجييع المسافرين يحتوى على كافة البيانات الخاصة للهجرة سواء كان المواطن مسافرا للعمل والسياحة وبذلك يمكن للدولة حصر الاعداد المسافرة ورسم السياسة العامة للهجرة لذلك تبذل تقييم استشارة رقم ٢٤٨ والتي بحمرسة مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية - التي بوزارة الداخلية والتي يكون بها المهاجر جميع البيانات عن نفسه واسرته والبلد المهاجر اليها وكذلك الاستشارة رقم ٢٤٩ وهي الخاصة ببيانات المواطن الذي غادر الوطن دون ترخيص بحرة ثم اكتسب صفة المهاجر فى البحرة .

وتدبلغ اجمالى المهاجرين الاصالية من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٨٠ :

٢٢١٩٥ مواطنان اصليون وموافقون وبلغ عدد المهاجرين الاصليين ١٧٢٥٠ والموافقون ١٤٨٤٥ مهاجرا كما هو مبين بالجدول الآتى :

اولا : قد بلغ اجمالى المهاجرين وموافقون :

خلال الفترة من ٦٢ - ١٩٨٠ .

بلغ اجمالى المهاجرين الاصليين من الذكور ١٢١٦٠ مهاجرا ومن الاناث ٤١٩٠ مهاجرة خلال الفترة من عام ٦٢ - ١٩٨٠ .

مهاجرون اصليون	مهاجرون وموافقون	المجموع الكلى
البيان	ذكور	انثى
الاجملى	١٢١٦٠	٤١٩٠
من ٦٢ - ٨٠	١٧٢٥٠	١٤٨٤٥
	١٩٦٢	١٩٦٢

النسبة المئوية ٤٠.٨٨ % ١٢.٠١ % ٥٢.٨٩ % ١٥.٢٧ ٣٠.٨٤ ٤٦.١١ ١٠٠ % للاجمالى



## ثانياً: توزيع اجمالى المهاجرين وفقاً لدولة المهاجر :

خلال الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٨٠

بلغ اجمالى المهاجرين وفقاً لدولة المجر خلال الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٨٠ الى الولايات المتحدة الامريكية ١٠٨٧٧ مهاجراً بنسبة ٢٣٫٧٨ ٪ من اجمالى المهاجرين البالغ ٢٤١٩٥ مهاجراً - وإلى استراليا ١٨٦٣ مهاجراً بنسبة ٢٠٫٦٤ ٪ وإلى كندا ١١١٤٣ مهاجراً بنسبة ٢١٫٥٠ ٪ وإلى البرازيل ٨٤٦ مهاجراً بنسبة ٢٫٦٢ ٪ وإلى الدول الاخرى ٤٦٦ مهاجراً بنسبة ١٫٤٥ ٪ من اجمالى المهاجرين وفقاً للجدول التالى :

دولة المجر	الولايات المتحدة	استراليا	كندا	البرازيل	دول المجموع
سنة الهجرة	الامريكية				اخرى
من ١٩٦٢	١٠٨٧٧	١٨٦٣	١٠١٤٣	٨٤٦	٤٦٦
١٩٨٠					٢٢١٩٥
النسبة المئوية	٢٣٫٧٨ ٪	٢٠٫٦٤ ٪	٢١٫٥٠ ٪	٢٫٦٢ ٪	١٫٤٥ ٪
للاجمالى					١٠٠ ٪

## ثالثاً: توزيع اجمالى المهاجرين الاصليين وفقاً للديانة :

خلال الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٨٠

بلغ اجمالى المهاجرين الاصليين ١٧٣٥٠ مهاجراً منهم ٤٦٨٢ مسلماً بنسبة ٢٦٫٩٦ ٪ و ١٢٦٣٥ مسيحى بنسبة ٧٢٫٨٢ ٪ ٢٣٠ مهاجراً غير بين ديانتهم باستمارة الحصر وفقاً للجدول التالى :

الديانة	مسلم	مسيحى	غير بين	المجموع
سنة الهجرة				
من ١٩٦٢	٤٦٨٢	١٢٦٣٥	٢٣٠	١٧٣٥٠
النسبة المئوية	٢٦٫٩٦ ٪	٨٢٫٨٢ ٪	٠٫١٩ ٪	١٠٠ ٪
للاجمالى				

## رابعاً: توزيع المهاجرين الاصليين حسب الديانة ودولة المجر :

خلال الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٨٠

الديانة	مسلم	مسيحى	غير بين	المجموع	النسبة اجمالى
دولة المجر					
الولايات المتحدة	٢٨٧٦	٣٨٥٣	٣	٦٧٣٥	٣٨٫٨٢ ٪
الامريكية	٥٤١	٤٤٧٥	١٦	٥٠٣١	٢٩ ٪
كندا	٢٠٠	٢١٤	٣	٤١٧	٢٫٨٦ ٪
البرازيل	١٠١٨	٢٨٢٨	١٠	٤٨٦٦	٢٨٫٠٥ ٪
استراليا	٤٥	١٧٥	١	٢٢١١	٢٫٧٧ ٪
دول اخرى	٤٦٨٢	١٢٦٣٥	٢٣٠	١٧٣٥٠	١٠٠ ٪
الاجمالى					



**خامسا : توزيع اجمالي المهاجرين الاصليين وفقا للحالة الزوجية :**

هذه الهجرة خلال الفترة من عام ١٩٦٢ — ١٩٨٠

الحالة الزوجية	لم تزوج ابدا	متزوج	مطلق	ارمل	غير مبين	المجموع
سنوات الهجرة						
من ١٩٦٢ حتى	٧٦٠٤	٨٦٥٩	٢٩٩	٧٢٩	٤٩	١٧٣٥٠
النسبة المئوية	٤٢,٨٢ ٪	٤٩,٩١	١,٧٢	٤,٣٦	٠,٢٨	١٠٠ ٪

**سادسا : توزيع اجمالي المهاجرين الاصليين وفقا لدولة المهر والحالة الزوجية هذه الهجرة :**

هذه الهجرة خلال الفترة من عام ١٩٦٢ — ١٩٨٠

الحالة الزوجية	لم تزوج ابدا	متزوج	مطلق	ارمل	غير مبين	المجموع
الولايات المتحدة	٢٩٢٥	٣٥٤٩	١٢٢	١٢٠	١٩	٦٧٣٥
البريكية						
كندا	٢٢٠٠	٢٣٨٦	٧٩	٣٥٥	٤١	٥٠٣١
اسرائيل	٢١٢٣	٢٠١٢	٨٧	٥٢٦	١٨	٤٨٦٦
البرازيل	٢٧٣	١٩٣	٨	٢٣	—	٤٩٧
دول اخرى	٨٣	١١٨	٤	١٥	١	٢٣١
الاجمالي	٧٦٠٥	٨٦٥٩	٢٩٩	٧٢٩	٤٩	١٧٣٥٠

**سليما : توزيع اجمالي المهاجرين الاصليين وفقا لظلت السن :**

هذه الهجرة خلال الفترة من عام ١٩٦٢ — ١٩٨٠

برامجة اجمالي المهاجرين الاصليين يتفصح لنا ان النسبة الكبرى من المهاجرين في سن الشباب اذا بلغ عدد الشباب المهاجرين من ٢٠ سنة الى ٣٠ سنة ٦٥٤٤ مهاجرا ومن سن ٢٠ الى ٤٠ سنة ٥٥٩٢ مهاجر او ان النسبة الكبرى للمهاجرين تنجى الى الولايات المتحدة .

نقلت السن اقل من

سنة الهجرة ٢٠ — ٣٠ — ٤٠ — ٥٠ — ٦٠ أكثر غير مبين المجموع

الاجمالي من ٢٢٥ ٦٥٤٤ ٥٥٩٢ ٢٣٠٨ ١١٦٥ ١٠٣٥ ١٨١ ١٧٣٥٠

١٩٨٠ / ٦٢

النسبة للاجمالي ٢,٠٢ ٪ ٢٧,٧٢ ٢٢,٢٢ ١٢,٣٠ ١٢,٧١ ٦,٧١ ١٠,٤٥

١٠٠ ٪



ثانيا : توزيع اجمالي المهاجرين الاصليين وفقا لدولة المهجر وفئات السن :

هذه الهجرة من ١٩٦٢ - ١٩٨٠

فئات السن اقل من ٢٠

دولة المهجر	٢٠ - ٣٠	٣٠ - ٤٠	٤٠ - ٥٠	٥٠ - ٦٠	غير معين المجموع	ملاكر
الولايات المتحدة الامريكية	١٤٦	٣٧٦٠	٢٥٤٠	٧٧٤	٢٢٥	٨٦
كندا	٢٠٢	١٦٩٩	١٣٤٣	٧٣٤	٥٤٥	٤٨٠
استراليا	١٦٧	١٨٠١	١٥٢٢	٦٩٢	٣٣٢	٢٩١
البرازيل	٩	٢٢١	١٢٧	٦٥	٣٢	٢٥
دولة اخرى	١	٥٠	٦٠	٤٣	٣١	٣٥
الاجملى	٥٢٥	٦٥٤٤	٥٥٩٢	٢٣٠٨	١١٦٥	١٨١

ثالثا : توزيع اجمالي المهاجرين الاصليين وفقا لقطاعات العمل ودولة المهجر :

خلال الفترة من عام ١٩٦٢ - ١٩٨٠

براجمة اجمالى المهاجرين الاصليين لقطاعات العمل قبل الهجرة ودولة المهجر خلال الفترة من عام ١٩٦٢ الى عام ١٩٨٠ يتضح لنا ان النسبة الكبرى من المهاجرين المصريين من العاملين بشركات القطاع العام وذلك لما يتبع به هؤلاء العاملون من خبرة كبيرة اكتسبوها في مجال عملهم تجعلهم محل جذب لدول المهجر يليهم في الجذب المغتربون خارج قوة العمل وهم المواطنون القسرة متطعين ولكنهم مغتربون بطبيعتهم ولديهم خبرات الحياة وهم الذين سافروا الى دول المهجر بفرض السياحة ثم استقروا بها وتحولوا الى مهاجرين يليهم بصد ذلك العاملون في الحكومة وبدون شك فان خبراتهم الوظيفية وما اكتسبوا بها من كفاءة ، اكتسبوها خلال عملهم محل جذب للدول المهاجرة اليها وفقا للجدول التالي :



قطاعات العمل دول المهجر	حكومي	علم	خاص خارج قوة العمل	غير مبين	المجموع	النسبة الاجمالي %	
الولايات المتحدة الامريكية	٢٤٢٦	٢١٦٤	٣٧١	١٧١٥	٥٧	٦٧٣٥	٢٨٨٢ %
كندا	٣١٤	١٤٧٥	٦٠٩	١٦٣٤	١٩	٥٠٣١	٢٩— %
استراليا	٨٨٧	١٦٤١	٧١٥	١٥٦٢	٤١	٤٨٦٦	٢٨٠٥ %
البرازيل	٩٥	٢٠٢	٦٣	١٣٧	—	٤٩٧	٢٨٦ %
دول اخرى	٢١	٥٦	٦٦	٧٥	—	٢٢١	١٢٧ %
الاجمالي	٤١٣٥	٥٥٣٨	٢١٢٧	٥٤٢٢	١١٧	١٧٣٥٠	١٠٠ %
النسبة للاجمالي	٢٢٢٨٣ %	٣١٩٢	١٢٢٦	٢٠٣١	٦٨ %	١٠٠ %	

عشرًا : توزيع اجمالي المهاجرين الاصليين وفقا لنوع المهنة :

الفترة من ٦٢ — ١٩٨٠

نوع المهنة	المهن العلمية	المحبرون	الكتليون	عمال البيع	عمال الاتاج	عمال الخدمات	اآرون
	٥٩٧٧	٨٢٦	٢٦١٦	١٥٩٨	١٩١٢	١٩٤	٤٢٢٥
						المجموع	١٧٣٥٠
النسبة المئوية	٣٤٤٠٪	٤٧٦	١٥٠٨	٩٢١٪	١١٠٢	١١٢	٢٤٣٦

حادي عشر : توزيع اجمالي المهاجرين الاصليين وفقا للحالة التعليمية وسنوات الهجرة  
الفترة من ١٩٦٢ — ١٩٨٠

الدرجة العلمية من ١٩٦٢ — ١٩٨٠

— دكتور ودبلوم	٤٤١	٢٠٥٤
— ماجستير	٦٤١٦	٣٦٩٨
— بكالوريوس أو ليسانس	٤٠٢٢	٢٢٢٤
— ثانوية علمية أو ما يعادلها	١٩٠٨	١١
— اقل من الثانوية العالمية	٣٦٩٨	٨٣٠٤
— بدون مؤهلات		



ومن دراستها سبق يتضح اثر الهجرة بالنسبة للدول المهاجر اليها بانها تحقق مكاسب مادية ولبية :

**المكاسب المادية :** تمثل المكاسب الادبية للدول المهاجر اليها ارتفاع بمستوى الدخل القومي بها فراجع الى انشطة المهاجرين اليها واغلبهم من خيرة الشباب الناتج المساهم في الدخل القومي بها والمعدل على زيادة الانتاج والتايل لاجور اقل من اجور اقرانهم بدول المهاجر مما يساعد على خفض تكاليف الانتاج بهذه الدول وارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض اسعار المنتجات .

**المكاسب المعنوية :** والتي تحصل عليها الدول المهاجر اليها تتمثل في اجتذاب اصحاب المهن العلمية والفنية والعمال المهرة مما يؤدي الى تحقيق معدلات عالية في الانتاج القومي من حيث الجودة والكفاءة وفي المجال العلمي تحقيق التقدم العالي التكنولوجي والاخرعات .

### تنظيم العمالة المصرية بالخارج

اضاف القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ فصل رابع الى الباب الثاني من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ عنوانه تنظيم الحاق العمال المصريين بالعمل للخارج .

#### تنظيم الحاق العماله المصرية الراغبة في العمل بالخارج :

استند القانون الى وزارة القوى العاملة والتدريب عمليه تنظيم الحاق العماله المصرية الراغبة في العمل بالخارج وحظر اى شخص طبيعى او معنوى بالذات بالوساطة والوكالة مزاوله عمليات الحاق المصريين بالعمل في الخارج الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب المهني .

**استثناء :** استثنى القانون عمليات الحاق المصريين للعمل بالخارج التي تقوم بها الوزارات المعينه والهيئات العامة وشركات القطاع المملوك والمسافرات والتفصيلات العربية والاجنبية .

#### الشروط اللازمة للترخيص بانشاء مكتب خاص للهجرة :

اباح القانون انشاء مكاتب خاصة لالحاق المصريين بالعمل في الخارج بعد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة القوى العاملة والتدريب بالشروط الاتية .

- ١ - ان يكون طالب الترخيص مصري الجنسية وأن يكون محمود السيرة وحسن السمعة .
- ٢ - ان يكون لدى الطالب الترخيص بطاقة ضريبية .
- ٣ - الا يكون طالب الترخيص قد سبق الحكم عليه في جنائية او جنحة مخلة بالشرف او الامانة او الاداب العامة او ثبت انه اساء استغلال العمال المصريين تحت ستار تفسيرهم للخارج .
- ٤ - ان يتخذ النشاط المرخص به شكل المكتب او المنشأة ان يكون مقر بمصر .



- ٥ - ان يكون للمكتب او المنشأة مدير مسئول مصرى الجنسية وذلك فى الاحوال التى لا يتولى فيها المرخص له ادارة المنشأة بنفسه .
- ٦ - ان يقدم طالب الترخيص بطلب ضمان من احد البنوك ببلغ عشرين الف جنيه لصالح وزارة القوى العاملة ويعنى هذا الشرط من المكتب التسلمة لاحدى النقابات .
- ٧ - مدة الترخيص ثلاث سنوات ويجوز تجديده لمدة مماثلة ولا يتجاوز الرسم الف جنيه .
- ٨ - يقدم المكتب الى وزارة القوى العاملة والتدريب نسخة من مخطوطة العمل لراجعتها والتأكد من مناسبة الاجر وملائمة شروط العمل على ان تقوم الوزارة بإبداء رأيها خلال شهر .
- ٩ - يحق للمكتب ان يحصل على اتعاب نظير الحاق العامل فى الخارج من صاحب العمل ويحظر عليه تقاضى اى مقابل من العامل نظير هذا العمل فى الخارج .

#### حالات إلغاء ترخيص مكاتب الهجرة الخاصة :

- ١ - اذا فقد المرخص له شرط من شروط الترخيص .
- ٢ - اذا تقاضى المرخص له من العامل اى مقابل نظير تشغيله .
- ٣ - اذا قدم بيانات فى طلب الترخيص أو تجديد وانفج بعد حصوله عليها عدم صحتها .
- ٤ - مخالفة المرخص له احكام قرارات وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب الصادرة لتنفيذ الاحكام القانون ولا يخل فى الترخيص فى الحالات السابقة بتوقيع العقوبات المنصوص عليها قانونا .

#### وضع مكاتب الهجرة الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون :

الزم القانون ١٩٨٢/١٩٩ من يزاوول عمليات الحاق المصريين للعمل بالخارج واصحاب المكاتب الخاصة والمنشآت القائمة وقت العمل بهذا القانون اعتبارا من ١٩٨٢/٨/٦ م - ان يوفقوا اوضاعهم وفقا لاحكامه وان يحصلوا على الترخيص اللازم لزاولة اعمالهم خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ اصدار اللائحة التنفيذية .

#### المقوبة :

يمتد كل من يخالف احكام قانون تنظيم الحاق العمالة المصرية للعمل بالخارج بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن الف جنيه ولا تزيد على عشرة الاف جنيه ( او بلحدى هاتين العقوبتين ) مع اقتضاء ما قد يحكم به من غرامات او تعويضات لذوى الشأن من مبلغ الضمان .

#### مسئولية صاحب المكتب والمدير المسئول والنطاق الادارى :

يكون صاحب المنشأة او المكتب والمدير المسئول مسئولين معا عن المخالفة وللمهوز الضبط القضائى ان يطلب من المحكمة اغلاق المنشأة او المكتب بصفة مؤقتة لحين الهصل فى الدموى الجنائية ويكون النطاق وجوبيا فى حالة الحكم بالادانة .



## دور وزارة القوى العاملة والتدريب في الهجرة :

ما سبق يتضح أهمية الدور الفعال لوزارة القوى العاملة في الإشراف على مكاتب الهجرة الخاصة وعلى أعمال الهجرة وتشجيع التفاعلات بإنشاء مكاتب الهجرة وقد حاولنا أن نفضل على بيانات إحصائية توضح دور الوزارة في الهجرة ونشاطها في هذا الشأن على ضوء القانون الجديد وللأسف ابتعدت السيدة مديرة الإدارة العامة للهجرة بحجة أنها بيانات سرية وأنه ليس لديها حتمية وأن الموضوع سبق معالجته وركزت حديثها معنا على آرائها الخالص في موضوع الهجرة .

ومن إدارة الإحصاء بوزارة القوى العاملة حصلنا على النشرة الربع سنوية في مجال الاستخدام الخارجى للمهالة المصرية في الدول العربية في المدة من يناير إلى مارس ١٩٨٢ لتوضيح حجم المهالة المصرية المهاجرة خلال هذه المدة للدول العربية كما هو مبين بالجدول .

أصحاب المهن الفنية والعلمية	تماعنات شخصية	اعلارات حكومية	قطاع خاص	اسباب اخرى	الجملة
ومديرو وعمال والكتابيون وعمال البيع والخدمات الزراعة والانتاج	٢٢٦٦١	١٥٩٢	٨٠٤	٣٥٢٩	٢٨٦٢٦

تشمل الاسباب الاخرى المهن الرسمية والزيارة والمراعاتين :

ومن الجداول السابق يتضح لنا ان اجمالي التماعنات الشخصية بلغ ٢٢٦٦١ مهاجرا وبلغت الاعلارات الحكومية ١٥٩٩ وهذا يعنى ان هناك نسبة كبيرة من المواطنين يسعون للهجرة بتماعنات شخصية ويدون التدخل الحكومي .

## حركة المهالة المصرية للدول العربية حسب الاقسام المهنية من يناير الى مارس ١٩٨٢م

الاقسام المهنية	التماعنات لمكتب الخبرة	ادارة الهجرة	الجملة
المهن الفنية			
المهنية والمهنيين	يبلغ ٢٢٦٦١ مارس		
الاعمال الكتابية			
اعمال البيع			
الخدمات			
الزراعة			
الانتاج			
	٥١٩٨	٦٠٢٥	٨٨٣٠
			٥٠٣٤
			٢٥٠٨٧

ومن الجدول السابق يتضح ان جملة المهاجرين خلال الفترة المذكورة فقط ٢٥٠٨٧ ومنه يتضح أهمية الدور الجديد لوزارة القوى العاملة .

ولكى تقوم وزارة القوى العاملة بدورها الفعال للقانون لا بد ان تسعى للتنسيق بين العرض والطلب بالقوى العاملة الموجودة بمصر والطلب عليها من واتسع سفارها بالخارج ومكاتب الوزارة بمصر كما يجب على الوزارة عقد اتفاعلات للهجرة وخاصة مع الدول الممينة — وعليها أيضا تحديد احجام المهالة المصرية المطلوبة للسوق المصري وتقيدها اذا لزم الامر .



### وظاهرة انتشار العمال الاسويين :

قدم الهنود والباكستانيون في مجموعات والتحقوا كحرفيين لدى بعض اصحاب الاعمال بالقاهرة. ورغم مخالفة ذلك للقانون والذي يحرم ذلك فقد انتشرت الظاهرة وعلى وزارة القوى المسائلة دراسة هذه الظاهرة للحد من خطورتها على الامن القومي والسكان وخلافه .

تعدد الاجهزة المشرفة على الهجرة وهي مصلحة الهجرة والجنسية ووحدة تصاريح العمل بوزارة الداخلية والادارة العامة للهجرة والاستخدام الخرجي ومكاتبها بوزارة القوى العاملة ووزارة - الشؤون الهجرة . . . . .

### أثر الهجرة على مصر

أدت هجرة الاعداد الكبيرة من المصريين الى حل مشكلة فائض الخريجين وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة الدخل الحقيقي للمواطن وتحقيق التعاون الدولي. المثر مع الدول المهاجر اليها وبمساهمة المهاجر في مشروعات التنمية بعد مسودته من دول المهجر .

ويمكن مقارنة اعداد المهاجرين من حملة المؤهلات العليا بالنسبة للخريجين الجدد الموجودين على قيد الحياة حتى عام ١٩٧٦ بلغوا ٨٠.١٥٦٦ خريج جامعي بينما المهاجرون عام ٨٠ بلغوا ٧٪ / ١٤١ مهاجرا بنسبة ١٧٧٪ ونمثل نسبة صغيرة من الجاهلين ولدينا ٩٨٪ مازالوا في شوق العمل المصري .

### المكاسب القومية للهجرة :

#### ١ - القضاء على البطالة المقنعة وحل مشكلة فائض الخريجين :

كان نتيجة سياسة التعليم المجاني الغير منظمه خروج اعداد كبيرة من انصف المتعلمين فلم تراعى هذه الساسه اختلاف قدرات الانفراد وتكائهم واصبح في امكان المواطن المصري اعادة الامتحان لسنوات عديدة بدون تحله أية اعباء مالية مقابل اعادة تعليمه ولا زالت لجان الرأنة نقل الطلاب الى سنوات أعلى وهم اصلا راسبون وترتب على ذلك كله فائض خريجين والتزام الدولة بتعيينهم مما ترتب عليه بطالة مقنعة واتجاه الشباب للهجرة لحل هذه المشكلة بمقد اتفاقات .

#### ٢ - تحسين ميزان المدفوعات :

تهدف مخدرات المصريين العاملين بالخارج عن طريق التوصلات الخارجية في تخفيض المعجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حميلة تحويلات المصريين للخارج .

#### ٣ - زيادة الدخل الحقيقي للمواطن :

التناج يتبادل الخبرات الفنية والثقافية والايدي الماهرة والتي تشترك في بناء مخدرات المهاجر التي تعود بها الى الوطن ويستثمرها في شراء الاراضى والشقق ويزيد بالتالي دخل اصحاب هذه الاراضى نتيجة المضاربة وزيادة الاسعار .



## ٤ - تحقيق التعاون المثر مع الدول المهاجر اليها :

وذلك بتبادل الخبرات الفنية والأيدي المهرة التي تشترك في بناء مصر هذه الدول .

## ٥ - مساهمة المهاجر في مشروعات التنمية :

تتل عودة المهاجر مكسبا غنيا بما اكتسبه وعلم بالخارج ومكسبا ماديا بما حقته من مخدرات ومهمة الدولة بموجب خطة طموحة تحقق آماله في بلاده .

## اسباب الهجرة

تتل هجرة المهن التطبيية الممتازة والمعال الماهرة مظهرا من مظاهر الخلل السياسى والاقتصادى والاجتماعى ولها ثلاثة جوانب مابة تشمل الدواعى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمغول البشرية والابدى الماهرة في مغادرة الوطن وكذلك الدواعى المضادة تجذبها الى البلدان المهاجر اليها الفرد من هذه المهن والمالة ورغبته في تغيير روتين حياته .

## اولا : الاسباب السياسية للهجرة

### ١ - ديكتاتورية الحاكم وتكريم انواء المتقنين :

انفراد الحاكم بشؤون الدولة يسبب عدم استقرار الاجوال السياسية وهذه الديكتاتورية تؤدي الى تكريم انواء المتقنين فيعتقل القيادات المعارضة ويلفق التهم السياسية لهم ويوزع بهم في المعتقلات في هذا الجو الخفيف في ظل حكم الفرد يهرسب المعارضون والمتقنون الى المنفى وتتخذون من بلاد المهجر ابواقا ضد الصالح الديكتاتورى بهدف استغلال حكمه .

### ٢ - تطبيق انظمة سياسية واقتصادية غير مقبولة لدى البعض :

تتبع بعض الدول النظام الملكى وهو ما يعنى ان يكون الحكم وراثيا تنتقل من بعده شئون البلاد الى اولاده بدون النظر الى كفاءتهم او خبراتهم مما يندفع البعض الى المطالبة بالنظام الجمهورى القائم على ترشيح الحاكم وانتخابه بالطريق الديمقراطية ولادة معينة وكذا في النظم الراسمالية حيث يمسود المذهب الحر ينادى اصحاب هذا البدا بالحرية الاقتصادية لماذا كان للنظام السياسى يطبق النظام الاشتراكى حيث النظم الاقتصادية المعقدة وقيلام الدولة بادارة النشاط الاقتصادى تحتد المواجهين انصار النظمين وعندما يفشل المذهب الراسمالى في اقناع النظام السياسى بتطبيق السياسات الراسمالية يهاجر اصحابها الى الخارج والعكس صحيح .

### ٣ - اصولا للمعارضة غير مسموعة :

تنبو المعارضة في ظل الديمقراطية وتتحدى المعارضة بالاصلاح وتطالب الحكومة بتحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تنادى بها وعندما تفشل المعارضة في ايسال مطالبها الى المسؤولين ووضعها موضع التنفيذ مما يجعلها ما تنبىدى به المعارضة غير مسموع فيضطار الى الهجرة فيسبح العالم الخارجى صوتهم يمدحهم الضغط على الحكومة لتحقيق مطالبهم .



## ٤ - تعقيدات الجهاز الإداري والتنفيذي للقوة :

يحمل الشباب إلى التطوير وتسهيل مجريات الأمور والمسالك الإدارية ولكلهم يواجهون بالوائع والتوائين والتعقيدات الإدارية والمكتبية وسوء تصرف الإدارة وطول الإجراءات ومرور المكاتبات على عديد من الموظفين وليس ذلك مستغرباً على الإدارة المصرية ويسمعني أن أسوق المثال الآتي : ( موظف يرغب في يديه من مصلحة الشهر العقاري إلى إحدى الوزارات لمدة سنة فعليه أن يسعى إلى الحصول على موافقة الوزارة بيئية ثم يعود أدراجه إلى مصلحة الشهر العقاري التي تعطى له موافقة بيئية على ندبه للعمل بالوزارة المذكورة التي تصدر له بعد ذلك قرار بنديه وتسليمه القرار وخطاب لإخلاء طرقة من الشهر العقاري وهنا في الشهر العقاري يعرض القرار. والخطاب على مدير شئون العاملين الذي يعرضه بذاكرة على رئيسه بعرض الموضوع على المجلس الأعلى للشهر العقاري الذي يجتمع عادة مرة واحدة في الشهر ومن الطبيعي أن يوافق على ندب الموظف ثم يتسلم مدير شئون العاملين محضر المجلس ويرسله للسيد وزير العدل لاعتقاده وذلك عن طريق السيد وكيل الوزارة في كلا من المصلحة والوزارة فيعتمد الوزير ويلى ذلك إصدار قرار تنفيذي بالموافقة على الندب ثم إخلاء طرف الموظف ولا تتصور مدى تعدد هذه الإجراءات صعود وهبوطاً في السلم الوظيفي مما يشكل تعقيدات الجهاز الإداري للقوة مما يخلق بعدد من الشباب إلى الهجرة فضلاً عن ذلك فإنه يسبب خلاف الشباب مع رؤسائه بسبب الإنكار القديمة وتعارضها مع أفكار الجيل الجديد. من الشباب مما يندفع إلى الهجرة .

## ٥ - أحالة بعض القيادات السياسية والعسكرية للقاعد :

على أنسر أحالة بعض القيادات السياسية والعسكرية للقاعد يتحولون فجأة من صفوف المؤيدين للنظام السياسي إلى صفوف المعارضين له ويبدؤون في تشويه النظام ونشر مذكراتهم خارج الوطن وعندما تسوء الأمور بينهم وبين النظام يلجئون للهجرة كمتنفس لهم خوفاً من بطش النظام بهم .

## ٦ - ديمقراطية الدول الكبرى وتقديمها ودعيتها الإعلامية :

تلتفت الدول الكبرى بجهاز إعلامي واسع وتزدد الإذاعات العالمية والصحف الكبرى عالمياً ومحلياً وبكافة وسائل الإعلام ديمقراطية الدول الكبرى وتقديمها العلمي والتكنولوجي وتنفذ طوابير الشباب أمام السفارات للحصول على تأشيرة دخول هذه الدول لتحقيق آمالهم .

## ثانياً : الأسباب الاجتماعية للهجرة

## ١ - حرية المواطن في التنقل والهجرة وفقاً للدستور :

كل الدستور المصرى حق المواطن في التنقل والهجرة بدون أية قيود وهذا النص الدستوري شجع آلاف المصريين إلى الهجرة سعياً وراء الرزق وتحسين المستوى الاقتصادي .

## ٢ - عدم ارتفاع المستوى الاجتماعي للعاملين بعد تخرجهم :

سألته مربي الخريج مقلده بأعياء المعيشة وارتفاع الأسعار وأجور العاملين وزيادة تكاليف النجار وبالتالي ارتفاع المستوى الاجتماعي للعاملين والتجمل



لزيادة مواردهم المالية في حين ظل الجامى مكانه من حيث المستوى الاجتماعى ولم تفلح سنوات الدراسة والتحصيل العلمى في تغير مستواه الاجتماعى ، والتقالى مما دفعه للهجرة .

#### ٣ - عدم اسناد اعمال مناسبة للشباب تتفق مع تخصصاتهم :

نظرا لزيادة اعداد الخريجين من الوظائف المعروضة والتزام الدولة بتمنيهم فقد قامت الدولة باسناد اعمال غير مناسبة للشباب مما دفع الشباب الى الهجرة بحثا عن اعمال تتفق مع تخصصاتهم وارضاء لميولهم العلمية وملموهم .

#### ٤ - استخدام اصحاب القدرات والمهارات العالية مع رؤسائهم :

وخاصة العاملين بالجهاز الادارى للدولة وشركات القطاع العام لاحساس اصحاب هذه القدرات بالمفرقات الفخلة بين قدرتهم الذاتية وانجازاتهم الفنية والطبية وابتكاراتهم واختراعاتهم وبين نصيبهم الحقيقي من الثروة فيما يتسلمونه من هذه المخترعات الطبية والاجازات .

#### ٥ - الرغبة في الزواج باجنبيات :

تسعى الرغبة في الزواج باجنبيات لتحقيق آمال الشباب على تتيح له الحق في العمل والمساواة في الاجر مع مثيله الاجنبى واكتساب جنسية المهر ومعاونة الاجنبية لزوجها المهاجر في تحقيق تكميله مع المجتمع الجديد لدولة المهر .

### ثالثا : الاسباب الاقتصادية للهجرة

#### ١ - زيادة الدخل القومى لدول المهر وارتفاع مستوى الاجور :

يتبع مواطنو الدول المهاجر بارتفاع الدخل الحقيقى لهم الناتج عن ارتفاع مستويات الاجور وزيادة معدلات الادخار وانخفاض اعباء المعيشة مما يؤدي الى زيادة الدخل القومى لدول المهر ويساعد الى الهجرة اليها .

#### ٢ - الحوافز المالية العالية للمخترعين الاجانب واصحاب الكفاءات العالية :

يشجع المخترع في وطنه بحوافز مالية عالية وكذا اصحاب الكفاءات العالية في الفن المخطلة بما يساعد الاختراع والتقدم التكنولوجى في هذه الدول ويحقق الرامية للمجتمع بمكن حال المخترعين واصحاب الكفاءات العالية في الدول النامية والذين يعانون من سوء احوالهم الاقتصادية بالمقارنة ببنائهم في دول المهر مما يدفعهم وفرحهم دول المهر بهم في ظل التكنولوجيا المتقدمة والاجهزة الحديثة بها .

#### ٣ - ارتفاع مستوى الاسعار بالمقارنة مع انخفاض الاجور في مصر :

تتزايد الاسعار وتنفذ عن معدلاتها العادية ويظل الاجر ثابتا لا يتغير مما يؤدي الى انخفاض المستوى الاقتصادي ويدفعهم الى التفكير في الهجرة لتحسين مستواهم الاقتصادي .

#### ٤ - تغير السياسة الاقتصادية مع تغير الانظمة السياسية :

واصدار القرارات المتتلفة ذاتها بزيادة الرسوم الجبركية ثم تخفيضها والعكس وكذا عرض ضرائب جديدة او منع الاستيراد وتقيده يؤدي الى الخلخل النظام الاقتصادي وهجرة اصحاب رؤوس الاموال للخارج وتهرب النقد .



## الافكار الاساسية والتوصيات (١)

### ١ - القطاع العام:

ان القطاع العام في مصر يتعرض منذ ١٩٧٤ لحلولات مستمرة لتقليص حجمه والقضاء على دوره القيادي في التنمية ، لصالح القطاع الخاص المحلي والاجنبي وعلى حساب التنمية المستقلة ، وإذا كان القطاع العام يواجه مشكلات ونواقص حقيقية لا يجوز التغاضي عنها ، فان هذه المشكلات والنواقص لا يجب ان تتخذ عفرا لتصفيتها .

ان علاج مشكلات القطاع العام في مصر لا يكون بالتخلي عنه بل باضفاء مزيد من الرعية له ودعمه ، وانهاء التمييز المسائد حاليا ضده ، بحيث تخضع كل من وحدات القطاع العام ووحدات القطاع الخاص لنفس القيد وتتمتع بنفس الزايبا والحريث واعادة توزيع العبالة داخل القطاع العام على نحو يقضى على العبالة الزائدة وعلى ثرة بعض انواع العبالة الماهرة في نفس الوقت وانهاء فوضى الاسعار في القطاع الخاص . وانتهاء التمييز الحالي لاسعار منتجات القطاع العام . واتباع سياسة في تسعير منتجاته تأخذ في الاعتبار التكاليف الحقيقية للنتاج وتقوم على محاسبة اقتصادية سليمة بحيث لا يجرى الدعم الا في مرحلة التسويق عن طريق صندوق لموازنة الاسعار ومعالجة الخلل في الهيكل التحويلى لوحدات القطاع العام من طريق ، وبتحويل الفروض التي حصل عليها القطاع العام من الجهاز المصرفى الى مساهمات في رؤوس أموال الوحدات العامة .

### ٢ - البنوك الاجنبية والمشاركة :

ان ما اقترنت به سياسة الانفتاح من السماح لفروع البنوك الاجنبية بالعمل في مصر ، والتوسع في انشاء البنوك المشتركة بين القطاع العام ورأس المال الاجنبى ، قد عاد بالضرر البالغ على الاقتصاد المصرى ، وسمح بتحويل مخدرات المصريين الى الاستثمار في الخارج بدلا من ان توجه لتنمية الاقتصاد الوطنى . كما ادى تخلى البنك المركزى المصرى عن ممارسة سلطانه التى يؤولها له القانون في الاشراف والرقابة على نشاط البنوك التجارية الى انتهاج هذه البنوك سياسات استثمارية وانتمائية تتعارض مع الصالح العام واتجاهها الى تمويل الانشطة الطفيلية على حساب النشاط الانتاجى وتقسيم ائتمائها دون ضمانات كافية .

ان اصلاح النظام المصرفى المصرى يتطلب قبل كل شئ تقوية قبضة البنك المركزى على الجهاز المصرفى ( ولا سيما البنوك الانتمالية الجديدة ) وان يعود البنك المركزى الى ممارسة الرقابة الفعلية لا الرسمية على الائتمان ، وان يمنح محافظ البنك المركزى من الحصانات والضمانات ما يحقق له الاستقلال عن السلطة التنفيذية ، ويسمح له ببدء دوره في توجيه السياسة الائتمانية بما يتفق مع صالح الاقتصاد الوطنى ، وتحقيق السيطرة الكاملة على السوق المحلية التى تعاني من الفوضى العارمة . كما ان الرقابة الفعلية على سوق النقد الاجنبى وحماية سعر الجنيه المصرى تتطلب ان يقصر التعامل في النقد الاجنبى على الجهاز المصرفى كما تتطلب الرقابة الفعلية على الاستيراد ، والقضاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة

---

(١) هذه الافكار والتوصيات لم يتسع الوقت لاعتمادها في نهاية المؤتمر ولكنها خلاصة العواصمات

والابحاث فيه .



الذى أدى الى تقييد موارد مصر من العملات الاجنبية على الاستهلاك التفرق على حسب توفير مسلع الاستهلاك الضرورية ومستقرمت الانتاج .  
وعلى الدولة تهيئة قنوات جديدة وفعالة لتعبئة مخدرات صغار ومتوسطى المخبرين لاستثمارها فى مشروعات انتاجية ، اما عن طريق ائراضها للدولة فى صورة اصدار مستندات ، او باقضية شركات مساهمة تحقق لهؤلاء المخبرين عائدا مجزيا ومضمونا .

#### ٢ - الاستثمارات الاجنبية :

على الرغم من ان تواترين تشجيع الاستثمار الاجنبى فى مصر هى من اكتر تواترين الاستثمار فى العالم سخاء فيها تعطيه من ضمانات واميازات للمستثمرين الاجانب ، فانها لم تحقق الاهداف المرجوة منها . اذ لم تشكل رموس الاموال الاجنبية التى وفدت الى مصر الا نسبة تافهة من اجمالى الاستثمارات المتحققة بالفعل ، كما انها اتجهت فى الاساس الى تكوين شركات الاموال او انتاج سلع كمالية ليس من شأنها اعطاء الدفعة المطلوبة للقطاع الصناعى او الزراعى فى مصر . فضلا عن انها لم تؤد الى نقل التكنولوجيا الحديثة ، على النحو الذى كان مستهدفا ، بل الى مجرد نقل « منتجات » هذه التكنولوجيا . وساهمت فى اتجاه توزيع الدخل فى مصر الى مزيد من اللامساواة بما تطبقه من تكنولوجيا غير ملائمة ، وما تظفنه من ازدواجية فى الاجور والمرتبكات وما اتت اليه من رفع اسعار الاراضى والاصول العقارية وتوجيه الاستثمارات والاتفاق العالم الى خيبة المشروعات الاجنبية ، والتوسع فى الاعاءات الضريبية .  
لذلك يطمح اعادة النظر فى قانون استثمار المال العربى والاجنبى بما يضمن تطويع الاستثمارات الاجنبية لاوليات التنمية الاقتصادية وتحقيق اكبر قدر من النفع العام .

كما يطمح اعادة النظر فى مجمل التشريعات الاقتصادية التى صدرت خلال النصف الثانى من السبعينات لئلا ما تحتويه من ثغرات تشريعية ادت الى العديد من التناقضات والاضطراب فى الحياة الاقتصادية فى مصر .

#### ٤ - الديون الاجنبية :

لقد ادت سياسة الانفتاح الاقتصادى وما تعرفت له القطاعات الانتاجية فى مصر من امهال خلال السبعينيات الى تفاقم مشكلة ديون مصر الخارجية والزيادة المستمرة فى اعباء خدمتها ، الامر الذى ساهم فى زيادة الاختلال فى ميزان المدفوعات وورط مصر فى التبعة الاقتصادية والسياسية للارادة الخارجية .

ان التخلص من عبء الديون الخارجية يجب ان يتحول الى قضية وطنية اولى فى مصر تعادل قضية الاستقلال السياسى فى مطلع هذا القرن ، فالديون الاجنبية هى الصورة المعاصرة للاحتلال المسكرى ، والتخلص منها هو القابل المعاصر للجلاء المسكرى .

#### ٥ - اختلال الهيكل الانتاجى :

لقد تحول الاقتصاد المصرى خلال السبعينات الى اقتصاد « هش » ، يعتمد اعتمادا مفرطا على مصادر غير مضمونة لتوليد الدخل ، وتخضع بشدة لتقلبات الاقتصاد العالمى واهواء السياسة الدولية . فالاعتماد المفرط على البترول وتحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة يجعل التنمية فى مصر مروعة بوسائل خارجية لا سيطرة للارادة المصرية عليها . ولا يجب ان يعمينا ارتفاع معدل النمو



في السنوات الأخيرة عن الطبقة « الهشة » للجهاز الانتاجى في مصر ، الامر الذى يشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومى واستقلال الإرادة الوطنية « اذ من لا يملك غذاءه لا يملك حريته » .

#### ٦ - الصحة والتعليم :

يجب ان يبقى التعليم كخدمة علمية كالماء والهواء متاح للجميع مع النهوض بالعملية التعليمية بحيث يكون التركيز على الكيف وليس الكم . كما يتعين توسيع دائرة نطاق الطب الوقائى ومد مظلة التأمين الصحى والعلاج الاقتصادى لتشمل اكبر عدد من المواطنين .

فلم تقتصر التنمية في السبعينيات بتقدم حقيقى في قطاعى الصحة والتعليم ، بل اصاب هذين القطاعين نكسة حقيقية في السبعينيات بعد التقدم الذى احرز في الخمسينيات والستينيات في توفير هاتين الخدمتين الاساسيتين وتوسيع نطاقهما . فعلى الرغم من تخريج مصر لاعداد متزايدة من الأطباء تدهور مستوى الخدمات الصحية ، وانخفض عدد أسرة المستشفيات المتاحة بالنسبة لعدد السكان ، وزاد تركيز الخدمات الصحية في المدن الرئيسية على حساب ريف مستوى الخدمة الصحية في الريف .

كما اقترن التوسع الكمى في التعليم الى تدهور خطير في كميته ، ومع ذلك لا زلنا عاجزين من تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ في سن الازام ، ولا زالت مشكلتنا التسرب والارتداد واستغنى الانتشار ، ولا زال نظام التعليم يركز على « تخزين المعلومات » بدلا من تنمية ملكات التلاميذ العقلية والفنية والبدنية ، ولا زال التعليم الفنى ، وخاصة الزراعى والصناعى ، لا يحظى بالاهتمام والدعم الذى يحظى بهما التعليم الثانوى .

ان الارتفاع بمستوى التعليم وكمايته لا يعنى التخلي عن التوسع الكمى ولا يجوز ان يتخذ التالى عذرا للسماح بمستوى التعليم بالتدهور . ويجب ان يبدأ توجيه الطلاب وتوزيعهم بين انواع التعليم في مرحلة مبكرة من مراحل التعليم ، حسب استعداداتهم وامكانياتهم بدلا من تبديد موارد الدولة المالية والبشرية على من لا يظهرون استعدادا كائنا للتعلم الجامعى . كما يجب ان يتبع التعليم الفنى بنفس المكثفة التى يتبع بها التعليم الثانوى ، والتوسع في انشاء كليات تكنولوجية عالية تقبل الكليات الجامعية الحالية ، وربط المدارس الفنية بالوحدات الانتاجية .

كما يجب توفير الحرية الفكرية والاستقلال للجامعات ، ومنع اساطفة الجامعات نفس الحصانة التى يتبع بها اعضاء مجلس الشعب بحيث لا يضاربوا بسبب ادائهم لاميالهم ، وتحقيق الديمقراطية في ادارة شؤون الجامعة فيصبح اختيار رؤساء الجامعة بالانتخاب .

#### ٧ - الاسكان :

ان المجتمع المصرى ينقسم اليوم ليس فقط الى اغنياء وفقراء بل الى « من يسكنون ومن لا يسكنون » . وقد ساد قطاع الاسكان خلال العشر سنوات الماضية درجة عالية من التسبب والخروج على القانون كلن أبشع ظواهره ظاهرة انهيار المبانيات . فبينما لئرى ثراء فاحشا من جراء أزمة الاسكان مثلت المأوليين ومستوردي مواد البناء ومجرى الشقق المروشة ، على من الأزمة الشيلب محدود الدخل المقتل على الزوج والامر الذى تهدمت مساكنها ، وذلك التى اضطرت الى سكنى مساكن غير



أدبية لم تكن معروفة في مصر مثل مساكن الخيل ونفايات المدن من الصنيع والكروتون كما ظهرت إحياء العشوائية التي تتم في الظلام وتلك الأراضي الزراعية وتفتقر إلى أبسط شروط الملاحة .

فيجب تجديد كل الطاقات الوطنية وتعبئة كافة الموارد الممكنة لحل مشكلة الإسكان لا سيما الإسكان الشعبي في الريف والذين مع مراعاة تحقيق علاقات متوازنة بين دخل الأسرة وإيجار المسكن والعائد من الاستثمار في قطاع الإسكان .

أن حق الإنسان في السكن الملائم ليس أقل أهمية من حقه في التعليم الذي سببه بخله في الماء والهواء . وما لم تلخذ الحكومة وكافة الهيئات المنوطة هذه القضية بأخذ الجد لمائه سيكون لها آثار وخيمة على العلاقات الاجتماعية وعلى نظام التعليم .

#### ٨ — الزراعة :

تواجه القرية المصرية تحولات خطيرة تثتل في تحولها بالتدريج من وحدة منتجة إلى وحدة مستهلكة ، لا تكن نفسها غذائياً وتعتمد على الاستيراد بدرجة متزايدة ، وعلى دخول العمال الزراعيين المهاجرين إلى المدينة أو إلى الدول النفطية ، وتقطع مساحات متزايدة من الأرض الزراعية لتوجيهها للبناء كما تنخفض جودتها من طريق استغلالها للتجريف .

كذلك تعاني القرية المصرية من انخفاض الدخل من بعض السلع الرئيسية التقليدية كالقطن والارز والقصب مما يصر الفلاح المصري من زراعته ويزيد من اعتماد مصر على استيراد كميات متزايدة منها .

كذلك شهدت السبعينيات سحب كثير من صلاحيات الجمعيات التعاونية الزراعية وتحويل هذه الصلاحيات إلى ما يسمى ببنوك القرية التي وجهت مواردها المالية في اتجاه ما يسمى بشروعات الأمن الغذائي التي تستفيد منها مناصر محدودة في القرية بدلاً من أن توجه لتزويد الفلاحين بمستلزمات الإنتاج .

أن النهوض من جديد بالزراعة والرفية المصرية يتطلب :

١ — أحداث تعديل جنري في التركيب المحصولي وإعادة مياغة الهيكل المحصولي على ضوء احتياجاتنا الحقيقية ومصلحتنا الوطنية .

٢ — توفير درجة عالية من الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الرئيسية .

٣ — تعديل نظام الاسعار الزراعية بما يكفل مجازاة السلاح بشكل حقيقي جاد من عمليات الإنتاج الزراعي من خلال اسعار مجزية للفلاح تتناسب مع تكاليف الإنتاج ونفقات المعيشة .

٤ — رفع يد القطاع الخاص والمطيلي عن الاتجار بمستلزمات الإنتاج الزراعي الرئيسية والتعود إلى الحركة التعاونية .

٥ — الاهتمام بإعادة فتح ملف التوسع الإنقى على ضوء دراسات جدوى حقيقية .

٦ — الاهتمام بالتجميع الزراعي حماية للقرية المصرية من التجريف ومن غزو البناء .

٧ — قيام حركة تعاونية زراعية حقيقية تتنم بالاستقلال والديمقراطية مما يمكنها من أداء دورها للزراعة والفلاح والمجتمع المصري كله .

#### ٩ — النظام الضريبي :

يشتم النظام الضريبي يعدد من التناقض منها ثلة الحصيلة ، بحيث لم تعد كافية لمواجهة الزيادة في النفقات العامة ، وارتفاع معدل التهرب من الضريبة ، وتقسف المخدرات الضريبية ، وارتفاع نصيب الضرائب غير المباشرة .



ان اصلاح النظام الضريبي المصرى يتطلب :

- ١ — تقوية الجهاز الضريبي وتوفير الحصانة للمعالمين فيه ، وتزويده بالعدد الكافى من الفنيين ، وتهيئة الظروف الملائمة له ليعمل بكفاءة .
- ٢ — احكام الرقابة على ربط وتحصيل مستحقات الخزانة العامة ، والغشياء على التهرب الضريبي بكلفة اشكالية وتشديد العقوبة على التهرب الضريبي .
- ٣ — تعبئة الموارد الضريبية على اساس من العدالة الاجتماعية مما يسمح بتطور ومساء الايرادات العامة اللازمة لتحويل الاعباء المتزايدة للانفاق العام .
- ٤ — ترشيد الاعتمادات الضريبية الجبركية بما يحفظ صالح الخزانة العامة ويخفض من أزمة عجز موازنة الدولة .

#### ١٠ — هجرة العمالة المصرية الى الخارج :

ان الهجرة المتزايدة للعامل المصرى الى الخارج ، وان كان قد ساهم في رفع مستوى معيشة المهاجرين وامرهم ، واضاف مصدرا هائلا من مصادر العملة الاجنبية ، وخفف من مشكلة العجز في ميزان المدفوعات فانه قد ولد العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع المصرى ، فقد أدت الهجرة الى نفير ملحوظ في انماط وعادات الاستهلاك لصالح السلعة الترفيهية المستوردة ، حتى بالنسبة لغير المهاجرين ، وتشجيع الاستثمارات غير المنتجة ، وتقسيم العمالة في قطاعات هائلة من الاقتصاد القومى ، وارتفاع معدل التضخم ، وتكريس الازدواجية في المجتمع المصرى وانتشار السلبية لدى طوائف واسعة من المعالمين الذين يتطلعون الى الهجرة باعتبارها الحل الوحيد لازمتهم الاقتصادية .

ان هذه الظواهر السلبية تتطلب تدخلا فاعلا من جانب الحكومة والقطاعات المهنية والعمالية لا يفرض منع الهجرة ، وانما يفرض مواجهة سلبياتها وتنظيم النفع منها . فيجب بذل كل الجهود للنمويس عن المهارات المهاجرة من طريق التوسيع في التدريب المهنى ، كما يجب العمل على ترشيد استخدام التحويلات وتوجيهها الى اوجه الاستثمار المنتج لتحويل عملية التنمية .

كما يجب ان نأخذ بعين الاعتبار توفير الحماية للعمالة المصرية المهاجرة من منافسة الوافدين من بلاد اخرى خاصة من جنوب شرقى آسيا ، وما تتعرض له من استغلال في بعض البلاد التي يهاجرون اليها ، او من جانب الوسطاء داخل مصر الذين يشتغلون بتسهيل عملية الهجرة . وذلك بتنظيم مكاتب التشغيل والهجرة والتحقق من حصول المعالم المصريين على حقوق مساوية للمعالمين المحليين في البلاد المهاجرين اليها ، ومقد انشغلت في اطار الجاذبة العربية من اجل توفير هذه الحماية والمساواة .

ان من المهم ايضا العمل على توفير الظروف الداخلية التي تمنع من فقدان مصر للهارات النادرة بفرض نوع من الرقابة على عملية الهجرة والقضاء على اسباب ضعف الشعور بالولاء الذى أدى الى فقدان الكثيرين من اصحاب المواهب والمفكرين الذين كان بالامكان ان يساهموا في احداث نهضة حقيقية لو بقوا في بلادهم وتمسكوا بخدمتها .

فيتمتع تعميق روح الانتماء لدى المصريين المعالمين بالخارج وربطهم بعملية التنمية في الوطن من خلال خلق قنوات اخارية واعية استباقية تستوعب تحويلات المصريين الى الخارج وتصيبها في اتجاه التنمية كما يتمتع تنظيم هجرة المصريين الى الخارج حتى تصبح عملية الهجرة قوة واثمة وليست عبئا على عملية التنمية .







رقم الإيداع ٢٦١٠ سنة ١٩٨٢

دار الطباعة الحديثة

٦ كنيسة الأرمن - أول ش الجيش

تليفون : ٦٠٨٣١٨















